

(كسر الصنم)
عرض أخبار الأصول
على القرآن و العقول

دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي

الجزء الأول

(الإصدار الثاني)
مُنَقَّحٌ وَ مَزِيدٌ

تأليف:
آية الله العظمى العلامة
سيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي

بطاقة الكتاب

عنوان الكتاب بالفارسية:	عرض اخبار اصول بر قرآن و عقول
عنوان ترجمة الكتاب إلى العربية:	عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول
تأليف:	دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي آية الله العظمى العلامة السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي القمي (١٣٣٠ هـ - ١٤١٤ هـ) الموافق (١٩٠٨ م - ١٩٩٢ م) www.borqe.com
ترجمة وتحقيق:	الدكتور سعد رستم
الناشر:	دار العقيدة للنشر و التوزيع (www.aqideh.com)
سنة النشر:	١٤٣٤ هـ . ق / ٢٠١٣ م

مجموعة الموحدين
www.mowahedin.com
contact@mowahedin.com

الإشراف والإعداد:

فهرس المحتويات

١	مقدمة المشروع.....
٤	مقدمة الناشر.....
٦	توطئة حول منهج آية الله البرقي في نقد الحديث.....
٨	كلمة المؤلف إلى قراء الكتاب.....
١٥	المقدمة.....
٣٧	التعريف على كتاب «الكافي».....
٤٠	بعض خصائص "الكافي".....
٤٣	الهدف من تأليف هذا الكتاب.....
٤٤	الحجة والبيّنة في الإسلام.....
٤٧	ما العمل إذن؟.....
٥٤	تذكير مهم.....
٥٨	طريقة دراستنا لكتاب «الكافي».....
٦٣	[نقد أحاديث أصول الكافي ورواياته].....
٦٣	١ - كتاب العقل والجهل.....
٦٣	[نماذج لروايات «سَهْلُ بْنُ زَيْادٍ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته].....
٧٠	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
٧١	[نماذج لروايات «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته].....
٧٧	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
٨١	[نماذج لروايات «مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ البَصْرِيُّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته].....
٨٢	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
٨٢	[نماذج لروايات «عَلِيِّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته].....
٨٨	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
٩٢	[نماذج لروايات «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته].....
٩٥	عِلْمُ الْغَيْبِ وَالْمُعْجَزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ فِي الْقُرْآنِ.....
	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
١٠٨	[نماذج لروايات «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَثَّاءِ الْكُوفِيُّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته].....
١١٠	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي].....
١١٦	

[نماذج لروايات «الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ الْقُمِّيِّ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته] ١١٩
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي] ١٢٢
 [بيان حال «المُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ الْجُعْفِيِّ» وذكر بعض رواياته التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته] ١٢٤
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي] ١٢٥
 [نماذج لروايات «الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته] ١٢٥

٢- كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ..... ١٢٩

- ٢- بَابُ فَرَضِ الْعِلْمِ وَوُجُوبِ طَلْبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ..... ١٢٩
- ٣- بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ..... ١٢٩
- ٤- بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ..... ١٣٠
- ٥- بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ..... ١٣١
- نظرة إلى مسألة «فدك»..... ١٣١
- ٦- بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ..... ١٣٤
- ٧- بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ..... ١٣٥
- ٨- بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ..... ١٣٥
- ٩- بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ..... ١٣٥
- ١٠- بَابُ سُؤَالِ الْعَالِمِ وَتَذَاكُرِهِ..... ١٣٥
- ١١- بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ..... ١٣٥
- ١٢- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ..... ١٣٦
- ١٣- بَابُ مَنْ عَمَلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ..... ١٣٦
- ١٤- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ..... ١٣٦
- ١٥- بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ..... ١٣٦
- ١٦- بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ..... ١٣٧
- ١٧- بَابُ النُّوَادِرِ..... ١٣٨
- ١٨- بَابُ رَوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ وَفَضْلِ الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ..... ١٤٠
- ١٩- باب التقليد..... ١٤٩
- ٢٠- بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَابِيسِ..... ١٥١
- ٢١- بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ..... ١٥٦
- ٢٢- بَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ..... ١٦٠
- ٢٣- بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ..... ١٨٩

١٩٣..... (كِتَابُ التَّوْحِيدِ)

- ٢٤- بَابُ خُذُوثِ الْعَالَمِ وَإِنْبَاتِ الْمُحْدِثِ..... ١٩٣
- ٢٥- بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ..... ١٩٥
- ٢٦- بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ..... ١٩٦
- ٢٧- بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ..... ١٩٧

١٩٧	٢٨- بَابُ الْمَعْبُودِ.....
١٩٨	٢٩- بَابُ الْكُونِ وَالْمَكَانِ.....
١٩٩	٣٠- بَابُ النَّسَبَةِ.....
٢٠١	٣١- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ.....
٢٠٢	٣٢- بَابُ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَةِ.....
٢٠٣	٣٣- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَتْ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى.....
٢٠٥	٣٤- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ.....
٢٠٦	٣٥- بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ.....
٢٠٦	٣٦- بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ.....
٢٠٦	٣٧- بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ.....
٢٠٦	٣٨- بَابُ حَدُوثِ الْأَسْمَاءِ.....
٢٠٨	٣٩- بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا.....
٢١٠	٤٠- بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ.....
٢١٠	٤١- بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ.....
٢١٢	٤٢- بَابُ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ.....
٢١٤	٤٣- بَابُ الْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ.....
٢١٦	٤٤- بَابُ الرُّوحِ.....
٢١٧	٤٥- بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ.....
٢١٧	٤٦- بَابُ النَّوَادِرِ.....
٢٢٧	٤٧- بَابُ الْبَدَاءِ.....
٢٤٢	٤٨- بَابُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ.....
٢٤٣	٤٩- بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ.....
٢٤٤	٥٠- بَابُ الْإِثْلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ.....
٢٤٤	٥١- بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ.....
٢٥٤	٥٢- بَابُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.....
٢٥٦	٥٣- بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.....
٢٥٧	٥٤- بَابُ الْإِسْطِطَاعَةِ.....
٢٥٧	٥٥- بَابُ الْبَيَانِ وَالْتَعْرِيفِ وَلِزُومِ الْحُجَّةِ.....
٢٥٨	٥٦- بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ.....
٢٦٠	٥٧- بَابُ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ.....
٢٦١	٥٨- بَابُ الْهُدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.....
٢٦٣	كِتَابُ الْحُجَّةِ.....
٢٦٣	٥٩- بَابُ الْإِضْطِرَارِ إِلَى الْحُجَّةِ.....
٢٧٢	٦٠- بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَيْمَةِ.....
٢٧٩	٦١- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ.....
٢٨٤	٦٢- بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ.....
٢٨٦	٦٣- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُقُ مِنْ حُجَّةٍ.....
٢٨٧	٦٤- بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ.....
٢٨٨	٦٥- بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ.....

- ٢٩١ ٦٦- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ
- ٣٠٢ ٦٧- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ
- ٣٠٤ ٦٨- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْهُدَاةُ
- ٣٠٥ ٦٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ
- ٣١١ ٧٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى ...
- ٣١٧ ٧١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
- ٣٢٢ ٧٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ أَرْكَانُ الْأَرْضِ
- ٣٢٣ ٧٣- بَابُ نَادِرٌ جَامِعٌ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ وَصِفَاتِهِ
- ٣٢٤ ٧٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
- ٣٢٥ ٧٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ
- ٣٢٦ ٧٦- بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)
- ٣٢٩ ٧٧- بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ مِنَ الْكُونِ مَعَ الْأَئِمَّةِ (ع)
- ٣٣٢ ٧٨- بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)
- ٣٤٣ ٧٩- بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)
- ٣٤٥ ٨٠- بَابُ أَنَّ الرَّاغِبِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)
- ٣٥٣ ٨١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) قَدْ أَوْثَرُوا الْعِلْمَ وَأَنْبَتَ فِي صُدُورِهِمْ
- ٣٥٣ ٨٢- بَابُ فِي أَنَّ مِنْ اصْطِفَاءِ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْثَرْتُهُمْ كِتَابُهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ
- ٣٥٥ ٨٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ ..
- ٣٥٥ ٨٤- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ
- ٣٥٧ ٨٥- بَابُ أَنَّ النِّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأَئِمَّةُ (ع)
- ٣٥٨ ٨٦- بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ الْعَلِيَّةُ وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ
- ٣٦١ ٨٧- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَئِمَّةِ (ع)
- ٣٦٢ ٨٨- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيِّ (ع)
- ٣٦٣ ٨٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النَّبُوءَةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ
- ٣٦٥ الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الأول
- أهم رواية الكافي الفاسدين الذين بين المؤلف حالهم وحال أحاديثهم في هذا الجزء
- ٣٧٥ (مرتبون حسب حروف الهجاء)



f

مقدمة المشروع

الحمد لله الذي أنعم على عباده بنعمة الإسلام، واختار منهم أفضل عباده وأظهرهم للإبلاغ رسالة الحرية والتحرُّر من كل عبودية سوى عبودية الله، والصلاة والسلام على أهل بيتِ نبي المحبة والرحمة الكرام الأطهار، وعلى صحبه الأجلاء الأبرار، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الدين الذي نفخر به اليوم ثمرةً لجهد رجال الله وتضحياتهم؛ أولئك الذين كانت قلوبهم مُنيمةً بحب الله، وألسنتهم لهجةً بذكر الله، وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل حفظ رسالات الله ونشرها، واضعين أرواحهم وأموالهم وأعراضهم على أكفهم ليقدموها رخيصةً في سبيل صون كلمة الله سبحانه و سنة نبيه الكريم، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا يخشون إلا الله.

أجل، هكذا قامت شجرة الإسلام العزيز واستقرت ضاربةً بجذورها أعماق الأرض، بالغةً بفروعها وثمارها عنان السماء، مُغلية كلمة التوحيد والمساواة.

ولكن في أثناء ذلك، تناولت على قامة الإسلام يد أعدائه الألداء، وظلم علماء السوء وتحريف المتعبدین الجَهلة، فَشَوْهُوا صورة الإسلام الناصعة بشركهم وغلوهم وخرافاتهم وأكاذيبهم، إلى درجة أن تلك الأكاذيب التي كان ينشرها المتاجرون بالدين غطت وجه الإسلام الناصع. وقد اشتد هذا المنحى من الابتعاد عن حقائق الدين وعن سنة رسول الله الحسنة، بمجيء الصفويين إلى حكم إيران في القرن التاسع الهجري ثم بقيام الجمهورية الإسلامية في العصر الحاضر، حتى أصبحت المساجد اليوم محلاً لِطُم الصدر وإقامة المآتم ومجالس العزاء، وحلت الأحاديث الموضوعية المكذوبة محل سنة النبي ص، وأصبح المدّاحون الجهلاء الخدّاعون للعوام، هم الناطقون الرسميون باسم الدين؛ وأصبح التفسير بالرأي المذموم والروايات الموضوعية المختلقة مستمسكاً للتفرقة بين الشيعة والسنة، ولم يدروا للأسف من الذي سينتفع ويستفيد من هذه التفرقة المقيتة؟

إن دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تُرفع اليوم في إيران، ليست سوى ضجة إعلامية ودعاية سياسية واسعة، القصد منها جذب الأنظار وإعطاء صورة جيدة عن حكومة إيران الشيعية في العالم. إن نظرةً إلى قادة الشيعة في إيران وزعماءهم الدينيين ومراجعهم تدل بوضوح على هذه الحقيقة وهي أن التقريب بين المذاهب الإسلامية والأخوة والمحبة الدينية بين المسلمين، على منهج حُكّام إيران الحاليين، ليست سوى رؤيا وخيالٍ وشعارات برّاقة لا حقيقة لها على أرض الواقع.

في هذا الخضمّ نهض أفراد مؤمنون موجّدون من وسط مجتمع الشيعة الإمامية في إيران، دعوا إلى النقد الذاتي وإعادة النظر في العقائد والممارسات الشيعية الموروثة، ونبذ البدع الطارئة والخرافات الدخيلة، وإصلاح مذهب العترة النبوية بإزالة ما تراكم فوق وجهه الناصع منذ العصور القديمة من طبقات كثيفة من غبار العقائد الغالية والأعمال الشركية والبدعية، والأحاديث الخرافية والآثار والكتب الموضوعية، والعودة به

إلى نقائه الأصلي الذي يتجلى في منابع الإسلام الأصيلة: القرآن الكريم وما وافقه من الصحيح المقطوع به من السنة المحمدية الشريفة على صاحبها آلاف التحية والسلام وما أيدهما من صحيح هدي أئمة العترة الطاهرة وسيرتهم؛ وشمر هؤلاء عن ساعد الجد وأطلقوا العنان لأقلامهم وخطبهم و محاضراتهم لإزالة صدأ الشرك عن معدن التوحيد الخالص، ولسان حالهم يقول: «انهض أيها المسلم وامخ هذه الخرافات والخزعات عن وجه الدين، واقض على هذا الشرك الذي يتظاهر باسم التقوى، وأعلن التوحيد وحطم الأصنام».

لقد اعتبر «حيدر علي قلمداران القمي» - وهو أحد أفراد تلك المجموعة من الموحدين المصلحين - في كتابه «طريق الاتحاد»، أن سبب هذه التفرقة هو جهل المسلمين بكتاب الله وسيرة نبيه، وسعى من خلال كشف الجذور الأخرى لتفريق الفرق الإسلامية، إلى التقدم خطوات مؤثرة نحو التقريب الحقيقي بين المذاهب. ولا ريب أن جهود علماء الإسلام الآخرين مثل آية الله السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي، و السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي، وآية الله شريعت سنكلجي، ويوسف شعار وكثيرين آخرين من أمثال هؤلاء المجاهدين في سبيل الحق، أسوة ونبراس لكل باحث عن الحق ومتطلع إلى جوهر الدين، كي يخطوا هم بدورهم أيضاً خطوات مؤثرة في طريق البحث والتحقيق التوحيدي، متبعين في ذلك أسلوب التحقيق الديني وتمحيص الادعاءات الدينية على ضوء التعاليم الأصيلة للقرآن والسنة، ليعينوا ويرشدوا من ضلوا الطريق وتقاذفتهم أمواج الشرك والخرافات والأباطيل، ليصلوا بهم إلى بر أمان التوحيد والدين الحق.

إن المساعي الحثيثة التي لم تعرف الكلل لِرؤاد التوحيد هؤلاء لَهَيَ رسالة تقع مسؤوليتها على عاتق الآخرين أيضاً، الذين يشاهدون المشاكل الدينية لمجتمعنا، ويرون ابتعاد المسلمين عن تعاليم الإسلام الحية، لاسيما في إيران.

هذا ولا يفوتنا أن نُذكر هنا بأن هؤلاء المصلحين الذين نقوم بنشر كتبهم اليوم قد مرّوا خلال تحوّلهم عن مذهبهم الإمامي القديم بمراحل متعددة، واكتشفوا بطلان العقائد الشيعية الإمامية الخاصة - كالإمامة بمفهومها الشيعي والعصمة والرجعة والغيبة و... وكالموقف مما شجر بين الصحابة وغير ذلك - بشكل متدرّج وعلى مراحل، لذا فلا عجب أن نجد في بعض كتبهم التي ألفوها في بداية تحوّلهم بعض الآثار والرسوبات من تلك العقائد القديمة لكن كتبهم التالية تخلّصت بل نقدت بشدة كل تلك العقائد المغالية واقتربوا للغاية بل عانقوا العقيدة الإسلامية الصافية والتوحيدية الخالصة.

الأهداف:

تُمثّل الكتب التي بين أيديكم اليوم سعياً لنشر معارف الدين وتقديراً لمجاهدات رجال الله التي لم تعرف الكلل. إن الهدف من نشر هذه المجموعة من الكتب هو:

١- إمكانية تنظيم ونشر آثار الموحدين بصورة إلكترونية على صفحات الإنترنت، وضمن أقراص مضغوطة، و بصورة كتب مطبوعة، لتهيئة الأرضية اللازمة لتعرّف المجتمع على أفكارهم التوحيدية وأرائهم الإصلاحية، لتأمين نقل قيم الدين الأصيلة إلى الأجيال اللاحقة.

٢- التعريف بآثار هؤلاء العلماء الموحدين وأفكارهم يشكّل مشعلاً يهدي الأبحاث التوحيدية و ينير درب لطلاب الحقيقة ويقدم نموذجاً يُحتذى لمجتمع علماء إيران.

٣- هذه الكتب تحث المجتمع الديني في إيران الذي اعتاد التقليد المحض، وتصديق كل ما يقوله رجال الدين دون تفكير، والذي يتمحور حول المراجع ويحب المدّاحين، إلى التفكير في أفكارهم الدينية، ويدعوهم إلى استبدال ثقافة التقليد بثقافة التوحيد، ويريهـم كيف نهض من بطن الشيعة الغلاة الخرافيين ، رجال أدركوا نور التوحيد اعتماداً على كتاب الله وسنة رسوله.

٤- إن نشر آثار هؤلاء الموحّدين الأطهار وأفكارهم، ينفذ ثمرات أبحاثهم الخالصة من مقصّر الرقيب ومن تغيب قادة الدين والثقافة في إيران لهذه الآثار القيّمة والتعظيم عليها، كما أن ترجمة هذه الآثار القيّمة لسائر اللغات يُعرّف الأمة الإسلامية بأراء الموحدين المسلمين في إيران وبأفكارهم النيرة.

آفاق المستقبل

لا شك أنه لا يمكن الوصول إلى مجتمع خالٍ تماماً من الخرافات والبدع وإلى المدينة الفاضلة التي تتحقق فيها الطمأنينة في ظلّ رضا الله سبحانه وتعالى، إلا باتّباع التعاليم النقيّة الأصلية للقرآن الكريم وسنة نبي الرحمة والرفقة ص. إن هدف القائمين على نشر مجموعة آثار الموحّدين هو التعريف بآثار هؤلاء المجاهدين العلميين الكبار، كي تكون معرفة الفضائل الدينية والعلمية لهؤلاء الأعراء، أرضية مناسبة لنموّ المجتمع التوحيدي والقرآني في إيران وقوّته، وذلك لنيل رضا الخالق وسعادة المخلوق.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات المختصرة وسيلة لعلو درجات أولئك الأعراء، وأن يمنّ علينا بالعفو.

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العبودية له، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وآخر رسل الله محمد المصطفى وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار.

وبعد، فقد كان المسلمون طول القرون المنصرمة سبّاقين للآخرين في تحصيل العلم والمعرفة وتعلّم العلوم المختلفة، وذلك ببركة تعاليم الإسلام العزيز وإتباعاً منهم لكلام رسول الله ﷺ، حتى صار العلماء المسلمون في أواخر فترة الخلافة العباسية سادة العلوم في عصرهم، وتحول بيت الحكمة الذي تأسس في بغداد في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني في عهد خلافة هارون الرشيد العباسي، إلى أكبر مؤسسة علمية وبحثية في العالم، ولا يزال بيت الحكمة يُعتبر مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية وذلك بفضل نشاطاته الثقافية والعلمية في المجالات المختلفة من تأليف وترجمة واستنساخ وأبحاث متنوعة في المجالات العملية المختلفة سواء الطب والهندسة أم العلوم الإنسانية.

ولا شك أن هذه القوة العلمية للمسلمين كانت بمثابة شوكة في أعين أعداء الإسلام، لذلك سعوا من خلال بثِّ أسباب الفرقة والاختلاف بين المسلمين إلى تحطيم عظمة الإسلام هذه وسؤدده الذي يعود الفضل فيه إلى وحدة المسلمين وتماسكهم والأخوة السائدة بينهم، فأثار أعداء الإسلام عواصف النزاعات والتفرقة بين المسلمين كي يحجبوا جمال الحق عن أبصارهم، ويخفوا شمس الدين المشعة خلف غيوم البدع والخرافات. وكما يقول الشيخ سعدى الشيرازي:

الحقيقة مـكـان مـزِينٌ لكن الهوى والرغبات أثارا الغبار فوقه
ألا ترى أن كل مكان اعتلاه الغبار لا يقع عليه النظر ولو كان الرجل بصيراً

إن المساعي المخطط لها وعلى المدى الطويل لأعداء الإسلام، لأجل إغلاق أعين المسلمين عن حقيقة الدين وإضعاف المسلمين عن تعلّم معارف الدين ونشرها، وإبعادهم عن سنة النبي الأصيل الهادية، أدت إلى حدوث فجوة عميقة واختلاف كبير في أمة الإسلام وأصبح أبناء الإسلام اليوم يعانون بشدّة من تبعات هذه الفجوة وآثارها المشؤومة.

وبموازاة مساعي أعداء نبي الإسلام ﷺ العدائية الرامية إلى تحريف تعاليم الإسلام وتشويهها وإدخال البدع المختلفة في الدين، أدرك أشخاصٌ مؤمنون أطهار شفيقون هذا الخطر، ونهضوا مشمّرين عن ساعد الجدّ والجهد المتواصل لإحياء معالم الإسلام والسنة النبوية الأصيل، وتناولوا بأيديهم -بشجاعة منقطعة النظير- أقلامهم وأخذوا يكتبون ويؤلفون في نشر ثقافة الإسلام الأصيل والعقائد الإسلامية الصحيحة النقية بين أوساط الشيعة غُباد الخرافات، وصدحوا بينهم بنداء التوحيد بصوت عالٍ أيقظ المتأجرين بالدين والبدع من نوم غفلتهم مذعورين! لقد ضحى هؤلاء الموحدون الطالبون للحق والحقيقة بمصالحهم الشخصية فداء للحقيقة، وقدموا أرواحهم في هذا السبيل هدية رخيصة للحق تعالى، وصاروا عن حق مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس/٦٢].

إن ما جاء في هذه المجموعة ليس سوى غيض من فيض المعارف الإلهية، ومُنْتَخَب من آثار الموحدين الطالبين لله تعالى الذين كانوا ينتمون في بداية أمرهم لطائفة الشيعة. لقد أشرق نور الله في صدورهم، وصار التوحيد نيراس حياتهم المباركة. لقد تم تحرك هؤلاء الأفراد الذين كانوا جميعاً في بداية أمرهم من الطراز الأول من علماء الشيعة في إيران، في مسيرتهم التحولية من مذهبهم القديم، خطوة خطوة؛ بمعنى أن نظرهم إلى المسائل العقائدية لم تتحول بشكل فجائي مرة واحدة، بل حصل هذا التحول بمرور الزمان وعلى إثر المطالعة والدراسة المتأنية والتواصل مع من يوافقهم في أفكارهم، لذا من الطبيعي أن لا تنطبق بعض رؤى وأفكار هؤلاء الإصلاحيين في بعض مراحل حياتهم وكتاباتهم، مع عقائد أهل السنة والجماعة واتجاهاتهم الفكرية بشكل كامل؛ لكن رغم ذلك قمنا بنشر هذه المؤلفات كما هي نظراً لأهميتها في هداية شيعة إيران وغيرهم من الناطقين باللغة الفارسية. كما أنه من الجدير بالذكر أن الرؤى والمواقف الفكرية المطروحة في هذه الكتب، لا تنطبق بالضرورة مع رؤى الناشر والقائمين على نشر هذه المجموعة من الكتب، هذا على الرغم من أن هذه الكتب تمثل بلا ريب نفحة من نفحات الحق و نوراً من جانب الله لهداية طالبي الحقيقة البعيدين عن العصبية والظنون التاريخية الطائفية.

إن النقطة الجديرة بالتأمل هي أنه للوقوف بشكل صحيح على رؤى وأفكار هؤلاء الأفراد، لا يمكن الاكتفاء بقراءة مجلد واحد من آثارهم؛ بل لا بد من قراءة حياتهم بشكل كامل، كي يتم التعرف بشكل كامل على كيفية تحولهم الفكري، ودوافعه وعوامله. فعلى سبيل المثال، ألف آية الله السيد أبو الفضل البرقي في الفترة الأولى من بداية تحوله الفكري كتاباً بعنوان «درسى از ولايت» أي «درس حول الولاية»، بحث فيه موضوع الأئمة وادعاء الشيعة حول ولايتهم وإمامتهم ورئاستهم المباشرة للمسلمين بعد نبي الله ﷺ. واعتبر أن عدد الأئمة ١٢ إماماً، مصححاً بذلك الاعتقاد بوجود محمد بن الحسن العسكري وحياته حتى الآن، بوصفه الإمام الثاني عشر. لكن المؤلف نفسه ألف بعد عدة سنوات كتاباً باسم «تحقيق جدي في أحاديث المهدي» ووضع تحت تصرف القراء نتائج بحثه التي توصل إليها في هذا المجال، وهي أن جميع الأخبار والروايات التاريخية المتعلقة بولادة ووجود المهدي إمام الزمان، روايات وأخبار موضوعة وكاذبة. من هذا المثال ومن أمثلة مشابهة أخرى يتبين أن أفضل طريق لمعرفة المسيرة التحولية لأفكار هؤلاء الموحدين وآثارهم هي قراءة مجموعة كتاباتهم بشكل كامل، مع الأخذ بعين الاعتبار تقدم كل مؤلف من مؤلفاتهم أو تأخره زمنياً.

نأمل أن تكون آثار هؤلاء المؤلفين الكبار ومساعي القائمين على نشرها، سبباً للعودة إلى مسيرة الأمن الإلهية وعبادة الحق سبحانه وتعالى الخالصة.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات المختصرة وسيلة لغفران ذنوبنا وأن يسامحنا إذا وقعنا في خطأ أو زلل، وأن يرحم أرواح أولئك المؤلفين الأعزاء ويجعلهم في جوار رحمته، إنه رؤوف رحيم، والحمد لله رب العالمين.

تنبيه: عند الاستدلال بآيات القرآن الكريم، يكتفي العلامة البرقي بذكر إحدى الآيات، ثم يشير إلى باقي الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية دون نص الآية.

توطئة حول منهج آية الله البرقعي في نقد الحديث

اعتمد آية الله البرقعي منهج العرض على القرآن والعقل في نقد مصادر الحديث، وهو يرى أننا لو استخدمنا منهج العرض على القرآن الكريم لما واجهنا اليوم مثل هذه المشكلات والخرافات، وبصرّح بأنه وجد الكافي- أهم مصدر حديثي لدى الشيعة الإمامية- في كثير من مواضعه مغايراً للقرآن، مليئاً بالغلو والخرافات، غير موافق للعقل الإنساني.

وينقل البرقعي عن الأستاذ «حيدر علي قلمداران» - مؤيداً: - أنَّ علمي الدراية والرجال على ما فيهما من فائدة، لا ينفعان في أن يغدوا معياراً، بل المعيار هو العرض على الكتاب شريطة الاعتقاد بأن القرآن لا يحتاج إلى تفسير.

ومن فكرة العرض على الكتاب هذه ثم العقل -كما يفيد عنوان الكتاب - تعرّزت بشكل قاطع عنده مقولة نقد المتن، حتى يمكننا القول: إن كتابه الحالي في نقد الكافي يُعدّ من أبرز كتب نقد المتن الشيعية، بقطع النظر عن مدى نجاحه في خطوته هذه، وما يقوّي عند البرقعي معيارية نقد المتن أن الرواة الكذّابين كانوا يُدسّون الروايات دون حاجة إلى إدراج اسمهم في سلسلة الأسانيد، من هنا، يبقى السبيل الوحيد لوزن النصوص ومحاكمتها هو الجلوس مع متنّها لنقده وتمحيصه.

من هنا، اتخذ البرقعي معياراً في تقويم النصوص الحديثية وهو نقد المتن أولاً ثم اللجوء بعد صحّة المتن - عقلاً وقرآناً- إلى السند، وما لم يصحّ المتن فلا حاجة للبحث في السند فصحتّه وبطلانه سيّان، أخذاً على العلماء الاقتصار على نقد السند.

وقد طوّر البرقعي من تصوّره لأولوية نقد المتن أن جعله معياراً للحكم على الرواة، فذهب إلى أن معرفة الراوي إنما تكون بدراسة رواياته، لا بمراجعة كلمات علماء الجرح والتعديل فقط، فمن علامات ضعف الراوي روايته الخرافات والمنكرات، ولهذا ضعف البرقعي «علي بن إبراهيم القمي» الذي يُنسب إليه تفسير القمي المعروف والذي عُدّ من أكابر علماء الشيعة في عصر الحضور، وسبب تضعيفه له روايته - كما يرى- أحاديث تنص على وقوع تحريف في بعض ألفاظ القرآن فضلاً عن روايته للخرافات والغلو وما ينافي القرآن.

إن الأئمة ابتلوا وظلموا - من وجهة نظر البرقعي - بأعدائهم وبالمحيطين بهم على السواء فقد كان هناك متربصون من جهة وجهال غلاة من جهة أخرى، فلا سبيل إلا نقد المتن وتعرية المضمون.

أما معايير نقد المتن فلم يضيف البرقعي عليها شيئاً مما كان علماء الحديث والدراية الإمامية قد ذكروه من قبل، من مخالفة القرآن بصريحه أو مفهومه، أو مخالفة السنة القطعية أو حقائق التاريخ، أو مخالفة العقل الصريح، أو مخالفة قواعد الأخلاق وأصولها، أو مخالفة الأصول العلمية المسلّمة، أو عدم نقل إلا عدد قليل جداً للخبر مع توافر الدواعي إلى نقله، أو ذكر ثواب هائل و عقاب عظيم على فعل يسير حقير...

نعم الشيء الذي حصل فيه تغيّر مع البرقعي ليس المعايير لاكتشاف عيوب متن الحديث بل التطبيقات العملية لتلك المعايير، حيث شهدت معه اتساعاً، رفضه

(١) مستفاد بتلخيص وتصرف من: حيدر حبّ الله، «نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي»، بيروت، دار الانتشار العربي، ٢٠٠٦م، ص ٦٤٩ - ٦٥١. (المُترجم)

كلمة المؤلف إلى قراء الكتاب

اعلم أن كاتب هذه الأوراق مُؤمِّنٌ ومُعْتَقِدٌ بالله تبارك وتعالى وبرُسُلِ الله وبيومِ الجزاء وبأئمة الهدى، وبريء من أئمة الضلالة ورؤساء الكفر والشرك والخرافات والظلم.

كان هذا العبد الفقير، ولمدة أربعين سنة تقريباً، من الطبقة الأولى من علماء الشيعة الإمامية ومراجعهم ومن مُجْتَهِدِيهم في الدين وقد حصلتُ على إجازة الاجتهاد من الحوزة العلمية في قم والنجف، وأصبحتُ من المُجْتَهِدِيْن في العلوم الإسلامية والدينية بشهادة مراجع الشيعة الإمامية في تينك الحوزتين وبتوثيقهم لي وتعريفهم الناس عليّ، وأمضيتُ سنين طويلة في تدريس العلوم الشرعية والكتب الحوزوية.

كان كاتب هذه السطور منذ شبابه يشعر بالحزن والألم لانحطاط المسلمين ودلّهم وتفرّقهم وكنتُ أبحث دائماً عن حلٍّ لمشاكل المسلمين الفكرية والعقائدية وكنتُ أرى أن أكبر مانع يمنع رُقْيَ المسلمين وتقدّمهم وسعادتهم هو وجود أصحاب الدكاكين المذهبية المُستَزرَقِيْن بالدين وكنتُ غالباً ما أترنم بهذين البيتين:

دردا كه دواى درد پنهانى ما افسوس كه چاره‌ى پریشانى ما
در دست كسانى است كه پنداشته‌اند آبادى خویش را به ویرانى ما
أي:

وا ألماء، دواء دائنا الخفي وا أسفاه، حل مشكلة اضطرابنا
بيد أشخاص قد ظنّوا أن عمرانهم لا يكون إلا بخرابنا
إن هؤلاء المتظاهرين بالعلم وأصحاب الحوانيت المذهبية من طُلاب الجاه، حجر عثرة أمام البحث والتحقيق والتأمل ورشد الناس ووعيمهم ويقظتهم. إنهم يريدون أن يكون المجتمع المحيط بهم مثل حيّ العميان؛ كي يقبلوا ادّعاءاتهم التي لا دليل عليها وعقائدهم الموروثة عن آبائهم وخرافاتهم قبولاً أعمى، ولكي لا تظهر عيوبهم ونقائصهم بل تبقى خفية على الناس لا ينتبه إليها أحد.

ومن الضروري هنا أن أؤكد أنني بتألفي لهذا الكتاب لا أقصد أبداً تأييد أي مذهب محدّد من المذاهب الفقهية في العالم الإسلامي والدفاع عنه، لأن سائر المذاهب أيضاً، على اختلاف في الدرجة بالطبع، لا تخلو من الخرافات والأخطاء أيضاً، وإنما قمت بتأليف هذا الكتاب خدمةً لإخواني الشيعة. وقمت في هذه الأوراق بالبحث والتدقيق من بين مذاهب المسلمين، بالمذهب الجعفري الاثني عشري الذي يرى أتباعه أن مذهبهم أفضل مذهب من مذاهب المسلمين وأنهم أتباع أهل بيت رسول الله ﷺ الكرام، وقد أمضيتُ سنوات عديدة من عمري في دراسة هذا المذهب والتحقيق فيه واخترته للتأمل فيه وتمحيصه وانصرفت في هذا المجال إلى دراسة أهم كتب هذا المذهب يعني "أصول الكافي" الذي ألفه أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، وكما ستلاحظون، وجدنا هذا الكتاب يُناقض في كثير من موارد القرآن الكريم، ووجدناه مليئاً بالخرافات، كما وجدنا أن بعض ما فيه لا يتفق مع القواعد العقلية أيضاً. وإذا كان هذا حال هذا الكتاب، رغم كل

المديح والثناء الذي يُغدقه عليه أتباعه، فحال كتب الأخبار الأخرى واضح!

سنطرح في هذه الأوراق الأسئلة التي طرحناها في كتبنا الأخرى، كسؤالنا: لماذا لم يُبين الله تعالى لمسلمي صدر الإسلام أصول الدين التي تعتقدون بها بشكل صريح ولم يقل مثلاً إن «العدل» من أصول الدين أو أصول المذهب، إلى أن جاء علماء الإمامية بعد عدة قرون واعتبروا «العدل» من أصول الدين في مواجهة الأشاعرة؟

لماذا اعتبر صنّاع المذاهب الأئمة الكرام عليهم السلام الذين كانوا أنفسهم تابعين للدين، اعتبروهم من أصول الدين واعتبروا عدم الإيمان بالأئمة ضلالاً، في حين أن أبا الأئمة حضرة عليّ عليه السلام قال في دعائه: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ وَكَفَى بِكَ شَهِيداً، أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَّ رَسُولَكَ مُحَمَّدًا نَبِيي، وَأَنَّ الدِّينَ الَّذِي شَرَعْتَ لَهُ دِينِي، وَأَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ إِمَامِي" (١).

فلم يعتبر الإمام نفسه لا أصل الدين ولا فرع بل لم يُشر أصلاً إلى أصل الإمامة. هل كانت أصول دين حضرة عليّ عليه السلام وفروع دينه: الإيمان بنفسه والإيمان بأبنائه؟ وإن لم يكن كذلك فهل هناك فرق بين أصول دين الإمام والمأموم؟ لماذا إذن اخترع الذين يدعون اتباع عليّ عليه السلام ومحبتهم له مذهباً خاصاً بأنفسهم؟

هل ادّعى الإمام الصادق عليه السلام حقيقة أنه جاء بمذهب؟ أم أن المُستترزين بالدين أوجدوا مذهباً باسم ذلك الإمام؟

هل دين الله دينٌ واحدٌ وطريقٌ واحدٌ ومسلِكٌ واحد أم مئة مذهبٍ ومسلِكٍ؟ لماذا لا يدعُ علماء المذاهب هذه الأسماء والمذاهب المُفرقة جانباً؟

علاوة على ذلك، نحن نري أن كتاب «الكافي» هذا ذاته رَوَى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ كُفُوا عَنِ النَّاسِ وَلَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى أَمْرِكُمْ..... كُفُوا عَنِ النَّاسِ وَلَا يَقُولَ أَحَدٌ عَمِّي وَأَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي» (٢).

لكن عدداً ممن يُسمّون بمُروّجي المذهب يدعون الناس إلى مذهب الشيعة [الإمامية]، ويستترزون من هذا الباب وخاصة بعد الثورة، إذ أخذوا يصرفون أموالاً طائلة في طريق دعوة المسلمين وغير المسلمين إلى مذهب التشيع!

لقد أردت في هذا الكتاب تحطيم الأصنام، لأن لكل قوم صنماً خاصاً بهم. فأحياناً يكون هذا الصنم حجراً وأحياناً يكون حيواناً أو شجراً وأحياناً يكون إنساناً أو هوى نفس و..... وكل شيء يحرف الإنسان عن مسير العقل والتحقيق ويجعل الإنسان يتعصب له (٣) يُمكن

(١) الصحيفة العلوية، الدعاء ٦٣.

(٢) أصول الكافي، ١، ١٦٥، باب الهداية أنها من الله عز وجل، الحديث الأول. و ٢، ٢١٣، باب ترك دعاء الناس، الحديث الثاني.

(٣) لدينا روايات عديدة في ذم التعصب منها: قول النبي ﷺ: "مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ عَصَبِيَّةٍ بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَغْرَابِ الْجَاهِلِيَّةِ". (أصول الكافي، ٢، ٣٠٨، باب العصبية). وقال الإمام الصادق عليه السلام: "مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تَعَصَّبَ لَهُ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِيمَانِ مِنْ عُنُقِهِ". (أصول الكافي، ٢، ٣٠٧، باب العصبية). وقال عليه السلام أيضاً: "مَنْ تَعَصَّبَ عَصَبَهُ اللَّهُ بِعَصَابَةٍ مِنْ نَارٍ". (أصول الكافي، ٢، ٣٠٨، باب العصبية).

وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: "فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ فَلْيُكُنْ تَعَصُّبُكُمْ لِمَكَارِمِ الْخَصَالِ وَمَخَامِدِ الْأَفْعَالِ وَمَخَاسِنِ الْأُمُورِ الَّتِي تَفَاضَلَتْ فِيهَا الْمُجْدَاءُ وَ النُّجْدَاءُ مِنْ بَيُوتَاتِ الْعَرَبِ..".

اعتباره صنماً.

وكتاب «أصول الكافي» الذي يُخالف كثيرٌ مما فيه العقل والقرآن أصبح صنماً وأصبح بعض الناس يعتبرون ما فيه وكأنه وحْيٌ إلهي، بل يهتُمون به عملياً أكثر من اهتمامهم بكتاب الله. وإن اعتبروا أن كتاب الوحي (القرآن) ليس كافياً، فإنهم يعتبرون كتاب «الكليني» كافياً للعمل ولنيل السعادة (!) ويتعصبون له ويذعنون لما فيه من مطالب اتِّباعاً للذين يُعظَّمون من شأن هذا الكتاب دون أن يقوموا هم أنفسهم بدراسة هذا الكتاب وتمحيص رواياته بتجرُّد ودون تعصُّب!!

لقد قمنا بالتحقيق في كتاب «الكافي» وتمحيص أخباره ونعتبر أن من الواجب علينا أن نُعلن أن هذا الكتاب يتضمّن أموراً متناقضةً يُناقض بعضها بعضاً كما يتضمّن خرافاتٍ كثيرةً وأموراً مخالفةً للقرآن الكريم، لذا نُقدِّم هذا التأليف الحالي إلى القراء الكرام بهدف نقد «أصول الكافي».

نأمل أن يعود المُتدينون والمُنصفون من طُلاب الحق إلى أنفسهم ويُفكروا قليلاً دون تعصب وأحكام مسبقة ويُزيلوا العوائق التي تمنعهم من الوصول إلى العقيدة الصحيحة والتقدم والرُقْي.

ولا يخفى أنني قمت بتأليف عدد من الكتب بهدف توضيح حقائق الدين المبين وإزالة الخرافات منها: «درسی از ولایت» (أي درسٌ حول الولاية) و«خرافات وفور در زیارات قبور» (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) و«تابشی از قرآن» (أي تفسير شعاع من القرآن)، و«بررسی علمی در احادیث مهدی» (أي تحقيق علمي في أحاديث المهدي) و..... وألفتُ هذا الكتاب الحاضر وليس لي من هدف سوى كسب رضا الحق وأداء واجبي الشرعي وخدمة إخوتي في الدين ونجاتهم، ولكن للأسف منع المسؤولون، الذين يدعون تمسكهم بالإسلام الأصيل ويُنادون بالحرية والتنوير والثقافة، طبع هذا الكتاب ونشره! إلى درجة أنني قمت بنفسي بمراجعة الموظفين المسؤولين وقلت لهم: إن وجدتم في هذا الكتاب أي إشكال أو أمر مخالف للواقع أو مخالف لأصول الإسلام فأخبروني عنه حتى أقوم بتصحيحه وإصلاحه لكنهم أجابوني قائلين: نحن لم نقم بالثورة حتى نُجيب أمثالك!! وتعاملوا معي بكل بغض وعداء وتعصب وجهل. بل حاول بعضهم اغتيالي بجرم تألّفي لمثل هذه الكُتب وتعرضتُ أكثر من مرّة للحبس والنفي وتمّ توقيفي واستجوابي عدة مرّات وتعرضتُ لكثير من الإهانة والسبِّ والأذى وشعرتُ أن الخرافيين أحسّوا أن في هذه الكتب خيراً وفائدةً حتى اضطربوا كل هذا الاضطراب وغضبوا من تأليفها كل هذا الغضب ووصل بهم الأمر إلى أنهم لم يستنكفوا عن محاولة قتلي، ولهذا السبب وبعد السجن للمرّة الثالثة ومنعي وحرمانني من إقامة صلاة الجمعة في بيتي ومنعي من الخطابة ومن أن أعقد حلقات تدريس تفسير القرآن للناس، وطبقاً للمثل القائل: "قد يكون العدو سبباً للخير إن أراد الله" (١)، فقد وفر لي ذلك المنع وتلك الحدود الوقت اللازم كي أستخدم قلمي على الأقل ولا أدعه يسكت ويُمارس التقية خلال تلك المدة، فقامت بتنقيح بعض مؤلفاتي ومن جملتها هذا الكتاب الذي كنت قد ألفتَه في المرّة الأولى على عجل مع

[نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٩٤ المعروفة بالخطبة القاصعة، ص ٢٩٥]، و(سفينة البحار، للشيخ عباس القمي، ٢، ١٩٩).

(١) يشابهه في كتاب الله: (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم)، وعند العرب: رُبَّ ضارة نافعة. (المترجم)

شعوري في ذلك الوقت باليأس من استيقاظ الناس فكانت هناك نواقص وعيوب كثيرة في نسخته الأولى، ففقت بقدر المستطاع بإصلاحات كثيرة فيه وأجريت تغييرات وأضفت تفاصيل وتوضيحات أكثر على ما فيه، فأضفت مثلاً تخريج أرقام آيات القرآن والترجمة الفارسية لما فيه من آيات قرآنية أو أحاديث كانت مدرجة باللغة العربية فقط، إضافة إلى إصلاحي لبعض أخطائي فيه، كما أنني أوردت في بعض المواضع الحوارات التي جرت بيني وبين بعض الخرافيين دون ذكر لأسمائهم، وأشرت في مواضع أخرى أيضاً إلى ما يذكرونه من تأويلات باردة لا تصح بأي وجه من الوجوه، كي يعلم القارئ المحترم أي تعصب يمارسه من أرادوا الدفاع عن الأباطيل المذكورة في كتاب «الكافي»، وبتعبير آخر ما نسبته الرواة الكذّابون في الواقع من اتهامات إلى الأئمة الكرام زوراً وبهتاناً. وفي نظرنا إن تعصب هؤلاء المتظاهرين بالعلم هو الذي سبّب ضلال الناس البسطاء!

كما أنني نقلت بعض الموضوعات التي كنت قد دونتها في النسخة الأولى من كتابي «خرافات وفور در زيارت قبور» (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) إلى هذا الكتاب لأنها أكثر تناسباً مع موضوعه. كما أنني ذكرت اسم المصادر التي استندت منها والتي قصرت في ذكرها والتعريف بها في النسخة الأولى من هذا الكتاب، لأن لمؤلفيها - أيدهم الله تعالى - حقاً على هذا العبد الفقير، خاصة أن القسم الأعظم من المجلد الأول لكتاب «الكافي» أي «كتاب الحجّة»، يتعلّق بمسألة «الولاية والإمامة»، لذلك استندت كثيراً في نقد وتمحيص روايات هذا القسم من الكتاب القيم الذي ألفه الأستاذ «قلمداران» رحمه الله بعنوان «شاهراه اتحاد يا بررسى نصوص امامت» (أي طريق الاتحاد أو تمحيص نصوص الإمامة)، إضافة إلى أنني استندت كثيراً، في هذا التنقيح الجديد لكتابي هذا، من كتاب «الموضوعات في الآثار والأخبار» الذي ألفه أحد علماء لبنان المشهورين^(١).

ولا يفوتني أن أذكر أنني عندما قمت بإصلاح هذا الكتاب وتهذيبه علمت أن أحد العلماء واسمه الشيخ محمد باقر البهبودي^(٢)، - وهو الذي كان قد قام بتحقيق الطبعة

(١) هو العلامة الفقيه: القاضي الجعفري السيد هاشم معروف الحسني. ولد عام ١٩١٩م في جنوب لبنان، ودرس في الحوزة العلمية في النجف، وعاد إلى جبل عامل في لبنان ليمارس عمله كعالم دين، ثم عمل قاضياً في المحاكم الشرعية الجعفرية في لبنان، وتوفي عام ١٤٠٣هـ. ق، وترك آثاراً عديدة تنسم بالعلمية والتحقيق والنقد، منها كتابه «دراسات في الحديث والمحدثين»، ومنها الكتاب الذي أشار إليه المؤلف وعنوانه الكامل: «الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة»، الذي طبع أول مرة في بيروت، دار الكتاب اللبناني، عام ١٩٧٣م، ثم أعيدت طبعته عدة مرات آخرها طبعة دار الملاك في بيروت بتحقيق أ. أسامة الساعدي وتقديم الباحث أ. حيدر حب الله. [ولمعرفة مساهمة السيد هاشم معروف الحسني ودوره في نقد الحديث الشيعي راجع ما كتبه الأستاذ حيدر حب الله في كتابه: «نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكوّن والصورورة» تحت عنوان: «المساهمة الشيعية العربية في نقد السنة، مشروع هاشم معروف الحسني»، الصفحات من ٥٤٩ إلى ٥٦٣]. (المترجم)

(٢) هو المحقق الإيراني المعاصر الأستاذ الشيخ محمد باقر البهبودي، ولد عام ١٣٢٩م، ودرس في الحوزة العلمية في مشهد، وأمضى عشر سنوات في دراسة العلوم الشرعية ثم انتقل إلى طهران، وعمل في تحقيق الكتب والمخطوطات، ثم زار مدينة «قم» عام ١٩٥٤م وتلقى قليلاً من الدروس على بعض علمائها ثم ذهب في العام ذاته إلى «النجف» وأمضى سنتين في الدراسة على أيدي كبار المراجع، وأخيراً استقر في طهران منذ عام ١٩٥٨م لينصرف إلى تحقيق الكتب التراثية ونشر

الجديدة من كتاب «بحار الأنوار» وكتابة التعليقات عليها، كما ألف كتاباً بعنوان «معرفة الحديث» - ألف أخيراً كتاباً بعنوان: «صحيح الكافي، من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة الإمامية» ونشره في لبنان (في ثلاثة مجلدات)، فأوردت آراءه أيضاً في كتابي هذا، ولكن لا بدّ أن أذكر أن كتاب الشيخ البهودي تعرّض إلى اعتراض المسترزين بالخرافات وهجومهم العنيف عليه، حتى أنه لما أراد مؤلفه أن ينشر الترجمة الفارسية لكتابه في إيران أثار بعض المعمّمين (أي الشيوخ) ضجةً ضدّ ذلك وأجبروه على تغيير عنوان كتابه إلى «گزیده کافي» أي (مُنْتَخَب الكافي) كي يظن العوام أن كتابه مُجَرَّد انتخاب لبعض الروايات من كتاب الكافي ولا يعرفوا أنه اعتبر بقية أحاديث الكافي غير صحيحة!

فإن كان الأستاذ البهودي قد واجه إيذاء الخرافيين والمُتَعَصِّبين واعتراضهم ومخالفاتهم، فمن البديهي أن الشيوخ المُستبدين لن يسمحوا بطبع ونشر هذا الكتاب الحاضر وسيمنعون بكل ثمن تعرّف الناس على محتويات هذا الكتاب. ولكن كاتب هذه السطور لديه أمل كبير بفضل الله ورحمته الكبيرة، وإني على يقين أنني لما كتبت هذا الكتاب ابتغاء رضوان الله وبقطة الأمة الإسلامية، فإن الحق تعالى سوف يهيئ وسائل نشره ويُزيل الموانع التي تمنع من ذلك.

وقبل الختام، من اللازم أن يعلم القارئ المحترم أن نسخة "الكافي" التي اعتمدنا عليها وقمنا بدراستها وتمحيص أخبارها هي النسخة المؤلفة من ثمانية مجلدات والتي نشرتها مؤسسة دار الكتب الإسلامية في طهران، بتصحيح وإهتمام السيد علي أكبر غفاري والتي قدّم لها السيد حسينعلي محفوظ. وتلك النسخة كما ذكر في الصفحة الأولى منها، قوبلت على سبع نسخ موثوقة وقورنت بها وذكرت في الحاشية الاختلافات التي وُجِدَتْ بين النسخ.

والأمر الآخر الذي أودّ ذكره هنا أنه لما كانت بعض أبواب «أصول الكافي» طويلة جداً وكانت الإحالة إليها صعبة، وضعتُ في فهرس كتابي الحاضر أمام كل باب من أبواب المجلد الأول من "الكافي" رقماً متسلسلاً، ولذلك سأحيلُ في متن هذا الكتاب إلى ذلك الرقم عند اللزوم بدلاً من ذكر عنوان الباب الطويل، وعلى القارئ أن يرجع إلى الفهرس الموجود في نهاية هذا الكتاب لكي يعرف الرقم الخاص بكل باب.

إن هدفنا من كتابة هذا الكتاب المختصر أن نُبيّن أن عدداً من المناققين المجاهيل، أي مجهولي المذهب أو مجهولي الدين، والمُنحرفين، نسبوا إلى الإسلام كل ما أرادوه، باسم الإسلام وبُحْجّة إظهار محبة أهل بيت النبي ﷺ، ووضعوا ما شأؤوا من أحاديث تتضمّن الكفر والشرك والزندقة ومخالفة القرآن والعقل وتؤدي إلى هدم الإسلام وانحطاط المسلمين وتفرّقهم، وقد سرّث أحاديثهم الموضوعية والمُفْتَرَاة إلى كتب الحديث والرواية فشوّها بهذا صورة الإسلام وعرّفوا الإسلام العزيز بأنه عبارة عن مجموعة من الخرافات والأوهام والتملق والمدح والثناء لأئمة الإسلام العظام، وأبعدوا الناس عن أصل

المؤلفات لاسيما تحقيق كتب الحديث الإمامية ونقدها، كما عمل أستاذاً جامعياً، ورغم كونه من خريجي الحوزات العلمية إلا أنه بقي بلبس البذلة العصرية ولم يتعمّم بعمّة علماء الدين. [ولمعرفة مساهمة أ. الشيخ محمد باقر البهودي ودوره في نقد الحديث الشيعي راجع ما كتبه أ. حيدر حب الله في كتابه: "نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكوّن والصورورة" تحت عنوان: "مشروع محمد باقر البهودي وتهذيب الكتب الأربعة"، الصفحات ٥٦٤ إلى ٥٧٧]. (المترجم)

الدين وعن القرآن الكريم بحجة ذكر الكرامات والمعجزات وفضائل أئمة الدين العظام، وأبقوا الناس جاهلين بمعارف الإسلام والقرآن وشغلواهم بتعظيم النبي O والأئمة وتمجيدهم وأغفلواهم، ووضعوا لهم ثواباً عظيماً وأجرأ لا حساب له على الذهاب إلى القبور وزيارة المزارات مما لا يقبله عقل، ومما يتنافى مع تعاليم القرآن وسيرة النبي O القطعية، فشغلوا الناس بأعمال لا فائدة منها وسرقوا منهم دينهم ودنياهم، وقدموا للناس الخرافات باسم الدين.

هذا ولما كان المؤلفون من الشيعة القدماء محبين لآل محمد O، وكانوا يسعون إلى ترويح أخبارهم، كانوا يجمعون في كتبهم كل ما نسب إلى الأئمة من أهل البيت من أخبار سواء كان روايتها من الثقات أو غير الثقات، لاسيما الأخبار التي تنتقد الخلفاء، خاصة تلك الأخبار المخالفة لأهل السنة، لأن أولئك المؤلفين كانوا يكرهون حكومة بني العباس ويعارضونها فأرادوا الطعن بها بكل وسيلة ممكنة وصرف أنظار الناس عنها وأن يؤسسوا مذهباً كبيراً في مواجهتها. ثم جاء من بعدهم من المؤلفين فنقلوا أخبار السابقين اعتماداً على حسن ظنهم بهم واعتمدوا أحياناً على أصل «التسامح في أدلة السنن» فلم يؤلوا مئون تلك الأحاديث وأسانيدها العناية والدقة الكافيتين، وسكت بعض العلماء الواعين مع الأسف عن هذا الأمر أيضاً، ولم يكتفوا بعدم مخالفتهم واعتراضهم على تلك الأخبار بل أيدوا كثيراً من تلك الانحرافات بشكل ضمنى من خلال سكوتهم عليها!!

في الختام أطالب المشايخ وعلماء الدين: إما أن يردوا على ما كتبته بأجوبة منطقية مستدلّة، فإن لم يكن لديهم جواب فلا يحولوا بين الناس وبين التحقيق والتدبر ولا يلجؤوا إلى المغالطة والسفسطة أو التفسير أو السب والافتراء.

نأمل أن يستيقظ الناس وأن يتمتعوا بالوعي وأن ينجوا بأنفسهم من التقليد والتعصب وأن يتعرفوا على حقائق الدين المبين وشريعة الإسلام المنورة بشكل صحيح: إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب^(١)، والسلام على من اتبع الهدى.

خادم الشريعة المطهرة: سيد أبو الفضل بن الرضا (البرقي)

المُقَدِّمَة

اعلم أن الإسلام دينٌ إلهيٌّ يدعو الناس إلى الوحدة والاتحاد.

كان المسلمون في زمن النبي الأكرم O وحتى مدّة من الزمن بعد رحيل ذلك النبي الحبيب O، متّحدين، ولم يكن لهم اسمٌ سوى اسم الإسلام والمسلمين، ولم يكونوا يعرفون كتابَ هدايةٍ سوى القرآن الكريم، ولم يكن بينهم اسمٌ من أسماء المذاهب الإسلامية المختلفة أو الكتب المذهبية، بل كان المؤمنون يعتبرون القرآن وحده حُجَّةً ومنبعاً للهداية، لأنهم قرؤوا في القرآن الكريم أن هذا الكتاب الإلهي: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة/٢]، وقرؤوا فيه: ﴿إِنَّ هُدًى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة/١٢٠]، وكانوا يعلمون قول رسول الله O: «مَنْ طَلَبَ الْهُدَايَةَ بَغَيْرِ الْقُرْآنِ أَضَلَّهُ اللَّهُ»^(١).

أجل، كان المسلمون متّحدين بسبب دينهم الواحد وكتابهم الواحد فتقدّموا وأصبحوا أقوياء وعزّفوا الأمم العديدة بالإسلام.

ولكن للأسف بعد مرور قرنين وُجِدَتْ أخبارٌ باسم الدين، وظهر أشخاصٌ باسم المُحَدِّثِينَ أو المُفَسِّرِينَ وأنّوا بأمور نقلوها عن قول النبي O أو قول أئمة الدين وجذبوا اهتمام الناس نحوهم، وشيئاً فشيئاً بدأ يظهر علماء أو في الواقع أشباه علماء أوجدوا بما كتبوه من أخبار وأحاديث الاختلاف والتفرقة بين المسلمين.

وبحمد الله فإن القرآن الكريم قد بيّن لنا هذه المشكلة من قبل وقال لنا في هذا الصدد: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة/٢١٣]، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران/١٩]، وقال كذلك: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية/١٧].

(١) النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل، ج ٤، ص ٢٤٠، نقلاً منه عن الشَّيْخِ أَبِي الْفُتُوحِ الرَّازِيِّ في تفسیره، عن الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. والجملة جزء من حديث معروف في مصادر أهل السنة أخرجه الترمذي في السنن (٢٩٠٦) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ". وفي الْحَارِثِ مَقَالٌ "انتهى. قلت: وأخرجه أيضاً بسندهم عن علي بن أبي طالب كل من: ابن أبي شيبه في المصنّف (٦، ١٢٥، رقم ٣٠٠٠٧)، والدارمي في السنن (٢، ٥٢٦، رقم ٣٣٣١)، وأحمد في المسند، ١، ٩١، والدارقطني في الأفراد كما في أطراف ابن طاهر (١، ١٩٤، رقم ٢٦٩) وقال المناوي: إسناده حسن. وأخرجه البزار في مسنده (٦، ١٢٥، رقم ٨٣٤)، وأبو يعلى في مسنده (١، ٣٠٢، رقم ٣٦٧). (المترجم)

يتبين من هذه الآيات بشكل واضح وممتاز أنه بعد مجيء الكتب الإلهية التي دعت الناس إلى الوحدة، قام أشباه العلماء وأصحاب الأغراض والمصالح الشخصية بإيجاد الاختلاف بسبب الحسد والحقد والتعصب والظلم والاسترزاق بالدين والاستفادة من الآخرين وغير ذلك من الأغراض والمآرب التي لخصها القرآن بعبارة: «بَغْيًا بَيْنَهُمْ». لقد أوضح الحق تعالى إتماماً للحجة وإرشاداً لطالبي الهداية وأهل الإنصاف، حال أمثال أشباه العلماء أولئك بشكل واضح كي لا يندفع الناس بهم، ولذلك قال في شأنهم: «وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ» [البقرة/١٧٦]. كما أن الله تعالى جعل القرآن الكريم حكماً ومرجعاً في حل الخلافات وقال: عليكم بالرجوع إلى الكتاب الإلهي لرفع الفساد والاختلاف، كما قال: «وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ» [الشورى/١٠]، وقال أيضاً: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» [النساء/٥٩].

قال حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بشأن هذه الآية: «إِنَّا لَمْ نُحْكَمْ الرِّجَالُ، وَإِنَّمَا حَكَّمَنَا الْقُرْآنُ..... فَرَدُّهُ إِلَى اللَّهِ أَنْ نَحْكَمَ بِكِتَابِهِ، وَرَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّتِهِ»^(١). وقال أيضاً: «فَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمَفْرَقَةِ»^(٢). لاحظوا أن الإمام لم يقل: ارجعوا إلى الحديث، لأنه لم يكن هناك وجود في زمانه لكتب الحديث بل كان قصده من سنة الرسول ﷺ سنة النبي الأكرم ﷺ القطعية الجامعة المقبولة لدى المسلمين جميعاً.

ولأسف، فإن علماءنا الذين أوجدوا الاختلاف لا يرجعون في اختلافاتهم مع المذاهب الإسلامية الأخرى إلى القرآن بل يرجعون في الغالب بشكل أكثر إلى الأحاديث المذهبية ويعتمدون عليها، الأمر الذي يزيد من الفجوة والاختلاف.

وفي كتاب "الكافي" ذاته، في باب «الرد إلى الكتاب والسنة» توجد أخبار تقول: ردُّوا كلَّ شيء إلى كتاب الله، لكن العجيب أن مثل هذه الأخبار لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه من قبل العلماء بل لا يلتزمون بها في كثير من الموارد خلافاً لما يدعونه!!

لقد كتب راقم هذه السطور هذا الكتاب ابتغاء رضا الله وأداءً لواجبي الشرعي ورفعاً للاختلاف والنزاع بين المسلمين ودعوة إلى الوحدة والاتحاد بين المسلمين وإزالة لأسباب البغض والشفاق والنفاق وبياناً لطريق الاتحاد، ولكي أبين أن السبب الأساسي للاختلافات المذهبية هو الأحاديث الموضوعية التي شاعت في كتب الحديث المتداولة بين الأيدي والتي نظنها حجة دينية ونعتبرها كافية لأهل مذهبنا^(٣). وهذه الأخبار ذاتها هي السبب في الاختلاف وهي التي أوجدت الخرافات وأدت إلى ضلالنا، ولذلك فإن على علمائنا أن يشعروا بمسؤوليتهم ويسعوا لخير الناس ويبيّنوا لهم تعارض هذه الأخبار مع الحجتين الإلهيتين: القرآن والعقل، ويفهموا الناس أن أكثر الأخبار والأحاديث الموجودة في كتب حديثنا المعتمدة مضادة للقرآن ومخالفة للعقل ومؤدية إلى خسران الدنيا والآخرة، وأن

(١) نهج البلاغة، الخطبة ١٢٥.

(٢) نهج البلاغة، الرسالة ٥٣.

(٣) كان هذا العبد الفقير وحتى مدة طويلة بعد تخرجي من الدراسة في قم والنجف معتقداً بشدة بكتاب «الكافي» وحسن الظن به.

طريق النجاة الوحيد هو العودة إلى القرآن وقبوله حَكَمًا في كل أمورنا، كما نصَّ على ذلك كتاب "الكافي" هذا ذاته فيما رواه عن رسول الله ﷺ من قوله:

«فَإِذَا التَّبَسَّتَ عَلَيْكُمُ الْفِتْنُ كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفِّعٌ وَمَاجِلٌ مُصَدِّقٌ وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ»^(١).

واعتبر أمير المؤمنين وسائر أئمة الإسلام الكرام عليهم السلام القرآن كافيًا كما قال رسول الله ﷺ. فقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «أَرْسَلَهُ بِحُجَّةٍ كَافِيَةٍ»^(٢). وقال: «كَفَى بِالْكِتَابِ حَاجِبًا وَخَصِيمًا»^(٣).

والكلام الإلهي المبارك هو أهم من كل ذلك وهو يقول: «وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا» [الفرقان/٣١]. وطبقاً لآيات القرآن فإن هداية الله الكافية هي هذا القرآن ذاته: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ. يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [المائدة/١٥، ١٦]، وقال تعالى أيضاً: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ» [الإسراء/٩]، وقال كذلك: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» [سبا/٦].

واعتبر الله البشر عاجزين عن الإتيان بهداية أفضل وأهدى من القرآن: «قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى» [القصص/٤٩]، وقال تعالى حكاية لقول الجن: «إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ» [الأحقاف/٣٠]،

(١) الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٥٩٩، طبع دار الكتب الإسلامية. وأصل الحديث في مصادر أهل السنة مروى عن ابن مسعود - مرفوعاً وموقوفاً - وعن جابر وعن عائشة، أما حديث ابن مسعود فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٩، ١٣٢، رقم ٨٦٥٥)، قال الهيثمي في المجمع (٧، ١٦٤): فيه الربيع بن بدر وهو متروك. وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤، ١٠٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦، ١٣١، رقم ٣٠٠٥٤)، وابن عدى في الكامل (٣، ١٢٧)، ترجمة ٦٥١ ربيع بن بدر بن عمرو بن جراد السعدي) وقال: عامة حديثه ورواياته عن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه. وأما حديث جابر: فأخرجه ابن حبان في صحيحه (١، ٣٣١، رقم ١٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢، ٣٥١، رقم ٢٠١٠). قال الدارقطني في العلل (٥، ١٠٢) يرويه ابن الأجلح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً والصحيح عن ابن مسعود موقوفاً. وأما حديث عائشة فأخرجه أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤هـ) في الإبانة عن أصول الديانة، وقال: "هذا من أحسن الحديث وأغربه وليس في إسناده إلا مقبول ثقة". انتهى. قلنا وأخرجه أيضاً: الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣، ٢٦٠)، عن محمد بن علي مرسلاً. والحاكم النيسابوري في تاريخ نيسابور عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب موصولاً. (المترجم)

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٦١.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة ٨٣.

وقال أيضاً حكاية لقول الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا. يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن/ ١ - ٢]، وقال كذلك: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران/ ١٠٣].

واعتبر الله تعالى في آيات عديدة القرآن نوراً وهداية للمؤمنين فقال مثلاً: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل/ ٨٩]. وفي آيات عديدة من القرآن، كما في الآية ١٢٠ من سورة البقرة التي ذكرناها آنفاً، حصر الله الهداية بالقرآن واتباعه لا باتباع أي كتاب آخر، حتى أن الله تعالى يأمر رسوله ﷺ أن يقول: ﴿وَإِنْ اهْتَدَيْتُمْ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبا/ ٥٠].

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكننا أن نقول: إن مسلمي الصدر الأول وحتى زمن تأليف كتب مثل كتاب "الكافي" وأمثاله، لم يكن لديهم كتاب يكفي لمعرفة الدين إلى أن وجد الكليني وأمثاله وألفوا كتب الحديث؟

ليس معنى كلامي بالطبع أنني -نعوذ بالله- أنكرُ سنة رسول الله ﷺ أو أعارضها، بل إنني أؤمن بها وأقبل بها تماماً وألتزم بها من صميم قلبي، كل ما في الأمر أن هذا الإيمان والالتزام هو بسنة النبي ﷺ الصحيحة القطعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين، وليس بتلك الأحاديث المليئة بالتناقض.

وإذا وصل الأمر إلى الكلام عن الحديث فلا بد أن أذكر للقراء المحترمين عدداً من المطالب الهامة حول الروايات والأحاديث الموجودة:

من الواضح أنه لو كان هناك حديثٌ صادرٌ حقيقةً عن النبي ﷺ أو عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فإن جميع المسلمين سيقبلون به ولن نجد في عالم الإسلام من يخالفه. لكن القضية كلها هي: أن الحديث -خلافاً للقرآن الكريم- لم يُحفظ من التحريف والوضع والاختلاط والاشتباه، ولذلك يجب على المسلم أن يحتاط كل الاحتياط ويعمل الدقة الكاملة عند أخذه بالحديث. وقد كتب السيد «بهبودي» في هذا الموضوع مُقَدِّمةً مفيدةً جداً على الطبعة الأولى لكتابه "صحيح الكافي" وليس من الميسور نقلها بتمامها هنا لكنني سأنقل منها بعض الفقرات المفيدة وأوصي القراء الأعزاء بقراءة تلك المُقَدِّمة كاملةً:

قال الأستاذ البهبودي:

"فكما نرى في تاريخ علم الحديث، وندرسها في رجال السنة والشيعه، إن الزنادقة والغلاة لم يألوا جهداً في إطفاء نور الإسلام وإفساد الشريعة والأحكام وإيقاع الشك في القلوب والتلاعب بالحقائق الدينية ومعارفها، وترويج الخرافات والتّرهات والبدع وإيجاد الفرقة والاختلاف^(١)....

(١) يقول الأستاذ البهبودي في كتابه "معرفة الحديث": "... وأما في الدور الثاني فبعدما كثر أصحاب الحديث ورواد المذهب، وتوفرت الأصول والمؤلفات وتداولتها أيدي الوراقين والصحفيين، تلاعبت بمواربهم أيدي الغلاة الخونة وعملاء الزنادقة، فزادوا ونقصوا وغيروا وبدّلوا وأحلوا حرام الله وحرّموا حلال الله، عند ذلك كثر التضاد والتهافت بحيث لا يوجد في أبواب الفقه والمعارف حديثٌ إلا وبزائه ما يخالفه ولا يسلم حديثٌ إلا وفي مقابله ما يناقضه ويضاده. وبذلك تطرقت المضادة والاختلاف إلى العقائد والفتاوى والأحكام، وكثيراً ما نرى كتب الحديث مختلفة

فطوراً يسألون عن نزول القرآن وجمعه وترتيبه. فأوردوا أثناء ذلك شبهة التحريف. وزوّروا في بيان ذلك أحاديث مزعومة من طريق السنّة والشيعه ليُوهموا أن مسألة التحريف مُتفقٌ عليها عند جميع الفرق!!

وجاؤوا من ناحية أخرى فأخذوا في تحريف القرآن تفسيراً وتأويلاً. فاختلقوا قصصاً خرافية ولقّقوا تأويلات جزافية، ثم اجتهدوا في نشر معارف اليهود وسفاسفهم في جنب القرآن ليُموّها على الناس حقائقه العلمية التاريخية. وليُطفئوا نور هدايته في نشر المعارف الأساسية.

وتحقيقاً لأهدافهم السياسية وتأييداً لمكائدهم المدسوسة اختلقوا أحاديث مُزوّرة على لسان الصادع بالحق تتوعد المسلمين إن تفكروا بأنفسهم في آيات الذكر الحكيم وتفسيره وكشف النقاب عن وجه معارفه وأحكامه وخططه الاجتماعية وفي جنبها أحاديث أخرى تُرغّب الناس في تلاوة الآيات والسور وتجويدها وتكرارها ليلاً ونهاراً ليشغل الشائقون بتلاوة القرآن وتحسين الصوت عند تلاوته، عن درايته وتدبّر آياته وفهم معانيه.

وهكذا نراهم قد اختلقوا معجزات خرافية تافهة مُستبشعة فنشروها على لسان القصاصين ومشايخ الحديث المُعقلين ليهتج المسلمون بتردادها ونقلها وسماعها، كل ذلك تنفيراً لطباع المُتفكرين ودحساً لبيّنات القرآن ومعجزته الخالدة التي طالما أخذت بأسماع السامعين.

وأخرى لقّقوا أساطير مزعومة وأحاديث مُزوّرة تُرغّب الناس في الزهد والاعتزال وأدرجوا فيها سفاسف التصوف والعرفان ليشغل الناس بالتفكير في ذواتهم عن التشاغل بأعدائهم....

وهكذا ابتدعوا عبادات وصلوات مُخترعة واصطنعوا أدعية جميلة عرفانية وغير عرفانية بشّروا عبّادها وقُراءها بالتوابات الجزافية والفوز بنعيم الآخرة، فرغب فيها كثير من العبّاد المُعقلين لا يفترون عن العبادة وقراءة الأدعية ليلاً ونهاراً، وعدلوا عن السنّة النبوية العادلة فتشاغلوا بها عن مغزى العبادة والدعاء يحسبون أنهم يُحسنون صنعا!.....

ولما رأت الغلاة والزنادقة أن طُلاب العلوم وروّاد الحديث يتحرّجون عن الأخذ والسماع حتى عن ضعاف المشايخ المطعونين، جاؤوا بأخبيث المكائد واختلقوا أحاديث يروونها عن لسان الصادع بالحق: «إن عهدة الكذب في الرواية إنما هو على من بداه لا على الناقلين!!»، ولما رأوا أن عبّاد الليل والنهار قد رجعوا إلى السنّة العادلة ورفضوا العبادات والأدعية المُخترعة، زعموا لهم: «مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَهُ رَجَاءَ ذَلِكَ الثَّوَابِ، أَوْتِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَهُ!!»، فتمّ بهذه الأكاذيب المُخترعة مكائدهم، واغترّ بها جماعة من العلماء والمُحدّثين بل عامتهم. وكلما قام الثّقاد والمُحقّقون لرِدِّ هذه الدعاية وكشف هذه الأزمة الضالة لم ينجح كفاحهم وقيامهم في وجه المُبطلين وشاعت أسطورات الزنادقة وثُرّهات الغلاة شيئاً فشيئاً في جميع المعارف وشتّى مسائل الدين القويم. وظهر الاختلاط والاختلاف في كل باب من أبواب الشرع العظيم.....

وقام زعيم الشيعة في وقته أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري (المتوفى ٤١١ هـ. ق.) فخطّ لهذا الكفاح المُقدّس خطّةً فنيّةً قدّمها أمام تلامذته بأن يتصفّحوا أصول الأصحاب ومؤلفاتهم ويقارنوا بين نسخها المختلفة المنتشرة في الأقطار حتى يتبيّن لهم

بالزيادة والنقصان". (معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي وفرهنگی، ص ٤٠).

النسخ السليمة ورواتها الأثبات، عن النسخ المزورة المدسوس فيها برواتها المغفلين الضعفاء. فابتعث لأول مرة ابنه أبو الحسين أحمد المعروف بابن الغضائري فسلك هذا المسلك بصورة تامة فنية، وكتب فهرساً شاملاً لأصول أصحابنا ومؤلفاتهم. فرّق بين الصحيح والسقيم من نسخها وعزّف الضعفاء المغفلين من رواتها.

ولعمري - لقد كان هذا الفهرس المبارك على ما وصفوه كافياً للأزمة شافياً للعلّة، يستأصل التزّهات والأباطيل المزعومة من شأقتها ويزيل البدع والاختلاف من أساسها، إلا أن عوام المحدثين وشيوخ الرواة الحاملين لتلك البدع والتزّهات، قاموا في وجه الرجل - وهو كل الرجل - بأنك قد خالفت السلف الصالح وجئت بخطة زيّفت بها مواريث أهل البيت. ومن الأسف أنهم أثاروا الفتنة عليهم حتى أماتوه بغصّته وأضاعوا نسخ كتابه، بعد ذلك محوا ذكره وأثره عن المعاجم كأن لم يكن شيئاً مذكوراً. (١). (محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي، الطبعة الأولى، الصفحة «و» فما بعد).

وقبل عدة سنوات (٢) من تأليف كتاب "صحيح الكافي"، ذكر أخونا الفاضل والمجاهد جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه "ارمغان آسمان" (أي هدية السماء)، أموراً من المفيد جداً أن ننقل بعضها هنا (بشيء من التصرف اليسير):

"..... إن آفة الكذب التي تذهب بالحقيقة وتُدْمِرُها، وآفة الوضع، ومطامع أصحاب المآرب والمصالح ومرضى القلوب، وصلت إلى باب بيت أهل بيت العصمة والطهارة، حتى إن «المغيرة بن سعيد» وحده، وهو أحد الرواة الكذبة الذين كان لهم صلة ضعيفة بحضرة باقر العلوم عليه السلام ادّعى أنه وضع أكثر من ثلاثين ألف حديث مكنوب ودسّها ضمن أحاديث ذلك الإمام الجليل، وكذلك «محمد بن أبي الخطاب» و«بنان» و«عمرو النبطي» وأمثالهم افتروا أكاذيب ونسبوا إلى حضرة الصادق عليه السلام بيّضوا بها وجه أبي هريرة! إلى حدّ أنهم صوّروا صادق آل محمد بصورة رجلٍ ضعيف الحديث!! (٣).

(١) يتضح أن الخرافيين والمُستترِزين بالدين الذين يخدعون العوام في زماننا أسوأ من علماء سوء والخرافيين المُتّعصبين في زمن "ابن الغضائري"، لأنهم اكتفوا بالاتهام والافتراء فقط، في حين أن خرافيين عصرنا حكموا عليّ وعلى أمثالي بالسجن والتغريب بل لم يتوان بعضهم عن محاولة قتلي!!

(٢) أي في سنة ١٣٣٩ هجرية شمسية. (يوافق سنة: ١٩٦٠م).

(٣) جاء في كتاب «رجال الكشي»، طبع كربلاء، ص ١٢٤، [أو ص ١٣٥ - ١٣٦ من طبعة مشهد، تحقيق د. حسن مصطفوي] أن الإمام الصادق (ع) كان يشكو من كثير من الرواة وكان يقول: "يا فيض! إن الناس أولعوا بالكذب علينا..... و (إني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله علي غير تأويله، و ذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا و بحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا! وكلّ يحب أن يدعى رأساً..".

وفي الصفحة ٢٥٥ من الكتاب نفسه [أو ص ٣٠١ من ط. مشهد،] جاء عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: "قوم يزعمون أني لهم إمام، والله ما أنا لهم إمام، ما لهم لعنهم الله؟ كلما سترت ستراً هتكوه، هتك الله ستورهم، أقول كذا، يقولون إنما يعني كذا، إنما أنا إمام من أطاعني". ونقرأ أيضاً في الصفحة ٢٥٧ [أو ص ٣٠٥ من ط. مشهد] من الكتاب نفسه عن الإمام الصادق (ع): "إننا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس.....". وجاء في الصفحة ٢٥٩ من الكتاب ذاته [أو ص ٣٠٧ من ط. مشهد] أن الإمام الصادق (ع) قال: "لقد أمسينا و ما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا.". (المترجم)

قال «أبو عمرو الكشي» في [كتاب] رجاله:
 "قال يحيى بن عبد الحميد الحماني، في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين (ع)، قلت لشريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف في الحديث!!
 فقال: أَخْبِرْكَ القصة: كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قومٌ جُهَّالٌ يَدْخُلُونَ عليه وَيَخْرُجُونَ من عنده ويقولون حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك وَيَأْخُذُونَ منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فَسَمِعْتُ العوامَ بذلك منهم، فمنهم من هلك ومنهم من أنكر.

وهؤلاء [الوضاعون الذين شوَّهوا سمعة الإمام الصادق] مثل الْمُفَضَّل بن عُمر وبيان وعَمْرُو النبطي وغيرهم، ذكروا أن جعفرأ حدَّثَهُمْ أن معرفة الإمام تكفي من الصوم والصلاة، وحدَّثَهُمْ عن أبيه عن جده وأنه حدَّثَهُمْ قبل القيامة، وَأَن علياً (ع) في السحاب يطير مع الريح، وأنه كان يتكلم بعد الموت، وأنه كان يتحرك على المغتسل، وَأَن إله السماء وإله الأرض الإمام، فجعلوا لِلَّهِ شريكاً، جُهَّالٌ ضَلَّالٌ، واللَّهِ ما قال جعفر شيئاً من هذا قط، كان جعفر أتقى لِلَّهِ وأورع من ذلك، فسمع الناس ذلك، فضغفوه، وَلَوْ رَأَيْتَ جعفرأ لعلمت أنه واحد الناس." (١) . انتهى.

إن الرواة الكذبة الذين كانوا يضعون الأخبار الكاذبة وينسبونها إلى الأئمة عليهم السلام كثيرون، والتحقيق في أحوالهم يحتاج إلى الرجوع إلى كتب علم الرجال. فمثلاً أحد أولئك الرواة «بشار الشعيري» الذي قال عنه الإمام الصادق: «والله لأسألن عما قال في هذا الكذاب وادعائه علي، يا ويله ما له؟؟؟ أَرعيه الله! فلقد أمن على فراشه وأفزعني وأقلقتني عن رقادي، وتدرن أني لم أقل ذلك، أقول ذلك لأستقر في قبري؟؟».

كان بعض أولئك الأشخاص الدجالين لا يمتنع عن القيام بأي عمل مخادع وماكر لتحقيق مآربه السيئة فمثلاً: قام «محمد بن بشر» بنحت تمثال لحضرة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) وطلاه بالدهان ووضعها في خزانة غرفته وكان يأخذ الناس إلى غرفته ويختلي مع ذلك التمثال وبتلك الحيلة كان يُصَوِّر نفسه للآخرين وكأنه مُرسلٌ من قِبَل ذلك الإمام وداعية من دعائه!!

وَكَتَبَ «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى» إِلَى حَضْرَةِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام) فِي قَوْمٍ يَتَكَلَّمُونَ وَيَقْرَأُونَ أَحَادِيثَ وَيَنْسُبُونَهَا إِلَيْكَ وَإِلَى آبَائِكَ فِيهَا مَا تَسْمُرُ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَلَا يَجُوزُ لَنَا رَدُّهَا إِذْ كَانُوا يَزُودُونَهَا عَنْ آبَائِكَ وَلَا يَقُولُهَا لِمَا فِيهَا!..... فَكَتَبَ (عليه السلام): لَيْسَ هَذَا دِينُنَا فَأَعْتَزِلْهُ" (٢) .

تلك كانت نماذج من أحوال الرواة الكذبة الذين كانوا في زمن النبي ﷺ وفي زمن الأئمة الطاهرين. ورغم أنه كان من الممكن للناس في ذلك الزمن أن يستفسروا من النبي ﷺ أو الإمام ويسألوهم عن صدق ما يُروى من الأحاديث أو كذبه، مع هذا كان الكذبة وأرباب المآرب والمصالح يُواصلون بكل وقاحةٍ وانعدامٍ للحياء نقل الأحاديث الكاذبة حتى في حضرة أولئك الأئمة الكرام أنفسهم، أي أنهم لم يتورعوا عن نقل الحديث الكاذب

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٧٥. [أو ص ٣٢٤ - ٣٢٥ من ط. مشهد].

(٢) رجال الكشي، ط. مشهد، ص ٥١٧، والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٣١٤ - ٣١٥. (المترجم)

على لسان الإمام في حضوره (!)، كما روى «ميمون بن عبد الله» -كنموذج على ذلك - قصة أوردها «الكشي» في رجاله، وفيها أن رجلاً من أهل البصرة أخذ يروي في حضور الإمام الصادق نفسه عشرات الأحاديث الكاذبة والموضوعة عن «سُفْيَان الثَّوْرِيِّ» وغيره عن الإمامين الباقر والصادق!! فَقَالَ لَهُ حَضْرَةُ الصَّادِق (عليه السلام): مَنْ أَيْ الْبَلَادِ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. قَالَ: هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْهُ وَتَذْكُرُ اسْمَهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ مِنْهُ شَيْئاً قَطُّ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عِنْدَكَ حَقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَتَى سَمِعْتَهَا؟ قَالَ: لَا أَحْفَظُ، إِلَّا أَنَّهَا أَحَادِيثُ أَهْلِ مِصْرَنا مُنْذُ دَهْرَنا لَا يَمْتَرُونَ فِيهَا. قَالَ الإمام الصادق لَهُ: لَوْ رَأَيْتَ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْهُ فَقَالَ لَكَ: هَذِهِ الَّتِي تُرْوِيهَا عَنِّي كَذِبٌ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهَا وَلَمْ أُحَدِّثْ بِهَا هَلْ كُنْتَ تُصَدِّقُهُ؟ قَالَ: لَا!! قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ شَهِدَ عَلَى قَوْلِهِ رَجُلًا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمْ عَلَى غُنْقِ رَجُلٍ [أي قتل رجل قصاصاً] لَجَازَ..... ولو صدَّقْتُ «جعفر بن محمد» في تكذيب هذه الأحاديث كُنْتُ مَكْذِباً لأَوْلَئِكَ الرِّجَالُ! (١).

هذا هو وضع الأحاديث في زمن الأئمة الطاهرين، فما بالك في الأحاديث في عصر الغيبة حيث لم يبقَ أحدٌ من مصابيح الهداية أولئك، وخلا الجو للشياطين الوضّاعين وأئمة الضلال الذين لم يجدوا طريقةً أفضل من وضع الأحاديث لإضلال المسلمين ومعاداة الدين المبين، وأحياناً يقوم الأصدقاء الجاهلون بصدّاقهم الحمقاء بأعمال لم يقيم بها حتى الأعداء!

قال العلامة الحلي في كتابه «نهاية الأصول»: إن الملاحدة وضعوا أخباراً عن عمِدٍ ودسّوها في كتب الحديث كي يُشَوِّهوا صورة الدين ويجعلوه باطلاً في أنظار الناس. ولما سارت الأمور على هذا النحو أصبح كل صاحب غرض أو منافق مريض القلب يقوم بوضع الحديث، لاسيما الأعداء الأذكياء والمُحتالون الذين كانوا يرون سرعة انتشار الإسلام واستيلائه على جميع العالم المتحضّر آنذاك، فكانوا يتشبهون بكل وسيلة للنجاة من ذلك الوضع فلم يجدوا عملاً أسهل وأكثر تأثيراً من وضع الأحاديث، لأنه ليس من العسير أن توضع قبل جملة قال رسول الله ﷺ وقال الصادق، جملة: فلان عن فلان، وهم لن يواجهوا في ذلك الحصن المنيع الذي تتمتع به آيات القرآن والتي بينها الله تعالى في قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة/٢٤]، وقوله: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء/٨٨]، بل كلام الأدمي ووضعه سهلاً جداً، ومن حيث التأثير فإن كل كلام يتخذ الصبغة والصفة الدينية يكون مؤثراً، فما بالك بالأمر والنهي في الأمور المهمة؟! وبما أنهم لم يكونوا يستطيعون أن يقوموا بمثل هذا العمل بوجههم العدائي السافر، كانوا يضطرون إلى التظاهر بصورة الصديق أي المسلم وأن يجعلوا أنفسهم في عداد العلماء وزمرة المُحدِّثين، ثم يُوجِّهون عندئذٍ ضرباتهم القاتلة إلى جسد الإسلام، مع أنه طبقاً للتعليمات المتواترة المروية عن الرسول الأكرم ﷺ والأئمة الطاهرين -سلام الله عليهم أجمعين- لابدّ من عرض الأحاديث والأخبار الواردة عنهم على كتاب الله (٢)، لأن القرآن المجيد هو أفضل معيار لمعرفة صدق الأخبار أو

(١) رجال الكشي، طبع مشهد، ٣٩٦-٣٩٧، و المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ٣٥٧. (المترجم)

(٢) صرّح الشيخ مرتضى الأنصاري في كتابه «فرائد الأصول» أن الأخبار المتعلقة بعرض

كذبها، إلا أنه للأسف لم يَقم أحدٌ حتى الآن بمثل هذا العمل [أي عرض الأخبار على كتاب الله]، ونحن لم نُصادف حتى الآن كتاباً ألفه أحد علماء الإسلام وقام فيه بمقارنة ومطابقة الأحاديث على القرآن للتعرف على صحيح الحديث وسقيمه بهذا المعيار. نعم، العمل الوحيد الذي تمَّ القيام به لتشخيص الأحاديث الصحيحة والسقيمة هو وضع علم الدراية وإحداث علم الرجال لكشف حال الحديث من خلال معرفة وضع رواته وأحوال ناقله، فمثلاً إذا كان الراوي كذا وكذا اعتُبر الحديث صحيحاً، وإذا كان الراوي كذا وكذا اعتُبر مُوثّقاً وإلا اعتُبر ضعيفاً أو مُرسلاً أو مجهولاً.

وينبغي أن نعلم أن علم الدراية أُسس في القرن الهجري الخامس تقريباً، وأول تأليف ظهر في هذا المجال، طبقاً لما ذكره المرحوم «السيد حسن الصدر» في كتابه «الشريعة وفنون الإسلام» هو الكتاب الذي ألفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيشابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في خمسة مجلدات وسماه «معرفة علم الحديث». هذا ورغم أن هذا العمل لم يكن باستطاعته أن يُنقذ المُحدثين بشكل كامل ويحفظهم من الوقوع في هاوية نقل الأكاذيب والمُفتريات، لأنه رُبَّ شخصٍ يتمنّع - حسب الظاهر - بصفات راوي الحديث الصحيح، ومع ذلك يكون الخبر المنقول عنه مخالفاً لكتاب الله، كما نجد هذا العيب في بعض الأحاديث الصحيحة، ثم إن الذي يريد وضع حديثٍ يُمكنه أيضاً أن يضع سنده ويجعله مؤلفاً من سلسلة من الرجال ذوي السمعة الحسنة لأنه لم يتبقَّ رسالة أو كتابٌ لأولئك الرواة كي يُمكن مطابقة الحديث معها عليها، حتى يتضح كذب الحديث المُفترى. كما أن كتب الحديث ليست معدودةً أو محدودةً حتى يكون من غير الممكن الخروج من حدودها، بل إننا لنرى أنه في كل يوم يظهر كتابٌ حديثٍ جديدٍ لم يكن لنا علمٌ به من قبل، ونسمع أحاديث لم نسمع بها قبل!

مع ذلك ورغم قولنا: إن علم الدراية والرجال لا يُمكنه أن يحفظنا بشكل كامل من شرِّ الوضّاعين ومُفتري الأحاديث الكذبة، لكن نفعه رغم ذلك كبيرٌ ولا يُمكن إنكار فوائده، بيد أنه لسوء الحظ لم يَقم أحدٌ حتى الآن بعملٍ كاملٍ مُتكاملٍ لتمحيص الأحاديث حتى من هذا الطريق (أي طريق علم الرجال) لتشخيص الأخبار الصحيحة وتمييزها عن السقيمة، وكل ما نعلمه أن العلامة المجلسي -أعلى الله مقامه- قام بنقد كتاب الكافي الشريف المُشتمل على حوالي ستة عشر ألف حديث استناداً إلى علم الدراية والرجال وأسقط تسعة أعشار أحاديثه عن الصحة، واعتبر أقل من عُشر أحاديثه صحيحاً.

هذا في حين أننا نجد أن متون حتى بعض تلك الأحاديث الصحيحة، تُخالف آيات القرآن، وعلى العكس نجد أن بين تلك الأحاديث [التي اعتبرها المجلسي] ضعيفةً وحسنةً ومُرسلّةً وغير ذلك، توجد أحاديث يتطابق متنّها بشكل كامل مع آيات القرآن.....

لذا فنحن نعتقد أن أفضل معيار ومحك لتشخيص الحديث الصحيح من السقيم هو الميزان الذي أعطانا رسولُ الله ﷺ نفسه إياه وأعطاه إيانا أيضاً الأئمة المعصومون عليهم السلام، ألا وهو **العرض على كتاب الله**، بشرط أن لا نعتبر كتاب الله نفسه محتاجاً للتفسير بواسطة الأحاديث! كي لا نقع بفساد الدّور الباطل، ولا نُوجّه تهمة النقص وعدم البيان الواضح إلى كتاب الله ونقول إنه يحتاج إلى بيان معانيه وتفسيره.

وبهذا المعيار نقبل كل حديثٍ يُوافق كتاب الله حتى ولو كان رواته ممن يخالفوننا في

الأحاديث على القرآن تبلغ حدّ التواتر المعنوي.

المذهب، إذ ما البعيد في أن ينقل شخصٌ مُخالفٌ لمذهبنا، بل حتى شخصٌ كافرٌ ومحرورٌ من نعمة الإسلام كلاماً صادقاً وصحيحاً عن النبي ﷺ أو الأئمة؟

مثلاً روى «أبو هريرة» -المطعون به في مذهب الشيعة- حديثاً في موضوع الربا عن رسول الله ﷺ قال فيه: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ!»^(١).

ونحن اليوم عندما نرى رأي العين المعاملات الربوية والمؤسسات المصرفية، نوقن أن هذا الحديث صحيح، وهو من آثار صدق النبوة ومن معجزات النبي ﷺ. أما كون روايه، طبقاً لعلم الدراية وعلم الرجال شخصاً لا يُمكن اعتبار حديثه صحيحاً، فهذا لا يضر. ومثال آخر أن الطبرسي روى في تفسيره «مجمع البيان» وكذلك البحراني في تفسيره «البرهان» ذيل الآية: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» [المائدة/٣٣] رواية عن «جميل بن دراج» -الذي كان من ثقة أصحاب الأئمة وطبقاً لكتب الرجال مثل «فهرست» الشيخ الطوسي، و«خلاصة» العلامة الحلي، ورجال النجاشي كان جميل بن دراج ممن: "أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ منه" أي أن رواياته كلها صحيحة حسب علم الدراية- حديثاً عن حضرة الصادق عليه السلام يرويه عن أبيه ويقول: «أعطي سليمان بن داود مُلْكُ مشارق الأرض ومغاربها فملك سبعمائة سنة وسبعة أشهر، ملك أهل الدنيا كلهم من الجن والإنس والشیاطين و.....». وكلُّ مَنْ له أدنى اطلاع على التاريخ يعلم أن هذا الحديث -رغم صحة سنده التامة- كذب!!

إذن فميزان رجال السند ليس ميزاناً صحيحاً ومُتَقَبَّلاً يُمكن الوثوق به تماماً والاعتماد عليه..... بل الميزان الصحيح هو عرض الأحاديث على القرآن حتى لو كان رواة الحديث فسقة فجرة، ومن القدر أن عقيدتنا هذه هي بذاتها مضمون حديث شريف رواه «محمد بن مسلم» عن حضرة الصادق أنه قال: «يَا مُحَمَّدُ! مَا جَاءَكَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَخُذْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذْ بِهِ»^(٢).

فهذه الرواية تنضح صدقاً وتفيد أن معيار قبول الرواية هو موافقتها للقرآن أيًا كان روايها حتى لو كان فاجراً، ومعيار رفض الرواية مخالفتها للقرآن أيًا كان روايها حتى لو كان معروفاً بالصدق.

إذن ميزان صحة الأحاديث وسقمها، بموجب العقل والشرع والأحاديث المتواترة، هو العرض على كتاب الله. وفيما يلي بعض ما روي من الأحاديث المتعلقة بلزوم عرض الأحاديث على كتاب الله:

- ١- جاء في كتاب «الكافي» الشريف، [بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ، ٦٩/١، الحديث (١)] عن حضرة الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ".

(١) النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٣.

(٢) النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومُستنبط المسائل، الطبعة الحجرية، ج ٣، كتاب القضاء، ص ١٨٦. أو الطبعة الحديثة، ج ١٧، ص ٣٠٥. [هذه الرواية جاءت في تفسير العياشي، يُراجع تفسير العياشي، طبع المكتبة العلمية الإسلامية بطهران، ج ١، ص ٨].

٢- وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «تَفْسِيرَ الْعِيَّاشِيِّ»، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ الْإِمَامِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَةٍ بَيْنِي أَوْ بَيْنَكُمَا: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي لَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ» ^(١).

٣- وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «تَفْسِيرَ الْعِيَّاشِيِّ»، عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام عَنْ آبَائِهِ الْكَرَامِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- قَالَ: «الْوُفُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِفْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ، وَتَرْكُكَ حَدِيثًا لَمْ تُرَوْهُ خَيْرٌ مِنْ رَوَايَتِكَ حَدِيثًا لَمْ تُحْصِهِ. إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوا بِهِ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ» ^(٢).

٤- وَعَنْ كُلَيْبِ الْأَسَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ حَضْرَةَ الْإِمَامِ جَعْفَرَ الصَّادِقِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا أَتَاكُمْ عَنَّا مِنْ حَدِيثٍ لَا يُصَدِّقُهُ كِتَابُ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» ^(٣).

٥- وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «تَفْسِيرَ الْعِيَّاشِيِّ» عَنْ سَدِيرٍ قَالَ: كَانَ حَضْرَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ وَحَضْرَةُ الْإِمَامِ جَعْفَرَ الصَّادِقِ -عَلَيْهِمَا السَّلَام- يَقُولَانِ: «لَا يُصَدِّقُ عَلَيْنَا إِلَّا بِمَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ» ^(٤).

٦- وَرَوَى الشَّيْخُ يَوْسُفُ الْبَحْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْحَدَائِقُ النَّاضِرَةُ عَنْ حَضْرَةِ الْإِمَامِ جَعْفَرَ الصَّادِقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثًا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ.....» ^(٥).

٧- وَفِي الْكِتَابِ الْأَخِيرِ ذَاتَهُ عَنْ حَضْرَةِ الرِّضَا عليه السلام وَهُوَ عَنْ حَضْرَةِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: «فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ [فَإِنَّا إِن تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ، إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ]» ^(٦).

وَلَا أَظُنُّ شَخْصًا يَمْلِكُ ذَرَّةَ وَجْدَانٍ وَإِنْصَافٍ يَتَرَدَّدُ أَوْ يَشْكُ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ فِي جَوَازِ التَّصَدِيقِ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ مَتُونَهَا أُمُورًا تُخَالِفُ الْقُرْآنَ أَوْ لَا تَتَّفَقُ مَعَهُ وَفِي إِمْكَانِيَةِ الْوُثُوقِ بِهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَ رِجَالُ سَنَدِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، طَبَقًا لَكُتُبِ الرِّجَالِ وَالْدَرَايَةِ، رَوَاةً

(١) تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٨. وَالْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ٢٤٤، وَ النُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ، مُسْتَدْرَكُ الْوَسَائِلِ، ١٧، ٣٠٤. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٢) تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٨. وَالْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ١٦٥. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٣) تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٩. وَالْبَرْقِيُّ، كِتَابُ الْمَحَاسِنِ، ج ١، ص ٢٢١، وَالْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ٢٤٢. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٤) تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٩. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٥) رِجَالُ الْكَشِيِّ (طَبْعُ مَشْهُدٍ)، ص ٢٢٤. وَالْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ٢٥٠. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٦) رِجَالُ الْكَشِيِّ (طَبْعُ مَشْهُدٍ)، ص ٢٢٤. وَالْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ٢٥٠. (الْمُتَرَجِّمُ)

مؤمنين وإماميين وكانوا فلاناً أو فلاناً، أي حتى لو كانت تلك الأحاديث حسب ميزان الدراية، أحاديث صحيحة! " (١). (انتهى الاقتباس من كلام الأستاذ قلمداران).

هذا، ولما أشار هذا الكاتب الكريم فيما اقتبسناه من كلامه بشأن وضع الحديث إلى أن بعض الأصدقاء الجاهلين أيضاً يقومون أحياناً بصداقتهم الحمقاء بأعمال لم يقيم بها الأعداء، أرى من المناسب أن أذكر أمراً كتبه الشهيد الثاني في كتابه «البداية في علم الدراية» ونقل ترجمته إلى الفارسية جناب الأستاذ «عبد الوهاب فريد [التكابني]» في كتابه «الإسلام والرجعة» (ص ٩٩ - ١٠٠) حيث قال:

"وأعظمهم (أي واضعي الأحاديث) ضرراً، مَنْ انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم، فاحتسب وضعه حسبةً لله وتقرّباً إليه ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب والترهيب، فقبل الناس موضوعاتهم، ثقة منهم بهم، وركونا إليهم، لظهور حالهم بالصلاح والزهد.

ويظهر لك ذلك من أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء في المواعظ والزهد وضمنوها أخباراً عنهم، ونسبوا إليهم أفعالاً وأحوالاً خارقة للعادة وكرامات لم يتفق مثلها لأولى العزم، بحيث يقطع العقل بكونها موضوعة وإن كانت كرامات الأولياء ممكنة في نفسها، ومن ذلك ما روى عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي أنه قيل له: مَنْ أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقّه أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبةً!

وكان يقال لأبي عصمة، هذا، الجامع، فقال أبو حاتم بن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق!».

وروى ابن حبان عن أبي مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ فقال: وضعتها لأرغب الناس فيها! (٢)، وهكذا قيل في حديث «أبي الطويل» في فضائل سور القرآن، سورة سورة، فروى عن المؤمل، عن ابن إسماعيل قال: حدّثني شيخ به! فقلت للشيخ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني رجل بالمداين وهو حيّ. فصرت إليه فقلت: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بواسط وهو حيّ. فصرت إليه فقال:

(١) حيدر علي قلمداران، ارمغان آسمان، طبع قم، ص ١٧٤ فما بعد.

ولحسن الحظ فإن فقهاءنا بما في ذلك المتقدمين منهم والمتأخرين، وإن لم يطبقوا مفاد هذه الروايات في المعارف والعقائد أو في استنباط الأحكام الشرعية، إلا أنهم على الأقل يعترفون، في مقام النظر والادعاء، بهذا الحكم الشرعي. فعلى سبيل المثال يقول الشيخ المفيد الذي كان من كبار المتقّمين في كتابه «تصحیح اعتقادات الإمامية»: في الفصل التاسع الذي يأتي بعد فصل «في أفعال العباد»:

"وكتاب الله تعالى مُقدّم على الأحاديث والروايات، وإليه يتقاضى في صحيح الأخبار وسقيمتها فما قضى به فهو الحقّ دون ما سواه". ومن المتأخرين أيضاً الشيخ «مرتضى الأنصاري» المعروف بالشيخ الأعظم، رغم اعترافه أنه: "من جملة الواضحات أن الأخبار الواردة عن أهل البيت -سلام الله عليهم أجمعين- المخالفة لظواهر الكتاب والسنة في غاية الكثرة"، لكنه لحسن الحظ بيّن لنا طريق النجاة فكتب يقول في كتابه «فراند الأصول» المشهور بين طلاب العلوم الشرعية باسم «الرسائل»: "الأخبار الواردة في طرح الأخبار المخالفة للكتاب والسنة ولو مع عدم المعارض، متواترة جداً". ومن البديهي أن سائر الأخبار لا يمكنها مقاومة الخبر المتواتر.

(٢) وانظر ما يؤيد ذلك لدى ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ترجمة ميسرة بن عبد ربه. (المترجم)

حدّثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بعبادان! فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال: هذا الشيخ حدّثني. فقلت: يا شيخ من حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن!

وكل من أودع هذه الأحاديث تفسيره كالواحد والثلثي والزمخشري، فقد أخطأ في ذلك، ولعلهم لم يطلعوا على وضعه، مع أن جماعة من العلماء قد نبهوا عليه...^(١).

ويقول الشهيد الثاني في خاتمة كلامه حول هذا الموضوع:

"والمروئي تارةً يخترعه الواضع، وتارةً يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.."^(٢).

وذكر العلامة الشيخ «محمد تقي شوشتری» في كتابه المشهور «الأخبار الدخيلة» نقلاً عن كتب القدماء ومن جملتها كتاب «الكشي» مطالب مفيدة لا يخلو ذكرها هنا من فائدة، قال:

"روى الكشي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه كان يقول: "كَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الْكُذِبَ عَلَى أَبِي، وَيَأْخُذُ كُتُبَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ الْمُسْتَتِرُونَ بِأَصْحَابِ أَبِي يَأْخُذُونَ الْكُتُبَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي فَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمُغِيرَةِ فَكَانَ يَدُسُّ فِيهَا الْكُفْرَ وَالزُّنُفَ وَيُسْنِدُهَا إِلَى أَبِي^(٣)، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى أَصْحَابِهِ فَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبْنُوْهَا فِي الشَّيْعَةِ؛ فَكُلُّ مَا كَانَ فِي كُتُبِ

(١) الشهيد الثاني، الدراية، ص ٥٧ - ٥٨. (المترجم)

(٢) الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ص ٧١ - ٧٥، أو الدراية، (الطبعة الثالثة)، ص ٥٨ - ٥٩. (المترجم)

(٣) لاحظوا أن هؤلاء الوضّاعين لم يكونوا يذكرون اسمهم في سلسلة أسانيد الأحاديث، بل كانوا يضعون أسماء أشخاص عدول محمودي السمعة على أنهم رُواة أخبارهم الموضوعة، كي تلقى أحاديثهم الموضوعة القبول. ولهذا السبب نعتقد أن تمحيص متن الحديث من أهم الأمور ضرورة عند الأخذ بالحديث.

إن أحد أخطاء بعض علماء الرجال مثل الشيخ «الممقاني» أنه كان يقول عن كل راوٍ يروي حديثاً عن الأئمة عليهم السلام: "والظاهر أنه إمامي"، هذا في حين أن «الممقاني» ذاته يروي في أحد مؤلفاته الموسوم بـ «مقياس الهداية» (ص ٨٩) حديثاً عن الإمام الصادق (ع) يقول فيه: "ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع!" (رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٥٤)، وينقل «الممقاني» أيضاً في كتابه المذكور ذاته (ص ٨٨) عن الإمام الصادق (ع) قوله: "إِنْ مِمَّنْ يَنْتَحِلْ هَذَا الْأَمْرَ لَمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا!!" (رجال الكشي، ص ٢٥٢، أو ص ٢٩٧ من طبعة مشهد). إذن مُجَرَّد نقل الحديث عن الأئمة لا يُعدُّ دليلاً على محبتهم وموالاتهم، فَرُبَّ منافق يُظهر التشيع يضع الحديث باسمهم بقصد تخريب الإسلام وتشويه شخصية أولئك الأعزاء الكرام. كما أن مُجَرَّد كون الراوي إمامياً لا يعتبر دليلاً على صدقه. والخطأ الآخر الذي وقع فيه الممقاني في جميع أنحاء كتابه الرجالي أنه كان يقول: "يُمكن قبول الأخبار المنقولة عن أفراد مجهولين أو ضُعفاء أو واقفيّة أو كذابين في كتب علمائنا الثقات المُعتمدين، لأن الرواة الذين في رأس السلسلة الذين رَوَوْا عن أولئك الأفراد الضُعفاء، موثوقون!!" وهذا البيان ليس سوى مغالطة لأنه كما ذكرنا، عندما كان الوضّاعون والكذبة يريدون نشر حديث موضوع كانوا يُدرجون أسماء رُواة موثوقين في سند ما يفترونه من أحاديث، فلا يُمكن الاعتماد على مُجَرَّد كون الثقة الفلاني روى رواية. أولاً: لأنه من الممكن أن يكون الراوي الموثوق الفلاني لا علم له أساساً بذلك الحديث بل تم استخدام اسمه وسيلةً لترويج ذلك الحديث. وثانياً: أن الشخص

أَصْحَابِ أَبِي مِنَ الْغُلُوِّ فَذَلِكَ مِمَّا دَسَّهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كُتُبِهِمْ.

كما أن جماعة من النواصب وسائر المخالفين وضعوا أخباراً كاذبة في فضائل الأئمة ومُعجزاتهم بهدف تخريب الدين، لأن الناس عندما يرون هذه الأخبار الباطلة لن يقبلوا حتى الأخبار الصحيحة حول الأئمة وسيردونها، وقد كان الإمام الباقر (عليه السلام) يقول: "لقد رَوَوْا عَنَّا مَا لَمْ نَقُلْهُ وَلَمْ نَفْعَلْهُ لِيُبْغِضُوا إِلَى النَّاسِ" (١).....

وبسبب ما قلناه كان المُحَقِّقون من السلف من أمثال يونس بن عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسن بن الوليد يحتاطون جداً في الأخذ بالأخبار ولا يعملون بكل حديث. وكانوا يقولون ليونس مراراً: ما أكثر ما تُنكر روايات أصحابنا! فكان يُجيب: روى لي هشام بن الحكم أنه سمع حضرة الصادق (عليه السلام) يقول: "لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثَنَا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ أَوْ تَجِدُونَ مَعَهُ شَاهِدًا مِنْ أَحَادِيثِنَا الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ لَعَنَهُ اللَّهُ دَسَّ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي أَحَادِيثَ لَمْ يُحَدِّثْ بِهَا أَبِي" (٢).

وقال يونس: "وَافَقْتُ الْعِرَاقَ فَوَجَدْتُ بِهَا قِطْعَةً مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) وَوَجَدْتُ أَصْحَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) [جعفر الصادق] مُتَوَافِرِينَ فَسَمِعْتُ مِنْهُمْ وَأَخَذْتُ كُتُبَهُمْ فَعَرَضْتُهَا بَعْدَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (عليه السلام) فَأَنْكَرَ مِنْهَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، وَقَالَ لِي: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَّبَ عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) لَعَنَ اللَّهُ أَبَا الْخَطَّابِ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ يَدُسُّونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِن تَحَدَّثْنَا [حَدَّثْنَا] بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ. إِنَّا عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ وَلَا نَقُولُ قَالَ فَلَانٌ وَقُلَانٌ فَيَنْتَاقِضُ كَلَامُنَا. إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامِ أَوَّلِنَا مُصَدِّقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا، وَإِذَا آتَاكُمْ مَنْ يُحَدِّثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدُّوهُ عَلَيْهِ وَقُولُوا أَنْتَ أَغْلَمُ وَمَا جِئْتَ بِهِ" (٣).... (٤). (انتهى النقل من كلام الشوشنري (التستري) الذي نقله بدوره عن رجال الكشي).

وقال المُحَقِّق والعالم المعاصر هاشم معروف الحسني حول الحديث:

"فقد جاء دور جماعة من المُتَشَيِّعِينَ لأهل البيت عليهم السلام الذين ظلوا زمناً طويلاً

الموثوق مهما كان ثقة فإنه ليس بمعصوم، وربما يكون الراوي الذي نقل عنه قد اغترَّ بظاھرہ المُخَادَع.

وقد صرح آية الله الخوئي أيضاً أن أصحاب الأصول وكتب الرواية لم يكونوا ثقة وعدولاً جميعهم، ولهذا السبب فإن احتمال الكذب واردة في حقهم، وإذا كان صاحب «الأصل» ممن لا يُحتمل في حقه الكذب فإن احتمال وقوعه في السهو والخطأ واردة أيضاً. ثم يُشير إلى الروايات التي تقول: إن شهر رمضان لا يُمكن أن ينقص عن ثلاثين يوماً، والتي وردت في المجلد الرابع من «تهذيب الأحكام» باب «علامة أول شهر رمضان وآخره»، ومن جملتها الحديثان رقم ٤٧٧ و ٤٨٢ ويقول: "نرى أن الشيخ الطوسي قدس سره يُناقش في صحة هذا الحديث الذي روى عن حذيفة والذي تضم سلسلة روايته «محمد بن أبي عمير» وشيخه الذي روى عنه من طرق موثوقة معتبرة. ومنشأ هذا الأمر ليس إلا سهو الرواة واشتباھهم وخطأهم. إذن إذا لم يكن من الجائز الحكم بصحة مثل هذه الروايات -صحيحة السند- فأبي حال سيكون للروايات التي ينقلها الضعفاء والمجاهيل؟! آية الله الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٣-٢٤.

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ٤٤، ٦٩. (المترجم)

(٢) رجال الكشي، طبع مشهد، ص ٢٢٤، والمجلسي، بحار الأنوار، ٢، ٢٥٠. (المترجم)

(٣) رجال الكشي، طبع مشهد، ص ٢٢٤، والمجلسي، بحار الأنوار، ٢، ٢٥٠. (المترجم)

(٤) الشوشنري (أو التستري)، الأخبار الدخيلة، ج ١، ص ٢١٦ فما بعد.

يسمعون شتم عليّ على المنابر وفي المساجد والمجتمعات، ويرون الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ في فضل الخلفاء والأمويين تُفرض حتى على الصبيان الصغار وتُدخل في مناهج التعليم في الكتاتيب وفي الحلقات، هؤلاء عندما دبّ الضعف في جسم تلك الدولة الجائرة، وظهر طلائع الحزب المعارض ووجدوا بين أيدي الناس سيلاً من المرويات المكذوبة وبعضها كان يتناول علياً وبنيه بكل أنواع الإساءة - لم يتورعوا أن يضعوا بعض الأحاديث في الفضائل وانتقاص الخلفاء ونسبوا إلى الأئمة عليهم السلام في حين أنهم كانوا يُعارضون بحزم وإصرار كل من يُحاول أن يضعهم فوق مستوى الناس، أو ينتقص أحداً من الخلفاء وصحابة الرسول ﷺ الأبرار.

وجاء دور الفرق الشيعية في تلك الفترة من تاريخ المسلمين التي تعددت فيها الأحزاب وتضاربت فيها النزعات والاتجاهات حتى بين المُحدثين والفقهاء؛ هذه الفرق التي استعملت الحديث فيما استعملته من الوسائل لتأييد الأفكار التي تبنتها ونشطت في ترويجها والدعاية لها كالكيسانية والزيدية والفضحية وغيرها، وكان من أخطر الدخلاء على التشيع جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت، وأنسبوا بين الرواة وأصحاب الأئمة (عليهم السلام) مدّة طويلة من الزمن استطاعوا خلالها أن يقتربوا من الإمامين الباقر والصادق واطمأن إليهم جمع من الرواة فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسّوها بين أحاديث الأئمة وفي أصول كتب الحديث، كما تشير إلى ذلك بعض الروايات، وقد اشتهر من هؤلاء محمد بن مقلص الأسدي الذي يكتّبه الشهرستاني بأبي زينب، والمقرّزي بابن أبي ثور، والمغيرة بن سعيد، ويزيع بن موسى الحانك، وبشار الشعيري، ومعمر بن خيثم، والسري وحمزة اليزيدي وصائد الهندي، وبيان سمعان التميمي، والحرث الشامي، وعبد الله بن الحرث وغير هؤلاء ممن لا يسعنا استقصاؤهم، وكان بشار الشعيري وحمزة اليزيدي ومعمر بن خيثم وبيان بن سمعان والمغيرة بن سعيد من دعاة الإلحاد والغلو، فلقد ادعى بشار بأن علياً هو الإله، وقال بالتناسخ، وجاء عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال لمرزّام وكان جاراً لبشار، قال له: إذا قدمت الكوفة فقلّ له: يقول لك جعفر: يا فاسق يا كافر يا مشرك أنا بريء منك! قال مرزّام: فلما قدّمتُ الكوفة بلّغتهُ الرسالة، فقال بشار: وقد ذكرني سيدي؟ قال نعم ذكرك بهذا، فقال له جزاك الله خيراً. وأما معمر بن خيثم فقد أحلّ جميع المحرمات، وأما حمزة فكان يدعي بأن أبا جعفر يأتيه بالوحي في كل ليلة، وأما بيان فلقد ادّعى النبوة بعد أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأما المغيرة بن سعيد فلقد ادعى النبوة وكان أكثرهم أتباعاً لأنه كان يستعمل السحر والشعوذة والأساليب التي تضلل البسطاء المغفلين.

وجاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: "كان بيان يكذب على علي بن الحسين فأذاقه الله حر الحديد، وكان المغيرة يكذب على أبي جعفر الباقر، وكان محمد بن فرات يكذب على أبي الحسن موسى بن جعفر، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله الصادق".

وجاء عن يحيى بن عبد الحميد الحماني: أن جعفر بن محمد (أي الإمام الصادق عليه السلام) كان رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكنته قومٌ جهال يدخلون عليه ويخرجون يقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث منكرة كلها كذب على الإمام جعفر بن محمد يستأكلون بها الناس، كالمفضّل بن عمر وبيان وعمر النبطي وغيرهم من الوضّاعين ونسبوا إليه أنه قال: إن معركة الإمام تكفي عن الصلاة والصيام، وأن علياً في السحاب يطير مع الريح،

وَأَنَّ اللَّهَ إِلَهُ السَّمَاءِ وَالْإِمَامَ إِلَهُ الْأَرْضِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ ^(١).

وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة أن المغيرة بن سعيد وبياناً وصائد الهندي وعمر النبطي والمفضل وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة وضعوا بين المرويات عن الأئمة عدداً كبيراً في مختلف المواضيع.

وجاء عن المغيرة أنه قال: وضعت في أخبار جعفر بن محمد اثني عشر ألف حديث!، وظل هو وأتباعه زمناً طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة (عليهم السلام) ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم كما تشير إلى ذلك رواية يحيى بن عبد الحميد السابقة.

وجاء في الكشي عن الإمام الصادق أنه قال: "كَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الْكُذْبَ عَلَى أَبِي، وَيَأْخُذُ كُتُبَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ الْمُسْتَتِرُونَ بِأَصْحَابِ أَبِي يَأْخُذُونَ الْكُتُبَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي فَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمُغِيرَةِ فَكَانَ يَدُسُّ فِيهَا الْكُفْرَ وَالزُّنْدَقَةَ وَيُسْنِدُهَا إِلَى أَبِي، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى أَصْحَابِهِ فَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبْنُوها فِي الشَّيْعَةِ" ^(٢).

وبلا شك كان هو وأتباعه ينسبون الرواية المدسوسة إلى الموثوقين من أصحاب الأئمة حتى لا ينكشفوا على واقعهم.

هذا بالإضافة إلى فريق آخر من الوضّاعين كانوا يضعون الأحاديث التي تنفّر الناس منهم، كما يرشد إلى ذلك قول الإمام الباقر عليه السلام: "لَقَدْ رَوَوْا عَنَّا مَا لَمْ نَقُلْهُ وَلَمْ نَفْعَلْهُ لِيُبْغِضُونَا إِلَى النَّاسِ" ^(٣).

وجاء في رواية الصدوق عن الرضا عليه السلام عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ: "قُلْتُ لِلرَّضَا عليه السلام يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدَنَا أَخْبَاراً فِي فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَفَضْلِكَ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَهِيَ مِنْ رَوَايَةِ مُخَالِفِكُمْ وَلَا نَعْرِفُ مِثْلَهَا عَنْكُمْ أَفَنْدِينُ بِهَا؟ فَقَالَ الْإِمَامُ الرضا عليه السلام: يَا ابْنَ أَبِي مَحْمُودٍ إِنَّ مُخَالِفِينَا وَضَعُوا أَخْبَاراً فِي فَضَائِلِنَا وَجَعَلُوهَا عَلَى أَفْسَامِ ثَلَاثَةِ: أَحَدُهَا الْعُلُو، وَثَانِيهَا النِّقْصِيرُ فِي أَمْرِنَا، وَثَالِثُهَا التَّصْرِيحُ بِمَثَالِبِ أَعْدَائِنَا، فَإِذَا سَمِعَ النَّاسُ الْعُلُوَّ فِينَا كَفَرُوا شَيْعَتَنَا وَتَسَبَّوْهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِزُبُوبِيتِنَا، وَإِذَا سَمِعُوا التَّصْصِيرَ أَعْتَقَوْهُ فِينَا، وَإِذَا سَمِعُوا مَثَالِبَ أَعْدَائِنَا بِأَسْمَائِهِمْ ثَلَبُونَا بِأَسْمَائِنَا. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ).... [إلى أن قال:] يَا ابْنَ أَبِي مَحْمُودٍ احْفَظْ مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ فَقَدْ جَمَعْتُ لَكَ فِيهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" ^(٤)....

ومهما كان الحال فرواية الصدوق عن الرضا عليه السلام تُعَبِّرُ تعبيراً صادقاً عن واقع أكثر الموضوعات في الفضائل والمثالب؛ لأن أعداء أهل البيت قد استعملوا جميع الأساليب لإيجاد فجوة بينهم وبين الناس، فسلكوا هذا الطريق بعد أن وجدوا أن حرب الإبادة تدرّ عليهم العطف وتقربهم من الناس ونجحوا في هذا الأسلوب إلى حدٍّ ما، فدسّوا بين

(١) انظر إتقان المقال، ص ٣٦٨.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار، ٢، ٢٥٠.

(٣) المجلسي، بحار الأنوار، ٤٤، ٦٩.

(٤) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا (ع)، ١، ٣٠٤، والمجلسي، بحار الأنوار، ٢٦، ٢٣٩. (المترجم)

مروياتهم مئات الأحاديث في شتم الخلفاء والصحابه، وفي إعطاء صفة الخالق المدبر والائتكال على ولاية عليّ وبنيه، وظلت آثار هذه الموضوعات تعصف في الأذهان وتعبث في الأفكار والعقول حتى يومنا هذا، بالرغم من تلك الجهود المخلصة التي توالى للكشف عن تلك الموضوعات وتصفية الحديث والعقيدة مما علق بهما من آثار تلك الموضوعات ومفاسدها^(١).

ويقول في موضع آخر من كتابه:

"والذي لا يجوز التكرار له أن محدّثي السنّة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعياً وإدراكاً للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من محدّثي الشيعة، فألفوا بالإضافة إلى كتب الرواية وأحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمن حول الموضوعات وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات، ومن بين هؤلاء عبد الرحمن بن الجوزي العالم الشهير الذي ألف كتابه «الموضوعات» في ثلاثة أجزاء خلال القرن السادس الهجري وتوالى بعده المؤلفات في هذا الموضوع فألف السيوطي والفتني وغيرهما بنفس التخطيط والأسلوب وأصبحت كتبهم من أجلّ المصادر وأكثرها فائدة لمن يريد أن يكتب في هذه المواضيع.

أما الشيعة فقد تجاهلوا هذا الموضوع وكأنه لا يعينهم من أمره شيء، في حين أن الموضوعات بين مروياتهم لا تقلّ في عددها وأخطارها عن الموضوعات السنيّة، وكل ما في الأمر لقد عالجوا مشاكل الحديث عن طريق مؤلفاتهم في علمي الرجال والدراية الذين يبحثان عن أحوال الراوي والرواية ويضعان الخطوط العامة لما يصح الاعتماد عليه وما لا يصح، ولكنهم لم يُحاولوا خلال هذه القرون الطوال أن يضعوا ولو كتاباً واحداً يشتمل ولو على نماذج من الموضوعات في مختلف المواضيع، في حين أنهم لا يزالون يُعانون مما تركته تلك الموضوعات من آثار سيئة على المذهب الشيعي البعيد عن الشذوذ والأساطير والخرافات التي أدخلها المترقة من أتباع الحكام والقصاصون وقادة الفرق والأحزاب.

وظهر إلى جانب هؤلاء وضّاعون من طراز آخر كانوا يضعون الحديث بلسان أئمة الشيعة بدافع الغيرة على الإسلام في الترغيب والترهيب، ويدعمون مقالاتهم وموضوعاتهم بمرويات مفادها أن النبي والإمام عليهم السلام قالوا: "مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَهُ ابْتِغَاءَ ذَلِكَ الثَّوَابِ أُوتِيَهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَهُ"، يفعلون ذلك تقرباً إليه ويحسبون أنهم يُحسنون صنعاً! وانتشر هذا اللون من الموضوعات بين السنّة والشيعة، ووجد القصاصون من خلاله مُبرراً لأساطيرهم التي امتلأت بها المجاميع السنية والشيعة وكان من نتيجة ذلك أن تاه الكثير من الصحيح بين المكذوب، ووجد الحاقدون على الإسلام والتشيع مجالاً واسعاً للتشويش والتشيع أمضى من أي سلاح آخر وأشدّ فتكاً من أسلحة المُشركين وأعداء أهل البيت....." (٢).

(انتهى النقل من كلام الأستاذ هاشم معروف الحسني).

وإحدى العلل الأخرى لهذا الوضع المضطرب وغير المنتظم للحديث هو أن العلماء

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ص ١٤٨ فما بعد.

(٢) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٨٨ و ٨٩.

المتأخرين تعصّبوا لما وصلهم من الحديث ولم يقوموا بالبحث والتحقيق العلمي البعيد عن الأحكام المُسبقة في الموروث الحديثي، وفي الواقع لقد قلّدوا الرواة السابقين الذين كان أكثرهم رجالاً أميين وخرافيين. وينبغي الانتباه إلى أنه في القرنين الثاني والثالث -وأكثر الأخبار الموضوعية وُضعت في هذين القرنين- لم تكن هناك حوزة علمية [أي مركز للدراسات الدينية والكلديات الشرعية] تحقيقيّة، أو باصطلاح اليوم لم تكن هناك جامعات، كي يقوم العلماء فيها بتمحيص تلك الأخبار وعرضها على القرآن، بل كان كل من لديه نصيب ولو قليل من العلم يستطيع الكتابة ويأتي بدفتر ويسجل فيه كلام كل شخص موثوق أو ساقط غير موثوق، دون أن يكون له علم بالعقائد الحقيقية لأولئك الذين يقوم بتدوين رواياتهم، وأهدافهم الحقيقية، أو يكون مطمئناً إلى صدق أو كذب كلامهم وكونه كلاماً مُستنداً إلى الدليل أو لا دليل عليه. ولم يكن مُعظم أولئك الناقلين قادرين على مطابقة تلك الأخبار على القرآن والتميز بين ما يخالف القرآن منها وما يُوافقه! ولم يكن لهم اطلاع كافٍ على تاريخ الإسلام القطعي.

فمثلاً كان الشيخ ابن بابويه القميّ المعروف بالشيخ الصدوق كاسياً يعمل ببيع الأرز في قم، وكان لديه دفتر فكان يقوم بأخذ دفتر كل من كان يظنه فرداً صالحاً وينقل ما فيه إلى دفتره. ولذلك نجد في رواياته وأثاره أخطاءً فاحشة يُستبعد أن يقع فيها حتى طالب العلوم الشرعية الذي لا يزال في مرحلة المُقدّمات، مما يجعله مصداقاً لمقولة: أخطاء الكبار كبيرة أيضاً. ولسنا هنا، بالطبع، في صدد ذكر كل أخطاء الشيخ الصدوق واحداً واحداً، ولكننا سنذكر على سبيل المثال ما رواه في الباب ٣٤ من كتابه «عيون أخبار الرضا» أي «باب العلل التي ذكر الفضل بن شاذان»:

فعلى الرغم من الشيخ الصدوق ينقل أولاً عن الإمام الرضا عليه السلام أن خطبة صلاة الجمعة تكون قبل الصلاة، خلافاً لخطبة صلاة العيدين، ويروي عن الإمام علة هذا التقدّم، إلا أن الشيخ نفسه يكتب ذيل هذا القسم من الحديث:

"قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: جاء هذا الخبر هكذا والخطبتان في الجمعة والعيد بعد الصلاة لأنهما بمنزلة الركعتين الأخيرتين، وإن أول من قدّم الخطبتين عثمان بن عفان لأنه لما أحدث ما أحدث لم يكن الناس يقفون على خطبه ويقولون ما نصنع بمواعظه وقد أحدث ما أحدث؟ فقدم الخطبتين ليقف الناس انتظاراً للصلاة ولا يتفرقوا عنه.." (١)

ولا ريب أن كل من له إمام بفقهِ الإسلام وتاريخه لا يُمكنه أن يقول مثل هذا الكلام. وفي الواقع لقد قال الشيخ كلاماً مخالفاً لكلام جميع فقهاء الشيعة! إضافةً إلى أن كل مُطلع على تاريخ صدر الإسلام يعلم أنه لم يكن بوسع عثمان ولا من هو أقوى منه أو أكثر نفوذاً أن يُحدث مثل هذا التغيير في أحكام العبادات الإسلامية لاسيما عبادة شائعة كصلاة الجمعة.

ويروي الشيخ الصدوق أيضاً في الكتاب ذاته «عيون أخبار الرضا»، في الباب السادس، الحديث الأول (حديث لوح جابر) روايةً يأتي راويها وواضعها الجاهل بجابر بن عبد الله الأنصاري إلى فراش الإمام الباقر عليه السلام في حال احتضاره كي يُبين في حضور الإمام شهادته لأجل زيد بن عليّ -رحمة الله عليه- في حين أن جابر كان قد تُوفي

(١) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ٢، ١١٢. (المترجم)

على أكثر تقدير سنة ٧٨ هـ . والإمام الباقر إن لم نقل إنه تُوفي سنة ١١٦ هـ ، فعلى أقل تقدير تُوفي سنة ١١٤ هـ ، [أي بعد مضي ٣٦ عاماً على وفاة جابر بن عبد الله الأنصاري]، فكيف حضر جابر بن عبد الله بعد ٣٦ عاماً من رحيله عن الدنيا، عند فراش الموت الذي كان الإمام الباقر يحتضر عليه؟ ^(١) [أتراه بُعث من قبره ليؤدي تلك الشهادة؟!].

ونموذج آخر الحديث ٢٩ في الباب ٦٤ من الكتاب ذاته أي «عيون أخبار الرضا»، حيث ينقل الصدوق خبراً وضعه وضاع غافلاً ذكر فيه حدوث مُكالمة بين الإمام الرضا وأحد القادة العسكريين للمأمون العباسي ويدعى «هرثمة بن أعين»، غافلاً عن أن هرثمة هذا كان قُتل قبل وصول الإمام الرضا عليه السلام إلى خراسان ^(٢).

ويروي جناب الشيخ الصدوق في كتابه المشهور «من لا يحضره الفقيه» عن الإمام المظلوم عن حضرة الصادق عليه السلام حديثاً يُفيد أن الكرة الأرضية مستقرّة فوق حوت، ونصّه:

"إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ الْأَرْضَ فَأَمَرَ الْهُوتَ فَحَمَلَتْهَا ^(٣) فَقَالَتْ حَمَلْتُهَا بِقُوَّتِي فَبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهَا هُوتاً قَدَرًا فَتَرَفَّتْ فَدَخَلَتْ فِي مَنْجَرِهَا فَاضْطَرَبَتْ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُزَلِّزَ أَرْضاً تَرَاءَتْ لَهَا تِلْكَ الْهُوتَةُ الصَّغِيرَةُ فَزَلَّزَتْ الْأَرْضَ فَرَقًا" ^(٤).

إن من ارتكب هذه الأخطاء الفاحشة هم أشخاص يُوصفون في كتبنا بأوصاف مثل: رئيس المُحدثين، غُمدة الفضلاء، إمام عصره، الشيخ الأعظم (الأجل)، عماد الدين، رُكن من أركان الشريعة (الدين)، الفاضل المُعظم وآية الله في العالمين و....!! وبالطبع فإن أخطاء الصدوق أكثر مما ذكرناه بكثير، ولو أراد شخص إحصاء أخطائه (التاريخية والقرآنية والنحوية) لاحتاج إلى كتاب بأسره ^(٥).

يشهد الله -عزّ ذكره- أننا لا نقصد من ذكر هذه المسائل الحطّ من قدر ذلك المرحوم، بل قصدنا فقط وفقط أن لا يُخدع الطُّلاب الشباب ذوي التجربة الضعيفة وسائر الناس أيضاً بتلك الألقاب والعناوين البرّاقة ولا تُرهبهم دعايات أشباه العلماء والمُستترزين بالدين من أهل المنابر، وأن لا يقبلوا بشيء مما يذكره أولئك العلماء إلا بعد التحقيق

(١) من المفيد الرجوع في هذا الموضوع إلى ما ذكره المرحوم «قلمداران» في كتابه «شاهراه اتحاد» أي طريق الاتحاد، ص ١٦٧ حول نقد وتمحيص حديث لوح جابر هذا.

(٢) في هذا الحديث إشكالات أخرى أيضاً ولسنا هنا في مقام نقد الحديث وتمحيصه بشكل كامل.

(٣) وقد وقع الكليني أيضاً في هذا الخطأ الفاضح ذاته فأورد هذا الحديث المُضحك في «روضة الكافي» الحديث رقم ٥٥.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، باب صلاة الكسوف والرياح والظلم وعِلَّتْهَا، ج ٢، ص ٥٤٣-٥٤٤، حديث ١٥١٢ و ١٥١٣. وروى أيضاً حديثاً (برقم ١٥١٧) حول الرياح عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: "لِلرَّيحِ رَأْسٌ وَجَنَاحَانِ"!! واعتبر في حديث آخر (رقم ١٥٢٢): أن منشأ هبوب معظم الرياح هو البيت الحرام!!

(٥) كتب الشيخ المفيد في كتابه «تصحیح اعتقادات الإمامية» في فصل «في الإرادة والمشیئة» بشأن الشيخ الصدوق: "لم يكن ممن يرى النظر فيُميّز بين الحق منها والباطل ويعمل على ما يُوجب الحُجّة، ومن عوّل في مذهبه على الأقاويل المُختلفة وتقليد الرواة كانت حاله في الضعف ما وصفنا!"

والتدقيق العلمي فيه بشكل حرّ ودون تعصّب وأحكام مُسبقة وبعد وزنه بميزان القرآن. وليس المرحوم «مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ» استثناءً من هذا الأمر. فهو أيضاً كان كاسباً في بغداد وكان يُدَوّن في دفاتره على مدى عشرين عاماً كلّ خَبَرٍ كان يسمعه ممن هم على مذهبه أو ممن كان حديثهم مُوافقاً لمرامه ومسلكه أي من كانت تُعجبه رواياتهم، ولو أردنا أن نحكم بأقصى ما نستطيع من حُسن الظنّ وأن لا ننتهمه بسوء النية فعلينا أن نقول: إن دراسة «الكافي» بشكل مُتجرد ونزيه - كما سنرى في الصفحات الآتية - تُبيّن بوضوح أنه لم يكن له علمٌ كافٍ بالقرآن، ولم يكن يُدرك في الغالب تعارض ما ينقله من أخبار مع القرآن، كما لم يكن يبذل الاهتمام اللازم بأحوال الرجال الذين يقوم بتدوين رواياتهم^(١)!

يقول الشيخ المفيد في كتابه «تصحيح اعتقادات الإمامية» في فقرة «فصل في النفوس والأرواح» بشأن كثير من أهل الحديث:

"لكن أصحابنا المتعلقين بالأخبار أصحاب سلامة وبُعدِ ذهنٍ وقَلّةِ فطنةٍ يَمُرُّونَ عَلَى وَجْهِهِمْ فِيمَا سَمِعُوهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَلَا يَنْظُرُونَ فِي سَنَدِهَا، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ حَقِّهَا وَبَاطِلِهَا، وَلَا يَفْهَمُونَ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فِي إِثْبَاتِهَا، وَلَا يَحْصِلُونَ مَعَانِيَ مَا يَطْلُقُونَهَا مِنْهَا."^(٢)

وعلى كل حال، لقد اخترت كتاب «أصول الكافي» من بين كتب الشيعة المُعتبرة، لأنهم يعتبرونه أفضل كتب الحديث لديهم وأكثرها وثوقاً، فإذا تبيّن لنا بشكل قاطع تعارض أخبار هذا الكتاب مع الحجتين الإلهيتين: القرآن الكريم والعقل السليم، أصبح حال سائر الكتب - إلى حدّ ما على الأقل - واضحاً.

يقول المثل: (بيت شعر بالفارسية وترجمته)

فماذا يأتي من بعوضة ضعيفة؟

إذا كان ريش النسرين يتساقط

سوف نقوم في هذا الكتاب بالتحقيق والبحث في أخبار وأحاديث المُجلّد الأول من كتاب «أصول الكافي»، وإذا تبيّنت لنا الإشكالات الموجودة في أسانيد أحاديثه ورواياتها،

(١) يقول هاشم معروف الحسني: "الغريب أن يأتي شيخ المُحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتتقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويّات الكثيرة في حين أن عيوبها متناهية وسنداً ليست خفيفة بنحو تخفى على من هو أقل منه علماً وخبرة بأحوال الرواة!..... وكنت أتمنى أن يقبض الله سبحانه من يعلّق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة". (الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) كتب المرحوم الكَلْبِيُّ في مُقَدِّمَةِ «الكافي» مخاطباً صديقه: "يا أخي - أرشدك الله - أنّه لا يسع أحداً تَمْيِيزُ شَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - بِرَأْيِهِ إِلَّا عَلَى مَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ عليه السلام بِقَوْلِهِ: اعْرَضُوهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَارْذُوهُ....." (الكافي، ج ١، ص ٦٧).

ولكن للأسف هو نفسه، وربما لأنّ بضاعته من العلم بالقرآن مُزجاة، لم يعمل بما أرشد إليه صديقه، ولو عمل بذلك لكان عليه أن يمسح كثيراً من الأخبار التي أوردها في كتابه احتراماً للقرآن! ويذكر الكَلْبِيُّ بعد بيانه لقواعد الأخذ بالحديث، أمراً يُبيّن أنه لم يكن شخصاً بصيراً ولم يكن يُفكر فيما يرويه أو يتأمّل فيه كما هو حقّه، فيقول: "وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَقْلَهُ وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَحْوْطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ عليه السلام وَقَبُولِ مَا وَسَّعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ النَّسْلِيمِ وَسِعَكُمْ" (الكافي، ج ١، ص ٦٧).

فسوف يعلم القارئ أي أشخاص قاموا بإيجاد المذاهب المُفرقة بين المسلمين بما وضعوه من أحاديث، وإذا اتضح لهم فساد متون رواياته فسوف يُدركون السبب في عدم جواز قبول مثل هذه الروايات.

التعرُّف على كتاب «الكافي»

اعلم أن كتاب «الكافي» يحظى بكثير من الثناء والتمجيد في مجتمعنا، فبعض العلماء يُشبهونه بالشمس وسائر كتب الحديث بالأقمار. ولو رجعتُم إلى الصفحة ٢٦ فما بعد من مُقدِّمة المُجلَّد الأوَّل من «الكافي» يُمكنكم أن تُدركوا إلى أي حدِّ بُلُغ في مدح كتاب الكلينيِّ. من جملة ذلك قول والد العلامة المجلسي المرحوم «مُحمد تقي المجلسي»:

"وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ، فِيمَا رَأَيْنَاهُ فِي عِلْمَانَا، وَكُلُّ مَنْ يَتَدَبَّرُ فِي أَخْبَارِهِ، وَتَرْتِيبِ كِتَابِهِ، يَعْرِفُ أَنَّهُ كَانَ مُؤَيِّدًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، جَزَاءُ اللَّهِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ أَفْضَلَ جَزَاءِ الْمُحْسِنِينَ" (١).

ويقول الميرزا «مُحمد حسين النوري» مؤلف كتاب «مستدرك الوسائل»:

"كتاب الكافي، أحد الكتب الأربعة التي عليها تدور رُحى مذهب الفرقة الناجية الإمامية.....، وكتاب الكافي بينها [أي بين سائر كتب الحديث] كالشمس بين نجوم السماء.....".

ثم ينقل الميرزا النوري ثناء عدد من العلماء على الكتاب ومن جملة ذلك ينقل قول الشيخ المفيد: "كتاب الكافي هو أجل كتب الشيعة، وأكثرها فائدة"، أو كلام الشهيد الأوَّل الذي قال: "كتاب الكافي في الحديث، الذي لم يعمل للإمامية مثله". ثم يذكر كلام السيد بن طائوس الذي يحتمل أن يكون كتاب الكافي قد حظي برؤية الإمام (ع) له، [لكونه أُلِفَ في زمن الوكلاء وأنه من المحتمل أن يكون الكتاب قد غُرِضَ على أحدهم، ونال إمضاءه وحكمه بصحَّته، وهو عين إمضاء الإمام (عليه السلام)] لكنه يستدرك قائلاً:

"وهذا وإن كان حَدْسًا غير قطعي يصيب ويخطئ، لا يجوز التشبُّث به في المقام".

ثم كتب الميرزا النوري قائلاً:

"فظهر أنَّ غرض الكلينيِّ (رحمه الله) فيه لم يكن كالغرض من جملة المؤلفات، كجمع ما ورد في ثواب الأعمال، أو خصال الخير والشرِّ، أو علل الشرائع، وغيرها، بل للأخذ والتمسك به، والتدبُّن والعمل بما فيه، وكان بمحضه في بغداد يسألون عن الحجة (عليه السلام) بتوسُّط أحد من الثَّواب، عن صحة بعض الأخبار وجواز العمل به، وفي مكاتيب مُحمَّد بن عبد الله بن جعفر الحميري إليه (عليه السلام) من ذلك جملة وافرة، وغيرها، فمن البعيد غاية البعد أَنَّهُ (رحمه الله) في طول مدَّة تأليفه - وهي عشرون سنة - لم يعلمهم بذلك ولم يعرضه عليهم، مع ما كان فيما بينهم من المخالطة والمعاشرة بحسب العادة".

ولكنه استدرك قائلاً:

(١) أصول الكافي، تحقيق مُحمد جعفر شمس الدين، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣١١ هـ. ق. / ١٩٩٠ م، مُقدِّمة المحقق، ج ١، ص ١٨. وقال عن مصدر هذا الاقتباس: "شرح مشيخة من لا يحضره الفقيه، الورقة ٢٦٧". انتهى. (المُترجم)

"وليس غرضي من ذلك تصحيح الخبر الشائع من أن هذا الكتاب عُرض على الحجة (عليه السلام) فقال: «إن هذا كافٍ لشيعتنا»، فبأنه [خبر] لا أصل له، ولا أثر له في مؤلفات أصحابنا، بل صرح بعدمه المحدث الأسترآبادي الذي رام أن يجعل تمام أحاديثه [أي أحاديث الكافي] قطعية، لما عنده من القرائن التي لا تنهض لذلك، ومع ذلك صرح بأنه لا أصل له..."^(١).

ويقول المرحوم الممقاني مؤلف «تنقيح المقال» أيضاً بشيء من التردد: "يقال غرض على القائم (ع) فاستحسنه وقال: كافٍ لشيعتنا"^(٢).

لكن الكليني نفسه لم يُشير أبداً إلى هذا الموضوع، مع أنه لو كان قد عرض كتابه على الإمام فعلاً لما امتنع أبداً عن ذكر هذه الواقعة لأنه كان يعلم أن ذكر هذه المسألة سيزيد من موثوقية كتابه ألف ضعف لدى الإمامية.

ويقول العلامة المجلسي أيضاً في كتابه «مرآة العقول»:

"وأما جزم بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضاً على القائم (ع) لكونه في بلدة السفراء، فلا يخفى ما فيه على ذي لب"^(٣).

لاحظوا أن العلامة المجلسي اعتبر القائلين بمثل ذلك الأمر (عرض الكافي على الإمام) مجازفين. لاسيما أن قائل ذلك الكلام لم يأت بأي سند أو دليل في أي كتاب على دعواه، كما لم يذكر اسم الراوي الذي روى تلك الحادثة. وفي نظرنا إن من نشر هذه المقولة كان يهدف إلى إضفاء العظمة والأهمية على كتاب «الكافي» وإلا فإن علماء الشيعة الكبار كشيخ الطائفة الطوسي والشيخ المفيد والشيخ الصدوق والعلامة الحلي و..... لم يدعوا مثل هذا الادعاء بشأن كتاب الكليني.

كتب السيد المرتضى علم الهدى الذي كان من كبار علماء الشيعة في عصره في إحدى رسائله الموسومة بـ «جوابات المسائل الطرابلسيات [الثالثة]» في المسألة الثالثة عشر [حول الحديث المروي في الكافي في قدرة الله تعالى] ما نصه:

"أعلم أنه لا يجب الإقرار بما تضمنته الروايات، فإن الحديث المروي في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا، يتضمن ضروب الخطأ وصنوف الباطل، من محال لا يجوز أن يتصور، ومن باطل قد دلّ الدليل على بطلانه وفساده، كالتشبيه والجبر والرؤية والقول بالصفات القديمة. ومن هذا الذي يحصى أو يحصر ما في الأحاديث من الأباطيل؟! ولهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول، فإذا سلم عليها عرض على الأدلة الصحيحة، كالقرآن وما في معناه، فإذا سلم عليها جَوَزَ أن يكون حقاً والمخبر به صادقاً....."

وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال، المعلوم بالضرورات فساد، وإن رواه الكليني (رحمه الله) في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا (رحمهم الله تعالى) في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب

(١) مستدرك الوسائل، الطبعة الحجرية، الفائدة الرابعة من الخاتمة، ج ٣، ص ٥٣٢-٥٣٣.

(٢) تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٠٢.

(٣) مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية، ج ١، ص ٢٢.

الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً.^(١)

كما قال في المسألة الخامسة [الرجوع إلى الكافي وغيره من الكتب المعتمدة] من رسالته «جوابات المسائل الرسية [الأولى]» ما نصّه:

"وأما الإلزام لنا أن لا تكون في تصنيف هذه الكتب [أي كتب الرواية كالكافي وغيره] فائدة إذا كان العمل بها غير جائز، فليس بصحيح، لأن مصنف هذه الكتب قد أفادنا بتصنيفها وحصرها وترصيفها وجمعها مذاهبه التي يذهب إليها في هذه الأحكام، وأحالتها في معرفة صحتها وفسادها على النظر في الأدلة ووجوه صحة ما سطره في كتابه."^(٢)

ومن العلماء المتأخرين أيضاً نجد «الميرزا عبد الله بن عيسى الأفندي التبريزي» صاحب «رياض العلماء وحياض الفضلاء» لم يقبل بذلك الادّعاء.

ومن المراجع المعاصرين لنا كتب آية الله «أبو القاسم الخوئي» بشأن عدم القطع بصدور روايات الكافي جميعها عن الأئمة عليهم السلام يقول:

"ولا شك في أن [الشيخ] المفيد والشيخ [الطوسي] كانا يتعاملان مع روايات الكافي والفقيه وغيرها من الروايات المودعة في الكتب والأصول معاملة الخبر غير القطعي، فإن كان راويها من الضعفاء أو كانت الرواية مرسلة طرحها، سواء كانت الرواية مروية في الكافي أو الفقيه أو غيرها من الكتب والأصول المعروفة والمشهورة. وليت شعري إذا كان مثل المفيد والشيخ [الطوسي] - قدس سرهما - مع قرب عصرهما، وسعة اطلاعهما، لم يحصل لهما القطع بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين عليهم السلام، فمن أين حصل القطع لجماعة متأخرين عنهما زماناً ورتبة؟! "^(٣) إلى أن يقول:

"وعلى الجملة: إن دعوى القطع بعدم صدور بعض روايات الكافي عن المعصوم عليه السلام - ولو إجمالاً - قريبة جداً، ومع ذلك كيف يصح دعوى العلم بصدور جميع رواياته عن المعصوم عليه السلام؟ بل ستعرف - بعد ذلك - أن روايات الكتب الأربعة ليست كلها بصحيحة، فضلاً عن كونها قطعية [الصدور] "^(٤).

وأقرّ العالم اللبناني المشهور «هاشم معروف الحسني» في كتابه «دراسات في الحديث والمحدثين» أن أخباري الشيعة أغرقوا وبالغوا بشأن الثقة في روايات «الكافي»، ولكن سائر الأصوليين ومُحقّقي الشيعة منذ زمن الشيخ المفيد وحتى زماننا انتقدوا في كتبهم كثيراً من روايات «الكافي» وناقشوها سنداً ومتناً.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الكلينيّ نفسه كتب في مقدّمة كتابه الكافي مخاطباً صديقه

(١) الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ هـ. ق.)، رسائل الشريف المرتضى، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، ط ١، ١٤٠٥ هـ. ق.، ج ١، ص ٤٠٩ - ٤١٠. (المترجم)

(٢) رسائل الشريف المرتضى، (٢٨) جوابات المسائل الرسية الأولى، ج ٢، ص ٢٣٣. (المترجم)

(٣) أبو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج ١، ص ٣٤.

(٤) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣٦.

الذي كان قد طلب منه أن يؤلف كتاباً، يقول:

"وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالأثر الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل سنة نبيه صلى الله عليه وآله..." (١).

ثم قال مجيباً عما طلبه صديقه منه:

"وقد يسر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توحّيت" (٢).

من هذا يتبين أن الكليني كان يعتبر كتابه كافياً لصديقه.

ولا شك أن دعايات المُتَكسِّبين بالمذهب حول هذا الكتاب أثّرت تأثيرها المطلوب وأنا أتذكر أن أحد المُجتهدين قال لي يوماً: إن أحاديث الكافي جميعها صحيحة ومقبولة وكل من يقول غير ذلك فهو شخص مُعرض، فقلت ردّاً عليه: إن كنت تؤمن أن أحاديث هذا الكتاب جميعها مقبولة وموثوقة فلماذا لا تُصبح ثلاثة عشر إمامياً؟ لأنه في المُجلّد الأول من الكافي، في الباب ١٨٣ (= باب ما جاء في الاثني عشر) توجد عدّة روايات مفادها أن عدد الأئمة ثلاثة عشر إماماً!! (٣) فقبل كلامي وقال: لم يسبق أن رأيت هذه الروايات!!

من هذا يتبين أن بعض السادة العلماء إنما يحكمون على صحة ما في الكافي استناداً إلى المشهور الرائج بين المشايخ لا إلى الدراسة الكاملة لكل أحاديث الكافي!

وأياً كان الأمر، إن وجود مثل هذه الروايات في الكافي يُثبت أنه لم يُشرف على تدوين كتاب الكافي أيّ عالم ذي معرفة جيّدة بالقرآن الكريم فضلاً عن أن يكون الإمام قد أشرف على تدوينه، وإلا لما سكّت عن كثير من رواياته؛ لأن أيّ رجل مُطّلع على المعارف الإسلامية لو رأى كتاب الكافي قبل انتشاره بين الناس لكان قد ذكّر الكليني أو نبّهه - على الأقل - بشأن روايات الثلاثة عشر إمام هذه، وغيرها من الأغلاط والأخطاء!

وعلى كل حال، وكما قلنا، لقد شاع بين كثير من الشيعة، حتى بين أهل العلم، أن كتاب الكافي من أوثق كُتب الحديث، ولذلك نال الكتاب ثقة علماء هذا المذهب واحترامهم، ومن لم يقرأ هذا الكتاب بنفسه فقد يتصور أن روايته كلّهم موثوقون وقد لا يحتمل أن يحتوي على أمور مُتناقضة يُضاد بعضها بعضاً، وأمور مُخالفة للقرآن والعقل، ولكن إذا قام شخص بقراءة هذا الكتاب بتمعّن ودون تعصّب، لأدرك أنه ينطبق عليه مقولة: «رُبّ مشهور لا أصل له»!

بعض خصائص "الكافي"

يجب أن نعلم أن أحاديث "الكافي" فاسدة جداً سواء من ناحية السند والرواية أم من ناحية المتن والمضمون، فالإشكالات موجودة في أسانيد أخباره وفي متونها معاً، ذلك أن أكثر رواياته من الضعفاء والمجروحين والمجاهيل وأصحاب العقائد الباطلة طبقاً لما يذكره علماء الرجال الشيعة أنفسهم [في كتبهم الرجالية].

يشتمل كتاب "الكافي" على ١٦١٩٩ حديثاً أو حَسَب قول آخر على ١٥١٧٤ حديثاً.

(١) الأصول من الكافي، خطبة الكتاب، ١، ٨.

(٢) الأصول من الكافي، خطبة الكتاب، ١، ٩.

(٣) راجع ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الصفحة من الكتاب الحاضر.

وقد اعتبر العلامة محمد باقر المجلسي - الذي يعتقد علماؤنا أنه أستاذ في فنّ الحديث ومن كبار الرجاليين الشيعة المُتبحّرين في علم الرجال -، في كتابه المشهور الموسوم بـ «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول» والذي ألفه في شرح أحاديث «الكافي»، أن تسعة آلاف حديث من أحاديث الكليني في «الكافي» غير صحيحة! أما الأستاذ «محمد باقر البهبودي» فقد اعتبر أن ٤٤٢٨ حديثاً فقط من أحاديث «الكافي» صحيحة وما عداها غير صحيح!

وإذا أردنا أن نُبين رأي المجلسي بشأن المُجلّد الأول من «أصول الكافي» فعلياً أن نقول: إنه اضطر إلى الاعتراف أنه من بين ١٤٤٠ حديثاً في المُجلّد الأول لم يصح سوى ٢٠٥ أحاديث فقط! (١)

أما جناب الأستاذ «بهبودي» فقد اعتبر ١٦٩ حديثاً فقط من أحاديث المُجلّد الأول من «أصول الكافي» أحاديث صحيحة (٢).

ومن المسائل الأخرى التي يجدر الانتباه إليها حول «الكافي» - بما في ذلك المُجلّد الأول منه - أن أحاديث رسول الله ﷺ في ذلك المُجلّد قليلة جداً، فعلى سبيل المثال من بين ١٤٤٠ حديثاً التي يضمها المُجلّد الأول - أعم من الصحيحة أو غير الصحيحة والصادقة أو الكاذبة - لا يوجد حتى سبعين حديثاً مروياً عن النبي الأكرم ﷺ. (٣)

والإشكال الآخر في «الكافي» - كما سوف نلاحظون - أنه بصرف النظر عن كون كثير من رواة أحاديثه أشخاصاً كذابين وفاسدي العقيدة، فإن بعض أحاديث هذا الكتاب نُقلت عن رواة يعتقدون عقيدة تُعارض تماماً مضمون الروايات التي تُنسب إليهم روايتهم لها! فمثلاً رُويت روايات إمامة الأئمة بعد حضرة الكاظم (عليه السلام) أو مُعجزاتهم (أو لِقُلْ: كراماتهم) عن أشخاص كانوا من الواقفة أي ممن لم يكونوا يؤمنون بإمامة أي إمام بعد حضرة الكاظم بل كانوا يعتبرون أولئك الأئمة الكرام كاذبين ومُحرّفين!! (فتأمل)

(١) إذا أضفنا الأحاديث غير الصحيحة التي اعتبرها المجلسي صحيحة اعتماداً على مُجرّد ذوقه فحسب (أي خلافاً للدليل المُقتضي لتضعيف الحديث)، فيجب أن نقول: إنه اعتبر ٢٦٦ حديثاً من أحاديث المُجلّد الأول من «أصول الكافي» أحاديث صحيحة. وبالطبع فإن الذوق الشخصي لجناب المجلسي ليس حُجّة علينا.

(٢) اعتبر الأستاذ البهبودي أنه من بين ٣٧٨٥ حديثاً في مُجلّدَي «أصول الكافي» هناك ٥٣٣ حديثاً صحيحاً فقط.

(٣) في الواقع ذُكر في المُجلّد الأول من «أصول الكافي» ٦٥ حديثاً بالتحديد فقط عن النبي ﷺ.

الهدف من تأليف هذا الكتاب

إن الهدف والدافع الأساسي الذي دفعني إلى تأليف هذا الكتاب هو الأمور التالية:

- ١- إننا نعلم أن الدين الخرافي لا يُمكنه أن يحظى بقبول العقلاء والعلماء وأولي الألباب من ذوي العقل والتفكير، بل هم ينفرون منه. وللأسف، لقد دخلت إلى الإسلام في عالم التشيع خرافاتٌ منسوبة إلى أقوال الأئمة حالت دون إيمان المُتَقَفِّين والعلماء النابهين بهذا الدين العزيز. ومُعظم هذه الخرافات ورد إلى الدين من خلال وضع الحديث، والثقة التي لا مُبَرَّرَ لها بأسلافنا المُتَقَدِّمين، والتي أدَّت إلى إدراج تلك الأحاديث وإثباتها في الكتب المختلفة. ولذا فلا بُدَّ من تنقية الإسلام وتطهيره من الخرافات والأكاذيب التي نُسبت زوراً إلى هذا الدين الكريم.
- ٢- لقد أدَّت هذه الأخبار الخرافية الموضوعة إلى سوء ظنِّ المذاهب الإسلامية الأخرى بالشِيعَة وطعنهم بهم. ولهذا السبب كان من الضروري التمييز بين الجِدِّ والردِيء والصحيح والسقيم من الأحاديث [في كتب حديث الشِيعَة].
- ٣- لقد أسَّس أكثر فرق الشِيعَة وطوائفهم -الذين يصل عددهم إلى مئة فرقة- مذاهبهم اعتماداً على هذه الأخبار، ولا يوجد ما يؤيِّد دعاويهم سوى مثل هذه الأخبار الخرافية، وَمِنْ ثَمَّ فإن الدراسة والتحقيق العلميين بهذه الأحاديث أمرٌ ضروريٌّ لإزالة التفرقة والوصول إلى الوحدة والاتحاد الصحيح بين المسلمين.
- ٤- غالباً ما تَمَّ التلاعب بالقرآن في الأخبار والأحاديث -كما سَنُلاحظون في هذا الكتاب- وتَمَّ إبطال مفعول وتأثير كثير من آيات الله بواسطة التفاسير الموضوعة المنسوبة إلى أقوال الأئمة، في حين أن أئمة الإسلام الكرام أمضوا عمرهم كُلَّهُ في خدمة دين الله وإعلاء كلمته وتأييد آيات الله والدفاع عن القرآن الكريم. لذا فلا بُدَّ من التحقيق في قيمة الأحاديث وثاقتها^(١).
- ٥- أوْكَدَّ وأَصْرُ على أننا إذا رددنا روايةً في هذا الكتاب فإنما نردُّها لأننا لا نعتبر أبداً أن الروايات الخرافية هي كلام أئمة أهل البيت الكرام، ولأننا نُنزِّه ساحتهم من التَفَوُّه بكلام باطل وخرافيٍّ ومُتعارِضٍ مع القرآن بل نعتبر أن أولئك الأعزاء ظَلَمُوا في هذا الأمر ونعتقد أن هناك من نسب إليهم ظُلماً وزوراً أقوالاً باطلةً

(١) يقول هاشم معروف الحسني: "وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقه سمومهم ودسائسهم لأنه الكلام الوحيد الذي يتحمل ما لا يتحملة غيره ففسروا مئات الآيات بما يريدون وألصقوها بالأئمة الهداة زوراً وتضليلاً. وَ أَلَفَ «عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ» وَعَمَّهُ «عبد الرحمن بن كثير» و«علي بن أبي حمزة البطاني» كتباً في التفسير كلها تحريف وتحريف وتضليل لا تنسجم مع أسلوب القرآن وبلاغته وأهدافه". (الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٣).

مُخالفةً للقرآن الكريم تحقيقاً لمآربه الخبيثة. لذا نرى أنه من الضروري أن نقوم بنقد مُنصفٍ وتحقيقٍ دقيقٍ في الأحاديث المنسوبة إليهم دفاعاً عن الشخصية الرفيعة لأولئك الأئمة الكرام المحبوبين والمُحترمين من الفريقين.

٦- لقد اتَّخذ أكثر الأئمة، بما في ذلك علماؤنا، عقائدهم من كتبٍ مثل كتاب "الكافي" وتعصَّبوا لها، فإذا أردت أن تدعوهم إلى الطريق المُستقيم والعقائد الصحيحة لم يقبلوا منك، لذا لا مفرَّ من توعيتهم إلى حقيقة أنه أولاً: لا يجوز أخذ العقائد من الأخبار حتى الموثوقة منها، خاصَّةً أن علماء الشيعة متفقون على أن أخبار الأحاد ليست حُجَّةً في الاعتقادات على أقل تقدير، ولا يُمكنها أن تكون مُستنداً وأساساً للاعتقاد، ومُعظم الأخبار - بل جميعها تقريباً - التي جاءت في باب العقائد في كتاب «أصول الكافي» تأليف ثقة الإسلام^(١) مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي أخبار آحاد. وثانياً: لقد كتب علماء الشيعة في رسائلهم العملية أنه لا يجوز التقليد في العقائد كما لا يجوز تقليد الراوي الفلاني - الذي لا يُمكننا تحصيل اليقين في صحة انتساب ما يذكره عن النبي ﷺ -.

والآن لا بُدَّ أن نعرف ما الشيء الذي يُعتبر حُجَّةً وما الأمر الذي يُعتمد عليه ويؤخذ به في الإسلام.

الحُجَّةُ وَالْبَيِّنَةُ في الإسلام

من يريد أن يؤمن بدين لينال به السعادة والفلاح في الدُّنيا والآخرة وليعمل بتعاليمه ويبدل نفسه وماله في سبيله، يجدر به أن يُدقق كلَّ الدقة في اختياره لهذا الدين. فليس الدينُ أمراً سطحياً قليل الأهمية، ومسؤولية القيامة والوقوف أمام المحكمة الإلهية ليس أمراً بسيطاً، فلا بُدَّ أن يكون لدينا حُجَّةٌ، أو بتعبير القرآن: «سُلْطَانٌ مِنَ اللَّهِ» على ما ندين الله تعالى به. والحُجَّةُ والسُلْطَانُ يعنيان الدليل القوي المُحكَّم الذي عرّفه الله بوصفه حُجَّةً ودليلاً في الدين، عندئذٍ إن اعتقدنا بأمر استناداً إلى مثل هذه الحُجَج والدلائل كنا معذورين أمام رَبِّ الْعَالَمِينَ.

إن الحضور في المحكمة الإلهية والإجابة عن سؤال: لماذا فعلت ذلك؟ ولماذا اعتقدت

(١) لم تكن هناك مؤسسة رسمية لعلماء الدين في صدر الإسلام، ولم يكن هناك أصلاً شيء اسمه رجل دين (بالمعنى المعروف اليوم) في ذلك الزمن، ولا نعرف أحداً من صحابة رسول الله ﷺ أو أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام كان عمله يقتصر على أنه عالم دين، أو أنه كان يرتزق من طريق الدين، أو شخصاً كان يُلقَّب بـ «آية الله العظمى» أو «ثقة الإسلام» أو «حُجَّة الإسلام» أو «فخر الإسلام» و..... أو يُعرَف نفسه بهذه الألقاب. ثم بعد أن وُجدت المذاهب، وضع كل شخص لنفسه اللقب والعنوان الذي أراده! وفي الواقع لا مُستند شرعيّ على الإطلاق لهذه العناوين والألقاب. وحتى الكليني ذاته لم يُسمي نفسه بـ «ثقة الإسلام»، وحتى في زماننا لم يكن يُقال له: «ثقة الإسلام» بل أصبح علماء المذهب فيما بعد يُلَقَّبونه بهذا اللقب! وفي الحقيقة إن مثل هذه العناوين والألقاب تُذكِّرنا بالآية الكريمة التي خاطب الله فيها المُشركين بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ

وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم، ٢٣].

والطريف أنه في عُرف مؤسسة علماء الدين يُعتبر لقب «آية الله» و «آية الله العظمى» أعلى وأرفع درجة من لقب «ثقة الإسلام»، ومع هذا فإن الذين يدعون لقب «آية الله» و «آية الله العظمى» اليوم جميعهم مُقلِّدون للكليني الملقب بـ «ثقة الإسلام» ويعتبرون رواياته وأمثالها مُستنداً في الدين، ويعتبرون كتابه كافياً لمذهبهم كما يعتبرون أنفسهم مُلزمين بالدفاع عن آثاره!

بمثل تلك العقيدة؟ يقتضي منا اعتناق عقيدة مقبولة وامتلاك حجة وسلطان قطعيٍّ ومستندٍ ومقبولٍ من الله.

طبقاً لآيات القرآن وسنة رسول الله ﷺ القطعية، هناك حجتان في الإسلام:

الأولى: كتاب الله وهو في دين الإسلام: القرآن الكريم ^(١).

الثانية: العقل الذي هو شرط التكليف، فمن لا عقل له ليس مكلفاً. وقد عبّر بعض العلماء عن القرآن بالعقل الخارجي وعن العقل بالعقل الباطني. وقد وردت في "الكافي" ذاته في «كتاب العقل والجهل» رواياتٌ عديدة حول أهمية العقل ^(٢).

كتب أخونا الفضال جناب الأستاذ «السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي» -أيده الله تعالى- حول أهمية «العقل» يقول:

"وردت كلمة "عقل" بمشتقاتها المختلفة (عقلوه، تعقلون، نعقل، يعقلها، يعقلون) تسعة وأربعين مرة في القرآن، كما وردت الإشارة إلى العقل ١٦ مرة من خلال تعبيرات مثل: (أولي الألباب، أولو الألباب) ومرةً بعبارة (أولو بقية) ومرةً بعبارة (أولي النهي)، وكل ذلك يدل على أهمية العقل واعتباره وحجته، وإذا أضفنا إلى ذلك المعاني الإشارية في القرآن حول العقل والتفكير لكان العدد المذكور أكثر من ذلك" ^(٣).

يقول الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء/١٦٥]. تفيد هذه الآية أنه مع مجيء الأنبياء تمت تلبية حاجة البشر إلى الدليل والبيّنة الخارجية، ومن ثمّ تمت عليهم الحجة ولم يبق لأحد عذرٌ في عدم اتباع الهداية الإلهية. وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أيضاً تأكيداً لهذا المعنى: "تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ" ^(٤).

وحتى في كتاب "الكافي" هذا رواية عن قول صادق آل محمد ﷺ قال فيها: "حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْعَقْلُ" ^(٥).

بناءً على نقل الكليني فإن الإمام الصادق عليه آلاف التحية والثناء- اعتبر أيضاً هذين الأمرين حجةً من هنا لا دليل متقن لدينا على أن شخصاً أو أشخاصاً غير الأنبياء يمكن أن يكونوا حُججاً من الله على عباده! (فتأمل).

فهل يمكن لأحد أن يقول: إن كتاب "الكافي" ونظائره حجة علينا؟ وهل يمكن أن نعتبر "الكافي" مستنداً وأساساً للفتوى؟ فالعجب من علمائنا الذي يقولون إنهم مؤمنون بالقرآن الكريم ونهج البلاغة وفي الوقت ذاته يعتبرون كثيراً من روايات "الكافي" المعيبة المخدوشة حجة عليهم ويدافعون عنها!!

(١) إتياع السنة القاطعة، أو ما سمّاه حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام «السنة الجامعة غير

المفارقة» أمرنا به القرآن أيضاً، فاتّباع القرآن يستلزم إتياع هذه السنة كذلك.

(٢) الأصول من الكافي، ١، ص ١٠ فما بعد.

(٣) مصطفى الحسيني الطباطبائي، خيانت در گزارش تاریخ، (خيانة في رواية التاريخ) انتشارات

چاپخش، چاپ اول، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة ٩١.

(٥) الأصول من الكافي، ج ١، ص ٢٥، حديث ٢٢.

والأعجب من ذلك، أنهم قبلوا ذلك التوقيع الذي وُضع ونُسب إلى الإمام القائم^(١) وبناءً على إدعائهم جاء في التوقيع المذكور عن الإمام الثاني عشر قوله: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجة الله عليهم!"^(٢).

وهنا يجدر طرح السؤال التالي:

أولاً: يا من تمسكتُم بهذه الرواية، ألسنم مُطلّعين على أحوال معظم رواة الحديث؟ ألسنم تعلمون جيداً أن أكثرهم كانوا مُنحرفين (مثلاً فطحيو المذهب أو من الواقفة و....و...) أو كانوا من الغلاة أو الكذابين أو الخائنين أو المجهولين؟ أو حتى إن كانوا موثوقين فقد نُسبت إليهم أخبارٌ مُخالفة للقرآن؟ فكيف يكون رواة الحديث حُجّةً على الناس؟!

ثانياً: لم يكن رواة الحديث مُجتهدين بل كانوا من الكسبة والتجار والمزارعين و..... ولم يكن لمُعظمهم أيُّ تبحّرٍ أو علمٍ كافٍ بالقرآن الكريم. سبحان الله! ألا تعلمون الفرق بين الراوي والمُجتهد؟!

ثالثاً: كم من الأحاديث -أعمّ من الصحيحة وغير الصحيحة والصادقة والكاذبة- مروية عن الإمام الثاني عشر حتى يرجع إليها المُجتهدون؟! وإن كان المقصود أحاديث الأئمة السابقين، فلا بُدّ أن يكونوا حُجّةً في حين أن الحديث المذكور اعتبر الإمام الثاني عشر حُجّةً على المُجتهدين؟!

رابعاً: إن المُجتهدين الذين اعتبرت الرواية أن الإمام حُجّة عليهم ليس في قدرتهم الوصول إلى الإمام ولا اتّصال لهم به، فأَي حُجّة هذه التي لا يُمكن الوصول إليها والاستفادة منها؟!

خامساً: لماذا لم تتم الإشارة في القرآن الكريم إلى مثل هذه الحُجّة التي هي حُجّة على أفراد خاصين من الأمة فقط (أي العلماء والمُجتهدين) كي يطلّع العلماء جميعهم -على الأقل- على وجود هذه الحُجّة ويعلموا بها؟!

العجيب أنّ مُجتهدِي مذهبنا يذكرون هذه الرواية غير الصحيحة بل الموضوعية بوصفها أحد الدلائل على حُجّية قولهم أنفسهم كي يُقلّدهم الناس ويتَّبِعوهم اتِّباعاً أعمى!^(٣)

(١) طبقاً للقواعد العلمية فإن الحديث المذكور يفتقد شروط الحديث الصحيح لأن راويه: «إسحاق بن يعقوب» مجهول الحال ومثل هذا الحديث لا يُعتبر حُجّةً بالطبع.

(٢) الشيخ عباس القمي، **منتهى الآمال**، طبع كتابفروشي إسلامية، ص ٥٠٩. ومن المفارقة أن الشيخ الكليني الذي يدّعي أنه كان مُعاشراً لنواب الإمام وأن كتابه شُوه من قبل الإمام القائم، لم ينقل مثل هذا الخبر!

(٣) لمزيد من الاطلاع ارجعوا إلى مُقدّمة تفسير «تابشي از قرآن» (أي شعاع من القرآن) [تأليف المؤلف ذاته] حيث درستُ وحَقَّقْتُ بشكل مُفصّل في أدلة التقليد في الفصل ٢٣ من فصول المُقدِّمة. ويُمكنكم أيضاً -إذا أردتم المزيد من التفصيل حول هذه المسألة- أن ترجعوا إلى كتاب «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية» تأليف «آية الله حسينعلي المنتظري» وقد كانوا حتى عهد قريب يُثَنّون عليه جداً [قبل أن يتبدل موقفهم منه]. الطبعة الأولى، ج ١، ص ٤٢٥ فما بعد، وارجعوا أيضاً إلى كتاب «دين وشؤون» تأليف الشيخ أسد الله مامقاني، ص ٤٢ فما بعد.

ما العمل إذن؟

قد يسأل القارئ: إذا كانت رواياتنا على هذا الحال من الخلط والاضطراب فكيف يمكننا أن نستنبط الأحكام الشرعية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال دعونا أولاً نطرح ادعاء الفقهاء ثم نُجيب عنه:

يدّعي الفقهاء الإمامية أنه استناداً إلى قول رسول الله ﷺ: "إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَعَثَرَتِي. مَا إِنَّ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي" (١)، لا بُدَّ من أخذ الفقه الإسلامي من طريق أهل البيت عليهم السلام فقط!

غير أننا نلفت انتباه القراء الكرام إلى النقاط التالية بشأن هذا الحديث:

أولاً: هذا الحديث رُوي بلفظ: "كتاب الله وسُنَّتِي" (٢) أيضاً، وهو لفظ أكثر تناسباً مع مقام بيان الحديث، ولا تترتب عليه الإشكالات التي سنذكرها بعد قليل.

ثانياً: لفظ «العِترَة» مُبهمٌ، في حين أنه لا يجوز الإبهام والإيهام في مقام تبليغ الدين وتعليم الأحكام وإرشاد الناس وإتمام الحُجَّة على خلق الله الذي هو من مظاهر رحمة الحق تعالى، خاصة في بيان المسائل الأساسية وأصول الشريعة المهمة. وفي الحديث المذكور فإن لفظ «العِترَة» جاء بمعنى «الأولاد والذرية» وأيضاً بمعنى «أعضاء العائلة وأهل البيت». وبعضهم فسرها أيضاً بمعنى «الأقرباء القريبون» (٣).

إذا أخذنا هذه الكلمة على معنى الأبناء، فعندئذ لن تشمل الكلمة الصهر وابن العم، في حين أنهم يعتبرون الإمام علياً عليه السلام أكبر مصداق لهذا الحديث! وكذلك إذا اعتبرنا توسعاً أن الكلمة تشمل في معناها «الذرية» فما الدليل عندئذ على أن المُخاطَبين يجب عليهم أن يعتبروا أن الحديث يشمل حضرات الحسنين عليهما السلام فقط وأن يُخرجوا من عمومهما من ذرية النبي ﷺ؟! غيرهما من ذرية النبي ﷺ؟!!

وإذا أخذنا كلمة «العِترَة» على المعنى الثاني أي أعضاء العائلة وأهل البيت فمن أين يفهم الناس أن عائشة وحفصة وأم سلمة وأم حبيبة و..... لسن مقصودات من «العِترَة» فيه وأن المقصود حضرة الزهراء فقط؟! ومرة أخرى لو توسعنا في معنى الكلمة واعتبرنا أن «الصهر» يدخل ضمن «العائلة وأهل البيت» (رغم أنه لا يبدو لنا مثل هذا الأمر جائزاً من ناحية اللغة) فلماذا يعتبر الصحابة أن المقصود من الحديث هو أمير المؤمنين علي عليه السلام فقط؟ وأنه لا يشمل عثمان بن عفان وأبو العاص (صهري النبي ﷺ)؟

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ أو بألفاظ مقاربة: الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، ح (٣٧)، والدارمي في مسنده، كتاب فضائل القرآن، باب ١، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦، ١٣٣، رقم (٣٠٠٨١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى، ٢، ١٩٤، والترمذي في سننه (٣٧٨٦) و (٣٧٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى، (٨٠٩٢) و (٨٤١٠)، والإمام أحمد في مسنده، ١، ١١٨، ٣، ١٤، ١٧، ٣، ٢٦، ٣، ٥٩، وأبو يعلى في مسنده، ٢، ٢٩٧، رقم (١٠٢١)، وغيرهم. وقال الحافظ ابن حجر الهيتمي: "اعلم أن لحديث التمسك (بالتقلين) طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً". (الصواعق المحرقة، ص ١٥٠).

(٢) أخرجه مالك مرسلاً في الموطأ، ٢، ٨٩٩، وأخرجه الحاكم في المستدرک (١)، ١٧١-١٧٢، رقم (٣١٨-٣١٩) عن أبي هريرة، و البيهقي في السنن الكبرى، (١٠)، ١١٤ رقم (٢٠١٢٤)، والدارقطني (٤)، ٢٤٥. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢٩٣٧) و (٣٢٣٢).

(٣) بعض الكتب فسرت كلمة «عِترَة الرجل» بمعنى «رَهْطه وعشيرته الأدنى من ماضى وغَبر». وبالطبع هذين المعنيين لا يُعجبان علمائنا.

وإذا أخذنا كلمة «العتر» على معنى «الأقرباء القريبون» (وهو أضعف معاني الكلمة) فمن أين يفهم الناس أن العباس عم النبي ﷺ أو سائر إخوة أمير المؤمنين عليّ ﷺ والأقارب الآخرين للنبي ﷺ غير مشمولين بهذا الحكم؟

ثالثاً: لو كان النبي الأكرم ﷺ مُصرّاً حتماً على استخدام كلمة «العتر»، لأضاف إليها رفعاً للإبهام جملةً من مثل: «عترتي المعصومين المُحدّثين»^(١)، كي يُنزّه الحديث عن الإشكالات التي أشرنا إليها أعلاه، وكي لا يظنّ أحدٌ شمولَ الحديث لسائر من ذكرناهم أعلاه^(٢).

رابعاً: كان كثيرٌ من صحابة رسول الله ﷺ موجودين في زمن صدور الحديث، وكانوا ممن جاهد تحت رايته ﷺ وتعلموا منه وكانوا مُطلّعين بشكل كامل على أقواله وأفعاله ﷺ، فهل يُمكن التصديق بأن لا يذكر رسول الله ﷺ -وهو مظهر الصدق والحق والإنصاف- أصحابه (من أمثال أبي ذر، وعمار، والمقداد، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود و.....) بوصفهم حاملي سُنّته أيضاً بل يكتفي بذكر حفيده صغير السن بوصفه الطريق الوحيد للوصول إلى سُنّته النبوية؟!!

خامساً: إن هذا الكلام لا ينطبق مع الواقع لأننا نعلم أن أحد الأفراد الذين يعتبرونهم من مصاديق العتر - أي علي بن أبي طالب ﷺ - أخذ بعض أحكام السنة النبوية من أحد الصحابة. فالشيعة (سواء منهم الإمامية أم الزيدية) والسنة رَووا جميعاً أن أمير المؤمنين عليّاً ﷺ عرف حكم الطهارة من «المذي» من طريق المقداد بن الأسود^(٣). كما ذكر أن حكم العقاب بالتحريق بالنار وصل إلى حضرة الأمير ﷺ من ابن عباس^(٤).

سادساً: لو كانت «العتر» هي الطريق الوحيد للوصول إلى السنة النبوية ومعرفة معاني كتاب الله، فلماذا لم يقم عليّ ﷺ -الذي اعتزل في بيته حسب قولكم ٢٥ عاماً- أو لم يقم الإمام الحسن ﷺ قبل شهادة أبيه أو بعد الصلح مع معاوية بتأليف كتاب في السنة

(١) «المُحدّث» بالمعنى الذي جاء في الباب ٦٠ من «الكافي» يُراجع ج ١، ص ١٧٦ منه.

(٢) من الجدير بالذكر أن الشيخ «عبد الجليل القزويني الرازي» (من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري) كتب في كتابه «نقض الفُضائح» بشأن إبلاغ الشريعة المحمدية ما يلي: "... لا حاجة للمعصوم لأجل قبول الشرعيات بعد بعثة رسول الله ﷺ وظهور المعجزات الدالة على صدقه، إذ من اللازم تحصيل المعارف الشرعية من كتاب الله والأخبار المتواترة وإجماع الأمة، ومثال هذه المسألة: أن يوجد في عهد حضور الإمام في مكة أو في المدينة أو في الكوفة، علماء وفقهاء يتعلم العوام منهم الشريعة وإن لم يكونوا معصومين، فليست العصمة شرطاً في تعليم الشريعة وهذا المعنى معلومٌ ومفهومٌ من كتب الشيعة خلفاً عن سلف، ولا يُمكن إبطاله بثرثرة وهذيان مُداهن مُبتدع. والحمد لله ربّ العالمين". (نقض الفُضائح، انتشارات انجمن آثار ملي، ص ١٣٥).

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٩٧ و ١٩٩. والميرزا النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل، ج ١، ص ٣٢. والحافظ عبد الرزاق الصنعاني -وكان من قدماء الشيعة-، المُصنّف، ج ١، ص ١٥٦. ومُسند الإمام زيد، كتاب الطهارة، باب الغسل الواجب والسنة، الحديث الخامس. و منصور بن علي ناصف، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، ج ١، ص ٨٧.

(٤) التاج الجامع للأصول، ج ٣، ص ٧٨، ويُراجع أيضاً كتاب «شاهراه اتحاد» أي طريق الاتحاد، للأستاذ حيدر علي قلمداران، ص ٢٢٨.

وأحكام الشريعة أو إملائه على بعض الأفراد الموثوقين؟^(١) هذا في حين أن ابن حضرة السجاد عليه السلام، أي زيد بن علي بن الحسين، رغم أنه كان مُلاحقاً مِنْ قِبَل الخلفاء، وأنه قُتِل شهيداً في نهاية الأمر، قام أحد تلامذته بجمع آرائه وأقواله في كتاب يُعرف اليوم باسم «مُسند الإمام زيد»، وهو في مُتناول أيدينا.

سابعاً: كما نعلم لقد وقع كثيرٌ من الدس والوضع والتخليط في أقوال أئمة أهل البيت، فلو كانت «العقرة» هي الطريق الوحيد أو أهم طريق للوصول إلى سُنَّة آخر أنبياء الله، لقام الحق تعالى بحفظ أحكام آخر شرائعه التي تُنَاط بها سعادة البشر إلى يوم القيامة، على نحو أفضل، ولما سمح بتعرُّض حَمَلَة السنة إلى كل هذا المقدار من التلف لما جمعه ^(٢) أو الخلط والوضع حتى اضطر الفقهاء إلى الاعتماد على الظن والتخمين! بعد أن بيَّننا إيعاء علماء الإمامية ومَحَصَّنائه، نقول في الإجابة عن ذلك السؤال ^(٣) ما يلي:

حتى لو قبلنا حديث «الثقلين» على ذات النحو الذي يُحِبُّه فقهاء الإمامية، فإن هذا الحديث لا يُفيد ذلك المعنى الذي يرى أنه يجب أخذ الفقه الإسلامي من طريق أهل البيت فقط، لأن القرآن المجيد يقول: **﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾** [التوبة/١٢٢].

فهذه الآية المباركة تُبَيِّن بصرحة تامة أن فقه الإسلام لم يكن ينتشر ويُروى للناس من طريق أهل البيت فقط، بل كان التعرُّف على أحكام الدين والتعلُّم من النبي الأكرم عليه السلام مُتاحاً للآخرين أيضاً وكانت تأتي إلى المدينة جماعات مُختلفة من الناس - لم يكونوا معصومين- وكانوا يتفقهون في الدين ويُصبحون من أصحاب العلم به ويُصبح من الواجب عليهم بعد عودتهم إلى أقوامهم أن يُعلموهم علم الدين الذي تعلموه. فالقرآن الكريم إذن لم يُعتبر التفقه في الدين والرجوع المُباشر إلى القرآن والسنة واستمرار دعوة الإسلام والتعليم والتعلم مُنحصراً و مُختصاً بجماعة خاصة، ولم يعترف بوجود واسطة بين الناس والشريعة سوى واسطة النبي عليه السلام.

علاوة على ذلك، فإننا نقرأ في التاريخ أن رسول الله عليه السلام كان كثيراً ما يُرسل أصحابه إلى الأقوام المُختلفين لتعليمهم الدين وأحكام الإسلام. وإرسال «معاذ بن جبل» والآخرين، ومن جملتهم تلك الجماعة الكبيرة التي أرسلها رسول الله عليه السلام إلى مناطق بعيدة لأجل تعليم الدين وأحكام الإسلام فُقُتلت على أيدي المُشركين في الحادثة الشهيرة بحادثة «بنر معونة» والجماعة الذين قُتلوا في حادثة «الرجيع» أمورٌ معروفة ومشهورة في تاريخ الإسلام ولا مُنكر لها.

(١) لا يوجد في التاريخ أي إشارة إلى قيام أولئك الأئمة الكرام بمثل هذا العمل.
(٢) مثل مكتوبات «محمد بن أبي عمير الأزدي» التي جمعها من أقوال الأئمة عليهم السلام وأخفاها فتلفت وضاعت!

(٣) إجابتنا هنا هي رأي ووجهة نظر أخينا العزيز والمُفسِّر الذي لا نظير له للقرآن الفقيه المُتبحِّر جناب «السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي» -أيده الله تعالى- التي سمعتها منه مراراً في المُباحثات العلمية وهو رأيٌ أعتقد به وأؤمن به تماماً من صميم قلبي، وأمل أن يلقي الانتباه والتأمل الجدي مِنْ قِبَل إخوتنا في الإيمان.

والحاصل: إن دين الله لم يكن يُبَلَّغ بواسطة أهل البيت فقط، كي يكون الناس مأمورين بأن يأخذوا الفقه عنهم فقط، بل كان كبار الصحابة أيضاً الذين أمضوا سنوات عمرهم الطويلة برفقة النبي الأكرم ع وكانوا خاضعين لتربيته وتعليمه ع لهم، من مُبَلِّغي الدين والدعاة إليه أيضاً. خاصة أن قوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَذُنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء/١٠٩] ثبت أن النبي الأكرم ع الذي أكرمه الله بوسام فخار ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَينٍ﴾ [التكوير/٢٤] لم يكن يُخفي عن أحد أمور الشريعة التي تُناط بها هداية الناس، ولم يكن يعضها في مُتناول عدد خاص من أسرته فحسب.

كان رسول الله ع يقول بعد خطبه: "فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ، قَرَبَ مُبَلِّغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ" ^(١)، وكان ع يقول كذلك: "نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا، سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي، قَرَبَ حَامِلٍ فِيهِ غَيْرَ فِقْهِهِ، وَرَبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ" ^(٢).

لاحظوا أن النبي الأكرم ع لم يجعل تبليغ علم الشريعة ونقل الأحكام مختصاً ومُنحصراً بفئة أو أشخاص مُحددين.

بناءً على ذلك، لا بُدَّ من الرجوع إلى من بقي من الصحابة للتعرف الصحيح على الفقه الإسلامي وأن لا نعتبر أنفسنا -دونما دليل- في غنى عنهم، كما أننا يجب أن نُحقق بدقة في أحاديث أهل البيت، ومن جملتهم الإمام زيد رحمه الله ابن الإمام السجاد التي دُونت وحُفظت في كتب الزيدية، وأحاديث سائر أئمة أهل البيت التي حُفظت وضُبِطت سنداً وممتناً في كتب الإمامية، ونقارنها مع القرآن الكريم وندرس الفقه الإسلامي على نحو جامع الأطراف.

ولا يفوتنا القول: إنه استناداً إلى إقرار علمائنا، فإن أئمة أهل البيت كانوا في الغالب في حال التقية بسبب جور الخلفاء الأمويين والعباسيين، ولم يكونوا يُظهرون آراءهم بصراحة إلا قليلاً، والأمر الذي لا ريب فيه أنه لا يوجد لدينا أي كتاب مُدَوَّن عن الأئمة في الفقه وأحكام الشريعة، وأن كُنْزَ فِقْهِنا ورواياتنا دُونت بعد عصر الأئمة، واحتوت للأسف أخباراً متعارضة ومتخالفة يناقض بعضها بعضاً، وكما ذكرنا في الصفحات السابقة وقع كثيرٌ من الوُضْع والدس والخلط في أحاديث الأئمة. وللأسف لقد افتروا على أئمة أهل البيت عليهم السلام أكثر مما افتروه على الآخرين، ومُؤلفو كتب الأخبار أيضاً لم يكونوا فقهاء من أصحاب النظر ولا كان لهم علمٌ عميقٌ بالقرآن الكريم فدَوَّنوا وسجَّلوا كل ما وصل إلى أيديهم سواءً كان صحيحاً أو غير صحيح. وهذا خلافاً للشريعة الزيدية الذين يمتلكون بين أيديهم كتاب «المُسند» أو «المجموع الفقهي» المروي عن الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي أملاه على تلميذه «أبي خالد الواسطي» رحمه الله. كما بقيت عن أئمة أهل السنة - الذين كانوا من مُحبي أهل البيت ولم يكونوا حقيقةً على صلة جيدة بخلفاء الجور ^(٣) - كتباً هي من تأليفهم المُباشر منها «المُوطأ»

(١) حديث مشهور رواه جُلُّ المُحدِّثين، فأخرجه مثلاً البخاري في صحيحه، ٢، ٢١٥ (١٧٣٩).

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ٣، ٢٢٥، وابن ماجه في السنن، (٢٣٦) وغيرهما.

(٣) راجع حول هذا الموضوع كتاب «شاهراه اتحاد» (أي طريق الاتحاد) تأليف جناب الأستاذ «قلمداران»، ص ١٦٤.

وأذكر هنا كدليل على محبة أئمة أهل السنة لأهل البيت - عليهم السلام - شاهدين على سبيل المثال

تأليف الإمام مالك، أو «الأم» تأليف الإمام الشافعي، أو «المُسند» جمع الإمام أحمد بن حنبل وغيره... (١).

نعم، على إثر بروز المشاكل التي تحدثنا عنها، اضطر الفقهاء المتأخرون، خلافاً لفقهاء السلف من الشيعة الذين لم يكونوا يحتجّون بـ«خبر الأحاد» غير المحفوف بالقرائن (٢)، اضطرّ المتأخرون للتمسك في أحكام الشرع بالعمل بخبر الواحد وأن يعتبروه حُجَّةً، حتى أنهم أخذوا يُخصِّصُون به آيات القرآن الكريم البيّنات!! وقد اعترفوا بالطبع أن حجية خبر الواحد هي في مورد انسداد باب العلم، أي أنه لما كان باب العلم ببعض الأحكام الفرعية مسدوداً بزعمهم، فإنهم اتجهوا إلى العمل بالظن واضطروا للاكتفاء بخبر الواحد الظني (٣)!

ولكن خلافاً لظن العلماء فإن باب العلم - بحمد الله تعالى - لم ينسد، لكن بشرط أن يقوم الفقهاء بالتحقيق في المسائل الشرعية على النحو الذي بيّناه.

ذلك أننا إذا رأينا رواية قد رُويت من طرق مختلفة وبأسانيد متفاوتة فإننا سنطمئن بالطبع إلى صدورها من جانب الشارع، لكن الفقهاء - عملاً بمبدأ «كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرِحُونَ» [الروم/٣٢] - لا يريدون أن يسيروا في هذا الطريق ويريدون الاكتفاء بأخبار الأحاد والروايات الضعيفة والظنية، وأحياناً يصلون من خلال ذلك إلى نتائج عجيبة

أنقلهما من كتاب الشيخ «عبد الجليل القزويني الرازي». كان الشيخ عبد الجليل من علماء الشيعة الإمامية الكبار في القرن السادس الهجري، وقد ألف كتابه في الدفاع عن مذهب التشيع والردّ على أحد كُتّاب أهل السنة وسمّى كتابه: «بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض». ويقول في (ص ١٥٩) عن أبي حنيفة: "... وفضلاء أصحاب أبي حنيفة يعلمون أن أبا جعفر المنصور قتل أبا حنيفة بسبب ولأنه لآل الرسول وحيه لهم.... وقد روى [أبو حنيفة] عن محمد الباقر وجعفر الصادق وكان موحداً وعدلياً ومتولياً لآل المصطفى وانتقل إلى جوار رحمة ربه". واعتبر الشافعي كذلك من محبي أهل البيت.

ولكننا سوف ننقل هنا مطلباً من حاشية ذلك الكتاب (ص ١٦٠):

"يقول ابن النديم في الفن الثالث من المقالة السادسة من كتابه الفهرست: "وكان الشافعي شديداً في التشيع، وذكر له رجل يوماً مسألة فاجاب فيها، فقال له: خالفت علي بن أبي طالب رضي الله عنه! فقال له: ثبت لي هذا عن علي بن أبي طالب حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأت وأرجع عن قولي إلى قوله. وحضر ذات يوم مجلساً فيه بعض الطالبين فقال: لا أتكلم في مجلس بحضرة أحدهم هم أحق بالكلام ولهم الرياسة والفضل".

(١) قمت بتأليف كتاب مفصل في هذا الأمر - سهيلاً لعمل المحققين - سمّيته: «جامع المنقول في سنن الرسول».

(٢) لم يكن قداماء الشيعة يعتمدون خبر الواحد، حتى أن «محمد بن إدريس الحلي» اعتبر في كتابه «السرائر» (ص ٥، قم، المطبعة العلمية) أن أخبار الأحاد من عوامل هدم الإسلام.

(٣) إن السبب في عدم إمكانية الاعتماد على «خبر الواحد» هو أننا لا نستطيع أن نتيقن أن راويه لم يكذب، وحتى لو افترضنا أننا تأكدنا واطمأننا إلى صدقه، فإننا لا نستطيع أن نجزم على وجه القطع أنه لم يُخدع بظاهر راوٍ آخر أو لم يقع دون قصد في سهو أو نسيان.

وقد ألف آية الله «سيد محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني» كتاباً ضخماً في عدم حجية الظن، وللأسف لم يتيسر له طبعه ونشره حتى الآن! [أقول (المُترجم): لقد طبع الكتاب فيما بعد، أي في عام ١٣٧٨ شمسية (الموافق لـ ١٤٢٠ الهجرية و ١٩٩٩م) في طهران مُترجماً إلى الفارسية (ترجمه الدكتور سيد علي أصغر غروي)، وعنوانه: (پیرامون ظن فقیه و کاربرد آن در فقه) أي: "حول ظن الفقيه واستعماله في الفقه" ويقع في ٥٨٧ صفحة، وقد اشتريتُ نسخةً منه].

إن مشكلات فقهاء لا تنحصر بالطبع بما ذكرناه، بل إن كاتب هذه السطور، من خلال تجربتي الشخصية، إذ أمضيت سنوات طويلة من عمري في الحوزات العلمية، أعتقد أن هناك موارد كثيرة جداً لا موجب للاختلاف فيها سوى التعصب للمذهب والأنس بالعادات والعقائد الموروثة وحب الجاه والاسترزاق بالدين، وبكلمة واحدة أن سبب هذه الخلافات هو «بغي» العلماء بينهم الذي أشار إليه تعالى في سورة الجاثية (الآية ١٧) (١) إذ ينفخ العلماء في نار التفرقة وأحياناً يفتنون خلافاً للمدلول الصريح للمستندات والدلائل التي لديهم - بالطبع بعد القيام بأنواع من التأويلات والتوجيهات الباردة والحجج الضعيفة - ويضلون العوام بذلك (٢). أحد النماذج الواضحة تماماً بل الفاضحة على هذا الأمر (أي اختلاف الفقهاء بسبب بغي بعضهم على بعض) مسألة الشهادة الثالثة. فكما ذكر العلامة «محمد تقي الشوشتری» بعد أن أورد الشيخ الصدوق في كتابه «من لا يحضره الفقيه» (ج ١/ص ٢٩٠-٢٩١) فصول الأذان كما يروونها عن الإمام الصادق عليه السلام، قال:

"هَذَا هُوَ الْأَذَانُ الصَّحِيحُ لَا يَزَادُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ وَالْمَفْوضَةُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ قَدْ وَضَعُوا أَخْبَاراً وَزَادُوا بِهَا فِي الْأَذَانِ مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ خَيْرُ النَّبِيِّينَ مَرَّتَيْنِ وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِمْ بَعْدَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى بِدَلِّ ذَلِكَ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا مَرَّتَيْنِ وَلَا شَكَّ أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ وَأَنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا وَأَنَّ مُحَمَّدًا وَآلَهُ خَيْرُ النَّبِيِّينَ وَلَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ فِي أَصْلِ الْأَذَانِ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيَعْرِفَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الْمُتَّهَمُونَ بِالتَّفْوِيزِ الْمُدْلَسُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي جُمْلَتِنَا (٣)".

ورغم أن الشيخ الطوسي الملقب بـ «شيخ الطائفة» ذكر في كتابه «تهذيب الأحكام» في الباب السابع من كتاب الصلاة: أي باب فصول الأذان والإقامة، الروايات من ٢ إلى ٥، ورغم أنه نقل في هذا الباب أموراً مختلفة حول فصول الأذان، وأعطى توضيحات حولها، ورغم أنه بحث في موضوع قول أو عدم قول "الصلاة خير من النوم"، فإنه لم يُشير أدنى إشارة إلى الشهادة الثالثة! (٤)

(١) وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُمُ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَبِغْتُهُمْ...﴾.

(٢) لقد صدق الملا أحمد النراقي في قصيدته التي قال فيها:

على رأس كل زقاق صيادون	المسجد والمحراب مليء بالدجالين
إن كانت الصحاري مليئة بالسارقين	فإن سُرَّاق المدينة أسوء من سُرَّاق
ففي الصحراء يسرقون اللباس والخبز	الصحرَاء
إن علم الفقه وأحكامه أيها الولد	وفي المدينة يذهبون بإيمان الناس
لكنه أصبح اليوم خيالات	وإن كان علماً معتبراً عند أهل الإيمان
إن الفقه جيد ولكن لأجل العمل	وأصبح سداً للطريق ومانعاً للكمال
	لا لأجل البحث والتعريف والجدل

(٣) أورد الحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة، الجزء الرابع، فصل كتاب الصلاة، الباب ٩ (باب كيفية الأذان والإقامة وعدد فصولهما...): ثمانية أحاديث (بأرقام: ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١٤، ١٨، و ١٩) حول فصول الأذان والإقامة، ولا توجد الشهادة الثالثة في أيٍّ من تلك الأحاديث، ثم نقل الحر العاملي كلام الشيخ الصدوق الذي أورده في المتن (أعلاه) في ص ٦٤٨ و ٦٤٩.

(٤) الشيخ الطوسي، تهذيب الأحكام، طهران، دار الكتب الإسلامية، "باب عدد فصول الأذان والإقامة

ونقرأ في كتاب «شرح اللمعة» -ومنته للشهيد الأول وشرحه للشهيد الثاني - ما يلي:
 "ويكبر أربعاً في أول الأذان ثم التشهدان بالتوحيد والرسالة- ثم الحيعلات الثلاث ثم التكبير ثم التهليل- مثني مثني فهذه ثمانية عشر فصلاً. والإقامة مثني في جميع فصولها، وهي فصول الأذان إلا ما يخرجها. ويزيد بعد حي على خير العمل قد قامت الصلاة مرتين، ويُهَلَّل في آخرها مرة واحدة ففصولها سبعة عشر تنقص عن الأذان ثلاثة ويزيد اثنين؛ فهذه جملة الفصول المنقولة شرعاً- ولا يجوز اعتقاد شرعية غير هذه الفصول- في الأذان والإقامة كالتشهد بالولاية لعلي عليه السلام وأن محمداً وآله خير البرية أو خير البشر- وإن كان الواقع كذلك، فما كل واقع حقاً يجوز إدخاله في العبادات الموظفة شرعاً المحدودة من الله تعالى، فيكون إدخال ذلك فيها بدعةً وتشريعاً كما لو زاد في الصلاة ركعة أو تشهداً أو نحو ذلك من العبادات، وبالجمله فذلك من أحكام الإيمان لا من فصول الأذان. قال الصدوق: إن إدخال ذلك فيه من وضع المفوضة وهم طائفة من الغلاة (١) ... (٢).

وكتب العالم الشيعي الشيخ «عبد الجليل القزويني» في القرن السادس الهجري يقول:
 "رغم أن الشيعة يعتبرون علياً عليه السلام إماماً منصوباً عليه وأفضل الأمة، إلا أن مذهبهم أنه لو زاد شخص في فصول الأذان بعد الشهادتين جملة أشهد أن علياً ولي الله فإن الأذان يبطل ولا بد من إعادته، ووضع اسم علي في أذان الصلاة بدعة والاعتقاد به معصية (٣) وقائله متعرض لغضب الله ولعنته" (٤).

وفي كتاب «شرائع الإسلام» [للمحقق الحلي] أيضاً لا نجد أي إشارة إلى الشهادة الثالثة وقد كتب الشهيد الثاني في كتابه «مسالك الأفهام إلى شرح شرائع الإسلام» حول رأي المحقق الحلي في عبارة «الصلاة خير من النوم» يقول:

"(قوله: «وكذا يكره قول الصلاة خير من النوم»): بل الأصح التحريم لأن الأذان والإقامة سنتان متلفتتان من الشرع كسائر العبادات، فالزيادة فيهما تشريع محرّم كما يحرم زيادة «محمداً وآله خير البرية» وإن كانوا عليهم السلام خير البرية" (٥).

ولكن اليوم، لو رجعتم إلى أي رسالة عملية مما يسمى بـ«توضيح المسائل» فسوف ترون أنهم (أي فقهاء الإمامية) يعتبرون قول الشهادة الثالثة في الأذان مستحباً!! أي أن

و وصفهما" ج٢، ص ٥٩ فما بعد.

(١) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٦هـ)، شرح اللمعة الدمشقية، انتشارات جهان ومكتبة الطباطبائي، ج١، ص ١٠٥ - ١٠٦. أو الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، (الطبعة القديمة في مجلدين من القطع الكبير)، ج ١، ص ٧٠. (المترجم)

(٢) لا يخفى أنه على الرغم من أن الأئمة - عليهم السلام - لم يُشيروا أدنى إشارة إلى الشهادة الثالثة، وحتى أن الشيخ الصدوق لعن الذين أضافوا هذه الشهادة إلى الأذان، واعتبرها من إضافة غير الشيعة [الذين اندسوا زوراً بينهم]، لكن الشيخ الطوسي ذكر في كتابه «المبسوط» - دون أي دليل شرعي - أن ذكر هذه الشهادة الثالثة في الأذان لا إشكال فيه!! وتبعه في ذلك مؤلف اللمعة وشارحها. ولا أدري كيف لا يكون في العمل بالبدعة أي إشكال شرعي؟! ولا ريب أن القول الذي لا دليل عليه، لا حجة فيه أيًا كان قائله.

(٣) أي الاعتقاد بأن الشهادة الثالثة جزء من الأذان وقولها في الأذان بهذه النية، عندئذ يعد قولها معصية.

(٤) النقض، انتشارات انجمن آثار ملي، ص ٩٧.

(٥) الشهيد الثاني، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٠.

الجملة التي لم تكن جزءاً من الأذان - طبقاً لمستندات الشيعة أنفسهم فضلاً عن مستندات الفرق الأخرى- وكان الذين أدرجوها في الأذان يُعتبرون ملعونين لدى بعض الشيعة، أصبح قولها في زماننا، بسبب طبيعة التفرقة المذهبية للمستترزين بالمذهب، أمر مستحسنًا!!!

بالطبع هناك كثير من أمثال هذه العورات في فقهناء، ومنها وقت الغروب الشرعي^(١)، والجمع بين الصلوات دون سبب، والكثير من المسائل الأخرى التي لا مجال لطحها الآن ونكتفي بالنماذج التي ذكرناها.

ولا يخفى أن كثيراً من العلماء يطلقون شعارات البحث عن الحقيقة ويدعون إيعاءات يخدعون بها الكثيرين ويُعجب بها الكثيرون، لكن فعل أولئك العلماء يخالف قولهم!!

لعلكم سمعتم كثيراً على المنابر أو قرأتم في كتب بعض العلماء المعروفين قولهم: "إن واجب العلماء في عصر ختم النبوة هو محاربة تحريف الدين... إن واجب العلماء هو أن يبينوا للناس الحقائق دون إيهام ويقولوا للناس الحقيقة ولو كان ذلك سيسوؤهم. واجب العلماء هو أن يحاربوا الأكاذيب، واجب العلماء هو أن يفضحوا الكاذبين. إن الفقهاء يذكرون أمراً في باب الغيبة، يقولون هناك بعض الحالات تستثنى فيها حرمة الغيبة، إحدى هذه الموارد لجواز الغيبة وهو مورد يستخدمه العلماء الكبار جميعاً ويعتقدون أنه ضروري جداً بل أحياناً يرون وجوبه هو «جرح الراوي». ماذا يعني جرح الراوي؟ يعني إذا روى شخص حديثاً عن النبي أو روى شخص حديثاً عن الإمام، هل نقبل روايته على الفور؟ كلا، لابد أن نحقق في حال ذلك الراوي كيف هو؟ هل كان صادقاً أم كاذباً؟..."^(٢).

لكن العجيب أنه لو قال شخص اليوم كلمة الحق وأظهر الحقائق وأراد أن يوقظ الناس ويوعبهم - كما جربت ذلك بنفسى - فإن العلماء لا يكتفون بعدم تأييده والدفاع عنه وتركه وحيداً أمام العوام فحسب، بل إنهم يُبعدون العوام عنه من خلال اتهامهم له بشتى التهم، وإن لم يفتروا عليه بأنفسهم فإنهم يسكتون أمام من يسيئون القول في حقه ولا يظهرون علمهم وفي الواقع يصوبون البدع بسكوتهم هذا!!

تذكيرٌ مهمٌ

من المناسب هنا أن نذكر القراء الأعزاء ببعض النقاط المهمة وبعض المصطلحات التي استُخدمت في هذا الكتاب، أما الذين يرغبون بمعلومات أكثر تفصيلاً فعليهم أن يرجعوا إلى كتب الدراية.

اعلم أن الأخبار (أي الأحاديث) نوعان: ١- الخبر المتواتر. ٢- خبر الآحاد.
١ - الخبر المتواتر: وهو ما بلغ رواثه من الكثرة مبلغاً تحيلُ العادة معه إمكان

(١) ألف آية الله السيد الموسوي الغروي الأصفهاني رسالة حول وقت الغروب الشرعي استناداً إلى الأدلة والمستندات الشيعية أمل أن يتيسر له نشرها وما ذلك على الله بعزيز.

(٢) مرتضى المطهري، حماسه حسينى، [الملحمة الحسينية]، باب وظيفتنا في مواجهة التحريفات، طهران، انتشارات صدرا، ج١، ص١٠٤ - ١٠٥.

تواطئهم- أي اتفاقهم - على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات بلا استثناء. مثل هذا الحديث يفيد العلم.

٢ - **خبر الأحاد:** وهو ما لا ينتهي إلى المتواتر، أي الذي لا يصل رواته إلى حد التواتر [سواء كان الراوي واحداً أم أكثر]. ومثل هذا الخبر - إذا لم يكن محفوظاً بالقرائن التي تؤيد صدوره - لا يفيد العلم.

وخبر الأحاد ينقسم إلى عدة أقسام:

(أ) **الحديث الصحيح:** وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله دون انقطاع في جميع الطبقات.

وتُعرف العدالة بتتصيص شاهدين عدلين عليها، وبعبارة أخرى لا بد من تصريح عالمين من علماء الرجال بعدالة الراوي، وألا يكون الآخرون قد جرحوه أو ضعفوه. وإلا فإن قول الجارح مقدّم على قول غيره باتفاق جمهور العلماء، حتى لو كان عدد المعدلين أكثر من عدد الجارحين.

(ب) **الحديث الضعيف:** وهو ما يكون في سلسلة رواته راوٍ أو أكثر مجروح العدالة أي غير متصف بالعدالة ولديه عقائد باطلة أو يكون فاسقاً أو كاذباً أو كافراً أو شاكاً أو مجهول الحال و..... .

(ج) **الحديث المجهول:** وهو الذي يكون أحد رواته أو جميعهم غير معروف في العقيدة أو الأوصاف، رغم أن اسم الراوي مذكور في كتب الرجال، ولكن لم يأت بحقه مدح ولا ذم ولا بيان.

(د) **الحديث المهمل:** هو الحديث الذي يكون اسم بعض رواته غير مذكور في كتب الرجال أصلاً.

(هـ) **الحديث المرسل:** وهو الذي يكون أحد رواته أو جميعهم غير مذكورين في سنده أو أن يُشار إلى رواته بالفاظ مبهمّة مثل "بعضهم" أو "بعض أصحابنا"..... ونحو ذلك.

(و) **الحديث المرفوع:** وهو الحديث الذي لم يكن راويه معاصراً للنبي أو الأئمة ومن ثمّ لم يكن في وسعه أن يروي مباشرة عنهم، ومع ذلك روى عنهم ولم تُذكر الوساطة بين هذا الراوي وبين من روى عنهم في سند الحديث.

تذكير مهم: سنهتّم بالقواعد والقوانين التي أشرنا إليها أعلاه عندما يكون متن الحديث غير معلول ولا مخدوش أي لا عيب فيه حسب الظاهر، أما إذا كان المتن معيباً وفيه علة قاذحة فلن يصل الدور إلى نقد السند. وبعبارة أخرى إذا كان في متن الحديث أحد العيوب التي سنذكرها فيما يلي فإن الحديث سيُعتبر مردوداً ولو كان سنده يتمتّع بشروط الصحة جميعها. لأن أعداء الإسلام والمفسدين - كما قلنا في الصفحات السابقة - كانوا يضعون أحاديثهم دون أن يذكرُوا اسمهم، فكانوا ينسبونها إلى رواة معروفين بحُسن السمعة، وفي الواقع كانوا يضعون لأكاذيبهم أسانيد صحيحة أو حسنة. لهذا السبب قلنا إن تمحيص المتن ودراسة مضمون الحديث مُقدّم على التحقيق في سنده (١).

(١) ضرب الأستاذ البهودي على هذا النوع مثال «أبو المُفضّل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني»، الذي وصفه الرجالي المعروف ابن الغضائري بأنه "وضاع كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد". وقال البهودي معقفاً على ذلك: "وهذا

أما العيوب والعلل التي لا بد أن يخلو متن الحديث منها حتى يكون مقبولاً فهي التالية:

١ - ألا يخالف مضمون الحديث النصَّ الصريح لأيات الله تعالى في القرآن الكريم أو مفهومها.

٢ - ألا يخالف سنة النبي القطعية أو حقائق التاريخ زمن النبي ﷺ. فمثلاً أسطورة «الغرائق» تُسببت لابن عباس، مع أن ابن عباس لم يكن له من العمر حينذاك^(١) سوى ثلاث سنوات ومن ثم لا يمكنه أن ينقل مثل هذه الرواية بالطبع!

٣ - ألا يخالف متن الحديث الأدلة العقلية. فمثلاً، الروايات التي يُستفاد منها إثبات الجسم أو نوع من الحدود لله سبحانه وتعالى والتي تخالف العقل بكل وضوح مردودة.

٤ - ألا يخالف متن الحديث القواعد والأصول الأخلاقية، أو مسلمات التاريخ. وفي هذا المجال قال الشهيد الثاني: أكذب الحديث ما كذبه التاريخ.

٥ - أن لا يخالف متن الحديث الأصول والقواعد العلمية القطعية. وكمثال على ذلك الحديث المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام بأنه روى عن جده الكريم علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: "لَبْنُ الْجَارِيَةِ وَبَوْلُهَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ قَبْلَ أَنْ تَطْعَمَ لِأَنَّ لَبْنَهَا يَخْرُجُ مِنْ مَثَانَةِ أُمِّهَا، وَلَبْنُ الْغُلَامِ لَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ وَلَا بَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ لِأَنَّ لَبْنَ الْغُلَامِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَنَكِبَيْنِ وَالْعُضْدَيْنِ!!!"^(٢).

فقال آية الله الخوئي راداً لهذا الحديث:

"إن الرواية لا يُحتمل صحتها ومطابقتها للواقع أبداً؛ للقطع بعدم اختلاف اللبن في الجارية والغلام من حيث المحل بأن يخرج لبن الجارية من موضع ويخرج لبن الغلام من موضع آخر، لأن الطبيعة تقتضي خروج اللبن عن موضع معين في النساء بلا فرق في ذلك بين كون الولد ذكراً أو أنثى"^(٣).

من أشد ما قيل في أحد من الوضّاعين، فإن وجود الأسانيد من دون المتن، يفيدنا أنَّ الرجل كان قد جرّد من المعاجم الحديثية أسانيد في دفتر وأعدّها أن يُركّب عليها المتن، إذا احتاج إليها! وهكذا وجود المتن من دون الأسانيد، يفيدنا أنَّ الرجل كان يسرق حديث الآخرين أو يضع من عنده أحاديث ويعدّها في دفتر ليكون على استعداد كامل من التزوير". (البهودي، معرفة الحديث، ص ٧٢)، وكرر البهودي الموضوع في كتابه وقال مُعلّقاً على صنيع «أبو المُفضَّل محمد بن عبد الله الشيباني» هذا: "أقول: يعني أنه مع كذبه و وضعه، يُركّب الأسانيد، بمعنى أنه يسرق الحديث ممن لَمْ يَرَهُمْ وَلَمْ يَلْقَهُمْ، ويُسنده إلى من رآه ولقيه!". (البهودي، معرفة الحديث، ص ٢١١).

وأحياناً يكون السند صحيحاً وخاصّاً بالحديث فعلاً ولكن المتن لم يُنقل بأمانة، وكمثال على ذلك ما رواه الكليني نفسه عن الإمام الصادق عليه السلام من شكواه من أصحابه قائلاً: "رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا حَبِينًا إِلَيَّ النَّاسُ وَلَمْ يَبْغِضْنَا إِلَيْهِمْ؛ أَمَا وَاللَّهِ لَوْ يَرَوُونَ مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَكَانُوا بِهِ أَعَزَّ وَمَا اسْتَطَاعَ أَحَدٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ أَحَدُهُمْ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيَحِطُّ إِلَيْهَا عَشْرًا!". (روضة الكافي، حديث ٢٩٣). وقد ذكر البهودي هذا الحديث في ج ٣، ص ٣٩٥ من كتابه صحيح الكافي، تحت رقم ٤٣٨٦. ولهذا السبب كان أصل تقييم الحديث بواسطة القرآن أهم أصل من أصول تقييم صحة الحديث ومعرفة درجته، وهو الأصل المُقدّم على سائر أصول تقييم الحديث الأخرى والحاكم عليها.

(١) أي حين نزول سورة النجم التي أدّعي أن النبي ﷺ نطق خلالها بجملة "تلك الغرائق.. الخ". (المترجم).

(٢) الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ج ١، ص ٢٩٤.

(٣) أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، (كتاب الطهارة)، ج ٣، ص ٨٢ فما بعد.

كذلك الأحاديث التي تخالف متونها الموازين العلمية المعروفة بشأن الظواهر والحوادث الطبيعية مثل الخسوف والكسوف والزلازل و... أو التي تقول إن شهر رمضان لا يمكنه أن يكون أقل من ثلاثين يوماً أو التي تتحدث عن خواص الأغذية والأدوية....، مردودة كلها.

٦ - إذا أخبر الحديث عن حادثة مهمة وعلنية تتوقّر لها دواعي النقل في المجمع والمجالس ورغم ذلك لم يروها إلا شخص أو شخصان كان ذلك سبباً لرفض مثل هذا الحديث.

٧ - إذا أعطى الحديث على أعمال حقيرة وضئيلة ثوابات كثيرة جداً أو عقوبات عظيمة لا تتناسب مع ذلك العمل كان ذلك سبباً لرفض مثل هذه الأحاديث. وبالطبع هناك موارد أخرى ذُكرت في كتب الدراية حول علل المتون التي تستوجب الحكم بعدم صحتها.

طريقة دراستنا لكتاب «الكافي»

ليَتَنِّي كُنْتُ أَستطيع أن أُحَقِّق وَأُمَحِّصَ مجلدات «الكافي» الثمانية جميعها خدمة لإخواني في الإيمان وأداء لواجبي الإسلامي، لكن وا أسفاه! فإن المرض والضعف اللذين يعاني جسمي منهما، وعدم الشعور بالأمن، وتشرّدي من مكان إلى آخر، وفقداني للكتب والمراجع الكافية، ووضعِي الحالي، لا يساعدني على القيام بذلك لاسيما أنني أرى من الضروري أن أقوم بتنقيح وتهذيب مؤلفاتي الأخرى أيضاً، لذلك كما قلت في بداية الكتاب، سأكتفي - كما فعلت في التنقيح السابق لهذا الكتاب - بدراسة وتمحيص المجلد الأول من كتاب «الكافي» فقط، وأعتقد أن هذا القَدْر كافٍ كي يتعرّف أهل التحقيق على قيمة كتاب الكُتَيْبِيِّ: "الكافي"، ويستطيع القارئ نفسه أن يحقق في بقية أخبار الكافي على نفس المنوال والنهج الذي اتبعناه في نقد وتمحيص أخبار المجلد الأول.

بما أنني قَصَرْتُ عملي في هذا الكتاب على تمحيص أخبار المجلد الأول من «الكافي» فقط ولم أتكلّم عن فروع الكافي إلا على نحو الاستطراد في بعض المواضع فقط، فإنني أرى من اللازم أن أذكر هنا نقطة مهمة بشأن الفروع، والتي لا تجوز الغفلة عنها، فعلى أهل التحقيق أن ينتبهوا إلى أن رواية أحاديث فروع الكافي هم ذات الرواة غير الموثوقين والكذابين والوضّاعين الذين افتَرَوْا أخبار أصول الكافي وروّجوا للشرك والخرافات باسم أصول العقائد ونفخوا في نار التفرقة المذهبية، وفي الواقع ظلموا الأئمة عليهم السلام بما افتَرَوْه عليهم من أحاديث، وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن الاعتماد على منقولات مثل هؤلاء الأفراد، فعلى العلماء الطالبين للحق أن ينتبهوا إلى هذه الحقيقة عند الرجوع إلى أحاديث الفروع المروية عنهم، خاصة في أمر الاستنباط والفتوى، وما لم يُحَقِّقُوا وَيَدَقِّقُوا بشكل كامل لا يجوز لهم أن يقبلوا منقولاتهم تسامحاً أو اعتماداً على حسن الظن الذي لا دليل عليه.

والأمر الآخر الذي غفل عنه كثير من العلماء هو قولهم إن الرواية الصحيحة هي تلك التي يكون راويها إمامياً وثقةً، وللأسف لم ينتبه هؤلاء العلماء إلى أن مجرد كون الراوي إمامياً وغير كاذب ليس كافياً، بل لابد أن يدقّقوا بشكل كامل بالأخبار المنقولة عن هذا الراوي ويفحصوها لِيَرَوْا: هل تتفق هذه الأخبار التي رُوِيَتْ عن طريق هذا الراوي مع القرآن والعقل أم لا؟ لأنّ أحد الأدلة على ضعف الراوي في نظرنا، حتى لو لم يكن مُتَّهِماً بالكذب، هو روايته لأخبار خرافية. (فتأمل جداً).

ومن المناسب لهذا الموضوع أن أنقل هنا رأي أحد علماء الشيعة [المعاصرين] ^(١) في هذا المجال:

"وقد أَمَعَنَ الْقُصَّاصُ وَالْوَعَّاطُ في الكذب على الرسول 9 فنسبوا إليه وعوداً وأقوالاً في الزهد في الدنيا وفضل البلاء والفقر والمرض والجوع و[فضل وثواب] الأيام والساعات والأذكار والأدعية، وأسرفوا في عرضهم للمكافأة التي يلقاها الإنسان إذا صلى ركعتين في بعض الليالي أو الأيام، أو صام يوماً أو أكثر من بعض الشهور أو سعى لزيارة بعض الأولياء والأتقياء، فأعطوه على كل ركعة مئات القصور وآلاف الحور والولدان والأثاث المصنوع من الزبرجد والياقوت والمرجان، وعن كل يوم

(١) هو الأستاذ الشيخ السيد هاشم معروف الحسني في كتابه الموضوعات في الأخبار والآثار.

صامه أو خطوة مشاها إلى زيارة ولي أو عيادة مريض آلاف الحسنات وأسقطوا عنه آلاف السيئات، وكان له أجر ألف حاج وألف معتمر وثواب من صبر وأحسن كأَيُوب وأمثاله من النبيين والصديقين كما جاء في بعض المرويات، وفرشوا له طريق الجنة بالورود والرياحين حتى ولو لم يفعل بعد ذلك من الطاعات شيئاً، بل وحتى لو فعل المنكرات كما تصرح بذلك بعض مروياتهم!

وجاء في تفسير علي بن إبراهيم [القَمِّي] أن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال: «مَنْ ذَكَرَنَا أَوْ ذَكَرْنَا عِنْدَهُ فَخَرَجَ مِنْ عَيْنِهِ دَمْعٌ مِثْلُ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ!»^(١)

وحتى لا يتسرب الشك إلى هذه الموضوعات وتبقى عنصراً مؤثراً على العامة تشدهم إلى تلك الحلقات التي كانت تملأ المساجد والنواصي وتوفر لهم الهبات والعطاء، فقد وضع القصاصون أحاديث لتدعيم مروياتهم وأساطيرهم وزيفوا لها الأسانيد التي تربطها بالنبي ﷺ بأسلوب يوحى بصحتها، ويضف لهم البشائر بالحصول على تلك الدرجات التي وعدهم القصاصون بها، فرووا لهم أن الإمام عليه السلام قال: "مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابُ مَنْ اللَّهِ عَلَى عَمَلٍ فَعَمَلُهُ رَجَاءُ ذَلِكَ الثَّوَابِ أُعْطِيَهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ قَالَه" (٢). وأن النبي ﷺ قال: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثاً هُوَ لِلَّهِ رِضاً فَأَنَا قَلْتُهُ وَبِهِ أُرْسِلْتُ" (٣)، إلى غير ذلك من المرويات بهذا المعنى، وقد أخذ بها الشيعة والسنة، واستخرج الشيعة منها قاعدة أضافوها إلى مدارك الأحكام وأصولها أطلقوا عليها "قاعدة التسامح في أدلة السنن"، مع العلم بأن أسانيدها لم تتوفر فيها شروط العمل بالرواية، لأن بينهم من هو متهم في دينه وبينهم من هو مجهول الحال إذا استثنينا رواية واحدة عدها بعض المحدثين من قسم الصحيح لأن الراوي لها من الممدوحين في كتب الرجال، مع العلم بأن مجرد ذلك لا يمنع من رد الرواية إذا كانت مخالفة لكتاب الله أو للخبر المقطوع بصدوره.

على أن هذا النوع من المرويات على تقدير صدوره فلا بد وأن يكون المراد من البلوغ الذي نصت عليه هو البلوغ بالطرق التي تطمئن إليه النفس لا غيره. وقد نص كتاب الله على حرمة الكذب وتوعد الكاذبين بالعذاب والعقاب الشديد ولعنهم أكثر من مرة في مختلف المناسبات، ولم يستثن من ذلك الكذب في الطاعات والخيرات، كما وإن الرسول حينما توعد الكاذبين عليه ولعنهم كما جاء في قوله: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَعْدَهُ مِنَ النَّارِ"، لم يستثن هذا النوع من الكذب عليه، ولا يستطيع أحد أن

(١) المجلسي، بحار الأنوار، باب ٣٤- ثواب البكاء على مصيبيته و مصائب سائر الأئمة (ع)، ٤٤، ٢٧٨، نقلاً عن تفسير علي بن إبراهيم القمي. والحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٠ نقلاً عن كتاب الأخوان للصدوق. (المترجم)

(٢) انظر: الكليني، الكافي، ج ٢، ص ٨٧. والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٥٦ نقلاً عن ثواب الأعمال للصدوق، والمحاسن للبرقي. والحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ٨١-٨٢، نقلاً عن ابن بابويه (الشيخ الصدوق) وعن الكليني وعن ابن فهد الحلي في عدة الداعي وابن طائوس في الإقبال.

(٣) انظر الشيخ الصدوق، معاني الأخبار (ص ٣٩٠)، ولفظه: " قال رسول الله (ص) : "فَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ الْحَقَّ فَلَمْ أَقُلْهُ، وَلَنْ أَقُولَ إِلَّا الْحَقَّ".

يدعي بأن الكذب في الطاعات لا يُعَدُّ كذباً، وقد اعترف القصاص بأنهم يكذبون على الرسول 9، وكان عذرهم في ذلك أنهم يكذبون له لا عليه!!

ومن الغريب أن الفقهاء قد عدُّوا الكذب من الكبائر ومع ذلك فقد تساهلوا في هذا النوع من الأحاديث المكنوبة، وأمعنوا في البحث عن أدلة الأحكام متناً وسنداً فضَعُّوا الحديث وأسقطوه لأقل شبهة في سنده أو متنه ولما جاؤوا إلى أحاديث الترغيب والتخويف والفضائل [التي يُقال لها اصطلاحاً: روايات السُّنن] وقفوا إلى جانبها متجاهلين كل ما قرروه في أصولهم وفقهم لا لشيء إلا لأن القصاص والوعاظ قد رووا لهم عن الرسول والإمام أنهما قالاً من بلغه ثواب على عمل ففعله أوتي به وإن لم يكن رسول الله قاله!

والأغرب من ذلك أن المتأخرين ممن ألف في أصول الفقه من علماء الشيعة قد أخذوا بهذه المرويات بدون تحقيق في مضامينها ولا تمحيص لأسانيدِها وعلى أساسها قالوا: بأن المرويات المتعلقة بالسنن كالتجري على السنة الوعاظ وغيرهم سواء كانت من نوع المسانيد أو المراسيل يمكن إعطاء مضامينها حقه من الرجحان أو الاستحباب حتى ولو لم تكن صادرة عن المعصوم!!

ولكن الأخذ بها يتوقف على صدورها عن النبي أو الإمام (ع)، وقد ذكرنا أن أسانيدِها لم تتوفر فيها الشروط المطلوبة وأنها من صنع القصاصين والوعاظ ليؤكدوا بها مروياتهم في الترغيب والترهيب التي يستدرُّون بها عطف الناس وهباتهم، وعلى تقدير صحتها فالبلوغ الذي أرشد النبي أو الإمام إلى الأخذ به هو البلوغ الذي تطمئن إليه النفس كما ذكرنا، أقول ذلك في حين أنني لا أستبعد بعض مرويات القصاصين والوعاظ وغير الموثوقين وإن لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة في الراوي والرواية، إذ ليس كل ما يرويه غير الموثوق في دينه مكذوباً لجواز أن يصدق الكاذب أحياناً، ولكن الذي أدعيه أن الأخذ بجميع مروياتهم واعتبارها في مستوى الصحيح ولو من حيث ترتيب الآثار عليها كما هو المستفاد من أخبار " مَنْ بَلَغَهُ ... " مع العلم بأن أكثرها مكذوبة عليه أو مبالغ فيها بنحو لا يستسيغه العقل ولا يقره منطق الشرائع والأديان، جعلها في هذا المستوى يُشجِّع الكذبة والمرزقة من الوعاظ على المتاجرة بالدين واستغلال المستضعفين، وفي الوقت ذاته ربما يَحْذَرُ السامع عن العمل ويبعث في نفسه روح الاتكال على الثواب الموعود به عندما يسمع أن الدمعة التي لا تزيد عن جناح بعوضة إذا خرجت من عينه حزناً على ما أصاب أهل البيت (ع) يغفر الله له بسببها جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر كما جاء في رواية علي بن إبراهيم عن الإمام جعفر بن محمد عليه السلام.

ومهما كان الحال فلا أكون مغالياً إذا قلت: أن الكثير من المتدينين من عوام الشيعة والسنة يفعلون الكثير من المنكرات والمعاصي، ويعتقدون بأن زيارة الحسين عليه السلام والبكاء أو التباكي عليه -كما جاء في بعض المرويات- والأعمال المأثورة في رمضان وغيره، توفر عليهم ممارسة الالتزام بالطاعات واجتناب الشهوات اعتماداً على مرويات الوعاظ والقصاصين وأحاديث " مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ عَلَى عَمَلٍ .. "

إن القرآن الكريم الذي وضع أصول الإسلام وفروعه وحثَّ على الطاعات والأعمال الصالحات ووعد المطيعين والعاملين جنات فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، ولم يحدد أنواع تلك الملذات والخيرات، قد توعدهم في الوقت ذاته بالعقوبة الصارمة والعذاب الأليم، وصور لهم جهنم وأهوالها ومخاطرها كما صور لهم الجنة ونعيمها وخيراتها، وترك الإنسان بين اليأس والأمل حتى لا يترك ما عليه اتكالاً على عفو الله ورحمته، ولا

يقف مكتوف اليدين بمجرد أنه عصاه في بعض الأعمال يائساً من قبوله إذا رجع لطاعته، بل فتح له باب التوبة ومهد له طريق العودة ووعد أجراً عظيماً وجزاء كريماً.

[نعم] لقد أَلَمَحَتْ بعضُ الآيات والنصوص عن الرسول والأئمة إلى أن الله سبحانه قد يضاعف الجزاء على الأعمال الصالحات، ولكن لم يرد في آية من آيات الكتاب ولا في حديث صحيح عن الرسول أو الأئمة (ع) أن عملاً واحداً من أعمال الخير مهما كان نوعه يغفر الذنوب جميعها ولو كانت كزبد البحر وعدد الرمل والحصى كما جاء في أحاديث القصاصين التي نسبوها إلى الرسول والأئمة الهداة الميامين.

و[أساساً] هل يجوز على الرسول العظيم 9 أن يقول لابنته فاطمة سيدة النساء: اعملي يا فاطمة فلن أغني عنك من الله شيئاً، ويقول في الوقت ذاته: لمن حضر معه وقعة بدر من المسلمين، اعملوا ما شئتم فإن الله قد غفر لكم؟! وهل يجوز على من قال: إن الحديث إذا لم يوافق العقل والكتاب فليس من أحاديثنا وهو مدسوس علينا، هل يجوز عليه أن يقول ذلك، ثم يخبر عن نساء الجنة بأن مقعد الواحدة منهن ميل في ميل، وإذا كان مقعدها يحتاج إلى هذه المساحة العريضة الواسعة، فيجب أن يبلغ طولها ضعف هذه المساحة على أقل التقادير، ولا بد وأن يخلق الله لهن رجالاً بهذا الطول والعرض، أو يحشر الله المؤمنين بغير أجسامهم التي كانوا بها في الدنيا ليتم التجانس بينهما!!^(١). انتهى من كلام السيد هاشم معروف الحسني.

والآن حان الوقت كي نقوم في هذا الكتاب بالتعريف بعدد من رواة «الكافي» كي يتعرّف عليهم القارئ ويفكر قليلاً في نفسه ويحكم هل من الصحيح أن يرهن آخرته وسعادته الأبدية وما سيجيب به الباري تعالى يوم القيامة بأخبار مثل هؤلاء الأفراد غير الموثوقين أم لا؟

وسوف تلاحظون أننا في هذا الكتاب الحاضر سنقوم، في أكثر الأبواب، بذكر رأي الباقرين: محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي بشأن الأحاديث التي سنقوم بدراستها وتمحيصها كي نُطْلِعَ القراء على رأيهما، ثم سنقوم بنقد ودراسة الأحاديث وسنسعى أكثر إلى التحقيق في متونها وإلى مقارنة تلك المتن مع القرآن لنعرف مدى اتفاقها معه. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الأخبار والآثار، ص ١٦٩ إلى ١٧٥. والكلمات التي بين معقوفتين [] للسيد البرقي بغية التوضيح. (المترجم)

[نقد أحاديث أصول الكافي ورؤاؤه]

١ - كتاب العقل والجهل

في هذا الباب ٣٦ حديثاً^(١)، اعتبر الأستاذ البهبودي ثلاثة منها فقط صحيحة (الأول، والعاشر، والسبع والعشرين)، في حين اعتبر المجلسي الأحاديث الثلاثة (الأول، والعاشر، والثامن عشر) منها فقط صحيحة.

← الحديث ١ - أحد رواة الخبر المذكور «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» مجهول الحال.

← الحديث ٢ - أحد رواة هذا الحديث «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ» مجهول ومشترك. وهو روى عَنْ «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الذي سنعرف بحاله هنا قبل الانتقال إلى الرواية الثالثة. هذا الرجل الْمُفْتَضَح روى عَنْ «عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ» الذي هو راوٍ مشترك بين شخص مجهول وشخص غير مجهول، وهو روى بدوره عن شخص ضعيف كذاب يُدعى «مُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ» عَنْ «سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ» الذي اعتبروه قصاصاً وشاعراً وضعيفاً، وناووسي المذهب وأنه كان سيئ العاقبة.

وأما متن الحديث فيقول: "هَبَطَ جَبْرِئِيلُ عَلَى آدَمَ عليه السلام فَقَالَ: يَا آدَمُ! إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَخْبِرَكَ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ فَأَخْتَرْتُهَا وَدَعَيْتُهُنَّ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: يَا جَبْرِئِيلُ! وَمَا الثَّلَاثُ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ وَالْحَيَاءُ وَالذِّينُ. فَقَالَ آدَمُ: إِنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الْعَقْلَ. فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: لِلْحَيَاءِ وَالذِّينِ أَنْصَرَفَا وَدَعَا. فَقَالَ: يَا جَبْرِئِيلُ! إِنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَكُونَ مَعَ الْعَقْلِ حَيْثُ كَانَ. قَالَ: فَسَأَلْتُكُمْ. وَعَرَجَ."

أقول: فمفاد الحديث أن الدين والحياء لم يُطعيا جبريل في ترك آدم، مع أن الله اعتبر جبريل «مطاعاً». ويبدو أن الراوي يظن أن عالم الملكوت مثل عالم الملك، ويتصور وجود سلسلة من الرتب الإدارية التي لا يعلمها جبريل!! لذلك أمر جبريل الدين والحياء بأمر غير ما أمرهما الله به! لذلك عدلا عن الانصياع لأمره!!

لِنَقُصِّمَ الآن - كما وعدنا - ببيان حال الراوي الثاني لهذا الحديث قبل أن ننتقل للحديث الذي بعده.

[نماذج لروايات «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

أَبُو سَعِيدٍ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الْأَدَمِيُّ الرَّازِيُّ من معاصري الأئمة التاسع والعاشر والحادي عشر - عليهم السلام - واعتبره النجاشي وابن الغضائري والشيخ الطوسي، وسائر علماء الرجال مثل ابن الوليد والصدوق وابن نوح: شخصاً ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب،

(١) روى الكليني في هذا الباب ٣٤ حديثاً آخر حديث منه يشتمل على ثلاثة أحاديث، لذا ذكرنا أن أخبار هذا الباب هي ٣٦ حديثاً. ولا يخفى أن الروايتين الأخيرتين من هذا الباب لم تكونا في أكثر نسخ الكافي، كما أن المجلسي لم يُشير إليهما في شرحه على الكافي «مرآة العقول».

ومن أهل الغلو وغير معتمد الحديث^(١). وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري قد أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه^(٢). واعتبره الفضل بن شاذان أحققاً^(٣). وقال آية الله أبو القاسم الخوئي في كتابه معجم رجال الحديث: "وكيف كان فسهل بن زياد الأدمي ضعيف جزماً، أو أنه لم تثبت وثاقته"^(٤).

أقول: وينبغي أن نعلم أن اسم «سهل بن زياد» هذا يوجد في سند حوالي ٢٣٠٦ حديثاً، وأن كثيراً من روايات الكافي مَرْوِيَّةٌ عنه!!

وعلى كل حال مضمون رواياته بحد ذاته أفضل دليل على ضعفه وانحرافه. وسنذكر هنا بعض أحاديثه على سبيل المثال وغيضاً من فيض:

١- إحدى الأخطاء المشينة لـ«سهل» نقله لقصة «رد الشمس» التي أوردها الكليني في الكافي^(٥). وقد ذكرت بعض الإيضاحات بشأن هذه الرواية في تحريري الثاني لكتابي «خرافات وفور در زيارت قبور»^(٦) (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) فلا داعي لتكرار ذلك هنا.

٢- وفي هذا المجلد ذاته من الكافي، في الباب ٦٩، الخبر السادس، حديثٌ يرويه «سهل بن زياد» عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا وَجَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَانَا مَا عُبِدَ اللَّهُ"^(٧).

ونسأل هنا: هل الإمام يثني على ذاته ويمدح نفسه إلى هذا الحد؟ فلماذا إذن لم يكن جده النبي الأكرم عليه السلام يفعل مثل ذلك [مع أنه أحق بالمدح من أي إنسان آخر]. ثم هل يتخذ الله خزائن من بني البشر؟! فلماذا إذن لم يشر الله تعالى في القرآن أدنى إشارة إلى هذه المسألة بل نجد أنه تعالى يأمر نبيه بصراحة أن يقول للناس: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ [الأنعام/٥٠]. ثم الإشكال الآخر هو أنه متى تكلمت الشجرة مع الأئمة ولم

(١) انظر مثلاً قول النجاشي في رجاله (ص ١٨٥) عنه: "٤٩٠ - سهل بن زياد أبو سعيد الأدمي الرازي: كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها". (المُتَرَجِّمُ)

(٢) انظر مثلاً ما قاله عنه المرحوم ابن الغضائري: "سهل بن زياد أبو سعيد الأدمي الرازي: كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل". أحمد بن الحسين بن الغضائري، رجال ابن الغضائري، طبع قم، مؤسسه اسماعيليان، ١٣٦٤ هـ. ق، ج ٣، ص ١٧٩. (المُتَرَجِّمُ).

(٣) انظر رجال الكشي (ص ٥٦٦) ذيل الترجمة رقم (١٠٦٨) الخاصة بـ"أبي الخير صالح بن أبي حماد الرازي" وفيها: "قال علي بن محمد القتيبي... كان أبو محمد الفضل [بن شاذان] يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أبا سعيد الأدمي ويقول هو الأحقق". (المُتَرَجِّمُ)

(٤) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٥٦. (المُتَرَجِّمُ)

(٥) الكليني، فروع الكافي، ج ١، ص ٣١٩.

(٦) يُرَاجَعُ كتاب «زيارت وزيارتنامه» ص ٢٥١ فما بعد.

(٧) الكليني، الكافي، ١، ١٩٢. (المُتَرَجِّمُ)

يطلع على ذلك الأمر العجيب إلا «محمد بن يحيى» وابنه الكذاب «زياد» وأمثالهما؟ وعلاوة على ذلك إذا كان هذان الكذابان قد سمعا شيئاً بشأن حضرة موسى عليه السلام، فينبغي أن يعلموا أن الذي تكلم مع موسى لم يكن الشجرة بل كان الله عز وجل هو الذي أوجد الصوت في تلك البقعة.

والسؤال الآخر أنه إذا كان الله لم يُعبد إلا بواسطة الأئمة فهل كان الأنبياء والصالحون يعبدون الله قبل ظهور الإسلام أم لا؟! حقاً لا يمكن إلا لعدو أن ينسب مثل هذه القصص للأئمة الكرام عليهم السلام.

٣- وفي الباب ١٧٨ (أو ١٧٧) من الكافي، في الخبر العاشر، يروي «سهل بن زياد» عن علي بن محمد القاساني قال: «أخبرني بعض أصحابنا أنه حمل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام مالا له خطر فلم أره سر به. قال فأغتممت لذلك وقلت في نفسي: قد حملت هذا المال ولم يسر به! فقال: يا غلام! الطست والماء. قال: فقعدت على كرسي وقال بيده وقال للغلام: صب علي الماء. قال فجعل يسيل من بين أصابعه في الطست ذهب. ثم التفت إلي فقال لي: من كان هكذا لا يبالي بالذي حملته إليه!!».

ونسأل: حقاً لماذا فعل الإمام عليه السلام مثل هذا الأمر؟ وهل الذي أتى بالمال قام بعمل سيئ حتى يتصرف معه الإمام على ذلك النحو ولا يشكره على ما فعل؟

ثم ما فائدة هذه المعجزة؟ إن الذي أتى بالمال لم يكن منكراً لشيء حتى يكف عن إنكاره ويؤمن بسبب رؤيته لتلك المعجزة! والأهم من ذلك: لماذا لم يظهر الإمام هذه المعجزة لغير الشيعة حتى يهتدوا؟ ثم إن هذا الخبر لا يتفق مع القرآن لأن المشركين كانوا قد طلبوا من رسول الله ﷺ أن يظهر لهم معجزات إن كان صادقاً وقالوا: أرنا بيتاً من ذهب وافعل كيت وكيت فقال الله رداً على كلام المشركين: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَ رَسُولٍ﴾ [٣] وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا [الإسراء/٩٣-٩٤].

إذن، لم يفعل رسول الله ﷺ مثل تلك الأعمال ولم يجز الذهب أبداً من بين أصابعه لكن «سهل بن زياد» الكذاب ينسب إلى الإمام الرضا عليه السلام القيام بهذا الأمر الخارق! ولا يمكننا أن نستبدل القرآن الكريم بكلام راوٍ غير موثوق مثل «سهل».

٤- في الحديث الخامس من الباب ١٧٩ من أصول الكافي أثبت «سهل بن زياد» للإمام العلم بالغيب، خلافاً لآيات القرآن الكريم، ومن هذا الخبر الذي يروي «سهل بن زياد» يتبين أن الإمام كان عمله على الدوام إظهار المعجزات وخرق العادات للغلاة والكذابين!

٥- وفي الباب ١٨٣ من أصول الكافي، في الخبر رقم ١١، يروي «سهل بن زياد» بإسناده عن الإمام الجواد عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ. وَإِنَّهُ يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَمْرُ السَّنَةِ وَلِذَلِكَ الْأَمْرُ وَلَا تَبْعُدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: أَنَا وَاحِدَ عَشَرَ مِنْ صَلَاحِي أئِمَّةٍ مُحَدَّثُونَ!!»^(١).

وأقول: إذا كان الأمر كما قال، فلذلك أن تسأل: من الولاة الذين كانوا يتولون الأمور

(١) الكليني، الكافي، ١، ٥٣٢ - ٥٣٣. (المترجم)

قبل عدة سنوات من مجيء النبي الأكرم ؟؟ ولن تجد إجابة عن سؤالك، لأن القرآن بيّن لنا أنه حتى فترة من الزمن قبل رسول الله ﷺ لم يكن هناك نبي ولا إمام، قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ....﴾ [المائدة/ ١٩] (١).

وكذلك في الخبر ١٢، يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» حديثاً لا يستقيم معناه، ومن البعيد أن ينطق النبي عالي المقام ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام بمثله.

٦- وفي الباب ذاته، في الحديث ١٩، يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» بإسناده حديثاً آخر عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: "...إِنَّ الْحُسَيْنَ عليه السلام لَمَّا قُتِلَ عَجَّتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهِمَا وَالْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا! ائْذَنْ لَنَا فِي هَلَاكِ الْخَلْقِ حَتَّى نَجِدَهُمْ عَنْ جَدِيدِ الْأَرْضِ بِمَا اسْتَحَلُّوا حُرْمَتَكَ وَقَتَّلُوا صَفْوَتَكَ. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي اسْكُنُوا ثُمَّ كَشَفَ حِجَاباً مِنَ الْحُجُبِ فَإِذَا خَلْفَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ وَاثْنَا عَشَرَ وَصِيّاً لَهُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَأَخَذَ بِيَدِ فُلَانٍ الْقَائِمِ مِنْ بَيْنِهِمْ فَقَالَ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي بِهِذَا ائْتَصِرْ لِهَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ!!" (٢).

ونسأل: أين سيكون قتلة الحسين عليه السلام في زمن الإمام القائم؟ ألن يكونوا قد ماتوا منذ قرون طويلة؟ ألم ينتقم المختار من كثير منهم. ثم أليس يوم القيامة يوم الجزاء والحساب، فما الداعي أن يعاقب الله أولئك القتلة وينتقم منهم قبل يوم القيامة؟!

٧- وفي «الروضة من الكافي» أيضاً يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» في الحديث رقم ١٢ بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال جواباً عمّن سألته عن المقصود من الشمس والقمر والليل في سورة ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا.....﴾: فقال: "الشَّمْسُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِ أَوْضَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ. وَالْقَمَرُ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَاللَّيْلُ: أَيْمَةُ الْجَوْرِ الَّذِينَ اسْتَبَدُّوا بِالْأَمْرِ دُونَ آلِ الرَّسُولِ ﷺ وَجَلَسُوا مَجْلِساً كَانَ آلُ الرَّسُولِ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمْ فَعَشَّوْا دِينَ اللَّهِ بِالظُّلْمِ وَالْجَوْرِ!!" (٣).

أقول: ويبدو أن الراوي لم يكن يعلم أن السورة المذكورة نزلت في مكة وفي ذلك الوقت لم يكن هناك خلفاء حتى تشير الآية إليهم، إضافة إلى أن القسم بالشئ يدل على أهميته وصلاحه وقديسيته فالله لا يقسم إلا بشيء مهم وذو قيمة، فهل كان الخلفاء مقدسين ومهمين إلى ذلك الحد حتى يقسم الله بهم؟ حاشا للإمام الجليل حضرة الصادق عليه السلام الذي كان أعرف الناس بكتاب الله في زمنه أن يقول مثل هذا الكلام.

حقاً إنه لمن دواعي الأسف أن توجد مثل هذه الأحاديث والروايات الضعيفة والمتهافنة في كتب الحديث والتي توفر أرضية خصبة للدعوات الباطلة والجزافية لأشخاص من مثل «سيد علي محمد باب الشيرازي» [مؤسس نحلة البابية]، فقد استند هذا

(١) المذكور في المتن هو الآية ١٥ من سورة المائدة، دون ذكر نص الآية بل المعنى، مع أنه ليس في الآية ١٥ المعنى الذي يريده المؤلف، بل هو في الآية ١٩ التي ذكرتها أعلاه، وأعتقد أنه تصحيف من المنصّذ. (المُترجم)

(٢) الكليني، الكافي، ١، ٥٣٤. (المُترجم)

(٣) لحسن الحظ أن كلا الباقرين (المجلسي والبهودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

الشخص إلى سورة القيامة المباركة وقوله تعالى فيها ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة/ ٩]، وقال: المراد من الشمس محمد ومن القمر علي عليه السلام، ولذلك فالمقصود من وعد الله لهذين الشخصين بأنهما سيجتمعا هو ظهوري أنا لأن هذين الشخصين اجتمعا في اسمي «علي محمد»، والمراد من القيامة أيضاً قيامي!!!

٨- وفي الخبر ١٣ من «روضة الكافي» يدّعي «سهل بن زياد» بشأن سورة الغاشية في حديث يُسندُه إلى الإمام الصادق عليه السلام أن المقصود هو قيام حضرة القائم. مع أنه من الواضح أن سورة «الغاشية» مكّية والكلام فيها عن يوم القيامة ولا يوجد أي علاقة لها بالإمام الثاني عشر ^(١)!

٩- وفي الخبر ١٧٦ من «روضة الكافي» يروي «سهل بن زياد» حديثاً مخالفاً للقرآن بشكل واضح إذ يُسندُ فيه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام أنه قال لـ«سماعة»: «يَا سَمَاعَةُ! إِنَّا إِيَابُ هَذَا الْخَلْقِ وَعَلَيْنَا حِسَابُهُمْ، فَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّمْنَا عَلَى اللَّهِ فِي تَرْكِهِ لَنَا فَأَجَابَنَا إِلَى ذَلِكَ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّاسِ اسْتَوْهَيْنَاهُ مِنْهُمْ وَأَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ وَعَوَّضَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ!!» ^(٢).

وليت شعري! هل هذا هو معنى «الآثار الصحيحة عن الصادقين» التي وعد الكليني، في مقدمة كتابه، صديقه بها؟!

ألم يقرأ الكليني في القرآن أن الله تعالى قال لنبيه الأكرم عليه السلام: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾ [الأنعام/ ٥٢]، وقال: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء/ ١١٣]. وقال: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية/ ٢٥ - ٢٦] ^(٣).

أولم يقل الله تعالى لنبيه الكريم: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ [الأحقاف/ ٩]؟؟، أو لم يقل لرسوله عليه السلام في استفهام إنكاري: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر/ ١٩]؟؟.

هل يُمكن للإمام الجليل موسى الكاظم عليه السلام أن يقول مثل ذلك الكلام؟! هل كان الكليني الذي نقل مثل هذا الحديث عن «سهل بن زياد» مُحباً حقاً للإمام؟

١٠- روى الحرّ العاملي في كتابه «الوسائل» عن «سهل بن زياد» أنه أسند إلى الإمام علي بن محمد النقي (الهادي) عليه السلام قوله: «أَهْلُ قُمْ وَأَهْلُ أَبَةِ مَغْفُورٍ لَهُمْ لَزِيَارَتِهِمْ لِحَدِّي عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام بِطُوسٍ. أَلَا فَمَنْ زَارَهُ فَأَصَابَهُ فِي طَرِيقِهِ قَطْرَةٌ مِنَ السَّمَاءِ حَرَّمَ اللَّهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ» ^(٤).

(١) لحسن الحظ كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

(٢) لحسن الحظ كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

(٣) كما تلاحظون تأخير الفعل عن الجار والمجرور المتعلقين به في الآية يفيد الحصر أي أن إياب الخلق وحسابهم على الله وحده فقط لا غيره.

(٤) وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٤٣٨، باب «استحباب زيارة قبر الرضا (ع)»، الحديث ١٩.

أقول: هل يمكن أن نجد مخالفةً لتعاليم القرآن وتعاليم الإسلام أكثر من هذا؟ هل يمكن أن يتقوّه إمام الهداية بمثل هذا الكلام؟!

١١- ويروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» أن شخصاً سأل حضرة أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قائلاً: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّا نَسْمَعُ الْآيَاتِ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ هِيَ عِنْدَنَا كَمَا نَسْمَعُهَا وَلَا نُحْسِنُ أَنْ نَقْرَأَهَا كَمَا بَلَّغَنَا عَنْكُمْ فَهَلْ نَأْتُمْ؟ فَقَالَ الْإِمَامُ: "لَا اقْرَءُوا كَمَا تَعْلَمُونَ فَسَيَجِئُكُمْ مَنْ يُعَلِّمُكُمْ" ^(١).

أقول: أولاً: أصحاب النبي ص وعلي عليه السلام لم يكونوا يخاطبوهما بعبارة «جعلت فداك»، ولم يكن ذينك الشخصين الجليلين يرضيان أو يسمحان لأصحابهما بذلك فكيف يسمح الأئمة الذين يُعرفهم كتاب «الكافي» لنا بأن يخاطبهم الآخرون بمثل هذا الخطاب؟! ثانياً: نسأل: ما ذنب الشيعة الذين لم يروا حضرة القائم وماتوا قبل ظهوره حتى يُحرموا من القرآن الأصلي ولا تتم الحجة عليهم؟

ثالثاً: ليست رواية «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» هذه التي تدل على تحريف القرآن هي روايته الوحيدة في هذا المجال، بل قد نُقلت عنه روايات عديدة تُشتم منها رائحة القول بتحريف القرآن ^(٢) من جملتها الحديث التالي الذي رواه الكليني في الكافي:

يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» إسناداً إلى «الْهَيْثَمُ بْنُ عُرْوَةَ التَّمِيمِي» أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ حَضْرَةَ الصَّادِقِ عليه السلام عَنْ آيَةِ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» [المائدة/٦]؟ فَقَالَ عليه السلام: "لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا، إِنَّمَا هِيَ «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْ الْمَرَافِقِ». ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ مِنْ مَرْفَقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ!!" ^(٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يذكر الله تعالى نفسه حرف «من» بدلاً من حرف «إلى» وأوكل بيان ذلك إلى الإمام الصادق عليه السلام؟ هل من الصحيح أن يقول الله «إلى» ويقصد منها «من»، ثم يرسل الإمام ويأمره أن يقول لعباده: رغم أنني قلت «إلى» لكن مقصودي كان «من»؟! «فَسُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ» ^(٤).

ونسأل: لماذا لم يُعَلِّمَ عَلِيُّ عليه السلام في زمن حكومته الأئمة الحقيقة بشأن هذه الآية ولم يبين لهم صورتها الصحيحة؟ ثم نسأل أيضاً هل للحروف ظاهر وباطن أيضاً حتى نقول مثلاً إن باطن «إلى» هو «من» وأن على الإمام عليه السلام أن يبين لنا تأويلها؟ إن هذه الرواية فاضحة إلى درجة أن المجلسي نفسه اعترف في شرحه لهذا الحديث في كتابه «مرآة العقول» بأنه استناداً إلى هذه الرواية فإن قراءة الأئمة للآية كانت على ذلك النحو.

١٣ - إحدى تُحَف (!) أحاديث «سهل» أيضاً رواية مضمرة ^(٥) أثبتتها الكليني في «الكافي» ^(٦) على هذا النحو: "عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ

(١) الكليني، أصول الكافي، ٢، ٢١٩، ح ٣.

(٢) يمكن أن نرى عدداً من هذه الروايات التحريفية في الباب ١٦٥ من المجلد الأول من الكافي.

(٣) فروع الكافي، ٣، ٢٨، كتاب الطهارة، باب حدّ الوجه الذي يُغسل.

(٤) راوي الحديث الفاضح رقم ١١ من روضة الكافي، الذي سنذكره لاحقاً في هذا الكتاب، هو «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذاب ذاته.

(٥) المقصود من الرواية المضمرة عدم تصريح الكليني بشيخه الذي أخذ الرواية عنه بل قوله: "عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا". (المترجم)

(٦) أصول الكافي، ٢، ٥٥٨-٥٥٩، ح ٩، من باب «الدعاء للكرب والهم والخوف».

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَاهُ قَالَ قَالَ: إِذَا أَحْزَنَكَ أَمْرٌ فَقُلْ فِي آخِرِ سُجُودِكَ: يَا جَبْرَائِيلُ يَا مُحَمَّدُ يَا جَبْرَائِيلُ يَا مُحَمَّدُ تَكَرَّرْ ذَلِكَ أَكْفِيَانِي مَا أَنَا فِيهِ فَإِنَّكُمَا كَافِيَانِ وَاحْفَظَانِي بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِنَّكُمَا حَافِظَانِ" (١).

لقد ذكرتُ مراراً في خطبي وكتبي أن مثل هذه الروايات متعارضة تماماً مع القرآن ومضادة له. فالله تعالى يقول: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟﴾ [الزمر/٣٦]. وينبغي أن ننتبه إلى أن الاستفهام هنا إنكاري وتوبيخي يهدف إلى إثبات كفاية الخالق لعباده ودلالة هذا النحو في التعبير أشد من دلالة الجملة الخبرية وأكثر قطعياً. وقال تعالى أيضاً لعباده: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء/٤٥]، إذن كفاية العباد صفة من صفات الحق تعالى، لكن هذا الدعاء يعتبر غير الله كافياً للعباد أيضاً!! وقال تعالى لنبيه الأكرم ﷺ: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام/١٠٧] أو قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود/٥٧]. فهل من الممكن أن يقول الإمام ما يخالف القرآن؟ ورغم ذلك كله نرى أشخاصاً من أمثال «سهل بن زياد» وأضرابه ينسبون إلى الإمام أنه يدعو غير الله بما في ذلك دعاء جبريل والنبي وعليّ ويعتبرون أنهم حافظوه وكافوه ويعارض القرآن بكلامه هذا!!

إن أمثال هؤلاء الرواة ينطبق عليهم قول القرآن الكريم: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة/٥]. والطريف أن نعلم أن الكليني ذاته الذي روى عن «سهل بن زياد» تلك الرواية التي يُدعى فيها غير الله، روى الرواية التالية أيضاً التي لا ينتبه إليها شعبنا كثيراً:

"عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَرِهَ إِلْحَاحَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَحَبَّ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ وَيُطْلَبَ مَا عِنْدَهُ" (٢).

يجب أن نعلم أنه بصرف النظر عن أصول الكافي وروضة الكافي فإنه يوجد حوالي ١٠٣٤ رواية في فروع الكافي منقولة عن «سهل بن زياد» هذا، ولذلك من الضروري على طلاب العلم الشرعي - كي لا يُخدعوا بعلماء السوء المتعصبين المفرقين بين المسلمين الذي يسترزقون بالدين - أن يحذروا ولا يعتمدوا في استنباط الأحكام الشرعية على «سهل بن زياد». وهنا من الضروري أن أذكر توضيحاً مهماً: لقد ضعفت قدماء الشيعة جميعهم «سهل بن زياد» هذا، لكن المتأخرين للأسف يقولون: رغم أن «سهلاً»

(١) ولقد تم استبدال هذا الدعاء في الزيارات والأدعية الموضوعة المخترعة إلى عبارة: "يا محمد يا علي، يا علي يا محمد!!" وقد ذكرتُ دائماً في خطبي وكتبي بمخالفة هذا الدعاء ومعارضته التامة للقرآن الكريم ولتعاليم الإسلام. يُراجع في ذلك ص ١٦٧ من كتاب «زيارات و زيارتنامه» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات]. في التعليق على أحوال «حسن مثله الجمكراني» الذي تم بيان حاله تحت رقم ١٠٢. أو يُراجع كتابنا «تضاد مفاتيح الجنان با قرآن» [أي مخالفة كتاب مفاتيح الجنان للقرآن]، وكتابنا: «دعاهای از قرآن» [أي أدعية من القرآن].

(٢) صحيح الكافي، محمد باقر البهودي، ج ١، ص ١٣٧، حديث ٤٥٧. وأصول الكافي، ج ٢، ص ٤٧٥، حديث ٤.

ضعيفٌ إلا أنه إذا كان الرواي عنه هو «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَّانٍ» أو «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْنِ الْأَسَدِيِّ» المعروف بـ«مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ» أو «مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ» أو «مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ الْكَلِينِيِّ» فإن ضعف «سهل» يُجْبَرُ عِنْدُنَا!!

وأقول إن بطلان هذا الكلام واضحٌ، لأنه لا أحد من أولئك الأفراد كان يعلم الغيب ولا أحد منهم كان معصوماً، ولذلك فمن الممكن جداً أن يُخدعوا بظاهر راوٍ ظاهر الصلاح ويصدقوا كلامه، فعلى سبيل المثال، كما ذكر أخينا المحقق جناب الأستاذ «قلمداران»^(١)، قال الرجاليون بشأن «مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ»: "كان ثقةً، صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء.... وكان يقول بالجبر والتشبيه!!"^(٢). أو «مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلِ الْكَلِينِيِّ» الذي لم يُذكر في شأنه في كتب الرجال مدحٌ ولا ذمٌ فحالُه مجهولٌ. أو «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ» ذاته الذي لا خلاف في كونه ثقةً^(٣)، لكنه لم يمتنع عن الرواية عن شخص مثل «أحمد بن محمد البرقي» - وكلا الأب والابن ضعيفان - ومن جملة ذلك روايته لهذه الرواية التالية الفاضحة: "..... حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ قَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "

مَنْ مَضَتْ لَهُ جُمُعَةٌ وَلَمْ يَفْرَأْ فِيهَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى دِينِ أَبِي لَهَبٍ!"^(٤).

هذه النماذج كافية لإبطال كلام المتأخرين وهي تثبت أن الرواة الثقات أيضاً يمكنهم أن يُخدعوا ويرووا روايات باطلة وموضوعة.

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٣ - حديثٌ مرسلٌ، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ غَيْرُ مُوثِقٍ وَلَا يُمْكِنُ اعْتِمَادُهُ. أما متنه فيُنسَبُ إِلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ: "الْعَقْلُ مَا عُذِّبَ بِهِ الرَّحْمَنُ وَاكْتُسِبَ بِهِ الْجَنَانُ". قَالَ (الرَّوَايَةُ) قُلْتُ: فَأَلَاذِي كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ الْإِمَامُ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "تِلْكَ التُّكْرَاءُ تِلْكَ الشَّيْطَانَةُ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَتْ بِالْعَقْلِ".

يبدو أن هذا الحديث وُضِعَ للدفاع عن معاوية، لأنه إذا كان لدى معاوية شيطنة، والشيطنة تشبه العقل لكنها ليست من سنخ العقل فمعنى ذلك أن معاوية لم يكن ذا عقلٍ وَمِنْ ثَمَّ فَلَنْ يَكُونَ مُكَلِّفًا وَلَنْ يَكُونَ مُعَاقَبًا إِذَنْ!! نعوذ بالله من الصديق الجاهل والعدو العالم.

(١) قلمداران، «زيارات وزيارتنامه» (أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات)، ص ٩٨.

(٢) انظر النجاشي، رجال النجاشي، ص ٣٧٣. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) اعتبره الأستاذ البهوتي متساهلاً في نقل الحديث. ومن المُؤَلَّفَاتِ أن جناب «الصفَّار» رغم أنه لا يعتبر «البرقي» ثقةً، إلا أنه يروي عنه الرواية المذكورة أعلاه! راجع كتاب «معرفة الحديث»، انتشارات علمي و فرهنكي، ص ١٠٩.

(٤) الشيخ الصدوق، ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص ٥١٠. وبالطبع فقد وقع الكليني في مثل هذا الخطأ أيضاً إذ روى هذا الحديث الفاضح في المجلد الثاني من كتابه الكافي، باب «فضل القرآن»، ص ٦٢٢!! هذا مع أن علماء الشيعة مجمعون على عدم وجوب قراءة هذه السورة، فضلاً عن أن يكون ترك قراءتها سبباً في بطلان الصلاة أو الخروج من الدين!! ومن هذه الموارد يمكننا أن نقف على مدى علم الكليني والشيخ الصدوق وفهمهما! (فتأمل)

← الحديث ٤- أحد رواته «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» وراويهِ الآخر «ابْنُ فَضَّالٍ» وهذا الأخير كان واقفياً. وسوف نُبيِّن حال الراوي الأول عند كلامنا عن الحديث التالي، ونبيِّن حال الراوي الثاني في تعليقنا على الحديث الخامس عشر في هذا الباب. إن شاء الله تعالى.

← الحديث ٥- راويه الأول: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» وسوف نتعرف عليه الآن قبل الانتقال إلى الحديث السادس. والراوي التالي له «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» شخصٌ مشتركٌ ومجهولٌ. وقد رَوَى بدوره عن «ابْنِ فَضَّالٍ» الواقفي. أما متن الرواية فيتعارض مع القرآن إذ يقول: "إِنَّ هُنَاكَ قَوْمًا لَهُمْ مَحَبَّةٌ لِلْأَنَّمَةِ وَلَكِنْ لَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعَزِيمَةُ [أي لا يلتزمون بلوازم تلك المحبة] يَقُولُونَ بِهِذَا الْقَوْلِ. فَقَالَ: لَيْسَ أَوْلَئِكَ مِمَّنْ عَاتَبَ اللَّهُ!!".

هذا في حين أن القرآن يعتبر العقلاء البالغين من كل أمة أرسل إليهم رسولاً مُعَاتِبِينَ ومسؤولين أمام الله ويقول: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف/٦]، كما أن المحبة والرحمة وغفران الله تعالى مشروطة باتباع النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران/٣١].

هنا من المناسب أن نتعرّف على الشخص الذي روى هذا الحديث للكُليّني:

أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القميّ من مشايخ الكُليّني، رغم أن النجاشي قال عنه^(١): "إنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي بمن أخذ..". لكن أغلب الرجاليين وثّقه كما وثّقوا «علي بن إبراهيم القميّ»^(٢) دون ملاحظة مروياته، مع أن انحرافات كثيرة.

[نماذج لروايات «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

سنذكر هنا كنموذج فقط بضعة أحاديث رواها «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» هذا:

١- في الحديث رقم ٤٣٩ من «روضة الكافي» نجد «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» في سند حديث يقول راويه إنه سمع الإمام الصادق عليه السلام يقرأ الآية ٢١٤ من سورة البقرة على هذا النحو: "وَزُلْزِلُوا، ثُمَّ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ"^(٣). وهذا جعل المجلسي يقول في «مرآة العقول» في شرحه لهذا الحديث: "يدل على أنه سقط عن الآية قوله: "ثُمَّ زُلْزِلُوا"!!

(١) هذه إحدى هفوات المؤلف رحمه الله لأن الترجمة التي ذكرها عن رجال النجاشي ليست لـ "أبي جعفر محمد بن يحيى العطار القميّ" - من مشايخ الكُليّني، بل هي لشيخ آخر - من مشايخ الكُليّني أيضاً. هو "محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القميّ أبو جعفر". فهذا هو الذي قال عنه النجاشي (ص ٣٤٨، الترجمة رقم ٩٣٩): "كان ثقةً في الحديث. إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي بمن أخذ...". انتهى.

أما "أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القميّ" فلم يُضَعِّفْهُ النجاشي بل وثّقه وترجم له في رجاله (ص ٣٥٣، الترجمة رقم ٩٤٦) بقوله: "شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث. له كتب، منها كتاب مقتل الحسين [عليه السلام]، وكتاب النوادر، أخبرني عدة من أصحابنا، عن ابنه أحمد، عن أبيه بكتبه". (المترجم)

(٢) وهو أيضاً من مشايخ الكُليّني، وراجع ترجمته في هذا الكتاب بعد حوالي عشرين صفحة.

(٣) الكُليّني، روضة الكافي، ٨، ٢٩٠. (المترجم)

٢- وفي الحديث رقم ٥٦٩ من «روضة الكافي» ينسب الراوي ذاته إلى الإمام الباقر عليه السلام أنه لما سمع أبا بصير يقرأ قوله تعالى: (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) قَالَ: لَا، اقْرَأِ التَّائِبِينَ الْعَابِدِينَ إِلَى آخِرِهَا. فَسُئِلَ عَنِ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ التَّائِبِينَ الْعَابِدِينَ"!!

٣- ونقل «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» أيضاً الرواية التالية:
 "... عَنْ سَالِمِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ؟! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كُفْتُ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَقْرَأَ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع) فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حِدِهِ. وَأَخْرَجَ الْمُصْحَفَ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَيَّ عليه السلام وَقَالَ: أَخْرَجَهُ عَلَيَّ عليه السلام إِلَى النَّاسِ حِينَ فَرَعَ مِنْهُ وَكَتَبَهُ فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ص وَقَدْ جَمَعْتُهُ مِنَ اللَّوْحَيْنِ. فَقَالُوا: هُوَ دَا عِنْدَنَا مُصْحَفٌ جَامِعٌ فِيهِ الْقُرْآنُ لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ. فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا تَرَوْنَهُ بَعْدَ يَوْمِكُمْ هَذَا أَبَدًا إِنَّمَا كَانَ عَلَيَّ أَنْ أَخْبِرَكُمْ حِينَ جَمَعْتُهُ لِتَقْرَءُوهُ" ^(١).

لاحظوا أي خيانة للإسلام العزيز ارتكبتها هؤلاء الرواة:

أولاً: لا يقول الإمام الصادق عليه السلام للقارئ، في هذه الرواية، لقد أخطأت في القراءة والآية القرآنية ليست كما قرأت، بل يقول له: كُفْتُ عن هذه القراءة إلى يوم قيام القائم! ثم إنه يُفهم من كلام الإمام أن القرآن الموجود بين يدي المسلمين ليس على حِدِهِ وَحَجْمِهِ الواقعيين بل سيظهر حُدُّهُ وَحَجْمُهُ الحقيقيان في زمن قيام القائم! وفي هذه الحال يمكن القول إن الحجة لم تتم على الناس حتى ذلك الزمن، لأن الحجة إنما تتم عندما يُعرض القرآن على الناس كما أنزله الله على محمد ص!! والأهم من ذلك هو السؤال: لماذا رضي الله أن يَبْقَى الناس محرومين من آخر الكتب السماوية إلى ما قبل قيام القائم؟! وأن لا يصل حتى كتابه السماوي الأخير هذا إلى الناس كما أنزل الله؟ هل هناك وسيلة لاجتماع الإسلام من جذوره أفضل من هذا الكلام؟

ثانياً: لماذا منع الإمام القارئ من قراءة القرآن الأصلي والأصيل؟ إن ذلك القارئ لم يكن منكراً ولا أظهر استغناءه عن القرآن الأصلي، فلماذا يُنْقِيه الإمام محروماً من القرآن الأصلي؟!

ثالثاً: من أين أتى القارئ بذلك القرآن؟ إن كان الإمام نفسه قد أعطاه القرآن المذكور كي يستفيد من القرآن الأصلي فلماذا منعه من قراءته، وإن لم يكن الإمام قد أعطاه إياه فمن أين حصل عليه؟

ولا يخفى أنه على الرغم من أن علماء الشيعة الكبار بما في ذلك «السيد المرتضى علم الهدى» و«الشيخ الطبرسي» في مقدمة تفسيره **مجمع البيان** اعتبروا الروايات التي تدل على تحريف القرآن من وضع فرقة «الحشوية» وأن هذه الروايات تسربت إلى كتب الإمامية وهي أحاديث غير معتبرة ولا قيمة لها ولا يُعَوَّل عليها ومرفوضة تماماً، إلا أن كثيراً من العلماء للأسف دافع عن صدور هذه الروايات وسعوا إلى تأويلها بتأويلات اخترعوها من عند أنفسهم لا دليل عليها ولا برهان، فمثلاً يقولون إن المراد من الرواية

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٣٣، حديث ٢٣. وبالطبع، لا تنحصر تحف وروائع «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» بالأحاديث الثلاثة المذكورة أعلاه بل لهذا الراوي ١٨ حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ من أبواب أصول الكافي!!

المذكورة أعلاه وأمثالها أنه قد ذكر في المصحف المذكور توضيح الآيات الإلهية وتفسيرها إضافة إلى القرآن؟ هذا في حين أنه لو كان الأمر كذلك لوجب على عليّ (عليه السلام) أن يذكر الناس بخطئهم ويقول: ولكن مصحفي هذا معه التفسير، لكنه لم يقل شيئاً من ذلك بل سكت! ولو كان ذلك التفسير مفيداً لهداية الناس فلماذا غضب عليّ (عليه السلام) بسرعة واعتزلهم، وحرّم الأمة الإسلامية منه، وحتى في عهد خلافته، رغم أن الناس أقبلوا عليه برغبة شديدة، لم يقم بالتعريف بمصحفه المفسر ذاك، بل لم يُظهره لأتباعه المقربين أمثال سلمان وأبي ذر والمقداد وعمّار!

والأهم من هذا، لماذا لم يوص النبي ﷺ بهذا القرآن في غدير خم وفي غيرها من الخطب التي ألقاها في أواخر عمره بل أبقى الناس جاهلين بهذا التفسير القيم؟

ومن تأويلاتهم الأخرى أنهم يقولون إن ترتيب آيات السور في مصحف عليّ المذكور كان مختلفاً عن ترتيبها في المصحف الحالي. ولكن هذا الادعاء لا يفتقر إلى الدليل فحسب بل مخالف لشواهد ومستندات كثيرة كما ذكر ذلك أبو عبد الله الزنجاني في «تاريخ القرآن»، وآية الله السيد أبو القاسم الخوئي في تفسير «البيان» أو «الشيخ الطبرسي» في مقدمة تفسيره «مجمع البيان» نقلاً عن «السيد المرتضى» الذي قال:

«إن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، واستدلّ على ذلك بأن القرآن كان يُدرّس ويُحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عيّن على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يُعرض على النبي ﷺ ويُنلى عليه وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات. وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان [في أواخر عمر النبي ﷺ] مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبدول»^(١).

تدلّ كل هذه الحقائق على أن القرآن دون في أواخر عمر النبي المبارك بشكل كتاب مجموع مُنظّم وأنه لم يكن مُتفرّقاً مُتتاراً وغير مُرتّب. ولو كان ترتيب الآيات الحالي وتقديمها وتأخيرها لا يحظى بتأييد النبي ﷺ وقبوله لقام حضرته حتماً ودون أي شك بتذكير أصحابه بذلك الأمر.

في المصادر المذكورة وفي سائر الكتب ذُكرت أسماء الأشخاص الذين كانوا يكتبون سور القرآن زمن النبي ﷺ [أي كُتّاب الوحي] وهذا في حد ذاته دليل قاطع على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان يتم تحت إشراف النبي ﷺ^(٢)، فكلام الذين يدّعون أنه قد حصل تقديم وتأخير في آيات السور في مصحف عليّ (عليه السلام) ادعاء لا أساس له من الصحة بل مخالف للحقائق التاريخية.

أما لو ادّعي أن اختلاف القرآن الذي جمعه عليّ (عليه السلام) عن القرآن الحالي كان فقط في

(١) انظر تفسير مجمع البيان (مقدمة الكتاب)، طبع بيروت الصفحة ٣٠ - ٣١ (أو في الصفحة ١٥ من طبعة بيروت عام ١٣٧٩ هـ). (المُترجم)

(٢) لقد ذكرت في الفقرات من الأولى وحتى الحادية عشر من مقدمة تفسير «تابشی از قرآن» مطالب مفصلة حول جمع القرآن وتأليفه، أمل أن تحظى باهتمام القراء الأعزاء ومطالعتهم. كما أنه من المفيد جداً مطالعة كتاب «راهی به سوی وحدت اسلامی» [وقد تُرجم إلى العربية بعنوان «الطريق نحو الوحدة الإسلامية»]، نشر دار الأوئل في دمشق ص ٩٥ فما بعد، تأليف أخينا المفضل جناب السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي - أيده الله تعالى -.

ترتيب السور وأن القرآن الحالي لو رُتبت سورته طبقاً لترتيب النزول لمساعد ذلك على فهم حقائق من القرآن المجيد لا تُفهم الآن، ففي هذه الصورة أيضاً - كما قلنا سابقاً - كان من الواجب أن لا يجلس الإمام عليّ عليه السلام ولا يهدأ له بال حتى ينشر ذلك القرآن، لا أن يُخفي ذلك المصحف المذكور لمجرد أن الصحابة أبدوا استغناءهم عنه، وعلى أقل تقدير كان عليه أن يدعو الناس إلى ذلك المصحف خلال فترة حكمته كي يستفيد من مزاياه المسلمون الذين يمتلكون الأهلية لذلك. أليست الوظيفة الأساسية لإمام الهداية حفظ الإسلام كما أنزله الله تعالى وكما جاء به النبي ﷺ؟ فكيف يمكن لإمام الهداية أن يسكت في مثل هذه الموارد وألا يُرشد الناس نحو الإسلام والقرآن الذي يرضاه الله؟ إن هذا يدل على أن مثل ذلك الأمر لم يكن مطروحاً أصلاً أي لم تكن مثل تلك الوظيفة واجبة على الإمام وأنه أدى واجبه تجاه القرآن على أحسن وجه. كما أنه من المسلّمات التاريخية أن الإمام علياً عليه السلام دعا الناس إلى هذا القرآن ذاته الذي بين يدي الأمة. بناء على ما تقدم، لا شك أن القرآن الفعلي الذي هو في متناول أيدي مليار مسلم اليوم هو على النحو ذاته وعينه الذي أمر به رسول الله ﷺ وهو القرآن ذاته الذي أُعِدَّ بإشراف علي عليه السلام وتأييده وتصويبه وتصويب سائر أهل بيت النبي ﷺ وأصحابه.

٤- وروى «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» بسنده عن أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقَ (ع) يَقُولُ: "مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مِائَةً مَرَّةً جَبُنَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا عَمِلَ قَبْلَ ذَلِكَ خَمْسِينَ عَامًا". وَقَالَ يَحْيَى: فَسَأَلْتُ سَمَاعَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ ذَلِكَ. وَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! أَمَا إِنَّكَ إِنْ جَرَّبْتَهُ وَجَدْتَهُ سَدِيداً!! (١) " (٢)

هذه الرواية نسبها مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى مَرَّةً إلى الإمام الصادق عليه السلام ومرةً إلى النبي ﷺ من طريق الإمام الصادق (٣).

نعم، لقد وثّقوا مثل هذا الشخص!! وكثير من روايات الكافي منقولة عن هذا الرجل! ٥- ويروي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هذا رواية طويلة، كَذِبُهَا أظهر من الشمس. في تلك الرواية (٤) يقسم أمير المؤمنين علي عليه السلام قائلاً: وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَكْرَمَ أَهْلَ بَيْتِهِ مَا مِنْ شَيْءٍ تَطْلُبُونَهُ مِنْ جُزْءٍ مِنْ حَرْقٍ أَوْ غَرْقٍ أَوْ سَرَقٍ أَوْ إِفْلَاتٍ دَابَّةٍ مِنْ صَاحِبِهَا أَوْ ضَالَّةٍ أَوْ آتِقٍ إِلَّا وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ!! فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَسْأَلْنِي عَنْهُ.

قَالَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ أَرْضِي أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ وَإِنَّ السِّبَاعَ تَغْشَى مَنَازِلِي وَلَا تَجُورُ حَتَّى تَأْخُذَ قَرِيبَتَهَا. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اقْرَأْ (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ

(١) إذا كان الأمر كما يقول الحديث فالسؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لفرد غير معصوم أن يجد ذلك سديداً أي أن يدرك حقيقة أن ذنوبه قد غُفرت؟ الله العالم! بالطبع واجه المجلسي هذا الإشكال ذاته في شرحه للكافي، فتمحّل له بعض التأويلات لكنه اعترف في النهاية أن ما ذكره من احتمالات بعيد.

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٣٩، حديث ١٥.

(٣) كلا الروايتين في المجلد الثاني من أصول الكافي، فالرواية الأولى هي الحديث ١٥ من أحاديث باب الدعاء عند النوم والانتباه ص ٥٣٩، والرواية الثانية هي الحديث ٤ من باب فضل القرآن، ص ٦٢٠.

(٤) الكليني، أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٤ فما بعدها، باب فضل القرآن، حديث ٢١.

عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ [التوبة/١٢٨-١٢٩]!! فَقَرَأَهُمَا الرَّجُلُ فَاجْتَنَّبَهُ السِّبَاغُ.

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ آخَرٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ فِي بَطْنِي مَاءً أَصْفَرَ فَهَلْ مِنْ شِفَاءٍ؟ فَقَالَ عليه السلام: نَعَمْ بَلَا يَرْهَمُ وَلَا دِينَارٌ وَلَكِنْ أَكْتُبْ عَلَيَّ بَطْنِكَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَتَغْسِلْهَا وَتَشْرِبْهَا وَتَجْعَلَهَا دُخِيرَةً فِي بَطْنِكَ فَتَبْرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ!! [أقول: هنا يُفْتَقَدُ الأطباء، فعليهم أن يأتوا ويتعلموا طريقة معالجة أمراض المعدة من هذا الحديث!!].

وهكذا يقوم عدة أشخاص وكل واحد يسأل الإمام عن الدعاء المفيد لحل مشكلة ما، فواحد يسأله عن استرجاع ضالته [أي الدابة التي فقدها]، وآخر يسأله عن عودته عبده الأبق، وآخر يسأله عن كيفية النجاة من الحريق ... الخ. ويجب حضرة الإمام كل واحد منهم. والطريف أنه كلهم يرجعون إلى أماكن معيشتهم ويقرؤون الآيات التي تعلموها، فهذا يجد دابته الضالة والآخر يجد عبده الأبق، والثالث الذي سأل عن الحريق ينجو من الحرق، ... إلى آخره. [من أين عرف الراوي هذه الحوادث، اللهم إلا أن يكون قد تعقب كل واحد من السائلين، كي يعلم ماذا حدث لهم، ويراقب: هل قرؤوا الآية ذات العلاقة أم لا؟].

وفي آخر الحديث يقول عليٌّ دون أن يسأله أحد عن ذلك:

"مَنْ بَاتَ بِأَرْضٍ فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ إِلَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ حَرَسَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَتَبَاعَدَتْ عَنْهُ الشَّيَاطِينُ قَالَ: فَمَضَى الرَّجُلُ فَإِذَا هُوَ بِقَرْيَةٍ خَرَابَ فَبَاتَ فِيهَا وَلَمْ يَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ فَتَعَسَّاهُ الشَّيْطَانُ وَإِذَا هُوَ آخِذٌ بِخَطْمِهِ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: أَنْظِرْهُ وَاسْتَيْقِظْ الرَّجُلُ فَقَرَأَ الْآيَةَ، فَقَالَ الشَّيْطَانُ لِصَاحِبِهِ: أَرُغِمَ اللَّهُ أَنْفَكَ اخْرُسْهُ الْآنَ حَتَّى يُصْبِحَ. [كيف كان ذلك الرجل يسمع حوار الشيطان مع صاحبه؟!] فَلَمَّا أَصْبَحَ رَجَعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَخْبَرَهُ وَقَالَ لَهُ: رَأَيْتُ فِي كَلَامِكَ الشِّفَاءَ وَالصِّدْقَ، وَمَضَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِذَا هُوَ بِأَثَرِ شَعْرِ الشَّيْطَانِ مُجْتَمِعاً فِي الْأَرْضِ!!". [وهل الشيطان قابلٌ للرؤية حتى يرى شعره على الأرض، هذا إن كان للشيطان شعر من الأساس!!].

هذا مع أن القرآن أوضح لنا أننا لا نرى الشياطين فقال تعالى: **إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ...** [الأعراف/٢٧].

أيها القارئ العزيز! لو أن شخصاً صدق أسطورة محمد بن يحيى هذه ثم عمل بإحدى الموارد التي ذُكرت في حديثه (مثلاً في موضوع معالجة البطن وأمثالها) ولم يحصل على النتيجة المطلوبة المذكورة في الحديث فما هو الأثر السلبي الذي سيحل بنفسه؟ ألن يشك بأصل الدين؟ لا يبعد أن تكون هذه الروايات قد وُضعت أصلاً لتحقيق هذا الهدف. لاحظوا كيف تم التلاعب بكتاب الله الذي نزل لأجل هداية الناس.

٦- وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَيْضاً هُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ التَّالِيِ الْمَعَارِضِ لِلْقُرْآنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الرَّيْبِ وَالْبِدْعِ مِنْ بَعْدِي فَأَظْهَرُوا الْبِرَاءَةَ مِنْهُمْ وَأَكْثَرُوا مِنْ سَبِّهِمْ وَالْقَوْلِ فِيهِمْ وَالْوَقِيعَةَ وَبَاهْتُوهُمْ كَيْلًا يَطْمَعُوا فِي

الْفَسَادُ فِي الْإِسْلَامِ وَيَحْذَرُ هُمُ النَّاسُ وَلَا يَتَعَلَّمُوا مِنْ بَدْعِهِمْ، يَكْتُوبُ اللَّهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ، وَيَرْفَعُ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتِ فِي الْآخِرَةِ!!!»^(١).

أولاً: هذه الرواية تخالف تماماً الآية المباركة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة ٨/]. فهذه الآية الكريمة تنهانا بصراحة عن ظلم العدو.

وثانياً: إذا قمنا ببهتان المخالفين وسيئهم وشتيمهم والوقيعه بهم فإنهم سيرون أن لهم الحق أن يردُّوا علينا بالمثل وعندئذٍ سوف يسبُّون مقدساتنا ويهينونها، وهذا ما نهتينا عنه الآية الكريمة التي تقول: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام/١٠٨].

ثالثاً: البهتان والافتراء من أنواع الكذب وهو عملٌ مُنكَرٌ ومُحَرَّمٌ.

رابعاً: لماذا لم يلجأ رسول الله ﷺ إلى مثل هذا الأمر حتى بحق المتنتهين بالباطل في زمنه، ولماذا أبى عليٌّ عليه السلام أن يقوم بمثل هذا الأمر أثناء مواجهته لجيش معاوية، وليس هذا فحسب بل قام بعكس ما تفيد تلك الرواية إذ نهى أصحابه وجُنْدَه عن سب معاوية وأنصاره وقال: «إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ» (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٦)، ألم يكن عليٌّ عليه السلام يرغب بحصول جُنْدَه على الثواب والحسنات ورفع الدرجات في الآخرة؟!

خامساً: لماذا إذن روى الكلينيُّ في الكافي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ»^(٢). وروى عن الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْفُحْشَ لَوْ كَانَ مِثْلًا لَكَانَ مِثَالُ سَوْءٍ»^(٣). أو روى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «الْبُذَاءُ مِنَ الْجَفَاءِ وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ»^(٤).

والأطرف من كل ذلك أن «مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى» ذاته روى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «إِنَّ الْفُحْشَ وَالْبُذَاءَ وَالسَّلَاطَةَ مِنَ النِّفَاقِ»^(٥).

أيها القارئ العزيز! هذه هي هدية محمد بن يحيى إلى كتب الحديث، إنها رواية مُفْتَضَّحَةٌ إلى درجة أن بعض مترجمي الكافي أو كُتَّابُ الحواشي عليه أو شُرَّاحُ الكافي اضطروا إلى تفسير فعل «بَاهْتُوا» على معنى «ابْهَتُوا» وأن يقولوا أن المقصود منه هو: (اجعلوهم مبهورين بالدلائل القوية التي تحاجونهم بها)، ولكن بمعزل عن أن هذا المعنى لا يتناسب كثيراً مع سياق الجمل التي جاءت قبله وبعده فإنه من اللازم أن نعلم أنه رغم أن مادة «بَهَتْ» استُخْدِمَتْ أيضاً بمعنى مُطْلَق «الحيرة والبهت والتعجب»^(٦)، ولكن -

(١) الكليني، أصول الكافي، باب مجالسة أهل المعاصي، ج ٢، ص ٣٧٥، حديث ٤. واعتبر الأستاذ اليهودي هذا الحديث غير صحيح.

(٢) الكليني، أصول الكافي، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٤، حديث ٤.

(٣) المصدر نفسه، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٤، حديث ٦، و ج ٢، ص ٣٢٥، حديث ١٢. وصحيح الكافي للبهودي، ج ١، ص ١١٢، حديث ٣٦٥.

(٤) الكليني، أصول الكافي، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٤، حديث ٩.

(٥) المصدر نفسه، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٥، حديث ١٠.

(٦) استعملت مادة بَهَتْ أيضاً بمعنى الاتهام، كما نجد مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى هذا ذاته يروي الحديثين

كما جاء في كتب المعاجم واللغة - إذا استُخدمت هذه المادة على وزن المُفاعلة فإن معناها يكون الافتراء على الآخر واتهامه والبهتان في حقه.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وبَاهَتْهُ: اسْتَقْبَلَهُ بِأَمْرٍ يَقْذِفُهُ بِهِ وَهُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ لَا يَعْلَمُهُ فَيَبْهَتْ». وجاء في أقرب الموارد أيضاً: «بَاهَتْ: أَتَى بِالْبُهْتَانِ فَلَانًا: حَيَّرَهُ بِمَا يَفْتَرِي عَلَيْهِ مِنَ الْكُذْبِ»^(١).

وثمة نقطة مهمة هنا أود لفت انتباه القراء الكرام إليها وهي أن هذا الحديث الفاضح المذكور أعلاه، ليس في سنده أية علة!! أو بعبارة أوضح: سنده في غاية الصحة!! إن عدم الانتباه إلى مشكلات المتن جعل عالماً مشهوراً كالشيخ مرتضى الأنصاري يستند إلى هذا الحديث في كتابه المكاسب الذي هو من الكتب الدراسية لطلاب الدراسات الدينية [في الحوزات العلمية]!! فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ!! ولهذا السبب لابد في دراستنا للحديث - كما ذكرنا في المقدمة - من تقديم تمحيص المتن على تمحيص السند. (فتدبر جداً).

[عوداً إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٦ - أحد رواته هو «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» الذي روى هذا الحديث عَنْ شخصٍ فطحٍ المذهب يُدْعَى: «إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ»، وكلا الراويين ضعيف. وسنقوم فيما يلي بالتعريف بالراوي الأول كي يتبين للقارئ من هم رواة كتاب «الكافي»!

ذكر الممقاني نقلاً عن كتاب «كشف الرموز»^(٢) أن سَيْفَ بْنَ عَمِيرَةَ لَعَنَ مِنْ قَبْلِ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ! ورغم ذلك جَمَعَ الْكُلَيْنِيُّ روايات مثل هذا الشخص في كتابه!! من جملة ذلك الخبر السادس والسابع من الباب ١٧٣ من المجلد الأول من «الكافي» إذ يُنسَبُ في الحديث السادس إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: «لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ ضَجَّتِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى اللَّهِ بِالْبُكَاءِ وَقَالَتْ: يُفْعَلُ هَذَا بِالْحُسَيْنِ صَفِيكَ وَابْنِ نَبِيِّكَ؟ قَالَ: فَأَقَامَ اللَّهُ لَهُمْ ظِلَّ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ بِهِذَا أَنْتَقِمَ لِهَذَا»^(٣).

هذا في حين أنه عندما كان قَتْلُ الإمام الحسين عليه السلام أحياء لم يظهر الإمام القائم، وبالطبع في زمن ظهوره أيضاً لن يكون قَتْلُ ذلك الإمام الجليل أحياء!!

أو الحديث السابع في الباب ذاته الذي يروي فيه «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» عن الإمام الباقر

الخامس والسادس في المجلد الثاني من أصول الكافي في باب الغيبة والبهت في الصفحتين ٣٥٧-٣٥٨، استخدم فعل بَهَتْ في كلٍّ من الحديثين بمعنى الافتراء والبهتان في حق الآخر:

١ - من بهت مؤمناً أو مؤمنة بما ليس فيه...
٢ - من ذكره بما ليس فيه فقد بَهَتْه.

وفي لسان العرب (ج ٢، ص ١٢) أيضاً نقراً من معاني «بَهَتْ»: بهت الرجل: قال عليه ما لم يفعله فهو مبهوت. وفي أقرب الموارد أيضاً (ج ١، ص ٦٣): بَهَتْهُ: قَذَفَهُ بِالْبَاطِلِ وَافْتَرَى عَلَيْهِ الْكُذْبَ، وَبَهَتْ فَلَانٌ فَلَانًا: كَذَبَ عَلَيْهِ.

(١) الْمُعَلِّمُ سَعِيدُ الْخُورِيِّ الشَّرْتُونِيُّ اللَّبْنَانِيُّ (ت ١٩١٢م)، أقرب الموارد في فَصَحِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشُّوَارِدِ، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣ هـ. ق، ج ١، ص ٦٣. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٢) هو كتاب (كشف الرموز) شرح على مختصر شرائع الإسلام للمحقق الحلي الموسوم بـ «المختصر النافع». وهو (أي كتاب كشف الرموز) تأليف الشيخ عز الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي (فرغ منه في شعبان ٦٧٢ هـ) (انظر الذريعة، لأقا بزرگ الطهراني، ج ١٨، ص ٣٦). (الْمُتَرَجِّمُ)

(٣) الْكُلَيْنِيُّ، أصول الكافي، ج ١، ٢٦٠ حديث ٨، ج ١، ص ٤٦٥ حديث ٧.

عليه السلام أنه قال: "لَمَّا نَزَلَ النَّصْرُ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ حَتَّى كَانَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ [وليت شعري! هل النصر الإلهية جسمٌ حتى تقطع مسافةً وتتوقف في موضع بين السماء والأرض؟!] ثُمَّ خَيَّرَ النَّصْرَ أَوْ لِقَاءَ اللَّهِ، فَأَخْتَارَ لِقَاءَ اللَّهِ" (١).

هذا في حين أن مثل هذا الكلام مخالف للعقل والقرآن، لأن الله تعالى أمر المسلمين بالجهاد لدفع عدوان الكفار وأذاهم ولمحاربة الظالمين وبسط العدالة ونشر الإسلام، وكان هدف سيد الشهداء هو الجهاد في سبيل الله لا مجرد أن يُقتل ويستشهد!

وليت شعري! هل انتصار المؤمنين على الكفار يتنافى مع لقاء الله؟ هل النبي ﷺ وعلي عليه السلام وسائر أصحاب النبي ﷺ الذين انتصروا في أكثر الغزوات لن ينالوا لقاء الله؟ ألم يعتبر القرآن الكريم مجرد الجهاد في سبيل الله موجباً للأجر والثواب عند الله ولم يشترط لنيل ذلك القتل في سبيل الله؟!

ولم يعتبر والد الإمام الحسين (ع) أيضاً، يعني أمير المؤمنين علي عليه السلام، هدف جهاده أن يُقتل في سبيل الله بل قال مخاطباً «عمرو بن العاص»: «فَإِنْ يُمْكِنِي اللَّهُ مِنْكَ وَمِنْ ابْنِ أَبِي سَفْيَانَ أَجْرُكُمْ بِمَا قَدِمْتُمَا وَإِنْ تُعْجِزَا وَتَبْقَيَا فَمَا أَمَامُكُمْ شَرٌّ لَكُمْ وَالسَّلَامُ». (نهج البلاغة، الرسالة ٣٩)

لاحظوا أن الإمام لم يكن يريد أن يُقتل بل كان هدفه معاقبة البغاة والمجرمين وبسط العدل. من الضروري والمفيد جداً أن يقرأ القراء الأعزاء كتاب «شهاد جاويد» [أي الشهيد الخالد] وكتاب «پيرامون نظر دكتور شريعتي در باره كتاب شهيد جاويد» [أي حول رأي الدكتور شريعتي حول كتاب الشهيد الخالد] كلاهما تأليف آية الله صالح نجف آبادي، كي يعلموا مقدار بُعد أمثال هذه الروايات عن الحقيقة (٢).

← الحديث ٧ - الراوي الأول لهذا الحديث هو «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ» الذي سنبين حاله قبل فحص الحديث التالي. والرواي الثالث هو أحد الكذابين المشهورين المعروف بـ «مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ» الذي روى هذا الحديث عن «أَبِي الْجَارُودِ» فاسد المذهب ومؤسس فرقة الجارودية والسرحوبية والذي خرج مع أبي السرايا وتسبب في قتل عدد كبير من المسلمين. وقيل إنه كان يشرب الخمر وكان صديقاً للكافرين وأن الإمام الصادق عليه السلام لعنه وقال عنه إنه أعمى القلب والبصيرة، وقيل: إن الإمام الباقر سماه «سُرْحُوبٌ» (٣) (أي الضبع أو شيطان أعمى يسكن البحر). وقد أورده ابن الغضائري

(١) المصدر نفسه، حديث ٧.

(٢) لا بأس أن ننقل هنا بضعة أسطر من آخر صفحة من صفحات كتاب «پيرامون نظر دكتور شريعتي در باره كتاب شهيد جاويد» [أي حول رأي الدكتور شريعتي حول كتاب الشهيد الخالد] (نشر نجف آباد، ١٣٥٩ هـ ش): "ليت الذين يقولون إن الإمام الحسين (ع) تحرك بقصد الاستشهاد لا بقصد تشكيل حكومة إسلامية، ينتبهون إلى الكلام التالي: نحن نعلم أن عمل الإمام حجة وأسوة ينبغي على المؤمنين أن يقتدوا به إلى يوم القيامة، فإذا كان الأمر كذلك وكان على جميع الذين يقومون ضد الظلم أن يقدموا أنفسهم للقتل لا أن يسقطوا الحكومة الظالمة ويشكلوا الحكومة الإسلامية بدلاً عنها، عندئذ لن تصل النوبة على الإطلاق إلى أهل الحق كي يستلموا زمام أمور الحكم بأيديهم ويطبقوا شريعة الإسلام بل يجب على القوى المؤيدة للحق أن تقتل دائماً وأن يواصل الظالمون حكمهم!!". انتهى.

(٣) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، دار التعارف للمطبوعات، ص ٢٥٤.

في زمرة الضعفاء^(١). فالعجب من الكليني الذي يروي بشكل متكرر عن مثل هؤلاء الأشخاص! والآن لنبين حال الراوي الأول لهذا الحديث:

«أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ» -حسب قول النجاشي والشيخ الطوسي والغضائري عنه-: يروي كثيراً عن الضعفاء والمجروحين ويعتمد المراسيل ويعتمد الكتب غير الموثوقة، ولا يمتنع عن الرواية عن الغلاة والزنادقة، ولا ينتبه إلى من يأخذ الحديث عنهم، وقد أخرج علماء قم من المدينة مدة من الزمن^(٢). ومن جملة من نقل عنهم البرقي من الضعفاء والكذابين الرواية المذكورة أعلاه التي نقلها عن الكذاب المشهور «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ».

يقول الأستاذ «محمد باقر البهبودي» عن «أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ»: "وإني بعد ما تَبَّعْتُ رواياته، وجدته يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيراً ومنها ما كان يرويها عن داود بن القاسم..... [إلى قوله] حتى أن أبا جعفر الصِّقَّار مع كونه متساهلاً في أمر الحديث بنفسه، لا يدعي أن البرقي ثقة صالح لأن نحتج بحديثه.....

..... فعندي أن الرجل كان يروي عن الضعفاء كثيراً ويروي بالوجدادة عن النسخ مرسلأ من دون مناوله وسماع ومن دون تحرز واستيثاق بصحة النسخة أو إحراز نسبتها إلى مؤلفها، فيكون حديثه مردوداً إلا إذا كان حديثه عن سماع أو مناوله صحيحة"^(٣).

← الحديث ٨ - الراوي الأول لهذا الحديث هو «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» شخصٌ مُهْمَلٌ ومجهولٌ [أي لا ذكر لاسمه في كتب الرجال]، والراوي الثاني هو «إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرُ» ضعيفٌ، وهو روى عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ» الضعيف أيضاً. وفيما يلي نعرّف بهذين الراويين:

أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمري النُّهَّاوندي: اعتبره الشيخ الطوسي في فهرسته ضعيفاً مُتَّهِماً في دينه. واعتبره النجاشي والعلامة الحلي والمقاني والغضائري ضعيفاً أيضاً. ولكن للأسف نُقِلَتْ عنه في كتاب المزار روايات عديدة من جملة ذلك أنه ادَّعى أن الإمام الرضا عليه السلام قال: "مَنْ رَأَى عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ دَارِي وَمَزَارِي أَتَيْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ حَتَّى أَخْلَصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا: إِذَا تَطَايَرَتِ الْكُتُبُ يَمِينًا وَشِمَالًا وَعِنْدَ الصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ"^(٤).

(١) انظر رجال ابن الغضائري، ج ٣، ص ٧٤، و رجال العلامة الحلي، ص ٢٢٣. (المُتْرَجِّمُ)

(٢) قال النجاشي في رجاله (ص ٥٩): "كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل".

وبمثل ذلك وصفه الطوسي في الفهرست، وقال عنه ابن الغضائري في رجاله (ج ١، ص ١٤٨): "أحمد بن محمد بن خالد بن محمد بن علي البرقي يكنى أبا جعفر، طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه. إنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي بمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعد عن قم ثم أعاده إليها و اعتذر إليه". (المُتْرَجِّمُ)

(٣) محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ١٠٩ - ١١٠. وبالطبع فإن لأحمد بن محمد بن خالد البرقي روايات تدل على تحريف القرآن. من جملتها الحديث رقم ٢٤٩ من «روضة الكافي» الذي أوردناه في أواخر في ص ٦٩٩ من هذا الكتاب.

(٤) الشيخ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٨٥. والحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٤٣٣، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، حديث ٢. ورأيت بنفسي كثيراً من العوام المسافرين إلى مشهد إن أصابهم ضرر أو خطر أو مرضوا يقولون بشكل تلقائي وعن غير عمدٍ، هذه مشيئة

لنر الآن هل يتفق هذا الحديث مع كتاب الله أم لا؟

يقول الله تعالى عن القيامة: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار / ١٩]، بل يقول لرسوله الكريم بصيغة الاستفهام الاستنكاري: ﴿أَقَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ؟﴾! [الزمر / ١٩]، ويقول تعالى أيضاً: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا / ٣٨].

لاحظوا: في يوم القيامة لا يملك حتى الروح الأمين وسائر الملائكة حقَّ الكلام إلا بإذن من الله تعالى، وبشرط أن لا يقولوا إلا صواباً، يعني أن يكون كلامهم مطابقاً لكلام الله سبحانه وقانونه. فإذا عرفت ذلك فانظروا ماذا فعلته أمثال هذه الروايات المضادة للقرآن التي يرويها رواة ضعفاء فاسدو المذهب وكيف أنها ترسل كل خائن محترف للإجرام إلى خراسان على أمل أن يخلصه الإمام [الراقد فيها] من عذاب الله!!

ألم يقرؤوا في القرآن أن الله تعالى يقول بشأن زوجتي حضرة نوح وحضرة لوط عليهما السلام: ﴿وَحَافَتَاهُمَا فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ [التحریم / ١٠]؟؟ ألا يعتبرون الله تعالى رؤوفاً ورحيماً بقدر الإمام حتى يرو أنه من اللازم حتماً على الإنسان أن يسافر لزيارة قبر الإمام كي تشمله الرحمة الإلهية؟! وعلى كل حال لا يمكننا بمثل هذه الروايات الضعيفة أن نتجاهل آيات الله الصريحة التي تقول: ﴿كُلُّ أَمْرٍ إِيمًا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور / ٢١] و﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر / ٣٨] ونترك العمل بها.

إن ما يُستفاد من القرآن بكل وضوح أن لا شيء يفيذ الإنسان يوم القيامة إلا الإيمان والعمل الصالح.

والراوي الثاني الذي نعرف القراء بحالِهِ هو «أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَزْدِيُّ البَصْرِيُّ» وكان أيضاً من الغلاة والكذابين؛ إذ ضَعَفَهُ علماء الرجال كالنجاشي والشيخ الطوسي والكتشي. وقال النجاشي: «مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُعُولُ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ»^(١). وعده ابن الغضائري^(٢) والعلامة الحلي^(٣) وابن داود من الضعفاء

الله، اللهم رضا بقضائك. ولكن إذا تحسَّن حال واحد من أصل مئات آلاف زوّار مشهد الذي كان الله قد قدَّر عليه المرض، يقولون: هذا من لطف الإمام، لقد شفاه الإمام! أو إن لم يتمكّنوا من السفر إلى مشهد يقولون هذه مشيئة الله! أما إذا تيسَّر لهم السفر فيقولون لقد طَلَبْنَا الإمام الرضا لزيارته!! أي أنهم - دون أن ينتبهوا أو يشعروا - ينسبون كلَّ شر أو ضرر يصيبهم إلى الله وكلَّ خير أو شفاء إلى الإمام الرضا (ع)، أو يعتبرون أن منشأ ذلك الخير هو شفاعته الإمام الرضا ووساطته. إن هؤلاء - دون أن يشعروا - يقولون بأسوأ من قول المجوس، لأن المشركين المجوس كانوا يعتبرون الشرور والمصائب من أهرمين (الشیطان) والخيرات والحسنات من اهورامزدا! ألا يعتبر أولئك الناس الله تعالى رحيماً ورؤوفاً بقدر الإمام؟ ولا ينقضي العجب من سكوت المشايخ عن هذا الأمر وعدم قيامهم بإرشاد العوام! اللهم اشْهَدْ أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا يَفْعَلُونَ.

(١) رجال النجاشي، ص ٢٥٨. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) قال الغضائري عنه كما جاء في مجمع الرجال (ج ٥، ص ٢١٩): «مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ زَكْرِيَا الدَّيْلَمِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ فِي حَدِيثِهِ، مَرْتَفَعٌ فِي مَذْهَبِهِ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ». (المُتَرَجِّمُ)

(٣) قال عنه العلامة الحلي في «خلاصة الأقوال» (ص ٤٠٤): «ضعيفٌ في حديثه، مرتفعٌ في

وقالوا: لا يُعَوَّل على رِوَايَاتِهِ.

[نماذج لروايات «مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ البَصْرِيِّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

هذا الرجل أحدُ الناقِلين للروايات القائلة بتحريف القرآن ويكفي هذا وحده لجرحه وفضحه ومعرفة سوء حاله.

١- من تلك الروايات الحديث رقم ١١ في «روضة الكافي» ونصُّها:

"سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ البَصْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية/٢٩]، قَالَ: فَقَالَ إِنَّ الْكِتَابَ لَمْ يُنْطِقْ وَلَنْ يُنْطِقَ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص هُوَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرُؤُهَا هَكَذَا! فَقَالَ: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهِ جَبْرَائِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ص وَلَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ!!!!".

ولكي يتبين لنا أنه من المستحيل أن ينطق الإمام بمثل هذا الكلام غير الموزون ويتضح عياناً أي ظُلُم استباحه هذا الراوي بحق الإمام، نذكر تلك الآية المشار إليها في الحديث والآيتين التاليتين لها: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ﴾ [أي يوم القيامة] بِالْحَقِّ، إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ. [وطبقاً لما ثبت في الكتاب فإنكم ستكونون فريقين:] فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا [فسيقال لهم:] أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ^(١) [الجاثية/٢٩ - ٣١].

من الواضح أن المقصود من نُطِقَ الكتاب: دلالته، وفي مقطع من الآية ٢٩ تصريحٌ أيضاً بعبارة «الاستنساخ» التي تفيد بكل وضوح أنه لا يمكن أن يكون المراد من الكتاب شخصاً معيناً.

٢- وهذا الراوي الكذاب ذاته روى في الباب ١٦٥ من المجلد الأول من أصول الكافي، حديثاً يقول فيه: إن الإمام الصادق عليه السلام تلا الآيتين الأولى والثانية من سورة «المعراج» المباركة على النحو التالي:

"فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ [بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ] لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَائِيلُ عليه السلام عَلَى مُحَمَّدٍ ص!!^(٢).

٣- والراوي ذاته أعاد في الروضة من الكافي، الحديث رقم ١٨، نسبته إلى الإمام

مذهبه!! (المُتَرَجِّم)

(١) غني عن التوضيح أن ما بين المعقوفتين [] ليس من القرآن بل هو شرح من المؤلف البرقي

للآيات. (المُتَرَجِّم)

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٤٢٢، حديث ٤٧.

الصادق عليه السلام أنه قرأ الآية المذكورة من سورة المعارج بتلك الصورة المحرّفة وادّعى أن الإمام أقسم أن تلك السورة نزلت هكذا كما قرأها على النبي ﷺ وأُثبتت هكذا أيضاً في مصحف فاطمة!!! ونصّ عبارة حديثه: "فَقَالَ: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهَا جِبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهَكَذَا هُوَ وَاللَّهُ مُثَبِّتٌ فِي مَصْحَفِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ"!!!

هذا في حين أن سورة «المعارج» مكية، وفي ذلك الوقت لم تكن قضية ولاية علي عليه السلام ولا خلافته مطروحة أصلاً، و ذكرُ هذه المسألة لا يتناسب مع سياق الآيات في سورة المعارج من قريب ولا من بعيد.

[عودُ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٩ - راويه الأول هو «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» الذي سنعرف به هنا قبل نقد الحديث التالي، وقد روى الحديث عَنْ «أَبِيهِ» عَنْ «النُّوفَلِيِّ» الذي كان من الغلاة واعتبره العلامة الحلي من المذمومين والمجروحين، عَنْ «السَّكُونِيِّ» الذي كان قاضي الموصل ومن أهل السنة.

لنعرف الآن بالراوي الأول:

«عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ الْقَمِّيَّ» من مشايخ الكليني، وقد بقي من آثاره تفسيرٌ روائيٌّ باسمه^(١).

للأسف لقد اعتبره الرجاليون ثقةً مع أن أغلب الأخبار التي يرويه أخبارٌ خرافيةٌ تنضح بالغلط وتعارض مع القرآن. وهو من الذين يعتبرون القرآن الكريم محرّفاً!!! ولهذا السبب فهو في نظرنا أضعف من جميع الضعفاء.

[نماذج لروايات «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

١- يروي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ مثلاً أن سورة الفاتحة - رغم أنها السورة التي يجب على جميع المسلمين أن يتعلموها، وأن يقرأها كل مسلم في صلواته في اليوم واللييلة، ورغم أن المعاصرين للنبي ﷺ كانوا يسمعونها من لسانه المبارك في صلوات الجماعة كل يوم، وقد تعلّم المسلمون اللاحقون جميعهم سورة الحمد من المسلمين الذين سبقوهم وحفظوها ونقلوها حتى كان تواترها أقوى من تواتر أي خبر متواتر آخر - رغم كل ذلك نجد «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» لا يطمئن إلى صحتها بالشكل الذي نقرأه، أي: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة/٧]، بل يقرأ هذه الآية السابعة والأخيرة من سورة الفاتحة بالصورة التالية: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَرَأَ: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ»!!!"^(٢).

أيها القارئ العزيز! تأمل معي قليلاً! لو كان هناك مقدار ذرة من شك في ألفاظ هذه السورة، فمعنى ذلك أنه يمكن الشك في جميع النصوص الإسلامية وآيات القرآن الأخرى،

(١) لا يخفى أن بعض العلماء يعتبرون أن بعض هذا التفسير أو كلّهُ أو على الأقل أجزاء منه ليست لعلي بن إبراهيم القمي.

(٢) تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩، المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٤، ص ٢٠. (المترجم)

وهذا بمثابة فأس يجتث شجرة الإسلام من جذورها!!
فهل كان رواية أمثال تلك الأخبار ممن يريدون الخير للإسلام؟ حقاً ما الذي كانوا يقصدونه من نقل أمثال هذه الروايات!!

استناداً إلى أمثال هذه الروايات قام بعض البسطاء الجهلة في زماننا بمن عطلوا عقولهم، بفتح حانوت استرزاق للتفرقة المذهبية وشكلوا لأنفسهم جماعة وانفصلوا عن سائر المسلمين وأخذوا يقرؤون في صلاتهم «صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»!! نعم! هذه هي نتيجة رواية جناب «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُمِّيِّ» التي أتحف بها المسلمين!! ونعم، لقد وثّقوا مثل هذا الشخص!!

٢- بالطبع، الروايات التي تدل على تحريف القرآن التي رواها هذا الراوي كثيرة جداً، منها مثلاً ذلك الحديث الذي رواه الكليني في «روضة الكافي»، برقم ٢٤٧ ونصه:
"عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ: تَلَوْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ» فَقَالَ: "ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ" هَذَا مِمَّا أَخْطَأْتُ فِيهِ الْكِتَابُ!!"
(١)

في نظرنا أفضل طريق للتعرف على أحوال الرواة، النظر في الأحاديث ذاتها التي يروونها؛ ومن هنا أرى أنه لا يصح الاعتماد على شخص يروي مثل هذه الرواية دون أن يبدي أي مخالفة لمضمونها، بل أرى أن توثيق مثل هذا الراوي في حد ذاته نوع من المخالفة للقرآن الكريم وعدم الاحترام لكتاب الله.

وإنني لأتعجب أشد العجب من قول بعض المتعصبين أنه بما أن «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» قال في مقدمة تفسيره: "و نحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم" (٢) أو بما أن «جعفر بن قولويه» (٣) مؤلف كتاب «كامل الزيارات» (٤) قال: "أنا لا أنقل إلا عن الرواة الموثوقين"، فروايات هذين الشخصين موثوقة حتماً ويمكن الاعتماد عليها! هذا مع أنه من الواضح تماماً أن هذين الفردين لم يكونا معصومين ولا مصونين من الخطأ، وربما ظن أحدهما شخصاً ما ثقة، ولم يكن كذلك في واقع الأمر، أو ربما اشتبها في روايتهما، دون أن ينتبها إلى خطئهما، ولذلك مجرد اعتبار هذين الشخصين لأشخاص معينين أنهم من الثقات لا يجوز أن يمنعنا من التمعن والتأمل في رواياتهم، ولا يجوز أن يدفعنا إلى أن نقبل متون الأحاديث لمجرد أنها وصلتنا من طريق «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» أو «ابن قولويه».

٣- فمثلاً: لقد نسب «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُمِّيُّ» روايات خرافية تماماً إلى كثير من آيات

(١) الكليني، روضة الكافي، ٨، ٢٠٥، حديث ٢٤٧. (المترجم)

(٢) تفسير علي بن إبراهيم، ج ١، ص ٤. (المترجم)

(٣) هو الشيخ أبو القاسم، جعفر بن محمد بن جعفر بن قولويه القمي (ت ٣٦٧ هـ)، من أبرز الشخصيات بين رواة الشيعة في القرن الرابع الهجري، ويُعد من أفضل تلامذة محمد بن يعقوب الكليني صاحب «الكافي»، ومن أبرز مشايخ الشيخ المفيد، ولد في قم وتوفي فيها، ومن أشهر مؤلفاته: «كامل الزيارات» المليء والمشحون بالروايات الضعيفة والموضوعة. (المترجم)

(٤) لمزيد من الاطلاع على عديد من روايات هذا الرجل راجعوا كتاب «زيارت وزيارتنامه» [أي الزيارة وأدعية الزيارات]، تأليف الأستاذ قلمداران.

القرآن، ومن جملة ذلك آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة/٢٦]، حيث روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال بشأنها: "إن هذا المثل ضربه الله لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فالبعوضة أمير المؤمنين وما فوقه رسول الله! والدليل على ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ يعني أمير المؤمنين كما أخذ رسول الله الميثاق عليهم" (١).

وفي نظرنا من المحال أن يقول الإمام الصادق (عليه السلام) -الذي كان أعلم الناس بالقرآن في زمانه- مثل هذا الكلام، لأنه من الواضح تماماً أن الآية الكريمة تقول إن الله تعالى لا يأبى ولا يأنف لأجل هداية العباد أن يضرب مثلاً بكائن مهما كان حقيراً مثل البعوضة أو يضرب مثلاً حتى بما هو أحقر من البعوضة. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للإمام أن يقول إن المقصود من البعوضة هو الإمام علي (عليه السلام) والمقصود ممّا فوقها النبي الأكرم (ص) ويهين هذين الشخصين العظيمين الجليلين بمثل هذه الإهانة! كما أنه من المستحيل لشخص كالإمام الصادق (عليه السلام) ألا يدرك أن الفوقية في الآية هي فوقية الحقارة أي زيادة ضالة الشأن والحقارة وليست فوقية العظمة. في نظرنا إن هذه الرواية ظلمت الإمام الصادق (عليه السلام) أيضاً.

٤- ومن الخرافات الأخرى التي نسبها هذا الرجل (علي بن إبراهيم) إلى القرآن الكريم: الحديث السادس من الباب ٩٣ في المجلد الأول من أصول الكافي، حيث قال:

"قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الباقر) (عليه السلام): ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/٤٣]؟ قَالَ: إِيَّاْنَا عَنِّي وَعَلَيَّ أَوْلْنَا وَأَفْضَلْنَا وَخَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ (ص)" (٢).

أقول: أولاً: لقد حذفت الراوي صدر الآية الذي هو خطاب للكفار في حين أن الآية الأخيرة من سورة الرعد بصورتها الكاملة هي كما يلي: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتُ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/٤٣]. فالمقصود من الكتاب هو الكتاب السماوي كالتوراة والإنجيل.

ثانياً: كما ذكرت في تفسير «تابشي از قرآن» [شعاع من القرآن] إن هذه السورة مكية والخطاب فيها موجه إلى كفار مكة الذين كانوا يقولون: لست يا محمد نبياً، فردّ الله عليهم بقوله: قل لهم أشهد الله على رسالتي وأشهد الذين لهم علم كافٍ بالكتاب. وشهادة الله على رسالة نبيه هي إيجاده المعجزة، وهي هنا بيان القرآن من قبل فرد أمي، ذلك القرآن الذي هو في أوج الفصاحة وقمة البلاغة والذي تضمن أخباراً غيبية، وغير ذلك من المزايا. والمراد من العالمين بالكتاب أو من عنده علم الكتاب علماء اليهود والنصارى، لأن كتابهم بشرّ برسالة نبي آخر الزمان، وفي النتيجة فقد شهد الله بهذه الكتب الثلاثة على نبوة نبيه: الشهادة الأولى القرآن الذي هو معجزة بذاته، والشهادة الثانية الإنجيل والثالثة التوراة، وهما كتابان سماويان في منشئهما، وتعود شهادتهما إلى الشهادة الإلهية. إن التدبر بالقرآن يؤيد هذا المعنى الذي قلناه ويصدقّه، أن هذا المعنى ذاته قد بيّنته بكل

(١) تفسير علي بن إبراهيم، الطبعة الحجرية، ص ٣١.

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٢٩.

وضوح آيات عديدة أخرى في القرآن أيضاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد/٣٦]، ولهذا السبب قال تعالى في نهاية السورة: قل إن شهادة علماء أهل الكتاب كافية لي، وكذلك أشار الله تعالى مرّات عديدة إلى هذا الموضوع في السور المكيّة، من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأنعام/٢٠] ^(١).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف/١٥٧].

وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ ^(٢) أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ^(٣) [الشعراء/١٩٦-١٩٧].

وقوله كذلك: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٤) وَإِذَا يُثْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا [القصص/٥٢-٥٣].

وقوله أيضاً: ﴿قَالِ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [العنكبوت/٤٧].

وقوله كذلك: ﴿وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المدثر/٣١].

وقد سجّل التاريخ أن عدداً من علماء أهل الكتاب شهدوا أن محمداً رسول الله ﷺ وآمنوا به، وهناك شواهد عديدة في تاريخ الإسلام تدل على أن رسول الله ﷺ أحال منكري نبوته إلى علماء أهل الكتاب، ومن جملة ذلك القصة المشهورة لشهادة عبد الله بن سلام برسالة النبي ﷺ وإسلامه ^(٥).

والآن نسأل: هل من الصحيح - بعد أن عرفنا الأمور التي ذُكرت - أن يصرف أي عاقل النظر عن كل تلك الآيات والحقائق التاريخية ويقول تبعاً لأخبار ضعيفة إن المقصود من عبارة «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» هو علي عليه السلام الذي كان لا يزال صغيراً لم يصل بعد إلى سن التكليف عند نزول بعض تلك الآيات، أو كان لا يزال شاباً في مُقْتَبَلِ العمر ناشئاً في بيت النبي ﷺ؟

هل من الممكن أن يقول النبي الأكرم ﷺ لكفار مكة: إن لم تؤمنوا برسالتني فإن شهادة ابن عمي علي عليه السلام وأبنائه الذين لم يولدوا بعد كافية لي؟! هل كان من الممكن لكفار مكة في أوائل البعثة الذين كانوا منكرين لنبوة النبي ﷺ أن يقبلوا شهادة علي عليه السلام على رسالة

(١) تكرر هذا الموضوع أيضاً في سورة البقرة المدنية، في الآية ١٤٦.

(٢) من المفيد قراءة كتاب «مجد در تورات و انجيل» [أي مجد في التوراة والإنجيل] تأليف: عبد الأحد داود، ترجمة فضل الله نيك آيين، للاطلاع على بشارات العهدين. وكذلك قراءة الكتاب القيم «خبايا در گذارش تاريخ» [أي خبايا في رواية التاريخ] تأليف: العلامة السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي، ص ٣٣ فما بعد.

محمد ؟ أليس في هذا الكلام سخرية واستهزاء؟ هل من الممكن لحضرة باقر العلوم عليه السلام أن يقول مثل هذا الكلام؟ هل اشتهر ذلك الإمام الجليل بصفة باقر العلوم لقوله بمثل هذه الأقوال؟

٥ - من الخرافات التي فرضها «علي بن إبراهيم» على كتب حديثنا، الحديث رقم ١٥ من روضة الكافي بشأن قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَآ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٣﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِينَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء/١٢-١٣].

كل من يقرأ سورة الأنبياء من بدايتها يدرك بكل بساطة أن الآيات تتعلق بمنكري النبوة، لكن الراوي عديم الإنصاف يدعي أن حضرة باقر العلوم عليه السلام قال بشأن هذه الآية: "إِذَا قَامَ الْقَائِمُ وَبَعَثَ إِلَى بَنِي أُمِّيَّةَ بِالشَّامِ فَهَرَبُوا إِلَى الرُّومِ فَيَقُولُ لَهُمُ الرُّومُ لَا نَدْخُلُكُمْ حَتَّى تَنْتَصِرُوا فَيُعْلِفُونَ فِي أَغْنَاقِهِمُ الصُّلْبَانَ فَيَدْخِلُونَهُمْ فَإِذَا نَزَلَ بِحَضْرَتِهِمْ أَصْحَابُ الْقَائِمِ طَلَبُوا الْأَمَانَ وَالصُّلْحَ فَيَقُولُ أَصْحَابُ الْقَائِمِ: لَا نَفْعُ حَتَّى تَدْفَعُوا إِلَيْنَا مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْهُ. قَالَ: فَيَدْفَعُونَهُمْ إِلَيْهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِينَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء/١٣]، قَالَ: يَسْأَلُهُمُ الْكُفُورُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَِا، قَالَ فَيَقُولُونَ: يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ. فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ بالسَّيْفِ!! [الأنبياء/١٤] - ١٥].

هذا في حين أنه قد مضت اليوم قرون على ذهاب كل أثر من آثار بني أمية ومع ذلك لم يظهر الإمام القائم بعد، ولم يلجأ بنو أمية إلى الروم! ولم يسأل الإمام القائم الأمويين عن كنوزهم!

٦ - ومن جملة روائع «علي بن إبراهيم القمي» وثخفه: هذه الخرافة التي نسبها إلى الآية (٧٧) من سورة النساء التي جاءت في سياق الكلام عن آيات القتال، وهي تتكلم عن الأشخاص الذين قيل لهم من قبل اصبروا وكفوا أيديكم عن القتال، لكن (علي بن إبراهيم) يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء/٧٧]. قَالَ: يَعْنِي كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ! (١)

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يقل الله تعالى ذاته من البداية كلمة «ألسنتكم» بدلاً من «أيديكم»؟ وما المبرر لأن يقول الله تعالى «أيديكم» ثم يرسل الإمام ليبين لعباده أنه كان يقصد من كلمة «أيديكم»: «ألسنتكم»؟! والأهم من ذلك أنه لو كانت الآية على المعنى الذي يقوله هذا الراوي الجاهل، فإن هذا المعنى لا يتناسب أبداً مع بقية الآية التي يقول تعالى فيها: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة/٤٣]، فكيف يمكن للمؤمنين أن يكفوا ألسنتهم ويصمتوا وفي الوقت ذاته يقيموا الصلاة. والحاصل، إن هذا المعنى لا يتناسب أبداً مع الآية المذكورة ولا مع بلاغة القرآن.

(١) الكليني، أصول الكافي، باب الصمت وحفظ اللسان، ج ٢، ص ١١٤، الحديث ٨.

٧- من المثير للانتباه أن يعلم القارئ العزيز أن هذا الراوي (علي بن إبراهيم) هو من الأشخاص الذين جعلوا عائشة وطلحة - نعوذ بالله - في موضع التهمة. وأرى من المناسب أن أنقل هنا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني» [من علماء الشيعة الإمامية في القرن السادس الهجري] الذي قال بشأن هذا الاتهام الباطل:

"يجب أن نفهم جيداً جواب هذه الكلمات التي هي كفر وضلال وبدعة وكذب وبهتان ولغو وتعصب، بل هي عين الزندقة والإلحاد - نعوذ بالله منها - .

أولاً: مئات آلاف لعنات الله ورسوله وأهل السموات والأرض والملائكة والإنس والجن أجمعين على من يذهب هذا المذهب أو يعتقد أن غبار الفواحش يمكن أن يمس نساء رسل الله تبارك وتعالى، وخاصة نساء المصطفى ﷺ الذين هم أمهات المؤمنين. وأضعاف تلك اللعنات على من يؤلف كتاباً يذكر فيه مثل هذا القول ويفتري فيه على علماء الشيعة، وعلى من يستبيح مثل هذه التهمة بحق نساء رسول الله ﷺ، وعلى من يمارس التقية في هذا الباب وعلى ذلك الراوي الفاسد الذي نسب للمسلمين مثل هذا الكذب وَكُتِبَ وَقَالَ وَلَبَسَ عَلَى الْعَوَامِ وَالْعَافِلِينَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ..... . والمعلوم أن عائشة كانت تحب رسول الله ﷺ أكثر من نفسها^(١)، وأن طلحة كان رجلاً دميم الخلقة، وأن التي كان إلى جانبها معشوق العالمين الذي كانت الشمس المشرقة تحسد جماله لا يمكن أن تلقى ببصرها إلى شخص مثل طلحة؟! حاشا عنها....." (٢).

٨- من الدلائل على انحراف علي بن إبراهيم روايته الرواية التالية: "عَنْ الْإِمَامِ مُوسَى الْكَاسِمِ (عليه السلام) قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَضِبَ عَلَى الشَّيْعَةِ فَخَيَّرَنِي نَفْسِي أَوْ هُمْ؛ فَوَقَّيْتُهُمْ وَاللَّهِ بِنَفْسِي" (٣).

إحدى التأويلات الباردة التي اخترعها المجلسي لهذه الرواية أنه قال: بما أن الشيعة لم يطيعوا ذلك الإمام كما ينبغي وأدى ذلك إلى تسلط أمثال هارون الرشيد على الناس لذلك غضب الله على الشيعة! هذا في حين أن لدينا آيات عديدة من القرآن تقول: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ خَيْرُ الْهَوْدَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا...﴾ [هود/٥٨] وبمثل ذلك ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ خَيْرُ الْبَنِيَّانِ...﴾ [شعيباً..] وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا [هود/٦٦، و ٩٤]. هذه الآيات وعشرات من أمثالها تدل على أنه عندما يغضب الله على قوم فإن الله يحفظ من عذابه المؤمنين وزعماءهم، ولذلك وخلافاً لخرافات المسيحيين الذي يعتقدون أن عيسى عليه السلام فدى الناس بنفسه كي يغفر الله خطايا أتباعه، فإن منطق القرآن يقول: إذا غضب الله العادل على قوم ظالمين فإن فرداً مؤمناً و متقياً و ذا مقام عال مثل الإمام الكاظم (عليه السلام) الذي لم يقصّر في أداء واجباته لا يقدم فدية للقوم العصيين، وبعبارة أخرى فإن الله تعالى لا يفدي العالي لأجل الداني.

لاحظ كيف يتم الترويج لعقيدة الفداء وتكفير الخطايا، التي هي عقيدة المسيحية

(١) يشير الشيخ عبد الجليل القزويني في الصفحة ٢٩٥ من كتابه إلى أنه ألف كتاباً بعنوان «في تنزيه عائشة».

(٢) النقض، عبد الجليل القزويني، ص ٢٩٣ فما بعد.

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٠، حديث ٥. ولم يعتبر كلا الباقرين (المجلسي والبهودي) هذا الحديث صحيحاً.

الرائجة، باسم أهل البيت عليهم السلام بين المسلمين!

٩- ومن قصص عليّ بن إبراهيم التي تستحق السماع الأسطورة التالية التي نقرأها في هذا الحديث: "عليّ بن إبراهيم عن أبيه قال استأذن عليّ أبي جعفر (الإمام موسى الكاظم) عليه السلام قوم من أهل التّواحي من الشيعة فأذن لهم فدخلوا فسألوه في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة فأجاب عليه السلام وله عشر سنين!!" (١).

أيها القارئ العزيز! تدبر معي قليلاً أنه في خلال يوم وليلة أي في خلال ١٤٤٠ دقيقة لو لم يأكل السائلون شيئاً طول تلك المدة، ولم يناموا وحتى أنهم لم يصلوا صلواتهم الخمس، وأعطى كل واحد منهم دقيقة واحدة فقط ليسأل سؤاله، لم يكن باستطاعتهم أن يسألوا حتى ١٥٠٠ سؤال! إذن، بصرف النظر عن الوقت الذي يُصَرَفُ لأجل طرح السؤال كيف استطاع الإمام أن يجيب في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة؟ علاوة على أنه لو استطاع طفل له من العمر عشر سنين فقط أن يقوم بمثل ذلك العمل لانتشرت شهرته قطعاً في جميع أنحاء المدينة، ولم تقتصر معرفة تلك المعجزة على أب وابن من القائلين بتحريف القرآن، أي جناب «علي بن إبراهيم» وأبوه فقط! والنقطة المهمة التي ينبغي أن ننتبه إليها في نقل هذه الأسطورة أننا لا نجد اسم راوٍ لها سوى علي بن إبراهيم وأبيه ومسؤولية نقل مثل هذه القصة هي على مسؤولية هذين الراويين فقط (٢). (فتأمل)

إن أباطيل «علي بن إبراهيم» كثيرة بالطبع، وسيأتي ذكر بعضها في الصفحات الآتية خاصة في الباب ١٦٥. ففي ذلك الباب لدينا تسع أحاديث من إفاضات جنابه!!

[عوداً إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ١٠- أحد رواته «أحمد بن محمد» مجهول ومشتك.

← الحديث ١١- هذا الحديث مرفوع وأحد رواته «أحمد البرقي» الذي تعرّفنا على حاله في الصفحات الماضية.

← الحديث ١٢- هو كسابقه حديث مرفوع. والراوي المتصل بالإمام في هذا الحديث

(١) أصول الكافي، ج ١، ص ٤٩٦، حديث ٧. ونفى جناب الأستاذ «بهبودي» صحة هذا الحديث.

(٢) إن هذه الرواية نموذج جيد لتتعرّفوا من خلاله على شدة تعصب بعض علمائنا المشهورين والمحترمين ومحاربتهم للحق. فرغم أن هذه الرواية مفقضة جداً، إلا أن المجلسي - الذي ينبغي أن نسميه بحق «مروج الخرافات وحارس البدع» حاول بكل تعصب أن يجد التأويلات ويتمحلّ التوجيهات لهذه الرواية الفاسدة، من ذلك أنه قال: إننا يجب أن نحمل هذا لعدد على المبالغة والإغراق، هذا في حين أن هذا التأويل لا وجه له أبداً وخلاف الظاهر لأنه في مثل هذه الموارد إذا أريدت المبالغة لقيلت ألفاظ مثل: عشرات المسائل أو مئات أو آلاف وأمثال ذلك لا أن يقال ثلاثين ألف مسألة.

وقال المجلسي أيضاً إن إجابات الإمام كانت كليات وقواعد عامة يُستخرج منها الجواب على ثلاثين ألف مسألة، وهذا التأويل خطأ واضح لأن أي قاعدة عامة يمكن أن نستخرج منها مسائل جزئية لا حصر لها وعندئذ لا دليل على حصر ذلك بعدد ثلاثين ألفاً.

وقال المجلسي أيضاً: لعلّ المراد من المجلس: دورة من المجالس!! وهذا أيضاً اجتهد في موضع النص ولا ينسجم أبداً مع عبارة (في مجلس واحد) التي وردت في الرواية.

لاحظوا كيف يحاولون الدفاع عن الخرافات!! ولحسن الحظ (وخلافاً لما فعل المجلسي في تأويله للرواية رقم ٢٨ في الصفحة ٦٣٤ من المجلد الثاني من الكافي) لم يتشبّهوا هنا بمسألة اشتباه النسخ. اللهم نعوذ بك من التعصب.

هو «هشامُ بْنُ الْحَكَمِ» الذي كان تلميذ «أبي شاکر» الزنديق مدة من الزمن، وكان يذهب مذهب التجسيم أي القول بجسمية الله تعالى - نعوذ بالله -!! ويظهر من الأخبار أنه لم يكن يتورّع من الافتراء على الإمام^(١)، حتى أنه تعرّض إلى اللعن مِنْ قِبَلِ الإمامِ الكاظم^(عليه السلام)، وحتى أنه في الخطاب السابع عشر لهذا الحديث ذاته اعتبره الإمام شخصاً غافلاً عن الله ومطيعاً لهواه ورغباته. وقد تبرأ منه أيضاً حضرة الإمام الهادي (ع)^(٢).

وأما متن الحديث، فاعلم أنه في الفقرة العاشرة للحديث يقول الإمام الكاظم (ع):

"يَا هِشَامُ! ثُمَّ ذَكَرَ أُولَى الْأَلْبَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ وَحَلَّاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحِلْيَةِ فَقَالَ «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكَرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ» وَقَالَ: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا [أي كل الآيات سواء كانت من الآيات المحكمة أو المتشابهة] وَمَا يَذْكَرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ» [آل عمران/٧].... الحديث".

كما تلاحظون، فسّر الإمام (ع) في هذه الرواية معنى «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» خلافاً للأحاديث التي أوردها الكليني في الباب ٨٠ والتي تقصر الراسخين في العلم على النبي والإمام فقط، كما أنه لم يعطف كلمة «الراسخون» على كلمة «الله» بل ذكرها مستقلة عنها. وهذا يبين أنّ الكليني ينقل روايات متعارضة ومتناقضة دون أن ينتبه إلى ذلك، لأن هدف روايات الباب ٨٠ هو أن يقول إن المقصودين من: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» هو الأئمة وأنهم - إضافة إلى الله عز وجل - هم أيضاً يعلمون تأويل الآيات المتشابهة، وهذا لا يمكن إلا إذا اعتبرنا أن كلمة: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» معطوفة على كلمة «الله». علاوة على أن الإمام اعتبر في هذه الرواية أن الآية تشمل الأئمة عليهم السلام كما تشمل غيرهم.

← الحديث ١٣ - حديث مرفوع، إضافة إلا أن أحد رواته «سهل بن زياد» ضعيف. وقد سبق بيان حاله في الصفحات الماضية.

← الحديث ١٤ - رواته مجروحون وسنده فاسد. ومن الطريف أنه طبقاً لهذا الحديث يقول الإمام الصادق^(عليه السلام) إن الله أعطى العقل ٧٥ جيشاً ولكنه لما بدأ يشرح هذا الأمر ذكر ٧٨ جيشاً!!

← حديث ١٥ - اعتبر المجلسي هذه الرواية مرسلة. وأحد روايتها «الحسن بن علي بن فضال» واقفي المذهب، وبالطبع فإن أسرة «فضال» كلها من الواقفة. والواقفة يعتقدون أن لا إمام بعد حضرة موسى بن جعفر (ع)، وأن كل من ادعى الإمامة بعده مفترٍ وكذاب ولا دين له! وقد سمى علماء الشيعة الواقفة بالكلاب الممطورة.

(١) يُرَاجَع أصول الكافي، ج ١، ص ١٠٤، حديث ١.

(٢) يُرَاجَع أصول الكافي، ج ١، ص ١٠٦، الحديث ٧. وانظر أيضاً كتاب التوحيد للشيخ الصدوق، تصحيح هاشم الحسيني، مكتبة الصدوق، ص ١٠٠، الحديث ٨، و ص ١٠٤، الحديث ٢٠. والحديث الأخير، بناء على نقل الشيخ الصدوق هو التالي: "سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ (ع) عَنِ التَّوْحِيدِ وَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَقُولُ بِقَوْلِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَغَضِبَ (ع) ثُمَّ قَالَ: مَا لَكُمْ وَلِقَوْلِ هِشَامٍ إِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا. مَنْ رَزَعَهُ أَنْ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جِسْمٌ، نَحْنُ مِنْهُ بَرَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. يَا ابْنَ دُلْفٍ! إِنَّ الْجِسْمَ مُحَدَّثٌ وَاللَّهُ مُحَدِّثُهُ وَمُجَسِّمُهُ".

ومن الطريف أن نعلم - كما أشرنا إلى ذلك أيضاً في مقدمة هذا الكتاب - أن وضّاعي الحديث وقعوا في خطأ فاضح إذ نقلوا عن هؤلاء الواقعة ثوابات لا حد لها ولا حصر لزيارة قبر الإمام الرضا (ع) وقبور الأئمة من بعده، أي وضعوا على لسان رواة لا يعتقدون بإمامة الإمام الرضا أصلاً ولا بإمامة الأئمة من بعده ولا حتى بصلاحهم بل يعتبرونهم أشخاصاً كذابين، أحاديث في ثواب زيارة قبورهم وأن زيارة قبورهم أفضل من ألف حج!!

على سبيل المثال، رَوَا عَنْ «الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» هَذَا عَيْنَهُ الَّذِي كَانَ عَدُوًّا لِحَضْرَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرضا (عليه السلام) أَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ الْجَلِيلَ قَالَ: "إِنَّ بِخُرَاسَانَ لِبُقْعَةٍ يَأْتِي عَلَيْهَا زَمَانٌ تَصِيرُ مُخْتَلَفَ الْمَلَائِكَةِ فَلَا يَزَالُ فَوْجٌ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَفَوْجٌ يَصْعَدُ إِلَيَّ أَنْ يَنْفَحَ فِي الصُّورِ فَقِيلَ لَهُ وَأَيُّهُ بُقْعَةٌ هَذِهِ فَقَالَ هِيَ بِأَرْضِ طُوسَ - وَهِيَ وَاللَّهِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ - مَنْ زَارَنِي فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ كَانَ كَمَنْ زَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ثَوَابَ أَلْفِ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ مَقْبُولَةٍ وَكُنْتُ أَنَا وَأَبَائِي شَفَعَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!!" (١).

وأيضاً رَوَا عَنْهُ (أَيَّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ) أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ الرضا (عليه السلام) قَوْلَهُ فِي حَدِيثٍ: "مَنْ زَارَنِي وَهُوَ يَعْرِفُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَقِّي وَطَاعَتِي فَأَنَا وَأَبَائِي شَفَعَاءُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَمَنْ كُنَّا شَفَعَاءَهُ نَجَا وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَزْرِ الثَّقَلَيْنِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ!!" (٢).

وأقول: لم يكن لزيارة النبي ﷺ نفسه في حال حياته ولا لزيارة الإمام في حال حياته ثواب الحج، فكيف يكون لزيارة قبورهم بعد وفاتهم ثواب ألف حج؟! أليس هذا استهزاء بالحج الذي نزلت آيات عديدة في القرآن الكريم في بيان أهميته؟ ثم إنه لماذا لم يوص النبي ﷺ أصحابه بزيارة قبره وقبر أقربائه على هذا النحو؟ ألم يكن يرغب في حصول صحابته على تلك الثوابات التي لا حد لها ولا حصر؟!

وللأسف لقد نُقِلَت روايات عديدة عن «الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» في كتب الكليني وكتب الشيخ الحر العاملي وغيرهما. وقد اعتبر الأستاذ «محمد باقر البهبودي» كتاب «مسائل الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» التي روى عنها مشايخ الصدوق، كتاباً مدسوساً وموضوعاً من أساسه (٣).

وابن هذا الرجل، أي «عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» فطحي المذهب وضعيف أيضاً. وكما كتب المحقق الفاضل الأستاذ قلمداران: كان «عَلِيُّ بْنُ فَضَّالٍ» يعتقد بإمامة «عبد الله الأبطح» (أخي الإمام الكاظم) إلى درجة أنه ألف كتاباً في إثبات إمامته. وإضافة إلى ذلك كان يؤمن بإمامة «جعفر بن علي» (ابن الإمام الهادي الذي يُعَرَفُ في كتبنا باسم جعفر الكذاب)!

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، باب استحباب اختيار زيارة الرضا (ع)، ج ١٠، ص ٤٤٥، حديث ٤. (وهو في طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: ج ١٤، ص ٥٦٧، ح ١٩٨٣٦).

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، ج ١٠، ص ٤٣٦، حديث ١١. (وهو في الطبعة الجديدة: ج ١٤، ص ٥٥٥، ح ١٩٨٠٨). (المترجم)

(٣) محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي و فرهنگی، ص ٢٦٣.

وقد اعتبره العلامة الحلي فاسد المذهب وضعيفاً^(١)، واعتبره صاحب كتاب «السرائر» (ابن إدريس الحلي) كافراً ملعوناً، وكتب أن أباه وأسرته بني فضال كلهم فطحيون و«الحسن بن فضال» رأسهم في الضلال^(٢).

والشاهد الثاني أيضاً اعتبر أن وجود هذا الأب والابن يعني «علي بن الحسن بن فضال» في سند الروايات يوجب ضعفها^(٣).

وللأسف فإن كتب حديثنا ملوثة بروايات هذين الشخصين.

من ذلك أن «علي بن فضال» هذا ذاته يروي حديثاً (أورده الكليني في الكافي، الباب ١٦٨، الحديث ١٥) بسند إلى رسول الله ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ مَثَلٌ لِي أُمِّتِي فِي الطَّيْنِ وَعَلَّمَنِي أَسْمَاءَهُمْ كَمَا عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا فَمَرَّ بِي أَصْحَابُ الرَّايَاتِ فَاسْتَعَفَرْتُ لِعَلِّي وَشِيعَتِهِ، إِنَّ رَبِّي وَعَدَنِي فِي شِيعَةِ عَلِيٍّ خَصْلَةً، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هِيَ؟ قَالَ: الْمَعْفُورَةُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَأَنْ لَا يُعَادِرَ مِنْهُمْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً، وَلَهُمْ تَبْدُلُ السَّنَيَاتِ حَسَنَاتٍ!!"^(٤).

ونسأل: وهل يوجد بين شيعة علي مؤمن وكافر حتى يجد الله من آمن منهم فقط بالغفران؟ إن أمثال هذه الروايات هي التي أدت إلى اغترار الشيعة وأن يظن عوامهم أن ذنوبهم ستبذل إلى حسنات إذا أظهروا المحبة للصالحين والرجال العظام في الدين!! في حين أن كل إنسان - كما تفيد آيات القرآن - رهين بعمله وما كسبت يده فحسب.

← **الحديث ١٦** - أحد رواته «سهل بن زياد» عن «النوفلي» - الذي كان من العلّة - عن «السكوني» الذي كان قاضي الموصل ومن أهل السنة.

← **الحديث ١٧** - أول رواته «علي بن إبراهيم» الذي يروي أحاديث كثيرة تتعارض مع العقل وتخالف القرآن، ومن رواته الآخرين «عبيد الله الدهقان» من الضعفاء، رواه عن «دُرُسْت بن أبي منصور» الواقفي، أو - على حد قول علماء الرجال - من «الكلاب الممطورة»!

← **الحديث ١٨** - أول رواته «علي بن إبراهيم» رواه عن «أبي هاشم الجعفري»، ورغم أنهم وثقوا هذا الأخير إلا أنه قد نُقلت عنه روايات كثيرة تنطوي على الغلو وأكثرها يتعارض مع كتاب الله. وعلى حد قول الأستاذ البهبودي:

"ولكن الظاهر من التاريخ أنه لم يكن صاحب حديث ولا رواية ولا كتاب.... وعندي أن كتابه ملصوق به [أي منسوب إليه كذباً]..... ورواياته إن كانت مكنوبة عليه، فهو، وإلا فإن رواياته تدلّ على أنه كان مرتفع القول في الأئمة وهذا قدح فيه وفي رواياته....."

(١) انظر العلامة الحلي، **منتهى المطلب**، (ص ٥٣٤)، حيث قال خلال مناقشته لرواية إعطاء الزكاة لنبي هاشم: "وفي طريقه ابن فضال وهو ضعيف". وقال في الكتاب ذاته (ص ٥٢٤) معلّقاً على حديث: "وفي طريقه علي بن فضال وهو ضعيف". (المترجم)

(٢) انظر ابن إدريس الحلي، **السرائر** (ج ١، ص ٤٩٥) قوله (في معرض تعليقه على روايتين مرسلتين): "ورأوي أحدهما فطحي المذهب، كافر ملعون، وهو الحسن بن الفضال، وبنو فضال كلهم فطحية، والحسن رأسهم في الضلال". انتهى. (المترجم)

(٣) للاطلاع بشكل مفصّل على حال هذا الأب والابن يُراجع الكتاب القيم «حقايق عريان در اقتصاد قرآن (زکات)»، تأليف الأستاذ حيدر علي قلمداران، ص ١٨٩ فما بعد.

(٤) الكليني، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٤٣ - ٤٤٤. وكلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي اعتبروا هذه الرواية غير صحيحة.

ولذلك لم يروه الأثبات الثقات وإنما يرويه الضعفاء كإسحاق بن محمد النخعي وسهل بن زياد الأدمي ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي وأحمد بن أبي عبد الله البرقي وجادة. ولو قلنا بأن كتابه صحيحٌ لدلت رواياته على القدح العظيم في نفسه وسقط الاحتجاج بحديثه مطلقاً". (١)

[نماذج لروايات «أبي هاشم الجعفري» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

١- من جملة أكاذيب أبي هاشم الجعفري أنه قال: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْإِمَامِ الْهَادِي عليه السلام فَكَلَّمَنِي بِالْهِنْدِيَّةِ، فَلَمْ أَحْسِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْهِ وَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ، رَكُوءَةً مَلَأَى حَصَاً فَتَنَاولَ حَصَاً وَاجِدَةً وَوَضَعَهَا فِي فِيهِ وَمَصَّهَا مَلِيًّا ثُمَّ رَمَى بِهَا إِلَيَّ فَوَضَعْتُهَا فِي فَمِي فَوَ اللَّهُ مَا بَرَحْتُ مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى تَكَلَّمْتُ بِثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ لِسَاناً أُولَئِكَ الْهِنْدِيَّةُ!!" (٢).

وأقول: أولاً: من أين فهم الراوي أن أبا هاشم أصبح عالماً بثلاثة وسبعين لغة؟ هل تكلم أبو هاشم معه بثلاثة وسبعين لغة فعلاً؟ ولو فرضنا أن أبا هاشم فعل ذلك (وهو لم يفعل بالطبع) فهل كان الراوي يعلم ثلاثة وسبعين لغة ويفهمها حتى يدرك أن أبا هاشم تكلم فعلاً بهذه اللغات؟ ثم ما فائدة هذه المعجزة! وإذا كان مجرد مص حصاة قد مصها الإمام يجعل الإنسان عالماً باللغات فيجب أن يكون نساء رسول الله ص جميعهن وبعض أصحابه الذين كانوا يأكلون من قصعته أو يشربون من إنائه ويأكلون بقية طعامه عالمين بسبعين لغة وأن يتكلم زوجات النبي ص اللواتي مصصن لعبه بسبعين لغة!

ثانياً: جاء في القرآن الكريم (النساء/٤٦) أن اليهود - بهدف الطعن في الدين- كانوا يسيئون استخدام كلمة «راعنا» التي كان يستخدمها المسلمون، فيستخدمها اليهود مع النبي ص قاصدين منها معنى سيئاً باللغة العبرية، ولم يكن الرسول الأكرم ص يعلم ذلك بل كان يفهم منها معناها العربي أي راع حالنا، إلى أن سمع سعد بن معاذ ذلك منهم وفهم قصدهم فوبخهم وعنفهم بشدة، ونزلت آية: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [البقرة/١٠٤].

ولم يُظهِر رسول الله ص معجزة مثل هذه المعجزة بأن يتكلم بعدد كبير من اللغات أو أن يمص شيئاً ويضعه في أفواه أصحابه ليجعلهم يجيدون اللغات الأجنبية!! (٣) وبدلاً من أن يمص النبي ص حصوة ويضعها في فم زيد بن ثابت (الأنصاري) قال له: "يَا زَيْدُ! تَعَلَّمْ لِي

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ٢٥١ (في كلامه عن كتاب أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري). (ملاحظة: لقد اقتبس المؤلف من كلام البهبودي بتقديم وتأخير واختصاراً). (المترجم)

(٢) الشيخ عباس القمي، سفينة البحار، طبع النجف، ج ٢، ص ٧١٨. وله أيضاً في منتهى الآمال (بالفارسية)، چاپ اسلاميه، (أي طبع المطبعة الإسلامية)، ج ٢، ص ٣٦٧. (البرقي). أقول (المترجم): و رواه أمين الإسلام الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) في كتابه «إعلام الوري بأعلام الهدى»، وقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣ هـ) في كتابه «الخراج والخراج»، وابن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨ هـ) في كتابه «المناقب»، ونقله عن الثلاثة المجلسي، في بحار الأنوار، ج ٥٠، ص ١٣٦.

(٣) يجب أن ننتبه إلى أنه لا يجوز لنا أن نقول بما أن حضرة سليمان عليه السلام كان يعلم منطق الطير (أي لغة الطيور) فلماذا لا يكون النبي الأكرم ص كذلك أيضاً؟ وذلك لأن كل نبي اختصه الله بمعجزة تتناسب مع ظروف زمانه، وكما أن النبي الأكرم ص لم يولد دون أب وأن حضرة موسى عليه السلام لم يتكلم في المهد وحضرة عيسى عليه السلام لم يحول العصا ثعباناً، فلا يمكن أن ننسب دون دليل - معجزة نبي من الأنبياء إلى الأنبياء الآخرين أيضاً.

كِتَابُ يَهُودَ^(١) فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا آمَنَ يَهُودَ عَلَى كِتَابِي^(٢).

٢- ومن روايات «أبي هاشم الجعفري» الأخرى هذا الحديث الخرافي الذي ينسبه إلى الإمام الجواد عليه السلام بأنه قال: «إِنَّ بَيْنَ جَبَلِي طَوْسَ قَبْضَةٍ فَبُضْتُ مِنَ الْجَنَّةِ - مَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّارِ»^(٣)!!

أقول: بناء على ذلك هل أهالي مدينة مشهد وساكنيها في أمان من النار ويستطيعون أن يفرحوا بهذه الأساطير وأن لا يخافوا عذاب الله؟ هل يمكن بمثل هذه الخرافات أن نتخلّى - نعوذ بالله- عن الآية المباركة التي تقول: «لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم/٣٩]

أو عن قوله تعالى: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» [المدثر/٣٨]؟!٤

٣- ومن قصص أبي هاشم الجعفري الأخرى قوله: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ (الإمام الهادي عليه السلام) بَعْدَ مَا مَضَى ابْنُهُ أَبُو جَعْفَرٍ [وكان الإمام الهادي قد نص على إمامة ابنه أبي جعفر هذا بالإمامة من بعده] وَإِنِّي لَأَفْكَرُ فِي نَفْسِي أَرِيدُ أَنْ أَقُولَ: كَأَنَّهُمَا أُعْنِي أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبَا مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ- كَأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ [الصادق (ع)]، وَإِنْ قِصَّتَهُمَا كَقِصَّتِهِمَا، إِذْ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُرْجَى بَعْدَ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فَأَقْبَلَ عَلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ [الإمام الهادي (ع)] قَبْلَ أَنْ أَنْطِقَ فَقَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا هَاشِمٍ! بَدَأَ لِلَّهِ فِي أَبِي مُحَمَّدٍ بَعْدَ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) مَا لَمْ يَكُنْ يُعْرِفُ لَهُ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي مُوسَى بَعْدَ مُضِيِّ إِسْمَاعِيلَ مَا كَشَفَ بِهِ عَنْ حَالِهِ، وَهُوَ كَمَا حَدَّثْتُكَ نَفْسُكَ وَإِنْ كَرِهَ الْمُبْطِلُونَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ ابْنِي الْخَلْفِ مِنْ بَعْدِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمَعَهُ آلَةُ الْإِمَامَةِ»^(٤).

٤- وروى أبو هاشم الجعفري هذا أيضاً أنه كان عند الإمام الحسن العسكري (ع) فاستؤذن لرجل من أهل اليمن عليه فدخل رجل عبل طويل جسيم فسلم عليه بالولاية فردّ عليه بالقبول وأمره بالجلوس، فجلس ملاصقاً لي فقلت في نفسي: ليت شعري! من هذا؟ فقال الإمام (ع): هذا من ولد الأعرابية صاحبة الحصاة التي طبع آباي (ع) فيها بخواتيمهم فانطبعَتْ، وقد جاء بها معه يريد أن أطبع فيها. ثم قال: هايتها فأخرج حصاة

(١) أي لغتهم، وقيل إنها السريانية. (المترجم)

(٢) وتتمّة الحديث: «قَالَ زَيْدٌ فَتَعَلَّمْتُ كِتَابَهُمْ، مَا مَرَّتْ بِي خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حَتَّى حَذَفْتُه، وَكُنْتُ أَقْرَأُ لَهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ وَأَجِيبُ عَنْهُ إِذَا كَتَبَ». أخرجه أحمد، ٥، ١٨٦ رقم (٢١٦٥٨). والترمذي، السنن (٥، ٦٧ رقم ٢٧١٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح. (المترجم)

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، ج ١٠، ص ٤٣٦ - ٤٣٧، حديث ١٣.

(٤) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٢٧، حديث ١٠. ومن الطريف والمثير - كما أشار إلى ذلك جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه القيم «شاهراه اتحاد» (طريق الاتحاد) - أن أبا هاشم الجعفري هذا نفسه الذي يظهر من الحديث المروي أعلاه أنه ما تعرف على إمامة الإمام الحسن العسكري إلا بعد أن بين له الإمام الهادي ذلك، هو ذاته يروي رواية أخرى أوردها الكليني في الكافي (ج ١، ص ٥٢٥، حديث ١) يذكر فيها أن الإمام الجواد (ع) بين له - على لسان الخضر - أسماء الأئمة الاثني عشر جميعاً، ومن جملة ذلك أنه قال له: «وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ». مما يعني أن أبا هاشم الجعفري كان يعرف أسماء الأئمة جميعاً - بما في ذلك الإمام الحسن العسكري (ع) - حتى قبل إمامة حضرة الإمام الهادي (ع)، ومن ثم فلم يكن بحاجة إلى أن يقوم الإمام الهادي (ع) بتعريفه بإمامة الحسن العسكري من بعده!! يُراجع كتاب «شاهراه اتحاد» (طريق الاتحاد)، ص ٢٥٧ فما بعد.

وَفِي جَانِبِ مَنَافِئِ مُؤَضِّعٍ أَمْلَسَ فَأَخَذَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام (أي الإمام العسكري) ثُمَّ أَخْرَجَ خَاتَمَهُ فَطَبَعَ فِيهَا فَأَنْطَبَعَ فَكَأَنِّي أَرَى نَفْسَ خَاتَمِهِ السَّاعَةَ!!!^(١).

٥- ويروي أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ أيضاً أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع) [أي الإمام الجواد] وَمَعِيَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ غَيْرُ مَعْنُونَةٍ وَاسْتَبَهَتْ عَلَيَّ فَأَعْتَمَمْتُ، فَتَنَاولَ إِحْدَاهُمَا وَقَالَ هَذِهِ رُفْعَةُ زِيَادِ بْنِ شَيْبٍ ثُمَّ تَنَاولَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ هَذِهِ رُفْعَةُ فَلَانٍ فَبُهِتُ أَنَا فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَنَبَسَمَ الخ.

[ويُتَابَعُ قَائِلاً فِي جُزْءٍ تَالٍ مِنْ رِوَايَتِهِ]

وَكَلَّمَنِي جَمَالٌ أَنَّ أَمْلَسَ لَهُ يُدْخِلُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِهِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ لِأَكَلِمَهُ لَهُ فَوَجَدْتُهُ يَأْكُلُ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ وَلَمْ يُمَكِّنِي كَلَامَهُ فَقَالَ يَا أَبَا هَاشِمٍ كُلِّ وَوَضَعَ بَيْنَ يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ يَا غُلَامُ انْظُرْ إِلَى الْجَمَالِ الَّذِي أَتَانَا بِهِ أَبُو هَاشِمٍ فَضَمُّهُ إِلَيْكَ الخ^(٢).

٦- ويروي حديثاً آخر أيضاً يقول فيه: "شَكَوْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ (الإمام الحسن العسكري) عليه السلام ضَبَقَ الْحَبْسَ وَكَتَلَ الْقَيْدَ فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنْتَ تُصَلِّي الْيَوْمَ الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِكَ فَأَخْرَجْتُ فِي وَفَيْتِ الظُّهْرَ فَصَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِي كَمَا قَالَ (ع) وَكُنْتُ مُضْطِيقاً فَأَرَدْتُ أَنْ أَطْلُبَ مِنْهُ دَنَائِيرَ فِي الْكِتَابِ فَاسْتَحْيَيْتُ فَلَمَّا صِرْتُ إِلَى مَنْزِلِي وَجَّهَ إِلَيَّ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَكَتَبَ إِلَيَّ إِذَا كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ فَلَا تَسْتَحْيَ وَلَا تَحْتَشِمَ وَاطْلُبْهَا فَإِنَّكَ تَرَى مَا تُحِبُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٣).

٧- ويروي حديثاً آخر أيضاً يقول فيه: "صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الجواد) عليه السلام فِي مَسْجِدِ الْمُسَيَّبِ، وَصَلَّيْتُ بِنَا فِي مَوْضِعِ الْقَبْلَةِ سَوَاءً، وَذَكَرَ أَنَّ السِّدْرَةَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ كَانَتْ يَابِسَةً لَيْسَ عَلَيْهَا وَرَقٌ فَدَعَا بِمَاءٍ وَتَهَيَّأَ تَحْتَ السِّدْرَةِ فَعَاشَتْ السِّدْرَةُ وَأَوْرَقَتْ وَحَمَلَتْ مِنْ غَامِهَا!!!"^(٤).

لاحظوا أنه يحاول أن يوحى إلينا - بواسطة أحاديثه - أن الإمام كان عالماً بضمانات العباد وبما في صدورهم، وأنه كان يصنع معجزات لم يثبت للنبي مثلاً. ولم يكن وحده في هذا بالطبع، بل - كما سترون - معظم رواة الكافي كانوا يحاولون، مثله، أن يشيعوا مثل هذه الخرافات والأمور المناقضة للقرآن والغلو في الصالحين، مخالفين بذلك وصية القرآن للمؤمنين التي تقول: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [المائدة/٧٧].

بما أن سنصادف في «الكافي» كثيراً من أمثال هذه الروايات المليئة بالغلو والمخالفة للقرآن؛ لذا أرى من الضروري أن أقوم - قبل مواصلة نقد وتمحيص بقية أحاديث المجلد الأول من الكافي - بتحقيق مسألة العلم بالغيب وإظهار المعجزات كي يتمكن القارئ المحترم من مطالعة الكتاب الحاضر ببصيرة أكبر:

(١) الكُلَيْنِيُّ، أصول الكافي، ج، ص ٣٤٧، حديث ٤.

(٢) الكُلَيْنِيُّ، أصول الكافي، ج، ص ٤٥٩، حديث ٥.

(٣) الكُلَيْنِيُّ، أصول الكافي، ج، ص ٥٠٨ - ٥٠٩، حديث ١٠.

(٤) الكُلَيْنِيُّ، أصول الكافي، ج، ص ٤٩٧، حديث ١٠.

عِلْمُ الْغَيْبِ وَالْمُعْجَزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ فِي الْقُرْآنِ

كما قلت في كتابي «خرافات وفور در زيارت قبور»^(١) (الخرافات الوافرة في زيارات القبور)، فإنه يُستفاد من القرآن الكريم أن الأنبياء لم يكونوا يعلمون الغيب اللهم إلا ما يتعلق بإبلاغهم شريعة الله وبعض الأمور التي لدينا أدلة وحجج كافية عليها، ولم يكونوا أبداً عالمين بما كان وما يكون.

فعلى سبيل المثال لم يكن لدى نبي الله يعقوب عليه السلام في فلسطين أي خبر عن أحوال ابنه الحبيب يوسف عليه السلام. ولم يكن حضرة نوح عليه السلام يعلم شيئاً عن الأمور الشخصية لأتباعه وأنهم ماذا يعملون حقيقة (الشعراء/١١٢). ولم يعرف إبراهيم - عليه آلاف التحيات والثناء - أن ضيوفه لم يكونوا بشراً بل كانوا ملائكة العذاب (الذاريات/٢٥). ولم يكن حضرة سليمان عليه السلام مطلعاً على أحوال قوم «سبأ» قبل أن يأتيه الهدد بأخبارهم. (النمل/٢٢). ولم يكن حضرة موسى عليه السلام يعلم أن أخاه هارون لم يكن له أي ذنب أو تقصير فيما فعله قومه من عبادة العجل (الأعراف/١٥٠)، كما لم يعرف موسى عليه السلام أيضاً أن صاحبه في السفر كان قد نسي الحوت (الكهف/٦٢)، والقرآن يبين لنا أن النبي ﷺ قد أعجبه قول بعض الناس الذين أشهدوا الله على صدق قلوبهم مع أنهم كانوا كاذبين في الواقعين (البقرة/٢٠٤-٢٠٥) في حين أنه لو كان النبي مطلعاً على حقيقة ما في قلوبهم لم يُعجب بقولهم. ولهذا السبب لم يكن حضرة النبي ﷺ يعلم كثيراً من أهل المدينة الذين مَرَدُوا [أي مَرَنُوا واعتادوا] على النفاق (التوبة/١٠١)، فكيف يمكن أن يكون الإمام مطلعاً على ضمائير العباد وما في صدورهم؟!^(٢)

وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض الآيات القرآنية مع شيء من التوضيحات من أوثق تفاسير الشيعة:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ٥٥ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ٥٦ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاتًا أَثِيماً ٥٧﴾ [النساء/١٠٦-١٠٧].

ذكر الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» في شأن نزول هذه الآيات أن النبي ﷺ، في حكمه وقضائه بين متخاصمين، ظنَّ أحدهما بريئاً وشرَّع بالدفاع عنه، في حين أنه كان مُذنباً في الواقع، فنزلت هذه الآيات المباركات^(٣). وهذا يدل بوضوح على أن النبي ﷺ لم يكن

(١) انظر «زيارت و زيارتنامه» (زيارة المزارات وأدعية الزيارات)، ص ١٩٣.

(٢) كتب الأستاذ عالي القدر أخونا العلامة السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي - أيداه الله تعالى - مطالب مفيدة جداً حول هذا الموضوع في كتابه القيم «راهی بسوی وحدت اسلامی» [أي طريق نحو الوحدة الإسلامية]، ص ٦٩، فما بعد، فأوصي جداً إخواني المؤمنين بقراءته.

(٣) طبقاً لما أورده الطبرسي في «مجمع البيان»: نزلت الآيات في بني أبيرق وكانوا ثلاثة إخوة بشر وبشير ومبشر وكان بشير يكنى أبا طعمة، فنقب أبو طعمة على علية [أي سقيفة] رفاعة بن زيد

عالمًا بذات صدور الناس، ولا مُطَّلِعاً على ما في ضمائرهم، وإلا لما دافع عن المجرم وأراد تبرئته. فهذه الآيات وعشرات من أمثالها أكثر الأدلة قطعيةً على كَذِبِ الروايات التي تزعم أن الأئمة كانوا يعلمون ما في ضمائر الناس، أو التي تعرّف بهم بوصفهم أشخاصاً يتمتّعون بالقدرة على إظهار معجزات متنوعة.

واعلم أنه إضافةً إلى آيات القرآن، فإن هذا الأمر ورد أيضاً في الروايات، فقد روى الكشي بسند صحيح أن أبا بصير قال لصديق أهل البيت -عليهم السلام- "إِنَّهُمْ يَقُولُونَ! قَالَ: وَمَا يَقُولُونَ؟؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ يَعْلَمُ قَطَرُ الْمَطَرِ وَعَدَدَ النُّجُومِ وَوَرَقَ الشَّجَرِ وَوَزْنَ مَا فِي الْبَحْرِ وَعَدَدَ التُّرَابِ؟ فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ! فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (١).

وروى الكشي أيضاً عن الإمام الرضا (عليه السلام) أنه لما قيل له: "إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تَعْلَمُ الْغَيْبَ؟! فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ ضَعُ يَدَكَ عَلَى رَأْسِي فَإِنَّ اللَّهَ مَا يَقَيَّتْ فِي جَسَدِي شَعْرَةً وَلَا فِي رَأْسِي إِلَّا قَامَتْ. قَالَ ثُمَّ قَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا هِيَ إِلَّا رَوَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" (٢).

و روى الكشي في رجاله عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "والله لو أقررت بما يقول في أهل الكوفة لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبدٌ مملوكٌ لا أقدر على ضرٍّ شيءٍ ولا نفعٍ شيءٍ". (٣).

وهذه الروايات المذكورة تتفق مع القرآن لأن كتاب الله يقول للنبي ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف/ ١٨٨].

في هذه الآية نقطتان ينبغي الانتباه إليهما والتمنع بهما: النقطة الأولى أن الله أمر نبيه أن يقول: لو كنت أعلم الغيب لاستفدت منه قطعاً، وهذا الأمر جاء بلام التأكيد، فقول الذين يدعون أن النبي والإمام كانا يعلمان الغيب ولكنهما لم يكونا مأمورين بالاستفادة من هذا العلم قول باطل.

والنقطة الثانية أنه في هذه الآية تمّ نفي وإنكار نتيجة العلم بالغيب وفائدته التي هي الاستكثار من الخير وعدم مس السوء للنبي، مما يفيد أن كلا نوعي العلم بالغيب (العلم الذاتي المستقل بالغيب، والعلم بالغيب الذي يفيضه الله تعالى على نبيه بشكل دائم في الموارد المختلفة) لا يمكن نسبتهما إلى النبي. لأن كيفية العلم بالغيب وطريقة حصوله لا

وأخذ له طعاماً وسيفاً ودرعاً، فأتهم بنو أبيرق يهودياً يُقال له زيد بن السهين فجاء اليهودي إلى رسول الله وجاء بنو أبيرق إليه وكلموه أن يجادل عنهم، فَهَمَّ رسول الله أن يفعل وأن يعاقب اليهودي فنزلت الآية وتبين كذب المدّعين وبراءة المئهم!

ولا يخفى أن بعضهم قال إن بني أبيرق اتهموا مسلماً يدعى لبيد بن سهل وقال آخرون إن رجلاً من الأنصار وضع درعاً له أمانةً عند شخص ولما أراد أن يستردّ أمانته أنكر ذلك الشخص الأمانة ولما ترفعوا إلى النبي احتلّ النبي أن يكون المدّعي صادقاً فنزلت الآيات المذكورة.

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٥٣، أو طبع مشهد، ص ٢٩٩. والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥/ ص ٢٩٤.

(٢) رجال الكشي، ط. مشهد، ص ٢٩٨. والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥/ ص ٢٩٣. (المترجم)

(٣) رجال الكشي، ط. مشهد، ص ٢٥٤. (المترجم)

تأثير لها في نتيجته التي هي الاستكثار من الخير. فلما نُفي الاستكثار من الخير فإن علم الغيب -سواء كان مستقلاً أم غير مستقلٍ وبإذن الله- مُنتفياً. (فتدبر)

والأهم من ذلك أنه لا يوجد في القرآن الكريم أي دليل على أن أحفاد النبي ﷺ كانوا يعلمون الغيب، وعلى هذا يتبين بطلان كثير من روايات الكافي وأشباهه من الكتب.

ولا يخفى أن مثل هذه العقائد المغالية حول علم الأئمة بالغيب وإظهارهم المعجزات -أو قُلُ الكرامات- كانت مرفوضة من قِبَل كثير من علماء الشيعة القدماء، ومن البين أن مثل هذه الروايات لم تكن تلقى اهتماماً من قبل المتقدمين الذين لم تكن عقيدتهم بعيدة عن القرآن هذا البعد الذي نشاهده اليوم، ومن جملة ذلك الشيخ الصدوق الذي يروي عن أستاذه محمد بن حسن بن وليد تصريحه بأن أول درجات الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ. (في غير موارد إبلاغ الوحي وأحكام الشريعة) ونص عبارته [كما ذكرها في كتابه «من لا يحضره الفقيه»]:

"كَانَ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ أَوَّلَ دَرَجَةٍ فِي الْغُلُوِّ نَفْيُ السَّهْوِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تُرَدَّ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَجَازَ أَنْ تُرَدَّ جَمِيعُ الْأَخْبَارِ وَفِي رَدِّهَا إِبْطَالُ الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ، وَأَنَا اخْتَسِبُ الْأَجْرَ فِي تَصْنِيفِ كِتَابٍ مُتَّفَرِّدٍ فِي إِثْبَاتِ سَهْوِ النَّبِيِّ ﷺ وَالرَّدِّ عَلَى مُنْكَرِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى" (١).

علاوة على ذلك كتب الشيخ الصدوق في كتابه «عيون أخبار الرضا» باب ١٩ (باب ما جاء عن الرضا في علامات الإمام) بعد ذكر الحديث الأول والثاني يقول:

"والإمام يُؤَلِّدُ وَيَلِدُ وَيَصْبُحُ وَيَمْرُضُ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ وَيَنْكُحُ وَيَنَامُ وَيَسْئَلُ وَيَسْتَسْأَلُ وَيَفْرَحُ وَيَحْزَنُ وَيَضْحَكُ وَيَبْكُ وَيَحْيَا وَيَمُوتُ.....".

وقد ذكر أكثر من مرة الغلاة والمفوضة وأعقبهم بعبارة «لعنهم الله» أو «عليهم غضب الله».

وقال الشيخ «عبد الجليل القزويني» [من علماء الشيعة في القرن السادس]، في كتابه «النفص» الذي كتبه رداً على أهل السنة ودفاعاً عن التشيع:

"إن ما ذكره [أي مؤلف كتاب بعض فضائح الروافض]، وما أورده «محمد بن النعمان الأحوال» في كتاب له من أن الأئمة يعلمون جميعاً الغيب، وأنهم مطَّلعون على الغيب وهم في قبورهم إلى حد أنه لو قدم أحد إلى زيارتهم يعلمون أنه منافق أو موافق، وعدد الخطوات التي قطعها ويعلمون أسماء كل شخص [غير صحيح]. بل إن ما ذكره من كلام لا معنى له وبعيد عن العقل ومخالف للشرع والنقل لأن القرآن الكريم وإجماع المسلمين على أن الغيب مختص بالله تعالى وحده، «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى» [طه/٧]، «لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» [النمل/٦٥]، «فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا» [الجن/٢٦]، «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» [الأنعام/٥٩]، والنبي المصطفى ﷺ على جلال قدره وعلو منزلته ودرجة نبوته، لم يكن يعلم وهو حي في مسجد المدينة بما يجري في أسواقها وأحوالها الأخرى طالما لم يأت جبريل ويخبره بذلك، والأئمة ليس لهم درجة الأنبياء وقد رقدوا في أرض خراسان وبغداد والحجاز وكربلاء وتحرروا من قيد

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٦٠.

الحياة، فكيف يعلمون أحوال أهل العالم؟! إن هذا القول بعيدٌ عن العقل والشرع، ولم يقل به إلا جماعة من الحشوية ألصقوا أنفسهم بهذه الطائفة، ونحمد الله أنه لم يبق منهم إلا القليل وقد تبرأ أصوليو الشيعة وتبرؤوا من مثل هذه الدعاوي فلا مجال لأي مجبرٍ أو مشبهٍ خارجيٍّ أن يطعن بالشيعة من هذا الباب" (١). انتهى.

وقال مفسر الشيعة المعتمد المرحوم الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمْ قَالَوْا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة/١٠٩]:

"و ذكر الحاكم أبو سعيد في تفسيره أنها تدل على بطلان قول الإمامية إن الأئمة يعلمون الغيب وأقول إن هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم فإننا لا نعلم أحدا منهم بل أحدا من أهل الإسلام يصف أحدا من الناس بعلم الغيب ومن وصف مخلوقا بذلك فقد فارق الدين والشيعة الإمامية برأ من هذا القول فمن نسبهم إلى ذلك فالله فيما بينه وبينهم (٢) " (٣).

ونذكر هنا في موضوع المعجزات والكرامات ما قاله الأستاذ «قلمداران» (رحمه الله):

"معظم هذه المعجزات والكرامات منقولة عن أشخاص مجهولين، وحتى لو كانوا معلومي الحال لما جاز الالتفات إلى رواياتهم، لأن المعجزة هي التي تقع في العلن وأمام عامة الناس كي تكون سبباً في تقوية عقيدة الخلق وإتمام الحجة على الناس، أما المعجزة التي يدعي شخص واحد رؤيتها، مثلها مثل الإبداع في الظلام وقراءة الشعر في زاوية المنزل لا يمكن أن تكون حجة على أحد أو دليلاً على حقايق من أظهرها! لو كانت حقايق إمام من الأئمة تثبت بمثل هذه المعجزات التي نقلها لنا فرد واحد أو

(١) النقص، انتشارات انجمن آثار ملي، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، شركة المعارف الإسلامية، ١٣٩٩ هـ. ش، ج ٣، ص ٢٦١.

(٣) بناء على كلام الشيخ الطبرسي هذا فإن معظم أشباه العلماء في زماننا الذين يعتبرون الإمام عالماً بالغيب ابتعدوا عن الدين. لا يخفى بالطبع أن المستترزين بالدين المفرقين بين المسلمين عندما رأوا كلام الشيخ الطبرسي هذا لا يتوافق مع الخرافات التي هي أهم بضاعة يستترزون بها، كتبوا في حاشية بعض طبعات تفسير مجمع البيان أموراً لا دليل عليها، [حاولوا فيها تأويل كلام الشيخ الطبرسي] وقد ردنا عليهم في كتابنا الحالي كما سيأتي لاحقاً وأثبتنا بطلان قولهم. وأيضاً في «بحار الأنوار» للمجلسي (ج ٢٥/ ص ٢٦٧ من الطبعة الجديدة) وفي كتاب «الاحتجاج» للطبرسي، وكتاب «إثبات الهداة» للشيخ الحر العاملي، رواية لتوقيع خرج من ناحية الإمام الثاني عشر، وفيه الجمل التالية:

"..... لَيْسَ نَحْنُ شُرَكَاءُ فِي عِلْمِهِ وَلَا فِي قُدْرَتِهِ بَلْ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ كَمَا قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾..... يَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَدْ أَذَانَا جُهْلَاءُ الشَّيْعَةِ وَحَمَقَاؤُهُمْ وَمَنْ دَبْنُهُ جَنَاحُ الْبِعُوضَةِ أَرْجَحَ مِنْهُ وَأَشْهَدُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَكَفَى بِهِ شَهِيداً وَمُحَمَّدٌ رَسُولُهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَآءُهُ وَأَوْلِيَآءُهُ وَأَشْهَدُ كُلُّ مَنْ سَمِعَ كِتَابِي هَذَا أَنِّي بَرِيءٌ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِمَّنْ يَقُولُ إِنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ.....". انتهى.

وأقول: إن الذي يثير العجب حقاً، هؤلاء المشايخ الذين يظهرون إيمانهم بالإمام الثاني عشر، ولكنهم لا يقبلون الكلام المروي عنه!

بضعة أفراد معدودين، فإن كل طائفة ومذهب اخترعت مثل هذه المعجزات لعظمائها!! بل قد تروي معجزات أعجب من معجزات أئمة الشيعة، وللتحقّق من هذا المعنى..... ارجعوا إلى كتب مثل: كتاب «تذكرة الأولياء» للشيخ عطار، أو كتاب «إسعاف الراغبين» لليافعي، أو كتاب «نفحات الأنس» للجامي وأمثالها التي هي في متناول أيدي الجميع، لترى كيف أنه تنسب لأقطاب الصوفية..... معجزات مثل إحياء الموتى و طاعة الحيوانات لهم ويعتقد ناقلو تلك المعجزات أنها تبلغ حد التواتر المعنوي! فهؤلاء أيضاً يمكنهم أن يدّعوا مثل هذا الادّعاء!! إذن فلا يُعد هذا ميزاناً صحيحاً، لأنه لا يمكن الوصول إلى حقّ ببيان مثل هذه المعجزات التي أكثرها مجرد أوهام، وإلا لكان جميع المدّعين لها على حق! (١).

وكتب الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني يقول:

"إن سير الأحداث يؤكّد لنا أنّهم [أي الأئمة عليهم السلام] لم يلجؤوا إلى الإعجاز حتى في أدق المراحل وأشدّها خطراً على أنفسهم وعلى الإسلام، وفي الحالات العصبية كانوا يظهرون لأصحابهم بمظهر سائر الناس العاجزين عن مجابهة الأخطار، وقد سمعوا وشاهدوا من أعدائهم شتى أنواع العسف والجور والتهم، وقابلوا كل ذلك بالصبر الجميل والتسليم لقضاء الله وقدره، مع أنهم لو سألوا الله سبحانه لوفّر لهم ما يحبون ويرغبون" (٢).

أيها القارئ الكريم! استناداً إلى كل ما ذكر، إذا تدبّرنا آيات القرآن الكريم بشكل متجذّد ودون آراء مسبقة سوف نرى أن كتاب الله يؤكّد أن أنبياء الله العظام -بمعزل عن مسألة الوحي الإلهي إليهم والمعجزات التي كان الله يظهرها الله على أيديهم لتكون دليلاً على صلتهم بعالم الملكوت وهي حالة استثنائية - هم بشر مثلنا، كما يؤكّد أنهم لا يملكون أيّ صفات فوق بشرية، وخلافاً للروايات، لا نجد في القرآن الكريم أي أثر أو خبر عن امتلاك الأنبياء لتلك الصفات الخارقة التي نجدها منسوبة للأئمة في الأبواب المختلفة لكتاب «الكافي» (٣)، فكتاب الكلينيّ هذا مليء بالمعجزات العجيبة والغريبة، إلى درجة أنه ينسب أحياناً المعجزات إلى الأشخاص الذي هم من حاشية أولئك الأئمة أو أصحابهم،

(١) حيدر علي قلمداران، ارمغان آسمان [أي هدية السماء]، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٦٦.

(٣) يذكر العالم المحترم جناب الأستاذ «قلمداران» رحمه الله في كتابه «شاهراه اتحاد» ص ٦٥ فما بعد، عدداً من هذه الخصائص التي تُسبّط في بعض الروايات إلى الأئمة [التي تفوق صفات البشر بل صفات الأنبياء]، فيقول: ".... كالأحاديث التي تصف علم الأئمة عليهم السلام بأنهم: "يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يخفى عليهم شيء"، وأنهم: "يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل". وأن عند كل منهم صحيفة خاصة من الله تعالى يؤمر بالعمل بها، وأنهم يأتيهم الملاك ويسمعون صوته وإن كانوا لا يرونه، وأن روح القدس الذي يكون للنبي ينتقل بعده للإمام. وأن: "أعمال العباد تُعرض عليهم في الصباح والمساء..". وأن الله خلقهم من نور عظمتهم وخلق أبدانهم من طينة مخزونة لم يُخلَق منها أحد إلا الأنبياء". وأن للإمام عشر علامات: يولد مطهراً مختوناً وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، ولا يجنب، تنام عينيه ولا ينام قلبه، ... ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه [أي بُرازه] كرائحة المسك والأرض موكلة بستره وابتلاعه". وأن: "الإمام لا يخفى عليه كلام (لغة) أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح..". وأنهم يتكلمون بجميع الألسنة، وأن الأئمة يطبعون الحصة بخاتمهم فتطبع. (انظر الكافي، ج ١، ص ٣٤٦ و ٣٤٧، الحديثان ٣ و ٤).

فعلى سبيل المثال تتكلم «فضة» مع الأسد^(١)، في حين أن علماء الإسلام، أعم من الشيعة أو السنة، يقولون في كتبهم الكلامية (أي العقائدية) وكتب التفسير عند بحثهم لمسألة المعجزات: إن أغلب معجزات الأنبياء كانت تتناسب مع الأمور التي كان يهتم بها أهل عصرهم، ففي زمن موسى عليه السلام مثلاً كان الناس مفتونين بالسحر والشعوذة والعلوم الغريبة وكانوا يهتمون بها كثيراً فكانت معجزة حضرة موسى (ع) اليد البيضاء وتحويل العصا إلى ثعبان و....، وفي زمن حضرة عيسى (ع) كان الناس مهتمين بعلم الطب فكانت معجزته إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص و.... ومع تقدم العقل البشري تدريجياً كانت معجزة النبي الأكرم O بدلاً من إخراج الناقة من جبل، معجزة أقرب إلى قبول العقل وأكثر صلة بالأدب والعلم، والأهم من كل ذلك أنها معجزة باقية، ومع وجود مثل هذه المعجزة لا حاجة إلى إحياء البقرة الميتة لامرأة أرملة^(٢)، أو جعل شجرة ميتة جافة تورق على الفور أوراق خضراء وتحمل الثمار وأمثال تلك الأمور! لأن أمثال هذه المعجزات لا ينسجم مع السير التكاملي للمعجزات.

ومن الجهة الأخرى فإن هذه الأحاديث المضحكة جعلت بعض الناس يشك في أصل وقوع المعجزات، حتى أن أمثال الكاتب الملحد [علي دشتي] مؤلف كتاب «بيست وسه سال» أي «ثلاثة وعشرون عاماً» سعى إلى الإيحاء بأن النبي لم يكن لديه أي معجزة على الإطلاق وأنهم لما كانوا يطلبون منه المعجزات كان لا يملك إلا أن يقول: سبحان ربي! هل كنت إلا بشراً رسولاً؟

ونقول رداً على هذا الكلام الباطل: إن العلماء يقولون محقين: لم يكن الأنبياء مصانع لتوليد المعجزات حسب الطلب، فلم يكونوا يظهرون أنواع المعجزات المختلفة في نمطها ولونها وحجمها حسب طلب المشتريين وتوصية كل إنسان مهما كان لجواً ومعانداً! لهذا السبب كانت الاستجابة لطلب كثير من اقتراحات المطالبين بالمعجزات - وطلباتهم غير المعقولة وغير المبررة والتي لا فائدة منها- أمراً مخالفاً للهدف من بعثة الأنبياء، بل للمعجزة شروط خاصة وهي أن تكون بهدف خلق الطمأنينة لدى الأفراد الذين يبحثون عن الحق والمنصفين، وأن تتم في العلن وأمام الملأ لا على نحو خفي أو أمام فرد أو فردين أو بضعة أفراد معدودين، وأن تتناسب مع أحوال عصر ظهور النبي، وإلا فلماً كان الأنبياء أسوة للبشرية وقدوة لها فإنهم لا يلجؤون من حيث المبدأ إلى حل مشكلاتهم من خلال الإعجاز، فلم يكن الأمر أبداً أنهم كانوا يظهرون المعجزات كل يوم وكل ساعة وفي كل مكان وفي كل مورد يرغبون به، بل كانوا مثل بقية عباد الله يسعون من خلال الطرق المعقولة والعادية وبالصبر وتحمل المشقات وبإعمال العقل والتفكير إلى الوصول إلى أهدافهم وحل المشكلات التي تواجههم من خلال المجاري الطبيعية للأمور.

إن كلام العلماء هذا صحيح تماماً ونحن نعتقد به أيضاً ولكن ما هي الإجابة التي يجيبونها عن السؤال التالي: لماذا امتلأ كتاب الكافي بالمعجزات الصغيرة والكبيرة ولماذا كان أحفاد النبي O خلافاً لجدهم الكريم يُظهرون المعجزات حتى دون أن يُطلب منهم وأمام بضعة أشخاص غالباً ممن لم يكونوا منكرين لمقامهم، بل حتى يظهرون المعجزة

(١) الكُلَيْنِي، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٦٥، حديث ٨.

(٢) الكُلَيْنِي، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٨٤، حديث ٦.

لأجل دفع قرضهم^(١) !!

ورغم أنّ حال كاتب هذه السطور بعد السجن والأوضاع الحالية التي أصبحت فيها لا تسمح لي بمزيد من التفصيل، إلا أنني أرى من الضروري، أداءً لواجبي الديني وإتماماً للحجة على إخواني في الدين أن أتكلّم في هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً لأن المسترزقين من الخرافات والمتعصّبين المذهبيين يحاولون أن يفسّروا آيات القرآن الكريم على نحو مقلوب وبالمغالطة، ويلوون عنق الآيات لجعلوها تدل على ما يذهبون إليه من أهداف مذهبية! من ذلك مثلاً أنهم يقولون:

"كلنا نعلم أن حضرة يعقوب عليه السلام بكى بكاءً شديداً على إثر فراقه لابنه الحبيب إلى درجة أن بصّره كُفّ في آخر عمره. وبعد سنوات طويلة جاء البشير بخبر يوسف وأمر يوسف إخوته أن يلقوا بقميصه على وجه أبيه كي يرتد بصيراً. يقول القرآن في هذا الأمر: ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف/٩٣]. فجاء البشير وألقى القميص على وجه يعقوب فعاد إليه بصره على الفور كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف/٩٦].

هنا يجب أن نرى: ما علة عودة البصر ليعقوب؟ هل كان ذلك عمل الله المباشر ولم يكن لإرادة يوسف ورغبته أي تدخل في الموضوع؟ أم أنّ عودة البصر كانت معلولة لإرادة يوسف ورغبته، أي كان يوسف قادراً، استناداً إلى تجلّي القدرة التي اكتسبها من منبع القدرة، أن يفعل مثل ذلك الفعل بإذن الله؟ إن الاحتمال الأول ضعيف جداً ولا أساس له، لأنه إذا قلنا إن شفاء يعقوب كان عمل الله المباشر، لم تكن هناك حاجة إلى أن يأمر يوسف إخوته أن يلقوا بقميصه على وجه أبيه كي يرتد بصيراً، كما لم تكن هناك ضرورة أن يعمل البشير بما أمره به يوسف وأن يلقي بالقميص على وجه الأب، بل كان يكفي أن يدعو يوسف الله ويستجيب الله دعاءه.

بناءً على ذلك، لا مندوحة من القول إن إرادة يوسف الروحية ورغبته وقدرته الباطنية المعنوية كانت مؤثرة في إعادة البصر إلى أبيه.....

إن القرآن المجيد ينسب إلى حضرة المسيح سلسلة من الأعمال ويبين لنا أن جميع تلك الأعمال كانت تنبع من قوة المسيح الباطنية وإرادته الخلاقة كما قال تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ

لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران/ ٤٩].

في هذه الآيات نسب حضرة المسيح الأمور التالية إلى نفسه:

- ١ - أصنع من الطين كهية الطير.
- ٢ - أنفخ فيه.
- ٣ - أبرئ الأكمه (أي الأعمى من الولادة).
- ٤ - أبرئ الأبرص.
- ٥ - أحيي الموتى.

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٨٨، حديث ٦.

يعتبر حضرة المسيح نفسه فاعلاً لهذه الأمور، ولا يقول إنه سيبطلها من الله وأن الله سيستجيب له ويفعل ذلك، بل يقول: إنني أفعل هذه الأعمال بإذن الله. ما هو إذن الله في تلك الأفعال؟ هل إذن الله في تلك الموارد إذن لفظي؟ لا شك أنه ليس كذلك، بل المقصود منه الإذن الباطني، بمعنى أن الله منح عبده كملاً وقدرة وقوة تجعله قادراً على القيام بمثل تلك الأمور.

إن الشاهد على هذا التفسير هو أن البشر لا يحتاجون إلى إذن الله في الأمور غير العادية فقط، بل يحتاجون إلى إذن الله في جميع الأمور ولا يمكن أن يحصل عمل دون إذنه. إن الإذن الإلهي في جميع الموارد هو أن يملأ الفاعل من قدرة رحمته.....^(١). انتهى.

أقول: لست أدري! هل هؤلاء الكُتّاب جهلة أم يتجاهلون؟! لأنه - كما يقول المفسّر القدير جناب الأستاذ مصطفى الطباطبائي - أولاً: من الواضح تماماً أن حضرة يعقوب عليه السلام كان من أنبياء الله العظام وكانت يده المباركة التي عبد الله بها مراراً وتكراراً سنوات طويلة، أكثر قداسة وأعز من قميص لم يكن في نهاية الأمر سوى قماشة - حتى لو قلنا أنها تقدّست ببركة لمسها من قبل البدن المطهر لحضرة يوسف عليه السلام - . والآن لو كان لشخصية النبي ﷺ وإرادته وقدرته الروحية والباطنية دخل في ظهور هذه المعجزة فلماذا لم يعد البصر لحضرة يعقوب عليه السلام بإمراره يده على عينيه؟! الحقيقة أن الله أراد أن يبين ارتباط هذه المعجزة التي أراد إظهارها بحضرة يوسف عليه السلام وأن تظهر تلك المعجزة بوصفها تأييداً له، أي أراد أن يعود البصر إلى والد يوسف عليه السلام بمجرد لمس قميص يوسف لوجهه. في حين أنه لو كانت المعجزة متعلقة على نحو من الأنحاء بشخصية الأنبياء وقدرتهم الباطنية لما كان هناك وجهٌ لأن نعتبر حضرة يعقوب أقل قدرة روحية من حضرة يوسف - عليهما آلاف التحية والثناء - أو أن نعتبر أن يد حضرة يعقوب المباركة أقل شأنًا من قميص حضرة يوسف! (فتأمل جداً).

ثانياً: هذا الموضوع أيضاً ينطبق على تحول عصا حضرة موسى - سلام الله تعالى عليه - إلى ثعبان، فلو كان تحول ماهية العصا ناشئاً من قدرة حضرة موسى عليه السلام ومتعلقاً بقوته المعنوية والباطنية لما خاف من تبدّلها إلى ثعبان ولما هرب منها (النمل/١٠)، والقصص/٣١) أو لعلم في يوم التحدي على الأقل أن عصاه ستظهر هذه المرة على نحو أكبر وأقوى مما ظهرت عليه من قبل ولما قلق أو خشي أن يتمكن السحرة من النجاح في خداع الآخرين (طه/٦٧-٦٨)؛ وحتى في إرجاع هيئة الثعبان إلى هيئة العصا لم يقل الله: الآن أعد العصا إلى حالتها السابقة بالقدرة والاستطاعة التي وهبناك إياها بفضل عبوديتك وبإذننا بل قال: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه/٢١]، حتى أن حضرة موسى عليه السلام نفسه عندما رأى عمل سحرة فرعون لم يقل سأبطل سحرهم بالقوة التي أعطاني الله إياها بل نسب فعل الإبطال إلى الله تعالى مباشرة وقال: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِطُهُ﴾ [يونس/٨١]. ولم يكن حضرة زكريا عليه السلام يعلم مصدر الطعام الذي وجده عند مريم، قبل أن توضّح له مريم -سلام الله عليها- ذلك (آل عمران/٣٧). ورغم أن الله تعالى اصطفى آل عمران على العالمين، لم يكن أولياء مريم عليها السلام يعلمون أنّ الولد الذي

(١) الأستاذ الشيخ جعفر سبحاني، نيروى معنوى پیامبران [أي القوة المعنوية للأنبياء]، نشر قنر، ص ٦٠ فما بعد.

ينتظرونه أنثى وليست ذكراً (آل عمران/٣٦). ولم تتعرّف مريم عليها السلام على ملاك الله الذي ظهر لها إلا بعد أن عرّفها بنفسه وقال لها إنه رسول ربها إليها (مريم/١٨)، ولم يكن حضرة عيسى عليه السلام الذي تكلم وهو في المهد قد عبد الله بعد، فأعطاه الله على إثر عبوديته وطاعته للحق وطيه لمراحل العبودية والسلوك القدرة على الإعجاز والتصرف في الطبيعة!!^(١).

الحقيقة أن منبع الوحي والمعجزة واحد، والذي أنزل الوحي هو ذاته الذي أنزل المعجزة أيضاً، ومقدار تدخّل النبي O وشخصيته وإرادته وقدرته المعنوية في المعجزات، هو مقدار تدخّله في الوحي عينه، وبعبارة أخرى، لو كان لإرادة النبي O وقوته الروحية الباطنية دخّل في الوحي لكان لها دخل في المعجزة أيضاً، وإلا فلا. بعد هذا التوضيح، لا بد أن نعرض لادعاء الخرافيين ومغالطتهم بشأن كلمة «إذن» التي يفسّرونها دائماً بمعنى «الإذن الإلهي العام»!!

إن الإذن الإلهي العام هو ذلك الإذن الذي تتمتع به جميع الموجودات وتتمكّن به من القيام بأعمالها العادية وتنفيذ إرادتها بواسطته وبحول الله وقوته. فالشيطان يوسوس للناس ويغويهم بإذن الله. والنبات ينمو بإذن الله. والحيوان يسير بإذن الله، والبشر - بما في ذلك الأنبياء - ينجزون أعمالهم - خيراً كانت أم شراً - بالإذن الإلهي العام. والذين يمارسون الرياضة الروحية يصلون إلى امتلاك قدرات عجيبة محيرة بإذن الله وبالتدريج من خلال الرياضات المختلفة والتمرينات الكثيرة. والسحرة يصبحون سحرة بإذن الله ويتعلمهم السحر من الآخرين!^(٢) وسحرهم يؤثر بإذن الله، وقس على هذا.

(١) اخترع الخرافيون كلاماً ليعطوا لإرادة النبي دخلاً على نحو من الأنحاء في العمل المعجز والخارق فقالوا: إن الإنسان في ظل عبوديته الصادقة لله، لا يغدو بدنه فقط خاضعاً لإرادته ولا يصبح مسيطراً على جسمه فحسب، بل يصبح عالم الطبيعة أيضاً مطيعاً للإنسان، وفي ظل القوة والقدرة التي يكتسبها العبد من تقربه إلى الله يتصرف بإذن الله تعالى في الطبيعة ويكون مبدأ لسلسلة من المعجزات والكرامات، وفي الحقيقة يمتلك القدرة على التصرف في عالم التكوين والسيطرة عليه. (الشيخ جعفر السبحاني، القوة المعنوية للأنبياء، ص ٤٥). أو يقولون: إن روح الإنسان ونفسه من ناحية قوتها وتأثيرها في عالم الطبيعة تصل إلى رتبة تستطيع فيها بإرادتها ورغبتها أن تحول الطبيعة من صورة إلى صورة أخرى!! كأن تبديل الهواء مثلاً إلى غيم ومطر، أو تظهر الرياح الشديدة والأعاصير المهلكة والقاتلة، أو تشفي المرضى، أو تجعل السباع المفترسة تخضع لأمرها. (المصدر نفسه، ص ٤٦). هذا في حين أنه لو كان الأمر كما يدّعون لوجب ألا يمرض الأنبياء، وهذا مخالف للواقع لأننا نعلم أن الأنبياء كانوا يمرضون ولذلك نقرأ أن حضرة إبراهيم عليه السلام يقول: «وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي» [الشعراء/٨٠]، ولم يستطع حضرة يعقوب عليه السلام أن يشفي عينيه ويرد إليهما البصر، فكيف يمكنه أن يشفي المرضى الآخرين؟ وبعض أصحاب النبي O مرضوا بعد هجرتهم إلى المدينة ولم يستطع النبي الأكرم O الذي حاز بإذن ربه على أعلى درجات العبودية أن يشفيهم بقوته الباطنية والمعنوية وإرادته، بل قد شفوا وتعافوا بالطرق الطبيعية والعادية أي بالإذن الإلهي العام، وإذا كان من الممكن أن تخضع السباع المفترسة لأمر من وصلوا إلى أعلى مراتب العبودية لما لدغّت العقرب يد النبي الشريفة O (وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٦٦، باب ٨١، حديث ٢).

(٢) أحد الفروق بين المعجزة وأمر مثل السحر والشعوذة وأعمال من يمارسون الرياضة الروحية هي أن السحر والرياضات الروحية تحتاج إلى تمرين وتدرّج خلافاً للمعجزة التي لا تحتاج إلى تعلّم وتمرّن، فالمعجزة تماثل «الوحي» في أن الذي يأتي به لا يحتاج إلى تعلّم وتمرّن.

إن هذا الإذن العام معناه «مَلَّءُ الفاعل من قدرة الله ورحمته»، وهذا أمر ذو طرفين بالنسبة إلى الإنسان، أي أن الإنسان بواسطة هذا الإذن يمكنه أن يقوم بعمل ما أو يترك القيام به، ولهذا السبب صار الإنسان مسؤولاً عن أفعاله التي يقوم بها بهذا الإذن الإلهي العام، لأنه يمكنه أن يستخدم هذا الإذن بصور مختلفة. (١)

أما «الإذن الخاص» فلا يتمتع به أحد إلا الأنبياء، ولهذا السبب ففي الإذن العام غالباً ما يُنسب الفعل إلى فاعله المباشر والقريب، لا إلى الله تعالى، أما في الإذن الخاص، فلمّا لم يكن لإرادة الأنبياء وشخصيتهم وقوتهم الروحية والمعنوية أي تدخل في إظهار المعجزات، نسب القرآن المعجزات مباشرة إلى الله، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الثَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء/٥٩]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو الثَّاقَةِ...﴾ [القمر/٢٧]. ولم يقل إن صالحاً أتى قومه بالناقة. أو قوله تعالى عن داود عليه السلام: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء/٧٩]، ففي هذه الآية ينسب الله تعالى المعجزات إلى ذاته بكل وضوح ودون أي لبس أو إبهام، ويختم بقوله: إِنَّا كُنَّا نَحْنُ الْفَاعِلِينَ لها (٢)، بل إنه تعالى أمر نبيه الكريم ﷺ أن يقول رداً على المطالبين بالمعجزات: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام/٣٧]، أي أنني - وأنا نبي مرسل - لست قادراً على فعل المعجزات التي تريدون، بل الله هو القادر على فعل ذلك، كي لا يشتبه الأمر على أحد ويظن أن للأنبياء أي تدخل في صنع المعجزات ولا يغلو في حقهم بل يعتبر أن ظهور المعجزات على أيدي الأنبياء إنما ينشأ من الإذن الخاص وفعل الله المباشر.

إن «الإذن الخاص» الذي ترتبط به المعجزات غير «الإذن العام»، وليس للنبي أي تدخل في استخراج «الإذن الخاص» ولا يملكه تماماً كما لا يملك الوحي الذي ليس للنبي ﷺ تدخل فيه لا تنزيلاً ولا مضموناً، لهذا السبب نرى أن حضرة عيسى لا يتحدى بالعصا التي تتحول إلى ثعبان ولا بالإنجيل، وأن حضرة موسى لا يعلم لغة الحيوانات ولا يشفي الأكمه (أي أعمى الولادة)، والنبي الأكرم أيضاً لا يفلق البحر فلقتين ولا يخرج يده بيضاء من غير سوء ولا يتكلم في المهدي.

الآيات التالية تبين لنا «الإذن الخاص»: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد/٣٨ وَغافر/٧٨]، و﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم/١١]. (والكلام ورد على لسان الأنبياء)

لا شك أنه ليس المقصود من الإذن في هذه الآيات «الإذن العام» لأن الإذن العام لا يختص بالرسول دون غيرهم، وسيكون من اللغو القول إن الأنبياء أيضاً لا يمكنهم أن

(١) لهذا السبب قال تعالى: ﴿كَلَّا نُمَدِّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء/٢٠] أي أن جميع الخلق يأخذون الإذن والمدد منا في جميع أفعالهم.

(٢) في حين أنه لو تم فعل تلك الأعمال الخارقة بـ«الإذن العام»، أي كان الأنبياء هم الفاعل القريب والمباشر لها، لما كان هناك من ضرورة لقول الله تعالى "إنا كنا نحن الفاعلين لها".

يصنعوا الآيات دون إذن الله لأن غير الرسل أيضاً ينطبق عليهم هذا الأمر بالضبط. والملائكة يشملهم هذا الحكم أيضاً. بل المراد في تلك الآيات الإذن الخاص، وفي الواقع إن الآية مخالفة تماماً لمشرب الخرافيين وميلهم، فهي تقول إن الدرجات المعنوية والقوة الروحية الباطنية للنبي لا دخل لها في الإعجاز بل فعل المعجز يحتاج إلى الإذن الإلهي الخاص. بل إن الله تعالى أمر رسوله صراحةً أن يقول: لو كنت أملك علم الغيب أو أملك القدرة على صنع المعجزة لاستخدمت تلك القدرة قطعاً، كما نقرأ هذا المعنى في الآية ١٨٨ من سورة الأعراف التي مرت معنا قبل عدة صفحات، وكما تقول الآية التالية: ﴿قُلْ

لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِّىَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام/٥٨].

فهذه الآيات تفيد أن مثل هذه الأمور ليست بيد النبي، أي لا يملكها. وكذلك وطبقاً لآيات القرآن، لما كان النبي ﷺ يواجه إعراض الكفار والمشركين وتوليهم عنه، كان يتمنى بشدة إظهار معجزة كي يهتدي قومه، ولكن بدلاً من ذلك كان ينزل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام/٣٥].

إن هذه الآية تفيد أنه رغم ميل النبي وإرادته لظهور المعجزة لم تكن المعجزة تنزل عليه ومن ثم لم يكن لإرادة النبي أي تدخل في ظهور المعجزة. وبالطبع فإن معجزات حضرة عيسى (ع) التي جاءت بشكل متكرر مقيدة بالإذن الإلهي ليست استثناءً من هذه القاعدة.

أيها القارئ! تأمل ما يلي معي قليلاً: كيف يمكن أن يقول كتاب الإسلام في موضع: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ^(١) لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج/٧٣]، أو يقول: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان/١١]، أو يقول أيضاً: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر/٤٠]، ويقول كذلك: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأحقاف/٤].

وكيف يمكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام: "قَالَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ الْعُظْمَى وَالْإِلَهِيَّةِ الْكُبْرَى لَا يَكُونُ الشَّيْءُ لَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَنْقُلُ الشَّيْءُ مِنْ جَوْهَرِيَّتِهِ إِلَى جَوْهَرٍ آخَرَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَنْقُلُ الشَّيْءُ مِنَ الْوُجُودِ إِلَى الْعَدَمِ إِلَّا اللَّهُ"^(٢). بل كان الإمام الصادق عليه السلام يعتبر أهل التقويض، أي الذين كانوا يقولون: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلِيٌّ (ع) يَخْلُقَانِ وَيَحْيِيَانِ وَيَمِيتَانِ وَيَرْزُقَانِ بِإِذْنِ اللَّهِ^(٣)، أعداء الله^(٤). ثم بعد ذلك كله يقول كتاب الإسلام ذاته إن عيسى

(١) لاحظوا أن حضرة عيسى (ع) هو أيضاً ممن تنطبق عليه عبارة «مَنْ دُونِ اللَّهِ».

(٢) الشيخ الصدوق، التوحيد، تصحيح سيد هاشم الحسيني الطهراني، مكتبة الصدوق، ص ٦٨.

(٣) أي ما يشبه عقيدة الخرافيين في زماننا، الذين يعتبرون أنفسهم زوراً شيعية علي (ع)! في حين أن الموحدين فقط هم الشيعة الحقيقيون لذلك الإمام الجليل عليه السلام.

(٤) جاء في تفسير «نور الثقلين» نقلاً عن كتاب «اعتقادات إمامية» للشيخ الصدوق:

(ع) كان هو المؤثر في تبدل تمثال الطير المصنوع من الطين إلى طير حقيقي وإيجاد الحياة فيه، أو في إحياء الأموات!!!

لو صح ذلك لكان للمخالفين أن يقولوا ردّاً على الآية ١٦ من سورة الرعد المباركة التي تقول: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد/١٦]: نعم إن عيسى (ع) قام بخلق مشابه لخلق الله، ونعم، لا يمكننا أن نميّز بين الطير الذي يخلقه الله والطير الذي خلقه عيسى؟! و لجأ لهم أيضاً أن يقولوا إجابة عن الآية ١١ من سورة لقمان والآية ٤٠ من سورة فاطر والآية ٤ من سورة الأحقاف: إننا ندعو عيسى مع الله لأنه هو أيضاً يخلق ويحيي!!

بناء على ذلك يجب على الخرافيين أن يُفسِّروا الآيات المتعلقة بمعجزات عيسى (ع) كما فسرها الشيخ الطبرسي رحمه الله وأمثاله في تفاسيرهم، كي يتفق كلامهم مع الآيات التي أوردناها أخيراً^(١). وأن يسألوا أنفسهم: لماذا اعتبر القرآن -حسب ادّعائهم- عيسى (ع) هو بذاته الذي حوّل تمثال الطير الطيني إلى طير حقيقي، في حين اعتبر أن صالحاً (ع) ليس له دخل في إخراج الناقة من الصخرة، كما لم يعتبر داود (ع) متدخلاً في تسخير الجبال والطيور وجعلها تسبح؟! ويجب أن يسألوا أنفسهم أيضاً: لماذا يصرح القرآن بأن كل ما هو «من دون الله» أي ما سوى الله غير قادر على خلق ذبابة، ثم في الوقت ذاته ينسب -حسب ادّعائهم- إلى عيسى نفسه خلق الطير، مع أن عيسى مهما علا مقامه فهو في النهاية ممن يصدق عليه أنه «من دون الله»؟!

ولهذا السبب كتب الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» ذيل الآية ٤٩ من سورة آل عمران المباركة يقول:

"وإنما وصل قوله: «بإذن الله» بقوله «فيكون طيراً» دون ما قبله لأن تصوير الطين على هيئة الطير والنفخ فيه مما يدخل تحت مقدور العباد، فأما جعل الطين طيراً حتى يكون لحماً ودماً وخلق الحياة فيه، فمما لا يقدر عليه غير الله، فقال: «بإذن الله» ليعلم أنه من فعله تعالى وليس بفعل عيسى".

وقال الطبرسي أيضاً بشأن شفاء عيسى للمرضى:

"وروي عن زرارة أنه قال: قَالَ قُلْتُ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَا يَقُولُ بِالتَّقْوِيضِ! فَقَالَ: وَمَا التَّقْوِيضُ؟ قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا فَقَوَّضَ إِلَيْهِمَا فَخَلَقَا وَرَزَقَا وَأَمَاتَا وَأَحْيَا. فَقَالَ (ع): كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ إِذَا انْصَرَفَتْ إِلَيْهِ فَاتُّلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الرَّعْدِ ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الرعد/١٦) فَانْصَرَفْتُ إِلَى الرَّجُلِ فَأَخْبَرْتُهُ فَكَأَنِّي أَلْقَمْتُهُ حَجَرًا، فَقَالَ: وَكَأَنَّمَا خَرَسَ". انتهى. (تفسير نور الثقلين، تصحيح الحاج سيد هاشم رسولي محلاتي، ج ٢، ص ٤٩٢)

وكذلك نجد في دعاء «يستشير» خطاب الله بعبارة: "كَوْنْتُ كُلَّ شَيْءٍ". ونقرأ في دعاء «الجوشن الكبير» المشهور في الفقرة ٩٠ و ٩٤ منه "يا من لا يدبر الأمر إلا هو..... يا من لا يحي الموتى إلا هو..... يا منشي كل شيء ومحوه، يا محي كل شيء ومميته".

إذن، التكوين وإيجاد الحياة في الموجودات بيد الله وحده فقط، وأصلاً كيف للرسول والإمام الذين نالوا حياتهم من الله ولم يُكوَّنوا أنفسهم بأنفسهم أن يخلقوا ويكوَّنوا الآخرين؟!

(١) مثل آيات (الإسراء/٥٩) و(الأنبياء/٧٩) و(الحج/٧٣) و(القمر/٢٧) و.....

"و إنما كان يداويهم بالدعاء على شرط الإيمان".

وقال بشأن إحياء عيسى للموتى:

"وقوله تعالى: «وأحيي الموتى بإذن الله» إنما أضاف [عيسى] الإحياء إلى نفسه على وجه المجاز والتوسُّع ولأن الله تعالى كان يحيي الموتى عند دعائه".

وقال في تفسيره المذكور ذيل الآية ١١٠ من سورة المائدة:

" قوله: «وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني» أي واذكر ذلك أيضاً إذ تصور الطين كهيئة الطير الذي تريد أي كخلقه وصورته، وسمَّاه خلقاً لأنه كان يُقَدَّرُهُ، وقوله «بإذني» أي تفعل ذلك بإذني وأمرني " «بإذني» أي بأمرني ومعناه أنك تدعوني حتى أبرئ الأكمة والأبرص، ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه وسؤاله «وإذ تخرج الموتى بإذني» أي اذكر إذ تدعوني فأحيي الموتى عند دعائك وأخرجهم من القبور حتى يشاهدكم الناس أحياء، ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه".

إضافةً إلى ذلك، نرى بعد آيتين من الآية المذكورة (أي في الآية ١١٢ من سورة المائدة) أن الحواريين الذين كانوا من أقرب الناس إلى عيسى (ع) وكانوا أعلم الناس به وكانوا من تلاميذه الذين تعلَّموا على يديه، نراهم عندما أرادوا أن يطلبوا منه معجزة نزول المائدة لم ينسبوا المعجزة، حتى حسب الصورة الظاهرية، إليه (ع) ولم يعتبروا أنه له دخلاً في إنزالها بل قالوا: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ؟﴾ [المائدة/١١٢]، فلم يقولوا: هل تستطيع أنت أن تنزل علينا مائدة من السماء.

لذا يجدر بنا أن نقنطد بهؤلاء الحواريين ولا نغلو في حق الأنبياء ولا ننخدع بروايات الغلاة والكذابين والمجاهيل، ولا نبيع كتاب الله لنشتري به روايات غير موثوقة لا يُعتمد عليها، خاصة إذا انتبهنا إلى هذه النقطة وهي أن كثيراً من الروايات الموجودة في كتبنا بما في ذلك كتاب «الكافي» -كما رأيتم حتى الآن وكما سترون في الصفحات القادمة- منقولة عن مجاهيل أو عن أتباع الفرق الضالة الذين هم أشخاص مطرودون في نظر الإمامية.

يقول الأخ المحقق الأستاذ «قلمداران»:

"لكن لا تزال هناك أخبارٌ وآثارٌ عديدةٌ لهم وجدت طريقها إلى ثنايا كتب حديث الشيعة الإمامية، التي اختلط فيها الحق بالباطل، وامتزجت فيها الآثار الباقية عن الأئمة الهداة - عليهم السلام - بأقاويل منقولة عن رجالات تلك الفرق، ولم يتم إلى يومنا هذا -مع الأسف الشديد- عملٌ جدِّي شاملٌ لفرز الدخيل عن الأصل وتمييز الموضوع عن الصحيح!

هذا علاوةً على أن كثيراً من رواة أخبار وأحاديث الشيعة الإمامية هم من أتباع تلك المذاهب الباطلة ذاتهم مثل **الفطحية والواقفية والشمعانية** وحتى بعض أولئك الذين اشتهروا بأنهم من كبار أصحاب الأئمة، كانوا من قبل من أتباع بعض تلك المذاهب الباطلة وأمضوا فيها مدَّة من حياتهم قبل أن يرجعوا إلى مذهب الإمامية وذلك مثل أبناء أعين وأبي خديجة والمعلّى بن خنيس وغيرهم. فإذا لم نتمسك بالقرآن الكريم ونرجع إليه ونجعله حكماً لتمييز الصحيح من الخطأ فإن عملية تفكيك وتفريق الأخبار والآثار التي

رواها أولئك زمن اعتقادهم بمذهبهم السابق وتلك التي رووها بعد رجوعهم إلى مذهب الإمامية ستكون عملية عسيرة للغاية".^(١)

لكن ما يُؤسف له أن علماءنا في القرون الأخيرة لما قرؤوا هذه الروايات في كتبهم المذهبية تعصّبوا لها، وسعوا بكل شكل من الأشكال إلى الدفاع عنها وتمحّل التأويلات لها مهما كانت بعيدة، ولم ينتبهوا إلا قليلاً إلى أن كثيراً من الأحاديث في كتبنا مروية من طرق غير الشبهة أو من طرق أشخاص مجهولين وأنه لا مبرر لهذه التوجيهات وهذا الدفاع الشديد عنها!^(٢) نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نتعلم أكثر من هداية القرآن.

لقد تبين لنا مما ذكرناه أعلاه موقف القرآن الكريم من مسألة العلم بالغيب والكرامات والمعجزات، وبهذا يمكننا أن ندرك أن الروايات التي تنسب مثل هذه الأمور إلى الأئمة عليهم السلام ليست صحيحة ولا مقبولة، وقد وضعها أعداء الإسلام وأتباع الفرق الضالة ودسوها في كتب الحديث.

والآن نواصل نقد بقية أحاديث من أصول الكافي:

[عوداً إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ١٩** - أول رَوَى لهذا الحديث «عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ» الذي عرفنا حاله في الصفحات السابقة. وقد روى عن أبيه مجهول الحال. والراوي التالي هو «يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ» الذي اعتبره علماء الرجال مجهول الحال. والراوي الذي بعده «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ» واقفي المذهب، وروى الحديث عن «إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ» فطحي المذهب!

← **الحديث ٢٠** - اعتبر المجلسي هذا الحديث ضعيفاً لأن أحد رواته «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِي». ولذلك يجب أن نتعرّف على حال هذا الراوي قبل أن ننقل إلى نقد الحديث الذي بعده.

«أبو عبد الله أحمد بن محمد سيار المعروف بالسَّيَّارِي» من الكاتبين لآل طاهر، وكان معاصراً للإمام الحسن العسكري (ع). اعتبره الغضائري منحرفاً غالباً. واعتبره النجاشي والشيخ الطوسي ضعيف الحديث فاسد المذهب وكثير المراسيل ومطروود الرواية. واعتبره الشيخ الصدوق ضعيفاً وقال: لا أعمل برواياته. وأضاف العلامة الحلي على ما ذكر لهذا الراوي من صفات، نقلاً عن محمد بن محبوب قوله إن السَّيَّارِي كان من القائلين بالتناسخ!! والخلاصة أن علماء الرجال اتفقوا على اعتبار «السَّيَّارِي» كذاباً فاسد العقيدة. ومن المثير للاهتمام أن نعلم أن أكثر من ٣٠٠ حديث من الأحاديث الموهمة لتحريف القرآن مروية عن هذا الراوي! وقد جمع رواياته الميرزا حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) في كتاب سمّاه: «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»! ويقول آية الله الخوئي في كتابه «معجم رجال الحديث» عن «السَّيَّارِي»: إنه: "فاسد المذهب باتفاق علماء الرجال". ويقول أيضاً في كتابه «البيان في تفسير القرآن»: "إن كثيراً من الروايات [التي رُوِيَتْ في تحريف القرآن]، وإن كانت ضعيفة السند، فإن

(١) قلمداران، زيارت وزيارتنامه، [الزيارة وأدعية الزيارات]، ص ٣٨.

(٢) يقول مؤلف كتاب «النقض» في الصفحة ٣ في كتابه بشأن الكاتب السني المؤلف لكتاب «بعض فضائح الروابط»: "في خلال ذلك [الكتاب] إحالات وإشارات إلى متقدمي الإمامية الأصولية الذين يبرؤون من مذهب الغلاة والأخبارية والحشوية على اختلاف آرائهم ونفيهم والبراءة منهم ظاهر في كتب أصولي الاثني عشرية".

جملة منها نُقِلَتْ من كتابِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ، الذي اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ والتحريف في القرآن" (١).

انظروا أيَّ أشخاصٍ أوردَ الكليني رواياتهم في كتابه! وقد روى عن هذا الراوي أيضاً عدداً من الروايات في فروع الأحكام من جملتها رواية نسب فيها إلى الإمام الحسن العسكري (ع) قوله إن السنة الكبيسة تحصل مرة كل خمس سنوات!!! (٢) بالله عليكم! هل من الممكن أن يقول الإمام مثل هذا الكلام مع أن تلاميذ المدرسة الابتدائية يعلمون أن السنة الكبيسة تأتي مرة كل أربع سنوات؟! وعلى كل حال لا بد من الحيلة والحذر في الأخذ بروايات فروع الأحكام كي لا تُخدع بروايات أمثال هؤلاء الكذابين في الفروع أيضاً ولا نهتم برواياتهم أصلاً.

← الحديث ٢١ - أحد رواة هذا الحديث «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الذي قال الغضائري عنه إنه ينقل عن الضعفاء، وعرفه النجاشي بأنه: "مضطرب الحديث والمذهب". وكما ستلاحظون لقد روى الكليني مع الأسف عن هذا الفرد الضعيف روايات عديدة في أبواب متعددة!! والراوي الثاني هو «الَوْشَاءُ» الذي سنعرف به هنا قبل الانتقال إلى نقد الحديث الثاني والعشرين. والراوي الذي بعده هو «الْمُتَنَّى الْحَنَاطُ» الذي قال عنه العلامة الممقاني: مجهول. وأما آخر رواية السند المتصل بالإمام فقد ذُكر أنه «مَوْلَى لِبْنِي شَيْبَانَ» أي لا نعلم حتى اسمه ولا ندرى عادلاً كان أم فاسقاً!!

الآن لنلق نظرة على متن الحديث. يقول الحديث:

"عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الباقر) عليه السلام قَالَ: إِذَا قَامَ قَائِمُنَا وَضَعَ اللَّهُ يَدَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْعِبَادِ فَجَمَعَ بَهَا عُقُولَهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ أَعْلَامُهُمْ!!".

تأملوا لحظة أيَّ كلامٍ مُبْهِمٍ ومغشوش نقله هذا الراوي. هل الإمام القائم يضع يده على رؤوس العباد أم الله؟ الظاهر حسب ادعاء الحديث أن الله هو الذي يضع يده على رؤوس العباد! فهل لِلَّهِ يَدٌ - نعوذ بالله - حتى يضعها على رؤوس العباد؟ فإن قلت إن المقصود من اليد: الرحمة لا إثبات عُضْوٍ لِلَّهِ سبحانه، فنسأل: لماذا لم يكن الله يعطي رحمته قبل ذلك ويكمل عقول عباده وانتظر حتى زمن ظهور الإمام الغائب؟ لماذا لم يضع يد رحمته على رؤوس عباده ليكمل عقولهم في زمن النبي ﷺ الذي وصفه رسول الله ﷺ بقوله: خير القرون قرني!

فإن قلت خلافاً للظاهر إن الإمام هو الذي يضع يده على رؤوس العباد وأنه تم التعبير عن يد الإمام بيد الله مجازاً فإننا نسأل: لماذا لم يضع النبي ﷺ الذي هو متبوع الإمام ومقتداه يده على رؤوس العباد ليكمل عقولهم ولماذا لم يكن ليد النبي الأكرم ﷺ مثل هذا التأثير؟!

والأمر الآخر أن عقول العباد لو كانت غير كاملة إلى ما قبل قيام القائم فلا يجوز إذن مخاطبتها بأمر الشرع ونهيه؟ وهذا يعني إبطال الدين من أساسه!!

وبمعزل عن هذه المسائل، لنفترض أن الإمام القائم قام بهذا العمل، فالآن عدد سكان

(١) السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، البيان في تفسير القرآن، بيروت، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م، ص ٢٢٦. (المترجم)

(٢) الكليني، الكافي، ج ٤، كتاب الصيام، ص ٨١، الحديث الثالث.

الدنيا حوالي ستة مليارات نسمة ولا شك أنهم سيكونون أكثر من ذلك زمن ظهور الإمام القائم، في هذه الصورة كيف سيضع الإمام يده على رؤوس كل أولئك العباد وكم سيستغرق ذلك من زمن؟! إن واضع هذا الحديث نفسه لا يفهم ماذا يقول! والآن قبل الانتقال إلى نقد الحديث التالي، نريد - كما وعدنا - أن نعرّف القراء المحترمين بـ «الوشاء».

[نماذج لروايات «الحسن بن عليّ الوشاء الكوفي» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«الحسن بن عليّ بن زياد الوشاء الكوفي» من معاصري الإمام الرضا (ع)، كان واقفياً مدةً من الزمن، ثم أظهر التشيع، ويروي أغلب أحاديثه عن شخص ضعيف يُدعى «أبان بن عثمان الأحمر» الذي كان من الناووسية^(١)! علاوة على أن أكثر أحاديث «الوشاء» يرويها عنه راوٍ ضعيف يُدعى «مُعلّى بن مُحَمّد»! ولا بأس أن نعلم أن ٨ أحاديث من الباب رقم ١٦٥ الفاضح من كتاب الكافي رواها «الوشاء» هذا!

ولكي يتعرّف القراء على كيفية أحاديث الوشاء نذكر هنا عدداً من رواياته كنموذج، وأغلب أحاديثه مليئة بالخرافات ومخالفة لكتاب الله والعقل الذي هو عطية الله للإنسان. ويتبين من رواياته أنه كان من مثيري نار الفتنة والفرقة بين المسلمين، ومن أعداء الوحدة الإسلامية، ومن جملة ذلك أحاديثه التالية:

١- روى الوشاء عن الإمام الصادق عليه السلام قوله عن الخيفتين الأول والثاني: "ظَلَمَانَا حَقًّا [أي حقنا نحن أهل البيت] في كتاب الله عز وجل [والمقصود الخمس]، وَمَنَعَا فَاطِمَةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا مِيرَاثَهَا مِنْ أَبِيهَا، وَجَرَى ظَلْمُهُمَا إِلَى الْيَوْمِ، قَالَ - وَأَشَارَ إِلَى خَلْفِهِ - وَنَبَذَا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمَا"^(٢).

٢- وروى عن الإمام الباقر (ع) أنه قال عن الشيخين: "وَاللَّهِ يَا كُمَيْثُ مَا أَهْرَيْقَ مَحْجَمَةً مِنْ دَمٍ وَلَا أَخَذَ مَالٌ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ وَلَا قَلْبَ حَجَرٍ عَنْ حَجَرٍ إِلَّا ذَاكَ فِي أَعْنَاقِهِمَا!!"^(٣).

٣- وروى أيضاً عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "إِنَّ عُمَرَ لَقِيَ عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ﴾ [القلم/٦] وَتُعَرِّضُ بِي وَبِصَاحِبِي؟! قَالَ فَقَالَ لَهُ: أَفَلَا أَخْبَرُكَ بِآيَةٍ نَزَلَتْ فِي بَنِي أُمَيَّةَ؟ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد/٢٢]. فَقَالَ: كَذَبْتَ! بَنُو أُمَيَّةَ أَوْصَلُوا لِلرَّحِمِ مِنْكَ، وَلَكِنَّكَ أَبَيْتَ إِلَّا عَدَاوَةً لِبَنِي تَيْمٍ [أي قبيلة أبي بكر] وَبَنِي عَدِيٍّ [أي قبيلة عمر] وَبَنِي أُمَيَّةَ"^(٤).

(١) الناووسية فرقة تعتقد أن الإمام الصادق (ع) لم يمت وأنه هو المهدي الموعود، ولا يعتقد أتباعها بالأئمة بعد حضرة الصادق (ع).

(٢) الكليني، روضة الكافي، حديث ٧٤.

(٣) الكليني، روضة الكافي، حديث ٧٥.

(٤) الكليني، روضة الكافي، حديث ٧٦. ومن المثير أن جناب الكليني أعاد رواية هذا الحديث مرّةً ثانيةً - لعله بهدف تقديم خدمة أكبر للوحدة الإسلامية وتأليف قلوب المسلمين - في روضة الكافي، وهو الحديث رقم ٣٢٥!!
والأمر الآخر أن الحديثين ٧٧ و ٧٨ في روضة الكافي، وهما من مرويات «الوشاء»، ليسا بأفضل

٤- وروى «الوشاء» عن الإمام الصادق عليه السلام أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَعْيَنَ كَانَ يَسْأَلُ الْإِمَامَ دَائِمًا وَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى قَالَ: "فَهَلْكَ النَّاسُ إِذَا؟! قَالَ: إِي وَاللَّهِ يَا ابْنَ أَعْيَنَ فَهَلْكَ النَّاسُ أَجْمَعُونَ. قُلْتُ: مَنْ فِي الْمَشْرِقِ وَمَنْ فِي الْمَغْرِبِ؟؟ قَالَ: إِنَّهَا فُتِحَتْ بِضَلَالٍ، إِي وَاللَّهِ لَهْلَكُوا إِلَّا ثَلَاثَةً!!" ^(١). (ومضمون هذا الحديث يشابه مضمون الحديث رقم ٣٤١ من روضة الكافي).

٥- ويروي «الوشاء» عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "مَا أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَدِينُ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ (ع) إِلَّا نَحْنُ وَشِيعَتُنَا وَلَا هُدًى مِنْ هُدًى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِنَا وَلَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِنَا" ^(٢).

وأقول: لقد أوضحت في الحاشية التي كتبتها على الصفحة ١٦١ من كتاب الأستاذ قلمداران القيم «شاهراه اتحاد»، وأشار مؤلف الأستاذ قلمداران نفسه أيضاً إلى هذا الموضوع في الصفحة ١٢٠ من كتابه، أن الخلفاء كانوا يقبلون دائماً آراء إمام المتقين حضرة علي (ع) ويكرّمونه، ومن جملة ذلك جملة عُمر المعروفة: «لولا عليٌّ لهلك عمر» وهي جملة مشهورة جداً على الأقل بين الشيعة والزيدية.

ولو رجع شخصٌ - كنموذج على ما نقول - إلى مسند الإمام زيد، فسوف يرى أن عُمر، رغم أنه سمع بنفسه مسائل من النبي ﷺ، لكنه كان يعهد ببيانها إلى حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام. ^(٣)

وبالنسبة إلى سلوك الخلفاء الراشدين تجاه بعضهم ذكر الأستاذ الفاضل سيّد مصطفى الحسيني الطباطبائي - حفظه الله تعالى - في كتابه الشريف «راهي به سوى وحدت اسلامي» (ص ١٦٣ فما بعد) مطالب قيمة جداً أوصي إخوتي وأخواتي في الإيمان بقراءتها.

إضافةً إلى أن علياً عليه السلام قَبِلَ مصاهرة عُمرَ له (إِذْ زَوَّجَ عُمرَ مِنْ ابْنَتِهِ أُمِّ كَلثُومَ)، وكان ناصحاً لِعُمرَ ومريداً لخبره (انظر نهج البلاغة، الخطبة ١٣٤، والخطبة ١٤٦)، وكما قال السيد ابن طاوس في كتابه "كشف المحجة"، قال حضرة الإمام علي بشأن أبي بكر: "فولي أبو بكر فقارب" ^(٤) واقتصد..". وقال بشأن عمر: "كان عمر مرضي السيرة من الناس عند الناس" ^(٥) ^(٦). وكان الإمام الصادق يقول: "ولقد ولدني أبو

من الأحاديث الثلاثة المذكورة أعلاه، ولكننا لم نذكر متونها مراعاةً للاختصار، ويمكن لمن شاء أن يرجع بنفسه إلى «روضة الكافي» ويقرأ متونها. ومن الجدير بالذكر أن محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي قالوا بعدم صحة الأحاديث الثلاثة أعلاه وعدم صحة الحديثين ٧٧ و ٧٨ أيضاً.

(١) الكليني، روضة الكافي، حديث ٣٥٦.

(٢) الكليني، روضة الكافي، حديث ٣٥٩.

(٣) مسند الإمام زيد، كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة و النفاس، الحديث ٦، وكتاب الحج، باب جزاء الصيد، حديث ٣، وكتاب الحدود، باب حد الزاني، حديث ٥.

(٤) قارب في الأمر: ترك الغلو وقصد السداد والصدق، كما جاء في الحديث: سَدُّوا وقاربوا. (المترجم)

(٥) أوردهما المجلسي في بحار الأنوار، تنمة كتاب الفتن و المحن، [١٦] باب آخر فيما كتب عليه السلام إلى أصحابه في ذلك تصريحاً وتلويحاً، ج ٣٠، ص ١٢-١٣ نقلاً عن كتاب الرسائل للكليني و كشف المحجة لابن طاوس. (المترجم)

(٦) مصطفى الحسيني الطباطبائي، راهي به سوى وحدت اسلامي، ص ١٧٥.

قارن أيها القارئ الكريم بين هذه النصوص وبين الروايات التي يرويها «الوشاء» واحكم بنفسك!

ومن جملة الخرافات التي رواها لنا «الوشاء» الحديثان التاليان:

٦- يدّعي الوشاء أن شخصاً سأل الإمام الصادق عليه السلام عن الورع فقال: رجسٌ وهو مسحٌ كله فإذا قتلته فاغتسل، فقال: إن أبي كان قاعداً في الحجر ومعه رجلٌ يحدثه فإذا هو بورع يؤلول بلسانه فقال أبي للرجل: أتدري ما يقول هذا الورع؟ قال: لا علم لي بما يقول. قال: فإنه يقول: والله لئن ذكرتم عثمانً يستيمةً لأشتمن علياً حتى يقوم من هاهنا! قال وقال أبي: ليس يموت من بني أمية ميتٌ إلا مسيحاً ورعاً. قال وقال: إن عبد الملك بن مروان لما نزل به الموت مسيحاً ورعاً فذهب من بين يدي من كان عنده وكان عنده ولده فلما أن فقّوه عظم ذلك عليهم فلم يذروا كيف يصنعون ثم اجتمع أمرهم على أن يأخذوا جذعاً فيصنعوه كهنية الرجل قال ففعلوا ذلك وألبسوا الجذع درع حديد ثم لقّوه في الأكفان فلم يطلع عليه أحد من الناس إلا أنا وولده!!! (٣).

٧- كما يدّعي أن الإمام الباقر (ع) قال: "إن لله عز وجل ديكا رجلاً في الأرض السابعة وعنفه مبيتة تحت العرش وجناحه في الهوى إذا كان في نصف الليل أو الثلث الثاني من آخر الليل ضرب بجناحيه وصاح سُبُوحٌ قُدُوسٌ ربنا الله الملك الحق المبين فلا إله غيره رب الملائكة والروح فتضرب الديكة بأجنحتها وتصيح!!" (٤).

ومن أحاديثه التي تتعارض مع القرآن نذكر عدة نماذج من جملتها الحديث الثالث عشر من الباب ٦٣ من أصول الكافي:

٨- يدّعي الوشاء أنه سأل الإمام الرضا (ع): هل تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلت: إننا نروى أنها لا تبقى إلا أن يسخط الله عز وجل على العباد. قال: لا تبقى، إذا ساحت (٥).

ونسأل: لماذا لم تسخ الأرض بأهلها في الفترة الزمنية بين عيسى روح الله عليه السلام ومحمد رسول الله ﷺ حيث لم يكن هناك نبيٌّ فضلاً عن أن يكون هناك إمام؟

ونموذج آخر هذا الحديث الثالث من الباب ٦٦ من أصول الكافي:

٩- عن بشير الطمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "نحن قوم فرَضَ الله طاعتنا وأنتم تأثمون بمن لا يُعذرُ الناسُ بجهالته" (٦).

ونسأل: إذا لم يكن الناسُ معذورين في جهلهم بالإمام فلماذا لم يبين القرآن مسألة

(١) كان الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) ابن فاطمة الملقبة بـ «أم فروة». وأم فروة هذه كان أبوها: القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي (ت ٦٩٣ هـ)، كشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام، ط: تبريز، إيران، ج ٢، ص ١٦١. (المترجم)

(٣) روضة الكافي، حديث ٣٠٥.

(٤) روضة الكافي، حديث ٣٠٦.

(٥) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٧٩، حديث ١٣.

(٦) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٨٦، حديث ٣.

الإمام بشكل واضح وصريح كي تتم الحجة على الناس؟ في أي آية من آيات القرآن فرض الله تعالى طاعة الإمام؟ لماذا اعتبر القرآن أن لا حجة للناس بعد الأنبياء (النساء/١٦٥)؟

١٠- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: "إِنَّ الْأَعْمَالَ تُغَرِّضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُزَارَهَا وَفُجَّارَهَا" ^(١).

هذا في حين أن القرآن الكريم يقول: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات/١٢]، ولم يستثن نبيه من هذا الأمر، بل حتى حضرة نوح (ع) كان يقول عن أتباعه الذين وصفهم منكرو رسالته بأنهم أراذل: ﴿وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء/١١٢]، من هذا يتبين أن أعمال العباد لم تُغرض على نبي زمانهم وأن نوحاً عليه السلام أيضاً لم يكن مطلعاً على أعمال الناس من أتباعه.

إضافة إلى ذلك فإن الله تعالى قال لنبيه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان/٥٨]. وأيضاً فإن الله ستر العيوب ولا فائدة من عرض أعمال العباد على النبي لأن أعمال الناس إن كانت سيئة أدت إلى شعور النبي بالحرز والأسى والغم وتبدلت دار السلام بالنسبة إليه إلى دار الهم والغم والحزن!!

١١- ويجب أن نعلم أن الكليني ذكر في الرواية الثامنة من الباب ١٥٠ (=باب مواليد الأئمة) من أصول الكافي، عن الإمام الباقر (ع) أن للإمام المنصوب من عند الله عشر علامات إحداها هي التالية:

"وَإِذَا لَيْسَ دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ عَلَيْهِ وَفَقاً [أي على قد قياسه ليست قصيرة ولا طويلة] وَإِذَا لَيْسَتْهَا غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ طَوِيلُهُمْ وَقَصِيرُهُمْ زَادَتْ عَلَيْهِ شِبْرًا..... الحديث" ^(٢).

لكن الكليني روى - دون انتباه منه لهذه الرواية - عن الوشاء أن الإمام الصادق عليه السلام قال:

"... وَلَقَدْ لَيْسَ أَبِي [أي الإمام الباقر عليه السلام] دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيباً [أي كانت أطول منه] وَلَيْسَتْهَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ، وَقَانِمْنَا مَنْ إِذَا لَيْسَتْهَا مَلَأَهَا مِنْ شَاءِ اللَّهِ" ^(٣).

وأترك الحكم للقراء ليحكموا بأنفسهم هل كان الوشاء مالياً للأئمة أم عدواً لهم؟

١٢- وأورد الكليني في الباب ٦١ من أصول الكافي رواية، أوردها أيضاً في الباب المذكور، وفيها بيان فرق الإمام المُحَدَّث عن الأنبياء والرسل، وجاء في الرواية: "وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ فَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ فَيَسْمَعُ وَلَا يُعَايِنُ وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ" ^(٤). لكن الكليني نفسه يروي عن الوشاء "أنَّ الإمامَ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ

- (١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٢٠، حديث ٦.
 (٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٨٨، حديث ٨.
 (٣) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٣٤، حديث ١.
 (٤) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٧٦-١٧٧، حديث ٣.

وَهُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ مَا عِنْدَنَا خَيْرٌ لَكَ" (١). (يعني أنه رأى النبي ﷺ في المنام فأخبره النبي عن حلول أجله ووفاته!!).

١٣- ومن أحاديث «الوُشَاء» الأخرى الحديث التالي:

"عَنْ الْوُشَاء عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ وَقَفْتُ عَلَى رَأْسِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى وَهُوَ فِي الْمَهْدِ فَجَعَلَ يُسَارُهُ طَوِيلًا فَجَلَسْتُ حَتَّى فَرَغَ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ لِي اذْنُ مِنْ مَوْلَاكَ فَسَلَّمْتُ فَدَنَوْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ بِلِسَانٍ فَصَبِيحٍ ثُمَّ قَالَ لِي اذْهَبْ فَغَيَّرَ اسْمَ ابْنَتِكَ الَّتِي سَمَّيْتُهَا أُمِّسَ فَإِنَّهُ اسْمٌ يُبْغِضُهُ اللَّهُ وَكَانَ وَلَدْتُ لِي ابْنَةً سَمَّيْتُهَا بِالْحُمَيْرَاءِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ إِلَى أَمْرِهِ تُرْشَدُ، فَغَيَّرْتُ اسْمَهَا" (٢).

ونسأل أولاً: لماذا لم يظهر الإمام الصادق ﷺ هذه المعجزة الكبرى التي تماثل معجزة نبوة عيسى ﷺ لكثير من الناس كي يهتدي عدد أكبر من عباد الله الذين كانوا في ذلك العصر متحيزين في أمر الإمامة كي يعرفوا إمامهم الحقيقي ولا يميلوا إلى مذهب الفطحية؟!

ورغم أن عيسى ﷺ كان قد رحل من الدنيا، لم يغمض القرآن الكريم النظر عن ذكر معجزة تكلم المسيح في المهدي، فلماذا إذاً لم يشر القرآن إلى هذه المعجزة التي يفيد الاطلاع عليها أمة الإسلام أكثر بكثير مما يفيد الاطلاع على معجزة تكلم المسيح في المهدي؟ ولماذا لم يخبر النبي ﷺ أُمَّتَهُ عن مثل هذا الخبر المهم؟

ثانياً، من المعروف أن النبي الأكرم ﷺ كان يخاطب زوجته عائشة بـ«الحميراء»، كما قال الشاعر المولوي أيضاً: (بيت شعر بالفارسية)

-كان ذلك الشخص الذي يُمَكِّي العالم من كلامه يقول كلميني يا حميراء-

في الواقع، إن الذين وضعوا هذا الحديث أرادوا أن يقولوا إن ذلك اللقب ذاته مبغوض من الله فما بالك بحال صاحب اللقب؟! ومرادهم إشعال نار الحقد والتفرقة بين المسلمين!! وهنا أرى من الضروري أن أطلع القراء المحترمين على جملة من الحقائق:

أ) كما ذكرنا في الصفحات السابقة، طبقاً للدلائل والمستندات التاريخية والموثوقة، كان الأئمة عليهم السلام على علاقة حسنة مع الخلفاء إلى حد أن حضرة عليّ ﷺ سَمَّى اثنين من أبنائه باسم الخلفاء فسَمَّى أحد أبنائه «عُمَرُ» وسمى الآخر «عثمان». وكانت كنية ابنه الثالث الذي كان اسمه محمد: «أبو بكر» وقد جاهد ابنه الأخيران تحت راية أخيهما الجليل حضرة سيد الشهداء الإمام الحسين ﷺ في كربلاء ونالوا شرف الشهادة (٣). إضافة إلى أن الإمام علياً أخذ على عاتقه تربية ابن أبي بكر الذي كان اسمه محمداً. كما سَمَّى الإمام السجاد ﷺ أحد أبنائه باسم «عُمَرُ» (٤). والإمام علي النقي سَمَّى ابنته «عائشة» (١).

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٠، حديث ٦. من اللازم أن نعلم أن كلا الحديتين الأخيرين (ص ١٦٧ و ص ٢٦٠) رواهما «محمد بن يحيى»!!

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣١٠، حديث ١١. من اللازم أن نعلم أن محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي كلاهما اعتبرا الحديث غير صحيح.

(٣) الشيخ المفيد، الإرشاد، بيروت، دار المفيد، ج ١، ص ٣٥٤.

(٤) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ١٥٥.

(ب) والأهم من كل ذلك أن الإمام الكاظم (ع) سمى إحدى بناته «عائشة»^(٢). فإذا عرفنا ذلك فكيف يمكن أن يسمي الإمام الكاظم ابنته عائشة ثم يقول لشخص لا تلقب ابنتك بحميراء لأنه كان لقب عائشة؟!

ومن العجيب أن الكليني يبدو وكأنه لم يكن مطلعاً بشكل جيد على أحوال الأئمة وأسماء أولادهم وإلا لما نقل لنا حديثاً مثل هذا الحديث^(٣).

١٤- أحد الأحاديث المرفقة التي رواها «الوشاء» الحديث الثالث، من الباب ١٤٧ من أصول الكافي الذي يروي فيه عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: إِنَّهُمْ رَوَوْا عَنْكَ فِي مَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ (الإمام الكاظم) عليه السلام: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَكَ عَلِمْتَ ذَلِكَ يَقُولُ سَعِيدٌ. فَقَالَ (الإمام الرضا): جَاءَ سَعِيدٌ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ بِهِ قَبْلَ مَجِيئِهِ، قَالَ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: طَلَّقْتُ أُمَّ قُرُوءَةَ بِنْتَ إِسْحَاقَ [زوجة الإمام الكاظم] فِي رَجَبٍ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ [الكاظم] بِيَوْمٍ؟ قُلْتُ: طَلَّقْتُهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِمَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ؟ قَالَ (الإمام الرضا): نَعَمْ. قُلْتُ: قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْكَ سَعِيدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ!^(٤).

كما هو معلوم وواضح لم يشترع الإسلام أصلاً طلاق الزوجة بعد وفاة زوجها، ومثل هذا العمل لا معنى له أصلاً وليس له أي دليل ومستند من الشرع.

وهذا الحديث يشبه حديثاً ضعيفاً آخر رواه الشيخ الطوسي في كتابه «الغيبة»، ونقدناه أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه «شاهراه اتحاد» [أي طريق الاتحاد] في نقده للحديث التاسع [من أحاديث النص على الأئمة]^(٥).

في هذا الحديث الذي رواه الطوسي، يقول الراوي الكذاب أن النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: "يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَصِيِّي عَلَى أَهْلِ بَيْتِي حَيْثُ هُمْ وَمَيْتُهُمْ وَعَلَى نِسَائِي فَمَنْ ثَبَّتَهَا لِقَبِيئَتِي غَدًا وَمَنْ طَلَّقَهَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهَا لَمْ تَرْنِي وَلَمْ أَرَهَا فِي عَرَصَةِ الْقِيَامَةِ!!"^(٦).

إن الهدف من وضع مثل هذه الأحاديث هو أن يتمكن الواضع من الضحك على عقول العوام بإدعائه أنه رغم اعتبار القرآن الكريم أزواج النبي أمهات المؤمنين إلا أن الأئمة كانوا يملكون الحق في تطليق نساء النبي الأئمة!! وقد استفاد حضرة علي عليه السلام من هذا الحق وطلق عائشة بعد رحيل رسول الله ﷺ فلم تعد «أم المؤمنين»!!

إن حديث «الوشاء» من الأحاديث التي مهدت لترويج مثل تلك الخرافة، وإلا فلا توجد مثل هذه المسألة ولا مثل هذا الحكم الشرعي أصلاً في فقه الشيعة.

١٥- عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ (الإمام الرضا) عليه السلام: لِمَ

- (١) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ٣١٢.
- (٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ٢٤٤.
- (٣) والعجيب أيضاً أن نجد الشيخ المفيد الذي يقول في كتابه «الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد» إن اسم كلاً من الإمام الكاظم والإمام الهادي سُمي ابنة له باسم عائشة، يأتي بعد ذلك بهذه الرواية الضعيفة ذاتها في الصفحة ٢١٩ من الجزء الثاني من كتابه الإرشاد ذاته!! حقاً هل من فائدة في الاستناد إلى مثل هذه الأخبار الضعيفة إلا الضحك على عقول العوام؟
- (٤) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٨١، حديث ٣. وكلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي اعتبرا الحديث غير صحيح.
- (٥) قلمداران، شاهراه اتحاد [أي طريق الاتحاد]، ص ٢١٩ فما بعد.
- (٦) الشيخ الطوسي، الغيبة، ص ١٥٠، و المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٦، ص ٢٦١. (المترجم)

سَمِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟ قَالَ لِأَنَّهُ يَمِيزُهُمُ الْعِلْمُ أَمَا سَمِعْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: «وَنَمِيرُ أَهْلَنَا» [يوسف/٦٥] ٢٢؟^(١). وفي رواية أخرى: ص ١٢٩ سطر ٣ أسفل.

لا شك أن واضع هذه الرواية ومفتريها جاهل باللغة وبالتاريخ أيضاً، لأن أهل اللغة مجمعون أن لفظ أمير في كلمة أمير المؤمنين مشتق من مادة «أ م ر» لا من مادة «م ي ر» والإمام كان يعلم هذا الأمر قطعاً ويستحيل أن يجيب بمثل هذا الجواب. إضافة إلى ذلك، لو أن واضع الرواية الجاهل كان له علم بالتاريخ وعرف أن عُمَرَ لُقِبَ بـ«أمير المؤمنين»، قبل حضرة علي عليه السلام، لانصرف عن وضع هذه الرواية! لنرجع الآن إلى نقد وتمحيص الأحاديث التالية في كتاب العقل والجهل من أصول الكافي:

[عودُ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٢٢ - أحد رواة هذا الحديث «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذاب، وَمِنْ ثَمَّ فلا حاجة للتعريف به من جديد. أما بالنسبة إلى متن الحديث - والذي لا يمكن الاطمئنان إلى صدوره عن الإمام بسبب الإشكالات الموجودة في سنده- فهو متن مقبول لا مانع منه لأنه يتوافق مع القرآن الكريم. فهذا الحديث يذكر أن الأنبياء فقط هم الحجة الظاهرة، وكتاب الله أيضاً يقول أن لا حجة للناس بعد الأنبياء (النساء/١٦٥)، ولم يبين الحديث الحجة الظاهرة الأخرى ولو كان هناك حجة لبينها كتاب الله وعرفنا بها. وبالطبع فإن القرآن الكريم وهذا الحديث أيضاً، كلاهما لا يؤيدان الفقرة ١٥ من الحديث الثاني عشر في هذا الباب لأن تلك الفقرة جعلت الأئمة حجة ظاهرة إضافة إلى الأنبياء، الأمر الذي لا يتفق مع القرآن ولعل الرواة هم الذين أضافوا من عند أنفسهم كلمة «أئمة» على الحديث المذكور.

← الحديث ٢٣ - اعترف الكليني بأن هذا الحديث «مرسل». ولنا أن نسأله: لماذا جمعت في كتاب أصولك الأحاديث الضعيفة والمرسلة؟! أما متن الحديث فإن ما ورد فيه من جملة: ".... فَإِذَا كَانَ تَأْيِيدُ عَقْلِهِ مِنَ النُّورِ كَانَ عَالِمًا حَافِظًا ذَاكِرًا قَطْنًا فَهْمًا...." موضع تأمل، إذ ما معنى تأييد النور للعقل؟ أليس العقل أفضل وأعلى شأنًا ومحبوباً أكثر من الله من كل شيء بما في ذلك النور، طبقاً لما نقله الكليني في الحديث الأول والحادي عشر والثاني عشر والسادس والعشرين من هذا الباب؟ فكيف يمكن للنور الذي هو أدنى رتبة من العقل أن يؤيد العقل! هل نسي الكليني رواياته؟!

← الحديث ٢٤ - هذا الحديث من ناحية متنه وسنده ينطبق عليه نفس حكم الحديث رقم ٢٢ في هذا الباب.

← الحديث ٢٥ - لقد سبق أن تعرفنا على اثنين من الرواة الثلاثة الأوائل في سند هذا الحديث، وهما الراوي «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ»^(٢) و«الْحَسَنُ الْوُشَاءُ»^(٣)، وقبل أن نتعرف على الراوي الثالث أي «الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ»، من الضروري أن يعلم القارئ المحترم أنه بناء على ما نجده في مقدمة الكافي، فقد ذكروا أن مشايخ الكليني كانوا ٣٦

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤١٢، حديث ٣.
(٢) راجعوا بيان حاله في ص ١٥٠ من هذا الكتاب.
(٣) راجعوا بيان حاله في ص ١٥١ فما بعد من هذا الكتاب.

نفراً^(١). وبعض هؤلاء الأفراد أشخاص غير موثوقين، ولا يمكن الاعتماد على رواياتهم، إما لأنهم بأنفسهم ضعفاء أو لأنهم يروون عن الضعفاء أو لأنهم مجهولو الحال، فهم على كل حال ليسوا ثقة، وذلك مثل: **محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي^(٢)**، و**علي بن عبد الله الخديجي^(٣)**، و**أحمد بن مهران^(٤)**، و**سهل بن زياد الادمي الرازي^(٥)**، و**الحسين بن علي العلوي^(٦)**، و**الحسن بن الفضل بن زيد اليماني**، و**أحمد بن عبد الله بن أمية**، و..... . وبعضهم لم يرو للكليني سوى بضع روايات.

ولكن هناك بين شيوخ الكليني بضعة أشخاص أكثر الكليني من الرواية عنهم، وروى عنهم أكثر مما روى عن سائر شيوخه، ويمكن القول إن القسم الأعظم من روايات الكليني منقول عنهم، ومنهم:

«**محمد بن يحيى العطار**»^(٧) و«**علي بن إبراهيم بن هاشم القمي**»^(٨) اللذين عرفنا بهما سابقاً وبيّنا كيفية أحاديثهما، ونعلم أن كثيراً من روايات تحريف القرآن رواها علي بن إبراهيم هذا للكليني! ونعلم أن هناك عجائب منقولة في التفسير المنسوب إليه وقد أوردنا شيئاً منها خلال بياننا لحال هذا الراوي، وهنا أيضاً نذكر نماذج أخرى عن رواياته العجيبة، فمن ذلك أن علي بن إبراهيم القمي ينسب في تفسيره إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "مَنْ ذَكَرْنَا أَوْ ذُكِرْنَا عِنْدَهُ فَخَرَجَ مِنْ عَيْنِهِ دَمْعٌ مِثْلُ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ رَبْدِ الْبَحْرِ"^(٩).

هنا من المفيد أن نذكر بما كتبه الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني في هذا الصدد، إذ قال:

"ولكن لم يرد في آية من آيات الكتاب ولا في حديث صحيح عن الرسول أو الأئمة (ع) أن عملاً واحداً من أعمال الخير مهما كان نوعه يغفر الذنوب جميعها ولو كانت كزبد البحر وعدد الرمل والحصى!!"^(١٠).

- (١) تُراجع مقدمة الكليني، ص ٢٠ فما بعد.
- (٢) راجعوا بيان حاله الذي سيأتي في ص ٣٦٢ من الكتاب الحالي.
- (٣) راجعوا بشأنه ما جاء في كتاب «رجال النجاشي» (ص ٢٠٣) إذ قال عنه النجاشي: "كان ضعيفاً فاسد المذهب. وقد سمع منه أصحابنا كتاب النوادر، ... و له كتاب ... قال لي بعض أصحابنا إن هذا الكتاب كتاب ملعون فيه تخطيط عظيم."
- (٤) وهو غير «ابن مهران» المعروف بـ«ابن خانبه» ومن الضعفاء. وقد صرح الغضائري بضغفه، وكتب الأستاذ البهبودي عنه يقول: "ولعل الكليني يروي عنه بالوجداء من مكتبة شيخه علي بن إبراهيم القمي الضرير. له اثنتان وخمسون نصاً رواها عن محمد بن علي أبي سمينة الكذاب. وعن عبد العظيم بن عبد الله الحسني الذي له كتاب مَزُورٌ. ولعل الرجل هو أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني اليزدي (ت ٢٨٤هـ)". انتهى. (معرفة الحديث، ص ١١٣-١١٤). وأقول: لقد رويت عن هذا الراوي عدد من الروايات الموهمة لتحريف القرآن في الباب ١٦٥ من كتاب الكليني.
- (٥) لمعرفة حاله راجعوا ص ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.
- (٦) شخص غير معروف على نحو كافٍ.
- (٧) لقد بيّنا حاله في ص ٩٧ فما بعد من هذا الكتاب.
- (٨) بيّنا حاله في ص ١١٢ فما بعد من هذا الكتاب.
- (٩) تفسير علي بن إبراهيم القمي، ج ٢، ص ٢٩٢. و المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٧٨.
- (١٠) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٧٥.

و «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» أيضاً من الأشخاص الذين نقل مؤلف الكافي (الكُلَيْنِي) كثيراً من روايته أكثر مما روى عن الآخرين، والحديث التالي أحد روايات هذا الراوي التي أوردها الكُلَيْنِي في الباب ١٦٨ من كتابه الكافي تحت الحديث رقم ٢٧، ونصّه:

" قَالَ الإمام الصادق (عليه السلام): لَمَّا وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَثَ أَيَّاماً لَيْسَ لَهُ لَبَنٌ، فَأَلْقَاهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَى تَدْيِ نَفْسِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ لَبَنًا فَرَضَعَ مِنْهُ أَيَّاماً حَتَّى وَقَعَ أَبُو طَالِبٍ عَلَى حَلِيمَةِ السَّعْدِيَّةِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهَا" (١).

أولاً: رواة هذا الحديث: عَلِيُّ بْنُ الْمُعَلَّى المجهول، وَدُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ وهو شخص غير مستقيم و «واقفي»، و«عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَزَةَ البَطَانِي» من مؤسسي مذهب «الوقف» ومن رؤوسهم والذي أسس ذلك المذهب طمعاً بمال الدنيا وليتمكّن من اختلاس أموال الإمام الكاظم (ع) (٢). لاحظوا الأشخاص الذين يروي عنهم شيخ الكُلَيْنِي «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى»!! (٣)

ثانياً: نسأل لماذا جرى الحليب لأجل الطفل من ثدي عمّه «أبي طالب» ولم يجز من ثدي زوجة عمّه «فاطمة بنت أسد»؟ ثم ما الفائدة أساساً من ظهور معجزة قبل النبوة لم يطلع عليها أحد سوى راوٍ مجهول أو واقفي المذهب؟ لو أنّ مثل هذه الحادثة وقعت فعلاً فلماذا لم يُشِير إليها الله تعالى في القرآن الكريم - كأن يذكرها مثلاً في سورة الضحى - بوصفها دليلاً من دلائل رحمته بالنبي ﷺ؟ لماذا لم يُشِير أبو طالب أو غيره من أنصار النبي ﷺ إلى تلك الواقعة فيما بعد بوصفها دليلاً مؤيداً لصدق النبي ﷺ مِنْ قَبْلِ الحق المتعال؟ لماذا لم يشتهر هذا الموضوع العجيب جداً بين بني هاشم ولماذا لا نجد له أي ذكر في كتب السيرة الموثوقة والمعتبرة مثل «السيرة النبوية» لابن هشام أو «السيرة الحلبية» و.....؟

نعم، إن هذه الرواية مُفْتَضَحَةٌ إلى درجة أن بعض المترجمين المتعصّبين جداً للكافي كتب يقول: "هذه الرواية ضعيفة من ناحية السند ولا يمكن الاعتماد عليها، لذلك لا حاجة إلى توجيهها وتأويلها" (٤).

و«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» أيضاً هو أحد الذين رووا في فروع الأحكام عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْماً لَا يَنْقُصُ وَاللَّهُ أَبَدًا!!" (٥).

أما السؤال المهم الذي ينبغي الانتباه إليه بجديّة فهو: لماذا وثّق علماء الشيعة هذين الراويين وأثنوا عليهما ومدحوهما؟!

إن الجواب واضح وهو أنهم يعلمون جيداً أن جرح هذين الراويين وتضعيفهما معناه تضعيف بضعة آلاف من روايات «الكافي»، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ كَثُرَ مَا أُتِعِبَ الكُلَيْنِي نَفْسَهُ في جمعه من أخبار سوف يذهب أدراج الرياح، ومن البديهي أن هذا الأمر لا ينسجم مع

(١) الكُلَيْنِي، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٤٨. وقد اعتبر كلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي الحديث غير صحيح.

(٢) سيأتي بيان حاله في ص ١٩٦ (من النسخة الفارسية) من الكتاب الحالي.

(٣) لا بأس أن يعلم القارئ الكريم أن القسم الأعظم من روايات «روضة الكافي» هو من روايات علي بن إبراهيم القمي ومحمد بن يحيى.

(٤) الترجمة الفارسية لأصول الكافي، انتشارات علمية إسلامية، ج ٢، ص ٣٣٩.

(٥) الكافي، ج ٤، كتاب الصيام، ص ٧٩، الحديث الثالث.

مزاج المتعصّبين والمتكسّبين بالمذهب والمتاجرين بالخرافات.

أحد مشايخ الكلينيّ الآخرين الذين وثّقوا بلا وجه حق: «أبو عبد الله الحسين بن محمد الأشعريّ القميّ» الذي اعتمد الكلينيّ عليه وأورد كثيراً من أباطيله التي تشبه أفكار الباطنية والإسماعيلية في كتابه «الكافي»!! وللتأكد من انحراف هذا الراوي يكفي أن ترجعوا إلى البابين ١٦٥ و ١٦٦ من كتاب «الكافي» لتروا أن ٣٥ رواية من أصل ٩٢ رواية من روايات الباب ١٦٥، وروايتان من الروايات التسع في الباب ١٦٦ نُقلت عنه. كما أن ثلاث روايات في الباب ٧٠ وأول رواية من الباب ٧١ من كتاب «الكافي» كلها منقولة عن السيد «الأشعريّ القميّ» هذا، وقد ضعّف المجلسيّ جميع الأحاديث الأربعة الأخيرة المشار إليها المروية عنه، في حين أن البهوديّ لم يصحح أي رواية من رواياته المذكورة جميعها.

[نماذج لروايات «الحسين بن محمد الأشعريّ القميّ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

لم يكن جناب «الحسين بن محمد الأشعريّ» هذا يأبى الرواية عن كذاب مثل «السياريّ»^(١)، والنقطة الأهم من ذلك والتي تثير العجب والريب أنه هو وحده الذي يروي عن فرد «مضطرب الحديث والمذهب» يدعى «مُعَلَّى بن محمد البصري» الذي يُعدّ من الضعفاء. يعني أن مروّج أباطيله هو هذا الراوي «الحسين الأشعري»! فعلى سبيل المثال، من بين الـ ٣٥ حديثاً التي يرويها «الحسين الأشعري» في باب ١٦٥ الفاضح من أصول الكافي: ٣٢ حديثاً منها مروّي عن «مُعَلَّى بن محمد». إن هذا العمل يطعن بلا شك بروايات «الأشعري» ويضعّفها، ولكن مع الأسف فإن المتعصّبين المذهبيين يوثقونه!! ونأتي هنا بثلاث روايات عنه كنموذج ولكي تكون شاهداً على كلامنا:

١- لمثال الأول: الرواية الرابعة من الباب ٤٦ من الكافي التي رواها كل من «الحسين بن محمد الأشعري» و«محمد بن يحيى العطار» أي رواها شيخان من شيوخ الكلينيّ، فقالا: إن الإمام الصادق عليه السلام قال عن آية: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا» [الأعراف/١٨٠]: "نَحْنُ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا"^(٢).

في الواقع في هذا الحديث اعتبرت عدم معرفة الإمام أمراً مساوياً للكفر، لأن الكفر أيضاً لا يُقبل معه أي عمل.

هذا في حين أن الله تعالى بيّن لنا أسماءه الحسنى في القرآن الكريم كما في قوله تعالى مثلاً: «قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء/١١٠]. فكما تلاحظون حدّد الله تعالى لنا أسماءه الحسنى في هذه الآية الكريمة وبين أنها «الله» و«الرَّحْمَنُ». وقال تعالى أيضاً: «هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ هُوَ اللَّهُ

(١) راجعوا الصفحة ١٤٩ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٢) الكلينيّ، أصول الكافي، ج ١، ص ١٤٣ - ١٤٤.

ولم يُشير أي إشارة إلى أسماء الأئمة.

وأصلاً هل يُعقل أن يقول الله ادعوني بأسماء أشخاص معظمهم لم يولدوا بعد؟! ثم إن الله تعالى لم يُسم نفسه بالقرآن أبداً باسم «محمد» و «أحمد» ولكنه سمى نفسه باسم «الحميد» فكيف يمكننا أن ندعو الله - عز ذكره - باسم «محمد» أو «أحمد»؟ كيف يمكننا تسمية الله بـ «الكاظم» أو «الحسين» أو «التقي» أو «المهدي» أو؟! ولماذا لم يفعل النبي ﷺ مثل ذلك؟ لماذا لم يذكر علي عليه السلام في «نهج البلاغة» أو «الصحيفة العلوية»، ولم يذكر زين العابدين في «الصحيفة السجادية» حتى مرة واحدة - لتعليم الأمة على الأقل - تلك الأسماء؟! هل فهم الراوي ما نسجه خياله فعلاً؟ ألا يَعْتَبِرُ الْكَلْبِيُّ وَأَمْثَالُهُ أسماء الله توقيفية؟!!

ثم إنه لو كان شرط قبول الأعمال معرفة الأئمة، فلماذا لم يُشير الله تعالى في القرآن الكريم الذي هو «هُدًى لِلْمُتَّقِينَ» أدنى إشارة واضحة إلى هذا الأمر المهم للغاية كي يُنمَّ بذلك الحجة على أمتة؟

٢- المثال الثاني لأحاديث «الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ» الرواية السابعة من روايات الباب ١٦٦ من كتاب الكافي ومتنها كما يلي:

"قَالَ الْإِمَامُ الْبَاقِرُ (ع): إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَصَبَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عِلْماً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فَمَنْ عَرَفَهُ كَانَ مُؤْمِناً وَمَنْ أَنْكَرَهُ كَانَ كَافِراً وَمَنْ جَهِلَهُ كَانَ ضَالًّا وَمَنْ نَصَبَ مَعَهُ شَيْئاً كَانَ مُشْرِكاً وَمَنْ جَاءَ بِوَلَايَتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ" (١).

وأقول: إن النقطة الهامة في هذين الحديثين الأخيرين أن عمل أكثرية المسلمين في العالم - أي غير الشيعة الاثني عشرية -، طبقاً للحديثين، لن يكون مقبولاً عند الله المتعال، وعدم قبول الأعمال معناه الخسران الأبدي في الآخرة واعتبار كل أولئك المسلمين بمنزلة الكفار والمشركين والضالين. لهذا السبب نرى من الضروري أن نقارن هذين الحديثين ونظائرهما مع الدعاء الرابع من أدعية الصحيفة السجادية كي يتبين على نحو أفضل أي هدية ونحفة قدمها هذان الراويان والشيخان من شيوخ الكَلْبِيِّ إلى المسلمين!

يقول حضرة سيد الساجدين عليه السلام:

"اللَّهُمَّ وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ وَالَّذِينَ أَبْلَوْا الْبَلَاءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ، وَأَسْرَعُوا إِلَيَّ وَفَادَتِيهِ، وَسَابَقُوا إِلَيَّ دَعْوَتِيهِ، وَاسْتَجَابُوا لِي حَيْثُ أَسْمَعُهُمْ حُجَّةَ رِسَالَتِيهِ. (٤) وَفَارَقُوا الْأَرْوَاحَ وَالْأَوْلَادَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِيهِ، وَقَاتَلُوا الْأَبَاءَ وَالْأَبْنَاءَ فِي تَنْبِيهِ نُبُوتِيهِ، وَ..... اللَّهُمَّ وَأَوْصِلْ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ" (٢) خَيْرَ جَزَائِكَ".

علاوة على ذلك، كما قال أخونا المحقق الفاضل والمصلح الناصح جناب مصطفى الحسيني الطباطبائي: "يروى آية الله هاشم البحراني في تفسيره المعروف بالبرهان، ذيل

(١) الْكَلْبِيُّ، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٣٧.

(٢) سورة الحشر، الآية ١٠.

تفسيره للآية ١٩٥ من سورة الأنعام الحديث التالي عن صادق أهل البيت (ع): "عن زرارة قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا جالس عن قول الله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ يَجْرِي لَهُمْ لَاءٌ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ مِنْهُمْ هَذَا الْأَمْرُ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا هَذِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةٌ. قُلْتُ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ! أَرَأَيْتَ مَنْ صَامَ وَصَلَّى وَاجْتَنَّبَ الْمَحَارِمَ وَحَسَنَ وَرَعَهُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ وَلَا يَنْصِبُ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ أَوْلِيكَ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ" (١).

وقال علي عليه السلام بشأن قتلى جنوده في معركتي «الجمل» و«صفين» الذين لم يكن معظمهم - على الأقل - من الشيعة الاثني عشرية إذ كان معظمهم ممن بايع الخلفاء الثلاثة من قبل:

"مَا ضَرَّ إِخْوَانَنَا الَّذِينَ سَفَكَتْ دِمَاؤُهُمْ وَهُمْ بِصَفِينٍ أَلَا يَكُونُوا الْيَوْمَ أَحْيَاءَ يُسَيِّغُونَ الْغُصَصَ وَيَشْرَبُونَ الرِّيقَ قَدْ وَاللَّهِ لَقُوا اللَّهَ فَوْقَهُمْ أَجُورَهُمْ وَأَحْلَهُمْ دَارَ الْأَمْنِ بَعْدَ خَوْفِهِمْ" (٢).

ونضيف أيضاً بالنسبة إلى الرواية الثانية سؤالنا التالي: ألم يقبل علي عليه السلام الخليفة الثاني ليكون صهراً له؟ فهل يمكن للمسلم أن يقبل أن يصاهره كافر أو مشرك وأن يزوجه من ابنته؟! من ابنته؟!

أيها القارئ الكريم! قل بإنصاف: هل هذا العبد الفقير (الكاتب) وأمثالي من محبي علي عليه السلام وأهل البيت حقيقة أم المدافعون عن الكليني؟

٣- المثال الثالث لأحاديث «الحسين الأشعري»: الرواية الرابعة عشرة من الباب ١٦٥ التي ينسبها إلى الإمام الصادق عليه السلام ويقول: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران/٧]؟ قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْأئِمَّةُ. (وَأَخْرَجْتُ مُتَشَابِهَاتٍ؟) قَالَ: فَلَانٌ وَفَلَانٌ!! [يقصد الشيخين. وقد اعتبرهما الراوي - دون أن يشعر - آيتين من آيات الله، وصدق من قال: السارق الأحق يسرق من مستودع القش]. [والمقصود من] ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾ أَصْحَابُهُمْ وَأَهْلُ وَلَايَتِهِمْ [أي أتباع الشيخين]. [والمقصود من:] ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؟﴾ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَالْأئِمَّةُ (ع)!!! (٣).

لاحظوا أن هذا الراوي اعتبر في هذا الحديث أن الأئمة هم «الآيات المحكمات» وأنهم «الراسخون في العلم» ولم يفهم في الواقع ما يقوله. إذ لا ريب أن «الراسخون في العلم» هم على أي حال غير «الآيات المحكمات». ولا شك أن الإمام المطَّلَع بنحو وافٍ على آيات القرآن لا يمكنه أن يتفوه بمثل هذا الكلام، بل إنما نسبته إليه الرواة الكذابون الوضَّاعون، وأصبح الكليني للأسف مروجاً وناشراً لهذه الخرافات!

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ١٨٣، نقلاً منه عن كتاب المحاسن للبرقي.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٨٤. ويُراجع في ذلك أيضاً كتاب «راهي به سوى وحدت اسلامي» القيم، تأليف الأستاذ الفاضل والمصلح الناصح مصطفى الحسيني الطباطبائي، الصفحة ١٧٦ فما بعد، فقد ذكر مؤلفه ذي القدر الجليل أموراً مهمة في هذا الموضوع أوصي إخواني وأخواتي في الإيمان ألا يغفلوا عن مطالعتها.

(٣) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤١٥ - ٤١٦.

علاوة على هذه الروايات، يجب أن نذكر أن الروايات ذوات الأرقام ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٣٦٥ من «روضة الكافي» التي أوردناها كنماذج لروايات «الوشاء»، قد رواها الكليني عن الحسين بن محمد الأشعري هذا ذاته! (١)

نعم! هذه هي نماذج ما يقولون إنه: «الآثار الصحيحة عن الصادقين» التي وعد الكليني بها في مقدمة كتابه!!

[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٢٦ - حديث ضعيف لوجود «سهل بن زياد» الكذاب فاسد المذهب، في سنده.

← الحديث ٢٧ - هذه الرواية - طبقاً لقول المجلسي - مجهولة، لأن «أحمد بن محمد» مشترك بين الضعيف وغير الضعيف، إضافة إلى أن في سندها «إسحاق بن عمار» فطحي المذهب أي أنه كان يعتبر «عبد الله الأفطح» إماماً ولم يكن يعتقد بإمامة حضرة موسى بن جعفر (ع). والطريف أن الكليني في الحديث السابع من الباب ١٧٧ يروي عن مثل هذا الشخص أن الإمام الكاظم (ع) كان صاحب معجزات، وكان مطلعاً على ما في قلوب الناس، وكان يخبر عن زمن موت بعض الناس!! يقول الكليني:

"... عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ [أي حضرة الإمام موسى الكاظم] يَنْعَى إِلَى رَجُلٍ نَفْسَهُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ مَتَى يَمُوتُ الرَّجُلُ مِنْ شِيعَتِهِ؟! فَالْتَفَتَ إِلَيَّ شِبْهُ الْمُغْضَبِ فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ! قَدْ كَانَ رُشِيدُ الْهَجْرِيِّ يَعْلَمُ عِلْمَ الْمَنَآيَا وَالْبَلَايَا وَالْإِمَامُ أَوْلَى بِعِلْمِ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ: يَا إِسْحَاقُ! اصْنَعْ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فَإِنَّ عُمْرَكَ قَدْ فَنِيَ وَإِنَّكَ تَمُوتُ إِلَى سِتِّينَ وَإِخْوَتَكَ وَأَهْلَ بَيْتِكَ لَا يَلْبَثُونَ بَعْدَكَ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى تَنْفَرَقَ كَلِمَتُهُمْ وَيَخُونُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَشْمَتَ بِهِمْ عَدُوُّهُمْ. فَكَانَ هَذَا فِي نَفْسِكَ [أنك تساءلت في قرارة نفسك كيف أنني أعلم بوقت موت الآخرين] فَقُلْتُ: فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِمَا عَرَضَ فِي صَدْرِي. فَلَمْ يَلْبَثْ إِسْحَاقُ بَعْدَ هَذَا الْمَجْلِسِ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى مَاتَ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِمْ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى قَامَ بَنُو عَمَّارٍ بِأَمْوَالِ النَّاسِ فَأَفْلَسُوا" (٢).

أقول: لكن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤]، ويقول: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/٩]. وكما أوضحنا سابقاً لم يكن الأئمة يعلمون الغيب.

جناب «إسحاق بن عمار» هذا كان من المعتقدين بتحريف القرآن، ومن جملة رواياته أنه نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله بشأن الآية المباركة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة/١٢٨]: "قَالَ: هَكَذَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (لَقَدْ جَاءَنَا رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِنَا عَزِيزٌ

(١) راجعوا لمعرفة حاله الصفحات ١٦٤ من هذا الكتاب فما بعد.

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٨٤. محمد باقر البهبودي ومحمد باقر المجلسي كلاهما اعتبراه الحديث غير صحيح.

عَلَيْهِ مَا عَنِتْنَا حَرِيصٌ عَلَيْنَا بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ!!^(١) " (٢).

وحتى المجلسي اعترف بأنه استناداً إلى ما يدل عليه هذا الحديث فإن مصحف الأئمة كان يختلف في بعض ألفاظه عن المصحف الذي بين أيدي المسلمين!!

إن «إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ» هذا من الذين رَوَوْا عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: "مَنْ مَضَتْ لَهُ جُمُعَةٌ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى دِينِ أَبِي لَهَبٍ!!"^(٣).
(٤)

لنأت الآن إلى متن الحديث ٢٧ الذي يقول:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: "قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) الرَّجُلُ آتِيَهُ وَأَكْلِمُهُ بَعْضَ كَلَامِي فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكْلِمُهُ بِالْكَلَامِ فَيَسْتَوْفِي كَلَامِي كُلَّهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيَّ كَمَا كَلَّمْتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكْلِمُهُ فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ! وَمَا تَدْرِي لِمَ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: الَّذِي تُكَلِّمُهُ بَعْضَ كَلَامِكَ فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ فَذَاكَ مَنْ عَجِنَتْ نُطْفَتُهُ بِعَقْلِهِ، وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ فَيَسْتَوْفِي كَلَامَكَ ثُمَّ يُجِيبُكَ عَلَى كَلَامِكَ فَذَاكَ الَّذِي رُكِبَ عَقْلُهُ فِيهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ بِالْكَلَامِ فَيَقُولُ أَعِدْ عَلَيَّ فَذَاكَ الَّذِي رُكِبَ عَقْلُهُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَبِرَ فَهُوَ يَقُولُ لَكَ أَعِدْ عَلَيَّ!!...!!"^(٥).

كما تلاحظون فإن صدر الرواية وذيها لا يتفقان مع القرآن. وبالله عليكم! تأملوا معي كيف أن هؤلاء الرواة لم يكن لهم حتى ذلك القدر البسيط من الفهم كي يعلموا أنه ليس للعقل جسمية حتى يُعَجَّنَ بالنطفة! وأصلاً النطفة بحد ذاتها لا عقل لها بل ينشأ العقل والروح في الجنين من جهة أخرى قبل خروجه من بطن أمه، كما أنه لا معنى لتكوين العقل أثناء الكبر. ولذلك يقول القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ [أي عندما خرج الجنين عن حالة النطفة] أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ [أي أنشأناه فيه الروح والعقل] فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾

(١) «روضة الكافي»، حديث ٥٧٠.

(٢) لا يخفى أن المتكسبين من حانوت المذهب حاولوا محاولات كثيرة لتوجيه الروايات التي تنفي تحريف القرآن وتشبثوا بتأويلها بتأويلات مختلفة ليخدعوا بذلك العوام البسطاء، مثلاً قالوا: "كان لأيات القرآن أسباب متعددة للنزول وأنها نزلت بحروف متعدّدة وصور متنوعة وأن الأئمة كانوا يبينون بعض الحروف والقراءات التي نزل بها القرآن". وأقول إن هذا ادعاء لا دليل عليه وكلام باطل ومخالف للقرآن، لأن النبي كان مأموراً بحكم آية التبليغ (المائدة/٦٤) - والتي لا يوجد فيها أي استثناء - أن يبلغ كل ما أنزله الله إليه، ولهذا نرى أن الآيات المتمثلة في القرآن مثل صدر الآية ٧٩ و ٩٣ من سورة الأعراف، أو تنمة الآية ٩٣ من سورة يونس وتنمة الآية ١٧ من سورة الجاثية، أو الآيتين الثالثة والخامسة من سورة الكافرون.... لما نزلت أكثر من مرة (أي تكررت) على ذلك النحو قرأها النبي ٥ وبلغها لنا مرتين كما أوحيت له، أو نرى مثلاً أن الآيتين ٥ و ٦ من سورة «الشرح» لا تختلفان عن بعضهما سوى بحرف الفاء، ومع ذلك بينهما لنا رسول الله ٥ كما أوحيتا إليه. وبناء على ذلك فلو كانت الآيات المذكورة في تلك الروايات نازلة فعلاً من طرف الحق تبارك وتعالى، لكان النبي قد أبلغها قطعاً إلى المسلمين ولم يتركهم جاهلين بها، حتى يأتي ضعفاء وكذّبة من أمثال «إسحاق بن عمار» ونظراؤه ليخبروا الناس عن القراءات المختلفة لتلك الآيات!

(٣) الشيخ الصدوق، ثواب الأعمال، ص ١٢٨. والحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٢٣.

(٤) لمعرفة الإشكالات في هذه الرواية يُراجع ما ذكرناه بشأنها في ص ٩٥ من هذا الكتاب.

(٥) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦، الحديث ٢٧.

ورغم أن المجلسي اعتبر هذا الحديث مجهولاً إلا أنه من غير المعلوم لماذا صحح السيد البهودي هذا الحديث! لئنه بذل المزيد من الانتباه إلى متنه.

← الحديث ٢٨ - الحديث بتصريح الكليني ذاته مرفوع فنحن في غنى عن قول شيء بشأنه.

← الحديث ٢٩ - هو أيضاً - باعتراف الكليني - مرفوع، إضافة إلى أنه مروي عن أحد الضعفاء والغلاة وهو «مفضل بن عمر» لذا اعتبر المجلسي أيضاً هذا الحديث ضعيفاً.

[بيان حال «المفضل بن عمر الجعفي» وذكر بعض رواياته التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

قال الغضائري عن «مفضل بن عمر»: «المفضل بن عمر الجعفي أبو عبد الله: ضعيف متهافت مرتفع القول خطابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً ولا يجوز أن يُكتب حديثه»^(١).

و وصفه النجاشي أيضاً^(٢) والعلامة الحلي^(٣) بأنه: "ضعيف فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعْبَأُ به. متهافت، مرتفع القول (أي مغال)".

وقولهم إنه كان خطابياً: أي كان يعتقد أن الإمام الصادق عليه السلام بعث شخصاً باسم «أبي الخطاب» بوصفه نبياً مبعوثاً من قبله!! وإنه لمن المؤسف حقاً أن ننقل كُتُبَ حديث الشيعة لنا روايات فرد كهذا! وفيما يلي نذكر لكم روايتين من رواياته:

١- يروي الكليني في الباب ٥٢ من أصول الكافي، الحديث الثالث، عن هذا الشخص المنحرف (مفضل بن عمر) والذي يتبين من متنه أنه كان جبرياً وأنه -نعوذ بالله- يصف الله بالظلم! إذ يقول: "قال: قال الله عز وجل: أنا الله لا إله إلا أنا خالق الخير والشر، فطوبى لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشر، وويل لمن يقول كيف ذا وكيف هذا؟ قال يونس يعني من ينكر هذا الأمر ينققه فيه"^(٤).

وقد اعتبر البهودي والمجلسي كلاهما الحديث غير صحيح. بالطبع اعتبر المجلسي الحديث مجهولاً، مع أن وجود «مفضل بن عمر» العالي في سنده يوجب ضعف الرواية من أساسها.

٢- ويقول مفضل بن عمر: "وجه أبو جعفر المنصور إلى الحسن بن زيد وهو واليه على الحرمين أن أحرق علي جعفر بن محمد [الإمام الصادق (ع)] داره، فألقى النار في دار أبي عبد الله، فأخذت النار في الباب والذهليز فخرج أبو عبد الله (ع) يتخطى النار ويمشي فيها ويقول أنا ابن أعراق الثرى أنا ابن إبراهيم خليل الله!!"^(٥).

(١) مجمع الرجال، ج ٦، ص ١٢٣ حتى ١٣١. (المترجم)

(٢) انظر رجال النجاشي، ص ٣٢٦. (المترجم)

(٣) انظر رجال العلامة الحلي، ص ٢٥٨. (المترجم)

(٤) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٥٤.

(٥) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٧٣. الحديث الثاني. واعتبر كلا البهودي والمجلسي الحديث غير صحيح.

هذا مع أن حضرة إبراهيم الخليل عليه السلام لم يدخل النار عامداً ویرغبته، بل أُلْقِيَ فيها بالقوة. أما هذا الحديث فيقول إن الإمام ذهب بمحض إرادته ليمشي فوق النار، وهذا العمل مخالف للعقل والقرآن ولا يمكن للإمام الذي هو أسوة للمؤمنين أن يقوم بمثل هذا العمل؛ لأن تجنب الخطر واجب على كل مسلم إماماً كان أم مأموماً.

ثانياً: لا يمكن أن ننسب معجزة نبيٍّ من الأنبياء - دون مستند ودليل - إلى نبيٍّ آخر! فضلاً عن أن ننسبها إلى غير نبيٍّ!

ثالثاً: بما فائدة هذا العمل؟ إذ لم يعلم به أحد سوى بضعة أفراد ضعفاء مثل عبد الله بن قاسم و مُفَضَّل بن عُمَرَ ؟

رابعاً: إن العظماء لا يفتخرون بأبائهم وأجدادهم، والإمام لا يفعل مثل ذلك بالطبع.

[عوداً إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٣٠ - حديث مرفوع حسب قول الكليني، واعتبره المجلسي أيضاً مرسلًا. فماذا نقول بعد ذلك؟

← الحديث ٣١ - اعتبر المجلسي هذا الحديث مجهولاً أيضاً.

← الحديث ٣٢ - هذا ليس من الأحاديث الصحيحة. فبالنسبة إلى راويه المتصل بالإمام وهو «الحسن بن الجهم»، علينا أن ننتبه أنه رغم أنهم لم يضعفوه، إلا أنه لما كان الراوي المنحرف المدعو «الحسن بن علي بن فضال»^(١) هو الذي نقل لنا عدداً كبيراً من رواياته، فلا يمكننا أن نعتمد على رواياته. إضافة إلى أنه - كما يقول الأستاذ «البهودي» في كتابه معرفة الحديث (صفحة ٢٤١-٢٤٢) -: «كتاب حسن بن الجهم: قال النجاشي له كتاب يختلف الروايات فيه».

ولا ريب أن هذا الاختلاف الموجود في نسخ كتاب «الحسن بن الجهم» دليلٌ على أن النسخة الأصلية لم تبق محفوظة بل تعرّضت إلى الزيادة والنقصان والتحريف، ولذلك لا يمكننا الاطمئنان إلى صحة الكتاب المذكور وما فيه من روايات. وسنأتي هنا بنماذج عن روايات «الحسن بن الجهم» كي نتعرف عليه بشكل أفضل:

[نماذج لروايات «الحسن بن الجهم» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

١- روى الكليني في الرواية الرابعة من الباب ١٠٥: "عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَا (ع) إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ، وَقَوْلُهُ لَمَّا سَمِعَ صَبَاحَ الْإَوْرِ فِي الدَّارِ صَوَائِحَ تَتَبُعُهَا نَوَائِحُ، وَقَوْلُ أُمِّ كُلثُومٍ: لَوْ صَلَّيْتُ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ وَأَمَرْتُ غَيْرَكَ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَأَبَى عَلَيْهَا، وَكَثُرَ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلاَ سِلَاحٍ وَقَدْ عَرَفَ (ع) أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ -لَعَنَهُ اللَّهُ- قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ هَذَا مِمَّا لَمْ يَجْزُ تَعَرُّضُهُ. فَقَالَ: ذَلِكَ كَانَ وَلَكِنَّهُ خَيْرٌ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ لَتَمُضِيَ مَقَادِيرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" (٢).

وأقول:

(١) لمعرفة حاله راجعوا الصفحة ١٩٣ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٥٩. وقد اعتبر محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهودي كلاهما هذا الحديث غير صحيح.

أولاً: هذا الكلام المنسوب إلى الإمام الرضا (ع) لا يتفق مع القرآن، كما سنرى، ونحن لا نقبل أبداً أن يُنسب إلى ذلك الإمام العزيز قولاً يخالف كتاب الله. وينبغي أن نعلم أن «مرّج الخرافات وحارس البدع» محمد باقر المجلسي رغم اعترافه بضعف الحديث استناداً إلى قواعد علم الحديث إلا أنه - كما هي عادته - قام بتأويل الحديث وتوجيهه!! (١)

يقول: لقد جاء في بعض النسخ لفظ «خَيْر» بدلاً من «خَيْر»! وأقول: من الواضح تماماً أن كلمة «خَيْر» لا تتناسب مع متن الحديث لأن الإمام لم ينس، لأنه لما سمع صياح الإوز في الدار قال: صَوَائِحُ تَتَّبِعُهَا نَوَائِحُ، وحتى - طبقاً لقول الشيخ المفيد وابن شهر آشوب، أنشد شعراً حول موته وخرج من المنزل! ثم اخترع المجلسي تأويلاً آخر وقال: رغم أن الأنبياء والأئمة كانوا يعلمون الغيب وكانوا يعرفون حوادث المستقبل جميعها، لكنهم لم يكونوا مأمورين ولا مكلفين بالاعتناء بعلمهم هذا والاستفادة منه!!

أقول: لا ريب أن كلام المجلسي هذا دليلٌ عليلٌ وادعاءٌ بلا دليل، ولذلك فإننا نسأل: استناداً إلى أي آية أو حديث معتبر علمتم أن الأنبياء والأئمة معذورون من العمل بعلمهم بالغيب واعتنائهم به؟! لأن هذا الادعاء لا يتفق مع القرآن الكريم الذي يقول: ﴿قُلْ ... وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ...﴾ [الأعراف/١٨٨].

وأصلاً لم يثبت علم الغيب لغير الله بل ثبت أن عكس ذلك هو الذي يتفق مع تعاليم الشريعة [أي أن لا أحد يعلم الغيب إلا الله]، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل/٦٥]، ويقول عن الإنسان ومعرفة بكسبه وموته: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان/٣٤].

وقد قال الإمام عليّ عليه السلام بعد قراءته الآية الأخيرة: "فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ [أي حتى الأنبياء والأوصياء لا يعلمونه]" (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٨). وقد سبق أن تكلمنا عن موضوع العلم بالغيب فلا نكرره هنا (٢).

والطريف أن حديث الحسن بن الجهم هذا مخالف لكلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام نفسه، كما مر ذكره، وكما روي عنه عليه السلام قوله [عندما تلقى الضربة النكراء من ابن ملجم] ما يفيد عدم علمه بموته، واعتباره ذلك العلم أمراً مكنوناً ومخزوناً، وقوله قبل موته، ونص عبارته:

"أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّ امْرِئٍ لَاقِيَ مَا يَفَرُّ مِنْهُ فِي فِرَارِهِ. الْأَجَلُ مَسَاقُ النَّفْسِ وَالْهَرَبُ مِنْهُ مُوَافَاتُهُ. كَمْ أَطْرَدْتُ الْأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكُونِ هَذَا الْأَمْرِ [أي عن كيفية شهادتي وزمانها ومكانها] فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ. هَيْهَاتَ عِلْمٌ مَخْزُونٌ [عند الله]...". (نهج البلاغة، الخطبة

(١) مرآة العقول، طهران، دار الكتب الإسلامية، ج ٣، ص ١٢٢ فما بعد.

(٢) يُراجع ص ١٣٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

وحتى بعد تلقّيه تلك الضربة لم يكن يعلم على وجه القطع واليقين هل سيبقى حياً من ضربته تلك أم سيفارق الحياة؟ لأنه عندما ضُربَ تلك الضربة، قال بعد الكلمات المذكورة أعلاه: "إِنْ تَنْبُتَ الْوُطْأَةُ فِي هَذِهِ الْمَرْلَةِ فَذَاكَ".

وقال أيضاً: "إِنْ أَبَقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وَإِنْ أَفْنَى فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي". (نهج البلاغة، قسم الرسائل، الرقم ٢٣).

ثانياً: إضافة إلى ما سبق فإن حفظ النفس والدفاع عنها واجب، وعدم التعاون على الإثم والعدوان واجب أيضاً، والإمام كان يعمل قطعاً بهذه الواجبات، ولو كان مطلعاً على مقتله، لمنع «ابن ملجم» - على أقل تقدير - من ارتكاب ذلك العمل المحرّم من باب عدم التعاون على الإثم والعدوان، ولَمَّا حَرَّمَ أمة الإسلام من وجوده المبارك. وكما ذكر أخونا العلامة المحقق عالي القدر السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي بقوله: "لقد أرادوا أن يسمّوا أبا حنيفة الفقيه المشهور وإمام المذهب الحنفي في عصر أبي جعفر المنصور العباسي، وأعطوه كأساً قد دُسَّ السم فيه فأبى أبو حنيفة أن يشرب منه وقال: «لَا أُعِين عَلَى قَتْلِ نَفْسِي»»^(١). ولا شك أن علياً عليه السلام أولى من الآخرين وأجدر منهم بعدم التعاون على قتل نفسه. من هنا لا يمكننا أن نقبل أن يعلم الإمام بأنه سيقتل ورغم ذلك لا يقوم بمنع ارتكاب تلك الجريمة^(٢).

ثالثاً: لنفرض أن الإمام كان يعلم أنه سيقتل، فلماذا إذن صاحت الإوز؟ هل كانت الإوز أيضاً على علم بأن الإمام سيقتل؟! هل يريد «ابن جهم» أن يلوّح بأن الإوز في منزل الإمام كان لها نصيب من العلم بالغيب أيضاً؟!!

على كل حال نحن، انطلاقاً من إيماننا بالله وبكلامه ولأننا نحب حضرة علي وحضرة الرضا - عليهما السلام - حباً صادقاً ومتأكّدين تماماً أنهما لا يقولان شيئاً يخالف القرآن، لا يمكننا أن نعتمد على مثل هذا الراوي حتى ولو جاءت روايته في كتاب الكافي.

بعد أن عرفنا حال هذا الراوي ننتقل الآن إلى دراسة متن الرواية رقم ٣٢ في هذا الباب. يقول «ابن جهم» أنه عندما ذُكِرَ الْعَقْلُ عِنْدَ الإمام الرضا (ع) قَالَ عليه السلام: "لَا يُعْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ فَلَنْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ مِمَّنْ يَصِفُ هَذَا الْأَمْرَ قَوْماً لَا بَأْسَ بِهِمْ عِنْدَنَا وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعُقُولُ فَقَالَ لَيْسَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ خَاطَبَ اللَّهُ...".

هذا مع أنه من البديهيات تقريباً أن المراد من العقل في لسان الشرع هو العقل السليم والعرفي الذي يتمتع به أكثر الناس بحمد الله، لا عقل أشخاص مثل أفلاطون وابن سينا وميرداماد وصدر الدين الشيرازي وكانط وهيجل و.....!! ولو صحّت هذه الرواية لكان أكثر الناس غير مكلفين ولكانت شريعة الإسلام خاصة بعدة أفراد محدودين.

← **الحديث ٣٣** - مرسل؛ لذا لا يمكن الاطمئنان إلى صدوره عن الإمام الصادق عليه السلام. أما متنه فلا يتعارض مع الإسلام.

← **الحديث ٣٤** - من مرويات «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الذي عرفنا حاله. وراويهِ الآخر «عُبَيْدُ اللَّهِ الدَّهْقَانُ» عدّه النجاشي والعلامة الحلي والمفاني و سائر علماء الرجال

(١) خيانت در گزارش تاریخ، الطبعة الثانية، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٢) في المثل أن يعلم الإمام الرضا (ع) أن العنب مسموم ولكنه مع ذلك يأكل منه، وهكذا.

ضعيفاً. يتكون هذا الحديث من ثلاث فقرات، وقد تم شرح الفقرة الأولى منه فقط في كتاب «مرآة العقول»، فمن المحتمل أن تكون نسخة المجلسي من الكافي غير محتوية على الفقرتين (ألف) و (ب) من هذا الحديث، لذا لم يقم بشرحهما. وكما جاء في حاشية «مرآة العقول» (ج ١، ص ٩٢) فإن أكثر نسخ «الكافي» تخلو من هاتين الفقرتين. بهذا ينتهي كتاب «العقل والجهل» ونبدأ الآن بدراسة و نقد الباب التالي من أبواب أصول الكافي وهو كتاب فضل العلم.

٢- كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

٢- بَابُ فَرْضِ الْعِلْمِ وَوُجُوبِ طَلْبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ

لا يخفى فضل العلم وثواب التعليم والتعلم في الإسلام على أي منصف، ومدى تأكيد النبي ﷺ وأئمة الدين على أهمية العلم وتشجيعهم الناس على كسبه، ولا يوجد دين ولا شرع على وجه البسيطة حضن الناس على كسب العلم والمعرفة كما فعل الإسلام. لذا فإننا لن ندقق كثيراً في روايات هذا الباب والأبواب المشابهة له، بل سنمّر عليه وعلى الأبواب التي تليه مروراً سريعاً، هذا رغم أن الإشكالات الموجودة في أسانيد هذه الروايات تمنع الاطمئنان إلى صدورها فعلاً عن أئمة الدين عليهم السلام.

اعلم أنه قد رُوِيَ في هذا الباب تسع روايات لم يصحّ المجلسي أيّاً منها، أما الأستاذ اليهودي فقد أورد روايتين من روايات هذا الباب وهما الرواية الثانية والثامنة في كتابه «صحيح الكافي». وسنذكر هنا ترجمة الحديث الثامن، ففيه رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) أنه قال: "لَوِدِدْتُ أَنَّ أَصْحَابِي ضُرِبَتْ رُؤُوسُهُمْ بِالسَّيَاطِ حَتَّى يَتَّقَهُوا".

٣- بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

ذُكِرَتْ في هذا الباب تسعة أحاديث، واعتبر المجلسي -استناداً إلى قواعد علم الحديث - الحديث الثامن منها فقط صحيحاً، في حين اعتبر الأستاذ اليهودي الحديث التاسع فقط صحيحاً.

وأقول: بالنسبة إلى الحديث التاسع، رغم أن أحد الرواة في سنده «سَعْدَانُ بْنُ مُسْلِمٍ» غير معروف، مما يجعل الحديث مجهولاً، ورغم أن الراوي التالي له هو «مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ» الذي لم يكن صاحب مذهب مستقيم وكان ضعيف العقل حسب قول اثنين من علماء الرجال (ابن داود والعقيقي)، رغم ذلك قَبِلَ جناب الأستاذ اليهودي هذا الحديث! أما بالنسبة إلى الحديث الثاني في هذا الباب، الذي جاء فيه: "إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا"، فسنترك عنه بالتفصيل عند تعليقنا على الحديث الأول من الباب الخامس، فليراجع ثمة.

← **الحديث ٦-** لم يُصَحِّحْهُ المجلسي واليهودي كلاهما. فأحد رواته «مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانٍ» اعتبره الغضائري والعلامة الحليّ وسائر الرجاليين ضعيفاً، وقال عنه النجاشي: إنه يروي عن الضعفاء غالباً. وهذا الراوي روى عَنْ «إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ» المهمل، وهو بدوره روى عَنْ «أَبِي إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ» المهمل أيضاً، وهو روى عَنْ «بَشِيرِ الدَّهَّانِ» المجهول أيضاً!!

بالله عليكم! انظروا إلى كتاب الكُلَيْنِيِّ - الذي يحظى باحترام ملايين الشيعة وثقتهم واعتمادهم عليه - كيف يقول لكم: أيها المسلمون! روى لكم ضعيف عن مهمل عن مهمل آخر عن رجل مجهول عن الإمام (ع) خبراً لا يفيد سوى بثّ الفرقة، وسوء ظن المسلمين بعضهم ببعض!!

ذلك أن هذا الحديث ينسب إلى الإمام قوله: "لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَتَّقُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا. يَا

بَشِيرُ! إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَسْتَعْنِ بِفَقْهِهِ احْتَاجَ إِلَيْهِمْ فَإِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِمْ أَدْخَلُوهُ فِي بَابِ صَنَالَتِهِمْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ!!".

إن أمثال هذه الأحاديث - وللأسف نظائرها ليست قليلة في كتب رواياتنا ومن جملتها الحديث السابع في الصفحة ٤٣٧ من المجلد الأول من الكافي و...^(١) - أوجدت حالة بين الأخوة في الإسلام عبّرَ عنها ما قاله شخص من مشاهير علماء الشيعة وأعلامهم وآياتهم هو الميرزا محمد باقر الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ) صاحب كتاب "روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات" ضمن ترجمته لـ «الخواجه نصير الدين الطوسي» إذ قال ما نصّه:

"من جملة أخبار هذا الرجل المعروفة والمشهورة أنه جعل من نفسه وزيراً للسلطان المحتشم واتصل في مملكة إيران المحروسة بهولاكو خان الذي كان من أعظم سلاطين التتار والمغول الأتراك، وانضمَّ بكل شوق وجدارة إلى موكب السلطان المؤيد، وجاء نحو بغداد دار السلام لإرشاد عباد الله وإصلاح البلاد واقتلاع جذور الظلم والفساد وإطفاء جور الشيطان النسناس وإهلاك دائرة ملك بني العباس وقتل أتباعهم، حتى جرت من دمائهم الوسخة كالأنهار وجرت في ماء دجلة ومن هناك نحو جهنم دار البوار ومأوى الأشقياء والأشرار" (روضات الجنات، ص ٥٧٨).

أيها القارئ العزيز! تأمل قليلاً في عبارات هذا المدّعي للعلم، وانظر كيف اعتبر في كتابه هجوم المغول والتتار على بغداد "إرشاداً للعباد" و"إصلاحاً للبلاد!!"^(٢). وقد اعترف أن هذا الذي سمّاه "إرشاداً" قد أدى إلى مذابح جماعية بحق المسلمين من أهالي مركز العالم الإسلامي ولم يتورّع عن قوله عمّن تعرّض للذبح الجماعي الوحشي من المسلمين: إنهم ذهبوا إلى جهنم دار البوار!! بنسبِ العداوة والبغضاء هذه! وما أشدها من حماقة!^(٣)

أحدُ أخلاف هذا الرجل في عصرنا، إمام جماعة أحد المساجد في طهران يعتبر أهل السنة نجسي العين!! (بيت شعر بالفارسية):
إذا كان هذا معنى أن يكون الإنسان مسلماً فلا خوف على المجوس ولا النصارى!!

٤- بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ

عدد أحاديث هذا الباب أربعة، لم يصحح الأستاذ البهبودي أيّاً منها، أما المجلسي فقال إن الحديث الرابع صحيحٌ ظاهراً. الحديث الثاني والرابع متشابهان، ومضمونهما ضدّ مبدأ التقليد في الدين لأنهما يرويان عن الإمام الصادق عليه السلام تقسيمه الناس إلى ثلاثة مجموعات: ١- العالم. ٢- المتعلّم. ٣- الغنّاء! بناء على ذلك فإن المقلد الذي ليس عالماً ولا متعلماً هو من الغنّاء الذين يميلون مع كل ريح ويتبعون كل ناعق!

(١) لقد ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ١٦٦ من الكتاب الحالي.

(٢) إنهم أولئك المغول أنفسهم الذين كانوا على درجة من الوحشية وانعدام الثقافة والعلم، أنهم كانوا يربطون خيولهم في المساجد ويحرقون ما فيها من مصاحف وكتب لتكون وقوداً يتدفّؤون به!

(٣) لا يخفى أننا أيضاً ضد المذابح والأذى الذي تعرض له الشيعة زمن السلاطين العثمانيين، ولا نعتبر عمل أولئك السلاطين مشروعاً ولا مقبولاً بأي وجه من الوجوه.

و اعلم أن فرق المتعلّم عن المقلّد هو أن المتعلّم يأخذ كل ما يتعلّمه من معلمه استناداً إلى الدليل والبرهان، أما المقلّد فيقبل كل شيء من معلمه دون سؤال و دون معرفة الدليل. العجيب أنه رغم وجود هذه الروايات لا يزال علماء الشيعة - الذين هم أتباع الكليني - يحثّون الناس على التقليد! فهل يريدون أن يُيقوا الناس غناء؟!

٥- بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ

جاء في هذا الباب ستة أحاديث صحّح المجلسي منها الحديثين الثاني والرابع في حين لم يصحّ الأستاذ البهبودي منها إلا الحديث الثاني فقط. والجدير بالذكر أن المجلسي قال إن السند الثاني للرواية الأولى لا يقل عن درجة الصحيح.

← **الحديث ١** - هذا الحديث من ناحية متنه - كالحديث الثاني من الباب الثالث - يخالف مذهب الشيعة؛ لأن علماء الشيعة - لأجل أن يختلفوا مع سائر المسلمين في موضوع «فدك» - يقولون إن حضرة الزهراء - عليها السلام - تراث من أبيها، سواء كان الميراث ديناراً ودرهماً، أم كان أثاث المنزل أم أشياء أخرى. لكن هذه الرواية تقول - خلافاً لأدعائهم ومطابقاً لما في الحديث الثاني من الباب الثالث - إن الأنبياء لا يورثون أحداً شيئاً من مال الدنيا، بما في ذلك الدرهم والدينار. من هنا يتبيّن أن سبب إهمال علمائنا لهذه الرواية وتجاهلهم لها، أنها لا تؤيد ادعاءهم في هذا الموضوع!

وسوف نبين بعد التعريف بالرواية الثانية في هذا الباب وقبل الانتقال إلى الباب السادس، مسألة «فدك» على نحو الإجمال، كي يطلع القراء الأعزاء عليها بشكل أوفى. إن شاء الله تعالى.

← **الحديث ٢** - صحّحه المجلسي والبهبودي كلاهما، ومتنهما ممتاز وموافق تماماً لتعاليم الإسلام العزيز.

كما ذكرنا آنفاً سنتأمل قليلاً في مسألة «فدك» قبل الانتقال إلى الباب السادس.

نظرة إلى مسألة «فدك»

اعلم أن «فدك» قرية صغيرة في الحجاز تبعد عن المدينة حوالي أربعة كيلومترات تقريباً وقد سلّمها أهلها للمسلمين صلحاً. يُعتبر مثل هذا العقار أو المكان في حكم الفيء أي المال الخالص للدولة، ويكون تحت تصرف رئيس المسلمين لينفقها في مصالحهم العامة. وقد وقع ذلك الصلح في السنة السابعة للهجرة بعد فتح خيبر. كان في تلك القرية عين ماء وأشجار نخيل وكان رسول الله ﷺ ينفق ما يأتي منها على الأفراد المستحقين وابن السبيل و مصالح المسلمين العامة. كما قال تعالى: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر/٧].

وفعل أبو بكر بفدك زَمَنَ خلافته مثلما فعل رسول الله ﷺ، فلما آلت الخلافة إلى عمر جعل عليّ بن أبي طالب وعمّه العباس ناظرين ومتولين لفدك كي يقوموا بإنفاق منافعها طبقاً للمصارف المذكورة في القرآن. وقدّر الله أن يقع اختلاف بين عليّ والعباس بشأن التصرف في «فدك» فاشتكى إلى الخليفة، لكنه لم يفصل بينهما بل أوكل لهما أن يحلا خلافهما بأنفسهما. ولو كان لـ«فدك» مالكٌ حقيقي غير راضٍ بتصرف الآخرين فيها، لما

جاز إعطاء منافعها للآخرين، ولما قَبِلَ عليٌّ أبداً أن يتولى إدارة مثل هذا المُلْكِ المغصوب، ولما تعاون أبداً على الإثم.

ثم آلَ تولي أمر فدك إلى مروان [بن الحكم] و إلى بني مروان حتى زمن «عُمَر بن عبد العزيز» الذي عمل فيها زمن خلافته بعمل الخلفاء الراشدين. في سنة ٢١٠ هـ، أمر الخليفة العباسي المأمون أن يُعهد بفدك إلى أولاد فاطمة عليها السلام، وبعد حكمه هذا سَلَمُوا «فدك» ليحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين - عليهم السلام - و محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين - عليهم السلام -، وبقيت بأيديهما مدةً طويلةً إلى أن حصل اختلاف بين أولادهما بشأن إدارتها، وكان ذلك زمن المتوكل العباسي، فأمر أن تُردَّ «فدك» إلى الدولة وأن يُدار شأنها على النحو الذي كان يتم من قبل، أي تحت إشراف سلطان المسلمين، وأن توزَّع منافعها على المستحقين، وأن لا يتولى أمرها أحد آخر لا من الفاطميين [أي من ذرية فاطمة] ولا من غيرهم.

يجب أن نعلم أن فرقة الإمامية تدَّعي أن أبا بكر منع حضرة فاطمة عليها السلام من «فدك» التي كانت جزءاً من ميراثها، وأنه استند في منعها إلى قول رسول الله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ». يدَّعي الشيعة أن هذه الرواية تخالف القرآن!! لأن الله تعالى يقول: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» [النساء/١١]، وأن هذه الآية عامة تشمل بعمومها رسول الله ﷺ أيضاً. كما يقول تعالى: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ» [النمل/١٦]، ويقول على لسان زكريا (ع): «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» [مريم/٥-٦]، والإرث عام أيضاً يشمل كل شيء.

و هذا الادعاء ليس صحيحاً بالطبع، لما يلي:

أولاً: إن حديث «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ» لم يروه أهل السنة فقط بل روي في كتب الشيعة أيضاً.

ثانياً: لم يدَّع أبو بكر أن «فدك» ملكه، ولم يستفد منها استفادة شخصية، بل قال: إن ما تركه رسول الله ﷺ صدقة للمستحقين، مثل الأراضي الخالصة التي تتعلق بشخص الحاكم والرئيس ولا تكون ملكاً له بل يجب إنفاق منافعها تحت إشرافه في مصالح الأمة.

ثالثاً: لقد حرَّم أبو بكر زوجات رسول الله ﷺ ومنهَّن ابنته عائشة، وحفصة ابنة رقيقه عُمَرَ وسائر زوجات النبي ﷺ اللواتي لم يكن بينه وبينهنَّ أي عداوة، من إرثهم من «فدك» أيضاً. يتبيَّن إذاً أنه لم يكن في الأمر نية سيئة بل كانت «فدك» خالصةً وحقاً لجميع المسلمين ولم يكن من الجائز أن تورث. ولم يعترض صحابة رسول الله ﷺ بما في ذلك عليُّ عليه السلام وأبو ذر و..... ولم يقولوا شيئاً في هذا الصدد. والأهم من ذلك أنه لما تصدَّى أمير المؤمنين علي عليه السلام لأمر الخلافة لم يقم بتقسيم «فدك» ولم يغيّر المصارف التي كانت منافع «فدك» تُنفق فيها ولم ينقلها إلى ملكية ورثة حضرة الزهراء عليها السلام، في حين أنه يجب على الحاكم في زمن بسط اليد أن يعيد الحق إلى نصابه ويردَّ المال المُصادر بغير حق إلى صاحبه أو ورثته.

رابعاً: إن الشيعة متناقضون في هذه القضية، فهم يقولون من جهة إن «فدك» وصلت إلى حضرة فاطمة عن طريق الميراث، ومن الجهة الأخرى يقولون إن حضرة فاطمة

قالت لأبي بكر إن أباهما وهب لها «فدك»! وينبغي أن نسأل إن كان رسول الله ﷺ قد وهب فاطمة (ع) «فدك» فإن «فدك» قد خرجت من أموال النبي ﷺ، ولم يعد يشملها عنوان الإرث، وإن قالوا إنها إرث، كان ادعاء هبة «فدك» باطلاً. وبالطبع إذا كانت «فدك» إرثاً فإن نساء النبي ﷺ سيكون لهنّ سهم أيضاً، فلماذا لم يعترض نساء النبي ﷺ ولم يطالبن بنصيبهن من الميراث منها؟

كذلك لا يمكننا أن نقول إن رسول الله ﷺ قام بهذه الهبة في مرض موته، لأن شأن النبي ﷺ أجل وأرفع من أن يوصي لأحد ورثته بأكثر من نصيبه من الميراث، ولا خلاف في أن الهبة غير المقبوضة تصبح باطلة وبلا أثر بوفاة الواهب.

أما إن قلنا إن هذه الهبة قد تمت قبل مرض الوفاة، ففي هذه الصورة كان يجب أن تستقر بيد حضرة الزهراء، ولكان الآخرون قد اطلعوا على ذلك! في حين أننا لا نلاحظ في التاريخ القطعي أي أثر لمعرفة الآخرين بهذا الأمر واعتراضهم بشأنه.

خامساً: يدّعون أنه لما رفض أبو بكر تسليم «فدك» إلى حضرة الزهراء (ع) أقسمت أن لا تكلمه أبداً حتى تلقى أباهما فتشتكي له!

لكن هذا الكلام لا يليق بالمقام السامي والرفيع لحضرة فاطمة (ع) لأنها كانت تعلم أكثر من أي شخص آخر أن بث الشكوى لا يكون إلا لله، لاسيما في عالم ما وراء الدنيا حيث الله وحده مالك يوم الدين والمرجع في جميع النزاعات والاختلافات والشكايات! لهذا لا يمكن أن تقول بنت النبي الأكرم ﷺ مثل هذا الكلام. وهذا الأمر في حد ذاته دليل على أن تلك الادعاءات ليست صحيحة. نقرأ في القرآن الكريم أن يعقوب عليه السلام قال حتى في هذه الدنيا: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف/٨٦]. ونقرأ أيضاً في دعاء موسى عليه السلام: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكَى وَأَنْتَ الْمُسْتَعَانُ وَبِكَ الْمُسْتَعَاثُ وَعَلَيْكَ التَّكْلَانِ».

سادساً: لقد تربّت حضرة فاطمة -عليها السلام- في حضان أب كانت تمضي في بيته أشهر دون أن يوقد فيه نار لطبخ الطعام، ولما توفي توفي ودرعه مرهونة لدى شخص أقرضه بضعة دراهم. كما كانت حضرة الزهراء ابنة أم قدّمت كل ثروتها إلى زوجها في سبيل خدمة الإسلام. وكانت حضرة الزهراء زوجة رجل هو علي عليه السلام الذي كان يحفر الآبار ويجعلها وقفاً للمسلمين؟ لقد ربّيت حضرة فاطمة الزهراء تربية من معالمها أنها لما جاءت إلى أبيها تطلب منه خادمة تعاونها في أعمال المنزل، لم يقبل أبوها الكريم أن يعطيها ذلك وعلمها بدلاً من ذلك أن تقرأ التسيّحات المعروفة بتسيّحات الزهراء، كما جاء ذلك في الحديث المعروف في كتب أهل السنة وكتب الشيعة أيضاً ومن جملتها كتاب «من لا يحضره الفقيه».

وكان النبي ﷺ لا يرضى أن تهتمّ ابنته أدنى اهتمام بزينة الدنيا وخليتها، ولما رأى أن ابنته أسدلت ستارة ملوّنة ووضعت على جديها طوقاً وفي رجل أولادها خلاخيل أعرض عنها إلى أن نزلت الزهراء كل ذلك وأعطته إلى الحسنين -عليهما السلام- كي يقدماه إلى رسول الله ﷺ، وقيل النبي ﷺ ذلك وأنفقها في سبيل الله. استناداً إلى شخصية فاطمة (ع) هذه، حتى لو قبلنا ادعاء من يقول إن «فدك» كانت ملكاً لها - رغم عدم الدليل على ذلك - فهل يمكننا أن نصدّق أن مثل هذه الشخصية الرفيعة الزاهدة تسمع أبا بكر يقول إنه ينبغي إنفاق منافع «فدك» في مصالح المسلمين العامة، فتغضب من ذلك ولا تسمح به ولا ترحب بكلام أبي بكر؟!

أما بشأن الآيات التي تم الاستناد إليها على نحو خاطئ، فينبغي أن ننتبه إلى النقاط التالية: أولاً: آية الميراث باتفاق العلماء لم تنق على عمومها بل خُصِّصَتْ في عدة موارد كتخصيصها بعدم وراثته الابن الكافر، أو قاتل الأب و.....

ثانياً: لفظ «الإرث» اسم جنس وله أنواع: مثل إرث المال وإرث الملك والسلطان وإرث النبوة وغير ذلك. وجاءت كلمة «الإرث» أيضاً بمعانٍ مختلفة في القرآن الكريم، منها مثلاً الإرث بمعنى إرث العلم والكتاب وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر/٣٢]، أو جاءت بمعنى وراثته الجنة: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف/٧٢]، أو بمعنى وراثته الأرض والمال: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [الأحزاب/٢٧]، واستعملت الكلمة في المعنى الأخير في الآيتين ١٢٨ و ١٣٧ من سورة الأعراف المباركة أيضاً.

ثالثاً: الآيتان الثانية والثالثة اللتان استشهدوا بهما تخالفان - في الواقع - ادعاءهم وتؤيدان وجهة نظرنا، لأنه من الواضح بجلاء أن الإرث في الآية ١٦ من سورة النمل لا يُراد منه الإرث العرفي والعادي، لأن حضرة داود (ع) كان له أولاد آخرون غير حضرة سليمان (ع) وهم يرثون من أبيهم كما يرث سليمان. ومن الواضح أن الأولاد يرثون من أبيهم إذا كان له مال بغض النظر عن كونهم محسنين أم مسيئين، فلم يكن سليمان متميزاً بالإرث من أبيه بالمعنى المعروف للإرث، وَمِنْ ثَمَّ فَذَكَرُ وراثته لأبيه لن يكون فيه أي معنى أو فائدة إذا فُصد منه مجرد وراثته ماله كما لن يتضمّن أي مدح، مع أن الآية جاءت في مقام مدح سليمان (ع) وبيان فضله والثناء عليه، فالإرث الذي تميّز به سليمان (ع) عن الآخرين واستحقّ لأجله الذِّكْر هو «إرث النبوة» لا إرث المال لأن إرث المال أمر عام يشترك فيه جميع الناس، وبعيد عن شأن القرآن أن يذكر مثل هذه الأمور. إذن تلاحظون أنه لا يمكن إثبات ادعاء علمائنا من هذه الآية.

أما الآيتان الخامسة والسادسة من سورة مريم فهما أيضاً لا تؤيدان الادعاء الذي ذُكر أعلاه لأنهما تقولان: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم/٦] مع أن حضرة يحيى (ع) لا يرث المال من آل يعقوب، بل أموال آل يعقوب يرثها أولادهم وأقرباؤهم. كما لم يكن لدى والد يحيى (ع) - يعني زكريا (ع) - أموال حتى يدعو الله أن يرزقه وارثاً كي لا يبقى ماله دون وارث!! لأن زكريا (ع) كان نجاراً زاهداً ولم يدخر أموالاً، هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من أن وراثته المال أمر عادي ومُتعارَف عليه ويشترك فيه جميع الناس فليس فيه أي مدح أو خصوصية أو امتياز لصاحبه. فتلاحظون أيضاً أن المقصود من الإرث في هذه الآية أيضاً «إرث النبوة»^(١) لا إرث المال.

٦- بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ

في هذا الباب سبعة أحاديث اعتبر المجلسي الأحاديث الأول والثاني والثالث والرابع

(١) من المفيد أن نضيف - دعماً لرأي المؤلف - أن الوراثة في الآيات المذكورة استُخدمت بالمعنى المجازي لا الحقيقي، أي جاءت بمعنى انتقال الأمر أو الشيء من شخص لآخر، وعليه فلا مجال للاعتراض بأن النبوة لا تورث. (المُتَرَجِّمُ)

منها صحيحة في حين اعتبر اليهودي الأحاديث الأول والرابع منها صحيحين فقط.

٧- بَابُ حَقِّ الْعَالَمِ

في هذا الباب حديثٌ مرسلٌ واحدٌ فقط.

٨- بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث الرابع منها فقط صحيحاً، في حين اعتبر الأستاذ اليهودي الحديث الأول والرابع منها صحيحين. وطبعاً، متن هذين الحديثين واحد ولكن سندهما مختلف.

← الحديث ٢ - سنده مجهول، إلا أنه لما كان الراوي عن الشخص المجهول هو «ابن أبي عمير» فإنهم يقبلون حديثه في الغالب^(١)!!؟

ولكن متن الحديث وكذلك متن الحديث الثالث الذي يقول عن موت العالم المؤمن: "تَلَمَّ في الإسلام تَلَمَّةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ"، ومضمون الحديث الأول والرابع أيضاً كلها تتعارض مع كلام خطباء مرثي العزاء والمدّاحين والكاسبين رزقهم بالدين لدينا الذين يقولون إن الإسلام أُخِيْبَ بقتل الإمام الحسين عليه السلام - الذي كان في نظرنا أعلم وأتقى وأفقه أهل زمانه - وأن الإسلام ازدهر بمقتله وأن دم سيد الشهداء عليه السلام أدّى إلى تقوية الإسلام ونشره! لأنّ هذه الأحاديث تقول -خلافاً لادعائهم - إنّ موت العالم يُحْدِثُ في الإسلام تَلَمَّةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ.

والحديث الخامس ضعيف حسب قول المجلسي، والسادس مُرْسَلٌ.

٩- بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ

ذُكِرَتْ في هذا الباب خمسة أحاديث، والمجلسي واليهودي كلاهما لم يعتبرها أيّاً منها صحيحاً. لكن المجلسي رغم اعترافه بأن الحديث الرابع مجهول، قبل به.

١٠- بَابُ سُؤَالِ الْعَالَمِ وَتَذَاكُرِهِ

جاءت في هذا الباب تسعة أحداث اعتبر المجلسي الحديث الثاني والرابع منها صحيحة، في حين لم يصحّ الأستاذ اليهودي منها سوى الحديث الثاني فقط. ومتون الروايات الخامسة فما بعد متون صحيحة وجيدة جداً وتتفق تماماً مع تعاليم الإسلام.

١١- بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ

في هذا الباب أربعة أحاديث وكلا المجلسي واليهودي لم يعتبرها أيّاً منها صحيحاً. ومتون الأحاديث الأول والثاني والثالث موافقة للإسلام.

(١) ذكرنا سابقاً أن آثار ابن أبي عمير المكتوبة قد ضاعت وفقدت ثم أخذ يَحْدِثُ من حفظه، واحتمال الخطأ في الحفظ ليس قليلاً. وقد صرح بعض العلماء أن مقولة: أن «ابن أبي عمير» لا يروي إلا عن الثقات مقولة لا دليل عليها. إضافة إلى أنه ينبغي أن نتذكر أن هذا الراوي هو ذاته الذي روى حديث أن شهر رمضان لا يمكن أن ينقص عن ثلاثين يوماً!، وهو أيضاً الذي يروي أن الآية ٣٤ من سورة النساء نزلت على النحو التالي: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاْتَوْهُنَّ أَجْوزَهُنَّ فَرِيضَةً»، أي خلافاً لما هو مدون في المصاحف، (فروع الكافي، ج ٥، ص ٤٤٩، الحديث الثالث).

← الحديث ٤ - مرسل وراويہ «عليُّ بنُ إبراهيم» المنحرف^(١). يقول هذا الحديث "لَا تُحَدِّثُوا الْجُهَّالَ بِالْحِكْمَةِ فَتُظْلِمُوهُمْ..."، وهذا الكلام مخالفٌ للإسلام ومخالفٌ أيضاً للأحاديث الثلاثة التي قبله، لأن خطابات الإسلام كلها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» ولم يمنع الإسلام أحداً مهما كان معانداً ولجوجاً وعدواً لدوداً من إبلاغه أي أمر من أمور الدين. وحتى الذين يتولَّون عن الحق يقول القرآن لهم: «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ» [الأنبياء/١٠٩]. حقاً لست أدري! هل كان «عليُّ بنُ إبراهيم» على علم بالإسلام أم لا؟ لأن معظم رواياته لا تنسجم مع تعاليم الإسلام.

١٢ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

يحتوي هذا الباب على تسعة أحاديث اعتبر المجلسي الأحاديث الثاني والثالث والسادس منها صحيحة، وقيل بالحديث الخامس رغم اعترافه بأنه مجهول! أما الأستاذ اليهودي فاعتبر الأحاديث الأول والثالث والرابع والخامس والثامن صحيحة. وقد اعتبر المجلسي الحديث الأول مجهولاً والحديث الرابع موثقاً والحديث الثامن حسناً. ومتون الأحاديث الخمسة الأولى في هذا الباب جيدة جداً وتتفق تماماً مع تعاليم الشرع الأنور.

← الحديث ٦ - متنه مخالفٌ لمتني الحديثين اللذين قبله - لاسيما الحديث الرابع - ففي الحديث الرابع يقول الإمام بشكل عام - بما يشمل كل شخص عالماً كان أم غير عالم - أنه إذا سئل عن شيء لا يعلمه فعليه أن يقول: "اللَّهُ أَعْلَمُ". أما في هذا الحديث فيقول: "إِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَلْيَقُلْ: لَا أَدْرِي وَلَا يَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ...!!".

ولا ندري كيف يعتبرون هذه الأحاديث المتناقضة والمتعارضة حجة؟ ولا ندري أيضاً هل كان الكليني يدرك تناقض هذه الأخبار أم لا! ومن الطريف أن المجلسي اعتبر الخبر الرابع موثقاً والخبر السادس صحيحاً.

← الحديث ٩ - مرسل. وأحد رواته «عبدُ الله بنُ شُبْرُمَةَ الكوفي» الذي كان قاضي سواد الكوفة من قبل أبي جعفر المنصور العباسي، وكلاً المجلسي واليهودي اعتبروا الحديث غير صحيح.

١٣ - بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ

كِلَا المجلسي واليهودي لم يعتبرَا أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

١٤ - بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث كِلَا المجلسي واليهودي لم يعتبرَا أيّاً منها صحيحاً. ومتون أحاديث هذا الباب ممتازة جداً وموافقة تماماً لتعاليم الإسلام.

١٥ - بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ

يتألف هذا الباب من ستة أحاديث كِلَا المجلسي واليهودي لم يعتبرَا أيّاً منها صحيحاً. ومتون أحاديث هذا الباب ممتازة جداً وموافقة تماماً لتعاليم الشريعة.

(١) بيّن حاله في الصفحة ١١٢ من هذا الكتاب فليراجع ثمة.

١٦- بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالَمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ

في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث الأول والثاني اللذين لهما سند واحد، والحديث الرابع ضعيفاً. واعتبر الحديث الثالث حسناً، وقبله على أنه حديث صحيح. و الأستاذ البهودي أورد الحديث الرابع فقط في كتابه «صحيح الكافي».

← **الحديث ٣** - كما قلنا اعتبر المجلسي هذه الرواية حسنة، ولكن حكمه غير صحيح. لأن «أبا علي بن إبراهيم» مجهول الحال لم يوثق^(١)، ومن ثم فالحديث يُعتبر مجهولاً، وإبناه أيضاً يُعتبر في نظرنا غير موثوق ولا يُعتمد عليه. ومتن الحديث أيضاً لا يخلو من علة إذ جاء فيه: "إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ هَاهُنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَالَمِ تَوْبَةً، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ...﴾".

وأقول: وهل لغير العالم توبة إذا بلغت نفسه الحلقوم؟! في نظرنا إن الراوي لما رأى كلمة «بِجَهَالَةٍ» في الآية ظن أنه إذا كان للجاهل توبة فلا بد أن لا تكون للعالم توبة! ولكن كما قال العلامة محمد رضا المظفر: "والذي يبدو لي من تتبع استعمال كلمة الجهل ومشقاتها في أصول اللغة العربية أن إعطاء لفظ «الجهل» معنى يقابل «العلم» بهذا التحديد الضيق لمعناه جاء مصطلحاً جديداً عند المسلمين في عهدهم لنقل الفلسفة اليونانية إلى العربية الذي استدعى تحديد معاني كثير من الألفاظ وكسبها إطاراً يناسب الأفكار الفلسفية، وإلا فالجهل في أصل اللغة كان يعطي معنى يقابل الحكمة والتعقل والروية، فهو يؤدي تقريباً معنى السفه أو الفعل السفهي عندما يكون عن غضب مثلاً وحماقة وعدم بصيرة وعلم. ... وعليه، فيكون معنى (الجهالة) أن تفعل فعلاً بغير حكمة وتعقل وروية الذي لازمه عادة عدم إصابة الواقع والحق"^(٢).

إذن ليس المقصود من كلمة «بِجَهَالَةٍ» في آية ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء/١٧] أو آية: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام/٥٤] (أو الآية ١١٩ من سورة النحل، أو الآية ٨٩ سورة يوسف، و.....) «الجهل المطلق» والآية لا تريد أن تميز هنا بين العالم والجاهل، بل الآية تقول إن الذين يرتكبون الإثم دون أن يكونوا جاهلين بسوء ما يفعلون بل يعرفون ذلك ورغم ذلك يرتكبون الإثم، إنما يقومون بعمل غير محسوب ومخالف للتعقل ومناقض للتفكير بعواقب الأمور [وهذا هو معنى بجهالة]، فهؤلاء إن لم يؤخروا توبتهم إلى حين احتضارهم واقتربهم من الموت، بل تابوا قبل ذلك فإن توبتهم مقبولة. وهناك في الآيات الكريمة المذكورة أعلاه قرينة تدل على إفادة هذا المعنى وثبني أن ليس المقصود من الجهل عدم العلم وعدم المعرفة، وهي جملة: ﴿يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾

(١) لا يخفى أن روايات هذا الأب والابن، كما مرت معنا نماذج لها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب، روايات فاسدة وغير قابلة للتأويل، وكل من تأمل رواياتهما المذكورة في أصول الكافي ثبتت له هذه الحقيقة بكل وضوح، لكن بعض الخرافيين المتعصبين المتكسبين بالمذهبية أسأوا الاستفادة من عدم توثيق «إبراهيم بن هاشم» وقالوا إنه كان أرفع شأناً من أن يوثقه أحد أو ينص على عدالته؟! نعوذ بالله من التعصب.

(٢) الشيخ محمد رضا المظفر، أصول الفقه، ج ٢، ص ٧٣ فما بعد.

[النساء/١٧]، لأنه لو كان المقصود من الجهالة الجهل وعدم العلم وعدم المعرفة بفساد العمل لما كان هناك حاجة للتوبة إذ المذنب -حسب هذا الفرض- لم يكن عالماً بأن ما يرتكبه ممنوعٌ ومحرمٌ حتى يتوب منه؛ لهذا - كما ذكرنا- معنى الآية أن التوبة المقبولة هي توبة الذين إذا ارتكبوا ذنباً بسبب استيلاء حالة من ضعف الإيمان أو الغفلة عليهم؛ لم يؤجلوا إصلاح عملهم والتوبة منه إلى المستقبل البعيد أو إلى لحظة الاحتضار وساعة الموت، بل تابوا سريعاً وعادوا إلى الله وسلكوا سبيل الخير والصلاح.

استناداً إلى ما ذكرنا أعلاه فإننا نرى أن صدور مثل تلك الرواية عن الإمام بعيد، لأن حضرة الإمام الصادق عليه السلام يعلم قطعاً المعنى المقصود من الآية وَمِنْ ثَمَّ فلا يقول كلاماً لا يستقيم ولا ينسجم معها.

١٧- بَابُ النَّوَادِرِ

يشتمل هذا الباب على خمسة عشر حديثاً اعتبر البهيوذي الحديث التاسع والعاشر منها صحيحين، واعتبر المجلسي الحديث الثالث فقط صحيحاً.

متون الأحاديث الستة الأولى في هذا الباب ممتازة جداً. الحديث السادس يقول: "إِنَّ رُؤَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرٌ وَإِنْ رُعَاتُهُ قَلِيلٌ وَكَمْ مِنْ مُسْتَنْصِحٍ لِلْحَدِيثِ مُسْتَعِشٍّ لِلْكِتَابِ".

يقول الكاتب: إن هذا الحديث بيانٌ دقيق لأوضاع زماننا حيث يقوم العلماء غالباً بتأويل القرآن لجعله منطبقاً مع الحديث!! ولا يخضعون أمام القرآن بالدرجة التي يخضعون فيها أمام الحديث!!

← الحديث ٨ - مرسل وفاقد للاعتبار. ومتنه ينقل كلاماً عن الإمام الباقر (ع) حول الآية ٢٤ من سورة عبس، لا يتناسب مع الآية المذكورة ولا مع ما جاء بعدها، والكلام والمعنى المذكور للآية يؤدي إلى قطع الصلة والتواصل بينها وبين الآيات التالية أي يتعارض مع سياق الآيات، ومن البعيد أن يقول الإمام مثل هذا الكلام.

← الحديث ٩ - متنه جيّد. إلا أن الكليني نفسه لم يعمل بالطبع بمضمون هذا الحديث وإلا لما روى كثيراً من الأحاديث التي ذكرها في كتابه، كالحديث الأول من الباب ٣٨ مثلاً الذي أبدى شخص مثل المجلسي -المتخصص في تأويل الخرافات وتوجيهها - عجزه عن فهمه^(١).

← الحديث ١٠ - وجود «ابن فضال» في سند هذا الحديث يوجب سقوطه من الاعتبار. وقد تعرّفنا فيما سبق على أسرة «الفضال» الذين كانوا من رؤوس «الواقفة»^(٢). وسنذكر وهنا بعض الأحاديث الأخرى من أباطيلهم كي يتضح انحرافهم

(١) المجلسي، مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية (طهران)، ج ٢، ص ٢٤.

(٢) الواقفة: فرقة من الشيعة وقفت على إمامة الإمام السابع موسى الكاظم بن جعفر الصادق عليهما السلام فقالت إن موسى بن جعفر لم يمت ولم يحبس، وأنه غاب واستتر، وهو القائم المهدي، وأنه في وقت غيبته استخلف على الأمة محمد بن بشير وجعله وصيه وأعطاه خاتمه وعلمه جميع ما يحتاج إليه رعيته... فهو الإمام، وزعموا أن علي بن موسى الرضا وكل من ادعى الإمامة من ولده وولد موسى بن جعفر فمبطلين كاذبين، غير طيبين الولادة ونفّوهم عن أنسابهم، وكفّروهم لدعواهم الإمامة وكفّروا القائلين بإمامتهم... وقالوا بإباحة المحارم وبالتناسخ ومذاهبهم في التقويض مذاهب الغلاة المفرطة. (من كتاب المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعري، وكتاب فرق الشيعة للنوبختي). (المنزّج)

أكثر، ولكي يعلم القراء أن رواياتهم تشابه غالباً الرواية رقم ١٥ من روضة الكافي التي لا يمكن توجيهها أو قبولها^(١).

[نماذج لما يرويه ابن فضال مما يُنبئ عن ضعفه وعدم وثاقته]

أحد أفراد هذه الأسرة يُدعى «الحسن بن علي بن فضال» روى حديثاً لا يفيد إلا تشجيع الناس على ارتكاب الآثام! وفيما يلي نص الحديث:

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِيانٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَائِلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ لَنَا جَاراً يَنْتَهَكُ الْمَحَارِمَ كُلَّهَا حَتَّى إِنَّهُ لَيَبْرُكُ الصَّلَاةَ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهَا. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَأَعْظَمَ ذَلِكَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرُّ مِنْهُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: النَّاصِبُ لَنَا شَرُّ مِنْهُ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدِ يُذَكَّرُ عِنْدَهُ أَهْلُ النَّبِيِّ فَيَرِقُّ لِدُكْرِنَا إِلَّا مَسَحَتِ الْمَلَائِكَةُ ظَهْرَهُ وَغُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ بِذَنْبٍ يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَإِنَّ الشَّفَاعَةَ لَمَقْبُولَةٌ وَمَا تُقْبَلُ فِي نَاصِبٍ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَشْفَعُ لِجَارِهِ وَمَا لَهُ حَسَنَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! جَارِي كَانَ يَكْفُ عَنِّي الْأَذَى فَيُشْفَعُ فِيهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا رَبُّكَ وَأَنَا أَحَقُّ مَنْ كَافَى عَنْكَ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ وَمَا لَهُ مِنْ حَسَنَةٍ، وَإِنَّ أَدْنَى الْمُؤْمِنِينَ شَفَاعَةً لَيُشْفَعُ لِثَلَاثِينَ إِنْسَاناً، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَهْلُ النَّارِ (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ) [الشعراء/١٠٠ -

١٠١].^(٢)

إضافة إلى ذلك، فإن «ابن فضال» كان يعتقد بتحريف القرآن، فقد روى عن الإمام الرضا (ع) أنه قرأ الآية ٤٠ من سورة التوبة على النحو التالي: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا) قُلْتُ: هَكَذَا؟ قَالَ: هَكَذَا نَقَرُوهَا وَهَكَذَا نَنْزِلُهَا^(٣).

في حين أن الآية جاءت في القرآن الكريم على النحو التالي: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا) [التوبة/٤٠].

وحتى المجلسي اعترف أن حديث «ابن فضال» الأخير هذا يدل على أن مصحف الأئمة يختلف في بعض كلماته عن المصحف المعروف المتداول بين أيدي الناس! وليس من البعيد أن يكون هدف «ابن فضال» - الذي كان واقفياً ومخالفاً للإمام الرضا (ع) - من وضع واقتراء مثل هذه الروايات جعل الناس ينفضون عن الإمام الرضا ويبتعدون عنه.

وقد صرح الإمام الرضا (ع) ذاته أن مخالفينا وضعوا روايات ضدنا^(٤).

نعم، مثل هذا الشخص روى هذا الحديث العاشر في هذا الباب. لذلك لا يمكننا أن نطمئن هل استشهد الإمام الصادق (عليه السلام) فعلاً بذيل الآية ٤٣ من سورة النحل أو الآية ٧ من سورة الأنبياء أم لا، لأننا إذا انتبهنا إلى بداية الآيتين تبين لنا أن المقصود من (أَهْلُ الدِّكْرِ)

(١) لقد ذكرنا هذه الرواية رقم ١٥ من روضة الكافي في الصفحة ١٤٢ - ١٤٣ من هذا الكتاب.

(٢) الكليني، روضة الكافي، الحديث ٧٢، وكلاً المجلسي واليهودي اعتبر الحديث غير صحيح.

(٣) الكليني، روضة الكافي، الحديث ٥٧١، وكلاً المجلسي واليهودي اعتبر الحديث غير صحيح.

(٤) راجعوا كتاب «زيارت و زيارتنامه» للأستاذ قلمداران، صفحة ١٥٤ - ١٥٥.

فيهما أهل الكتاب من غير المسلمين، أي أتباع التوراة والإنجيل. هذا على الرغم من أنني أعلم أنه قد يقال إن الإمام أشار إلى الآيات المذكورة من باب التشابه والتناسب مع الموضوع فقط لا أكثر، وليس قصده تفسير الآية وتوضيحها. وهذا التوجيه والتأويل مجرد احتمال بالطبع ولا يمكن التأكد منه.

متون الروايات الحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة متون جيدة جداً.

[عود إلى نقد روايات كتاب فضل العلم في المجلد الأول من الكافي]

← الحديث ١٣ - ضعفه المجلسي. يقول الراوي: سَمِعْتُ الإمام الصادق عليه السلام يَقُولُ: اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ عَنَّا!!

ونسأل: هل مقام «سهل بن زياد» الذي روى روايات عديدة أعلى من مقام «محمد بن نافع»؟

← الحديث ١٥ - سند الرواية ضعيف بسبب وجود «مُعَلَّى بن محمد» فيه. وكذلك بسبب وجود «الوشاء» و «الحسين بن محمد الأشعري» الذين تعرفنا عليهم في الصفحات السابقة (١).

في رأينا إن هذا يزيد من مقدار الشك في الحديث. ومتن الحديث أيضاً كأغلب روايات جناب «الأشعري» غير مستقيم ولا مقبول. إنه يقول إن شخصاً يُدعى عُثْمَانُ الْأَعْمَى كان عند الإمام الباقر (ع) فقال له: "إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعِلْمَ يُؤْذِي رِيحَ بَطُونِهِمْ أَهْلَ النَّارِ. فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: فَهَلْكَ إِذَنْ مُؤْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ، مَا زَالَ الْعِلْمُ مَكْتُوماً مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ نُوحاً عليه السلام، فَلْيَذْهَبِ الْحَسَنُ يَمِيناً وَشِمَالاً فَوَ اللَّهِ مَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا هَاهُنَا!".

في نظرنا لا يمكن إلا لعدو أن ينسب مثل هذا الكلام إلى الإمام، لأنه يصور بشكل ضمني وغير مباشر أن الإمام جاهل بالقرآن الكريم. ذلك لأن القرآن يقول إن مؤمن آل فرعون كان يكتم «إيمانه» (الغافر/٢٨) وهذا لا علاقة له أصلاً بكلام الحسن البصري لأن الحسن البصري يقول إنه لا يجوز كتمان العلم وقوله يتوافق مع القرآن تماماً (البقرة/١٥٩ و ١٧٤) لكن الإمام يشير في رده على كلام الحسن البصري إلى كتمان الإيمان! ثم إنه يقول: إن العلم كان مكتوماً منذ زمن نوح عليه السلام! وليت شعري ألم يكن الأنبياء وأتباعهم الصادقون يظهرون العلم؟ وإلا فما الهدف من بعثهم؟

١٨ - بَابُ رَوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ وَفَضْلِ الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ

يشتمل هذا الباب على خمسة عشر حديثاً، اعتبر المجلسي الأحاديث الثاني والخامس والثالث عشر منها صحيحة، واعتبر الحديث العاشر أيضاً من نمط الصحيح وقبله. أما الأستاذ البهبودي فقد اعتبر الحديث الثاني والعاشر والثالث عشر صحيحة.

← الحديث ١ - يقول المجلسي إن هذا الحديث «موثق». وبالطبع فإن الحديث الذي يكون راويه «علي بن إبراهيم» لا يكون حاله جيداً في أغلب الأحوال. ومن جملة ذلك هذا الحديث الذي متنه معلول وفاسد.

(١) لقد عرّفنا بالوشاء في ص ١٥١ فما بعد، وبالحسين بن محمد الأشعري في ص ١٦٤ فما بعد، من الكتاب الحاضر.

يقول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/ ١٧ - ١٨]. كما تلاحظون تتكلم الآية بوضوح وصراحة كاملين عن قبول أحسن الأقوال واتباعها. أما رواية هذا الحديث فيتهمون الإمام الصادق عليه السلام بأنه - نعوذ بالله - يفسر القرآن برأيه ويقول إن هذه الآية تتعلق بمن "يستمع الحديث فيحدث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص منه!!".

أولاً: لقد نهى الأئمة أنفسهم عن التفسير بالرأي فحاشا للإمام الصادق أن يفعل ذلك. ثانياً: ما علاقة الاتباع بالنقل والرواية؟ فمن الممكن أن ينقل شخص ما سمعه بشكل صحيح ودقيق دون أن يقبل به ولا أن يتبعه. قطعاً لا يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الحديث.

← الحديث ٢ - اسم «محمد بن الحسين» مشترك بين عدة رواة وليس من المعلوم أيهم يقصد الكليني. وعلى كل حال كلا المجلسي والبهودي اعتبرا الحديث صحيحاً.

← الحديث ٣ - ضعيف حسب قول المجلسي. ومن ناحية متنه مماثل للحديث السابق.

← الحديث ٤ - هذا الحديث من مرويات «علي بن إبراهيم» الذي معظم أحاديثه معلولة المتن. أحد رواة الحديث الآخرين ذلك الخبيث المسمى: «علي بن أبي حمزة البطائني» الضعيف جداً. وسوف نعرف به قبل دراسة بقية أحاديث هذا الباب ونقدها. متن الحديث (١) أيضاً يخالف قول علماء الشيعة لأنهم يقولون إن كل واحد من الأئمة يتبع في أعماله كتاباً مخصوصاً به ويتحدثون ويعلمون استناداً إلى ذلك الكتاب وإلى ظروف زمانهم!! لهذا السبب يدعون أنه لا بد من تفسير أقوال الأئمة طبقاً لزمانهم وللأوضاع التي كانت فيه، وبالنتيجة إذا نسبنا قول إمام إلى إمام آخر فإن هذا سيؤدي إلى خلل في الفهم الصحيح لقوله، وربما فهم كلامه وفسر على نحو غير صحيح. هذا ما يقوله علماء الشيعة. أما في هذه الرواية فإن أبا بصير ينقل كلاماً يخالف ذلك عن الإمام الصادق عليه السلام!!

[بيان حال «علي بن أبي حمزة البطائني» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

ينبغي أن نتعرف الآن على أحد رواة الحديث المذكور أعلاه وهو «علي بن أبي حمزة سالم البطائني» (٢). لقد وصفه علماء الرجال بأنه ضعيف وملعون وأنه رأس «الواقفة» لأنه هو الذي أسس مذهب الوقف (٣). ونقل الكشي في رجاله روايات في ذمه وأن حضرة الإمام الرضا (ع) قال بشأنه: «إِنَّمَا أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ يَا عَلِيُّ أَشْبَاهُ

(١) ونص الحديث كما يلي: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع): الْحَدِيثُ أَسْمَعُهُ مِنْكَ أَوْ أَبِيكَ أَوْ أَسْمَعُهُ مِنْ أَبِيكَ أَوْ أَبِيهِ عَنْكَ؟ قَالَ: "سَوَاءٌ إِلَّا أَنْكَ تَرْوِيهِ عَنْ أَبِي أَحَبُّ إِلَيَّ". وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) لِحَمِيلٍ: "مَا سَمِعْتَ مِنِّي فَارْوِهِ عَنْ أَبِي".

(٢) لقد تم التعريف به في كتاب «زيارت و زيارتنامه» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ٥٩ فما بعد.

(٣) انظر رجال النجاشي ص ٣٦ حيث وصفه بأنه كان من وجوه الواقفة وانظر الفهرست للطوسي ص ٩٦ ورجال العلامة الحلي ص ٩٧ حيث وصفه بأنه "ضعيف جداً". (المترجم)

الحَمِير»! (١) والواقفة لا يعتقدون بإمامة أي من الأئمة بعد الإمام الكاظم بل يعتبرونهم كذابين!

وينبغي أن نعلم أن «البطائني» كان وكيلاً مباشراً للإمام الكاظم (ع)، وكانت الأموال التي تؤدَّى للإمام تحت تصرّفه وتصرّف «زياد بن مروان القندي» و«عثمان بن عيسى». وطبقاً لما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» اتفق أولئك الثلاثة بعد وفاة الإمام الكاظم (ع) على اختلاس أمواله ونكاح إمانه طمعاً في مال الدنيا وأنفقوا أن ينفقوا مقدراً من الأموال المذكورة لخداع الناس ولكي ينالوا تعاطف مؤيدي الإمام؛ لأنهم كانوا يريدون ألا يدفعوا أموال الإمام إلى ورثته بل يستفيدوا هم أنفسهم منها، لذا أنكروا وفاة الإمام الكاظم وقالوا لم يمت بل غاب وسيظهر في المستقبل!! (٢)

حضرة الرضا (ع) كما قلنا كذب البطائني وأعوانه. وينبغي أن نعلم أن إحدى عشر حديثاً من أحاديث الباب الفاضل رقم ١٦٥ من أبواب «الكافي» هي من مرويات هذا الرجل. وسنذكر هنا بضعة نماذج من أحاديثه:

١- عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَزَةَ كـ «الوشاء» الذي ادّعى أن الإمام الرضا (ع) قال: "إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا" (٣)، فذلك روى عليُّ بْنُ أَبِي حَمَزَةَ أن الإمام الصادق (ع) قال: "تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كُلِّ صَبَاحٍ، أَبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا، فَاحْذَرُوهَا، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿اعْمَلُوا فَيَسِيرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة/١٠٥] وَسَكَتَ". [والمقصود من عبارة وسكت: أي ولم يقرأ الإمام كلمة: «وَالْمُؤْمِنُونَ» في تنمة الآية الكريمة، والتي يُقصد منها الأئمة، نظراً للوضع الخاص لتلك الجلسة] (٤).

الآن لنر هل لهذا الكلام الذي نسبته الراوي إلى الإمام الصادق عليه السلام حقيقة أم لا؟ لا أعتقد أن أي مسلم يسمح لنفسه بالتلاعب بمعاني آيات القرآن وحاشا الإمام الجليل أن يفعل ذلك. إن الآية المذكورة لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بعرض الأعمال على رسول الله ﷺ

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ٣٤٥، أو طبع مشهد، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) يمكن للقارئ الذي يُعمل فكره جيداً أن يدرك من دراسة هذه الواقعة التاريخية أحد أهم العلل والعوامل التي تجعل بعض أتباع الأئمة ينكرون موتهم ويدعون غيبتهم وظهورهم في المستقبل! كما أن أمثال هذه الوقائع تنثير في ذهن سؤالا مفاده: لو كان ادعاء الكليني وأمثاله بأن الأئمة يعلمون الغيب ويعرفون ما في ضمير العباد (كما ذكرنا في الصفحات السابقة نماذج للأحاديث التي تدل على هذا الادعاء) صادقا، فلماذا قبل الإمام الكاظم (ع) أن يقترب منه وبصاحبه أمثال أولئك الأفراد الخائنين؟ ولماذا لم يقم بكشفه وفضحه كي لا يقع جماعة كثيرة من أصحابه في الحيرة والضلال؟! هل هناك مهمة أوجب على هداة البشر ومعلميهم أهم من إتمام الحجة وهداية الناس؟ لذا كان من الضروري أن يعرف الإمام الكاظم بأولئك الأفراد ولا يقبلهم في حاشيته وأصحابه كي لا يثق بهم الناس ثم يخدعوا، أو على الأقل كان من الأفضل أن يعرف الناس قبل وفاته بحقيقة أمثال أولئك الأشخاص وأن يسحب أمواله من أيديهم كي لا يستولوا عليها، وإلا فإن لم يستقد الإمام من علم الغيب في طريق هداية الناس ومنع الحيرة والضلال فما فائدة علمه بالغيب إذا. ثم لماذا لم يحتج حضرة الرضا (ع) بحديث لوح جابر وما يشبهه من أحاديث على منكري إمامته! (فتأمل جداً).

(٣) راجعوا صفحة ١٥٥ من هذا الكتاب.

(٤) أصول الكافي، ج ١، ص ٢١٩. الحاشية رقم ٥.

وعلى الأئمة. لو نظرتم إلى سياق الآية والآيات التي جاءت قبلها وبعدها للاحظتم بوضوح أن الآية تتعلق بالمنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، ثم لما رأوا النبي والمجاهدين عادوا منتصرين من الجهاد جاء المنافقون ليعتذروا عن عدم خروجهم مع المسلمين. وقد قال الله تعالى بشأنهم في الآيات التي سبقت تلك الآية: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٩٣﴾ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ...﴾ [التوبة/٩٣-٩٤]، أي بدلاً من أن تأتوا بالأعداء الآن وتتحججوا بحجج واهية لكي نغفر عنكم ونقبل منكم، الأفضل لكم أن تعملوا، فإذا شاركتم عملياً في الجهاد الآتي وفي سائر الخدمات الدينية والإسلامية وأصلحتكم عملياً تخلفكم بلا وجه حق عن الخروج مع النبي والمؤمنين للجهاد وعوضتكم عنه، فبالطبع سيرى الله ونبيه والمؤمنون أعمالكم، وسيتبين لهم صدقكم، وإلا فإن مجرد الادعاء والاعتذار اللفظي لا يثبت شيئاً. ثم قسم الله تعالى في الآيات التالية الناس إلى عدة مجموعات:

المجموعة الأولى: الأعراب (أي العرب البدو الذين يسكنون البادية) الذين هم من أهل النفاق ويعتبرون الزكاة المفروضة عليهم إتاوة وغرامة.

المجموعة الثانية: الأعراب البدو الذين يؤمنون بالله وباليوم الآخر خلافاً للنمط الأول.

المجموعة الثالثة: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

المجموعة الرابعة: جماعة من البدو المحيطين بالمدينة الذين وصفهم الله بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة/١٠١]. ولو كانت أعمال

العباد تُعرض على النبي ﷺ لَعَلَّ مَنَافِقَ هُؤُلَاءِ.

المجموعة الخامسة: الذين اعترفوا بذنوبهم وخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً.

ثم قال تعالى بعد ذلك في الآية ١٠٥: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة/١٠٥].

لاحظوا أن مرجع ضمير الجمع المخاطب المذكّر في كلمات: لَا تَعْتَذِرُوا، وَلَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ، أَخْبَارَكُمْ، عَمَلَكُمْ، في الآيات هو المنافقون، أي أن الآية تقول إن الله ورسوله، وحتى المؤمنين، سيشاهدون أعمالكم أيها المنافقون، لاسيما أن حرف الاستقبال في قوله: فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ يدل بشكل واضح تماماً على مراد الآية، ذلك أن الله تعالى عالم بأعمال العباد وناظر وشاهد لها على الدوام والعلم الإلهي لا يتقيد بزمان فلا يصح بشأنه القول بأنه سيطلع في المستقبل على حقيقة ما، أو أن علم الله -نعوذ بالله- سوف يزداد. أضف إلى ذلك أن عطف «الْمُؤْمِنُونَ» على الله ورسوله يبين أن عمل المخاطبين سيكون مشهوداً حتى من قبل المؤمنين وأن مشاهدة الأعمال لا تختص بالنبي الأكرم ﷺ.

فإذا عرفت ذلك فإننا نسأل: هل يعتقد الكليني ورواته أن أعمال كل إنسان تعرض

على المؤمنين أيضاً؟!

ألا يعلم الكليني أن الأمر الذي يصدق على جميع المؤمنين لا يكون فيه امتياز خاص للنبي والأئمة؟

ألا يعتبر الكليني أن الله الكريم «ستار للعيوب»؟! والقرآن الكريم يقول: «وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا» [الإسراء/١٧]، فما الحاجة إذن إلى اطلاع النبي والأئمة على أعمال العباد!

إذا كان النبي مطلعاً على أعمال جميع الناس حسب قول الكليني ورواته فلماذا يقول تعالى: «يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمْ قَالَُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ» [المائدة/١٠٩]، لو كان لعرض أعمال العباد على النبي حقيقة لعلم بحالهم وبما أجابوا به الأنبياء ولم يقل لا علم لي! كذلك يقول النبي في القرآن: «وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبُ» [الأنعام/٥٠]، ويقول الله تعالى كذلك: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ» [البقرة/٢٠٤-٢٠٥]، ولو كانت أعمال العباد تعرض على النبي لما تعجب قطعاً من قول أمثال هؤلاء الذين أشارت إليهم الآية ولما أعجبه قولهم.

ثم مرجع ضمير الجمع المذكّر المخاطب -كما قلنا- هو المنافقون الذين كانوا يأتون إلى رسول الله ﷺ ويُقدّمون أعذارهم. وليس الخطاب موجّهاً إلى المؤمنين المعاصرين للنبي أو المؤمنين الذين سيأتون في المستقبل، ولم يقل الله أبداً للمؤمنين: اعملوا فإن عملكم بعد وفاتكم سيُعرض على رسول الله وعلى الأئمة بعد وفاتهم في عالم البرزخ!! لاحظوا كيف تلاعبوا بمعاني آيات الله!

علاوة على ذلك، قال عليّ (ع) في «نهج البلاغة» عن الله تعالى: «لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ» (خطبة ١٧٨)، وقال «لَا يَشْغَلُهُ سَائِلٌ» (خطبة ١٨٢)، وقال أيضاً «لَا يُلْهِيه صَوْتُ عَنْ صَوْتٍ» (الخطبة ١٩٥).

إذن، القدرة على معرفة أمور كثيرة ومتعددة في زمن واحد، صفة من صفات الله تعالى، ولا شك أن غير الله، بما في ذلك الأنبياء والأئمة، لا يملكون مثل هذه الصفة سواء في حياتهم أم بعد مماتهم، فكيف يمكن أن تُعرض أعمال العباد (افرضوا مثلاً سكان إيران والعراق ولبنان و.....) في اليوم والليلة على النبي والإمام وكيف سينتبه النبي إلى كل فرد منهم وسيطلع على أعمالهم الصالحة والسيئة فرداً فرداً؟!!

ثم إنه لما كان حساب العباد وجزاؤهم بيد الله وحده (الأنعام/٥٢، والشعراء/١١٣، والغاشية/٢٥-٢٦) فما فائدة أن يعلم النبي والإمام كم من آلاف الأكاذيب قالها الناس اليوم في إيران مثلاً، أو كم من الخرافات باسم الدين عُرضت على الناس على منابر المدينة الفلانية، أو كم من حقوق الناس الشرعية انتهكت أو كم من الرشاوى أُعطيت و.....؟! نعوذ بالله من هذه الخرافات.

٢ - لم يأنف البطائني أيضاً من رواية خبر يدل على تحريف القرآن، ففي الرواية ٨ من الباب ١٦٥ الفاضح من أبواب الكافي نسب «عليّ بن أبي حمزة» إلى الإمام الصادق

قوله إن الآية ٧١ من سورة الأحزاب نزلت كما يلي: (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي
وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَوَلَايَةِ الْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا هَكَذَا نَزَلَتْ)!!.

وينبغي أن نقول من الواضح أن الراوي لم يكن يعتقد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
[الحجر/٩].

٣ - في الرواية ٣٥ من هذا الباب ذاته ينسب البطائني إلى الإمام الباقر (ع) قوله في
تفسير آية ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم/٣٠] قال: "هي الولاية" (١). يعني ما يشبه
كلام المسيحيين الذين يقولون إن الدين هو محبة حضرة عيسى (ع).

٤ - ويروي هذا الشخص ذاته في الباب ١٦٨ من الكافي الحديث رقم ١٣ الذي يقول
فيه: "سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَأَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَمْ عُرِجَ بِرَسُولِ
اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَرَّتَيْنِ فَأَوْفَقَهُ جَبْرِئِيلُ مَوْفِقًا فَقَالَ لَهُ: مَكَانَكَ يَا مُحَمَّدٌ فَلَقَدْ وَقَفْتَ مَوْفِقًا مَا وَقَفَهُ
مَلَكٌ قَطُّ وَلَا نَبِيٌّ، إِنَّ رَبَّكَ يُصَلِّي!!....." (٢).

هنا يجب أن نسأل البطائني إلى من يصلي الله؟ هل الله تعالى يمارس العبادة أيضاً؟!
هل عرف هؤلاء الرواة الله تعالى حتى اخترعوا له صفة العبادة؟ هل يدري هؤلاء الرواة
معنى العبادة والهدف منها؟ والأعجب من ذلك أن القرآن لم يقل إن الرسول الأكرم (ص)
رأى الله تعالى بل قال إنه رأى من آيات ربه الكبرى. إضافة إلى ذلك فإن جملة: ﴿فَكَانَ
قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم/٩] تتعلق بالمسافة بين جبريل ومحمد (ص) لا بين النبي والله تعالى.

لكن الراوي لم يفهم الآية وجعل المسافة المذكورة في الآية بين النبي وبين الله - عزَّ
ذِكْرُهُ -، فأثبت لله المكان والعياذ بالله!! وَزَعَمَ أن الله تعالى سأل نبيه من هذه المسافة
القريبة جداً (!) فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَنْ لَأَمَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: عَلَيَّ
بْنُ أَبِي طَالِبٍ!

لقد أراد هذا الراوي أن يثبت ولاية أمير المؤمنين فنسب إلى الله تعالى ممارسة العبادة
وأثبت له مكاناً وَحَيِّزاً - سبحانه وتعالى.

نعم، نذكر هنا أن الحديث ٢٧ من هذا الباب ذاته [أي الباب ١٦٨] الذي أوردنا متنه
في الصفحة ١١٨ من كتابنا الحاضر، [الذي يزعم أن النبي (ص) رَضَعَ أَيَّاماً مِنْ ثَدْيِ أَبِي
طَالِبٍ!!] هو من رواية البطائني هذا أيضاً.

٥ - وروى البطائني ذاته حديثاً قال فيه:
"خرج أبو الحسن موسى (أي حضرة الإمام الكاظم (ع)) في بعض الأيام من المدينة
إلى ضيعة له خارجة عنها فصحبته أنا وكان راكباً بغلة وأنا على حمار لي فلما صرنا في
بعض الطريق اعترضنا أسدٌ فأحجمتُ خوفاً وأقدم أبو الحسن موسى (ع) غير مكترث به
فرايت الأسد يتدلّل لأبي الحسن (ع) ويُهْمهمُ. فوقف له أبو الحسن (ع) كالمصغي إلى

(١) أصول الكافي، ج ١، ص ٤١٩.

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٤٤٢.

هممته و وضع الأسد يده على كفل بغلته وقد هممتني نفسي من ذلك وخفت خوفاً عظيماً ثم تتحى الأسد إلى جانب الطريق وحول أبو الحسن وجهه إلى القبلة وجعل يدعو ويحرك شفتيه بما لم أفهمه! ثم أوماً إلى الأسد بيده أن امض فهمهم الأسد هممة طويلة وأبو الحسن يقول: آمين آمين وانصرف الأسد حتى غاب من بين أعيننا، ومضى أبو الحسن (ع) لوجهه واتبعته فلما بعدنا عن الموضوع لحقته فقلت له: جعلت فداك! ما شأن هذا الأسد؟ فلقد خفته والله عليك وعجبت من شأنه معك؟! فقال لي أبو الحسن: إنه خرج إلي يشكو عسر الولادة على لبوءته و سألني أن أسأل الله أن يفرج عنها ففعلت ذلك وألقي في روعي أنها تلد ذكراً له فخبرته بذلك. فقال لي: امض في حفظ الله فلا سلط الله عليك ولا على ذريتك ولا على أحد من شيعتك شيئاً من السباع فقلت آمين! (١).

أقول: لو سألنا من أين عرف الأسد الإمام؟ لعل الجواب أنه قرأ حديث لوح جابر (٢)!

بما أننا عرّفنا هنا - إلى حد ما - بابن أبي حمزة البطائني فمن المناسب أن نعرّف أيضاً برفيقه «عثمان بن عيسى» لأنه كما قيل «المرء على دين خليله».

[بيان حال «عثمان بن عيسى» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

جاء في كتاب الرجال أن «عثمان بن عيسى» كان من أتباع مذهب الواقعة.

ولما طالب الإمام الرضا (ع) بعد وفاة أبيه الكاظم «عثمان بن عيسى» أن يسلمه ميراث أبيه الكاظم، كتب «عثمان بن عيسى» إليه يقول: «إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَمُتْ! [بل غاب] قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الرُّضَا: أَنَّ أَبِي قَدْ مَاتَ وَقَدْ أَقْتَسَمْنَا مِيرَاثَهُ وَقَدْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ بِمَوْتِهِ وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ فِيهِ. قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى»: إِنَّ لَمْ يَكُنْ أَبُوكَ مَاتَ فَلَيْسَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ! وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ عَلَى مَا تَحْكِي فَلَمْ يَأْمُرْنِي بِدَفْعِ شَيْءٍ إِلَيْكَ وَقَدْ أَعْتَقْتُ الْجَوَارِي!!!» (٣).

ومن الطريف أن الكليني يروي عنه الحديث ٢٠ من الباب ١٨٣ وأنه قال إن الإمامين الباقر والصادق قالوا: «نَحْنُ اثْنَا عَشَرَ مُحَدَّثًا» (٤).

هذا في حين أن «عثمان بن عيسى» كان سبُعياً (أي يؤمن بسبعة أئمة فقط)! فالغريب كيف يروي شخص حديث الاثنا عشر إماماً مع أنه هو نفسه لا يقبل بهذا الحديث ويعتقد بسبعة أئمة فقط، أما الكليني وأحبابه فيقبلون بمضمون هذا الحديث؟ وقد روى

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد، بيروت، دار المفيد، ج ٢، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) للاطلاع على نقد حديث لوح جابر راجعوا الصفحة ٢٦٢ من كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] للأستاذ قلمداران.

(٣) انظر الممقاني، تنقيح المقال، ج ٢، ص ٢٤٧. وانظر مثلاً قول النجاشي في رجاله (ص ٣٠٠) عنه: «٨١٧- عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري الكلابي ... كان شيخ الواقعة ووجهها، وأحد الوكلاء المستنبيين بمال موسى بن جعفر عليه السلام». انتهى.

وجاء في «علل الشرائع» للشيخ الصدوق وفي «رجال الكشي» (ص ٣٩٧) بإسنادهما: «عن يونس بن عبد الرحمن قال مات أبو الحسن (ع) وليس من قوامه أحدٌ إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وفقههم وجودهم لموته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار...». انتهى. (المترجم)

(٤) أصول الكافي، ج ١، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

«عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» هذا الحديث عن «سَمَاعَةَ» الذي كان واقفي المذهب أيضاً! وروى «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» هذا عن «سَمَاعَةَ» الواقفي حديثاً آخر أيضاً زعم فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قال: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) إِذَا أَكَلَ الرُّمَانَ بَسَطَ تَحْتَهُ مِندِيلاً فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهِ حَبَاتٍ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَمَنْ سِوَاهُمْ يَأْكُلُونَهُ؟! فَقَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ مَلَكاً فَأَنْتَزَعَهَا مِنْهُ لِكَيْلَا يَأْكُلَهَا!!» (١)

أقول: هل هذه هي معارف الإسلام الرفيعة التي نريد أن ننشرها في الدنيا ونعرفها للبشرية؟! ولقد سمعتُ أنهم ترجموا كتاب الكافي إلى الإنجليزية وحقاً إنه لمن دواعي القلق لو حدث أن اعتبر أهل الدنيا مثل هذه الخرافات المضحكة جزءاً من ثقافة الإسلام وتعاليمه!

[عوداً إلى نقد روايات كتاب فضل العلم في المجلد الأول من الكافي]

الحديث ٦ و ٧ و ١٥ — طبقاً لاعتراف المجلسي: الحديث السادس مرسل والسابع ضعيف والخامس عشر مجهول. بالطبع لا بد أن ننتبه إلى أن وجود «أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، الذي يُعدُّ من الرواة الذين يروون كثيراً من الخرافات والأباطيل، في سند الحديث ١٥ يوجب ضعفه أيضاً. وهو راوي الحديث ٧ كذلك.

واستناداً إلى أن موضوع متون الأحاديث الثلاثة مرتبط ببعضه نوعاً ما، سنقوم بتحيص متونها مجتمعة. لكن قبل ذلك من المفيد أن نقل هنا كلاماً ذكره الأستاذ محمد باقر البهبودي حول وضع الحديث وتزويره، قال:

"الدس والتزوير: فتارة كانوا (أي وضاعوا الحديث) يأخذون أصلاً معروفاً أو كتاباً مشهوراً وينسخون منه نسخاً عديدة ويدسّون في خلالها أحاديث من موضوعاتهم، أو يحرفون كلماتها طبقاً لأهوائهم، وبعد إتمام النسخة، يسجلون على ظهرها: «قُرئ على فلان في الهر الفلاني بمحضر من أصحابه». ثم يفرّقون هذه النسخ المدسّوس فيها في دور الوراقين أو يجعلونها في متناول الضعفاء من المحدثين. وتارة كانوا يختلفون صحيفة كاملة فيها الغلو والأكاذيب ويكتبون على ظهرها «أصل فلان»، و «كتاب فلان» ثم يدسّون هذه النسخ المُفتعلة في كتب الوراقين، أو يبيعونها بأيدي الصبيان والعجائز الأميين كأنها موروثة من أكابر المحدثين" (٢).

ثم قال بعد ذلك:

"سياسة التنفيذ: وتنفيذاً لمكائدهم وترويجاً لأكاذيبهم، زوّروا أحاديث في جواز الأخذ عن النسخ من دون تحقيق وتبيين، واختلقوا روايات تجوّز الرواية عن الغلاة والكذابين من دون تحرّج، فانخدع بهذه المكيدة، وهي أخبت المكائد، جماعة من المشايخ الساذجين والرواة المغفلين فأوردوا تلك الأكاذيب المزوّرة في مؤلفاتهم

(١) فروع الكافي، ج ٦، ص ٣٥٣، حديث ٧. وللإطلاع على المزيد من أحاديث «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» هذا راجعوا الصفحتين ٧٦ و ٧٧ من كتاب «زيارات و زيارتنامه» [أي: زيارة المزارات

وأدعية الزيارات]، وأصول الكافي، ج ٢، ص ٤١٠، الحديث رقم ٤.

(٢) الشيخ محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ٤٤.

واجتهدوا في نشر ثرّ هاتهم وأساطيرهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا^(١).

استناداً إلى ما ذكر أعلاه يمكننا أن ندرك علّة وجود أحاديث من قبيل الحديث ٦ و ٧ و ١٥ في كتب أحاديثنا!

والنقطة التي تسترعي الانتباه والتأمل في الحديث ٦^(٢) أنه استناداً إلى ما صرح به الإمام الرضا (ع) في أحاديث أخرى من أن مخالفينا وضعوا علينا أحاديث^(٣) وأنهم أدخلوا في بعض كتب أصحابنا أحاديث موضوعة وغير صحيحة^(٤)، وما يلزم من ذلك من عدم جواز الثقة بكل كتاب، ورغم أن الراوي صرح في هذه الرواية أن الذي أعطاه الكتاب لم يقل له اروه عني^(٥)، بالنظر إلى ذلك هل يجوز أن يروي الراوي ذلك الكتاب عنه؟

والملاحظ - في الحديث - أن الإمام لا يقول للراوي: اروه عنه بشرط أن تكون الأحاديث المروية في الكتاب صحيحة أو لم يقل له - على الأقل - تأكد في البداية من أن هذا الكتاب لم يتعرض إلى الوضع والدس، فإذا تأكدت من ذلك فاروه عنه، أو لم يقل له: تأكد أولاً من أن من أعطاك الكتاب ليس شخصاً بسيطاً ساذجاً قليل المعرفة يصدق كل ما يسمعه ويدونه في كتابه، فإذا تأكدت من ذلك فاروه من كتابه، بل كل ما قاله له هو: "إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه!"، هذا فحسب!!

في الحديث ١٥ أيضاً افترضوا كلاماً مشابهاً فنسبوا إلى الإمام الجواد (ع) قوله عندما سُئِلَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ مَشَابِيحَنَا رَوَوْا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَتْ النَّفْيَةُ شَدِيدَةً فَكُتِبُوا كُتُبُهُمْ وَلَمْ تَرَوْا عَنْهُمْ فَلَمَّا مَاتُوا صَارَتْ الْكُتُبُ إِلَيْنَا؟؟؟ فَقَالَ الإمام الجواد (ع): حَدِّثُوا بِهَا فَإِنَّهَا حَقٌّ!

أي أن الإمام قال: حدّثوا عن الكتب المذكورة فهي حق وصحيحة - هكذا دون أي قيد أو شرط!! -.

إن هذه الأحاديث - كما مرّ معنا - إنما وُضِعَتْ لتبرير رواية الخرافات وتجويز نشر الأخبار الموضوعية والمفتراة بين الناس، كي لا يمعن الناس النظر في متون الأحاديث ولا يتأملوا مضمونها بدقة، بل يرووا كل ما يجدونه من روايات اعتماداً على أن الإمام أجاز لهم الرواية، وينشرونها بين الناس دون أن يشعروا بالمسؤولية الخطيرة تجاه ما يفعلونه!

لكن هذه الأحاديث وأمثالها تخالف تماماً أحاديث أخرى تنص على أن كتب الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - عُرضَت على الإمام الرضا (ع) فأُنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث جدّه حضرة الصادق (ع) وقال: "إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله الصادق (ع). لعن الله أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) نص الحديث رقم ٦ في هذا الباب هو: "قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع): الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِينِي الْكِتَابَ وَلَا يَقُولُ ارْوِهْ عَنِّي يَجُوزُ لِي أَنْ أَرْوِيَهُ عَنْهُ؟ قَالَ فَقَالَ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ فَاَرْوِهْ عَنْهُ!". (المُتَرَجِّم)

(٣) يُرَاجَع كِتَاب «زِيَارَت وَ زِيَارَتْنَامَه» [أي: زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، ص ١٥٥.

(٤) يُرَاجَع الصَّفْحَةُ ٣٦ مِنَ الْكِتَابِ الْحَالِي، وَ رِجَالُ الْكُشْي، ص ١٩٥ فما بعد.

(٥) وسبب ذلك - احتمالاً - هو أن صاحب الكتاب نفسه لم يكن مُطْمَئِنّاً إلى صحّة كلّ ما فيه.

الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله الصادق (ع) (١).
وفي الحديث رقم ٧ أُدْعِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: "إِذَا حَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ فَأَسْنِدُوهُ
إِلَى الَّذِي حَدَّثَكُمْ فَإِنْ كَانَ حَقًّا فَلَكُمْ وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَيْهِ!!".

لاحظوا أنه لا حاجة - استناداً إلى هذا الحديث - إلى أن يتأمل الراوي كثيراً فيما
يسمعه، بل يكفي أن يسند الكلام إلى قائله، فيكون الإثم على عاتق قائل الكلام!!

الحقيقة إن كثيراً من الشائعات الخاطئة إنما تنتشر بين الناس بسبب مثل هذا النمط من
التفكير. أما المسلم فيجب عليه أن يتأمل فيما يسمعه ويفكر فيه ويتأكد من صحته قبل أن
يقوم بنشره وإشاعته وإلا لكان إثم نشر مثل هذا الخبر الكاذب على مسؤوليته.

ولاريب أن الإمام لا يمكن أن يقول مثل ذلك الكلام. وقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ 9
أنه قال: "مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" (٢). (الكاذب الأول
هو الذي وضع الحديث والكاذب الآخر من نقله للآخرين). وقال أيضاً: "اتَّقُوا الْحَدِيثَ
عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ". وقال أيضاً: "كَفَى
بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ" (٣).

ومن الواضح أن نتيجة العمل بهذه الأحاديث التأمل والتدقيق فيما يسمعه الإنسان،
[وأن لا يرويه إلا بعد التأكد من صدقه وصحة نسبته إلى صاحبه].

هذا وقد روى الحديث رقم ٧: «النوفلي» وهو من الضعفاء، وحسب قول الأستاذ
البهودي فإن ما يشبه هذا الحديث موجود في كتب أهل السنة برواية شخص غير موثق
يدعى «مسعد بن صدقة»، وراوٍ كذابٍ يُدْعَى «جعفر بن الزبير» (٤).

← **الحديث ١٢** - حديث مرفوع أو ضعيف طبقاً لكلام المجلسي. لكن متن هذا
الحديث يتضمن نوعاً من التوصية بالصدق والدقة والأمانة في نقل الأخبار وهذا أمر لا
يخالف تعاليم الإسلام بل ينسجم معها.

← **الحديث ١٤** - حديث ضعيف حسب قول المجلسي.

١٩ - باب التقليد

جاء في هذا الباب ثلاثة أحاديث؛ ذكر البهودي الحديث الأول والثالث منها في كتابه
صحيح الكافي. أما المجلسي فاعتبر الحديث الأول مجهولاً أو حسناً، والحديث الثالث
مجهولاً، إلا أنه اعتبره في مرتبة الصحيح. أما الحديث الثاني فقد اعتبره كلا محمد باقر
المجلسي ومحمد باقر البهودي غير صحيح.

← **الحديث ٣١** - حديث توحيدٍ تماماً ويتفق مع القرآن وممتاز جداً.

وسنذكر هنا ترجمته:

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا

(١) يُرَاجَع رِجَالُ الْكُشِيِّ، طَبْعُ كَرْبَلَاءَ، ص ١٩٥ فَمَا بَعْدَ [أَوْ طَبْعُ مَشْهَدَ، ص ٢٢٤ فَمَا بَعْدَ].

(٢) الْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ١٦١.

(٣) الْمَجْلِسِيُّ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢، ص ١٥٩.

(٤) الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بَاقِرُ الْبَهْوَدي، مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ، ص ٤٦.

﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ دَعَوْهُمْ مَا أَجَابُوهُمْ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَامًا وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالًا فَعَبَدُوهُمْ [بِاتِّبَاعِهِمْ لَهُمْ] مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ! ^(١)

وَعَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: "مَنْ أَطَاعَ رَجُلًا فِي مَعْصِيَةٍ فَقَدْ عَبَدَهُ" ^(٢).

وَعَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾؟ قَالَ: "يُطِيعُ الشَّيْطَانَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَيُشْرِكُ" ^(٣).

وَالْمَجْلِسِيُّ ذَاتَهُ يَقُولُ أَيْضًا:

"لَعَلَّكَ تَظُنُّ أَنَّ مَا تَضُمَّنُهُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّ الطَّاعَةَ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي عِبَادَةٌ لَهُمْ جَارٍ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّجَوُّزِ لَا الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ لَيْسَتْ إِلَّا الْخُضُوعُ وَالتَّذَلُّلُ وَالطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ وَلِهَذَا جَعَلَ سَبْحَانَهُ اتِّبَاعَ الْهَوَى وَالْإِنْقِيَادَ إِلَيْهِ عِبَادَةً لِلْهَوَى فَقَالَ: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] وَجَعَلَ طَاعَةَ الشَّيْطَانِ عِبَادَةً لَهُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠]". ^(٤)

يَتَبَيَّنُ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام - كَمَا تَلَحُّظُونَ - أَنَّ عِبَادَةَ النَّاسِ لِأَحْبَارِهِمْ وَرَهْبَانِهِمْ كَانَتْ قَبُولَهُمْ الْأَعْمَى لِكَلَامِهِمْ دُونَ طَلَبِ الدَّلِيلِ مِنْهُمْ، فَبِهَذَا عَبْدُوهُمْ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، أَيْ أَنَّ قَبُولَهُمْ لِأَحْكَامِ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ دُونَ طَلَبِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا وَمُسْتَنْدَافُهَا هُوَ بَحْدُ ذَاتِهِ عِبَادَةٌ لَهُمْ! (فَتَأْمَلْ جَدًّا).

وَحَتَّى فِي «الْكَافِي» نَفْسُهُ رُوِيَ أَنَّ الْإِمَامَ الْبَاقِرَ (ع) قَالَ: "إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ...". ^(٥) أَيْ أَنَّ الْأُئِمَّةَ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُمْ النَّاسُ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ عَلَى مَا يَفْتُونَهُمْ بِهِ. وَلَكِنْ لِلْأَسَفِ فَإِنَّ مُعَمِّمِينَ (أَيَ الْمَشَائِخِ) عَوَّدُوا النَّاسَ عَلَى الطَّاعَةِ الْعَمِيَاءِ، كَمَا نَجِدُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ النَّاسَ يَقْبَلُونَ كُلَّ مَا يَقُولُهُ الْعُلَمَاءُ - رَغْمَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ - دُونَ أَنْ يُطْلَبُوا مِنْهُمْ دَلِيلًا، بَلْ يَعْتَمِدُونَ فَقَطْ عَلَى أَنَّ آيَةَ اللَّهِ الْفُلَانِي قَالَ ذَلِكَ. إِنَّ هَذَا النَّمْطَ مِنَ التَّفَكِيرِ أَوْقَعَ فِي حَيَاةِ النَّاسِ خَسَائِرَ كَبِيرَةً لَا تُعَوِّضُ، فَمَثَلًا رَغْمَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُوصِيْنَا أَنْ نَجْنَحَ - أَيْ نَمِيلَ - إِلَى السَّلَامِ إِذَا مَالَ الْعَدُوُّ إِلَيْهِ وَرَضِي بِهِ وَأَنْ لَا نَتَحَجَّجَ بِأَنَّ الْعَدُوَّ يُرِيدُ خِدَاعَنَا (الْأَنْفَالُ/٦١ وَ ٦٢)، لَكِنْ لَمَّا أَصْرَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ فِي الْحَرْبِ الْعِرَاقِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ عَلَى رَفْضِ السَّلَامِ وَمَوَاصِلَةِ الْقِتَالِ دُونَ ذِكْرِ دَلِيلِهِ الشَّرْعِيِّ وَطَبَّقَ رِقَابَةً شَدِيدَةً عَلَى الْأَرَاءِ الْمَخَالَفَةِ لَهُ، وَقَمَعَ كُلَّ رَأْيٍ مُخَالَفٍ، وَلَمْ يُسَمَّحْ لِعِبَادِ اللَّهِ أَنْ يُطْلَعُوا عَلَى آرَاءِ بَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ، فَأَطَاعَهُ النَّاسُ دُونَ مَطَالِبَتِهِ بِالْأَدِلَّةِ، أَدَّتْ هَذِهِ السُّنَّةُ الْخَاطِئَةَ وَالْعَادَةَ غَيْرَ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى إِرَاقَةِ دِمَاءٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِصَابَةِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ بِعَاقِبَاتٍ دَائِمَةٍ كَمَا أَدَّتْ إِلَى خَسَائِرَ مَادِيَّةٍ بِالْغَةِ لَحِقَتْ بِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَسْأَلْ

(١) أورد الكليني هذا الحديث مرة ثانية في المجلد الثاني من أصول الكافي، ص ٣٩٨، الحديث ٧ من باب الشرك. وراجعوا أيضًا صحيح الكافي للأستاذ البهبودي، حديث ٢٣ و ٤٠٩.

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٣٩٨.

(٣) أصول الكافي، ج ٢، ص ٣٩٧. حديث ٣.

(٤) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٠، ص ١٣.

(٥) أصول الكافي، ج ١، ص ٦٠، حديث ٥.

أحد (في الواقع لم يدَعُوهم أن يسألوا) بأي مجوز شرعي لم تقبلوا اقتراح السلم وواصلتم الحرب؟ وكانت نتيجة ذلك أن حل بالمسلمين ما حذر القرآن الكريم المسلمين منه من قبل، حين قال ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ [محمد/٣٥]، إذ اضطروا إلى قبول الصلح والسلام في وقت غير مناسب. فهذا مثال من الأمثلة البارزة على العبادة التي حرم الله أن تؤدي إلى غيره، والمثال الآخر تحريم الأسماك التي لا فلس لها، إذ لم يسأل أحد بأي مجوز شرعي حرّم هذه الأسماك مع أن القرآن الكريم يقول: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ [المائدة/٩٦]. ولم يقل أحد: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أُذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس/٥٩]، كما لم يعترض أحد بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل/١١٦]، بل أطاع الناس ذلك الحكم دون طلب الدليل الشرعي المتقن عليه^(١). في الحقيقة، إن من مفاخر الإسلام العزيز العظيمة اعتباره الطاعة العمياء دون سؤال ودون دليل عبادة وتحريمه أداء هذه العبادة لغير الله، فلا تجوز مثل هذه الطاعة المطلقة إلا للأوامر الإلهية التي أبلغت للناس بواسطة نبي الله. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وقد جاءت في هذا الموضوع أحاديث في كتاب وسائل الشيعة أيضاً نذكرها فيما يلي:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام عن الآية ٣١ من سورة التوبة: ﴿اتَّخِذُوا أَنْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَاللَّهِ مَا صَلَّوْا لَهُمْ وَلَا صَامُوا وَلَكِنْ أَطَاعُوهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»^(٢).

٢- وَقَالَ أَيْضاً: "لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَ الْأَحْبَارَ وَالرَّهْبَانَ وَلَكِنْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ أَشْيَاءَ اسْتَحَلُّوها وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَرَّموها"^(٣).

٢٠- بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَائِيسِ

يشتمل هذا الباب على ٢٢ حديثاً؛ اعتبر الأستاذ البهبودي الأحاديث: ١، ٩، ١١، ١٢، ١٥ و ١٦ منها فقط صحيحة. واعتبر المجلسي خمسة أحاديث منها صحيحة أو في منزلة الصحيح وهي الأحاديث: ١، ٥، ١٥، ١٩، و ٢٠.

← الحديث ١ — كما ذكرنا من قبل لا يمكننا أن نثق بأحاديث رواة من أمثال «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» و«الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ» و«ابْنِ فَضَّالٍ» الذين يروون الخرافات، وأن ننسب رواياتهم إلى أئمة الدين. إلا أن متن هذا الحديث — على أي حال — لا يخالف

(١) بالطبع لما رأى الفقهاء بعد الثورة أن هذا الحكم الخرافي سيسبب أضراراً مالية كبيرة استثنوا الأسماك التي تحتوي على زيت الخاويار بحجة أنهم رأوا فلساً قرب ذنبها!! فأخرجوا أسماك الخاويار من حرمة الأسماك التي لا فلس لها.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، طبعة قم بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث [٢٩ مجلد]، ج ٢٧، ص ١٣٣. (المترجم)

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، الطبعة القديمة، ج ١٨، ص ٩٦ — ٩٧، الحديثان ٢٥ و ٢٩.

القرآن الكريم ولا الوقائع الموجودة^(١). وبالطبع، نحن نرى أن الشيعة لم يعتنوا بهذا الحديث ولا بسائر الأحاديث الصحيحة التي يشابه مضمونها مضمون هذا الحديث. إن هذه الأحاديث تقول إن الآراء والأحكام الجديدة التي أدخلت في الإسلام باسم الدين تخالف كتاب الله وتسبب الفتنة والتفرقة بين المسلمين، ولكن الشيعة أتوا بعشرات البدع في الدين مثل قولهم بوجوب التقليد واتباع الظن وزيارة قبور أئمة الدين والتكلم مع الأموات والتملق والتزلف إليهم والنياحة ولطم الصدور وضرب الرؤوس بالسيف، وهم يدعون أنهم أتباع أمير المؤمنين علي عليه السلام، ولكنهم يعملون بما يخالف هذا الحديث!

← **الحديث ٢** - سنده ضعيف و مرفوع، ولكن متنه - في نظرنا - صحيح وموافق للقرآن^(٢). وقد كنت منذ أوساط عمري وحتى اليوم أعمل من كل قلبي بهذا الحديث وأرد في كتبي ودروسي البدع والخرافات المذهبية وأؤكد وأصر على أن لا تنسب الأمور الخرافية إلى الإسلام وتحسب عليه. ولكن أتباع الكليني ومقلديه تركوا هذا الحديث كما جَوَزَ كثير من علماء الشيعة - إما بكلامهم أو بسكوته في مواجهة البدع والخرافات - كثيراً من الأمور الخاطئة وتركوا العوام يسبحون في الخرافات والبدع!

← **الحديث ٣** - سنده ضعيف و مرفوع، ولكن متنه لا بأس به^(٣). هذا رغم أن علماءنا تجاهلوا هذا الحديث أيضاً وأسأوا إلى الإسلام بما أدخلوه فيه من بدع وخرافات. وتجد كثيراً منهم يُعَظِّمُونَ فلاسفة اليونان ومخترعي العرفان والتصوف الذين لوثوا دين الإسلام، ويُجَلِّونهم.

← **الحديث ٤** - سنده ضعيف و مرفوع، ولكن متنه الذي يقول: "أَبَى اللَّهُ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالتَّوْبَةِ!"، لا يتفق مع القرآن في نظرنا. لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء/٤٨]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر/٥٣]. وبالطبع يمكن أن نقول إن معنى الحديث أن الله لا يُوقِّقُ صاحب البدعة إلى التوبة. رغم أن هذا التأويل بعيد.

← **الحديث ٥** - رغم أن رواته أشخاص من أمثال «الحسن بن محبوب» و«معاوية بن وهب» الذين يروون الخرافات، إلا أن المجلِّسِي اعتبره صحيحاً!

أما متن الحديث فهو مخالف للواقع أيضاً إذ يقول: "إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ تَكُونُ مِنْ بَعْدِي بُكَاءٌ بِهَا الْإِيمَانُ، وَلِيًّا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مُوَكَّلًا بِهِ يَدُبُّ عَنْهُ يَنْطِقُ بِالْهَامِ مِنَ اللَّهِ وَيُعْلِنُ الْحَقَّ...". هذا في حين أنه توجد اليوم مئات البدع والخرافات ويوجد في زمننا مئات المتظاهرين بالعلم والمرشدين ولكن لا يوجد ولي من أهل بيت رسول الله ﷺ يَدُبُّ عن الإيمان، وإن أراد أشخاص من أمثال آية الله سنكلجي أو الأستاذ يوسف شعار آية الله

(١) متن الحديث: "عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (ع) قَالَ: خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) النَّاسَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا بَدَأَ وَفُوعُ الْفِتَنِ أَهْوَاءُ تَتَّبِعُ وَأَحْكَامُ تَتَّبَعُ، يُخَالِفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ يَتَوَلَّى فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ لَمْ يَخَفْ عَلَى ذِي حِجْبٍ وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافٌ وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضَعْفٌ وَمِنْ هَذَا ضَعْفٌ فَيَمَزْجَانِ فَيَجْبِيَانِ مَعًا فَهَذَا كَاسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَانِهِ وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى". (المترجم)

(٢) متن الحديث: "إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ فِي أُمَّتِي فَلْيُظْهِرِ الْعَالَمُ عِلْمَهُ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ".

(٣) متن الحديث: "مَنْ أَتَى ذَا بِدْعَةٍ فَعَظَّمَهَا فَإِنَّمَا يَسْعَى فِي هَدْمِ الْإِسْلَامِ".

بنابي وآية الله سيد مصطفى الحسيني الطباطبائي أو هذا العبد الفقير أن يبينوا للناس الحقائق فإننا أولاً نجد أنفسنا ضعفاء متعرضين للضغط ولا نجد القدرة على رد كيد الكائدين من المُتَكَبِّين بالمذهب. وثانياً لو قلنا كلمة الحق كان علينا أن نتوقع أن نُرمى في السجن وأن نتعرض إلى هجوم المدافعين عن الخرافات! كما أن هذه الرواية لا تتسجم مع غيبة الإمام.

← الحديث ٦ - لهذا الحديث سندان: سنده الأول - حسب قول المجلسي - ضعيفٌ وسنده الثاني مرفوعٌ. أما متن الحديث فكأنه وصفٌ دقيقٌ لحال الناس في زماننا حيث أصبح القضاء وأشباه العلماء في هذا العصر مغرورين ويدعون العلم والفضل ومعرفة الصواب ولكنهم فاقدون لذلك. ولقد شاهدتُ بنفسي عندما كنت في السجن أعمالاً أولئك القضاة والمتلبسين بلباس العلم وأحكامهم غيرَ الصحيحة، وكم من الدماء أراقوها بغير حق وكم شوهوا صورة الدين في أعين الناس في إيران. إن أكثر شيوخ وعلماء زماننا في نظري - كما جربت ذلك طول السنين الماضية - هم نموذج حي لهذا الحديث. وأذكر في ما يلي ترجمةً لبعض ما جاء في هذا الحديث:

"... إِنَّ مِنْ أَبْعَضِ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَرَجُلَيْنِ رَجُلٌ..... مَشْعُوفٌ بِكَلَامِ بَدْعَةٍ قَدْ لَهَجَ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنْ افْتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هُدًى مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مُضِلٌّ لِمَنْ افْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ حَمَالٌ خَطَايَا غَيْرِهِ، رَهْنٌ بِخَطِيئَتِهِ وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا ... قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهَ النَّاسِ عَالِمًا وَلَمْ يَغْنِ فِيهِ يَوْمًا سَالِمًا بَكَرَ فَاسْتَكْبَرَ مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ [مثل كثير من روايات «الكافي»]..... وَاسْتَكْبَرَ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ وَإِنْ نَزَلَتْ بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ الْمُغْضَلَاتِ هَيَّا لَهَا حَشَوًا مِنْ رَأْيِهِ [لا يستند بشكل كامل إلى الكتاب والسنة القطعية] ثُمَّ قَطَعَ بِهِ، فَهُوَ لَا يَدْرِي أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ، لَا يَحْسِبُ الْعِلْمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَكْثَرَ وَلَا يَرَى أَنْ وَرَاءَ مَا بَلَغَ فِيهِ مَذْهَبًا تَبْكِي مِنْهُ الْمَوَارِيثُ [التي أكلت بغير حق] وَتَصْرُخُ مِنْهُ الدِّمَاءُ [التي أريقَت بغير حق]".

← الحديث ٧ - ضعيفٌ لأن في سنده «أَبَا شَيْبَةَ الْخُرَّاسَانِيَّ» مجهول الحال، و«الْوَشَّاءَ» و«مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الذين يروون الخرافات والأمور المناقضة للعقل. أما متنه فينسبُ إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "... إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَائِيسِ". لكن الطريف والمثير أن الشيعة لم يعتنوا بهذا الحديث في العقائد بل أشاعوا كثيراً من العقائد بين الناس اعتماداً على القياس. فمثلاً يقولون إن الشمس رجعت بعد مغربها لأجل حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام! بأي دليل؟ قالوا: لأنها رجعت إلى حضرة سليمان (ع)!! ويقولون إن الإمام يستطيع أن يحيي الموتى! بأي دليل؟ قالوا لأن حضرة عيسى (ع) كان يحيي الموتى!! ويقولون لدى الإمام ولاية تكوينية! بأي دليل؟ بدليل أن «أصف بن برخيا» الذي كان يعلم حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم السبعين (حسب زعمهم) استطاع أن يأتي بعرش بلقيس ملكة سبأ في طرفة عين ويحضره أمام سليمان (ع). فقاوسوا على ذلك وقالوا: إن الإمام الذي يعلم حروف الاسم الأعظم السبعين كلها يمكنه أن يفعل كذا وكذا!! ليت شعري! أليس هذا عملاً بالقياس؟ وهل يوجد أصلاً اسمٌ يتألف من سبعين حرفاً؟! إن المُتَكَبِّين بالدين الذين يتاجرون بالتفرقة المذهبية يقدمون للناس العقائد الخرافية بمثل هذه القياسات! والعلماء والمراجع ساكتون أيضاً ولا يدبُّون عن دين الله.

← الحديث ٨ - مرفوعٌ. أما متنه الذي قال فيه حضرة باقر العلوم (ع) [وحضرة الصادق (ع)]: "كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ". فهو متن ممتاز جداً،

ويُتَّفَق مع الأحاديث الصحيحة الموثوقة. بيد أن مدَّعي اتِّباع أهل البيت لم يعتنوا بمضمون هذا الحديث ونشروا ما أمكنهم من الخرافات بين الناس باسم الدين والمذهب، مثل ضرب الجسم بالسلاسل والنياحة وزيارة القبور و..... (في الحديث ١٢ من هذا الباب نُقِلَ هذا المضمون أيضاً عن قول الإمام الصادق (ع) نقلاً منه عن النبي الأكرم (ص)).

← **الحديثان ٩ و ١٣** – راوي الحديثين «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِّيُّ» الذي يروي الخرافات والأموال المضادة للقرآن والأحاديث الباطلة. وقد سبق أن عرَّفنا به (١).

وسند الحديث التاسع معلولٌ أيضاً لوجود شخص مجهول الحال فيه يُدعى: «مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ». والحديث ١٣ يحتوي على الأقل على ثلاثة عيوب تجعله ساقطاً من الاعتبار: الأول: وجود «سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ» واقفيّ المذهب في سنده.

الثاني: وجود «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ غُبَيْدٍ اليقطيني» الذي ضعَّفه الشيخ الطوسي واعتبره من الغلاة. كما ضعَّفه الشيخ الصدوق وأستاذه ابن الوليد والسيد ابن طاووس، وهو من رواة الرواية الخامسة من الباب ١٠٥ في الكافي (٢). وروى روايةً حول تحريف القرآن أيضاً (٣). الثالث: وجود «يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» الذي كان موضعاً للطعن من قِبَل علماء قم حيث رفضوا رواياته لأنه لم يكن يشترط السماع في نقل الحديث!!

أما متن الحديثين فلا يتفق مع الحقائق التاريخية ولا مع سائر أخبار أئمة أهل البيت الأجلاء الكرام عليهم السلام، لأن الحديثين يدَّعيان أن الإمام الصادق (عليه السلام) لعن أبا حنيفة، في حين أن أمير المؤمنين علياً (عليه السلام) لم يكن يرضى من جنوده حتى أن يلعنوا معاوية ويسبُّوه، وقال: "إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَابِينَ وَلَكِنَّكُمْ لَوْ قُلْتُمْ مَكَانَ سَبِّكُمْ إِيَّاهُمْ: اللَّهُمَّ احْقِنْ دِمَاءَنَا وَدِمَاءَهُمْ وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَبَيْنَهُمْ " (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٦).

لقد كان أبو حنيفة من أنصار أهل البيت ولم يكن بحال من الأحوال أسوأ من معاوية وأنصاره فكيف يمكن لحفيد من أولاد علي (عليه السلام) أن يلعنه! إن العلماء بالتاريخ يعلمون أنه لم تكن هناك أيَّة خصومة بين أئمة أهل البيت وأئمة أهل السنة كمالك وأبي حنيفة والشافعي....، بل كما قلنا في حاشيتنا على الصفحة ١٦٤ من كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] كان أئمة مذاهب أهل السنة من محبي أئمة أهل البيت وأنصارهم، ومن المقطوع به أن الإمام الصادق (عليه السلام) لا يلعن – على أقل تقدير – محبي أسرته ومؤيديها.

لقد وضع أعداء الإسلام أمثال هذه الروايات عن قصد بهدف بث الفرقة بين المسلمين وإضعاف شوكتهم. أو وضعها الأصدقاء الجاهلون الذين هم أسوأ من الأعداء ظناً منهم أنهم بذلك ينصرون أئمة أهل البيت الذين كان اتباعهم في تلك الأزمنة أقل من أتباع المذهب الحنفي أو الشافعي! وإلا فإن سلوك أئمة أهل البيت تجاه أئمة أهل السنة كان سلوكاً حسناً وممتازاً.

ونذكر هنا نموذجاً للسلوك الطيّب لأئمة أهل البيت مع أئمة أهل السنة نقلاً عن الكتاب الشريف لأخيना العزيز جداً السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي»: «راهي به سوي وحدت اسلامي» [الطريق نحو الوحدة الإسلامية] إذ قال فيه:

(١) راجعوا الصفحة ١١٢ فما بعد و الصفحة ١٦٢ من الكتاب الحاضر.

(٢) أوردنا هذه الرواية في الصفحة ١١٩ من الكتاب الحاضر.

(٣) يُرَاجَع كتاب قرب الإسناد، طبع النجف، ص ١٢.

"فلقد كان سلوك أئمة أهل البيت عليهم السلام مع فقهاء أهل السنة والجماعة و عامتهم، قائماً على المودة وحسن العشرة وإخلاص النصيحة، وكنموذج على ذلك ننقل ما أورده المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه: "الأنوار البهية في تواريخ الحجج الإلهية" (ص ٧٥، طبع مشهد) إذ قال:

«عن مالك بن أنس فقيه أهل المدينة، قال: كنت أدخل على الصادق جعفر بن محمد (ع)، فيقدم لي مخدةً ويعرف لي قدراً، ويقول: يا مالك! إني أحبك، فكنت أسرُّ بذلك، و أحمد الله عليه...». انتهى.

← الحديث ١٠ - مرفوعٌ حسب قول الكليني نفسه. وجاء في آخر الحديث: "وَمَنْ تَرَكَ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ ﷺ ضَلَّ وَمَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرَ".

إذا عرفنا ذلك فيجب أن نرى: ألم يترك رواة الكليني الذين جمعوا كل هذه الروايات المناقضة للقرآن، كتاب الله جانباً؟! ألا يعدُّ القائلون بأن الإمام وحده يفهم القرآن وأنه لا بد من فهم كتاب الله بواسطة الأخبار وبواسطة تفسير الإمام له وإلا فإن القرآن وحده غير قابل للفهم، والذين يقولون بشكل غير مباشر إن القرآن حُرِّفَ وإن إحدى عشر ألف آية قد تم إسقاطها من القرآن، أعداء للقرآن أم لا؟! ألم يترك أمثال هؤلاء القرآن الكريم بكلامهم ذاك؟ قسماً بالله إن كلامهم هذا هو التَّركُّ للقرآن بعينه، وتركُّ لقول رسول الله ﷺ وأهل بيته.

← الحديث ١١ - سنده ساقطٌ من الاعتبار في نظرنا لوجود «الوشء» راوي الخرافات فيه، و لوجود «مثنى الحنَّاط» المجهول فيه أيضاً.

← الحديث ١٢ - مجهولٌ ويُقال في متنه ما قلناه في متن الحديث رقم ٨ في هذا الباب فليراجع هناك.

← الحديث ١٤ - مجهولٌ لأن راويه «أبا شَيْبَةَ» غير معروف.

← الحديث ١٥ - مجهولٌ.

← الحديث ١٦ - سنده معلولٌ وساقطٌ من الاعتبار بسبب وجود فاسق فيه مثل «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» الذي سبق أن عرفنا به^(١).

← الحديث ١٧ - ضعيفٌ طبقاً لقول المجلسي. أحد رواته «هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ» كان يعتقد بالجبر والتشبيه خلافاً لمذهب الشيعة. وروى عن «مُسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ» الذي كان بترئياً وغير موثوق. وقد ذكر «ابن داود» كلا الراويين في كتابه الرجالي في عداد المجروحين والمجهولين. أما متن الحديث فموجَّهٌ إلى علماء زماننا الذين يفتنون الناس برأيهم دون دليل شرعي، كفتواهم بمواصلة الحرب دون مستند شرعي أو حكمهم بقتل الناس دون محاكمة شرعية وهكذا...

يقول الإمام في هذا الحديث: "مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ دَانَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ وَمَنْ دَانَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ".

← الحديث ١٨ - ضعيفٌ لأن «الحُسَيْنَ بْنَ مِيَّاحٍ» من الغلاة وأبوه مجهول أيضاً. ومتن الحديث يتعارض مع القرآن أيضاً لأن القرآن بيّن لنا أن الله خلق الإنسان من طين

(١) راجعوا الصفحة ٢٠٣ من هذا الكتاب.

ثم من نطفة لكن هذا الحديث يدّعي أن الإمام قال: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ جَوْهَرٍ أَكْثَرَ نُورًا وَضِيَاءً مِنَ النَّارِ!!" وأقول: إن الرواية التي يرويها غلاة لن تكون أفضل من هذا، وواضح أن الراوي يغلو في حق آدم.

← **الحديث ١٩** – سنده ساقط من الاعتبار لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ» فيه، وقد سبق أن عرّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣. أما متن الحديث فيتنقّ تماماً مع تعاليم الإسلام. وفي جملته الأخيرة يقول حضرة عليّ (ع): "مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ بِدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا سُنَّةٌ". وقد قال الإمام عليّ (ع) ما يشبه هذا أيضاً في نهج البلاغة الخطبة ١٤٥ إذ قال: "وَمَا أُحَدِّثُ بِدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا سُنَّةً فَاتَّقُوا الْبِدْعَ وَالزُّمُوا الْمَهْيَعَ" (١). إن هذا الكلام وصفٌ لحال مدّعي اتّباع ذلك الإمام الجليل الذين هم في الواقع أعداؤه لأنهم غارقون في البدع، ولا يلتزمون بسنن الشرع كما يجب. فعلى سبيل المثال يهتمون اهتماماً بالغاً بدعاء «الندبة» المليء بالعبارات الشركية لكنهم لا يهتمون بفريضة «الزكاة»، وهكذا...

← **الحديث ٢٠** – سنده ساقط من الاعتبار لوجود «أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيلِيُّ» فيه وهو مجهولٌ حسب قول الممقاني، وأيضاً لوجود «عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ» فيه وهو شخص مجهول. ورغم ذلك اعتبر المجلّسيّ مثل هذا الحديث صحيحاً!! ومتن الحديث لا ينسجم مع متن الحديث رقم ١٨ في هذا الباب بل يتعارض معه، لأن الإمام الصادق في ذلك الحديث قارن بين جوهر المادة التي خُلِقَ منها آدم وجوهر المادة التي خُلِقَ منها إبليس، أما هنا فقارن بين نورانية آدم التي هي روحه الإنسانية وروح إبليس النارية. كما أن الدليل الذي ذكره للنهي عن القياس ليس تاماً. لأن أبا حنيفة كان يمكنه القول: ألا تجب عبادة الله، لأن إبليس كان يعبد الله المتعال قبل الإنسان!

← **الحديث ٢١** – حديثٌ مرسلٌ. كما أن وجود «محمد بن عيسى» في سنده – والذي عرّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣ في هذا الباب – سببٌ لضعف الحديث.

← **الحديث ٢٢** – حديثٌ مرسلٌ بإقرار الكلينيّ. لكن متنه ممتازٌ جداً ويتوافق بشكل كامل مع تعاليم الشرع الأنور. يقول الإمام الباقر في هذا الحديث: "لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِجَةً فَلَا تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ فَإِنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ وَقَرَابَةٍ وَوَلِجَةٍ وَبِدْعَةٍ وَشُبْهَةٍ مُنْقَطِعٌ إِلَّا مَا أَتَيْتَهُ الْقُرْآنُ".

٢١- بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ

يشتمل هذا الباب على عشرة أحاديث، اعتبر الأستاذ البهبودي الحديثين ٨ و ٩ منها فقط صحيحةً، في حين اعتبر المجلّسيّ الحديثين ٤ و ٩ منها صحيحةً فقط.

← **الأحاديث ١ و ٢ و ٤** – سند الحديث الأول ضعيف حسب قول المجلسي، لأن فيه «عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ» فطحّي المذهب والمعدود من الضعفاء. والحديث الثاني أيضاً ضعيفٌ، والحديث الرابع أيضاً ضعيفٌ لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى [الْيَقْطِينِي]» في سنده والذي عرّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣ من الباب السابق. كما أن وجود «حماد» المشترك بين الضعيف والمجهول في سنده يجعل الحديث ساقطاً من الاعتبار. أما متن كلا الحديثين الأولين فيخالف أقوال كثير من علماء الشيعة وأفعالهم الذين يقولون إن القرآن ليس كافياً إلا

(١) الْمَهْيَعُ مِنَ الطَّرُقِ: الْبَيِّنُ. (الْمُتَرَجِّمُ)

إذا ضُمَّت إليه الأخبار المروية عن الأئمة. فإذا سألت أين نجد في القرآن غيبة «محمد بن الحسن العسكري» وظهوره؟ أجابوك بعدة أحاديث ضعيفة غير موثوقة مضمومة لبعض الآيات القرآنية وقالوا: نحن نقول بذلك استناداً لحكم الحديث، وبهذه الحجج تركوا القرآن، وأخذوا يتلاعبون بمعانيه كيفما شاؤوا! أما الحديث الأول فيقول: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تَبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى وَاللَّهِ مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئاً يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ لَوْ كَانَ هَذَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ». وهذا المعنى يؤيد ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام/٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/٨٩].

الحديث ٣ - سنده مجهول وضعيف.

الحديث ٥ - سنده ضعيف، لكن متنه ممتاز ويتفق تماماً مع تعاليم الشرع ويبين عمل أئمة الإسلام الحقيقي. طبقاً لهذا الحديث يقول الإمام الباقر (ع): «إِذَا حَدَّثَكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ...». كلام الإمام - طبقاً لهذا الحديث - مستند بشكل كامل إلى القرآن والإمام لا يقول - بأي وجه من الوجوه - كلاماً لا يتفق مع القرآن، لكن علماء الشيعة يقبلون كثيراً من الروايات المخالفة للقرآن المنسوبة إلى الأئمة، وفي الواقع كثيراً من مسائلهم الشرعية لم يستنبطوه لا من القرآن ولا من كلام الإمام!

الحديث ٦ - مرسل وضعيف لوجود «ابن فضال» الواقفي و«المُعَلَّى بن خنيس» المنحرف والضعيف في سنده. وقد عرّفنا فيما سبق بالراوي الأول «ابن فضال» ونعرّف ههنا بالراوي الثاني.

[بيان حال «المُعَلَّى بن خنيس» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ» قال عنه النجاشي: «ضعيف جداً لا يُعَوَّل عليه». وقال عنه ابن الغضائري: «والغلاة يضيفون إليه كثيراً»^(١) ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه.

١ - أحد رواياته الحديث الذي يشير إلى الآية ٢٦ من سورة البقرة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ الذي أوردناه في الصفحة ١٣٩ من هذا الكتاب. ومن أساطيره الأخرى الرواية التالية التي نعتقد أنّ راويها نفسه لم يكن يفهم ما يقوله فيها. ونصّ الرواية كما يلي:

"عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنِ النُّجُومِ أَحَقُّ هِيَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَ الْمُشْتَرِيَّ إِلَى الْأَرْضِ فِي صُورَةِ رَجُلٍ فَأَخَذَ رَجُلًا مِنَ الْعَجَمِ فَعَلَّمَهُ النُّجُومَ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنْظِرْ أَيْنَ الْمُشْتَرِي؟ فَقَالَ: مَا أَرَاهُ فِي الْفَلَكَ وَمَا أَدْرِي أَيْنَ هُوَ. قَالَ: فَتَحَاهُ وَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ مِنَ الْهِنْدِ فَعَلَّمَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ وَقَالَ: أَنْظِرْ إِلَى الْمُشْتَرِي أَيْنَ هُوَ؟ فَقَالَ: إِنَّ حِسَابِي لَيَذُلُّ عَلَى أَنَّكَ أَنْتَ الْمُشْتَرِي. قَالَ وَشَهَقَ شَهَقَةً

(١) يقول الأستاذ البهودي إن سبب دفاع الغلاة عنه وثنائهم عليه هو هذا الأمر بالذات، لأنهم كانوا يروجون كثيراً من أكاذيبهم باسمه. (معرفة الحديث، ص ٢٢٩).

فَمَاتَ وَوَرِثَ عِلْمَهُ أَهْلُهُ فَالْعِلْمُ هُنَاكَ" (١).

أيها القارئ العزيز! بالله عليك، هل يمكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام إن كوكب المشتري الذي هو أكبر من الكرة الأرضية بعدة مرات قد نزل إلى الأرض؟! وهل يمكن وراثته علم النجوم أيضاً؟!

٢- لا بأس أن نأتي بنموذج آخر لأحاديث هذا الرجل، ولكن قبل ذكر ذلك من الضروري أن نذكر أن البراءة من الكفار وغير المسلمين ومنع التشبه بهم وإيجاب تمييز المسلم بهويته عن غير المسلم حتى في الظاهر، من الأمور الواضحة التي لا خلاف عليها في الثقافة الإسلامية، لأن التشبه بشخص من أوضح العلامات الدالة على الإعجاب به ومحبة والميل إليه. لهذا السبب تُهي المسلمون عن التشبه بالكفار. وقال النبي الأكرم 9: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (٢). وقال الإمام الرضا وأمير المؤمنين علي - عليهما السلام - إن رسول الله 9 قال: "أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ قُلْ لِقَوْمِكَ: لَا تَلْبَسُوا لِبَاسَ أَعْدَائِي وَلَا تَطْعَمُوا مَطَاعِمَ أَعْدَائِي وَلَا تَشَاكِلُوا بِمَا شَاكَلَ أَعْدَائِي فَتَكُونُوا أَعْدَائِي كَمَا هُمْ أَعْدَائِي" (٣).

لكن «المُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ» هذا يروي أحاديث يحث فيها الإمام الصادق عليه السلام على إحياء يوم النيروز! ونذكر هنا أحد أحاديثه الموضوعة في هذا الأمر كنموذج:

"عَنِ الْمُعَلَّى أَيْضاً قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ النَّيِّرُوزِ فَقَالَ: يَا مُعَلَّى! أَتَعْرِفُ هَذَا الْيَوْمَ؟ قُلْتُ: لَا وَلَكِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْعَجَمُ وَتَتَبَارَكُ فِيهِ. قَالَ: كَلَّا وَالنَّبِيَّتِ الْعَتِيقِ الَّذِي بَطَّنَ مَكَّةَ مَا هَذَا الْيَوْمُ إِلَّا لِأَمْرِ قَدِيمٍ أَفْسَرُهُ لَكَ حَتَّى تَعْلَمَهُ. قُلْتُ: تَعْلَمِي هَذَا مِنْ عِنْدِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَعِيشِ أَنْرَابِي وَبُهْلِكَ اللَّهُ أَعْدَاءَكُمْ. قَالَ: يَا مُعَلَّى! يَوْمُ النَّيِّرُوزِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ فِيهِ مِيثَاقَ الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً [إشارة إلى الآية ١٧٢ من سورة الأعراف] وَأَنْ يَدِينُوا لِرُسُلِهِ وَحُجَّجِهِ وَأَوْلِيَائِهِ [لا فرق بين دين حُجَّجِ اللَّهِ وَأَوْلِيَائِهِ وَدِينِ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِذَا قَبِلَ النَّاسُ دِينَ الرِّسْلِ فَقَدْ قَبِلُوا بِدِينِ حُجَّجِ اللَّهِ وَأَوْلِيَائِهِ، لِذَا صَدُورُ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ]، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ وَهَبَتْ فِيهِ الرِّيَّاحُ اللَّوَاقِحُ وَخُلِقَتْ فِيهِ زَهْرَةُ الْأَرْضِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي اسْتَوَتْ فِيهِ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَى الْجُودِيِّ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَحْيَا اللَّهُ فِيهِ الْقَوْمَ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ [إشارة إلى الآية ٢٤٣ من سورة البقرة] وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَرَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ أَصْنَامَ قَوْمِهِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي حَمَلَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ 9 عَلِيّاً (ع) عَلَى مَنْكِبَيْهِ حَتَّى رَمَى أَصْنَامَ قُرَيْشٍ مِنْ فَوْقِ النَّبِيِّتِ الْحَرَامِ وَهَشَمَهَا" (٤).

ومن الطريف أن الإمام لم يأت على يوم غدِير خم يذكر في هذا الحديث كما لم يُشِرْ أي إشارة إلى يوم ظهور الإمام القائم، بعكس ما جاء في الحديث الذي قبله الذي يرويه «المُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ» ذاته والمذكور في وسائل الشيعة أيضاً وفيه يقول الإمام الصادق

(١) الكليني، الروضة من الكافي، الحديث ٧. ومحمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي كلاهما اعتبر الحديث غير صحيح.

(٢) رواه أبو داود في سننه بسند صحيح عن ابن عمر. (المترجم)

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢٧٩ - ٢٨٠. وج ١٧، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب ٤٨، حديث ٣.

"المُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ عَنِ الصَّادِقِ (ع) أَنَّ يَوْمَ النَّبَرِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) الْعَهْدَ بِغَيْرِ خُفٍّ فَأَقْرُوا لَهُ بِالْوَلَايَةِ فَطَوَى لِمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهَا وَالْوَيْلَ لِمَنْ نَكَثَهَا، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي وَجَّهَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْجَنِّ وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعُهُودَ وَالْمَوَاقِبَ، ... وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي فِيهِ يَظْهَرُ قَائِمُنَا أَهْلُ الْبَيْتِ!..." (١).

وليس في هذه الرواية أي إشارة إلى سفينة حضرة نوح ولا إلى قيام علي (ع) بتحطيم أصنام قريش... الخ. ولا ندري لماذا يختلف كلام الإمام لراو واحد في روايتين كل هذا الاختلاف؟

والأهم من ذلك أنه من المناسب أن نذكر هنا أن المسلمين لم يكونوا يهتمون بعد الإسلام بأي من أعياد غير المسلمين وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، فإذا أسلم فردٌ مسيحيٌّ مثلاً تخلّى بعد إسلامه عن الاحتفال بعيد ميلاد المسيح أو برأس السنة الميلادية وأمثالها، أو إذا أسلم فردٌ زردشتيٌّ ترك النيروز والمهرجان ونظائرهما.

والواقع أن أول من تذكر النيروز بعد الإسلام وأحى تقديم الهدايا فيه وأعاد إحياء هذه السنن - بشهادة التاريخ - هو عدو أهل البيت: «الحجاج بن يوسف الثقفي». ثم لماذا لم يبنه النبي ﷺ أو علي (ع) الناس إلى مثل هذا اليوم المهم ولماذا لم يحييا هذا اليوم؟

أضف إلى ذلك أن النيروز يعتمد على التقويم الشمسي في حين أن الأعمال الشرعية والتقويم الشرعي هو في الأساس تقويم قمري، لكن الإمام في روايات هذا الباب الثلاثة التي رويت جميعها عن «المُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ» يعتبر العبادات مستندة إلى التقويم الشمسي!

← الحديث ٧ - مرسل. إضافة إلى أن اثنين من رواته هما «هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ» عَنْ «مُسْعَدَةَ بِنْتِ صَدَقَةَ» اللَّذَيْنِ عَرَّفْنَا بِهِمَا سَابِقاً في شرحنا للحديث رقم ١٧ من الباب السابق. يقول هذا الحديث في آخره: " فِيهِ [أي في القرآن] عِلْمٌ مَا مَضَى وَعِلْمٌ مَا يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ". وهذا يشبه الحديث التالي وسنتكلم عليه عنده.

← الحديث ٨ - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيِّ . ومنتنه أيضاً كالحديث السابق لا يتفق مع كتاب الله لأنه لا يوجد في كتاب الله تاريخ المستقبل وما سيقع فيه من حوادث. وقد جاء في متن هذا الحديث: "وَفِيهِ [أي في القرآن] مَا هُوَ كَائِنْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، مع أننا نرى بالعيان أن الأمر ليس كذلك وأن الله لم يعطنا كتاباً على هذا النحو بل أعطانا كتاباً للهداية وبيان طريق التقوى والسعادة.

← الحديث ٩ - متن هذا الحديث مشابه لمتن الحديثين السابقين، إذ يعتبر القرآن جامعاً لأخبار الماضين والآتين في المستقبل، وهذا لكي يُعَرَّفَ الراوي نفسه بوصفه عالماً بهذه التواريخ ويثبت على نفسه ويمجدها.

← الحديث ١٠ - سنده معلولٌ لا يوثق به بسبب وجود «سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ» فيه الذي عَرَّفْنَا بِهِ مِنْ قَبْلُ (٢).

(١) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب ٤٨، حديث ٢.

(٢) راجعوا الصفحة ١٠٥ - ١٠٠ من الكتاب الحاضر.

في هذا الباب عشرة أحاديث قبل الأستاذ اليهودي منها الحديثين ٥ و ٧ فقط، في حين اعتبر المجلسي الحديث ٥ فقط مؤثقاً مضاهياً للصحيح، والحديثين ٧ و ١٠ مؤثقتين.

← الحديث ١ - ضعيفٌ لأنه رُوي عَنْ «سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ». وقبل أن تنتقل إلى الحديث الثاني سوف نُعرِّف بالكتاب المنسوب إلى سُلَيْمٍ هذا. أما متن هذا الحديث فيقول - كما في متن الحديث الثاني والثالث من الباب نفسه- إن في الحديث أيضاً "نَاسِخاً وَمَنْسُوخاً وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا!" أقول: فيناء على ذلك فإننا نقول للذين يدَّعون أن القرآن لا يمكن لجميع الناس أن يفهموه لأن فيه مُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا وَمَنْسُوخًا وَعَامًّا وَخَاصًّا وَمُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا، وأنه لا بد من فهمه بمعونة كلام الأئمة، إن في الحديث أيضاً نَاسِخاً وَمَنْسُوخاً وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا، فقولوا إذن: لا يمكن للناس أن يفهموا الحديث أيضاً؟! وأريحوا بال الناس مرةً واحدةً.

والأهم هو أن الحديث ليس كالقرآن. لأن ناسخ القرآن ومنسوخه (على فرض أنه يوجد في القرآن آيات منسوخة) جمعا في كتاب واحد هو في متناول أيدي الناس جميعهم بلا استثناء، وحتى في زمن النبي أيضاً كانت إذا نزلت آية ناسخة يُلغَت إلى الجميع. أما الحديث فليس كذلك، لأنه أولاً: الحديث -حسب قولهم - شارحٌ للكتاب، وَمِنْ ثَمَّ فلا يجوز أن يكون فيه متشابه ومنسوخ (وإلا لاحتاج إلى شارح ثالث). ثانياً: لا بد أن يُبلِّغ الحديث الناسخ إلى جميع الناس كي يطلعوا عليه وأن يتم هذا التبليغ بشكل علني كي لا يضل الناس ولا يبقى أحد ممن سمع الحديث المنسوخ جاهلاً بالحديث الناسخ. (فتأمل جداً). والآن لنبدأ بالتعريف بكتاب سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ.

[نظرة إلى الكتاب المنسوب إلى سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ]

اعلم أن كتاب «سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ» الذي تُرجم إلى الفارسية باسم «أسرار آل محمد» كتابٌ مُشَوَّشٌ جداً ومغشوشٌ ومن الكتب التي تعجب الاستعمار جداً، وهو ينسجم مع ذوق قُرَّاء المراثي والمدَّاحين ويروقُّ لطبع الطائفين المفرِّقين بين المسلمين. ومشاهير قدماء الشيعة أمثال السيد مرتضى علم الهدى والسيد ابن طاووس و.... إن لم نقل إنهم لم يكونوا يعرفون هذا الكتاب أصلاً، فإننا نستطيع القول بأنهم لم يكونوا يتقنون مطلقاً بهذا الكتاب ولا يُعَوِّلون عليه ولا يعيرونه أي اهتمام. ولكن في القرون اللاحقة قام أشخاصٌ مثل المؤلف الخرافي لكتاب «الاحتجاج على أهل اللجاج»^(١) ومؤلف «إرشاد القلوب»^(٢) ومروِّج الخرافات وحارس البدع «محمد باقر المجلسي» وأمثالهم مثل الحاج الميرزا نوري الطبرسي^(٣) و.... بالثناء على هذا الكتاب ومدحه.

وفي ظن هذا العبد الفقير أن الأكاذيب التي وضعت في القرنين الثالث والرابع

(١) هو الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، لا يُعرف تاريخ ولادته أو وفاته بدقة، وكل ما يُعرف عنه أنه من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري. وهو غير الطبرسي الفاضل صاحب تفسير "مجمع البيان"، وكلا الطبرسيين من مشايخ ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨ هـ. (المترجم)

(٢) هو الشيخ أبو محمد الحسن بن أبي الحسن الديلمي من علماء الإمامية في القرن الثامن الهجري.

(٣) وقد ألف هذا الرجل كتاباً في إثبات تحريف القرآن سمَّاه: «فصل الخطاب في تحريف الكتاب»!!! (و توفي سنة ١٣٢٠ هـ).

الهجريين باستغلال اسم «سُلَيْم» وكانت متناثرة في كتب الرواية والحديث، تم تجميعها مع إضافات أخرى وأُخْرِجَتْ على شكل كتاب ونشره من افتراه بين المسلمين الغافلين قليلي العقل وضعيفي الإيمان مَمَّنْ لا علم لهم بالقرآن^(١)، ولهذا السبب نجد في نسخ هذا الكتاب المختلفة اختلافاً فاحشاً في عدد الروايات وترتيبها!

وعلى كل حال فالكتاب الموجود مَعِيْبٌ جداً، ومن جملة ذلك ادعاء الكتاب أن فرداً ضعيفاً يُدْعَى «أبان بن أبي عياش» الذي كانت روايات «سُلَيْم» بيده، أطلع قبل شهر من وفاته أحد أهالي البصرة ويدعى «عمر بن أذينة» على الكتاب وأودعه عنده، هذا في حين أن «عمر بن أذينة» يروي في هذا الكتاب ذاته رواياته عن «أبان» أحياناً، وأحياناً أخرى يرويها عن شخص ضعيف يدعى «إبراهيم بن عمر الصنعاني»!

إضافة إلى ذلك لا بد أن ننتبه إلى أنه رغم أن الكُلَيْنِيَّ والصدوق ذكرا «علي بن إبراهيم» في عداد رواة أحاديث «سُلَيْم»، إلا أننا لا نشاهد في تفسير «علي بن إبراهيم» الذي هو في متناول أيدينا اليوم، أي رواية له عن «سُلَيْم»!

والنقطة الأخرى هي أن أحد الناقلين لروايات «سُلَيْم»: هو «حماد بن عيسى» كان يشك في جميع الروايات التي رواها هو بنفسه إلا عشرين رواية فقط (رجال النجاشي، ص ١٠٩)، وَمِنْ ثَمَّ فإن روايات «سُلَيْم» التي نقلت من طريق «حماد» هذا غير موثوقة ولا يمكن الاعتماد عليها من قِبَلِهِ هو نفسه.

إن في الكتاب المذكور إشكالاتٍ ومعايب كثيرة وقد ذكر بعضها الأستاذ الفاضل قلمداران في كتابه القيم «شاهراه اتحاد»^(٢). ونحن نذكر هنا أيضاً طرفاً من كلام المحقق المعاصر الأستاذ البهبودي حول كتاب «سُلَيْم» حيث قال:

"فالمُسَلَّم من تحقيق النسخة [أي نسخة كتاب سُلَيْم] وإسنادها أن طريق الكتاب ينتهي إلى «أبان بن أبي عياش فيروز»، تفرَّد به عن سُلَيْم، وأبان بن أبي عياش عاميٌّ متروك الحديث عندهم، ضَعَفَهُ الشيخ الطوسي كما مر في ترجمته بالرقم ١، ولكن الذي اعتقده بعد سَبْر الكتاب صدرأً وذيلأً ونقده كلمة كلمة، أن الكتاب موضوعٌ وضعه أحد الغلاة على لسان سُلَيْم بن قيس الهلالي ورواية ابن أذينة عن أبان بن أبي عياش، وإنما اختار عمر بن أذينة، لأنه كان هارباً من موطنه -وهو البصرة- إلى مخاليف اليمن، اتقاء شر المهدي العباسي في خلافته (١٦٨-١٥٨هـ) ومات هناك، فدفَسَ الزنديقُ مصَنَّفُ هذا الكتاب، نسخته في الكوفة والبصرة واليمن، بأيدي الوراقين المغفلين، وأخذ الأصحاب يروونها وجادةً^(٣) حسب الإجازات التي لهم إلى روايات عمر بن أذينة، من دون أن يتمكنوا من تحقيق النسخة وقراءتها على ابن أذينة، كل ذلك شوقاً منهم في الطعن على أعداء أهل البيت وكسر شوكتهم.

فكما ترى في أوَّل الكتاب، بل وفي أثنائه، جعل الواضع الدجال يستوثق لنشر أكاذيبه فيدَّعي عن لسان أبان أنه كان يعرض كل حديث مرات عديدة على أصحاب رسول الله

(١) لم يشر أي من العلماء المتقدمين الذين رَوَوْا روايات سُلَيْم إلى كتاب سُلَيْم هذا، وأوَّل من أشار إلى هذا الكتاب هو الشيخ المفيد فمن بعده.

(٢) شاهراه اتحاد [طريق الاتحاد]، صفحة ٣٧ و ١٣٣ حتى ١٣٧.

(٣) عندما يروي راوٍ حديثاً عن شخص دون أن يكون قد سمعه منه مباشرة، بل وجده مكتوباً في صحيفة أو كتاب منسوب لذلك الشخص، تُسمَّى مثل هذه الرواية: «وجادة».

من شيعة علي عليهم الصلاة والسلام، ومع ذلك لم يطمئن من وقوع أسطورته موقع القبول حتى عرضه حديثاً جديداً وجملته واحدة على إمام بعد إمام.

ترى هذا المغفل الخبيث يأخذ الحديث عن لسان علي عليه السلام ثم يعرض حديثه على الحسن بن علي عليه السلام، كأنه لم يثق بحديث أمير المؤمنين إلا بعد شهادة الحسن بن علي بمثل ما قال أبوه، ومع ذلك كله لا يثق بذلك حتى يعرضه على الحسين بن علي ثم علي بن الحسين زين العابدين ثم يحج بيت الله ويعرضه على أبي جعفر محمد بن علي الباقر، وهذه هي سيرة الكذابين يريدون بذلك إغفال المحدثين السذج^(١). انتهى.

لكن النقطة الأساسية والأصلية هي أن المتكسبين بالدين سَعَوْا دائماً إلى توثيق إسناد كتاب «سُليمان» وتصحيحه، مع أن أخطاء متن هذا الكتاب كثيرة إلى درجة أنه لو كان يتمتع بأصح الأسانيد وأعلاها (وهو لا يملك ذلك بالطبع) وحتى لو فرضنا أن الكتاب الذي لدينا كتَبَ بخط «سُليمان بن قيس» ذاته، لما أنقص ذلك ذرةً من عدم موثوقية الكتاب ومن سقوطه من الاعتبار، ولذلك فلا فائدة مطلقاً من البحث حول ما قاله العلماء الخرافيون حول رواة ذلك الكتاب، أو ما أفاضوا به من ثناء وتمجيد له، لأن كل ذلك باطل ولا فائدة منه ويمكن لكل منصف أن يدرك بسهولة بطلان ذلك إذا نظر إلى متن أحاديث الكتاب.

ونشير هنا إلى بعض أباطيل هذا الكتاب:

إضافة إلى أخطاء الكتاب التي أشار إليها [الأستاذ قلمداران] في كتابه «شاهراه اتحاد» (ص ١٣٣ فما بعد)، فإن أحد الأكاذيب الواضحة الأخرى في كتاب سُليمان، هي التي نجدها في الصفحة ١٦٠ من طبعة النجف له، حيث يقول: "إني رأيته -يعني أبا بكر- في ظلة بني ساعدة حين خصمت الأنصار، وكان أول من بايعه المغيرة بن شعبة.... ثم معاذ بن جبل". وهذا خلاف الضرورة من تاريخ السقيفة فإن معاذ بن جبل كان حين ذلك باليمن متولياً على أمر القراءة في «المخالف» ولم يرجع إلى المدينة إلا بعد استقرار الأمر على أبي بكر^(٢). فلم يكن لمعاذ أي تأثير في وصول أبي بكر إلى سدة الخلافة.

والمسألة الأخرى في كتاب «سُليمان» روايته ارتداد أصحاب رسول الله ﷺ إلا سلمان وأبا ذر والمقداد والزبير بن العوام. فبمعزل عن اختلاف هذه الرواية عن سائر روايات ارتداد أصحاب النبي ﷺ التي رواها الشيعة^(٣) فإن هذه الرواية تتعارض مع القرآن الكريم الذي أثنى على أصحاب النبي، إضافة إلى أنها تثير السؤال: لماذا بايع علي عليه السلام المرتدين، وكيف قبل أن يُنكح أحد المرتدين ابنته [أم كلثوم] وقبله صهراً له؟

وننقل هنا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني الرازي» بشأن ارتداد أصحاب رسول الله ﷺ إلا سبعة نفر، حيث يقول:

"..... ومذهب الشيعة هو أنه لم يرتد أحدٌ، ولا يجوز القول بالارتداد بعد ثبوت

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) الأستاذ البهبودي، معرفة الحديث، ص ٢٥٧، وقال: كما نصَّ عليه [أي على عدم وجود معاذ بن جبل في المدينة عند بيعة السقيفة] الطبري في تاريخه ج ٣، ص ٢٢٨، وابن الأثير في كامله ج ٢، ص ٣٣٦، وابن الأثير في أسد الغابة، ج ٥ ص ١٩٥، والذهبي في تذكرة الحفاظ، ص ٢١. (المترجم)

(٣) أورد الكليني أيضاً في روضة الكافي الرواية رقم ٣٤١ وفيها: "كَانَ النَّاسُ أَهْلَ رِدَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ (ص) إِلَّا ثَلَاثَةً الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيُّ.....!!"

الإيمان في مذهب الشيعة، فلما توفّي رسول الله 9 بقي أصحابه على الحال التي كانوا عليها، ويقول السيد المرتضى إن الارتداد محال لاستحالة جمع الاستحقاقين، فكيف يقول بأن المؤمنين ارتدوا؟! ثم إنه لو قيل إن المؤمنين بعد المصطفى كانوا سبعة نفر فقط، كما أحال المؤلف ذلك إلى السيد المرتضى - رحمة الله عليه - فمعنى ذلك أن السيد المرتضى على جزالة فضله ونباله أصله يعتبر عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الأنصاري وأبا أيوب وخبّاب بن الأرتّ وخديفة اليماني وخزيمة - ذا الشهادتين - وسهل بن حنيف الأنصاري ومحمد بن أبي بكر الصديق وأمثالهم من العدد الكثير والجم الغفير الذين كانوا يقولون بالنصّ على إمامة عليّ بالاتفاق^(١)، وأنكروا إمامة أبي بكر، يعتبرهم كلّهم مرتدّين لأنهم ليسوا من ضمن السبعة الذين ذكرهم الخواجه!.....^(٢) انتهى.

ومن الأراجيف الأخرى، واضحة البطلان، لكتاب سلّم أنه اعتبر أن «حوض الكوثر» يكون في هذه الدنيا وليس في الآخرة!! وأنه يعتبر الأئمة الثلاثة عشر إماماً^(٣)! والأسوأ من ذلك والأكثر افتضاحاً ما جاء في قسم من الحديث الثالث عشر في كتاب سلّم من كلام يفيد أن قسماً من القرآن قد تمّ حذفه!!^(٤)

وفي الحديث التاسع والثلاثين في كتاب سلّم جاء أن الآية ٥٢ من سورة الحج المباركة - كما روى الكليني في الحديثين ١ و ٤ من الباب ٦١ من الكافي - نزلت بالصورة التالية: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدِّثٍ) وهذه الرواية تدلّ دلالة واضحة على تحريف القرآن.

ومن أباطيل الكتاب الأخرى أنه نسب قتل «المختار بن أبي عبيد الثقفي» إلى الحجاج بن يوسف، في حين أن المطلعين على التاريخ يعلمون جيّداً أن المختار قتل في حربه مع مصعب بن الزبير عام ٦٤ أو ٦٥ للهجرة، في حين أن الحجاج وصل إلى إمارة الكوفة سنة ٧٤ هجرية أي بعد حوالي ١١ سنة من وفاة المختار!

ومن جملة الأحاديث التي تُعجب الاستعمار والتي تثير الفرقة بين المسلمين الحديث التاسع في كتاب سلّم الذي أورد الكليني جزءاً منه في الكافي^(٥) وفيه يقول - معتبراً غير الشيعة غير مؤمنين - : "وَأَدْبَى مَا يَكُونُ بِهِ الْعَبْدُ ضَالًّا أَنْ لَا يَعْرِفَ حُجَّةَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَشَاهِدَهُ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِطَاعَتِهِ وَفَرَضَ وَلَايَتَهُ....". وتم

(١) لمعرفة صحة وسقم ادعائه وادعاء أمثاله بهذا الشأن راجعوا كتاب «شاهراه اتّحاد» [طريق الاتّحاد] تأليف الأستاذ حيدر علي قلمداران.

(٢) النقض، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٣) أورد الكليني في الكافي أيضاً في الباب ١٨٣ روايات أن الأئمة ثلاثة عشر!

(٤) هذه الرواية تخالف الرواية التي أورها أبو عبد الله الزنجاني (ت ١٣٦٠ هـ. ق.) في كتابه «تاريخ القرآن» حيث قال: "وفي كلام ابن طاووس رحمه الله في كتاب سعد السعود أن عثمان عاد وجمع المصحف برأي عليّ (ع) تأييد لما ذكره الشهرستاني في مقمّة تفسيره برواية سويد بن علقمة قال سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: أيها الناس، الله الله إياكم والغلو في أمر عثمان، وقولكم حراق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا من ملأ من أصحاب رسول الله (ص)". (تاريخ القرآن، ص ٨١ فما بعد). هذا ولو كان قد حصل أدنى تغيير في القرآن لما سكّت عليّ (ع) عن ذلك و لقام في زمن خلافته بإصلاح النقص في القرآن قبل أن يقوم بأي عمل آخر.

(٥) أصول الكافي، ج ٢، ص ٤١٤ - ٤١٥.

الاستناد في هذه الرواية ذاتها إلى حديث الثقلين واعتبرت الرواية كلّ ثقل من الثقلين مساوٍ للثقل الآخر، لذا نرى لزوم ذكر بعض الأمور حول حديث الثقلين رغم أننا تكلمنا عنه فيما سبق من هذا الكتاب^(١) فنقول:

أولاً: جاء في صحيح مسلم - الذي روى الحديث المذكور عن زيد بن أرقم - كلمة كتاب الله فقط، إضافةً إلى أنه في الكتب القديمة مثل كتاب «سيرة ابن هشام» وكتاب «موطأ مالك» وتاريخ الطبري ذكر في الحديث عبارة «كتاب الله وسنة رسوله». أما لفظ «عترتي» فقد رواه الترمذي عن «زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْمَاطِيِّ» وهو فرد منكر الحديث وهو مذموم حتى في كتب الرجال الشيعية، وحديثه غير مقبول^(٢).

ثانياً: اعتبر حضرة عليّ عليه السلام في نهج البلاغة (ومن جملة ذلك ما جاء في كتاب عليّ إلى مالك الأشتر حين ولّاه إمارة مصر) القرآن والسنة حجةً وسبباً للهداية والسعادة وزوال الضلالة.

ثالثاً: ليس هذان الثقلان متساويين وفي مرتبة واحدة بل الأول، أي كتاب الله، هو الثقل الأكبر - كما جاء في سنن الترمذي - وبالطبع فإن الأحاديث التي جاء فيها أن كتاب الله هو الثقل الأكبر تردّ رواية «كتاب سليم».

رابعاً: جاء في هذا الحديث أن العترة لا تنفصل أبداً عن القرآن. ونحن أيضاً نُقرُّ بأن الأئمة الكرام كانوا محبين للقرآن متبعين له، ولم يصدر عنهم أبداً أي كلام مخالف للقرآن، هذا في حين أن أكثر روايات الكليني والصدوق التي نسبت إلى الأئمة - كما ستلاحظون في هذا الكتاب - لا تتفق مع القرآن! فمثلاً يبين القرآن أنه ليس للناس حجة بعد الأنبياء أما أخبار الكليني فقد اخترعت للناس عدّة حجج بعد النبي! ويقول القرآن إن الأنبياء أنفسهم لا يعلمون بما كان وما يكون، أما أخبار الكليني فتقول ليس الأنبياء فحسب بل الأئمة أيضاً يعلمون الغيب! وذكر القرآن أصول الدين وأصول الاعتقادات ولم يذكر الإمامة من بينها، أما أخبار مدّعي محبة أهل البيت فتقول إن الإمام والإمامة من أصول الدين!! من البديهي أنه لا يمكن أن تكون مثل هذه الأخبار من الأقوال الصحيحة لعترة خاتم النبيين، بل هي من وضع أعدائهم. أما أئمة العترة فكانوا أنفسهم متمسكين بالقرآن وبسنة النبي و الجامعة غير المفترقة، و من اليقين أن كل ما لا يتفق مع القرآن ليس من كلامهم.

والخلاصة، أن كتاب «سليم بن قيس الهلالي» كتاب مفتضح حقيقته، وقد ذمّه كثير من علماء الشيعة، ومن جملتهم آية الله الخوئي والعلامة الشوشتري اللذين اعتبروا الكتاب موضوعاً وغير مقبول. ولكن الكليني للأسف ينقل عن هذا الكتاب عدداً من الأحاديث.

← **الحديث ٢** - ضعيف لوجود «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» الواقفي في سنده وهو الذي خان الإمام الكاظم (ع) واختلس أمواله! وأما متنه الذي يدّعي أن في الحديث أيضاً ناسخاً ومنسوخاً فقد تكلمنا عن ذلك في شرح الحديث السابق.

(١) راجعوا الصفحة ٦٢ فما بعد.

(٢) الواقع أن حديث صحيح مسلم تضمّن ذكر الثقل الثاني بعبارة «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي... ٣ مرات» كما أن حديث «الثقلين: كتاب الله وعترتي» روي في مصادر أهل السنة بعدة طرق غير طريق زيد بن الحسن الأنمطي، فقد رواه النسائي في السنن الكبرى عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، ورواه أحمد في المسند والدارمي في السنن والحاكم في المستدرک وغيرهم من طرق متعددة حكم الحفاظ بصحتها أو حسناتها على الأقل. (المترجم)

← الحديث ٣ - فاقد للاعتبار من ناحية سنده. لأن راويه «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» الضال القائل بتحريف القرآن، وقد روى الحديث عن أبيه الذي لم يأت بحقه توثيق. كما أن من رواه «مُصَوِّرُ بْنُ حَازِمٍ» الذي يروي روايات لا تتفق مع القرآن. متن الحديث أيضاً يدل على نسخ الحديث ويدعي أن الإمام قال إن حديثنا أيضاً مثل حديث رسول الله ﷺ فيه ناسخ ومنسوخ. ولكننا نقول إن هذا الادعاء لا يتفق مع الإسلام لأنه لا يوحى لأحد بعد رسول الله ﷺ و«النسخ» حق الله تعالى. فلا يحق لأحد أن يأتي بناسخ إلا بإذن الوحي الإلهي. وبالطبع الإمام لا يتلقى الوحي، فلا يمكن أن يأتي بناسخ.

فإن قيل: إن الإمام ينسخ قوله السابق، قلنا: هل كان قوله السابق قول الشرع أم لم يكن؟ إن كان قول الشرع فلا حق للإمام بعد رسول الله ﷺ أن ينسخ قول الشرع، وإن لم يكن قول الشرع ففي هذه الصورة أنتم تعترفون أن الإمام يفتي برأيه الشخصي، وبالطبع يمكنه في هذه الحالة أن يعدل عن رأيه، ولكن هذا لا يقال له نسخاً لأن النسخ اصطلاحاً يكون لأحكام الشرع، أما في الموارد الأخرى كأن يقول شخص كلاماً مخالفاً لكلامه السابق فإن هذا يقال له «عدول» عن رأيه السابق. فالنسخ بالمعنى الاصطلاحي لا يجوز إلا من متلقي الوحي أي النبي لا الإمام.

← الحديث ٤ - سنده ضعيف جداً لوجود «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذاب الخبيث فيه، هذا رغم أن راويه الآخر «ابن محبوب» أيضاً ليس ثقة. وقد اعتبر المجلسي هذا الحديث ضعيفاً واعتبر ذيله مرسلاً.

يقول الإمام في هذا الحديث: "يَا زِيَادُ مَا تَقُولُ لَوْ أَفْقَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ النَّفْيَةِ؟ قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ! قَالَ: إِنْ أَخَذَ بِهِ [أي أخذ بحكم ليس هو الحكم الشرعي الصحيح] فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أَجْراً وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ أَخَذَ بِهِ أَوْجَرَ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللَّهِ أَتَمُّ!!".

ونسأل أولاً: أين الدليل على هذا الرأي من القرآن؟ ثانياً: العلماء مُجمِعون على أن النقية لا تجوز من قبل أنمة الدين خاصة في بيان الأحكام الإلهية لأنها تسبب ضلال عباد الله، والنقية إن كانت جائزة فإنها تجوز في الموضوعات لا في الأحكام والقوانين الشرعية، ولهذا السبب فإن القرآن الكريم بيّن لنا أن كتمان الأمور الشرعية يستحق اللعن والذم، والنقية في الواقع نوع من كتمان حكم الله. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة/١٥٩]. ويقول أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة/١٧٤].

ولذلك فإن العالم والمرشد الديني الذي يتلقى الناس عنه دينهم وعقيدتهم وأحكام الشريعة لا يجوز أن يقول أبداً أي كلام مخالف لقول الشرع حتى تحت عنوان النقية.

← الحديث ٥ - من العجيب أن الأستاذ البهودي صحح هذا الحديث وأورده في كتابه «صحيح الكافي»! رغم أن في سنده «الحسن بن علي بن فضال» الذي كان واقفياً، وروى أحاديث توهم وقوع التحريف في القرآن من جملة ذلك روايته أن الإمام الصادق

عليه السلام قال: "أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةً بِأَسْمَائِهِمْ فَمَحَتْ قُرَيْشٌ سِتَّهُ وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!" (١). فلا ريب أن الذي يجيز لنفسه أن يروي مثل هذه الرواية لا يمكن الاعتماد على رواياته. والأهم من ذلك أن متن هذا الحديث غير مقبول لأن زُرَّارَةَ يقول فيه: "سَأَلْتُ الْإِمَامَ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَنِي. ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي. ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي. فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ قُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ شِيعَتِكُمْ قَدِمَا يَسْأَلَانِ فَأَجَبْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبْتَ بِهِ صَاحِبَهُ؟! فَقَالَ: يَا زُرَّارَةُ! إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا وَأَبْقَى لَنَا وَلَكُمْ وَلَوْ اجْتَمَعْتُمْ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ لَصَدَّقْتُ النَّاسَ عَلَيْنَا [أي لعرفوا أنكم من أتباعنا] وَلَكِنْ أَقَلَّ لِبَقَائِنَا وَبَقَائِكُمْ. قَالَ زُرَّارَةُ: ثُمَّ قُلْتُ لِلْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شِيعَتُكُمْ لَوْ حَمَلْتُمُوهُمْ عَلَى الْأَسِنَّةِ أَوْ عَلَى النَّارِ لَمَضُّوا [أي لم يمتنعوا من ذلك] وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِكُمْ مُخْتَلِفِينَ [أي بسبب النقيّة]! قَالَ: فَأَجَابَنِي بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ".

ونسأل: أولاً: لماذا لم يفعل النبي ﷺ في مكة مثل هذا الأمر ليحافظ على أرواح أصحابه وأموالهم فيعطيههم أجوبة مختلفة؟

ثانياً: كان السائلون - في هذا الحديث - من شيعة الإمام والقائلين بإمامته، وكان قصدهم تحصيل العلم، فلم يكن هناك مبررٌ للنقيّة معهم، ثم لماذا لم يوصهم الإمام بحفظ السرّ وعدم إفشاء حكم الشرع الواقعي، بل سعى إلى حفظ أرواحهم من خلال إيقاعهم في الحيرة بإعطائهم فتاوى مختلفة؟! وليت شعري! إن لم يقل الإمام حكم الشرع الواقعي بشكل واحد حتى لشيعة فلمن سيقول حكم الشرع الواقعي؟! ثم إن اختلاف الأقوال بين الشيعة أنفسهم سيوقع الاختلاف بينهم ويحول دون وحدتهم وهو ما نهى عنه علي عليه السلام بشدة - كما في نهج البلاغة- (٢).

ثالثاً: لا يوجد دليل أساساً على أن اختلاف الفتوى في كل مسألة من مسائل الشرع - خاصة في الأمور التي لا علاقة لها بالحكم والرئاسة - أمر خطير.

رابعاً: إن هذا العمل لا يتفق مع كتاب الله لأن القرآن يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل/١١٦]، وبناء عليه فلا يحق للإمام أن يُحرّم حلالاً أو يُحلّل حراماً بحجّة النقيّة، بل يمكنه أن يلزم الصمت - على أقل تقدير - لا أن يفتي فتاوى مختلفة ويوقع الفرقة والاختلاف بين الشيعة! إن الأئمة كانوا أكثر الناس التزاماً بقوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى/١٣]. (وسوف نتكلّم عن النقيّة في الصفحات القادمة إن شاء الله).

خامساً: معظم علماء الشيعة يحملون كثيراً من روايات الأئمة - كالأحاديث المروية عن حضرات الصادقين وحضرة الكاظم - عليهم السلام - على النقيّة دون دليل، ويقولون أنّي الإمام في هذه الرواية، في حين أن هذا الادعاء مخالف لقول الإمام الرضا (ع) الذي

(١) رجال الكشي، ص ٢٤٧. أو ص ٢٩٠ من طبعة مشهد. والرواية نقلها المجلسي أيضاً عن رجال

الكشي في بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٥٤. (المترجم)

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٨، و١٢٧، وخطب الإمام وكلامته الأخرى.

قال: " إِنَّ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي زَمَانٍ لَيْسَ هَذَا زَمَانَهُ " (١).

سادساً: لقد أوقعت هذه الرواية ونظائرها المتعصّبين في مشقة وعنت، إذ قام شراح الحديث بمحاولات مستميتة لحل مشكلات هذه الأحاديث بزعمهم، لذا أخذوا يذكرون احتمالات يخترعونها من عند أنفسهم، دون أن يكون في الروايات قرينة تدلّ عليها، بل تشهد القرائن بخلافها.

تشبّث أحد المتعصّبين في أحد الاجتماعات - دفاعاً عن هذا الحديث - بكلام «صدر الدين الشيرازي» الذي كان من الفلاسفة ومُلقّي الكلام المشهورين في العصر الصفوي، وقال: إن اختلاف أجوبة الأئمة كان سببه اختلاف حيثيات الأسئلة و جهاتُها. قلت: رغم أن كلام «صدر الدين» صحيح في حد ذاته، ولكن بما أن «لكل مقام مقال» فإن هذا التوجيه لا يحل هنا المشكلة أبداً، لما يلي:

أولاً: إن الموضوع الذي نقلتموه عن صدر الدين الشيرازي أمر بديهيّ وليس بذلك الأمر الذي لا يفهمه كل شخص. لو كان هناك الآن فرد عاديّ ضيف على جلستنا هذه، فدخل شخص وسألني عنكم وقلتُ إن هذا السيد «إنسان» ثم دخل شخص ثانٍ وسأل عنكم فقلتُ له إن هذا السيد «رجل»، ثم جاء ثالث فقلتُ له إجابة عن السؤال ذاته إن هذا السيد «شيخ»، فإن ضيوفنا لن يتعجّبوا من إجاباتي المتنوعة حولكم، لأنه رغم تنوّع الإجابات وتفاوتها لكن لا خلاف فيما بينها، فما بالك إذا كان الضيف «زُرارة بن أعين» الذي يمكن القول في حقّه إنه كان زبدة تلامذة مدرسة الصادقين - عليهما السلام - وكُنُتُ رجلاً مشحونة بتجليله وتبجيله. إنه ليس بذلك الشخص الذي لا يدرك تنوّع الإجابات ويتعجّب منها، أولاً لأنه كان يفهم تماماً أن سؤاله وسؤال صاحبه وسؤال الشخص الثالث أسئلة متفاوتة من ناحية حيثيّتها، وبالطبع لم يكن ليتعجّب من تنوّع الإجابات، ومن ثمّ لم يكن بحاجة إلى سؤال الصادق عن سبب اختلاف أجوبته لأنه لن يجد اختلافاً في تلك الأجوبة. لكن الرواية تُصرّح قائلة: "فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي"، أي أن زُرارة كان يجد في تلك الإجابات اختلافاً حقيقياً لا تنوّعاً.

ثانياً: مرجع ضمير الهاء الذي ذُكر بشأن سؤال الرجل الثاني (فسأله عنها) هو كلمة «مسألة» التي سألتها زُرارة، أي المسألة ذاتها التي كان زُرارة قد سألها وليس سؤالاً مشابهاً لها! خاصة أن الكلينيّ أورد هذا الحديث في باب عنون له بعنوان «باب اختلاف الحديث» وليس باب تنوع الحديث.

ثالثاً: في كلامه مع الإمام صرّح زُرارة الذي تعجّب من جواب الإمام بأن الرجل الذي كان يسألكم هو من أهالي العراق ومن شيعتكم، أو قال للإمام الصادق أيضاً إن هؤلاء السائلين مؤمنون بكم إلى درجة أنهم حاضرون في سبيل محبتهم لكم أن يُحمّلوا على الأسئلة أو على النار، فهم أشخاص موثوقون، ورغم ذلك يسمعون منكم أجوبة يخالف أحدها الآخر! إن هذا الأمر بذاته يثبت بأوضح صورة أن أجوبة الإمام كان منشؤها التقية لا اختلاف حيثيات الأسئلة وجوانبها. وقلتُ: لقد أصبحتم في إجابتكم أكثر ملكيّة من الملك! لأن الإمام نفسه أجاب زُرارة قائلاً: "إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا وَابْقَى لَنَا وَلَكُمْ". ولو كان تأويلكم وتوجيهكم للحديث صحيحاً لما قال الإمام ذلك بل لقال إن اختلاف

(١) أصول الكافي، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا (ع)، ج ١، ص ٣١٤.

أجوبتي ناشئ عن اختلاف حيثيات السؤال وجهاته. لكن الإمام (ع) لم يقل مثل ذلك فادعواكم لا دليل عليه.

رابعاً: لا ينحصر اختلاف أجوبة الإمام في هذه الرواية، بل نجد في الحديث الثاني من الباب ١١٠ من أصول الكافي أيضاً أن الراوي يقول: "كُنْتُ عِنْدَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْأَوَّلَ. فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى كَانَتْ قُلُوبِي يُسْرَحُ بِالسَّكَائِينِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يُخْطِئُ فِي الْوَأْوِ وَشِبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلَى هَذَا يُخْطِئُ هَذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ! فَبَيَّنَّا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرٌ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرَ صَاحِبِي، فَسَكَنْتُ نَفْسِي فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَقْيَّةٌ!... الخ" (١).

في هذا الحديث أيضاً يسأل الجميع عن آية واحدة ولكن الإمام يجيب كل واحد من السائلين جواباً مختلفاً عما يجيب به السائل الآخر. ثم إنكم تقولون إن الأئمة مبينون ومفسرون للقرآن، وأن علينا أن نفهم القرآن ببيان الأئمة وتفسيرهم، فلماذا لم يفسر الإمام الآية التفسير الصحيح لجميع سائله؟ إن لم يفسر الإمام الآية فمن يفسرها إذن؟! ولا يمكن إضلال الناس بشأن القرآن فإن كان الإمام يخشى من إعطاء الجواب الصحيح كان يمكنه أن يلزم الصمت على أقل تقدير.

خامساً: يمكننا أن ندرك معنى «اختلاف الحديث» بملاحظة سائر روايات هذا الباب رقم ٢٢ ذاته، بما في ذلك الروايات ٦ و ٧ و ٨، فمثلاً في الرواية رقم ٨ يسأل الإمام الصادق (ع) الراوي: "أَرَأَيْتَكَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامِ ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ بَايَهُمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟ قَالَ: قُلْتُ كُنْتُ أَخْذُ بِالْآخِرِ. فَقَالَ لِي: رَجَمَكَ اللَّهُ".

لاحظوا أن السائل هنا فرد واحد لا أكثر والإمام أعطاه في السنة اللاحقة جواباً مخالفاً للجواب الذي أعطاه إياه في السنة السابقة حول السؤال نفسه، فلا كلام هنا أصلاً عن تغيير حيثية السؤال.

← الحديث ٦ - ضعيف جداً لأن في سنده «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» الذي كان كذاباً مشهوراً. وسوف نعرّف بحاله في الصفحات القادمة إن شاء الله. أما متنه فيتضمن العيوب ذاتها التي أشرنا إليها في الروايات السابقة.

← الحديث ٧ - العجيب أن الأستاذ اليهودي أورد هذا الحديث في كتابه «صحيح الكافي»! رغم أن روايته «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» الوكيل الخائن للإمام موسى الكاظم (ع). وروايه الآخر «سَمَاعَةُ» واقفي المذهب! يُشار - بالطبع - إلى أن اليهودي لم يقبل بذيل الحديث. متن الحديث أيضاً معلول؛ إذ فيه أنهم يسألون الإمام "عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرٍ كِلَاهُمَا يَرْوِيهِ أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ وَالْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ: يُرْجَاهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ يُخْبِرُهُ [يعني يلقي الإمام]، فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتَّى يَلْقَاهُ. وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى بَايَهُمَا أَخَذْتُ مِنْ بَابِ النَّسْلِيمِ وَسِعَكَ".

ونسأل: لو أن السائل كان من أهالي بلخ أو خراسان أو مصر فكيف يصنع؟ وكيف يُوصِلُ نفسه إلى الإمام؟

← الحديث ٨ - سنده - بمعزل عن كونه مرسلاً - ضعيف بوجود راو خائن مثل «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» فيه. وروايه الآخر «الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ» اعتبره الممقاني نقلاً عن

(١) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

الشيخ الطوسي: واقفياً، كما عدّه الشيخ البهائي في «الوجيزة» والعلامة الحلي: واقفياً وضعيفاً. ومتن الحديث معلول أيضاً، لأن الراوي يدّعي فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: "أَرَأَيْتَكَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامِّ ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ بِأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟....".

ونسأل: هل يجوز أن يُبين شخص ما أحكام الدين وتعاليمه كلّ سنة على نحو يخالف ما بيّنه في السنة السابقة؟! ألا يكون من يفتي بأقوال مختلفة باسم الدين مفترياً على الله؟! أضف إلى ذلك أن هذا الحديث والأحاديث المشابهة له تتعارض مع الأحاديث التي قال فيها الأئمة إن حديثنا هو حديث النبي ونحن لا نقول بشيء من عندنا بل كل ما نقوله هو قول النبي ﷺ؛ إذ كيف يمكن أن يتبدل قول النبي ﷺ كلّ سنة؟ من جملة هذه الأحاديث الحديث ١٤ من الباب ١٨ من الكافي وفيه يقول الإمام الصادق عليه السلام: "حَدِيثِي حَدِيثُ أَبِي وَحَدِيثُ أَبِي حَدِيثُ جَدِّي وَحَدِيثُ جَدِّي حَدِيثُ الْحُسَيْنِ وَحَدِيثُ الْحُسَيْنِ حَدِيثُ الْحَسَنِ وَحَدِيثُ الْحَسَنِ حَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَحَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ". ونموذج آخر لهذه الأحاديث رواية الكشي عن الإمام الرضا (ع) أنه قال: "فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِن تَحَدَّثْنَا [حَدَّثْنَا] حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ. إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نَحْدُثُ، وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا. إِن كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامُ أَوَّلِنَا مُصَدِّقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا" (١).

← الحديث ٩ - سنده ضعيف بسبب وجود «المُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ» فيه والذي عرفنا به من قبل (٢). وقد اعتبر المجلسي هذا الحديث مجهولاً. يقول الراوي أنه سأل الإمام الصادق عليه السلام: "إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوَّلِكُمْ وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ بِأَيِّهِمَا تَأْخُذُ؟ فَقَالَ خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُذُوا بِقَوْلِهِ! ... وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ خُذُوا بِالْأَخْدَثِ".

أقول: بناء على هذا الحديث لو كان لدينا حديث عن أمير المؤمنين وحديث عن الإمام الجواد فعلياً أن نأخذ بحديث الإمام الجواد ونُدع حديث أمير المؤمنين علي عليه السلام. إذا كان الأمر كذلك، فكان ينبغي على الرواة أن يسألوا الإمام اللاحق: لماذا تأخذ الحديث عن آبائك رغم أنهم ليسوا بأحياء الآن؟! ثم إن هذا الحديث متعارض مع الأحاديث التي تقول: حَدِيثُنَا حَدِيثُ آبَائِنَا وَهُوَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الذي ذكرنا قبل قليل نماذج عنه. من هذا الحديث يتبين أن الإمام يموت، وأن الإمام الحي يختلف عن الإمام الميت. هنا ينبغي أن نسأل الخرافيين: إذا كان الإمام يموت فلماذا تعتبرون الأئمة حاضرين ناظرين في كل مكان وتطلبون منهم العون والحوارج؟!.

← الحديث ١٠ - سنده فاقد للاعتبار لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى» فيه، الذي بيّنّا حاله في شرحنا على الحديث ١٣ في الباب ٢٠ من الكافي، وقد ذكرنا فيما سبق نماذج من رواياته (٣).

والراوي الآخر للحديث «صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى» الذي يتبين من الخبر الذي رواه في الباب ٥١ من الكافي أنه رجل فاسد العقيدة وجبري مخالف لعقيدة الشيعة [في حرية

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ١٩٥ - ١٩٦. أو طبع مشهد ص ٢٢٤.

(٢) راجع الصفحات ٢١٩ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) راجع الصفحة ٢١٤ فما بعد من هذا الكتاب.

[الإرادة]. والراوي الآخر للحديث: «عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ» الذي لم يأت بحقه توثيقٌ.
أما متن الحديث فلست أدري إن كان من الممكن أن نجد حديثاً فيه خدمة لأعداء الدين
والمستعمرين و معاندي الإسلام أكثر من هذا الحديث؟!
يسأل «عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ» الإمام: "..... فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمَا مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا
النُّفَاقُ عَنْكُمَا وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَّةِ [أي أهل السنة] وَالْآخَرَ مُخَالِفاً
لَهُمَا بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ قَالَ: مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فِيهِ الرَّشَادُ!!!"

نعم، هذا الحديث هو مستند قاعدة (حُدِّ مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ) في فقه الشيعة الإمامية. وفي
الواقع، منشأ كثير من اختلافات فقه الشيعة الإمامية عن فقه سائر المذاهب الإسلامية هو
هذه القاعدة غير المعقولة وغير الميمونة!

للأسف الشديد في هذه الأيام التي أنا مشغولٌ فيها بتهديب هذا الكتاب، لا أملك تلك
القوة والصحة المساعدة على القيام بأبحاث مفصلة، وإلا فإني أرى من اللازم أن تُؤلف
كُتُبٌ في بيان خطأ هذا الأصل الذي لا أساس له من الصحة. ولكنني سأكتب بضعة أسطر
بشأن الحديث المذكور الذي هو أحد مستندات هذا الأصل الشيطاني. وأمل أن يهتم سائر
المشفقين والمصلحين الخيرين بهذا الأمر كما يستحق، ويُعرفوا الناس على الحقائق
وينقذوا الإسلام العزيز من أسر مثل هذه الأباطيل والخرافات. نعم مثل هذه الأخبار
أوقعت الفرقة بين المسلمين وسوء ظن كل فرقة منهم بالآخرى. ولا أدري بأي وجه
سيلقى هؤلاء الوضاعين للحديث المفرقين بين المسلمين ربهم يوم القيامة. وليت شعري!
إذا روى الآخرون [أي غير الإمامية] حديثاً عن الرسول الأكرم ﷺ هل يجب علينا أن
نرفض العمل به ونأخذ بالحديث المخالف له؟! إن ما يتضمنه هذا الكلام هو أنه لا يمكن
أن يوجد أي حق لدى الآخرين الذين يخالفوننا في المذهب، ولذلك فعلينا أن نأخذ بكل ما
يخالفهم! إنه من المحال أن يقول الإمام مثل هذا الكلام، فهذا النمط من التفكير سوء ظن
بالمسلمين حرّمه الله تعالى بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ

الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات/١٢].

هذا، ثم قال الإمام في قسم آخر من الحديث:

"يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَّا بِهِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ
فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ لَا
رَيْبَ فِيهِ [عندئذ يسأل الراوي الإمام فيقول:] قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمَا
مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا النُّفَاقُ عَنْكُمَا؟".

أقول: هنا يُجيبُ الإمام - حسب الرواية - بجواب لا أظن أن عالماً عادياً يمكنه أن
يقول مثل هذه الكلام، فما بالك بالإمام الصادق عليه السلام؟! لأن الإمام لا يجيب بقوله: كيف
يمكن أن يكون الخبران عنا أهل البيت مما أجمع عليهما الأصحاب واتفقوا على
صدورهما عنا، مع كون رواة الحديثين كلهم ثقاة، ورغم ذلك يعارض أحد الحديثين
الآخر بحيث أن أحد الحديثين يوافق جماعة من الشيعة والآخر يخالفهم؟! بل يقول الإمام:
"قَالَ يُنْظَرُ، فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ
حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ".

وأقول: إن هذا الجواب لا يخلو من إشكال لأنَّ قَرْضَنَا من البداية هو أن كلا الحديثين
يُنْفِقُ مع القرآن والسنة، والطريف أن الإمام هنا نسي ذلك الأصل، إضافةً إلى أن عدم توافق

الحديث مع القرآن والسنة يكفي لردّه وإبطاله، وَمِنْ ثَمَّ فَمِنْ الزائد البحث هل يوافق العامة أم يخالفهم! (فتأمل).

مرّة أخرى يسأل الراوي الإمام ويقول: "قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْقُفَيْهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَةِ وَالْآخَرَ مُخَالَفاً لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ قَالَ: مَا خَالَفَ الْعَامَةَ فَفِيهِ الرَّشَادُ!!".

أقول: إن كلّ عاقل يعلم أن إجماع الأكثرية أو اتّفاقهم يمكن أن يكون مرجّحاً في حال فقدان المرجحات الأخرى، أما في الحديث أعلاه فلم يتم الانتباه إلى هذه المسألة وليس هذا فحسب بل جاء في وسط الحديث أن إجماع الشيعة واتّفاقهم سبب لتقوية صحة حديث، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ تَرَكَ الْحَدِيثَ الَّذِي لَا يَتَّفِقُ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ سَيَكُونُ أَمراً تلقائياً، ولكننا نجد في أواخر الحديث أن إجماع المسلمين واتّفاقهم موجبٌ لتضعيف الحديث ونزول رتبته وعلو رتبة الحديث المخالف!! وهذا أمر عجيب! لأنه إذا كان الحديث الذي رُوِيَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مُوَافِقاً وَمُشَابِهاً لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ، فمعنى ذلك أن جميع المسلمين شيعة وسنة قد اتَّفَقُوا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وعندئذٍ فلماذا ينبغي أن لا نعتني بهذا الاتّفاق والإجماع ولا نقيم له وزناً ولا اعتباراً؟ بل نعتبره مُضَعِّفاً للحديث، ولماذا يجب أن نبحث عن الحق فيما يخالفه؟^(١)

إن كاتب هذه السطور يرى أن مثل ذلك الجواب الذي نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ لَا يُحْتَمَلُ صِدْقُهُ حَتَّى مِنَ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَصْدُرَ عَنْ إِمَامٍ كَالْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) بِجَلَالَةِ قَدْرِهِ وَتَقْوَاهِ الشَّدِيدَةِ وَعُلُوِّ مَقَامِهِ وَرَفْعَةِ شَأْنِهِ إِذْ كَانَ مَوْضِعَ احْتِرَامٍ مِنْ قِبَلِ جَمِيعِ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

بالطبع يمكننا أن ندرك الهدف الأساسي الذي سعى إليه واضع هذا الحديث من افتراءه تلك الفقرة، حين يسأل: "قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبَرَانِ جَمِيعاً؟" [أي كان كل حديث من الحديثين يوافق فريقاً من العامة؟] قَالَ [الإمام]: يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أُمِلُّ حُكْمُهُمْ وَقَضَائُهُمْ فَيُنْزَكُ وَيُؤْخَذُ بِالْآخَرِ!!".

من الواضح أن الذين وضعوا هذا الحديث كانوا من معارضي حكومة زمنهم وكانوا يريدون أن يُكْرَهُوا النَّاسَ بِحُكْمِ تِلْكَ الْحُكُومَةِ وَقَضَائِهَا الْمُعَيَّنِينَ مِنْ قِبَلِهَا، كِي يَمِيلَ النَّاسُ إِلَى أَوْلَئِكَ الْمَعَارِضِينَ وَيَلْتَحِقُوا بِهِمْ.

في الجملة الأخيرة من الحديث يُعْهَدُ بِإِجَابَةِ السُّؤَالِ الْآخِرِ إِلَى إِمَامِ الْوَقْتِ، ومعنى ذلك أن الذين لا يصلون إلى الإمام سيكون تكليفهم الشرعي مبهماً غير محدد!!

تأملٌ في مسألة التقيّة

كما تلاحظون تستند روايات هذا الباب إلى مسألة «التقيّة» وترتبط بها ارتباطاً مباشراً. لهذا أودُّ أن أعالج هذه المسألة هنا قبل أن ننتقل إلى دراسة أحاديث الباب التالي. وسأذكر رأي عدة من علماء الشيعة حول «التقيّة» كي يدرك القراء بطلان أمثال هذه الأحاديث التي مرّت معنا. ولقد ذكرتُ في مقدمة كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]

(١) أدري أنهم يقولون إن اتفاق رواية الأئمة مع رواية الآخرين يُحْمَلُ عَلَى التَّقِيَّةِ، ولكن إذا انتبهنا إلى الأمور التي سنذكرها في السطور التالية حول التقيّة سوف نرى أن مثل هذا الاحتمال غير صحيح أبداً.

أموراً مختصرة حول مسألة «التَّقِيَّة»، ولكنني سأتي هنا بكلام علماء آخرين حول هذه المسألة:

يقول «الملا صدرا» الذي يثني عليه علماء زماننا ثناءً كبيراً ويُبجلونه، ما نصه:
"لا تَقِيَّةَ فيما يرجع بفسادٍ في بيضة الشريعة وهدمٍ لحصن الإسلام، ولا في عظام الأمور الدينية ولا سيما للمشهورين في العلم المُقْتَدَى بهم في الدين، وكذلك لا تقية في الدماء المحقونة.... إنما التقية فيما الخُطْبُ فيه سهلٌ من الأعمال والأقوال لمن خاف على نفسه أو على أهله وأصحابه" (١).

بل حتى شخصٌ خرافيٌّ ومتعصبٌ وطائفيٌّ مُفَرَّقٌ بين المسلمين مثل المجلسي يقول:
"و بالجمله يظهر منه أن التَّقِيَّةَ إنما تكون لدفع ضرر لا لجلب نفع بأن يكون السوء بمعنى الضرر أو الظاهر بمعنى الغالب، ويشترط فيه عدم التأدي إلى الفساد في الدين كقتل نبيٍّ أو إمام أو اضمحلال الدين بالكلية، كما أن الحسين - صلوات الله عليه - لم يتَّقِ، للعلم بأن تقِيَّتَهُ تؤدي إلى بطلان الدين بالكلية. فالتَّقِيَّةَ إنما تكون فيما لم يصِر تقِيَّتُهُ سبباً لفساد الدين وبطلانه كما أن تقِيَّتَنَا في غسل الرجلين أو بعض أحكام الصلاة وغيرها لا تصير سبباً لخفاء هذا الحكم وذهابه من بين المسلمين" (٢).

وذكر العالم القدير آية الله العظمى السيد محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني كلاماً مفيداً حول «التَّقِيَّة» سننقل هنا ما ذكره في هذا الموضوع في كتابه «نماز جمعه يا قيام توحيد هفتة» [صلاة الجمعة أو نهضة الأسبوع التوحيدية] بشيء من التصرف اليسير، كما سنترجم بعض ما ذكره في المجلد الثالث من كتاب «خورشيد معرفت» [أي شمس المعرفة]. يقول:

"إن حمل الحديث على «التَّقِيَّة» لا مورد له لسببين:

الأول: أن كثيراً من المسائل، مختلفٌ فيها بين العامة أنفسهم، ومن ثمَّ فقول الحق لا خطر فيه حتى يلجأ الإمام إلى «التَّقِيَّة»..... إضافةً إلى أن مثل هذه المسائل الفقهية لم تكن مسائل سياسية يهتم لها الخلفاء الأمويون والعباسيون لأنها لم تكن تتعلق برئاستهم وحكمهم.

الثاني: بمقتضى أمر كتاب الله، «التَّقِيَّة» تكون في الموضوعات لا في الأحكام الشرعية، فكما أن النبي لا يستطيع أن يمارس «التَّقِيَّة» في بيان الأحكام الإلهية، كذلك لا يمكن للإمام والفقهاء أن يتَّقوا في هذا الأمر، لأن ذلك سيؤدي إلى تحريف أحكام الله أو بقائها في زوايا الجهل والخفاء. نعم يجوز للإمام أن يسكت عن بيان الحكم ولكن لا يجوز له أن ينطق بما يخالف الحق لأن قادة دين الله كانوا يقدمون النفس والنفس في سبيل بيان الحق وهداية الخلق.

لقد ابتدأ الأخباريون هذه النغمة منذ زمن الشيخ الطوسي فما بعده، واتَّبَعَهُم في ذلك كثيرٌ من الأصوليين. قال الأخباريون: يجوز للإمام - في مقام التقية - أن يكتُم الحكم الواقعي للدين، ويفتي بما يخالفه!! واستدلوا على كلامهم هذا بقول الإمام: "نحن نلقي الخلاف بينكم كي لا يؤخذ برقابكم"، فتصوروا أن مراد الإمام أننا نقول لكل فرد أو

(١) شرح الأصول من الكافي، صدر الدين الشيرازي، ص ٣٧٨.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٨، ص ١٣٨. ومن الجدير بالذكر أن المجلسي نفسه بسبب تعصبه المذهبي الشديد أول كثيراً من الروايات بحملها على التقية ولم يلتزم بكلامه الذي أورده ههنا.

جماعة نوعاً من الكلام في بياننا لأحكام الله يعارض بعضه الآخر ويناقضه، كي تسمعوا منا أنتم الشيعة أحكاماً مختلفة ويفهم كل منكم خلاف ما يفهمه الآخر ويعتقد به كي لا يعلم العدو أنكم أتباع إمام واحد فيلحق بكم الخطر! هذا في حين أنه لم يكن هذا هو مراد الإمام وإلا للزم عن ذلك أن يصبح المرشد والزعيم الهادي مُضِلّاً، وهذا محال [ولا ينسجم مع مقام هداية الخلق].

إن الإمام لم يقل إننا سنلقي بينكم الاختلاف ببياننا لأحكام الله كي نحافظ على أرواحكم! وليس مراده أننا سنوجد الاختلاف في مسائل الدين على نحو يبقى الحق فيه مكتوماً ومجهولاً. إن غرض الإمام من الكلام المذكور أعلاه أننا نأمركم أنتم الشيعة (أي أولئك الذين كانوا يعيشون في عصر الإمام) أن لا تظهروا بين الناس أنكم متحدون وكلمتكم واحدة ولا تتشكلوا في جماعة موحدة ولا تُظهروا اتفاقكم في الاجتماعات وأن لكم هدفاً واحداً، كي لا يستيقظ العدو ويتنبّه إلى خطرهم أو يظن أنكم شكّلتم حزباً وتقومون بتوسعته يوماً بعد يوم، وأنكم تستعدون لمناهضة حكومة الظلم والاستبداد ومحاربة الطواغيت فيتعرف عليكم ويأخذكم ويقتلكم أو يَرْجُ بكم في السجن، ويحول دون تقدّم الحق والعدل وهدم بنيان الجور والطغيان. وإلا فكيف يمكن القول إن مراد الإمام من الحديث المذكور أعلاه أننا -بهدف حفظ أرواحكم [وإبعاد الخطر عن أنفسنا وأصحابنا] - نفتي بفتاوى مختلفة ومتعارضة في أحكام آخر الأديان!! لأنه من الواجب والضروري حفظ أحكام الدين إلى يوم القيامة [كي تتم الحجة على الخلق ولا يحرم الناس من معرفة طريق السعادة] فالأئمة أيضاً من أكبر حافضي دين الله وأنصاره، فإن لم يُبين الإمام الحق بل أفتى بغير الحق، ذهبت صحة الدين وسلامته أدراج الرياح، وهل الدين سوى الأحكام؟ فإن قام حُفَاطُ الدين والمدافعون عنه بالإفتاء بفتاوى مخالفة للشريعة حتى بين أصحابهم ولم يذكروا في ثنايا كلامهم قرينة تمنع من الاشتباه والخطأ، فالآن وقد خُتِمَت النبوة، من الذي يمكنه أن يبين للناس الحق الصريح؟ [ويمنع اختلاف الأمة؟].

هذه العقيدة [الخاطئة] بأن الإمام يمارس «التَّوْفِيقَ» في بيان حكم الله أصبحت بحدّ ذاتها قاعدةً وأصلاً يُرجع إليه في مقام تعارض الروايات مع بعضها [دون أي دليل متقن على هذا الأصل]، فإذا وُجِدَ التعارض بين حديثين وأكثر خُمِلَ أحد تلك الأحاديث أو أكثر على «التَّوْفِيقَ»، وأدّت هذه الطريقة إلى إضعاف الانتباه إلى الأصل الذي بيّنه رسول الله ﷺ وأئمة الهدى -صلوات الله وسلامه عليهم- لمعرفة الحديث الصحيح [من غير الصحيح]. وذلك الأصل هو عرض الحديث على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ القطعية واليقينية^(١)، وأن يتعرفوا بواسطة هذين الأمرين على صحة الحديث وسقمه، وَمِنْ ثَمَّ تَبَقَّى كثير من الأحكام إما مبهمة أو محرّفة، في حين أن «التَّوْفِيقَ» في بيان الأحكام لا تجوز على النبيّ بالاتفاق وكذلك لا تُعَقَّلُ من الإمام لأن قوله سنَدٌ وحجّة على كافة الأنام إلى يوم القيامة.

أما حمل بعض الأخبار على التقية فقد شاع منذ زمن الشيخ الطوسي (رحمه الله) الذي أراد في كتابه «الاستبصار» أن يجمع بين الأحاديث المتعارضة بهذه الطريقة. وكثير من طرق الجمع التي اعتمدها الشيخ لا دليل عليها من الأخبار وبعضها يؤدي إلى طرح كلا الحديثين. وقد اتّبع كثير من العلماء الذين جاؤوا بعد الشيخ الطوسي طريقته هذه في حمل بعض الأخبار على «التَّوْفِيقَ»، وهذا أمر مخالف لمصلحة الدين ويتعارض مع

(١) وهو ما أشار إليه علي (ع) بقوله السنة الجامعة غير المفترقة.

الفائدة من وجود الإمام وفيه نقض للغرض من ضرورة نصب الإمام لأجل هداية الأمة وإرشادها! وقد أوضح النبي الأكرم ﷺ لأجل تثبيت تلك الغاية واجب الإمام ووظيفته بشكل صريح حين قال: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوْلَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُطِِّلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ" (١).

وروى «أبو البخترى» أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال ضمن حديث: "فَانْظُرُوا عَلَمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ فَإِنَّ فِيْنَا أَهْلَ النَّبِيِّ فِي كُلِّ خَلْفٍ عُدُوْلًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُطِِّلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ" (٢). فإذا مارس الأئمة عليهم السلام «التقية» في بيان حكم الشرع فكتموا الحق أو أفتوا بخلافه للزم من ذلك تركهم لوظيفتهم الحتمية والأساسية، وسوقهم الأمة نحو طريق الضلال!

لا يوجد في الكتاب والسنة أي دليل على أنه يجوز لإمام المسلمين ومرشدهم أن يمارس «التقية» فيفتي بأحكام الله على نحو يخالف الحق والواقع، كي يحفظ نفسه وأصحابه من الخطر! نعم، توجد «التقية» في الدين، بحكم الكتاب والسنة والعقل، ولكنها في الموضوعات وليست في بيان الأحكام.

هل وظيفة الرسول الأكرم ﷺ شيء سوى إبلاغ دين الله للبشر والسعي الشديد والجِدُّ الأكيد في تحقيق هذا الهدف السامي والمقصد العالي؟ هل وصل عترته الأطهار إلى أعلى مدارج الكمال إلا بسبب جهادهم ونشاطهم الذي لا يعرف الكلل في اتباع نهج رسول الله ﷺ وتطبيق برامجه في تبليغ ما جاء به النبي؟ أليسوا في صدر حُفَاطِ الشريعة الحقيقين؟ ألم يكونوا في مقدمة الرواد في بذل الروح لنصرة حقائق القرآن ورفع كلمة الله وفي الصف المقدم لمن وصفهم الله بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة/٢٠٧] ؟

إن القرآن لا يجيز للمجاهد أن يفر من أمام العدو في ميدان المعركة ليحافظ على روحه ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ ۝ وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ ذُبُرًا إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الأنفال/١٥-١٦]، ويقول أيضاً: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال/٤٥]. [وكيف يمكن للدين الذي كان نبيُّه لا يبتعد عن صفوف العدو ليحفظ روحه بل على العكس يكون أقرب الناس إلى العدو، أن يقول للناس: امتنعوا عن قول حقائق الشرع حفاظاً على أرواحكم؟!] (٣)، هذا في حين أن الغرض من الجهاد ليس سوى دفع شر الكفار وأعداء

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٥٠ (من طبعة قم بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩ هـ، في ٢٩ مجلداً). وفي مصادر أهل السنة: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٩/١٠)، رقم (٢٠٧٠٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/٧) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، وأخرجه أيضاً: ابن عدي في الكامل (٧٩/٢)، ترجمة ٣٠٢ بقية بن الوليد) وبدايته: يرث هذا العلم من كل خلف عدوله... الخ الحديث. (المترجم)

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٣٢. (المترجم)

(٣) وأيضاً لا ينسجم ذلك مع قوله تعالى واصفاً المؤمنين الصادقين: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة/٥٤] وقوله تعالى أيضاً: ﴿يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [البقرة/١٧٧].

الدين، الذين هم في الحقيقة أعداء البشرية، وإعلاء كلمة الله ونشر أحكام الله، والواجب الذي أوكل إلى الأئمة عليهم السلام أعلى وأهم بعدة درجات من الجهاد بالسيف والسنان. وعلى هذا، أليس مجرد احتمال أن يقوم الأئمة عليهم السلام بإضعاف بنيان الإسلام ليحفظوا أنفسهم تحيلاً خاطئاً وتصوراً باطلاً لا أكثر؟!». (انتهى كلام السيد الغروي من كتابه «نماز جمعه يا قيام توحيدي هفتة»)

ويقول السيد الغروي في كتابه «خورشيد معرفت»: "إلا أن قول [الفقهاء] بوجوب حمل تلك الأخبار على التقية أيضاً لا دليل عليه، أما استدلالهم بموافقتها للعامة فغير مُجَدٍ [ولا يحل المشكلة]، لأن صرف موافقتها لهم لا يكون دليلاً على كون الحديث الموافق صادراً على وجه «التقية»، وكيف، وأحكام الدين مشتركة بين المسلمين، ولا تقول الشيعة في مسألة قولاً إلا وافقها واحد من فقهاء العامة أو أكثر غالباً، انظر إلى «تذكرة الفقهاء» للعلامة الحلي رحمه الله يتبين لك الأمر.

وأما ما تفردت به الشيعة الإمامية ولم يوافقها أحد من العامة، فقد كان في عهد الأئمة إلى زماننا [في الأصول والفروع]، أظهر من الشمس في رابعة النهار، لجميع أولي الأبصار، كعينية صفات الباري تعالى مع ذاته، ومسألة الجبر والتفويض («لَا جَبْرَ وَلَا تَقْوِيضَ وَلَكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ»؛ فلا جبر، خلافاً للأشاعرة، ولا تفويض خلافاً للمعتزلة)، ومسألة الحسن والقبح العقليين وغير ذلك، وكجلية المثعة، وترتيب الوضوء وأسلوبه، وعدم تحقق الثلاث بقول المطلق هي طالق ثلاثاً، ومسألتي العول والتعصيب في الإرث، ووجوب طواف النساء، وكون حي على خير العمل جزء من الأذان والإقامة، وكون «الصلاة خير من النوم» في أذان الصبح بدعة، وحرمة القياس والاستحسان في الأحكام ووجوب ابتنائها على السماع، وغير ذلك من متفرداتهم في الأصول والفروع.

فتبين لك أن لا معنى للتقية في الأحكام [والقول بذلك لا أساس له من الصحة]، ولو جازت «التقية» فيها لصدرت عنهم عليهم السلام أحاديث كثيرة موافقة للعامة في تلك المسائل الهامة التي كانت تلفت أنظار المخالفين، وكانوا دائماً في مقام الأخذ بأعناقهم فيها كي ينسبوا إليهم البدعة في الدين ومخالفة جميع المسلمين، كما فعلوا ذلك، ومع ذلك لم ينقل من أحد من الأئمة كلام اتقى فيه وخالف بحسب الظاهر عقيدته. ألا ترى كيف شاعت عنهم وذاعت بحيث لم تبق مزية ولا ريب لعدو وصديق ومخالف ومؤلف أن هذه المسائل من مذهب أهل البيت ومما تفردوا به، وخالفوا عامة المسلمين؟ فلو جازت «التقية» لوجب أن يصدر عنهم كلام يخالف مذهبهم في أمثال هذه المسائل، لا المسائل التي كانوا يجدون موافقاً لهم فيها بين العامة واحداً وأكثر، لأنهم كانوا في مندوحة بوجود موافق منهم، وهذا أقوى دليل على أن الأئمة عليهم السلام، لم يكادوا يتقون في بيان الحكم الإلهي، فإن ذلك إدغال في الدين، وتليب على المكلفين، وإضلال عن طريق الحق المبين، وأي مانع للإمام إذا اضطر إلى حفظ نفسه أو واحد من شيعته إذا سألته عدو اختباراً، أو صديق في مشهد عدوان، أن يسكت عن الجواب ويضرب عنه صفحاً؟ أو يقول: أليس فلان عندك فقيهاً فاسأله، أو دعني، فإني لست مشهوراً بالفقه عند الناس، وما ضاهى ذلك، مع أن المعلوم عند جميع العامة، ولا سيما سلاطينهم ورؤسائهم أن مذهب أهل البيت لا يوافق مذهبهم في كثير من مسائل الدين، فالحق الحقيقي بالتصديق الموافق

الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ [لقمان/١٧] (المترجم)

للتحقيق أن التقية في الأحكام غير جائزة، ولا سيما من الذين كلامهم حجة، والتقية الجائزة منحصرة في الموضوعات، وثبوتها فيها عقلي لا ريب فيه والكتاب والسنة يدلان عليها، ويشهدان بها ولا فرق في ذلك بين النبي 9 وبين خلفائه الأئمة الطاهرين عليهم السلام، إذ كما أن التقية لا تجوز على النبي فكذلك الإمام، ولولا ذلك لَضَلَّ الناس عن سواء السبيل، وزاغوا عن الصراط السوي وانقلب الهادي مضلاً، والمنجى مهلكاً، فالإمام الحق هو النائب عن الرسول في ما أرسل له، أعني بيان أحكام الدين على ما أنزلت، وكما أراد الله تعالى، فلا يختلفان في وظيفتهما، ولم يتفاوت تكليفهما كما قال: **إني تارك فيكم [التقلين].... إلى آخر كلامه صلى الله عليه وآله.**

ونزيدك على ما ذكرنا أن «التقية» في الأحكام لو جازت على ما اشتهر بين الأصحاب، لم يبق لنا وثوق واطمئنان على أكثر الأحاديث بصرف احتمال التقية، ولا سيما إذا لم يُشترط في الحمل عليها اقتران الكلام الصادر بقرينة واضحة تدل على المراد والمرام، أعني صدره على وجه التقية، ولم أعثر إلى الآن على حديث مشتمل على قرينة تدل على كونه صادراً، تقية، فإن عثرت أنت أيها الأخ الفقيه على خبر واحد مقرون بشاهد دل على ذلك فدلني عليه وعليَّ الشكر.

قال عدة من الأصحاب: إن المراد بقوله عليه السلام: نحن نلقي الخلاف بينكم كيلا يؤخذ برقابكم أنهم يفتنون في مسألة واحدة بوجهين مختلفين، أو وجوه متخالفة لأصحابهم وخواص شيعتهم صيانة لنفوسهم، ويمكن أن تكون الأجوبة بأسرها على خلاف ما أنزل الله فأعلم أن غرضهم عليهم السلام من هذا الكلام ليس على ما اشتهر، بل المقصود أنا نأمركم بالتخالف فيما بينكم في المعاشرات وعدم إظهار الاتحاد قولاً وفعلاً، كيلا يعرف عدتكم ويخشى العدو قيامكم وثورتكم فيأخذ برقابكم، ولا يعقل أن يكون المراد أنا نفتي لكم في أحكام الدين بفتاوى مختلفة ونجيبكم فيها بأجوبة متفاوتة صوناً لدمائكم، كيف، وأحكام الدين يجب أن تحفظ إلى يوم القيامة، والأئمة عليهم السلام حُفَظُهَا، ولو ببذل النفس والنفس، كما كانت سيرة النبي والأئمة عليهم السلام كذلك، ولو كتم الإمام الحق الحق، وأقام الباطل مقامه، لضاع الدين، وهل الدين إلا الأحكام، فإذا أضاعها حُفَظُهَا، ونشروا، حتى بين خواص أصحابهم، خلافت ما أنزل الله، ولم ينصبوا قرينة تصونهم عن الزيغ والخطأ فيما قالوه تقية، والنُّبُوَّةُ قَدْ خُيِّمَتْ، فمن يأتي بالحق بعد الضلال؟! فتذكر وتبصر!!^(١). (انتهى من كلام السيد الغروي).

إذا دققنا النظر في الأمور التي ذُكرت أعلاه أدركنا أن معظم الموارد التي ادعى العلماء فيها أنها محمولة على «التقية»، كان موضوع الرواية مما تشمله حرمة «التقية» ولا تُقبل «التقية» فيه. ولكن إضافة إلى ذلك حتى في غير الموارد التي تحرم «التقية» فيها أيضاً، فإن ادعاءهم لا ينسجم مع الروايات الأخرى. فمثلاً بالنسبة إلى الرواية ١٣ من الباب ١٢٠ من أبواب الكافي التي تُنسب إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه أوصى إلى خمسة أشخاص من بعده بالإمامة، يقولون إن الإمام اتقى كي لا تعلم حكومة وقته خليفته ووصيه ويتم حفظ روح الإمام. فرغم أن هذا المورد ليس من موارد حرمة «التقية» ولكنه لا يتفق مع الروايات التي أوردها الكليني في الباب ١٢٠ من الكافي، لأنه طبقاً لروايات ذلك الباب كان الإمام مشهوراً إلى درجة أن الإمام الصادق عليه السلام جعل أحد

(١) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، مغرب [أي الغروب]، أصفهان، نشر خُجَّت، د.ت، ص ١٢٥ - ١٢٦. (المترجم)

علامات الإمام أنه "يَكُونُ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمَتْ الْمَدِينَةَ سَأَلَتْ عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصَّبِيَّانَ إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ" (١).

فإذا كان الإمام مشهوراً إلى هذا الحد فما فائدة «التَّقْيَّة» عندئذ؟ بالطبع لا يخفى أن المجلسي ضعف رواية الباب ١٢٨ أما الرواية الأولى والخامسة من الباب ١٢٠ فاعتبرهما صحيحتين واعتبر أن الرواية الثانية من الباب المذكور حسنة.

الأحاديث المتعلقة بهذا الباب

يمكننا أن ندرك بأدنى تأمل أن جماعة من الوضّاعين أدركوا أن حجة كون الإمام يتّقي في بيان الأحكام لا تكفي لإشاعة فتاواهم المخالفة وتثبيتها بين المسلمين باسم الأئمة، لذا قاموا بوضع روايات أخرى لتقوية أباطيلهم أكثر، كي يقدموا للمسلمين - من خلال هذه الروايات - رواياتهم المخالفة للقرآن والسنة باسم الأئمة الذين كانوا موضع احترام جميع المسلمين، ويقولوا ليس من الضروري أن يلتزم الإمام في بيان رأيه بالقرآن والسنة لأن أمور الدين والشرعية أوكلت أساساً إلى النبي والإمام، وفوّضت إليهم!! وقد جمع الكليني هذه الروايات في الباب ١١٠ من الكافي.

ولما وجدنا أن الروايات المذكورة في ذلك الباب ترتبط بروايات الباب ٢٢ الحالي، رأيت من المناسب أن أقوم - خلافاً لما فعلته في الإصدار الأول من كتابي هذا - بدراسة روايات الباب ١١٠ هنا، ونقد أحاديثه، قبل الانتقال إلى دراسة ونقد أحاديث الباب ٢٣ من الكافي.

[دراسة ونقد أحاديث الباب ١١٠ من الكافي حول التفويض إلى النبي والأئمة]

عَنْ الْكَلْبِيِّ لِلْبَابِ ١١٠ مِنَ الْكَافِي بِعَنْوَانٍ: (بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ٩ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي أَمْرِ الدِّينِ).

يشتمل هذا الباب على عشرة أحاديث، اعتبر المجلسي السند الأول للحديث ١ مجهولاً لكنه اعتبر سنده الثاني صحيحاً. واعتبر الحديث رقم ٣ صحيحاً، والسند الأول للحديث رقم ٥ مؤثقاً وبمنزلة الصحيح، واعتبر سنده الثاني صحيحاً!! أما الأستاذ اليهودي فلم يصحح أي حديث من أحاديث هذا الباب ولم يقبل أيّاً منها.

← الأحاديث ١ و ٩ و ١٠ - في نظرنا ما قاله المجلسي حول السند الثاني لهذا الحديث [أي الحديث رقم ١] غير صحيح، لأن السند المذكور فاسد وساقط من الاعتبار، لأن «أحمد بن محمد البرقي» الذي جاء فيه وفي سند الحديث رقم ٣، وفي السند الثاني للحديث رقم ٥، وفي سند الحديث رقم ٦، شخص غير موثوق لا يمكن الاعتماد على رواياته (٢). ويجب أن نلاحظ، بالطبع، أن الرواية الأولى لهذا الحديث الأول أسندت الحديث إلى الإمام الصادق (ع) في حين أسندت الرواية الثانية الحديث إلى الإمام الباقر (ع)! وسند الحديتين ٩ و ١٠ مجهول حسب قول المجلسي.

يقول متن الحديتين ١ و ٩ أن الإمام قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَّضَ [أَمْرَ الدِّينِ] إِلَى النَّبِيِّ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ فَوَّضَ [أَمْرَ الدِّينِ] إِلَيَّ عَلَى ...". واستشهد الإمام على

(١) الكليني، أصول الكافي، باب الأمور التي تُوجب حجة الإمام (ع)، ج ١، ص ٢٨٤.

(٢) للاطلاع على حال هذا الراوي راجعوا الصفحة ١٠٧ - ١٠٢ من الكتاب الحالي، وسيأتي مزيد من البيان لحاله في أواخر هذا الكتاب أيضاً.

ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر/٧].

فأقول: إن الآية المذكورة تتعلق **بالفِيء** والغنائم التي يتم الحصول عليها دون قتال - مثل أموال يهود بني النضير-، فمثل هذه الأموال تكون حسب حكم الشرع بيد النبي ومن بيده زمام سلطة المسلمين، ولا علاقة للآية بإظهار مسائل الشريعة وبيان حقائق الدين والإفتاء و..... إن هذه الآية تخاطب المؤمنين بشأن الأمور المتعلقة بالفِيء والذي أشير إليه في صدر الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ.....﴾ [الحشر/٦]. فهذا

الفِيء هو المراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر/٧]. أي ما أعطاكم من الفِيء فخذوه وما لم يعطكم منه فامتنعوا عن الأخذ منه، ولهذا السبب لم يقل في الآية «ما أمركم الرسول فأطيعوه» بل قال: «ما آتاكم فخذوه». فكما تلاحظون لا علاقة لهذه الآية بمقصود الرواية، ولا يمكن للإمام أن يقول مثل ذلك الكلام قطعاً. حتى إنه - طبقاً للحديث رقم ١٠ في هذا الباب - قال الإمام الصادق عليه السلام: "فَكَانَ لَهُ [أي لرسول الله ٩] أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مِنْ شَاءٍ وَيَمْنَعَ مَنْ شَاءَ". فليس هناك في هذا الحديث أي إشارة إلى أن أمر الدين وأحكام الشريعة فُوضت إلى النبي ٥ وأن له أن يُشرع ما شاء من أحكام الدين، ولهذا فإن هذا الحديث رقم ١٠ لا يؤيد أحاديث هذا الباب الأخرى ولا يتوافق معها.

استناداً إلى ما تقدم، يتضح بطلان ما جاء في آخر الحديث ١ و ٩ من الادعاء بأن النبي أيضاً فُوض ما فُوض إليه من أمر الدين إلى الأئمة، لأنه لا يوجد في القرآن أصلاً أي أثر أو إشارة لتفويض أمر الدين إلى النبي ٥ والآخرين.

في آخر الحديث رقم ١ ادَّعى أن الإمام قال: "وَنَحْنُ [الواسطة] فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟!!".

فلنا أن نسأل: لماذا لم يخبرنا الله الكريم في القرآن عن هذه الوساطة ولم يذكرها ولم يعرّف عباده بها بل قال: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ﴾ [فصلت/٦].

وهناك، بالطبع، إشكالات أخرى في هذا الحديث سوف نشير إليها عند دراسة الأحاديث اللاحقة ونقدها.

← **الحديث ٢** - لقد دَوَّنْتُ بعض الملاحظات على هذا الحديث نقلاً عن الكتاب القيم «مغرب» [أي الغروب] تأليف آية الله السيد محمد جواد موسوي غروي الأصفهاني - الذي أتمنى أن يُوفقه الله لنشره وإفادة الناس منه - مع شيء من الإضافات والتصرف اليسير من عندي، قال:

"رُويَ هذا الحديث عَنْ «مُوسَى بْنِ أَشِيمٍ»، وهو شخص فاسد المذهب وضعيف، إذ روى «الكشي» أن الإمام الصادق عليه السلام قال في شأنه:

"أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَنْفَسُ عَلَى أَجْسَادِ أَصِيبَتْ مَعَهُ، يَعْنِي أَبِي الْخَطَّابِ، النَّارَ، ثُمَّ ذَكَرَ

ابْنَ أَشِيمٍ، قَالَ: كَانَ يَأْتِينِي هُوَ وَصَاحِبُهُ [لَعَلَّه جَعْفَرُ بْنُ مَيْمُونٍ] وَحَفْصُ بْنُ مَيْمُونٍ

وَيَسْأَلُونِي فَأَخْبِرُهُم بِالْحَقِّ، وَيَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِي إِلَى أَبِي الْخَطَّابِ فَيُخْبِرُهُمْ بِخِلَافِ

قولي فيأخذون بقوله ويذرون قولي!"^(١).

كما تلاحظون كان «ابنُ أَشِيمَ» من أتباع أَبِي الخطَّابِ، أي كان قائده شخصاً لعنه الإمام وقال إن الشيطان ينزل عليه. ولا ريب أن هكذا شخص لا يتورع عن نسيبة أي كذب إلى الإمام.

إذا ألقينا نظرة على متن الحديث لاسيما ما جاء في آخره، تبين لنا أن «ابنَ أَشِيمَ» سأل عن آية لم يذكرها، ثم سأل ثلاثة أشخاص عن الآية ذاتها. من الواضح في هذا الحديث منذ بدايته وحتى نهايته أن «ابنَ أَشِيمَ» وضع هذه القصة بهدف إظهار أحاديث الإمام الصادق عليه السلام لا أساس لها من الصحة بشكل عام، وأنها مبنية على «التقية» لا على المسائل الحقيقية، حتى يُرَجَّح -بشكل خبيث وغير مباشر - «قتادة» الذي كان كلامه موحداً لا اختلاف فيه وحسب قوله، كان لا يخطئ حتى بحرف الواو وأشباهه، ليس على الإمام الصادق عليه السلام فحسب، بل لكي يبين أن «قتادة» عالمٌ متينٌ ومُبيِّنٌ لحقائق الدين وأن الإمام الصادق عليه السلام هو على العكس من ذلك!!

وهنا نسأل:

أولاً: أي آية هذه التي تحتل عدة أنواع من التفاسير المتعارضة والمتناقضة؟ ولماذا لم يذكر نص الآية كي يطلع عليه الآخرون؟! والواقع أنه لا توجد هكذا آية في أي مكان في القرآن الكريم!

ثانياً: كيف يحدث أن يأتي عدة أشخاص في ساعة معينة ويسألوا جميعهم عن تفسير آية واحدة؟ ومن كان أولئك السائلين؟ هل كانوا من أصحاب الأئمة أم من مخالفيهم؟ ولماذا لم يُشِر «ابنُ أَشِيمَ» إلى هذا الأمر وتركه مبهماً؟

ثالثاً: ما الذي حدث حتى شعر الراوي -عندما سمع إجابة الإمام المختلفة للسائل الثاني- "كَأَنَّ قَلْبَهُ يُشْرَحُ بِالسَّكَاكِينِ"، لكنه عندما سمع إجابة الإمام للسائل الثالث، المختلفة عن كلا الإجابتين السابقتين، استقر قلبه واطمأن؟! لو كان مقرباً من الإمام وعارفاً به إلى تلك الدرجة التي تظهر من آخر الحديث حيث خاطبه الإمام وحده ولم يبق منه، فلماذا لم يحتمل «التقية» في الجواب الثاني أيضاً؟ وإن لم يكن له تلك المعرفة الوثيقة بالإمام فلماذا لم يبق على عقيدته الأولى عندما سمع الجواب الثالث المختلف؟ أليس من الواضح أن هدف الراوي أو الواضع لهذه القصة أن يرسخ مسألة تقية الإمام الصادق عليه السلام كي يصل إلى هدفه المطلوب وهو بذر الشك في كل أحاديث الإمام؟

رابعاً: إن هدف الراوي من الاستدلال بآية سليمان، عندما نسب إلى الإمام الصادق قوله إن الله أوحى إلى سليمان: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص/٣٩] هو اتِّهام الإمام أنه قال: إن العلم نعمة إلهية، وقد أعطي إلينا، وقد خيرنا الله تعالى كما خير سليمان (ع) بين أن نعلم الناس من هذا العلم إن شئنا، أو نمتنع عن تعليمهم إن شئنا ونحرمهم من هذا العلم بأشكال مختلفة ونتركهم حيارى في أودية الجهل والباطل!!!

ثم إن الراوي «ابنُ أَشِيمَ» حَقَّق بواسطة هذا الحديث هدفاً آخر وهو أنه صور بشكل ضمني الإمام - بسبب طريقة استناده إلى الآية واستدلاله بها على أمر لا تفيد - شخصاً

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٩٣ - ٢٩٤. أو طبع مشهد، ص ٣٤٤. وانظر: رجال العلامة الحلي، ص ٢١٨. (المترجم)

يفسّر آيات القرآن على نحو غير صحيح ويستنبط منها أموراً خاطئة أو يسيئ الاستفادة من الآيات ومن ثمّ صوّره بأنه جاهل بالقرآن!!

حقاً لقد كان «ابنُ أَشْتِمَ» شيطاناً مضلاً ذا خبرة ويد طولى في وضع الحديث وافترائه، إذ أراد أن يضرب عدة عصافير بحجر واحد فقد استهدف صادق آل محمد ﷺ من عدة جهات كي يصور تلك الشخصية الرفيعة وكأنه - والعياذ بالله - شخصٌ مُحَرَّفٌ للكتاب والدين وناشرٌ للأباطيل. ولا يُستَبَعْدُ أن يكون أخو هذا الراوي «عليٌّ» الذي اعتُبر في كتب الرجال مجهولاً من نفس قماش أخيه.

خامساً: من أهداف «ابن أَشْتِمَ» الأخرى لوضعه هذا الحديث أن يصور نفسه - بشيطنة وتزوير - من خواصّ أصحاب الإمام الصادق ﷺ لأنه ادّعى أن الإمام أجابه وأجاب ثلاثة أشخاص آخرين أجوبةً متنوّعةً ومختلفةً، وأنه حضر هذه الأجوبة الثلاثة كلها، فادّعى أن الإمام لم يكن يخش من وجوده ومن إعطاء أجوبة مختلفة في حضوره، ليستنتج من هذا أنه كان من خواص أصحاب الإمام وأن الإمام لم يكن يتّق منه، كما نجد أن الإمام خاطبه وحده في آخر الحديث وقال: يا ابن أَشْتِمَ! إنّ الله أوحى إلى سليمان.....الخ.

والراوي يحقق في روايته هذه نتيجةً أخرى أيضاً وهي أن يثبت أن الإمام من خلال استنباطه الخاطي من الآية ٢٩ من سورة (ص) لم يكن متقيداً في كلامه بالتقيّة بل كان يقول في كل مكان كل ما كانت تميل إليه نفسه ولم يكن يهتم بأن يكون كلامه موافقاً للحق! (١). (انتهى كلام السيد الغروي).

سادساً: الآن يجب أن نمعن النظر في الآية التي تتكلم عن سليمان ﷺ كي نرى هل لها أية علاقة بأكاذيب «ابن أَشْتِمَ» أم لا؟

يقول القرآن الكريم: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ٣٥ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ٣٦ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَتَاءٍ وَعَوَاصٍ ٣٧ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ٣٨ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ٣٩ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص/٣٥-٤٠].

كما تلاحظون لقد حدّد الله في الآية ٣٩ العطاء الإلهي الذي وهبه لسليمان باسم الإشارة «هذا»، أي أن العطاء الإلهي لم يكن سوى ذلك التسخير للريح وللشياطين والجنّ الذي ذكّر في الآية السابقة، ومن الواضح تماماً أن تسخير الريح وطاعة الجن ليست بالأمر الذي يمكن إعطاؤه للآخرين أو إمساكه عنهم بغير حساب! لهذا السبب تم استخدام كلمة «امنن» بدلاً من مادة «الهبّة» أو «العطاء» أو «المنح»، وعبارة المنّ في القرآن استُخدمت لإطلاق سراح الأسرى دون مقابل، إذ يقول القرآن: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [مجد/٤]. أي إما أن تحرّروا الأسرى دون فدية، أو أن تأخذوا الفدية وتحرّروهم.

وذكر الشيخ الطبرسي في «مجمع البيان» هذا الوجه في تفسير الآية ٣٩ من سورة ص وقال: "إن المعنى فأنعم على من شئت من الشياطين بإطلاقه أو أمسك من شئت منهم

(١) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، مغرب [الغروب]، ص ١١٩ - ١٢٠. (المترجم)

في وثاقه وَصَرَفَهُ في عمله من غير حرج عليك فيما تفعله".

لاحظوا أنه من البعيد جداً عن البلاغة المعجزة للقرآن الكريم أن يعبر عن عطاء نبي الله وسخائه بعبارة «أَمْنُنْ»^(١). أما استخدام هذا الفعل في معنى تحرير الجن الذين أخذهم سليمان أسرى ليقوموا بخدمته -خاصةً إذا لاحظنا الآيات من ١٢ إلى ١٤ من سورة سبأ- فهو استخدام بليغ ومناسب تماماً.

ولما ذكر المفسرون وجهاً آخر لتفسير الآية -رغم أن هذا الوجه الآخر ليس بقوة الوجه الذي ذكرناه لأنه لا ينسجم مع القرائن الموجودة في الآية وفي الآيات التي قبلها وبعدها- فإنني سأذكره هنا نقلاً عن كتاب «مغرب» [الغروب] لآية الله الغروي، ليطلع عليه القراء المحترمون:

"في الوجه الثاني، المراد أنه يا سليمان! بما أنك عبدنا المطيع وأنتك عالم بأحكامنا وأنتك تعمل طبقاً لأوامرنا وأن إعطائك أو إمساكك مبنيٌّ على الحكمة، فإننا لا نريد منك حساباً، لأننا إذا أردنا من شخص حساباً لربما تخلف وقصّر. فمعنى الآية إذن: «هب من تشاء وامنع ممن تشاء دون أن يكون عليك حساب من قبلنا ودون أن تتعرض للمساءلة من قبلنا حول ذلك». وهنا لابد من توضيح حول هذا الموضوع:

بما أن دافع الإنسان لأعماله الاختيارية هو الشوق والإرادة، فإذا ترسخت في نفسه حقيقة العدالة فإن عاداته المستمرة -بمقتضى هذه الملكة- ستكون إرادة العدل في أفعاله، ولن تتفك عنه هذه الإرادة، فعندئذ سيضع كل نعمة في المكان التي خلقت لأجله وسيمسكها عن غير محلها، فينفق المال في المكان الذي أمر الله فيه بالبذل والعطاء، ويمتنع عن إنفاق المال في المواضع التي نهى الله عن الإنفاق فيها؛ ولذلك قالوا: العدل وضع الشيء في موضعه والظلم وضعه في غير موضعه.

لقد أثنى الله تعالى على سليمان (ع) في هذه الآية مُبَيِّنًا علو مرتبته فقال له في معرض تمجيده والثناء عليه: أعط الآخرين من النعم التي أنعمنا بها عليك أو أمسك عنهم، لأنك تعلم -ملك العدل فيك- أين يجب البذل والإنفاق ومتى يجب الإمساك. فملك العدل التي فيك تجعلك عملياً لا تتخلف عن واجبك أبداً في هذا المجال، أي أن هذه الآية تتضمن بيان علم سليمان وعمله الذي وصفه الله بقوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص/٣٠]. خاصة أنه تعالى قال في الآية التي بعدها -أي الآية ٤٠-: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص/٤٠]، في حين أنه لو كان يبذل المال في غير موضعه أو يسرف لما قال تعالى ذلك في شأنه.

بناءً على ذلك فإن الاستدلال بهذه الآية [أي قوله تعالى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾] لإثبات أننا معشر الأئمة يحق لنا أن نُفسّر للناس آيات الكتاب أو نبين لهم أحكام الله -في مقام «التَّوْبَةِ» مثلاً- على نحو مختلف ومتنوع ومخالف للواقع (وهذا هو هدف «ابن أشيم» من وضع هذه الرواية) ليس في محله. والآية ليس فيها مثل هذه الدلالة، ولم يقل الإمام الصادق (عليه السلام) أبداً مثل هذا القول.

إن وظيفة الأنبياء والأوصياء والعلماء تبليغ حقائق الدين ونشر العلم وتعليم الجاهلين

(١) خاصة أن القرآن الكريم نهى عن المنة في الصدقة والإنفاق والعطاء.

وهداية الخلق وإرشادهم فإذا أخلُّوا -نعوذ بالله- في هذه الوظيفة يكونوا قد تخلّفوا عن القيام بالمهمّة التي كلّفهم الله بها وأصبحوا من المبغضين والمغضوب عليهم! طبقاً لقوله تعالى: ﴿يَلْغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة/٦٧].

وحتى الحديث الذي رُوي عن الإمام الرضا (ع) (الكافي، باب ٧٨، حديث ٣) أنه سئل: "حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: لَا، ذَلِكَ إِلَيْنَا إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ؛ أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾؟"، لا يحل المشكلة ولا يتنافى مع الآية، لأنه لم يأت في الحديث أن لنا الحق أن نفتي أو نفسر القرآن بخلاف الواقع وعلى نحو متناقض، بل يفيد هذا المعنى فقط أننا يمكننا في بعض الحالات أن نمتنع عن الإجابة، يعني في أحوال نادرة وعندما نرى المصلحة في ذلك نلزم السكوت ولو بعنوان التقيّة، لأن التقيّة في الأفعال - التي هي من الموضوعات - جائزة على الإمام أيضاً. أما ما لا يجوز فهو تفسير الكتاب أو بيان الأحكام على نحو مخالف للحق والواقع.

وكما أن واجب كل جاهل أن يسأل فإن واجب النبي والإمام والعالم أولاً وبالذات أن يجيب، كما قال أمير المؤمنين علي (عليه السلام): "مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أَخَذَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعَلِّمُوا" (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ٤٧٨). وروى في الكافي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ (عليه السلام) إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْجَهَالِ عَهْدًا يَطْلُبُ الْعِلْمَ حَتَّى أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْدًا يَبْذِلُ الْعِلْمَ لِلْجَهَالِ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ الْجَهْلِ". (الكافي، الباب ١١، حديث ١).

وجاء في الكتاب العزيز: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل/٤٣]. وروى في الكافي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال لِحُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ: "إِنَّمَا يَهْلِكُ النَّاسُ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ". (الكافي، باب ١٠، حديث ٢). فإذا كان السؤال عن حكم الله واجباً، فإن الإجابة الصحيحة ستكون واجبة أيضاً، وإلا فكيف يمكن أن يقول الله -الذي بيّن لنا أن كتمان الآيات وحقائق الشرع يستوجب اللعن (البقرة/ ١٥٩ و ١٧٤)-: يجب عليكم -من جهة - أن تسألوا لأجل أن تتعلموا، ثم يقول من الجهة الأخرى لأهل العلم: إن شئتم أجيبوا وإن شئتم لا تجيبوا أو أجيبوا جواباً غير صحيح أو غير واقعي!!^(١). (انتهى من كلام آية الله الغروي)^(٢).

وسنذكر الآن الأحاديث التي يُستفاد منها ذلك المضمون الذي تكلمنا عنه أعلاه (كون الإمام مخيراً بين أن يجيب أو لا يجيب) لنقوم بدراستها ونقدها:

[دراسة أحاديث الباب ٧٨ من الكافي ونقدها]

هذه الأحاديث هي عبارة عن الأحاديث ٣ و ٦ و ٨ و ٩ من الباب ٧٨ من الكافي [أي باب: أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمْ الْأَنْبِيَاءُ (ع)]

(١) بالطبع يمكننا استناداً إلى الأمور التي ذكرت أعلاه أن ندرك بكل بساطة أن الحديث المذكور الذي تم فيه الاستناد إلى الآية ٣٩ من سورة (ص) ليس صحيحاً بأي وجه من الوجوه.
(٢) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، مغرب [الغروب]، ص ١٢٢ - ١٢٤. (المترجم)

(أ) كلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي اعتبر الحديث رقم ٣ غير صحيح، أما الحديث رقم ٦ فاعتبره المجلسي موثقاً لكن الأستاذ البهبودي لم يقبل به ولم يذكره في كتابه «صحيح الكافي». لكن متن الحديثين معطول تماماً، لأنه يذكر ذيل الآية ٤٣ من سورة النحل وذيل الآية ٧ من سورة الأنبياء فقط وينسب إليهما معنى غير صحيح، في حين أن صدر الآيتين أوضح شاهد وأصرحه على أن المراد من «أهل الذكر» في الآيتين: علماء أهل الكتاب. إضافة إلى ذلك نجد في متن كلا الحديثين أن السائل يسأل من الإمام: "حَقّاً عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: لَا، ذَلِكَ إِلَيْنَا أَنْ شِئْنَا فَعَلْنَا وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ".

حقاً، لو لم يقل الإمام حقائق الدين فما هي فائدة الإمام إذن؟ إن هذا مخالف للهدف من إرسال الرسل أساساً، ويؤدي إلى عدم تمام الحجة على الناس. (والحديث ٣ من الباب ٧٦ والحديث ٣ من الباب ١٦٧ يتضمنان الإشكال ذاته).

إضافة إلى ذلك نقول بشأن الآية ٣٩ من سورة (ص) التي تم الاستناد إليها في نهاية الحديث رقم ٣: إن الآية المذكورة لم تقل «هَذَا عَلِمْنَا فَاْمُنُّ أَوْ أَمْسِكْ!» مع أن موضوع الحديث هنا هو إعلان حقائق الشرع وتعليمها، ولذلك فلا يمكن الاستناد إلى الآية المذكورة في هذا المقام لأنه لا علاقة لها بقضيتنا هنا.

وأساساً هل تجوز مثل هذه التأويلات المخترعة؟ وهل ادعاء تفويض أحكام الدين وأموره إلى الأئمة قياساً على تفويض الرئاسة إلى سليمان صحيح؟ هل أنتم موافقون على العمل بالقياس؟!

(ب) كلا المجلسي والبهبودي اعتبرا الحديثين رقم ٨ و ٩ صحيحين! بالطبع نحن لا نتعجب من قبول المجلسي لهذين الحديثين وليس هذا مستغرباً منه، لكننا نتعجب من تصحيح الأستاذ البهبودي للحديثين رغم وجود اسم «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ» غير النِّقَةِ في سند الحديثين. كما أَنَّ «الوشاء» الذي روى الحديثين رقم ٣ و ٨ شخص رَوِ الخرافات ولا يمكن الوثوق به والاعتماد على أحاديثه.

ومن رواة الحديثين أيضاً «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْقِيُّ» الذي يروي حديثاً في تحريف القرآن ويدّعي أنه لما كان بالقادسية وأتى بالإمام أبي الحسن الرضا (ع) "بعث إلي مصحفاً وأنا بالقادسية، ففتحتُه فوَقَعْتُ بين يديّ سورة لم تكن، فإذا هي أطول وأكثَر مما يقرؤها الناس... الخ" (١).

وبالطبع لا يمكن التعويل على حديث شخص يروي مثل هذه الرواية.

ويحتوي متن الحديث رقم ٨ على عيوب الحديثين المذكورين أعلاه. وأدّعي في الحديث ٩ أن الإمام قال: "فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةَ وَلَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْنَا الْجَوَابَ". واستشهد الإمام بآية النفر: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» [التوبة/١٢٢] مع أنها

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٤٩٢. أو طبع مشهد، ص ٥٨٨ - ٥٨٩. وأيضاً أصول الكافي، ج ٢، ص ٤٣١، حديث ١٦. وعبارته: "دَفَعَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ [الإمام الرضا] (ع) مُصْحَفًا وَقَالَ لَا تَنْظُرْ فِيهِ! فَفَتَحْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيهِ: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) فَوَجَدْتُ فِيهَا اسْمَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ! قَالَ فَبَعَثْتُ إِلَيَّ ابْعَثْ إِلَيَّ بِالْمُصْحَفِ". (المنترجم)

تدل على خلاف ما يريده المدعي، لأن آية النفر هذه مطلقة في لزوم إنذار النافرين، فكيف يمكن أن يكون بيان حقائق الشرع وأحكامه وإنذار الناس واجباً بشكل مطلق على النافرين الذين لا ينحسرون بفرد محدد، ولا يكون بيان حقائق الشرع وأحكامه واجباً على النبي أو الإمام الذي هو فرد واحد في زمنه؟! هذا في حين أنه لو قصر أحد النافرين في أداء واجبه لأمكن أن يعوّض فرداً آخر عن هذا التقصير، أما النبي والإمام اللذان يُعدّان مصدر إعلان حقائق الشريعة وأحكامها وبيانها والمرجع المنحصر في ذلك، لو لم يبينوا الحقائق لكان ذلك بمثابة عدم إتمام الحجة، ولا يمكن لشخص آخر أن يقوم بعملهما. ولهذا السبب فإن أحكام مثل هؤلاء الأفراد بشأن «النَّفْيَةِ» تختلف عن أحكام «النَّفْيَةِ» لدى الأفراد العاديين.

بالنسبة إلى الآية ٥٠ من سورة القصص التي تم الاستناد إليها في الحديث، يجب أن نعلم أيضاً أن هذه الآية الكريمة لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بإظهار حقائق الدين أو عدم إظهارها، بل دعا الله في الآية التي قبلها (أي الآية ٤٩) المخالفين للدين بأن يأتوا بكتاب أهدى من التوراة والقرآن، ثم قال في الآية موضع البحث (أي الآية ٥٠): ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص/٥٠]، فيتبين من ذلك أنه - تماماً على العكس من ادعاء «أحمد البزنطي» - لم يكن النبي ﷺ يمتنع عن إبلاغ الشريعة وإظهارها حتى لأفراد متبعين لأهواء أنفسهم أيضاً. ولذلك قال في صدر الآية ٥٠: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ...﴾ ولا يمكن استخدام هذا التعبير بحق أشخاص لم يُقل لهم شيئاً. لأن الاستجابة وعدمها إنما تكون في مقابل الدعوة وإظهار شيء لا في مقابل الإمساك عن التبليغ والسكوت!! وكذلك لو قيل للمخاطب كلام عارٍ عن الصحة ومخالف للحقيقة - مثلاً بسبب «التَّوْبَةِ» - فلا يمكن دمه لعدم استجابته لمثل هذا الكلام. بناءً على ذلك من الواضح أن ما نسبته «أحمد البزنطي» إلى الإمام خاطئ تماماً ولا يمكن اعتباره حديثه صحيحاً. لننتقل الآن إلى نقد وتمحيص سائر أحاديث الباب ١١٠.

← الحديثان ٣ و ٥ - سند الحديث ٣ لا يُعتمد عليه لوجود «أحمد بن محمد البرقي» فيه، وسند الحديث ٥ فاسد أيضاً لوجود «ابن فضال» فيه. وتم الاستشهاد في متن الحديثين بالآية ٧ من سورة الحشر وقد تبين معنا في الصفحات السابقة أن الاستناد إلى هذه الآية هنا ليس صحيحاً. إضافة إلى ذلك لا علاقة أبداً لامتحان العباد في طاعتهم لرسول الله ﷺ أو عصيانهم له بتفويض أمر الدين له أو عدم تفويضه، لأن الناس يأخذون شريعة الله من النبي ﷺ فما يقوله النبي لهم باسم الشرع عليهم أن يقبلوه وهذا هو امتحانهم، أي أنهم إذا أطاعوه يكونوا قد نجحوا في الامتحان وإن عصوه يكونوا قد رسبوا في الامتحان. وهذا أعم من أن يكون الأمر الذي أطاعوه أو عصوه أمر الله أو أمر الرسول أو تركيياً من الاثنين. بل كلامنا هو: بأي دليل صحيح ومقبول تدّعون أن أمر الدين فوض إلى الرسول ﷺ وإلى أئمة الدين؟! ألم يقرأ هؤلاء الوضّاعون للحديث قوله تعالى: ﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف/٣٣]. فلا يمكن أن ننسب كل أمر إلى

الله استناداً إلى بضعة أحاديث ضعيفة لا توجب علماً.

← **الأحاديث ٤ و ٦ و ٧** - الحديث ٤ من مرويات «عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» والذي سبق أن عرفنا به^(١). والحديثان ٦ و ٧ اعترف المجلسي بأنهما ضعيفان.

في الحديث ٤ ادّعي أن رسول الله ﷺ لما كان مُسَدِّدًا مُوَفَّقًا مُؤَيَّدًا بِرُوحِ الْقُدُسِ لذا فإن الله فَوَّضَ إليه تشريع بعض أحكام الدين! فمن جملة ذلك أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّكَعَتَيْنِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْيَوْمِيَّةِ!! إضافةً إلى ذلك شرع رسول الله ﷺ ٣٤ ركعةً على أنها نوافل مستحبة بعد الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ أو قبلها!! في هذا الحديث أيضاً كما في الحديث ٧ ادّعي أن الله حَرَّمَ الْخَمْرَ بَعَيْنِهَا -أي الخمر المصنوعة من العنب فقط - فَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ!!

إن هذا الحديث يرمي إلى وصف النبي ﷺ بأنه - نعوذ بالله - أكثر حرصاً على خير العباد من الله تعالى، لأن الله حرم نوعاً واحداً من المسكرات ولم يحرم بقية المسكرات مع أنه لا يوجد أي فرق بينها وبين الخمر المصنوع من العنب، من حيث الضرر، فحرم النبي ﷺ سائر المسكرات لينقذهم من أضرارها!! الخ.

في الحديث ٦ ادّعي أَنَّ الله لم يَحْدِدْ لِحَدِّ الْمَيِّتِ سَهْماً من الميراث لكن النبي اختصَّ جَدَّ الْمُتَوَفَّى بِسُدُسِ التَّرْكَةِ!!

وادّعي في الحديث ٧ أَنَّ النبي ﷺ هو الذي وضع دية العين ودية النفس!! حتى أن السائل يسأل: "هل وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذلك مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ [أي من الوحي]؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَعَصِيهِ!"

هنا لا بد من أن نُذَكِّرَ بأمر هام وهو أن النبي ﷺ كان له شأنان:

الأول: شأن الرسالة وإبلاغ أحكام الشريعة للناس.

والثاني: شأن الزعامة وإدارة المجتمع الإسلامي.

في الشأن الثاني كان النبي ﷺ يتخذ قراراته ويأمر وينهى ويتشاور مع المسلمين حول ما يرى فيه المصلحة للمجتمع حتى أنه كان أحياناً يأخذ برأي الآخرين ويعدل عن رأيه. ونماذج ذلك في كتب السيرة والتاريخ ليست بالقليلة. حتى أن المسلمين تربوا على التفرقة بين أوامر النبي ﷺ ونواهيهِ الصادرة باسم الشريعة والدين، وأوامره ونواهيهِ الصادرة عنه بوصفه قائداً للمجتمع الإسلامي ومديراً لشؤونه، فإذا قال النبي ﷺ أن القرار الفلاني أو الكلام الفلاني هو رأيي الشخصي وليس وحياً من الله فإن المسلمين كانوا يبدون رأيهم في هذا الأمر ويشاورون النبي ﷺ في ذلك وإلا فلا. ولكن الأحاديث التي ذكرناها هنا لا تتعلق بالشأن الثاني للنبي الأكرم ﷺ بل بالشأن الأول له، أي بشأنه كمبلغ لرسالات الله ومعلم لأحكام شريعة رب العالمين.

يقول القرآن الكريم حول الشأن الأول لرسول الله ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم/٣-٤]. مدلول الآية الكريمة هو أن كل ما قاله النبي ﷺ على أنه شرع من

(١) راجعوا الصفحة ١١٢ فما بعد والصفحة ١٦٢ من الكتاب الحالي.

الله فإنه يكون مسبوقاً بالوحي وَمِنْ ثَمَّ فلا شيء من مسائل الشرع قد فُوض إليه. لو كان هناك جزء من مسائل الشرع قد فُوض إليه O لما كان هناك حاجة إلى الوحي في هذه المسائل، هذا في حين أن إطلاق الآية يخالف هذا الأمر. من هنا نرى أن النبي O كان أحياناً ينتظر الوحي مدة طويلة كي يتمكن من الإجابة عن سؤال أحد السائلين ولم يكن يقل شيئاً استناداً إلى رأيه. يقول القرآن الكريم للنبي O: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس/١٥]. ويقول أيضاً: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿١٥﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة/٤٤ - ٤٦].

هل يمكننا - مع هذه الآيات - أن نقول إن محمداً O كان يحق له أن يأتي من عند نفسه ودون وحي من الله بحكم شرعي على أنه قانون من قوانين الشريعة الإلهية؟ هل الرسول الذي قال كتابه أكثر من مرة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام/٢١] يمكنه أن يأتي بحكم من عند نفسه دون الوحي بوصفه حكماً شرعياً من عند الله؟

يقول القرآن الكريم: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [الشورى/٤٨]. ويقول أيضاً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران/١٤٤]، ومعلوم أن عمل الرسول هو إبلاغ الرسالة والوحي فحسب، ويقول تعالى أيضاً: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [المائدة/٩٩، النور/٥٤، والعنكبوت/١٨].

فالنبي O يبلغ تعاليم الشرع وأحكامه فقط وليس له نصيب أو مشاركة في تشريعها. ونجد في تفسير «مجمع البيان» في تفسير الآية الأولى من سورة التحريم، أن النبي O عوتب على تحريمه على نفسه شيئاً أحله الله له، هذا رغم أن رسول الله O لم يحرم على المسلمين ذلك الشيء الذي أشارت إليه الآية، بل حرم ذلك على نفسه فقط وأراد أن يتمتع عن التمتع بأمر أحله الله له، فعاتبه الله تعالى وقال له: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحريم/١]. فلا يمكننا أن نقول -بعد هذه الآيات- أن النبي O شرع بعض أحكام الشرع دون وحي من الله؛ بل كل ما قاله النبي [من شرائع الدين وأحكام الله عز وجل] مستند إلى الوحي، ولأجل هذا السبب يقول تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾ [النساء/٨٠]. أي أن هذا النبي O - كما رأينا في الآيات السابقة - لا يقول شيئاً من عنده بل كل ما يقوله مسبوق بالوحي الإلهي. نعم، لو قالت الآية «من يطع الرسول لم يعص الله»، أو تعبيراً من هذا القبيل، لربما أمكن أن نلحق مثل هذا الكلام فنقول: إن بعض أحكام الشرع فُوض تشريعه إلى النبي O. لأن المؤمنين الذين يطيعون رسول الله O - في الموارد التي كان النبي قد شرع فيها من عند نفسه حكماً دون نزول الوحي فيه - لا يعصون الله في ذلك وأيضاً لا بطيعونه، لأنه لم يقل لهم في ذلك المورد شيئاً حتى يُطاع أو يُعصى فيه. لكن الآية بشكلها الحالي تنص على أن الله تعالى لم يُفوض إلى أحد شيئاً من مسائل الشريعة وأحكامها.

لاحظوا أن أحاديث هذا الباب لا تنسجم مع آيات القرآن، والمشكلة الأخرى هي أن الأحاديث المذكورة تخالف تلك المجموعة من الأحاديث التي تصرح أن الله أوجب سبع عشرة ركعة يومية وأن النبي ﷺ أضاف عليها الصلوات المستحبة والنوافل فقط. وفيما يلي نموذجان لمثل هذه الأحاديث:

١- عن الإمام الرضا (ع) قال: " .. إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِنَّمَا فَرَضَ عَلَى النَّاسِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مَنْ أَتَى بِهَا لَمْ يَسْأَلْهُ اللَّهُ عَمَّا سِوَاهَا، وَإِنَّمَا أَضَافَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُهَا لِيَتِمَّ بِالنَّوَافِلِ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ التَّقْصَانِ" (١).

٢- وعن الإمام الرضا (ع) قال: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَرَضَ عَلَى رَبِّي سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَفَرَضْتُ عَلَى نَفْسِي وَأَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِي بِإِزَاءِ كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ لِنَتِمَّ بِذَلِكَ الْفَرَائِضُ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ التَّقْصِيرِ وَالنَّهْمِ" (٢).

ونحن بالطبع نعتبر كلا المجموعتين من الروايات غير صحيح، أولاً لعدم توافقها مع القرآن وثانياً لأن هناك أحاديث متوافقة كلها مع القرآن وتنقض تلك الأحاديث وتردّها، ومنها الأحاديث التالية:

١- جاء في «مستدرك الوسائل» نقلاً عن كتاب «الاحتجاج» للطبرسي: أن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ وَكَانَتْ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَدْ فَرَضَتْ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي خَمْسِينَ وَقْتًا وَهِيَ مِنَ الْأَصَارِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَرَقَعْتُهَا عَنْ أُمَّتِكَ وَجَعَلْتُهَا خَمْسًا فِي خَمْسَةِ أَوقَاتٍ وَهِيَ إِحْدَى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً [تشمل جميع الصلوات المفروضة والمستحبة] وَجَعَلْتُ لَهُمْ أَجْرَ خَمْسِينَ صَلَاةً" (٣). كما جاء أيضاً نقلاً عن المسعودي: "ففرضت خمسين ركعة ثم رُدَّتْ إلى سبعة عشر ركعة" (٤).

٢- عن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إِنْ ذَا النَّمِرَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" (٥). ولم يقل له إن الله فرض عليك عشر ركعات وأنا فرضت عليك سبع ركعات أخرى!!

٣- روى «عبد الرزاق الصنعاني» في كتابه «المُصَنَّفُ» الذي يُعَدُّ من الكتب الموثوقة والقديمة أن جبريل صلى بالنبي ﷺ إماماً ليعلمه الصلاة وأم النبي ﷺ قال: "فصلّى جبريل بالنبي ﷺ ووصلّى النبي ﷺ بالناس، فطَوَّلَ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، ثُمَّ قَصَّرَ الْبَاقِيَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ" (٦).

(١) الشيخ حسين نوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الطبعة الحجرية، ج ١، ص ١٧٦. وهو أيضاً في وسائل الشيعة، ج ١، ص ٧٩، وبحار الأنوار، ج ٦٧، ص ٢٥٢، كلهم نقلاً عن كتاب الأمالي للشيخ الطوسي. (المُتْرَجَمُ)

(٢) مستدرك الوسائل، ج ١، ص ١٧٦.

(٣) مستدرك الوسائل، ج ١، ص ١٧٦.

(٤) مستدرك الوسائل، ج ١، ص ١٨٣.

(٥) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٥.

(٦) الحافظ عبد الرزاق الصنعاني، المُصَنَّفُ، ج ١، ص ٤٥٤.

هذا في حين أنه بناءً على أحاديث الكافي كان على جبريل أن يصلي ركعتين ركعتين ثم يضيف النبي ﷺ ركعتين عليهما.

٤- رغم أن النبي كان يكره الثوم كثيراً، لكنه لم يحرمه. جاء في إحدى الأحاديث أن النبي ﷺ قال: "مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبُقْلَةَ الْخَبِيثَةَ فَلَا يَقْرَبَ مَسْجِدَنَا". فظن الناس أن النبي حرم الثوم وقالوا: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا"^(١).

ولو كان هناك أقل شيء فُوض من أمر الدين إلى النبي ﷺ لكان قد حرم الثوم على الأقل.

← الحديث ٨ - في هذا الحديث تم الاستناد إلى آية: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) [النساء/١٠٥]. لإثبات تفويض أمر الدين إلى الأئمة. ثم ادَّعى أن الآية تجري أيضاً في حق «الأوصياء»!

فنقول: أولاً: هذه الآية خطاب لرسول الله ﷺ فقط لا غير. فمن أين أتيتم بالأوصياء وأين وجدتم ذكرهم في الآية؟

ثانياً: الآية تقول: عليك أيها النبي أن تحكم بين الناس بما أراك الله وأنزله عليك، إذن؛ لم يُفوض شيء إلى رسول الله ﷺ بل كان من الواجب عليه أن يحكم استناداً إلى ما أراه الله وأنزله عليه من الوحي. تلاحظون أن الآية لا تذكر أي شيء بشأن التفويض.

ثالثاً: لنفرض أنه -استناداً إلى هذه الآية- فُوض أمر الدين إلى رسول الله، مثلاً استناداً إلى أن النبي ﷺ -كما يقول الحديث ٤- كان موقفاً ومؤيداً بالوحي وبروح القدس وكان أميناً على كلام الله، فما علاقة ذلك بالأوصياء، فالأوصياء لا يوحى إليهم. ومن الناحية الأخرى كان حضرة عيسى (ع) مؤيداً أيضاً بالوحي وبروح القدس، فلماذا لم يُفوض إليه شيء من أمر الدين، لكنه فُوض إلى الأئمة فقط؟!

ثم إنه طبقاً لادعائهم، أحد الفروق بين الإمام والنبي هو أن النبي لا يلزم أن يتبع شريعة من سبقه من الأنبياء بحذافيرها، بل من الممكن أن ينسخ بعض أحكام شرائع من سلف من الأنبياء، أو يغيرها، أما الإمام فليس كذلك، بل هو مُفسِّر لدين النبي وحافظ ومبليغ له. وهذا لا يحتاج إلى تفويض أمر الدين إليه.

لا أدري كيف يعتبر علماؤنا «الكليني» والمدافعون عنه موحدون حقاً مع أنهم يجيزون لأحد أن يشارك الله تعالى في أمر تشريع أحكام الدين!! سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ غُلُوباً كِبِيراً. اللهم اشهد أنني بريء مما يقولون.

وعلى كل حال الأحاديث التسعة الأولى لهذا الباب كلها تخالف القرآن، والحديث العاشر كما قلنا يخالف الأحاديث التي قبله. ويُراجع أيضاً في ذلك ما قلناه حول الحديث ٥ من الباب ١٦٨.

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ١٧، ج ١، ص ٣٩٥، حديث ٥٦٥.

٢٣- بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ

هذا الباب آخر أبواب فصل «كتاب فضل العلم»، ويشتمل على ١٢ حديثاً، اعتبر المجلسي الحديثين ٣ و ٨ منها صحيحةً، والحديثين ٥ و ٦ بمنزلة الصحيح، أما الأستاذ البهبودي فأورد الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ في كتابه «صحيح الكافي».

في اعتقاد كاتب هذه السطور لو أن الشيعة عملوا حقيقةً بأحاديث هذا الباب، لما واجهنا قطعاً المشكلات التي نعاني منها اليوم، ولما ابتلي شعبنا بالخرافات والأباطيل الكثيرة التي تُبلَّغ اليوم على أنها من الدين، ولما أُصيبت الوحدة الإسلامية أيضاً بهذا الشرخ الكبير.

ويبغى أن نعلم أن الشيخ «مرتضى الأنصاري» قال في كتابه «فرائد الأصول» أن روايات مطابقة الأحاديث على القرآن تبلغ حد التواتر المعنوي. وقد صرح بعض العلماء الماضين مثل «الشيخ الطبرسي» مؤلف تفسير «مجمع البيان» بأن القرآن له الحكم الكامل على جميع الأحاديث. وقال في تفسيره للآية ١٨٠ من سورة البقرة: "إن الخبر لو سلم من كل قرح لكان يقتضي الظن، ولا يجوز أن يُنسخ كتابُ الله تعالى الذي يوجب العلم اليقين، بما يقتضي الظن". ولكن للأسف فإن عدم اهتمام العلماء بأحاديث هذا الباب يفوق عدم اهتمامهم بأي أحاديث أخرى!!

وسنذكر هنا كنموذج بعض الأحاديث التي تتناسب مع أحاديث هذا الباب وتشابهها، إضافةً إلى الحديث الذي ذكرناه فيما سبق نقلاً عن تفسير «العياشي» في الصفحة ٣٩ من هذا الكتاب.

١- رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَالْإِمَامِ الصَّادِقِ - عَلَيْهِمَا السَّلَام - أَنَّهُمَا قَالَا: "لَا تُصَدِّقْ عَلَيْنَا إِلَّا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ وَ سُنَّةَ نَبِيِّهِ ٩" (١).

٢- وَعَنْ كُلَيْبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الْإِمَامَ جَعْفَرَ الصَّادِقَ (ع) يَقُولُ: "مَا أَتَاكُمْ عَنَّا مِنْ حَدِيثٍ لَا يُصَدِّقُهُ كِتَابُ اللَّهِ فَهُوَ زُخْرَفٌ" (٢).

٣- ويروي الشيخ يوسف البحراني في كتابه «الحدائق الناضرة» عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثًا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ" (٣).

٤- رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ الرِّضَا (ع) أَنَّهُ قَالَ: "فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَأَعْرَضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ- فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَوْجُوداً حَلَالاً أَوْ حَرَاماً فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ- وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ- فَأَعْرَضُوهُ عَلَى سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ٩ - فَمَا كَانَ فِي السُّنَّةِ مَوْجُوداً مَنْهُياً عَنْهُ نَهْيٌ حَرَامٌ وَمَأْمُوراً بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ٩ أَمَرَ إلْزَامٌ فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ٩ وَأَمْرَهُ..." (٤).

(١) الحديث رواه مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ سَدِيرٍ - وَنَقَلَهُ الْحَرَامِلِيُّ عَنْهُ فِي وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ، ج ١٨، ص ٨٩، حديث ٤٧.

(٢) حيدر علي قلمداران، ارمغان آسمان [أي هدية السماء]، ص ١٨٤. قلتُ (المترجم) والحديث في مستدرک الوسائل للنوري الطبرسي، الطبعة الجديدة، ج ١٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) حيدر علي قلمداران، ارمغان آسمان [أي هدية السماء]، ص ١٨٤. قلتُ (المترجم) والحديث في رجال الكشي، طبعة مشهد المحققة، ص ٢٢٤. وعنه المجلسي في بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعية، ج ١٨، ص ٨٢، حديث ٢١. (وفي طبعة قم الأحدث لوسائل الشيعية: ج ٢٧، ص ١١٥).

٥- وقال عليّ (ع) [في رسالة كتبها إلى أهل الكوفة]: "...فألزموا دينكم واهدوا بهدي نبيكم واتبعوا سنّته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن، فما عرفه القرآن فالزموه وما أنكره فردوه، وارضوا بالله عزّ وجلّ ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمّد و نبيّاً وبالقرآن حكماً وإماماً..." (١).

٦- وقال الإمام الرضا (ع): "إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ كَذَّبْتُهَا..." (٢).
٧- و رُوِيَ عَنِ الإِمَامِ البَاقِرِ (ع): "... وَإِذَا جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ عَلَيْهِ شَاهِدًا أَوْ شَاهِدَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَخُذُوا بِهِ وَإِلَّا فَقِفُوا عِنْدَهُ" (٣).

٨- و رُوِيَ عَنِ الإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي بِالْحَدِيثِ فَانْحَلُونِي أَهْنَاهُ وَأَسْهَلُهُ وَأَرْشَدُهُ، فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ" (٤).

٩- و رَوَى ثَوْبَانٌ عَنِ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "اعْرِضُوا حَدِيثِي عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَافَقَهُ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا قُلْتُهُ" (٥).

١٠- وعن الإمام الصادق (عليه السلام) أَنَّهُ قَالَ: "فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وآله" (٦). وقال الإمام الرضا (ع) أيضاً: "فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن" (٧). (٨)

١١- وقال رسول الله ﷺ: "إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط" (٩).

١٢- وقال رسول الله ﷺ: "إنه سيجيئكم رواة، فما وافق القرآن فخذوا به وما كان غير ذلك فدعوه" (١٠).

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٤، ص ٤٧٩.

(٢) أصول الكافي، باب ٣٢ (في إبطال الرواية)، ج ١، ص ٩٦.

(٣) أصول الكافي، باب (الكتمان)، ج ٢، ص ٢٢٢، حديث ٤.

(٤) المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢١. و الجواهر، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج ١٣، ص ١١٠ - ١٠١. (المترجم).

(٥) رواه السيوطي في الجامع الصغير، رقم ١١٥١، وضعفه وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث". (المترجم).

(٦) رجال الكشي، طبع مشهد، ص ٢٢٤. (المترجم).

(٧) المصدر نفسه في القسم الأخير من الحديث نفسه. (المترجم).

(٨) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ١٩٥. بعد أن ذكر المرحوم قلمداران في كتابه (ارمغان آسمان) أي هدية السماء، عدة نماذج لأحاديث عرض الروايات على القرآن قال: "لا أظن أحداً عنده أدنى نصيب من الوجدان والإنصاف يمكنه بعد هذه البيانات أن يعتمد ويُعَوَّل على الأحاديث التي تتضمن ما يخالف القرآن أو التي لا تتفق مع تعاليم القرآن أو التي لا يصدقها القرآن، مهما كان رواتها رجال مؤمنون وإماميون وكانوا فلاناً أو فلاناً، ومهما كانت تلك الأحاديث من حيث ميزان الدراية صحيحة". (ارمغان آسمان، ص ١٨٤).

(٩) الطبرسي، مجمع البيان، ج ١، ص ١٣. و أيضاً الفاضل جواد الكاظمي (ت ١٠٦٥)، مسالك الأفهام إلى آيات الحكام، ج ١، ص ١٢.

(١٠) مصطفى الحسيني الطباطبائي، راهي به سوي وحدت اسلامي، [أي طريق نحو الوحدة الإسلامية]، ص ١٣. ومصدر الحديث: تفسير الإمام الطبري، ذيل تفسيره للآية ١٠ من سورة الدخان.

١٣- وقال رسول الله ﷺ: "إِنَّهُ سَيُكْذَبُ عَلَيَّ كَمَا كُذِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي فَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ حَدِيثِي وَأَمَّا مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِي" (١).
١٤- وقال رسول الله ﷺ: "إِذَا رُويَ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَافَقَهُ فَاقْبَلُوهُ وَإِلَّا ذَرُوهُ" (٢).

لقد لاحظنا في هذه الأحاديث -سواءً كانت مذكورة في الكافي أم جاءت في مصادر أخرى- النقاط التالية:

أولاً: لا يقول الشارع اقبلوا حديث الفرد الموثوق، بل جعل ملاك قبول الأحاديث والأخبار أو رفضها، وجود مؤيد ومصدق لها في القرآن الكريم أو في سنة النبي ﷺ القطعية.

ثانياً: لقد عيّن الشارع القرآن الكريم حكماً في قبول الأحاديث أو ردها، ثم بعد ذلك عرّف بسنة النبي الأكرم ﷺ بوصفها المرجع الثاني في قبول الحديث أو رفضه. في هذا المجال لا بد من أن ننتبه إلى أن المراد من سنة النبي ﷺ هو ما عرّف عنه عليّ (ع) بعبارة: "السنة الجامعة غير المفترقة" -يعني السنة القطعية-. لأنه من البديهي أنه في غير هذه الصورة فإن إرجاع الحديث إلى الخبر الذي هو في حد ذاته غير قطعي ولا يفيد العلم ليس سوى إحالة مجهول إلى مجهول آخر، أو إسناد أمر غير قطعي وغير مُسلم به على وجه اليقين إلى أمر آخر غير مُسلم به أيضاً، ومن المؤكد أن مثل هذا الأمر لا يُحتمل وجوده في الشريعة.

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٤٢. قلتُ وأصله في كتاب قرب الإسناد للحميري، ص ٤٤.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ١٠، ص ١٤٨.

(كِتَابُ التَّوْحِيدِ)

٢٤- بَابُ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحَدِّثِ

اعلم أن هذا الباب أول أبواب «كتاب التوحيد» في الكافي، وهو يشتمل على ستة أحاديث لم يعتبر المجلسي ولا البهودي أيّاً منها صحيحاً!!

← الحديثان ١ و ٢ - بناءً على قول المجلسي - سند الحديث الأول مجهول وسند الحديث الثاني ضعيف ومرفوع^(١). ومتن الحديثين أيضاً عجيب، لأنه رغم أن أتباع الكلينيّ يعتبرون الكفار والزنادقة نجسين غير أطهار، إلا أن هذين الحديثين يقولان إن زنديقاً ينكر الله جاء إلى المسجد الحرام للطواف! ومن البعيد جداً أن يأتي منكراً لله إلى المسجد الحرام، والأعجب من ذلك أن الإمام (ع) لم يعترض على حضور الزنديق في المسجد الحرام رغم معرفته بإلحاده!! رغم أنني أعلم أن محبي الكلينيّ لفقوا تأويلاً وتوجيهاً لهذه المسألة!

← الحديث ٣ - سنده - طبقاً لقول المجلسي - ضعيف. ورواته هم «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيِّ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ» اللذان وضعوا «الزيارة الجامعة» التي تخالف كثيراً من جملها القرآن والعقل^(٢). ورواة الحديث الآخرون هم «الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بُرَيْدٍ الدِّيَنُورِيِّ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَبِي سَمِيئَةَ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسَانِيِّ» مجهول الحال أو الوضاع الذي لا يتورّع من شيء، والجاهل بالقرآن.

← الحديث ٤ - سنده - طبقاً لقول المجلسي - مجهول. ومتنه أيضاً يتضمن عدّة إشكالات سيّمت بيانها. وينبغي أن نعلم أنه على الرغم من أن السيد المرتضى (رحمه الله) حاول أن يخترع تأويلاً وتوجيهاً لهذا الحديث، إلا أنه في الوقت ذاته سمّى هذا الحديث في رسائله حديثاً «خبيثاً» وقال:

"وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال المعلوم بالضرورات فساد، وإن رواه الكلينيّ (رحمه الله) في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا (رحمهم الله تعالى) في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً."^(٣)

(١) لا يخفى أن المجلسي اعتبر الحديث ٢ حديثين، ولذلك عدّ الحديث ٣ في الكافي حديثاً رابعاً في هذا الباب. إذ اعتبر ذلك الجزء من الحديث الثاني الذي نجده في الصفحة ٧٦ من المجلد الأول من الكافي مشاراً إليه بعلامة النجمة وموضوعاً بين قوسين حديثاً مستقلاً، وقال عنه: هذا الحديث لم يكن في أكثر نسخ الكافي ولكن الصدوق رواه في كتابه «التوحيد» عن الكلينيّ.

(٢) لقد درست في كتابي «خرافات وفور در زيارت قبور» [أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور] هذه الزيارة ونقدتها. وراجعوا أيضاً كتاب «زيارات و زيارتنامه» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات] ص ٣٥٠ فما بعد.

(٣) راجعوا رسائل الشريف المرتضى، جواب المسائل الطرابلسيات، ص ٤١٠ فما بعد، (المسألة الثالثة عشرة).

لنبدأ الآن ببيان إشكالات متن الحديث:

أولاً: يقول الحديث إن شخصاً ملحداً يُدعى "عبدُ الله الدِّبْصَانِي سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ رَبُّ؟ فَقَالَ: بَلَى. قَالَ: أَقَادِرُ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَادِرٌ قَاهِرٌ. قَالَ: يَقْدِرُ أَنْ يُدْخَلَ الدُّنْيَا كُلُّهَا الْبَيْضَةُ، لَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامٌ: النَّظَرَةُ !!!". أي أن هشام لم يستطع الإجابة وطلب المهلة!

يَتَبَيَّنُ من هذا الحديث ومن الحديث رقم ١٠ من الباب ٤٢ أيضاً أن «هشام بن الحكم» الذي أثنى على علمه الوافر ومُدِّح مدحاً بليغاً في كتب الشيعة لم يكن يعلم جواب هذه المسألة السهلة، وَمِنْ ثَمَّ فتلك المدائح التي قِيلَتْ في حقه ينطبق عليها مثل: «رُبَّ مشهور لا أصل له».

إنَّ الجواب الصحيح عن ذلك السؤال هو أن المظروف الكبير لا يسع داخل ظرفٍ ووعاءٍ أصغر منه، لأن ذلك محال، والاستحالة ناشئة من المسألة ذاتها لا من عدم قدرة الله المتعال، لأن هذا السؤال معناه أن يكون الشيء الكبير صغيراً في عين حال كونه كبيراً! أو أن يكون الشيء الصغير غير صغير في الوقت ذاته الذي هو فيه صغير، وهذا كلام لا معنى له. تَصَوَّرْ أنتَ هذه المسألة أولاً كي يحقق الله عند ذلك تصوُّركَ. إن مثل هذه المسألة غير قابلة للتصور. نعم، الله على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. ولكن المحال ليس شيئاً، وليس له ذات ولا شئئية، ولهذا السبب فإن قدرة الله المطلقة لا تتعلق بالمحال.

ولكننا نرى أن «هشام» سكت وذهب إلى الإمام الصادق (عليه السلام). والإمام أيضاً - طبقاً لهذا الحديث - أعطاه جواباً غير صحيح، ولما لم يكن هذا الموضوع من موارد «التَّقِيَّةِ»، فليس هناك توجيه مقبول لعدم إجابة الإمام عن ذلك السؤال إجابة صريحة صحيحة. من هنا يتبين أن هذا الحديث من وضع رواة كذابين، وليس من كلام الإمام. إننا لا يمكن أن نصدق أن يجيب الإمام بمثل هذا الجواب. طبقاً للحديث قال الإمام لهشام: يَا هِشَامُ! فَانْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأَخْبِرْنِي بِمَا تَرَى؟ فَقَالَ: أَرَى سَمَاءً وَأَرْضاً وَدُوراً وَفُصُوراً وَبَرَاري وَجِبَالاً وَأَنْهَاراً. فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): إِنَّ الَّذِي قَدَرَ أَنْ يُدْخَلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدْسَةَ [أي عدسة عينك] أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا قَادِرٌ أَنْ يُدْخَلَ الدُّنْيَا كُلُّهَا الْبَيْضَةَ، لَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا وَلَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ!!! (١).

ويقول الحديث إن هشاماً قبل هذه الإجابة بكل سرور وَقَبَّلَ يَدَيِ الإمام وَرَأْسَهُ وَرَجُلَيْهِ، ورجع. هذا في حين أن ذلك الجواب لم يكن صحيحاً أصلاً لأن الله تعالى لم يُدْخِلِ السموات والأرض والجبال داخل عدسة العين، بل إن قابلية التأثير التي تتمتع بها عدسة العين عكست إشعاع النور المشع عليها فأوجدت في ذاتها تصويراً لتلك الأشياء على نحو يشابه عمل آلة التصوير، التي تصور مثلاً جبلاً كبيراً في صورة صغيرة، ولكن من الواضح تماماً أن صورة الأشياء الصغيرة ليست الأشياء ذاتها. لاحظوا أن الجواب المذكور لم يكن جواباً منطقياً ولا مقنعاً بل سفسطة وهو أمر مستبعد تماماً من الإمام.

(١) من الجدير بالذكر أنه رغم بذل المجلسي جهداً مضنياً لإيجاد توجيهات وتأويلات لهذا الحديث، إلا أنه روى في ختام كلامه عن الأئمة روايات تخالف هذا الحديث، وتعتبر أن مثل هذا الأمر محالاً. من ذلك أنه أورد رواية عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) قال فيها: "والذي سألتني لا يكون" [لأنه محال].

ثانياً: لماذا قَبِلَ هشام بَدَي الإمام ورجليَه؟ إن تقبيل الأيدي والأرجل يناسب السلاطين المتكبرين، أما أولياء الله فلا يسمحون لأحد أن يقبل أيديهم وأرجلهم، وأن يمارس معهم مثل هذا النوع من التملُّق (١).

ثالثاً: جاء في آخر الحديث أن الدَّيْصَانِيَّ أَسْلَمَ وشهد الشهادتين وقال: "وَأَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامٌ وَحُجَّةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ!". هذا في حين أنه يوجد أشخاص كثيرون آخرون كان يمكنهم أن يجيبوا عن سؤاله؛ فهل كل من أجاب عن سؤال سائل يصبح حجةً من الله على عباده؟! هذا مع أننا نعلم أن الله قال إن الناس ليس لهم حجة بعد الأنبياء (سورة النساء/١٥)، وقال عليُّ (عليه السلام): "تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ" (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

من الواضح أن الراوي الواضع لهذا الحديث أراد أن يخرع حُجَّةً لِلَّهِ تعالى وأن يفتح لنفسه دكاناً باسم الدين ليسترزق منه.

← **الحديث ٥ - مجهولٌ طبقاً لقول المجلسي.**

← **الحديث ٦ - مجهولٌ طبقاً لقول المجلسي.** ولا بدَّ بالطبع من الرجوع إلى العقل في إثبات الصانع وصفاته، لا إلى أحاديث الأحاد التي يرويها رواة مجهولو الحال. ومن الجدير بالذكر أن متن هذا الحديث أيضاً لا يتضمَّن أي معلومات مهمة.

٢٥- بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث صحَّح المجلسيُّ منها الحديثين الأول والرابع في حين لم يصحَّح الأستاذ البهبوديُّ منها إلا الحديث الرابع فقط.

← **الحديث ٥ -** سنده في نظرنا ساقط من الاعتبار لأنَّ فيه «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» القائل بتحريف القرآن عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى» الراوي للخرافات. وقد تعرفنا عليه في الصفحات السابقة من هذا الكتاب (٢).

← **الحديثان ٢ و ٣ -** سند الحديث الثاني ضعيف حسب قول المجلسي، والحديث الثالث مرفوع. لكن متن الحديثين لا يتعارض مع القرآن وليس فيه أي إشكال.

← **الحديث ٤ -** كلا المجلسي والبهبودي صححا هذا الحديث وقبلا به. لكن وجود «الْبَرْقِيِّ» فيه يمنع الوثوق بصحة روايته، إلا أنه ليس في متن الحديث أي إشكال.

← **الأحاديث ٥ و ٦ و ٧ -** في نظرنا الحديث ٥ ضعيف لوجود «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» القائل بتحريف القرآن ووجود أبيه في سنده، ولوجود «عَلِيَّ بْنَ عَطِيَّةَ» الضعيف والمهمَل فيه أيضاً. والحديث السادس مهمَلٌ لوجود «الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ» المهمَل في سنده، إلا أن

(١) يبدو أن واضع هذا الحديث كان يظن أن الأئمة - عليهم السلام - كانوا مثل مشايخ زماننا يسمحون للناس أن يقبلوا أيديهم ولا يمانعون من ذلك! حتى أنني رأيت أحياناً شيخاً من الشيوخ من أصحاب المناصب في الدولة يجلس ويصطف الناس أمامه ليقبلوا يديه وهو لا ينههم عن ذلك!! اللهم اشهد أنني بريء مما يفعلون. أيها القارئ العزيز! قارن عملهم هذا مع عمل النبي الأكرم (ص) الذي منع بعض أصحابه عندما أراد أن يقبل يده وقال: "هذا تفعله الأعاجم بملوكها ولست بملك، إنما أنا رجل منكم". (خيارات در گزارش تاریخ، مصطفى الحسيني الطباطبائي، ج ٣، ص ٣١٦، نقلاً عن كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تأليف القاضي عياض الأندلسي، ج ١، ص ١٣٣).

(٢) راجع الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

المجلسي قال: إن الحديث مجهول. والحديث السابع أيضاً مرسل، كما يقول المجلسي، ومنتنه مطابق لمتن الحديث ٢.

إن متن الأحاديث الثلاثة تلك ليس فيه أي إشكال، ولكننا، بسبب الإشكالات في أسانيدها، لا نستطيع أن ننسبها إلى الأئمة عليهم السلام على نحو اليقين والاطمئنان.

تذكير: اعلم أنه لا يجوز أن ننسب كل كلام أو تقرير منسوب إلى أئمة الدين لمجرد كون ذلك الكلام أو التقرير صحيحاً وعدم مخالفته للقرآن والسنة القطعية. نعم، لو كان لدينا كلام خطأ أو مخالف للقرآن والسنة فإننا نقطع على وجه اليقين أنه ليس من كلام النبي ﷺ ولا من كلام الإمام حتى ولو كان يتمتع بأقوى الأسانيد وأعلاها رتبة. أما لو كان لدينا كلام صحيح، فإن صحة الكلام وحدها لا تجيز إسنادها إلى الشارع، بل لا بد من صحة السند أيضاً حتى نُسند الحديث إلى أئمة الدين.

٢٦- بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث: الأول مجهول والثاني مرسل والثالث مجهول. لكن المجلسي والباقر كلاهما صححا الحديث ٣ وقبلاه.

← **الحديث ١** - طبقاً لهذا الحديث قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "اعرفوا الله بالله، والرسول بالرسالة، وأولي الأمر بالأمر بالمعروف والعادل والإحسان".

لقد شرح الكليني جملة: "اعرفوا الله بالله" على نحو غير صحيح فقال: "وَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ اعرفوا الله بالله يعني أن الله خلق الأشخاص والأنوار والجواهر والأعيان". هذا مع أنه لم يأت في نص الحديث أي كلام عن الأشخاص والأنوار والجواهر والأعيان، بل المعنى الصحيح للحديث، دون تلفيق للكلام، هو ما يلي: كما أنه لا بد من التعرف على النبي من خلال الرسالة والأمر التي أتى بها، فإن أتى بخرافات عرفنا أنه كذاب وإن أتى بمعجزة وبدين موافق للعقل ومطابق للفطرة والعدالة، وقابل للتطبيق، وأتى بالحقائق والأمر الصحيحة، عرفنا أنه نبي صادق، وكذلك أولو الأمر لا بد أن نتعرف عليهم من خلال أوامرهم فنعرف هل يمتلكون أهلية الزعامة أم لا؟ فإذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وكانت أعمالهم مطابقة للعدل والإحسان عرفنا أنهم أولو الأمر حقيقة وواقعاً.

فعلى هذا النحو ينبغي أن نعرف الله بالنحو الذي عرّف هو نفسه به، لا على النحو الذي وصفه العباد به. فمثلاً وصف الفلاسفة الله بأنه «علة العلل» أو «المصدر الأول»، لكن هذا التعريف ليس دقيقاً ولا تاماً، لأن العلة مضطرة إلى إيجاد المعلول، أما الله فليس كذلك. والله ليس «مصدراً» أيضاً لأنه لا يصدر شيء عن ذات الله، بل هو يوجد ويخلق «لا من شيء». وتعريف الصوفية والشعراء لله ليس صحيحاً أيضاً لأنهم يصفون الله بأنه: وجود عام ومطلق أو وجود كلي، وهذه مفاهيم ذهنية لا وجود خارجي لها. كما قالوا: "الكلي لا يوجد في الخارج إلا بوجود أفراد". إذن، الله وجود غير مخلوقاته ووجوده لا يجتمع مع وجود الممكنات أي لا يسري في الممكنات.

إن الله تعالى لم يُعرّف نفسه بوصفه وجوداً مطلقاً أو علة أو مصدراً، كما أنه - خلافاً للشعراء - لم يُعرّف نفسه على أنه معشوق. فلا بد من التعريف بالله على النحو الذي عرّف نفسه به، لأنه لا يوجد عبد يحيط بذات الله وصفاته، فذات الله لا تُدرك، فالذي لا يمكن للعباد أن يدركوه، أو يحيطوا به، كيف يمكنهم وصفه؟ لذلك فيجب على الله تعالى أن يُعرّف عباده بصفاته وأسمائه وطريقة عبادته من خلال وحيه إلى رسله، وأن يُعرّف نفسه

بنفسه. فمعنى جملة "اعرفوا الله بالله" هو المعنى ذاته الذي جاء في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام في دعاء الصباح إذ يقول: "يَا مَنْ دَلَّ عَلَى ذَاتِهِ بِذَاتِهِ" (١).

في الحديث الثاني من هذا الباب رُوِيَ عَنْ الإمام أنه سُئِلَ بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "بِمَا عَرَفَنِي نَفْسُهُ". وهذه الجملة هي في الواقع شرح لجملة: "اعرفوا الله بالله".

والنقطة الأخرى التي لا بد أن تُذَكَّرَ أتباع الكليني بها، هي أن الإمام يقول في هذا الحديث: "واعرفوا أولي الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ولم يقل اعرفوا الإمام بالنص الإلهي وبتعيين النبي له ووصيته إليه، ولم يقل اعرفوا الإمام بالأحاديث وكلمات العلماء. وأقول: فلماذا تجاهلتم هذا الحديث؟ إن هذا يبين أن مريدي الكليني إذا وجدوا الحديث غير مطابق لخرافاتهم تجاهلوه ولم يهتموا به.

← الحديث ٢ - يقول المجلسي: هذا الحديث مُرْسَلٌ. أما بقية رواية الحديث، بما في ذلك «البرقي» فليسوا ثقات، و«علي بن عتبة» مجهول أيضاً. وينبغي أن نعلم أن والد «عُتْبَةَ» كان من أصحاب الإمام الحسين (ع) وأن جَدَّ «عُتْبَةَ» كان من أصحاب رسول الله ﷺ. أما «علي بن عتبة» نفسه فلا ندري ما صفته صاحب أي إمام من الأئمة؟ وقد ظن المماقاني خطأ أن «علي بن عتبة» نفسه من أصحاب النبي ﷺ! أما متن الحديث فليس فيه إشكال.

← الحديث ٣ - سنده مجهول وساقط من الاعتبار في نظرنا

لوجود «صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى» في سنده. وهو راوي الحديث الأول من الباب ٥١ من الكافي الذي يظهر منه أنه شخص فاسد العقيدة وجبري المذهب، كما روى الحديث الأول واضح البطلان من الباب ٧١ من الكافي - كما سيأتي - ومنه يمكننا أن نفهم أنه راوٍ لا يتورع عن رواية أي خرافة.

٢٧- بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث. لم يصحح الأستاذ البهودي أيّاً منها أما المجلسي فاعتبر الحديث الثالث صحيحاً رغم أن أحد رواه «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» (٢)، وراويها الآخر شخص مجهول باسم «إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ»! أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

٢٨- بَابُ الْمَعْبُودِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهودي أيّاً منها، أما المجلسي فاعتبر الحديث الأول والثالث صحيحين رغم وجود «مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ [البقطيني]» (٣) في سند الحديث الأول! في حين أن كلا الحديثين في نظرنا معلولي السند لا يؤثّق بهما لوجود «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن في سندهما. أما الحديث الثاني في هذا الباب فقد كرّره الكليني مرّة ثانية في الحديث الثاني من الباب ٣٩. ومتون الأحاديث مقبولة لا غبار عليها.

(١) ومثله أيضاً ما جاء في دعاء أبي حمزة الثمالي من قوله: "بِكَ عَرَفْتُكَ وَأَنْتَ دَلَلْتَنِي عَلَيْكَ وَدَعَوْتَنِي إِلَيْكَ وَلَوْ لَا أَنْتَ لَمْ أَدْرِ مَا أَنْتَ". (الْمُتَرَجِّمُ)

(٢) راجعوا الصفحة ١٠٥ - ١٠٠ من الكتاب الحاضر لمعرفة حاله.

(٣) لقد عَرَفْنَا به في الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يصحح الأستاذ اليهودي أيّاً منها، أما المجلسي فاعتبر الحديثين الأول والثاني صحيحين رغم أن راوييهما «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ»! إضافة إلى ذلك فإن الراوي «نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ»، في سند الحديث الأول، شخص مجهول.

← الحديث ١ - لا إشكال في متنه.

← **الحديث ٢** - كما قلنا وجود «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ» في سنده يمنعنا من الثقة بالحديث. لكن متنه يقول إن رجلاً سأل الإمام الرضا (ع) فقال: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ! ثم سأل مسألة يمكن لكل عالم أن يجيب عنها، وعليه يجب أن يكون كل عالم إماماً! ثم لما أجابه الإمام عن سؤاله قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَبَّلَ رَأْسَهُ وَقَالَ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّ عَلِيًّا وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقِيمُ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّكُمْ الْأَيُّمَةُ الصَّادِقُونَ وَأَنَّكَ الْخَلْفُ مِنْ بَعْدِهِمْ".

هذا مع أن سؤاله لم يكن مُتَعَلِّقاً أصلاً بموضوع حكومة شخص ما أو ولاية أمره. من هذا يتبين أن هذا الشخص المجهول لم يكن يهدف من سؤاله إلا إلى اختراع مذهب والتفرقة بين المسلمين.

← **الحديثان ٣ و ٤** - الحديث الثالث في غاية الضعف لوجود «عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ [البطائني]»^(١) في سنده. والحديث الرابع مرفوع وغير موثوق لوجود «أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ» في سنده. لكن متن الحديثين لا إشكال فيه.

← **الحديثان ٥ و ٨** - سند الحديث الخامس يتضمن عيوب سند الحديث الرابع ذاتها. واعتبر المجلسي هذا الحديث مجهولاً واعتبر ذيله مرسلاً. أما الحديث الثامن فهو كالحديث الخامس مروى عن «أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَصِّلِي» الذي هو في غاية الضعف بسبب «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»^(٢).

هناك علتان في متن الحديثين: العلة الأولى: أن علياً (ع) لعن اليهودي في بداية إجابته عن سؤاله وابتدأ إجابته بعبارة حادة، وهذا بعيد قطعاً عن أخلاق عليٍّ عليه السلام! ولا ينسجم مع سيرة أئمة الدين. والعلة الثانية: أن علياً اعتبر نفسه في نهاية الحديث "عَبْدًا مِنْ عِبِيدِ رَسُولِ اللَّهِ" (٣). وهذه الجملة بعيدة عن شأن ذلك الإمام الهمام. ولم يكن أي أحد من أصحاب النبي ﷺ في صدر الإسلام يعتبر نفسه عبداً من عبيد النبي ﷺ، بل كان الصحابة يعتبرون أنفسهم من أتباع النبي ﷺ والمطيعين له.

← **الحديثان ٦ و ٧** - الحديث السادس ضعيف بسبب «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» والحديث الذي بعده مرفوع. أما متن الحديثين فلا إشكال فيه.

(١) بيّن حاله في الصفحة ٢٤٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) بيّن حاله في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) لقد نسب الراوي قول تلك الجملة إلى علي (ع) مع أنه هو القائل: "لَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ حُرّاً" (نهج البلاغة، الرسالة ٣١).

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث اعتبر المجلسي الحديثين الأول والثالث منها صحيحين، واعتبر الحديث الثاني مجهولاً والرابع مرفوعاً، لكن الأستاذ البهبودي لم يعتبر أياً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

← الحديث ١ - رغم أن المجلسي اعتبره صحيحاً، إلا أنه في الواقع حديث غير موثوق لا يُعتمدُ عليه لوجود «صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى» في سنده الذي بيَّنَّا حاله فيما سبق^(١). وسند الحديث الثاني مخدوش لوجود «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» فيه.

[بيان حال «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» وذكر نماذج لروايته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
إن «عَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ» يروي كثيراً من الخرافات. ويوجد في كتب الرجال عدة أشخاص يحملون هذا الاسم وليس معلوماً أي واحد منهم هو.

١- من روايات «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» الحديث ٢٢ من الباب ١٦٥ الفاضح من أبواب الكافي الذي سيأتي بيان بطلانه.

٢- ومن أباطيله أيضاً الحديث الأول من الباب ٩٦ من الكافي الذي يقول: "دَخَلَ عَلَيْهِ [أي على الإمام الصادق عليه السلام] رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟ قَالَ فَقَالَ لَا. قَالَ فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْكَ النِّقَاطُ أَنَّكَ تُفْنِي وَتُفَرِّقُ وَتَقُولُ بِهِ وَتُسَمِّيهِمْ لَكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَهُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): مَا أَمَرْتُهُمْ بِهَذَا فَلَمَّا رَأَى الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا فَقَالَ لِي أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوْقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَهُمَا يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيِّفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ. فَقَالَ: كَذَبَا لَعَنَهُمَا اللَّهُ... الخ" (٢).

وهنا نسأل: لماذا يغضب الإمام بلا داع؟ ولماذا يلعن شخصين مسلمين؟ هل كان راوي ذلك الحديث من أنصار الإمام ومحبيه فعلاً؟

٣- ومن روايات «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» أيضاً الحديث الثالث من الباب ١٥٤ من الكافي الذي يقول فيه: "عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَسْتُ فِي الدَّارِ سَاعَةً ثُمَّ دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَهُوَ يَلْتَقِطُ شَيْئاً وَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ فَنَاقَلَهُ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا الَّذِي أَرَاكَ تَلْتَقِطُهُ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَقَالَ: فَضْلَةٌ مِنْ رَغَبِ الْمَلَائِكَةِ تَجْمَعُهُ إِذَا خَلَوْنَا نَجَعُهُ سَبِيحاً^(٣) لَاؤَلَدِنَا. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! وَإِنَّهُمْ لَيَأْتُونَكَمْ؟ فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! إِنَّهُمْ لَيَزَاجِمُونَا عَلَى ثُكَايُنَا" (٤).

في نظرنا كان واضح الرواية التي رواها «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» من عوام الناس ممن يتصورون أن الملائكة يشبهون الإنسان وأن لهم أجنحة كما نرى في كثير من اللوحات الزيتية! مع أنه ليس من المعلوم أن يكون للملائكة أجسام كثيفة كالطيور، وأن يسقط من بعض الملائكة رَغَبٌ [أي ريش] كما يسقط من ريش الطيور!! حتى يمكن أن يقوم شخص بصناعة كساء أو عباء منه!

(١) راجعوا الصفحة ٢٣٧ و الصفحة ٢٧٥ من هذا الكتاب.
(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٣. (المترجم)
(٣) سبجاً: السبح نوع من الكساء أو العباء. (المترجم)
(٤) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٩٣ - ٣٩٤. (المترجم)

ثم إننا نسأل: هل كان ذلك الريش قابلاً للرؤية أم لا؟ إن كان قابلاً للرؤية فإن الإمام - وربما غير الإمام أيضاً - كان يراه، وهذا يخالف قول الكليني في الباب ٦١ من الكافي. وإن كان ريش الملائكة غير جسمي، وغير مرئي، فكيف أمكن أن يُصنع منه كساءً أو عباءة؟ ثم كيف يمكن جمع الشيء غير الجسمي وغير المرئي من الأرض؟! وكيف يمكن للملائكة غير الجسميين، وغير المرئيين أن يزاحموا الأئمة على ما يتكئون عليه؟! لا حظوا أن الراوي نفسه لم يكن يفهم ما يُلفِّقه من كلام!!

٤- «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» أيضاً من رواة الحديث الثالث من الباب ١٧٥ من الكافي الذي يقول إن الإمام الباقر (ع) لما سأله أَبُو بَصِيرٍ: فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وَتُبْرِغُوا الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ؟ قَالَ الإمام الباقر (ع): نَعَمْ بِإِذْنِ اللَّهِ...^(١).

هذا في حين أن رسول الله ﷺ نفسه لم يُحْيِ أَيَّ مَيِّتٍ وَلَمْ يَشْفِ أَيَّ أَكْمَةٍ أَوْ أَبْرَصٍ وَمَا مِنْ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى فَعْلِ ذَلِكَ.

٥- والأسوأ من كل ذلك أن «عَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ» يروي رواية هي الحديث ٢٨ في باب النوادر من كتاب «فَضْلُ الْقُرْآنِ» في المجلد الثاني من الكافي (ص ٦٣٤) ونصُّه: "عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي جَاءَ بِهِ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ!!".

ومراد الراوي أن يقول إن القرآن المقبول لدى أمة الإسلام والذي لا يزيد عدد آياته على ٦٠٠٠ ونيف (أقل من سبعمائة) ناقص، وأن القرآن الحقيقي الذي نزل على محمد ﷺ كان يشتمل على سبعة عشر ألف آية!! يعني أن أكثر من إحدى عشر ألف آية سقطت من القرآن، ولم يعلم بذلك أحد إلا هذين الراويين المغرضين. ولم يقم الأئمة عليهم السلام لاسيما أمير المؤمنين علي عليه السلام في عهد خلافته بأي سعي لإخبار الأمة عن حذف أكثر من إحدى عشر ألف آية من القرآن كما أن المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة مروا على هذه الواقعة العظيمة مرور الكرام بكل بساطة وسكتوا عنها!

ليت شعري! ألم يقل الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/٩].؟

وقال أيضاً: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت/٤١-٤٢]. فهل أخلف الله وعده - والعياذ بالله - أم أن الحق تعالى حفظ قرآنه، وهذا الحديث ليس سوى كذب محض؟ ولا ينقضي العجب! من علماء الشيعة الذين يعتبرون «الكافي» كتاباً موثقاً رغم احتوائه على مثل هذه الأخبار الفاضحة. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. وَإِلَى اللَّهِ نَشْكُو.

إن هذا الراوي هو ذاته الذي روى [عن الإمام الرضا (ع)] أن مجامعة الزوجة من دبرها جائز!! كما نقل عنه ذلك الطوسي في كتابه الاستبصار^(٢).

← الحديث ٢ - سنده مجهول حسب قول المجلسي. أما متنه فلا إشكال فيه.

← الحديث ٣ - متنه حسن.

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٧٠. (المترجم)
(٢) الشيخ الطوسي، الاستبصار، ج ٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٤. (المترجم)

← الحديث ٤ - مرفوع. أما متنه فنصّه: "عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَا (ع) عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ: كُلُّ مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَأَمَّنْ بِهَا فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ. قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرَأُهَا؟ قَالَ: كَمَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي، كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي".

لا ريب أن الإمام لم يزد شيئاً على ألفاظ القرآن، بل من المحتمل أنه قال جملة "كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي" مرتين من باب التأييد والإقرار بجمل السورة. لكن الراوي الجاهل لم يفهم أن هذه الجملة إقرار وتأييد من الإمام لما جاء في سورة من سور القرآن المجيد^(١)، بل ظن أن الإمام زاد شيئاً على الكلمات المعروفة للسورة.

هكذا تلاحظون كيف يُحَرِّف هؤلاء الرواة الذين لا يتمتعون بقوة التشخيص الروايات ويصبحون سبباً لثُغْمَةِ الأئمة عليهم السلام.

٣١- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكُفْيَةِ

رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَشْرَةُ أَحَادِيثَ، صَحَّحَ الْأُسْتَاذُ الْبَهْيُودِي ثَلَاثَةً مِنْهَا فَقَطْ هِيَ الْأَحَادِيثُ ٣ وَ ٧ وَ ١٠. وَاعْتَبَرُ الْمَجْلِسِيُّ أَيْضاً الْحَدِيثَيْنِ ٢ وَ ٧ صَحِيحَيْنِ، وَالْحَدِيثَيْنِ ٤ وَ ٦ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ.

← الحديث ١ - ضعيف لوجود «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» في سنده، وآخره مُرْسَلٌ.

← الحديث ٢ - عَدَّةُ الْمَجْلِسِيِّ صَحِيحاً لَكُنْه فِي الْوَاقِعِ غَيْرُ مُوثِقٍ بِسَبَبِ «أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ» فِي سَنَدِهِ. وَمَتْنُ الْحَدِيثِ أَيْضاً مُشْكُوكٌ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى الْإِمَامِ اسْتِخْدَامَهُ آيَةَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا. لِأَنَّا لَوْ رَجَعْنَا إِلَى الْقُرْآنِ لَرَأَيْنَا بَوْضُوحَ أَنَّ الْآيَةَ ٤٢ مِنْ سُورَةِ النِّجْمِ [وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى] تَتَعَلَّقُ بِنَتِيجَةِ سَعْيِ الْإِنْسَانِ وَمَالِ أَعْمَالِهِ وَأَنَّ ذَلِكَ بِيَدِ اللَّهِ، وَلَا تَتَكَلَّمُ الْآيَةُ عَنِ انْتِهَاءِ الْكَلَامِ!! فَلَا عِلَاقَةَ لِلآيَةِ مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ بِكَلَامِ اللَّهِ أَوْ عَدَمِ كَلَامِهِ!

← الحديث ٣ - فِي نَظَرِنَا سَنَدَ الْحَدِيثِ سَاقِطٌ مِنَ الْإِعْتِبَارِ بِسَبَبِ «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» الْقَائِلُ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ، وَأَبِيهِ مَجْهُولُ الْحَالِ فِي سَنَدِهِ. وَلَا يَبْدُو فِي مَتْنِهِ أَيْ إِشْكَالٍ.

← الحديث ٤ - سَنَدُهُ مَجْهُولٌ وَغَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِسَبَبِ «أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ»^(٢) فِيهِ.

← الحديث ٥ - سَنَدُهُ مَرْفُوعٌ، إِضَافَةً إِلَى وَجُودِ «أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ» فِيهِ. وَعِلَاقَةُ عَلَى ذَلِكَ فَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ أَيْضاً لَوْجُودِ «الْحُسَيْنِ بْنِ الْمَيَّاحِ» فِيهِ الَّذِي وَصَفَهُ الْغَضَائِرِيُّ وَالْعَلَامَةُ الْحَلِي وَسَائِرُ الرِّجَالِ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمِنْ الْغَلَاةِ.

← الحديث ٦ - سَنَدُهُ سَاقِطٌ مِنَ الْإِعْتِبَارِ لَوْجُودِ «ابْنِ فَضَّالٍ» الْوَاقِفِيِّ فِيهِ.

← الحديث ٧ - سَنَدُهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ فِي نَظَرِنَا لَوْجُودِ «أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ» فِيهِ. أَمَّا مَتْنُهُ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ.

← الحديث ٨ - مَرْفُوعٌ، وَلَكِنْ مَتْنُهُ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ.

← الحديث ٩ - مَرْسَلٌ وَغَيْرُ مُعْتَمَدٍ لَوْجُودِ «ابْنِ فَضَّالٍ» الْوَاقِفِيِّ فِيهِ.

(١) كما روى الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» في ختام سورة التوحيد (الإخلاص) عن الفضيل بن يسار قال أمرني أبو جعفر [الإمام الباقر (ع)] أن أقرأ قل هو الله أحد وأقول إذا فرغت منها: "كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي"، ثلاثاً.

(٢) لمعرفة حاله راجعوا ص ١٠٧ - ١٠٢ من هذا الكتاب.

← الحديث ١٠ - سنده مجهول حسب قول المجلسي.

٣٢- بَابٌ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَا

في هذا الباب ١٢ حديثاً، اعتبر المجلسي الأحاديث ٢-٤-٨-٩- و ١٠ منها صحيحةً واعتبر الحديث الأول مجهولاً، أما الأستاذ البهبودي فلم يرَ صحّة أي حديث من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - في هذا الحديث يُسأل الإمام هل رأى رسول الله ﷺ تبارك وتعالى أم لا؟ فيجيب إجابةً نجد في القرآن الكريم ما هو أصرح منها إذ قال تعالى بوضوح تام في سورة النجم: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾، ومن جملتها أنه رأى جبريل، ولم ير الله ذاته.

← **الحديث ٢** - سنده، كما يقول المجلسي، صحيحٌ ومتمنه حسنٌ جداً، وهذا الحديث يردُّ أكثر أحاديث الكافي، لأن الإمام الرضا (ع) يقول فيه مجيباً عن سؤال أبي قُرّة له: "أَفْتَكُذِبُ بِالرُّوَايَاتِ؟!" فيقول الإمام: "إِذَا كَانَتِ الرُّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ كَذَبْتُهَا".

إضافةً إلى أن الإمام أجاب عن الأسئلة، مستشهداً بآيات القرآن الكريمة، وأوضح بذلك معرفته التامة بآيات القرآن الكريم، فنأمل أن يتبع علماء زماننا نهج الإمام هذا.

لكن مما يجدر التنبيه إليه أن الإمام - في هذه الرواية - بعد أن تلا عليه أبو قُرّة الآية ١٣ من سورة النجم، ذكر في الجواب أن هناك آية بعد هذه الآية تُبَيِّنُ ما رآه النبي ﷺ ثم تلا الإمام الآية ١١ من سورة النجم، وهي بالطبع قبل الآية ١٣ وليست بعدها.

← **الحديث ٣** - سنده ساقطٌ من الاعتبار لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ» في سنده، لأن هذا الاسم مشتركٌ بين عدة أشخاص أكثرهم ضعفاءً أو مجهولون. واعتبر المجلسي هذا الحديث مجهولاً.

← **الحديث ٤** - رغم أن المجلسي اعتبرَ سندَ هذا الحديث صحيحاً لكنه في نظرنا غير صحيح لوجود «أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَمِي» راوي الخرافات في سنده. فمن الروايات التي رواها هذا الشخص: الحديث أو بالأحرى القصة رقم ٢٧ من الباب ١٨١ من الكافي التي روى فيها ما يفيد أن الإمام الحسن العسكري كان مطلعاً على ما في ضمير الناس إذ جاء فيه: "فَقُلْتُ فِي نَفْسِي وَهُوَ يَكْتُمُ، أَسْتَوْهَبُ الْقَلَمَ الَّذِي كَتَبَ بِهِ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكِتَابَةِ أَقْبَلَ يُحَدِّثُنِي وَهُوَ يَمْسَحُ الْقَلَمَ بِمَنْدِيلِ الدَّوَاةِ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: هَاكَ يَا أَحْمَدُ فَتَأَوَّلْنِيهِ!"^(١).

هذا في حين أن الله تعالى يقول: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [هود/٥]. ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [فاطر/٣٨]. أما هذا الحديث فيقول إن الإمام أيضاً مطلع على ما في صدور العباد! كما أنه نسب في الحديث أمراً يتعلق بطريقة نوم أصناف الناس، وهو كلام غير معقول ولا يتفق في نظرنا مع القرآن الكريم، لأن الله تعالى قال عن أصحاب الكهف - رضوان الله عليهم - الذين كانوا من أولياء الله: ﴿وَنُقَلِّبُهمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف/١٨]. أما هذا الحديث فيدّعي أن الإمام قام بعمل حتى لا ينام الراوي بعد ذلك

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٥١٤. (المنزّج)

على شقّه الأيسر؟!

← الحديث ٥ و ٦ - كلا الحديثين مجهولان حسب قول المجلسي، لكن متتهما لا إشكال فيه.

← الحديث ٧ - ضعيفٌ حسب قول المجلسي.

← الحديث ٨ - رغم أن المجلسي صحّحه إلا أن المجلسي وأمثاله لا يهتمون بملاحظة روايات الراوي ومراقبة مدى توافقه مع القرآن والعقل أو عدم توافقه. أما نحن فنرى - كما ذكرنا في المقدمة - أن أفضل دليل على ضعف الراوي هو روايته أحاديث خرافية. هذا ومن جملة رواة هذا الحديث «محمد بن يحيى» الذي سبق أن عرفنا به^(١).

← الحديث ٩ - هذا الحديث في نظرنا من ناحية سنده معلول بنفس علة سند الحديث الذي قبله، أما متنه فلا إشكال فيه.

← الحديثان ١٠ و ١١ - نجد في سند الحديث ١٠ الذي صحّحه المجلسي وفي سند الحديث ١١ الذي اعتبره المجلسي مرسلًا اسم الراوي «أبو هاشم الجعفري» الذي يروي أخباراً خرافية^(٢).

← الحديث ١٢ - سنده مرسل وموقوف ولا يُسند الحديث إلى أيِّ إمام من الأئمة.

٣٣- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى

يشتمل هذا الباب على ١٢ حديثاً لم يعتبر المجلسي أيّاً منها صحيحاً لكنه اعتبر الحديث ٢ مجهولاً بمنزلة المؤثّق، والحديث ١١ مجهولاً بمنزلة الصحيح، والحديث الأول مجهولاً، والأحاديث ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢ ضعيفة. أما الأستاذ اليهودي فاعتبر الحديثين ١ و ١١ صحيحين.

ويتبين من أحاديث هذا الباب أن صفات الحق تعالى توقيفية أي موقوفة على ورود الوحي.

← الحديث ١ - يقول المجلسي عنه إنه مجهول، ولكن العلامة الممقاني اعتبر الراوي «عبد الرحيم بن عتيك القَصِير» مهملًا. أما متن الحديث فممتاز جداً.

← الحديث ٢ - يقول المجلسي عنه إنه مجهول بمنزلة المؤثّق، ولكن لما كان «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ» مشتركاً بين عدة أشخاص ولا ندري أن راوي الحديث أي واحد منهم؛ فإن صفة المجهول هي الصحيحة بالنسبة إلى سند هذا الحديث.

← الحديث ٣ - أحد رواته «بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ» ضعيفٌ يروي الخرافات، ومن جملة ذلك أنه روى حديثاً خرافياً يتضمّن عبارات شركية، سبق أن ذكرنا مضمونه - ولكن بسند آخر بالطبع - ونقدناه^(٣).

(١) راجعوا الصفحة ٩٧ و ١٦٢ - ١٥٨ من الكتاب الحاضر.

(٢) للتعرف على أحواله راجعوا ما كتبناه في الصفحة ١٢٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) راجعوا الصفحة ٨٧ من هذا الكتاب. وينبغي الانتباه إلى أن «بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ» هو من رواة الحديث ٥ من الباب ٤٦ وروايته تشابه الحديث ٦ من الباب ٦٩ من الكافي، وهي الرواية التي نقدناها في الصفحة ٨٧ من هذا الكتاب.

ومن الطريف أن تعلموا أنه لما كان حارس البدع ومروج الخرافات «محمد باقر المجلسي» ونظائره - يهتمون بالسند أكثر مما يهتمون بالمتن، فإنهم يقعون أحياناً في مطبات عجيبة. فمثلاً اعتبر المجلسي

[بيان حال «بكر بن صالح الرازي» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

الخرافي الشركي الذي أشرنا إليه (هو في ص ١٤٤ من أصول الكافي) رواه «بكر بن صالح» عن شخص مجهول يدعى «الهيثم بن عبد الله» الذي روى بدوره عن مهمل آخر باسم «مروان بن صباح» الذي قال إن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا، وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجَّهَهُ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَخَزَانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، بِنَا أَثْمَرَتِ الْأَشْجَارُ وَأَيْنَعَتِ الثَّمَارُ وَجَرَّتِ الْأَنْهَارُ، وَبِنَا يَنْزِلُ غَيْثُ السَّمَاءِ وَيَنْبُتُ عُشْبُ الْأَرْضِ، وَبِعِبَادَتِنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عَبْدَ اللَّهُ».

ونحن نقطع بأن الإمام الصادق عليه السلام لم يقل مثل هذه الأمور المشوبة بالشرك في مدح ذاته وأجداده الكرام، لأنه يعلم جيداً أن الله تعالى غني عن العالمين، وأن تلك الأمور الطبيعية كانت تتحقق في الطبيعة بأمر الله قبل قرون من وجود الأئمة عليهم السلام، وليس هناك أي دليل على أن الله غير سئته في زمن الأئمة. ثانياً: لقد ذكر الله في القرآن أن الملائكة هم المأمورون بتنفيذ أوامر الله في الكون، فلو كان للأئمة دور أيضاً في ذلك - كما يقول هذا الحديث - فلماذا لم يأت لهم أي ذكر في القرآن؟

ثالثاً: يقول الحديث إن الإمام قال: «وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ».

وينبغي أن نسأل هؤلاء الرواة العلماء: إذا كان لله باب وبواب، فلماذا قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «لَيْسَ لَهُ بَابٌ وَلَا لَهُ بَوَابٌ» أو قال في دعائه: «يَا مَنْ لَيْسَ لَهُ بَوَابٌ يُنَادِي»^(١).

بالطبع لا تستبعد مثل هذه الأباطيل من «بكر بن صالح»، لأن المرحوم الغضائري والعلامة الحلي قالوا عنه: «ضعيف جداً، كثير التفرد بالغرائب»^(٢). أي يروي روايات غريبة عن الأئمة لم يروها الآخرون. كما ضعفه النجاشي وابن داود، وقال العلامة الممقاني عنه: كل رواية في سندها «بكر بن صالح» فهي ساقطة من الاعتبار. وبالمناسبة فهذا الراوي هو من رواة حديث «لوح جابر» أيضاً.

نعم لقد أتى الكليني وأمثاله بروايات مثل هذا الراوي في كتبهم، ومن الكافي سرت تلك الروايات إلى أدعية الزيارات والكتب الأخرى. عندئذ جاء ضالاً مضللاً يطلُّ على نفسه لقب آية الله العظمى فألف كتاباً باسم «أمراء هستي» [أي أمراء الوجود] استناداً إلى مثل هذه الأكاذيب، واعتبر فيه ١٤ نفرأ من عباد الله أمراء الوجود! وأنشأ شركة

الحديث موضوع البحث في الباب ٤٦ من الكافي ضعيفاً، لكنه اعتبر ما يشبه ذلك الحديث في الباب ٦٩ صحيحاً، على الرغم من وجود سهل بن زياد في سنده!! هذا في حين أن في خاتمة الحديث الأول جاءت عبارة «لولا نحن» وهي على الأقل من الناحية النحوية أصح من عبارة «لولانا» التي ذكرت في الحديث الثاني.

أما لو اعتبر المحقق في دراسته للحديث فحص المتن مقدماً على الأمور الأخرى، لما خدع حتى بالأحاديث الموضوعية ذات الأسانيد الجيدة. وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

(١) النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل، الطبعة الحجرية، ج ١، ص ٢٥١. أو ج ٤، ص ٣١ من

الطبعة الجديدة. وهو أيضاً في بحار الأنوار، ج ٨١، ص ١٨١.

(٢) رجال ابن الغضائري، ج ١، ص ٢٧٤. و رجال العلامة الحلي، ص ٢٠٧ - ٢٠٨. (المنزجم)

سهام متحدة إلهية بينهم وبين الله!!! يروي هذا المُتَسَمِّي بآية الله العظمى في الصفحة ٢٤٩ من كتابه نقلاً عن كتاب «الخِراج والجِراج» للقطب الراوندي المملوء بالخرافات روايةً عن «داود الرَّقِي» الضعيف وفساد المذهب أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: "يَا دَاوُدُ! لَوْلَا اسْمِي وَرُوحِي لَمَّا اطْرَدَتِ الْأَنْهَارُ وَلَا أَيْبَعَتِ الثِّمَارُ وَلَا اخْضُرَّتِ الْأَشْجَارُ!!!"^(١).

أي أراد أن يقول إن الله تعالى لا يفعل تلك الأمور دون وجود الأئمة! لا ندري لماذا لا يرجع الآيات العظام في زماننا في عقائدهم إلى القرآن، بل يأخذون عقائدهم من الغلاة. وجزى الله المثان أخانا الفاضل المرحوم قلمداران الذي ألف كتابه «راه نجات از شر غلاة» [طريق النجاة من شر الغلاة] الذي بيّن فيه جميع الإشكالات الموجودة في كتاب «أمرأه هستي» المليء بالخرافات من أوله إلى آخره.

أما بقية أحاديث هذا الباب فكلها ضعيفة من ناحية سندها، والحديث ١١ الذي قبل به كلا المجلسي واليهودي مجهول في الواقع. أما متون الأحاديث المذكورة فحسنة جداً وموافقة للقرآن اللهم إلا ما جاء في آخر الحديث الثالث من "أن رسول الله ﷺ جينَ نَظَرَ إِلَى عَظْمَةِ رَبِّهِ كَأَن فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُوقَّيِّ وَسِنَّ أَبْنَاءِ ثَلَاثِينَ"^(٢). وهذا النص يتعارض مع التاريخ القطعي ولا ينسجم مع آيات القرآن. ولقد نهت أحاديث هذا الباب عن وصف الله بأي صفة لم يأت ذكرها بالوحي ولم يصف الله بها نفسه، لكن الحكماء والفلاسفة وشعراء الشيعة عملوا على عكس هذه الأحاديث، فيا ليت أولئك المجموعة من العلماء الذين يصفون الكافي بأنه أفضل كتب الحديث يلتزمون على الأقل بمفاد أحاديث هذا الباب.

٣٤- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ

اعلم أنه لما كانت أحاديث هذا الباب - كأحاديث الباب الذي قبله - موافقةً للعقل ولا تتعارض مع القرآن الكريم فنحن نقبل ممتتها ولا نعترض عليه. ولكن بسبب ضعف أسانيدها لا نستطيع أن نتأكد من صدور هذه الأحاديث عن الأئمة ونطمئن إلى ذلك. وعلى كل حال فيشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يعتبر المجلسي ولا اليهودي أيّاً منها صحيح السند. ولكن المجلسي اعتبر الحديث الأول مؤثقاً رغم وجود «علي بن أبي حمزة البطائي» في سنده.

هذا ولقد جاءت أحاديث هذا الباب كلها أيضاً في كتاب «التوحيد» للشيخ الصدوق في الباب الذي عنون له بـ: «أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا صُورَةٍ»^(٣).

يتبين من الأحاديث ١ و ٤ و ٦ في هذا الباب أن ذلك الثناء والمدح الذي قالوه بحق «هشام بن الحكم» ليس صحيحاً بل يظهر من هذه الأحاديث عكس ذلك. بل يظهر بناء على الحديث ١ أنه لم يكن يتورّع عن الكذب والافتراء على الإمام (ع). وقد تعرّض إلى لعن الإمام واعتراضه^(٤)، وقد سبق أن عرفنا به^(١). وسنذكر هنا نموذجاً من أباطيله،

(١) الخِراج والجِراج، ج ٢، ص ٦٢٢. وبحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٠٠. (المُترجم)

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.

(٣) الشيخ الصدوق، كتاب التوحيد، تصحيح وتعليق السيد هاشم الحسيني الطهراني، مكتبة الصدوق، الصفحة ٩٧ فما بعد.

(٤) عقد الكشي في رجاله فصلاً مطولاً للحديث عن هذه الشخصية الجدلية: هشام بن الحكم وهو

روى الكليني في الكافي:

"عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ يَعْنِي فِي الْمِيثَاقِ ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام/١٥٨] قَالَ: الْإِقْرَارُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَآمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) خَاصَّةً، قَالَ: لَا يَنْفَعُ إِيمَانُهَا [أَيَ بَدُونَ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ] لِأَنَّهَا سُلِبَتْ" (٢).

فأقول: أولاً: المراد من عبارة «مَنْ قَبْلُ» في الآية المذكورة: قبل الموت وقبل ظهور بعض آيات الله، أو مقارناً لوقت القيامة أو قبل وقوعها بقليل، وليس في زمن الميثاق.

ثانياً: لو كان قوام المؤمنين وبقاؤهم مشروطاً بإيمانهم وإقرارهم بولاية علي (عليه السلام) وأن عدم هذا الإقرار يؤدي إلى سلب الإيمان، فلماذا ضنَّ القرآن على الناس ببيان هذه الحقيقة، ولم يبين للمؤمنين هذا الأمر بوضوح، بل أوكل بيانه إلى حديث مجهول؟!

٣٥- بَابُ صِفَاتِ الدَّاتِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث صحَّح المجلسي الحديثين الثاني والرابع منها في حين صحح البهبودي الحديثين الثاني والثالث منها فقط.

الحديث الثاني في هذا الباب ليس موثقاً تلك الثقة المطلوبة، لوجود «هشام بن سالم» في سنده وهو الذي روى الحديث الذي يقول: إن القرآن كان سبعة عشر ألف آية!! كما أن هذا الراوي - كما مر معنا في الأحاديث السابقة - كان من القائلين بالجسمية لله عز وجل!!

٣٦- بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

يشتمل هذا الباب على حديثين فقط، اعتبر المجلسي الحديث الأول صحيحاً والثاني مجهولاً، أما الأستاذ البهبودي فلم يصحَّح أيّاً منهما. وفي نظرنا لا يُعَدُّ الحديث الأول مقبولاً لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ [اليقطيني]» (٣) في سنده. أما مَنَّا الحديثين فهما ممتازان جداً.

٣٧- بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث صحَّح المجلسي منها الأحاديث ١، ٣، ٧، واعتبر الحديث ٤ حسناً، أما الأستاذ البهبودي فصحَّح الأحاديث ١، ٣، ٤، ٧. وفي نظرنا فإن الحديث السابع الذي صحَّحه المجلسي والبهبودي كلاهما غير موثق لوجود «أحمد البرقي» في سنده.

٣٨- بَابُ خُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يصحَّح المجلسي ولا البهبودي أيّاً منها!!

في الصفحات ٢٥٦ حتى ٢٨٠ من طبعة مشهد المحققة لرجال الكشي. (المُتَرَجِّمُ)

(١) راجعوا الصفحة ١٢١ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٤٢٨، الحديث ٨١. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) لقد عَرَّفْنَا بِهِ فِي الْبَابِ ٢١٤ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

اعتبر المجلسي الحديث الأول مجهولاً ووصف الثلاثة الباقية بأنها ضعيفة.

← **الحديث ١** - اعتبره المجلسي كما قلنا مجهولاً، ولكن الواقع أنه ضعيف مردود لوجود «صالح بن أبي حماد» الغالي والضعيف و«الحسن بن علي بن أبي حمزة» الواقفي وعدو الأئمة بعد الإمام الكاظم (ع) في سنده. وعلى كل حال فإن هذا الحديث رواه شخص فاسد المذهب عن شخص ضعيف عن آخر مجهول لم يفهم نفسه ما قاله ولا استطاع الشرح أن يفهموا كلامه. وبدلاً من أن يقول المجلسي صراحةً إنه ليس لهذا الحديث أي معنى واضح، قال:

"اعلم أن هذا الخبر من متشابهات الأخبار وغوامض الأسرار التي لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم والسكوت عن تفسيره والإقرار بالعجز عن فهمه أصوب وأولى وأحوط وأحرى!!" (١).

وينبغي أن نقول للكلمة: لماذا ذكرت في كتابك مثل هذا الحديث الذي لا يستطيع أحد - حتى أشخاص مثل المجلسي - أن يدركوا معناه؟ وإذا كان الحديث من الأسرار فلماذا أُعطيت هذه الأسرار إلى رواة مجهولين وفاسدي المذهب؟ هل دين الله سري ويتضمن كلمات ومصطلحات معقدة وفلسفية غامضة؟ هل جاء الإمام لتفريق الألغاز والمشكلات؟

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم/٤]. ويقول أيضاً: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران/١٣٨] ولم يقل "هذا بيان للفلاسفة". أليس التكلم بالألغاز في الحديث مخالفاً لنهج القرآن الكريم وأسلوبه؟ أنتم تدعون أن الأحاديث مبنية لآيات القرآن وشارحة لها، فقولوا لنا كيف يمكن لمثل هذه الأحاديث أن تفسر آيات القرآن؟ كيف تتركون القرآن الذي كرر الله تعالى قوله فيه في سور القمر: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ والذي بين تعالى أنه أنزله بلسان القوم الذي أنزل عليهم، وتتفقون عمركم على هذه الأحاديث وتضيعون أوقاتكم في تأويلها وتوجيهها.

في نظرنا لو عمل الكليني بالحديث التاسع من الباب السابع عشر لكان عليه أن يجتنب رواية مثل هذه الأحاديث.

← **الحديثان ٢ و ٣** - لكلا الحديثين سند واحد وهو ضعيف حسب قول المجلسي. أحد رواة الحديثين «الحسن بن علي بن عثمان» الذي عدّه الغضائري والشيخ الطوسي والنجاشي ضعيفاً ومن الغلاة. وجاء في رجال الكشي عنه: "لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليانية الذين يقعون في رسول الله ﷺ وليس لهم في الإسلام نصيب" (٢).

إن أحد روايات هذا الراوي حديث ذكره المرحوم قلمداران في كتابه «زيارات و زيارتنامه» (صفحة ٦١ - ٦٢) نقلاً عن كتاب «كامل الزيارة» تأليف «ابن قولويه».

← **الحديث ٤** - أحد رواته «بكر بن صالح» الذي تعرّفنا عليه في الصفحات

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤، ص ١٦٧. (المترجم)

(٢) رجال الكشي، طبع كربلاء، صفحة ٤٧٨ - ٤٧٩. أو طبع مشهد، صفحة ٥٧١ - ٥٧٢. (المترجم)

السابقة^(١). ولا يتضح معنى الكلام الذي تم تلفيقه في هذا الحديث. إن القرآن قال بشكل واضح: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...﴾ [الشورى/١١] وقال أيضاً: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل/٧٤]، أما في هذا الحديث فبدلاً من أن يتكلم الإمام كلاماً واضحاً ذكر كلاماً معقداً، وبدلاً من أن يقول ليس لله حجاب ولا صورة ولا مثال قال: "مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللَّهَ بِحِجَابٍ أَوْ بِصُورَةٍ أَوْ بِمِثَالٍ فَهُوَ مُشْرِكٌ". أي أنه في الواقع أثبت في البداية لله الحجاب والصورة والمثال، ثم قال إن حجاب الله وصورته ومثاله غيره، وأن مَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ!

٣٩- بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا

يشتمل هذا الباب على اثني عشر حديثاً صحَّح المجلسيُّ منها الأحاديث: ٥، ١٠، ١٢، أما الأستاذ اليهودي فلم يصحِّح إلا الحديثين ٥ و ٦ منها فقط. والحديث الثاني في هذا الباب هو الحديث الثاني في الباب ٢٨ ذاته الذي كرره الكلينيُّ هنا.

← الحديث ١ - سنده ضعيفٌ حسب قول المجلسيِّ. متنه أيضاً أفضل شاهدٍ على أنه حديثٌ مُنْكَرٌ ساقطٌ من الاعتبار. يقول «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ»: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (الإمام الصادق عليه السلام) عَنْ تَفْسِيرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ فَقَالَ: "الْبَاءُ بِهَاءِ اللَّهِ وَالسِّينُ سِنَاءُ اللَّهِ وَالْمِيمُ مَجْدُ اللَّهِ!!"

فأقول: إن القرآن نزل بلسان عربي مبين وبلغة قريش، والباء في تلك اللغة حرفٌ جَرٌّ يدخل على الأسماء الأخرى أيضاً ويتعلق بفعلٍ مُقَدَّرٍ مناسب من مصدر الابتداء أو التبرُّك (مثل: أبتدئ أو نبتدئ أو أتبرك و.....).

ثم لو تقرر أن يكون حرف الباء إشارةً إلى معنى ما، فلماذا لا تكون الباء إشارةً إلى «البصير» والسين إشارةً إلى «السميع»؟! وقس على هذا.

ثم إن واضع الحديث لم يكن يعلم العربية، وإلا لعلم أن كلمة «بسم» كُتِبَتْ في القرآن بلا همزة استثناءً واحتراماً لطريقة كتابة القرآن وفي آية «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فقط، أما في الأماكن الأخرى فلا يمكن كتابة الكلمة دون الألف، ولكن واضع الحديث نسي أن يضع معنى ما لهمزة الألف في كلمة «باسم». وثانياً: نسأل: إذا أضيفت كلمة «بسم» إلى غير لفظ الجلالة «الله» فهل يكون معنى الباء فيها: بهاء الله وثناء الله ومجد الله؟!.

لا يخفى أن «لملا صدرا» على قدرته الباهرة في تلفيق الكلام لم يستطع أن يجد توجيهها مناسباً لهذا الحديث واعترف أن لا سبيل للعقل للوصول إلى معنى لهذا الحديث!!!^(٢).

(١) راجعوا الصفحة ٢٨٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) أمثال هذا الحديث ليس قليلاً في كتبنا. من ذلك ما جاء في روايةٍ أن علياً (ع) قال: "أنا نقطة الباء في «بسم الله»!!!". وواضع هذا الحديث لم يكن يعلم أن المصحف الذي كان مكتوباً بالخط الكوفي زمن أمير المؤمنين (ع) لم يكن يحتوي على نقاط ولذلك لم تكن هناك نقطة لباء «بسم» في ذلك الوقت، وَمِنْ ثَمَّ فلم يكن من الممكن أن يقول الإمام علي (ع) مثل ذلك الكلام، وأقول لرواة هذا الحديث وأمثاله ومروجيه حقاً إن أفكاركم عالية جداً، واكتشافاتكم مفيدة للغاية، إن الغربيين استطاعوا أن يصنعوا من الحديد صواريخ عابرة للقارات، وسفنًا تغزو الفضاء، وأقماراً صناعية، واكتشفوا الفيروسات، وكل يوم يزدادون قوةً على المسلمين، ويسيطرون على مُقَدَّراتهم، أما أنتم فتخترون لباء «بسم الله» معنى البهاء، وتصنعون من نقطة الباء علي بن أبي طالب!

← الحديث ٢ - يُراجَع الحديث الثاني من الباب ٢٨.

← الحديث ٣ - راويه «الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى» الكَذَّابُ فاسد الدين، وهو راوي الحديث الأول في هذا الباب. ومنتنه كذلك لا يخلو من إشكال، لأنه قال إن معنى كلمة «الله»: "المستولي عَلَى مَا دَقَّ وَجَلَّ"! مع أن هذا المعنى غير صحيح. نَعَمْ، اللهُ مستولٍ عَلَى كل شيء، لكن لفظة الجلالة «الله» بحد ذاتها ليس معناها المستولي.

← الحديث ٤ - راويه «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكَذَّابُ، وقد اعتبره المَجْلِسِيُّ ضعيفاً. وذيل الحديث أيضاً مرسل حسب قول المَجْلِسِيِّ.

← الحديث ٥ - كلا المجلسي واليهودي اعتبراه غير صحيح. ولكن منتنه لا إشكال فيه.

← الحديث ٦ - مجهول - حسب قول المَجْلِسِيِّ - أما الأستاذ اليهودي فاعتبره صحيحاً؟!

← الحديث ٧ - يقول المَجْلِسِيُّ إنه مرفوعٌ. إضافة إلى ذلك فإن أحد رواته «أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ» راوي الخرافات ^(١).

← الحديث ٨ و ٩ - الحديث ٨ ضعيف حسب قول المَجْلِسِيِّ و الحديث ٩ مجهول. في الحديث التاسع، الراوي «جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرٍ» مهمل. أما مَثْنَا الحديثين فلا إشكال فيهما. ولكن لا يمكننا أن ننسبهما بنحو مطمئن إلى قول الإمام بسبب العلة في سنديهما.

← الحديث ١٠ - سنده ضعيف لوجود شخص فاسد العقيدة فيه مثل «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ [اليقطيني]» ^(٢). وراويه أيضاً «هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ» المجسِّم للذات الإلهية سبحانه وتعالى ^(٣). متن الحديث أيضاً بيِّن بشكل غير مناسب ففيه "عَنْ هَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «سُبْحَانَ اللَّهِ» فَقَالَ: «أَنْفَةٌ لِلَّهِ». أي عِزَّةٌ و كِبَرِيَاءٌ لِلَّهِ. فبدلاً من أن يقول لِلَّهِ العظمة أو لِلَّهِ العِزَّة والكبرياء استخدم تعبير أنفة الذي يُستخدم عادةً للإنسان المغرور، وهو تعبير غير مناسب في حق الله المتعال - جلَّ ذكره -.

← الحديث ١١ - منتنه لا لإشكال فيه أما سنده فضعيف حسب قول المَجْلِسِيِّ. أحد رواته «أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ» ^(٤)، الذي تلاعب بمعاني القرآن الكريم في الحديث الرابع من الباب ١٧٧ من الكافي ^(٥) وادَّعى أن الإمام الكاظم (ع) أَتَاهُ رَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ فَسَأَلَهُ عَنِ الْآيَاتِ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ الدِّخَانِ الْمُبَارَكَةِ: ﴿حَمِّمَ الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ. فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ما تَفْسِيرُهَا فِي الْبَاطِنِ؟ فَقَالَ: أَمَّا ﴿حَمِّمَ﴾ فَهُوَ مُحَمِّدٌ 9 وَهُوَ فِي كِتَابِ هُوَذَا الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْقُوصُ الْحُرُوفِ [أي أن حرفي الميم والداد لم يُذكرا فيه]، وَأَمَّا ﴿الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عليه السلام وَأَمَّا ﴿اللَّيْلَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾ فَقَاطِمَةُ عَلَيْهَا

(١) راجعوا الصفحة ١٢٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحة ٢١٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) عَرَفْنَا بحاله في الصفحة ١٢١ والصفحة ٢٧٠ فما بعد من هذا الكتاب.

(٤) عَرَفْنَا بحاله في الصفحة ١٦١ من هذا الكتاب.

(٥) ليست هذه الرواية الوحيدة التي تلاعب فيها «أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ» بمعاني القرآن بل الحديث ١٠ من الباب الفاضح رقم ١٦٥ من الكافي هي من رواياته أيضاً.

وأقول: ما الفائدة من أن يأتي اسمُ نبيِّ الإسلام بحرّفين من وسطه أي (ح) و(م) في كتاب حضرة هود (ع)، وأي فائدة كان في ذلك لأمة النبي هود (ع)؟

ثانياً: إن الكتاب الذي يشير إلى علي بن أبي طالب (ع) بعبارة «الكتاب المبين»، ويشير إلى الزهراء بعبارة «ليلة مباركة» هو كتاب رموز وأحاجي وليس كتاباً مُبيناً لهداية الناس. ثم لماذا ذُكر الإيمان بعليّ [أي بولايته] الذي يُعدُّ من أصول التشيع في باطن الكتاب، وليس له أي أثر في ظاهر الكتاب؟ لماذا حُجبت هذه الحقيقة عن المخاطبين بظاهر القرآن؟ لاحظوا كيف تلاعبوا بمعاني القرآن. والسؤال الآخر: من أين فهم النصراني أن الإمام قد أصاب في شرحه لباطن الآية وأنه لم يخطئ؟!.

← الحديث ١٢ - سنده ضعيف بسبب «سهل بن زياد» (٢) [وبسبب «أبي هاشم الجعفري»] (٣) أيضاً، لكن المجلسي اعتبر سنده صحيحاً! أما متن الحديث فغير خالٍ من العيب أيضاً لأن راويه يقول: "سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام ما معنى الواحد؟ فقال: إجماع الألسن عليه بالوحدانية".

وهذه الإجابة لا علاقة لها بالسؤال! والإمام لم يبين معنى الواحد؟! حقاً، هل كان رواة هذه الأخبار من محبي الإمام فعلاً؟

٤٠ - بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعْنَى الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصح كلا المجلسي والبهودي أي منهما. وعلى قول المجلسي: الأول مجهول والثاني مرسل. في الحديث الأول كلُّ من الراوي والإمام اللذين رَوَيَا الحديث عنه مجهولان. فليس من البين هل «أبو الحسن» هو أبو الحسن الثاني (أي حضرة الإمام الرضا) أم أبو الحسن الثالث (أي الإمام علي النقي)؟

لعلّه من الممكن أن نقول إن الاحتمال الأقوى أن يكون المراد هنا من أبي الحسن: أبا الحسن الثاني، لمشابهة موضوع هذا الحديث لمتن الحديث الثاني المنسوب إلى الإمام الرضا (ع).

ومتنّ الحديثين لا غبار عليه، ولكن بسبب الإشكال في سندهما لا يمكننا أن ننسب ذلك المتن إلى الإمام على نحو اليقين والاطمئنان.

٤١ - بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصحّ الأستاذ البهودي أيّاً منهما.

← الحديث ١ - راويه «سهل بن زياد» الكذاب، والمجلسي اعتبر هذا الحديث ضعيفاً أيضاً. و راويه الآخر «محمد بن الوليد ولقبه شَبَابُ الصِّيرْفِيِّ» عدّه الغضائري والعلامة الحلي من الضعفاء، وحسب قول الأستاذ البهودي إن أكثر من يروي عنه هو «سهل بن زياد».

(١) أصول الكافي، بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع)، ج ١، ص ٤٧٨ - ٤٨١. (المترجم)

(٢) للتعرف على أحواله راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ٨٦ من الكتاب الحالي.

(٣) للتعرف على أحواله راجعوا الصفحة ٢٥ فما بعد من الكتاب الحالي. (المترجم)

← الحديث ٢ - رغم اعتراف المجليسي بأن سنده مجهول إلا أنه اعتبره بمنزلة الصحيح! يقول المؤلف: إن «أحمد بن أبي عبد الله» مهمل. وقد تعرفنا من قبل على «محمد بن عيسى [اليقطيني]»^(١). أما الراوي الأخير في سلسلة السند «جابر بن يزيد الجعفي» فسنعرف به هنا:

[بيان حال «جابر بن يزيد الجعفي» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«أبو عبد الله جابر بن يزيد الجعفي» من الأشخاص الذين اهتم الغلاة والضعفاء كثيراً برواياته. فمن الذين يروون عنه «عمرو بن شمر بن يزيد الجعفي» الذي صرح علماء الرجال بأنه رجل ضعيف جداً، وأنه كان يضع الأحاديث وينسبها إلى «جابر الجعفي».

ويقول النجاشي إن «جابر الجعفي» وضع رسالة بعنوان «رسالة أبي جعفر (ع) إلى أهل البصرة». ونسبوا له كتباً موضوعاً أخرى أيضاً^(٢). ويقول العلامة التستري (الشوشتري) رحمه الله: "ضعفه ابن الوليد، وابن بابويه، وابن نوح، والغضائري، والنجاشي. وألف كتباً مثل كتاب «زيد الزاد» و«زيد النرسي» وكتاب خالد بن عبد الله الذي نسبوه إليه هو في الواقع من موضوعاته"^(٣).

ومن جملة خرافاته الرواية التالية:

"عن جابر الجعفي عن أبي عبد الله (ع) قال: مَنْ بَاتَ عِنْدَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) لَيْلَةً عَاشُورَاءَ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُطْخَأً بِدَمِهِ كَأَنَّمَا قُتِلَ مَعَهُ فِي عَرَصَةٍ كَرْبَلَاءَ"^(٤). فأقول: لو أن شخصاً زار جميع الأنبياء والتقى بهم أثناء حياتهم لما وجبت له الجنة على نحو حتمي. وحتى لو قرأ القرآن كله وعمل به أيضاً، لأن الله تعالى يقول: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة/١٨٩]. فاستخدم كلمة «لعل» كي لا يغتر الإنسان بعبادته، فكيف يمكن لمن زار قبر سيد الشهداء (ع) أن يجد مثل ذلك الأثر للزيارة!!!

و روى «جابر الجعفي» عن الإمام الباقر (ع) أنه أخذ بيد جابر إلى اثني عشر عالماً و أراه ملكوت السموات والأرض ثم أخذ بيده إلى عالم الظلمة ثم أوقفه على عين الحياة [التي شرب منها الخضر] وشرب منها..... الخ!!^(٥)

لقد قلّد في روايته هذه ما يعتقده العوام من أن ماء عين الحياة كائن في عالم الظلمات!

(١) راجعوا الصفحة ٢١٤ من الكتاب الحاضر.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٢٨ - ١٢٩. وقال النجاشي ضمن ترجمته له أيضاً: "روى عنه جماعة غمر فيهم وضغفوا، منهم: عمرو بن شمر [الجعفي]، ومفضل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب. وكان في نفسه مختلطاً... وقل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام".

(٣) الأخبار الدخيلة، ج ١، صفحة ٢٥٦.

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة، كتاب الحج، ج ٥، ص ٣٧٢، الحديث ٣. (أو في ج ١٤، ص ٤٧٧ من طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت).

(٥) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١ وأيضاً: ج ٤٧، ص ٩٠ - ٩١ نقلاً عن كتاب الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد، وكتاب بصائر الدرجات المنسوب للصفار. لكن رواية المؤلف فيها شيء من الاختلاف ليسير عن رواية الحديث في المصادر المذكورة. (المنزج)

لكننا نقول إن رسول الله 9 لم يفعل مثل هذا الأمر لأي أحد من أصحابه فكيف يفعل الإمام مثل ذلك؟

وللأسف فإن الممقاني لما رأى أن روايات جابر الجعفي فيها - ظاهراً - تعظيم للإمام وتمجيذ ومدح له، عدَّ جابراً ثقةً في نفسه^(١)، وقال: إن ما عدَّ غُلُوًّا من أخباره، يُعدُّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام!!

نعم لكثرة ما نشره من الأخبار المفعمة بالغلو، تعود المتدبِّتون عليها وألفوها وتصوروا أنها حقيقة. والعوام أيضاً تصوَّروا أنها من ضروريات المذهب! وكان الممقاني أيضاً ممن نشأ وتربى في هذا الجو. هذا في حين أنه ينبغي أن نعلم أن الغلو كان موجوداً في صدر الإسلام وسيبقى إلى يوم القيامة، ولا يجوز أن نعتبره أبداً ولا في أي زمن من الأزمنة من ضروريات المذهب.

لنرجع الآن إلى نقد الحديث ٢ الذي كنا فيه، فنقول: إن في هذا الحديث عبارة لا يُفهم معناها تقول: "تَوَحَّدَ بِالتَّوَحُّيدِ فِي تَوَحُّدِهِ ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى خَلْقِهِ".

ويجب أن نسأل الراوي: ما معنى: "ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى خَلْقِهِ"؟ لعله سيجيب قائلاً: المعنى في بطن الشاعر!! إن غموض معنى الحديث جعل حتى المَجْلِسِيَّ يقفز فوق هذه الجملة في كتابه «مرآة العقول» ويتجنَّب شرح معناها.

٤٢- بَابُ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ

يشتمل هذا الباب حسب الظاهر على عشرة أحاديث، إلا أن المَجْلِسِيَّ في كتابه «مرآة العقول» اعتبر الحديث السابع جزءاً من الحديث السادس، وعلى هذا فأحاديث الباب عنده تسعة فقط. ولم يصحَّ الأستاذ البهبودي أيّاً من أحاديث الباب العشرة هذه.

← **الحديث ١** - أحد رواته «عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ الْخَرَّازِيُّ^(٢) الرَّازِيَّ» الذي قال عنه الغضائري: "علي بن العباس الجراذيني أبو الحسن الرازي مشهور، له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدلُّ على خبثه وتهالك مذهبه، لا يُلتَفَتُ إليه ولا يُعْبَأُ بما رواه"^(٣). وقال عنه النجاشي في رجاله: "رُمِيَ بِالْغُلُوِّ وَغُمِرَ عَلَيْهِ، ضَعِيفٌ جَدًّا"^(٤). وعدَّ العلامة الحلي وابن داود في عداد الضعفاء. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٢** - مرفوع باعتراف الكليني وضعيف حسب قول المَجْلِسِيَّ. أحد رواته «الْحَسَنُ بْنُ رَاشِدٍ» راوٍ للخرافات، وقد اطلعتم على نماذج لأباطيله في الحديثين ١ و ٣ من الباب ٣٩ الذي مضى. أما متن الحديث فلا يبدو فيه أي إشكال يُعْتَرَضُ عليه.

← **الحديث ٣** - مجهول حسب قول المَجْلِسِيَّ. أما متنه فحسنٌ.

← **الحديث ٤** - اعتبر المَجْلِسِيَّ سنده الأول ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً. في حين

(١) قال الممقاني في كتابه الرجالي «تنقيح المقال» (ج ١، ص ٢٠١ - ٢٠٤): "إن جابر بن يزيد

الجعفي الكوفي ثقة في نفسه، ولكنَّ جُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ ضَعِيفٌ". (المُتَرَجِّمُ)

(٢) هكذا جاء في نسخة الكافي، لكنه ذكَّرَ في كتب الرجال باسم: "الْجَرَّازِينِيُّ" بالميم بدلاً من الخاء. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) رجال ابن الغضائري، ج ٤، ص ٢٠٢. (المُتَرَجِّمُ)

(٤) رجال النجاشي، ص ٢٥٥. (المُتَرَجِّمُ)

أن كلا السندين ساقط من الاعتبار لوجود «محمد بن عيسى» فيهما^(١).

← **الحديث ٥** - اعتبره المجلّسيّ صحيحاً، ولكننا نرى أن سنده ساقط من الاعتبار لوجود «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» فيه. ورواه الآخر «يعقوب بن يزيد» حاله ليس جيداً أيضاً وفيما يلي نعرف بحاله:

«يعقوب بن يزيد الكاتب» أحد العاملين في بلاط بني العباس يُعرف باسم «أبو دلف». أحاديثه خرافية. من جملة ذلك الحديث ٥ من الباب ١٧٢ من كتاب الكافي الذي روى فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إِنَّ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِنَّ لِلَّهِ مَدِينَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِالْمَشْرِقِ وَالْأُخْرَى بِالْمَغْرِبِ عَلَيْهِمَا سُورٌ مِنْ حَدِيدٍ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْفُ أَلْفٍ مِصْرَاعٍ وَفِيهَا سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَتَكَلَّمُ كُلُّ لُغَةٍ بِخِلَافِ لُغَةِ صَاحِبِهَا وَأَنَا أَعْرِفُ جَمِيعَ اللُّغَاتِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا عَلَيْهِمَا حُجَّةٌ غَيْرِي وَغَيْرِ الْحُسَيْنِ أَخِي!!»^(٢).

لا يخفى أن المجلّسيّ بعد أن ذكر توجيهات مُتكَفِّة لهذه الرواية واضحة البطلان اضطرّ في النهاية إلى الاعتراف قائلاً: "وهذه الكلمات شبيهة بالخرافات، وتصحيح النصوص والآيات لا يحتاج إلى ارتكاب هذه التكلّفات، والله يعلم حقائق العوالم و الموجودات"^(٣).

ومن النماذج الأخرى لخرافته الحديثين التاليين:

عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ (ع) فِي النَّصَفِ مِنْ شَعْبَانَ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ!!"^(٤).

عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: "مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَارِفاً بِحَقِّهِ كَانَ كَمَنْ زَارَ اللَّهَ تَعَالَى فِي عَرْشِهِ!!"^(٥).

← **الحديثان ٦ و ٧** - اعتبر المجلّسيّ في «مرآة العقول» الحديث السادس ضعيفاً. أما الحديث السابع الذي هو من مرويات «سهل بن زياد» الكذاب فهو عند المجلسي جزء من الحديث السابق. وأما متن الحديثين فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٨** - صحّحه المجلّسيّ.

← **الحديث ٩** - صحّحه المجلّسيّ واعتبر ذيله مرسلاً. ولكن أحد رواته «الحسين بن سعيد» من الغلاة، رغم أن الممقاني وبعض علماء الرجال الآخرين اعتبروه ثقة؛ إلا أنه يروي عن الضعفاء والغلاة ولا يمكن الاعتماد على روايات شخص هكذا. مثلاً نراه يروي الحديث الأول من الباب ٨٧ عن كذاب واقفي يُدعى «علي بن أبي حمزة

(١) تُراجع الصفحة ٢١٤ من الكتاب الحالي للاطلاع على حاله.

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٤٦٢. (المُتَرْجِمُ)

(٣) المجلسي، مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية، ج ٥، ص ٣٥٩.

(٤) وسائل الشيعة، طهران، المكتبة الإسلامية، كتاب الحج (باب المزار وما يناسبه)، ج ١٠، ص ٣٦٦، حديث ٦.

(٥) وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

البطائني»^(١). كما نجد له حديثين من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي.

← **الحديث ١٠** - سنده - حسب قول المَجْلِسِيِّ - حسنٌ. ولكن لما كان فيه «علي بن إبراهيم القمي» القائل بتحريف القرآن، وأبوه مجهول الحال، لا يمكننا أن نعتمد على سنده. أما متن الحديث فيقول أن الديصاني سأل «هشام بن الحكم» مسألة سهلة، فعجز عن الإجابة عنها. وقد سبق أن تكلمنا عن هذا الأمر في الحديثين ١ و ٢ من الباب ٢٤، وقلنا إن هذا يُبَيِّنُ أَنَّ المديح والثناء الذي قيل بشأن «هشام بن الحكم» وعلمه الوافر، لم يكن في محله.

٤٣ - بَابُ الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الثاني والرابع منها صحيحةً والحديث الثالث مجهولاً بمنزلة الصحيح، والحديث الخامس مؤثقاً بمنزلة الصحيح. أما الأستاذ البهبودي فلم يصحح أي واحد من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - رواه الثاني أي «البرقي» لا يوثق به، إضافة إلى أن المجلسي عدَّ الحديث مرفوعاً. في هذا الحديث، إجابة أمير المؤمنين علي (ع) عن السؤال الأول للجاثليق ليست مقنعة. ونعتقد أن واضع الحديث هو الذي صاغ هذه الإجابة و وضعها على لسان أمير المؤمنين لأن أمير المؤمنين علياً (ع) أعلى شأنًا وأجل مقاماً من أن يجيب بمثل هذا الجواب غير المقنع.

← **الحديث ٢** - اعتبره المجلسي صحيحاً. لكن رواه رواه أخباراً أخرى مخالفة للقرآن وللعقل، لذا لا يمكننا أن نعتمد على مثل هؤلاء الرواة. من بين رواة الحديث «صفوان بن يحيى» الذي سنبين حاله قبل الانتقال إلى الحديث الثالث. متن الحديث أيضاً لا يخلو من إشكال فمثلاً يقول: إن حاملي العرش حاملون لعلم الله أيضاً. هذا في حين أن علم الله ليس منفصلاً عن ذاته حتى يمكن حمله، ولو حُمل علم الله فمعنى ذلك أن الله حُمل. نعوذ بالله.

علاوة على ذلك فإن إجابة الإمام لا علاقة لها بمعنى الآية ١٧ من سورة الحاقة، ولا تحلُّ هذه الإجابة إشكال «أبي قرّة». خاصة أن الآية المذكورة تتعلق بالقيامة وتبين أحوالها، ولا تتكلم عن أمر دائم، حتى أن كلمة «يومئذ» إنما استخدمت للإشارة إلى ذلك اليوم، ومن هنا فالقول بأن العرش هو العلم الإلهي، أو القدرة الإلهية ليس صحيحاً، لأن السؤال الذي سيطرح نفسه عندئذ: من الذي سيحمل علم الله في الأيام الأخرى؟! وبالطبع يحتوي المتن على إشكالات أخرى أيضاً نعرض عنها اجتناباً للإطالة، ونكتفي بما ذكرنا. والعقل تكفيه الإشارة.

والآن لنعرّف بالراوي الأول لهذا الحديث المسمى «صفوان بن يحيى» فرغم أنهم وثقوه إلا أنه كان فاسد العقيدة في الواقع، فقد روى الحديث الأول من الباب ٥١ من الكافي الذي يظهر منه أنه كان من أهل الجبر. كما أن الحديث الأول من الباب ٧١ من الكافي من روايته أيضاً، وسنبين بطلان هذا الحديث لاحقاً. ونذكر هنا من خرافاته الأخرى هذا الحديث:

"عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: مَنْ رَأَى قَبْرَ أَبِي

(١) عرفنا بحاله في الصفحة ٩٦ فما بعد من هذا الكتاب.

عَبْدُ اللَّهِ (ع) عَارِفًا بِحَقِّهِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ" (١).
حقاً لو كان غفران الذنوب بهذه السهولة فما الحاجة إلى العمل بأوامر القرآن واجتناب
نواهيه؟!

← الحديث ٣ - أحد رواته «رَبِيعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ». وثَقَّه علماء الرجال لكننا إذا لاحظنا
روايته نرى أنه كان من الذين يتلاعبون بالقرآن. فمن جملة أحاديثه الحديث ٨ من الباب
١٦٥ من الكافي الذي روى فيه أن الإمام الباقر (ع) قال بشأن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا
التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوَاقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة/٦٦]:
قَالَ الْوَلَايَةُ! (٢).

ولنا أن نسأل لماذا لم تذكر كلمة الولاية في الآية صراحةً؟ أو أين نجد ما يدل على
الولاية في الآية؟ لا أحد يعلم! هذا في حين أن الإمام الذي هو من أول المتبعين للنبي ﷺ لا
بد أن يكون متبعاً له هنا أيضاً، وقد أمر رسول الله ﷺ أن يقول: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ
عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف/١٠٨]. ولذلك لو قال الإمام الباقر (ع) مثل ذلك الكلام
لبيّن دلالة الآية على الولاية على الأقل.

← الحديثان ٤ و ٥ - اعتبر المجلسي الحديث الرابع صحيحاً والخامس مؤثقاً بمنزلة
الصحيح.

← الحديث ٦ - قال عنه المجلسي إنه مجهول. إضافةً إلى ذلك فإن روايه «مُحَمَّدُ بْنُ
الْفُضَيْلِ» ضعيفٌ ومن الغلاة. وسوف نعرّف به في الأسطر التالية. أما متن الحديث فلا
يخلو من إشكال لأنه يذكر أن أربعة (٣) من الأئمة هم من حملة العرش. ونسأل: إذا كان
المقصود من العرش هو العلم - بصرف النظر عن الإشكالات المتجهة إلى هذه الدعوى -
فلماذا يحمل العلم الإلهي أربعة من الأئمة فقط؟ ألا يحمل بقية الأئمة العلم أيضاً؟ لماذا إذن
روى الكليني الذي أورد هذا الحديث هنا، الأحاديث الأربعة في الباب ١٠٢ والحديث
الخامس في الباب ٩١ والحديث الثاني في الباب ١١٦ التي تفيد جميعها أن علم الأئمة
واحدٌ وأن الأئمة لا يختلفون عن بعضهم في العلم؟ وإذا كان الأئمة متساوون من ناحية
العلم، فلماذا لا يكونون جميعاً من حملة العرش - أي العلم -، وإن كان الذين يحملون
العرش هم أربعة من الأئمة فقط، فكيف يقول الكليني إن الأئمة متساوون في العلم؟
والآن لنعرّف بالراوي الثاني لهذا الحديث:

أبو جعفر مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ بن كثير [الأزدي] الصيرفي الأسدي: يُعَدُّ من أصحاب
الإمامين الكاظم والرضا - عليهما السلام - لم يوثقه النجاشي، وضَعَفَهُ الشيخ الطوسي
والعلامة الحلي وابن داود، وقالوا: "يُرْمَى بِالْغُلُوبِ". وقال آية الله الخوئي إنه لم يوثق ولا
يعتمد على روايته (٤). لا يخفى أن عشرة من أحاديث الباب الفاضل رقم ١٦٥ في الكافي

(١) وسائل الشيعة، كتاب الحج، ج ١٠، ص ٣٢٦، حديث ٢٢.

(٢) كلا المجلسي والبهودي اعتبرا الحديث غير صحيح.

(٣) المذكور في كتاب البرقي هنا ثلاثة بدلاً من أربعة، ولكن الحديث الذي يعلّق عليه ذكر أربعة
من الأئمة فذكرت العدد كما جاء في الحديث موضع النقد. (المترجم)

(٤) ونص عبارة السيد الخوئي: "قد عد الشيخ المفيد في رسالته العددية «محمد بن الفضيل»، من

رويت عن هذا الراوي. والحديث السادس في الباب ١٠٦ المشوب بالغلو هو من رواياته أيضاً. وادعى في الخبر الثامن والعاشر من الباب ٦٣ من الكافي أن الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - قالوا: "لَا تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ لَسَاخَتْ!"

ونسأل: كيف بقيت الأرض عندما لم يكن هناك نبي ولا إمام - مثلاً قبل عشر أو خمس سنوات من ولادة النبي الأكرم O - وكيف لم تسخ الأرض بأهلها؟! لقد أوضح القرآن الكريم أن الأرض بقيت مدةً دون حجة: قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قُرْآنٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة/١٩].

ومن القصص الأخرى لهذا الرجل الحديث الخامس من الباب ١٦٦ من الكافي الذي يقول: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنَّ فِي السَّمَاءِ لَسَبْعِينَ صَفًّا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ يُحْصُونَ عَدَدَ كُلِّ صَفٍّ مِنْهُمْ مَا أَحْصَوْهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَدِينُونَ بَوْلَايَتِنَا!"

ونسأل: لماذا سبعين صفًّا من الملائكة فقط؟ أما سائر الملائكة فما هو دينهم وعقيدتهم؟ هل هناك تفرقة طائفية وفرق مذهبية في عالم الملكوت أيضاً؟ هل هناك أيضاً من عنده ولاية، ومن ليس عنده ولاية؟! إن كل من أخذ دينه عن أمثال هؤلاء الأفراد الغلاة الكذابين سيبتلى بالطبع بمثل هذه الخرافات.

← **الحديث ٧** - ضعيف حسب قول المجلسي. أكثر رواته ليسوا من ذوي السمعة الحسنة. ويروي عن الإمام قوله: "إِنَّ اللَّهَ حَمَلَ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَرْضٌ أَوْ سَمَاءٌ".

ونسأل هؤلاء الكذابين: هل للماء علم ودين؟

٤٤ - بَابُ الرُّوحِ

في هذا الباب أربعة أحاديث. اعتبر المجلسي الحديث الأول منها صحيحاً، والحديث الثاني حسناً والثالث مجهولاً والرابع ضعيفاً، ولم يصحح الأستاذ البهبودي أيّاً من هذه الأحاديث.

أما متون أحاديث هذا الباب، لاسيما الأحاديث ١ و ٢ و ٤، فلا اعتراض عليها، ولا تخالف القرآن الكريم في شيء. لكن قبول الحديث الثالث الذي يقول: "إِنَّ الْأَرْوَاحَ مُجَانِسَةً لِلرَّيْحِ" محل تأمل، لأن الريح ليست سوى حركة الهواء، والهواء ليس بسيطاً بالاتفاق. هذا في حين أنه قيل كلام كثير حول بساطة الروح. وقد قال الله تعالى عن خلق الروح: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون/١٤]. ولم يقل مثل ذلك عن خلق الهواء والريح. كما أن الله لم يقل عن خلق الريح: قل الريح من أمر ربي. لكنه قال عن الروح: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ

الفقهاء والرؤساء الأعلام، الذين يؤخذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، ولا يطعن عليهم بشيء، ولا طريق لدم واحد منهم، إلا أن ذلك معارض بما عرفت من تضعيف الشيخ إياه، وإذا لم تثبت وثاقة الرجل فلا يعتمد على روايته". (السيد أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ١٥٣). (المنترجم)

٤٥ - بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث لم يَعدَّ المجلسي ولا اليهودي أي واحد منها صحيحاً. واعتبر المجلسي الحديث الأول والرابع مرفوعين، والحديث السابع مرسلاً، والحديثين الثاني والخامس ضعيفين، والحديثين الثالث والسادس مجهولين. أما متون هذه الأحاديث فهي في نظرنا متون ممتازة جداً، ولا تخالف العقل ولا القرآن في شيء.

٤٦ - بَابُ التَّوَادِرِ

يشتمل هذا الباب على إحدى عشر حديثاً، لم يعتبر الأستاذ اليهودي أيّاً منها صحيحاً، كما أن المجلسي اعتبر الحديث الأول مرسلاً، والأحاديث ٤، و٧، و٨ مجهولة، والأحاديث ٣، و٥، و١٠ ضعيفة، والحديث ١١ مجهولاً ومرسلاً، والحديثين ٦، و٩ حسنة، والحديث الثاني صحيحاً. لنبدأ الآن بدراسة وتمحيص متون هذه الأحاديث:

← الحديث ١ - يسأل الإمام الصادق عليه السلام الراوي عن الآية: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص/٨٨] "مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيماً، إِنَّمَا عَلَيَّ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ". أقول: مع أن قول الناس الذي أنكره الإمام ليس فيه أي داعٍ للتعجب والإنكار لأنه ترجمة حرفية للآية الكريمة دون زيادة أو نقصان، بعكس ما نسبته الحديث من تفسير للآية إلى الإمام (ع) حيث جاء بكلام مبهم لا يفهم معناه. وينبغي أن نسأل الراوي الذي لَفَّقَ هذا الكلام ونسبه إلى الإمام الصادق عليه السلام: هل فهمت أنت نفسك ما الذي لَفَّقْتَهُ ونسجته من عبارات؟

وسنرى في توضيح الحديث التالي وتفسيره أن علياً (ع) فسّر وجه الله بذات الله.

← الحديث ٢ - لا يمكننا التعويل عليه لوجود «البرقي» في سنده، لكن المجلسي اعتبره صحيحاً! متن الحديث أيضاً فسّر وجه الله على معنى مخالف لقول أمير المؤمنين علي عليه السلام. فقد سئل ذلك الإمام الجليل عن معنى «وجه الله» تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَدَعَا عَلِيٌّ عليه السلام بِنَارٍ وَحَطَبٍ فَأَضْرَمَهُ فَلَمَّا اشْتَعَلَتْ قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: أَيْنَ وَجْهُ هَذِهِ النَّارِ؟ قَالَ السَّائِلُ (النُّصْرَانِيُّ): هِيَ وَجْهُ مِنْ جَمِيعِ حُدُودِهَا. قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: هَذِهِ النَّارُ مُدْبَّرَةٌ مَصْنُوعَةٌ لَا تَعْرِفُ وَجْهَهَا، وَخَالِفَهَا لَا يُشَبِّهَهَا^(١). أي أن وجه الله [ليس جزءاً منه كما هو وجه الإنسان بل] هو ذاته ونفسه.

يقول الكاتب: أحد معاني الوجه في اللغة الفارسية: الصورة، أي محيا الإنسان، ووجهه الذي فيه عيناه وأنفه وأذناه، وبه ينظر إلى الأعلى والأسفل واليمين والشمال و..... ولما كانت حاسة البصر والسمع في وجه الإنسان لذا كان ينتبه إلى الأشياء

(١) راجعوا سفينة البحار، ج ٢، ص ٦٣٥. وقد جاء هذا الحديث أيضاً في تفسير الصافي للفيض الكاشاني ذيل تفسيره الآية ١١٥ من سورة البقرة، وذكر في كتب أخرى أيضاً. وانظر بحار الأنوار، ج ٣، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

بواسطة وجهه. أما الله تعالى السميع والبصير بالذات، فلا يحتاج إلى آلة السمع، ولا إلى آلة البصر، بل يدرك كل شيء بذاته فوجهه ذاته. وللأسف فإن هذا الحديث ذكر لوجه الله معنى لا يتناسب من قريب ولا من بعيد مع صدر آخر آية في سورة القصص وذيلها.

← الحديث ٣ - حديث مرفوع رواه «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» عَنْ فَرْدٍ مَجْهُولٍ يُدْعَى «أَبُو سَلَامٍ النَّخَّاسُ»، وبالطبع لا تُستعَرَب رواية مثل هذا الحديث عن مثل ذلك الراوي (أَبُو مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ).

[بيان حال «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ واحد من الغلاة والكذابين المفتضحين إلى درجة أن الشيخ المفيد قال عنه أنه: "مطعونٌ فيه، لا تختلفُ العصابةُ في تُهْمَتِهِ وَضَعْفِهِ" ^(١). وقد عرَّفْنَا به في كتابنا «خرافات وفور در زيارت قبور» [أي: الخرافات الوافرة في زيارات القبور] (ص ٢٨١)، ولن نكرر هنا ما ذكرناه هناك ^(٢). وقد ذكر المرحوم قلمداران في كتابه «زيارت و زيارتنامه» [أي: زيارة المزارات وأدعية الزيارات] (ص ٨١ فما بعد) نموذجين من أحاديثه الفاضحة، فلترجع ثمة ^(٣).

هنا نُذَكِّرُ أنه من رواية الحديث الذي يقول: إن رمضان ثلاثين يوماً دائماً لا ينقص عن ذلك!! - ووصفه النجاشي في رجاله (ص ٢٥٢): بأنه رجل ضعيف جداً لا يُعَوَّلُ عليه ولا يُلتَفَتُ إلى ما تفرَّد به وأن «الفضل بن شاذان» و«أيوب بن نوح» كانا لا يستحلان رواية أحاديث محمد بن سنان.

١ - إحدى تُحَفِ «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» الرواية التالية التي نقلها الكشي في رجاله والتي تدل على انحراف «ابن سنان» التأم وفساد عقيدته:

"عن مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ قال: دخلت على أبي جعفر الثاني (ع) فقال لي: يا محمد! كيف أنت إذا لعنتك وبرئت منك وجعلتك محنة للعالمين أهدي بك من أشياء وأضل بك من

(١) الشيخ المفيد، رسالة «جوابات أهل الموصل في العدد والرويا» الصفحة ٢٠، في معرض تعليقه على رواية (شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً)، التي في سندها «محمد بن سنان».

(٢) من المفيد الإشارة السريعة لأهم ما ذكره الرجاليون حول «محمد سنان»: ألف (يقول النجاشي في رجال (ص ٢٥٢): "هو رجلٌ ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّلُ عليه، ولا يُلتَفَتُ إلى ما تفرَّد به".

(ب) ويقول ابن الغضائري في رجاله (ج ٥، ص ٢٢٩) عنه: "محمد بن سنان أبو جعفر الهمداني مولاهم هذا أصح ما ينسب إليه، ضعيفٌ غالبٌ يَضَعُ، لا يُلتَفَتُ إليه".

(ج) وقال الشيخ أبو عمرو الكشي في رجال (ص ٣٣٢): عن أيوب بن نوح أنه كان يقول: "لا أستحلّ أن أروي أحاديث محمد بن سنان". وفي الصفحة ٤٢٧ قال: "روى حمدويه بن نصير عن أيوب بن نوح أن «محمد بن سنان» قال حين وفاته: «كل ما حدثكم به لم أسمع من أحد بل وجدته!»".

(د) وقال ابن داود في رجاله (ص ٥٠٥) بعد ذكره لمحمد بن سنان في قسم الضعفاء: "إن محمد بن سنان كان يقول: «لا تَرَوْوا عَنِّي مما حدثتُ شيئاً، فإنما هي كُتُبٌ اشتريتها من السوق!» ثم قال: والغالب على حديثه الفساد وعلماء الرجال متفقون على أنه من الكذابين".

(هـ) قال عن الشيخ الطوسي في رجاله: إنه ضعيفٌ. وقال عنه في «الفهرست» (ص ١٤٣): "محمد بن سنان: له كتب وقد طعن عليه وضَعَفَ. وكُتِبَ مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها وله كتاب النوادر وجميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو...".

(٣) وقد عرَّفَ المرحوم قلمداران به أيضاً في كتابه «الزكاة» (ص ٢٢٠ فما بعد).

أشياء؟ قال، قلت له: **تفعل بعيدك ما تشاء يا سيدي! أنت على كل شيء قدير**، [أعوذ بالله تعالى من هذه الأباطيل] ثم قال الإمام [بدلاً من أن يعترض على كلمه ذاك]: يا محمد! أنت عبد قد أخلصت لله، إني ناجيت الله فيك فأبى ألا أن يضل بك كثيراً و يهدي بك كثيراً!!^(١).

ليت شعري! لو كَلَّم أحدُ النبيِّ ﷺ على هذا النحو وأوصله إلى مقام الربوبية، ألم يكن النبيُّ يعترض عليه ويمنعه من ذلك؟^(٢)

هل نَسِيَ «ابن سنان» أن الإمام الجواد (ع) هو الحفيد الكريم لحضرة عليٍّ (ع) الذي قال لشخص أظن في مَدْحِهِ: **"إِنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ عَظَّمَ جَلَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي نَفْسِهِ، وَجَلَّ مَوْضِعُهُ مِنْ قَلْبِهِ، أَنْ يَصْغُرَ عِنْدَهُ - لِعَظَمِ ذَلِكَ - كُلُّ مَا سِوَاهُ..."**. (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦)، وقال أيضاً: **"عَظَّمَ الْخَالِقَ عِنْدَكَ يَصْغُرُ الْمَخْلُوقُ فِي عَيْنِكَ"**. (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ١٢٩. و الخطبة ١٩٣).

نعم، إن الحفيد الكريم لذلك الإمام الهمام، أي الإمام الجواد عليه السلام لم يكن ليسكت قطعاً عن مثل ذلك الكلام المشوب بالشرك.

٢- ومن أباطيل «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» الأخرى الحديث الأول في الباب ٧٢ من الكافي^(٣)، الذي يدَّعي فيه أن الإمام الصادق (ع) قال: **"مَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ (ع) أَخَذَ بِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهِيَ عَنْهُ جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ ﷺ"**.

أي يريد القول إن كل ما أعطاه الله محمداً ﷺ من الفضل أُعطيَ لعليٍّ أيضاً! ويدَّعي فيه أن حضرة عليٍّ (ع) كان يقول مراراً: **"... وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ وَالرُّسُلُ بِمِثْلِ مَا أَقْرَأُوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ!!"**.

فنقول: إن فضل الله على النبيِّ الأكرم ﷺ كان نعمة النبوة، التي قِيلَ بها الملائكة وروح القدس والرسول جميعاً، وأقروا بها، فهل أُعطي هذا الفضل أيضاً لعليٍّ (ع) ولسائر الأنمة عليهم السلام؟!!

ثم يقول في ذلك الحديث أيضاً: **"وَكَذَلِكَ يَجْرِي الْأَنْمَةُ الْهُدَى وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا"**.

وأقول: إن الله تعالى يقول في القرآن: إنه أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ - أي جبلاً - كي لا تميد الأرض بأهلها أي لا تضطرب وتزلزل، لكن الغلاة يقولون إن الإمام هو ركن الأرض ولو لم يوجد لمَآذت الأرض بالناس. ونقول لهم: كيف كانت الأرض قبل خلق آدم (ع) أو قبل ولادة نبي الإسلام ﷺ؟ إنها بعد الأنبياء والأنمة أيضاً كما كانت قبلهم.

ثم يقول في ذلك الحديث أيضاً: **"وَالرَّادُّ عَلَيْهِ [أي على عليٍّ بن أبي طالب] فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِكِ بِاللَّهِ"**.

فأقول: لو كان الأمر كذلك فلماذا لم يَنْهَهُمُ عليٌّ (ع) الخوارج وجيش معاوية و أي

(١) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٤٨٧.

(٢) من المفيد الرجوع حول هذا الموضوع إلى كتاب «خيانة در گزارش تاریخ»، [خيانة في رواية التاريخ] (الطبعة الأولى)، انتشارات چاپخش، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ١٩٦. لم يصحح كلا المجلسي و البهودي هذا الحديث، وصرح المجلسي بضعف سنديه.

المخالفين له الذين وصل بهم الأمر إلى حد محاربته وشهر السيوف ضده، بالشرك والنفاق، بل كان يقول عنهم: "هُمُ إِخْوَانُنَا بَعَوَا عَلَيْنَا" (١).

إن المطلعين على تاريخ الإسلام يعلمون جيداً أن علياً (ع) طَبَّقَ على مخالفه - أثناء فترة خلافته - حكم المسلمين، فمثلاً بعد معركة الجمل أقام علي (ع) ثلاثة أيام خارج البصرة، وكان يصلي في العائدين من واقعة الجمل - سواءً كانوا من جنده أم من جنود من ثاروا ضده - ولم يعاملهم معاملة غير المسلمين أو المشركين (٢).

وقال حفيد الإمام علي أيضاً، أعني الإمام الصادق (عليه السلام): "صَلِّ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ" (٣).

ويواصل «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» حديثه ذاك فينسب إلى الإمام قوله: "وَلَقَدْ أُعْطِيَ خِصَالًا مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي عَلِمْتُ الْمَنَایَا وَالْبَلَايَا.....".

وأقول: إذا راجعنا ما ذكرناه في فصل «علم الغيب والكرامات والمعجزات في القرآن» تبين لنا بوضوح بطلان هذا الادعاء.

والقرآن الكريم قالها بوضوح: «وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَادَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» [لقمان/٣٤].

ثم قال «ابن سنان» في حديثه ذاك على لسان علي (ع): "وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ". من الواضح أن الذي وضع هذا الحديث سمع أن الخليفة الثاني كان يُلقَّب بالفاروق، فوضع على لسان الإمام هذه الجملة. بمثل هذه الأحاديث الموضوعة شكَّلوا مذهباً، أصبحت أكثر المذاهب الإسلامية سيئة الظن به، فسبَّحوا ابتعاد المسلمين بعضهم عن بعض.

ومن الجمل الأخرى في حديث «ابن سنان» قوله: "كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ".

لقد ذكرت قبل صفحات أنه لو صحَّ ذلك فلماذا قال أمير المؤمنين (ع) إن الله ليس له باب ولا بواب؟ (٤) من هذا يتضح أن واضعي هذا الحديث كانوا جاهلين بكلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

نعم مثل هذا الشخص روى الحديث الثالث في هذا الباب، واعتبر الأئمة وجه الله! ونقول له: وهل وجه الله يشيخ ويموت؟ وهل قبل ولادة النبي والأئمة لم يكن لله تعالى

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢٦، كتاب الجهاد، باب ٢٦، الحديث العاشر، ونصه:

"هَارُونَ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعُودَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا (ع) لَمْ يَكُنْ يَنْسُبُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ حَرْبِهِ إِلَى الشِّرْكِ وَلَا إِلَى النِّفَاقِ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَقُولُ هُمْ إِخْوَانُنَا بَعَوَا عَلَيْنَا".

أقول: وكان علي (ع) يقول أيضاً عن مخالفه: «إِنَّمَا أَصْبَحْنَا نَقَاتِلَ إِخْوَانَنَا فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ مِنَ الرِّیَغِ وَالْأَعْوَجَاجِ وَالشُّبْهَةِ وَالنَّوِيلِ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٢).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ١٣١. والبداية والنهاية لابن كثير، ج ٧، ص ٢٤٥، وانظر إلى ترجمة تاريخ الطبري إلى الفارسية، ج ٦، ص ٢٤٧٠-٢٤٧١ (ترجمة أبو القاسم

باينده).

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٨١٤.

(٤) راجعوا الصفحة ٢٨٥ من هذا الكتاب.

وجهٌ وعينٌ ويُدُّ؟! أيُّ إلهٍ هذا الذي يكون وجهه ويده أحد عبادَه الفقراء إليه؟! ألا تتعارض مثل هذه الأحاديث مع قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر/٣]. في مواجهه هذه الأباطيل علينا أن نقرأ الآية المباركة: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات/١٨٠].

← الحديث ٤ - لقد نقدنا هذا الحديث فيما سبق في الصفحات من ١١٩ إلى ٢٠٢ من هذا الكتاب فلنراجع ثَمَّةً.

← الحديث ٥ - لقد نقدنا هذا الحديث فيما سبق في الصفحات من ٦٣ إلى ٨٣ والصفحة ٢٠٣ من هذا الكتاب فلنراجع ثَمَّةً^(١).

← الحديث ٦ - راوي هذا الحديث «حَمْرَةُ بْنُ بَزِيعٍ» ضعيف الرواية حسب قول الممقاني. وهو الشخص ذاته الذي أخذ المال من «علي بن أبي حمزة البطائني»^(٢) كي يروج لمذهب الواقفة. وقد اعتبره الإمام الرضا (ع) شقيّاً وقال: "ما فعل الشقيّ حَمْرَةُ بْنُ بَزِيعٍ؟ قلت: هو ذا هو قد قَدِمَ. فقال (ع): يزعم أن أبي حيٍّ! هم اليوم سُكَّالٌ ولا يموتون غداً إلا على الزندقة"^(٣).

لاحظ أيها القارئ العزيز كيف ذكر الكليني في كتابه خرافات وأحاديث مليئة بالشرك لأمثال هؤلاء الرواة الذين كانوا يلَقِّقون أكاذيبهم وينسبونها إلى الإمام!

← الحديث ٧ - في هذا الحديث كالحديث ٥ اعتبر الإمام حجةً لله، وأنه باب الله ولسانه ووجهه وعينه، مع أنه من الواضح أنه بعد النبي الأكرم ﷺ لم تبق للناس حجة، كما قال عليّ عليه السلام: "تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ" (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

← الحديث ٨ - راويه «هَاشِمُ بْنُ أَبِي عُمَارَةَ الْجَنْبِيُّ» مجهولٌ. وقد افتروا في هذه الرواية على لسان حضرة الإمام عليّ عليه السلام أنه قال: "أَنَا عَيْنُ اللَّهِ وَأَنَا يَدُ اللَّهِ وَأَنَا جَنْبُ اللَّهِ وَأَنَا بَابُ اللَّهِ!".

ونقول: إن مقام ذلك الإمام الجليل أعلى وأجل من أن يقول مثل هذا الكلام. إن مثل هذه الادعاءات العريضة ومدح الذات يليق أكثر بأشخاص من أمثال «الميرزا علي محمد باب» و «الميرزا حسين علي بهاء»^(٤) وأمثاله.

وقبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الحديث التاسع في هذا الباب، نرى من اللازم قبل ذلك أن نتعرف على أحد الرواة، لأن ذلك ضروري للتعرف على حال الراوي الثالث في سند الحديث التاسع.

(١) وقد نقد المرحوم قلمداران سَنَدَ هذا الحديث في كتابه «زيارات و زيارتنامه» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ١٠١ فما بعد.

(٢) راجعوا الصفحة ١٩٦ فما بعد من هذا الكتاب للاطلاع على أحواله.

(٣) الشيخ الطوسي، كتاب الغيبة، ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) «الميرزا علي محمد باب» مؤسس نحلة البابية وقد ادعى النبوة، و «الميرزا حسين علي بهاء» مؤسس نحلة البهائية وقد ادعى الإلهية!! (المُتَرَجِّمُ)

[بيان حال «صالح بن عُقْبَةَ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
 هذا الراوي هو «صالح بن عُقْبَةَ بن قَيْس بن سَمْعَان بن أَبِي ذُبَيْحَةَ» الذي عرّف به
 أخونا الفاضل الأستاذ حيدر علي قلمداران في كتابه «زيارات وزيارتنامه» [زيارة
 المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ٦٥ فما بعد.
 وَتَذَكَّرْ هنا أن الغضائري قال عن «صالح بن عُقْبَةَ»: "صالح بن عقبة بن قيس بن
 سمعان بن أبي ذبيحة مولى رسول الله ﷺ روى عن أبي عبد الله عليه السلام، غال كذاب لا يلتفت
 إليه" (١).

هذا الراوي له يد طولى في نقض الوحدة الإسلامية وإشعال نار التفرقة المذهبية بين
 المسلمين. ومن جملة رواياته «زيارة عاشوراء» التي أصبحت قراءتها مع شديد الأسف
 متداولة بين الإمامية، وعلمائنا لا يؤغنون الناس إلى بطلان هذا الدعاء - إن صح التعبير
 - ولا ينتبهون إلى سندها الفاسد اعتماداً منهم - مع الأسف - على قاعدة «التسامح في
 أدلة السنن»! فقد ذكر في ذيل تلك الزيارة اللعن الذي يشمل معاوية ويزيد والخلفاء
 الراشدين حيث جاء فيها: "اللَّهُمَّ خُصَّ أَنْتَ أَوَّلَ ظَالِمٍ بِاللَّعْنِ مِنِّي، وَأَبْدَأَ بِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الثَّانِي،
 ثُمَّ الثَّالِثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ، اللَّهُمَّ لَعْنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ خَامِساً..." (٢).

كما نلاحظ جعل الراوي هنا معاوية ويزيد إلى جوار أبي بكر وعمر، وتجاهل أن
 حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي حارب معاوية، بايع الخلفاء الراشدين ولم يعتبرهم
 مساوين لمعاوية، ولا أعتقد أن مسلماً منصفاً - حتى ولو كان لا يتفق تماماً مع أبي بكر
 وعمر - يعتبرهما مساوين لمعاوية ويزيد. نعوذ بالله من التعصّب.

وقد أغرق هذا الراوي وبالع في ثوابات هذه الزيارة وادعى أن كل من قرأها: "كُتِبَ
 اللَّهُ لَهُ ثَوَابُ أَلْفِ حَجَّةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ وَأَلْفِ عَزْرَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَهُ كُتُوبُ كُلِّ نَبِيٍّ
 وَرَسُولٍ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ الْحَدِيثُ".

لاحظوا أنه بناء على ما ذكره فإن قارئ هذه الزيارة سيكون أجره وثوابه أكثر من
 أجر سيد الشهداء عليه السلام نفسه وثوابه بمراتب كثيرة!!!

٢- و«صالح بن عُقْبَةَ» هو أيضاً راوي رواية: "من ذكر الحسين عليه السلام عنده فخرج
 من عينيه مقدار جناح ذبابة، كان ثوابه على الله عز وجل ولم يرض له بدون الجنة!" (٣).

٣- ومن روايات «صالح بن عُقْبَةَ» أيضاً الحديث التالي الذي أورده الكليني في
 الكافي:

"عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّوْفَلِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)
 وَفِي يَدِهِ رُمَانَةٌ فَقَالَ: يَا مُعْتَبِرُ! أَعْطِهِ رُمَانَةً فَإِنِّي لَمْ أَشْرِكْ فِي شَيْءٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ أَنْ
 أَشْرَكَ فِي رُمَانَةٍ، ثُمَّ احْتَجَمَ وَأَمَرَنِي أَنْ أَحْتَجِمَ فَأَحْتَجَمْتُ ثُمَّ دَعَا بِرُمَانَةٍ أُخْرَى ثُمَّ قَالَ: يَا

(١) رجال ابن الغضائري، ج ٣، ص ٢٠٦. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) الشيخ الطوسي، مصباح المتهجد، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ص ٥٣٦. وقد روى
 ابن قبة ذيل هذه الزيارة، أي الجزء المتضمن للعن، عن شخص مجهول يدعى «علقمة بن محمد
 الحضرمي»! وانظر بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ٣٩٩.

(٣) الشيخ الصدوق، ثواب الأعمال، ص ٨٤. وانظر نقد هذه الرواية في كتاب «زيارات و
 زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ قلمداران، الصفحة ٦٦ -
 ٦٧.

يَزِيدُ! أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَكَلَ رُمَانَةً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنْارَةِ قَلْبِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، وَمَنْ أَكَلَ اثْنَتَيْنِ أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنْارَةِ قَلْبِهِ مِائَةَ يَوْمٍ، وَمَنْ أَكَلَ ثَلَاثاً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنْارَةِ قَلْبِهِ سَنَةً وَمَنْ أَذْهَبَ اللَّهُ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنْارَةِ قَلْبِهِ سَنَةً لَمْ يُذْنِبْ وَمَنْ لَمْ يُذْنِبْ دَخَلَ الْجَنَّةَ!!" (١).

كما تلاحظون لا حاجة لأجل الدخول إلى الجنة إلى تجشم عناء أداء الكثير من الأعمال بل يكفي أن نأكل ٣ رمانات كاملات كل سنة فندخل الجنة بذلك! ليت النبي الأكرم 9 الذي عانى ثلاثة وعشرين عاماً في تربية المؤمنين و الوعظ والإرشاد و تعب في ذلك، أوصاهم أن يأكلوا في السنة ثلاث رمانات كاملات!!

لقد رُوِيَ في كتاب وسائل الشيعة (كتاب الحج، أبواب المزار وما يُناسِبُهُ)، باب تأكد استحباب زيارة الحسين (ع)، عن «صالح بن عُقْبَةَ»، أحاديث عديدة معارضة للقرآن ومغالية وغير معقولة حول زيارة الإمام الحسين (ع) وإقامة مجالس العزاء له، ونذكر هنا نموذجين عنها فقط ويمكن لمن يرغب مراجعة الكتاب المذكور وسائر روايات هذا الكذاب هنالك:

٤- "عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ تَشِيرِ الدَّهَّانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُخْرَجُ إِلَى قَبْرِ الْحُسَيْنِ (ع) فَلَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ أَهْلِهِ بِأَوَّلِ خُطْوَةٍ مَغْفِرَةٌ لِنُوبِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُقَدِّسُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَإِذَا أَنَا نَاجَاهُ اللَّهُ وَقَالَ: عِبْدِي سَلْنِي أُعْطِكَ وَأَدْعُنِي أُجِبْكَ، اطْلُبْ شَيْئاً أُعْطِكَ سَلْنِي حَاجَةً أَفْضِلُهَا لَكَ. قَالَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعْطِيَ مَا يَدُلُّ" (٢).

٥- "عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فِي حَدِيثِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ مِنْ قُرْبٍ وَبُعْدٍ قَالَ ثُمَّ لَيَنْدُبُ الْحُسَيْنَ (ع) وَيَبْكِيهِ وَيَأْمُرُ مَنْ فِي دَارِهِ مِمَّنْ لَا يَتَّقِيهِ بِالْبُكَاءِ عَلَيْهِ وَيَقِيمُ فِي دَارِهِ الْمُصِيبَةَ بِإِظْهَارِ الْجَزَعِ عَلَيْهِ وَلِبَعَزِّ بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِمُصَابِهِمْ بِالْحُسَيْنِ (ع)، وَأَنَا ضَامِنٌ لَهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَغْنِي ثَوَابَ أَلْفِي حَجَّةٍ وَأَلْفِي عُمْرَةٍ وَأَلْفِي غَزْوَةٍ. قُلْتُ: أَنْتَ الضَّامِنُ لَهُمْ ذَلِكَ وَالزَّعِيمُ قَالَ: أَنَا الضَّامِنُ وَالزَّعِيمُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ قُلْتُ: وَكَيْفَ يُعْرَى بَعْضُنَا بَعْضاً؟ قَالَ تَقُولُ: عَظَّمَ اللَّهُ أَجُورَنَا بِمُصَابِنَا بِالْحُسَيْنِ (ع) وَجَعَلْنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الطَّالِبِينَ بِثَأْرِهِ مَعَ وَلِيِّهِ وَالْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ. وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَنْشُرَ يَوْمَكَ فِي حَاجَةٍ فَافْعَلْ فَإِنَّهُ يَوْمٌ تَحْسُ لَا تُقْضَى فِيهِ حَاجَةٌ مُؤْمِنٍ وَإِنْ فَضِيتَ لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا وَلَا يَرَى فِيهَا رُشْداً. وَلَا يَدْخُرَنَّ أَحَدُكُمْ لِمَنْزِلِهِ فِيهِ شَيْئاً فَمَنْ ادَّخَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ شَيْئاً لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيمَا ادَّخَرَ وَلَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِي أَهْلِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُمْ ثَوَابَ أَلْفِ حَجَّةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ وَأَلْفِ غَزْوَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ 9 وَكَانَ لَهُ كُتُوبُ كُلِّ نَبِيٍّ وَرَسُولٍ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ... الْحَدِيثُ" (٣).

ونقول: لماذا لم يذكر الله الرحيم في كتابه فضيلة مثل هذا العمل وثوابه العميم، ولم

(١) الكليني، الفروع من الكافي، باب الرمان، ج ٦، ص ٣٥٣، حديث ٩، والحديث الذي في ص ٤٣٥، حديث ١٥ هو أيضاً عن صالح بن عقبة.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٧، حديث ٢٨.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، حديث ٢٠. وانظروا أيضاً الحديث الخامس المذكور في الصفحة ٣٧٢ - ٣٧٣ من وسائل الشيعة، فهو أيضاً من روايات «صالح بن عقبة».

يدع عباده ويحثهم على كسب هذا الأجر العظيم؟!

٦- ومن تحف «صالح بن عُقبة» الأخرى التي أهداها للمسلمين الحديث الثاني من الباب ١٦٦ من الكافي الذي يتضمن عقيدة الجبر ويخالف مذهب التشيع^(١)، إذ يدعي الراوي أن الإمام الباقر (ع) قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فَخَلَقَ مَا أَحَبَّ مِمَّا أَحَبَّ وَكَانَ مَا أَحَبَّ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ وَخَلَقَ مَا أَبْغَضَ مِمَّا أَبْغَضَ وَكَانَ مَا أَبْغَضَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ النَّارِ!».

فنقول: أولاً: ليس هذا الكلام سوى عقيدة الجبرية وهو مخالف لكلام الأئمة وتعاليمهم. ثانياً: ليس بين الله وبين أي أحد عداوة.

بناءً على هذه الرواية المنسوبة إلى الإمام الباقر تم الاستناد - في إثبات ذلك الادعاء الوهمي - إلى آيتين من القرآن الكريم رغم أنه لا علاقة لهما بتاتاً بعالم الطينة وعالم الذرّ ونظائرهما، بل الآيتان تتعلّقان بهذا العالم الذي نحن فيه، وليس بعالم آخر. وليت شعري! هل كان أولئك الرواة يريدون أن يثبتوا على نحو غير مباشر أن حضرة باقر العلوم (ع) كان جاهلاً بالقرآن إلى درجة تجعله يستند إلى آية لا تتعلق بما يريد إثباته؟ من الواضح أن واضعي مثل هذه الأحاديث أشخاص جاهلون ومغرضون.

ولأجل أن نفصح أولئك الرواة سنذكر هنا كلا الآيتين المباركتين وسنوضح معناهما باختصار:

الآية الأولى هي قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف/٨٧]. يقول المرحوم الطبرسي في تفسير هذه الآية:

«وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ» يا محمد «مَنْ خَلَقَهُمْ»؟ أي أخرجهم من العدم إلى الوجود «لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»، لأنهم يعلمون ضرورة أن أصنامهم لم تخلقهم، «فأنى يوفكون»؟! أي فكيف يصرفون عن عبادته إلى عبادة غيره؟». (مجمع البيان، ذيل تفسير الآية ٨٧ من سورة الزخرف)

فكما تلاحظون: الآية خطاب للكفار والمشركين ولا علاقة لها بعالم الذر.

والآية الثانية هي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس/٧٤]. ينبغي أن نعلم أن الذي ذكرناه هو جزء من الآية ٧٤ من سورة يونس المباركة، والتي سنذكرها هنا بصورتها الكاملة ليتبين لنا أن الآيات التي قبلها كانت تتعلق بقوم نوح عليه السلام: «ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ» [يونس/٧٤].

قال المرحوم الطبرسي في تفسير هذه الآية:

«ثم بين سبحانه قصة من بعثه بعد نوح فقال: «ثم بعثنا من بعده» أي من بعد نوح وإهلاك قومه «رسلاً» يريد إبراهيم وهوداً و صالحاً ولوطاً وشعيباً «إلى قومهم» الذين كانوا فيهم بعد أن تناسلوا وكثروا «فجاءوهم بالبينات» أي فأتوهم بالبراهين والمعجزات

(١) كرر الكلينيّ ثانية ذكر هذا الحديث (أصول الكافي، ج ٢، ص ١٠، حديث ٣). وفي الباب ١٦٦ ذكر اسم أحد الرواة على نحو الخطأ «الجعفري» لكنه في المرة الثانية ذكر أنه «الجعفي» وهو الصحيح وقد اعتبر كلا المجلسي والبهودي هذا الحديث غير صحيح وصرّح المجلسي بضعفه.

الدالة على صدقهم الشاهدة بنبوتهم «فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل» أي لم يكونوا ليصدقوا يعني أولئك الأقوام الذين بعث إليهم الرسل بما كذبت به أوائلهم الذين هم قوم نوح أي كانوا مثلهم في الكفر والعتو" (تفسير مجمع البيان، ذيل الآية ٧٤ من سورة يونس).

يجب أن نسأل هؤلاء الرواة الجاهلين: ما هي علاقة هذه الآية إذاً بعالم الذر وعالم الطينة؟ لا شك أن الإمام الباقر (ع) أجل من أن يستدل بآية على موضوع لا يتعلق بها. والأهم من ذلك أن هذا الحديث - ونظائره ليست قليلة في الكافي - مخالف لكتاب الله لأن الله تعالى يقول لنا على لسان الأنبياء: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم/١١]. في حين أنه طبقاً لهذا الحديث لم يكن الأنبياء بشراً مثل سائر البشر، بل كانت خلقتهم وطينتهم مختلفة - على الأقل بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يؤمنوا -، كما كانوا ينتظرون من مخاطبتهم -خلال دعوتهم كثيراً من الناس إلى الإيمان - أموراً لا محل لها!! بعد أن تعرفنا على «صالح بن عتبة»، ننقل الآن إلى الكلام عن الراوي الثالث للحديث ٩ من الباب ٤٦ وهو «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ».

← الحديث ٩ - راويه الثالث هو «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ» روى هذه الرواية عن عمه الكذاب. إن أهل التحقيق يعلمون أن أكثر من كان يُرَوِّجُ لأباطيل «صالح بن عتبة» وينشر أكاذيبه وهي التي اطلعنا على نماذج منها في الصفحات السابقة هو جناب «مُحَمَّدُ بْنُ بَزِيعٍ» هذا، فالأحاديث التي أوردناها عن «صالح بن عتبة» هي من رواية ابن بزيع. وهو يروي أيضاً عن «منصور بن يونس»^(١) كما يروي أباطيل عمه «حمزة بن بزيع» وأفراد من مثل «خبيري بن علي الطحان الكوفي»^(٢) و«محمد بن فضيل»^(٣) والثلاثة كلهم يُعَدُّون من الضعفاء! وبعبارة أخرى فإن روايات ابن بزيع عن غير «صالح بن عتبة» لا تخلو أيضاً من الإشكال. وهو ممن روى عن الإمام الرضا أنه قال: "إن يوم الجمعة أقصر من سائر الأيام" (مصباح المتجهد، ص ٢٠٥).

والطريف أن علماء الرجال بدلاً من أن يجرحوا ابن بزيع ويطنعوا برواياته ويضعفوه، أو يقولوا على الأقل: "يروي عن الغلاة والضعفاء من دون تحرج"، ونظائر ذلك من العبارات، نراهم وثقوه!! في حين أن تلك الخصائص تُعَدُّ من علل ضعف الراوي. (فتأمل).

إن الرواية ٩ من هذا الباب هي أيضاً من أحاديث «محمد بن بزيع» عن عمه الكذاب «حمزة بن بزيع»، وقد سبق أن بينا حال عمه^(٤).

في متن الحديث تم التلاعب بمعاني آيات القرآن، وأدعي أن المقصود من كلمة «جنب الله» في الآية ٥٦ من سورة الزمر: علي بن أبي طالب! وقد غفل الراوي عن أن سورة الزمر المباركة مكية، وأن المعنى الذي رمى إليه لا يتناسب أبداً مع الوضع في الفترة المكية. كما أن الله تعالى قال: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) ضعفه الكشي واعتبره الشيخ الطوسي واقفياً.

(٢) ضعفه الغضائري والنجاشي. راجعوا شرح حاله في كتاب «زيارت و زيارتنامه» (ص ٦٤).

(٣) عرفنا به في الصفحات ٣٠١ - ٢٩٧ من هذا الكتاب.

(٤) راجعوا الصفحات ٣٠٩ - ٣٠٤ من الكتاب الحالي.

يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِيرِينَ ﴿٥٧﴾ [الزمر/٥٦-٥٧]. وقال أيضاً: «قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا» [الأنعام/٣١].

إن هذه الآيات الكريمة تبين بوضوح أن الحسرة المذكورة ستحل بكل عبد كافر عصى الله سواء كان ذلك زمن علي (ع) أم زمن الأنبياء السابقين، أم في غير ذلك من الأزمنة، وأن الأمر لا يختص بحضرة علي (ع).

← الحديث ١٠ - سنده في غاية الضعف، لأن أحد رواته هو «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» سيئ السمعة الذي تعرّفنا على حاله سابقاً^(١)، وراويهِ الآخر «محمد بن جمهور العمي» الذي سنعرف بحاله فيما يلي:

«مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ الْعَمِيّ الْبَصْرِيُّ» وابنه «الحسن» كلاهما من الكذابين^(٢). رغم أنهم اعتبروا أباه أكذب منه! كان ابن جمهور من الغلاة، وقال الغضائري عنه: "غالٍ فاسد المذهب لا يُكتب حديثه رأيت له شعراً يحلل فيه المحرّمات"، ووصفه النجاشي بمثل هذه الأوصاف أيضاً وقال: "ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها!"^(٣).

كان هذا الغالي الكذاب يحب كثيراً أن يخترع لله تعالى باباً، وبواباً، وحجاباً و....، فقد ادّعى في هذا الحديث العاشر أن الإمام الباقر قال: "إن محمداً ٥ حجاب الله!"، ونسب في الحديث الثاني من الباب ٧٠ من الكافي إلى الإمام الصادق (ع) أنه قال: "الأوصياء هم أبواب الله!"، لكن علياً (ع) قال عن الله تعالى وخلقه: "فَمَا قَطَعَكُمْ عَنْهُ حَجَابٌ وَلَا أُغْلِقَ عَنْكُمْ ذُوْنَهُ بَابٌ وَإِنَّهُ لِبَكْلٍ مَكَانٍ وَفِي كُلِّ حِينٍ وَأَوَّانٍ وَمَعَ كُلِّ إِنْسٍ وَجَانٍ". (نهج البلاغة، خطبة ١٩٥)، وقال أيضاً: "لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ مَنْ يَحْجُبُكَ عَنْهُ وَلَمْ يُلْجِئَكَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَكَ إِلَيْهِ" (نهج البلاغة، الرسالة ٣١). وقال - كما ذكرنا سابقاً - إنه ليس لله باب ولا بواب^(٤).

إذن، نلاحظ أن حضرة أمير المؤمنين (ع) يقول: "إن الله ليس له باب ولا حجاب، لكن الكذابين يدّعون أن الأئمة أبواب الله وحجابه!"، إن هذه الأكاذيب هي التي شكلت الأراضية لادعاء أمثال «علي محمد الباب» كي يدعي بما أن الله له باب فأنا باب الله!!.

ثم إن الحجاب والستار مانعان، لكن «الملا محسن فيض الكاشاني» قال سعيماً منه لإيجاد تأويل مقبول لهذا الحديث أن يُلَفَّقَ معنى لكلمة الحجاب مخالفاً للغة العربية فقال: إن المقصود من الحجاب وسيلة الفيض والرحمة والهداية والتوفيق الذي يفيضه الله على عباده. هذا في حين أنه من الواضح تماماً أن مثل هذه الوسيلة لا تُسمى في اللغة

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) كان الحسن بن محمد بن جمهور يذكر كذباً أن عمر أباه طال حتى ١٢٠ سنة كي يمكنه أن يُصوره من أصحاب الإمام الرضا (ع)، ومن ثمّ ينسب الأكاذيب التي ينقلها عن أبيه إلى الأئمة. (راجعوا كتاب معرفة الحديث، للأستاذ محمد باقر البهودي، ص ٧٢ و ١٩٩).

(٣) رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٤) راجعوا الصفحة ٢٨٥ من الكتاب الحالي.

ثانياً: لقد أمر الله تعالى في القرآن الكريم بالتوجه إليه مباشرة، فقال: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ﴾ [فصلت/٦]. وهذا الأمر يوضح تماماً أن ليس لله تعالى باب ولا حجاب. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

← الحديث ١١ - حديث مجهول ومرسل، وقد تلاعب بمعاني القرآن في موضعين منه: الأول: في تفسيره الآية ٥٧ من سورة البقرة والآية ١٦٠ من سورة الأعراف، وسنذكر هنا آية الأعراف: قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُمُ الْغَنَاءَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُتُوبًا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف/١٦٠].

يقول الراوي إن الإمام قال: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَعَزُّ وَأَجَلُّ وَأَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ وَلَكِنَّهُ خَلَطْنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظَلَمْنَا ظَلَمَهُ وَوَلَّيْنَا وَلَايَتَهُ".

ينبغي أن نسأل الراوي لماذا ذكر الله مسألة ظلم الأئمة في قصة موسى عليه السلام؟! والثاني: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة/٥٥]. إذ قال إن المقصود من جملة: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأئمة. هذا في حين أن عبارة: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ تشمل المؤمنين جميعاً، وأن المراد من كلمة ﴿وَلِيِّ﴾ هنا هو الصديق والحبیب، وذلك بقريظة الآيتين ٥١ و ٥٧ من سورة المائدة التي أمر الله فيها بعدم اتخاذ اليهود والنصارى والكفار أولياء أي: أصدقاء وحلفاء. إن المقصود من هذه الآيات في الواقع هو: أيها المؤمنون لا تتخذوا الكفار واليهود والنصارى أحبباً وحلفاء وأصدقاء، ولا تعتمدوا عليهم، لأنهم ليسوا أصدقاء مخلصين لكم، بل صادقوا وحالفوا الله ورسوله والمؤمنين المصلين المؤدين لزكاتهم. بناءً على ذلك فإن حصر عبارة: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالأئمة تلاعب بالقرآن وتهمة لأولئك الأئمة الكرام عليهم السلام. (يراجع كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ١٤٥).

٤٧ - بَابُ الْبِدَاءِ

يشتمل هذا الباب على ستة عشر حديثاً صحَّح الأستاذ البهبودي منها ثمانية أحاديث هي الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠. أما المجلسي فصَّح الأحاديث ١ و ٩ و ١١ واعتبر الحديثين ٦ و ٧ مجهولين بمنزلة الصحيح (!!) واعتبر الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ و ١٥ حسنة.

واعلم أن إحدى عقائد الشيعة الإمامية مسألة البداء التي ذكر لها المجلسي عدة توجيهاً، لكننا لا نجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ القطعية ذكراً واضحاً لها. ولهذا فإن هذه العقيدة تعرّضت إلى النفي والإثبات في المذاهب الإسلامية. ولا يتسع

(١) إن هذه الرواية فاضحة إلى درجة أن مترجم الكافي المتعصب اضطر إلى العدول عن كلمة الحجاب، واستخدم في الترجمة كلمة حاجب بدلاً منها!! (فتأمل).

المجال في كتابنا هذا لذكر بحث مفصل حول هذه المسألة، وسوف نحلل هذه الأحاديث سنداً، ولو رأينا في متونها أموراً تخالف كتاب الله فسنبينها.

← **الحديث ١** - رغم أن هذا الحديث اعتُبر صحيحاً^(١)، إلا أنه لما كان رواه قد روي في أبواب الكافي المختلفة خرافات كثيرة، فإننا لا نستطيع أن نثق بنقلهم. ومتن الحديث أيضاً موضع تأمل، لأن الحديث يعتبر الاعتقاد بالبداء أهم وأعلى من أي عبادة أخرى، هذا مع أنه من المسلم به والواضح لكل مسلم أن الاعتقاد بتوحيد الله أهم من أي أمر آخر بما في ذلك البداء.

← **الأحاديث ٢ و ٣ و ٤** - اعتبر المجلسي هذه الأحاديث في رتبة الحديث الحسن.

← **الحديث ٥** - لم يصحح كلا المجلسي والبهودي هذا الحديث. والمثير للانتباه إلى أن واضع هذا الحديث أخطأ عندما أراد أن يذكر آية من القرآن فبدلاً أن يقول: «أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ» [مريم/٦٧]. التي هي بداية الآية ٦٧ من سورة مريم، ذكر بداية الآية ٧٧ من سورة يس وألصقها ببقية الآية ٦٧ من سورة مريم!!، وليس هناك أي اختلاف في هذا الأمر بين نسخ الكافي المختلفة لذلك لا يمكن أن نعتذر عن ذلك بحجة خطأ النسخ^(٢).

لو كان لجنا ب الكليني - الذي أثني عليه وبُجل كل ذلك التبجيل - علم كاف بالقرآن الكريم لأدرك أنه لو تليت تلك الآية بتلك الصورة على الإمام لنبه الإمام قارئها قطعاً إلى خطئه ولم يسكت عنه.

← **الأحاديث ٦ و ٧ و ٨** - أحاديث مجهولة.

← **الحديث ٩** - اعتبروا هذا الحديث صحيحاً مع أن في سنده «الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» الذي كان من الغلاة ورُوي عنه أحاديث تتعارض مع القرآن. وراويها الآخر «الحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» الذي سنتعرف به قبل أن نحلل متن الحديث:

[بيان حال «الحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

رغم أن علماء الرجال اعتبروا أبا عليّ الحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ بن وهب البجلي ثقةً، لكن الضعفاء يروون عنه في أغلب الأحوال، وهو أيضاً - خلافاً للمشهور وكما سيثبت لنا - يروي أحاديث غير معقولة ولا مقبولة عن أفراد منحرفين وضعفاء، وهنا سنذكر عدة نماذج لأحاديثه:

١- جاء في حديث مرسل ينطوي متنه على غُلُوٍّ شديد: "عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ [الإمام السَّجَّاد] (ع) قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُصَافَحَهُ مِائَةُ أَلْفِ نَبِيِّ وَأَرْبَعَةُ عَشْرُونَ أَلْفَ نَبِيِّ فَلْيُزِرْ الْحُسَيْنَ (ع) لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنَّ

(١) اعتبر المجلسي ذيل الحديث المنقول عن ابن أبي عمير مرسلأ.

(٢) لتسهيل المقارنة بين الآيتين المذكورتين نذكر هنا نص الآيتين:

«أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئاً» [مريم/٦٧].

«أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ» [يس/٧٧].

الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيِّينَ يَسْتَأْذِنُونَ اللَّهَ فِي زِيَارَتِهِ فَيُؤْذَنُ لَهُمْ فَيُطَوَّبَى لِمَنْ صَافَحَهُمْ وَصَافَحُوهُ!"^(١).

ونسأل: وهل روح حضرة سيد الشهداء (ع) الطاهرة موجودة في قبره حتى يحضر الأنبياء عليهم السلام عند قبره لزيارته؟! أليس الإمام في دار السلام في جوار الأنبياء والملائكة، فكيف يستأذنون لزيارته في ليلة النصف من شهر شعبان، ثم يذهبون إلى لقائه عند قبره؟!

والسؤال الآخر : لو ذهب كل ظالم وفاجر ليلة النصف من شعبان إلى زيارة الإمام الحسين فهل سيصافحهم الأنبياء؟!

٢- وَرَوَى الْكُلَيْبِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) كَمْ كَانَ طُولُ آدَمَ (ع) حِينَ هَبِطَ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَكَمْ كَانَ طُولُ حَوَاءَ؟ قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ وَزَوَّجَتْهُ حَوَاءَ (ع) إِلَى الْأَرْضِ كَانَتْ رَجُلَاهُ بَشِيَّةَ الصَّفَا وَرَأْسُهُ دُونَ أَفْقِ السَّمَاءِ وَأَنَّهُ شَكََا إِلَى اللَّهِ مَا يُصِيبُهُ مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى جَبْرِئِيلَ (ع) أَنْ آدَمَ قَدْ شَكََا مَا يُصِيبُهُ مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ فَأَغْمَرَهُ غَمْرَةً وَصَيَّرَ طَوْلَهُ سَبْعِينَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِهِ وَاعْمُرَ حَوَاءَ غَمْرَةً فَيَصِيرَ طَوْلُهَا خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِهَا"^(٢).

يقول العلامة التستري (أو الشوشتري): "إن الله الحكيم الذي خلق كل شيء على أحسن وجه، والرب الرحمن الذي لا نجد في خلقه من تفاوت^(٣)، والذي راعى مصلحة كل دابة وطير وحفظها من كل ما يضرها، كيف يمكن أن يخلق خليفته في الأرض - الذي أسجد له الملائكة - على نحو غير متناسب وناقص، على نحو حسب ما يفيد هذا الحديث حتى بعد أن يضغطه يوصله إلى سبعين ذراعاً!! ولعل كل ذراع يكون عدة أضعاف ذراعنا في الدنيا، وبالطبع لا يزال المحذور باقياً، لأنه بهذه القامة الطويلة لا يجد بناءً يحميه من إشعاع الشمس! إن راوي هذا الحديث الأول أي «مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ» بتري المذهب ويُحتمل أن يكون هو الذي وضع هذا الحديث"^(٤).

ويقول الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أيضاً:

"وبلا شك هذه المرويات من صنع القصّاصين، أو من موضوعات كعب الأخبار و وهب بن منبه وغيرهما الذين أدخلوا الإسرائيليات على الحديث والتفسير كما ذكرنا في الفصول السابقة"^(٥).

بل حتى حارس البدع ومروج الخرافات «المجلسي» يقول عن هذا الحديث: «اعلم إن هذا الخبر من المعضلات التي حيرت أفهام الناظرين والعويصات التي رجعت عنها بالخيبة أحلام الكاملين والقاصرين!»^(٦).

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، أبواب المزار وما يناسبه، ج ١٠، ص ١٦٧، الحديث ٨.

(٢) الكليني، روضة الكافي، الحديث ٣٠٨.

(٣) يشير إلى قوله تعالى في سورة الملك: «مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ» [الملك/٣].

(٤) محمد تقي شوشري، الأخبار الدخيلة، مكتبة الصدوق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٥) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٦.

(٦) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٢٦، ص ١٧١. (المترجم)

٣- طبقاً لما رواه الكليني في الباب ٧١ (الحديث الأول والرابع) فإن «الحسن بن محبوب» يدعي أن الإمام الباقر (ع) قال بشأن قوله تعالى: «فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا» [التغابن/٨]: «النُّورُ وَاللَّهُ: الْأَيْمَةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ O إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ...».

ولكي نعلم ما هو النور الذي أنزله الله؛ نأتي أولاً بكلام الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» إذ يقول:

"وهو القرآن، سمّاه نوراً لما فيه من الأدلة والحجج الموصلة إلى الحق، فشبهه بالنور الذي يهتدى به إلى الطريق" (١).

ثانياً: يجب أن نعلم أن الله تعالى لم يشبهه في قرآنه الكريم أي إنسان بالنور بل اعتبر الكتب السماوية نوراً (المائدة/٤٤، والأنعام/٩١، وفاطر/٢٥)، وعدّ القرآن الكريم بشكل خاص نوراً فقال: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ» [المائدة/١٥]. وقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا» [النساء/١٧٤]. وقال أيضاً: «جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ» [آل عمران/١٨٤].

وقال رسول الله 9: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ... وَهُوَ النُّورُ الْمُبِينُ...» (٢).

وقال حضرة الأمير علي بن أبي طالب عليه السلام أيضاً: «ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ... وَشُعَاعًا لَا يُظْلَمُ ضَوْؤُهُ... الخ» (٣).

وقال عليه السلام أيضاً: «وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ...» (٤). وقال أيضاً «فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ، ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ» (٥).

وقال عليه السلام أيضاً: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ فَإِنَّهُ رِبِيعُ الْقُلُوبِ، وَاسْتَشْفَوْا بِنُورِهِ فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ...» (٦).

وقال عليه السلام أيضاً: «أَرْسَلَهُ بِالَّذِينَ الْمَشْهُورِ وَالْعَلَمِ الْمَأْتُورِ وَالْكِتَابِ الْمَسْطُورِ وَالنُّورِ السَّاطِعِ وَالضِّيَاءِ اللَّامِعِ...» (٧).

(١) الطبرسي، مجمع البيان، ذيل تفسيره الآية ٨ من سورة التغابن. (المترجم)

(٢) مجمع البيان، دار المعرفة، ج ١، ص ٨٥، الفن السادس. أقول (المترجم): وهو أيضاً في نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦. وفي: وسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٦٨، حديث رقم (٧٦٤٨). وفي: بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ١٧-١٨. أما في مصادر أهل السنة فرواه ابن أبي شيبه في المصنف، ٧، ١٦٥، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٥٥٥، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة ١٩٨.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة ١٥٨.

(٦) نهج البلاغة، الخطبة ١١٠.

(٧) نهج البلاغة، الخطبة ٢.

وقال عليه السلام أيضاً: "فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، ... أَنْتُمْ نُورُهُ وَأَكْمَلُ بِهِ دِينَهُ.." (١).

ولا يخفى بالطبع أن القرآن اعتبر النبي 9 «سراجاً منيراً» لا نوراً، ولا شك أن نور القرآن يسطع من سراج نبوة النبي الأكرم 9، لهذا السبب، لم يقل القرآن إنا أنزلنا النبي، بل قال إنا أرسلنا النبي، ولو كان المقصود من النور في الآية الأئمة لقال إنا أرسلناهم، ولما استخدم فعل أنزلنا.

إضافةً إلى ذلك، إذا كان الإمام هو «النور» فإن النبي الأكرم 9 أولى بكثير بلقب «النور»، ولكننا كما نرى في الآية وُضِعَ النبي 9 إلى جانب النور وعُطِفَ عليه مما يدل على أن النبي شيء والنور شيء آخر.

٤- طبقاً لما رواه الكليني فإن الحسن بن محبوب ادّعى أن أبان بن تغلب سأل الإمام الصادق عليه السلام فقال: "سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَرْضِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هِيَ؟ قَالَ: هِيَ عَلَى حُوتٍ. قُلْتُ: فَالْحُوتُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: عَلَى الْمَاءِ. قُلْتُ: فَالْمَاءُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: عَلَى صَخْرَةٍ. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الصَّخْرَةُ؟ قَالَ: عَلَى قَرْنِ ثَوْرٍ أُمْلَسَ. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الثَّوْرُ؟ قَالَ عَلَى الثَّرَى. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الثَّرَى؟ فَقَالَ: هِيَاهُ! عِنْدَ ذَلِكَ ضَلَّ عِلْمُ الْعُلَمَاءِ.." (٢).

كما أن الحديث ٦٣ في روضة الكافي الذي يتحدث عن الرياح، هو مما نقله «الحسن بن محبوب» أيضاً، وهو كذلك راوي الحديث ٣١٣ في روضة الكافي الذي يزعم أن الإمام السجاد (ع) أقر ليزيد أنه عبدٌ مُكْرَهٌ له وقال: فَإِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْ وَ إِنْ شِئْتَ فَبَعْ!!

٥- و ادّعى «الحسن بن محبوب» - كما في الحديث الرابع من الباب ٨٢ من أصول الكافي - أن الإمام الصادق عليه السلام سئل عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ» [البقرة/١٢١]؟ فَقَالَ: هُمْ الْأَئِمَّةُ عليه السلام. (٣)

وأقول: إذا انتبهنا إلى سياق الآية والآيات التي جاءت قبلها وبعدها اتضح لنا أن مقصود الآية هو أنه إن لم يؤمن اليهود والنصارى بالقرآن، فإن هناك - حتى من أهل الكتاب - من تدبر القرآن وتأمل فيه كما يستحق، فأدرك أنه حق وأمن به.

لكن رواة الكافي يقولون إن المقصود من الآية هم الأئمة عليه السلام فقط! مع أن هذا المعنى مخالف بكل وضوح للمشهود وللقرآن الكريم، لأنه:

أولاً: إننا نرى أن الإيمان بالقرآن لا ينحصر بالأئمة لا في الماضي ولا في الحاضر، بل قد آمن بالقرآن آلاف البشر، وتدبروه وتلوه حق تلاوته، وآمنوا به، وكتب بعضهم تفاسير عليه.

ثانياً: ذكر الله تعالى في عديد من آيات القرآن أهل الكتاب فأتى على من آمن بالقرآن منهم، من ذلك قوله تعالى: «وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا

(١) نهج البلاغة، الخطبة ١٨٣.

(٢) الكليني، الروضة من الكافي، حديث ٥٥.

(٣) اعتبر الأستاذ البهبودي هذا الحديث غير صحيح، بعكس المجلسي الذي صحّح الحديث.

أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ» [آل عمران/١٩٩]. وقال عن اليهود: «لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ» [النساء/١٦٢]. وقال عن النصارى: «وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ» [المائدة/٨٣].

ولذلك نقول: إن الإمام الصادق عليه السلام كان على علم تام بهذه الآيات ولذلك لا يمكن أبداً أن يقول مثل ذلك الكلام بل الكاذبون اتهموا الإمام به.

٦- طبقاً لرواية الكليني في الحديث الأول من الباب ٨١ من أصول الكافي، روى «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» عن «جَابِرِ بْنِ يَزِيدِ الْجُعْفِيِّ» الغالي الضعيف^(١) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» [الإسراء/٧١] قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ؟ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ فَيَكْذِبُونَ وَيَظْلِمُونَ أئِمَّةَ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاءَهُمْ؛ فَمَنْ وَالَاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ فَهُوَ مِنِّي وَمَعِيَ وَسَيَلْقَانِي أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ وَكَذَّبَهُمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِيَ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ!!^(٢).

أقول: لكي نفصح كذب الرواة نأتي أولاً بنص الآية الكامل - التي جاءت مبتورة في هذا الحديث -، وهي قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا» [الإسراء/٧١]. إن المقصود من كلمة «الإمام» في هذه الآية هو - بقرينة جملة: «فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ» - صحيفة الأعمال. وجملة: «يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ» قرينة أخرى على أن المقصود بالإمام هذا المعنى، كما نجد في سورة يس قوله تعالى أيضاً: «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ» [يس/١٢].

نعم يقال لصحيفة أعمال الإنسان التي توضع أمامه، وللمكتوب والكتاب: «إمام» كما نجد ذلك في قوله تعالى: «وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً» [هود/١٧].

(١) كان «جابر» من الغلاة وقد ضعفه علماء الفريقين، وقال عنه النجاشي (ص ١٢): "روى عنه جماعة غُمِرَ فيهم وضَعُفُوا... وكان في نفسه مختلطاً... وقل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام." ووصفه بالكذب أيضاً. وروى الكشي في رجاله (ص ١٩١، طبع مشهد) في ترجمته لجابر بن يزيد الجعفي "عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أحاديث جابر فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة! وما دخل علي قط!!". هذا مع أننا نجد في كتب الحديث أحاديث كثيرة منسوبة إليه يرويها عن الصادقين - عليهما السلام -!! بعضها واضح البطلان كالحديث الذي رواه عنه جبرئيل بن أحمد. (رجال الكشي، ص ١٧١)

(٢) لم يقبل الأستاذ البهودي هذا الحديث ولم يعتبره صحيحاً، أما المجلسي فقد صحَّح مثل هذا الحديث!!

وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: "إني أشهد..... أن الكتاب الذي أنزل إليه إمامي" (١). وقال الإمام عليّ عليه السلام أيضاً للذين لا يتخذون القرآن إماماً لهم: «كَانَتْهُمْ أَيْمَةً الْكِتَابِ وَلَيْسَ الْكِتَابُ إِمَامَهُمْ» (٢). وقال مثبياً علي من اتخذ القرآن إمامه: «قَدْ أَمَكَّنَ الْكِتَابُ مِنْ زِمَامِهِ فَهُوَ قَائِدُهُ وَإِمَامُهُ يَحُلُّ حَيْثُ حَلَّ ثَقْلُهُ وَيُنْزِلُ حَيْثُ كَانَ مَنْزِلُهُ» (٣).

هنا ينبغي أن ننتبه إلى أن سورة «الإسراء» مكية والآية التي نتكلم عنها تتحدث عن القيامة وصحيفة الأعمال، ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالأئمة بعد النبي ٩. لكن الضعفاء والكذابين نقلوا الآية مبتورة، ونسبوا معناها إلى الإمامة كذباً، وقد أورد الكليني روايات أمثال هؤلاء الأفراد في كتابه للأسف!

٧- طبقاً لما رواه الكليني فإن «الحسن بن محبوب» روى "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (ع) يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقَالَ: أَخْبِرْنِي إِنْ كُنْتَ عَلِيًّا عَنْ النَّاسِ وَعَنْ أَشْبَاهِ النَّاسِ وَعَنْ النَّسْنَسِ؟ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): يَا حُسَيْنُ! أَجِبِ الرَّجُلَ. فَقَالَ الْحُسَيْنُ (ع): أَمَّا قَوْلُكَ أَخْبِرْنِي عَنْ النَّاسِ، فَتَحْنُ النَّاسَ (٤)، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ فِي كِتَابِهِ: (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) [البقرة/١٩٩]؛ فَارْشُدُوا إِلَى الْوَيْلِ الَّذِي أَفَاضَ بِالنَّاسِ. وَأَمَّا قَوْلُكَ أَشْبَاهَ النَّاسِ فَهُمْ شَيْعَتُنَا وَهُمْ مَوَالِينَا وَهُمْ مِنَّا، وَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ (ع): (فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي) [إبراهيم/٣٦]. وَأَمَّا قَوْلُكَ النَّسْنَسُ، فَهُمْ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى جَمَاعَةِ النَّاسِ ثُمَّ قَالَ: (إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا) [الفرقان/٤٤]. (٥).

كما تلاحظون: طبقاً لهذا الحديث فإن المقصود من «الناس» في الآية المذكورة هم «أهل بيت النبي»، لذا قال الإمام الحسين في الرواية: "فَتَحْنُ النَّاسُ"!

عندئذ فلنا أن نسأل: هل المقصود من «الناس» في الآيات ٢٤ و ٢٤٣ من سورة البقرة، والآية ١٤ من سورة آل عمران والآية ٦١ من سورة النحل، والآية ١ من سورة الأنبياء، وعشرات الآيات المشابهة الأخرى هو «أهل بيت النبي» أيضاً؟! هل فهم راوي الحديث ما لفقه؟!

هل يُعقل أن يعتبر الإمام المصطفى حُضرة سيد الشهداء - سلام الله عليه - أتباعه ومحبيه: «أشباه الناس»؟! والإشكال الآخر في هذا الحديث أنه اعتبر غير الشيعة: «نسناً» واستشهد على ذلك بالآية ٤٤ من سورة الفرقان. ولكن يلزم أن نعلم أنه: أولاً:

(١) الصحيفة العلوية، دعاؤه بعد تسليم الصلاة.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٤٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة ٨٧.

(٤) كان سادة قريش المتكبرون المغرورون لا يسلكون في عودتهم إلى مكة أثناء الحج الطريق الذي يسلكه جميع الناس أي السير من عرفات إلى المشعر الحرام ثم إلى منى، بل يختارون طريقاً أخرى، لذا أمرت الآية الكريمة المسلمين أن يفيضوا من الطريق الذي يفيض منه عامة الناس. فكما تلاحظون، الآية تتعلق بمناسك الحج ولا اختصاص لها بأئمة أهل البيت. حتى المجلي أقر أنه من البعيد أن يكون المقصود من الناس في الآية المذكورة أهل بيت النبي.

(٥) الكليني، الروضة من الكافي، الحديث رقم ٣٣٩، ج ٨، ص ٣٤٤ - ٣٤٥. وكلا المجلي والبهبودي اعتبروا هذا الحديث غير صحيح.

لم يعتبر القرآن الكريم جميع غير المسلمين أضل من الأنعام، بل لو لاحظنا الآيات التي جاءت قبل الآية موضع البحث، لرأينا بكل بساطة أن القرآن عني بهذا التعبير غير المسلمين الذين لا يسمعون كلام من يكلمهم، ويسخرون من النبي ﷺ وشريعته، ويتعصبون بلا دليل لدينهم ويصرون على باطلهم لا لشيء إلا اتباعاً لأهواء أنفسهم، ولا يتبعون العقل والمنطق. أما الحديث فعمم الحكم على غير الشيعة جميعهم وكسبهم جميعاً بمقشّة واحدة بلا تمييز!

ثانياً: كيف يمكن للإمام علي (ع) أن يكتب إلى مالك الأشر قائلًا: "فَإِنَّهُمْ [أي الناس] صَنَفَانِ إِمَّا أَحَدٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ"، ثم يأتي ابنه الكريم فيقول إن شيعتنا أشباه الناس، وغير شيعتنا نسناس؟! هل يمكن أن يكون الإمام متكبراً إلى هذا الحد؟! هل كان «ابن محبوب» الذي نقل لنا هذه الرواية من محبي حضرة سيد الشهداء (ع) فعلاً؟

٨- يروي الكليني في الكافي "عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ (١) عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: مَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر/١] يَجْهَرُ بِهَا صَوْتُهُ كَانَ كَالشَّاهِرِ سَيْفَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا سِرًّا كَانَ كَالْمُتَسَخِّطِ بِدَمِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَنْ قَرَأَهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ غُفِرَتْ لَهُ عَلَى أَلْفِ ذَنْبٍ مِنْ ذُنُوبِهِ" (٢).

هل تُبقي أمثال هذه الأحاديث أيّ دافع لتحمل مصاعب الجهاد ومشقاته في سبيل الله؟! ما هو الخير والفائدة التي يأتي بها «ابن محبوب» للمسلمين بمثل هذه الأحاديث؟ هذه الأحاديث تفيد أنه بدلاً من تحمل البرد والحرّ في ميادين الجهاد، يمكننا أن نستريح في منازلنا ونقرأ سورة القدر بصوت منخفض فنحصل على ثواب الشهادة في سبيل الله؟! ومن العجائب الأخرى لهذا الحديث أنه يفيد أننا لو قرأنا سورة القدر مرة حصلنا على ثواب شهيد، أما لو قرأناها عشر مرات، فلا نحصل على ثواب أكثر فحسب (مثلاً ثواب الاستشهاد عشر مرات) بل يُمحى حوالي ألف ذنب من ذنوبنا!!

٩- ويروي الكليني في الكافي عن ابن محبوب عن «عبد الله بن سنان» عن «مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودَ» عن «الحكم بن المستورد» عن علي بن الحسين (ع) قال: إِنَّ مِنْ الْأَقْوَاتِ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ لِلنَّاسِ مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ الْبَحْرَ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، قَالَ: وَإِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ فِيهَا مَجَارِيَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْفَلَكَ ثُمَّ وَكَّلَ بِالْفَلَكَ مَلَكًا وَمَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَهُمْ يُدِيرُونَ الْفَلَكَ فَإِذَا أَدَارُوهُ دَارَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْكَوَاكِبُ مَعَهُ فَتَزَلَّتْ فِي مَنَازِلِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا لَيُومِهَا وَلَيْلَتِهَا، فَإِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ الْعِبَادِ أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَسْتَعْتِبَهُمْ بِآيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ أَمَرَ الْمَلَكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكَ أَنْ يُزِيلَ الْفَلَكَ الَّذِي عَلَيْهِ مَجَارِيَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ فَيَأْمُرُ الْمَلَكُ أُولَئِكَ السَّبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ أَنْ يُزِيلُوهُ عَنْ مَجَارِيهِ قَالَ فَيُزِيلُونَهُ فَتَصِيرُ الشَّمْسُ فِي ذَلِكَ الْبَحْرِ (!!) الَّذِي يَجْرِي فِي الْفَلَكَ، قَالَ: فَيَطْمِسُ ضَوْوُهَا وَيَنْغَيِّرُ لَوْنُهَا، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُعْظِمَ الْآيَةَ طَمَسَتِ الشَّمْسُ فِي الْبَحْرِ عَلَى مَا

(١) روى «الحسن بن محبوب» حديثه هذا عن «سيف بن عميرة» الذي لعنه الأئمة. وقد عرّفنا به في ص ١٢٧ - ١٢٨ من الكتاب الحالي، كما يمكنكم الرجوع إلى الصفحة ٤٢ فما بعد من الكتاب الحالي حول الأحاديث الموضوعة حول ثواب قراءة سور القرآن.
(٢) أصول الكافي، باب فضل القرآن، ج ٢، ص ٦١٢، حديث ٦.

يُجِبُّ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ خَلْقَهُ بِالْآيَةِ. قَالَ: وَذَلِكَ عِنْدَ انْكَسَافِ الشَّمْسِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْقَمَرِ. قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُجْلِيَهَا أَوْ يَرُدَّهَا إِلَى مَجْرَاهَا أَمَرَ الْمَلَكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكَ أَنْ يَرُدَّ الْفَلَكَ إِلَى مَجْرَاهُ فَيَرُدَّ الْفَلَكَ فَيَرْجِعُ الشَّمْسُ إِلَى مَجْرَاهَا. قَالَ: فَتَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ وَهِيَ كِدْرَةٌ. قَالَ: وَالْقَمَرُ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (ع): أَمَا إِنَّهُ لَا يَفْرُغُ لَهُمَا وَلَا يَرْهَبُ بِهِاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِنَا فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَافْرَغُوا إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ثُمَّ ارْجِعُوا إِلَيْهِ" (١).

وأقول: هل يحتمل شخص أن يقول الإمام السجاد (عليه السلام) مثل هذا الكلام؟!

١٠ - ويروي الكليني "عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَيْرَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَمَا كَانَ لِيَخْلُقَ الشَّرَّ قَبْلَ الْخَيْرِ وَفِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ خَلَقَ الْأَرْضَيْنِ، وَخَلَقَ أَقْوَانَهَا فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ أَقْوَانَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ» [الفرقان/٥٩]". (٢)

ينبغي أن ننتبه إلى أن المقصود من الأيام الستة: ست دورات زمنية، لأن كلمة «اليوم» لا تستخدم فقط في اليوم المعروف المكون من ٢٤ ساعة، بل كما يقول صاحب كتاب «لسان العرب»: «وقد يراد باليوم، الوقت مطلقاً». وقال علي (ع): «وَأَعْلَمُ بَأَنَّ الدَّهْرَ يَوْمَانِ: يَوْمٌ لَكَ وَيَوْمٌ عَلَيْكَ» (٣). وقال أيضاً: «وَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ» (٤).

ثم إنه لم يكن لليوم المعروف في دنيانا وجود قبل خلق السموات والأرض وأثناء خلقها، فلم يكن في ذلك الوقت ليل ولا نهار، لأنه لم تكن المجموعة الشمسية قد تكونت بعد. من هنا اتفق أكثر المفسرين على أن المراد باليوم هنا هو الدورة الزمنية لا اليوم المعروف من أيام الأسبوع المكون من ٢٤ ساعة! لكن الراوي الجاهل، أولاً: فسر كلمة «اليوم» في الآية المذكورة على معنى اليوم العادي! ثانياً: أنه لما كان متأثراً باليهود لم ينسب خلق أي شيء إلى يوم السبت الذي هو يوم عطلة اليهود! ثالثاً: لقد نسي الراوي أن يبين في أي يوم من أيام الأسبوع خُلِقَ «وَمَا بَيْنَهُمَا»! رابعاً: لم ينتبه الراوي إلى كثير من آيات القرآن التي جاءت فيها كلمة «اليوم» مثل آيات: ٤٧ من سورة الحج، و٣ من سورة المعارج.

كانت هذه الأحاديث نماذج لمرويات «الحسن بن محبوب»، ولا بد من التنكير بأن عشرة أحاديث من أحاديث الباب الفاضل رقم ١٦٥ من أصول الكافي، وثلاثة أحاديث من الباب ١٦٦، والحديث الأول من الباب ٩٣ كلها من مروياته. ولا يخفى أن جماعة ممن يُسمَّى بالعلماء لدينا اعتبروا «الحسن بن محبوب» واحداً من ١٨ فرداً أطلق عليهم لقب «أصحاب الإجماع»!

(١) الكليني، روضة الكافي، الحديث ٤١. ولم يصحح كلا المجلسي والبهبودي هذا الحديث.

(٢) الكليني، روضة الكافي، الحديث ١١٧. ولم يصحح البهبودي هذا الحديث، بينما حكم المجلسي بصحته!

(٣) نهج البلاغة، قسم الكلمات القصيرة.

(٤) نهج البلاغة، خطبة ٤٢.

في عقيدة أشباه العلماء هؤلاء لو وصلت رواية ما بسند صحيح إلى أحد هؤلاء الأفراد الثمانية عشر فحتى لو كان الراوي بعده (أي بينه وبين الإمام) ضعيفاً فإن الحديث المذكور يعتبر صحيحاً ومقبولاً!! (فتأمل جداً) انظر ماذا فعل أشباه العلماء بدين الله!

رغم أنني لم أقصد الدخول في مثل هذه المباحث في هذا الكتاب، ولكنني لما لم يبق لدي فرصة طويلة للقاء الحق - جل وعلا - سأذكر هنا باختصار من باب أداء الواجب، بعض الأمور المتعلقة بالمسألة غير القويمة التي يُطلق عليها «أصحاب الإجماع»:

إن ادعاء «صحة وقبول» روايات «أصحاب الإجماع» على فرض أن الرواة الذين هم بينهم وبين الإمام مجهولون أو ضعفاء، ادعاءً - كما يوافقني في ذلك بعض العلماء أيضاً - غير مستقيم، لأن أقصى ما يمكن قوله عن هؤلاء الرواة الثمانية عشر أنهم ثقة، أي أنهم لم يقوموا بوضع الكلام الذي رَوَوْه لنا واقترائه، بل قد سمعوا حقيقةً وفعلوا ما رَوَوْه لنا. مثلاً إذا قال «زيد»: سمعتُ «عمر» يقول: قال النبي كيت وكيت. فإن هذا الأمر لا يُثبت ولا يضمن صدور الكلام المنقول - في الواقع وفي نفس الأمر - عن الشارع، بل أكثر ما يفيدُه هو الاطمئنان إلى أن «زيداً» سمع الكلام المذكور من «عمر» ولم يفتر من عند نفسه هذا الكلام. وكلام المرحوم الكشي (رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٠٦، ٣٢٢، ٤٦٦) لا يدل على أكثر من ذلك، وأقصى ما يفيدُه هو أن أولئك نفر موثقون.

أما ادعاء أن أصحاب الإجماع لصدقهم ودقتهم واحتياطهم، لا يروون إلا عن ثقة، فهو ادعاء لا دليل عليه، لأننا كما قلنا سابقاً (في الصفحة ١٩ و ٦٨ فارسي من هذا الكتاب) لم يكونوا معصومين ولا عالمين بسرائر الناس، ولربما غرهم زهد شخص وتقواه الظاهرة، فظنوه صادقاً وثقةً فرووا عنه، إضافةً إلى ذلك لم يكونوا قادرين على أن يوقفوا أن الشخص الذي وثقوا به، لم يقع في سهو أو نسيان، أو اشتباه^(١).

والتحقيق أيضاً يثبت خلاف ذلك الادعاء المذكور، وكما صرح آية الله الخوئي في مقدمة كتابه «معجم رجال الحديث» هناك حالات روى فيها أصحاب الإجماع عن الضعفاء، فمن ذلك أن «زرارة» الذي كان من كبار أصحاب الإجماع روى عن شخص ضال هو «سالم بن أبي حفصة» وعن «حماد بن عيسى» وعن «الحسن بن محبوب» والأخيران من أصحاب الإجماع أيضاً. وروى عن «عمر بن شمر» الذي كان فرداً ضعيفاً وهكذا.....

وطبقاً لما نقله «الكشي» (ص ٤٨٩) فإن جماعة اتهموا «الحسن بن محبوب» بسبب روايته عن «ابن أبي حمزة».

ولم يكن «ابن الوليد» (أستاذ الشيخ الصدوق) و «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري» يقبلان الرواية عن «الحسن بن محبوب».

إضافةً إلى ذلك فقد ضَعَفَ «يونس بن عبد الرحمن» لعدم اشتراطه السماع في رواية الحديث! أضف إلى ذلك تحريم علماء قم لروايات «الحسن بن محبوب»، وأيضاً وجود اختلاف بشأن أولئك نفر الثمانية عشر، فبعضهم عد «أبا بصير الأسدي» وبعضهم «أبا

(١) لست مصراً أبداً على أن «ابن محبوب» وضاع وكاذب، بل ما رميت إليه من ذكر نماذج من الأحاديث التي يوجد «الحسن بن محبوب» في سندها هو التأكيد على أنه لم يكن شخصاً خبيراً بالأحاديث بل كان ينقل عن غير الثقات أيضاً، أي أن ادعاء أنه لم يكن يروي إلا عن ثقة، ادعاء مخالف للواقع، ولا يمكننا أن نذهب إلى أن هناك فرقاً في ذلك بين حديثه وحديث الآخرين.

بصير المرادي» مكانه، وجماعةٌ عدوا «الحسن بن محبوب» في حين عد جماعة آخرون «الحسن الفضال» مكانه، واعتبر بعضهم «فضالة بن يعقوب» أو «عثمان بن عيسى» بدلاً من «ابن محبوب» من أصحاب الإجماع، وهذا إن دل على شيء، فإنه يثبت أنه لا بد من اعتماد جميع أصول وشروط القبول والصحة في روايات الأفراد المذكورين أعلاه تماماً كما تُعتمد تلك الشروط لقبول روايات غيرهم، ولا يمكننا أن نُعطي امتيازاً خاصاً لروايات هؤلاء الثمانية عشر شخصاً. (فتأمل).

[عودٌ إلى نقد أحاديث باب البداء من كتاب التوحيد من الجزء الأول من أصول الكافي]

لنرجع الآن إلى دراسة ونقد الحديث التاسع في الباب ٤٧ (أي باب البداء)، فلقد روى هذا الحديث: الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ إِنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ (عليه السلام) قَالَ: "مَا بَدَأَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ!".

هذا الحديث لا يتعارض أبداً مع تعاليم الإسلام، ولكنه في نظرنا لا يؤيد مسألة «البداء»، لأن ما كان معلوماً ومكتشوفاً لِلَّهِ من قَبْلِ لا معنى بعد ذلك للبداء والتغيير فيه، بل بُدِئَ أمر جديد والشعور بالتغير بالنسبة إلى حدوث موضوع ما إنما يصدق في حق غير الله، أي في حق من يفتقد العلم المطلق وغير المتناهي، ولا يصدق في حق الله علام الغيوب. إن الأمثلة التي يذكرونها لمسألة «البداء» لا علاقة لها بالله، ومن الواضح أنهم هم أنفسهم حيارى في هذا الوادي. ومن ذلك أنه جاء في الحديث العاشر من الباب ١٣٢ من الكافي: "بَدَأَ لِلَّهِ فِي أَبِي مُحَمَّدٍ [الحسن العسكري] بَعْدَ [وفاة] أَبِي جَعْفَرٍ (ع) مَا لَمْ يَكُنْ يُعْرِفُ لَهُ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي مُوسَى [بن جعفر] بَعْدَ مُضِيِّ إِسْمَاعِيلَ مَا كُتِفَ بِهِ عَنْ خَالِهِ".

وهنا نسأل الكُلَيْبِيَّ ما علاقة انكشاف إمامة حضرة الكاظم والإمام الحسن العسكري للناس، بالله تعالى؟ وما علاقة ذلك بمسألة البداء؟ طبقاً لادعائكم ولروايات عديدة كالتي أوردها الكُلَيْبِيُّ في الباب ١٨٣ من الكافي، فإن الإثني عشر إماماً، بما في ذلك الإمامين الكاظم والعسكري، كانوا قد حُجِدُوا من قبل ونُصِّ عليهم، أما أن الناس ظنوا إمامة شخصين آخرين بدلاً منهما، ثم اكتشفوا خطأهم، فإن هذا ليس له أي علاقة بالله تعالى أبداً.

نعم، لقد روى «ابن محبوب» الحديث التاسع من الباب ٤٧ عن «عبد الله بن سنان». ونماذج أحاديث «الحسن بن محبوب» رقم ٩ و ١٠ التي ذكرناها في فصل التعريف بابن محبوب، رُوِيَتْ عن «عبد الله بن سنان» أيضاً، لذلك نرى من المناسب هنا أن نعرف هنا بهذا الراوي، قبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الأحاديث التالية من الباب ٤٧.

[بيان حال «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

وثَّقَ علماء الرجال للأسف: «عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ»، في حين أنه كان - طبقاً لما نقله الممقاني - أمين الخزانة لدى الخلفاء العباسيين بما في ذلك المنصور والمهدي والهادي والرشيد. وكل عاقل يعلم أنه مالم يثبت الشخص ولاءه وطاعته وخدماته المخلصة والوفاء للخلفاء، لن ينال ثقتهم، ولن يوكلوا إليه مسؤولية بيت المال أو خزانة الأموال. ورغم أن الأئمة نهوا الناس - كما جاء في روايات متعددة عنهم - عن الدخول في حكومة

الأمويين، والعباسيين وخدمتهم، إلا أن هذا الرجل كان في خدمة خلفاء الجور عملياً، ومن الجهة الأخرى كان يظهر نفسه على أنه من محبي الأئمة، ويروي عنهم روايات تبقي نار الخلاف مشتعلة بين المسلمين!

فقد رُويت عن «عبد الله بن سنان» روايات غير معقولة تطفح بالغلو. ولو كان مؤمناً حقيقةً بولاية الأئمة ويعتبرهم من المنصوص عليهم والمُعَيَّنِينَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ فِي هَذَا الْمَنْصَبِ، وأنهم كانوا أصحاب معجزات وكرامات، فلماذا صرف عمره في خدمة خلفاء بني العباس الذين كانوا في نظر علماء الشيعة غاصبين لمقام الأئمة؟ أم أنه كان يقصد من رواياته لأمثال تلك الروايات إيقاع الفرقة بين المسلمين وإضعافهم؟ وبعض رواياته تؤيد مذهب الجبر الذي لا يتفق مع عقائد الشيعة. وقد رأيت في الصفحات السابقة نموذجين لرواياته^(١). ونذكر هنا بعض النماذج الأخرى من رواياته أيضاً:

١- يروي الكليني "عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع): جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنِّي لَأَرَى بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَغْتَرِيهِ النَّزَقُ وَالْحِدَّةُ وَالطَّيْشُ فَأَعْتَمُ لَذَلِكَ غَمًّا شَدِيدًا وَأَرَى مَنْ خَالَفَنَاهُ فَأَرَاهُ حَسَنَ السَّمْتِ! قَالَ: لَا تَقُلْ حَسَنَ السَّمْتِ فَإِنَّ السَّمْتِ سَمْتُ الطَّرِيقِ وَلَكِنْ قُلْ: حَسَنَ السَّيِّمَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ. قَالَ قُلْتُ: فَأَرَاهُ حَسَنَ السَّيِّمَاءِ وَلَهُ وَقَارٌ فَأَعْتَمُ لَذَلِكَ. قَالَ: لَا تَعْتَمُ لِمَا رَأَيْتَ مِنْ نَزَقٍ أَصْحَابِكَ وَلِمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سَيِّمَاءٍ مَنْ خَالَفَكَ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ خَلَقَ تِلْكَ الطَّيْنَتَيْنِ ثُمَّ فَرَّقَهُمَا فِرْقَتَيْنِ فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: كُونُوا خَلْقًا بِإِذْنِي فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الدَّرِّ يَسْعَى، وَقَالَ لِأَهْلِ الشِّمَالِ: كُونُوا خَلْقًا بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الدَّرِّ يَدْرُجُ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَارًا فَقَالَ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَهَا مُحَمَّدٌ 9 ثُمَّ اتَّبَعَهُ أُولُو الْعَرْسِ مِنَ الرُّسُلِ وَأَوْصِيَائِهِمْ وَأَتْبَاعُهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي فَقَالُوا رَبَّنَا خَلَقْتَنَا لِتُحْرِقَنَا فَعَصَوْا، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: اخْرُجُوا بِإِذْنِي مِنَ النَّارِ لَمْ تَكَلِّمِ النَّارَ مِنْهُمْ كَلِمًا وَلَمْ تُؤَيِّرْ فِيهِمْ أَثَرًا فَلَمَّا رَأَوْهُمْ أَصْحَابُ الشِّمَالِ قَالُوا رَبَّنَا نَرَى أَصْحَابَنَا قَدْ سَلِمُوا فَأَقْلَنَّا وَمُرْنَا بِالْدُّخُولِ. قَالَ: قَدْ أَقْلَنْتُكُمْ فَادْخُلُوهَا فَلَمَّا دَنَوْا وَأَصَابَهُمُ الْوَهْجُ رَجَعُوا فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا لَا صَبْرَ لَنَا عَلَى الْإِحْتِرَاقِ، فَعَصَوْا فَأَمَرَهُمُ بِالْدُّخُولِ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَعْصُونَ وَيَرْجِعُونَ، وَأَمَرَ أُولَئِكَ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يُطِيعُونَ وَيَخْرُجُونَ، فَقَالَ لَهُمْ: كُونُوا طِينًا بِإِذْنِي فَخَلَقَ مِنْهُ آدَمَ. قَالَ: فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمَا رَأَيْتَ مِنْ نَزَقٍ أَصْحَابِكَ وَخُلُقِهِمْ فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطَخِ أَصْحَابِ الشِّمَالِ وَمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سَيِّمَاءٍ مَنْ خَالَفَكُمْ وَوَقَارِهِمْ فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطَخِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ" (٢).

من الواضح أن قصّة ابن سنان هذه تدلّ على الجبر ولا تتسق مع عقائد الشيعة.

٢- وروى "عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنِ الْحَوْضِ؟ فَقَالَ لِي: حَوْضٌ مَا بَيْنَ بُصْرَى إِلَى صَنْعَاءَ أُحِبُّ أَنْ تَرَاهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ! قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَخْرَجَنِي إِلَى ظَهْرِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ ضَرَبَ رِجْلَهُ فَنَظَرْتُ إِلَى نَهَرٍ يَجْرِي لَا تُدْرِكُ [تُدْرِكُ] حَافَتَيْهِ إِلَّا الْمَوْضِعَ الَّذِي أَنَا فِيهِ قَائِمٌ فَإِنَّهُ شَبِيهُ بِالْجَزِيرَةِ، فَكُنْتُ أَنَا وَهُوَ وَقُوفًا، فَنَظَرْتُ إِلَى نَهَرٍ يَجْرِي مِنْ جَانِبِهِ هَذَا مَاءٌ أَبْيَضٌ مِنَ التَّلْجِ وَمِنْ جَانِبِهِ هَذَا لَبَنٌ أَبْيَضٌ مِنَ التَّلْجِ وَفِي وَسْطِهِ خَمْرٌ أَحْسَنُ مِنَ الْيَاقُوتِ، فَمَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ تِلْكَ الْخَمْرِ بَيْنَ اللَّبَنِ

(١) تُرَاجَعُ الصَّفَحَاتُ ٢٩١ وَ ٣٢٧ - ٣٢٨

(٢) أَصُولُ الْكَافِي، ج ٢، ص ١١، الْحَدِيثُ ٢.

وَالْمَاءَ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَنْ أَيْنَ يَخْرُجُ هَذَا وَمِنْ أَيْنَ مَجْرَاهُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ الْعُيُونُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُارٌ فِي الْجَنَّةِ عَيْنٌ مِنْ مَاءٍ وَعَيْنٌ مِنْ لَبَنٍ وَعَيْنٌ مِنْ خَمْرٍ تَجْرِي فِي هَذَا النَّهْرِ. وَرَأَيْتُ حَافَتَيْهِ عَلَيْهِمَا شَجَرٌ فِيهِنَّ حُورٌ مُعَلَّقَاتٌ بِرُءُوسِهِنَّ شَعْرٌ مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْهُنَّ وَبِأَيْدِيهِنَّ أَنْيَّةٌ مَا رَأَيْتُ أَنْيَّةً أَحْسَنَ مِنْهَا لَيْسَتْ مِنْ أَنْيَّةِ الدُّنْيَا فَدَنَا مِنْ إِحْدَاهُنَّ فَأَوْمَأَ إِلَيْهَا بِيَدِهِ لِيَسْقِيَهُ فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهَا وَقَدْ مَالَتْ لِتَعْرِفَ مِنَ النَّهْرِ فَمَالَ الشَّجَرُ مَعَهَا فَأَعْتَرَفْتُ ثُمَّ نَاولَتْهُ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاولَهَا وَأَوْمَأَ إِلَيْهَا فَمَالَتْ لِتَعْرِفَ فَمَالَتْ الشَّجَرَةُ مَعَهَا فَأَعْتَرَفْتُ ثُمَّ نَاولَتْهُ فَنَاولَنِي فَشَرِبْتُ فَمَا رَأَيْتُ شَرَاباً كَانَ أَلْيَنَ مِنْهُ وَلَا أَلَذَّ مِنْهُ وَكَانَتْ رَائِحَتُهُ رَائِحَةَ الْمَسْكِ، فَتَنَظَّرْتُ فِي الْكَاسِ فَإِذَا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَلْوَانٍ مِنَ الشَّرَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ وَلَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْأَمْرَ هَكَذَا. فَقَالَ لِي: هَذَا أَقَلُّ مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لِشَبِيعَتِنَا. إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا تَوَقَّي صَارَتْ رُوحُهُ إِلَى هَذَا النَّهْرِ وَرَعَتْ فِي رِيَاضِهِ وَشَرِبَتْ مِنْ شَرَابِهِ، وَإِنْ عَدُوّاً إِذَا تَوَقَّي صَارَتْ رُوحُهُ إِلَى وَادِي بَرْهَوْتِ فَأَخْلَدَتْ فِي عَذَابِهِ وَأَطْعَمَتْ مِنْ رَقُومِهِ وَأَسْقَيْتْ مِنْ حَمِيمِهِ فَاسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي" (١).

فنقول: إن النبي الأكرم ﷺ لم يقم بمثل هذا الأمر لأصحابه، ولم يريهم الجنة، ولم يسقهم من شراب الجنة، ثم لماذا لم يظهر الإمام هذه المعجزة الباهرة أمام عدد أكبر من الناس كي يهتدوا، ويعرفوا قدر ولايته؟ إضافة إلى ذلك فإن السائل سأل عن حوض الجنة لكن الإمام أراه أنهار الجنة!

٣- روى الكليني أيضاً "عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» عَنْ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: تَنَظَّرْتُ يَوْماً فِي الْحَرْبِ إِلَى رَجُلٍ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ [أَي لَمْ يَكُنْ يَلْبَسُ دِرْعاً وَلَا خُوذةً] فَحَرَّكَتُ فَرَسِي فَإِذَا هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ [أَي الْخَطِيرِ حَضَرْتَ بِهَذَا اللِّبَاسِ]؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَا سَعِيدُ بْنُ قَيْسٍ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدِ إِلَّا وَلَهُ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَوَاقِيَةٌ مَعَهُ مَلَكَانِ يَحْفَظَانِهِ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ أَوْ يَقَعَ فِي بَيْرٍ، فَإِذَا نَزَلَ الْفَضَاءَ خَلِيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ" (٢).

من الواضح أن الراوي كان بعيداً عن العقائد القرآنية وجاهلاً بالعقائد الإسلامية الصحيحة، ولم يكن يعلم المعنى الصحيح للتوكل، لأن التوكل ليس معناه أبداً ترك الأسباب، ورفض العوامل الطبيعية والعادية التي وضعتها مشيئة الله في متناول البشر. ولا بد من توضيح أن الوسائل، والأسباب الموصلة للمقصود في العالم على نوعين: الأول: الأسباب والعوامل التي وضعها الله تعالى بمشيئته في متناول البشر، ويجب على الناس أن يستعملوها. والثاني: العلل والعوامل التي لا تقع تحت متناول البشر، وهي بيد الله تعالى وحده، وهي خارجة عن حدود علم الإنسان واختياره.

إن واجب المؤمن أن يبذل أقصى ما يستطيعه من سعي وجهد في الاستفادة من الوسائل من النوع الأول، ثم يتوكل بعد ذلك على الذات الأبدية المقدسة. وبعبارة أخرى، فإن التوكل يبدأ بعد سعي المؤمن وبذله الجهد في الاستفادة من الأسباب والعوامل الطبيعية والعادية التي سخرها الله له، وليس التوكل بأي حال من الأحوال حجةً للكسل وراحة النفس، أو الإقدام على أعمال ما بشكل متهور وغير معقول وخارج عن الإطار

(١) محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات، الطبعة الحجرية، الجزء الثامن، الباب ١٣ (باب في

الأنمة أنهم يسيرون في الأرض من شاؤوا من أصحابهم بالقدرة التي أعطاهم الله)، الحديث الثالث.

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٨ - ٥٩، الحديث ٨. وكلا البيهقي والمجسبي لم يصححا

هذا الحديث، لكن المجسبي اعتبره حسناً.

العادي. في الواقع إن عدم الاستفادة من الوسائل العادية والطبيعية هو نوعٌ من كفران النعمة والتنكر لسنن الله، فالنقطة المهمة هي أن على المسلم أن يستفيد من الوسائل الموجودة وفي الوقت ذاته عليه أن لا يعتمد اعتماداً كاملاً وتاماً على الأسباب، وأن لا يتكى ويطمئن إليها فقط، ويعتبرها علةً تامةً وسبباً كافياً وقطعياً لحفظ نفسه أو حصول مُرادِه، بل يعتبر أن تأثيرها منوط بإذن الله تعالى، ولهذا السبب فإن القرآن الكريم يخاطب النبي ويدعوه إلى أن يشاور أصحابه في بداية الأمر، أي عليه أن يستخدم الأعمال والسنن المفيدة التي تعين الإنسان بإذن الله على الحصول على نتائج أفضل، ثم أمره بالتوكل بعد ذلك (آل عمران/ ١٥٩) فالتوكل في نظر القرآن الكريم يبدأ بعد بذل الجهد والسعي ولا يكون بديلاً عنهما بل مكماً لهما. (فتأمل).

لهذا السبب كان النبي 9 - الذي كان يتمتع بأعلى درجات التوكل - يأخذ بالأسباب والوسائل الدنيوية ويستفيد منها كمال الاستفادة، ولكنه لم يكن يركن إليها بشكل تام. إن الذين لهم علم بسيرة النبي الأكرم 9 يعلمون أنه كان يلبس الدرع في الحروب، ويأخذ كل الاحتياطات اللازمة، وينظر إلى بعيد ويعتمد المحاسبات المعقولة والمناسبة، وفي الوقت ذاته يتوكل على الله. وكذلك كان عليّ (ع) يلبس الدرع في الحروب، وكان يعلم أفضل من أي أحد آخر أن هذا الأمر لا يتنافى بأي شكل من الأشكال مع التوكل على الله المتعال، أو مع الإيمان بحفظ الملائكة للإنسان.

ولذلك لما سأل رجلٌ رسولَ الله 9 فقال: هَلْ أَعْقِلُ نَاقَتِي وَأَتَوَكَّلُ أَوْ أَطْلُقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ فَقَالَ 9: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»^(١).

في نظرنا إن راوي ذلك الحديث لم يكن يعلم معنى التوكل بشكل صحيح، ولم يكن مطلعاً بشكل صحيح على القرآن الكريم وسيرة النبي الكريم 9 وإلا لما نسب مثل ذلك الحديث إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

وكما ستلاحظون فإن الأحاديث التي نُقِلَت عن أمثال «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» وجمعها الكُلَيْنِيُّ في كتابه، لا تعين الناس على فهم أفضل للعقائد القرآنية والإسلامية وليس هذا فحسب، بل إنها تمنع الإدراك الصحيح وتسبب في أغلب الأحوال ضلال المسلمين!

٤- ويروي الكُلَيْنِيُّ (في الباب ٤٩ من المجلد الأول من أصول الكافي، الحديث الثالث): عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَمَرَ اللَّهُ وَلَمْ يَشَأْ وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ، أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لِأَدَمَ وَشَاءَ أَنْ لَا يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ لَسَجَدَ، وَنَهَى آدَمَ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ!".

ومتن هذا الحديث يشابه متن الحديث الرابع من الباب ٤٩ من المجلد الأول من أصول الكافي أيضاً الذي ينسب الراوي فيه إلى الإمام الرضا (ع) قوله: "قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ إِرَادَتَيْنِ وَمَشِئَتَيْنِ: إِرَادَةٌ حَتْمٌ وَإِرَادَةٌ عَزْمٌ يَنْهَى وَهُوَ يَشَاءُ وَيَأْمُرُ وَهُوَ لَا يَشَاءُ؛ أَوْ مَا

(١) انظر سنن الترمذي، دار الكتب العلمية ج ٤، ص ٥٧٦، الحديث ٢٥١٧. والجامع الصغير، جلال الدين السيوطي، ج ١، ص ٤٧. باب القاف. وقد نقل الرواية عن البيهقي أيضاً. وانظر الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ١٩٩.

وقال جلال الدين الرومي مقتبساً من هذا الحديث في دفتر الأول من ديوانه «المثنوي»:

قالها النبي 9 بصوت عال اعقل ناقتك و توكل
اسمع رمز الكاسب حبيب الله ولا تخلد إلى الدعة باسم التوكل

رَأَيْتَ أَنَّهُ نَهَى آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلَا لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُمَا مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ وَلَوْ شَاءَ لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى!!".

وأقول: إن الفرق بين المشيئة وعدم المنع واضح تماماً، ولذلك فإن الادعاء بأن الله ينهى عن الفعل، ولكنه يشاؤه، أو يأمر بالفعل ولكنه لا يشاؤه ليس صحيحاً بأي وجه من الوجوه. وبالنسبة إلى نهى آدم (ع) وزوجته عن الشجرة الممنوعة، فإن الله نهى ولم يشأ أن يأكلا من الشجرة، ولكنه في الوقت ذاته لم يسلب منهما حرية الاختيار، ولم يمنعهما عن القيام بما يريداه جبراً وبالإكراه والقوة. فالقول بأن الله تعالى كان يريد أن يعصيا النهي الإلهي، ادعاءً بلا دليل وافتراء على الذات الإلهية القدسية، ومن الذنوب الكبيرة، وإلا فيمكن ادعاء مثل هذا الظن الباطل في حق كل آثم. سبحانه الله عما يصفون.

أما بالنسبة إلى ذبح إبراهيم عليه السلام لابنه، فإن خطأ ما جاء في متن الحديث واضح جداً، لأن الله تعالى لم يأمر أبداً بذبح إسماعيل عليه السلام، وطبقاً لما صرح به القرآن لم ير إبراهيم (ع) في منامه أنه قد ذبح إسماعيل (ع)، بل رأى أنه يريد أن يذبح إسماعيل، والشئ الذي أراه الله تعالى لخليل الله قد تحقق، لأن إبراهيم الخليل قصد واقعاً وحقيقةً وعزم على أن يذبح ابنه، ولهذا السبب قال الله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات/١٠٤ - ١٠٥]. أي أن الأمر والمشيئة الإلهية كانا متطابقين ومتوافقين تماماً. (فتأمل).

وقد اعترف المجلسي أيضاً بعد أن ذكر هذا الحديث الذي يوافق مذهب الجبرية، بأن تأويل مثل هذه الأخبار لا يخلو من إشكال وصعوبة بناءً على أصول العدلية. ثم ذكر حديثاً ننقله هنا:

يروى الصدوق [في كتابيه التوحيد وعيون أخبار الرضا (ع)] "عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ يَنْسُبُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ لِمَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ عَنْ آبَائِكَ الْأَيِّمَةِ -عليهم السلام-؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَالِدٍ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْ آبَائِي الْأَيِّمَةِ -عليهم السلام- فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ أَكْثَرُ أَمْ الْأَخْبَارُ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ: بَلْ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ. قَالَ: فَلْيَقُولُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ إِذَا قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَإِنَّمَا رُوِيَ عَلَيْهِ. قَالَ: فَلْيَقُولُوا فِي آبَائِي الْأَيِّمَةِ -عليهم السلام- إِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَإِنَّمَا رُوِيَ عَلَيْهِمْ. ثُمَّ قَالَ (ع): مَنْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ وَنَحْنُ مِنْهُ بُرَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. يَا ابْنَ خَالِدٍ! إِنَّمَا وَضَعَ الْأَخْبَارَ عَنَّا فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ الْعُلَاةُ الَّذِينَ صَغَرُوا عِظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَنَا وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَقَدْ أَحَبَّنَا يَا ابْنَ خَالِدٍ! مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِنَا فَلَا يَتَّخِذَنَّ مِنْهُمْ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً" (١).

هذا وكان عبدُ الله بنُ سنانٍ ممن يعتقد بتحريف القرآن و الحديث ٢٣ من الباب ١٦٥ من الكافي هو من روايته.

← الحديثان ١٠ و ١١ - ليسا مخالفان لتعاليم الإسلام.

(١) الشيخ الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٣ - ٣٦٤. وعيون أخبار الرضا (ع)، ج ١، ص ١٤٢ - ١٤٣.

← الحديث ١٢ - مجهول.

← الحديث ١٣ - مرسل.

← الحديث ١٤ - مرسل ومنتنه مخالف للقرآن الكريم لأن فيه: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ مُحَمَّدًا ص بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا وَبِمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَحْثُومِ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَنْتَى عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ".

هذا في حين أن هناك عشرات الآيات في القرآن تُكَذِّبُ هذا الحديث منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان/٣٤].

وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام مشيراً إلى هذه الآية: "فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٨). أي العلم بتلك الأمور خاص بالله ولا يشاركه في ذلك أحد وحتى الأنبياء والأولياء لا يعلمون هذه الأمور.

ثانياً: آية: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/٩].

ثالثاً: يقول تعالى عن الأمم السابقة: ﴿قَوْمٌ نُوِجَ وَغَادٍ وَثُمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم/٩].

رابعاً: يقول تعالى لنبيه الكريم عن أصحاب الكهف: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ [الكهف/٢٢].

وقد وردت آيات عديدة فيها جملة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ أو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُورًا﴾ [الطلاق/١] ونحو ذلك.

ولست أدري! لماذا يتم جمع أحاديث مخالفة لكتاب الله في كتب المسلمين؟ هل كان رواة تلك الأحاديث جاهلون بالقرآن؟ أم كان لهم هدف غير إسلامي؟

← الحديث ١٥ - اعتبر المجلسي هذا الحديث حسناً، ولكنه في نظرنا ضعيف لوجود «علي بن إبراهيم» في سنده.

← الحديث ١٦ - ضعيف حسب قول المجلسي.

٤٨ - بَابٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ

يشتمل هذا الباب على حديثين اعتبرهما المجلسي مجهولين. لكن الغريب أن البهبودي صحح سند كلا الحديثين رغم أن في سند الحديث الأول «الحسين بن سعيد» الغالي! لكنه لم يذكر الحديث الثاني في كتابه «صحيح الكافي» ربما لأن ترتيب الخصال المذكورة فيه مختلف عن ترتيبها في الحديث الأول. والله أعلم.

ثم يمكننا من ملاحظة طريقة استعمال فعلي «قضى» و «أراد» في القرآن الكريم أن ندرك أن كتاب الله لم يفرق بين قضاء الحق تعالى وإرادته. فالله تعالى يقول في أحد المواضع: ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس/٨٢]. ويقول في موضع آخر:

﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران/٤٧]. هذا في حين أن ذلك الحديث اعتبر أن إرادة الله وقضائه أمران مختلفان!

٤٩ - بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يصحح الأستاذ البهيوذي أيًّا منها سوى الحديث السادس، أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الحديثين ١ و ٥ ضعيفين، والحديثين ٣ و ٤ مجهولين، والحديث ٢ مؤثفاً بمنزلة الصحيح، والحديث ٦ صحيحاً.

← **الحديث ١** - ضعيف، أحد رواته «مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ» الذي سبق أن بيَّنا حاله ^(١)، وقد كان هو وأبوه من الغلاة الكذابين. وننقل لكم هنا إحدى أكاذيبه:

"عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنِ الرِّضَا (ع) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْخَفَاشُ امْرَأَةً سَحَرَتْ ضِرَّةً لَهَا فَمَسَخَهَا اللَّهُ خَفَاشاً وَإِنَّ الْفَارَّ كَانَ سَبْطاً مِنَ الْيَهُودِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَمَسَخَهُمْ فَأَرَأَ، وَإِنَّ الْبَعُوضَ كَانَ رَجُلًا يَسْتَهْزِئُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَيَسْتَمْتُهُمْ وَيَكْلَحُ فِي وُجُوهِهِمْ وَيُصَفِّقُ بِيَدَيْهِ فَمَسَخَهُ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ بَعُوضاً، وَإِنَّ الْقَمْلَةَ هِيَ مِنَ الْجَسَدِ وَإِنَّ نَبِيًّا كَانَ يُصَلِّي فَجَاءَهُ سَفِيهٌ مِنْ سَفَهَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَجَعَلَ يَهْزَأُ بِهِ فَمَا بَرَحَ عَنْ مَكَانِهِ حَتَّى مَسَخَهُ اللَّهُ قَمْلَةً، وَأَمَّا الْوَزْغُ فَكَانَ سَبْطاً مِنْ أَسْبَاطِ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَسُبُّونَ أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ وَيَبْغِضُونَهُمْ فَمَسَخَهُمْ اللَّهُ وَزْغاً، وَأَمَّا الْعَنْقَاءُ فَمِنْ غَضَبِ اللَّهِ عَلَيْهِ مَسَخَهُ وَجَعَلَهُ مَثَلَةً، فَتَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَتَقِمَّتِهِ".

هل يحتمل أحد أن يتكلم الإمام الرضا (ع) بمثل هذا الكلام؟! نعم لقد روى مثل ذلك الراوي هذا الحديث الأول من الباب ٤٩. ومتن الحديث أيضاً معيبٌ لأن السائل سأل الإمام قائلًا: "قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَدَّرَ؟ قَالَ: تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ". مع أنه من الواضح تماماً أن الله يُقَدِّرُ رِزْقَ عباده وليس للرزق طول ولا عرض، وقس على هذا.

← **الحديث ٢** - اعتبره المَجْلِسِيُّ مؤثفاً.

← **الحديث ٣** - تكلمنا عليه قبل ذلك ^(٢).

← **الحديث ٤** - مجهول طبقاً لقول المَجْلِسِيِّ، وراويهِ الأول: «الْفَتْحُ بْنُ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيُّ» ليس ثقةً، ويروي عن المجاهيل والضعفاء. ومتن الحديث أيضاً محل تأمل، وقد بيَّنا ذلك إلى حد ما في الصفحات السابقة ^(٣).

ولكن من الضروري هنا أن نشير - كما قال الشيخ الصدوق و المَجْلِسِيُّ والعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي - إلى أن المعروف لدى أكثرية المسلمين أن إسماعيل هو ذبيح الله، وهو القول الغالب بين أكثر الشيعة، لكن في هذا الحديث اعتُبر أن إسحاق (ع) هو الذبيح أي طبقاً لعقيدة أهل الكتاب! في حين أن الذي يُستفاد من القرآن الكريم هو أن إسماعيل هو الذبيح.

← **الحديث ٥** - ضعيف في قول المَجْلِسِيِّ. وراويهِ «عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ» لم يُوثَّق، وراويهِ الآخر «دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ» - كما ذكرنا سابقاً - واقفي، وهو من الذين رَوَوْا

(١) يُرَاجَعُ فِي الصَّفْحَةِ ١١٠ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) تُرَاجَعُ الصَّفْحَةُ ٣٣٦ - ٣٣٢ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٣) تُرَاجَعُ الصَّفْحَةُ ٣٣٦ - ٣٣٢ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

← الحديث ٦ - رغم أنه مرسل وسنده ناقص، أي أن الرواة بين محمد بن يحيى، وروايه الأول الذي هو «أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي» القائل بأن القرآن حُرِفَ (٢)، ليسوا مذكورين، رغم ذلك فإن المجلسي و البهيودي صححا الحديث؟! أما متن الحديث فلا إشكال فيه، وهذا الحديث تم تكراره باختلاف يسير جداً في الحديث الثاني عشر من الباب ٥٣ من الكافي وهناك لم يصححه المجلسي ولا البهيودي، وصرح المجلسي بضعفه!

٥٠ - بَابُ الْإِتِّلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصحح المجلسي ولا البهيودي أيّاً منهما، إلا أن المجلسي اعتبرهما في درجة «الحسن»، أما متن الحديثين فلا إشكال فيه، وهو متن جيد.

٥١ - بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث لم يصحح المجلسي ولا البهيودي أيّاً منها، إلا أن المجلسي رغم اعترافه بجهالة الحديث الأول اعتبره بمنزلة الصحيح!! وذكر أن الحديث الثاني مرفوع، والحديث الثالث مجهول.

← الحديث ١ - اعتبر المجلسي هذا الحديث مجهولاً كما قلنا، ولكنه في نظرنا يجب أن يُعدَّ ضعيفاً لوجود «محمد بن إسماعيل» في سنده، وهذا الراوي هو الذي روى الحديث ٥ من الباب ٤٦.

أحد الرواة الآخرين في سلسلة سنده: «أبو أيوب منصور بن حازم» فردّ يروي الخرافات ويخترع حُجَجاً لله.

[بيان حال «منصور بن حازم» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

لو تأملنا في أحاديث «منصور بن حازم» التي رويت في كتاب «بصائر الدرجات»، أو في الحديث الخامس عشر من الباب ٦٦ من الكافي، وهو من مروياته أيضاً، تبين لنا بوضوح أنه كان من الغلاة، وأن أكثر أحاديثه خرافية، وأنه كان يسعى إلى صناعة حُجَج لله.

١- أحد نماذج مروياته الحديث الذي ينسبه إلى باقر العلوم (ع) ويدّعي فيه: «عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام/٧٥]؟ فَقَالَ: كُشِطَ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ حَتَّى رَأَاهَا وَمَا فِيهَا وَحَتَّى رَأَى الْعَرْشَ وَمَنْ عَلَيْهِ، وَفَعَلَ ذَلِكَ بِرَسُولِ اللَّهِ 9. وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ وَمَنْصُورٌ: وَلَا أَرَى صَاحِبَكُمْ إِلَّا وَقَدْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ" (٣).

(١) تُرَاجَعُ الصَّفْحَةُ ١٦٢ - ١٥٨ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) تُرَاجَعُ الصَّفْحَةُ ٢٥٧ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٣) محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات، الطبعة الحجرية، باب في الأئمة عرض الله عليهم

كما أن الحديث ١٠ من كتاب فضل القرآن في أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٢ من مروياته أيضاً.

تلاحظون أن راوي الحديث كان جاهلاً بالقرآن لأنه رغم أنه لم يُشَر في سورة الأنعام إلى العرش الإلهي إلا أن الراوي أضاف إلى مُفاد الآية رؤية العرش. إضافة إلى أنه اعتبر الله تعالى قابلاً للرؤية رغم أن الله تعالى قال لا تدركه الأبصار، وادعى أن إبراهيم والنبي والإمام رأوا الذين كانوا فوق العرش؟!!

ونحن نقول إن هذا الحديث ليس سوى تهمة لحضرة باقر العلوم (ع)، لأنه:

أولاً: لا دليل لدينا على أن كل آية أظهرها الله لنبيٍّ من أنبيائه، أو كل معجزة أعطاها لأحد من رسله لا بد أن تُعطى عينها إلى سائر الأنبياء، فما بالك أن تُعطى عينها إلى الإمام الذي لا يتمتع بمقام النبوة. وكما قلنا سابقاً لا دليل لدينا على أنه لو تكلم عيسى (ع) في المهد أو أحبى الميِّت بدعائه، أو شفى الأبرص، فلا بد أن يكون نوح وإبراهيم وموسى..... قد فعلوا مثل ذلك أيضاً، أو أنه لو تحولت عصا حضرة كليم الله (ع) إلى ثعبان، فإن عصا حضرة يونس أو هود أو يوسف كانت تتحول إلى ثعابين أيضاً، أو أنه إذا شاهد الرسول الأكرم 9 جبريل (ع) (النجم/٦-١٤) وعُرج به إلى السموات، فإن موسى وصالح وشعيب شاهدوا جبريل أيضاً، وعُرج بهم، وهكذا.....

ثانياً: لم يُشَر في سورة الأنعام - كما قلنا آنفاً - إلى العرش الإلهي، وإلى من هو مستقر على العرش، لكن الراوي أضاف إلى مُفاد الآية، رؤية العرش وبقيّة القضايا. هذا رغم أنه من الواضح أن الله غير قابل للرؤية، وأن معنى «استوى على العرش» - في حق الله الذي **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** [الشورى/١١] - لا يمكن أن يكون الجلوس العادي المعروف، بل كما قال معظم المفسرين: معناه استيلاء الحق تعالى وسيطرته على الأمور وتدبيره القاهر للعالم^(١).

٢- من النماذج الأخرى لروايات «**مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ**» الحديث ١٥ من الباب ٦٦ من الكافي^(٢) الذي قلل فيه من أهميّة القرآن في أمر هداية الناس كي يتمكّن من صناعة حُجَجٍ لِلَّهِ لأجل الناس!! وفيما يلي بعض جُمَلٍ حديثه:

"عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع): فَقُلْتُ لِلنَّاسِ أَلَيْسَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ 9 كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى. قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى 9 مِنْ كَانَ الْحُجَّةَ؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ. فَتَنَظَّرْتُ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِيَّ وَالْقَدْرِيَّ وَالزُّنْدِيقَ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرَّجَالَ بِخُصُومَتِهِ فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقًّا. فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنُ؟ قَالُوا: ابْنُ مَسْعُودٍ، قَدْ كَانَ يَعْلَمُ،

ملكوت السموات والأرض كما عرض على رسول الله)، ج ٢، الحديث ٦. والحديث نقله المجلسي عنه في بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ١١٦.

(١) راجعوا في هذا المجال تفسير «مجمع البيان» ذيل الآية ٢٩ من سورة البقرة، والآية ٥٤ من سورة الأعراف، والآية ٣ من سورة يونس، وراجعوا أيضاً الكتاب القيم «تلخيص البيان في مجازات القرآن» تأليف الشريف الرضي، وتفسير «المنار» ج ٨، ذيل الآية ٥٤ من سورة الأعراف، وتفسير «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي، ذيل الآية ذاتها، وراجعوا بشكل خاص فصل «حل الاختلاف في شؤون التوحيد» من كتاب «راهى به سوى وحدت اسلامى» [طريق نحو الوحدة الإسلامية] القيم تأليف الأستاذ: مصطفى الحسيني الطباطبائي.

(٢) صدر هذا الحديث ذكره المجلسي أيضاً بصورة الحديث الثاني من الباب ٥٩ من الكافي.

وَعَمْرُ يَعْلَمُ وَحُدَيْفَةُ يَعْلَمُ. قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا. فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَقَالُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَقَالَ هَذَا لَا أُدْرِي وَقَالَ هَذَا لَا أُدْرِي وَقَالَ هَذَا لَا أُدْرِي فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قِيمَ الْقُرْآنِ وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ. فَقَالَ [أي الإمام الصادق عليه السلام] رَحِمَكَ اللَّهُ".

وفي الجزء الثاني من الحديث يتابع «مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ» قائلاً:

"فَقُلْتُ إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً..... الخ، فَقَالَ [حضرة الإمام الصادق عليه السلام] مصدقاً لكلامه: [رَحِمَكَ اللَّهُ...]" (١).

وأقول: نحن لا نصدِّق أن الإمام الصادق عليه السلام وافق على كلام «مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ» وأيده، وذلك للدلائل التالية:

أولاً: لأن قوله مخالف للقرآن الكريم الذي بيّن لنا أنه ليس بعد الأنبياء حُجَّة (النساء/١٦٥) والذي اعتبر التوراة والقرآن إماماً للناس (هود/١٧، والأحقاف/١٢)، فإذا كانت التوراة إماماً فإن القرآن الكريم أولى منها بمراتب كثيرة بصفة الإمام.

ثانياً: كلام «مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ» مخالف لكلام الإمام الصادق عليه السلام نفسه [الذي رواه عن جدّه رسول الله ﷺ أنه قال:

"فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ..... وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ وَهُوَ كِتَابٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ وَتَحْصِيلٌ...]" (٢).

ومخالف لكلام الوالد الكريم للإمام الصادق أي الإمام الباقر (ع) الذي قال:

".... تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: كَيْفَ رَأَيْتَ عِبَادِي؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! مِنْهُمْ مَنْ صَانَنِي وَحَافَظَ عَلَيَّ وَلَمْ يُضَيِّعْ شَيْئاً مِنْهُمْ مَنْ ضَيَّعَنِي وَاسْتَخَفَّ بِحَقِّي وَكَذَّبَ بِي وَأَنَا حُجَّتُكَ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِكَ.....]" (٣).

ثالثاً: كلام «مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ» مخالف أيضاً للكثير من كلمات جد الإمام الصادق

حضرة علي عليه السلام الذي قال:

"تَمَثَّ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ". (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

وقال: "فَمَا ذَلِكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ فَأَنْتُمْ بِهِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

وقال يصف القرآن: "وَنُوراً لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ وَحَبُلاً وَثِيقاً غُرُوثُهُ وَمَعْقَلاً مَنِيعاً ذُرُوتُهُ وَعِزّاً لِمَنْ تَوَلَّاهُ ... وَهُدًى لِمَنْ انْتَمَ بِهِ [وَعُذْراً لِمَنْ انْتَحَلَهُ وَبُرْهَاناً لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ وَشَاهِداً لِمَنْ خَاصَمَ بِهِ وَفُلْجاً لِمَنْ حَاجَّ بِهِ]". (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٨).

(١) أصول الكافي، ج ١، ص ١٨٨ - ١٨٩. ولم يصحح البيهقي هذا الحديث، كما اعتبره المجلسي مجهولاً أيضاً، لكنه عدّه بمنزلة الصحيح!

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٩٩. ووسائل الشيعة، (أبواب قراءة القرآن، الباب الثالث)، ج ٤، ص ٨٢٨، الحديث الثالث.

(٣) أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٩٦ - ٥٩٨. ووسائل الشيعة، (أبواب قراءة القرآن، الباب الأول)، ج ٤، ص ٨٢٣، الحديث الأول.

وقال: "وَلَكُمْ فِيهَا أَنْزَلَ مِنْ كِتَابِهِ دِينَهُ الَّذِي رَضِيَ لِنَفْسِهِ وَأَنْهَى إِلَيْكُمْ عَلَى لِسَانِهِ مَحَابَّةً مِنَ الْأَعْمَالِ وَمَكَارِهِهُ وَنَوَاهِيَهُ وَأَوَامِرَهُ وَالْقَى إِلَيْكُمْ الْمَغِيرَةَ وَاتَّخَذَ عَلَيْكُمْ الْحُجَّةَ". (نهج البلاغة، الخطبة ٨٦ و ١٧٦).

وقال: "فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ زَاجِرٌ وَصَامِتٌ نَاطِقٌ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٨٣). ولم يقل: إن القرآن حجة الله على الأنبياء والأئمة فحسب!

وأنتى حضرة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) على من جعل القرآن إمامه (الخطبة ٨٧) واشتكى ممن لم يجعل القرآن إمامه (الخطبة ١٤٧) (١).

لقد أراد الراوي من وضعه لهذا الحديث أن يقلل من أهمية القرآن الكريم في هداية الناس، وأن يوجد شكاً في قابلية هذا الكتاب الإلهي للفهم من قبل عامة الناس، لذا قال: إن المُرْجِيَّ وَالْقَدْرِيَّ وسائر فرق الإسلام المنحرفة وحتى الزنادقة يستدلون بالقرآن ويستندون إليه لإثبات مقاصدهم!

لكننا نقول: إن كلامه هذا ادعاء باطل ودليل عليل، ونقول في بيان بطلان كلامه ما يلي:

أولاً: لو كان ادعاؤك صحيحاً لوجب أن لا يكون هناك خلافات بين الإمامية أنفسهم الذين يعتبرون كلام الإمام حجة. لكننا نجد أنهم هم أيضاً أصبحوا مائة فرقة، مثل الشيعية والأصولية والأخبارية والصوفية والمعارضون للصوفية والمؤيدون للفلسفة والمعارضون لها، والمؤيدون للثورة قبل ظهور المهدي والمعارضون للثورة والعمل السياسي.

وترى أحدهم، مثل آية الله الحاج آقا حسين القمي (رحمه الله)، يقول: إن صلاة الجمعة في زمن الغيبة واجبة عيناً، في حين يفتي آخر، كالشيخ عبد النبي العراقي، بأن صلاة الجمعة محرمة في زمن الغيبة!!! وثالث يراها واجبة وجوباً تخييرياً!! وهكذا.... فهو لاء أيضاً كل منهم يحتج بقول الإمام ويستند إليه ويخاصم مخالفه به! فكما أن القرآن - حسب قولك - يحتاج إلى قيم، فقول الإمام أيضاً يحتاج إلى قيم!

ثانياً: نسأل جناب «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ»: هل تؤمن بآية: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

[النحل/١٠٣]، وآية: ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء/١٩٤-١٩٥]، والآيات العديدة الأخرى في القرآن التي اعتبرته كتاباً مُبِيناً أم لا؟ نأمل أن تكون إجابتك إيجابية طبعاً، وعندئذ قل لنا كيف يكون القرآن كتاباً مُبِيناً مع أنه لا يمكن لأحد أن يفهم معانيه ومراميها أو أن كل شخص يفهمه على نحو مختلف عن الآخر؟ إن ما نقله عن القرآن يجعله أولى بوصف «لسان عربي غير مبين» منه بوصف «لسان عربي مُبِينٍ»! ويجعله «كتاباً مبهماً» لا «كتاباً مُبِيناً»!

ثالثاً: نسأل «مَنْصُورَ بْنَ حَازِمٍ»: إن كنت ملتزماً بالقرآن ومؤمناً به، وتعتبره كتاب الله تعالى، فكيف تقول ما يوحى بأن في بيانه عيباً ونقصاً وتعتبره غير كاف لهداية الناس؟ لماذا لا ترى العيب فيمن خاطبهم القرآن الذين يحملون آراءهم المذهبية على القرآن ولا يلتزمون بقواعد الاستنباط من كتاب الله وأصوله الصحيحة، بل يستخدمون آياته استخداماً سيئاً ويمارسون أنواع المغالطات فيؤدون إلى وقوع الاختلاف؟

(١) راجعوا في هذا الصدد الصفحتين: ٣٢٤ - ٣٢٠ من الكتاب الحالي.

لو قلت كلامي ورأيي باسم القرآن، وقلت أنت كلامك ورأيك باسم القرآن، فما ذنب القرآن في كونك وإياي قد اتخذنا عقائدنا قبل الرجوع إلى القرآن، ثم جننا إلى القرآن لنثبت منه رأينا، ونجعل كلام الله وسيلة لتقوية عقيدتنا والاستدلال عليها؟

رابعاً: نحن لا نقبل بأي وجه من الوجوه أن يكون أهل الباطل قادرون فعلاً على الاستشهاد بآيات القرآن لإثبات باطلهم، لكننا نُقَرُّ بأنهم قد يستندون إلى القرآن بالمغالطة وبطرق غير صحيحة، وأن يسيئوا الاستفادة منه، وفي هذه الصورة فهذا لا يدل على ضعف القرآن ونقصه، بل العيب في عمل المدعي، وإلا فإذا تم الاستدلال بالقرآن والاستناد إليه بشكل غير معيب ومنطقي تماماً، ومع مراعاة جميع الأصول الصحيحة للتفسير والاستنباط فإنه من المستحيل في نظرنا أن يُستدل عندئذ بالقرآن على عقيدتين متباينتين.

في نظرنا لو لاحظنا سياق الآيات - والذي يُعَدُّ في نظرنا من القرائن المهمة جداً في فهم مقاصد القرآن - وأمعنا النظر في صدر الآية وذيلها، أو وضعنا نصب أعيننا الآيات التي قبلها والتي بعدها، وأغلب المستدلين بالقرآن يتعمدون إغفال ذلك، ولم نعد عن المعاني اللغوية للألفاظ دون دليل موجه، واستفدنا في توضيح مفاهيم القرآن من أساليب البيان المتبعة في لسان قوم النبي ﷺ الذين نزل القرآن بلسانهم من الاستعارة والكناية وغير ذلك من فنون البيان الأدبية، وفسرنا الآية على نحو يتفق مع الآيات الأخرى ذات الصلة بها، ويتناسب معها، أي راعينا في تفسيرنا للآية ما ورد في سائر الآيات المشابهة لها والمرتبطة معها، ولم نغفل القرائن الموجودة في الآية أو الآيات التي قبلها وبعدها ولم نسمح للأحاديث غير الصحيحة أن تتدخل في تفسير الآية، ففي هذه الصورة لن يكون من الميسور أن يستفاد بشكل سيئ من آيات القرآن، ولن يستطيع كل شخص أن يستنبط من القرآن أي نتيجة يريد.

ولذلك لم يعتبر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من فسر القرآن برأيه عالماً، بل عدّه منظاراً بالعلم، وقال: "وَ آخِرُ قَدْ تَسَمَّى عَالِماً وَ لَيْسَ بِهِ، فَافْتَبَسَ جَهَانِلَ مِنْ جُهَالٍ وَ أَضَالِيلَ مِنْ ضَلَالٍ وَ نَصَبَ لِلنَّاسِ أَشْرَاكاً مِنْ حَبَائِلِ غُرُورٍ وَ قَوْلٍ زُورٍ قَدْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ وَ عَطَفَ الْحَقَّ عَلَى أَهْوَاؤِهِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٨٧).

نعم لقد تلاعب الفلاسفة والصوفية مثل «ابن سينا» و «ابن عربي» و «الملا صدرا» وكثير من المتكلمين و..... بالقرآن ولم يراعوا تلك الأصول التي أشرنا إليها في الأسطر السابقة، فمثلاً نجد أن «الملا صدرا» يستند لإثبات رأيه الفلسفي إلى الآية ٨٨ من سورة النمل - التي تتعلق بأحوال القيامة - استناداً غير موجه أبداً، حتى أن بعض أنصاره اعترفوا في هذا المورد بأن عمله كان غير موجه، أو استدل بشكل غير صحيح بآية: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف/٤٩] على أن الوجود المطلق يشمل سائر مراتب الوجود مع أن كل من له علم بالقرآن يعلم أن هذه الآية الكريمة لا علاقة لها بما يرمي إليه، بل تتعلق بصحيفة الأعمال يوم البعث، ويقول: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف/٤٩].

نعم، لقد حذف «الملا صدرا» صدر الآية وذيلها، فكان استناده إلى الجملة التي في وسطها واضح البطلان.

لو أن شخصاً قد تبنى من قبل رأياً شخصياً حول الله تعالى مثل فرقة المجسمة القائلين بأن لله - عز اسمه - يد وعين وأعضاء أخرى، وتشبث بقوله تعالى: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح/١٠]، فهو في الواقع شخص جاهل بمعاني القرآن لم يستدل به بشكل حقيقي، لأن من له علم جيد بالقرآن يعلم أن لسان قوم النبي ﷺ لا يخلو من المجاز والتشبيه والاستعارة و.....، ولذلك فإنه يعبر عن القدرة وعن التأييد وعن امتلاك الشيء والتصرف به بكلمة «اليد»، هذا إضافة إلى أنه ليست كل يد عضواً، فمثلاً نقول «يد الاستعمار» ومن الواضح أنه ليس المقصود من ذلك إثبات عضو من الأعضاء أو جزء من الأجزاء للاستعمار! علينا أن ننتبه أن مثل هذا التفسير التجسيمي ناشئ من عدم الانتباه إلى آيات القرآن الأخرى، وإلا لو رجعنا إلى القرآن لتفسير الآية المذكورة لرأينا أن القرآن يقول: «أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّجَاحِ» [البقرة/٢٣٧]، ويقول: «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ» [الأعراف/٥٧]، ويقول: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ» [الحج/١٠]، ويقول: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ» [الإسراء/٢٩]، وغيرها من الآيات..... التي يتضح منها أن القرآن لا يستخدم اليد دائماً بمعنى العضو الخاص ببدن الإنسان، فالذي يريد أن يستدل بالآية العاشرة من سورة الفتح على أن لله يداً، لم يستدل بالآية في الواقع، بل أساء الاستفادة منها، لأنه بمعزل عن مخالفته للعقل السليم، أخل بأصليين على الأقل من أصول التفسير الصحيح.

خامساً: إن ادعاءك هو عين القول الضعيف والباطل للذين يقولون إن القرآن غير قابل للفهم إلا بمعونة الحديث، حتى أنهم يسيئون الاستفادة من الآية ٤٤ من سورة النحل المباركة، ويدعون أنه طبقاً لهذه الآية: **أولاً:** القرآن نزل على النبي و «إنما يعرف القرآن من خوطب به!». **ثانياً:** يستدلون بجملة: «لِيُذَكِّرَ لِلنَّاسِ» [النحل/٤٤] أن القرآن غير قابل للفهم دون قول النبي والإمام، وأننا لا بُدَّ أن نرجع إلى بيان المعصوم لفهم معنى الآيات والمقصود منها!

لقد بينا بطلان هذا الادعاء بشكل مفصل في مقدمة كتابنا «تابشي از قرآن الفصل ١٥» [شعاع من القرآن]، كما ردَّ أخونا الفاضل السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي» في كتابه «**راهی به سوی وحدت اسلامی**» [أي طريق نحو الوحدة الإسلامية] (الطبعة الأولى، الصفحة ١٥٠ فما بعد) تلك الدعوى الباطلة أيضاً وفندتها بأوضح الأدلة. وهنا نُذَكِّرُ بأهم المطالب المتعلقة بهذا الأمر على نحو الإجمال:

١- أنتم الذين تدعون أن القرآن لا يمكن فهمه من دون قول الإمام، كيف نسيتم قولكم وفهمتم الآية ٤٤ من سورة النحل دون تفسير الإمام لها، واستندتم إلى تلك الآية لتقوية كلامكم؟! (١).

٢- قلنا مراراً إن الأئمة - عليهم السلام - قالوا مراراً إنه لا بُدَّ من عرض الأحاديث المنقولة عنهم على القرآن لتبين صحتها من سقمها، فإن وافقت القرآن فاقبلوها، وإلا فلا. وقد اعتبر أشخاص مثل الشيخ مرتضى الأنصاري هذه المجموعة من الروايات المنقولة

(١) سنبين المعنى الصحيح للآية المذكورة في الصفحات التالية.

عن الأئمة والتي يوصون فيها بعرض ما يُنقل عنهم على القرآن، روايات متواترة معنوياً، وعليه فلا يمكن أن يأمر الإمام (ع) بالرجوع إلى القرآن لتشخيص صحة الروايات من عدم صحتها، من جهة، ثم من الجهة الأخرى يقول لنا: إن القرآن غير قابل للفهم دون الروايات! لأن هذا يستلزم الدور الباطل، أي يستلزم أن يستند فهم معاني القرآن إلى الروايات، وتستند معرفة صحة الرواية من سقمها إلى القرآن، الذي لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى الروايات (أي حلقة مفرغة)!

٣- أنتم تعلمون جيداً أن الروايات أيضاً متباينة ويعارض بعضها بعضاً، فماذا نصنع بمثل هذه الروايات؟ وبأي ميزان نرجح بين الروايات المتعارضة؟

٤- إن كثيراً من آيات القرآن الكريم ابتدأت بتوجيه الخطاب إلى الناس بشكل عام بما يشمل جميع الناس مؤمنهم وكافرهم، وقد أمر النبي الأكرم ٩ أن يتلوها على الناس بهذه الصورة، فكثير من آيات القرآن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ و﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾. ولولا أن الناس قادرون على فهم خطاب الله - أي القرآن -، لما وجه الله تعالى خطابه إليهم.

٥- عاتب الله تعالى عباده على عدم تدبرهم القرآن (النساء/٨٢)، ولو كان القرآن غير مفهوم ولا يمكن لأحد أن يعلم معانيه إلا الإمام، لما عاتب الله الذين لم يتدبروه.

٦- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فكيف فهم الجن القرآن لما سمعوه دون أن يستعينوا على ذلك بقول الإمام، وأمنوا بالقرآن (الجن/١ و ٢)، وهل الإنسان الذي هو أشرف المخلوقات أقل شأنًا من الجن؟!

٧- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فلماذا قال القرآن عن المؤمنين بأنهم ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال/٢]؟ ولم يقل (إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ - وَبَيَّنَّتْ معانيها لهم أو فسرها النبي أو الإمام لهم - زادتهم إيماناً)!!

٨- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فلماذا كان كفار قريش قلقون من انتشاره بين الناس؟ وكانوا يقولون: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت/٢٦]، إن الكلام غير المفهوم لا يمكن أن يسبب القلق.

٩- لم يُؤفّر الكفار والمشركون أيَّ جُهدٍ في محاربتهم للنبي وكتابه، ولو كان القرآن المجيد غير قابل للفهم من دون توضيح النبي والإمام وبيانهما، لكان أفضل حجة يمتلكها الكفار والمشركون ضد الإسلام أن يقولوا إن محمداً يتكلم كلاماً مبهماً لا يفهم المقصود منه بشكل صحيح ولا نتوقع أكثر من هذا من فرد أمي لم يذهب إلى المدرسة، ولم يتعلم فيها! كما أن مثل هذا الأمر سيكون أفضل حجة للشك في سلامة عقل النبي ٩، وكان بإمكان أولئك الكفار أن يقولوا للناس: ألا ترون أن كلام محمد - ٩ - ليس بليغاً ولا يتضح أحد يفهم ما هو مقصوده، لا أكثر الناس فحسب، بل حتى الأفراد ذوو الألباب والعلماء أيضاً! أو كان بإمكان الكفار أن يقولوا: إن كلام محمد ليس كلام رب العالمين، لأن الله قادر على بيان مراده بكلام مفيد وواضح وبليغ، بل هو أقدر من أي أحد آخر على إفهام مقاصده لمخاطبيه. هذا كله مع أن تاريخ النبي ٩ وسيرته تثبت عكس كل ذلك إذ نرى أن الجميع دُهِشوا من فصاحة كتاب محمد ٩ وبلاغته.

١٠- لو كان القرآن قابلاً للفهم بواسطة قول النبي والإمام فقط، لكان من الواجب عليهم قطعاً أن يبينوا معاني جميع الآيات ويفسروها للناس، ويتركوا هذا التفسير للمسلمين في المستقبل، وإلا لأصبح نزول القرآن عملاً عبثياً، وهذا لا يليق بالله الحكيم، فلماذا لم يترك النبي والإمام لنا بأمر من الله تفسير كل آية من القرآن على نحو قطع بصور ذلك التفسير عنهم، ويبقى بعدهم للأجيال اللاحقة؟ وذلك لأن أهمية هذا العمل هي بنفس درجة أهمية القرآن، لأنها تمثل الطريق الوحيد لانتفاع الناس بكتاب الله. لست أدري! لعلمكم تعتقدون أن النبي والإمام - نعوذ بالله - قصرا في أداء وظيفتهم.

١١- يعتبر علماءنا محقين أن القرآن قطعي الصدور، وأن الأحاديث ظنية الصدور، وعندئذ نسال: كيف يمكن أن يعتمد فهم الكتاب قطعي الصدور والذي لا يمكن تقليده على الأحاديث غير المتواترة ظنية الصدور التي يمكن تقليدها ومحاكاتها؟

١٢- إن استناد فهم القرآن إلى الروايات ليس في صالحكم، لأنكم عندئذ لن تستطيعوا أن تعتبروا سائر الفرق ليست على حق، لأنهم هم أيضاً يتمسكون بأحاديث ويفهمون آيات القرآن طبقاً لتلك الأحاديث، أو بالواقع يحملون القرآن آراءهم التي اعتنقوها قبل الرجوع إلى القرآن. فهل بأوك تجرّ وبائي لا تجرّ؟!

١٣- والأهم من كل ذلك أن ادعاءكم هذا مخالف لآيات القرآن التي اعتبرت الكتب السماوية نوراً، فالنور مظهر للوضوح، ولا يحتاج إلى من يوضحه، بل هو مشع ومضيء وموضح للأشياء الأخرى (المائدة/٤٤ و ٤٦- الأنعام/٩١) بل اعتبر القرآن نفسه نوراً أيضاً (المائدة/١٥- الأعراف/١٥٧-التغابن/٨).

وما ندعيه هنا لا يستند إلى استنباطنا من آيات القرآن فقط، بل يستند أيضاً إلى كلام عليّ (ع) الذي تعتبرون كلامه مبيناً للقرآن ومفسراً له. لقد اعتبر أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) القرآن نوراً، وقال عنه:

«الْكِتَابُ الْمُسْتَوْرِ وَالنُّورُ السَّاطِعُ وَالضِّيَاءُ اللَّامِعُ» (نهج البلاغة، الخطبة ٢)

و«النُّورُ الْمُبِينُ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦)

«النُّورُ الْمُقْتَدَى بِهِ ذَلِكَ الْقُرْآنُ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٥٨)

«أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُوراً لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ..... وَنُوراً لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٨).

١٤- لقد استفدتم بشكل خاطئ وبمغالطة من الآية ٤٤ من سورة النحل. ومغالطتكم واضحة جداً ولا يمكنها أن تخدع إلا الجاهلين بالقرآن الذين يظنون أن لفظ «التبيين» لا يستخدم إلا بمعنى الشرح والتفسير والتوضيح، وإلا فإن كل من له علم بالقرآن، يعلم أن فعل التبيين له أكثر من معنى، وإحدى معانيه هو ما يقابل الإخفاء والكتمان، وقد ذكر هذان المعنيان متقابلين في كثير من الآيات، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ

جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة/١٥]، وقوله

أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ

أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ أَثُوبُ

عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة/١٥٩-١٦٠]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ

مِثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ» [آل عمران/١٨٧].

كما تلاحظون استُخدم مصدر «التبيين» في هذه الآيات بالمعنى المضاد والمقابل لـ «الكتمان»، واعتبر الله «التبيين» وإظهار القرآن واجب أهل الكتاب جميعهم، ولم يجعل ذلك منحصراً بالإمام والنبى.

وحتى لو اعتبرنا أن «التبيين» لا يأتي إلا على معنى الشرح والتفسير والتوضيح (وهو ليس كذلك بالطبع) فلن تحصلوا على مقصودكم أيضاً، لأن الله تعالى بين في آيات متعددة أنه هو سيقوم بهذا العمل، أي بتبيين القرآن، ولا شك أن التبيين الإلهي لا يحتاج إلى تبيين غيره. لقد جاء ذلك في آيات عديدة من جملتها الآيات: ١١٨، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٦٦، من سورة البقرة، والآيات: ١٠٣، ١١٨، ١٣٨ من سورة آل عمران، والآيات ٢٦، ١٧٦، من سورة النساء، والآيات ٧٥، ٨٩، من سورة المائدة، والآية ١١٥ من سورة التوبة، والآيات ١٨، ٥٨، ٥٩، ٦١ من سورة النور، و.....

أجل، إن الرواية التي ذكرناها ولا حظنا الدلائل على بطلان متنها هي من هدايا جناب «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» التي أتحت بها المسلمين، وقد روى مثل هذا الشخص صاحب مثل هذا الاعتقاد أول حديث في هذا الباب الذي يخالف متنه مذهب الشيعة، بل يخالف العقل والقرآن، لأن القائل بالجبر يدعي أن الله خلق بعض الناس سعداء، وبعضهم أشقياء في حين أن العقل السليم يقول: لو أن الله خلق شخصاً شقيماً وعذبه يوم القيامة لَعُدَّ ذلك ظلمً، والله تعالى رحيم وحكيم وليس بظلام للعبيد، وقد نفى الظلم عن نفسه بالقرآن، بل السعادة والشقاوة كسبيان، فالإنسان يهيئ لنفسه أسباب السعادة بما يكتسبه من عِلْمٍ وما يقوم به من عمل صالح، أو يهيئ لنفسه أسباب الشقاء بجهله وبأعماله الفاسدة.

والقرآن الكريم أيضاً ذكر لنا قول أمثال «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» على لسان الكفار والمشركين الذين يدعون أن كفرهم وشقاءهم كان بإرادة الله ومشينته! كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل/٣٥]، وقال أيضاً: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف/٢٠].

ولا ندري كيف أصبح كتاب، معظم رواته أفراد فاسدو العقيدة جاهلون بالقرآن وبعضهم يروي أحاديث تفيد الجبر وتخالف عقيدة الشيعة، وينشر مثل هذه الأحاديث بين الشيعة، موضع اهتمام وتقدير من قِبل علماء الشيعة، واعتبروه كافياً لدينهم ودنياهم!

← الحديث ٢ - مرفوع، وكلا المَجْلِسِيَّ و البَهْؤُدِيِّ لم يعتبراه صحيحاً. وقبل أن يبدأ المَجْلِسِيُّ بتلفيق الكلام لتوجيه هذا الحديث، اعترف قائلاً: "وَهُوَ فِي غَايَةِ الصُّعُوبَةِ وَالْإِشْكَالِ، وَتَطْبِيقُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْعَدْلِيَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى تَكَلُّفَاتٍ كَثِيرَةٍ".

ثم قال: "والعجب أن الصدوق - قُدِّسَ سِرُّهُ - رواه في [كتاب] «التوحيد» ناقلًا عن الكليني بهذا السند بعينه ولكن خلافاً للكافي الذي قال: "وَمَنْعَهُمْ إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ". [أي أن الله منعهم من قبول كلامه وطاعته!]، قال: "وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ" (١).

(١) أرى من المفيد ذكر نص الحديث في الكافي: "عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرُفِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ كُنْتُ

وخلافاً للكافي الذي يقول: "وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا خَالًا تُنْجِيهِمْ مِنْ عَذَابِهِ"، قال الصدوق: "وَأِنْ قَدَرُوا أَنْ يَأْتُوا خَالًا يُنْجِيهِمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ".

ثم قال المجلسي:

"و لا أدري أن نسخه كانت هكذا أو غيَّره ليوافق قواعد العدل، و يشكل احتمال هذا الظن في مثله".

واعترف المجلسي أيضاً في نهاية توجيهاته المُتَكَلِّفَة للحديث قائلاً:
"والقول بظاهره لا يوافق العدل" (١).

ونقول نحن أيضاً: أولاً: إضافةً إلى كون الحديث مرفوعاً فإن أحد رواته «شُعَيْبُ الْعَقْرِقُوفِيُّ» الذي وثقوه للأسف، رغم أن الأحاديث التي رُوِيَتْ عنه لا توافق القرآن. من ذلك رواية رُوِيَتْ عنه في رجال الكشي (طبع كربلاء، ص ٣٧٥) هي بلا شك كذب محض، ومعارضة للقرآن الكريم. لأنها تقول إن الإمام الكاظم (ع) كان يعلم الغيب، بل يعلم موعد موت الآخرين! حتى «الكشي» أبدى شكه وقال: الله أعلم بهذه الرواية! (أي هل هي حق أم باطل) (٢).

من الواضح تماماً أن مثل هذه الادعاءات مخالفة للقرآن الذي يقول: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ

مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان/٣٤]، فكيف يمكن للإمام الذي لا يوحى إليه أن يطلع على أسرار الناس وزمان موتهم، في حين أن رسول الله ﷺ رغم أنه كان يوحى إليه، لم يكن مطلعاً على وقت موت أحد، كما تثبت ذلك حادثتا «الرجيع» و «بئر معونة» اللتان وقعتا في السنة الرابعة من الهجرة، وقتل فيهما عدد من أصحاب النبي ﷺ ولم يكن للنبي علم سابق بذلك (٣).

بعد أن تعرفنا على أحد رواة هذا الحديث، من المناسب أن نقوم بدراسة لمنتته. إن متن هذا الحديث صريح في الجبر ونسبة الظلم إلى الله تعالى، لأن راويه يدعي - كما قلنا - أن عدداً من عباد الله لا يمكنهم أن يكتسبوا حالة تنتقدهم من عذاب الله.

إذا كان الأمر كذلك فلنا أن نسأل الراوي أو الكليني: كيف يكلف الله تعالى شخصاً عاجزاً عن اكتساب حالة تنتقده من العذاب، بالعمل الصالح أو بالتوبة التي توجب نجاته من العذاب؟! من هذا يتبين أن الله في كتاب «الكافي» غير الله في القرآن الكريم!

بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ فَقَالَ جُعِلَتْ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! مِنْ أَيْنَ لَحِقَ الشَّقَاءُ أَهْلَ الْمَعْصِيَةِ حَتَّى حَكَّمَ اللَّهُ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ عَلَى عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): أَيُّهَا السَّائِلُ! حُكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقُومُ لَهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَّمَ بِذَلِكَ وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْصِيَتِهِمْ لِسَبْقِ عِلْمِهِ فِيهِمْ وَمَنْعَهُمْ إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ، فَوَافَقُوا مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا خَالًا تُنْجِيهِمْ مِنْ عَذَابِهِ، لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلَى بِحَقِيقَةِ التَّصَدِّيقِ وَهُوَ مَعْنَى شَاءَ مَا شَاءَ وَهُوَ سِرُّهُ".

(١) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٢، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٣٧٦.

(٣) راجعوا هذا الأمر في كتب السيرة، كالسيرة النبوية لابن هشام.

← الحديث ٣ - اعتبره المَجْلِسِيُّ مجهولاً^(١)، ولكنه في نظرنا ضعيف لوجود «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ» في سنده. وممنته أيضاً صريح في الجبر ومخالف لتعاليم الأئمة لأنه ما من ريب في أن أولئك الأئمة الكرام كانوا يخالفون تماماً مذهب الجبرية. فمتن هذا الحديث يتضمن الجَمَل: «يُسْأَلُكَ بِالسَّعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْفِيَاءِ» «وَقَدْ يُسْأَلُكَ بِالسَّقِيِّ فِي طَرِيقِ السُّعْدَاءِ». ففعل يُسْأَلُكَ المبني للمجهول يدل على أن فاعل الخير أو الشر لا ينتخب طريقه وليس له اختيار فيه. ألم يكن رواة هذا الحديث أو جناب الكليني يميزون بين الجبر والاختيار؟ أولم يكونوا يدركون تناقض هذه الأحاديث ومعارضتها للقرآن الكريم ولتعاليم الأئمة؟!

٥٢- بَابُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

لم يُصَحِّح جناب الأستاذ البهبودي أي واحد من أحاديث هذا الباب الثلاثة، أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الحديث الأول صحيحاً والثاني حسناً والثالث مجهولاً.

← الحديث ١ - رغم أنه من مرويات «البرقي» الذي لا يوثق برواياته، وأن في سنده «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» الذي سبق أن عرفنا به و«مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهْبٍ» المشترك بين عدة أشخاص، ولا ندري أي راو منهم هو، إلا أن المَجْلِسِيَّ صحح مثل هذا الحديث!!

ومتن الحديث صريح في الجبر أيضاً، ونسبة الظلم إلى الله تعالى - نعوذ بالله من الضلالة - وهو قطعاً من وضع واقتراء أصحاب مذهب الجبر، لأن الله في هذه الرواية يشبه الحاكم الظالم المتجبر الذي يقول: "أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ وَأَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَجِبْتُ فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ وَأَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَخَلَقْتُ الشَّرَّ وَأَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَرِيدُهُ فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ!!".

أولاً: ذَكَرَ اللهُ في هذه الرواية «الشَّرَّ» على نحو مطلق ولم يقيده، لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه: إن الله كان قادراً على أن لا يخلق الشر، فلماذا أوجده؟ أليس هو حكيم ورؤوف؟ لأنه من المحال أن يوجد الله الحكيم الرؤوف الشر.

ثانياً: لو أن الله خلق الشر وأجراه على يد من شاء، فما هو ذنب الذي أجرى الله الشر على يديه حتى يقول الله في حقه: "فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ"؟! هل الله ظالم - نعوذ بالله -؟ لقد قلنا سابقاً: إن إله هذه الأحاديث غير الله في القرآن الكريم. إن كاتب هذه السطور يعتبر أن الله ليس خالقاً للشر، لذلك نظمت الأبيات التالية في ديواني «گلشن قدس» [حديقة أزهار القدس]:

(قصيدة بالفارسية من ٢١ بيتاً):

عن الظلم والجور والشر والعدوان
هو ذاته نافع في كل مكان ولكل أمر
أنت لا تدرك منفعته ولا خيره
لمنه يصبح عندما تشربه أنت مفجعة
أنت الذي شربته فقل: أنا القاتل!
فلا تشربه ولا تنسب ذلك إلى الذات

مُنَزَّهَةً ذات الله الرحمن
إن الذي تَعُدُّهُ أَنْتَ شَرًّا
إن الذي شَرًّا تَعُدُّهُ
توجد في السُّمِّ ألفُ منفعة
لم يخلق الله السُّمَّ ليشربه الأكل
لقد خلق الله السُّمَّ لدفع الآفات

(١) جاءت هذه الرواية في الكافي برقم ٤. ولا ندري هل سقطت الرواية رقم ٣ من متن الكافي؟ أم تم وضع رقم ٤ خطأ أمام الحديث الثالث في الباب.

خلق الله في النار ألف منفعة
أنت الذي حرقت ضيعتك
لم يقتل الحق ولم يشرب ولا أمر

لكن يقول إنها شرٌّ من حرقت له
الضحية!
فلا تقل شراً قد خلق ربك
أنت الذي قتلت وأنت شربت ومنك
الأمـــــر

لا شرَّ في أصل وجود الأشياء وإنما عُرض بالتزامح

لَمَّا خُلِقَ عَالَمُ الْأَضْدَادِ هَذَا
لَوْ أَصْبَحَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الضَّدِّ خَالِصاً
لَمْ يَكُنْ فِي أَصْلِ خَلْقِهِ شَرّاً
قَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يَخْرُجَ السُّمُّ مِنْ ذِي نَابٍ
لَا تَجْعَلِ الْأَسْبَابَ عِلَّةً أَيُّهَا الْخَامَةِ
لَا تَذْهَبِ بِرَجْلَيْكَ إِلَى ذِي النَابِ
لَمْ يَكُنِ الْكَاسُ سَكْرَاناً وَلَا الشَّرَابُ
أَنْتَ الَّذِي أَوْجَدْتَ الشَّرَّ فِي النِّهَايَةِ
أَفَادَكَ الْفَأْسُ فِي الْحَصُولِ عَلَى الْحَطَبِ
مَتَى أَوْجَدَ الْعَالَمُ بِالْحَقِّ الشَّرَّ؟
إِنْ ذَاتُ الْخَالِقِ مُنْزَهَةٌ عَنِ الشَّرِّ
وَالْفَحْشَاءِ

وقع التزامح في كل مكان وعلا الصراخ
والصياح
لم يوجد شرٌّ ولم يكن أي شيء ناقصاً
التزامح جعله شراً وأظهر النقص
عَلَّقَ كُلَّ شَرٍّ بِالْأَسْبَابِ
لأن الشر يقع عندما تصبح العلة تامة
فإنه سيولدك لخوفه منك بالناب
أنت أحدثت السكر لما شربت الشراب
لم يوجد الحق ولا العصير ولا الكأس
فلماذا استخدمته في تحطيم جدار الآخر
نعم أوجده الشخص الأحمق الجاهل
فلا تنسب الشر للحق ولا تخرج عن جادة
الصواب

وينبغي أن نعلم أنه رغم أن الشرور في العالم كانت ولا تزال موجودة، ولكن تقديرها كان من الحق، وتحققها كان من الخلق، ولذلك خاطب الله تعالى في دعاء الجوشن الكبير: "يا مُقَدِّرَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ". وبالطبع تقدير الشر غير خلقه وتحققه. مثلاً: الله تعالى قَدَّرَ النار وحرارتها ومقدارها، فإذا قَرَّبْتَهَا مِنْ يَدِكَ أَوْ مِنْ لِبَاسٍ أَحْرَقْتَهُ، لكن حرق اللباس أو اليد الذي هو أمر مؤلم وغير مرغوب، لم يُرِدهُ اللهُ ولم يوجد، بل البشر بسبب عدم احتياطهم أوصلوا النار إلى اللباس فسببوا حرقه. وبعبارة أوضح نقول: إن وجود إبراهيم (ع) خير، وكذلك وجود نمرود في نفسه ليس شراً، وكان يمكنه أن يقوم بكثير من أعمال الخير، لكنه أصبح مزاحماً لسيدنا إبراهيم (ع)، فأوجد الشر بمزاحمته هذه.

وعلى كل حال يمكننا أن نستنتج من وجود مثل هذه الأحاديث في «الكافي» أن الكليني لم يكن من أهل التحقيق، وكان يُدَوِّن في كتابه كلَّ حديث يصل إليه، والعجب ممن يدعي العلم والتحقيق فيقلد الكليني ويثني عليه ويصفه بمدايح لا يستحقها، فينخدع العوام به نتيجة ذلك.

← الحديث ٢ - اعتبره المجلسي في درجة «الحسن» لكنه في الواقع حديث غير معتمد ولا يوثق بصحته لوجود «البرقي» و«محمد بن الحكيم» في سنده. ومثله فاسد أيضاً، ويدل - كالحديث الذي قبله - على الجبر.

← الحديث ٣ - اعتبره المجلسي مجهولاً، لكن الواقع أنه ينبغي اعتباره ضعيفاً لوجود «مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ» في سنده، الذي كان من الغلاة ويُعَدُّ من الضعفاء^(١)، ووجود

(١) للاطلاع على حاله راجعوا ص ١٧١ فما بعد من الكتاب الحالي.

«عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى» في سنده أيضاً، وهما من رواة الخرافات.

أما متن الحديث فيتضمن الجبر كالحديثين الذي قبله. والطريف أنه قيل في نهاية الحديث الثاني والثالث: "وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ كَيْفَ ذَا وَكَيْفَ ذَا!!"، أي ويل لمن ينكر هذا الحديث استناداً إلى عقله وفهمه! يتبين من هذا أن الراوي كان منتبهاً إلى العيب الذي في حديثه لكنه أراد أن يخيف المخاطب ويمنعه من التساؤل والاستفهام!

هذا في حين أن القرآن الكريم دعانا دائماً إلى التفكر والتأمل ولم يطلب من الناس أبداً أن يضعوا عقولهم وفهمهم جانباً، ويقبلوا أي كلام قبولاً أعمى، بل نهانا عن اتباع أي أمر دون علم بحقيقته (الإسراء/٣٦).

٥٣- بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

يشتمل هذا الباب على أربعة عشر حديثاً لم يصحح الأستاذ البهيوذي إلا الحديث الخامس منها فقط، واعتبر المجلسي الحديث الرابع عشر منها صحيحاً، والحديث الخامس مجهولاً بمنزلة الصحيح (!!)، والحديثين ٩ و ١١ مُرْسَلَيْنِ بمنزلة الصحيح (!!)، والحديث ١ مرفوعاً، والأحاديث ٢، ٣، ١٠، ١٢، ضعيفة، والحديثين ٤ و ٦ مجهولين، والأحاديث ٧ و ٨ و ١٣ مرسلّة.

أحاديث هذا الباب جميعها تخالف عقيدة الجبر بشكل كامل. من جملتها الحديث الثاني الذي يقول الإمام الصادق عليه السلام فيه: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ". في حين أدعى في الباب السابق أن الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - قالوا: إن الله تعالى يقول: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ... وَأَجْرِيْتُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَرِيدُهُ!!

ألم يكن الكليني منتبهاً إلى هذا التناقض الواضح؟! حقاً إننا لنتساءل: ما الهدف من الإتيان بهذه الأحاديث التي ينقض بعضها بعضاً؟! هل كان الكليني يؤمن بكل العقيدتين أم لم يكن يؤمن بأي منهما؟! هل يمكننا أن نقول إن الأئمة نطقوا بتلك الأحاديث المتناقضة من باب التقية أو الخوف مثلاً؟! وليت شعري! إذا كان كلام الأئمة متناقضاً إلى هذا الحد فماذا نتوقع من الآخرين؟! نحن لا نصيق أبداً أن الأئمة الأجلاء الكرام قالوا تلك الأقوال.

← الحديث ١ - يقول المجلسي إنه مرفوع، والحقيقة أنه حتى لو لم يكن مرفوعاً فإن وجود «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذاب فيه يكفي للحكم بضعفه.

← الحديثان ٢ و ٣ - ضعيفا السند حسب رأي المجلسي، لكن متنتهما صحيح لا إشكال فيه.

← الحديث ٤ - مجهول السند لكن متنه لا يخالف القرآن.

← الحديث ٥ - اعتبره المجلسي مجهولاً بمنزلة الصحيح، واعتبره الأستاذ البهيوذي صحيحاً. ولا إشكال في متنه.

← الحديث ٦ - مجهول.

← الحديث ٧ - مُرْسَلٌ. ولم يحلّ الإمام - حسب متن الحديث - مشكلة السائل!

← الحديثان ٨ و ٩ - من ناحية السند مرسلان، أما متنتهما فجيّد.

← الحديث ١٠ - ضعيف. أحد رواته «صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ» من الغلاة الذين كانوا يؤلهون الإمام الصادق - والعياذ بالله - ويبدو أنه هو الذي وضع هذا الحديث. وحقاً إنه

لَمَّا يثير العجب! أن يورد الكليني في كتابه أحاديث مثل هؤلاء الأفراد!

← الحديث ١١ - مُرْسَلٌ. ولكن متنه جيد.

← الحديث ١٢ - هو تكرر للحديث السادس من الباب ٤٩ من الكافي. ولا إشكال في متنه.

← الحديث ١٣ - مُرْسَلٌ. ولا إشكال في متنه.

← الحديث ١٤ - لم يعتبره البهيودي صحيحاً، وبالطبع فإن الحديث الذي يوجد في سنده «أحمد البرقي» لا يوثق به. والراويان الأول والثاني لهذا الحديث أي علي بن الحكم عن هشام بن سالم هما ذاتهما اللذان روى الحديث القائل "إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي جَاءَ بِهِ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ!!!"^(١)، وقد اعتبر المجلسي حديث أمثال هؤلاء الرواة صحيحاً.

لا يخفى أن الروايات التي جاءت في باب (الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ) مجملة ومبهمة ولم توضح كيفية الأمر بين الأمرين. ولكنها على الأقل أفضل من أحاديث البابين ٥١ و ٥٢.

٥٤- بَابُ الْإِسْتِطَاعَةِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث كلا المجلسي والبهيودي لم يعتبرها أيّاً منها صحيحاً.

← الحديث ١- ضعيفٌ لوجود «علي بن محمد القاساني» الذي اعتبره الشيخ الطوسي ضعيفاً، ولوجود «الحسن بن محمد» الضعيف فيه أيضاً. متن الحديث لا إشكال فيه.

← الحديث ٢- لا يوثق بسنده بسبب «أحمد بن محمد» الذي كان من الغلاة، وبسبب «علي بن الحكم» راوي حديث أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية. واعتبر المجلسي أيضاً أن الحديث مرسل.

← الحديث ٣- ضعيف لوجود «سهل بن زياد» الكذاب و «أحمد بن محمد» الغالي الضعيف.

← الحديث ٤- اعتبره المجلسي مرسلًا. أحد رواته يُدعى «الحسين بن سعيد» من الغلاة.

لا يمكننا بمثل هذه الأسانيد أن ننسب هذه الأحاديث إلى الأئمة عليهم السلام.

٥٥- بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يعتبر الأستاذ البهيودي أيّاً منها صحيحاً سوى الحديث الأول. واعتبر المجلسي أيضاً الحديثين ٢ و ٥ مجهولين، والحديثين ٣ و ٤ حسيّن مؤثّقين، والحديث ٦ مرفوعاً.

← الحديث ١ - اعتبر المجلسي السند الأول لهذا الحديث حسناً، وسنده الثاني مجهولاً بمنزلة الصحيح (!!).

(١) راجعوا الصفحة ٢٧٩ من الكتاب الحالي.

← الحديث ٢ - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيِّ. ومنتنه أيضاً موضع تأمل، لأن الإمام قال: "المَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ". فنقول: أولاً: إن القول بأن المعرفة يعطيها الله وليس للعبد فيها دخل يؤدي إلى الجبر. وهذا يؤدي إلى سلب التكليف ويخالف العقل.

← الحديث ٣ - اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث حسناً موثقاً، لكنه في نظرنا ضعيف بسبب وجود «ابن فضال» واقفي المذهب في سنده [وقد اعتبر علماء الشيعة الواقفية كلاباً ممطورة]، كما أن وجود «أحمد البرقي» في سنده يُفقد الثقة بصدوره. أضف إلى ذلك أن «حَمَزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارَ» الذي ذُكر اسمه في الحديث الرابع، مجهول الحال. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← الحديث ٤ - اعتبره المَجْلِسِيُّ حسناً موثقاً، ولكنه في الواقع حديثٌ مجهولٌ لوجود «حَمَزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارَ» المجهول فيه. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← الحديث ٥ - مجهولٌ. ومنتنه لا يخلو من علة. إن أحاديث «عَبْدِ الْأَعْلَى» غالباً ما يكون فيها علة قاذحة. من ذلك الحديث الرابع في الباب ٣٨ من الكافي.

← الحديث ٦ - مرفوعٌ، ومنتنه بلا إشكال.

٥٦- بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ

يشتمل هذا الباب على حديثٍ واحدٍ لم يصححه كلا المَجْلِسِيِّ والبهودي، وصرح المَجْلِسِيُّ بضعفه.

← الحديث ١ - سنده ضعيفٌ لوجود «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ» و«سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذّاب الغالي فيه، ووجود «دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ» الذي كان رجلاً غير مستقيم وواقفياً وفي غاية الضعف في الرواية^(١)، والراوي الذي قبل «ابن أبي منصور» مجهول أيضاً. وقد تعرفنا في الصفحات السابقة على «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ»^(٢)، لذا سنعرّف هنا على نحو الإجمال بأخر راوٍ في سند الحديث فنقول:

[بيان حال «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ الْأَسَدِيِّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«أبو الحسين مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ الْأَسَدِيِّ الكوفي» تم التعريف به في كتاب «زيارت وزيارتنامه» (صفحة ٩٨).

"[قال النجاشي عنه (ص ٢٨٩)]: "...روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه". كتب حمزة بن القاسم بن علي بن حمزة العلوي أبو يعلى كتاباً في الردّ على مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيِّ" (٣).

نذكر هنا نموذجاً من رواياته الخرافية: إنه يدّعي أن الإمام الكاظم (ع) قَالَ^(٤):
"الْمُسُوخُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ الْفِيلُ وَالْذَّبُّ وَالْأَرْنَبُ وَالْعُقْرَبُ وَالضَّبُّ وَالْعَنْكَبُوتُ

(١) وهو من رواة حديث إرضاع أبي طالب لمحمد !٥.
(٢) راجعوا الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب لمعرفة حاله.
(٣) محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ١٩٦ - ١٩٧.
(٤) وسائل الشيعة، كتاب الأطعمة والأشربة، ج ١٦، ص ٣٨٤، حديث ١٤.

وَالدُّعْمُوصُ^(١) وَالْجَرِيُّ وَالْوَطَّاطُ وَالْقِرْدُ وَالْخَنْزِيرُ وَالزُّهْرَةُ وَسَهِيلٌ. قِيلَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! مَا كَانَ سَبَبُ مَسْخِ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: أَمَّا الْفِيلُ فَكَانَ رَجُلًا جَبَّارًا لُوطِيًّا لَا يَدْعُ رَطْبًا وَلَا يَأْسَاءُ، وَأَمَّا الدُّبُّ فَكَانَ رَجُلًا مُؤْتَنًا يَدْعُو الرِّجَالَ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْأَرْنَبُ فَكَانَتْ امْرَأَةً قَذِرَةً لَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضٍ وَلَا جَنَابَةٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْعَقْرَبُ فَكَانَ رَجُلًا هَمَّازًا لَا يَسْلُمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَأَمَّا الضَّبُّ فَكَانَ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمَحْجَنِهِ، وَأَمَّا الْعَنْكَبُوتُ فَكَانَتْ امْرَأَةً سَحَرَتْ زَوْجَهَا، وَأَمَّا الدُّعْمُوصُ فَكَانَ رَجُلًا نَمَامًا يَقْطَعُ بَيْنَ الْأَحْبَةِ، وَأَمَّا الْجَرِيُّ فَكَانَ رَجُلًا دَيْوَنًا يَجْلِبُ الرِّجَالَ عَلَى حَلَالِهِ، وَأَمَّا الْوَطَّاطُ فَكَانَ رَجُلًا سَارِقًا يَسْرِقُ الرُّطْبَ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، وَأَمَّا الْقِرْدَةُ فَالْيَهُودُ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ، وَأَمَّا الْخَنْزِيرُ فَالْنَّصَارَى حِينَ سَأَلُوا الْمَائِدَةَ فَكَانُوا بَعْدَ نُزُولِهَا أَشَدَّ مَا كَانُوا تَكْذِيبًا، وَأَمَّا سَهِيلٌ فَكَانَ رَجُلًا عَشَّارًا بِالْيَمَنِ، وَأَمَّا الزُّهْرَةُ فَإِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً تُسَمَّى نَاهِيْدَ وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ النَّاسُ أَفْتَنَ بِهَا هَارُوثٌ وَمَارُوثٌ^(٢).

[والحديث غني عن التعليق].

ونعود إلى حديث الباب الذي روي من طريق «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ».

نعم، إن مثل ذلك الشخص روى وحده حديث هذا الباب! وهذا الحديث لا يخلو ممتنه من إشكالات عقلية وشرعية. لأنه يقول: "سِنَّهُ أَشْيَاءُ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعُ الْمَعْرِفَةِ وَالْجَهْلُ وَالرِّضَا وَالْغَضَبُ وَالنُّومُ وَالْيَقَظَةُ!"

وبناءً على ذلك لو لم يَسْعَ الإنسان إلى الحصول على المعرفة بقي جاهلاً، فلا مسؤولية عليه في ذلك، وهذا يخالف العديد من آيات القرآن التي اعتبرت الإنسان مسؤولاً عن عمله كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر/٩٢]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء/٣٦]. وقوله عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات/٢٤]. ثم إنه لو لم يكن للإنسان أي دخل في غضبه، فلماذا أمر القرآن الكريم المؤمنين بكظم غيظهم، وأثنى على من يفعلون ذلك (آل عمران/١٣٤)!!

وعلى كل حال، فإن الحديث الذي يرويه دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنصُورٍ وَسَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الْكَذَّابَانِ لا يمكن أن يكون أفضل من ذلك. والعجب من الكليني الذي يجمع مثل هذه الروايات، ومن مجتهدينا الذين يثنون على كتابه ويطرونه ليل نهار!

والنقطة الأخرى أنه ليس لهذا الحديث صلة ولا علاقة بعنوان الباب. لاحظوا كيف أن الكليني ينقل لنا حديثاً ساقطاً من الاعتبار ويضعه في باب لا علاقة للحديث به.

أيها القارئ المحترم! لقد تذكَّرتُ وأنا مشغول بإعادة تحرير كتابي هذا وتنقيحه أن

(١) الدعموص: دودة سوداء اللون يطلق العرب عليها اسم (بُلْعُط).

(٢) روى الشيخ الصدوق هذا الحديث في كتابه «علل الشرائع». والمثير في الأمر أن نعلم أن الحديث الذي ذكرناه في الصفحة ٤٣٠ من الكتاب الحالي هو أيضاً من مرويات الشيخ الصدوق في كتابه المذكور. ويقول ذلك الحديث: كَانَ الْخَفَّاشُ امْرَأَةً سَحَرَتْ صَرَّةً لَهَا فَمَسَخَهَا اللَّهُ خُفَّاشًا. ولكن في هذا الحديث يدعي أنها مسيخت عنكبوتاً، وأن الخفَّاش كان رجلاً يَسْرِقُ الرُّطْبَ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ! ألم يكن الشيخ الصدوق ينتبه إلى هذه التناقضات؟! هل يستحق مثل هذا الشيخ كل هذا التمجيد والتبجيل الذي نجده في الكتب والأوساط الدينية عنه؟!

بعض علمائنا يقول خداعاً للعوام إن «صحيح البخاري» - الذي عدد أحاديثه أقل بكثير من عدد أحاديث كتاب الكافي - فيه أحاديث ليس لها علاقة بالباب الذي ذُكرت فيه، بعكس الكافي الذي ليس فيه حديث مُدرج في باب لا يتعلق به، لكننا لاحظنا هنا أن هذا الادعاء ليس صادقاً، لأن حديث الباب ٥٦ لا علاقة له بعنوان الباب، كما أن أحاديث الباب ٥٧ ليس لها تلك العلاقة الوثيقة بعنوان الباب، والأمر ذاته أيضاً ينطبق على الحديث رقم ٥٠ في الباب ٥٩.

ويقولون أحياناً أيضاً إن البخاري كتب كتابه اعتماداً على حفظه، وأحياناً ينقل الحديث بالمعنى، ولا يأتي بعين ألفاظ الحديث الذي سمعه.

وأقول: نعم، من الممكن أن يدون البخاري حديثاً اعتماداً على ذاكرته، أو يروي حديثاً بالمعنى أو يذكر أحاديث في باب ليس بينها وبينه علاقة، ولا شك أن مثل هذا العمل لا يُعدُّ من حسن عمل المؤلف، ويستحق النقد. وصحيح أن أحاديث الكافي أكثر عدداً بكثير من أحاديث صحيح البخاري، ولكنه لا يجوز أن نغفل عن أن أكثر روايات الكافي - كما سنرى في كتاب الحجة أو في كتاب الروضة من الكافي - أحاديث ضعيفة وخرافية لا يؤيدها القرآن الكريم، ولا تتفق مع العقل السليم. ومن ثمَّ فلا يمكن للإنسان أن يتباهى بجمع الخرافات والأحاديث الساقطة من الاعتبار، فليس في هذا ما يُوجب التمييز لصاحبه^(١).

إن الذي نتوقعه من المحدث قبل أي شيء آخر أن يروي أحاديث صحيحة وغير خرافية، وإلا فلو روى حديثاً غير صحيح في الباب الذي يتعلق به فعلاً، لن تكون هناك أي قيمة لهذا الحديث، ولو روى حديثاً صحيحاً في باب لا يتعلق به، فهذا لا ينقص من قيمة الحديث الصحيح، ولو نُقل الحديث بالمعنى - وإن كان نقله بعين ألفاظه أفضل بكثير - يبقى أكثر فائدة من رواية الحديث الخرافي والضعيف الذي تُراعى فيه الألفاظ بدقة تامة، ولكنه لا يفيد إلا في إضلال الناس!

٥٧- بَابُ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

ذكر الكُتَيْبِيُّ هنا أربعة أحاديث لا علاقة لها بعنوان الباب. وقد اعتبر الأستاذ البهبودي الأحاديث الأول والثاني والثالث صحيحة، أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الحديث الأول ضعيفاً، والثاني والثالث مجهولين، والرابع حسناً موثقاً. وفي الواقع، إن راوي الحديث الرابع أي «حَمْرَةُ بْنُ الطَّيَّارِ» مجهول الحال.

جاء في الحديث الثاني أن الإمام الصادق عليه السلام سئل: "مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا". وأقول إن هذه الإجابة بمنزلة قول الإمام: من لم يعرف شيئاً فلا شيء عليه. وهذا الحديث يردّ الحديث الذي يذكره الوعّاظ في أغلب الأحوال على المنابر والذي يقول: "من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية".

فهذا معناه أن كل من لم يعرف إمام زمانه - مثلاً لم يعرف الإمام الجواد أو الإمام الهادي - فإنه يذهب إلى الدنيا كحال أهل الجاهلية. كما يرد على الحديثين ١١ و ١٢ من الباب ٦٦ من الكافي.

(١) إنني لا أعتقد أن جميع أحاديث «البخاري» صحيحة، ولكنني أعتز أن الخرافات التي فيه أقل من خرافات «الكافي».

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث صحَّح الأستاذ البهبودي الحديث الثالث منها فقط، وذكره في كتابه «صحيح الكافي»، واعتبر المجلِّس الأحاديث ١ و ٢ و ٤ مجهولةً والحديث ٣ حسناً.

لقد أورد الكليني أحاديث هذا الباب مرةً ثانيةً في المجلد الثاني من أصول الكافي ضمن باب «في ترك دعاء الناس» (ص ٢١٢ فما بعد)، وجعل الحديث الأول لهذا الباب حديثاً ثانياً هناك، و الحديث الثاني هنا جعله الحديث السابع هناك مع شيء من الاختلاف اليسير، وجعل الحديث السادس هنا الحديث الرابع هناك، والحديث الرابع هنا الحديث السادس هناك.

والطريف أنه في الحديث الأول جاء أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "يَا ثَابِتُ مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ كُفُّوا عَنِ النَّاسِ وَلَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى أَمْرِكُمْ".

وفي الحديث الرابع أيضاً يمنع الإمام السائل من دعوة الناس إلى التشيع. ولكن مسؤولي الحكم لدينا لا يذرون الناس ولا حتى الذين في خارج إيران، بل يدعون ليل نهار دعوةً مذهبيةً تؤدي إلى التفرقة، ويبدلون نفقات ضخمة تُصرف من بيت المال الخاص بفقراء إيران على تشييع الناس في سائر المناطق!

بهذا ينتهي «كتاب التوحيد» من أصول الكافي وسوف نقوم في الصفحات التالية بدراسة ونقد أحاديث «كتاب الحجة» إن شاء الله تعالى.

كِتَابُ الْحُجَّةِ

اعلم أن «كتاب الحجة» هذا أوسع فصل من فصول «أصول الكافي» إذ يتضمن وحده ١٢٩ باباً. وقد أولى الكليني أهميةً للمسائل المتعلقة بالولاية والإمامة لم يُؤل مثلاً لأي من الموضوعات الأخرى كالتوحيد والمعاد أو النبوة!! إلا أنه ينبغي أن نعلم أن أكثر أقسام كتاب الكافي افتضاحاً وفساداً هو فصل «كتاب الحجة» هذا! ويأتي بعده في الفساد جزء الروضة من الكافي (أي الجزء الثامن).

وسنقوم في الصفحات التالية بالتحقيق في جميع أحاديث الأبواب المختلفة لكتاب الحجة. يسعى الكليني في هذا الكتاب إلى إقناع قارئ كتابه بمرامه وهدفه من خلال ذكر أحاديث أغلبها ضعيف ساقط من الاعتبار، ولا يمتنع في هذا الطريق - كما سوف نرى - عن ذكر أحاديث متناقضة يعارض بعضها بعضاً، أو ذكر روايات تصرّح بتحريف القرآن أو على الأقل توحى بذلك!

٥٩- بَابُ الْإِضْطِرَارِ إِلَى الْحُجَّةِ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث، صحّح الأستاذ البهبودي منها الحديث الخامس فقط. واعتبر المجلسي الحديثين ١ و ٣ مجهولين، والحديث ٤ مرسلًا، والحديث ٢ بمنزلة الصحيح، والحديث ٥ مؤثقًا بمنزلة الصحيح.

← الحديث ١ - سنده مجهول لوجود «العباس بن عمر الفقيمي» المجهول في سنده. في هذا الحديث يسأل زنديق لا يؤمن بالنبوة الإمام الصادق عليه السلام عن الدليل على إثبات لزوم الأنبياء والرسل، فيجيبه الإمام قائلاً إنه لا بد من إرسال الرسل: «لِكَيْلَا تَخْلُو أَرْضُ اللَّهِ مِنْ حُجَّةٍ يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عِدَالَتِهِ».

رغم أن الإمام حسب هذا الحديث لم يُشِرْ أدنى إشارة إلى الإمام المنسوب من قبل الله، إلا أن المجلسي حاول في «مرآة العقول» أن يستخرج من هذه الكلمات وجود الأوصياء والأئمة الإلهيين! وهذا العمل لا يجوز إذ ينطبق عليه «تفسير الكلام بما لا يرضى به صاحبه»، لأن الإمام ذكر تلك الكلمات لإثبات الرسل، ولم يعتبر الأوصياء والأئمة داخلين في هذا الموضوع.

والقرآن الكريم أيضاً اعتبر الأنبياء فقط حجةً، ولم يعتبر الآخرين وكتبهم حجةً؛ كما في سورة (النساء/١٤٥). وقال عليّ كما ذكرنا مراراً: «تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ». (نهج البلاغة، الخطبة ٩١). وقال أيضاً: «بَعَثَ اللَّهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ وَجَعَلَهُمْ حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ لِئَلَّا تَجِبَ الْحُجَّةُ لَهُمْ بِتَرْكِ الْإِعْدَارِ إِلَيْهِمْ». (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٤).

وعلى كل حال لو أراد الكليني وأمثاله أن يُعرّفوا لنا حجةً معصومةً ومنصوبةً من عند الله غير النبي ﷺ فعليهم أن يستندوا في ذلك إلى القرآن الكريم، لأن موضوع الإمامة الإلهية جزء من أصول الدين. ولكنهم إذ لم يجدوا شيئاً حول هذا الموضوع في كتاب الله، اضطروا لإثبات أمر الإمامة الإلهية من طريق الروايات! هذا في حين أنهم هم أنفسهم

يعلمون أن أخبار الأحاد لا تفيد علماً ولا حجةً.

← الحديث ٢ - لقد تكلمنا على هذا الحديث في الصفحة ٤٣٤ من هذا الكتاب فلا نعيد هنا ما ذكرناه هناك.

← الحديث ٣ - كما قلنا لم يصحح المَجْلِسِيُّ ولا البهبودي هذا الحديث، فأحد رواته ذلك الشخص فَطَحِيُّ المذهب الذي يُدعى «يونس بن يعقوب» وهو أحد رواة أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي أيضاً. وقرائن الكذب والوضع في رواياته واضحة بيّنة. ومن جملة ذلك أنه ادعى في الحديث الثاني من الباب ٦٧ من الكافي^(١) أن الإمام الباقر (ع) قال إن المراد من قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُذَّابًا﴾ [القمر/٤٢]: "يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ"!! ولأجل أن نفصح كذب الراوي نذكر الآية التي جاءت قبل تلك الآية والآية بعدها: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّدْوَرُ ۖ﴾ (٥) كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُذَّابًا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ [القمر/٤١-٤٢].

كما تلاحظون، أولاً: سورة القمر مكية، ولم يكن موضوع الإمامة والولاية مطروحاً أصلاً في مكة. ثانياً: الآية تتعلق بقوم فرعون ولا علاقة لها أبداً بالأوصياء أو الأئمة، ولكن جناب «يونس بن يعقوب» يقول إنها تتعلق بالأئمة!!

نعم، إن مثل هذا الشخص يدعي هنا في الرواية الثالثة من هذا الباب أن «هشام بن الحكم» قال لـ «عمرو بن عبيد»: "فَإِنَّمَا أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشَيْءٍ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنِ الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَبْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَ لَهَا إِمَاماً يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ وَيَتَبَيَّنُ بِهِ مَا شَكَّ فِيهِ وَيَبْرُكْ هَذَا الْخَلْقُ كُلُّهُمْ فِي حَيْرَتِهِمْ وَشَكِّهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَزِدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَحَيْرَتَهُمْ وَيُقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِحَوَارِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟ فَسَكَتَ [عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ] وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً".

لكن الإجابة عن سؤال هشام سهلة وواضحة. ونقول نحن نيابةً عن «عمرو بن عبيد»: رداً على أسئلة «هشام»:

أولاً: ألم تقرأ القرآن يا هشام؟ ألم تعلم أن الله تعالى جعل للناس إماماً دائماً لا يغيب ولا يمرض ولا يموت وهو حاضر في الليل والنهار وفي كل وقت وأن للإجابة عن كل إشكال، ولا يسكن في مدينة واحدة بل هو في متناول جميع الناس في كل مكان، وقد سماه الله بنفسه إماماً (هود/١٧، والأحقاف/١٢)؟ ويتبين من كلامك أيضاً أنك جاهل بأقوال الأئمة عليهم السلام، وإلا لعلمت أن الجد الكريم للإمام الصادق أي حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام اعتبر القرآن إمامه وقال: "إِنِّي أَشْهَدُ..... أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْهِ إِمَامِي"^(٢). وعندما سُئِلَ من نسأل من بعدك، وعلى من نعتمد فقال: "اسْتَغْفِرُوا كِتَابَ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِمَامٌ مُشْفِقٌ وَهَادٍ مُرْشِدٌ وَوَاعِظٌ نَاصِحٌ وَدَلِيلٌ يُؤَدِّي إِلَى جَنَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"^(٣).

نعم، كان ذلك الإمام الهمام يرغب الناس بأن يجعلوا القرآن إمامهم ويقول: "قَدْ أَمَكَّنَ الْكِتَابَ مِنْ زِمَامِهِ فَهُوَ قَائِدُهُ وَإِمَامُهُ يَحُلُّ حَيْثُ حُلَّ ثَقْلُهُ وَيَنْزِلُ حَيْثُ كَانَ مَنْزِلُهُ". (نهج

(١) وهو حديث مرفوع وضعيف ولم ير صحته المجلسي ولا البهبودي.

(٢) الصحيفة العلوية، دعاؤه بعد تسليم الصلاة.

(٣) بحار الأنوار، كتاب العلم، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الحديث ٢٩.

و الإمام الصادق عليه السلام نفسه قال أيضاً: "فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ..... وَمَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ وَهُوَ كِتَابٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ وَتَحْصِيلٌ..."^(١). وروى حضرة العسكري (ع) نقلاً عن رسول الله ﷺ أنه قال عن القرآن: "... وَمَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ الَّذِي يَقْتَدِي بِهِ وَمَعْوَلُهُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ آوَاهُ اللَّهُ إِلَى جَنَاتِ النَّعِيمِ..."^(٢).

ثانياً: لقد عرّف القرآن الكريم لنا إماماً آخر أيضاً، وهو النبي الأكرم ﷺ وسنته، لأن القرآن اعتبر الأنبياء أئمة (الأنبياء/٧٣).

ثالثاً: لقد أرشدنا القرآن إلى ما يتوجب علينا فعله لرفع الشك والريب وحل الاختلافات فقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى/١٠].

وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام حول هذه الآية: "فَالرُّدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرُّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفْرِقَةِ". (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). ولم يُعرّف الإمام لنا مرجعاً آخر.

رابعاً: يجب أن يكون ديننا دين علي بن أبي طالب ودين جعفر الصادق -عليهما السلام- عينه. فإذا اعتبر أولئك الأئمة الكرام القرآن إمامهم وعرفوه للناس بوصفه الإمام المرشد، فمعنى ذلك أننا لو كنا صادقين في رغبتنا باتباع الأئمة فعلياً أن نتبع القرآن ونجعله إمامنا، ولا يجوز أن يكون لنا إمام غير إمامهم. ولو رجعنا إلى سيرة أولئك الأئمة الكرام للاحظنا أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام الذي كان على خلاف مع معاوية جعل القرآن المرجع في حل ذلك الاختلاف فقال: "إِنَّا لَمْ نُحْكَمْ بِالرَّجَالِ وَإِنَّمَا حَكَّمْنَا الْقُرْآنَ، هَذَا الْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْطُورٌ بَيْنَ الدَّقْنَيْنِ لَا يَنْطِقُ بِلِسَانٍ وَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ تَرْجُمَانٍ وَإِنَّمَا يَنْطِقُ عَنْهُ الرَّجَالُ، وَلَمَّا دَعَانَا الْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحْكَمَ بَيْنَنَا الْقُرْآنَ لَمْ نَكُنْ الْفَرِيقَ الْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى".

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء/٥٩]، فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ أَنْ نَحْكُمَ بِكِتَابِهِ وَرُدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّتِهِ، فَإِذَا حُكِمَ بِالصِّدْقِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَتَحُنُّ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ وَإِنْ حُكِمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحُنُّ أَحَقُّ النَّاسِ وَأَوْلَاهُمْ بِهِ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٥).

فكما نلاحظ: أولاً: اعتبر علي (ع) القرآن قابلاً للفهم. وثانياً: اعتبره حكماً ورافعاً للاختلاف بين المسلمين^(٣).

خامساً: نقول لهشام بن الحكم: لقد أحسنت صنعا إذ لم تعرّف بنفسك على أنك من

(١) أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٩٩. ووسائل الشيعة، (أبواب قراءة القرآن، الباب الثالث)، ج ٤، ص ٨٢٨، الحديث الثالث.

(٢) راجعوا المقدمة الأولى لـ«تفسير الصافي»، تأليف محسن فيض الكاشاني. أقول (المترجم): والحديث مروي في التفسير المنسوب للحسن العسكري، ورواه عنه المجلسي في بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٣٢.

(٣) راجعوا الإجابات التي ذكرناها عن ادعاءات «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» في الصفحة ٣٤٣ فما بعد من الكتاب الحالي.

أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، لأن الناس لو ظنوا أن أشخاصاً مثلك هم من جلساء حضرة الإمام الصادق عليه السلام لأدّى ذلك إلى إساءة الظن به. ما علاقة أناس أمثالك بصادق آل محمد ؟! نأمل أن لا يُخدع الناس بأصدقائك - من قبيل يونس بن يعقوب - الذي كان يقوم في أغلب الأحوال بالدعاية لك، ويعرفك بوصفك عالماً بالإسلام!

← **الحديث ٤** - يقول المجلّسي إنه مرسل. لكن يجب أن ننتبه إلى أن الحديث الذي في سنده «يونس بن يعقوب» الذي تعرفنا عليه في الرواية السابقة، حديث ضعيف غير مقبول حتى لو لم يكن مرسلًا. في الاحتمال الغالب كان «يونس بن يعقوب» هذا هو الذي أوكلت إليه مهمة الدعاية لـ «هشام بن الحكم» وأن يعرفه للشيعة على أنه من العلماء الفضلاء من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وأنه شخص مؤيد من قبل الإمام! وكما سوف نرى فإن علامات الكذب في هذا الحديث واضحة. يُكرّر «يونس» هنا نقلاً عن «هشام بن الحكم» الأمور التي قرأناها في الحديث السابق كي يخترع للقرآن قِماً وحجّة. لقد ادّعى أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم الغيب، وأنه "يُخبرنا بأخبار السماء والأرض ورأته عن أب عن جدّ!!" ويدّعي أن الإمام الصادق أخبر الرجل الشامي عن الأمور التي حدثت له في سفره إلى المدينة واحدةً واحدةً!!

ونحن نيابةً عن الرجل الشامي نقول لهشام بن الحكم: إنك ادّعت أن الإمام يعلم الغيب وأنه يخبر بأخبار سماوية، فاعلم أنه:
أولاً: ادّعاؤك هذا مخالف للقرآن الكريم ^(١).

ثانياً: كلامك يُبين أن لا علم لك بأقوال الأئمة وإلا لعرفت أن جدّ ذلك الإمام الكريم حضرة الإمام عليّ (ع) قال مخاطباً رسول الله 9: "بِأبي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النَّبُوَّةِ وَالْإِنْبَاءِ وَأَخْبَارِ السَّمَاءِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٥).

ثالثاً: إن علم الغيب ليس شيئاً يورث، بل يجب أن يُمنَح للعبد من قبل الله تعالى، ولإثبات أن الله منح هذا العلم بالغيب للأئمة، عليك إقامة الدليل على ذلك، فكلارك ليس سوى ادعاء لم يقدّم عليه دليل!

رابعاً: إن قلت إن ذلك الإمام لم يكن عالماً بالغيب بنفسه، بل تلقى الأخبار الغيبية وسمعها من آبائه عن أجداده واحداً تلو الآخر عن رسول الله 9، فنقول: إن الأخبار بما جرى للرجل الشامي في سفره لم يكن قطعاً من الأخبار المنقولة عن النبي 9!

والعيب الآخر في متن الحديث أن هشام بن الحكم سأل الرجل الشامي: يَا هَذَا! أَرَبُكَ أَنْظَرُ لِحَلْفِهِ أَمْ خَلْفُهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي أَنْظَرُ لِحَلْفِهِ. قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا كَيْلًا يَسْتَسْتَوُوا أَوْ يَخْتَلِفُوا يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُقِيمُ أَوْدَهُمْ وَيُخْبِرُهُمْ بِفَرَضِ رَبِّهِمْ. قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٥. قَالَ هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ٥؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي رَفْعِ الْاِخْتِلَافِ عَنَّا؟ [لاحظوا كيف يريد أن يقول إن القرآن والسنة ليس فيهما اليوم فائدة كثيرة للمسلمين، ولا يمكنهما رفع الاختلاف من بينهم]. قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ. قَالَ: فَلِمَ اِخْتَلَفْنَا أَنَا وَأَنْتَ وَصِرْتِ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ قَالَ فَسَكَتَ الشَّامِيُّ.

(١) راجعوا في هذا الموضوع ما ذكرناه في الصفحة ١٣٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

وفي الختام يسأل الشَّامِيُّ هشامَ بنَ الحكم: ففي هذا الوقت من الذي يستطيع إزالة الخلاف بين المسلمين؟ فيجيبُ هشامُ: هَذَا الْقَاعِدُ [يشير إلى الإمام الصادق (عليه السلام)] الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرَّحَالُ وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَرَأْيُهُ عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّ...".

إن ضعف كلام «هشام» واضح للغاية، ونحن - نيابةً عن الرجل الشامي - نسأل هشامَ بنَ الحكم: لماذا لم يرتفع الاختلاف بين أتباع الإمام بل انقسموا هم أيضاً إلى مذاهب وممالك متعددة؟ إن قلت إن سبب ذلك أن أتباع الأئمة ولَّوا أظْهَرَهُم للإمام ولم يتَّبِعُوهُ اتِّباعاً كاملاً وصحيحاً، فإننا نعيد لك هذا الجواب ذاته ونقول: إن القرآن والسنة أيضاً مزيلان للاختلاف ولكن الْمُتَكَيِّبِينَ بالدين المفرقين بين المسلمين لم يرجعوا إلى القرآن رجوعاً خالصاً دون ميول وأهواء خاصة، ولم يراعوا في الرجوع إليه قواعد الاستنباط من كتاب الله مراعاةً تامةً. وثانياً: عليك أن تنتبه إلى أن قولنا بأن القرآن وسنة النبي و مزيلان للاختلاف مستندٌ ونابعٌ من اتِّباعنا لكلام الله الذي نصَّ على هذا في (سورة النساء، الآية ٥٩) (١)، في حين أنك تدعي - خلافاً لهذا النص القرآني - أن القرآن غير كاف لإزالة الاختلاف، وأن الإمام هو الذي يرفع الاختلاف بين الأمة! (٢).

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه: «الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد» (ج ٢، ص ١٩٣). ونسأل القارئ المحترم: هل يمكن إثبات شيء بحديث مرسل؟

← **الحديث ٥** - رواه الأول «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» أحد رواة حديث نزل القرآن سبعة عشر ألف آية!! (٣) وإن كان المَجْلِسِيُّ يعتبر الحديث الذي يرويه أمثال هؤلاء الرواة بمنزلة الصحيح فهذا ليس مستغرباً منه، لكن الغريب هو اعتبار الأستاذ اليهودي هذا الحديث صحيحاً وإدراجه إياه في كتابه «صحيح الكافي» (٤) رغم اشتمال متنه على مغالطة واضحة!

في هذا الحديث يتحاور الشهيد الجليل ذي المقام الرفيع: «زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» - رحمه الله تعالى - مع «الأحول» - أي مؤمن الطاق - الذي سُمِّيَ أيضاً بشيطان الطاق، ويدعوه إلى التعاون معه والثورة على الظلم، فيجيبه الأحول قائلاً:

"إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا تَكُنْ لِلَّهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ! قَالَ فَقَالَ لِي [زيد بن علي]: يَا أَبَا جَعْفَرٍ! كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي [حشرة الإمام السجاد] عَلَيَّ الْخَوَانُ فَيُلْقِمُنِي الْبُضْعَةَ السَّمِينَةَ وَيَبْرِدُ لِي اللَّفْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ شَفَقَةُ عَلِيٍّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ؟! إِذَا أَخْبَرَكَ بِالَّذِينَ لَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟!"

وهنا يبدأ «الأحول» بالمغالطة فيقول:

"فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا

(١) أي قوله تعالى: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» [النساء/٥٩].

(٢) وراجعوا أيضاً ما ذكرناه من إجابات عن ادعاءات «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» في الصفحة ٣٤٣ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) وقد عَرَفْنَا بِهِ في الصفحة ٢٧٨ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٤) ينقل الكليني روايات «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى» عن أشخاص من جملتهم «علي بن إبراهيم» - القائل بتحريف القرآن والذي لا تتمتع رواياته في الغالب بوضع حسن، وهذا في حد ذاته من أسباب الشك في صحة هذا الحديث.

تَقْبَلُهُ فَتَدْخُلُ النَّارَ وَأَخْبَرَنِي أَنَا فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخَلَ النَّارَ!! ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا، لَمْ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَّبُوا أَبُوكَ كَتَمَكَ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ! قَالَ فَقَالَ أَمَّا وَاللَّهِ لَئِنْ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثْتَنِي صَاحِبُكَ [أي الإمام الباقر (ع)] بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَأَصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ وَإِنْ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةٌ فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي!".

وِيُحْتَنَمُ الْحَوَارِ بِادِّعَاءِ «الْأَحُولِ» أَنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ (ع) أَيَّدَهُ فِيمَا قَالَهُ لَزِيدُ بْنُ عَلِيٍّ وَنَصَّ عِبَارَتَهُ:

"فَحَجَّجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي: أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكًا يَسْلُكُهُ!!"

يقول الكاتب: إن الإمام الصادق يعلم ضَعْفَ وتهافتَ كلام «الأحول» أكثر من أي شخص آخر، ولذلك فنحن لا نشك لحظة في أن الإمام الصادق (ع) لم يؤيد الكلام المليء بالمغالطة الذي ساقه «الأحول»، وذلك لما يلي:

أولاً: إن رؤيا يوسف (ع) لم تكن من معارف الشرع وأحكامه، ولا أمراً يتعلق بعامة الناس كي يكون إظهاره واجباً، ولذلك فلم يكن هناك مانع شرعي من كتمانها، بعكس بيان دين الحق وإعلان حجة الله والتعريف به الذي هو أمر واجب.

ثانياً: طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء/٢١٤] كان من الواجب أن يُبَيِّنَ الإمام الحقيقة لأقربائه قبل أي أحد آخر، ويدعوهم إلى الحق ولا يكتمه عنهم.

ثالثاً: إن ادعاء «الأحول» ادعاءً في غاية الخبث والأذى عندما يُصَوِّرُ نفسه أنه من أهل تقبُّلِ الحق خلافاً لزيد بن علي. إن قوله هذا سوء ظن بلا دليل بشخصية جليلة مثل «زيد بن علي»، وهو أمر مُحَرَّمٌ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات/١٢].

لاحظوا أن «الأحول» يتهم الشهيد جليل القدر الذي كان من أشدِّ الناس حرصاً على دين الله، والذي بذل روحه رخيصة في هذا السبيل، بأنه يأبى قبول الحق وأن أباه حضرة السجاد (ع) كان مطمئناً لقبولي أنا الحق أكثر منك، لذا عرَّفني بحجة الله ولم يعرفك به!! لقد قال «الأحول» غير المنصف والمنجَّبِ هذا الكلام عن شخص قال عنه الإمام الرضا (ع) - كما في كتاب «عيون أخبار الرضا» -: «فَاتَّهَ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ وَغَضِبَ لِلَّهِ فَجَاهَدَ أَعْدَاءَهُ حَتَّى قُتِلَ فِي سَبِيلِهِ»^(١).

رابعاً: والادعاء الخبيث والجراح الآخر لـ«الأحول» أنه نسب إلى ذلك الرجل العظيم - أي: «زيد بن علي» - أنه عبَّرَ عن أخيه حضرة الباقر (ع) بكلمة «صاحبك» بدلاً من التعبير بكلمة «أخي» ليوهم أنه - أي الأحول - أقرب إلى الإمام الباقر من «زيد بن علي».

خامساً: من أوضح الأدلة على كذب هذا الحديث أن «الأحول» أراد بشكل ضمني أن يُقْتَنِعَنَا من خلال كلام ذلك الشخص الجليل أي: «زيد بن علي» نفسه بإقراره بوجود

(١) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٤٩.

صحيفة سماوية. ولكن - كما سوف نرى عند دراسة الباب ٩٨ من الكافي ونقده - وجود مثل هذه الصحيفة السماوية وما يشبهها أمرٌ عارٍ عن الصحة تماماً وهو من أكاذيب وضّاعي الحديث. (راجعوا تفصيل ذلك في موضعه من هذا الكتاب).

سادساً: نقول لـ«الأخول» لو كنت صادقاً في ادعائك أن جناب «زيد بن علي» (رحمه الله) كان مؤمناً بوجود صحيفة سماوية تتضمن أخبار الغيب عند حضرة الباقر (ع)، فإن هذا يستلزم بالطبع أن يؤمن زيدٌ بالإمامة الإلهية لأخيه الباقر (ع)، وَمِنْ ثَمَّ، فكيف تقول إنه لو أعلنت له إمامة حضرة الباقر فلن يقبلها؟!!!

تذكير بمظلومية الأئمة عليهم السلام

رغم أننا تكلمنا إلى حدٍّ ما في مقدمة هذا الكتاب عن أصحاب الأئمة، لكننا نرى من اللازم - قبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الأحاديث التالية في هذا الباب - أن نُذكّر القراء الكرام مرةً ثانيةً بهذا الموضوع المهم جداً:

لم يتعرّض أئمة أهل البيت - عليهم السلام - إلى الظلم مِنْ قَبْلِ خصومهم وأعدائهم المعروفين الواضحين، بل ظلموا ظلماً شديداً أيضاً مِنْ قَبْلِ من يُذكرون اليوم على أنهم كانوا من أصحاب أولئك الأئمة الكرام. إن كثيراً ممن كانوا يترددون إلى الأئمة كانت لهم مقاصد وأهداف مختلفة، ولا ينبغي الظن بأن كل من كان يُظهر نفسه على أنه من محبي أولئك الأئمة الأجلاء ويثني عليهم كان مخلصاً وصادقاً فعلاً، بل إن عدداً كبيراً منهم - كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب^(١) - كانوا ينسبون أهواءهم وعقائدهم إلى أولئك الأئمة، ويروون أحاديث فيها على ألسنتهم، أو يحرفون كلامهم ويغيرونه! وبعضهم كان صديقاً جاهلاً أسوأ من عدو^(٢)، وبعضهم عدوٌّ عالمٌ يتظاهر بأنه صديق!

إذا رجع أحدنا - لأجل دراسة وتحليل أحوال الأشخاص الذين كانوا يحيطون بالأئمة ويُعتبرون من حاشيتهم - إلى كتب التاريخ، بل حتى إلى كلمات الأئمة أنفسهم، فإنه سيتعجب كيف أحاط بالأئمة أفرادٌ مُجرّدون من الإيمان لا يتقون الله، وستنتابه الحيرة من تمكن أولئك الأشخاص الذين كانوا يُعرفون بأنهم من أصحاب الأئمة الكرام من خيانة الإسلام والتلاعب بكتاب الله وتعاليم الشرع، وجَرِّ الناس بحديثهم نحو الانحراف. وبالطبع لا يقتصر الذين ظلموا الأئمة على الأشخاص المجروحين والمضعفين في كتب الرجال^(٣)، بل عددهم يفوق ذلك، وأفضل طريقة للتعرف عليهم ملاحظة الروايات التي رووها ونسبوها إلى الأئمة.

لما كان أئمة أهل البيت محبوبين ومحترمين بين المسلمين، كان أعداء الدين من طرف، والانتهازيون والباحثون عن مصالحهم من الطرف الآخر يسعون إلى تحقيق مقاصدهم من خلال

انتسابهم إلى أولئك الأئمة الكرام، وأن يكسبوا لأنفسهم بهذا جاهاً ومقاماً بين الناس. حتى الأئمة كانوا يصرّحون - كما رُوي عنهم ذلك^(٤) - بأن كثيراً من الملتقيين حولهم لم يكونوا

(١) راجعوا الصفحة ٢٦ فما بعد من الكتاب الحاضر.

(٢) لقد اطلعنا على نماذج من هؤلاء في الصفحات ٣٥ - ٣٤ من الكتاب الحاضر.

(٣) من أمثال «المغيرة بن سعيد» و«أبي خطاب» و..... اللذين جاء وصف أحوالهما في رجال الكشي صفحة ١٩٥ فما بعد، و صفحة ٢٤٦ فما بعد.

(٤) جاء في «رجال الكشي» (ص ١٩٧): "عن أبي عبد الله (ع) قال: "كان للحسن (ع) كذابٌ يكذب عليه، ولم يُسمِّه، وكان للحسين (ع) كذابٌ يكذب عليه ولم يُسمِّه، وكان المختار يكذب على

يبتغون وجه الله ورضائه من ذلك، بل يبحثون عن الجاه، ومتاع الدنيا. ولما كان الإسلام قد وصل إلى شرق الدنيا وغربها وكان كثير من الناس من الحاقدين على الإسلام من أتباع الأديان الأخرى لا يستطيعون أن يحاربوا الإسلام بشكل علني لذا كانوا يستغلون أسماء وعناوين أولئك الأئمة الكرام، ويسعون بكل ما أوتوا من قوة في تخريب الإسلام وبث الفرقة بين أتباعه، وترويج المذاهب والمسالك المنحرفة بأنواعها^(١). كلا الفريقين كان يعلم جيداً أن أقوالهم إذا نسبت إلى أولئك الأئمة الكرام - الذين لم يكن أحد ينكر علمهم وتقواهم - فإن الناس سيقبلون كلامهم وأراءهم بشكل أيسر، ولن يجروا على التساؤل والبحث، أما لو نسبت أراءهم وأقوالهم إلى غيرهم، فإن احتمال اعتراض الناس أو بحثهم وتساؤلهم سيكون أكثر. لهذا السبب ولكي يمنع الأئمة أمثال هؤلاء من خداع الناس قالوا: "..... وَاللَّهِ لَوْ ابْتُلُوا بِنَا وَأَمْرُنَاهُمْ بِذَلِكَ لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يَقْبَلُوهُ، فَكَيْفَ وَهُمْ يَرَوْنِي خَائِفًا وَجَلًّا!! أَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَأَتَبَرَّأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ. أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَمْرُؤٌ وَلَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعِيَ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ، إِنْ أَطَعْتُهُ رَحِمَنِي وَإِنْ عَصَيْتُهُ عَذَّبَنِي عَذَابًا شَدِيدًا"^(٢).
أو قالوا: "..... فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِن تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ، إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نَحْدُثُ"^(٣).

وللأسف، فإن عدداً كبيراً من أصحاب الأئمة، كانوا يحرفون أقوالهم ويغيرونها، أو يروون عقائدهم وأهواءهم على لسان أولئك الكرام، فمثلاً نجد أن هذا «الأحول» المتجني ذاته (راوي الرواية الخامسة من الباب ٥٩ من الكافي) كان رجلاً متعصباً نهائياً الإمام الصادق عليه السلام عن مجادلة الآخرين، ولكنه لم ينته عن ذلك، وكان يقول كلاماً لا يرضى به حضرة الإمام الصادق عليه السلام، حتى اضطر الإمام أن يصفه بأنه متعصب، وأن يُعلم سائر الناس كيف ينقضوا كلامه، من ذلك ما روي من أن الإمام الصادق علم من يناقش «الأحول» أن يقول له: "أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال نعم، كذب علينا، وإن قال لا، قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك؟..."^(٤).

وكان حضرة السَّجَّاد [علي بن الحسين زين العابدين (ع)] يشكو من ميل بعض أتباعه إلى المبالغة والغلو في حق أئمة الدين العظام ويعلم برأته من المغالين ويقول: "إِنَّ الْيَهُودَ أَحَبُّوا عَزْرِيَّ حَتَّى قَالُوا فِيهِ مَا قَالُوا فَلَا عَزْرِيَّ مِنْهُمْ وَلَا هُمْ مِنْ عَزْرِيَّ وَإِنَّ النَّصَارَى أَحَبُّوا عِيسَى حَتَّى قَالُوا فِيهِ مَا قَالُوا فَلَا عِيسَى مِنْهُمْ وَلَا هُمْ مِنْ عِيسَى وَإِنَّا عَلَى سُنَّةٍ مِنْ ذَلِكَ إِنَّ قَوْمًا مِنْ شِيعَتِنَا سَيُجْبَوْنَ حَتَّى يَقُولُوا فِيْنَا مَا قَالَتِ الْيَهُودُ فِي عَزْرِيَّ وَمَا قَالَتِ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فَلَا هُمْ مِنَّا وَلَا نَحْنُ مِنْهُمْ"^(٥).
وقال حضرة باقر العلوم (ع): "لَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَنَا شِيعَةً لَكَانَ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِمْ لَنَا شُكَاكًا وَالرَّبُّعُ الْآخَرُ أَحْمَقُ!"^(٦).

ورغم أن علياً عليه السلام امتلك قدرة وقوة أكثر من سائر الأئمة، وكان في يده السوط

علي بن الحسين (ع)، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبيه.

(١) للاطلاع المفصل على هذا الموضوع راجعوا كتاب «المقالات والفرق» تأليف «سعد بن عبد الله الأشعري القمي» وكتاب «فرق الشيعة» تأليف «الحسن بن موسى النوبختي».

(٢) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ١٩٧.

(٣) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ١٩٥ - ١٩٦. وبحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٤) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ١٦٨ - ١٦٩.

(٥) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ١١١. وبحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٨٨.

(٦) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ١٧٩. وبحار الأنوار، ج ٤٦، ص ٢٥١.

والسيف، كان يشكو كثيراً من أصحابه، فما بالك بالأنمة الآخرين الذين لم يكن بيدهم مثل تلك الإمكانيات، لذلك كان أصحابهم يفعلون كل ما أرادوا فعله، ويضعون من الأحاديث ما أرادوا وضعه. ونذكر هنا بعض نماذج شكاية علي عليه السلام من أصحابه، وإذا أراد القراء الكرام مزيداً من التفصيل حول هذا الموضوع، فليقرؤوا نهج البلاغة.

فمن ذلك أن علياً عليه السلام قال مرةً يصف بعض أصحابه: "مَا لِي أَرَاكُمْ أَشْبَاحاً بِلاَ أَرْوَاحٍ وَأَرْوَاحاً بِلاَ أَشْبَاحٍ وَنَسَاكاً بِلاَ صَلَاحٍ وَتَجَّاراً بِلاَ أَرْبَاحٍ وَأَيْقَاطاً نَوْمًا وَشُهُودًا غُيْبًا وَ.....". (نهج البلاغة، الخطبة ١٠٨).

وقال في موضع آخر: "قَدْ اصْطَلَحْتُمْ عَلَى الْعِلِّ فِيمَا بَيْنَكُمْ [وَنَبَتْ الْمَرْعَى عَلَى دِمْنِكُمْ وَتَصَافَيْتُمْ عَلَى حُبِّ الْأَمَالِ وَتَعَادَيْتُمْ فِي كَسْبِ الْأَمْوَالِ].....". (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣).

وقال أيضاً: "تَكْرُمُونَ بِاللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَلَا تَكْرُمُونَ اللَّهَ فِي عِبَادِهِ.....". (نهج البلاغة، الخطبة ١١٧).

وقال حضرة الإمام الكاظم (ع) أيضاً: "لَوْ مَيَّزْتُ شِيعَتِي لَمْ أَجِدْهُمْ إِلَّا وَاصِفَةً، وَلَوْ امْتَحَنْتُهُمْ لَمَّا وَجَدْتُهُمْ إِلَّا مُرْتَدِّينَ، وَلَوْ تَمَحَّصْتُهُمْ لَمَّا خَلَصَ مِنَ الْأَلْفِ وَاحِدٌ، وَلَوْ غَرَبَلْتُهِمْ غَرَبَلَةً لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا مَا كَانَ لِي إِنَّهُمْ طَالَ مَا اتَّكَوْا عَلَى الْأَرَانِكِ فَقَالُوا نَحْنُ شِيعَةُ عَلِيٍّ (١) إِنَّمَا شِيعَةُ عَلِيٍّ مَنْ صَدَّقَ قَوْلَهُ فَعَلَهُ" (٢).

كما لاحظتم، لقد كان الأشخاص غير الموثوقين كثيرين بين أتباع الأنمة، لذلك فلا ينبغي أن نغتر برواياتهم وأحاديثهم التي نقلوها عن الأنمة في الأصول والفروع، ولا نجعلها مستنداً لاعتقاداتنا ودليلاً لأحكام الشرع.

في نظرنا - كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب - الطريق الصائب الوحيد هو الاعتماد على «الفقه المقارن». يجب علينا أن ندرس، في كل مسألة من المسائل الشرعية - بصدق ودون تعصب وأحكام مسبقة - أقوال المذاهب الإسلامية المختلفة وآراءهم، وندرس مستنداتهم وأدلتهم، ثم نختار القول الذي نجده أقرب إلى القرآن الكريم والسنة القطعية والذي تكون دلائله أقوى وقرائنه أكثر. وإلا فإن هذا التعصب المذهبي والأعيب الفرق من أكبر علل ضعف المسلمين وتشنتهم وتسلب الكفار المتزايد عليهم يوماً بعد يوم. إن الأنمة تبرؤوا من تلك الفرق لكن المتعصبين والباحثين عن المنفعة والمصالح لم يكفوا عن التعصب المذهبي. ولذلك فيجب على المؤمنين أن يعتبروا أنفسهم مسلمين فقط، فقد خاطبهم القرآن بهذا العنوان فقط وقال: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾

(١) لقد كانت المذاهب المختلفة دكاكين كثيرة المنفعة لمؤسسيها وزعماءها، وكان أكثرهم يطرح نفسه على أنه نائب لإمام من الأنمة، أو وكيل له أو قائم بأمور الأنمة عليهم السلام، ومن هذا الطريق كانوا يحصلون على ثروات ضخمة. من جملة ذلك وكلاء الإمام الكاظم ونوابه الخاصين (راجعوا الصفحات ١٩٧، و٢٠٣ - ١٩٧ من الكتاب الحالي) ولما كان الإمام الكاظم (ع) في السجن كانوا يجمعون كل ما يقدمه الشيعة باسم الإمام إليهم، فلما استشهد الإمام الكاظم (ع) في السجن أنكروا وفاته وقالوا: لم يمت بل غاب، وأسسوا ما عرفوا بمذهب «الواقفة»، وتوقفوا على الإمام السابع وادَّعوا أن لا إمام بعد حضرة الكاظم (ع)، وأن كل من ادَّعى الإمامة فهو كذاب وفاسق، وبهذا أكلوا الأموال التي كانوا جمعوها باسم الإمام الكاظم (ع) كلها، وتصرفوا في الجواني اللواتي كن في أيديهم وهي ملك الإمام!

(٢) الكليني، روضة الكافي، الحديث ٢٩٠.

٦٠- بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَنْمَةِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يقبل الأستاذ اليهودي إلا الحديث الثالث منها فقط، وأورده في كتابه «صحيح الكافي»، وضعف المجلسي الأحاديث ١ و ٢ و ٤ واعتبر الحديث الثالث مؤثقاً. في نظرنا لقد عقد الكليني هذا الباب ليجعل الأنمة في مستوى الأنبياء والرسل، بل أراد بهذه الروايات الضعيفة أن يجعل الأنمة أفضل من الأنبياء والرسل! هذا مع أن أحد أصول الإيمان وأركانه القطعية الواجبة على كل مسلم، بما في ذلك الإمام، أن يؤمن بالأنبياء (البقرة/٢٨٥). لو كان الإمام أعلى رتبة من النبي لكان من المحال أن لا يذكر القرآن الكريم الإيمان بالأنمة الذين هم أفضل من الرسل ويكتفي بالدعوة بصراحة إلى الإيمان بالرسل ويقول: ﴿لَكِنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة/١٧٧]، ويقول أيضاً: ﴿الْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة/٢٨٥].

لكن الكليني الذي لم يكن على علم كافٍ بالقرآن كان يقبل كل ما يقوله الرواة الضعفاء الكذّابون ويجمع تلك الروايات في كتابه ويقول عنه أنه يضم «الآثار الصحيحة عن الصادقين». لننظر الآن أي تحف قدمها رواثنا لنا:

← الأحاديث ١ و ٢ و ٤ - سند هذه الأحاديث في غاية الضعف وممتها معلول جداً. ولا ريب أن الأحاديث التي يرويها أمثال أبي يحيى الواسطي أي «سهيل بن زياد»^(١) الذي لا يتورع عن رواية الأحاديث غير الصحيحة، أو يرويها شخص واقفي منحرف باسم «ذُرست بن أبي منصور» أو شخص أحمق باسم «هشام بن سالم» الذي يروي أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية!! أو يرويها «محمد بن سنان» الكذاب أو «زيد الشحام» الذي يروي روايات تنضح بالغلو وتحالف القرآن^(٢)، و«محمد بن خالد» مجهول المذهب، لن يكون حالها أفضل من ذلك!

يدّعي هؤلاء الرواة الجهلة والمفتضحون أن الإمام الصادق عليه السلام قال: «الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات: فنبى متباً في نفسه لا يدعو غيرها». [ونسأل: فما هي فائدته للناس، وإن كان لا يدعو الآخرين ولا يؤعّيهم فلماذا يسمونه نبياً؟]، ونبي يرى في النوم ويسمع الصوت ولا يعاينه في اليقظة ولم يبعث إلى أحدٍ وعليه إمام مثل ما كان إبراهيم على لوط عليه السلام!

[ونقول إن مثل هذا النبي أيضاً - بالنسبة إلى الناس - لا يختلف عن النبي من النمط الأول. ثم إن الإمام الصادق عليه السلام لا يقول قطعاً كلاماً مخالفاً للقرآن، في حين أن هذا الكلام مخالف لآيات عديدة في كتاب الله (من جملته مثلاً الشعراء/١٦١ و ١٦٧، والنمل/٥٤ و ٥٦، والصافات/١٣٣ وغيرها)، وكان حضرة لوط عليه السلام رسولاً إلى قومه - على أقل تقدير - وكان مأموراً بهدایتهم وإرشادهم.].

ثم يقول في خاتمة الحديث: "... وَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا وَلَيْسَ بِإِمَامٍ حَتَّى قَالَ اللَّهُ:

(١) هو غير «سهيل بن زياد».

(٢) لقد بينّا حاله قبل دراسة أحاديث الباب ٦١ كما سيأتي قريباً.

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة/١٢٤] ."

أي يريد أن يقول إن إبراهيم النبي ﷺ كان في بداية الأمر فاقداً لمقام الإمامة ثم نال ذلك المقام فيما بعد، أي أن مقام الإمامة أرفع شأنًا من مقام النبوة!

[بحثٌ حول مقام النبوة والإمامة والعلاقة بينهما]

اعلم أن مثل هذه الأحاديث أدت إلى وقوع علمائنا في مغالطة - كما تقرؤون ذلك في الكتب التي تُولف في زماننا أو تسمعون ذلك من المنابر أو الإذاعة - إذ يدعون أن حضرة إبراهيم ﷺ بعد أن خرج ناجحاً مرفوع الرأس من الامتحانات العظيمة والابتلاءات الكبيرة التي ابتلاه الله بها، اختير لمقام الإمامة وخطب بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ

إِمَامًا...﴾ [البقرة/١٢٤]، ومن الواضح أنه كان يوحى إلى إبراهيم (ع) قبل تلك الابتلاءات الإلهية الكثيرة وبعدها، فقد أتم إبراهيم الخليل إذن تلك الكلمات في حال حيازته لمقام النبوة الشامخ. بناءً على ذلك فلا يمكن أن يكون المقصود من الآية المذكورة (النبوة)، لأن هذا تحصيل حاصل ومحال، فلا مندوحة من اعتبار هذا المقام الجديد شيئاً غير النبوة، وبالطبع سيكون مقاماً أعلى من مقام النبوة. وقد عبّر الله تعالى عن ذلك المقام بكلمة «عَهْدِي». وقد نصب الله تعالى نفسه إبراهيم في مقام الإمامة، إذن الإمام يجب أن يكون معصوماً ومنصوباً من قبل الله مثل النبي، ولا يمكن لغير الله أن يختار شخصاً لمنصب الإمامة، لأن الإمامة عهدٌ إلهي وليست أمراً من أمور الناس حتى يمكن كسبها وحيازتها من طريق الشورى والتشاور، بل الله تعالى هو الذي يعين الإمام وليس الناس! ولتوضيح المغالطة في هذا الاستدلال نقول ما يلي:

أولاً: أنتم تقولون إن الإمام لا يوحى إليه. كما قال عليّ ﷺ أيضاً عن النبي 9 صراحة: "فَقَفَى بِهِ الرُّسُلَ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣). وقال: "بَعَثَ اللَّهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ وَجَعَلَهُمْ حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٤). وقال: "بَابِي أَنْتَ وَأَمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النَّبُوَّةِ وَالْإِنْبَاءِ وَأَخْبَارِ السَّمَاءِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٥).

واعترف المجلسي في شرحه للحديث الثالث من الباب ٦١ بأن «الشيخ المفيد» قال في كتابه «أوائل المقالات» [الذي شرح فيه عقائد الصدوق وعلق عليها]: "الاتفاق على أنه من زعم أن أحداً بعد نبينا 9 يوحى إليه فقد أخطأ وكفر." (١).

لهذا السبب حتى لو فرضنا أن الإمامة من القرآن أعلى من النبوة، فإن ذلك لن يكون له أي علاقة بأئمة الشيعة، لأنه بإقراركم لم يكن يوحى إلى أولئك الكرام، ولكن - كما سوف نرى - فإن الله يوحى لإمام القرآن [أي: للإمام كما يطرحه القرآن]، ونتيجة هذا الكلام أننا لو أردنا أن نأخذ كلمة «إِمَامًا» المذكورة في الآية على معناها الشيعي، فالمعنى الذي ستفيده الآية ١٢٤ من سورة البقرة هو أن حضرة إبراهيم - عليه آلاف التحية والثناء - الذي خرج مرفوع الرأس من الابتلاءات الإلهية، وصل إلى مقام أصبح لا يوحى فيه إليه!!

(١) راجعوا أيضاً بحار لأتوار، ج ٢٦، ص ٨٤. وسفينة البحار، ج ٢، ص ٦٣٨.

ثانياً: إن «وحي النبوة» أعلى شكل من أشكال ارتباط الله عز وجل وصلته بعيد من عباده، أما الإلهام القلبي والرؤيا و..... فهي ارتباط دون رتبة وحي النبوة، فكيف يمكن أن لا يكون هناك وحي إلهي في المقام الذي هو أعلى من مقام النبوة؟!

ثالثاً: أنتم تقولون -من جهة- إن النبي الأكرم 9 حائز على مقام النبوة والإمامة كليهما، وتقولون -من الجهة الأخرى- إن الإمام لا يوحى إليه. فنسألكم: فلماذا إذن حزن النبي 9 حزناً شديداً لما انقطع الوحي عنه مدة أو تأخر وصول الوحي إليه -كما جاء في سبب نزول سورة الضحى وسبب نزول الآية ٢٣ من سورة الكهف-، ولم يعتبر أن هذا التأخير هو بمعنى العروج إلى مقام الإمامة الأرفع الفائق للوحي؟!

رابعاً: طبقاً لادعائكم فإن «الإمامة» مقام أعلى من النبوة، لكن قدماء الشيعة لم يكونوا يعتقدون مثل هذه العقيدة، كما نرى أن الشيخ [الإمامي] «عبد الجليل القزويني» قال: "إن درجة النبوة أرفع من درجة الإمامة باتفاق العلماء" (١).

خامساً: إذا تمعنا في موارد استعمال كلمة «الإمام» في القرآن ثبت لنا أنها تُستخدَم في كتاب الله بمعنى الشخص أو الشيء المطاع والمقتدى به - أعم من كونه مؤمناً أو كافراً - كما تُسمَّى بذلك صحيفة الأعمال. كما نقرأ قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» [الإسراء/٧١].

ومن البديهي أن عبارة «كُلُّ أُنَاسٍ» تشمل الكفار والفساق والمؤمنين، ولا تنحصر بفريق خاص، فكل جماعة لهم إمام. لهذا السبب أيضاً قال تعالى: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ» [القصص/٥]. وأطلق كلمة «الإمام» على زعماء الكفر أيضاً الذين يقتدي بهم الكفار ويتبعونهم، فقال: «فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ» [التوبة/١٢]. وقال: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْتَارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ» [القصص/٤١].

حتى أن القرآن أطلق على غير الإنسان كلمة «الإمام» باعتبار أنه محط الانتباه والاتباع ومبنى العمل، فقال: «وَمَنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً» [هود/١٧]، بل سمى صحيفة الأعمال أيضاً إماماً فقال: «وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ» [يس/١٢]، لأن ثواب كل إنسان وجزاءه سينبني على ما سُجِّلَ في صحيفة أعماله.

بناءً على ما تقدّم أصبح من الواضح أن مقصود علماء الإمامية لا يحصل من الآية، ويمكن أن ندرك أن الإمامة الخالية من النبوة لا تختص بالمعصوم بل لا تختص حتى بالمؤمن العادي فضلاً عن المعصوم؟! (٢)

(١) كتاب «النقض»، صفحة ٥٧.

(٢) والكُلَيْبِيُّ نفسه اعتبر في الباب ٨٣ من الكافي (ج ١، ص ٢١٥) أن الإمام نوعان: إمام داع إلى الله، وإمام داع إلى النار.

سادساً: إن طريقة استخدام كلمة «الإمام» و«النبى» في القرآن تُبَيِّنُ أَنَّ «النُّبُوَّةَ» لا تقبل التقسيم في القرآن الكريم، بعكس كلمة «الإمامة» التي تنقسم -كما شاهدنا- إلى أنواع، لهذا السبب فإن لدينا في القرآن الكريم «إمام حق وإمام باطل» أو «أمام نور وإمام نار» أو «إمام إيمان وإمام كفر»، ولكن لدينا «نبى نور» وليس لدينا «نبى نار»، كذلك لدينا «نبى إيمان» وليس لدينا «نبى كفر» وهكذا.... فلا يمكن الادعاء بأن «الإمامة» مقام أرفع وأعلى من «النُّبُوَّة».

سابعاً: ليس لدينا دليل على أن إبراهيم (ع) كان مبعوثاً بالنُّبُوَّةَ لَمَّا امتحنه الله بالكلمات الإلهية، لأنه رغم أن الآية ٥١ فما بعد من سورة الأنبياء تفيد أن إبراهيم (ع) كان يتمتع بعناية الله الخاصة به وكان موضعاً لإرشاد الله وإلهام الحق، لكن هذا لا يكفي للادعاء -دون دليل- بشكل قاطع أن إبراهيم كان قد بُعِثَ بالنُّبُوَّةَ قبل أن يتوجه إليه الخطاب الإلهي: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....﴾ [البقرة/١٢٤]، فكم من الأنبياء كانوا يتمتعون بإرشاد الله وإلهامه وكلماته، لكنهم ما بُعِثُوا بالنُّبُوَّةَ إلا بعد مدَّة من ذلك، فمثلاً رغم أن موسى (ع) قبل ذهابه إلى جبل الطور كان يتمتع بعناية الله وكان يُصَنَّعُ على عينه، لكنه لم يكن قد تَلَقَّى بعد الأمر بالنُّبُوَّةَ، أو حضرة عيسى (ع) الذي تكلَّم في المهدي، لكنه لم يُبْعَثْ بالنُّبُوَّةَ إلا في سنِّ الكهولة، لهذا ما المانع من القول: إن الله أظهر في وجدان إبراهيم الطاهر الحقائق التي كانت تدعوه للقيام بالأعمال الصالحة والمفيدة، ولَمَّا قام بتلك الأعمال على النحو المطلوب، كان نجاحه في ذلك مقدمةً لنبوته أي أنه أصبح مستعداً وأهلاً لخطاب: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....﴾ [البقرة/١٢٤].

ثامناً: لقد وقعتُم في ادعائكم بمغالطة واضحة! وهو أنكم ساويتم بين «الوحي» و«النُّبُوَّةَ»، مع أن بين المفهومين عموم وخصوص مطلق. وبلغة العامة يمكننا أن نقول: إن هذه المسألة ينطبق عليها مَثَلُ: "كل جوز كروي، وليس كل كروي جوز"، ولكنكم في استدلالكم جعلتم كل كروي جوزاً!

نعم، بشهادة القرآن، رغم أنه لا تُتَصَوَّرُ النُّبُوَّةُ من دون الوحي، ولكن الوحي من دون النُّبُوَّةَ ممكنٌ تماماً. فحتى لو فرضنا أن إبراهيم عليه السلام كان يوحى إليه قبل أن يأتيه خطاب ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....﴾، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن يكون قد بُعِثَ بالنُّبُوَّةَ قل ذلك الخطاب، ولا يمنع أن يكون بعثته بالنُّبُوَّةَ لم يحدث إلا بعد أن أتم الكلمات الإلهية التي ابتلاه الله بهن. ولكي لا نتكلم كلاماً من دون دليل - كما يفعل البعض - نرجع إلى القرآن المجيد:

(أ) إن اليهود والنصارى والمسلمين متفقون على أن أم موسى (ع) لم تكن نبيَّةً، لكن القرآن يصرح بأنه أوحى لها: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص/٧].

(ب) جميع فرق المسيحيين وجميع فرق الشيعة والسنة متفقون على أن حوارِيَّ عيسى عليه السلام لم يكونوا أنبياء، مع أنه أوحى إليهم: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة/١١١].

تاسعاً: لنفرض أننا قبلنا دون نقاش أن مقام «الإمامة» أرفع وأعلى من مقام «النُّبُوَّةَ» الشامخ! في هذه الحال كيف يمكن لفرد غير حائز على مقام «النُّبُوَّةَ» الأدنى من مقام

«الإمامة»، أن يصل إلى مقام «الإمامة» الأرفع؟ كيف يمكنه أن يتربع على قمة الكمال دون أن يقطع سلسلة مراتب الكمال؟

إذن حتى في هذا الفرض أيضاً لا يتيسر نيل مقام «الإمامة» -بصفتها عهداً من الله ومنصباً إلهياً-، الذي هو في نظرهم فوق مقام «النُّبُوَّة»، لغير النبي، ولا بد أن يكون هذا المقام منحصراً بالأنبياء فقط الذين تتوفر فيهم معظم الأهلية، ويكونوا حائزين على أعلى مقام قبل مقام «الإمامة»، لهذا السبب فإن الأئمة الذين هم مد نظرهم والذين - باعتزافكم أنفسهم - لم يكونوا حائزين على مقام «النُّبُوَّة» لا يمكنهم أن ينالوا مقام «الإمامة» المذكور في الآية ١٢٤ من سورة البقرة الذي تدعونه لهم.

عاشراً: إن النُّبُوَّةَ بإجماع المسلمين - وربما بإجماع اليهود والنصارى أيضاً - تفضل من الله على العبد، ولا يمكن الحصول عليها بمجرد العبادات والمجاهدات، بل تُعطى بمقتضى لطف الله ورحمته لأفراد معدودين من العباد طبقاً لحكمة الله البالغة. وقد أجمع المسلمون على أن هذا التفضل الإلهي وصل ببعثة النبي الأكرم 9 إلى نهايته وختم. وكان أولئك الأفراد الاستثنائيون المعدودون الذين نالوا نعمة النُّبُوَّة، إضافةً إلى إنباء الخلق وتبليغهم تعاليم الله وأحكامه التي توحي إليهم، أسوةً وأئمةً يقتدي بهم الناس، وهذا النمط من الإمامة لا يقبل الانفكاك عن النُّبُوَّة، وهي إمامة موجودة لدى جميع الأنبياء، سواء إبراهيم (ع) أم غيره من سائر الأنبياء. وفي الواقع إن الأنبياء نُصبوا بواسطة الوحي الإلهي - وحي النبوة بالطبع - في منصب إمامة الناس، وهم في أمر هداية عباد الله وتعليم، أئمة وأسوة لمن أرسلوا إليهم بمهمة دعوتهم إلى الله.

تلاحظون إذن أن المغالطة الثانية لعماننا هي أنهم يريدون أن يثبتوا أن النسبة بين الإمامة الإلهية والنُّبُوَّة هي نسبة «العموم والخصوص من وجه» في حين أن نسبة الإمامة الإلهية والنُّبُوَّة هي التساوي. أي أن كل رسول إمام حتماً، ولا يوجد نبي ليس بإمام، وبالطبع فإن الإمامة الإلهية، التي هي من تبعات النُّبُوَّة، خُتِمت بنُّبُوَّة النبي الأكرم وإمامته 9، وليست قابلة للانتقال إلى الآخرين. ونرى أيضاً في القرآن أنه يوحي إلى الإمام المنسوب من قبل الله، وأن الله اعتبر الأنبياء ومن جملتهم لوط وإسحاق ويعقوب «أئمة» وصرح بأنه كان يوحي إليهم فقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ...﴾ [الأنبياء/٧٣]، واعتبر أنبياء بني إسرائيل أئمة أيضاً فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة/٢٤]. وينبغي أن ننتبه إلى أن الله اعتبر هؤلاء الأئمة (أي أنبياء بني إسرائيل مثل إسحاق ويعقوب) أنبياء فقال: ﴿وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ [مريم/٤٩].

وأكرر أن الإمامة المنصوبة والمنصوصة عليها من قبل الله خُتِمت بالنبي الأكرم 9، وإلا فكيف يمكن لله الحكيم أن يذكر الأنبياء والأئمة الإلهيين للأمم السابقة بشكل صريح في القرآن، أما أئمة المستقبل لأمة الإسلام، فيترك بيانهم لحديث الغدير الذي لا يتبين المقصود منه بوضوح وافٍ، أو يوكل بيان ذلك إلى رواة الكليني وحديث لوح جابر

وأمثالهم؟! (١).

لو أن الله تعالى هو الذي نصب أئمة أهل البيت لما امتنع عن تعريفنا بهم وبيانهم لنا، خاصة الأئمة الذين اعتُبرت سعادة الأئمة رهينة بمعرفتهم وأتباعهم.

دلينا على أن مقام «الإمامة» ليس أرفع من مقام «النُّبوة» هو أن الله قال عن أولئك الأئمة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد/٢٦].

فكيف يمكن أن يذكر الله تعالى - في مقام إظهار تفضله وكرامته على الأنبياء من ذرية نوح وإبراهيم: الدرجة الأدنى - أي النُّبوة - ولا يذكر الدرجة الأعلى - أي الإمامة - التي تتدرج ضمنها الدرجات التي قبلها؟!!

ثم إن نقيض «الظالم» هو «العادل» لا المعصوم وإلا لوجب أن لا ينال موسى عليه السلام (القصاص/١٥-١٦) ويونس عليه السلام (الأنبياء/٨٧، والصافات/١٤٠ فما بعد) اللذين احتاجا إلى غفران الله بسبب ظلمهم لأنفسهم مرةً على الأقل، عهد الإمامة، في حين أنهما لما كانا عادلين نالا نعمة بالنبوة والإمامة الإلهية.

أما الإمامة الخالية من «الوحي» فهي مقام لا يختص بأفراد خاصين محددين، بل إن الله حرّض عباده على السعي لنيل هذا المقام، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان/٧٤].

وبديهي أنه لو وصل أحد بالعلم والمجاهدات إلى هذا المقام، فلن يكون أعلى ولا أرفع من الأنبياء.

بعد الإيضاحات التي ذكرناها أعلاه يجب أن نرى ما هو معنى الآية ١٢٤ من سورة البقرة؟

يَتَّبِعُونَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّ اللَّهَ الْحَكِيمَ فَضَّلَ بَعْضَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى بَعْضٍ (البقرة/٢٥٣، والإسراء/٥٥) ويمكننا أيضاً أن نستنبط أن مجال نبوة أنبياء الله وإمامتهم كان متفاوتاً أيضاً، فبعض الأنبياء بُعثوا إلى أقوامهم أو إلى جماعات محدودة (٢)، وكانوا يبلغون شريعة الأنبياء الذين سبقوهم ويعلمونها للناس. وأُطلق على هذا النمط من الأنبياء رُسُل التبليغ (٣). مثل: هود وصالح وشعيب ولوط (٤) سلام الله عليهم. وبعض الأنبياء كان لديهم كتاب خاص بهم، ولم تكن رسالتهم محدودة بقوم دون قوم، بل كان مجالها يشمل على نطاق أوسع بكثير.

بملاحظة الأمور التي ذكرناها أعلاه، حتى لو قبلنا أن يكون إبراهيم (ع) حائزاً على النبوة قبل مخاطبته بخطاب: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....﴾ [البقرة/١٢٤]. في هذه الحالة - كما ذكر ذلك بعض المفسرين - نقول: إن إبراهيم بُعث في البداية إلى أبيه وعائلته وأسرته، أو إلى قومه وأهل مدينته، وكان يُعتبر إماماً لهم، ثم لما أتم كلمات الله أخذت نبوته الصفة العامة، وأصبح مرسلًا لكل الناس أي: أزيلت عنها الحدود المكانية، وجعله الله إماماً ونبياً

(١) من الضروري الرجوع في هذا الموضوع إلى كتاب **شاهراه اتحاد** [أي: طريق الاتحاد].

(٢) مثل يونس عليه السلام الذي بعث لأقل من مئتي ألف نفر (الصافات/١٤٧).

(٣) راجعوا الصفحة ٦٥ من كتاب **شاهراه اتحاد** [طريق الاتحاد]، فصل: العقل منكر للنص.

(٤) مثلاً كان لوط عليه السلام تابعاً لشريعة إبراهيم وكتابه. (العنكبوت/٢٦).

لجميع البشر. مثلاً: افترضوا أن شخصاً ما كان «قائم مقام»، ثم بفضل نجاحه في أداء وظيفته تم ترفيعه إلى مقام «محافظة»، فأصبحت مسؤوليته التي كانت من قبل محدودة بمنطقة صغيرة تشمل الآن منطقة أكبر وأوسع. إن الفرق بين نبوة خليل الله (ع) بعد خطاب: **(إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....)** [البقرة/١٢٤]، ونبوة بعض الأنبياء الآخرين هي أن إمامة ونبوة خليل الرحمن لم يكن لها حدود مكانية بعكس إمامة ونبوة بعض الأنبياء الآخرين التي كانت محدودة بمنطقة جغرافية خاصة. كذلك فإن الفرق بين نبوته ونبوة النبي الأكرم 9 أن إمامة ونبوة خاتم الأنبياء 9 إضافة إلى عدم محدوديتها المكانية، ليست محدودة من ناحية الزمان أيضاً، بل جميع البشر (الناس) إلى يوم القيامة مخاطبون برسالاته. إن إمامة الأنبياء موضوع واضح وقد اعتبر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أيضاً النبي الأكرم 9 إمام المتقين، وقال: **"هُوَ إِمَامٌ مِّنْ أَتَقَى"** (نهج البلاغة، الخطبة ٩٤ و ١١٦).

نذكر من جديد أن من جملة شؤون الأنبياء، شأن الإنباء والإنذار ومن هنا يأخذ الرسل لقب «النبي» و«النبوة»، والشأن الآخر للأنبياء هو أنهم قدوة وأسوة للناس وقد عبر القرآن عن هذا الشأن - كما مر معنا في الصفحات الماضية - بكلمة «الإمام» و«الإمامة». نتيجة لذلك فإن «الإمامة» المذكورة في الآية ١٢٤ من سورة البقرة تشير إلى نبوة حضرة إبراهيم عليه السلام، نظراً إلى شأن القدوة والأسوة التي كان يتمتع بها. ولذلك فقد أمر النبي الأكرم 9 أن يقتدي بهداية أنبياء السلف الذي كان خليل الرحمن من أعظمهم فقال تعالى: **(أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ)** [الأنعام/٩٠]، وإلا فلا أثر في القرآن للإمامة التي تكون عهداً من الله لعبده، وثقوص إلى غير النبي.

[بيان حال «زَيْدِ الشَّحَامِ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
قبل الانتقال إلى دراسة ونقد أحاديث الباب التالي، من المفيد أن نعرف بأحد رواة الأحاديث المذكورة أعلاه وهو راوي الرواية الثانية من الباب ٦٠ من الكافي. إنه: «أبو أسامة زَيْدُ الشَّحَامِ»: قالوا: إنه من أصحاب الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - وَلَمْ يُضَعِّقْهُ [أي وثَّقْهُ] ^(١). ولكنه في الواقع من الغلاة لأن رواياته خرافية ومعارضة للقرآن. فقد أثني على نفسه وادَّعى أن اسمه جاء في كتاب موهوم باسم: «كتاب أصحاب اليمين»! ^(٢) وأن معنى وجود اسمه في ذلك الكتاب أنه من أهل الجنة!! كما ادَّعى أن حضرة الإمام الصادق عليه السلام قال له: "يا زيد ما عندنا لك خير، وأنت من شيعتنا. إلينا الصراط وإلينا الميزان وإلينا حساب شيعتنا!!" ^(٣).

في حين أنه من المقطوع به أن الإمام لا يمكن أن يتكلم بمثل هذا الكلام المخالف للقرآن، لأن القرآن اعتبر تلك الأمور خاصة بالله المتعال ومنحصرة به، وقال تعالى مخاطباً النبي الأكرم 9: **(مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ)** [الأنعام/٥٢]. وقال أيضاً: **(إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ)** [الغاشية/٢٥-٢٦]. وقال نحو ذلك أيضاً في الآية

(١) انظر «الفهرست» للطوسي، ص ٧١، إذ وصفه بقوله: "ثقة له كتاب". وانظر رجال العلامة

الحلي، ص ٧٣، فقد وصفه بأنه: "ثقة عين". (المترجم)

(٢) لقد تكلمنا عن كذب كتب من قبيل «أصحاب اليمين»، أو «الناموس» أو «السمط» أو «الجفر»

أو «الجامعة» و«مصحف فاطمة» و.... في دراستنا لأحاديث الباب ٩٨ من الكافي، فليراجع ثمة.

(٣) رجال الكشي، ط كربلاء، صفحة ٢٨٦. (أو ص ٣٣٧ من طبعة مشهد الجديدة المحققة).

٦٩ من سورة الأنعام والآية ١١٣ من سورة الشعراء.

إن هذا الرجل فاسد العقيدة يقول: "إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ تَرْبَةَ الْحُسَيْنِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَأَمَاناً مِنْ كُلِّ خَوْفٍ!"^(١) في حين أن استعمال التراب مخالف لأصول الصحة، ولو كان المراد من استعمال التربة أكلها^(٢) فإن أكل التراب حرام في الإسلام.

إن أمثال هذه الأكاذيب هي التي أدت إلى تصوّر الناس غير المطلّعين أو الذين ليس له علم كافٍ بأن دين الإسلام دين خرافي يعارض العلم.

وقد روى زيد الشحام أيضاً أن "مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ!!!"^(٣) أي غفر له ذنوبه التي سيفعلها بالمستقبل أيضاً!!؟

كما أنه من رواة الحديث رقم ٥٦ في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي. وقد ادّعى في هذا الحديث أن الإمام الصادق عليه السلام قال - خلافاً للقرآن - إننا نغني عن شيعتنا يوم القيامة ونكفيهم من عذاب الله^(٤). نعوذ بالله من هذه الخرافات. كما أنه من رواة الحديث الذي درسناه ونقدناه في الصفحة ٢١٣ من الكتاب الحالي.

٦١- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ

عندما قرأت هذا الباب شعرت بالأسى وتملّكني حزنٌ شديدٌ لأنّ الحديثين الأول والرابع في هذا الباب والحديث الثاني من الباب ١١٢ صريحة في تحريف القرآن.

إنّ الكليني وأمثاله - مع الأسف الشديد - ينقلون آيةً بصورة محرّفة ثم يستنبطون منها أشياء وينسبونها للأئمة المظلومين. والأمر الثاني في أحاديث هذا الباب أنها تُثبِتُ لنا - حسب عنوان الباب - الفرق بين الإمام والنبي والرسول، لكننا لا نصل إلى أي نتيجة حول هذا الموضوع من هذه الأحاديث!

واعلم أن هذا الباب يشتمل على أربعة أحاديث صحّح الأستاذ البهيويدّي الحديث الثالث منها فقط، أما المجلّسيّ فصحّح الحديثين الأول والثالث واعتبر الحديث الثاني مجهولاً والحديث الثالث ضعيفاً.

← **الحديثان ١ و ٤** - رغم أن راوي الحديثين «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ» وروايته غير موثوقة - ومن جملتها هذين الحديثين اللذين يفيدان وقوع التحريف في القرآن^(٥) -

(١) وسائل الشيعة، (باب استحباب الاستشفاء بتربة الحسين (ع) والتبرّك بها وتقبيلها وتحنيك الأولاد....)، ج ١٠، ص ٤٠٩ - ٤١٠، الحديث رقم ٥.

(٢) راجعوا: وسائل الشيعة، (باب استحباب الاستشفاء بتربة الحسين (ع) والتبرّك بها وتقبيلها وتحنيك الأولاد....)، ج ١٠، ص ٤١١ - ٤١٢، الحديثان ١١ و ١٤. ومستدرک الوسائل، الطبعة الحجرية، ج ٢، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) وسائل الشيعة، (باب تأكّد استحباب زيارة الحسين (ع) في النّصف من شَعْبَانَ....)، ج ١٠، ص ٣٦٦، الحديثان ٥ و ٦.

(٤) نص الحديث كما يلي: "عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَنَحْنُ فِي الطَّرِيقِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ: اقْرَأْ فَإِنَّهَا لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ. فَرَأَانَا، فَقَرَأَتْ: «إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ. يَوْمٌ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ. إِلَّا مَنْ رَجَمَ اللَّهُ» فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): نَحْنُ وَاللَّهِ الَّذِي رَجَمَ اللَّهُ، وَنَحْنُ وَاللَّهِ الَّذِي اسْتَنْتَى اللَّهُ، لَكِنَّا نَغْنِي عَنْهُمْ". (المترجم)

(٥) راوي الحديث الثاني في هذا الباب أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ أيضاً، ولم يصحّحه كلا المجلسي

إلا أن المَجْلِسِيَّ صَحَّحَ الحديث الأول كما ذكرنا.

أحد رواة الحديث الرابع هو: «أبو الحسن عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ كَثِيرٍ الْهَاشِمِيُّ»: رجلٌ واقفيٌّ، وطبقاً لما صرَّح به الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني:

"وجاء في كتب الرجال إنَّ عَلِيَّ بْنَ حَسَّانَ كان فاسد الاعتقاد، وهو يروي في الغالب عن عمِّه عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ الْهَاشِمِيِّ، وهو من المَثَّمِينَ بالكذب^(١) وتأويل القرآن بمثل هذه التأويلات البعيدة عن ظاهره وأسلوبه"^(٢).

وكنموذج على ما ذكره، فإن عَلِيَّ بْنَ حَسَّانَ روى ١١ حديثاً من أحاديث الباب الفاضح ١٦٥ في الكافي عن عمِّه عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ الْهَاشِمِيِّ.

وكما أشرنا سابقاً^(٣) أَلَفَ عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ كتاباً باسم «تفسير الباطن» كله كذب و- حسب قول الغضائري - "لا يتعلَّق من الإسلام بسبب!"^(٤)، وقد عدَّ علمائنا من الغلاة وحكموا بأنه ضعيفٌ جداً^(٥).

يدَّعي هذا الكذاب أن المراد من عبارة «آيَاتُ مُحْكَمَاتٍ» في الآية ٧ من سورة آل عمران: هم «الأنمة»! والمراد من عبارة «أَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ» في الآية: الخلفاء الآخرون!!

الراوي الآخر لهذا الحديث هو «عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيُّ» مجهول الحال.

كلا حديثا الباب والحديث الثاني في الباب ١١٢ تزعم أن الإمام (ع) تلى الآية ٥٢ من سورة الحج على النحو التالي: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ!!)

انتبهوا جيداً، إن الراوي لا يقول إن الإمام فسَّر الآية على هذا النحو، بل يقول: "تلا هذه الآية". بل في الحديث الرابع يقول الراوي: "قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَةً؟!!"، في حين أنه لو كان مقصود الإمام مجرد تفسير الآية لما كان الراوي بحاجة إلى أن يسأله مثل هذا السؤال. كما أن الإمام لم يقل له: قصدي هو تفسير الآية.

والأهم من ذلك أن «المُحَدَّثَ» بتصريح الرواية هو غير النبي وغير الرسول وأن الحديث في صدد بيان نوع ثالث، ولا يستطيع المتعصِّبون المُتَكَبِّبون بالدين أن يدَّعوا أن

والبُهْؤُودِي.

(١) قال الأستاذ هاشم معروف الحسني مبيناً مصادره في ذلك: «إتقان المقال في أحوال الرجال» لأية الله الشيخ محمد طه نجف، ص ٣٢٦ و ٣٢٩، وانظر رجال الميرزا محمد الاسترآبادي، حرف الميم.

(٢) الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٩٤.

(٣) راجعوا الصفحة ٥٨ من الكتاب الحالي مع حاشيتها.

(٤) رجال ابن الغضائري، ج ٤، ص ١٧٦. (المُتَرَجِّم)

(٥) قال العلامة ابن الغضائري في رجاله (ج ٤، ص ١٧٦): "علي بن حسان بن كثير مولى أبي جعفر الباقر عليهما السلام أبو الحسن، روى عن عمه عبد الرحمن، غال ضعيف رأيت له كتاباً سماه تفسير الباطن لا يتعلَّق من الإسلام بسبب، ولا يروي إلا عن عمه".

وقال عنه العلامة الحلي في رجاله (ص ٢٣٣ - ٢٣٤): "... الهاشمي يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير.. كذاب، وهو واقفي أيضاً لم يدرك أبا الحسن عليه السلام وقال النجاشي: علي بن حسان بن كثير الهاشمي مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ضعيفٌ جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة فاسد الاعتقاد". انتهى. (المُتَرَجِّم)

قصد الإمام من كلامه ذاك هو تفسير الآية أو بيان من تنطبق عليهم (بيان مصاديقها).

وحتى مروج الخرافات المجلّسي قال في شرحه لهذا الحديث:

"وقيل: يُحتمل أن يكون - [أي ذكر لفظ «المُحدّث»] - بياناً للمراد من الآية. أقول: هذا بعيد جداً وإن أمكن توجيهه بأن الأئمة في هذه الأمة لما كانوا بمنزلة الأنبياء الذين كانوا في الأمم السابقة كما قال النبي صلى الله عليه وآله: علماء أمّتي كأنبياء بني إسرائيل، وفُسر بالأئمة عليهم السلام، فذكر الأنبياء المتقدمين وبيان حكمهم مشتمل على ذكر الأئمة عليهم السلام على هذا الوجه، لكن أوردنا في كتابنا الكبير [يقصد بحار الأنوار] أخباراً أصرح من هذه الأخبار، في كون هذه الكلمة في القرآن، ولا استبعاد في سقوط بعض القرآن عمّا جمعه عثمان (!!!) كما سيأتي تحقيقه في كتاب القرآن إن شاء الله تعالى." (١)

وقال في شرحه للحديث الثاني من الباب ١١٢ أيضاً: "ويدلّ على أنه كان في القرآن «ولا مُحدّث» فأسقطوه." (٢)

ليت شعري! ماذا كان قصد الكليني من ذكر هذه الروايات المعادية للقرآن في كتابه؟ ماذا يجب أن نقول لمقلّديه المتعصّبين الذين لا يكفون عن مدح الكليني والثناء عليه؟! ألم يقرؤا القرآن الذي قال بعبارة تتضمن تأكيدات عديدة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/٩]؟

لا أدري لماذا يصف الكليني أو المجلّسي نفسيهما بأنهما من محبي علي (ع)، في حين أنهما في الحقيقة أعداء لذلك الإمام الجليل، لأن القرآن كُتب في عهد عثمان بتأييد من حضرة عليّ (ع) وموافقه، وكما ذكرنا في الفصل السابع من مقدمة تفسير «تابشي از قرآن» [شعاع من القرآن] إن عثمان جمع المصاحف المخالفة للمصحف الأم برأي أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وإشارته وتأييده، "روى أبو بكر الأنباري (ت ٣٨٢ هـ) عن «سويد بن غفلة» قال: سمعت عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول: "يا معشر الناس! اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان وقولكم: حرّاق المصاحف، فوالله ما حرّقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله ٩، جمعنا..... فقلنا: نعم ما رأيتم....." (٣).

ثم إنّه لو أنّ «واواً» في القرآن الكريم قدّمت أو أُخرت عن موضعها، لكان من المحال أن يسكت عليّ (ع) ولا يعترض في خطبه ورسائله اعتراضاً شديداً على هذا الموضوع. أنتم تعتبرون الخطبة الشقشقية من كلام عليّ (ع)، فقولوا لنا: كيف يمكن أن يشتكي عليّ (ع) من الخلفاء ولا يشير حتى إشارة صغيرة إلى هذه المسألة المهمة جداً؟

في نظرنا إن حضرة حيدرة الكرّار (ع) الذي أرسل الحسنين - عليهما السلام - إلى منزل عثمان للدفاع عنه، لو عرف أنه قد وقع أدنى تغيير في القرآن، لما توانى هو وابناه العزيزان عن بذل أي تضحية لإصلاح هذا الأمر، إذ لا شك أن الإمام كان يقوّم الجهاد في سبيل الدفاع عن القرآن على مجاهدة معاوية والخوارج. إن ذلك الإمام الهمام (ع) لم يُشير

(١) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٢، ص ٢٨٨. (المترجم)

(٢) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٣، ص ١٦٢. (المترجم)

(٣) انظر: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط ٣، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج ١، ص ٢٦٢. (المترجم)

خلال فترة حكمته أي إشارة إلى حدوث أدنى تغيير في القرآن، ولو كان مثل ذلك التغيير في كتاب الله قد حصل لعكف الإمام على إصلاح القرآن قبل أن يعمد إلى إعادة الأموال التي أخذت بغير حق إلى بيت مال المسلمين. في حين أننا نرى في نهج البلاغة أن الإمام علياً (ع) كان يحث الناس مراراً وتكراراً على تعلم القرآن عينه الذي قام عثمان بجمعه وكان يوصيهم بتلاوته والعمل به.

والإشكال الكبير الآخر في أحاديث هذا الباب والباب ١١٢ - التي سندرسها وننقدها هنا أيضاً - أنها لا تنسجم مع ختم الوحي، وأنها تثبت نوعاً من الوحي للأئمة، مع أنه باعتراف العلماء - كما ذكرنا في الباب ٦٠ في الصفحة ٢٧٣ من هذا الكتاب - لا يوحى إلى الأئمة. لأن الوحي بالأحكام والمعارف الشرعية لأي شخص بعد النبي الأكرم 9 معناه عدم ختم النبوة. لكن هذه الروايات تدعي أن الإمام يسمع كلام الملك ويتلقى الخبر. وهذا هو الوحي بعينه كل ما في الأمر أنه لم يذكر باسم الوحي. والدليل على ما نقول أنه لا يستتر في الوحي رؤية الملك، لأن القرآن صرح أن كثيراً من الأنبياء لم يكونوا يرون الملك بل يسمعون صوته فقط ويرتبطون مع عالم الملكوت من وراء حجاب. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأُذُنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى/٥١].

مثلاً حضرة كليم الله (ع) كان يسمع الصوت فقط. فالادعاء أن الأئمة يسمعون الصوت فقط ولكنهم غير أنبياء ادعاء باطل ولا يتسق مع ختم الوحي والنبوة. لأن سماع صوت الملاك نوع من أنواع الوحي خاصة أن الملاك يُسمع الإمام «المُحَدَّث» مسائل اعتقادية وأحكاماً شرعية وهذه هي الرسالة والنبوة بعينها وتغيير الاسم أو عدم ذكره لا يغير المسمى. لهذا السبب بالذات

نجد أن الراوي في الحديث الخامس من الباب ١١٢ (١) بعد أن سمع أن الملاك يكلم «المُحَدَّث» سأل السؤال الطبيعي: "قُلْتُ تَقُولُ إِنَّهُ [أي «المُحَدَّث»] نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ يَدَهُ هَكَذَا [أي بالنفي] أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ [المعروف بأنه آصف بن برخيا] أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى [المشهور بين الناس باسم الخضر] أَوْ كَذِي الْقُرْنَيْنِ..".

فأقول: أولاً: أمثال هؤلاء الأفراد يتعلقون جميعهم بفترة ما قبل ختم النبوة في حين أن ما نحن فيه يتعلّق بفترة ما بعد ختم النبوة.

ثانياً: لماذا عرّفنا القرآن بذي القرنين الذي يعود إلى عهد ماضٍ ولكنه امتنع عن تعريفنا بالأئمة بصفتهم «مُحَدَّثِينَ» ومنصوبين مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، واضطررتم إلى القول بوقوع التحريف في القرآن لتتمكنوا من إثبات مرامكم.

ثالثاً: إن العبد الصالح في سورة الكهف (الآية ٦٥ وما بعد)، والذي أتى بعرش ملكة سبأ إلى قصر سليمان (النمل/٤٠) لم يُعَنَّ للناس لا بالنبوة ولا بالإمامة ولا كمُحَدَّثِينَ. وجناب «ذي القرنين» (الكهف/٨٣ فما بعد) وكذلك جناب «طالوت» (البقرة/٢٤٧) حكما الناس وقاداهم بصفة «الملك» ولم يُعَنَّ للناس بصفتهم معلّمي الشريعة والحكمة. وليس لدينا دليل على أن طالوت أو ذا القرنين أو آصف بن برخيا كانوا يسمعون صوت الملك.

(١) ذكر الكليني هذه الرواية بصورة مختصرة في الحديث الرابع من الباب ١١١ أيضاً وراويها أحد الغلاة المسمى بـ (الحسين بن سعيد) ومع ذلك اعتبره المجلسي حديثاً حسناً مؤثقاً.

والحاصل فإن هذه الشخصيات كلها خارجة عن موضوعنا، وقياس الأئمة عليهم قياس مع الفارق.

والإشكال الآخر في مثل هذه الأحاديث، ومن جملتها الحديث الثاني في الباب ١١٢، التي يُنسَبُ فيها للأئمة ادِّعَاؤُهُمُ الارتباطُ بالملائكة وعلمهم بالغيب، مخالفتها لكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي قال إن الوحي وأخبار السماء انقطعت برحلة النبي الأكرم (١). ولا يمكن أن يتفوّه حضرة السجاد (ع) بما يخالف كلام جدّه الكريم.

إن الاعتراض الذي يتوجه إلى الحديث الرابع في الباب ٦١ والحديث الرابع في الباب ١١٢ (٢) هو أنهما ذكرا علامة لا فائدة منها لسماع صوت الملاك!

فلو أعلن شخص قائلاً إنني سمعت صوتاً فشعرتُ باستيلاء حالة من الوقار والسكينة على جوانحي وعلمت أن ملكاً نزل وأن الصوت كان صوت الملك، فهل علينا أن نقبل كلامه ونعتبره إماماً منصوباً عليه ومنصوباً من قِبَلِ الله؟! هل هذا دليل؟! حاشا الإمام أن يقول مثل هذا الكلام.

← الحديث ٢ - مجهول، ومتمته يعاني من عيوب الحديثين ١ و ٤ ذاتها.

← الحديث ٣ - الحديث الذي ذُكِرَ أعلاه، رواه «الأخول» عديم الإنصاف، وراويهِ الآخر: «أحمد البرقي». والحديث الثالث في الباب ١١٢ رواه «البرقي» غير الموثوق برواياته، أيضاً، وراويهِ الآخر: «يعقوب بن يزيد» (٣)، ومع ذلك صحَّح المجلسي واليهودي كلاهما الحديث!

يدَّعي «الأخول» أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: «وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ فَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ [أي للاطلاع على أمور الشريعة والأخبار الغيبية] فَيَسْمَعُ [أي صوت الملك] وَلَا يُعَايِنُ [أي لا يرى الملك] وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ».

ونقول: إن هذا الحديث الذي رواه «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» للكُتَيْبِيِّ، معارض للحديث ٦ من الباب ١٠٥ في الكافي، الذي رواه للكُتَيْبِيِّ «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» نفسه أيضاً، إذ يذكر فيه أن الإمام الرضا (ع) اطلع في رؤيا رآها في منامه على خبر وفاته، كما يعارض الحديث ١٤ من الباب ١١٩ الذي يذكر أن الإمام الكاظم (ع) عَرَفَ من خلال الرؤيا بخليفته، ويخالف الحديثين ٨ و ٩ من الباب ١٧٨ اللذان يذكران أن الإمام الرضا (ع) نُهي في المنام عن الذهاب إلى الحمام، كما أُعْلِنَ له في المنام أن «هارون بن المسيّب» سوف يُهْرَمَ.

ثم إن أحاديث هذا الباب، والحديث الرابع من الباب ١١٢، تقول إن «المُحَدَّث» لا يرى

(١) كقوله عليه السلام: «انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النَّبُوءَةِ وَالْإِنْبَاءِ وَأَخْبَارِ السَّمَاءِ». (نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٥). وقوله: «فَقَفَى بِهِ الرُّسُلَ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣). وقوله: «بَعَثَ اللَّهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٤). راجع ص ٤٨٥ من هذا الكتاب.

(٢) كلا المجلسي واليهودي اعتبروا الحديث الرابع من الباب ١١٢ غير صحيح، وقال المجلسي عنه إنه مرسل.

(٣) بَيِّنًا فيما سبق حال «يعقوب بن يزيد» في الصفحة ٢٩٧ من الكتاب الحالي. وهو الذي روى حديث: «مَنْ رَأَى قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَارِفًا بِحَقِّهِ كَانَ كَمَنْ رَأَى اللَّهَ تَعَالَى فِي عَرْشِهِ!!!» (وسائل الشيعة، كتاب الحج، أبواب المزار وما يناسبه، ص ٣٧١ - ٣٧٢، الحديث ١).

الْمَلَكُ بَلْ يَسْمَعُ صَوْتَهُ فَقَطْ، أَمَا فِي الْأَحَادِيثِ ١ و ٢ و ٣ و ٦ من الباب ١٥٠ فتقول إنه إذا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ الْإِمَامَ مِنَ الْإِمَامِ بَعَثَ مَلَكًا فَأَخَذَ شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ تَحْتَ الْعَرْشِ ثُمَّ أَوْقَعَهَا أَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ فَشَرَبَهَا - قيل أن يقارب زوجته -، فَإِذَا وَضَعَتْهُ أُمُّهُ بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَلَكُ الَّذِي أَخَذَ الشَّرْبَةَ فَكَتَبَ عَلَى عَضُدِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وهو حديث الولادة، آية من القرآن!

وفي أحاديث الباب ١٥٤ التي رواها «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» أيضاً، يدَّعي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَدْخُلُ بُيُوتَ الْأَئِمَّةِ وَتَطُأُ بِسُطُحِهِمْ وَتُصَافِحُهُمْ وَأحياناً تُزَاحِمُهُمْ فِي أرائِكِهِمْ الَّتِي يَتَكُونُ عَلَيْهَا، وَأَنْ زَغَبَ (ريش) الْمَلَائِكَةُ يَمَلَأُ وَسَائِدَهُمْ!! ونسأل: هل صوت الْمَلَائِكَةِ فقط هو الذي يأتي بالشربة ليسقيها الإمام، وهل صوت الْمَلَائِكَةِ فقط هو الذي يصافح الْأَئِمَّةَ وَيُزَاحِمُهُمْ فِي الْمَكَانِ أَوْ يَمَلَأُ وَسَائِدَهُمْ مِنَ الزَّغَبِ؟! إن هذه الأحاديث تدل على تجسُّم الْمَلَائِكَةِ وَتَجَسُّدَهُمْ وَأَنْ جَسَمِيَّتَهُمْ قَابِلَةٌ لِلرُّوْيَةِ.

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، يَتَبَيَّنُ بطلان أحاديث الباب ٦١ والباب ١١٢ من الكافي بكل وضوح. لكن المستغرب هو تصحيح الأستاذ البهوبدي الحديث الأول من الباب ١١٢ الذي ضَعَفَهُ الْمَجْلِسِيُّ، وذكره للحديث في كتابه «صحيح الكافي» بصفة الحديث رقم ٩٤! كما أن الْمَجْلِسِيَّ اعتبر الحديث الخامس من الباب ١١٢ كما ذكرنا^(١) حَسَنًا مُؤَقَّفاً!

ولا يخفى أنه لا يَتَبَيَّنُ من أحاديث البابين ٦١ و ١١٢ الفرق بين الإمام والرسول والنبى، وحتى الْمَجْلِسِيُّ اعترف في شرحه للحديث الثالث في الباب ٦١ قائلاً:

"واعلم أن تحقيق الفرق بين النبي والإمام عليهم السلام واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما وبين سائر الأخبار التي سيأتي بعضها وأوردنا أكثرها في كتاب البحار، في غاية الإشكال، وبالجمله لا بد لنا من الإذعان بعدم كونهم أنبياء، وأنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبيِّنا صلوات الله عليه وعليهم، ومن سائر الأوصياء عليهم السلام، ولا نعرف سبباً لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته والله يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم!"^(٢).

٦٢- بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يصحح البهوبدي أي حديث منها، والمجسسي أيضاً اعتبر الحديث الثاني ضعيفاً والثالث مجهولاً، أما الحديثان الأول والرابع فاعتبرهما صحيحين!

إن العنوان الذي اختاره الكليني لهذا الباب مخالف للقرآن ولكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام، لأن القرآن الكريم يقول إنه ليس بعد الرُّسُلِ حُجَّةٌ لِلنَّاسِ (النساء/١٦٥). وقال الإمام علي عليه السلام - كما ذكرنا من قبل - "تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ" (نهج البلاغة، الخطبة ٩١). وقال واصفاً كتاب الله: "وَاتَّخَذَ عَلَيْكُمْ [أي بالقرآن] الْحُجَّةَ" (نهج البلاغة، الخطبة ٨٦). وقال أيضاً: "قَالَ الْقُرْآنُ..... حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ" (نهج البلاغة،

(١) راجع الصفحة ٣٩٥ من هذا الكتاب.

(٢) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٢، ص ٢٨٩ - ٢٩٠. (المترجم)

الخطبة ١٨٣). وقال كذلك: "أَرْسَلَهُ بِحُجَّةٍ كَافِيَةٍ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٦١).

بناءً على ذلك فإن الشرع عرّف لنا الحجة وبيّنها لنا، فلما بحاجة بعد ذلك إلى أن يعرف رواة ضعفاء مجهولو الحال حججاً في الدين للمسلمين، ويزيدوا ما شأوا في الإسلام تحت لافتة «قال الإمام.....» أو ينقصوا منه.

← الأحاديث ١ و ٢ و ٣ - ثلاثة أحاديث من الأحاديث الأربعة لهذا الباب تقول: "إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرِفَ!".

إن عيب هذه الأحاديث هو أنها، إضافةً إلى مخالفتها للقرآن، تقول أن الإمام لا يكون حجة إلا إذا عُرف. ومن ثمّ إذا لم يُعرَف الإمام فليس حجةً. بناءً عليه، بما أننا الآن، ومنذ قرون، لا نعرف إماماً وليس هناك من إمام نصل إليه، ولا نعرف عن الإمام شيئاً إلا الاسم، فإن الحجة لم تقم علينا، وعلينا أن نبقي تائهين حائرین ونفعل كل ما نرغب به؟! هل هذا ما ترمي إليه هذه الأحاديث؟

ثم إنه ليس من المقبول أن يعتبر كل شخص نفسه «حجة الله على عباده». إذا كان الإمام «حجة الله» كان من الواجب أن يعرّفنا الله على هذه الحجة في كتابه لا أن يُعرّفه رواة الكافي لنا! والمثير أن المجلسي قال بعدم صحة الحديثين الثاني والثالث من هذه الأحاديث الثلاثة، فلم يبق منها إلا الحديث الأول، وفيما يلي سنعرف حال هذا الحديث من خلال تعرفنا على حال أحد رواته:

«أبو سليمان داود بن كثير الرقي» اعتبره أكثر علماء الرجال ضعيفاً وغالبياً بل ركناً من أركان الغلاة، وقال عنه ابن الغضائري: "إنه كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يُلتفت إليه". وأيد النجاشي مقولة الغضائري ونقل عن أحمد بن عبد الواحد قوله: "داود بن كثير الرقي يُكنى أبا خالد وهو يُكنى أبا سليمان، ضعيف جداً والغلاة يروون عنه" (١). وهذا أيضاً ما قاله عنه الكشي والشهيد الثاني والعلامة الحلي.

حقاً ما أدق ما قالوه عنه! فنحن نجد في عصرنا هذا رجالاً يدعى «سيد أبو الفضل النبوي القمي» يُلقب نفسه بـ«آية الله العظمى» يروي في الصفحة ٢٤٩ من كتابه الموسوم بـ«أمراء هستي» [أمراء الوجود] - دعماً لخرافاته التي نقلها من كتاب الخرائج للراوندي المليء بالغلو - عن داود الرقي هذا أن الإمام الصادق قال له (٢): يَا دَاوُدُ! لَوْلَا اسْمِي وَرُوحِي لَمَا اطْرَدَتِ الْأَنْهَارُ وَلَا أَيْتَعَتِ الثِّمَارُ وَلَا اخْضَرَّتِ الْأَشْجَارُ!! (٣).

← الحديث ٤ - الحديث الرابع رواه «البرقي» غير الثقة. وهو خبر آحاد ليس له أي معنى صحيح أو مفيد. ويقول: "الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ وَمَعَ الْخَلْقِ وَبَعْدَ الْخَلْقِ!". ونسأل: ما الفائدة من الحجة قبل الخلق، وما الغرض منه؟ ولأجل من هو حجة؟ وكذلك ما معنى الحجة بعد الخلق؟

هذا الحديث يشابه الحديث الذي ينسب إلى رسول الله 9 قوله: "كُنْتُ نَبِيّاً وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ!" (٤).

(١) انظر رجال النجاشي، ص ١١٩. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا الصفحة ٢٨٦-٢٨٣ من الكتاب الحالي.

(٣) الخرائج والجرائح، ج ٢، ص ٦٢٢. وبحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٠٠. (المُتَرْجِمُ)

(٤) مشهور على الألسنة ولا أصل له بهذا اللفظ وإنما الموجود في بعض المصادر: "كُنْتُ نَبِيّاً وَأَدَمُ

حقاً إنه مدعاة للتساؤل: لمن كان نبياً في ذلك الزمن؟ ولأجل أي غاية كان نبياً؟ ما الفائدة من نبوته في تلك الفترة؟ علاوة على ذلك فإن من لفق هذا الحديث وقع في خطأ لغوي واضح إذ كان عليه أن يقول: "وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ" لأن الطين ذاته يتكون من الماء مع التراب فالقول أنه كان بين الماء والطين لا معنى له وكان عليه أن يلفق على هذا النحو: كُنْتُ نَبِيًّا وَأَدَمُ فِي الطِّينِ!

٦٣- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

يحتوي هذا الباب ثلاثة عشر حديثاً اعتبر الأستاذ الیهودیّ الحديثين الأول والثاني منها فقط صحيحين. وضعف المجلسي الأحاديث ٤ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٣، واعتبر الأحاديث ٣ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ مجهولة والحديث ١ حسناً والحديث ٢ مؤثقاً والحديث ٥ صحيحاً.

← الحديث ١ - رواه «الحسين بن أبي الغلاء» اعتبره الفاضل الجزائري ضعيفاً، وهو فرد مجهول الحال^(١) اختلف علماء الرجال بشأنه، وقد ادّعى أن الإمام الصادق عليه السلام قال ما معناه: لَا تَكُونُ الْأَرْضُ دُونَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا إِمَامٌ، فَإِنْ وُجِدَ فِيهَا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ إِمَامَانِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَامِتًا!

ونقول: إن هذا الكلام افتراء على الإمام. ونحن نقطع يقيناً أن الإمام لم يقل مثل هذا الكلام؛ بدليل ما يلي:

أولاً: قبل مدة من بعثة النبي ٩، أي في عصر الجاهلية، لم يكن هناك إمام، كما أنه لم يكن هناك إمام قبل حضرة آدم (ع)، ومع ذلك لم تسخ الأرض بأهلها. يقول تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة/١٩]، فلماذا بقيت الأرض ولم تنهار في عهد الفترة التي لم يكن فيها حجة؟

ثانياً: إذا كان هناك إمامان في وقت واحد فلماذا يجب أن يكون أحدهما صامتاً؟ أليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإرشاد الجاهل وتعليم الناس واجباً عليه؟ في زمن داود وسليمان - عليهما الصلاة والسلام - حيث كان كلاهما نبياً وحجة، في حادثة الحكم بشأن الحرث (أي الزرع) إذ نفست فيه غنم القوم، أبدى سليمان حكمه في القضية الذي كان الأصوب (الأنبياء/٧٨-٧٩). وكذلك كان في أنطاكية ثلاثة مرسلين في وقت واحد وكانوا يعملون معاً على إرشاد الخلق وتعليم الشريعة (يس/١٣-٢٠) فلم يكن أي واحد منهم صامتاً.

ثالثاً: لو كان الكليني مؤمناً بهذا الحديث فلماذا روى الحديث الأول من الباب ١٨٣ الذي يفيد أنه في زمن إمامة حضرة علي عليه السلام - عندما كان هو الإمام القائم - كان وصيه والقائم بحجته الإمام الحسن عليه السلام، ولم يكن الحسن صامتاً في حينها، بل لما سئل أمير المؤمنين عن موضوع الإمامة، أحال السائل إلى الإمام الحسن وقال: "يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَجِبْهُ. قَالَ فَأَجَابَهُ الْحَسَنُ.....".

بَيِّنَ الرُّوحَ وَالْجَسَدَ". أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٤٨) عن مطرف بن عبد الله بن الشخير أن رجلاً سأل رسول الله ٩ متى كنت نبياً؟ فقال: كُنْتُ نَبِيًّا... الحديث. وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبه، المصنف (٣٢٩/٧)، رقم (٣٦٥٥٣)، وابن قانع (ت ٣٥١هـ)، معجم الصحابة، (١/٣٤٧). وأخرج نحوه الطبراني، المعجم الكبير (٩٢/١٢)، رقم (١٢٥٧١) عن ابن عباس. (المترجم) (١) وهو أيضاً الذي روى الحديث الرابع في هذا الباب.

← الحديث ٢ - يدّعي فيه «إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ» فطحي المذهب الذي سبق أن عرفنا حاله (١) أنه سمع الإمام الصادق عليه السلام يقول: "إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ؛ كَيْمَا إِنْ رَأَى الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً رَدَّهُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً أَتَمَّهُ لَهُمْ".

فنقول: ففي هذه الحالة إذن لا يجوز للإمام أن يغيب ولا بد أن يكون حاضراً دائماً. لكننا منذ مدة مديدة، حيث راجت بين المسلمين مئات المذاهب المليئة بالبدع والخرافات، لم نجد إماماً يُعيد الدين إلى حالته الأصلية الأصيلة، ولو كان مثل هذا الإمام موجوداً فلماذا لا يؤدي وظيفته هذه ولا يظهر الحق ولا يدعو الناس إلى طريق الله ويبين لهم الحلال والحرام؟!

← الحديث ٣ - إشكالات الحديث الثاني ذاتها تنطبق على هذا الحديث.

أمام متن الحديث الرابع والأحاديث السادس وما بعده في هذا الباب فتنطوي على الإشكال ذاته الذي ذكرناه في نقدنا للحديث الأول.

← الحديث ٥ - يقول: "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَدَعْ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرِفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ".

فنقول: إذا كان المراد من «عالم» الإمام فإن الناس ليس لديهم إمام يتواصلون معه منذ قرون متتالية، وإذا كانت معرفة الحق من الباطل منوطاً بوجود حجة وإمام وحضوره، فلا يمكن تبرير غيبته إذن بحال من الأحوال. أما إذا كان المراد من «العالم» غير المعصوم القادر على تمييز الحق من الباطل، فنقول إن مثل هؤلاء العلماء كانوا موجودين منذ زمن بعيد قبل الإمام الغائب، ومن ثم فوجود الإمام ليس ضرورياً.

وبقية أحاديث هذا الباب تطرح مضمون الأحاديث التي ذكرناها ذاتها، وهي معلولة سنداً ومتناً. وقد سبق أن نقدنا الحديثين الثامن والعاشر من هذا الباب في الصفحة ٢٦٣ و ٢٨٥ من هذا الكتاب، ونقدنا الحديث الثالث عشر في هذا الباب في الصفحة ١١٢-١٤٩ من هذا الكتاب فلترجع هناك.

٦٤- بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْقُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث لم يصحح المجلسي ولا البهيوذي أيّاً منها! فقد اعتبر المجلسي الأحاديث ٢١ و ٤ ضعيفة والحديث ٣ مرسلًا والحديث ٥ مجهولاً. و«حمزة بن الطيار» الذي روى الأحاديث ١ و ٢ و ٤ مجهول الحال. كما أن «النّهدي» الذي روى الحديث الخامس مجهول أيضاً. إن هذا يدل على أن الكليني كان يجمع في كتابه كل حديث فيه مدح للإمام دون الاهتمام بمن رواه. جاء في الحديث الثالث - المرسل -: "لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ، وَقَالَ: إِنَّ آخَرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ لَنَلَا يَخْتَجُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ!"

فنقول: إذا كان وجود الإمام ضرورياً إلى هذا الحد فلماذا لا يستطيع أحد أن يصل إليه منذ قرون عديدة؟ ثم إن كتاب الله والعقل السليم موجودان دائماً ولا حاجة إلى حجة أخرى. إضافة إلى ذلك إن مثل هذه الحجة لا بد أن يبينها الله ورسوله لا رواة كذابون يروون مثل هذا الأمر على لسان الأئمة!

(١) راجعوا الصفحات ١٦٨ - ١٦٥ من هذا الكتاب.

أورد الكليني في هذا الباب ١٤ حديثاً لم يعتبر الأستاذ البهبودي أيّاً منها صحيحاً سوى الحديثين الثالث والثامن. أما المجلسي فاعتبر أن الأحاديث ٣ و ٨ و ١١ صحيحة، والأحاديث ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٤ ضعيفة، و ٧ و ١٢ مجهولين و ٤ مختلف فيه، والحديث ١٣ مؤثقاً.

مضمون هذه الأحاديث أن معرفة الأئمة واجبة، وأنها من معارف الدين وركن من أركان العقائد الإسلامية، وأنه لا بُدَّ من إرجاع أي اختلاف ديني إلى الإمام!

هذا في حين أن الله تعالى بيّن أصول الدين وأركان الإيمان الإسلامية ولم يذكر شيئاً عن معرفة الإمام. هل القرآن الكريم هو الذي ينبغي أن يبين لنا المعارف الإلهية وأصول الإسلام، أم رواية الكليني؟ لقد بيّن القرآن في سورة البقرة، الآية ١٧٧ و ٢٨٥، وفي سورة النساء، الآية ١٣٦، جميع أصول الإسلام ولم يشر أي إشارة إلى الإمامة الإلهية. لم يأت في القرآن أي كلام عن موضوع معرفة الإمام. بل إن القرآن يقول إن كل عبد من عباد الرحمن يمكنه من خلال السعي وكسب العلم والعمل أن يصبح للمتقين إماماً (سورة الفرقان/٧٤). في نظرنا، منذ أن صرّف الوعاظ همّتهم إلى تبليغ أكاذيب الرواة، وبدلاً من تعريفهم الناس بالإسلام انشغلوا بتعريفهم بأئمة الدين والإطّباب في مقاماتهم ومدحهم وتمجيدهم، خفّت التربية الإسلامية.

ليس معنى الإسلام معرفة أئمة الدين وزعمائه بل الإسلام هو الإيمان والعمل الصالح.

← الحديثان ١ و ٢ - «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» المَعْدُودُ مِنَ الضَّعَفَاءِ ^(١) يقول: إن من تَبِعَاتِ وَلَوَازِمِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ: مُوَالَاةُ عَلِيٍّ (ع) وَالْإِنْتِمَاءُ بِهِ وَبِأَيِّمَةِ الْهُدَى عَلَيْهِمُ السَّلَام. وفي الحديث الثاني يُنسَبُ إِلَى الْإِمَامِ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِناً حَتَّى يَعْرِفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَيِّمَةَ كُلَّهُمْ وَإِمَامَ زَمَانِهِ وَيَرُدَّ إِلَيْهِ وَيُسَلِّمَ لَهُ ثُمَّ قَالَ كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟!"

فنقول: فلماذا لم يبين لنا القرآن هذا الأصل المهم الذي هو من شروط معرفة الله بشكل صحيح؟! إضافة إلى ذلك، فإن الله تعالى بيّن لنا في القرآن أن المرجع في حل الخلافات والنزاعات بين المسلمين هو كتاب الله وسنة رسوله ٩ (النساء/٥٩) وكما قلنا سابقاً فقد فسّر عليّ (ع) هذه الآية (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣، والخطبة ١٢٥) فلم يعرف في تفسيره أي مرجع لحلّ الاختلافات ومعرفة الشريعة سوى القرآن والسنة ^(٢) ولم يعتبر أن موالاته والافتداء به شرط لمعرفة الله بل عرفنا بالله ورسوله فقط ولم يذكر شخصاً آخر.

← الحديث ٣ - راوي هذا الحديث «هشام بن سالم» أي ذلك الأحمق الذي روى أن القرآن الذي نزل به جبريل كان سبعة عشر ألف آية!!

في هذا الحديث جاء أن معرفة الإمام واجبة على كل مؤمن بالله والنبى ٩. وقد قلنا في السطور السابقة إنه لو كانت معرفة الأئمة واجبة على المؤمنين، لعرفهم

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحات ٣٦٩-٣٦٦ من هذا الكتاب.

الله لنا يقيناً في كتابه. إن الله الذي لم يُعْفَلْ حتى ذكر كلب أصحاب الكهف في كتابه، هل يضنُّ بذكر الأئمة -الذين اعتُبرت معرفة المؤمنين بهم واجبة بوصفها شرطاً لازماً لمعرفةهم الله على نحو أكمل- ولا يعرفنا بهم في القرآن؟

ثم إن الحديث يقول إِنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مَعْرِفَةَ الْخَلِيفَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِي! فنقول: إن هذا الكلام المثير للتفرقة مخالف لسيرة عليٍّ عليه السلام الداعي إلى الوحدة، ثم إنه لو كان عمل أولئك الخليفَتين مرضياً للشيطان وكان الشيطان هو الذي ألقى القبول بهما في قلوب مسلمي صدر الإسلام، فلماذا أثنى عليهم حضرة عليٍّ عليه السلام وسمّى أولاده بأسمائهم^(١) وقبل الخليفة الثاني زوجاً لابنته ودعا له بالخير^(٢) وتصرّف مع أعدائه الذين حاربوه والذين كانوا يعتقدون بخلافة دينك الخليفَتين تصرّفه مع المسلمين^(٣)، كما أن ابنه حضرة الإمام الصادق عليه السلام اعتبر أن كثيراً من غير الشيعة من أهل النجاة^(٤) وكانت علاقته طيبة مع أئمة أهل السنة؟^(٥)

← الحديث ٤ - يقول: "يَقُولُ إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ إِمَامَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ"^(٦).

ونقول: حسناً جداً، بناء على ذلك فإن الغلاة الذين يعرفون الأئمة ولكنهم يغفلون في حقهم رغم نهي الأئمة لهم عن ذلك، محرومون من نعمة التوحيد ولا يعرفون الله على وجه صحيح بل هم ضالون، فلماذا أتيتهم بأحاديثهم في كتبكم ونشرتموها؟ للأسف أكثر شعبنا اليوم جاهل بالتوحيد وبمعرفة الله ومعرفة الدين، وهم مشغولون ليل نهار بمعرفة الأئمة، وهذا العمل لا يفيد سوى الخسران والضلال.

← الحديث ٥ - ضعيفٌ كما ذكرنا.

← الحديث ٦ - ضعيفٌ حسب قول المجلسي. وقد روى الكليني هذا الحديث مرةً ثانيةً في المجلد الثاني من الكافي، ص ٤٧ (باب خصال المؤمن) الحديث الثالث.

-
- (١) راجعوا الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب.
- (٢) راجعوا نهج البلاغة، الخطبة ١٣٤ والخطبة ١٤٦، وراجعوا كتاب «راهي به سوى وحدت اسلامي» [طريق نحو وحدة إسلامية]، صفحة ١٧٣.
- (٣) راجعوا الصفحة ٣٠٧-٣٠٢ من هذا الكتاب.
- (٤) راجعوا الصفحة ١٦٧ من هذا الكتاب.
- (٥) راجعوا الصفحة ٢١٥-٢٠٩ من هذا الكتاب.
- (٦) لا يخفى أن بعضهم ذكر عبارة الكافي (ج ١، ص ١٨١) بصورة: "وَمَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ"، أي بنفي الفعل الثاني، ولكن لا دليل على هذا العمل. لأنه لم يُذكر في نسخ الكافي المختلفة مثل هذا الوجه، ولم يُشر المصحح أي إشارة إلى اختلاف النسخ هنا. ولو أصررنا أن ثمة سهواً وقع هنا فالاحتمال المعقول أكثر أن نقول إن هناك أربعة وجوه قابلة للتصور لمتن هذه الرواية: معرفة الله والإمام كليهما، عدم معرفة الله والإمام كليهما، معرفة الله وعدم معرفة الإمام، عدم معرفة الله ومعرفة الإمام. فقد ذكر الوجهين الأول والثالث - اللذين يتوافقان مع سائر روايات هذا الباب وينسجمان معها - وصرف النظر عن بيان الوجه الثاني والرابع لأن نتيجتهما بديهية، ولا تحتاج إلى ذكر. لكن الكليني نفى سهواً الفعل الأول وأثبت الفعل الثاني (الوجه الرابع)، وسائر كُتُب نسخ الكافي اتبعوه في ذلك، وإلا فإن مجرد نفي الفعل الثاني (الوجه الثاني) يجعل الجملة الثانية كلها زائدة وحشواً لأن نتيجتها كما قلنا من البديهيات فلا حاجة لنا أن نقول إن الذي لا يعرف الله ولا يعرف الإمام ضالٌّ!!

← الحديث ٧ - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيِّ. أحد رواته «الحسين بن سعيد» الغالي. وراويه الآخر «رُبَيْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» الذي سبق أن بيّنا حاله^(١).

← الحديث ٨ - لا عجب أن يصحَّحَ المَجْلِسِيُّ مثل هذا الحديث لكن العجيب أن يعتبره الأستاذ البُهْؤُودِيُّ صحيحاً. أحد رواته «صفوان بن يحيى» الذي سبق أن بيّنا حاله^(٢). وراويه الآخر «محمد بن مسلم» مشترك بين الثقة والمجهول والضعيف. ويظهر من الحديث الثاني في الباب ٥٢ أنه كان -خلافاً لمذهب الشيعة- جبرياً! إنه يدعي أن حضرة باقر العلوم قال: "كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ فِيهَا نَفْسَهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللَّهُ شَانِيٌّ لِأَعْمَالِهِ وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا!".

ثم قال: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ظَاهِرٌ غَادِلٌ أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهًا وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَاتَ مَيِّتَةً كُفْرٍ وَنِفَاقٍ!".

ونقول: إذا كان الأمر كما تدَّعون، فكيف يمكن لِّلَّه الرؤوف الرحيم أن يعرِّف نبيَّه للناس ويوضِّح لنا أصول الدين، لكنه يمتنع عن التعريف بالإمام الذي قام هو نفسه بنصبه لنا، فلا يعرفه لأمة الإسلام بصورة واضحة تماماً حتى يتم الحجة على الناس بذلك، بل يوكل هذه المهمة إلى حديث الغدير ورواة الكليني؟!

ثم إنه لو كان من الواجب أن يكون الإمام ظاهراً فلماذا هو غائب منذ قرون ومختلف قد ترك الناس بلا إمام كالغنم بلا راعٍ؟!

← الحديث ٩ - سنده ضعيفٌ جداً لوجود «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ»^(٣) و«مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ»^(٤) في سنده.

← الحديث ١٠ - ضعيفٌ.

← الحديث ١١ - اعتبره المَجْلِسِيُّ صحيحاً. لكن راويه «علي بن إبراهيم» الذي يعتقد بتحريف القرآن. وراويه الآخر «محمد بن عيسى» الذي يروي الخرافات ولا يُعْتَمَدُ على حديثه.

← الحديث ١٢ - اعتبره المَجْلِسِيُّ مجهولاً. أحد رواته «علي بن الحكم» الأحمق الذي روى أن القرآن كان يضم سبعة عشر ألف آية!

← الحديث ١٣ - يقول المَجْلِسِيُّ إنه مُوْتَوِّقٌ. ولكنه في نظرنا ضعيف لا يُعْتَمَدُ عليه لوجود «منصور بن يونس» الواقفي و«محمد بن إسماعيل»^(٥) و«البرقي» في سنده.

← الحديث ١٤ - سنده في غاية الضعف. أحد رواته «مُحَمَّدُ بْنُ أَوْرَمَةَ الْقُمِّيِّ» الذي قال النجاشي عنه: "ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو حتى دُسَّ عليه من يَفْتَاكَ به، فوجدوه يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميين

(١) راجعوا الصفحة ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا الصفحة ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

(٣) راجعوا الصفحة ١٥٠ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٤) راجعوا الصفحة ٣١٦-٣١١ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٥) راجعوا الصفحة ٣١٤ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

عن «ابن الوليد» [أستاذ الشيخ الصدوق] أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو^(١).
وقد عدّه الشيخ الطوسي [في الفهرست] والعلامة الحلي، في عداد من لا تُقبل روايتهم^(٢). وقد روى ثمانية أحاديث من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي^(٣).
يدّعي هذا الحديث أن حضرة عليّ (ع) قال: إن المقصود من «الحسنة» في الآية ٨٩ من سورة النمل [أي قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾]: «مَعْرِفَةُ الْوَلَايَةِ وَحُبُّ أَهْلِ الْبَيْتِ». وأن المقصود من «السّيئة» في الآية ٩٠ [أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾]: «إِنْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبُغْضُ أَهْلِ الْبَيْتِ»!

هذا في حين أن سورة النمل مكية وفي حينها كان المشركون ينكرون رسالة النبي ﷺ نفسه ويؤمنون بأنواع الخرافات، ولذلك فلم يكن من المعقول في ذلك الحين أن يدّعي المشركون إلى معرفة أهل البيت وحبهم! إن هذا الكلام هو ادعاءات الباطنية الباطلة ذاتها ولا علاقة له بالقرآن الكريم.

٦٦- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ

أورد الكليني في هذا الباب سبعة عشر حديثاً أكثرها غير موثوق وساقط من الاعتبار. فالأستاذ البهبودي لم يقبل منها إلى الأحاديث ٦ و٧ و٨ فقط. أما المجلسي فاعتبر الأحاديث ٢ و٣ و٥ و٩ و١٣ و١٦ ضعيفةً والحديث ٤ مرسلًا، والحديث ١٤ مجهولًا، والحديثين ١٢ و١٥ مجهولين بمنزلة الصحيح، والحديث ١٧ مجهولًا كالحسن، والحديثين ٦ و٨ صحيحين، والحديث حسناً كالصحيح، ولم يبد رأيهم في الحديثين ١٠ و١١.

← الحديث ١ - يقول «علي بن إبراهيم» الخرافي المعتقد بتحريف القرآن، و«حريز» الخرافي أيضاً على لسان الإمام: «فِرْوَةُ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». وأسْتَدِلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء/٨٠].

فأقول: ينبغي أن نسأل الراوي: ما علاقة هذه الآية التي تتعلق بطاعة النبي بطاعة الإمام؟ إن الأئمة الكرام كانوا تابعين لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ أكثر من الآخرين ولم يكن لديهم سنة خاصة بهم، كما قال حضرة عليّ عليه السلام: «فَلَمَّا أَفْضَتْ إِلَيَّ نَظَرْتُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَمَا وَضَعَ لَنَا وَأَمَرَنَا بِالْحُكْمِ بِهِ فَاتَّبَعْتُهُ وَمَا اسْتَنْتَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وآله) فَاتَّبَعْتُهُ». (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٥)

وقال عليه السلام أيضاً: «أَمَّا وَصِيَّتِي فَاللَّهُ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَمُحَمَّدًا (صلى الله عليه وآله) فَلَا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ أَقِيمُوا هَذِينَ الْعُمُودِينَ وَأَوْقِدُوا هَذِينَ الْمِصْبَاحِينَ». (نهج البلاغة،

- (١) رجال النجاشي، ص ٢٥٣. (المُتَرَجِّمُ)
(٢) وصفه العلامة الحلي في رجاله (ص ٢٥٢) بتلك الصفات السيئة التي ذكرها النجاشي والغضائري عنه وخُصِّنَ إلى القول: «والذي أراه التوقف في روايته». (المُتَرَجِّمُ)
(٣) راجعوا بشأنه ما جاب في كتاب «معرفة الحديث» تأليف الأستاذ البهبودي، الصفحة ١٩٣-١٩٤.

وكتب إلى العاملين على جمع الزكاة يقول: "لِنَقْسِمَهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ". (نهج البلاغة، الرسالة ٢٥)، وقال كذلك: "وَكُلُّ قَدْ سَمَى اللَّهُ لَهُ سَهْمَهُ وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ". (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

فكما تلاحظون لم يشر عليٌّ عليه السلام إلا إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولم يذكر أي سنة أخرى بل اعتبر الهداية منحصرةً بدينك الأمرين فقط (أي كتاب الله وسنة رسوله). علاوة على ذلك، فإن الآية التي استشهدتم بها، لا علاقة لها بطاعة الإمام، فكان الواجب عليكم أن تأتوا بآية تأمر بطاعة «الإمام المعصوم المنصوب والمُعَيَّن مِنْ قِبَلِ اللَّهِ»، وبالطبع لا توجد هكذا آية في القرآن الكريم. نعم تجب طاعة «أولي الأمر» الذين يقومون بتطبيق الكتاب والسنة، بعد مبايعة المسلمين لهم، وطالما لم يتخطوا حكم الكتاب والسنة، وهذا الأمر لا ينحصر بالطبع بالأئمة الاثني عشر، ولا علاقة له بالطبع بما تقصدونه وهو اختراع إمام منصوب ومُعَيَّن مِنْ قِبَلِ اللَّهِ.

← **الحديث ٢** - كَلَامُ الْمَجْلِسِيِّ وَالْيَهُودِيِّ اعْتَبَرَاهُ غَيْرَ صَحِيحٍ، وَصَرَحَ الْمَجْلِسِيُّ بِضَعْفِهِ، وَمَتْنُهُ لَا يَتَضَمَّنُ شَيْئاً مَفِيداً سِوَى دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ.

← **الحديث ٣** - تَكَلَّمْنَا فِيمَا سَبَقَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي صَرَّحَ الْمَجْلِسِيُّ بِضَعْفِهِ. فَلَا نَكْرَرُ هُنَا مَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقاً^(١).

← **الحديث ٤** - فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ اسْتَنْدَ «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» الَّذِي كَانَ مِنَ الْغَلَاةِ، وَ«الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ» الَّذِي عُذَّ مِنَ الضَّعْفِ إِلَى آيَةِ «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» [النساء/٥٤] لِإثبات وجوب طاعة الإمام. هذا مع أن الآية لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالأئمة، بل تتعلق بأنبياء بني إسرائيل مثل داود وسليمان ويوسف. وحين نزلت هذه الآية لم تكن مسألة الإمامة مطروحة أصلاً. علاوة على ذلك فإن فعل «آتَيْنَا» فعل ماضٍ ولا دلالة له على المستقبل. ليت شعري! هل يجهل الإمام الفرق بين الماضي والمضارع؟ أم أن الرواة الوضّاعين افترخوا ذلك على لسان ذلك الإمام الكريم؟ ثم إن الآية تقول إن الله أتى آل إبراهيم كتاباً سماوياً فهل أُعْطِيَ الْأَنْمَةُ أَيْضاً كِتَاباً سَمَائِيّاً؟! أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّكُمْ تَقْرَأُونَ فِي أَدْعِيَتِكُمْ أحياناً: "مُنْتَظَرٌ لِأَمْرِكُمْ مُرْتَقِبٌ لِذَوَلَّتْكُمْ..... وَتُصَرِّتِي لَكُمْ مُعَدَّةً حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ لِإِدِينِهِ..... وَيُمَكِّنْكُمْ فِي أَرْضِهِ". فهذا يدل على إقراركم أن الأئمة لم يُمْكِنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ، فَكَيْفَ تَدْعُونَ أَنْ الْإِمَامَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ آتَانَا مُلْكًا عَظِيمًا؟!

← **الحديث ٥** - حَدِيثٌ ضَعِيفٌ يَدَّعِي - دُونَ دَلِيلٍ - أَنَّ طَاعَةَ الْأَنْمَةِ كَطَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ.

← **الحديث ٦** - مِنْ رَوَاتِهِ «الْبَرْقِيُّ» الْخَرَافِيُّ، وَ«سَيِّفُ بْنُ عَمِيرَةَ» الَّذِي لَعَنَهُ الْأَنْمَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢). تَصَحِيحُ الْمَجْلِسِيِّ لِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَشِيرُ الْعَجَبُ، لَكِنْ الَّذِي يَشِيرُ الْعَجَبُ تَصَحِيحُ الْأُسْتَاذِ الْيَهُودِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَبُولُهُ لَهُ!

(١) راجعوا الصفحة ١٥٥ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا الصفحة ١٠٥ - ١٠٠ من الكتاب الحالي.

يقول الإمام الصادق عليه السلام في هذا الحديث: "نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ وَلَنَا صَفْوُ الْمَالِ وَنَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَنَحْنُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء/ ٥٤]".

أيها القارئ المحترم! لو راجعت القرآن للاحظت أن الآية ٥١ من سورة النساء الكريمة خطابٌ لليهود، وأن مرجع ضمير «الواو» في الآية ٥٤ هو كلمة «الذين» في الآية ٥١. في الآية ٥١ بين الله تعالى أن اليهود - بسبب عدوانهم الشديدة للمسلمين - خضعوا أمام أصنام المشركين (الجبت والطاغوت) وقالوا للمشركين إنهم أهدى من الذين آمنوا سبيلاً كي يستجلبوا نصرة قريش لهم في حربهم للنبي ودينه. لذا قال تعالى بعد عدة آيات - الآية ٥٤ - هل يحسد اليهود الذين آمنوا لأن نعمة النبوة أُعطيَت لغير اليهود؟! وقال: لقد آتينا آل إبراهيم (ع) - والعرب هم من آل إبراهيم إذ ينتسبون إليه من طريق ابنه إسماعيل - النبوة والحكم أي الملك العظيم، كما وعدنا قديماً، وهذا النبي هو أيضاً من آل إبراهيم.

وعلى كل حال فالآيات المذكورة خطابٌ موجهةٌ إلى اليهود، ولا علاقة لها أبداً بخلفاء النبي ﷺ، ولم يكن اليهود حين نزول هذه الآيات يعرفون خلفاء النبي ﷺ أصلاً حتى يحسدوهم. وفي نهاية الآية يقول تعالى بصيغة الفعل الماضي: (وَأَتَيْنَاهُمُ مُلْكًا عَظِيمًا) مع أن أكثر الأئمة لم ينالوا الحكم والملك.

← الحديثان ٧ و ١٦ - من رواتهما «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» الأحمق راوي حديث أن القرآن كان سبعة عشر ألف آية! ^(١). و«أَحْمَدُ الْبَرْقِيُّ» وأبوه، وكلاهما من رواة الخرافات. و«الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ» الذي لم يُوثَّق وكان واقفياً وحسب قول الممقاني، فإن عدداً من الفقهاء، من جملتهم المحقق الجلي، ردوا رواياته ^(٢)، كلهم رووا عن «الحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ» غير الموثَّق ^(٣) أنه قال للإمام الصادق عليه السلام: "الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء/ ٥٩]، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة/ ٥٥]".

و ممّا يستدعي العجب قبول الأستاذ اليهودي للحديث السابع هذا! وقبل دراسة متن هذا الحديث ونقده، نذكر بأنه تم وضع بعض الأحاديث في كُتُب الحديث تقول إن المقصود من «وَالَّذِينَ آمَنُوا» في الآية ٥٥ من سورة المائدة - رغم أن العبارة بصيغة الجمع - هو الإمام علي (ع)! في أكثر تلك الأحاديث ذكر أن علياً عليه السلام تصدَّق - بعنوان الزكاة - أثناء ركوعه في الصلاة، بخاتمه - وفي بعض الروايات أنه

(١) بيّنّا حاله في الصفحة ٢٧٨ فما بعد.

(٢) وهو الذي روى الحديث رقم ٤ في الصفحة ٢٥٠ - ٢٥١ من الكتاب الحالي. والحديث ٨٧ من الباب ١٦٥ الفاضح، في الكافي.

(٣) بيّنّا حاله في الصفحة ٤٠٠ من هذا الكتاب.

تصدّق بخُلَّةٍ كانت على كتفه^(١) - وأن الآية المذكورة من سورة المائدة نزلت بعد هذه الحادثة. وقد أُشير في هذا الحديث السابع من هذا الباب وفي الأحاديث المشابهة له، إلى هذه القصة.

إن الذين لهم علم بالقرآن الكريم يعلمون أن الإمام لم يقل قطعاً مثل هذا الكلام، لأنه من الواضح أن المراد من «الولاية» في عبارة «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ» الموالاة أي «المحبة والصدقة والنصرة والتضامن» مع المؤمنين، واجتناب مصادقة المتظاهرين بالإسلام [المنافقين] والكفار والاعتماد عليهم، ولا علاقة لها بوجوب طاعة أحد، لأن الآية المذكورة جاءت في وسط آيات تنهى المسلمين عن مصادقة الكفار ومناصرتهم والتحالف معهم والاتكاء عليهم. ففي الآية ٥١ يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة/٥١]. ثم يقول تعالى في الآية ٥٧: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة/٥٧].

فكما تلاحظون، جاءت الآية موضع البحث - أي الآية ٥٥ من سورة المائدة - وسط آيات تتعلّق بنهي المسلمين عن موالاة الكفار وأهل الكتاب أي عن مصادقتهم ومناصرتهم والاتكاء عليهم والاستتصار بهم، وتحت المؤمنين على أن يؤالوا بعضهم بعضاً أي يصادقوا ويناصروا ويحالفوا بعضهم بعضاً ويتضامنوا بعضهم مع بعض. إذن، بملاحظة الآيات السابقة واللاحقة، من الواضح أن الآية الكريمة خطابٌ للمؤمنين يقول الله لهم فيه: إن غير المسلمين ليسوا أصدقاء وأنصار لكم، بل صديقكم وناصركم وحليفكم: الله ورسوله، وكذلك المؤمنون الذين يُصلُّون ويُرْكُون، لا مع كراهة ذلك [كالمنافقين] بل يفعلون ذلك بخضوع ورغبة، خلافاً للمنافقين الذين وصفهم الله بقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة/٥٤]. فالمؤمنون الحقيقيون صفتهم أنهم يؤدون الصلاة ويؤتون الزكاة وَهُمْ رَاكِعُونَ، أي يؤدون طاعة الله بخضوع وخشوع^(٢).

قال بعض المتعصّبين خداعاً للعوام: بما أن الآية ٥٥ بدأت بكلمة «إِنَّمَا» التي تُستخدم للتخصيص والانحصار، فالمراد من «الذين آمنوا»، التي جاءت بصيغة الجمع، الانحصار بفردٍ خاصٍّ محدّد فقط.

(١) في أغلب الاحتمالات إن الذين انتبهوا إلى الإشكالات في قصة التصدّق بالخاتم، غيروا الحديث إلى التصدّق بالحُلَّة كي يقللوا من الإشكالات في الحديث. راجعوا الكافي، الباب ١٢٢، الحديث ٣.

(٢) استناداً إلى التوضيحات التي ذكرناها يتبيّن أن كلمة «راكع» في هذه الآية استُخدمت بمعناها اللغوي الأصلي، لا بمعناها المنقول والاصطلاحي (ركن من أركان الصلاة). مثلما جاءت كلمة «راكعاً» في الآية ٢٤ من سور «صاد» بمعناها اللغوي أيضاً، فقال تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص/٢٤] أي طلب من ربه الغفران وخرّ ساجداً لِلَّهِ بتواضع وخضوع، وإلا فكيف يمكن أن يختر الإنسان ساجداً إلى الأرض وهو راكع؟!

فنقول: إن التخصيص الذي تفيدته كلمة «إِنَّمَا» واقع على مفهوم كلمة «وَلِيُّكُمْ» لا على مصداقها^(١)، بمعنى أن صديقكم وحليفكم وحبیبکم - إضافةً إلى الله ورسوله - هم فقط الذين يطيعون الله ويعبدونه - ومن جملة ذلك إقامتهم الصلاة وإيتاؤهم الزكاة - بخضوع وخشوع. ولا تريد الآية أن تقول إن وليكم شخص واحد، ولا يلزم أن يشمل هذا الحصر والقصر فرداً واحداً بل يمكن أن يشمل جماعة موصوفة بصفة محدّدة هي الإيمان وطاعة الله بخضوع وخشوع. وتقول الآية التي بعدها، مشجّعةً وحاثّةً المؤمنين على أن يوالي بعضهم بعضاً: «وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» [المائدة/٥٦].

وعلى كل حال فاستناداً إلى تناسب الآيات التي جاءت قبل الآية المذكورة وبعدها، وسياق الكلام، يظهر أن المقصود من «الولاية» في آيات هذا الجزء من سورة المائدة هو الصداقة والتضامن والتحالف، ولا يجوز لنا أن نتجاهل ارتباط الآيات بعضها ببعض وما بينها من تناسب، تأييداً لحديثٍ رواه «علي بن الحكم» الأحقق وأمثاله، ونصوّر كلام الله بصورة كلام غير مترابط لا يتناسب بعضه مع بعض.

كيف يمكن أن يُنزل الله في كتاب الهداية القرآن المبين، آياتٍ في النهي عن الثقة باليهود النصارى وموالاتهم ومحبتهم والتحالف معهم والائتاء عليهم، ثم فجأة وفي وسط الآيات المذكورة ومن دون أي تناسب مع المقام والمقال ودون مقدّمات، يأتي بآية يشير فيها إلى خلافة النبي بلا فصل ورئاسة الأمة وزعيمها في المستقبل وأنه رجل واحد لا أكثر، رغم أن الإشارة المزعومة إليه تمت بلفظ الجمع، ثم يوكل بيان بقية التوضيحات المتعلقة بمعرفة هذا الولي إلى أحاديث تصدّق ذلك الشخص بخاتمته أثناء الركوع، التي رواها أشخاص من قبيل «البرقي» الخرافي و«علي بن الحكم» الأحقق وأمثاله، بحيث يُنأط الفهم الكامل للآيات المذكورة على مثل هذه الروايات ويعتمد عليها!!! ألم يكن من الممكن التعريف برئيس الأمة المستقبلي وحاكمها بصورة أوضح وأفضل من هذا؟!

لو كان فهم الآية يحتاج إلى ذلك الحديث إلى هذا الحدّ، فإن هذا سيُعقّد فهم الآية أكثر، لأنه قد ذكّر لهذه الآية سبب نزول آخر أكثر تناسباً مع سياق الآية ومع ظاهرها، أشار إليه الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» حيث قال ذيل تفسيره للآية ٥٥ من سورة المائدة:

"وقال الكلبي نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه لما أسلموا فقطعت اليهود موالاتهم فنزلت الآية..... وأقبل عبد الله بن سلام ومعه نفر من قومه ممن قد آمنوا بالنبي ٩ فقالوا: يا رسول الله! إن منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدث دون هذا المجلس وإن قومنا لما رأونا آمنا بالله ورسوله وصدقناه رفضونا وألوا على نفوسهم أن لا يجالسونا ولا يناكحونا ولا يكلمونا، فشقّ ذلك علينا فقال لهم النبي ٩ «إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا.....» الآية" (٢).

(١) أي على مفهوم الولاية لا على من ينطبق عليهم هذا المفهوم ويشمله من أفراد. (المُتَرَجِّمُ)
(٢) تكلمنا في حاشية الصفحة ١٤٥ من كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] قليلاً على الآية ٥٥ من سورة المائدة، لذا لا نكرر عليها الكلام هنا.

[بحث في المُراد من ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ الذين أوجب الله طاعتهم]

الآن حان الوقت للكلام على الآية ٥٩ من سورة النساء المباركة، ولكن قبل تحليل الآية من الضروري التذكير بأنه قد تم وضع أحاديث كثيرة في جوامعنا الحديثية على لسان أئمة أهل البيت تفيد أن المُراد من ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ الأئمة الاثنا عشر، ومن جملتها الحديثان ٧ و ١٦ في الباب ٦٦ من أصول الكافي. لكن هذا القول - كما سوف نرى - لا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع تلك الآية القرآنية.

يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء/٥٩] (١).

كما هو مُلاحظ، قدَّم الله تعالى في الآية طاعته وطاعة رسوله على طاعة أولي الأمر، إضافةً إلى تكراره فعل الأمر «أَطِيعُوا» قبل اسمه وقبل الرسول، وعدم تكراره لهذا الفعل قبل عبارة «أُولِي الْأَمْرِ» بل اكتفى بعطفها على طاعة الرسول. وليس هذا ناجماً عن تعب الله - والعياذ بالله!! - من تكرار فعل الأمر «أَطِيعُوا» للمرة الثالثة أو نسيانه له، بل اللطيفة في عدم تكرار فعل الأمر هذا للمرة الثالثة هي بيان التفاوت بين رتبة طاعة «أُولِي الْأَمْرِ» ورتبة طاعة المذكورين قبلهم أي الله ورسوله. وإلا لو كان الهدف من عدم تكرار فعل الأمر للمرة الثالثة مجرد تجنب التكرار للزم أن لا يُكرَّرَ الله تعالى هذا الفعل للمرة الثانية أيضاً قبل كلمة «الرَّسُولِ»، ويكتفي بربط المذكورين بعد كلمة «الله» أي «الرَّسُولِ» و«أُولِي الْأَمْرِ» بفعل الأمر الأول بواسطة حرف العطف «والواو»، كي يتجنب التكرار. فالآية لم تجتنب التكرار في الواقع، بل سبب عدم ذكر فعل «أَطِيعُوا» قبل «أُولِي الْأَمْرِ» إفهام أن طاعة «أُولِي الْأَمْرِ» تابعة لطاعة الله ورسوله وأن طاعتهم ليست مستقلةً ومساويةً لطاعة المُطاعين السابقين، فطاعة «أُولِي الْأَمْرِ» هي في ظل طاعة الله ورسوله ضمن حدودها، وتابعة لطاعتها. وبعبارة أخرى لما اعتبَرَ الحقُّ تعالى طاعة الرسول ٩ - الذي لا ينطق إلا بأمر الحق - من ناحية حرمة التنازع، عين طاعة الله، وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء/٨٠]، كرَّرَ تعالى - لإيجاب طاعة رسوله - فعل «أَطِيعُوا»، ولكنه تعالى لما اعتبر طاعة «أُولِي الْأَمْرِ» قابلة لحصول التنازع فيها، اجتنب

(١) كلمة «أُولِي» جمع، ليس لها مفرد من جنسها. [مثل كلمة النساء].

(٢) لقد قام المحقق الفاضل أخونا المجاهد المرحوم قلمداران (رحمه الله) بتحقيق عميق حول هذه الآية في كتابه «ارمغان آسمان» [هدية السماء]، من المفيد جداً مطالعته. و قمت أنا أيضاً بتوضيح المُراد من عبارة «أُولِي الْأَمْرِ» في تفسير «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن].

ذكر فعل «أَطِيعُوا» قبلهم، وإلا فلو كان «أُولُو الْأَمْرِ» معصومين، وكانت طاعتهم كطاعة الرسول، لما كان هناك معنىً للتنازع معهم، لأن رسول الله ﷺ لا يجوز التنازع معه في الأمر والنهي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب/٣٦].

بناءً على ذلك، يمكننا أن نفهم أنه لو صدر إلينا أمرٌ من «أُولِي الْأَمْرِ» مغاير لطاعة الله ورسوله، لم تكن طاعة ذلك الأمر واجبةً بل كانت محرمةً، لأن إيجاب طاعة ذلك الأمر مع مخالفته لأمر الله ورسوله يستلزم التناقض، لأن الله تعالى يكون عندئذٍ قد نهى عن عصيانه من جهة، وأمر بطاعة أمرٍ مخالفٍ لأمره أي أمر بعصيانه من الجهة الأخرى! والله الحكيم منزه عن التناقض.

إن، كما قلنا، طاعة «أُولِي الْأَمْرِ» تابعة لطاعة الله ورسوله ﷺ، وهي - في التسلسل العلوي - في طول طاعتهم. إضافةً إلى ذلك، فقد نهى الله في آيات أخرى بشكل مطلق عن طاعة من كان عمله مخالفاً لرضا الله (١). وبالطبع لو عمل «أُولُو الْأَمْرِ» بما يخالف رضا الله، شملهم ذلك النهي المطلق عن طاعتهم.

الفيد الآخر لعبارة «أُولِي الْأَمْرِ» هو كلمة «مِنْكُمْ» والتي تعني أن «أُولِي الْأَمْرِ» يجب أن يكونوا من المؤمنين المُخاطَبِينَ بِالْآيَةِ، لأن الآية بدأت بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ومن الواضح تماماً أن المؤمنين غير المنافقين وغير أهل الكتاب والكفار، وقد جاءت صفات المؤمنين في آيات عديدة من القرآن (٢). فاستناداً إلى الآيات المذكورة لا تجوز طاعة كل فاسق وفاجر أو أن توكل إليهم ولاية أمر المسلمين، فمثل هؤلاء الأشخاص خارجون عن مفاد الآية.

والأهم من ذلك أن الله تعالى بيّن المراد من قيد «مِنْكُمْ» بصراحة حين قال في سورة الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ...﴾ [الأنفال/٧٥]؛ فالمنافقون وأهل الكتاب والكفار ليسوا من المؤمنين فلا يمكن أن يكون شخصٌ «وَلِيَّ الْأَمْرِ» إلا إذا كان من المؤمنين المجاهدين.

وجاء في القسم الأخير من الآية قيد «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ» الذي يثبت إمكانية الاختلاف والتنازع مع «أُولِي الْأَمْرِ»، وأنه في مثل هذه الحالة لا بد من الرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ الجامعة غير المُفَرَّقة لحل النزاع، كما قال ذلك عليّ (ع) في شرحه للآية (نهج

(١) راجعوا حول هذه النقطة كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) مثل الآيات التسع الأولى من سورة المؤمنون، والآيات ٣٦ حتى ٣٩ من سورة الشورى، والآية ١٥ من سورة الحجرات، عديد من الآيات الأخرى.

البلاغة، الرسالة ٥٣، والخطبة ١٢٥) ونص عبارته: "قَالَ رُدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَالرُّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمَفْرَقَةِ".

من هنا فإن الآية لم تقل ارجعوا عند الاختلاف والتنازع إلى «أولي الأمر» ولم تقل لا يمكنكم أن تتنازعوا مع «أولي الأمر»، في حين أنه لو كان مصداق «أولي الأمر» هم الأئمة المعصومون المحدثون والمنصوبون من قبل الله، لكان التنازع معهم بمنزلة التنازع مع النبي وهو كفر وحرام. وبناء على ذلك، فإن «أولي الأمر» داخلون -كسائر المؤمنين- في جملة المخاطبين بجملة «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ» وليسوا مرجعاً لحل الاختلاف والنزاع، بعكس الحال بالنسبة إلى الله ورسوله.

وقد جاءت كلمة «أولي الأمر» مرةً ثانية في القرآن في الآية ٨٣ من سورة النساء وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء/٨٣].

يذمُّ الله تعالى في هذه الآية الذين ينشرون الأخبار المثيرة للخوف أو الموجبة للاطمئنان ويذيعونها قبل أن يراجعوا في ذلك «أولي الأمر» (بصيغة الجمع) مما يبين أنه كان هناك زمن رسول الله ﷺ أكثر من شخص تنطبق عليهم عبارة «أولي الأمر»، والواقع إن «أولي الأمر» في زمن رسول الله ﷺ كانوا أمراء السرايا وولاة الأمصار الذين كان النبي ﷺ يعيّنهم، ولم يكونوا معصومين بالطبع، بل كانوا قابليين للعزل، في حين أنهم لو كانوا معصومين لما كانوا قابليين للعزل.

والدليل الآخر الذي يثبت أن ليس المراد من «أولي الأمر» الأئمة الاثني عشر، هو أنه -حسب تفسيركم- لم يكن لهذه الآية زمن نزولها من مصداق سوى علي (ع)، في حين أن الخطاب في الآية وجه إلى الجمع، واسم الجمع «أولي» أيضاً يقتضي شمول المؤمنين زمن الرسول، وشمول الآية لهم مقدّم على شمولها سائر الناس الآخرين، ولو لم يشملهم مثل هذا الخطاب لكانت مخاطبتهم به لغواً. ومن ثم فإن كلمة «مِنْكُمْ» يُراد بها المؤمنون المعاصرون للنبي الذين أمروا بطاعة «أولي الأمر» منهم -بشرط عدم تخطيهم للكتاب والسنة- وطبعاً فإن «أولي الأمر» لا يمكنهم أن يكونوا شخصاً واحداً أو يكونوا الأئمة غير الموجودين زمن الخطاب والذين سيأتون في المستقبل أو العلماء والسلطين بعد رسول الله ﷺ بل يجب أن يكون هناك زمن نزول الآية أفراد من «أولي الأمر» من المؤمنين أنفسهم موجودون، حتى يصح خطابهم والكلام عنهم، ولم يكن هؤلاء سوى ولاة الأمصار وأمراء البلدان وقادة الجيوش في زمنه ﷺ.

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، فإن المخاطبين في الدرجة الأولى بجملة «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ»

و«فَرُدُّوهُ» كانوا المؤمنون وأولي الأمر من المؤمنين الموجودين زمن النبي 9، بدليل أن عبارة «أولي الأمر» لم تذكر في المقطع الثاني من الآية (١) بعد «فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ»، ولو كانوا غير مشمولين بخطاب «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ» و«فَرُدُّوهُ» لكانت الآية تقول قطعاً: (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَأُولِي الْأَمْرِ) أي كانوا قد جُعِلُوا مرجعاً أيضاً في حل الاختلاف، فعدم ذكرهم بحد ذاته دليل على أنهم ليسوا معصومين.

عندما نزلت هذه الآية أيضاً، لم يكن هناك للمسلمين أي إمام من الأئمة الاثني عشر معروفاً بوصفه ومرجعاً واجب الطاعة في جميع شؤون الدين والدنيا، وبعد ذلك وبشهادة التاريخ لم يصل أولئك الأئمة إلى الإمارة والحكم (باستثناء عليّ عليه السلام)، وحتى بعد النبي 9، لم يعتبر المسلمون أبداً أعلى مقام في بلاد الإسلام، يعني مقام الخليفة، -بما في ذلك الخلفاء الراشدون- مقاماً مطلقاً واجب الطاعة بشكل مطلق، على نحو لا يمكن منازعته في شيء، أي فوق المساءلة.

والإشكال الآخر أنه لو قصد من «أولي الأمر» الأئمة المعصومون الاثنا عشر، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم تُذكر أي إشارة في الآية إلى نواب «أولي الأمر» هؤلاء، فإن نتيجة ذلك ستكون أن هذه الآية القرآنية الكريمة ستصبح بعد الإمام الحسن العسكري وحتى ظهور الإمام الثاني عشر وقيامه، بلا موضوع!! (هذا بمعزل عن أن ذلك الإمام الكريم وأجداده الأماجد الكرام، لم يصلوا إلى الحكم والسلطة سوى عليّ عليه السلام). وعندئذ فلنا أن نسأل: إلى حين ظهور الإمام، ما هو تكليفنا بالنسبة لهذه الآية، وبأي دليل يجب علينا أن نطيع أوامر أشخاص غير الأئمة الاثني عشر المذكورين؟

علاوة على ذلك فإننا نسأل أيضاً: هل كان أمراء الجيوش وولاة البلدان زمن رسول الله 9 - في حال عدم تجاوزهم لحكم الكتاب والسنة - واجبي الطاعة أم لا؟ لو قلنا إن المسلمين في زمن النبي 9 لم يكونوا يعتبرون طاعة ولا تهم وأمرائهم واجبة عليهم، أما كان ذلك يؤدي إلى وقوع الفوضى والهرج والمرج؟ وإن قلتم: بل كان أولئك الأمراء والولاة واجبي الطاعة، فإننا نسأل: تحت أي عنوان كانوا واجبي الطاعة؟ هل هناك عنوان سوى كونهم «ولاة» و«أولياء الأمر» الذين أمر الله بطاعتهم؟ فهل كان الناس يعتبرونهم معصومين ويعتبرون كلامهم حجة ومرجعاً في حل الاختلافات؟

إضافةً إلى ذلك فإن أمير المؤمنين علياً عليه السلام قال في رسالته إلى مالك الأشتر «حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ»، -وهي الرسالة رقم ٥٣ في نهج البلاغة- والتي لقَّبه في أكثر من موضع منها بلقب «الوالي»:

"تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوَلَاةِ قَبْلَكَ..." ثم قال له في جملة أخرى: "وَارْدُدْ إِلَى اللَّهِ

(١) أي قوله تعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ [النساء/٥٩]).

وَرَسُولِهِ مَا يُؤْخَذُكَ مِنَ الْخُطُوبِ وَيَسْتَنْبِئُ عَلَيْكَ مِنَ الْأُمُورِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ... (الآية) [النساء/٥٩]. فَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرَّقَةِ...».

وبهذا اعتبر عليّ عليه السلام «مالك الأُشتر» من مصاديق (أي ممن ينطبق عليه) "أولي الأمر"، مع أن «مالك الأُشتر» لم يكن لا إماماً معصوماً منصوباً من قِبَلِ الله، ولا سلطاناً وأمثال ذلك.

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب الحجّة» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← الحديث ٨ - قِيلَ الأستاذ البهبُوديُّ هذا الحديث رغم معاناة سنده من عيوب سند الحديث الذي قبله عينها! يقول متن الحديث: "سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ أَبَا الْحَسَنِ [أي الإمام الكاظم] عليه السلام فَقَالَ: طَاعَتُكَ مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام؟ فَقَالَ: نَعَمْ!".

فنقول: إن طاعة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام كانت واجبةً لأن أكثرية المهاجرين والأنصار بايعوا ذلك الإمام الجليل، ولكن أحداً لم يبايع الإمام الكاظم (ع) حتى تجب طاعته.

ثم إننا نسأل: لماذا لم يُجب الإمام السائل الفارسيّ باللغة الفارسية أيضاً؟! لو فعل ذلك لروى رواة الحديث ذلك الأمر لنا قطعاً بوصفه إحدى معجزات الإمام وكراماته. خاصةً أن السائل لم يكن يعرف الإمام بشكل كامل، لذلك سأل: هل طَاعَتُكَ مُفْتَرَضَةٌ مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أم لا؟ ولو أجابه الإمام بالفارسية لكانت تلك الكرامة مفيدةً له في تقوية إيمانه بإمامته. هذا في حين أن الكلينيّ أورد الحديث السابع في الباب ١٢٠ من الكافي وفيه أن الإمام الكاظم (ع) أجاب السائل الخراساني بلهجته الخراسانية، واعتبر الكلينيّ ذلك من علامات إمامة الإمام الكاظم!

والأهم من ذلك أننا نسأل: لماذا لم يفعل النبي الأكرم ص مثل ذلك بل كان يكتب رسائله إلى أمرائه في المناطق المختلفة باللغة العربية، ولم يكن يكتب لهم بلهجاتهم ولغاتهم، ولا كان يتكلم مع ممثليهم ووفودهم بلغاتهم؟!

← الحديث ٩ - في سنده عيوب سندي الحديثين قبل ذاتها، ولذلك فلم يصححه المجلسي ولا البهبُودي، وصرّح المجلسي بضعفه.

← الحديث ١٠ - حديثٌ مجهولٌ وغير معتمد ولا اعتبار به، ينسب راويه إلى الإمام قوله بلا دليل: "النَّاسُ عِبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ!!".

← الحديث ١١ - أحد رواته يُدعى «صَالِحُ بْنُ السِّنْدِيِّ» ضعيفٌ وغير ثقة. ورواياته - ومن جملتها الحديث رقم ٥٦٨ في روضة الكافي - تنثير الفرقة بين المسلمين وتخالف حقائق التاريخ^(١). ومتن هذا الحديث أيضاً معلول ومخدوش كمتن الحديث الثالث في هذا الباب تماماً، فهو يبتدع للمسلمين أصول دين جديدة، ويقول إن الإمام

(١) رفض كلا المجلسي والبهبُودي صحّة الحديث رقم ٥٦٨ في روضة الكافي.

الصادق عليه السلام قال: "لَا يَسَعُ النَّاسَ إِلَّا مَعْرِفَتُنَا وَلَا يُعَذِّرُ النَّاسَ بَجَهَالَتِنَا مَنْ عَرَفَنَا كَانَ مُؤْمِنًا وَمَنْ أَنْكَرَنَا كَانَ كَافِرًا وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا كَانَ ضَالًّا...!".

لا شك أن هذا الكلام لا يتفق مع القرآن لأن القرآن الكريم بيّن لنا موارد الكفر والإيمان بشكل كامل وتام فقال:

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة/ ١٧٧].

وكما تلاحظون ذُكرت في هذه الآية أصول الإيمان ونماذج عن الأعمال الصالحة، وهذه الآية، في الواقع، شارحة ومفسرة لآيات من مثل: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/ ٦٢، والمائدة/ ٦٩، والأنعام/ ٤٨، ومريم/ ٦٠ وسائر الآيات].

فليس في كتاب الله أن معرفة الإمام واتباعه مناطٌ للكفر والإيمان أو الضلال والهداية. هذا مع أن الآية ١٧٧ من سورة البقرة المباركة بيّنت -كما رأينا- أصول الإيمان ونماذج الأعمال الصالحة ولو كانت معرفة الإمام من أصول الإيمان لما امتنع الله تعالى عن بيان ذلك لنا، ولما أوكل بيان هذا الأصل المهم من أصول الإيمان لأمثال الراوي «صالح بن السيندي»!

كما بيّن القرآن الضلالة بوضوح فقال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء/ ١٣٦].

ولو كان إنكار الإمام أو عدم معرفته موجبين للكفر والضلال لما أوكل الله تعالى بيان ذلك إلى «علي بن إبراهيم القمي» المعتقد بتحريف القرآن! وذلك لأن الكفر والإيمان والضلال والهداية من أهم موضوعات الدين والشريعة، ولا بُدَّ أن يبين القرآن نفسه وبشكل واضح أهم أصول الدين على الأقل، في حين أننا نجد أن القرآن لم يُشير أية إشارة إلى لزوم الإيمان بالأئمة المعصومين المنصوبين من قبل الله!

← الحديث ١٢ - وجود «مُحَمَّدَ بْنِ الْفُضَيْلِ» في سنده موجبٌ لضعفه^(١). ومتن هذا الحديث والحديث الذي قبله لا يتفقان مع أحاديث الباب ٥٧ من الكافي. ولم يطرح القرآن مسألة إمامة الأئمة الاثني عشر، ومن ثم فإن الناس غير مسؤولين إذا لم يعرفوا الأئمة.

← الحديث ١٣ - ماذا نقول عن حديثٍ ضعّفه المَجْلِسِيُّ نفسه؟!

← الحديث ١٤ - متنه صالح ولا يخالف القرآن.

← الحديث ١٥ - تحدثنا عن هذا الحديث في الصفحة ٤٣٥ من الكتاب الحالي، فليُراجَع ثَمَّةً.

(١) لقد عرفنا به وبيّنا حاله في الصفحة ٣٠١-٢٩٧ من الكتاب الحالي.

← الحديث ١٧ - اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث مجهولاً، فأحد رواته خائنٌ يُدعى «مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى» والراوي التالي له «يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» وقد تعرفنا على كلا الراويين^(١). روى هذان الإثنان عن «عَبْدِ الْأَعْلَى» الذي أغلب أحاديثه غير صالحة. وهو يدّعي هنا أن الإمام الصادق عليه السلام قال إِنَّ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَاحْتِجَاجُهُ يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، حيث يُنادي الله الناس يوم القيامة بإمامهم. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) [الإسراء/٧١].

لكننا نقول أن الإمام لم ينطق بمثل هذا الكلام بل إن «عَبْدَ الْأَعْلَى» هو الذي احتال ولم يأتِ ببقيّة الآية. هذا وكلمة «الإمام» في هذه الآية ليست بالمعنى الاصطلاحي المعروف، بل بمعنى «صحيفة الأعمال». لقد تلاعب رواة الكافي كثيراً بهذه الآية، ومن جملة ذلك ما ذكره في هذا الحديث وفي الحديث الأول في الباب ٨٣ والذي درسناه ونقدناه في الصفحات ٢٣٢ - ٣٢٠ من هذا الكتاب.

إن الآية المذكورة تقول: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوِّقِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) [الإسراء/٧١].

لست أدري! لماذا يتلاعب هؤلاء الرواة المخربين للقرآن، بالقرآن الكريم باسم الإمام؟! هل يريدون أن يقولوا لنا بشكل غير مباشر إن الأئمة لم يكن لهم علم بالقرآن؟!

٦٧- بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ
جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، لم يُصَحِّحِ المَجْلِسِيُّ ولا البهيوذي أيّاً منها. وصرّح المَجْلِسِيُّ بضعف الأحاديث ١ و ٢ و ٣، واعتبر الحديث ٥ حسناً، ولم يبدِ رأيه بشأن الحديث الثاني.

← الحديث ١ - سنده في غاية الضعف. هذا الحديث من وضع «الواقفة». وقد صرّح الكليني بأن «زِيَادَ بْنَ مَرْوَانَ الْقَنْدِيَّ» كان من الواقفة. و«سَمَاعَةَ» أيضاً واقفيٌّ. و«سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» و«يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدٍ» في غنى عن بيان حالهما^(٢).

← الحديثان ٢ و ٤ - سند الحديثين ضعيف جداً. فر«الحسين الأشعري» سبق أن بيّنّا حاله^(٣). و«علي بن إبراهيم» يؤمن بتحريف القرآن، و«مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» و«الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوُشَاءُ» كلاهما من رواة الخرافات^(٤). ورووا عن «عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ» الذي لم يؤثّق، كلهم رَوَوْا أَنَّ الصَادِقَيْنِ - عليهما السلام - كانا يعتبران نفسيهما "شُهَدَاءَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَجَهُ فِي أَرْضِهِ". واستندا في ذلك إلى الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

← الحديث ٣ - يشتمل سنده على عيوب سند الحديث الثاني ذاتها. و«الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ

(١) راجعوا الصفحة ٢١٤ - ٢٠٨ - ٢١٤ من الكتاب الحالي.

(٢) بيّنّا حال «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب، وبيّنّا حال «يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدٍ» في الصفحة ٢٩٧ من هذا الكتاب.

(٣) تراجع الصفحة ١٦٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٤) تم التعريف بحال «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» في الصفحة ١٥٠ وبحال «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ» في الصفحة ١٥١ فما بعد من هذا الكتاب.

الفضائل» واقفي المذهب ومنحرف.

← الحديث ٥- أحد رواته «سُلَيْمُ بْنُ قَيْسٍ الْهَلَالِيُّ» الذي وضعوا كتاباً باسمه، وقد عرّفنا به في الصفحات الماضية^(١).

[تعليق حول معنى شهادة الرسول والمؤمنين على الناس]

في الأحاديث المذكورة أعلاه أُعْتُبِرَ الأئمةُ "شُهَدَاءَ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ!". ولكي نفصح الكذابين الذين وضعوا هذه الأحاديث نذكر الآية التي يستندون إليها ونوضحها فيما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة/١٤٣].

كما ذكرنا سابقاً في الصفحات ١٤٢ - ١٩٢ من هذا الكتاب، ليس الإمام شاهداً ولا ناظراً على تمام الخلائق وأفعالهم. وهذه الآية معناها أنكم أيها المؤمنون يجب أن تشرّفوا على أحوال بعضكم بعضاً، وأن تدعوا إلى الأمور الصالحة المستقيمة، وأن تنهوا عن الأمور المنكرة، والرسول أيضاً رقيبٌ عليكم مشرف على أعمالكم. إذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو متى وفي أي زمن كان ذلك الإشراف والمراقبة على الآخرين؟ بالطبع كان ذلك عندما كان الجميع أحياء وفي المجتمع. دليلنا على ما نقول هذه الآية المباركة التي تقول:

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٣١﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة/١١٦-١١٧].

من الواضح أن حضرة عيسى (ع) كان شاهداً على قومه رقيباً عليهم في حال حياته فقط، فلمّا توفاه الله لم يعد شاهداً ورقيباً على أمته، والله وحده فقط هو الشاهد والرقيب في كل حال وزمان، فالأنبياء، بما في ذلك نبي الإسلام ﷺ ليسوا مراقبين لأمتهم بعد وفاتهم.

ومادة «الشهادة» في الآية ١٤٣ في سورة البقرة استُخدمت للنبي وللناس معاً ولها في الحالتين معنى واحد. وعندئذ إذا كان رسول الله ﷺ شاهداً ورقيباً على الناس حتى بعد رحيله، فلا بد أن تثبت هذه الصفة ذاتها للمؤمنين من أصحاب النبي ﷺ أيضاً! فهل يمكن لأي مسلم أن يقول مثل هذا القول؟! في حين أن الأنبياء، ومنهم نوح (ع) كان يقول عن أتباعه: ﴿مَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء/١١٢]. أي أنه لم يكن شاهداً ولا رقيباً على أعمال أتباعه.

إن، كما لاحظتم، تكرّرت عبارة الشهادة في الآية ١٤٣ من سورة البقرة مرّتين،

(١) راجعوا الصفحة ٢٢٣ فما بعد من هذا الكتاب.

فمرّةً ذُكرت بحقّ الناس ومرّةً بحقّ الرسول، وللشهادتين معنى واحد بقرينة كل شهادة للأخرى، أي أن شهادة المؤمنين أيّاً كانت فإن شهادة رسول الله ﷺ ستكون على نفس النحو تماماً. ولا يمكن أن يكون لكلمة واحدة في آية واحدة معنيان مختلفان.

٦٨- بَابُ أَنَّ الْأُئِمَّةَ (ع) هُمُ الْهُدَاةُ

أورد الكليني في هذا الباب أربعة أحاديث، اعتبر المجلسي الحديث الأول منها ضعيفاً كالموثق (!)، واعتبر الحديث الثالث ضعيفاً والرابع مجهولاً والثاني حسناً. أما الأستاذ الیهودي فصَحّ الحديثين الثاني والرابع فقط وأوردهما في كتابه «صحيح الكافي».

← الحديث ١ - «مُوسَى بْنُ بَكْرِ» واقفي المذهب ومنحرف ولم يؤثّق. و«أَحْسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ»، راوي الحديثين ١ و٤، من الغلاة، ويروي روايات لا تتفق مع القرآن. يقول في هذا الحديث إن الإمام الصادق عليه السلام سئل عن قول الله عز وجل ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد/٧] فقال: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ».

فنسأل: فالآن حيث مضت قرونٌ دون نبيٍّ ولا منذرٍ ولا هادٍ ولا إمامٍ بيننا، كيف نهتدي؟ لاحظوا كيف يلعبون بالإسلام؟

← الحديث ٢ - روى هذا الحديث «عليُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» المعتقد بتحريف القرآن، عن أبيه مجهول الحال، عن «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي غَمَيْرٍ» الذي ضاعت مدوناته وكان يروي بعدها من ذاكرته من دون سندٍ، ورغم ذلك اعتبر الأستاذ الیهودي الحديث صحيحاً!

← الحديث ٣ - سنده في غاية الضعف ومن رواته «سَعْدَانُ» الذي روى الحديث رقم ١٦٧ من روضة الكافي المعارض للقرآن والمتضمن للشرك.

← الحديث ٤ - مجهولٌ بقول المجلسي.

لقد تلاعبوا في أحاديث هذا الباب بإحدى آيات القرآن وهي الآية التي تقول: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد/٧].

فادّعوا أن رسول الله ﷺ هو الْمُنْذِرُ وَعَلِيٌّ وَسَائِرُ الْأُئِمَّةِ هُمُ الْهَادُونَ.

ونسأل: أليس النبي ﷺ هادياً؟ وإذا لم يكن النبيُّ هادياً فكيف يكون عليٌّ هادياً؟ ألم يكن عليٌّ ينذر الناس عندما كان يقوم بهدایتهم وإرشادهم؟ أيُّ قومٍ هداهم عليٌّ عليه السلام ولم يهدهم رسول الله ﷺ؟ هل كان الأنبياء الآخرون منذرين فقط ولم يكونوا هداة؟ فلماذا إذن اعتبر القرآن الكريم إبراهيم وموسى -عليهما السلام - هداة؟ (مريم/٤٣، والنازعات/١٩)، ولماذا اعتبر الله النبيُّ الأكرم هادياً وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى/٥٢]. لا ريب أن عليّاً وسائر أئمة الإسلام كانوا هداةً ميامين، لكن صفة الهادي غير منحصرة بهم، بل الآخرون أيضاً يمكنهم أن يكونوا هداةً، كما اعتبر القرآن مؤمن آل فرعون هادياً أيضاً (غافر/ ٢٩ و ٣٨) واعتبر أن وظيفة الأمة الإسلامية هي الدعوة إلى الخير وهداية الناس (آل عمران/ ١٠٤) ولكن رواة الكافي جعلوا - باسم الأئمة - الهداية منحصرةً بفرد معين، وخرّبوا الإسلام!

٦٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَلَاَهُ أَمْرُ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

يتألف هذا الباب من ستة أحاديث جميعها معلولة. اعتبر المجلسي الحديث ١ ضعيفاً بمنزلة المؤتق! والأحاديث ٢ و ٣ و ٤ مجهولة والحديثين ٥ و ٦ صحيحين، أما الأستاذ البهوتي فاعتبر الحديثين ٢ و ٥ فقط صحيحين.

← الحديث ١ - راويه الأول «عبد الرحمن بن كثير» نعرف به فيما يلي:

كان «عبد الرحمن بن كثير» واقفي المذهب كذاباً وضاعاً للحديث. وكان عم أحد الرواة الضعفاء واسمه: «علي بن حسان»^(١). وإحدى عشر حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي مروية عنه. قال عنه النجاشي في رجاله: "عبد الرحمن بن كثير الهاشمي ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد"^(٢). واعتبره الغضائري والعلامة الحلي غالباً ضعيفاً^(٣).

إحدى نماذج رواياته الحديث ١٤ من الباب ١٦٥ في الكافي - وهو الحديث الذي أورده ونقدناه في الصفحات ١٢١-١٦٣ من الكتاب الحالي. كما أن من نماذج رواياته لحديث الثاني من الباب ٧٨ في الكافي، وسوف نقفون على بطلانه في ذلك الباب إن شاء الله تعالى.

يدعي مثل هذا الشخص أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "نحن ولاه أمر الله وخزنة علم الله وعيية وحي الله". والعيية: الإناء أو الوعاء الذي يخبئ الإنسان متاعه فيه، والعيية أيضاً موضع سر الإنسان.

نقول: أولاً: هذا الكلام مجرد ادعاء وليس من المعلوم أن يكون الإمام قد نطق بمثل هذا الكلام، لأنه لو قال الإمام ذلك لأقام عليه قطعاً بيّنة شرعية ولما اكتفى بمجرد الادعاء المحض.

ثانياً: إذا كانت كلمة «عيية» بمعنى الوعاء والإناء وموضع الوحي الإلهي، فإن هذا الكلام بمثابة ادعاء للنبوّة -نعوذ بالله- والإمام لا يدعي قطعاً مثل هذا الادعاء، بل أنتم أيها الرواة افترىتم عليه ذلك، وإذا اعتبرنا معناها محل الأسرار فإننا سنواجه الإشكال المتمثل بأن الله تبارك وتعالى لم يعتبر أنبياءه الذين كان يوحى إليهم، موضعاً لأسراره، كما لم يدع أولئك الأنبياء الكرام مثل هذا الادعاء، بل كان الأنبياء مأمورون بتبليغ الناس كل ما كان يأتيهم من عند الله، فإذا كان الأنبياء أنفسهم ليسوا محلاً لأسرار الله، فكيف يمكن أن يكون الأئمة الذين لا يوحى إليهم محلاً لأسرار الله؟

ثالثاً: لو كان شخصاً ما محلاً لأسرار الله فإنه لا يذيع هذا الأمر علناً، كي يقوم رواة الكليني بنشره بين جميع الناس!

رابعاً: إن الادعاء بأن أولئك الأئمة الكرام كانوا يتمتعون بولاية من قبل الله أو أنهم ولاه عييتهم الله في هذا المنصب لا ينسجم مع كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام. لأن الولاية الإلهية أمر دائم لا يجوز لمن عينه الله فيه أن يتخلى عنه أو أن يوكله إلى شخص آخر!

(١) عرفنا به في الصفحة ٣٩١ من الكتاب الحالي.

(٢) انظر رجال النجاشي، ص ١٨٩، ذكر ذلك خلال ترجمة ابن أخيه «علي بن حسان». (المترجم)

(٣) نقل العلامة الحلي في رجاله (ص ٢٣٣) قول الغضائري والنجاشي ثم قال "أن المسعودي قال: فهو كذاب وهو واقفي". (المترجم)

ولكن الإمام علياً (ع) غض الطرف عن منصب الإمامة بعد رسول الله حفظاً لوحدة المسلمين، وأوكل إمامة المسلمين وإدارة دفة شؤونهم إلى غيره، واعتبر الولاية والإمامة [السياسية] شأناً مؤقتاً من متاع الدنيا الزائلة، فقال: "وَلَا يَتَكُمُ الْتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلِيلٍ يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ أَوْ كَمَا يَنْقُشُ السَّحَابُ". (نهج البلاغة، الرسالة ٦٢).

هل يمكن للوالي الإلهي وإمام المتقين أن يعتبر الولاية الإلهية (أي التي عينه الله فيها)، متاع أيام قلائل تزول كما يزول السراب؟! أو هل يمكن للولي الإلهي المنسوب من قبل الله أن يعتبر نفسه أقرب إلى الولاية والخلافة وأحق وأولى بها فحسب (الخطبة ٧٤، ١٧٢، و ٢١٧)، بدلاً من أن يقول إن الولاية شأني وحقّي وليست من شأنكم. هل يمكن للوالي من قبل الله أن يتمنى الخير للغاصبين ويدعو لهم (الخطبة ١٣٤ و ١٤٦)، ويثني عليهم -كما أسلفنا في الصفحة ١١١ من هذا الكتاب- ويقول عن عمر الغاصب للولاية الإلهية [المزعومة] المنصوص عليها من الله: "لِلَّهِ بَلَاءُ فَلَانٍ، فَلَقَدْ قَوْمَ الْأَوْدَ وَدَاوَى الْعَمَدَ وَأَقَامَ السُّنَّةَ وَخَلَفَ الْفِتْنَةَ، ذَهَبَ نَقْيَ الثُّوبِ قَلِيلَ الْعَيْبِ، أَصَابَ خَيْرَهَا وَسَبَقَ شَرَّهَا، أَدَّى إِلَى اللَّهِ طَاعَتَهُ وَاتَّقَاهُ بِحَقِّهِ...". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٨). ويقول أيضاً: "وَلِيَهُمْ وَالِ فَأَقَامَ وَاسْتَقَامَ حَتَّى ضَرَبَ الدِّبْنَ بِجِرَانِهِ". (نهج البلاغة، الكلمات القصار، ٤٦٧) (١). أو يقول في شأن عثمان: "إِنَّ النَّاسَ طَعَنُوا عَلَيْهِ، فَكُنْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أَكْثَرَ اسْتِعْتَابَهُ وَأَقْلَ عِتَابَهُ". (نهج البلاغة، الرسالة ١).

وسوف نتكلم في الصفحات التالية عن موضوع كون الأئمة خزنة علم الله.

← الحديثان ٢ و ٥ - الحديث الثاني مجهول وأحد رواته «أَحْسَنُ بْنُ سَعِيدٍ» الغالي، وروى هذا الحديث عن «عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ» فطحلي المذهب. وراوي الحديث الخامس أيضاً هو والد أحمد البرقي الذي يُدعى «مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ» عدّه الغضائري من الضعفاء وقال: "يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل" (٢). ومما يثير العجب قبول الأستاذ البهوتي لمثل هذين الحديثين!

في كلا الحديثين أُعْتَبِرَ الْأَئِمَّةُ "خَزَائِنَ عِلْمِ اللَّهِ"، في حين أن مثل هذا الادعاء مخالف لصريح القرآن الذي نفى عن النبي الأكرم 9 نفسه أن تكون خزائن الله عنده فما بالك بالآخرين. قال تعالى:

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام/٥٠، وهود/٣١]. فكيف يمكن أن لا يكون النبي الأعظم صاحب خزانة الله أما الإمام فيكون كذلك؟ هل يُعْتَبَرُ الْأَئِمَّةُ أعلى رتبة وأرفع مقاماً من الرسول الأكرم 9؟! ← الحديث ٣ - حديث مجهول ومرفوع رواه «أَحْسَنُ بْنُ سَعِيدٍ» الغالي، و«مُحَمَّدُ

(١) كيف يمكن لـ «ولي الله» أن يتكلم بمثل هذا الكلام عن غاصب مقام الولاية مع أنه يعلم أفضل من الآخرين أن أسوأ انحراف وأكبر خيانة للسنّة وأشد فتنة وأكثرها شراً وأسوأ عيب وأكبر عصيان وفسق بل كفر هو غصب الولاية الإلهية!

(٢) جاء في تنقيح المقال للممقاني (ج ٣، ص ١١٣) أن ابن الغضائري قال: محمد بن خالد البرقي، حديثه يُعرَف ويُتَكَّر، ويروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل". انتهى. وأورد ابن داود في رجاله (ص ٥٠٣) محمد بن خالد البرقي في عداد المجروحين والمجهولين وعدّه من الضعفاء في القسم الثاني من كتابه. (المترجم)

بُنْ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ» الخرافي. لقد رويها هنا أن الإمام قال: «نَحْنُ خُرَّانُ عِلْمِ اللَّهِ وَنَحْنُ تَرَاجِمَةُ وَحْيِ اللَّهِ وَنَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ [عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَمَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ]».

فأقول: هل يحتاج كتاب الله الذي «نزل بلسان عربي مبين» (الشعراء/١٩٥)، ووصفه الله بأنه «فَرَأْنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ» (الزمر/٢٨) إلى مترجم؟ وإذا كان الأئمة تراجمة الوحي فلماذا لم يتركوا لنا ترجمة للقرآن ويضعوها في متناول الأمة؟ وما هو تكليف المسلمين اليوم بشأن القرآن حيث أصبحوا - حسب الحديث - محرومون من الترجمة والتفسير والتوضيح؟!

وثانياً: إذا كان الأئمة حُجَجَ اللَّهِ فلماذا لم يُعَرِّفَ القرآن الكريم الأمة بهذه الحجج البالغة، و وقعت مهمة ذلك على عاتق أمثال «محمد بن فضيل»!!^(١)

← **الحديث ٤-** حديث مجهول يقول إن النبي ﷺ قال: «لَقَدْ أَنْبَأَنِي جِبْرِيلُ ﷺ بِأَسْمَانِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ (أي بأسماء الأوصياء من بعده الذين هم خُرَّانُ عِلْمِ اللَّهِ!)».

ونقول: فلماذا لم تأت أسماؤهم في القرآن؟! فإن قيل: لقد ذكرت أسماؤهم في حديث لوح جابر وأمثاله، قلنا: لقد اتضح كذب حديث لوح جابر ونظائره بشكل كامل في كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]^(٢).

← **الحديث ٦-** رواه «سهل بن زياد» الكذاب^(٣) عن «العمركي» -الذي سنبين حاله هنا - واعتبره المجلسي صحيحاً!

[بيان حال «العمركي بن علي» وذكر نماذج لروايته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

اعتبر بعض علماء الرجال أن «العمركي بن علي» ثقة، لكن المتأمل لروايته يرى أنها خرافية، وتدل بوضوح على ضعفه. وفيما يلي نذكر نماذج لروايته:

١- يدعي أن الإمام الصادق ﷺ سئل عن زيارة الحسين (ع) فقال: " وَمَنْ يَأْتِيهِ زَائِرًا ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ مَتَى يَعُودُ إِلَيْهِ وَفِي كَمْ يَأْتِي وَكَمْ يَوْمًا وَكَمْ يَسْغُ النَّاسُ تَرْكُهُ؟ قَالَ: لَا يَسْغُ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ، وَأَمَّا بَعِيدُ الدَّارِ فَفِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ، فَمَا جَارَ الثَّلَاثِ سِنِينَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَقَدْ عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَطَعَ حُرْمَتَهُ إِلَّا عَنْ عِلَّةٍ"^(٤).

٢- عن العمركي عن صندل عن ابن بكير عن زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ: "إِنَّ لِرَّوَّارِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَضْلًا عَلَى النَّاسِ. قُلْتُ وَمَا فَضْلُهُمْ؟ قَالَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ النَّاسِ بِأَرْبَعِينَ عَامًا وَسَائِرُ النَّاسِ فِي الْحِسَابِ"^(٥).

وليت شعري! هل الله الذي وصف نفسه بأنه سريع الحساب يحتاج إلى أربعين سنة ليحاسب العباد على أعمالهم؟!

٣- عن العمركي عن رجلٍ [مجهول] عن ابن الرضا [أي الإمام الجواد] ﷺ قَالَ:

(١) عرفنا بحاله في الصفحات ٣٠١-٢٩٨ من هذا الكتاب.

(٢) وارجعوا أيضاً ما ذكرناه في الباب ٨٦٩ من الكتاب الحالي.

(٣) عرفنا به في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.

(٤) وسائل الشيعة، (باب أقل ما يُزار به الحسين (ع)...)، ج ١٠، ص ٤٢٠، الحديث العاشر.

(٥) وسائل الشيعة، (باب تأكد استحباب زيارة الحسين (ع) و وجوبها كفاية...)، ج ١٠، ص ٣٣١، الحديث ٤٠.

"مَنْ زَارَ قَبْرَ عَمَّتِي بِقَمٍّ فَلَهُ الْجَنَّةُ" (١).

لاحظوا كيف أنهم بدلاً من تشجيع الناس وحثهم على الجهاد في سبيل الله يجعلون دخول الجنة سهلاً جداً ورخيصاً لا يحتاج إلى أي جهد ويخدعون الناس بذلك؟! إن أمثال هذه الأكاذيب أدت إلى غرور زوّار قبور الأئمة وقبور أقاربهم، مع أنه لو زار مسلم رسول الله ﷺ وهو حيٌّ لما وجبت له الجنة بتلك الزيارة، فكيف يمكن لزيارة قبر ابنة أحد أحفاده ﷺ أن توجب دخول الجنة؟!.

لقد سكنتُ سنوات طويلة في مدينة قم وكنت أرى أنه في بداية وقت الصلاة - خاصة صلاة الفجر - يكون باب أكثر المساجد مغلقاً ولا أحد يصلي فيها وإن كان هناك بعض المساجد أبوابها مفتوحة فإن عدد المصلين فيها قليل جداً، أما حرم حضرة فاطمة المعصومة (ع) (ابنة الإمام الكاظم عليه السلام) فيموج بجماهير الناس، ويقوم الناس المغرّر بهم بإلقاء نقودهم داخل الضريح فيحصل الحرم المذكور شهرياً على ملايين التومانات من طريق النذور والموقوفات! إن مثل هذا الوضع من نتائج أحاديث كذابين من قبيل «العمركي».

٤- وروى الحديث الثاني من الباب ١٧١ من الكافي ونصّه:

"عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ - عليها السلام - صِدِّيقَةٌ شَهِيدَةٌ وَإِنْ بَنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَطْمَئِنُّ!" (٢).

أقول: كل من له أدنى اطلاع على الطب القديم أو الحديث يعلم أن فقدان الحيض دليل على عدم الصحة والسلامة. والقرآن أيضاً بيّن أن الأنبياء أنفسهم كانوا بشراً كسائر البشر فكيف يمكن أن لا تكون بناتهم كسائر بنات البشر؟

٥- وروى «العمركي» الحديث ٧٥ من الباب ١٦٥ من الكافي وفيه ادّعى أن الإمام الكاظم (ع) قال في قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبُرُّ مُعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾ [الحج/٤٥] قَالَ: "الْبَيْتُ الْمُعْطَلَةُ الْإِمَامُ الصَّامِتُ! وَالْقَصْرُ الْمَشِيدُ الْإِمَامُ النَّاطِقُ!".

٦- الحديث السادس من الباب ٦٩ (٣) من روايته أيضاً وهو حديث واضح البطلان وتهمة للإمام الصادق والإمام الكاظم -عليهما السلام-! ونص الحديث:

عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى [الكاظم] عليه السلام قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [الصادق] عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا [ألم يُحسّن صور الآخرين أيضاً؟]، وَجَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ [تكلّمنا على موضوع كون الأئمة خُزَّان علم الله في الأحاديث السابقة من هذا الباب، علاوة على أنه لو فرضنا أن الأئمة خزان علم الله في الأرض فما معنى كونهم خزان علمه في السماء؟]، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ، وَبِعِبَادَتِنَا عَبْدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا مَا عَبْدَ اللَّهُ!" (وقد

(١) وسائل الشيعة، (باب استحباب زيارة قبر فاطمة بقم....)، ج ١٠، ص ٤٥٢، الحديث ٢.

(٢) اعتبر المجلّسي مثل هذه الرواية صحيحة!

(٣) الذي في متن كتاب المؤلف هنا جملة: (الحديث الخامس من الباب ٧١) ويبدو أنه خطأ من المنضّذ، أي خطأ مطبعي، لأن الحديث الذي ترجمه المؤلف إلى الفارسية هنا، وأشار بعده أنه قد تكلم عليه في الصفحة ١٠٤ من هذا الكتاب هو الذي ذكرتُ مصدره في المتن. (المترجم)

تكلما على هذا الحديث في الصفحة ١٠٤ من هذا الكتاب فليراجع هناك).

ونقول: لقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة/٢٤٣]، وقال أيضاً: ﴿صَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [غافر/٦٤]، وقال كذلك: ﴿ذَٰلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ] [السجدة/٦-٧].

وقال الله تعالى مخاطباً الكافرين والمؤمنين: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ] [التغابن/٢-٣].

والإشكال الآخر في الحديث هو قوله: "لَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ"، أي أن الشجرة التي كانت في الطور، وسمع منها موسى ﷺ كلامَ الله معه، نطقت لنا، ونسأل: أولاً: هل أنتم أنبياء؟ إن مثل هذا الادعاء لا يصح إلا بالتشبُّث بأباطيل مدرسة «وحددة الوجود» التي هي أسوأ من كل كفر. ففي هذه الحالة يمكننا أن نلَقِّ الكلام ونقول: كان لحضرة موسى ﷺ وجوداً واحداً مع حضرة الصادق ﷺ!! ثانياً: قولكم إن الشجرة نطقت وتكلّمت كذب، لأن الشجرة لم تنطق بل كان الناطق هو الله كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص/٣٠].

قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» ذيل تفسيره للآية ٣٠ من سورة القصص:

"إنما سمع موسى النداء والكلام من الشجرة لأن الله تعالى فعل الكلام فيها وجعل الشجرة محل الكلام، لأن الكلام عرض يحتاج إلى محل. وَعَلِمَ موسى بالمعجز أن ذلك كلامه تعالى، وهذه أعلى منازل الأنبياء أعني أن يسمعوا كلام الله من غير واسطة ومُبْلَغ. وكان كلامه سبحانه أن «يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» أي أن المُكَلِّمَ لَكَ هو الله مالك العالمين وخالق الخلائق أجمعين تعالى وتقدَّس عن أن يحلَّ في محل أو يكون في مكان لأنه ليس بعرض ولا جسم". انتهى.

إضافةً إلى ذلك فإن الشجرة لا إحساس ولا شعور لها حتى تستطيع النطق أو تقول: أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، ثم تبعث موسى بالنبوة وتكلِّفه بمهمة دعوة فرعون، بل الله تعالى هو الذي أوجد في تلك البقعة المباركة في وسط الشجرة صوتاً يقول: ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. وقد جاء تفسير هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل/٨].

ينبغي أن ننتبه إلى أن فاعل فعل «نُودِيَ» مجهول ولم يُذكر في أيِّ جملة أخرى، ويتبيَّن من الجملة التي جاءت بعدها والتي قال تعالى فيها: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ

الحكيم] [النمل/٩] ومن الآية ١٢ من سورة طه التي قال تعالى فيها: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ أن فاعل النداء وموجده هو بلا ريب ولا شك الله تبارك وتعالى، وأن محل إيجاد الصوت الجانب الأيمن من الوادي في البقعة المباركة في تلك الشجرة لا أن الشجرة أوجدت الصوت ونطقت به ونادت، بل الله تعالى هو الذي أوجد الصوت وهو في الحقيقة الناطق والمنادي.

إن قيام الكلام على قسمين: قيامٌ صدوريٌّ وقيامٌ حلوليٌّ. فالقيام الصدوري للكلام هنا يرجع إلى الله الذي أوجده، والقيام الحلولي للكلام هو وجود الصوت في ذلك المحل الذي كان الشجرة.

والمقصود من كلمة «مَنْ» الموصولة في كلا شبه الجملتين «مَنْ فِي الثَّارِ» [الأعراف/٣٨] و«مَنْ حَوْلَهَا» [الأنعام/٩٢]: الله المتعال المنزّه عن الحاجة إلى المكان والذي هو في النار وخارج النار بالقدرة والعلم والإحاطة، بدليل أن الله ذَكَرَ في ذيل الآية [أي آخرها] تنزيهه تعالى فقال: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [النمل/٨]، أي أن الله منزّه عن المكان وأن يكون مُحَاطاً. وهذا الوجه الذي ذكرناه أكثر تناسباً مع نهاية الآية من الوجوه الأخرى.

هذا وقد ظنَّ «محمود شبستري» الصوفي الخرافي في ديوان شعره المسمّى «گلشن راز» (أي حديقة أزهار الأسرار) أن الشجرة نطقت وأعطاهما الحق بأن تدّعي الإلهية وقال: إذا قالت الشجرة أنا الله فيجوز لكل مرشد ومراد أن يقول جملة «منصور الحلاج»: «أنا الحق»!!

فاعلم أن الله تعالى ليس وجوداً مطلقاً ولا وجوداً عاماً يسري في المخلوقات، بل ذات الله وجود خاص وواجب الوجود. وهو غني بالذات ومباين للممكنات التي هي فقيرة بالذات. وكثير من الصوفية والعرفاء يعتبرون - وللأسف - أن الله تعالى وجود عام ويعتبرونه - نعوذ بالله - شاملاً للممكنات!

يبدو أنّ «العَمَرَكي» كان متأثراً بالصوفية حتى نسب مثل هذا الكلام غير الموزون إلى صادق آل محمد ثم نسب إلى الإمام أنه قال بعد ذلك: "لولانا ما عُبدَ الله!" ونقول: نحن نقطع بأن الإمام لم ينطق بمثل هذا الكلام، لأنه:

أولاً: لو أراد أن يقول مثل هذه الجملة لقال "لولانا نحن" بدلاً من قوله "لولانا".
ثانياً: أنا على يقين أنه لا يمكن لإنسان ذي فكر وفهم أن يمجّد نفسه بهذه الصورة المليئة بالغرور، فما بالك بإنسان جليل القدر مثل الإمام الصادق عليه السلام.
ثم إن الله تعالى قال إن اسم الله كان يُذكر كثيراً في بيوت مثل الصوامع والبيع والصلوات والمساجد (الحج/٢٠، والنور/٣٦) ^(١).

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ وَبُيُوعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج/٤٠] وقوله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ.....﴾ [النور/٣٦]. (المترجم)

ودعاء الله وذكره كلاهما نوع من العبادة، والذين يدعون الله في الأديرة والكنائس و..... ويذكرون الله ويعبدونه لا يعرفون الأئمة غالباً بل لا يؤمنون بهم أصلاً وكانوا موجودين قبل ولادة الأئمة، وكانوا يذكرون الله ويعبدونه، فكيف يمكن أن يقول الإمام الصادق (عليه السلام): لولانا لما عُبدَ الله؟!!

٧٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى أورد الكليني في هذا الباب ٣ أحاديث لم يعتبر المجلسي ولا البهيودي أيّاً منها صحيحاً، وصرّح المجلسي بضعفها جميعاً!

ومن المثير أن علماءنا - كما ذكرنا في الصفحات ٢٦٠ - ٣٦٠ - ينتقدون «البخاري» لأنه يذكر أحياناً أحاديث لا تتناسب مع عنوان الباب الذي عقده لأجلها، ولكنهم يتجاهلون ويتناسون أن الكليني يعقد مرات عديدة أبواباً ثم لا يأت فيها حتى بحديث صحيح واحد! نعوذ بالله من الحمية والتعصّب. والباب ٧٠ في الكافي، الذي نحن فيه الآن، نموذج لهذه الأبواب.

← الحديث ١ - رواه عددٌ من الضعفاء منهم «مُعلّى بن مُحمّد» الذي وصفه النجاشي بأنه مضطرب الحديث والمذهب، وهو من رواة حديث إرضاع أبي طالب للنبي ٩، وراو ٣٣ حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي. إن روايات «مُعلّى بن مُحمّد» - كما لاحظتم نماذج لها في الصفحات السابقة - خرافية في الغالب. نذكر هنا نموذجاً من أباطيله وهو الحديث الثاني من الباب ٨٥ من الكافي (١).

هذا الحديث مرفوع وليس له من راو سوى «مُعلّى بن مُحمّد». يدّعي في حديثه - دون أن يذكر لنا اسم أي إمام من الأئمة - أن الآية التي تكرّرت في سورة الرحمن، أي قوله تعالى: (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن/١٣]، كانت في الأصل كما يلي: "فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ أَبِالنَّبِيِّ أَمْ بِالْوَصِيِّ تُكَذِّبَانِ؟"، وكأنه يريد القول إن هناك آيةً حُذِفَتْ من القرآن -نعوذ بالله-! هذا مع أن سورة الرحمن مكية، وفي تلك الفترة لم يكن موضوع الوصية مطروحاً أصلاً، حتى يصدقه أو يكذبه أحد.

أيها القارئ المحترم! لاحظ أن الكليني أورد هذا الحديث في كتابه دون أي تذكّر أو تعليق أو اعتراض على مضمونه، ثم هو يدّعي أن كتابه حايٍ للأثار الصحيحة عن الصادقين!!

والقصة الخامسة في الباب ١٧٥ في الكافي هي من رواية «مُعلّى بن مُحمّد» هذا أيضاً وقد ادّعى فيها علم الأئمة بالغيب وصنعهم المعجزات، وقد أثبتنا مراراً في هذا الكتاب بطلان مثل هذه الادعاءات فلا نكرر ما قلناه.

نعم مثل «مُعلّى بن مُحمّد» هذا روى لنا هذا الحديث الأول من هذا الباب الذي ينسب إلى الإمام الرضا (ع) قوله: "الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ!!".

(١) كلا المجلسي والبهيودي لم يصحّحا أي حديث من أحاديث الباب ٨٥ في الكافي. وصرّح المجلسي بضعفها جميعاً! ويمكننا أن نطلق على الباب ٨٥ من الكافي باب «مُعلّى بن مُحمّد» بامتياز، لأن الأحاديث الأربعة المذكورة فيه كلها من روايته. إن الباب المذكور هو كالباي ٧٠ في الكافي الذي لا يتضمن حتى حديثاً صحيحاً واحداً! بالطبع يجب أن لا ننسى أن «الحسين بن محمد الأشعري» هو الذي روى للكليني هذه الأباطيل.

هل آدم خليفة الله؟

اعلم أن مسألة الخلافة الإلهية، وكون الإنسان خليفة الله في الأرض أو الأئمة خلفاء الله، من الخرافات التي شاعت بين بعض المسلمين إلى درجة أنه تم الاستناد بشكل خاطئ إلى آيات من القرآن - بما في ذلك الآيات ٣٠ إلى ٣٤ من سورة البقرة - لتدعيم هذه الخرافة. الآية المذكورة تقول ما يلي: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة/٣٠].

أولاً: من الناحية اللغوية يُقال لكل من يأتي خلف الآخر بشكل متوالي ويحل محله سواء كان فرداً أم جماعة «خليفة». لأن كل واحد من هؤلاء يأتي خلف الآخر ويأخذ مكانه. كما سُمِّيَ الليل والنهار الذي يحل كل منهما محل الآخر بشكل متوالي «خلفه»، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان/٦٢]. وخاطب الله البشر قائلاً: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام/١٦٥]، وقال كذلك: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [فاطر/٣٩]، وقال أيضاً: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [١٣] ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾ [يونس/١٣-١٤].

فكما تلاحظون بشكل واضح، أُطلق في هذه الآيات على الناس لفظ الخليفة (بصيغ الجمع: أي خلائف) لأنهم يحلون في الأرض محل من كانوا قبلهم. فإذا اعتبرنا أن المقصود من «الخليفة» من يخلف الله، فإن القرآن ما كان يعتبر الناس خلفاء الأمم التي سبقتهم.

وقال القرآن الكريم عن المؤمنين بنوح عليه السلام: ﴿... فَتَجَيَّنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [يونس/٧٣].

وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف/٦٩]، وقال أيضاً: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود/٥٧].

وقال نبي الله صالح عليه السلام لقومه: ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾ [الأعراف/٧٤].

وقال موسى عليه السلام لقومه: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف/١٢٩].

وقال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ [مريم/٥٩]. وخاطب داود عليه السلام قائلاً: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ

النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ [ص/٢٦].

وخاطب القرآن المسلمين المعاصرين للنبي ﷺ قائلاً: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفَ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام/١٣٣].

إن كل عاقل منصف يفهم بكل بساطة أن هؤلاء الخلفاء حلّوا محلّ من كان مثلهم ومن بني جنسهم، فمثلاً لا شك أن داود عليه السلام خلف في حكم الناس ظالمين من قبيل «جالوت» الذي كان يتبع هوى نفسه في حكم الناس، لا أنّ داود خلف الله عز وجل. ولو كان القصد أنه خلف الله لوجب على القرآن الذي نزل بلسان قوم النبي ﷺ أن يأتي بقرينة في الآية تصرف الذهن عن المعنى اللغوي القريب لها، في حين أنه لا يوجد في جميع الآيات التي ذكرناها أي قرينة تستدعي انصراف الذهن عن المعنى القريب ولذلك على من يدّعي أن المقصود من الآية شيء غير المعنى المتبادر من لفظها أن يأتي بالدليل ويقيم البيّنة على دعواه.

ثانياً: إن المقصود من «خليفة» نسل الإنسان الذين يتوالون ويحل كل فريق منهم محل الآخر كما يحل الليل محل النهار وبالعكس. والأهم من كل ذلك أن لفظ «خليفة» لم يُضَف إلى لفظ «الله»، كما لم يُضَفْ الله لنفسه كأن يقول في الآية «خليفتي» أو «خليفتنا» أو «خليفة لي» أو «خليفة مني» ونظائر ذلك.

ثالثاً: إذا كان المراد من كلمة «خليفة»: «خليفة الله» لما استشكل الملائكة قائلين: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة/٣٠]، لأن المفسد في الأرض والذي يسفك الدماء لا يستحق أن يكون خليفة الله وليس أهلاً لذلك، ولا ريب أن الله يختار موجوداً أفضل لخلافته. هذا في حين أنّه يُفهم من سؤال الملائكة وجواب الله أنه لم يكن المراد من «خليفة» شخص آدم (ع) فقط بل ذريته كلها، الذين سيأتي منهم من يفسد في الأرض ويسفك الدماء فيها، وإلا فلو كان المقصود آدم (ع) فقط - ونظائره - لأجاب الله تعالى قائلاً: «إنه لا يفسد فيها ولا يسفك الدماء» لأن آدم (ع) لم يكن لا مفسداً ولا سفاكاً، لكن الله تعالى صدّق قول الملائكة، كل ما في الأمر أنه اعتبره ناقصاً وقال: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/٣٠]، أي رغم أنّ «الخليفة» يمكنه أن يفسد ويسفك الدماء لكنني أرى في خلقه مصلحة لا تعلمونها.

رابعاً: جاءت كلمة «خليفة» نكرة محرّكة بالتنوين ولم تأتِ بألف ولا م التعريف حتى نقول إنها أُطْلِقَتْ على النبي أو الإمام أو أشخاص معيّنين.

خامساً: كيف يستطيع إنسان - حتى النبي والإمام - أن يكون خليفة لله تعالى الذي هو: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن/٢٩]، ولم يتخلّ عن تدبير العالم ولم يترك العالم لغيره ولم يكن بحاجة إلى مكان، ولم يخلُ مكان من حضوره وإحاطته سبحانه وتعالى، لذلك قال تعالى: ﴿هُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد/٤].

إن أرفع مقام للبشر وأعلاه هو مقام النبوة، ولكن حتى هذا المقام الشامخ أيضاً ليس منزّهاً عن الضعف أو الوقوع في الخطأ والاشتباه. إن الإنسان الذي يمرض إن لم يستطع

النَّبُولُ ويعانى من الآلام المبرحة، والذي يموت إن لم يأكل الطعام، والذي تقضي عليه حُمَى، مثل هذا البشر حتى في أعلى وأسمى مرتبة له، أي مقام النبوة، لا يستطيع أن يتحمل أو يطبق تجلياً واحداً من تجليات الله عليه، بل يخر مصعوقاً مُغْمًى عليه (الأعراف/٤٣)، ولا يعلم ماذا يفعل به، ويُفَرُّ قائلاً: «وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» [الأحقاف/٩]، ويقع في الخطأ، فمثلاً حضرة موسى ﷺ لم يكن يقصد أبداً قتل الرجل القبطي ولم يستطع أن يتحكم بشدة الضربة التي ضرب القبطي بها فأودت بحياته (القصص/١٥)، ولو لم تكن رقابة الله وتحذيره في الوقت المناسب لوقع في الخطأ (التوبة/٤٣)، مثل هذا الكائن لا يمكنه أن يكون خليفة الله في الأرض.

سادساً: فإن قال شخصٌ خداعاً للعوام: رغم أن الله تعالى غني عن العالمين، إلا أنه قال لنا مراراً في كتابه العزيز: «إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [البقرة/١١٧]. ورغم أنه «عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة/٢٠] إلا أنه أوكل تنفيذ كثير من أمور عالم الخليفة إلى الملائكة، فما المانع أن يوكل أمر عمارة الأرض إلى البشر ويعتبر الإنسان خليفته على الأرض من هذه الزاوية؟ قلنا في الإجابة: أولاً: لم يفعل الله ذلك، وكما قلنا لم يقل عن الإنسان: «خليفتي» أو «خليفتنا» أو نحو ذلك.

ثانياً: لا يقال للملائكة المأمورين بتحقيق إرادة الله في كثير من أمور عالم الخليفة - ومن جملته عالم الأرض - «خليفة»، لأنه لا بُدَّ لِيَتَحَقَّقَ معنى الخلافة من نوع من غياب «المُسْتَخْلَفِ عَنْهُ» وَتَنَجِّيهِ جانباً وعدم حضوره، حتى يحل موجود آخر محله أو يقوم بعمله، وإلا إن لم يتحقق مثل هذا الشرط فلا يقال لمن يُنْقَذُ أوامر الآخر خليفة له بل يقال إنه مأمور له أو عامل من عماله، أو ممثل عنه أو... الخ، وبناءً عليه، فلو أن الأمر كان كما تقولون، فكما لا يُقال للملائكة «خليفة الله»، لا يُقال للبشر - حتى الأنبياء - «خليفة الله في الأرض»، بل أقصى ما يمكن قوله: إن الملائكة عُمَالُ الله أو مأموروه أو... الخ.

سابعاً: إن قيل إن الإنسان كُرِّمَ كثيراً في القرآن وقال تعالى عنه: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا» [الإسراء/٧٠].

قلنا: نحن أيضاً نؤمن من كل قلوبنا أن مقام الإنسان في عالم الخليفة رفيعٌ وعالي جداً. لكن هذه الآية ذاتها مخالفة لقولكم، لأنها لا تقول إننا فضلنا البشر على جميع المخلوقات بأسرها، بل تقول إن البشر فَضِّلُوا على «كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا» لا على جميع من خلقنا، في حين أنه لو كان الإنسان خليفة الله لكان مُفَضَّلًا بالتأكيد على جميع المخلوقات.

بناءً على ذلك، يَتَبَيَّنُ معنا أن القول بأن الإنسان «خليفة الله» في الأرض، لا علاقة له بالقرآن الكريم، ولا سند له فيه، إلا أن يقوم روايةً من أمثال «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» و«مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ» و«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ»^(١) بصناعة خليفةٍ لِلَّهِ تعالى!!

(١) بيئنا حال «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» في الصفحة ١٥٠، وحال «مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ» في الصفحة ٣١٦.

وللأسف فإن وضّاعي الروايات والزيارات كثيراً ما يذكرون في زياراتهم - استناداً إلى أمثال هذه الأحاديث الموضوعية - مخاطبة الأئمة بعبارة: "السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ!!" (١).

← **الحديث ٢** - درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحات ٢٢٦ - ٣١٢ من هذا الكتاب فُلْئِذَا رَجَعْتَ نَمَّةً. وبالنسبة إلى جملة: "وَلَوْلَا هُمْ مَا عَرَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ" في الحديث، راجعوا ما ذكرناه في نقد الحديث السادس من الباب ٦٩.

← **الحديث ٣** - يدّعي هذا الحديث الضعيف أن الإمام الصادق (ع) قال: إن المقصود من المستخلفين في الأرض المذكورين في الآية ٥٥ من سورة النور هم الأئمة!

فأقول إن الآية المذكورة هي التالية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور/٥٥].

ونقول: أولاً: تتضمن الآية كلمة «مِنْكُمْ» التي تدلُّ على أن المُخاطَب بها هم المؤمنون المعاصرون للنبي الأكرم ٩.

ثانياً: لا تعني كلمة «الأرض» كلّ الكرة الأرضية، بل تدلُّ ألف ولام التعريف فيها على أنها أرضٌ معيّنةٌ معهودةٌ كان يعيش فيها معاصرو النبي ٩ وأتباعه، أي أرض الجزيرة العربية وما حولها. كما قال القرآن مخاطباً النبي: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء/٧٦]، إذ من البديهي أن ليس المقصود أنهم كادوا أن يخرجوك من الكرة الأرضية! بل المقصود أن يخرجوك من موطنك في الجزيرة العربية. وقال القرآن كذلك: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص/٢٦]، ومن البديهي أن حضرة داود (ع) لم يشمل مُلكُهُ كلّ الكرة الأرضية بل حَكَمَ قطعةً محدودةً من الأرض.

كتب الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «مجمع البيان» يقول:

"«لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ» أي ليجعلنهم يخلفون مَنْ قَبْلَهُمْ. والمعنى ليورثنهم أرضَ الكافر من العرب والعجم فيجعلهم سُكَّانَهَا وَمُلُوكَهَا «كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» قال مقاتل: يعني بني إسرائيل، إذ أهلك الله الجبابرة بمصر وأورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم".

ثالثاً: أكد الله تعالى الذي لا يُخلف الميعاد، بأساليب التأكيد المضاعفة في كلمة «لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ» (لام التأكيد التي دخلت على الفعل، ونون التأكيد الثقيلة في آخر الفعل) أنه

٣١١، وحال «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّانٍ» في الصفحة ٣٣٢ - ٣٣٦.

(١) انظر مثلاً: زيارة أمير المؤمنين (ع) في فروع الكافي، ج ٤، ص ٥٧٠. أو زيارة العسكريين في بحار الأنوار، ج ٩٩، ص ٦٧. (المترجم)

كما استخلف الماضين (مثل داود وسليمان و...) أي منحهم السلطانَ وَالتَّمَكِينَ في الأرض، سيستخلف المسلمون المعاصرين للنبي 9 فيمكّنهم من الحكم والخلافة في الأرض، وقال بأسلوب التأكيد المضاعف مرّةً ثانيةً «وَلَيُيَدِّلَهُمْ» أي وَعَدَهُمْ بأنه سيبدّل ما كانوا فيه من خوف وعدم أمان، إلى أمن وأمان واطمئنان. هذا مع أنه - باستثناء فترة حكم علي بن أبي طالب ومدة قصيرة من حكم ابنه الحسن عليهما السلام - لم يصل أيٌّ من الأئمّة إلى سُدّة الحكم والخلافة، ولم يتمتّعوا بالأمن واطمئنان البال، بل عاشوا - كما تقولون - أغلب حياتهم تحت الملاحقة والمراقبة، وكانوا محرومون من حرية التحرك والعمل. إذن لا يمكن القول إنّ المقصودين من هذه الآية الأئمّة الاثنا عشر.

ولا يخفى أن بعضهم لما واجه هذه الإشكالات قال إن المقصود من الآية حكومة المهدي! هذا في حين أن ضمير «هُمْ» في كلمات «لَيُسْتَخْلِفُهُمْ» و«لَيُيَدِّلَهُمْ» يدل على الجمع، والإمام الثاني عشر شخص واحد فرد. وإن قيل: المقصود حضرة عليّ والمهديّ، قلنا إذن كان من اللازم استخدام ضمير التثنية «هُمَا» بدلاً من ضمير «هُمْ» لأن الأخير يدل على أكثر من اثنين.

والأهم من ذلك أن مثل هؤلاء المدّعين يتجاهلون عمداً كلمة «مِنْكُمْ» الموجهة إلى المؤمنين المعاصرين للنبي 9، لأنهم يعلمون أن «المهدي» ليس معاصراً للنبي 9، ولم يكن قد وُلِدَ بَعْدَ زَمَنٍ نُزُولِ الْآيَةِ!

رابعاً: لما شاور «عُمَرُ» في أيام خلافته علياً (ع) في خروجه - أي خروج عمر - قائدًا للجيش إلى جرب الفرس، أشار عليه عليّ (ع) كناصح مخلص قائلاً: «فَكُنْ قُطْباً وَاسْتَدِرِ الرِّحَى بِالْعَرَبِ وَأَصْلِهِمْ دُونُكَ نَارَ الْحَرْبِ» وَطَمَأَنَّهُ بِالنَّصْرِ وقال: «وَنَحْنُ عَلَى مَوْعُودٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ مُنْجِزُ وَعْدِهِ وَنَاصِرُ جُنْدِهِ». (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٦).

وقد ذكر «فيض الإسلام» - مترجم نهج البلاغة إلى الفارسية - في شرحه لهذه الخطبة، كما ذكر ذلك سائر شراح نهج البلاغة أيضاً، الآية ٥٥ من سورة النور بوصفها مستند كلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

إذن كما نلاحظ، بدلاً من أن يعتبر عليّ عليه السلام نفسه وأولاده مصداقاً لآية الاستخلاف تلك، جعل - من خلال استخدامه لضمير «نحن» - نفسه وعُمَرَ مشمولين بآية الوعد الإلهي، في سورة النور، بالاستخلاف، خلافاً لما يقوله رواة الكليني، واعتبر جند الخليفة «جند الله» وأراد لعُمَرَ كلَّ الخير.

بناءً على ذلك يتبيّن أن رواة الكلينيّ كَذَّبُوا على الإمام الصادق عليه السلام إذ مِنْ المَقْطُوعِ به أن الإمام الصادق عليه السلام لا يمكن أن يقول ما يخالف كلام جدّه.

ولا يخفى أن بعض المتكسّبين من حانوت التفرقة المذهبية قال خداعاً للعوام: إذا اعتبرنا أن معاصري النبي 9 هم المخاطبون بآية الاستخلاف وهم مصداقها فعندئذ لا بد أن نجعل معاوية وخلفاء بني أمية مشمولين بالآية أيضاً؟! فنذكر هذا المعترض قائلين: إن معاوية وأمثاله لم يكونوا بأي وجه من الوجوه مخاطبين بضمير «مِنْكُمْ» المذكور في الآية، لأن سورة النور من السور المدنية التي نزلت قبل فتح مكة، وفي ذلك الوقت كان معاوية وأبوه لا يزالان على كفرهما ولم يكونا حتى في عداد المسلمين العاديين، فضلاً

عن أن يُخاطَبوا بجملة: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ..... الآية».

٧١- بَابُ أَنَّ الْأئِمَّةَ (ع) نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

جاءت في هذا الباب ستة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي منها إلا الحديث الثالث فقط. أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الأحاديث ١ و ٣ و ٤ ضعيفةً، والحديث ٢ مرسلًا، والحديث ٦ مجهولًا، والسند الأول للحديث ٥ ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً.

← **الحديثان ١ و ٤** - درسنا كلا الحديثين ونقدناهما في الصفحة ٢٣٠ من هذا الكتاب. فلتُراجَعُ ثَمَّةً. ويجدر بالتذكير أن أحد رواة هذا الحديث الرابع هو «عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ» فطحي المذهب.

← **الحديث ٢** - يقول «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن: إن الإمام الصادق عليه السلام قال: «النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - أي في الآية ٥٧ من سورة الأعراف -: عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْأئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ!!».

أقول: الآية المُشارُ إليها هي التالية:

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف/١٥٧].

قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان»:

"(وَاتَّبَعُوا النُّورَ): معناه القرآن الذي هو نور في القلوب، كما أن الضياء نورٌ في العيون، ويهتدي به الخلق في أمور الدين كما يهتدون بالنور في أمور الدنيا. (الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ): أي أُنْزِلَ عليه. وقد يقوم «مَعَ» مقام «عَلَى» كما يقوم «عَلَى» مقام «مَعَ». و قيل معناه: أُنْزِلَ في زمان النبي ﷺ وعلى عهده".

وأقول:

أولاً: هل يحتمل أي شخص ذي علم باللغة العربي أن يكون «النُّور» الذي أُنْزِلَ على النبي ﷺ شيئاً سوى القرآن؟^(١)

ثانياً: سورة الأعراف مكية، ولم يكن أكثر الأئمة قد ولدوا أصلاً حين نزولها، ولم يكن موضوع الإمامة مطروحاً أصلاً في ذلك الحين.

ثالثاً: إذا كان المقصود من «النُّور» علياً وأولاده، فلماذا لم يذكرهم الله تعالى بالاسم؟ هل عَمِلَ الله تعالى -نعوذ بالله- بالتقية أيضاً؟! أم أن رواة الكُلَيْنِيِّ يَكْذِبُونَ.

رابعاً: هل الأئمة يُنْزَلُونَ؟ فلماذا لم يقل القرآن إنا أنزلنا النبي أيضاً؟!

خامساً: ألا يعلمون أن هداية النبي ذاته والأئمة إنما هي بواسطة القرآن الكريم الذي

(١) لقد تحدّثنا عن كون القرآن نوراً بشكل مختصر في الصفحة ٢٨٨ فارسي فالتراجع ثمة.

اعتبره الله نور هداية وخاطب رسوله قائلاً: ﴿مَا كُنْتُ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْتَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى/٥٢].

← الحديث ٣ - اعتبره المجلسي ضعيفاً، أما الأستاذ البهبودي فصحّحه! رواه الأول «أبو الجارود» الذي لعنه الإمام الصادق عليه السلام وقال عنه إنه يرحل عن الدنيا تائهاً وضالاً^(١)، وقال عنه المرحوم «هاشم معروف الحسني»: لا يُعتمدُ على رواياته بتصريح علماء الرجال^(٢). ورواه الآخر «ابن فضال» الواقفي.

يقول «أبو الجارود» أعمى البصيرة: إن الإمام الباقر (ع) قال: إن المقصود من النور في الآية ٢٨ من سورة الحديد، أي قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ﴾ «الإمام»، أي أن معنى الآية: وَيَجْعَلْ لَكُمْ إِمَامًا تَأْتُمُونَ بِهِ! أما الشيخ الطبرسي فقال في «مجمع البيان»:

"﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد/٢٨]: أي هدى تهتدون به عن مجاهد، وقيل النور القرآن، وفيه الأدلة على كل حق والبيان لكل خير، وبه يستحق الضياء الذي يمشي به يوم القيامة".

هذا ما قاله الطبرسي، أما رواية الكليني فيقولون إن المقصود من «النور» في الآية هو «الإمام»!

ونقول: إن كان المقصود من «النور»: «الإمام»، فإن الله علام الغيوب كان يعلم أن أكبر خلاف سيقع في أمة خاتم النبيين ﷺ ويسبب مشاكل عديدة للمسلمين هو اختلافهم حول مسألة الإمامة المنصوص عليها من الله، ومن ثم كان [بمقتضى حكمته ولطفه] سيبين لنا قطعاً هذا الإمام ويبيّن لنا موضوع «الإمامة» بألفاظ أكثر وضوحاً كي تتم الحجة على المسلمين ولا يترك مهمة هداية الناس إلى مسألة الإمامة ومعرفة أنها من أصول الدين إلى أمثال «أبي الجارود»!

← الحديث ٥ - يرويه «العمري» الخرافي، و«سهل بن زياد» الكذاب، فيرويان أن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن الآية ٣٥ من سورة النور، إن المقصود من «المشكاة» فيها فاطمة عليها السلام، والمقصود من كلمة «مصباح»: الحسن، ومن كلمة «رُجاجة»: الحسين، ومن «كوكب دري»: فاطمة،.... والمقصود من «ظلمات» فلان وفلان - أي أبو بكر وعمر -، والمقصود من «موج» عثمان، والمقصود من «بعضها فوق بعض» معاوية وقتل بني أمية!!

هل تلاحظون كيف يتلاعبون بمعاني آيات القرآن باسم الإمام المظلوم حضرة الصادق

(١) انظر رجال الطوسي، تصحيح وتعليق ميرداماد الأسترآبادي، ج ٢، ص ٤٩٥. وفيه: "عن أبي أسامة، قال، قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما فعل أبو الجارود؟! أما والله لا يموت إلا تائهاً". و"عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام كثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذابون مكذبون كفار عليهم لعنة الله، قال قلت: جعلت فداك كذابون قد عرفتهم فما معنى مكذبون؟ قال: كذابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقونا وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به." انتهى. (المترجم)

(٢) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٤.

عليه السلام! إن واضح هذا الحديث الجاهل لم يفهم أنه لو اعتبرنا أن المقصود من كلمة «مُصْبَاحُ» الْحَسَنُ، ومن كلمة «رُجَاجَةٌ» الْحُسَيْنُ فسيصبح معنى قوله تعالى: «الْمُصْبَاحُ فِي رُجَاجَةٍ»: الحسن في الحسين!!! وسيصبح معنى «الرُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ»: الإمام الحسين كأنه حضرة الزهراء!!

إضافة إلى ذلك، لقد نسي الراوي أن يجعل المقصود من إحدى الكلمات في الآية علي بن أبي طالب (ع)! ثم إن كلمة «ظلمات» جمعٌ في حين لو أنه كان المقصود منها أبا بكر وعمر، للزم أن تكون الكلمة: «ظلمتان». والسؤال الآخر هو: لماذا بايع علي عليه السلام كلا الظلمتين إذن؟

وقد تلاعب راوي الحديث أيضاً بمعنى الآية الثامنة من سورة التحريم التي تقول: «يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا» [التحريم/٨].

فكما تلاحظون عطفت جملة (الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) في هذه الآية على (النَّبِيِّ)، ولو قبلنا كذب رواية الكليني بشأن هذه الآية وصدقنا أن «الثور» في هذه الآية هو «الإمام» وأنه هو الذي يرشد الناس إلى منازلهم في الجنة، لأصبح معنى الآية كما يلي: الإمام الذي هو نفسه تابع للنبي، سوف يرشد النبي والمؤمنين إلى الجنة! وسيصبح معنى نهاية الآية التي تقول «رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا» [التحريم/٨]: إن النبي والمؤمنين سيقولون ربنا أتمم لنا إمامنا!

بالمناسبة! ما معنى إتمام الإمام وإكماله يوم القيامة؟ هل إمامهم ناقص حتى يحتاج إلى إتمام؟ هل الراوي كان يفهم حقاً ما يقوم بتلقيقه من كلمات؟! وقبل أن نقوم بدراسة الحديث الأخير في الباب ٧١ ونقده، من المناسب أن نُعرِّف بعدد من الرواة الذين رَووا هذه الرواية المضحكة:

- ١- «صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ الْهَمْدَانِيُّ»: من الغلاة الكذابين الوضّاعين للحديث. قال الغضائري عنه: لا خير في رواياته. وقد عرّفنا به في الصفحة ٢٥٧ من الكتاب الحاضر.
- ٢- «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ الْبَطَلِ الْحَارِثِيِّ الْبَصْرِيِّ»: من الكذابين والضعفاء والذي يهتم الكذّابون الضعفاء في الرواية كثيراً بأخباره، فأغلب أحاديثه يرويه عنها أشخاص مثل «محمّد بن سنان» الكذاب و«معلّى بن محمّد» و«محمّد بن الحسن الشّمُون» وأفراد فاسدين من أمثالهم ممن لا اعتبار لهم!

جاء في كتاب «مجمع الرجال»: «عبد الله بن القاسم البطل الحارثي، كذاب، غال، ضعيف، متروك الحديث، معدولٌ عن ذكره. وأيضاً عن (الغضائري): عبد الله بن القاسم الحضرمي: كوفي ضعيف أيضاً غال متهافت لا ارتفاع به».

وقال النجاشي والعلامة الحلي عنه: «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب غال يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعَدُّ بروايته».

واعتبره الشيخ الطوسي واقفياً، أي أنه كان من الذين يعتبرون الأئمة بعد الإمام الكاظم (ع) كاذبين!

من جملة مرويات «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ» هذا: الحديث الأول في الباب ١٠٥ من الكافي والذي ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ!!"

إذا استحضرنا ما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب، وما فصلناه بشكل خاص في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» عرفنا أن بطلان هذا الكلام واضح تماماً، لكن علاوة على ما ذكرناه سابقاً، وكما قال أخونا الفاضل جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه «راه نجات از شر غلاة» [طريق النجاة من شر الغلاة] (قسم العلم بالغيب):

"هذا الحديث مخالف للحديث السادس في الباب ١٢٣ من الكافي (الذي يتفق مضمونه مع ما جاء في نهج البلاغة، الخطبة ١٤٩، وفي كتاب «إثبات الوصية» للمسعودي، باختلاف يسير في اللفظ). في ذلك الحديث يقول علي عليه السلام: "كَمْ أَطْرَدْتُ الْيَوْمَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكُونِ هَذَا الْأَمْرِ، فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ، هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مَكُونٌ مَخْرُومٌ" (١).

من الواضح أنه إذا كان علي عليه السلام يقول عن نفسه إن وقت موته كان مخفياً عنه، فلا يمكن بالطبع للإمام الصادق عليه السلام أن يقول كلاماً مخالفاً لكلام جده.

ومن قصص «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ» الأخرى الحديث ٧ في الباب ١٧٠ (٢) الذي يقول: "إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا عليه السلام لَهُ خُؤُلَةٌ فِي بَنِي مَخْرُومٍ، وَإِنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا خَالِي إِنْ أَخِي مَاتَ وَقَدْ حَزَنْتُ عَلَيْهِ حُزْناً شَدِيداً. قَالَ فَقَالَ لَهُ: تَشْتَهِي أَنْ تَرَاهُ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَأَرِنِي قَبْرَهُ؟ قَالَ: فَخَرَجَ وَمَعَهُ بُرْدَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُنْزَرَأً بِهَا، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ تَلَمَّعَتْ شَفَتَاهُ ثُمَّ رَكَضَهُ بِرِجْلِهِ فَخَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ يَقُولُ بِلِسَانِ الْفُرْسِ! فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَلَمْ تَمُتْ وَأَنْتَ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّا مِتْنَا عَلَى سُنَّةِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ فَأَنْقَلَبْتُ أَلْسِنَتُنَا!!"

أولاً: ليت الذين لَفَقُوا هذه القصة قالوا إنه تم إخراج الميت أولاً من قبره ثم قام علي عليه السلام بإحيائه، وإلا فكيف استطاع ذلك الميت الراقد تحت كميات كبيرة من التراب أن يزيع كل تلك الأتربة عن نفسه ويخرج؟

ثانياً: هل المقصود من فلان وفلان أبو بكر وعمر؟ وهل لَفَقَ واضع هذا الحديث هذا الكلام لبث الفرقة بين المسلمين؟ إذا لم يكن كلا الأمرين مقصوداً فلماذا لم يذكر الإمام الصادق عليه السلام اسم الشخصين كي يتجنب سائر المؤمنين أتباعهما ولا يضلوا.

ثالثاً: الأهم من ذلك أن هذه القصة لا تتفق مع القرآن الكريم لأن الله تعالى قال في كثير من آيات كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون/٨٠]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [ق/٤٣]، وقال أيضاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [يس/١٢]. ونقول في دعاء «الجوشن الكبير»، المقطع ٩٠: "يا من لا يحيي الموتى إلا هو" (٣).

(١) قال علي عليه السلام (ع) هذا الكلام قبل استشهاده وبعد أن ضربه ابن ملجم على جبهته الشريفة. (المترجم)

(٢) لم يصح المجلبي ولا البهيودي كلاهما هذا الحديث وصرح المجلبي بضعفه.

(٣) اعلم أن القرآن نفسه ذكر إحياء الموتى بدعاء حضرة عيسى (ع) - وقد مر معنا شرح ذلك في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» - واعلم أن معجزات عيسى مثل ولادته دون أب وكلامه في المهد، معجزات خاصة به، وكما سبق أن قلنا: لا يمكننا أن ننسب معجزات بعض

رابعاً: هل كان عليٌّ عليه السلام نبياً حتى تظهر على يديه مثل هذه المعجزة؟ ولماذا لم يحيي النبي الأكرم عليه السلام أي مَيِّت؟

خامساً: لقد أظهر حضرة عيسى عليه السلام مثل هذه المعجزة لإثبات نبوته. فلماذا لم يُظهر أمير المؤمنين علي عليه السلام تلك المعجزة أمام جميع الناس ليثبت لهم إمامته الإلهية كي يهتدي الناس إليها؟ ولا يقتصر نقلها على كذابين من أمثال «ابن القاسم» و«سلمة بن الخطاب»؟!

ويروي هذا الرجل - أي «عبدُ الله بنُ القاسمِ البطل الحارثي البصري»- القصص التي أصبحت تدور على ألسنة قراء المراثي في مراسم العزاء والتي لا تنفع إلا في خداع العوام. وقد ذُكرت نماذج لقصصه في كتاب «زيارت وزيارتنامه» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ٧٥ - ٧٦.

٣ - أبو محمد عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ: اعتبره علماء الرجال، ومنهم العلامة الحلي، ضعيفاً. قال عنه النجاشي: "عبد الله بن عبد الرحمن الأصم... ضعيفٌ غالباً ليس بشيءٍ وله كتاب المزار!"^(١). وقال الغضائري عنه "عبد الله بن عبد الرحمن الأصم... ضعيفٌ مرتفعُ القول، وله كتاب في الزيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة"^(٢).

وهو من الغلاة الذين كانوا يعتبرون الإمام جزءاً من الله وأعلى رتبةً من الأنبياء! ومن المثير للانتباه أن نعلم أن «ابن قولويه» روى عنه روايات كثيرة في كتابه [المشحون بالغلو] المسمّى بـ «كامل الزيارات»! كما أن «محمد بن يحيى» من ناقلي أكاذيبه! لاحظوا نماذج لأكاذيبه في كتاب «زيارت وزيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] (الصفحة ٧٠ فما بعد).

٤ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ (أو شمعون): أحد الكذابين. قال عنه المرحوم الغضائري والعلامة الحلي: "واقفيّ ثم غلا، ضعيفٌ متهافتٌ لا يُلتَقَت إليه وإلى مصنفاته".

"كان يدّعي أن له مئة وأربع عشرة سنة، ليتوسّل بذلك إلى الكذب المفترى ويتمكن من دسّ ما شاء من الأكاذيب". (البهودي، معرفة الحديث، ص ٧٢).

وقال عنه النجاشي في رجاله: "محمد بن الحسن بن شمون: أبو جعفر، بغداديّ، واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب. وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه."^(٣).

من جملة أكاذيبه أنه نسب إلى الإمام الكاظم أنه قال: "من أخبرك أنه مرّضني وغسلني وحنّطني وكفّني وأحدني وقبرني ونفض يده من التراب، فكذبهُ. وقال: من سأل عني فقل: حيّ والحمد لله. لعن الله من سأل عني!!"^(٤).

الأنبياء إلى أنبياء آخرين دون دليل.

(١) رجال النجاشي، ص ١٦١.

(٢) انظر العلامة القهپائي النجفي (ت بعد ١٠١٩ هـ)، مجمع الرجال، ج ٤، ص ٢٥. (المترجم)

(٣) رجال النجاشي، ص ٢٥٨. (المترجم)

(٤) رجال النجاشي، ترجمة مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ. (المترجم)

نعم، هؤلاء هم الرجال الذين جمع الكُليبي أحاديثهم في كتابه! ولا أدري بماذا سيجيب هؤلاء الكذابون يوم القيامة إذا اشتكى الإمام الصادق أو الإمام الكاظم - عليهما السلام - منهم وقالوا بأي حق جعلتم منا ومن آبائنا وسائل لتحقيق مآربكم؟!

← **حديث ٦** - من رواته: «محمد بن الفضيل» الكذاب^(١)، و«الحسين بن عبد الله» المجهول. وإذا كان الأخير هو «الحسين بن عبد الله» ذاته الذي أخرجه من قم فإن الكُليبي والعلامة الحلي اعتبروه ضعيفاً. ويمكنكم أن تشاهدوا نماذج لرواياته في الصفحة ٦٢ من كتاب «زيارات وزيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات].

رغم أن الله تبارك وتعالى سمى القرآن «نوراً» مراراً، لكن «محمد بن الفضيل» يقول إن الإمام الكاظم عليه السلام قال إن المقصود من «النور» في الآية ٨ من سورة الصف [أي قوله تعالى: «يُرِيدُونَ لِيُظْفِقُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»]: «ولاية أمير المؤمنين». هذا مع أن الله قال في المقطع الآخر من الآية ذاتها: «وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ».

وقال في الآية التي قبلها: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» [الصف/٧]، ولم يقل [وهو يُدعى إلى الولاية]!

ولذلك نقول لماذا لا يكون معنى «النور» القرآن والإسلام، لكون هذا المعنى أكثر تناسباً مع ما جاء قبل الآية الثامنة من سورة الصف وما جاء بعدها؟ فالكلام في الآيتين ٥ و٦ من تلك السورة كان حول أهل الكتاب فلماذا لا يكون المقصود من «النور» نبوة النبي الأكرم ٩ التي انتصرت في نهاية المطاف وبتأييد من الله في جميع مناطق الجزيرة العربية وأطرافها، [أي فصدق فيها القول: **والله مُتِمُّ نُورِهِ**] أما إمامة الأئمة الاثني عشر فلم تنل مثل ذلك الفتح؟

٧٢- بَابُ أَنَّ الْأُئِمَّةَ (ع) هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث، لم يُصحح المجلسي ولا الأستاذ البهبودي أي واحد منها، وصرح المجلسي بضعفها جميعاً.

الحديث الأول في هذا الباب واحدة من أكاذيب «محمد بن سنان» التي نقدناها في الصفحة ٢١٩ من هذا الكتاب. متن الحديثين الثاني والثالث مخالف للقرآن ويتضمن عيوب الحديث الأول ذاتها ولا حاجة لتكرار نقده. وهنا من المناسب أن نعرف باثنين من رواة الحديثين الثاني والثالث.

← **الحديث ٢** - أول رواته يُدعى «سعيد الأعرج». لم يُوثق، ولكنه يروي حديثاً يذكره الكُليبي بسند آخر في الحديث الأول من الباب ٩٦. يمكننا أن نفهم من هذا الحديث أن «سعيداً» كان كذاباً. والراوي الثاني لهذا الحديث هو «محمد بن الوليد الشاب الصيرفي» الذي بيّن حاله في الصفحة ٢١٠ من هذا الكتاب.

← **الحديث ٣** - أول رواته فرد مجهول يُدعى «أبو الصامت الخُلواني». ولا أدري لماذا لم يهتم هؤلاء الأفراد المجهولون إلا بأحوال الأئمة فقط ولا يُبدون ميلاً لنقل الأخبار والروايات المتعلقة بسائر معارف الدين كالتوحيد والنبوة والمعاد !!؟

(١) لمعرفة حاله راجعوا الصفحة ٣٠١ - ٢٩٨ من الكتاب الحالي.

يتألف هذا الباب من حديثين؛ اعتبر المجلسي الأول منهما مرفوعاً، وقال إن الشيخ الصدوق رواه بسند آخر مجهول. وصحّح المجلسي الحديث الثاني!! أما الأستاذ البهبودي فلم يصحح أيّاً من الحديثين. وللعلم فإن راوي الحديث الأول «عبد العزيز بن مسلم» مجهول.

في هذين الحديثين، بناء على ادّعاء فرد مهجول، يثني الإمام على نفسه ويمجّدها ويمدّحها ويذكر لنفسه صفاتاً إلهية تثير العجب، ويقول ضمن ذلك أيضاً: "وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ [أي بمعرفة الإمام]!"

ولابدّ أن نسأل: إن إماماً بمثل تلك الخصائص والصفات الفريدة التي لا نظير لها والذي يُنَاطُ به قبول الأعمال، أليس من مقتضى رافة الله ورحمته بعباده أن يعرفه لهم في القرآن بوضوح كي يسهل عليهم معرفته؟ ولماذا قال الله إن: إنه ليس للناس على الله حجة بعد الرسل [النساء/١٦٥]؟ وهل رواية الكليني أرحم من رب العالمين وأرحم الراحمين، لذلك قاموا بتعريف إمام [هو مناط النجاة] ولم يُبينه الله لنا في القرآن؟

في هذين الحديثين فقراتٌ تخالف القرآن والعقل. فمثلاً نقرأ فيهما:

"إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِزْتُ الْأَوْصِيَاءِ. إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللَّهِ وَخِلَافَةُ الرَّسُولِ ٩، وَمَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَمِيرَاثُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ!"

نفترض أن النبوة تورث، ولكن لا شبهة في أن نبوة خاتم الأنبياء لا يرثها أحد، وكما ذكرنا في الباب ٧٠، لا يمكن لأي بشر - حتى النبي والإمام - أن يكون خليفة لله الذي لا يتحيّز في مكان والحاضر والناظر والقيوم. أما لو اعتبرنا الإمامة ميراث الحسين - عليهما السلام - فيجب أن تُقسّم بين جميع أولادهما، ولو كانت الإمامة ميراثاً إلهياً فلماذا لم يبيّن الله لنا ببيان واضح كما بيّن لنا النبوة؟ خاصةً حسب قولكم بأن مقام الإمامة أعلى من مقام النبوة!

وكما هو واضح من سيرة النبي ٩ وتاريخه وأحاديثه المعتبرة لم يؤثر عن رسول الله ٩ أبداً أنه أُنْطِبَ في وصف نفسه وفي مدحها وفي بيان مقامه أو يذكر عدة صفحات في تمجيد نفسه وتبجيلها وبيان خصائصها، ولكن حسب نقل الكليني فإن الأئمة ذكروا كلاماً مفصلاً وطويلاً في وصف مقامهم وخصائصهم!

وقد لَقِيَ الراوي كلّ ما أمكنه من عبارات في هذين الحديثين فمن ذلك قوله: "إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلٌ قَدْرًا وَأَعْظَمُ شَأْنًا وَأَعْلَى مَكَانًا وَأَمْنَعُ جَانِبًا وَأَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ أَوْ يَنَالُوهَا بِأَرَانِهِمْ أَوْ يَقِيمُوا إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ!!!"

ثم قال بعد ذلك: "هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ضَلَّتِ الْعُقُولُ وَتَاهَتِ الْخُلُومُ وَحَارَتِ الْأَلْبَابُ وَخَسَّتِ الْعُيُونُ وَتَصَاعَرَتِ الْعُظْمَاءُ وَتَحَيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ وَتَقَاصَرَتِ الْخُلَمَاءُ وَحَصُرَتِ الْخُطَبَاءُ وَجَهَلَتِ الْأَلْبَاءُ وَكَلَّتِ الشُّعْرَاءُ وَعَجَزَتِ الْأُدْبَاءُ وَعَيَّيَتِ الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ أَوْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِهِ وَأَقْرَتِ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ أَوْ يُنَعَتُ بِكُنْهِهِ أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ."

أقول: فلنقل بصراحة وبدون موارد: "الإمام أكبر من أن يُوصَفَ!!!" أو لنقل باختصار إنه - نعوذ بالله - الله!!!

لقد غلا الراوي و وصف الإمام في هذين الحديثين بالأوصاف عينها التي ذُكرت لله

تعالى!! في حين أن حضرة السجاد (ع) قال عن رب العزة في دعاء يوم الاثنين: "لَمْ يُشَارِكْ فِي الْإِلَهِيَّةِ وَلَمْ يُظَاهَرْ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ كَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ غَايَةِ صِفَتِهِ وَالْعُقُولُ عَنْ كُنْهِ مَعْرِفَتِهِ" (١).

وقال حضرة أمير المؤمنين عليه السلام: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بَعْدُ الْهَمُّ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفُطْنِ....". (نهج البلاغة، الخطبة الأولى). وقال كذلك: "فَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ سَاوَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ؛ وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ وَنَطَقَتْ بِهِ عَنْهُ شَوَاهِدُ حُجَجِ بَيِّنَاتِكَ، وَأَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَتَنَاءَ فِي الْعُقُولِ فَيَكُونُ فِي مَهَبٍ فِكْرَهَا مُكَيِّفًا...". (نهج البلاغة، الخطبة ٩١). وقال أيضاً: "مَا وَحَّدَهُ مَنْ كَيْفَهُ".

فإذا كان الأمر كذلك، فهل يجوز إثبات هذه الأوصاف عينا لبشر مخلوق؟! هل كان الغلاة الذين ذكروا مثل ذلك المدح والتمجيد للأئمة محبين للأئمة أم أعداء لهم؟! والعجب من علمائنا الذين يلزمون الصمت أمام مثل هذه المسائل فيؤيدون بصمتهم هذا - بشكل غير مباشر - مثل هذه الأباطيل.

كان رسول الله ﷺ يقول مناجياً ربه في الدعاء: "يَا عَالِمًا لَا يَجْهَلُ" (٢). ولكننا نجد أن راوي الحديث ذكر هذه الصفة عينا للإمام فقال: "الإمام عالم لا يجهل!!"

هذا في حين أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام قال [بعد أن ضربه ابن ملجم]: "كَمْ أَطْرَدْتُ الْآيَامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكُونِ هَذَا الْأَمْرِ، فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ. هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْرُوءٌ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٩)، كما أنه تعلم حكم المذي من سؤال المقداد للنبي ﷺ (٣).

وباختصار، إن ما جاء في هذين الحديثين عن الإمام لا ينسجم مع أقوال النبي ﷺ وأقوال أمير المؤمنين علي عليه السلام ولم يقل النبي ﷺ عن نفسه أبداً مثل تلك الأمور بل كان يقول: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه/١١٤].

وأنا على يقين أن الإمام الصادق والإمام الرضا عليهما السلام لم ينطقا بمثل تلك العبارات بل كانا يعارضان مثلها. وراجعوا أيضاً الصفحة ٩٥ - ١٢٦ من الكتاب الحالي.

٧٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

أورد الكليني في هذا الباب خمسة أحاديث اعتبر الأستاذ البهيوذي الحديثين ٣ و ٤ منها صحيحين، واعتبر المجلسي الحديثين ١ و ٤ ضعيفين و الحديث ٢ مجهولاً، و الحديثين ٣ و ٥ حسنة.

تلاعب رواة الكليني في هذا الباب بمعاني آيات سورة النساء (الآية ٥١ فما بعدها).

(١) مفاتيح الجنان، الفصل الثالث، (في ذكر أدعية أيام السبوع، منقول عن ملحقات الصحيفة السجادة) دعاء يوم الاثنين.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٩١، ص ٣٨٨.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، كتاب الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ١٩٧ - ١٩٩، حديث ٧ و ٩ و ١٧. وراجعوا أيضاً الصفحة ٦٥ من الكتاب الحالي.

وقد روى أحاديث هذا الباب أشخاص من قبيل: «الوشاء» و «معلي بن محمد». والحديث الثاني الذي صحَّحه اليهوديُّ وقبَّله، رواه «محمد بن الفضل»^(١). والحديث الثالث رواه «الحسين بن سعيد» الذي كان من الغلاة، عن «الأحول»، الذي لا يُوثَّق بأحاديثه في نظرنا. وراوي الحديث الثاني أيضاً هو «الحسين بن سعيد». وراوي الحديثين الأول والخامس: «بُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ» القائل بتجريف القرآن!! وهو الذي اتَّهم الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةَ بِأَسْمَائِهِمْ؛ فَمَحَتْ قَرِيشٌ سِتَّهُ وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!"^(٢).

جميع أحاديث هذا الباب لا تتمتع بوضع حسن، فمثلاً في الحديث الأول يسأل الراوي الإمام عن «أولي الأمر» لكن الإمام لا يجيبه إجابة واضحة بل يقرأ عليه بضع آيات من سورة النساء تتحدث عن اليهود، لكي يقول له بعد ذلك: "نَحْنُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ عَلَى مَا آتَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ دُونَ خَلْقِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ!!!".

وأقول: كثير من الناس محسودون، الخلفاء يحسدوهم من لم يتمكنوا من الوصول إلى سدة الخلافة، والأشراف العلويون - رحمهم الله - كانوا محسودين من قبيل العباسيين، والعباسيون محسودون من قبيل الآخرين وهكذا. ولكن هذا الأمر ليس دليلاً بالطبع على أن المحسودين كانوا أئمة منصوبين من قبيل الله. لكن هدف الرواة أن يقولوا إن المقصود من المحسودين في الآية هم الأئمة الاثني عشر فقط لا غير. في نظرنا إن هذا الادعاء هو من تلفيق واقتراء الراوي يقيناً، لأنه عندما نزلت الآية المذكورة لم تكن مسألة الوصية والخلافة مطروحة أصلاً حتى يُحسد أحد في هذا الشأن!

ولا يخفى أنَّ أحاديث هذا الباب مشابهة لبعض أحاديث الباب ٦٦، فمن ذلك أن الحديث الضعيف رقم ٤ في هذا الباب يشابه الحديث ٦ في الباب ٦٦، وراوي الحديثين «أبو الصباح الكناني». والحديثان ٢ و ٣ في هذا الباب مشابهان للحديث المرسل رقم ٤ في الباب ٦٦ وراوي الأحاديث الثلاثة «الحسين بن سعيد» الغالي. وقد بينا بطلان مثل هذه الأحاديث في شرحنا وتعليقنا على الحديثين ٤ و ٦ في الباب ٦٦ فلنراجع ثمة.

٧٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحَّح المجلِّسُ ولا الأستاذ اليهوديُّ أيَّ واحدٍ منها. وصرَّح المجلِّسُ بضعف الثلاثة. وينبغي أن نسمي هذا الباب: باب «معلي بن مُحَمَّدٍ» بامتياز. لأنه روى أحاديثه الثلاثة!

إن الأحاديث الثلاثة كلها واضحة البطلان ونموذج واضح لتفسير القرآن بالرأي وبدون دليل، وقد افترى الرواة هذا التفسير بالرأي على الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام، وادَّعى أن دينك الإمامين الجليلين قالوا: إن المقصود من كلمة «العلامات»: الأئمة ومن كلمة «النجم» رسول الله 9!! هذا في حين أنه في سورة النحل وبعد قوله تعالى في الآية الثانية: (...لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ) [النحل/٢]، شرَّع الله تعالى بدءاً من الآية الثالثة فما

(١) تم التعريف بحال «محمد بن الفضل» في الصفحات ٣٠١-٢٩٨، وتم التعريف بحال «معلي بن محمد» في الصفحة ١٥٠، وعرفنا بـ«الوشاء» (الحسن بن علي الوشاء الكوفي) في الصفحة ١٥١ من الكتاب الحالي.

(٢) رجال الكشي، طبع كربلاء، ٢٤٧. وانظر بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٥٤.

بعدها بتعداد نعمه المختلفة على عباده، وبعد أن ذكر خلق السموات والأرض وخلق الإنسان والأنعام وتسخير الرياح للبشر، قال: «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا....» [النحل/١٥-١٨].

إن سورة النحل الكريمة خطاب لمشركي مكة، وفي ذلك الحين لم يكن موضوع الإمامة مطروح أصلاً ولم يكن أحد يعرف الإمام، ولكن الرواة المفرقين بين المسلمين افترضوا مثل هذا الكذب.

ثم إن كلمة «علامات» جاءت قبل كلمة «النجم»، في حين أنه من ناحية الهداية، النبي مَقَدَّم على الأئمة، وهداية الأئمة إنما كانت بواسطة النبي 9، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ عَلَى مَعْنَاهُمَا اللَّغَوِي الْمَعْرُوف، لَذَكَرَ الْقُرْآنُ كَلِمَةَ «النجم» قبل كلمة «علامات» على الأقل.

علاوة على ذلك، لماذا كانت جميع الألفاظ في هذه الآيات على معناها اللغوي إلا كلمتي «علامات» و «النجم» اللتين قُصِدَ بهما الأئمة والنبي؟!

ثم ما فائدة أن يُذكر الأئمة والنبي بهذه الصورة الرمزية؟ ألم يكن ذكرهم بشكل أكثر صراحةً وأوضح بياناً مفيداً أكثر لهداية الناس وإتمام الحجة عليهم؟ لو قال غير الشيعة يوم القيامة: لم يكن لدينا دليل على أن المراد من كلمتي «علامات» و «النجم» شيء غير معناهما اللغوي المعروف، ولم يكن ادعاء «معلّي» وأمثاله جديراً عندنا بالثقة، فهل يكون ما قالوه غير صحيح؟! هل تفسير الآيات على هذا النحو شيء سوى الباطنية بعينها؟

ليت شعري! هل كان الكليني يدرك بطلان هذه الأحاديث أم لا؟ إن كان يدرك ذلك فلماذا أوردتها في كتابه وساعد على نشرها؟! وإن لم يكن يدرك ذلك فلماذا يُنْتَهَى عليه ويُمدَح إلى هذا الحد على المنابر وفي المجالس الدينية، ويوصف كتابه على أنه أفضل كتب الحديث؟!

٧٦- بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّحَ المَجْلِسِيُّ ولا الأُسْتَاذُ البَهِلُودِيُّ أَيَّ وَاحِدٍ مِنْهَا. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين الأول والثاني ضعيفين، والثالث مجهولاً.

← الحديث ١- رواه «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الكذاب. ورواه الآخر رجل مهمل يُدْعَى: «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» الذي ليس لأحاديثه وضع جيد. من جملة ذلك الحديث ١١ في الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي، و الحديث الثالث من الباب ٩٤ الذي ينسب فيه إلى الإمام الحسن العسكري أنه قال: "إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا وَنَحْنُ عِنْدَنَا مِنَ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى!!".

إنَّ كُلَّ أُمِّيٍّ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي أَيِّ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ اسْمٌ يَتَكَوَّنُ مِنْ ٧٠ حَرْفًا، فَوَاضِعُ الْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ يَعِي مَا يُقْفَهُ. والأحاديث الثاني والثالث والخامس في الباب ١٨٠ من الكافي هي من رواياته أيضاً. والحديث أو القصة الثانية تشابه القصة التي رواها «عبد الله بن سنان» والتي ذكرناها في الصفحة ٢٣٨ من هذا الكتاب.

يُدَّعَى هذا الرجل أن الإمام الهادي (ع) أرى أحد أصحاب الجنة. وفي القصة الثانية

يَدَّعي أن حضرة الهادي نقل شخصاً من مدينة إلى مدينة أخرى!!

ولكن حضرة خاتم النبيين 9 لم ينقل أحداً من مدينة إلى مدينة ولم يُري أحداً من أصحابه الجنة بهدف إثبات نبوته أو تحريض المؤمنين أو إقناع الكفار، لأن القيامة لم تقم بعد حتى يُري شخصاً الجنة. وفي القصة الخامسة يدَّعي هذا الراوي علم الإمام بالغيب، وقد بينا بطلان مثل هذه الروايات في الصفحة ٩٥ فما بعد من هذا الكتاب^(١).

والراوي الثالث للحديث: «أبو جعفر أحمد بن هلال العبرتائي»: من الغلاة، وممن تعرضوا للذم واللعن من قبل الأئمة^(٢).

روى الكشي في رجاله أن الإمام العسكري^(٣) كتب إلى وكيله يقول له:

"... احذروا الصوفي المتصنع... ابن هلال لا رحمه الله بما قد علمت، لا غفر الله له ذنبه ولا أقاله عثرته؛ دخل في أمرنا بلا إذن منا ولا رضي لسنن برأيه فيحامي من ذنوبه لا يُمضي من أمرنا إياه إلا بما يهواه ويريد،.... ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال لا رحمه الله"^(٤).

واعتبره الشيخ الصدوق من النواصب أي الذين يناصبون الأئمة العداء، ونقل عن شيخه محمد بن الحسن الوليد ما يلي:

"حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال سمعت [أبو القاسم] سعد بن عبد الله القمي يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النصب إلا أحمد بن هلال!"^(٥).

حقاً إننا لنتساءل: ما الذي حمل الكشي على نقل روايات مثل هذا الشخص، وهل يفيد نقل روايات أمثاله سوى في نشر الخرافات وإشاعتها؟

والطريف أن هذا الملعون يروي عن غال آخر هو «أمية بن علي» وهو بدوره يروي عن غال ثالث يدعى «داود الرقي» أن الإمام الصادق عليه السلام قال حول الآية ١٠١ من سورة يونس إن المقصود من كلمة «الآيات» فيها هم «الأئمة»! يقول الشيخ الطبرسي في «مجمع البيان» في تفسير هذه الآية:

(١) كلا المجلسي واليهودي اعتبروا الحديث ٣ في الباب ٩٤ والأحاديث ٢ و ٣ و ٥ في الباب ١٨٠ غير صحيحة، وأقر المجلسي بضعف هذه الأحاديث الأربعة كلها.

(٢) جاء في كتاب «منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال» للميرزا محمد الأسترآبادي (ت ١٠٢١هـ)، (ص ٤٩): «أحمد بن هلال عبرتائي» الذي قال عنه الشيخ الطوسي في رجاله "بغدادياً غال"، وقال في كتابه «تهذيب الأحكام»، باب الوصية إلى أهل الضلال: "إن أحمد بن هلال مشهور باللعنة والغل". انتهى.

و قال عنه الشيخ الطوسي في الفهرست (ص ٣٦): "٩٧- أحمد بن هلال العبرتائي: وعبرتاء قرية بنواحي بلد إسكاف وهو من بني جنيد، ولد سنة ١٨٠هـ، ومات سنة ٢٦٧هـ، وكان غالباً، متهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا!.. (المترجم)

(٣) هكذا ذكر المؤلف البرقي رحمه الله، ولكن في المصادر أن التوقيع خرج من الإمام القائم (في عهد الغيبة الصغرى) عن طريق أحد سفرائه. لاحظ الحاشية التالية. (المترجم).

(٤) رجال الكشي، طبعة مشهد المحقة، ص ٥٣٥ - ٥٣٦. بحار الأنوار، ج ٥٠، ص ٣١٨.

ومستدرک الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٨. (المترجم)

(٥) الشيخ الصدوق، كمال الدين، ج ١، ص ٧٦.

"وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ" معناه وما تغني هذه الدلالات والبراهين الواضحة مع كثرتها وظهورها ولا الرُّسل المُخَوِّفَةُ عن قوم لا ينظرون في الأدلة تفكراً وتدبراً ولا يريدون الإيمان". ويقول في تفسير الآية ٤٢ من سورة القمر:

"كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا" وهي الآيات التسع التي جاءهم بها موسى. وقيل بجميع الآيات لأن التكذيب بالبعض تكذيب بالكل".

وأقول إن سورة يونس مكية ولم يكن في ذلك الوقت أئمة حتى يكذبهم الناس أو لا يكذبونهم! في نظرنا لا يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الكلام، لأن كلمتي «الآية» و«الآيات» تكررت كثيراً في القرآن ومعناها واضحة تماماً، وليس لدينا أي دليل على أن المقصود منهما «الأئمة»!! خاصة أن كثيراً من الآيات سوف يصبح معناها - نعوذ بالله - مضحكاً، لو فسرناها على هذا المعنى. فمثلاً: سيصبح معنى الآيتين ٤١ و ٤٢ من سورة القمر كما يلي: (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ، لَكِنَّهُمْ كَذَّبُوا بِأَنَّمَتْنَا كُلِّهِمْ!!!). هل من الممكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام إن الآيات التي كذب بها فرعون كانت نحن؟!!

إن مروج الخرافات «المجلسي» قام بتوجيه أمثال هذه الأباطيل في كتابه «مرآة العقول» بقوة التأويل، ولو كان مثل هذه التأويل جائزاً لأمكن تأويل كل عبارة كفر وشرك بالمغالطة وبنوع من أنواع التأويلات.

← الحديث ٢ - يَتَبَيَّنُ بطلانه مما ذكرناه في إبطال متن الحديث الذي قبله. علاوة على أننا نقدنا هذا الحديث في الصفحة ٢٦٤ من هذا الكتاب.

← الحديث ٣ - يقول «محمد بن الفضل» الكذاب إن الإمام الباقر (ع) قال: إن المقصود من «النبي العظيم» في سورة النبأ هو حضرة علي عليه السلام!

لنذكر هنا آيات من تلك السورة لكي نتضح المسألة. قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۚ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ۚ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ۚ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۚ﴾ إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا ۚ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ۚ.

لقد نزلت هذه السورة المباركة في مكة، وبما أنها ذكرت أنباء يوم القيامة وكان المشركون ينكرون ذلك ويتحادثون بعضهم مع بعض حول ذلك، فمن الواضح أن المقصود من كلمة «النبي» في الآية هو نبأ يوم القيامة، كما يؤكد ذلك ما جاء في الآيات التالية من قوله تعالى: «إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا»، فموضوع الآيات لا يتعلق بالخلافة أصلاً. خاصة أن مشركي مكة لم يكونوا مؤمنين بعد بنبوة النبي 9 من أساسها، فلم يكن هناك أي معنى حينذاك للكلام عن خلافته. وفي سورة ص - وهي مكية أيضاً - جاء الكلام في الآيات ٤٩ فما بعد عن القيامة، ثم

قال الله تعالى بعد ذلك في الآية ٦٧: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ. أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ [ص/٦٧ - ٦٨].

ومن عدم التناسب بين الآيات أن يأتي الكلام في البداية عن القيامة، وفجأةً ومن دون مقدمات، يقول تعالى لمن لم يؤمنوا بعد بالقيامة، ولمن لم يؤمنوا بعد برسالة النبي 9 ذاته: "إن علياً نبأ عظيم أنتم عنه معرضون!"

أضيف إلى ذلك أن حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام كان يقول في دعاء يوم الاثنين إنني أؤمن بالنبا العظيم، ونص ذلك: "الحمد لله الذي هداني للإسلام وأكرماني بالإيمان وبصرني في الدين وشرّفني باليقين وعرفني الحق الذي عنه يؤفكون والنبا العظيم الذي هم فيه مختلفون" (١). (الصحيفة العلوية، بترجمة محلاتي، ص ٦٢٣). من هذا يظهر أن الرواة الوضّاعين كانوا جاهلين بكلمات أمير المؤمنين علي عليه السلام وأقواله.

والإشكال الآخر في الحديث أن الإمام قال في جواب السائل الذي سألته: "جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ الشَّيْعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ)؟ فَقَالَ: ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتُ أَخْبِرْتُهُمْ وَإِنْ شِئْتُ لَمْ أَخْبِرْهُمْ!!...".

فليت شعري! إن لم يبين الإمام حقائق القرآن حتى لشييعته فلمن سيبينها إذن؟ على ضوء ما ذكرناه من مطالب في الصفحات ١٨٢ - ٢٤٩ في هذا الكتاب، يتبين بطلان هذا الحديث وبطلان الحديث ٣ في الباب ١٧٦ أيضاً.

٧٧- بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ مِنَ الْكُفْرِ مَعَ الْأَيْمَةِ (ع)

يتألف هذا الباب من سبعة أحاديث لم يصحح الأستاذ الهبّودي سوى الحديث الثاني منها فقط. واعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٦ و ٧ منها ضعيفةً، والحديثين ٤ و ٥ مجهولين، والحديث ٣ كالموثق والحديث الثاني صحيحاً.

معظم رواة هذه الأحاديث غير موثوقين، ومن جملتهم: «سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ» الغالي وناووسي المذهب، و«الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» أحد الغلاة المعروفين، و«مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» و«مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ» الكذابان، و«جَابِرُ الْجُعْفِي» الذي لا يمكن الاعتماد على رواياته (٢)، و«موسى بن سعدان» - الذي نجد نموذجاً لأكاذيبه في الحديث الأول في الباب ١٠٠ من الكافي- وقال عنه النجاشي والغضائري والحلي: "ضعيف في مذهبه غلو" (٣).

ومن النماذج الأخرى لأكاذيبه أنه يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "حَنِكُوا أَوْلَادَكُمْ بِتَرْبَةِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَإِنَّهَا أَمَانٌ" (٤). مع أن الإمام لا يمكن أن يأمر بأمر مخالف لقواعد

(١) بحار الأنوار، ج ٨٧، ص ١٧١.

(٢) تم التعريف بحال «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» في الصفحة ١٥٠ وبحال «مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورٍ» في الصفحة ٣١٦-٣١١ وبحال «جَابِرُ الْجُعْفِي» في الصفحة ٢٩٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) انظر رجال النجاشي، ص ٣١٧، و«خلاصة الأقوال في معرفة الرجال» للعلامة الحلي، ص ٣٧٥ من القسم الثاني المخصص للضعفاء والغلاة. (المترجم)

(٤) وسائل الشيعة، باب الاستشفاء بتربة الحسين، ج ١٠، ص ٤١٠، حديث ٨. وانظر: الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٤. و انظر أيضاً الكليني، فروع الكافي، ج ٦، ص ٢٣، الحديث ٤.

وهذا الكذاب يروي عن ضعيف مجروح في الرواية آخر يُدعى «عبد الله بن قاسم الحضرمي الكوفي» الذي وصفه الغضائري والنجاشي بأنه كذاب غال يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعتمد بروايته. (١)

ومن رواة هذا الباب الآخرين أيضاً: «الحسن بن زياد» الذي اعتبره الممقاني مجهولاً فلا ندري ماذا كانت عقيدته. وقد نقل [الحز العاملي] في وسائل الشيعة (في باب زيارة قبر الرضا) عن مجالس الشيخ الصدوق (ويُسمى أيضاً الأمالي) الحديث ٢٥ الذي ينسب فيه إلى الإمام التاسع (ع) قوله: "مَا زَارَ أَبِي عَلِيٍّ أَحَدٌ فَأَصَابَهُ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ!!".

فهل نقبل حديث «الحسن بن زياد» المجهول هذا أم آيات القرآن الكريم التي تقول: ﴿كُلُّ

أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور/٢١] ونقول ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة/٨]؟

← الحديثان ٢٠١ - في الحديثين الأول والثاني في هذا الباب اللذين رواهما اثنان من القائلين بتحريف القرآن: «بُرَيْدُ الْعَجَلِي» (٢) و«ابن أبي نصر» (٣)، يُنسب إلى الإمام الباقر والإمام الرضا عليهما السلام أنهما قالوا في قوله تعالى في الآية ١٢٠ من سورة التوبة: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾: إِيَّانَا عَنَى، وفي الرواية المنسوبة للرضا (ع): «الصَّادِقُونَ هُمُ الْأَنْمَةُ».

ونقول: لا ريب أن ذينك الإمامين من مصاديق «الصَّادِقِينَ»، لكن قَصَرَ «الصادقين» على الأنمة فقط هو محل الإشكال وهو الذي لا يتفق مع القرآن.

يقول تعالى: ﴿... لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا....﴾، وقال أيضاً: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات/١٥]، وقال كذلك: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر/٨]، وكلا الآيتين ختمتا بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾.

واعتبر الله تعالى في الآية ٤٣ من سورة التوبة الذين شاركوا في غزوة «تبوك» من

(المُتَرْجِمُ)

(١) راجعوا صفحة ٤٤٦ من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا ما ذكرناه عن حاله في الصفحة ٤٢٥ فارسي من هذا الكتاب.

(٣) وهو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ نُطَيْيٍّ، تُرَاجَعُ الصفحة ٢٥٧ من هذا الكتاب لمعرفة حاله.

الصادقين، مع أن أولئك الأفراد لم يكونوا من الأئمة المعصومين. واعتبر الله تعالى في الآيتين ٢٣-٢٤ من سورة «الأحزاب» أن الذين استشهدوا في غزوتي بدر وأُخذ من الصادقين الذي وفوا بعهدهم مع الله مع أنه لم يستشهد أي إمام من الأئمة في تلك الغزوات^(١)، وفي الآية ٣٥ من السورة ذاتها عدَّ الله عدداً من أصحاب النبي ٩ من الرجال والنساء من الصادقين والصادقات^(٢). واعتبر الحق تعالى أصحاب الإمام الواقعيين «صديقين» فقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد/١٩].

بعد أن عرفنا ذلك، أدركنا أننا إذا أردنا أن نقبل رواية الكليني فعلياً أن ننكر كل هذه الآيات القرآنية.

تلاحظون إذن أن رواية الكليني تتعارض مع كل هذه الآيات في القرآن. الموضوع الذي أكدت عليه الأحاديث من الثالث فما بعد في هذا الباب هو موالة الإمام علي (ع) ومحبيه واتباعه؛ وهو أمر نؤيده ونؤمن به حقيقة من كل قلوبنا، ولكن للأسف فإن الذين يدعون التشيع اليوم لا يقبلون ذلك! لأنهم أتوا بعشرات المذاهب في حين أن الإمام علياً (ع) لم يأت بأي مذهب. فلم يكن علي (ع) جعفرياً ولا إسماعيلياً ولا صوفياً ولا عارفاً ولا فلسفياً ولا شيخياً ولا أخبارياً ولا... بل كان تابعاً بشكل كامل للإسلام ويؤمن فقط بالأصول والفروع التي أمر الله بها، ولكن هؤلاء جعلوا علياً (ع) ذاته من أصول الإسلام.

ولم يأت علي بأي بدعة، ولكن هؤلاء أضافوا مئات البدع إلى الإسلام باسم اتباع علي (عليه السلام)، مثل الشهادة الثالثة ومراسم العزاء غير المشروعة و.... و....

← الحديث ٦ - وفي الحديث السادس "رُوي عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي وَيَمُوتَ مِيتَتِي وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدْتُهَا رَبِّي وَيَتِمَّسَكَ بِقَضِيْبِ عَرْسَةِ رَبِّي فَلْيَبْتَغِلْ عَلَيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يَفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ".

يقول الكاتب: ولكن جماعة من الأعداء العالمين والأصدقاء الجاهلين نسبوا كثيراً من الأمور المخالفة للقرآن إلى أولئك الأئمة الكرام تحت شعار حب أهل البيت ورووها على ألسنتهم. وأعلم أنه لو صدق إنسان بانتساب تلك الأحاديث والروايات حقيقة إلى أولئك الأعداء، لظن أن طريق العترة غير طريق القرآن الكريم وأن بينهما اختلاف وانفصال. إن كتاب الكليني مليء بمثل هذه الأحاديث.

← الحديث ٤ - في الحديث الرابع ادَّعى أن الله تعالى قال لرسوله ٩: "وَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْهَدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرَى فِيهِمْ رُوحُكَ، وَرُوحُكَ مَا جَرَى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ".

(١) نص الآية التي يشير إليها المؤلف (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴿٣٥﴾ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ...) [الأحزاب/٢٣ - ٢٤]. (المترجم)

(٢) وذلك في قوله تعالى: (.....وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ.....) [الأحزاب/٣٥]

وأقول: هذا هو مذهب التناسخ الباطل عينه. واعتبر في هذا الحديث أيضاً "الأئمة خُزَّانَ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى" وقد بيَّنا بطلان ذلك في الصفحات السابقة^(١).
وقال الراوي في نهاية هذا الحديث: "وَلَقَدْ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَحِبَّائِهِمْ وَالْمُسْلِمِينَ لِفَضْلِهِمْ".
وهذا الادعاء مخالف للقرآن وكذب، لأن النبي 9 نفسه لم يكن يعلم المنافقين (التوبة/١٠١)، وأمر أن يقول: (وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...) [الأحقاف/٩]، وقال تعالى أيضاً: (وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا...) [لقمان/٣٤].

نعم، لا أحد سوى الله يعلم عاقبة أمور العباد وما يجول في ضمائرهم.

٧٨- بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأُئِمَّةُ (ع)

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصحَّح الأستاذ الیهودی سوى الحديثين ٨ و ٩ منها فقط. أما المجلسي فاعتبر الأحاديث ١ و ٢ و ٣ ضعيفة، والحديث ٦ حسناً مؤثقاً، والأحاديث ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ صحيحة.

[بحث مفصل حول المقصود من أهل الذكر ومن الأمر بسؤالهم في القرآن]
اعلم أن رواية الكليني تلاعبوا في هذا الباب بمعاني عدة آيات من آيات القرآن الكريمة هي التالية:

١- ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل/٤٣]

٢- ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف/٤٤]

لقد حاول المسترزين من التفرقة المذهبية بكل ما أوتوا من قدرة واستطاعة أن يستفيدوا على نحو مغلوط من الآيتين المذكورتين ويخدعوا العوام بذلك! ولذلك وقبل دراسة هذه الأحاديث ونقدتها لا بد أن نقدّم بعض الإيضاحات حول هاتين الآيتين:

أ) كلمة «الذِّكْر» في القرآن الكريم -إضافةً إلى الموارد التي استُخدمت فيها بمعنى التذكُّر والتذكير ونظائرهما- أُطلقت أيضاً على الكتب السماوية بما في ذلك «التوراة».

فمثلاً المراد من كلمة «الذِّكْر» في الآية ٤٥ من سورة آل عمران، وفي الآيتين ٦ و ٩ من سورة الحجر، وفي الآية ٤٤ من سورة النحل، وفي الآية ٥٠ من سورة الأنبياء، وفي الآية ٥١ من سورة القلم: «القرآن الكريم».

أما في آيات أخرى، ومن جملتها الآية الثانية في سورة الأنبياء فالمقصود من كلمة «الذِّكْر» -باتفاق الشيعة والسنة- الآيات الإلهية والكتب السماوية. وفي الآية ٤٨ من السورة ذاتها قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء/٤٨]، وقال ثانية في الآية ١٠٥ من السورة ذاتها: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ

(١) راجعوا الصفحة ٦٠ فارسي ونقد أحاديث الباب ٦٩ في هذا الكتاب، والصفحة ٤٢٨ فارسي أيضاً.

الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ» [الأنبياء/١٠٥]، حيث المقصود من «الذِّكْرِ» في هاتين الآيتين: «التوراة».^(١)

(ب) صرَّح القرآن الكريم - إضافةً إلى ما بيَّنه من أنَّ النبي 9 إنما بُعِثَ في «الْمُتَّبِعِينَ» أي في قوم لا يعلمون القراءة والكتابة، ولا علم لهم بالكتب السماوية [الجمعة/٢] - صرَّح بأن قوم النبي 9 قبل بعثته 9 لم يكن لهم معرفة بأخبار الأنبياء السابقين فقال: «تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...» [هود/٤٩].

على ضوء ما ذكرنا أعلاه، من الواضح تماماً أن المنكرين كانوا يقولون - كما جاء في سورتي النحل والأنبياء وكلاهما مكيتان - «هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ؟!» [الأنبياء/٣]، وكانوا ينتظرون أن تنزل عليهم الملائكة مباشرةً وتعلمهم مسائل الدين [النحل/٣٣] وكانوا يقولون: «مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا»^(٢) [الفرقان/٧].

فقال القرآن ردّاً على هذا التحجُّج والاقتراحات: إن الإنسان مناسب ومقبول أكثر من غير الإنسان، ليكون أسوةً وقُدوةً لسائر البشر، وقد كانت سنة الله في البشر دائماً أن

(١) ينبغي أن نقول إن بعض المتعصِّبين قالوا: ليس المراد من كلمة «الذِّكْرِ» في الآية ١٠٥ من سورة الأنبياء «التوراة»، بل لما كان القرآن مقدماً في الرتبة والشرف على جميع الكتب السماوية الأخرى قال تعالى: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ» [الأنبياء/١٠٥] أي كتبنا في الزبور الذي يأتي بعد القرآن من ناحية الرتبة والشرف! ولكن سورة الأنبياء اختصت بذكر أحوال ١٦ نبياً من أنبياء الله -عليهم الصلاة والسلام-، وسياق الكلام في تلك السورة يتناسب أكثر مع المعنى الذي ذكرناه [أي أن الذِّكْر هنا هو «التوراة»]، إضافةً إلى ذلك فإن كلمة «الذِّكْرِ» أطلقت في الآية ٤٨ من السورة ذاتها على «التوراة»، وليس هناك دليل يدعو إلى ترك المعنى المتناسب والواضح لكلمة «الذِّكْرِ» في الآية ١٠٥ واختراع معنى آخر لها.

إن كل فرد منصف يقرأ سورة الأنبياء دون أحكام مسبقة، يلاحظ أن الله تعالى قال خلال بيانه لأحوال عدد من الأنبياء إننا في طول التاريخ أكدنا -بواسطة الكتب السماوية- ومن جملتها في التوراة وبعدها في الزبور- على هذه الحقيقة وهي أن السعادة الأخروية والأبدية من نصيب المؤمنين الصالحين.

وفي هذه السورة فإن هدف القائل ووجهة الكلام وروحه لا تتناسب مع ذكر مراتب الكتب بالنسبة إلى بعضها ولا تريد الإشارة إلى رجحان كتاب على سائر الكتب.

(٢) نغم ما قاله أخونا الفاضل جناب «مصطفى الحسيني الطباطبائي» - أيده الله تعالى - أن الناس اليوم يتطلعون إلى الأمور ذاتها التي كان يتطلع إليها المشركون العرب وينتظرونها من النبي زمن رسالته، وهناك بين الشيعة من سرى هذا التوقع [للأعمال والصفات اللابشرية الخارقة] من الأئمة أيضاً (من قبيل ما ذكرناه في الصفحات ١٣١-١٣٣ من هذا الكتاب)، مع فارق أن المشركين العرب لما كانوا يرون بالعيان أن النبي فاقد لتلك الصفات الخارقة التي يتوقعونها منه، كانوا يرفضون الإيمان برسالته، أما الآن فإن الذين آمنوا برسالة النبي استناداً إلى ما لقنوه منذ الصغر في بيئتهم التي نشؤوا فيها، يتصورون الأنبياء والأئمة بالصفات والأحوال ذاتها التي كانت تعجب المشركين ويتصورون لزوم وجودها في الأنبياء! وإذا وجدوا أن نصوص الشرع لا تؤيد ما يتصورونه فسروها بقوة التأويل والتوجيه أو بمساعدة الروايات - وإن كانت غير صحيحة - لجعلوها مطابقة لتصورهم!!! اللهم نعوذ بك من العصبية، فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، وَاهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.

يرسل لهم رسولاً من بينهم ومن مثل جنسهم، ولم يكن الأنبياء أبدأً أفراداً استثنائيين لا يحتاجون إلى أكل الطعام أو لا يموتون.
يقول الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة الأنبياء:

«وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ يَا مُحَمَّد «إِلَّا رِجَالًا»: هذا جواب لقولهم ما هذا إلا بشر مثلكم، والمعنى لم نرسل قبلك يا محمد إلا رجالاً من بني آدم «نُوحِي إِلَيْهِمْ» لا ملائكة، لأن الشكل إلى الشكل أميل وبه أنس وعنه أفهم ومن الأنفة منه أبعد".
ولهذا السبب بالذات يقول القرآن: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء/٩٥] ويقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل/٤٣].

وقد قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» في تفسير الآية الأخيرة من سورة النحل:

«فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ» فيه أقوال (أحدها) أن المعنى بذلك أهل العلم بأخبار من مضى من الأمم ... (وثانيها) أن المراد بأهل الذكر أهل الكتاب عن ابن عباس ومجاهد أي فاسألوا أهل التوراة والإنجيل. «إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» يخاطب مشركي مكة وذلك أنهم كانوا يصدّقون اليهود والنصارى فيما كانوا يخبرون به من كتبهم لأنهم كانوا يكذبون النبي 9 لشدة عداوتهم له^(١).

ولكن لما وَجَدَ مَقْلَدُ الْكُلَيْنِيِّ والمجلسي أن هذا المعنى الواضح الصريح للآية الذي يتناسب مع الآيات التي قبلها وبعدها، لا يتفق مع أهوائهم وميولهم، تشبّثوا بأنواع الإشكالات والحجج كي لا يقبلوا بهذا المعنى وقالوا:

إشكالهم الأول: ادّعوا -دون دليل- أن مشركي مكة كانوا يعلمون أن الأنبياء السابقين كانوا كلهم بشراً، واستنتجوا أن المشركين لم يكونوا إذن بحاجة إلى دعوة القرآن لهم إلى سؤال أهل الكتاب ليطمئنوا ويعلموا أن الأنبياء السابقين لم يكونوا سوى بشر ورجالٍ مثلهم يوحى إليهم، بل كان المشركون يقولون: إن الله ذا قدرة مطلقة غير محدودة ويمكنه أن يهدي قلوبنا بالشكل الذي يريده، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل/٣٥].

فنقول: إن بطلان هذا الادعاء واضح تماماً، إذ كما قلنا، علاوة على الآية السابعة من

(١) من الجدير بالذكر أن هذا المعنى الذي ذكرناه للدعوة إلى سؤال أهل الذِّكْر قاله معظم المفسرين - أعم من الشيعة والسنة - وحتى مفسري الشيعة المعاصرين مثل مؤلف «التفسير الأمثل» ومؤلف «تفسير الميزان»، ومفسري الشيعة القدماء كالشيخ الطوسي والطبرسي والفيض الكاشاني.... الخ، فسروا الآية على هذا المعنى الظاهر.

سورة الفرقان المكية^(١)، يقول تعالى على نحو التقرُّيع والاستفهام الاستنكاري في سورة النحل هذه ذاتها في الآيات التي جاءت قبل الآية ٤٣: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل/٣٣]. ويقول في سورة الأنبياء مباشرة بعد الآية مورد البحث: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ [الأنبياء/٨].

هذا الكلام يُشعر بوضوح تامٍّ أنَّ قبول مشركي مكة لنبوة إنسان مثلهم تماماً في إنسانيته وبشريته كان أمراً عسيراً عليهم وموضع شك وريبة من قبلهم. فالادعاء بأن المشركين كانوا يعلمون أن الأنبياء السابقين كانوا جميعاً بشراً وأنه لم يكن عندهم شك في ذلك، ادعاء بلا دليل ولا أساس له من الصحة بل مخالف لحقائق التاريخ ولنصوص القرآن.

وليس معنى كلامنا أن المشركين لم يكونوا يتحججون بأية حجة أخرى وأن إشكالهم كان منحصراً بهذه المسألة فقط، بل ما نريد قوله هو أن الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء كانتا جواباً على استبعادهم بشرية النبي الأكرم ﷺ العادية تماماً وتعجبهم من أن يكون صاحبها نبياً مُرسلاً من الله، أما إشكالات المشركين الأخرى فيمكننا أن نجد الإجابات الأخرى عنها في سائر آيات القرآن.

نعم، كان المشركون يطرحون إشكالات أخرى أيضاً، منها قولهم: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام/١٤٨]. وقولهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل/٣٥].

وقد قال الله رداً على هذه الإشكالات: إن هذا الكلام مجرد تخرُّص وظن لا دليل عليه وقد قاله الذين من قبلكم. وكما قلت في تفسيري «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن]: والإشكال الثاني للكفار أنهم كانوا يدعون أن الله أراد وشاء أن نعبد غيره نحن وآباؤنا وأن نُحرِّم الحلال من عند أنفسنا باسم الدين، وإذا كان الله قد أراد كفرنا فما الفائدة من مجيء النبي؟ إن إرسال النبي لمعارضة هذه الأمور باطل بالطبع!!

وقد أجاب الله عن قولهم هذا في تنمة الآية قائلاً: أولاً: ليس لديكم من دليل على ما تقولونه سوى الظن والتخمين، وإلا لو كان لديكم دليل فأخرجوه لنا. ثانياً: لم يأت الأنبياء أيضاً كي يجبروا الناس على الإيمان والتوحيد ويكرهوهم على ذلك، بل جاؤوا لتبليغ دعوة الله فقط كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل/٣٥].

في الواقع لم يرد الله شرك العباد بل أرسل إلى جميع الأمم أنبياء لينهضوهم عن عبادة

(١) وكذلك الآية ٩٤ من سورة الإسراء، والآيات ٢٤ و ٣٣ و ٣٤ من سورة المؤمنون، والآية ٢٤ من سورة القمر التي نزلت جميعها في مكة. مثلاً، يقول تعالى في الآية ٩٤ من سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا؟﴾.

غير الله، في حين أنه لو شاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ جَبْرًا (الأنعام/١٤٩، النحل/٩، الشعراء/٤)، فالله تعالى لم يُرِدْ شرك العباد وليس هذا فحسب بل كما قال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل/٣٦]، ولو أراد شرك العباد وضلالهم لأصبحوا مشركين جميعاً، ولو أراد إيمانهم وهدايتهم بالجبر لاهتدوا جميعاً، ولكن من الواضح أنه لم يرد ذلك، بل أرسل أنبياء إلى الأمم المختلفة كي يبلغوهم دين الله جهرةً فمن قبل الهداية نال الأجر والثواب ومن عصى ذاق العذاب.

يقول الكاتب: لو أراد الله بإرادته التكوينية كفر العباد وشركهم للزم من ذلك الجبر، وقبح الجبر وبطلانه بديهي، ولو أراد بإرادته التشريعية شرك العباد وكفرهم، وجب أن يبلغ الناس إرادته هذه بواسطة كتبه السماوية، وبما أن هذا لم يحصل بل ما حصل هو عكسه تماماً وهو أن الله أرسل إلى جميع الأمم من يقول لها: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل/٣٦].

فكما تلاحظون ليست الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء إجابة عن الشبهة المذكورة أعلاه، بل هما إجابة عما ذكرناه قبل ذلك. لكن الخرافيون أرادوا أن يجعلوا هاتين الآيتين إجابة عن الشبهة الثانية دون أن يكون لديهم دليل على قولهم هذا.

إشكالهم الثاني: قالوا خداعاً للعوام: إن الله نهانا عن أن نحكم إلى أهل الكتاب فكيف يمكن أن يُرْجَعْنَا إليهم في هذا الموضوع؟

نقول: إن ادعاءكم هذا ينطبق عليه مقولة: «كلمة حق يُرادُ بها باطلٌ». نعم، لقد نهانا الله عن الاحتكام إلى أهل الكتاب، ولكن الآية التي نحن في صددِها، ونظائرها لا علاقة لها بموضوع التحاكم إلى أهل الكتاب. وهنا لا بد من توضيح:

أولاً: لا علاقة للآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء بالتحاكم إلى أهل الكتاب، بل هي إذن من الله بسؤالهم وغني عن التوضيح أن السؤال غير طلب الحكم والقضاء.

ثانياً: ليست الآية التي نحن في صددِها ^(١) الوحيدة التي أجازت للمسلمين سؤال أهل الكتاب، بل قد أذن الله بهذا السؤال في موارد متعددة، من جملتها قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة/٢١١].

قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» مفسراً هذه الآية: "«سَلِّ» يا محمد «بَنِي إِسْرَائِيلَ» أي أولاد يعقوب وهم اليهود الذين كانوا حول المدينة، والمراد به علماءهم وهو سؤال تقرير لتأكيد الحجة عليهم".

وَذَكَرَ صاحبُ «تفسير الميزان» هذا المعنى ذاته وقال: "أي اسأل علماء بني

(١) يقصد الآية ٤٣ من سورة النحل التي تقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٥١﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ...﴾ [النحل/٤٣-٤٤]. (المترجم)

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس/ ٩٤]

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى قِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ﴾ [الإسراء/ ١٠١]. قال الطَّبْرَسِيُّ في تفسيرها في «مجمع البيان»: " «فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ» هذا أمر للنبي ﷺ أن يسأل بني إسرائيل لتكون الحجة عليهم أبلغ".

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ۝ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء/ ١٩٦-١٩٧]

في هذه الآيات اعتبر الله تعالى علم علماء بني إسرائيل دليلاً على صحة ما يذكره القرآن، ولو لم يقدّر الناس بالتحقيق في الأمر ودراسة كتب بني إسرائيل أو سؤال علماء اليهود فكيف لهم أن يفهموا أن علماء بني إسرائيل كانوا يعلمون الموضوع المذكور؟

تلاحظون أن القرآن لم يرد من المؤمنين في هذه الموارد أن يحتكموا إلى أهل الكتاب، بل، كما هو رائج تماماً في المناظرات، يُطْلَبُ أحياناً من الذين لا يُحْتَمَلُ منهم تأييد الدعوى، شاهد، أو يُبْحَثُ عن أدلة من مقبولات الخصم ومعتقداته ويُستَفَادُ منها كشاهد ضده. وهذا من أكثر طرق المباحثة والمناظرة تأثيراً ويوجب المزيد من الاطمئنان والتأكد. كما نجد أن الآيات ٩٣ من سورة آل عمران و ٤٣ من سورة المائدة و ١٥٧ من سورة الأعراف تتضمن دعوة إلى الرجوع إلى التوراة والإنجيل الموجودين زمن النبي ﷺ لتأكيد مطلب ما، وهذا ليس معناه أبداً الاحتكام إلى تلك الكتب، بل هو نوع من اتخاذ الدليل من مقولات الخصم. [على مبدأ: وشهد شاهد من أهلها].

إشكالهم الثالث: قولهم إن المشركين الذين كانوا ينكرون نبوة النبي ﷺ لم يكونوا في الوقت ذاته على دين أهل الكتاب، وَمِنْ ثَمَّ لم يكونوا ليقبلوا قول أهل الكتاب بالطبع، وَعَلَيْهِ فلم يكن هناك من معنى أو من لزوم أن يحيلهم القرآن إلى أهل الكتاب ليسألوهم.

ونقول في الرد على هذا الكلام: أولاً: مجرد عدم قبول المخاطب لا يُعَدُّ سبباً لِعَدَمِ إقامة البَيِّنَةِ والدليل الصحيح عليه - على الأقل مرة واحدة - . وهذا الأمر ضروري لإتمام الحجة. إن الله لم ينة عن بيان الحق حتى لفرعون وأمثاله.

ثانياً: لم يكن المشركون كلهم معاندون ولجوجون على نفس الدرجة، بل أسلم بعضهم فيما بعد. فإظهار الدليل لبعضهم لم يكن يخلو من فائدة.

ثالثاً: كما قلنا، إن هذا الادعاء يخالف كتب التاريخ والتفسير بوضوح. فكما مر معنا في الأسطر الماضية، وحسب قول الشيخ الطَّبْرَسِيِّ، فإنه انطلاقاً من معرفة المشركين بعداوة اليهود وخصومتهم الشديدة للنبي الأكرم ﷺ، كانوا - أي المشركون - مستعدين أن يقبلوا كلام اليهود إذا أخبروهم بشيء من كتبهم ضد النبي ﷺ.

لهذا - كما جاء في تفسير «مجمع البيان» (ذيل تفسيره الآية ٩ من سورة الكهف) وَذَكَرَتْهُ سائرُ كتب التفسير أيضاً -: "... أرسلت قريشَ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ كِلْدَةَ - الذي

كان من شياطين قريش وممن يؤذي رسول الله 9 كثيراً - وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، إلى أحبار اليهود بالمدينة، وقال زعماء قريش لهما: سلاهم عن محمد، وصِفَا لَهُمْ صَفَتَهُ، وَخَبِّرَاهُمْ بِقَوْلِهِ، فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ وَعِنْدَهُمْ مِنْ عِلْمِ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا".

كما جاء في تواريخ عدّة من جملتها «تاريخ الأمم والملوك» للطبري، وتاريخ «البداية والنهاية» لابن كثير^(١) وفي كتب التفسير مثل «مجمع البيان» (ذيل تفسيره الآية ٥١ من سورة النساء):

" قال أبو سفيان لكعب [بن الأشرف]: إنك امرؤ تقرأ الكتاب وتعلم، ونحن أميئون لا نعلم، فأئِنَّا أَهْدَى طَرِيقاً وَأَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ نَحْنُ أَمْ مُحَمَّدٌ؟ قال كعب بن الأشرف: اعرضوا عَلَيَّ دِينَكُمْ. فقال أبو سفيان: نحن ننحر للحجيج و....و..... فقال كعب: أنتم والله أهدي سبيلاً مما عليه محمد!!".

كما جاء في القرآن أن إحدى حُجَجِ المشركين التي كانوا يتذرعون بها لتبرير عدم رفضهم عقيدة التوحيد هي قولهم: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ۝ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ۝ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾ [ص/٥-٧].

قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان»: إن المقصود من ﴿الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ﴾ في الآية: «النصرانية».

ما يُفْهَمُ ضمناً من كلام المشركين أنه لو كان للتوحيد سابقة على الأقل في دين النصرانية - التي هي الملة الأخيرة - لكان قبول دعوة التوحيد هذه أيسر علينا.

إشكالهم الرابع: أنهم قاموا بحيلة شيطانية^(٢) أخرى لخداع العوام وقالوا إن الله تعالى سَمَّى نَبِيَّهَ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ (الآية ١٠ و ١١) «ذِكْراً» فقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً ۝ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق/١٠ - ١١]، فإذا كان رسول الله 9 «ذِكْراً» فإن أهل بيت النبي سيكونون «أهل الذِّكْرِ»!!

فنقول: أولاً: لدينا نقاش في إعراب هذه الآية، ولما كانت البينة على المدعي، فعليكم أن تثبتوا أولاً أن كلمة «رَسُولًا» تابعة لكلمة «ذِكْراً»، وأنها ليست معمولة لفعل مُقَدَّرٍ محذوف، لأن الله تعالى أطلق مراتٍ عديدةً في القرآن الكريم على القرآن والكتب السماوية كلمة «الذِّكْرِ»، كما استخدم مراراً وتكراراً فعل الإنزال والتنزيل بشأن الكتب السماوية ولم يأت في القرآن ولا مرةً واحدةً: "إِنَّا أَرْسَلْنَا كِتَاباً"، في حين قال مراراً

(١) حتى «المجَلِسِيُّ» الخرافي، ذكر هذه الحادثة في كتابه «حياة القلوب». وفي هذه الأيام التي أنا مشغول فيها بتصحيح وتنقيح هذا الكتاب، ليس لدي إمكانية الوصول إلى هذا الكتاب حتى أذكر رقم الصفحة.

(٢) يبدو أنهم نسوا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء/٧٦].

وتكراراً: لقد بعثنا الأنبياء ولقد أرسلنا الرسل.... ومن البديهي أنه لا بُدَّ من فهم آيتي سورة الطلاق هاتين على ضوء ما ذكرناه أعلاه وبما يتناسب مع سائر آيات القرآن.

ثانياً: لقد ذكر الله في كتابه قرآنين يمكن من خلالها أن نفهم ببسر وسهولة أن تقدير فعل محذوف من قبيل «أرسلنا» أو «بعثنا» عاملاً ناصباً لكلمة «رَسُولاً» أكثر موافقةً ومناسبةً لآيات القرآن الأخرى، وَمِنْ ثَمَّ فهو أقوى الوجوه إلى الصحة، وبالنتيجة فإن ترجيح توجيه آخر للآية يحتاج إلى إقامة الدليل عليه.

قال الله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾ [البقرة/١٥١]. وهناك آيات عديدة أخرى في هذا المعنى مثل الآية ١٦٤ من سورة آل عمران والآية ٥٩ من سورة القصص والآية ٢ من سورة الجمعة.

وقال تعالى أيضاً: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم/١]. وقال كذلك: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجَ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم/٥]. وقال أيضاً: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الحديد/٩].

تلاحظون أن الذي يُخرج الناس من الظلمات إلى النور - حسب آيات القرآن الكريم- هو الله وكتائبه وآياته. والذي يتلو آيات الله على الناس ويبينها لهم: هو رسول الله (١). ومن الواضح تماماً أن هذين الاثنين ليسا موجوداً واحداً بل موجودين اثنين. فبأي دليل تقولون إن كلمة «رَسُولاً» تابعة لكلمة «ذِكْراً»؟

خامساً: حتى لو قبلنا بمغالطتكم واعتبرنا كلمة «رَسُولاً» تابعة لكلمة «ذِكْراً»، وقبلنا إن المقصود من «الذِّكْر» شخص النبي الأكرم 9، فعندئذ أيضاً يكون إطلاق كلمة «الذِّكْر» على رسول الله 9 من باب استعمال المصدر بدلاً من الصفة بقصد المبالغة، كأن نقول مثلاً «زيد عدل» بدلاً من قولنا «زيدٌ عادلٌ جداً»، فنستخدم كلمة «عدل» للمبالغة ونقصد بها «العادل»، كي يدرك المخاطب أن هدف المتكلم شدة التأكيد على عدالة «زيد». وعلى هذا الأساس فلأجل التأكيد على صفة «المُذَكِّر» للنبي في سورة الطلاق، تم استخدام كلمة «الذِّكْر» في حقه، أي في الواقع كما أن زيدا ليس العدل بل هو العادل جداً، فكذلك النبي ليس «ذِكْراً» بل هو «مُذَكِّرٌ» جداً.

ثم إن كلمة «الذِّكْر» استُخدمت في الآية ٣٤ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء -خلافًا لما في سورة الطلاق- وحدها ودون أية قرينة أو صفة أخرى، فبأي دليل تقولون إن المراد من «الذِّكْر» في هاتين الآيتين هو النبي؟

سادساً: لو فرضنا أننا قبلنا -دون دليل- أن المراد من كلمة «ذِكْراً» في سورة الطلاق: النبي 9. فأخبرونا كيف يمكن أن يقول الله تعالى للمشركين في مكة: إن لم تكونوا

(١) كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/٤٤]. فكما تلاحظون في هذه الآية لا يقصد بالذكر: الرسول، بل يقصد به شيء أنزل على النبي أولاً ثم نُزِّلَ على الناس في المرتبة الثانية وبينه النبي للناس وأظهره لهم. فكيف يمكن أن يقول الله في سورة الطلاق إن رسول الله هو «الذِّكْر» ذاته؟!

تعلمون فاسألوا أهل الذكر، ولكن بعد عدة سنوات في المدينة وفي سورة الطلاق يقول إن المقصود من «الذكر» ليس الكتب السماوية بل النبي!! كي يدركوا أن معنى «أهل الذكر» هو «أهل بيت النبي» وليس أتباع الكتب السماوية الأخرى!!؟

سابعاً: كما قلنا نزلت آيتا سورة النحل وسورة الأنبياء في مكة، ولم يكن موضوع الوصية والولاية مطروحاً بأي شكل من الأشكال في مكة، ولم يكن عليّ ﷺ قد تزوّج بعد، وكان لا يزال شاباً ولم يكن أحد يعرفه إلا بوصفه ابن عم النبي ﷺ وأحد أصحابه، كما لم يكن لسائر الأئمة وجود خارجي، وبالنتيجة فإن مفهوم الآية زمن نزولها سيصبح كالتالي: يا أهل مكة كان الأنبياء بشراً كسائر البشر نوحى إليهم ولم يكونوا أفراداً لا يأكلون الطعام ولا كانوا خالدين لا يموتون، وهذا النبي أيضاً ليس استثناء من هذه القاعدة فإن لم تؤمنوا بهذه الحقيقة فاسألوا ابن عمه الشاب الذي نشأ في بيته أو اسألوا أبناءه أو أحفاده الذين لم يولدوا بعد!!!

فليت شعري! هل الذين رفضوا كلام النبي سيقبلون كلام ابن عمه؟!

ثامناً: افترى الرواة علي الأئمة لاسيما الإمامين الباقر والرضا -عليهما السلام- بأنهما قالوا: لو كان المراد من «أهل الذكر» أتباع الكتب السماوية قبل القرآن، وأن كتاب الله أحال مخاطبيه إليهم؛ ففي هذه الحالة سيقوم أهل الكتاب بدعوة السائلين إلى دينهم وهذا أمر لا يرضاه الإسلام! (١)

فنقول: المعروف عن معظم اليهود أنهم ما كانوا يرغبون في دعوة الناس إلى دينهم ولا يفعلون ذلك الآن، خلافاً للنصارى، ولذلك عاش اليهود في الجزيرة العربية سنين طويلة ولم يدعوا العرب إلى دينهم. ولكن لنفرض أن اليهود أيضاً كانوا كالنصارى يدعون الناس إلى دينهم، إلا أنه بالنظر إلى أن خطاب الآية موجّهة إلى مشركي أم القرى (مكة) في المقام الأول فليس هناك من قلق أن يدعوا إلى اليهودية والنصرانية لأن هذين الدينين على الأقل لم يكونا أسوأ من الشرك الخالص ومن عدم امتلاك أي كتاب سماوي.

إضافةً إلى ذلك فإن القرآن انتقد اليهود والنصارى مراراً ولم يقل تَعَلَّمُوا الحقّ والباطل من أهل الكتاب كي يقوموا بدعوتنا إلى دينهم، بل كل ما قاله هو أنه في مقام الحاجة حول أن أنبياء الأمم الماضية كانوا بشراً أم ملائكة: اسألوا أهل الكتاب، وهذا السؤال ونظائره لا يوجب ضلال المسلمين.

تاسعاً: لنفرض أننا قبلنا أننا يجب أن نسأل أهل بيت النبي -يعني الأئمة الإثني عشر- فقط عن حقائق الدين، وأن فهم الدين بشكل صحيح منوط بسؤالهم، فلماذا لم يوضح القرآن الكريم لنا هذه الحقيقة المهمة إلى هذه الدرجة ولم يبينها لنا بشكل صريح وواضح كي لا يبقى فيها أي إبهام وتتم الحجة على الجميع؟

والآية الثانية التي تلاعب الرواة بمعناها -كما مرّ- هي الآية ٤٤ من سورة الزخرف المباركة. وينبغي أن نتذكر أن سورة الزخرف مكية وأن الله تعالى قال قبل تلك الآية ما

(١) كما في الحديث السابع من هذا الباب ولفظه: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى! قَالَ: إِذَا يَدْعُونَكُمْ إِلَى دِينِهِمْ. قَالَ قَالَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ: نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ". (المترجم)

يُلي: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٤٠﴾ فَمَا نَذَهَبَ بِكَ فَأَنَا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ [الزخرف/٣٦-٤١].

ثم قال بعد ذلك: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤١﴾ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف/٤٣-٤٤].

أي أن عدم قبول الكفار لا علاقة له بك وبأهل بيتك وقومك، وعن قريب سوف يُسأل الجميع عن القرآن، فالذين لم يؤمنوا بالقرآن ولم يقبلوا به سيجازون على صنيعهم، والذين آمنوا سينالون أجرهم وثوابهم.

فكما نلاحظون بكل وضوح: مرجع ضمير «الهاء» في كلمة «وَإِنَّهُ» في الآية ٤٤ المذكورة من سورة الزخرف هو كلمة «الَّذِي» في الآية ٤٣، والمراد: نعمة الوحي والقرآن. لكن رواة الكليني الجهلة أو المغرضين لم يفهموا هذا الأمر الواضح جداً وقالوا إن معنى قومك هو الأئمة فقط، واعتبروا المقصود من «الذِّكْر» في هذه الآية الرسول 9 أيضاً!

أولاً: أثبتنا في السطور السابقة أن النبي ليس «ذِكْرًا» ولكنه «مُذَكِّر». ثانياً: هذه المجموعة من الأحاديث معارضة للأحاديث التي رواها الكليني عن الأئمة والتي تقول إن «الذِّكْر» هو القرآن، وأن الإمام يقول نحن أهل القرآن (ومن جملتها الحديث ٥ في الباب ٧٨ والحديث ١٠ في الباب ١٢٢). ثالثاً: نسأل هل الأئمة فقط مسؤولون؟! أليس الآخرون مسؤولون أيضاً؟ فلماذا قال الله أنه بالإضافة إلى الأنبياء فإن جميع المخاطبين مسؤولون كذلك (الأعراف/٦)؟ (١)، وعندئذ هل يمكن أن يقول الإمام إن المراد من المسؤولين نحن؟! رابعاً: فإن قيل إن المقصود من أن «أهل الذِّكْر» مسؤولون، هو أنهم المرجع الذي يسألهم الناس عن حقائق الشريعة. فنقول - كما شاهدنا في السطور السابقة - الآية ٤٣ من سورة الزخرف مُصَدَّرَةٌ بحرف العطف «الفاء» ومرتبطة بشكل كامل بالآية التي قبلها والمعنى الذي ادعيتموه لا يتناسب مع سياق الآيات والآية ٤٣، خاصة أن قوم النبي في مكة لا يشملون الأئمة الذين لم يكونوا قد وُلِدوا بعد.

إن الكليني تائه ومحتار في الباب ٧٨ هذا، فأحاديثه في بيان المراد من «الذِّكْر» مختلفة. لذلك نسأله: أوضح لنا ما يجب علينا أن نأخذ به، هل رواتك يعتبرون «الذِّكْر» النبي أم القرآن؟ فمثلاً، في الحديث الرابع من الباب المذكور يقول الإمام الصادق عليه السلام إن «الذِّكْر» هو النبي 9، وفي الحديث الخامس يقول إن «الذِّكْر» هو القرآن! حقاً إننا لا ندري هل كان الكليني واعياً عندما كان يضع هاتين الروايتين إلى جانب بعضهما أم

(١) بناء على الآية ٢٦ من سورة الإسراء والآية ٨ من سورة التكاثر و..... جميع العباد مسؤولون أمام الحق. فالمسؤولون ليسوا منحصرين بالأئمة عليهم السلام.

لأنني لا أتصور عاقلاً يشكّ في أنّ «القرآن» و«النبي» موجودان اثنان، أي أن القرآن غير النبي والنبي غير القرآن، وبعبارة أخرى إن قال شخص إن المراد من «الذِّكْر» هو النبي فقد قال إن «الذِّكْر» غير القرآن، وإن قال إن «الذِّكْر» هو القرآن فقد اعتبر في الواقع أن «الذِّكْر» ليس النبي (٢).

وقبل البدء بدراسة وتمحيص أحاديث الباب ٧٨ هذا، من المفيد أن ننقل قول أحد مشاهير مراجع الشيعة أعني آية الله أبو القاسم الخوئي حول الحديث الرابع في الباب المذكور، وقوله ينطبق أيضاً على الأحاديث المشابهة أيضاً، قال:

"أقول: لو كان المراد بالذِّكْر في الآية المباركة [من سورة الزخرف] رسول الله 9 فَمَنْ الْمُخَاطَبُ؟ ومن المراد من الضمير في قوله تعالى: ﴿لَكَ وَلِقَوْمِكَ؟﴾ وكيف يمكن الالتزام بصدور مثل هذا الكلام من المعصوم (ع) فضلاً عن دعوى القطع بصدوره؟! (٣).

← الحديث ١ - رواه «مُعلّى بن محمّد» الكذاب، و«الحسن الوشاء» وقد عَرَفْنَا حَالَهُمَا سابقاً.

← الحديث ٢ - سنده في غاية الضعف.

← الحديث ٣ - رواه مثل الحديث الأول مُعلّى بن محمّد» و«الحسن الوشاء». وقد نقدنا هذا الحديث في كتابنا هذا (ص ١٨٣) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً.

← الحديث ٤ - ذكرنا أعلاه كلام السيد الخوئي حول هذا الحديث. ويقول المَجْلِسِيُّ: "... ولعلّ فيه إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين [أي سؤال أهل الذِّكْر، وآية سورة الزُّخْرُف] بالأخرى من الرواة أو النُّسَاح." (٤).

← الحديث ٥ - في هذا الحديث قَصَرَ الإمام قوله تعالى وَسَوْفَ يُسْأَلُونَ عَلَى الْأَئِمَّةِ فقط وقال: "نَحْنُ قَوْمُهُ وَنَحْنُ الْمُسْأَلُونَ!". وهذا القول مخالف للقرآن لأن سورة الزخرف مكية ولم يكن الأئمة موجودين في ذلك الحين، كي يتم التعريف بهم للناس بوصفهم المرجع في السؤال.

← الحديث ٦ - أحد رواته «مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ» شخص غير موثوق (٥). وقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً. تُرَاجَع الصفحة ١٨٣ من هذا الكتاب.

(١) بالمناسبة، كلا الحديتين رواهما «الحسين بن سعيد»! وصدق من قال: حبل الكذب قصير. والطريف أن المَجْلِسِيَّ اعتبر الحديتين صحيحين!

(٢) روى المَجْلِسِيُّ في بحار الأنوار (ج ٢٣، باب ٩، صفحة ١٧٢ فما بعد) تحت عنوان (باب أنهم (ع) الذِّكْرُ وَأَهْلُ الذِّكْرِ) ٦٥ حديثاً. ونجد الإشكال ذاته في هذه الأحاديث، أي لا ندري هل «الذِّكْر» هو النبي أم القرآن، فبناءً على الأحاديث ٥، ٦، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٤ المراد من «الذِّكْر» القرآن، وبناءً على الأحاديث ٢٥، ٥٠، ٦٢ و ٦٤ المراد من «الذِّكْر» النبي!

(٣) آية الله سيد أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج ١، ص ٣٦.

(٤) المَجْلِسِيُّ، مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٩. (المُتَرَجِّمُ)

(٥) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٣٩٨.

← الحديث ٧ - أحد رواته «صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى» الذي عَرَفْنَا بحاله فيما سبق (١).
 ← الحديث ٨ - مَحْصَنًا هذا الحديث ونقدناه في الكتاب الحالي (الصفحة ١٨٣-٢٥١) فَلْيُرَاجَعْ نَمَّةً.

← الحديث ٩ - ادَّعَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْبَزَنْطِيُّ، القائلُ بوقوع التحريف في القرآن - أن الإمام الرضا (ع) قَالَ ".... فَقَدْ فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةَ وَلَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْكُمْ الْجَوَابَ". وادَّعَى أن الإمام استند في ذلك إلى الآية ٥٠ من سورة القصص المباركة (أي قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ). فنقول: إنه من المُحال أن يقول الإمام الرضا (ع) مثل هذا الكلام، لأن الله تعالى قال في الآية ٤٩ من سورة القصص: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ثم جاءت الآية ٥٠ القائلة: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ﴾.

إن هذا الكلام صحيح في حق من أجيب على الأقل مرة واحدة على سؤاله، ولكنه اتَّبَعَ هوى نفسه ولم يقبل الإجابة. أما من لا يُجيب على سؤاله أصلاً، فلا يمكن لومه. ولذلك فإن الله العليم رغم علمه بما في صدور الكُفَّار، بعث الأنبياء وأعلن الحقَّ لهم، وبعد أن أتم الحجة عليهم، ورفضوا قبول الحق عملياً، قال عندئذٍ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة/٦].

٧٩- بَابٌ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعَلِيمِ هُمُ الْأَيُّمَةُ (ع)
 في هذا الباب حديثان، لم يُصَحَّ البُهِودِيَّ أيّاً منهما، أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الحديث الأول مجهولاً، والحديث الثاني الذي أحد رواته «الحسين بن سعيد» الغالي، صحيحاً!
 روى الحديث الأول: «عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ» وهو رجل جبري المشرب مخالف لمذهب الشيعة كما يرشح من الحديث الثالث في الباب ٥٢ من الكافي، ونسب كذباً عقيدة الجبر إلى الإمام الصادق (عليه السلام)! ولا ينقصني العجب من الكليني الذي لا يأنف من نقل مرويَّات المفترين! والراوي الآخر لهذا الحديث هو «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ» وهو فردٌ مجهولٌ. ولو اعتبرناه غير مجهول فهو - كما يقول الكليني - من الغلاة الواقعة الذي ادَّعَى التشييع فيما بعد وقال بأن الإمام يعلم الغيب ويعلم بما في صدور الناس (٢). وقد بينا فيما سبق - في الصفحة ٩٨-١٢٩ من الكتاب الحالي - قول الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» عمَّن يعتقد بعلم النبي والأئمة بالغيب.

يقول القرآن: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/٩].

ولكن في كلا حديثي الباب افترى الرواة على حضرة باقر العلوم (ع) أنه قال: "إِنَّمَا

(١) تراجع الصفحة ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

(٢) رجال الكليني، ص ٤٩٥.

نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ. وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوْنَا. وَشِيعَتُنَا أُولُو الْأَلْبَابِ!".

لقد أراد الكلينيُّ بهذين الحديثين أن يثبت أن كل موضع في القرآن ذكر فيه من يتَّصف بالعلم، فالمراد منه الأئمة!!

ولكن هذا الادِّعاء مخالف للقرآن وإهانة للأئمة، لما يلي:

أولاً: نزلت سورة الزمر في مكة، وفي ذلك الوقت لم يكن الأئمة موجودين حتى يذكر الله بأنهم هم الذين يعلمون.

ثانياً: اعتبر الله كثيراً من الذين لم يكونوا أئمة «معلمين» ومن ثمَّ اعتبرهم علماء، من ذلك ما قاله في الآيتين ١٥١ و ٢٣٩ في سورة البقرة. إضافة إلى ذلك، فقد اعتبر بعض أهل الكتاب وبني إسرائيل «علماء» (آل عمران/ ١٩ و ٦٦، النساء/ ١٦٢، الشعراء/ ١٩٧)، وحتى أنه اعتبر بعض المنكرين عالمين ببعض آيات الله فقال: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية/ ٩]. وكذلك قال في سورة العنكبوت المكية: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت/ ٤٣]، وقال في سورة فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر/ ٢٨].

فليت شعري! ألم يكن في مكة - حين لم يكن الأئمة قد وُلِدوا أصلاً ولم يكن أحد يعرفهم - أحدٌ يعقل الأمثال أو يخشى الله سوى النبي ﷺ وعليه السلام؟!

وقد ادَّعى في هذين الحديثين أن «أُولُو الْأَلْبَابِ» هم: شِيعَتُنَا!

فنقول فلماذا إذن روى الكلينيُّ أن الإمام الحسين عليه السلام قال: "أَمَّا أَشْبَاهُ النَّاسِ فَهُمْ شِيعَتُنَا" (١) .

ثم إن الله تعالى قال في سورة الزمر هذه ذاتها - التي نزلت في مكة - في الآيات ١٨ و ٢١: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/ ١٨]

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ مَضْغَرًا ثُمَّ يُجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/ ٢١]

هل الشيعة فقط يمتلكون هذه الصفات التي أشارت إليها الآيتان؟ وهل كان للشيعة وجود أصلاً حين نزول هذه الآيات؟ وهل كان أحد يعرفهم؟ هل المراد من «أُولِي الْأَلْبَابِ» في الآية ٥٤ في سورة غافر المكية الشيعة أيضاً؟

يقول تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران/ ١٩٠]. فهل يرى الكلينيُّ أنه لا يتفكر أحدٌ في

(١) الحديث ٣٣٩ من روضة الكافي، وقد تكلمنا عليه في الصفحة ٣٢٥ - ٣٢٣ من الكتاب الحالي.

خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار إلا الشيعة فقط؟! هل يُمكن أن يقول الإمام مثل هذا الكلام؟!

٨٠- بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَيَّمَةُ (ع)

أورد الكليني في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم ير الأستاذ البهيو صحتها أي منها، ولم يذكرها في كتابه «صحيح الكافي». وسكت المجلسي عن الحديث الأول، وضعف الحديثين الآخرين.

روى الحديث الأول «الحسين بن سعيد» الغالي، أما الحديث الثاني فرواه «إبراهيم بن إسحاق» الذي تعرّفنا عليه سابقاً^(١). ورواه «عبد الله بن حماد» أيضاً وهو شخص مجروح مطعون به، وأكثر رواياته منكراً. الحديث الثالث في غاية الضعف ورواته حتى الراوي الرابع في سلسلة السند من وضاعي الحديث والضعفاء الكذابين الذين عرفنا أحوالهم في الصفحات السابقة.

أدعي في هذا الباب أن الإمام قال "نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ". [في إشارة إلى الآية ٧ من سورة آل عمران التي تقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾]

فأقول: لما كانت الآية السابعة من سورة آل عمران من الآيات التي أُسْتُفِيدَ منها بشكل سيء كثير، وفُسِّرَت مراراً على نحو مغلوط لذا سنذكر هنا ما يشبه ما ذكرناه بشأنها في تفسيرنا «تابشي از قرآن» [شُعَاعٌ مِنَ الْقُرْآن] أملين أن يوقظ ذلك الناس. إن شاء الله تعالى.

[بحث حول حقيقة الآيات المحكمات والمتشابهات ومعنى التأويل في القرآن وحقيقة: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»]

اعلم أن القرآن الكريم اعتبر جميع آياته - على معنى معيّن - آياتٍ محكمة (هود/١)، أي أنه كتاب أنزلت آياته بالحكمة والعلم الكامل والمعاني الصحيحة وليس فيه أي نقص أو ريب وهو مصدر لهداية الناس، ولكنه اعتبر في الوقت ذاته - وعلى معنى آخر - أن جميع آياته متشابهة (الزمر/٢٣) أي أنه كتاب تشابه بعض آياته بعضاً من ناحية الصحة والمتانة، وكون آياته متسقة بعضها مع بعض ومتناسبة ويكمل بعضها بعضاً ويؤيد بعضها بعضاً ولا اختلاف بينها ولا تناقض.

وفي سورة آل عمران اعتُبرت بعض آيات القرآن - على معنى معيّن - «مُحْكَمَات» وبعضها الآخر «مُتَشَابِهَات». فمن جهة تُعْتَبَر بعض الآيات «مُحْكَمَات» على معنى أن منطوقها ومفهومها ودلالاتها ونتائجها وتفصيلها وكيفياتها واضحة بيّنة، أما «الْمُتَشَابِهَات» فهي غالباً الآيات المتعلقة بالعوالم الأخرى مثل عالم الغيب وعالم الملكوت والأمور المتعلقة بمستقل الكون، فهذه الآيات رغم أنها مثل الآيات «الْمُحْكَمَات» معانيها ودلالاتها بيّنة واضحة ومفهومة تماماً ولكن مصداقها الخارجي والكيفية الدقيقة لتحقيقها في عالم الخارج وتفصيلها وسبب وقوعها والأجزاء المشكّلة لها، خارجة عن حدود العلم البشري، ولا سبيل للإنسان إلى العلم التفصيلي بها علماً واضحاً ومتمائزاً ومفصلاً، بل الله تعالى وحده

(١) راجعوا الصفحة ١٠٩ - ١٠٤ من هذا الكتاب.

يعلم تأويلها والكيفية الدقيقة لوقوعها وظهورها.

ولا يخفى أنه قد قيلت أقوال كثيرة حول معنى المحكم والمتشابه والفرق بينهما^(١). ولكن من الأفضل أن نرى ما هو موقف القرآن ذاته من ذلك وأي شيء جعله الله مميزاً وفارقاً بين المحكم والمتشابه. وهذا المميز الإلهي كافٍ لنا.

لقد بين القرآن الكريم نقطة التمايز بين المتشابه والمحكم بقوله إن المتشابه هو الذي ﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران/٧]، فكل آية لا يعلم أحد سوى الله كيفية وجودها الخارجي بشكل كامل ومفصل، ولا يعلم إلا الله الكيفية الدقيقة لتحقيقها في عالم الخارج هي من «المتشابهات»، هذا رغم أن مثل هذه الآيات واضحة من ناحية معناها ومفهومها اللغوي.

وقبل أن نأتي بالآية ٧ من سورة آل عمران وبترجمتها، دعونا نطلع على بعض المسائل حول المعنى الصحيح لكلمة «التأويل»:

[معنى التأويل في القرآن]

في نظرنا، لقد أوضحت الآية ٤ من سورة يوسف بشكل جيد المراد من «المتشابه» و«التأويل»: ﴿قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف/٤].

من البديهي أن معنى هذه الآية ومفهومها لم يفهمه يوسف وأبوه - عليهما الصلاة والسلام - فحسب، بل فهمه كل من سمعه، دون أي إبهام، وحتى فهم بشكل إجمالي أن هذه الرؤيا ذات عاقبة حسنة لمن رآها وأنه سينال خيراً في المستقبل. ولكن لم يكن أحد يعلم كيفية الوقوع الخارجي لهذه الرؤيا وطريقته، وبعبارة أخرى «تأويل» تلك الرؤيا والعلم التفصيلي بحقيقتها، إلا بعد سنوات طويلة عندما أصبح يوسف عليه السلام زعيماً في مصر وعندما جاء إخوته وأبوه وأمه إلى مصر وتواضعوا أمامه واعترفوا بعلوه شأنه ورفعة مقامه، حينئذ اتضح مفاد تلك الآية والرؤيا للجميع. وعندئذ قال يوسف: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف/١٠٠].

وكذلك قال الله تعالى للذين شغلوا أنفسهم في هذه الدنيا باللغو واللعب ونسوا القيامة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف/٥٣]، وقال أيضاً: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس/٣٩].

من الواضح أن «التأويل» في هذه الآيات ليس من سنخ المعنى والمفهوم، لأن المعنى والمفهوم لا يقال بشأنه «يأتي»، بل يقال «يفهم ويدرك» أو لا يفهم ولا يدرك، ولكن لا يقال قطعاً «أتى المعنى أو المفهوم أو ذهب».

الآن، بعد هذه المقدمة، يمكننا أن نتأمل الآية ٧ من سورة آل عمران ونتدبرها. قال

(١) للاطلاع على هذه الأقوال راجعوا مقدمة تفسير «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن]، الفصل ١٩ و ٢٠.

تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) [آل عمران/٧].

كما هو ملاحظ، نشاهد في هذه الآية استخدام أسلوب «التقابل» البياني. إذ جُعِلَت «الآيات المحكمات» في مقابل «الآيات المتشابهات»، وجُعِلَ «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ» في مقابل «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ». فعلينا أن نعلم ما المقصود من هذا التقسيم.

يتبين مما ذكرناه أنه لما كانت آيات القرآن واضحة الدلالة فصيحة المعاني تماماً، اعتُبرت من هذه الزاوية «محكمة» كلها، ولما كانت متشابهة يشبه بعضها بعضاً في السلاسة والجمال وصحة المطالب وكونها حكيمة اعتُبرت من هذه الزاوية «متشابهة» كلها. فالمقصود من هذا التقابل هو أن آيات القرآن بالنسبة إلى المخاطبين نوعان:

١ - آيات محكمات تشكل أصل القرآن وأساسه ومعظم آيات القرآن هي من هذا النوع. هذه الآيات تُفهم بشكل كامل وهي واضحة وقطعية وتُعد من أسس الإسلام ومبانيه، ويجب أن تُفهم بقية الآيات وتُفسر على ضوءها.

قال مؤلف «تفسير الميزان» في تفسيره للآية السابعة من سورة آل عمران:

"... آيات الكتاب تنقسم إلى قسمي المحكم والمتشابه....."

والمراد بالمتشابه كون الآية بحيث لا يتعين مرادها لفهم السامع بمجرد استماعها بل يتردد بين معني ومعنى حتى يرجع إلى محكمات الكتاب فتُعَيَّن هي معناها وتبينها بياناً". وقال أيضاً: "... وقد وصف المحكمات بأنها «أم الكتاب»، والأم بحسب أصل معناها ما يرجع إليه الشيء، وليس إلا أن الآيات المتشابهة ترجع إلى بعض آخر وهي المحكمات".

٢- النوع المقابل لها وهي عدد من الآيات التي لا يعلم أحد سوى الله كيفية وقوعها وكميته وطريقة تحققها في عالم الخارج. ولكنها على كل حال تابعة للمحكمات، وتُعتبر فرعاً لها. ولكن هذا ليس معناها أن مفهومها ودلالاتها مجهولان تماماً ولا يمكن إدراكهما، مثلاً لا يمكن فهم معناها أصلاً ولا ترجمتها.

وقُسمَ عباد الله والمخاطبون بآيات الله أيضاً في هذه الآية إلى مجموعتين:

١ - الذين في قلوبهم مرض وانحراف عن الحق ويتبعون أهوائهم وفي قلوبهم زيغ نحو الباطل وينحرفون عن دين الله بأقل حجة.

٢- المؤمنون الذين يتجردون للحق ويستسلمون له بصدق ولا يبحثون عن حجج وأعداء، فهم راسخون في إيمانهم، ولو لم يتضح لهم أمر جزئي وفرعي ولم يدركوا تفاصيله فإنهم لا يفقدون الأصول المسلّم بها والمتينة لإيمانهم الذي لا يتطرق إليه الخلل، وبما أنهم فهموا المُسلّمات والمُحكمات التي تُشكّل أصل الإسلام وأساسه فإنهم وصلوا إلى علم إجمالي بأن الأمور التفصيلية والمتشابهة حقٌ وصدق ولو لم يتمكنوا من معرفة تفاصيلها وكيفياتها، وبعبارة أخرى لا يتركون معارفهم القطعية بحجة الأمور التي لم يعرفوها.

وكما يقول المفسر القدير وأخونا الكريم جناب السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي»

حول هذه الآية: إن الكلام فيها عن الأشخاص الذين يتركون حقيقة القرآن وأصله وأساسه، وأسس الإسلام الواضحة تماماً ويسعون دائماً وراء التأويل والبحث عن التفاصيل الجزئية للمتشابهات، فإذا لم تتضح علة أمر من الأمور وكيفيته جعلوا هذا مستمسكاً لكفرهم وحجة له، وكان ذلك سبباً لاهتزاز إيمانهم فتجدهم يسعون إلى تصوير إيمان الآخرين على أنه إيمان لا مبرر له وإلى هز إيمان الناس وعقيدتهم! مثل هؤلاء الأفراد كانوا موجودين دائماً منذ صدر الإسلام وحتى اليوم ولم تتغير حججهم. وهذا على العكس من منطق أهل الإيمان الذين يجدون دائماً في شؤون الدنيا المختلفة والمتغيرة مصاديق وقرائن ودلائل جديدة تجعل إيمانهم يتكامل ويزداد يوماً بعد يوم. فمثلاً لا يغفلون ولا يتغافلون عن آلاف الدلائل التي تثبت بوضوح وجود الله العليم الحكيم، فإذا لم تتضح لعقولهم الناقصة حكمة شيء في مورد من الموارد -رغم أن هذا الشيء لا ينفي المحكمات العديدة والواضحة ويجب أن نكُلهُ إلى فكرنا المحدود وعلمنا القاصر أمام علم الله وحكمته العظيمة غير المتناهية - لا يجعلون ذلك حجة للكفر والتخلي عن الإيمان!

أما الفريق الثاني: أي المؤمنون أو الذين سماهم القرآن «أُولُو الْأَلْبَابِ» و«الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» فلما كانوا قد فهموا الآيات المحكمات في كتاب التشريع (=القرآن) وكتاب التكوين (=الطبيعة) ورأوا في موارد لا حصر لها تقدير الله تعالى وحكمته، قبلوا بعض الموارد الجزئية والمتشابهة وإن كان تأويلها غير واضح بالنسبة إليهم لكن هذا لم يقلقهم بل قبلوا بهذه الأمور تبعاً للمحكمات وفي ظلها، ولم يجعلوا عدم العلم التفصيلي بهذه الأمور حجة لرد المحكمات، ويقولون إن هذه الأمور المتشابهة لها قطعاً علل وعوامل رغم أنها ليست واضحة بالنسبة إلينا بشكل كامل ولكن من المقطوع به أن الله العليم الحكيم يعلم حكمتها وسببها، فنحن نؤمن بكلا النوعين من الآيات. على سبيل المثال كل ما نعلمه عن الآخرة هو أن البشر سيحشرون بعد موتهم ثم طبقاً للاستحقاق الذي اكتسبوه في زمن حياتهم الدنيوية سينتقلون إما إلى الجنة أي مكان النعيم المادي والمعنوي، وإما إلى جهنم أي مكان الألم والعذاب الظاهري والباطني (أي الجسمي والمعنوي) ولكننا في الوقت ذاته لا نعلم الكيفية الدقيقة للعالم الآخر والأجزاء التي تشكله وزمن ظهوره و.....، تماماً كما هو شأن الله الذي نؤمن بوجوده القطعي ولكن حقيقة ذاته محجوبة عنا. هل هناك من عاقل يجعل من عدم علمه بكنه ذات الله دليلاً وحجة على إنكار أصل وجوده تعالى؟!!

وللأسف فإن أعداء الإسلام سعيًا منهم لحرمان الناس من فوائد القرآن الكريم، بمجرّد أن يروا شخصاً ناصحاً خيراً يستند لإثبات مطلبه إلى آيات من القرآن يمنعون فوراً ويقولون له إن في القرآن «آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ» ولا يمكن لأي أحد أن يفهمها بل «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» وحدهم فقط يفهمونها، وهؤلاء منحصرين في الـ ١٤ نفرًا!!^(١)

في رأينا ليس هناك عداوة للقرآن والإسلام أشدّ من هذا! وليس لمثل هذا الكلام من فائدة سوى إبهاج قلوب اليهود والنصارى!

بحجة أن في القرآن متشابهات، صار المغرضون يردّون كلّ آية [لا يعجبهم معناها الظاهري ولا يوافق عقائدهم الغالية وأهواءهم] بحجة أنها من المتشابهات، أو أنها قد

(١) المقصود من الـ ١٤ نفرًا النبي 9 وابنته الزهراء عليها السلام والأئمة الاثني عشر (ع)، وهم المعصومون الأربعة عشر في عقيدة الشيعة الإمامية. (المترجم)

تكون من المتشابهات، وبالنتيجة وبهذه الخدعة سلبوا من كل متكلم إمكانية الاستناد إلى القرآن والاستدلال بآياته، وقالوا إن الإمام وحده يعرف المعنى الحقيقي للآية. وقد انتشر هذا الفكر الخاطئ وشاع هذا الانحراف الكبير بفضل أحاديث الكافي الضعيفة ونظائرها من الروايات التي أدت إلى تحييد القرآن وعزله، وحرمان الناس من كتاب الله (١).

ولكن دليلهم عليل وكيدهم ضعيف، لأننا سنعرّف فيما يلي بالآيات المتشابهات ونبيّن ماهيتها، فنقول لإيقاظ من يبحث عن الحق ويطلب الحقيقة:

أولاً: قال تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللَّهُ﴾! فلماذا تقولون كاذبين أن لا أحد يمكنه أن يعلم مفهومه ومعناه؟! مع أننا نعلم أن تأويل الآيات غير معنى الآيات. إن معنى آيات القرآن جميعها واضحٌ يمكن لكل الناس أن يفهموه. ويمكننا أن نترجمها لغير العرب، وأن نفهمها لهم، حتى أن بعض علماء الحوزة العلمية في قم قاموا بترجمة القرآن كله إلى اللغة الفارسية، فاعترفوا عملياً بأن الآيات المتشابهات في القرآن كلها فصيحة وسلسلة وقابلة للفهم وإلا لما كان ينبغي أن يترجموا كتاب الله!

وقال مؤلف «تفسير الميزان» ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة آل عمران أيضاً:

"علي أن كلّ مَنْ يرى نظره في آيات القرآن من أوله إلى آخره لا يشك في أن ليس بينها آية لها مدلول وهي لا تنطق بمعناها وتضل في مرادها، بل ما من آية إلا وفيها دلالة على المدلول..."

نعم، نحن نُقرُّ بالطبع أننا لا نعلم تأويل المتشابهات، ولكننا لسنا مأمورين بأن نعلم ذلك علماً تفصيلياً، ولكم لماذا لا نعلم معناها ومفهومها الإجمالي؟

ثانياً: ألم تنزل «الآيات المتشابهات» باللغة العربية ولسان قوم النبي ﷺ واعتبر الله تعالى مراراً أن القرآن كتاب مبين، وأن آياته «بينات» واعتبره نوراً؟ فكيف يمكن أن يكون معنى بعض آيات القرآن غير مفهوم وفي الوقت ذاته يعتبر الله القرآن كله كتاباً مبيناً ونوراً ويلومنا على عدم تدبره وعدم الإيمان بما تقوله آياته؟! ليت شعري! كيف يمكن التصديق والإيمان بمضمون كلام غير مفهوم وكيف يمكن تدبره والتعمّن فيه؟!

ثالثاً: لو كان معنى «الآيات المتشابهات» غير قابل للإدراك، لكان نزولها في هذه الحالة لغواً، ومن المقطوع به أن الله الحكيم العليم لا يقوم بعمل عبثيٍّ ولغوٍ. هذا مع أن هناك دلائل قرآنية كثيرة على أن «الآيات المتشابهات» مفهومة المعنى، من ذلك ما قاله تعالى بشكل متكرر في سورة القمر: ﴿لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر/١٧]، فهذه الآيات مطلقة تشمل بإطلاقها كل آيات القرآن بما في ذلك «الآيات المتشابهات» ولو كانت «الآيات المتشابهات» غير قابلة للفهم لقال تعالى: ﴿لَقَدْ يَسَّرْنَا بَعْضَ الْقُرْآنِ لِلذِّكْرِ﴾، ولكنه لم يقل مثل ذلك.

رابعاً: قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء/٨٢]، وقال أيضاً: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص/٢٩]. هذه الآيات مطلقة أيضاً

(١) إن ما يثير العجب والأسف في الوقت ذاته أن علماءنا -إلا قليلاً ممّن ما رحم ربك- بدلاً من أن يقومون بإرشاد الناس وهدايتهم ويسعوا إلى زيادة تعريف الناس بالقرآن وتقريبهم منه وجعلهم يستفيدون منه، يشتغلون بالسفسطة والمغالطات وخداع العوام! اللهم إني أعوذ بك من التعصّب.

وتشمل بإطلاقها آيات القرآن جميعها بما في ذلك «الآياتِ الْمُتَشَابِهَاتِ»، وعليه فلا بد من تدبر الآيات المتشابهات وفهمها والتمعن بمعناها.

خامساً: كل الآيات القرآنية التي تعتبر القرآن نوراً وكتاباً مبيناً وهدى للناس، تنفي عموميتها عدم إمكانية فهم معنى «الآياتِ الْمُتَشَابِهَاتِ» إذ لو لم تكن المتشابهات مفهومة المعنى لما كانت هدى للناس.

سادساً: الإشكال الآخر هو أنه لو انطلت خدعة كون «الْمُتَشَابِهَاتِ» غير قابلة للفهم على المسلمين وظنوا أن عدم العلم بتأويل المتشابهات بمنزلة عدم العلم بمعناها، ففي هذا الحالة، وكما يقول المفسر المصلح الحاج ميرزا يوسف شعار - رحمه الله - لن يكون في مقدورنا أن نردّ -مثلاً- على الذين يقولون بإمكانية رؤية ذات الباري تعالى يوم القيامة، نردّ عليهم بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام/١٠٣] وأمثالها، لأنهم عندئذ سيستغلون حربة عدم إمكانية فهم معنى الآيات المتشابهات ذاتها ويفسرون الآية حسب فهمهم وهواهم، وهكذا سيفعل أتباع سائر المذاهب إذ سيفسرون آيات الله خلافاً لظاهر معناها وحسب مضمون رواياتهم المذهبية [ويقولون إنها من المتشبهات!]. كما أنه عندما يواجه بعض من ليس لهم علم كاف بالقرآن آية لا يدركون في الوهلة الأولى معناها سيعتبرونها من المتشابهات وسيمنعون الآخرين من الاستدلال بها!

والإشكال الآخر أيضاً أن رواية الكلينيّ ادّعى أن الأئمة أيضاً يعلمون تأويل الآيات المتشابهات، إذ هم «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» الذين ذكرتهم الآية. وهذا الأمر لا يمكن إلا إذا اعتبرنا حرف «الواو» الذي جاء قبل جملة «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» حرف عطف، لا واو الاستئناف. وهذه الدعوى بحد ذاتها تثبت أن واضعي الحديث جاهلون بالقرآن لأنه:

أولاً: لو كان حرف «الواو» هنا حرف عطف، لأصبح معنى الآية عندئذ: وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ كلاهما، اللذين يَقُولُونَ كُلُّهُمْ (الله والراسخون في العلم) آمناً به كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا!!! مع أنه من البديهي أنه لا يمكننا أن نقول إن الله يؤمن بأن الآيات المتشابهات من عند ربّه!! فليس لـلّهِ تعالى ربٌّ ولا يصح بشأنه أنه يؤمن بآيات الله! ولو أردنا أن نحل هذا الخطأ الفاضح مع إصرارنا على اعتبار حرف الواو هنا حرف عطف، عندئذ سنضطر - دون دليل - إلى تقدير محذوف مقدّر هو ضمير «هُمْ» بعد عبارة «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»، ولكن حتى في هذه الصورة لن نحصل على معنى مفيد ومعقول. لأنه لو كان «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» يعلمون تأويل المتشابهات مثل علم الله بها، ومع ذلك يقولون: آمناً به كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا! فإن هذا الاعتراف والإقرار ليس فيه أي فضيلة، تماماً كما لا يفيد عباد الله - سواء مؤمنهم أم كافرهم - معرفتهم بتأويل الآيات يوم القيامة وإيمانهم بها، ولا يُعَدُّ مثل هذا الإيمان حينئذ فضيلة لهم. لكن من الواضح تماماً أن الآية تريد أن تثبت فضيلة إيمانية للفريق الثاني (الراسخون في العلم)، كما أن هذا التفسير - كما سوف نرى - لا يتفق مع تفسير الأئمة عليهم السلام لهذه الآية^(١).

(١) يقول مؤلف «تفسير الميزان» أيضاً ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة آل عمران: " فالظاهر أن العلم بالتأويل مقصور في الآية عليه تعالى..... ولو اعتبر شخص «واو» وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ

ثانياً: كلمة «أَمَّا» في الآية هي بالاتفاق «أَمَّا» التفصيلية، وأهل النحو يعلمون جيداً أنه لا بد أن تتكرر مرة ثانية أي أن يكون لها زوجها أو قرينها الثاني، ولكن يمكن أن يُحذف هذا الزوج إذا وجدت قرينة تدل عليه، وعندئذ تكون «أَمَّا» الثانية مقدرة حتماً. في هذه الآية جاءت «أَمَّا» الأولى قبل الفريق الأول: «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ»، وهنا نطلب من رواة الكليني أن يعينوا لنا مكان «أَمَّا» الثانية. لا شك أنهم لن يجدوا لها مكاناً سوى قبل الفريق الثاني المقابل وهو كلمة: «الرَّاسِخُونَ». ومن هذا التوضيح يتبين بطلان عطف كلمة «الرَّاسِخُونَ» على لفظ الجلالة في الآية.

غالباً ما يشير علماء النحو عند حديثهم عن «أَمَّا» التفصيلية إلى هذه الآية، ومن جملتهم «ابن هشام» صاحب الكتاب النحوي الشهير «مغني اللبيب»، والذي يُعدُّ من أوثق النحاة، إذ يقول في كتابه:

"وقد يُنْزَكُ تكرارها [أي تكرار «أَمَّا» التفصيلية] استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعده في موضع ذلك القسم، نحو: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ. وَأَمَّا غَيْرُهَا فَيُؤْمِنُونَ بِمَا تَشَابَهَ مِنْهُ وَلَا يَبْتَغُونَ الْفِتْنَةَ وَيَكُونُونَ مَعْنَى تِلْكَ الْآيَاتِ إِلَى رَبِّهِمْ) [الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا] [آل عمران/٧] أي كلٌّ من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيَقُولُونَ... (١). (٢). ثالثاً: يقول رواة الكليني إن «الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ» منحسرون في النبي والأئمة فقط لا غير. لكن هذا الادعاء يخالف القرآن، لأن الله تعالى اعتبر علماء اليهود الذين يؤمنون بالقرآن من «الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ» فقال: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) [النساء/١٦٢].

فإذا كان علماء اليهود الذين آمنوا بالنبي راسخين في العلم، فإن علماء المسلمين يمكنهم من باب أولى أن يصلوا إلى مقام الرسوخ في العلم. إن كل من بذل جهده في تحصيل علم ما، وتخصَّص فيه واكتسب المهارة يمكن أن نطلق عليه عبارة الراسخ في ذلك العلم، وهذا الأمر ليس منحصرافاً بفئة معينة من الأشخاص، ولا يمكننا أن نجحد القرآن ونقصره على أفراد معينين، فكلما وجدنا فيه صفةً حسنةً صالحةً أو صفةً سيئةً، قلنا إن المقصود منها أفراد معينين. إن الذين جعلوا القرآن كتاب مدحٍ وقدحٍ لأفراد بعينهم

حرف عطف وأراد أن يجعل بذلك الراسخين في العلم ممَّن يعلم بتأويله..... فإنه يكون قد ارتكب خلاف الظاهر".

(١) ابن هشام النحوي، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٨١.

(٢) ذكر المرحوم الحاج يوسف شعار (رح) في كتابه المستطاب «تفسير الآيات المشككة» (الفصل ٣٠) حول الآية السابعة من سورة آل عمران مطالب مفيدة للغاية أوصي إخوتي في الإيمان بمطالعتها.

قد صَغَرُوا في الواقع شأن القرآن وأفقدوه عموميته، وفي نظرنا هؤلاء الأشخاص ليسوا بعقلاء^(١).

رابعاً: نسأل مُدَّعي قَصْرِ الرسوخ في العلم على الأربعة عشر نفرأً فقط: هل قام أولئك الأربعة عشر (النبي والأئمة) بشرح «الآيات المتشابهات» للمسلمين أم لا؟ إن شرحوها لهم فقد أصبحت هذه الآيات المتشابهات واضحة قابلة للفهم. ولكن عليكم أن تبيّنوا لنا أين بين النبي والأئمة معنى المتشابهات؟ أما لو قلتم إنهم لم يبيّنوا معنى المتشابهات، فالسؤال الذي يطرح نفسه عندئذٍ: لماذا لم يفعلوا ذلك؟ هل قام الله الحكيم - نعوذ بالله تعالى - بعمل لغو وأنزل آيات لا يفهم معناها أحد إلا أربعة عشر نفرأً، وهؤلاء الأربعة عشر لم يوضحوا معناها لأحد!! فما فائدة هذه الآيات في هذه الحال ولماذا ذُكرت في كتاب الهداية؟

خامساً: لحسن الحظ لقد فسّر أمير المؤمنين علي عليه السلام هذه الآية من سورة آل عمران، ولكن العجب العجيب ممّن يدّعون حبّ أهل البيت ويقولون إنهم يعتبرون الأئمة مفسّري القرآن، لكنهم لا يعيرون اهتماماً لتفسير الأئمة لهذه الآية!! إن هذا يبيّن أن المتعصّبين إذا رأوا أن كلام الإمام لا يتفق مع أهوائهم، لم يذكروه!

لقد قال الإمام علي عليه السلام: "واعلم أنّ الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدّ المضروب دُون الغيوب الإقرا^(٢) بِجُمْلَةٍ مَا جَهِلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمَحْجُوبِ، فَمَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ تَتَأَوَّلَ مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْماً، وَسَمَّى تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيمَا لَمْ يَكْفَهُمُ الْبَحْثُ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوخاً؛ فَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ..." (نهج البلاغة، الخطبة (٩١)^(٣)).

سادساً: كما ذكرنا في الصفحة ٨٩-١١٧ في هذا الكتاب، أحاديث هذا الباب تتعارض مع الجزء الأول من الحديث ١٢ من الباب الأول في الكافي، إذ لم يتمّ هناك حصر «الرسوخ في العلم» بالأئمة فقط، ولكن في هذا الباب اعتُبر النبي والأئمة وحدهم مصداق «الرّاسخون في العلم» بل في الحديث الثالث نسي الراوي حتى أن يذكر النبي ٩ أيضاً في عداد «الرّاسخون في العلم»!

(١) لو قال شخص إن الأئمة عليهم السلام راسخون في العلم، لقبّلنا كلامه بلا أي تردد، فنحن لا ننكر أبداً أن أولئك الأئمة الأجلاء الكرام كانوا راسخين في العلم فعلاً. لكن كلامنا هو حول الأحاديث التي تحصر الرسوخ في العلم بهم فقط، وقد تبين لنا أن هذا الادّعاء لا ينسجم مع القرآن الكريم، وهو مرفوض من الأئمة أنفسهم بالتأكيد.

(٢) الإقرا: فاعل فعل: أغناهم.

(٣) لا يخفى أن حضرة السجاد (ع) قال في الفقرة ٤ و ٧ من الدعاء رقم ٤٢ في «الصحيحة السجادية» مناجياً ربه: "فاجعلنا ممّن يرعاه حقّ رعايته، ويدين لك باعتراف التسليم لمحكّم آياته، ويفرغ إلى الإقرار بمتشابهه، وموضحات بيناته. واجعلنا ممّن يعترف بأنّه من عندك حتّى لا يُعارضنا الشكّ في تصديقه، ولا يختلجنا الرّيب عن قصد طريقه. (٧) اللهم صلّ على محمّد وآله، واجعلنا ممّن يعتصم بحبله، ويأوي من المتشابهات إلى جرز معقله، ويسكن في ظلّ جناحه، ويهتدي بضوء صباحه، ويقتدي بتبليج أسفاره، ويستصبح بمصباحه، ولا يلتبس الهدى في غيره".

٨١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) قَدْ أَوْثَرُوا الْعِلْمَ وَأَثْبَتَ فِي صُدُورِهِمْ

ذكر الكليني خمسة أحاديث في هذا الباب لم يُصَحِّح اليه يهوديٍّ أي واحدٍ منها. واعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٢ و ٣ ضعيفةً، والحديث ٤ صحيحاً، والحديث ٥ مجهولاً. إن أحاديث هذا الباب الخمسة كلها تتعارض مع القرآن الكريم. ذلك لأن الله تعالى يقول في كتابه في سورة العنكبوت المكيّة: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْثَرُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت/٤٨-٤٩] أما الكليني فينقل لنا عن رواية ضعفاء أو مجهولي الحال أن الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - قالوا: "﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْثَرُوا الْعِلْمَ﴾" قَالَ: هُمُ الْأَئِمَّةُ (عليهم السلام) خَاصَّةً!".

وهذا الكلام يخالف الواقع المشهود ويخالف القرآن لأن هذه الآيات نزلت في مكة وفي ذلك الحين لم يكن الأئمة موجودين حتى تكون الآيات البينات في صدورهم، بل المراد المؤمنون الذين كانوا يحفظون آيات القرآن في ذلك الزمن ويحتفظون بها في صدورهم.

إضافةً إلى أن القرآن لم ينزل لأجل بضعة أفراد خاصين، بل إننا نشاهد بالعيان أن كثيراً من العلماء والمفسرين لديهم محبةً واهتمامٌ شديداً لآيات القرآن الكريم ويحفظونها عن ظهر غيب ويتحقق بشأنهم أن الآيات البينات في محفوظات في صدورهم. حقاً إننا لنتساءل: ما هي فائدة مثل هذه الأحاديث المخالفة للقرآن؟! هل كان قصد واضعها أن يصوروا الأئمة جاهلين بالقرآن؟

٨٢- بَابُ فِي أَنَّ مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْثَرَهُمْ كِتَابَهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ

ذُكِرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ لَمْ يُصَحِّحِ الْأَسْتَاذُ الْيَهُودِيَّ أَياً مِنْهَا. أما المجلسي فسكت عن الحديث الأول، وَضَعَفَ الْحَدِيثَيْنِ ٢ وَ ٣، واعتبر الحديث الرابع صحيحاً! راوي الأحاديث ١ و ٢ و ٣ أحد الضعفاء وَيُدْعَى «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» والذي سبق أن بيّنّا حاله^(١). والراوي الرابع للحديث الأول «محمد بن جمهور». وهو كما ذكرنا سابقاً كَذَّابٌ وَفَاسِدُ الْحَدِيثِ وَكَانَ يُشِيعُ الْفَسْقَ وَالْفُجُورَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَشْعَارِهِ!

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر/٣١-٣٢]. والمراد من الذين اصطفاهم الله من عباده وأورثهم الكتاب: أصحاب النبي ٩ وأمتة. لأن القرآن يقول: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران/١١٠].

وكما تلاحظون: بيّن الله تعالى في سورة فاطر المكيّة هذه أن الذين أورثهم الكتاب ٣ أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد أي متوسط في العمل، وسابق للخيرات، فمن الواضح

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ والصفحة ٤٣٦ من الكتاب الحالي.

تماماً أن الآية لا علاقة لها بمسألة الإمامة وليس فيها ما يشير إلى لزوم معرفة الإمام.

← الأحاديث ١ و ٢ و ٣ - لكن رواة الكليني ينسبون إلى الإمام قوله: "الظالم لنفسه هو الذي لا يعرف الإمام!". في حين أن الآية تتحدث عن كتاب الله والالتزام أو عدم الالتزام به، ولا علاقة لها بالإمامة من قريب ولا من بعيد. أضف إلى ذلك أن أحاديث هذا الباب مخالفة لأحاديث الباب ٥٧ من الكافي التي تقول: "ليس لله على خلقه أن يعرفوا ولخلق على الله أن يعرفهم أولاً ولله على الخلق إذا عرفهم أن يقبلوا"، و"أن من لم يعرف شيئاً فليس عليه شيء"، أي ليس عليه أية مسؤولية. أما أحاديث هذا الباب فتدعي أن من لم يعرف الإمام فقد ظلم نفسه، مع أنه ليس في القرآن أي خبر عن الإمامة الإلهية (أي المنصوص عليها من الله)، فكيف يمكن إذن، لمن جهل الإمام الذي لم يعرفه الله له، أن يُعتبر ظالماً لنفسه؟!

إضافة إلى ذلك فإن المجلسي روى حديثاً عن حضرة باقر العلوم (ع) يخالف أحاديث هذا الباب، إذ لم يحصر الظالم لنفسه بمن جهل الإمام، كما لم يحصر السابق بالخيرات بالإمام أيضاً، بل قال: "الظالم لنفسه: من استنوت حسناته وسيئاته والمفتصد: العابد لله في الحالين حتى ياتيئه اليقين. فقلت: فمن السابق منكم بالخيرات؟ قال: من دعا والله إلى سبيل ربه وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولم يكن للمضلين عضداً ولا للخائنين خصيماً، ولم يرز بحكم الفاسقين، إلا من خاف على نفسه ودينه ولم يجد أعواناً" (١).

وقال في حديث آخر: "أما السابق بالخيرات فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين والشهيد منا أهل البيت..." (٢).

والإشكال الآخر في هذا الباب أن الحديثين الثاني والثالث فيه متعارضان، فالحديث الثاني يقول إن عبارة "سابق بالخيرات" في هذه الآية لا تشمل من أشار بسيفه من الفاطميين ودعا الناس إلى خلاف [أي مخالفة الحكم القائم]، فهؤلاء ليسوا من السابقين بالخيرات (٣). أما الحديث الثالث فقد جعل جميع أولاد فاطمة - عليها السلام - مشمولين بعبارة سابق بالخيرات في الآية بما في ذلك أولاد الإمام الحسن (عليه السلام) وأئمة الزيدية، ولهذا السبب اضطر محشي الكافي أن يقول - دون أن يذكر الدليل على قوله - إن المقصود من أولاد فاطمة في الحديث الثالث هم الذين لم يشهروا السيف على الحكم القائم، كي يتفق هذا الحديث مع الحديث الثاني ولا يتعارض معه!!

والإشكال الآخر في الأحاديث المذكورة أنه اعتبر الإمامة منحصرة في أولاد حضرة الزهراء عليها السلام، ونسي أن أمير المؤمنين علياً (عليه السلام) ليس من أولاد الزهراء. والأكثر أهمية أن الأحاديث المذكورة لا تتفق مع القرآن الكريم، لأن القرآن يتوقع من جميع الناس أن يكونوا من «السابقين بالخيرات» واعتبر هذا أمراً ممكناً ولهذا السبب خاطب المؤمنين بقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [المائدة/٤٨]. في حين أنه لو كان السابق في الخير محصور في الأئمة لما خاطب الله كل عباده بهذا الخطاب.

← الحديث ٤ - درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٢٣١ - ٣١٩ من هذا الكتاب.

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٢١٥.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٢١٨.

(٣) من الواضح أن واضعي هذا الحديث هم من خصوم أئمة الزيدية - رحمهم الله - وأعدائهم.

٨٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ
أورد الكليني في هذا الباب حديثين لم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي أيًّا منهما، أما المجلسي
فاعتبر الحديث الأول صحيحاً، والثاني ضعيفاً كالموثق.

← الحديث ١ - درسنا هذا الحديث ونقده في الصفحة ٢٣٢ - ٣٢٠، فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً.

← الحديث ٢ - أحد رواته «طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ» الذي لم يُوثَّق والذي يروي عنه أفرادٌ
فاسدو العقيدة مثل «منصور بن يونس»^(١) و«سيف بن عميرة». أما متن الحديث
فيقول: إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَوَاحِلُ نَوَاحِلُ: أئِمَّةٌ يَهْدُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَأئِمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى
النَّارِ، وهذا الكلام مؤيد لرأينا وما قلناه، وهو يبين أَنَّ إمامة المؤمنين في القرآن لا
تنحصر باثني عشر نفرًا.

٨٤- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ

اعلم أَنَّ القرآن الكريم هادٍ لجميع المؤمنين والمتقين وهاجٍ حتى للرسول الأكرم ٩،
كما قال تعالى: ﴿قُلْ وَإِنْ اهْتَدَيْتُمْ فِيمَا يُؤْيِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ/٥٠]،
فهادية جميع الخلق هي بواسطة القرآن الكريم، وعندما نرجع إلى كتاب الله نرى أَنَّ الله
تعالى لم يُرجع الناس إلا إلى النبي ٩ وَأَنَّ محور اهتمام القرآن هو معرفة الله لا معرفة
الإمام وهذا أمر واضح تماماً.

لكن الكليني أورد في هذا الباب حديثين لم يُصَحِّح البهبودي أيًّا منهما، أما المجلسي
فاعتبر الحديث الأول صحيحاً - رغم أَنَّ متنه واضح البطلان -، واعتبر الحديث الثاني
مجهولاً.

← الحديث ١ - في هذا الحديث، وطبقاً للعادة، تَمَّ التلاعب بمعنى آيات القرآن. الآية
موضع الاستشهاد هي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتُوهُمْ نَصِيبُهُمْ﴾ [النساء/٣٣].

فالمراد من جملة: ﴿الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء/٣٣] ضامن الجريمة. قديماً،
عندما كان يعقد شخصٌ حلفاً مع آخر فيتحالفان في الحرب والسلام كانا يضعان أيديهما بأيدي
بعض ويقرآن صيغة معينة لهذا العقد والحلف، وقد ذكرنا ألفاظ ذلك في تفسير «تابشي از
قرآن» [شعاع من القرآن] (ذيل الآية ٣٣ من سورة النساء). نتيجة لهذا العقد كان كُلُّ
واحد من الطرفين يرث الطرف الآخر إذا تُوفي، إذا لم يكن للمتوفى وارثون نَسَبِيُّونَ
وَسَبَبِيُّونَ.

لكن «الحسن بن محبوب» الذي تعرّفنا عليه فيما سبق (راجع الصفحة ٢٢٨ فما بعد)
فقد ادّعى أَنَّ الإمام الرضا (ع) قال: "عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ... ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾
قَالَ إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِمْ عَقَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيْمَانُكُمْ!".

(١) لمعرفة أحواله راجعوا رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٣٩٨.

ونسأل: أولاً: لماذا لم يذكر الله تعالى أسماء الأئمة في القرآن ولم يعرفهم لجميع الناس في كتابه؟ ألم يكن في مقدور القرآن أن يطرح مسألة الإمامة المنصوص عليها بشكل أكثر وضوحاً؟

ثانياً: إن الآية خطاب للمؤمنين المعاصرين للنبي 9، ولم يعقد أولئك المؤمنون أي أيمان مع الأئمة ولم يضعوا أيديهم في أيديهم، فكيف كانوا يفهمون الأشخاص الذين يقصدهم القرآن؟

ثالثاً: النبي والأئمة أنفسهم مخاطبون بهذه الآية أيضاً، فقولوا لنا: من هم مصاديق: ﴿الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾ بالنسبة إلى النبي والأئمة؟

رابعاً: إذا كان الله قد عقد هذا العقد، فلماذا لم يجعل كلمة «أَيْمَانُكُمْ» مفعولاً به منصوباً بدلاً من كونها فاعلاً مرفوعاً؟!

← الحديث ٢ - راويه الأول: «الْعَلَاءُ بْنُ سَيَابَةَ» مجهول وراويه الثالث «إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ» واقفي، وراويه الثاني: «مُوسَى بْنُ أَكْبِيلِ النَّمِيرِيِّ» الذي اعتبروه ثقة!

لقد ادّعى «مُوسَى بْنُ أَكْبِيلِ» هذا أنه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن الرجل يكون في السفر ومعه السيكين في خقه لا يستغني عنها أو في سراويله مشدوداً والمفتاح يخاف عليه الضيعة أو في وسطه المنطقة فيها حديد؟ قال: لا بأس بالسيكين والمنطقة للمسافر في وقت ضرورة وكذلك المفتاح يخاف عليه أو في التسيان ولا بأس بالسيف وكذلك آلة السلاح في الحرب وفي غير ذلك لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد فإنه نجس ممسوخ! (١).

بناء على ذلك، فإن جميع السيارات والمصانع والإبر والأقفال التي صنعت من الحديد نجسة ولو كان هناك إبرة مع المصلي فصلاته باطلة!!

هذا مع أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد/٢٥]، فهل من الممكن أن يذكر الله شيئاً نجساً بوصفه نموذجاً لنعمة من نعمه؟! هل من الممكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام مثل هذا الكلام؟! حقاً إننا لا ندري ما قصد هذا السيد الثقة من ذكر هذا الحديث؟ نعم، جناب «مُوسَى بْنُ أَكْبِيلِ النَّمِيرِيِّ» هذا ذاته ادّعى هنا أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء/٩] قَالَ: يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ!!".

في حين أنه لو كان لهذا «الثقة» أدنى مقدار من العقل لفهم أن كلمات «التي» و«هي» مؤنثة ولا تتناسب مع الإمام. وأساساً لم يكن موضوع الإمام والإمامة مطروحاً في مكة، كي يهدي القرآن في سورة الإسراء المكية الناس إلى الإمام!

٨٥- بَابُ أَنَّ التَّعَمَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأُيُومَةُ (ع)
يشتمل هذه الباب على أربعة أحاديث لم يصحح الأستاذ البهيوذي أيّاً منها، كما ضعف المجلسي الأحاديث الأربعة جميعاً. وعدّد من رواة هذه الأحاديث في غاية الضعف، مثل

(١) فروع الكافي، ج ٣، ص ٤٠٠ باب اللباس الذي تكرر الصلاة فيه، الحديث ١٣.

«محمد بن جمهور» و«محمد بن أورمة» و«علي بن حسان الهاشمي» و«عبد الرحمن بن كثير الهاشمي» الذين تعرفنا عليهم في الصفحات السابقة. وبقية الرواة أيضاً ليسوا في وضع جيد، فمن جملتهم «بسطام بن مرة» الذي لم يوثق، و«سعد الإسكافي» ناووسي المذهب والذي كان قصاصاً يحترف حكاية القصص للناس ويُعتبر ضعيفاً. والقصة الأولى والثالثة في الباب ١٥٥ من مروياته.

هذا الباب - كما قلنا سابقاً - يستحق أن نسميه باب «المُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» لأنه روى الأحاديث الأربعة التي فيه. بل الحديث الثاني لم يرو عن أي إمام ومسؤوليته تقع تماماً على عاتق «المُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» وحده! والعجيب أن يذكر الكليني هذا الحديث في كتاب قال إنه ألفه لجمع «الأثار الصحيحة عن الصادقين»!!

← الحديثان ١ و ٤ - لا ندري كيف روى «سعد الإسكافي» ناووسي المذهب الذي كان معاصراً للإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام- هذا الحديث عن «الأصبغ بن ثباتة» الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام!

يدعي هذا الراوي هنا أن علياً عليه السلام قال: إن المراد من «نعمة الله» المشار إليها في الآية ٢٨ في سورة إبراهيم: "نَحْنُ" ونص الحديث:

"عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِيِّ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ ثَبَاتَةَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَدَّلُوا عَنْ وَصِيَّتِهِ، لَا يَتَخَوَّفُونَ أَنْ يَنْزَلَ بِهِمُ الْعَذَابُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ....). ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ النِّعْمَةُ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عِبَادِهِ وَبِنَا يَفُورُ مَنْ قَارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!"

كما هو ملاحظ، «النعمة» التي كفر بها أولئك القوم واستحقوا لذلك جهنم وبئس القرار هي نعمة التوحيد إذ بدلاً من قبول التوحيد جعلوا لله أنداداً عبدوهم مع الله، كما ذكر ذلك الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان».

في الفترة السابقة للهجرة النبوية، حيث كان المشركون يرفضون الإيمان بنبوّة النبي نفسه، لم يكن من المناسب ذكر الوصي والخليفة. لكن «المُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» يقول إن علياً عليه السلام قال: نَحْنُ النِّعْمَةُ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عِبَادِهِ. هذا في حين أنه لم يكن أحد في مكة قبل الهجرة قد أنكر الوصية لعلي أو ولايته. والحديث الرابع ينطوي على الإشكال ذاته.

← الحديث ٢ - لقد درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٣١١ من هذا الكتاب فلا نعيد نقده هنا.

← الحديث ٣ - في هذا الحديث قرئت الآية ٦٩ من سورة الأعراف بشكل خاطئ، فبدلاً من قوله تعالى في الآية: (فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ) [الأعراف/٦٩]، تلاها الراوي بصورة: (وَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ) [أي بالواو بدل الفاء]، عمداً أو سهواً. وأدعي أن الإمام الصادق عليه السلام قال: آلَاءُ اللَّهِ هِيَ أَعْظَمُ نِعَمٍ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَهِيَ وَلَا يَتَنَا!! فنقول: أولاً: لا يمكن أبداً أن يقرأ الإمام الآية بنحو خاطئ.

ثانياً: سورة الأعراف مكية وحضرة هود (ع) يقول لقومه: (وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [الأعراف/٦٩]، وحضرة صالح (ع) يقول لقومه أيضاً: (وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ

بَعْدَ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَادُّكُّوا
آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» [الأعراف/٧٤].

ونسأل: كيف يمكن أن يكون المراد من عبارة «آلاء الله» في هذه الآيات المكية ولاية الأئمة مع أنه لم يكن حين نزلت أي حديث عن موضوع الإمامة أو الإمام؟ هل من الممكن أن يقول الإمام مثل هذا الكلام؟! هل علوم آل محمد 9 في نظر الكليني هي أن يجعلوا كل آية في القرآن تتعلق بهم وبولايتهم، أم أن الرواة الجاهلين هم الذين افترخوا مثل هذا الكلام؟

٨٦- بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث، لم يُصحح الأستاذ البهبودي أيًّا منها، وضعف المجلسي الأحاديث ١ و ٢ و ٥، ^(١) واعتبر الحديث ٣ مجهولاً كالصحيح.

الآية التي تمّ التلاعب بمعناها في هذا الباب تتحدث هلاك قوم لوط الذي قال تعالى عنهم: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ٧٣ فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ ٧٤ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ٧٥ وَإِنَّهَا لِسَبِيلٍ مُقِيمٍ ٧٦ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر/٧٣ - ٧٧].

كما لاحظتم حتى الآن وكما سوف تلاحظون في الأبواب التالية، أحد الإشكالات الواضحة والأساسية في أكثر أبواب «الكافي» هي أنه لأجل تطبيق آيات القرآن على الأئمة يتم الاستناد في الأحاديث إلى آيات مكية مع أنه في الفترة المكية كان علي لا يزال شاباً يافعاً ولم يكن أحد يعرفه حينذاك إلا بوصفه ابن عم النبي 9 وأحد أصحابه، وطبعاً سائر الأئمة لم يكونوا قد وُلدوا بعد ولم تكن مسألة الوصية والإمامة قد طُرحت بعد أصلاً، ولكن رواية الكليني ووضّاعي الحديث لما رأوا أن أيديهم فارغة من الدلائل على ما يريدون إثباته، تجاهلوا هذا الأمر وأخذوا بتطبيق الآيات المكية على الأئمة فيأتون إلى آية فيقطعون جزءاً منها ويتعامون عما قبلها وبعدها، ثم يفسرونها على هواهم ويقولون المقصود بها الأئمة!! وهذا الباب من الكافي يعاني من نفس هذه الخطيئة الفاضحة شأنه في ذلك شأن سائر الأبواب. فمثلاً في هذا الباب يقول رواية الكليني إن الأئمة قالوا: عن آية ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ! (كلمة المتوسمين معناها لغوياً: الأذكى وذوي الحصافة والفراسة). فنقول:

أولاً: لا أحد ينكر أن الأئمة -عليهم السلام- أذكىا وبعيدو النظر وحصيفون وذوو فراسة، وإثبات هذه الحقيقة لا يحتاج إلى رواية وحديث.

(١) لا يخفى أن المجلسي لم يقل شيئاً عن الحديث الرابع كما أنه ضعف الحديث الخامس، لكنه كتب سهواً أن كلا سندي الحديث الرابع ضعيف، في حين أن الحديث الرابع ليس له سندان بل للحديث الخامس سندان. ولقد أورد المجلسي في الباب ١٦٧ من الكافي المتن الكامل للحديث الرابع واعتبره مجهولاً كالحسن.

ثانياً: إن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لأولئك الأئمة الأجلاء الذين كانوا مظهراً سامياً للأخلاق الإسلامية ورفعة الشأن، أن يثنوا على أنفسهم ويمتدحونها وينفقون أوقاتهم في بيان أوصاف أنفسهم -حسب ما يرويه كتاب «الكافي» وكتب مشابهة مثل بصائر الدرجات و.... - وكلما وجدوا صفة حسنة في القرآن قصروها على أنفسهم أو جعلوا أنفسهم مصداقاً لها؟! فليت شعري! هل القرآن الكريم كتاب نزلت معظم آياته في مدح أفراد مُعَيَّنِينَ؟!!

ثالثاً: مرجع ضمير التأنيث «هاء» في الآية ٧٦ هو كلمة «المدينة» التي في الآية ٦٧ أي أن الآية الكريمة تقول في واقع الأمر إنه لا تزال آثار مدينة قوم لوط باقية إلى جانب السبيل الذي يستخدمه الناس في أسفارهم. وعندئذ كيف يمكن للإمام أن يقول «وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ» أو يقول «وَأَنَّهَا لِسَبِيلٍ مُقِيمٍ قَالَ: لَا يَخْرُجُ مِنَّا أَبَداً». هل كانت الآثار المتهمة لمدينة لوط في الأئمة؟! كيف يمكن توقع أن يفهم مخاطبو النبي في مكة هذا المعنى من هذه الآية؟

رابعاً: إن هذا التفسير مخالف للواقع لأن نرى سائر المؤمنين أيضاً يأخذون العبرة من رؤية الآثار المتهمة لمدينة لوط ونظائرها ولا ينحصر هذا الموضوع بالأئمة.

ومن المناسب هنا أن نعرّف ببعض رواة أحاديث هذا الباب:

أحدهم «أبو الفضل سلمة بن الخطاب البراوستاني» الذي روى الحديث الثاني. ضعفه النجاشي والغضائري والعلامة الحلي وابن داود وقالوا لا يعتمد على رواياته. وقد رُوِيَ عنه أربعة أحاديث من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضل في الكافي. أحد نماذج رواياته الحديث الذي رواه عن «حنان سدير» الواقفي -الذي لم يوثق- أن الإمام الصادق عليه السلام قال:

"يَا سَدِيرُ! تَزُورُ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ لَا. قَالَ: فَمَا أَجْفَاكُمْ! قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟ قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ. قَالَ: يَا سَدِيرُ مَا أَجْفَاكُمْ لِلْحُسَيْنِ عليه السلام! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَلْفَ أَلْفِ مَلَكٍ شُعْتُ غَيْرُ يَبْكُونَ وَيَزُورُونَ لَا يَفْتُرُونَ؟ وَمَا عَلَيْكَ يَا سَدِيرُ أَنْ تَزُورَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي كُلِّ جُمُعَةٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فَرَاخٌ كَثِيرَةٌ! فَقَالَ لِي: اصْعَدْ فَوْقَ سَطْحِكَ ثُمَّ تَلْتَفِتْ يُمْنَةً وَيُسْرَةً ثُمَّ تَرَفَّعْ رَأْسَكَ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ انْحَ نَحْوَ الْقَبْرِ وَقُولْ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. تَكْتُبُ لَكَ زُورَةً وَالزُّورَةُ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ. قَالَ سَدِيرٌ: فَرُبَّمَا فَعَلْتُ فِي الشَّهْرِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً!"^(١).

مثل هذه الأحاديث جعلت ملايين الناس يُهْرَعُونَ إلى القبور ويجتمعون حولها وكم من الأوقات والأموال الهائلة تُصرف على مثل هذه الأعمال التي ليس لها أثر في كتاب الله ولا في سنة رسول الله 9، ولم يذكر النبي أبداً مثل هذا الأمر لأصحابه. ولكن للأسف فإن الناس يظنون أن مثل هذه الأمور من الشريعة والإسلام^(٢).

ومن جملة أكاذيبه الحديث ٩٢ في الباب ١٦٥ الفاضل في «الكافي» الذي افترى فيه

(١) الكليني، فروع الكافي، ج ٤، ص ٥٨٩، حديث ٨.

(٢) من المفيد جداً في هذا الموضوع قراءة كتاب «زيارات و زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ الفاضل «حيدر علي قلمداران».

على الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

"فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه/١٢٤]، قَالَ: يَغْنِي بِهِ وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام! قُلْتُ: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾؟ قَالَ: يَغْنِي أَعْمَى الْبَصَرِ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى الْقَلْبِ فِي الدُّنْيَا عَنْ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: وَهُوَ مُتَحَيِّرٌ فِي الْقِيَامَةِ يَقُولُ ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾؟ قَالَ: كَذَلِكَ أَتُتَّكَ آيَاتُنَا فَتَنْسِيَتَهَا قَالَ: الْآيَاتُ الْأَئِمَّةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فَتَنْسِيَتَهَا ﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ يَغْنِي تَرْكُهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُتْرَكُ فِي النَّارِ كَمَا تَرُكُ الْأَئِمَّةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فَلَمْ تُطْعَ أَمْرُهُمْ وَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُمْ. قُلْتُ: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه/١٢٧]؟ قَالَ: يَغْنِي مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام غَيْرُهُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَتَرَكَ الْأَئِمَّةَ مُعَانِدَةً فَلَمْ يَتَّبِعْ أَثَارَهُمْ وَلَمْ يَتَوَلَّهُمْ! قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الشورى/١٩]، قَالَ وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. قُلْتُ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾ [الشورى/٢٠] قَالَ: مَعْرِفَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْأَئِمَّةِ. ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ قَالَ: نَزِيدُهُ مِنْهَا، قَالَ: يَسْتَوْفِي نَصِيبَهُ مِنْ دَوْلَتِهِمْ. ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى/٢٠] قَالَ: لَيْسَ لَهُ فِي دَوْلَةِ الْحَقِّ مَعَ الْقَائِمِ نَصِيبٌ!!".

أيها القارئ المحترم! هل يمكن لأي عاقل - فضلاً عن شخص إمام كريم جليل القدر كالإمام الصادق عليه السلام - أن يقول إن الله العظيم الحكيم أنزل جميع تلك الآيات المذكورة - المكية جميعها - كي يفهم المخاطبين منها المعاني المذكورة في هذا الحديث؟!

هذا ولم يُصَحِّحْ كلا المَجْلِسَيْنِ وَالبُهَيْدِيُّ هذا الحديث، وصرَّحَ المَجْلِسِيُّ بضعفه، كما اعتبره الشيخ «هاشم معروف الحسني» حديثاً ضعيفاً ساقطاً من الاعتبار ^(١).

والراوي الآخر من رواية أحاديث الباب ٨٦ هو: «محمد بن أسلم» الذي روى الحديث الخامس في هذا الباب والذي اعتبره النجاشي والعلامة الحلي غالياً فاسد الحديث، وقد روى حديثه عن «إبراهيم بن أيوب» وهو شخص مُهْمَل!

والحديث الثالث في هذا الباب رُويَ عَنْ «حماد بن عيسى» وقد ذكرنا فيما سبق (الصفحة ١٦١) أنه هو نفسه لا يثق إلا بـ ٢٠ حديثاً فقط من رواياته!

وبالنسبة للحديث الرابع في هذا الباب راجعوا الحديث الثالث في الباب ١٦٧.

٨٧- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب ستة أحاديث لم يُصَحِّحْ الأستاذ البُهَيْدِيُّ أَيَّ واحدٍ منها، وَضعَّفَ المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و ٢ و ٥، واعتبر الحديث ٣ حسناً موثقاً والحديث ٤ مجهولاً.

يدَّعي رواية الكليني في هذا الباب أن أعمال جميع العباد فاسقهم وصالحهم تُعرض على النبي والأئمة، وأنهم مُطَّلَعُونَ على أعمال الناس القبيحة والحسنة وأفعالهم الصالحة

(١) انظر هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الأخبار والآثار، الصفحة ٢٣٢ - ٢٣٣.

والسبب. ولكن - كما ذكرنا سابقاً في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» (ص ١٥٩ فما بعد) وفي الفصول الأخرى- لم يدع النبي ﷺ ولا الأئمة أبداً أنهم مُطَّلِعُونَ على أعمال الناس وعالمون بأحوالهم. فأحاديث هذا الباب تخالف القرآن وتخالف أقوال الأئمة ومنهم حضرة الإمام علي عليه السلام الذي قال: «أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سَرَائِرِ أَمْرِهِ وَخَفِيَّاتِ عَمَلِهِ حَيْثُ لَا شَهِيدٌ»^(١) غَيْرُهُ وَلَا وَكِيلُ دُونِهِ. (نهج البلاغة، الرسالة ٢٦).

إنَّ الله سَتَّارُ الْعُيُوبِ ولم يجعل أحداً من عباده مُطَّلِعاً على أعمال الآخرين. أما موضوع شهادة الأنبياء والشهداء يوم القيامة فليس معناها أنهم كانوا مراقبين ومشاهدين لأعمال الناس جميعها، بل إنهم يوم القيامة وأمام المحكمة الإلهية سيشهدون بشأن الأمور التي شاهدوها حقيقة، لا أنهم كانوا مراقبين وشاهدين لأعمال أفراد أمتهم جميعها، سرّاً علانها، وإلا فيلزم أن يكون الشهداء والصديقون والصالحون أيضاً مطلعين على جميع أعمال العباد ومراقبين لها، لأنهم هم أيضاً سيشهدون يوم القيامة!

وقد تمَّ الاستنادُ في أحاديث هذا الباب الأربعة إلى الآية ١٠٥ من سورة التوبة ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ في حين أنَّ كل من له علم بالقرآن يعلم أن السورة المذكورة نزلت في السنة التاسعة للهجرة وأنها تتحدث عن وقائع غزوة تبوك أي نزلت قبل حجة الوداع، وقبل واقعة غدير خم، وحتى قبل حادثة المباهلة. ولذلك، فلما نزلت لم تكن مسألة الإمامة والإمام معروفةً للناس بأي وجه من الوجوه. فكيف يمكن أن يقول القرآن للناس: أيها الناس! إن الأئمة - الذين لا يعرفهم أحد بعد - سيكونون شهداء على أعمالكم!

وقد سبق أن درسنا ونقدنا الأحاديث ١ حتى ٦ في هذا الباب (في الصفحات ١٢١، و١١٣ - ١٥٠).

والحديث الثاني أيضاً كالحديث الأول رواه «الحسين بن سعيد» الغالي، وفيه الإشكالات ذاتها التي بيّناها في الحديث الأول. والحديث الثالث رواه «عثمان بن عيسى» الذي كان شريكاً للبطاني في جريمة أكل أموال الإمام الكاظم (ع). ومن رواه أيضاً «سماعة» الواقفي.

والحديث الرابع مجهولٌ من ناحية السند ويعاني الإشكالات ذاتها الموجودة في الحديث الأول والسادس.

والحديث الخامس رغم أن فيه تهمة لحضرة باقر العلوم (ع)، إلا أنه نقل ألفاظ الآية ١٠٥ من سورة التوبة بشكل صحيح، في حين أنه في الحديث ٦٢ في الباب الفاضح ١٦٥ في الكافي، أفترى على الإمام الصادق (ع) بأنه قرأ الآية بشكل آخر إذ جاء فيه، «قَرَأَ رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) ﴿قُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ فَقَالَ: لَيْسَ هَكَذَا هِيَ، إِنَّمَا هِيَ وَالْمُؤْمِنُونَ فَتَحْنُ الْمَأْمُونُونَ!!».

وهنا، لا بد أن نحذر القارئ من أن يخدعه المتاجرون بالمذهب وأن لا يغتر بالتوجيهات والتأويلات التي يلفقونها من عند أنفسهم لمثل تلك الأحاديث. وأن ينتبه إلى

(١) جاء في نسخة نهج البلاغة التي ترجمها «فيض الإسلام» للفارسية، كلمة «شاهد» بدلاً من شهيد.

أنهم لا يستطيعون من دون أي دليل أو قرينة أن يدّعوا كذباً أن مثل هذه الأحاديث [التي فيها تغيير لألفاظ الآيات] إنما تقصد تفسير الآية.

فهذا توجيه باطل لأنه لو كان المقصود تفسير الآية لكان على الإمام أن ينقل الآية كما هي عيناً - كما رأينا في الحديث ٥ من الباب ٨٧ وفي كثير من الأحاديث المشابهة - ثم يقول إن المراد منها كذا. أما هنا فأولاً: استخدم الإمام ضمير المؤنث «هي» مرجعاً لـ «الآية» لا للتفسير وإلا لاستخدم ضمير المذكر.

ثانياً: إن القائل لم يفسّر الآية كي يقول له الإمام «ليس هكذا» بل تلاها فقال له الإمام -حسب الحديث المذكور-: لَيْسَ هَكَذَا هِيَ، إِنَّمَا هِيَ وَالْمُؤَنَّثُونَ فَتَحْنُ الْمُؤَنَّثُونَ!! أي أن الإمام فسر كلمة «مؤمنون».

ولا يخفى أن الحديث المذكور مثله مثل الحديث الخامس في الباب الذي نحن فيه - أي الباب ٨٧ -، رواه الكليني «أحمد بن مهران». ودون الكليني كلا الحديثين في كتابه [رغم تناقضهما الواضح] دون تفكير!

٨٨- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُتَّ عَلَى الاسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيٍّ (ع)

جاء في هذا الباب حديثان تكررّا في الحديثين رقم ٣٩ و ٤٠ في الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي، ولم يُصحّح المجلّسي ولا البهيوّديّ أيّاً من الحديثين، وصرّح المجلّسيّ بضعفهما.

أحد رواة الحديث الأول «يونس بن يعقوب» الذي افتري ولقّق كل ما استطاع من أكاذيب على الله والنبي والإمام. والراوي الآخر «أحمد بن مهران» من الضعفاء. وقد سبق أن بيّنا حال هذين الراويين (ص ٢٦٤ و ص ١١٦ و ٢٠٩ - ٢٨٨). والحديث الثاني رواه راويان معروفان بالكذب هما: «معلّى بن محمّد» عن «محمّد بن جُمهور».

في هذا الباب تمّ التلاعب بمعنى الآية ١٦ من سورة الجن التي نزلت في مكة. تقول الآية: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ۖ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن/١٦-١٧]. ولكن الرواة الكذّابين روّوا عن الإمام في معنى قوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن/١٧] "قال: يعني لو استقاموا على ولّاية عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين والأوصياء من ولده ﷺ وقبّلوا طاعتهم في أمرهم ونهّيهم!!....".

هذا مع أنه لم يكن في مكة حين نزلت الآية أي كلام عن الوصية والخلافة. ثم إن الله تعالى قال: ﴿اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ ولم يقل: (استقاموا على الإيمان بولّاية عليّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين؟!) فهل كان الله - نعوذ بالله - يأخذ بالتقيّة فيبيّن ما يريد قوله بكلام لا يفهمه أحد من الآية سوى كذّابين من قبيل «يونس بن يعقوب» و«محمّد بن جُمهور» وأمثالهما؟!

٨٩- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ (ع) مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

جاء في هذا الباب ثلاثة أحاديث، لم ير المجلّسي ولا البهيوّديّ صحّة أي واحد منها، واعتبر المجلّسيّ الحديثين ١ و ٢ ضعيفين والحديث ٣ مُرسلاً ومجهولاً.

راوي الحديث الأول «أَبُو الْجَارُودِ زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ» الذي أسَّس فرقةً باسم الجارودية (السُّرُخُوبِيَّة). وقد لَعَنَهُ الإمامُ الصَّادِقُ عليه السلام وقال عنه إنه أعمى القلب والبصيرة.

طبقاً لمتون أحاديث هذا الباب، أثنى الإمام على نفسه كثيراً ومجدها تمجيداً كبيراً وقال فيما قاله: "نَحْنُ شَجَرَةُ النُّبُوءَةِ وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ [أي محل تردُّد الملائكة وذهابهم وإيابهم] وَمَوْضِعُ سِرِّ اللَّهِ وَنَحْنُ وَدِيعَةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ وَنَحْنُ حَرَمُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ ونحن كذا وكذا.... الخ".

وينبغي أن نقول: أولاً: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم/٣٢]. وقال علي بن أبي طالب عليه السلام: "نَهَى اللَّهُ مِنْ تَرْكِيةِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ". (نهج البلاغة، الرسالة ٢٨). وقال أيضاً: "فَلَا تَتَنَوَّاهُ عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ". (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦). ولما أرادوا منه أن يتكلم عن نفسه قال: "نَهَانَا اللَّهُ عَنِ التَّزْكِيَةِ" ^(١).

وقد روى الشيعة والسنة أن النبي ﷺ قال: "إِذَا لَقِيتُمُ الْمَدَاحِينَ فَاحْشُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ" ^(٢).

فكيف يمكن أن يقوم الأئمة بكل هذا القدر من مدح أنفسهم وتمجيدها الذي نجده منثوراً في أبواب «الكافي» المختلفة؟!

(١) الغارات للنفقي، ج ١، ص ١٧٨.

(٢) صحيح مسلم، ج (٣٠٠٢). وسنن أبي داود، ج (٤٨٠٤). (المنزج). أو قال: "احْشُوا فِي وُجُوهِ الْمَدَاحِينَ التُّرَابَ" راجعوا: وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٢، ح ١. (ورواه أيضاً أحمد بن حنبل في المسند، ج ٦، ص ٥).

الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الأول

أ	فهرس المحتويات
١	مقدمة المشروع
٤	مقدمة الناشر
٦	توطئة حول منهج آية الله البرقي في نقد الحديث
٨	كلمة المؤلف إلى قراء الكتاب
١٥	المقدمة
	قول العلماء حول القرآن والحديث
	أحد أخطاء الممقاني
	كلام الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» بشأن وضّاعي الحديث
	نموذج لأخطاء الشيخ الصدوق
	قول الشيخ المفيد بشأن الشيخ الصدوق
	كلام الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» بشأن الكليني والكافي
٣٧	التعرّف على كتاب «الكافي»
	قول السيد المرتضى حول الأحاديث
٤٠	بعض خصائص "الكافي"
٤٣	الهدف من تأليف هذا الكتاب
٤٤	الحجّة والبيّنة في الإسلام
	تمحيص توقيعات الإمام الثاني عشر
٤٧	ما العمل إذن؟
	تمحيص ودراسة حديث الثقلين
	أئمة أهل السنة وأئمة أهل البيت
	الأذان والإقامة
	قول مرتضى المطهري بشأن واجب العلماء
٥٤	تذكير مهم
٥٨	طريقة دراستنا لكتاب «الكافي»
٦٣	نقد أحاديث أصول الكافي ورواياته
	تأمل في قاعدة «التسامح في أدلة السنن»
٦٣	١ - كتاب العقل والجهل
	التعريف بـ «سعد بن طريف»
٦٣	[نماذج لروايات «سهل بن زياد» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]
٧٠	[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]
٧١	[نماذج لروايات «محمّد بن يحيى» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]
	قول العلماء حول روايات تحريف القرآن

- التعريف بـ«سيف بن عميرة»
 قول آية الله صالح نجف آبادي حول هدف الإمام الحسين من قيامه
 التعريف بـ«أبي الجارود»
 التعريف بـ«أحمد بن محمد البرقي»
 التعريف بـ«إبراهيم بن إسحاق النهاوندي»
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]. ٧٧
 [نماذج لروايات «مُحمَّد بن سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيّ البَصْرِيّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته] ٨١
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]. ٨٢
 [نماذج لروايات «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته] ٨٢
 تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ في الآية ٤٣ من سورة الرعد
 التعريف بـ«هشام بن الحكم»
 توضيح حول «الراسخون في العلم» في الآية ٧ من سورة آل عمران
 التعريف بأسرة بني فضال
 فرقة الواقفة
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]. ٨٨
 [نماذج لروايات «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته] ٩٢
 لا يمكن نسبة معجزات كل نبي من الأنبياء إلى سائر الأنبياء
عِلْمُ الْغَيْبِ وَالْمُعْجَزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ فِي الْقُرْآنِ ٩٥
 قول الصدوق حول الغلو
 قول الشيخ عبد الجليل القزويني الشيعي مؤلف كتاب «النقض» حول علم الغيب
 قول الشيخ الطبرسي صاحب «مجمع البيان» حول علم الغيب
 تأمل في كلام الشيخ «جعفر سبحاني» حول المعجزات
 التعريف بـ«أحمد السبّاري»
 التعريف بـ«مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ»
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]
 ١٠٨
 [نماذج لروايات «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَثَّاءِ الْكُوفِيِّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
 ١١٠
 فرقة الناوسية
 علي (ع) والخلفاء الراشدون وأصحاب النبي
 تذكير حول كتاب «الإرشاد» للشيخ المفيد
 حول شيوخ الكليني
 التعريف بـ«علي بن عبد الله الخديجي»
 التعريف بـ«أحمد بن مهران»
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]
 ١١٦
 [نماذج لروايات «الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ الْقُمِّيِّ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]
 ١١٩
 الدعاء الرابع في الصحيفة السجادية
 كلام الإمام الصادق حول غير الشيعة

- بيان حال «إسحاق بن عمار»
حول نزول آيات القرآن بصور مختلفة
[عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي] ١٢٢
- [بيان حال «المفضل بن عمر الجعفي» وذكر بعض رواياته التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته] ١٢٤
- [عود إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي] ١٢٥
- [نماذج لروايات «الحسن بن الجهم» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته] ١٢٥
حادثة قتل أبي حنيفة
- ٢- **كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ** ١٢٩
- ٢- بَابُ قَرْضِ الْعِلْمِ وَوُجُوبِ طَلْبِهِ وَالْحَتِّ عَلَيْهِ ١٢٩
- ٣- بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ ١٢٩
- التعريف بـ «معاوية بن عمار»
كلام لمؤلف روضات الجنات
- ٤- بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ ١٣٠
- ٥- بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ ١٣١
- نظرة إلى مسألة «فدك»
معنى الفيء
- نظرة إلى مسألة «فدك» ١٣١
- ٦- بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ ١٣٤
- ٧- بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ ١٣٥
- ٨- بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ ١٣٥
- بيان حال «ابن أبي عمير»
- ٩- بَابُ مَجَالِسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ ١٣٥
- ١٠- بَابُ سُؤَالِ الْعَالِمِ وَتَذَاكُرِهِ ١٣٥
- ١١- بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ ١٣٥
- ١٢- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ١٣٦
- ١٣- بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ١٣٦
- ١٤- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ ١٣٦
- ١٥- بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ ١٣٦
- ١٦- بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ١٣٧
- حول والد علي بن إبراهيم القمي
- ١٧- بَابُ النَّوَائِرِ ١٣٨
- [نماذج لما يرويه ابن فضال مما يُنبئ عن ضعفه وعدم وثاقته]
- ١٨- بَابُ رَوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ وَفَضْلِ الْكِتَابَةِ وَالنَّمْسُكِ بِالْكَتُبِ ١٤٠
- [بيان حال «علي بن أبي حمزة البطائني» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
- أحد علل ادعاء غيبة أئمة الدين الكبار
بيان حال «زياد بن مروان القندي»

[بيان حال «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]	
توضيح الآيات من ٩٤ إلى ١٠٥ من سورة التوبة	
حول وضع (اختلاق) الحديث	
١٩ - باب التقليد.....	١٤٩
حول الطاعة العمياء لعلماء الدين	
٢٠ - بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَاسِ.....	١٥١
حديث يبين أوضاعنا الحالية	
التعريف بـ «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني»	
التعريف بـ «يونس بن عبد الرحمن»	
حول لعن المسلمين وسلوك الأئمة مع علماء أهل السنة	
التعريف بـ «هارون بن مسلم»	
التعريف بـ «مسعدة بن صدقة»	
٢١ - بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ	
النَّاسَ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ.....	١٥٦
٢٢ - بَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ.....	١٦٠
التعريف بـ «سليم بن قيس الهلالي» وبكتابه	
التعريف بحمد بن عيسى	
معنى الوجدادة	
قول الشيخ عبد الجليل القزويني حول دعوى ارتداد الصحابة	
قول علي (ع) حول جمع القرآن	
كلام حول نسخ الأحاديث	
تأمل في مسألة التقيّة	
التعريف بـ «الحسين بن المختار»	
كلام مختصر حول قاعدة «خذ ما خالف العامة»	
الأحاديث المتعلقة بهذا الباب	
التعريف بـ «موسى بن أشيم»	
توضيح الآيات ٣٥ حتى ٤٠ من سورة ص	
التعريف بـ «أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي»	
توضيح حول آية «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ»	
[دراسة ونقد أحاديث الباب ١١٠ من الكافي حول التفويض إلى النبي والأئمة]	
[دراسة أحاديث الباب ٧٨ من الكافي ونقدها]	
٢٣ - بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ.....	١٨٩
(كِتَابُ التَّوْحِيدِ).....	١٩٣
٢٤ - بَابُ خُذُوهُ الْعَالَمَ وَإِنْبَاتِ الْمُحَدِّثِ.....	١٩٣
قول السيد المرتضى عن الكليني	
تقريب يد الشخصيات الجليّة	
٢٥ - بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ.....	١٩٥
تذكير حول خطورة إسناد الحديث إلى أئمة الدين	
٢٦ - بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ.....	١٩٦
التعريف بـ «صفوان بن يحيى»	
٢٧ - بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ.....	١٩٧

١٩٧	٢٨- بَابُ الْمَعْبُودِ
١٩٨	٢٩- بَابُ الْكُونِ وَالْمَكَانِ
١٩٩	٣٠- بَابُ النَّسَبَةِ
	بيان حال «علي بن الحكم»
٢٠١	٣١- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ
٢٠٢	٣٢- بَابُ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَةِ
	التعريف بـ «أحمد بن إسحاق القمي»
٢٠٣	٣٣- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى
	بيان حال «بكر بن صالح الرازي»
	أحد إشكالات المجلسي في قبول الروايات أو ردها
٢٠٥	٣٤- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ
٢٠٦	٣٥- بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ
٢٠٦	٣٦- بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ
٢٠٦	٣٧- بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ
٢٠٦	٣٨- بَابُ خُدُوثِ الْأَسْمَاءِ
	التعريف بـ «الحسن بن علي بن عثمان»
٢٠٨	٣٩- بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا
	٤٠- بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ الْفَرْقُ مَا بَيَّنَّ الْمَعْنِي الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ
٢١٠	٤١- بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ
٢١٠	بيان حال «جابر بن يزيد الجعفي» وذكر نماذج لرواياته
	بيان حال «عمرو بن شمر»
٢١٢	٤٢- بَابُ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ
	التعريف بـ «علي بن عباس الخرازمي»
	التعريف بـ «يعقوب بن يزيد»
	التعريف بـ «حسين بن سعيد»
٢١٤	٤٣- بَابُ الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ
	نموذج من أحاديث ربعي بن عبد الله
٢١٦	٤٤- بَابُ الرُّوحِ
٢١٧	٤٥- بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ
٢١٧	٤٦- بَابُ النَّوَادِرِ
	قول علي (ع) حول معنى «وجه الله»
	قول الشيخ المفيد بشأن «محمد بن سنان»
	[بيان حال «محمّد بن سنان» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
	
	ما قاله علي (ع) بشأن مخالفه
	التعريف بـ «حمزة بن بزيع»
	بيان حال «صالح بن عُقْبَةَ» وذكر نماذج لرواياته
	إشارة إلى زيارة عاشوراء
	توضيح الآية ٨٧ من سورة الزخرف والآية ٧٤ من سورة يونس
	التعريف بـ «محمد بن إسماعيل بن بزيع»

- ٤٧ - بَابُ الْبَدَاءِ ٢٢٧
بيان حال «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» وذكر نماذج لرواياته
بيان أن القرآن نورٌ
معاني الإمام في القرآن
توضيح الآية ٧١ من سورة الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ...﴾
تذكير حول «أصحاب الإجماع»
[بيان حال «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
٤٨ - بَابُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ ٢٤٢
٤٩ - بَابُ الْمَشْيَةِ وَالْإِرَادَةِ ٢٤٣
التعريف بـ «فتح بن يزيد الجرجاني»
٥٠ - بَابُ الْإِتِّلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ ٢٤٤
٥١ - بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ ٢٤٤
[بيان حال «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
توضيح الآية ٧٥ من سورة الأنعام: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾
القرآن إمام
المُلا صدرا وتحميل الرأي على القرآن
التعريف بشعيب العرقوفي
٥٢ - بَابُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ٢٥٤
أبيات من كتاب «گلشن قدس»
٥٣ - بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ٢٥٦
التعريف بـ «صالح بن سهل»
٥٤ - بَابُ الْإِسْطِطَاعَةِ ٢٥٧
التعريف بـ «علي بن محمد الفاساني»
٥٥ - بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلِزُومِ الْحُجَّةِ ٢٥٧
٥٦ - بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ ٢٥٨
[بيان حال «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَوْنُ الْأَسَدِيِّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
عدم ارتباط الأحاديث بعنوان الباب بين الكافي وصحيح البخاري
٥٧ - بَابُ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ ٢٦٠
٥٨ - بَابُ الْهُدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ٢٦١
كِتَابُ الْحُجَّةِ ٢٦٣
كلام حول «كتاب الحجة»
٥٩ - بَابُ الْإِضْطِرَارِ إِلَى الْحُجَّةِ ٢٦٣
التعريف بـ «يونس بن يعقوب»
الإجابة عن شبهة هشام بن الحكم
التعرف على أحوال محمد بن علي بن نعمان المعروف بـ «مؤمن الطاق»
الإجابة عن شبهة الأحول
تذكير بمظلومية الأئمة عليهم السلام
٦٠ - بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَئِمَّةِ ٢٧٢

- توضيح حول الآية ١٢٤ من سورة البقرة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾
 بحث حول مقام النبوة والإمامة والعلاقة بينهما وهل يوحى للإمام؟
 [بيان حال «زَيْدِ الشَّحَامِ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
- ٢٧٩ ٦١- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ
 التعريف بعلي بن حسان
- ٢٨٤ ٦٢- بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ
 التعريف بدาวود بن كثير الرقي
- ٢٨٦ ٦٣- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ
 التعريف بـ «الحسين بن أبي العلاء»
- ٢٨٧ ٦٤- بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةُ
 ٢٨٨ ٦٥- بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّادِّ إِلَيْهِ
 التعريف بـ «محمد بن أرومة»
- ٢٩١ ٦٦- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ
 قول علي (ع) حول الكتاب والسنة
 التعريف بـ «القاسم بن محمد الجوهري»
 توضيح الآية ٥٥ من سورة المائدة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾
 [بحث في المراد من «أولي الأمر» الذين أوجب الله طاعتهم]
 التعريف بـ «صالح بن السندي»
 [عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب الحجة» في المجلد الأول من أصول الكافي]
- ٣٠٢ ٦٧- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ
 هل النبي والإمام شاهدان وناظران إلى أعمال العباد
 [تعليق حول معنى شهادة الرسول والمؤمنين على الناس]
- ٣٠٤ ٦٨- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْهُدَاةُ
 كون النبي والإمام هاديان ومنذران
- ٣٠٥ ٦٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وُلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ
 التعريف بـ «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»
 التعريف بـ «محمد بن خالد البرقي»
 هل الأئمة كانوا يعتبرون أنفسهم خزنة علم الله
 [بيان حال «الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
- تأمل في نطق الشجرة
- ٣١١ ٧٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُوتَى ...
 هل آدم خليفة الله؟
 توضيح الآية ٥٥ من سورة النور: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾
- ٣١٧ ٧١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 توضيح الآية ١٥٧ من سورة الأعراف
 التعريف بـ «عبد الله بن القاسم البطل الحارثي البصري»
 قول علي (ع) بشأن الموت

- التعريف بـ «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم»
 التعريف بـ «محمد بن الحسن الشمون»
 التعريف بـ «الحسين بن عبد الله»
 ٧٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ ٣٢٢
 التعريف بـ «سعيد الأعرج»
 ٧٣- بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ وَصِفَاتِهِ ٣٢٣
 ٧٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٣٢٤
 ٣٢٥
 التعريف بـ «بُرَيْد بن معاوية العجلي»
 ٧٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمْ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ٣٢٥
 ٧٦- بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ هُمْ الْأَئِمَّةَ (ع) ٣٢٦
 التعريف بـ «أحمد بن محمد بن عبد الله»
 التعريف بـ «أحمد بن هلال العبرثاني»
 ٧٧- بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ مِنَ الْكُوفِ مَعَ الْأَئِمَّةِ (ع) ٣٢٩
 التعريف بـ «موسى بن سعدان»
 التعريف بـ «عبد الله بن القاسم الحضرمي الكوفي»
 التعريف بـ «الحسن بن زياد»
 ٧٨- بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمْ الْأَئِمَّةُ (ع) ٣٣٢
 توضيح الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٤٤ من سورة الزخرف (فاسألوا أهل الذِّكْرِ)

 [بحث مفصل حول المقصود من أهل الذِّكْرِ ومن الأمر بسؤالهم في القرآن]
 ٧٩- بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمْ الْأَئِمَّةُ (ع) ٣٤٣
 ٨٠- بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمْ الْأَئِمَّةُ (ع) ٣٤٥
 [بحث حول حقيقة الآيات المحكمات والمتشابهات ومعنى التأويل في القرآن وحقيقة:
 «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»]
 [معنى التأويل في القرآن]
 ٨١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) قَدْ أَوْثَرُوا الْعِلْمَ وَأُنْثِبَتْ فِي صُدُورِهِمْ ٣٥٣
 ٨٢- بَابُ فِي أَنَّ مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْثَرَهُمْ كِتَابَهُ هُمْ الْأَئِمَّةُ ٣٥٣
 ٨٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ ٣٥٥
 ٨٤- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ ٣٥٥
 نموذج لروايات موسى بن أكيل النميري
 ٨٥- بَابُ أَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأَئِمَّةُ (ع) ٣٥٧
 التعريف بـ «سعد الإسكاف»
 ٨٦- بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُمْ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ ٣٥٨
 الإشكال العام في أغلب الأحاديث التي استندت إلى آية من القرآن
 التعريف بـ «سلمة بن الخطاب البراوستاني»
 التعريف بـ «محمد بن أسلم»
 ٨٧- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ 9 وَالْأَئِمَّةِ (ع) ٣٦١
 ٨٨- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيِّ (ع) ٣٦٢
 ٨٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النَّبُوَّةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ ٣٦٣

ثناء الأئمة على أنفسهم وتمجيدهم لذواتهم

- الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الأول ٣٦٥
- أهم رواية الكافي الفاسدين الذين بيّن المؤلف حالهم وحال أحاديثهم في هذا الجزء
(مرتّبون حسب حروف الهجاء) ٣٧٥

أهم رواية الكافي الفاسدين الذين بين المؤلف حالهم وحال أحاديثهم في هذا الجزء (مرتّبون حسب حروف الهجاء)

الصفحة أو الصفحات

اسم الراوي

١٠٩.....	أبو إسحق إبراهيم بن إسحاق الأحمر النّهوندي
٥٠١.....	أبو الفضل سلّمة بن الخطّاب البراوستاني
٨٦.....	أبو سعيد سهل بن زياد الأدمي الرازي
١٠٧.....	أبي الجارود
١٢٥.....	أبي هاشم الجعفري
١٤٩.....	أحمد بن محمد السّاري
٢٥٧.....	أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي
١٠٧.....	أحمد بن محمد بن خالد البرقي
٤٥٦.....	أحمد بن محمد بن عبد الله
٢٩٣، ١٦١.....	أحمد بن مهران
٤٥٧.....	أحمد بن هلال العبرتي أبو جعفر
١٦٨.....	إسحاق بن عمّار
١٧٣.....	الحسن بن الجهم
١٥١.....	الحسن بن علي بن زياد الوشاء الكوفي
٢٩٠.....	الحسن بن علي بن عثمان
٣١٩.....	الحسن بن محبوب
٤٠٠.....	الحسين بن أبي العلاء
١٦٤.....	الحسين بن محمد الأشعري القمي
٤٣٠.....	العمركي بن علي
١٧١.....	المفضل بن عمر الجعفي
٢٨٤.....	بكر بن صالح
١٢٢.....	بن فضال
٢٩٥.....	جابر بن يزيد الجعفي
٢٢٤.....	حماد بن عيسى
٣٠٩.....	حمزة بن بزيع
٤٥٨، ٣٩٩.....	داود بن كثير الرقي
٣٠٠.....	ربيع بن عبد الله
٣٨٩.....	زيد الشحام أبو أسامة
٢٢٣.....	سليم بن قيس الهلالي
١٠٥.....	سيف بن عميرة
٤٤٦، ٣٦٠.....	صالح بن سهل الهمداني
٣١٢.....	صالح بن عقبة بن قيس

٢٣٧	صفوان بن يحيى
٤٢٦	عبد الرحمن بن كثير
٤٤٦	عبدُ الله بنُ القَاسِمِ البطل الحارثي البصري
٣٣٨، ٣٣٢	عبدُ الله بن سنان
٤٤٨	عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ أبو محمد
١٦٢، ١١٢	عليُّ بنُ إبراهيم القمي
١٩٦	عليُّ بنُ أبي حمزة البطائني
٢٧٩	عليُّ بن الحكم
٣٩٢	عليُّ بن حسان
٢٩٧	عليُّ بنُ عباس الخَراذيني الرَّازي
٣١٤	مُحمَّد بن إسماعيل بن بزيع
٤٤٩	مُحمَّد بنُ الحسن بن شُمُون
٣٠١	مُحمَّد بن الفضيل كثير الصيرفي الأزدي أبو جعفر
٢٩٤	مُحمَّد بن الوليد الشباب الصيرفي
٤٠٧	مُحمَّد بنُ أورمة القمي
٣١٤	مُحمَّد بن بزيع
٣١٦	مُحمَّد بنُ جُمهور العَمِّي البصري
١١٠	مُحمَّد بن سليمان الديلمي
٣٠٨، ٣٠٤	مُحمَّد بن سنان
٢١٤	مُحمَّد بنُ عيسى بن عبيدِ اليقطيني
١٦٢، ٩٧	مُحمَّد بن يحيى
١٥٠	مُعلّى بن مُحمَّد
٣٤٢	منصور بن حازم
٤٩٦	مُوسى بنُ أَكْبَلِ الثُميري
٤٦٠	مُوسى بن سعدان
٢٨٧، ٢٧٠، ١٢١	هشام بن الحكم
٢٩٧	يعقوب بن يزيد أبو دلف
٣٦٨	يونس بن يعقوب



انتهى بحمد الله الجزء الأول من كتاب عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول
ويليه الجزء الثاني

(كسر الصنم)
عرض أخبار الأصول
على القرآن و العقول

دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي

الجزء الثاني

(الإصدار الثاني)
مُنَقَّحٌ وَ مَزِيدٌ

تأليف:
آية الله العظمى العلامة
سيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي

بطاقة الكتاب

عنوان الكتاب بالفارسية:	عرض اخبار اصول بر قرآن و عقول
عنوان ترجمة الكتاب إلى العربية:	عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول
تأليف:	دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي آية الله العظمى العلامة السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي القمي (١٣٣٠ هـ - ١٤١٤ هـ) الموافق (١٩٠٨ م - ١٩٩٢ م) www.borqe.com
ترجمة وتحقيق:	الدكتور سعد رستم
الناشر:	دار العقيدة للنشر و التوزيع (www.aqideh.com)
سنة النشر:	١٤٣٤ هـ . ق / ٢٠١٣ م

مجموعة الموحدين
www.mowahedin.com
contact@mowahedin.com

الإشراف والإعداد:

فهرس محتويات الجزء الثاني

- تابع نقد وتمحيص أحاديث «كتاب الحجة» في الجزء الأول من أصول الكافي ٥١٩
- ٩٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ ٥١٩
- ٩١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ٥٢١
- ٩٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا ٥٢٥
- ٩٣- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنُ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ (ع) وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ ٥٢٦
- ٩٤- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ (ع) مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ٥٣٤
- ٩٥- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (ع) ٥٣٥
- ٩٦- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَتَاعِهِ ٥٣٦
- ٩٧- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثَلُ النَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ٥٤٢
- ٩٨- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجَفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ (ع) ٥٤٢
- ٩٩- بَابُ فِي شَأْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَفْسِيرَهَا ٥٤٧
- ١٠٠- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزِدَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ ٥٥٠
- ١٠١- بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزِدَادُونَ لَنَفَدَ مَا عِنْدَهُمْ ٥٥١
- ١٠٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ ٥٥١
- ١٠٣- بَابُ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ ٥٥١
- ١٠٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلُومًا ٥٥٤
- ١٠٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ ٥٥٥
- ١٠٦- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ٥٥٨
- ١٠٧- بَابُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْماً إِلَّا أَمْرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ ٥٦٣
- ١٠٨- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ ٥٦٣
- ١٠٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَوْ سَتَرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ أَمْرٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ ٥٦٤
- ١١٠- بَابُ التَّقْوِيصِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ (ع) فِي أَمْرِ الدِّينِ ٥٦٤
- ١١١- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ بِمَنْ يُسَبِّهُونَ مِمَّنْ مَضَى وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنُّبُوَّةِ ٥٦٤
- ١١٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَ مُحَدِّثُونَ مُفَهِّمُونَ ٥٦٥
- ١١٣- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأَئِمَّةِ (ع) ٥٦٥
- ١١٤- بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَيِّدُ اللَّهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ (ع) ٥٦٦
- ١١٥- بَابُ وَقْتُ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ (ع) ٥٦٨
- ١١٦- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءً ٥٧٠
- ١١٧- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ (ع) يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا فِيهِمْ (ع) نَزَلَتْ ٥٧٠
- ١١٨- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ ٥٧٣

- ١١٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرٍ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُ وَنَهٍ ٥٧٤
- ١٢٠- بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ (ع) ٥٨٠
- ١٢١- بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ وَأَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ ٥٨٢
- ١٢٢- بَابُ مَا نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ عَلَى الْأَئِمَّةِ (ع) وَاحِدًا فَوَاحِدًا ٥٨٢
- بحث حول آية التطهير: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) ٥٨٥
- ١٢٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ٦٠٢
- ١٢٤- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ٦٠٣
- ١٢٥- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ٦٠٥
- ١٢٦- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع) ٦٠٥
- ١٢٧- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ٦٠٦
- ١٢٨- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع) ٦٠٦
- ١٢٩- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) ٦١٢
- ١٣٠- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ٦١٦
- ١٣١- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ (ع) ٦٢٠
- ١٣٢- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ٦٢٠
- ١٣٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ (ع) ٦٢١
- ١٣٤- بَابُ فِي تَسْمِيَةِ مَنْ رَأَاهُ (ع) ٦٢٤
- ١٣٥- بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِسْمِ ٦٢٦
- ١٣٦- بَابُ نَادِرٍ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ ٦٢٧
- ١٣٧- بَابُ فِي الْغَيْبَةِ ٦٢٩
- ١٣٨- بَابُ مَا يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ دَعْوَى الْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطِلِ فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ ٦٣٥
- ١٣٩- بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّوْقِيتِ ٦٤٣
- ١٤٠- بَابُ التَّمْجِيسِ وَالْإِمْتِحَانِ ٦٤٦
- ١٤١- بَابُ أَنَّهُ مَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ لَمْ يَضُرَّهُ تَقَدُّمُ هَذَا الْأَمْرِ أَوْ تَأَخُّرُ ٦٤٦
- ١٤٢- بَابُ مَنْ ادَّعَى الْإِمَامَةَ وَلَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ وَمَنْ جَحَدَ الْأَئِمَّةَ أَوْ بَعْضَهُمْ وَمَنْ أَثْبَتَ الْإِمَامَةَ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ ٦٤٨
- ١٤٣- بَابُ فِيمَنْ دَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ ٦٥٠
- ١٤٤- بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ ٦٥١
- ١٤٥- بَابُ فِيمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ أَنْكَرَ ٦٥٢
- ١٤٦- بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ مُضِيِّ الْإِمَامِ ٦٥٢
- ١٤٧- بَابُ فِي أَنَّ الْإِمَامَ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ صَارَ إِلَيْهِ ٦٥٣
- ١٤٨- بَابُ حَالَاتِ الْأَئِمَّةِ (ع) فِي السِّنِّ ٦٥٣
- ١٤٩- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَغْسِلُهُ إِلَّا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ (ع) ٦٥٤
- ١٥٠- بَابُ مَوَالِيدِ الْأَئِمَّةِ (ع) ٦٥٥
- ١٥١- بَابُ خَلْقِ أَبْدَانِ الْأَئِمَّةِ وَأَرْوَاحِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ (ع) ٦٥٧
- ١٥٢- بَابُ التَّسْلِيمِ وَفَضْلِ الْمُسْلِمِينَ ٦٥٨

- ١٥٣- بَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ مَا يَفْضُونَ مَنَاسِكَهُمْ أَنْ يَأْتُوا الْإِمَامَ فَيَسْأَلُوهُ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيُعَلِّمُونَهُمْ وَلَا يَتَّخِذُوا مَوَدَّةً لَهُ..... ٦٦٠
- ١٥٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بُيُوتَهُمْ وَتَطُأُ بِسُطُورِهِمْ وَتَأْتِيهِمْ بِالْأَخْبَارِ (ع) ... ٦٦١
- ١٥٥- بَابُ أَنَّ الْجَنَّ يَأْتِيهِمْ فَيَسْأَلُونَهُمْ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيَتَوَجَّهُونَ فِي أُمُورِهِمْ ٦٦١
- ١٥٦- بَابُ فِي الْأَئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُدَ وَلَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ..... ٦٦١
- ١٥٧- بَابُ أَنَّ مُسْتَقَى الْعِلْمِ مِنْ بَيْتِ آلِ مُحَمَّدٍ (ع)..... ٦٦٢
- ١٥٨- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ فِي يَدِ النَّاسِ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ الْأَئِمَّةِ (ع) وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِنْدِهِمْ فَهُوَ بَاطِلٌ..... ٦٦٢
- ١٥٩- بَابُ فِيمَا جَاءَ أَنَّ حَدِيثَهُمْ صَغَبٌ مُسْتَضْعَبٌ..... ٦٦٣
- ١٦٠- بَابُ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّصِيحَةِ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَاللُّرُومِ لِحِمَاةِهِمْ وَمَنْ هُمْ ٦٦٥
- ١٦١- بَابُ مَا يَجِبُ مِنْ حَقِّ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقِّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ ٦٦٥
- ١٦٢- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ (ع)..... ٦٦٦
- ١٦٣- بَابُ سِيرَةِ الْإِمَامِ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ إِذَا وَلِيَ الْأَمْرَ ٦٦٧
- ١٦٤- بَابُ نَادِرٌ..... ٦٦٨
- ١٦٥- بَابُ فِيهِ تُكْتَفَى وَتُنْتَفَى مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ..... ٦٧٠
- ١٦٦- بَابُ فِيهِ تُنْفَى وَجَوَامِعُ مِنَ الرَّوَايَةِ فِي الْوَلَايَةِ..... ٧١٢
- ١٦٧- بَابُ فِي مَعْرِفَتِهِمْ أَوْلِيَاءَهُمْ وَالتَّفْوِيزِ إِلَيْهِمْ..... ٧١٣
- ١٦٨- أَبْوَابُ التَّارِيخِ..... ٧١٤
- ١٦٩- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِشْرَافِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ..... ٧٢٠
- ١٧٠- بَابُ مَوْلِدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٧٢٢
- ١٧١- بَابُ مَوْلِدِ الرَّهْزَاءِ فَاطِمَةَ (ع)..... ٧٢٣
- ١٧٢- بَابُ مَوْلِدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا..... ٧٢٥
- ١٧٣- بَابُ مَوْلِدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)..... ٧٢٧
- ١٧٤- بَابُ مَوْلِدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع)..... ٧٣٠
- ١٧٥- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)..... ٧٣٤
- ١٧٦- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع)..... ٧٣٧
- ١٧٧- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع)..... ٧٤٠
- ١٧٨- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)..... ٧٤٢
- ١٧٩- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الثَّانِي (ع)..... ٧٤٥
- ١٨٠- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالرِّضْوَانُ..... ٧٤٦
- ١٨١- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)..... ٧٤٧
- ١٨٢- بَابُ مَوْلِدِ الصَّاحِبِ (ع)..... ٧٥٢
- ١٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِثْنَيْ عَشَرَ وَالنِّصِّ عَلَيْهِمْ (ع)..... ٧٦٠
- ١٨٤- بَابُ فِي أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ شَيْءٌ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ..... ٧٨٢
- ١٨٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) كُلُّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى هَادُونَ إِلَيْهِ..... ٧٨٤
- ١٨٦- بَابُ صَلَاةِ الْإِمَامِ (ع)..... ٧٨٤
- ١٨٧- بَابُ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ وَتَفْسِيرِ الْخُمْسِ وَحُدُودِهِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ..... ٧٨٥
- مشكلة وضع الحديث بين المسلمين ٨٠٥

كلمة لِقَرَاء الكتاب.....	٨١٣
خبر اكتشاف لوح خشبي لسفينة نوح في موسكو كان مُخْتَلَقاً مُزَوَّراً.....	٨١٥
الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الثاني.....	٨١٧
جدول أسماء الرواة الذين تَمَّ التعريف بهم وبيان حالهم في هذا الكتاب (مرتبة حسب حروف الهجاء).....	٨٢٤
مصادر الكتاب ومراجع التحقيق والترجمة.....	٨٢٦

تابع نقد وتمحيص أحاديث «كتاب الحجة» في الجزء الأول من أصول الكافي

٩٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ

ذكر الكليني في هذا الباب سبعة أحاديث^(١) لم يُصَحِّح الأستاذ الیهودي أياً منها. أما المجلسي فاعتبر الأحاديث ١ و ٣ و ٥ صحيحة، والحديث ٢ حسناً والحديث ٤ ضعيفاً بمنزلة المؤثّق، والحديث ٦ مرفوعاً ولم يُعْلَقْ على الحديث ٨.

الحديثان الأول والثالث رواهما «يحيى الحلبي» مجهول الحال والذي لم يرد بشأنه توثيق.

والحديث الثاني رواه «حريز» واسمه مشترك بين عدّة أشخاص، منهم من هو فاسد الرواية ومنهم صالح الرواية. أحدهم كان له أتباع يغتالون كلّ من يأمرهم بقتله. ولم يكن حضرة الإمام الصادق عليه السلام يقبل حضوره في مجلسه. وقد قُتِلَ في نزاع مع الخوارج^(٢). أحد نماذج رواياته الحديث الثامن في الباب ١٥٠ من الكافي الذي يقول:

"لِلْإِمَامِ عَشْرُ عَلَامَاتٍ يُؤَلِّدُ مَطْهَرًا مَخْتُونًا وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ وَقَعَ عَلَى رَاحَتِهِ رَافِعًا صَوْتَهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَا يُجَنَّبُ وَتَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ وَلَا يَتَنَاءَبُ وَلَا يَتَمَطَّى وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَمَا يَرَى مِنْ أَمَامِهِ.....".

يقول الكاتب: كيف يُمكنُ لعليّ الذي وُلِدَ قبل بعثة النبي ٩ أن يشهد الشهادتين عند ولادته؟! وإذا كان الإمام لا يُجَنَّبُ فلماذا تزوّج عليّ عليه السلام وكيف أنجب أولاداً؟! ولماذا أرسل عليّ -كما ذكرنا من قبل- المقداد كي يسأل النبي ٩ عن حكم طهارة المذي والودي؟^(٣)

ولو كان الإمام يرى من خلفه فلماذا لم يمنع «ابن ملجم» من تنفيذ جريمته؟ إذ كان من الواجب على الإمام أن يمنع وقوع ذلك العمل بوصفه جريمة محرّمة! وإن كان الإمام "لا يَتَنَاءَبُ وَلَا يَتَمَطَّى وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَمَا يَرَى مِنْ أَمَامِهِ وَنَجْوُهُ كَرَائِحَةِ الْمَسْكِ وَالْأَرْضُ مُوَكَّلَةٌ بِسِتْرِهِ وَابْتِلَاعِهِ..." فلماذا أمر القرآن الأنبياء أن يقولوا للناس: إِنَّ نَحْنُ

(١) لما تكرر الحديث الثالث مرّة ثانية في الحديث السابع، اعتبرنا أحاديث ذلك الباب سبعة فقط.

(٢) «حريز»: ذكر علماء الرجال أن «حريزاً» كان ممن شهر السيف في قتال الخوارج في سجستان في حياة أبي عبد الله - عليه السلام - بدون إذن منه، ولما كان هذا العمل ممنوعاً في الشرع حَجَبَهُ الإمام الصادق عن مجلسه، واحتمل بعضهم أن يكون سبب منعه من حضور مجلس الصادق ارتكاب عمل قبيح فاحش، وعلى كل حال اعتبر صاحب التكملة، ومنتهى المقال روايات «حريز» غير موثوقة لهذا السبب. (انظر الممقاني، تنقيح المقال في أحوال الرجال، ج ١، ص ٢٦١). (المترجم)

(٣) راجعوا الصفحة ٦٥ من هذا الكتاب.

إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ؟

علينا أن ندعوا الله أن لا يطَّلَع غير المسلمين على هذه الأحاديث وإلا لقالوا إذا كان «الكافي» أفضل كتب حديث الإمامية فماذا سيكون حال سائر كتبهم؟! الحديث الرابع رواه «أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ» الذي كان جبرياً وليس لأحاديثه وضعٌ حسنٌ.

[نماذج لروايات «أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
فمثلاً ادَّعى «أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ» أن الإمام الصادق عليه السلام سئل: "نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بَعْدَ خَيْرٍ أَمَرَ مَلَكًا فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ حَتَّى أَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ طَائِعًا أَوْ كَارِهًا!"^(١).

وادَّعى أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "مَنْ مَضَى بِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ فَصَلَّى فِيهِ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ قِيلَ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَسْتَ مِنَ الْمُصَلِّينَ!"^(٢). وادَّعى أيضاً أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْعُ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبْرِ الْفَرِيضَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!"^(٣).

ومن أباطيله الأخرى أنه نسب للإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "إِنَّ سُورَةَ الْأَنْعَامِ نَزَلَتْ جُمْلَةً فَعَظَّمُوهَا وَبَجَّلُوهَا فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا فِي سَبْعِينَ مَوْضِعًا"^(٤).

هذا مع أن اسم الجلالة «الله» ورد في سورة الأنعام ٨٧ مرة بالضبط. وبالطبع لا يستطيع المتاجرون بالمذهب أن يدَّعوا أن عدد سبعين في الحديث فُصِّدَ به الكثرة وذلك لأن كثيراً من سور القرآن الكريم ذُكر فيها اسم الجلالة «الله» كثيراً فلا تنحصر هذه الخصوصية بسورة الأنعام فقط. في حين أن الإمام ذكر سورة الأنعام فقط في هذا الحديث، وأراد بيان إحدى خصائص السورة وميزاتها.

ونموذج آخر لخرافات «أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ» الحديث المرفوع الذي نسبته إلى رسول الله ﷺ وادَّعى أنه قال لعلي عليه السلام: "يَا عَلِيُّ! مَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ زَارَكَ فِي حَيَاتِكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِكَ أَوْ زَارَ ابْنَيْكَ فِي حَيَاتِهِمَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمَا ضَمِنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ أَخْلَصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا وَشَدَائِدِهَا حَتَّى أُصِيرَهُ مَعِيَ فِي دَرَجَتِي!"^(٥)

ونسأل: هل يصدق هذا الحديث على عثمان الذي كان عديلَ علي عليه السلام وكان يذهب لزيارته مراراً لصلة القرابة بينهما؟

[عودٌ إلى نقد أحاديث الباب ٩٠ من أصول الكافي]

إن الذي يريده الكليني من نقل روايات هذا الباب هو أن يقول إن علم الأئمة موروثة،

- (١) أصول الكافي، ج ٢، ص ٢١٣، الحديث ٣.
- (٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٦٦، الحديث ١٠.
- (٣) أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٦٦، الحديث ١١.
- (٤) أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١٢.
- (٥) فروع الكافي، ج ٤، ص ٥٧٩، (باب فضل الزيارات وثوابها)، حديث ٢.

مع أن هذا الكلام مخالف للعقل والشرع، فأمر المؤمنين عليهم السلام قال مراراً: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ» ولم يقل «ورثت العلم».

ونجد في عشرات الأحاديث أن الأئمة يروون حديثاً عن آبائهم يقولون فيه: «حَدَّثَنِي (أخبرني) أبي عن آبائه...». من جملة ذلك حديث «سلسلة الذهب» الذي يقول إن الإمام الرضا (ع) قال وهو في نيشابور: «حَدَّثَنِي أَبِي موسى بن جعفر...». ونجد في كتاب «مسند زيد» رحمه الله أخ الإمام الباقر (ع) أنه يروي جميع الأحاديث عن أبيه عن جده، ويروي عن الإمام السجاد (ع) عن النبي 9.

إذا كان الكليني ومشايقه يرون أن علم الأئمة وراثي، فلماذا يروي الكليني في الحديث الثاني من الباب ١٧٥ من الكافي عن حضرة الباقر (ع) أنه كان يذهب إلى المكتب للتعلم؟ وقد ذكر هذا الحديث سائر العلماء بما في ذلك الكليني (رجال الكليني، ص ٤٣-٤٤).

من الواضح أن حصول العلم إما أن يكون بالوحي أو بكسب العلم وتعلمه، وبما أنه لا خلاف في أن الإمام لا يوحى إليه، فلا بد أن يكون قد اكتسب علمه بالتعلم. إضافة إلى ذلك، فإن أحاديث هذا الباب تُعارض الحديث الخامس في الباب الثامن من الكافي الذي يروي عن الإمام الباقر (ع) قوله: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا يُهْبِطُهُ وَلَكِنْ يَمُوتُ الْعَالِمُ فَيَذْهَبُ بِمَا يَعْلَمُ". أي أنه لا يملك أحد توريث علمه بل عندما يموت العالم فإن جميع محفوظاته الذهنية والعلمية تُقبض معه ولا تبقى، اللهم إلا أن يكون قد دَوَّن محفوظاته ومعلوماته في كتاب، وإلا فلو كان العلم ينتقل بالوراثة فلماذا تقولون إنه كان لدى الأئمة كتاب خاص والصحيفة الجامعة والجفر ومصحف فاطمة و.....، التي ورثها كل إمام عن آبائه؟ في الحقيقة إن الكليني ورواته مثلهم مثل عدد من الصوفية الجهلاء الذين يخدعون العوام ويدعون أن سلسلة الإرشاد تنتقل بالإرث من المرشد إلى ابنه، فيدعي رواة الكليني أيضاً: إن علوم الإمام تنتقل بالإرث إلى ابنه.

ثم إنه لو صح أن العلم يورث وراثته، ونحن نعلم أن الأئمة جميعاً كان لهم عديد من الأولاد، فلماذا تقولون إن العلم لم ينتقل بالإرث إلا إلى ولد واحد فقط من أولاد كل إمام؟!

٩١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

ذكر الكليني في هذا الباب سبعة أحاديث جميعها يخالف القرآن ورواتها من الغلاة والضعفاء. لم يُصحح الأستاذ البهبودي أي واحد منها، لكن المجلسي اعتبر الحديث ١ حسناً والحديث ٢ ضعيفاً والأحاديث ٤ و ٥ و ٦ صحيحة والحديث ٧ مجهولاً وسكت عن الحديث ٣. وأحاديث هذا الباب تعاني من إشكالات أحاديث الباب السابق ذاتها.

← الحديث ١ - روى هذا الحديث «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن! وادّعى فيه أن الإمام الرضا (ع) قال: ".... وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ".

وهذا الادّعاء يخالف القرآن لأن الله تعالى قال لنبيه: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ» [البقرة/٢٠٤]. وقال أيضاً: «وَمِنَ حَوْلِكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ»

فهل يمكن أن يقول الإمام كلاماً مخالفاً للقرآن؟

كما يدّعي الحديث أن الإمام قال: "..... وَنَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ". هذا مع أن القرآن قال مراراً وتكراراً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة/٢١] أو ﴿بَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران/١٣٨] أو ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة/١٨٥] أو ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا/٢٨]، ولم يقل للأئمة. وليت شعري! هل هدف هؤلاء الرواة من وضعهم هذه الأكاذيب أن يجعلوا القرآن كتاباً خاصاً بعدة أفراد فقط وَيُبْعِدُوا النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ؟! في هذا الحديث آية من القرآن تَمَّ نقلها بصورة مخالفة لما في القرآن إذ قال الراوي إن الإمام قال: "وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ اللَّهُ لَنَا دِينَهُ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ (شَرَعَ لَكُمْ) يَا آلَ مُحَمَّدٍ (مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا) قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحًا (وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) يَا مُحَمَّدُ (وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى) فَقَدْ عَلَّمَنَا وَبَلَّغَنَا عِلْمَ مَا عَلَّمْنَا وَاسْتَوْدَعَنَا عِلْمَهُمْ. نَحْنُ وَرَثَةُ أُولَى الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ) يَا آلَ مُحَمَّدٍ (وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ (كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ) مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ (مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ (إِنَّ اللَّهَ) يَا مُحَمَّدُ (يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ)!!".

أيها القارئ المنصف! افتح المصحف الشريف وانظر إلى الآية ١٣ من سورة الشورى المكية وقارنها بما جاء في الكافي. عندما نزلت تلك السورة لم يكن حضرة عليّ (ع) قد تزوج بعد، ولم تكن مسألة الوصية والإمامة مطروحة أصلاً حتى يعتبر مشركو مكة أحداً شريكاً علي في الولاية والخلافة أو لا يعتبرون ذلك. إن الخلاف بين أهل مكة والنبى في عهد الرسالة كان حول مسألة «التوحيد» لا مسألة «الإمامة».

أنا متأكد أن هؤلاء الكذابين لم يكونوا يؤمنون لا بالله ولا بالقيامة وإلا لما افترخوا كل هذه الأكاذيب على الله والأئمة. إن كاتب هذه السطور عندما قمت بدراسة وتمحيص أحاديث الباب ٨٠ (= بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَيُّمَةُ) تساءلت في نفسي: لماذا يُصِرُّ هؤلاء الرواة الكذّابون كل هذا الإصرار على أن يجعلوا الأئمة وحدهم «الراسخون في العلم»؟ ولكنني الآن فهمت أن السر في إصرارهم ذاك هو أن ينسبوا كل ما يريدون من أكاذيب إلى القرآن فإذا استشكل أحدٌ عليهم واعترض على كلامهم، أغلقوا فمه بحجة أن ما يقوله تأويلٌ للآيات والإمام وحده هو الذي يعلم تأويل الآيات وأنتم لا تعلمون!

ولكنهم غفلوا - كما قلنا في الباب المذكور - أو تغافلوا عن أن معرفة تأويل الآيات ليست في متناول «الراسخين في العلم» أيضاً، وأن هذه المسألة لا علاقة لها بمعنى الآيات وترجمتها، وأنه إذا أراد أحد أن يتلاعب بمعنى آيات القرآن فمن الممكن بل من الواجب فضحه والحمد لله.

الإرث في القرآن

قبل أن ننتقل إلى نقد وتمحيص الأحاديث التالية، من المفيد أن نذكر بعض الأمور حول مسألة «الإرث» في القرآن. وبالطبع قد تحدثنا سابقاً في هذا الكتاب حول هذا الموضوع (ص ١٣٤ - ١٨١) ولكننا مضطرون إلى التذكير مرة ثانية بما يلي:

أولاً: بغض النظر عن المعنى الفقهي للإرث الذي جاء في آيات القرآن ومنها الآية

٢٣٣ من سورة البقرة وآيات الإرث في سورة النساء، وبمعزل أيضاً عن الآيات التي اعتبرت السماوات والأرض مُلكاً لله واستُخِذَتْ فيها مادة فعل «وَرِثَ» (كالآية ١٨٠ من سورة آل عمران، والآية ٥٨ من سورة القصص، والآية ٤٠ من سورة مريم، والآية ١٠ من سورة الحديد، و....)؛ فإن هذا المصدر استُخِذَ في معانٍ أخرى أيضاً، ومنها استخدامه بحق من دخلوا الجنة (من ذلك الآية ٤٣ من سورة الأعراف، والآية ١٠٥ من سورة الأنبياء، والآية ١١ من سورة المؤمنون، والآية ٦٣ من سورة مريم و....). والمعنى الآخر الذي استُخِذَ فيه مصدر «وَرِثَ» هو الكلام عن حصول الجيل اللاحق على أراضي الجيل السابق وأموالهم وديارهم (كالآية ١٢٨ والآية ١٣٧ من سورة الأعراف، والآية ٢٧ من سورة الأحزاب، والآية ٢٨ من سورة الدخان، والآية ٥٩ من سورة الشعراء).

ثانياً: استُخِذَ فعل «أَوْرَثَ» في بعض الحالات التي كان نبيٌّ من الأنبياء يترك فيها تعاليمه وكتابه في أمته، على معنى أن فاعل التوريث هو الله والوارثون هم أفراد الأمة جميعهم لا الأفراد الذين يُعتبرون ورثة حسب قوانين الإرث. (مثل الآية ١٦٩ من سورة الأعراف، والآية ٣٢ من سورة فاطر، والآية ٥٣ من سورة غافر، والآية ١٤ من سورة الشورى).

ثالثاً: إذا كان الوارث نبياً فبالطبع سيكون الإرث الموروث عنه نعمة النبوة والكتاب وعلوم الشريعة. (كما في الآيتين ٥ و ٦ من سورة مريم، والآية ١٦ من سورة النمل التي مرَّ معنا توضيحها في الصفحة ٢٣٠). ولهذا إذا كان المقصود من التوريث هو هذا المعنى، ففي هذه الحال سيُعتبر الوارث بشكل غير مباشر نبياً، وهذا الموضوع لا ينطبق على الأئمة الذين ليسوا بأنبياء، وبالطبع فالأئمة أنفسهم لا يدعون وراثتهم للنبي ﷺ على هذا المعنى.

ولا يخفى أن وراثة النبوة استُعملت في القرآن في موارد يكون فيها الوارث والمورث كلاهما من الأنبياء ولذلك استُخدم هذا التعبير في حالة سليمان ويحيى -عليهما السلام- فقط، ولم يستخدم في حالة الأنبياء الآخرين.

← **الحديث ٢ -** روى «علي بن الحكم» الأحمق الذي روى إن القرآن نزل سبعة عشرة ألف آية، عن «عبد الرحمن بن كثير» الكذاب^(١) أن رسول الله ﷺ قال: «وَمَا مِنْ نَبِيٍّ مَضَى إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ». هذا مع أن يعقوب (ع) وداود (ع) وكثير من الأنبياء الذين كان أولادهم أيضاً حائزين على مقام النبوة لم يكن لهم وصيٌّ على ذلك المعنى الذي يقصده الكليني وأمثاله. ثم يقول الحديث «أَمَّا إِنْ مُحَمَّدًا وَرِثَ عِلْمٌ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ» هذا في حين أننا نعلم جميعاً أن القرآن نزل على النبي الأكرم ﷺ عندما بلغ أربعين سنة من عمره، وقد قال تعالى له: «مَا كُنْتَ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ» [الشورى/٥٢]. وقال أيضاً: «وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ» [القصص/٨٦].

وبناءً على ذلك حتى لو أثبتنا ميراثاً للنبي، فإن هذا الميراث ليس ميراثاً فقهياً بل يمكننا أن ندرك، استناداً إلى ما أوضحناه قبل ذكر هذا الحديث، أن واضع الحديث الجاهل

(١) لقد عرّفنا بحاله في الصفحة ٤٢٦ من هذا الكتاب.

لم يفهم أن وراثته النبي عن الأنبياء الذين سبقوه هي نُبُوتُهُ، وهذا الميراث -خاصةً بالنسبة إلى خاتم النبيين- لا يقبل الانتقال إلى عليّ عليه السلام الذي لم يكن نبياً، وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن أن ينتقل بعده بالإرث إلى أولاده. والحاصل أن الإمام الباقر (ع) لا يمكن أن يُعْبَرُ عن ذلك بكلمة «ميراثنا».

ثم إن واضع هذا الحديث لم يحسن الكذب لأنه في بداية الحديث قال «قال رسول الله» وَمِنْ ثَمَّ كان عليه أن يقول في وسط الحديث «إني وَرَثْتُ» لكنه قال «إن محمداً وَرَثْتُ»! فالعجب من الذين يدعون العلم والاجتهاد لكنهم يقلدون الكليني قليل العلم وروايته الجهلة في الأصول والفروع!

← الحديثان ٣ و ٤ - سندهما في غاية الضعف. فـ«المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» و«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ» و«سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ» من الضعفاء الذين عَرَّفْنَا بهم سابقاً^(١). و«زُرْعَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ» واقفي أيضاً وقد سَمِيَ علماء الشيعة الواقعة بالكلاب الممطورة.

أما الحديث الرابع فقد ذكرنا أن المَجْلِسِيَّ صحَّحه لكنه اعترف انه لو كان المقصود من «ضُرَيْسٍ» فيه: «ابن عبد الواحد بن مختار» فالحديث مجهول.

في هذا الحديث ادَّعى أن "النبي الأكرم 9 وَرَثَ سُلَيْمَانَ وَإِنَّا وَرَثْنَا مُحَمَّدًا ٥!" (ولا ندري لماذا لم يرث يحيى وعيسى سليمان كي يرث نبينا عيسى أيضاً؟ لأنه كما ذكرنا المقصود بالإرث هنا إرث النُّبُوَّة). ولكن محمداً 9 الذي وَرَثَ سُلَيْمَانَ (ع) كان نبياً نفسه، وورث النُّبُوَّة، أما الأئمة الذين لم يكونوا أنبياء ولا يتمتعون بالنُّبُوَّة فيكيف يرثون ميراث الأنبياء؟!

ثم إن الإمام يقول في هذا الحديث: "لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَوْمًا بِيَوْمٍ وَسَاعَةً بِسَاعَةٍ!!" فلنفرض أن ميراث الأنبياء الذي يستند إلى الوحي وصل إلى الأئمة بالإرث فكيف يصل لهم هذا العلم غير الموروث؟ هل تقولون إن الأئمة كان يُوحَى إليهم أيضاً؟ هل تعتبرون علم الأئمة أعلى شأناً من الوحي؟ هل كان واضع هذا الحديث يفهم فعلاً ما يُلْفَظُ من كلام؟

← الحديث ٥ - رواه «ابن مسكان» الذي قال عنه الكليني إنه لم يسمع من الإمام الصادق عليه السلام إلا حديثاً واحداً (رجال الكليني، ص ٢٣٧) كما أن «أبا بصير» لا يتمتع بحال محمود، ولا يوثق بروايته.

← الحديث ٦ - رواه «الحسين بن سعيد» الغالي. والرواية الأولى في سند هذا الحديث «عبد الله بن سنان» الذي عَرَّفْنَا به في ما سبق^(٢). هذا الحديث كما أشرنا سابقاً يعارض أحاديث الباب ٧٨، من هذا يَنْبَغِي أن الكليني لم يكن يهتم بتوافق الأحاديث مع بعضها أو تعارضها وتناقضها.

← الحديث ٧ - ادَّعى في هذا الحديث المجهول أن النبي الأكرم 9 كان قادراً على إحياء الموتى كحضرة عيسى عليه السلام وكان قادراً على فهم منطق الطير كحضرة سليمان عليه السلام. ونقول إن القرآن يقول: ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام/١٠٩، والعنكبوت/٥٠].

(١) عَرَّفْنَا بـ«سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ» في الصفحة ٥٠١، وبـ«عبد الله بن القاسم» في الصفحة ٤٤٦،

وبـ«المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» في الصفحة ١٧١ فما بعد في هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحات ٣٣٢ - ٣٣٣ من هذا الكتاب.

وقال أيضاً: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد/٣٨، وغافر/٧٨]. فكما نلاحظ ليست الآيات والمعجزات بيد الأنبياء، بل إن الله الحكيم هو الذي ينزل المعجزة ويظهرها متى رأى مصلحة في ذلك تأييداً لنبي من أنبيائه، وهذا الأمر ليس بإرادة النبي دائماً (الأنعام/٣٥) ولذلك وكما ذكرنا سابقاً (ص ٩٢) لا دليل لدينا على أن عيسى (ع) كان يفهم منطق الطير ولا أن موسى (ع) كان يحيي الموتى.

وقد افترى الرواة في هذا الحديث فريضة أخرى على الأئمة تتعلق بآيتين من القرآن لا علاقة بينهما ومن المستحيل أن لا يكون الإمام عالماً بذلك. يقول واضع الحديث إن الأئمة قالوا لقد ورتنا الكتاب المذكور في قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ !!

هذا مع أنه من الواضح تماماً أن «الكتاب» في الآية الأخيرة جاء بمعنى العلم الإلهي واللوح المحفوظ، كما قال تعالى في الآية التي قبلها ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل/٧٤]. ثم قال: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل/٧٥].

وهكذا فسر الشيخ الطبرسي الآية في تفسيره «مجمع البيان».

ومن الواضح والبيهي أن «الكتاب» المذكور في الآية المذكورة غير «الكتاب» المشار إليه في الآية ٣٢ من سورة فاطر. ولهذا السبب فإن راوي الحديث نقل آية سورة فاطر بشكل مبتور وناقص لأنه كان يعلم أنه لو قرأ الآية حتى آخرها فسيثبت أنه لو اعتبرنا الآية محصورة بالأئمة وقلنا إن المراد بالعباد هم الأئمة لأصبحت الآية إهانة للأئمة!!

دعونا نقرأ آية سورة فاطر هنا: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِي اللَّهَ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر/٣٢].

ونسأل الراوي الجاهل: أي إمام من الأئمة كان ظالماً لنفسه، وأي إمام كان مقتصداً؟! لا ندري لماذا أورد الكليني هذا الحديث في كتابه! هل أراد إن يثبت محبته للإمام الكاظم (ع) بهذا الحديث؟!

ثم إن «التوريت» المذكور في الآية ٣٢ من سورة فاطر، بمعناه الذي أوضحناه في الفقرة الثانية من فصل «الإرث في القرآن»، لا يمكن قصره بداهة على الأئمة. لذا فما أراد رواة الكليني إثباته بهذا الحديث لم يتحقق، ولم يستفد أولئك الرواة من وضعهم هذا الحديث سوى فضح أنفسهم!

٩٢- بَابُ أَنَّ الْأئِمَّةَ (ع) عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

جاء في هذا الباب حديثان لم يصحح المجلسي ولا البهبودي أيّاً منهما. اعتبر المجلسي الحديث الأول مجهولاً والثاني ضعيفاً.

← الحديث ١ - يدَّعي أنَّ الأئمة ورثوا التَّوراةَ والإنجيلَ وَكُتِبَ سائرُ الأنبياءِ! وقد بيَّنَّا بطلانَ هذا القولِ خلالَ نقَدنا للأحاديثِ السابقة. كما أنَّ الحديثَ يقولُ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي!".

هذا مع أنَّ رسولَ الله ﷺ كان حُجَّةً وكان يقولُ عن كثيرٍ من الأسئلة التي يُسألُ عنه: لا أدري، اصبروا حتى يأتيَنِي الوحي بذلك. ولقد جاءت عبارات: ﴿مَا أَدْرِي﴾ [الأحقاف/٩] و﴿إِنْ أَدْرِي﴾ [الأنبياء/١٠٩] مرَّات عديدة في القرآن، كما قال تعالى أكثر من مرَّة مخاطباً نبيِّه ﷺ: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ﴾ [الحاقة/٣] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ [الأحزاب/٦٣] و ﴿لَا تَذْذِرِي﴾ [الطلاق/١].

← الحديث ٢ - سنده في غاية الضعف. إن ما يريد الكلينيَّ استخراجُه من روايات هذا الباب هو أنَّ الأئمة كانوا يعلمون لغات عديدة مختلفة. هذا مع أنَّ النبيَّ الأكرم ﷺ لم يكن يعلم لغة يهود المدينة العبرية، وكما أشار القرآن، كان اليهود يقولون للنبي «رَاعِنًا» ولم يكن ﷺ يعلم أنهم يقصدون الإساءة إليه بهذه العبارة، إلى أنَّ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا وَقُولُوا انْظُرْنَا﴾ [البقرة/١٠٤]، كي يمنع المؤمنين عن استخدام هذه الكلمة، وكي لا يستطيع اليهود استخدام الكلمة لغرضهم الخبيث.

كما أنَّ الرسائل التي كان رسول الله ﷺ يكتبها لدعوة رؤساء البلدان المجاورة إلى الإسلام كانت باللغة العربية فقط، لا بلغات المُخاطَبين بتلك الرسائل. وإذا كان حضرة سليمان (ع) يعلم لغة الطير فلا علاقة لسائر الأنبياء بهذا الأمر.

٩٣- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنُ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ (ع) وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

قبل البدء بدراسة أحاديث هذا الباب ونقدُها أرى من الواجب عَلَيَّ في هذه الأيام الأخيرة من حياتي أن أذكِّر ببعض الحقائق. إن كاتب هذه السطور أمضى سنوات عديدة من عمره في الحوزات العلمية وأوساط علماء الدين والمعمِّمين وشاهد كثيراً من تزويرهم وتعصُّبهم ومغالطاتهم وكتمانهم الحقائق.

[بحث في دلالة عناوين الأبواب في كتب الحديث]

إحدى الحقائق التي من الضروري أن يعلمها القُرَّاء الطالبون للحقيقة، والتي لا يبدي العلماء اهتماماً كثيراً بإبرازها بل يسعون في صرف انتباه الناس عنها، مسألة «عناوين الأبواب في كتب الحديث» والتي سنبينها في السطور التالية بعد ذكر عدة مقدمات:

١ - اعلم أنَّ كتب الحديث والأخبار على نوعين:

(أ) الكتب التي جمع مؤلفوها فيها كلَّ ما وصل إليهم من أحاديث وأخبار بغض النظر عن صحتها أو سقمها بحيث ينطبق عليهم صفة «حاطب الليل»، وأوكلوا التحقيق فيما جمعوه والتأمل فيه [والحكم عليه صحة أو فساداً، قبولاً أو رفضاً] إلى الآخرين، ومن هذا النموذج تاريخ الطبري ومستدرك الوسائل للنوري الطبرسي وأمثالهما. في مثل هذه الكتب لا يأخذ المؤلف على عاتقه مسؤولية رواياته.

(ب) الكتب التي لم يقصد مؤلفوها مجرد جمع الأحاديث والأخبار - بعكس النوع الأول - بل دوَّنوا الأحاديث في كتبهم بهدف استخراج المسائل العقائدية منها واستنباط الأحكام

الشرعية. الكتب الأربعة - ومنها «الكافي» - هي من هذا النوع من كتب الحديث، وكما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب، ألف الكليني كتابه هذا استجابةً إلى طلب أحد أصدقائه، واعتبر كتابه كافياً لمن أراد "أن يكون عنده كتاب كافٍ يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين (ع) والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ".^(١)

٢ - النقطة المهمة الأخرى هي أنه في القرون السالفة التي لم تكن قد شاعت فيها بعد كتابة رسائل توضيح المسائل كما راج ذلك منذ العهد الصفوي، كان العلماء يُظهرون آراءهم وفتاواهم وأقوالهم المختارة في العناوين التي يختارونها لكل مجموعة من الأحاديث في كتبهم، وعناوين الأبواب في كتب الحديث من النوع الثاني لم تكن في أغلب الموارد مجرد عناوين مناسبة لمجموعة من الأحاديث، بل كانت - كما قلنا - بياناً لمشرب المؤلف ورايه الفقهي والعقائدي وقوله المختار الذي يستنبطه من أحاديث كل باب! (فتأمل).

٣ - بناءً على ما تقدم من الواضح أنه حتى لو لم يُعتبر حديث من الأحاديث «صحيحاً» طبقاً لقواعد علم الرجال وقوانين دراية الحديث، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا الحديث مردودٌ لدى العلماء جميعهم! فما أكثر الأحاديث المضعفة والمردودة استناداً إلى أصول علم الرجال وقواعد علم الدراية وبالنتيجة هي أحاديث فاقدة للحجية، إلا أنها مقبولة لدى علمائنا مع الأسف!!

فمثلاً، قَبِلَ الشيخ الصدوق الأحاديث واضحة البطلان التي تنصُّ على أن شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً إطلاقاً!! كما أن المجلسي قَبِلَ بصراحة في كتابه «مرآة العقول» بعض الأخبار الضعيفة!^(٢) ونموذج آخر على ما نقول أحد شيوخ زماننا ويُدعى «عبد الله جواد الأملي» - الذي تدعمه حكومتنا الحالية وتثني عليه كثيراً - مع أن فكره ملوثٌ تماماً بأفكار الفلسفة اليونانية. هذا الشيخ - خلافاً لقواعد علم الرجال والدراية - لم يكن يرفض أحاديث «محمد بن سنان» رغم أنه كان من الضعفاء المجروحين!!

والأهم من ذلك، أن كثيراً من علمائنا - مع الأسف الشديد - يعتبرون مجرد تدوين الحديث في أحد الكتب الأربعة - وفي مقدمها كتاب «الكافي» - قرينةً من قرائن الثقة بالحديث!!^(٣) ويعتمد كثير من العلماء على روايات كثير من كتب الحديث، فعلى سبيل المثال يقبل علماؤنا روايات كتاب «كامل الزيارات» لابن قولويه، بحجة واهية هي أن المؤلف كان ملتزماً بصحة أسانيد كتابه!!^(٤) مع أن هذا الكتاب يحتوي أفكاراً ضعيفةً وخرافيةً^(٥). وقال الشهيد الثاني أيضاً في كتابه «الدراية» (ص ٣٠) لقد عمل الشيخ

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٨، خطبة الكتاب.

(٢) كالحديث رقم ٦٣ في الباب ١٦٥ والحديث ٦ في الباب ١٧٤ والحديث ٢ في الباب ١٧٥، و..... ويعلم أهل الفن أنه قبل كثيراً من الأحاديث المجهولة.

(٣) راجعوا في هذا الموضوع كتب دراية الحديث.

(٤) راجعوا حاشية الصفحة ٣٦-٣١ من الكتاب الحالي، وراجعوا التعليقات على كتاب «النقض»، التعليقة ٢١٤ ص ١٣١٨ و ١٣١٩.

(٥) للاطلاع على نماذج من محتويات ذلك الكتاب راجعوا كتاب «زيارت و زيارتنامه» [أي زيارة

الطوسي في كتبه الفقهية ببعض الأحاديث الضعيفة!!

في الواقع عندما يُسمَّى الكلينيُّ باباً من أبواب كتابه «الكافي» بـ (بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ) (=باب ٦٤)، أو (بَابُ فِي أَنَّ الْأَيْمَةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ) (=باب ٦٧)، أو (بَابُ التَّهْيِ عَنِ الْإِشْرَافِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ٩) (=باب ١٦٩)، فإنه يبيِّن في الواقع عقيدته بواسطة هذه العناوين. ولهذا السبب حتى لو لم يوجد أي حديث صحيح في تلك الأبواب فلا يمكن الادعاء بأي وجه من الوجوه أن الكلينيَّ ذاته أو الصدوق -الذين أوردوا أحاديث في كتبهما دون إبداء أي شك بها أو اعتراض على متونها- لم يكونا يُصَحِّحَا تلك الأحاديث أو لم يكونا يقبلان بمتونها. (فتدبر جداً)

رغم أنني بيَّنتُ هذه المسألة لعدد من المشايخ ورغم أن كثيراً من المعممين يعلمون هذه الحقيقة لكنهم يكتمونها عن العامة، فمثلاً إذا ووجهوا بانتقادٍ حول سبب ذكر الكلينيَّ في كتابه لأحاديث توهم تحريف القرآن دون أن يبدي أي انتقاد لها أو اعتراض عليها؟ أجابوا إجابةً مزورةً قائلين: إن تلك الأحاديث المشار إليها ضعيفةٌ ولا يمكن الاستناد إليها! ونحن نقول نعم تلك الأحاديث غير صحيحة قطعاً ولكن إذا قام عالمٌ من العلماء برَدِّ تلك الأحاديث وإبطالها فهذا يُعَبِّرُ عن علمه وفهمه الصحيح ولا علاقة لذلك بالكلينيَّ ولا بالصدوق ولا بالمجلسيَّ أو غيرهم، ولا يمكننا أن ننسب ذلك الموقف الصحيح إلى الكلينيَّ أو الصدوق أيضاً. بل عليكم أن تقيموا دليلاً واضحاً يُثَبِّتُ أن الكلينيَّ أو الصدوق -الذين نقلنا أمثال تلك الأحاديث في كتبهما دون إبداء أي اعتراض عليها، كانا يعارضانها فعلاً. لأنه من الواضح أنه إذا رَدَّ عالمٌ آخرُ تلك الأحاديث واعتبرها أحاديث باطلةٌ وساقطةٌ من الاعتبار، فهذا لا يعني أن الكلينيَّ أيضاً كان له الموقف ذاته وكان يردُّ تلك الأحاديث!

ويجب أن ننتبه إلى أنه -خاصةً في كتب الحديث من قبيل الكتب الأربعة- مجرد إعلان كون أحاديث الباب الفلاني في كتاب الكلينيَّ أو كتاب الصدوق ضعيفةً أو مجهولةً، لا يسلب مسؤولية مؤلفي تلك الكتب الذين رَوَوْا تلك الأحاديث دون انتقاد لها أو اعتراض عليها.

ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك سعياً كثيراً قد بُذِلَ لإخفاء فضائح الكلينيَّ، ومن جملة ذلك أنهم قالوا إن بعض أحاديث الكلينيَّ أو الصدوق أو..... متعارضة تعارضاً لا يقبل الجمع، ولا يمكن أن يُقال إن من أدرجها في كتابه كان يؤمن بالشيء ونقيضة أي باعترادين متعارضين، وَمِنْ ثَمَّ فالنتيجة التي يستنتجونها هي أنه من المؤكد أن أصحاب كتب الحديث تلك ما كانوا يقبلون بجميع الروايات التي نقلوها في كتبهم!

وأقول: إنَّ هذا الكلام ليس سوى ادعاء لا دليل عليه، لأنه: أولاً: نحن لسنا متأكدين أن الكلينيَّ أو الصدوق كانا منتبهين إلى التناقض والتعارض الموجود في الأحاديث التي نقلوها^(١). فذلك الكلام لا يكون مقبولاً إلا إذا تم إثبات تنبُّه دينك المؤلفين وإقرارهما بتعارض بعض الأخبار في كتبهما وتناقضها، وليس لدينا دليل يثبت إقرارهما بذلك.

المزارات وأدعية الزيارات].

(١) راجعوا الصفحة ٤٦-٤١ من الكتاب الحالي. وعلاوة على ذلك لقد بيَّنا في أبواب مختلفة من الكتاب الحالي أن الكلينيَّ لم يكن منتبهاً إلى تعارض أحاديثه.

ثانياً: لنفرض أننا قبلنا ادعاءكم. ولكن أكثر ما يثبت هذا الادعاء هو أن ذنبك المؤلّفين لم يكونا موافقين على الأخبار المعارضة للعناوين التي اختارها لأبواب كتبهما، ولكن هذا لا يثبت بأي وجه من الوجوه أنهما لم يكونا موافقين على الأحاديث غير الصحيحة التي تتفق مع العناوين التي اختارها لأبواب كتبهما.

بعد هذه المقدمة نقول إن أحد العناوين التي تُظهر فساد عقيدة الكلينيّ عنوان هذا الباب ٩٣ من الكافي. لقد أورد في هذا الباب ٦ أحاديث هدفها بث بذور الشك في صحة سند الإسلام الأصلي! إن رواية هذا الباب يريدون أن يثبتوا -نعوذ بالله- أنه لم يجمع أحد القرآن الكريم سوى عليّ بن أبي طالب (ع)، وأن ليس لأحد علم صحيح بالقرآن إلا عليّ (ع)! في الواقع يريدون أن يقولوا إن القرآن الذي بين أيدي المسلمين لا يتضمّن جميع الآيات التي أنزلها الله، لأن هذا القرآن ليس هو الذي قام عليّ (ع) بجمعه، أما القرآن الذي جمعه عليّ (ع) فليس بأيدي المسلمين اليوم بل بأيدي الأئمة!

في الحديث الأول من هذا الباب يقول: "مَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذَّابٌ، وَمَا جَمَعَهُ وَحَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ!!".

وفي الحديث الثاني تصريح بأنه "مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ".

من البديهي أن المتاجرين بالمذهب لا يمكنهم القول إن المقصود من الحديث هو تفسير الآيات، لأن «ظاهر» القرآن غير تفسير القرآن، والحديث يزعم أن لا أحد يستطيع أن يدّعي أن عنده حتى «ظاهر» القرآن إلا الأئمة!!

يقول المجلّسيّ في شرح الحديث الأول:

"... وهذا ردّ على قوم زعموا أن القرآن ما في المصاحف المشهورة، وكما قرأه القراء السبعة وأضرابهم، واختلف أصحابنا في ذلك، فذهب الصدوق ابن بابويه وجماعة إلى أن القرآن لم يتغيّر عما أنزل ولم ينقص منه شيء، وذهب الكلينيّ والشيخ المفيد قدس الله روحهما وجماعة إلى أن جميع القرآن عند الأئمة عليهم السلام، وما في المصاحف بعضه، وجمع أمير المؤمنين صلوات الله عليه كما أنزل بعد الرسول 9..... قال شيخنا السديد المفيد رَوَى اللهُ رَوْحَهُ في «جواب المسائل السروية» أن الذي بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله وتنزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر وهو جمهور المنزل، والباقي مما أنزله الله تعالى قرأنا عند المستحفظ للشرعية المستودع للأحكام، لم يضع منه شيء، فلذلك قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: أما والله لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتونا فيه مسمّين كما سمّي من كان قبلنا!! وساق الكلام إلى أن قال: غير أن الخبر قد صحّ عن أئمتنا عليهم السلام أنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا نتعداه إلى زيادة فيه ولا نقصان منه حتى يقوم القائم (ع) الخ" (١).

ثم قال المجلّسيّ:

"والأخبار من طريق الخاصة والعامة في النقص والتغيير متواترة..... وهذا معلوم متواتر من طريق أهل البيت عليهم السلام، وأكثر أخبار هذا الباب مما يدل على النقص

(١) المجلّسيّ، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٣، ص ٣٠ - ٣١. (المتزجّم)

ونسأل الكُتَيْبِيَّ والمفيد و.... إذا كان الأئمة وحدهم فقط قد جمعوا القرآن بأكمله، وكان القرآن الذي بين أيدي أمة الإسلام اليوم ليس القرآن الذي أنزله الله بتمامه، ولم يكن المسلمون يمتلكون كل القرآن، فماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت/ ٤١-٤٢]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/ ٩]؟!

يقول الشيخ الطَّبْرَسِيُّ في تفسير الآية الأخيرة في تفسيره «مجمع البيان»: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ» أي القرآن «وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» عن الزيادة والنقصان والتحريف والتغيير عن قتادة وابن عباس، ومثله (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) [فصلت/ ٤٢]. وقيل معناه متكفل بحفظه إلى آخر الدهر على ما هو عليه فتتقلبه الأمة وتحفظه عسراً بعد عصر إلى يوم القيامة لقيام الحجة به على الجماعة من كل من لزمته دعوة النبي 9.

أيها القارئ المحترم! أحب بإنصاف، كيف يمكن أن يؤمن الإنسان بالآيتين اللتين ذكرناهما أعلاه وفي الوقت ذاته يقول: لم يجمع أحد القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم وحدهم الذين يعلمون به كله؟! اللهم اشْهَدْ أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا يَقُولُونَ.

بناءً على ذلك يمكننا أن نفهم بسهولة سبب تجاهل علمائنا لهذه الحقائق وسعيهم بكل الطرق الممكنة إلى صرف أذهان الناس وتفكيرهم عن الانتباه إلى هذه الحقائق، لأنه إذا عرف الناس أن كتب مذهبهم الأصلية والأساسية كتبها أفراد فاسدو العقيدة لا يُمَيِّزُونَ بين الصحيح والضعيف، فإن بنيان مذهبهم -الذي يمثل دكان استرزاق لعلمائنا- سوف يهتز وسوف تكسد تجارتهم عندئذ!

إن ادعاء هذا الباب ٩٣ في الكافي هو -كما ذكرنا- إن القرآن الموجود بين أيدي المسلمين لا يشتمل على جميع ما أنزله الله من آيات، لأن علياً لم يكن هو الذي جمع هذا القرآن، أما القرآن الذي جمعه الإمام علي عليه السلام فليس بين أيدي المسلمين اليوم، بل هو لدى الأئمة فقط، ولم يعلم المسلمون بهذه الحقيقة اللهم إلا بعض الكذابين من أمثال «مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ» و«سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» و«عَلِيُّ بْنُ حَسَّانٍ» و«عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَثِيرٍ» -الذين تعرّفنا عليهم فيما سبق-، و«الْمُنْخَلِ» و«عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ» اللذين سنعرّف بهما هاهنا.

[نماذج لروايات «الْمُنْخَلِ بْنِ جَمِيلٍ» و«عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ» التي تكشف ضعفهما وعدم وثاقتهما]

اعتبر النجاشي «الْمُنْخَلِ بْنِ جَمِيلٍ» "ضعيفاً، فاسد الرواية" (٢)، وقال عنه الكشي: "هو لا شيء، مُتَّهَمٌ بِالْغُلُو" (٣). وقال عنه العلامة الحلي: "كان كوفيّاً ضعيفاً وفي مذهبه

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣١. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) رجال النجاشي، ص ٤٢١. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) رجال الكشي، طبعة مشهد المحققة، ص ٣٦٨. (المُتَرَجِّمُ)

غلو وارتفاع. قال محمد بن مسعود سألت علي بن الحسن عن المُنْخَلِّ بْنِ جَمِيلٍ فَقَالَ: هُوَ لَا شَيْءَ مِثْلَهُمْ^(١). وقال ابن الغضائري: "نسب إليه الغلاة أحاديث كثيرة".

أما «عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ» فهو مهملة وكان غالباً ما يذيع أحاديث «المُنْخَلِّ». وَيَتَّبِعُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِ أَنَّهُ كَانَ شَخْصاً فَاسِداً عَقِيدَةً. فأربعة من أحاديث الباب الفاضح رقم ١٦٥ في الكافي من روايته (الأحاديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣١)، كما أنه روى الحديث الثاني في الباب ١٧٦ من الكافي. وقد نقل آيات من القرآن بشكل مُحَرَّفٍ في ثلاثة أحاديث من الأحاديث التي رواها في الباب ١٦٥ (الأحاديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧). ففي الحديث رقم ٢٥ من الباب ١٦٥ نقل عن «المُنْخَلِّ» أنه قال: "نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ص هَكَذَا...!!". فإذا كان المسترزقون بالمذهب المتعصبون، يستطيعون أن يدَّعوا بشأن الحديث ٣١ من الباب ١٦٥ أن المقصود من الكلمات المضافة فيه على نص الآية^(٢) تفسير الآية، فإنهم لا يستطيعون أبداً أن يدَّعوا هذا الادِّعاء بشأن الأحاديث الثلاثة المذكورة التي تَكَرَّرَتْ فِيهَا الْجُمْلَةُ ذَاتُهَا [يعني جملة: نَزَلَ جِبْرِيلُ ع بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ص هَكَذَا] في الأحاديث الثلاثة!

في الحديث ٢٦ من الباب ١٦٥ ذُكِرَ أَنَّ الْآيَةَ ٢٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ نَزَلَتْ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فِي عَلِيٍّ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ!).

فنسأل: أولاً: أرونا الآيات التي نزلت بشأن عليٍّ في القرآن؟ ثانياً: بأي دليل كان غير المسلمين مرتابين بالآيات المذكورة فقط؟ إن قلتم إنهم كانوا في ريبٍ من الآيات الأخرى أيضاً؟ قلنا: في هذه الحالة لم تكن هناك حاجة إذن لذكر عبارة (فِي عَلِيٍّ) في الآية.

وروى هذان الكذبان [أي «عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ» عن «المُنْخَلِّ»] أَنَّ الْآيَةَ ٩٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ أُنْزِلَتْ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (يُسَمَّا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي عَلِيٍّ بَعِيًّا)^(٣). وَأَنَّ الْآيَةَ ٤٧ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ أُنْزِلَتْ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا فِي عَلِيٍّ نَوْرًا مُبِينًا)^(٤)!

ونكرّر كلامنا ونسأل: أولاً: أرونا الآيات التي نزلت بشأن عليٍّ في القرآن؟ ثانياً: الآية ٩٠ من سورة البقرة كالأيات التي سبقتها، والآية ٤٧ من سورة النساء كلها خطاب لليهود. ومن جملة ذلك أن الله تعالى قال في الآية ٨٦ من سورة البقرة (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) وعطفاً على ذلك قال في الآية ٩٠ (يُسَمَّا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ.....) [البقرة/٩٠].

ورغم أن الشيخ الطَّبْرَسِيَّ غالباً ما يذكر أحاديث الكليني في تفسيره «مجمع البيان»

(١) رجال العلامة الحلي، ص ٢٦١. (المُنْزَجَم)

(٢) نص الحديث ٣١ في الباب ١٦٥ من الكافي هو: "عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلِّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: (أَفْكَلَمَا جَاءَكُمْ مُحَمَّدٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ) بِمَوَالَاةِ عَلِيٍّ فَ (اسْتَكْبَرْتُمْ) (فَقَرِيقاً) مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ (كَذَبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ)".

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ٤١٧، الباب ١٦٥، الحديث ٢٥. (المُنْزَجَم)

(٤) أصول الكافي، ج ١، ص ٤١٧، الباب ١٦٥، الحديث ٢٧. (المُنْزَجَم)

كأحد الأقوال التفسيرية، ولكنه في شأن الآية ٢٣ والآية ٩٠ من سورة البقرة لم يُشير أدنى إشارة إلى روايتي الكليني بل قال: "بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله» يعني اليهود الذين كفروا بالقرآن ودين الإسلام المنزل على محمد ٩".

وليس من المعقول أن يخاطب الله اليهود الذين كانوا كافرين بنبوّة النبي وكانوا يناصرونه العداء، فيقول لهم: آمنوا بما أنزلنا في علي!! أو يقول لهم: بئسما صنعتُم أن كفرتم بالآيات التي أنزلها الله في علي!! فليت شعري! هل كانوا قد آمنوا بالآيات الأخرى ولم يكفروا إلا بتلك الآيات فقط؟

وقد نقل هذان الكذّابان في الحديث ٣١ من الباب ١٦٥ في الكافي، الآية ٨٧ من سورة البقرة - التي هي خطاب من الله لليهود - على النحو التالي: (أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ مُحَمَّدٌ^(١) بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ بِمُؤَالاةِ عَلِيٍّ فَاسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ!) [البقرة/٨٧].

ونقول: أساساً لم يقتل اليهود المخاطبون في الآية، آل محمد -الذين في ذهن الكليني وأمثاله- حتى تقول الآية لهم مثل هذا الكلام. راجعوا بشأن هذه الآية ما ذكره الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان».

ومن أكاذيب «عَمَارُ بْنُ مَرْوَانَ» الأخرى الحديث الثاني في الباب ١٦٧ الذي افتري فيه على حضرة باقر العلوم (ع) أنه قال: "إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ!". وبطلان هذا الحديث واضح في ضوء ما قلناه في نقدنا للحديث الأول في الباب ٩١.

← الحديث ٥ - وفي الحديث الخامس من هذا الباب (الباب ٩٣ الذي نحن فيه) يقول عددٌ من الكذّابين: إن الإمام - بعد أن تلا الآية ٤٠ من سورة النمل - أقسم بالله وقال: "وَعِنْدَنَا وَاللَّهِ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ!".

وأقول: إن الآية المذكورة هي التالية: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِي رَبِّي) [النمل/٤٠].

ولم يبيّن الإمام - في هذا الحديث - ما يقصده من «الكتاب» (الذي عندهم علمه كله). فإن كان المقصود هو القرآن فلم يكن في زمن سليمان (ع) قرآنٌ حتى يعلم «أصف بن برخيا» جزءاً منه، ويعلمه الإمام كله. وإن كان قصده كتاباً آخر فما هو؟ هل كان قصده أن «أصف بن برخيا» كان يعلم جزءاً من الكتاب فاستطاع بذلك أن يأتي بعرش بلقيس، أما نحن (الأئمة) فنعلم الكتاب كله لذلك يمكننا أن نتصرف في السماوات والأرض؟! هل يمكننا أن نتعلق بمثل هذه الأفكار استناداً إلى رواية حفنة من الكذّابين، ونعتقد بها؟

لا يجوز في فهمنا لآية من القرآن أن نغفل عن سائر الآيات، ولذلك:

أولاً: عليكم أن تثبتوا أن الذي كان (عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) كان بشراً؟! لأن هناك قولاً راجحاً بأنه لم يكن بشراً! إذ يمكننا أن نفهم هذا من سؤال حضرة سليمان (ع) في

(١) في القرآن الكريم، جاءت هنا كلمة "رَسُولٌ" بدلاً من "مُحَمَّدٌ".

الآية ٣٨ من سورة النمل مخاطباً جميع الحاضرين، الأمر الذي يُبين أن كبار الحاضرين في مجلسه كانوا يستطيعون أن يحضروا عرش بلقيس -بسرعات مختلفة طبعاً- إلى قصر سليمان وأن هذا العمل لم يكن منحصراً بفرد واحد. ثم إنه لم يكن جنّي واحد فقط حاضراً في خدمة سليمان بل كان في خدمته جنودٌ من الجن (النمل/١٧، وسبأ/١٢). وإحضار عرش بلقيس لم يكن العمل العجيب وغير العادي الوحيد الذي كانوا يقومون به لسليمان بل كانوا يقومون له بأعمال غير عادية وعجيبة أخرى (الأنبياء/٨٢، سبأ/١٢، و ص/٨٧)، إضافة إلى ذلك لما كان الفرد الأول في الآية ٣٩ جَنِيًّا فبأي دليل تقولون إن الفرد الثاني في الآية ٤٠ لم يكن جَنِيًّا أيضاً. وإلا لو كان الفرد الثاني بشراً فلا شك أن حضرة سليمان النبي (ع) كان أولى منه بامتلاك (عِلْمٍ مِنَ الْكِتَابِ). في حين أنه طبقاً للآية القرآنية لم يحضر سليمان (ع) عرش ملكة سبأ بنفسه، بل طلب من الأفراد الذين تحت امرته أن يقوم أحدهم بإحضار عرش ملكة سبأ إليه، أي أن سليمان لم يكن ممن (عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ)، فكيف يكون الأئمة الذين يفتقدون مقام النبوة عندهم عِلْمٌ كُلِّ الْكِتَابِ؟! هل يريد رواة الكليني أن يقولوا إن الأئمة لم يكونوا بشراً؟!!

ثانياً: أنتم الذين ترفضون القياس في الدين، لماذا تستعملون القياس هنا؟ إذا كان حضرة سليمان عليه السلام لديه في حاشيته مَنْ (عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) فكيف تقيسون غير الأنبياء عليه؟! أضف إلى ذلك - كما ذكرت في تفسير «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن] - أنه طبقاً لما يُفهم من الآية ٣٥ من سورة ص فإن تسخير الجن لسليمان كان أمراً استثنائياً خاصاً به وليس لدينا أي دليل على تعميم ذلك إلى غيره من الأنبياء والأولياء.

ثالثاً: استدللّ الغلاة بهذه الآية على إثبات الولاية التكوينية للأئمة على كل ذرات الكون في حين أن هذا الاستدلال غير صحيح لأن عمل ذلك الفرد المذكور كان نقل شيء من مكان إلى آخر في أقل مدة ممكنة، ولا علاقة لهذا العمل بالتصرف في عالم الخليفة ولا يثبت الولاية التكوينية لغير الله.

رابعاً: كيف يمكن لإنسان أن يكون لديه ولاية تكوينية ويكون تحت إمرة شخص فاقد لمثل هذه الولاية التكوينية، ومطيعاً له.

خامساً: يتبيّن من كلام حضرة سليمان عليه السلام الذي شكر الله قائلاً: (هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي) [النمل/٤٠] أنه اعتبر إحضار عرش بلقيس من عمل الله ولم يعتبره من عمل ذلك الشخص الذي أحضره.

سادساً: إذا كنتم تعتقدون بناء على هذا الحديث وأمثاله أن الأئمة كانوا أصحاب علم بكل الكتاب، فالولاية التكوينية إذن فوّضت إليهم، فلماذا لا تنتبهون إلى كلام علي عليه السلام الذي قال إن الشخص المذكور دعا الله وطلب منه فأحضر الله له عرش بلقيس؟ وذلك في قول علي عليه السلام: "أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي سَأَلْتُكَ بِهِ عَبْدُكَ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ فَاتَيْتَهُ بِالْعَرْشِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهِ طَرَفُهُ". (الصحيحة العلوية، دعاؤه في اليوم الخامس عشر من الشهر).

← الحديث ٦ - نقدنا هذا الحديث في الصفحة ٨٤ من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً.

٩٤- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ (ع) مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّحَ المَجْلِسِيُّ ولا البُهِؤُودِيُّ أيَّ واحد منها، واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٢ مجهولين، والحديث ٣ ضعيفاً.

وقد روى أحاديث هذا الباب أشخاص من قبيل «علي بن الحكم» و«محمد بن الفضيل» و«الحسين بن سعيد» و«المُعَلَّى بن محمد» الذين عرّفنا بهم في الصفحات السابقة. وأحد الرواة الآخرين هذا الباب «هارون بن الجهم». وأكثر رواياته من الأوهام. وأحد نماذج أحاديثه الحديث الثالث في الباب ١٢٤ الذي ضَعَفَهُ المَجْلِسِيُّ نفسه. وقد استند في الحديث المذكور بصورة واضحة البطلان إلى الآية ٥٣ من سورة الأحزاب على نحو يستحيل من الإمام أن يقول مثل ذلك الكلام، أو استند إلى الآية ٣ من سورة الحجرات مع أنها تتعلق بزمان حياة النبي ٩، والإمام بالطبع يعلم هذا الموضوع أفضل من الآخرين. والمثير للانتباه أن «هارون بن الجهم» يروي الحديث الثاني في هذا الباب عن شخص لم يعرفه لنا!

متون أحاديث هذا الباب خرافية وغير معقولة، وهي تقول "إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمِ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفاً!". وفي الحديث الثاني ادّعى الراوي "أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (ع) أُعْطِيَ حَرْفَيْنِ... وَأُعْطِيَ مُوسَى (ع) أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ وَأُعْطِيَ إِبْرَاهِيمَ (ع) ثَمَانِيَةَ أَحْرَفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحٌ (ع) خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفاً، وَأُعْطِيَ آدَمُ (ع) خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ حَرْفاً، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ ٥ وَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفاً أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ ٥ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ حَرْفاً وَحُجِبَ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ!!". وفي الحديث الأول والثالث قيل إن أَصَفَ بن برخيا كان عنده حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ!

ونسأل:

أولاً: بناء على الحديث الثاني، هناك تناقصٌ تدريجيٌّ في العدد الذي يمتلكه الأنبياء مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ منذ آدم (ع) فمن بعده، أي أن كلَّ نبيٍّ كان يمتلك عدداً أقلَّ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ مما امتلكه النبي الذي قبله، ويبدو أن هذا كان طبقاً لحكمةٍ إلهيةٍ. فكيف تغيّر ذلك زمن النبي الأكرم ٩ وصعد العدد فجأةً صعوداً كبيراً؟!

ثانياً: طبقاً للحديث الثاني، الأنبياء هم الذين يمتلكون أعداداً معينةً مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، فكيف كان عند «أصف بن برخيا» حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْهُ مع أنه لم يكن نبياً؟! هل كان «أصف» نبياً أيضاً؟! وإن لم يكن نبياً فكيف لم يكن عند سليمان (ع) أيُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ وكان عند أحد نوابه العاملين لديه حرفٌ منه؟! يبدو أن امتلاك عددٍ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ في هذه الأحاديث ليس له قاعدة ولا حكمةٌ معينة. لأننا إذا قلنا إن الأنبياء أولي العزم فقط كان لديهم عددٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، ففي هذه الحالة كان ينبغي أن لا يمتلك حضرة آدم (ع) أيُّ حرفٍ مِنْهُ، وإن قلنا: بل جميع الأنبياء كان لديهم عددٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، ففي هذه الحالة لماذا لم يكن عند سليمان (ع) أيُّ حرفٍ مِنْهُ في حين كان عند أحد نوابه العاملين لديه حرفٌ منه؟!

ثالثاً: يقول رواية الكليني الكذابون في هذا الباب إن الأئمة "عندهم مِنَ الاسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ"، ولكن هذا الادّعاء يتعارض تعارضاً لا يقبل الجمع مع أحاديث الباب ١٠٦ الذي عنوانه: "بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ". فأحاديث الباب ٩٣ تقول إن حرفاً مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ حُجِبَ عن الأئمة فهم لا يعلمونه،

وهذا لا يتمشى مع القول بأنهم لا يخفى عليهم أي شيء، ولا مع القول بأنهم عالمون بكل شيء لا يجهلون (كما يدعي الحديث الأول الطويل في الباب ٧٣) (١) إذ لو كانوا كذلك فعلاً لوجب أن يعلموا حروف اسم الله الأعظم جميعها!

رابعاً: إن ادعاء معرفة الأئمة باسم الله الأعظم مخالف لما جاء في كتاب «مفاتيح الجنان» في دعاء «المشلول» وفي دعاء ليلة التاسع من ذي الحجة.

فيقول الإمام في دعاء «المشلول»: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ..». ويقول في دعاء ليلة التاسع من ذي الحجة (أي ليلة يوم عرفة): «وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْمَخْزُونِ فِي خَزَائِنِكَ الَّذِي اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِكَ لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا عَبْدٌ مُصْطَفَى».

خامساً: يتجاهل هؤلاء الرواة الكذّابون أن الأسماء الإلهية التي جاءتنا عن طريق الوحي أسماء عربية، وأن الأسماء في العربية إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، وحتى الاسم الخماسي المزيد لا يكون أكثر من ستة أحرف، أي يقبل حرفاً مزيداً واحداً فقط. فالاسم الذي يتكون من ثلاثة وسبعين حرفاً ليس سوى اسم خيالي ولا تحقق له في عالم الخارج. أضف إلى ذلك أن الحرف الواحد من الاسم لن يكون له تأثير الاسم ولا فائدته، فمثلاً لو أخذنا حرف الألف أو حرف الحاء من اسم أحمد فهل يكون هذا الحرف الذي أخذناه من الاسم هو ذات الاسم نفسه؟ بالطبع لا. لكن الرواة الجهلة لم يكونوا يفهمون ما يلقونه!

٩٥- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (ع)

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث لم يصحح المجلسي ولا البهبودي أيّاً منها، وصرّح المجلسي بضعف الأحاديث ١ و ٣ و ٤ و ٥، واعتبر الحديث الثاني مجهولاً. رُوَاةُ هذه الأحاديث بين مهمل أو ضعيف مثل: «سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ» و«مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ» و«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ» و«مُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» الذين تمّ التعريف بهم في الصفحات الماضية. والرواي «مُوسَى بْنُ سَعْدَانَ» أيضاً قال عنه النجاشي والعلامة الحلي إنه «ضعيف». كما أن «مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الصَّائِغِ» مُتَّهَمٌ وضعيف. كما اعتبر الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أمثال أحاديث هذا الباب بما في ذلك الحديثان ١ و ٣ مرفوضة ومردودة (٢).

لقد افترى الرواة في هذا الباب على الأئمة بأنهم قالوا: إن عصا موسى عليه السلام لَعُنْدَنَا وَإِنِّهَا لَتَنْطِقُ (!!). وأنهم قالوا: إن القميص الذي صار فيما بعد إلى يوسف (ع) هو الذي كان قد لبسه إبراهيم (ع) فحفظه من الاحتراق في النار، وهذا القميص قد صار إلينا (!!). لقد ظنّ رُوَاةُ الْكُلَيْبِيِّ الْعَوَامُّ الْجَهْلَةُ وَالْخُرَافِيُّونَ وَالْكَذَّابُونَ أَنَّ لِعَصَا مُوسَى وَقَمِيصَ يُوسُفَ تَأْثِيرًا وَلَمْ يَدْرُوا أَنَّهُ: أَوَّلًا: لَمْ يُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ عَصَا مُوسَى تَنْطِقُ! ثَانِيًا: لَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّا مَنَعْنَا النَّارَ مِنْ أَنْ تَحْرَقَ إِبْرَاهِيمَ، بَلْ قَالَ: (قُلْنَا يَا نَارُ

(١) يُرَاجَعُ ص ٤٥٣ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ. (الْمُتْرَجِّمُ)

(٢) هَاشِمٌ مَعْرُوفٌ الْحُسَيْنِيُّ، الْمَوْضُوعَاتُ فِي الْأَثَارِ وَالْأَخْبَارِ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

كُونِي بَرِّدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ» [الأنبياء/٦٩]، أي كما يقول الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «مجمع البيان»: "جعلنا النار برداً وسلامة عليه كي لا يصيبه من أذاها شيء". ولا علاقة لهذا الموضوع بقميص إبراهيم. ورواة الكُتَيْبِيّ الكَذَّابون جاهلون بالقرآن ولم يعلموا أن القرآن يقرّر أن فاعل المعجزات هو الله تعالى وأن تحوّل العصا إلى ثعبان وبرود النار معلول لإرادة الله تعالى، وقد بيّن الله مراراً في عدد من آيات القرآن أنّه هو الذي فعل المعجزات وأوجدها، كما قال عن حضرة داود عليه السلام: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء/٧٩]، وقد شرح الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «مجمع البيان» الجملة الأخيرة في الآية فقال: "أي قادرين على فعل هذه الأشياء ففعلناها دلالة على نبوته".

إن الله تعالى هو الذي يخلق المعجزة بإرادته تأييداً وتصديقاً لنبوة الأنبياء الذين كان لهم منصب الرسالة الإلهية، وهذا لا يُثبت إمكانية وقوع مثل هذه المعجزات لمن كان لديه منصب الإمامة المنصوص عليها من جانب الحق. فإذا ادّعى شخص أن الحَجَرَ الذي انفلقت منه اثنتا عشرة عيناً في زمن موسى أو العصا التي كان يتوكأ عليها موسى، لدينا، فليس في هذا أي امتياز. إن حَجَرَ موسى كان في الصحراء آلاف السنين ولم يحدث منه أي أثر. لأن فاعل المعجزة - كما قلنا - هو الله تعالى وبالنسبة إلى ذات الله القدّوس لا فرق بين حَجَرَ وَحَجَرَ وَلَا بَيْنَ العصا التي كانت بيد موسى وأي عصا أخرى، وكلها خاضعة لإرادته. فلو كانت عصا موسى بيد شخص آخر لم تكن سوى عصا كسائر العصي. وللإطلاع أكثر على هذا الموضوع راجعوا ما كتبناه في هذا الكتاب (الصفحات ٩٥ فما بعد).

والنقطة الأخرى أنه لا أساس في القرآن لإثبات المعجزة للإمام ولا يمكن إثبات هذه المعجزات باعتماد القياس.

٩٦- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَتَاعِهِ

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البُهْبُودِيّ منها سوى الحديث الثالث فقط. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الأول مجهولاً و الأحاديث ٢ و ٤ و ٩ ضعيفة، و الأحاديث ٣ و ٥ و ٨ صحيحة، واعتبر الحديثين ٦ و ٧ حَسَنَيْنِ.

[تذكير حول الأحاديث التي يتعارض صدرها مع ذيلها]

تذكير: قبل دراسة ونقد أحاديث هذا الباب لا بُدَّ من ذكر بعض التوضيحات حول الروايات متعارضة الأجزاء، وهو موضوع لم يتم التنبّه إليه إلا قليلاً مع الأسف. إحدى القرائن الدالة على وضع الحديث أو ضعفه تضمُّنه جانبين مختلفين ومخالفة بداية الحديث لنهايته. وقد أشار أحد الخرافيين ويدعى «محمد باقر المحمودي» إلى هذا النوع من الأحاديث، وقال خلال بحثه في أحاديث «تاريخ دمشق» لابن عساكر ما نصّه: "وهناك أحاديث ذات جانبين، صدرها شاهد لنا وذيلها شاهد لهم" ^(١). وأقول إن هذا

(١) مجلة كيهان فرهنغى، السنة الثانية، العدد التاسع، شهر آذر ١٣٦٥ هـ.ش، ص ٦، العمود الثالث.

الغيب لا يوجد في أحاديث «تاريخ دمشق» فقط، بل يُشاهد مثل هذا النوع من الأحاديث في «الكافي» أيضاً. لما كان وضاع الحديث لا يجدون حديثاً موافقاً لهواهم كانوا يضيفون إلى بداية حديث ما أو إلى نهايته الأمور التي كانوا يريدونها، وينشرون الحديث بين الناس حتى إذا نقل الآخرون هذا الحديث بدا للناس أنهم بتروا الحديث واكتفوا بنقل جزء منه وأنه تعمدوا عدم نقل كل ألفاظ الحديث!

أحد النماذج على ذلك، الحديث الأول في الباب ٩٦ والحديث الثالث في الباب ١٠٣ في «الكافي»، اللذين نجد أن بدايتهما لا تتفقاً مع نهايتهما. فمثلاً في بداية الحديث ١٠٣ جعل الراوي علم الغيب منحصراً بالله تعالى ولكن في نهاية الحديث ذاته قال ما يخالف هذه الحقيقة!! (فتأمل جداً).

← **الحديث ١** - ذكر الكشي أيضاً هذا الحديث في رجاله ذيل ترجمته لـ «سعيد الأعرج»، وجاء ما يشبهه في كتاب «بصائر الدرجات» أيضاً، وعلامات الكذب واضحة في متن الحديث. يقول «سعيد السمان»:

"كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضٌ الطَّاعَةِ؟ قَالَ فَقَالَ [الإمام الصادق عليه السلام]: لَا. قَالَ فَقَالَا لَهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْكَ النَّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتَقُولُ بِهِ وَتُسَمِّيهِمْ لَكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَهُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقَالَ: مَا أَمَرْتُهُمْ بِهَذَا. فَلَمَّا رَأَى الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا."

كما تلاحظون، إلى هنا لا يوافق الحديث مشرب رِوَاةِ الكُلَيْنِيِّ ^(١). لهذا نقرأ في بقية الحديث:

"فَقَالَ [الإمام الصادق عليه السلام] لِي: أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَهُمَا يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيِّفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ^(٢). فَقَالَ: كَذِبًا لَعَنَهُمَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بَعِيْنِيهِ وَلَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ عَيْنَيْهِ وَلَا رَأَى أَبُوهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأَى عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ فِي مَقْبُضِهِ؟ وَمَا أَثَرٌ فِي مَوْضِعِ مَضْرِبِهِ؟ وَإِنْ عِنْدِي لَسَيِّفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعَهُ وَلَا مَتَهُ وَمَغْفَرَهُ، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ فِي دِرْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِنْ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْلَبَةِ، وَإِنْ عِنْدِي أَلْوَاخُ مُوسَى وَعَصَاهُ وَإِنْ عِنْدِي لَخَاتَمَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، وَإِنْ عِنْدِي الطُّسْتُ الَّذِي كَانَ مُوسَى يَقْرُبُ بِهِ الْقُرْبَانَ، وَإِنْ عِنْدِي الْإِسْمُ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُسَابَةً ^(!!). وَإِنْ عِنْدِي لَمِثْلُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ ^(٣). وَمِثْلُ السِّلَاحِ فِينَا كَمِثْلِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وَجَدَ التَّابُوتَ عَلَى أَبْوَابِهِمْ أَوْثُوا النَّبُوءَةِ، وَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِمَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ. وَلَقَدْ لَيْسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً وَلَيْسَتْهَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَيْسَتْهَا مَلَأَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ".

وفي الحديث الرابع في هذا الباب أيضاً قيل إن درع رسول الله ﷺ أطول من قامته الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام -.

(١) هذا الموضوع لا ينحصر بالحديث المذكور أعلاه بالطبع، بل جاء حديث في رجال الكشي ذيل

ترجمة «هشام بن سالم مولي بشر بن مروان» يفيد أن الإمام لم يكن يحب أن يُعرف به بوصفه إماماً مفترض الطاعة ومنصوصاً عليه من قبل الله (ص ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) جاء في رجال الكشي «عبد الله بن الحسين الأصغر» بدلاً منه.

هذا القسم الثاني من الحديث مليء بالإشكالات التي نشير إلى عددٍ منها فيما يلي:
أولاً: يقول «الممقاني» إن جناب «زيد بن علي» رحمه الله كان يقول: "لَيْسَ الْإِمَامُ مِمَّنْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ وَأَرْخَى سِتْرَهُ وَثَبَّتَ عَنِ الْجِهَادِ، وَلَكِنَّ الْإِمَامَ مِمَّنْ مَنَعَ حَوْرَتَهُ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ وَدَفَعَ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَذَبَّ عَنْ حَرِيمِهِ." (١).
 وبناء عليه، لم يكن الزيدية يعتقدون أنَّ إمامة الإمام منوطة بوجود متاع رسول الله ﷺ وسلاحه عنده.

ثانياً: كان السائلان من الزيدية، أي من أتباع ومحبي أخ الإمام الباقر (ع)، ولم تكن بينهم وبين حضرة الإمام الصادق عليه السلام أي خصومة أبدًا، بل كانوا معارضين بشدة لبني أمية ولم يكونوا ميالين إلى بني العباس، فلم يكن هناك مبررٌ للتقية، خاصةً أنَّ الحاضرين في الجلسة كانوا يعرفون ذينك الشخصين ولم يقولوا إنهما من مؤيدي الحكومة أو جواسيسها أو أنه لا يمكن الوثوق بهما. علاوة على ذلك، وكما يعترف علماء الشيعة، كان الإمام الصادق عليه السلام يعيش في فترة انتقال الخلافة من بني أمية إلى بني العباس وكان حال الأمويين آيلٌ إلى الضعف في تلك الفترة كما لم يكن العباسيون قد أصبحوا ذوي قوَّة كاملة وسيطرة تامة على الأوضاع، ومن ثمَّ لم تكن هناك حاجة إلى التقية. وكما روى الكليني عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: لم يكن زمن الإمام الصادق زمن تقية. (الباب ١٢٩، الحديث ١٤).

ثم كيف يمكن أن نعتبر التعريف بالإمام من موارد التقية، في حين أنَّ الكليني يقول في الأحاديث الأولى والثاني والخامس في الباب ١٢٠ إن الإمام مشهور إلى درجة أنه إذا قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ سَأَلَتِ الْعَامَّةُ وَالصَّبِيَّانَ إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ. (٢).

ثالثاً: لقد سأل الشخصان الزيديَّان المذكوران: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟ وكلمة «أفيكم» تشمل الإمام الصادق عليه السلام الذي كان في المجلس، لكن إمام الأئمة وهاديها قال: لا! دون أن توجد أي قرينة في كلام الإمام تبين أنه كان يعتبر نفسه خارجاً عن شمول تعبير «أفيكم» له. لذلك لا يمكننا أن نلْقِ الكلام من عند أنفسنا ونقول إن قصد الإمام كان كذا وكذا. حتى المجلسي الذي يسعى دائماً إلى تأويل الأحاديث وتوجيهها اعترف هنا قائلاً: "لكن ظاهره يوهم إنكار أصل القول!!".

ولكن المجلسي والملا صالح المازندراني ادَّعيا بالطبع - دون دليل - أن الإمام ورى في كلامه وأجاب بالنفي قاصداً أنه ليس في أولاد فلان من أولاد علي (ع) إمام مفترض الطاعة، أو أنه نوى أنه لا يوجد بيننا إمام مفترض الطاعة بزعمكم!!

وليت شعري! كيف اطلع المجلسي والملا صالح على ما في قلب الإمام؟ وإذا كان الأمر هكذا فيمكننا أن نوِّل كل كذب بمثل هذه الحيلة. فمثلاً، إذا سئِلْتُ هل أنت البرقي؟ فأجبت بالنفي، لا يمكنكم أن تقولوا لي إنك كذبت، لأنني سأقول لكم أنتم تتهمونني بأنني وهابي وأنا قصدت في نفسي أنني لست ذلك البرقي الوهابي الذي لا وجود له في عالم

(١) الكليني، أصول الكافي، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى...، ج ١، ص ٣٥٧، الحديث ١٦. (المترجم)

(٢) كلا المجلسي والبهبودي اعتبرا الحديث الأول في الباب ١٢٠ صحيحاً. واعتبر المجلسي الحديث الخامس أيضاً صحيحاً والحديث الثاني حسناً.

الخارج! أو إذا سألتهم هل أنت قمي؟ وأجبت النفي، لا يمكنكم أيضاً أن تقولوا لقد كذبت، إذ يمكنني أن أقول أنتم تعتبرون القميين مؤيدين للمشايخ وأنا لست قمياً مؤيداً للمشايخ.... الخ، وفي هذه الحالة سيصبح الكذب مفهوماً لا مصداق له!

رابعاً: إن جواب الإمام بالنفي الصريح سبب لضلال الناس وعدم إتمام الحجة عليهم، وهذا أمر لا يُحتمل وقوعه من هادي الأمة.

خامساً: لم يلعن النبي الأكرم 9 حتى المشركين الذين جرحوه في معركة أحد، لكن الإمام في هذه الرواية لعن السائلين^(١)، مع أنهما لم يرتكبا ما يستحقان لأجله اللعن، بل رغم كونهما من أنصار عبد الله بن الحسن رجعا إلى حضرة الإمام الصادق 9 لمزيد من البحث والتحقيق وسألاه: "أفياكم إماماً مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟"، وكان الجدير بالإمام ألا يمتنع عن هدايتهما أو على الأقل بدلاً من لعنهما أن يدعو لهما بالهداية، خاصة أن مخاطبي الإمام قالوا له إنهما من أهل سوقنا ومن الزيدية ولم يقولوا إنهما من جواسيس الحكومة أو أنهما غير موثوقين أو لا نعرفهما.

سادساً: إذا كانت - كما يقول الحديث - رَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ 9 الْمَغْلَبَةُ عند الإمام، فلماذا لم يستفد منها الإمام عليّ والحسنان - عليهم السلام - الذين كانت عندهم تلك «الرأية المغلبة» قبل الإمام الصادق 9 للانتصار بواسطتها على أعدائهم كي لا يحرّموا الناس من إمامتهم وحكمهم؟

سابعاً: لقد حاجج القرآن الكريم في آيات متعددة اليهود ودعاهم إلى الإسلام وأشار إلى تابوت بني إسرائيل، فإذا كان تابوت بني إسرائيل وعصا موسى وخاتم سليمان لدى النبي فلماذا لم يُشِرْ رسول الله 9 في دعوته اليهود إلى الإسلام، إلى امتلاكه هذه الأمور كدليل على إثباته نبوته؟! ولماذا لم يُشِرْ عليّ 9 في موضوع استحقاق الخلافة ومحاجة خصومه إلى وجود هذه الأشياء عنده.

ثامناً: لا تتفق هذه الرواية مع علم الإمام بالغيب وما يذكره الكليني من أن الإمام يعلم وقت وفاة كل إنسان، ويعلم ما كان وما يكون. فكيف يمكن للإمام الذي لم يكن يعلم هوية السائلين بل سأل عنهما قائلاً: "أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟" فقال الحاضرون في المجلس: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوْقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ؟

إذن، ما فائدة علم الإمام بالغيب الذي لم يسعفه حتى في معرفة هوية السائلين وأنهم من الزيدية ومن محبي عمّه ومعارض الحكم القائم. وأنه لا حاجة إلى التقية معهم.

ويَتَبَيَّنُ من هذا الحديث أنه لم يكن في ذلك المجلس أي شخص غير موثوق سوى السائلين لأن الإمام قال كل ما أراد قوله بعد ذهابهما! فإذا كان الإمام يعمل بالتقية لأدنى سبب، فمتى يرشد الناس ويهديهم؟ متى يعلم الناس ويوعيههم بحقائق الدين؟ متى يُنَمُّ الحجة على الناس؟ أصلاً ما هي فائدة إمام يعمل بالتقية إلى هذا الحد؟

تاسعاً: يقول الكليني في الحديث الثامن من الباب ١٥٠ في الكافي: لِلْإِمَامِ عَشْرُ عِلَامَاتٍ.... وَ إِذَا لَيْسَ دِرْعُ رَسُولِ اللَّهِ 9 كَانَتْ عَلَيْهِ وَفَقاً وَ إِذَا لَيْسَ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ طَوِيلُهُمْ وَ قَصِيرُهُمْ زَادَتْ عَلَيْهِ شِبْرًا...". في حين أن الراوي يقول في أحاديث هذا الباب إن درع النبي كانت أطول قليلاً من حضرات الصادقين -عليهما السلام-؟! فما قصد

(١) طبقاً لما رواه الكليني كرر الإمام اللعنة ثلاث مرات.

رواية الكُتَيْبِيِّ من رواية هذا الحديث؟

والسؤال الأهم من كل ما سبق: لماذا لم يقل القرآن الكريم للمسلمين ابحثوا عن الإمام لدى من عنده درعُ النبي وخاتم سليمان وعصا موسى وطسته و.....؟

عاشراً: يدّعي الحديث أنه كان عند النبي ﷺ الاسم الذي إذا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُسَابَةً! فنسأل أولاً: كيف يوضع الاسم بين المسلمين والمشركين؟! ثانياً: أي غزوة لم يصب المسلمين فيها أي سهم! لماذا لم تُسَرَّ كتبُ السيرة المعتمدة إلى هذه المسألة المهمة؟

من الواضح أن هذا الكلام مجرد أكاذيب، لأن رسول الله ﷺ لم يكن لديه مثل هذا الاسم الذي يمنع وصول النشابة (السهم) إلى المسلمين وإلا لما ترك أسهم المشركين تصل إلى المسلمين في معركة أحد وفي سائر الغزوات، ولا مات أحد منهم، لكن الله عز وجل قال -كما في الآيتين ١٤٠ و ١٤١ من سورة آل عمران والآية ٧٣ من سورة النساء- (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) [آل عمران/١٤٠].

إن إشكالات هذا الحديث أكثر مما ذكرناه ولكننا نكتفي بما قلنا. حقاً إنه لمّا يبعث على الأسف أن يكون كتاب مذهبنا مليئاً بهذه الخرافات والأكاذيب الفاقعة!

← **الحديث ٢** - سنده في غاية الضعف ومتنه خرافي. يقول: "إِنَّ سِلَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَوْ وَضِعَ عِنْدَ شَرٍّ خَلَقَ اللَّهُ لَكَانَ خَيْرَهُمْ!!". ونقول إذا كان الأئمة أفضل خلق الله فهل كان ذلك ببركة امتلاكهم سلاح النبي ﷺ أم بسبب فضلهم الذاتي؟ إذن لعل ذلك الحداد الذي صنع سيف رسول الله ﷺ كان أفضل خلق الله! انظروا أي ثرّهات وأباطيل يقدمونها للناس باسم الدين. وقد ذكر الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد» (ج ٢، ص ١٨٨). حقاً، هل يفيد الاستناد إلى حديثٍ وإِ ضِعْفٍ سوى خداع العوام؟!

← **الحديث ٣** - يقول: "تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَتَاعِ سَيْفًا وَدِرْعًا وَعَنْزَةً وَرَحْلاً وَبَعَثَهُ الشَّهْبَاءَ فَوَرِثَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام". هذا في حين أنه لما كان للنبي ﷺ بناتٌ وزوجاتٌ يرثنه فإن علياً (ع) لا يرث منه، وإن كان رسول الله ﷺ قد وهبه تلك الأشياء قبل رحيله فعندئذ لا يقال إن علياً (ع) ورثها.

← **الحديث ٤** - تكلمنا على هذا الحديث في الصفحة ١١٣ من الكتاب الحالي فلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً.

← **الحديث ٥** - يقول المَجْلِسِيُّ يبدو أنه حصل اشتباه في هذا الحديث لأن «أحمد بن أبي عبد الله البرقي» لا يروي عن الإمام الرضا (ع)، كما أن «محمد بن عيسى العبيدي» من الرواة الذين هم قبل البرقي فكيف يمكنه أن يروي عنه؟!

← **الحديث ٦** - متنه كمتن الحديث الثاني في هذا الباب.

← **الحديثان ٧ و ٨** - ادّعي في هذين الحديثين أن علياً عليه السلام ورث علم النبي ﷺ، وهذا كذب لأن العلم لا يورث، بل العلم يحصل بالكسب والتحصيل أو بالوحي. إن رواية الكافي لم يكونوا يفهمون ما يُقْفُونَهُ! ^(١)

(١) هذه في الواقع إحدى هفوات المؤلف رحمه الله، إذ نسي المؤلف أنه هو نفسه ذكر أن للوراثة

← الحديث ٩ - هذا الحديث يخالف عقائد الشيعة لأنه يقول إن النبي 9 حين رحيله أراد أن يختار وصياً لنفسه فاقترح الأمر مرتين على عمه العباس فلما اعتذر العباس عن ذلك لكبر سنه وكثرة عياله، أوصى النبي 9 عندئذ إلى عليّ عليه السلام أن ينجز عِدَاتِهِ وَيَقْضِي دَيْنَهُ وَيَقْبِضُ ثَرَاتَهُ. هذا في حين أنه لو كان عليّ عليه السلام إماماً منصوباً عليه من قِبَلِ الله لما كان ذلك العمل مُوجَّهاً. ثم إنه ليس في هذا الحديث أي كلام عن خلافة عليّ وحُكْمِهِ.

وقد جاء في نهاية هذا الحديث حديثٌ مرسلٌ مرويٌّ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وهو حديث فاضح جداً يبدو أنه وُضِعَ بقصد الإساءة إلى المقام الرفيع لذلك الإمام الهمام. ويجب أن نسمي هذا الحديث بحديث «سلسلة الحمار» لأن كل رواته من الحمير!! إنني - كاتب هذه السطور - لم أترجم في الإصدار الأول من كتابي هذا، هذا الحديث كي لا يكون سبباً لسخرية الأعداء منا، ولكني لما رأيت أن المجلدين الأول والثاني من الكافي تُرجمَا إلى الفارسية وطُبعت الترجمة مرَّات عدَّة وأصبحت في متناول أيدي جميع الناس، رأيت أن أنقل هنا نص الحديث وإني لأسفُ فعلاً على كل هذا المديح والثناء الذي يُكَّالُ لذي العوام إلى كتاب «الكافي». حقاً لو استخدمَ الكلينيُّ مقدارَ نصفِ حبة شعير من عقله لما روى مثل هذا الحديث في كتاب أهدها إلى صديقه بوصفه كتاباً يضم «الأثار الصحيحة عن الصادقين»!

طبقاً للحديث المذكور "كَلَّمَ حِمَارٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا بَيْ أُنْتِ وَأُمِّي إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ فَمَسَحَ عَلَى كَفْلِهِ ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَخَاتَمُهُمْ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْحِمَارَ!!".

وقد حاول مروجُ الخرافات وحارس البدع المجلسيّ -طبقاً لعادته- أن يتمحَّل التأويلات والتوجيهات لهذا الحديث، فقال: "ولا يستبعد من كلام الحمار من يؤمن بالقرآن وبكلام هدهد والنمل وغيرهما" (١).

ونقول إن كلام الحيوانات وفهم كلامهم أمرٌ خاصٌّ بحضرة سليمان عليه السلام ونسبته إلى الأنبياء الآخرين يحتاج إلى إقامة الدليل الشرعي عليه. وثانياً: كما قال مصحح كتاب «مرآة العقول» في حاشية الكتاب: إن الاستبعاد في هذا الحديث المرسل ليس من جهة تكلم الحمار حتى يُستشهد على ذلك بكلام الهدد والنملة، بل من جهة أنه كيف كان الحمار يعرف أباه وجدَّه حتى ينقل الحديث عنهم [لأن الذي يلزم عن ذلك هو علم كل واحد من الحمير السابقين بأبائهم وأجدادهم أيضاً وأن كلَّ حمار كان يتلقَّى الحديث عن أبيه وينقله إلى الأجيال اللاحقة من الحمير حتى وصل الحديث إلى «غفير»]. وقال أحد الأفاضل لا يمكننا أن نجد أي معنى صحيح يمكن حمل هذا الحديث المُرسَل عليه. ولعل الزنادقة الذين كانوا يضعون أحاديث كثيرة بهدف تشويه صورة الدين، وضعوا هذا الحديث بهدف الاستهزاء من المحدثين السذج الضعفاء. والله أعلم (مرآة العقول، ج ٣، صفحة ٥٢).

معاني متعددة (يرجع ما ذكره في فصل «الإرث في القرآن» في الصفحات ٦٦٦ فما بعد) ومنها استخدام فعل «التوريث» في بعض الحالات التي كان نبيُّ من الأنبياء يترك فيها تعاليمه وكتابه في أمته، على معنى أن فاعل التوريث هو الله والوارثون هم أفراد الأمة. (المُترجم)

(١) المجلسي، مرآة العقول، ج ٣، ص ٥٢. (المُترجم)

٩٧- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثَلُ النَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

أورد الكليني في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصحح الأستاذ اليهودي أيًا منها. واعتبر المجلسي الحديث ١ مجهولاً، والحديث ٢ مُوثّقاً والحديثين ٣ و ٤ صحيحين!! الحديث الأول في هذا الباب هو الحديث الأول في الباب ٩٦ ذاته الذي نقل الكليني هنا جزءاً منه. والأحاديث الثلاثة التالية كرّرت الخرافة ذاتها.

متون أحاديث هذا الباب تخالف العقل وتخالف التاريخ لأنها تقول: "إنما مثل سلاح رسول الله ﷺ فينا مثل النّابوت في بني إسرائيل كانت بنو إسرائيل أيّ أهل بيتٍ وجدّ النّابوت على بابهم أوثوا النّبوة فمن صار إليه السّلاح منّا أوتي الإمامة!".

ونسأل: أولاً: لماذا لم يقل القرآن إن إمام المسلمين هو الذي يكون سلاح رسولنا عنده، ولماذا لم يقل النبي في خطبته يوم غدير خم إن سلاحه عند عليّ ويا أيها الناس! أطيعوا من كان سلاحي عنده؛ كي يتعرف الناس بهذه العلامة المهمة على الإمام.

ثانياً: هل سلاح رسول الله ﷺ يُوجد العلم والإمامة؟ هل كانت نبوة حضرة موسى وعيسى و... فرعاً للتأبوت أم العكس؟ ولقد روج الشاعر حافظ الشيرازي مثل هذه الخرافات في شعره أيضاً. وبناءً على هذه الأساطير لما سرق جنّي خاتم حضرة سليمان استطاع أن يقوم بأعمال سليمان!! ولكن الذي يؤسف له بشدة أن تُعرض مثل هذه الخرافات على الناس في كتبنا المذهبية.

ثالثاً: نقول لو كان التأبوت علامة على النّبوة ودليلاً عليها وكان سلاح النبي كذلك، ففي هذه الحالة سيكون سلاح النبي علامة على النّبوة أيضاً. ولكن الأئمة ليسوا أنبياء، فهل كان رواة الكليني يعتقدون بامتلاك الأئمة لمقام النّبوة؟

٩٨- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجَفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ (ع)

هذا الباب من أبواب «الكافي» الفاضحة جداً، وهو يشتمل على ثمانية أحاديث. صحّح المجلسي الحديثين ١ و ٥ منها واعتبر الحديثين ٣ و ٧ حسنين والحديث ٢ ضعيفاً والحديث ٤ مُرسلاً والحديث ٦ مجهولاً، وسكت عن الحديث ٨ لوجود «فضيل بن سكرة» المجهول في سنده! ولم يعتبر الأستاذ اليهودي أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

لقد جاءت في هذا الباب أحاديث لا تتفق أبداً مع انحصار نزول الوحي على النبي ﷺ وختم الوحي به، لأن أحاديث هذا الباب تقول إن الوحي كان ينزل على غير النبي أيضاً، وأنه تواصل نزوله بعد وفاته ﷺ!! في حين أننا نقرأ في كتاب الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة/٣]. وكما ذكرنا سابقاً^(١)، فإن الإمام علياً عليه السلام

قال أيضاً عن النبي الأكرم ﷺ: "يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النَّبُوَّةِ وَالْإِنْبَاءِ وَأَخْبَارِ السَّمَاءِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٥).

الإشكال الكبير الآخر في أحاديث هذا الباب، أنه لما كان حبل الكذب قصيراً فإن الذي يَنْبَغُ من هذه الأحاديث أن رواة الكليني أنفسهم كانوا جباري تائهيين لا يعلمون ماذا يُلقون! فهم يروون في أبواب أخرى عن الأئمة أنّهم: مُحَدِّثُونَ مُفَهِّمُونَ، وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ

(١) راجعوا الصفحة ٣٧٢ من هذا الكتاب.

عَلَّمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ، وَأَن لَدَيْهِمْ عِلْمًا لَدُنِّيًّا، وَأَنَّهُمْ إِذَا شَاءُوا أَن يَعْلَمُوا عُلِّمُوا، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَخْبِرُهُمْ وَأَمْثَالُ هَذِهِ الِادِّعَاءَاتِ..... وَلَكِنَّهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ يَقُولُونَ إِنَّ عِلْمَ الْأَيُّمَةِ نَاتِجٌ مِنْ تَعْلُمِهِمْ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُسْتَنْدَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ!! حَتَّى إِذَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْمَوَارِيثِ (فُرُوعُ الْكَافِي، ج ٧، الْحَدِيث ٣) عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: "سَأَلْتُ الْإِمَامَ الْبَاقِرَ (ع) عَنْ سَهْمِ مِيرَاثِ الْجَدِّ؟". وَبَدَلًا مِنْ أَنْ يُجِيبَهُ الْإِمَامُ قَالَ لَهُ: "إِذَا كَانَ غَدًا فَأَلْقَنِي حَتَّى أَقْرَنُكَ فِي كِتَابٍ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ حَدَّثَنِي فَإِنَّ حَدِيثَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تُقَرَّنِيهِ فِي كِتَابٍ فَقَالَ لِي الثَّانِيَةُ أَسْمَعُ مَا أَقُولُ لَكَ إِذَا كَانَ غَدًا فَأَلْقَنِي حَتَّى أَقْرَنُكَ فِي كِتَابٍ" (١).

وَجَاءَ فِي كُتُبٍ أُخْرَى أَيْضًا أَنَّ الْإِمَامَ الْبَاقِرَ (ع) اسْتَنْدَ فِي مَنَاقِشَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِ الْفُقَهَاءِ الْمَشْهُورِينَ، وَيُدْعَى «الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ»، إِلَى كِتَابٍ مَحْفُوظٍ لَدَى الْإِمَامِ، بِخَطِّ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (٢)

← الْحَدِيث ١ - كَمَا يَقُولُ أَخِينَا الْفَاضِلُ الْمَرْحُومُ قَلَمْدَارَانِ (رَح): كَيْفَ يَرَوِي «أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْحَلْبِيُّ» الَّذِي كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِينَ الرِّضَا وَالْجَوَادِ، هَذَا الْحَدِيثَ مُبَاشَرَةً وَبِدُونِ وَاسِطَةٍ عَنْ «أَبِي بَصِيرٍ» الَّذِي كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِينَ الصَّادِقِ وَالْكَاسِمِ؟!

يَقُولُ أَبُو بَصِيرٍ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟ قَالَ فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِتْرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ فَاطَّلَعَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ".

مِنَ الطَّرِيفِ أَنَّ الرَّاويَ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّ الْإِمَامَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّا نَرَى فِي بَدَايَةِ حَدِيثِهِ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا فِي دَاخِلِ بَيْتِهِ وَبِمَا يَجْرِي خَلْفَ السِتَارَةِ الْمُنْسِدِلَةِ بَيْنَ الْغُرَفَتَيْنِ، وَلِذَلِكَ قَامَ بَرَفْعُ السِتَارَةِ وَالنَّظَرُ وَرَاءَهَا ثُمَّ طُمَأَنَّ «أَبَا بَصِيرٍ» بِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْآنَ أَنْ يَسْأَلَ مَا يَرِيدُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ أَحَدٌ خَلْفَ السِتَارَةِ. فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْإِمَامَ قَامَ بِهَذَا الْعَمَلِ لِأَجْلِ «أَبِي بَصِيرٍ» كَيْ يَرَى وَيَعْلَمَ أَنَّ لَا أَحَدًا فِي الْغُرْفَةِ الْآخَرَى، قُلْنَا إِنَّ «أَبَا بَصِيرٍ» كَانَ أَعْمَى وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرَى إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ فِي الْغُرْفَةِ الْمَجَاوِرَةِ أَمْ لَا، إِنْ، إِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَدْ رَفَعَ السِتَارَةَ لِيَنْظُرَ مَا خَلْفَهَا فَإِنَّهُ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ. لِهَذَا السَّبَبِ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «فَاطَّلَعَ فِيهِ» وَلَمْ يَقُلْ «فَرَفَعَ السِتْرَ لِيُرِيَهُ».

وَجَاءَ فِي جُزْءٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِمَامَ أَظْهَرَ أَنَّهُ مُغْضَبٌ وَعَمَرَ بِيَدِهِ [أَيَ طَعَنَ بِيَدِهِ] بَدَنَ أَبِي بَصِيرٍ وَقَالَ لَهُ حَتَّى أَرُشَ هَذَا (أَيَ حَتَّى دِيَةَ هَذِهِ الطَّعْنَةِ الَّتِي طَعَنْتَكَ بِهَا) مَوْجُودَةً فِي كِتَابِ «الْجَامِعَةِ» هَذَا!

وَنَسْأَلُ مَا هُوَ مَقْدَارُ دِيَةِ تِلْكَ الطَّعْنَةِ وَمِنْ أَيْنَ بَيَّنَّهَا الْإِمَامُ؟ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهَا فَمَا هِيَ فَانْدَتَهَا لِأَمَةِ الْإِسْلَامِ؟

وَيَقُولُ الْإِمَامُ فِي جُزْءٍ آخَرَ مِنَ الْحَدِيثِ: "وَإِنَّ عِنْدَنَا لِمُصْحَفَ فَاطِمَةَ (ع) وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ (ع)؟ قَالَ قُلْتُ وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ (ع)؟ قَالَ: مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاللَّهُ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاجِدٌ!!".

وَنَسْأَلُ: أَلَمْ تَأْتِ فِي الْمَصْحَفِ الْمَذْكُورِ كَلِمَةُ «اللَّهُ» وَلَا كَلِمَةُ «الْقِيَامَةِ» وَلَا كَلِمَةُ «الْبِرِّ» أَوْ «الْصَدَقِ» أَوْ «الْفَلَاحِ» أَوْ.....؟

(١) فُرُوعُ الْكَافِي، ج ٧، ص ٩٤. (الْمُتَرَجِّمُ)

(٢) رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٢٧٩ (ذِيلُ تَرْجُمَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ غُدَّافِرَ بْنِ عَيْسَى الصَّيْرَفِيِّ).

والأعجب من ذلك أن الكلينيّ روى في الحديث الثامن عشر من «روضة الكافي» عن «أبي بصير» هذا ذاته (١) أنه قرأ الآيات الثلاث الأولى من سورة المعارج على هذا النحو: "سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ بَوْلَايَةٍ عَلَى لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ). فقال له أبو بصير: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرُؤُهَا هَكَذَا؟! فَقَالَ الإمام: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَائِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ٩ وَهَكَذَا هُوَ وَاللَّهِ مُثَبَّتٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ!!".

كما هو ملاحظ يقول «أبو بصير» في حديث: «ليس في مُصْحَفِ فَاطِمَةَ (ع) مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ». ولكنه يقول في حديث آخر إن تلك الآية مُثَبَّتَةٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ!! ويقول الراوي في آخر الحديث إن الإمام قال: "إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمٌ مَا كَانَ وَعِلْمٌ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْعِلْمُ. قَالَ: إِنَّهُ لَعِلْمٌ وَلَيْسَ بِذَلِكَ. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! فَأَيُّ شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، الْأَمْرُ مِنْ بَعْدِ الْأَمْرِ وَالشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

أيها القارئ المحترم! هل هناك فرق بين هذين العلمين؟ من البديهي أنه لا يمكن للإمام أبداً أن يقول مثل هذا الكلام ولا أن يعتبرهما علمين. لكن واضع الحديث سعيًا منه إلى إثبات امتلاك الإمام لعلوم متعددة لفق كلاماً لا يفهم معناه وفضح نفسه.

← الحديث ٢ - يقول في هذا الحديث: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَبَضَ نَبِيَّهُ ٥ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ ٦ مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا يُسَلِّي غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا فَتَنَكَّتْ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ٧ فَقَالَ: إِذَا أَحْسَسْتَ بِذَلِكَ وَسَمِعْتَ الصَّوْتَ قُولِي لِي".

فنقول: لو كان عليٌّ ٧ - حسب قولكم - «مُحَدَّثًا» وكان يسمع صوت الملائكة، لم يكن بحاجة إلى أن يقول لحضرة الزهراء عليها السلام: "إِذَا أَحْسَسْتَ بِذَلِكَ وَسَمِعْتَ الصَّوْتَ قُولِي لِي".

بناءً على هذا الحديث أرسل الله إلى فاطمة (ع) مَلَكًا يُسَلِّي غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا عَمَّا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وبناءً على ما جاء في الحديث الخامس من هذا الباب كان جَبْرَائِيلُ ٥ يَأْتِي فَاطِمَةَ (ع) بعد رحيل أبيها فَيُحْسِنُ عَزَاءَهَا عَلَى أَبِيهَا وَيُطِيبُ نَفْسَهَا... وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا! وأن مصحف فاطمة هو مجموع أقوال المَلَكِ هذا.

فنسأل: لو كان هدف ذلك العمل تطيب خاطر فاطمة عليها السلام وإدخال السرور على قلبها فهل إخبارها عن سم ابنها الحسن وشهادة سيد الشهداء وقتل أبنائه وحرق خيم أهل البيت وأسرهم وقتل زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، ومحمد النفس الزكية وحبس حضرة الكاظم (ع) و..... موجب لسعادتها واطمئنان بالها؟!!

في هذا الحديث والحديث الخامس أن مصحف فاطمة يتضمن تلك الأمور التي قالها الملاك عن حوادث المستقبل. أما في الحديث الرابع في هذا الباب ذاته، فجاء أن "مُصْحَفَ فَاطِمَةَ (ع) فِيهِ وَصِيَّةُ فَاطِمَةَ (ع)؟!!

والأهم من كل ذلك أن علياً ٥ قال عن النبي ٩: "خَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣). وقال الشيخ المفيد: "إجماع العلماء على أنه لا يُوحَى لأحدٍ بعد خاتم

(١) سقط اسم الإمام سهواً من صدر الحديث الثامن عشر في «روضة الكافي»، ولكن من الواضح أن «أبا بصير» كان من أصحاب الإمام الصادق (ع) وكان يخاطب الإمام في هذا الحديث كما تدل عليه مخاطبة أبي بصير الإمام بعبارة: جُعِلْتُ فِدَاكَ!

الأنبياء" (١). ويروي الكليني في الحديث الأخير من الباب ٦١ في الكافي عن حضرات الصادقين - عليهما السلام - قولهما: "لَقَدْ خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ". وروى في الحديث الثالث من الباب ١١١ - الذي صحَّحه كلٌّ من المجلسي واليهودي - عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَدًا".

← الحديث ٣ - أحد رواته «علي بن الحَكَم» الأحق، ورواه الآخر «الحُسَيْن بن أبي العَلَاء» (٢). يُعَرَّف هذا الحديث لنا «الجَفَر الأبيض» وهو وعاء جلدي أبيض، فيقول: "إِنَّ عِنْدِي الْجَفَرَ الْأَبْيَضَ قَالَ قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: زَبُورُ دَاوُدَ وَتَوْرَاةُ مُوسَى وَإِنْجِيلُ عِيسَى وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ مَا أَرَعُمْ أَنْ فِيهِ قُرْآنًا وَفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ حَتَّى فِيهِ الْجِلْدَةُ وَنِصْفُ الْجِلْدَةِ وَرُبُعُ الْجِلْدَةِ وَأَرْشُ الْخَدَشِ!"

ويروي الكليني في الحديث من الباب ١٢٩ في الكافي عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: "وَهُوَ يَنْظُرُ مَعِيَ فِي الْجَفْرِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِيهِ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ".

ولكن الكليني روى في حديث آخر أن زرارة حصل على الجَفْرِ وما فيه، ونظر فيه، ونص عبارته: "... فَلَمَّا أَلْقَى إِلَيَّ طَرَفَ الصَّحِيفَةِ إِذَا كِتَابٌ غَلِيظٌ يُعَرَّفُ أَنَّهُ مِنْ كُتُبِ الْأَوَّلِينَ فَتَنْظَرْتُ فِيهَا فَإِذَا فِيهَا خِلَافٌ مَا بَأْيِدِي النَّاسِ مِنَ الصِّلَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَإِذَا عَامَّتُهُ كَذَلِكَ فَقَرَأْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ..." (٣).

ولا يخفى أن العلامة «أبو الحسن الشعراني» اعترف في تعليقاته على شرح الملا صالح المازندراني على «الكافي» أن هذا الحديث لا يتفق مع الحديث الذي قبله. ولكن المتكسبين بالمذهب قالوا، بلا دليل يدعم كلامهم - كما هي عادتهم - إن ضمير «الهاء» في كلمة «فيه» في جملة "وَفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ..." في الحديث الثالث هو «الجَفَر الأبيض» وليس «مصحف فاطمة»!

مع أن الحقيقة خلاف ذلك. ولكي يتضح تعصُّب المشايخ وخداعهم للعوام نأتي هنا بنص عبارة الحديث: "إِنَّ عِنْدِي الْجَفَرَ الْأَبْيَضَ. قَالَ قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: زَبُورُ دَاوُدَ وَتَوْرَاةُ مُوسَى وَإِنْجِيلُ عِيسَى وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ، مَا أَرَعُمْ أَنْ فِيهِ قُرْآنًا" (٤)، وَفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجِلْدَةُ وَنِصْفُ الْجِلْدَةِ وَرُبُعُ الْجِلْدَةِ..."

ولما كان الأقرب يمنع الأبعد، فليس هناك من دليل على ترك الإحالة إلى كلمة

(١) تُرَاجَع الصفحة ٤٨٥ من الكتاب الحالي.

(٢) بيِّنًا حال «علي بن الحَكَم» في الصفحة ٢٧٨ فما بعد، وحال «الحُسَيْن بن أبي العَلَاء» في الصفحة ٤٠٠ من هذا الكتاب.

(٣) فروع الكافي، ج ٧، ص ٩٤-٩٥، كتاب المواريث (باب ميراث الولد مع الأبوين)، الحديث ٣. تلاحظون أن أعداء الإسلام -بهدف بث التفرقة بين المسلمين - كانوا يسعون بمثل هذه الأحاديث أن يسلبوا من الناس ثقتهم بما في أيدي المسلمين حتى في الأمور غير الخلافية!! (فتدبَّرْ جداً). وبالمناسبة، فقد قال الشيخ الصدوق: إن ما تفرد محمد بن عيسى بن عبيد بروايته عن يونس، لا يُعَوَّل عليه ولا يؤخذ به.

(٤) جاء ما يشبه هذا التعبير حول «مصحف فاطمة» في أول أحاديث هذا الباب وهو قول الإمام: "وَاللَّهُ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ".

«مصحف فاطمة» الأقرب ذكراً، وإرجاع الضمير بدلاً من ذلك إلى كلمة «الجفر» المذكور قبل سطر منها!

علاوة على ذلك فإن مرجع ضمير «الهاء» في كلمة «فيه» الثانية هو مرجع ضمير «الهاء» في كلمة «فيه» الأولى ذاته، ولا يمكننا أن ندعي دون دليل أن مرجعه إلى شيء آخر. إن ما يريد الراوي قوله إنه لا يوجد فيه قرآن بل فيه الأحكام التي يحتاجها الناس، ومن ثم فمن الواضح أن مرجع ضميري «الهاء» شيء واحد. وإلا فلا حاجة للقول إن القرآن ليس في مصحف فاطمة ولا في الجفر لأن القرآن في متناول أيدي الجميع وليس شيئاً يوضع في محفظة خاصة ويكون عند فرد خاص.

ثم ما معنى نَصَفُ الْجُلْدَةِ وَرُبُعُ الْجُلْدَةِ؟ ونسأل أي جرم عقوبته نصف جلد أو رُبُعُ جُلْدَةٍ؟ ولماذا لم يُبين الأئمة الجرائم التي عقوبتها رُبُعُ جُلْدَةٍ ولا نجد لذلك أثراً في الفقه الإسلامي؟! من الواضح أن واضع هذا الحديث جاهل بالفقه الإسلامي.

← الحديث ٤ - تَمَّتْ في هذا الحديث المرسل قراءة الآية ٣ من سورة الأحقاف - في معرض محاكاة الكفار والمشركين - بنحو خطأ! (١) وبالطبع فإن المسترزين من المذهب كلّموا رأوا إشكالاً في نقل آية من القرآن قالوا - دون أن يكون لديهم أي دليل على قولهم - إن المقصود هو تفسير الآية أو نقل الآية بالمعنى!! ولكن المجلّسيّ أضاف إلى احتمال نقل الآية بالمعنى، احتمال أن تكون قراءة الأئمة كذلك أيضاً!

وبالنظر إلى أن المتكلم كان في مقام الاستشهاد بآية من القرآن وأنه قال قبل الآية: «إن الله - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ:» فإن ادعاء نقل الآية بالمعنى غير مقبول! بل الواقع أن واضع الحديث أخطأ في نقل الآية. وكما قلنا إن مضمون هذا الحديث يتناقض مع مضمون الحديثين الثاني والخامس في هذا الباب.

← الحديثان ٥ و ٦ - يقول متن الحديث الخامس واصفاً ما يُسمّى بصحيفة «الجامعة»: «فَالْجَامِعَةُ قَالَتْ تِلْكَ صَحِيفَةٌ طَوَّلَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ مِثْلُ فَخْذِ الْفَالِجِ فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا وَهِيَ فِيهَا حَتَّى أَرَشُ الْخُدَشَ..».

وفي الحديث السادس يقول «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَشْرٍ» الواقفيّ على لسان الإمام الصادق (ع): "..... وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَطُّ عَلِيِّ ﷺ صَحِيفَةٌ فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ...!".

فنقول: أولاً: لا تتوافق أحاديث هذا الباب مع الأحاديث الأخرى المروية عن علي ﷺ. ومن جملة ذلك أن «أبا جُحَيْفَةَ» قال: «قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهْمُ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفَكَائِكَ الْأَسِيرِ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» (٢).

(١) بدلاً من قوله تعالى: «اثْنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِي هَذَا» [الأحقاف/٤] قال الراوي: «فأتوا بكتاب من قبل هذا.....»

(٢) التاج الجامع للأصول، ج ١، ص ٦٩، و سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٨٧، الحديث ٢٦٥٨، و مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٧٩. وأقول (المتزوج): والحديث أيضاً في صحيح البخاري، ج ١، ص ٥٣، حديث رقم ١١١.

ورُوي أيضاً: "عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ رَعِمَ أَنْ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ وَصَحِيفَةُ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ (١) - فَقَدْ كَذَبَ فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجَرَاحَاتِ وَ... " (٢).

فكما تلاحظون أنكر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أن يكون لديه أي كتاب خاص، سوى الصحيفة التي كُتِبَتْ فيها المسائل المذكورة. والمسائل المذكورة هذه لا تحتاج إلى صحيفة بطول سبعين ذراعاً وعرض الأديم!

ثانياً: لو كان لدى الأئمة كتاب بإملاء النبي ﷺ وتحرير عليّ عليه السلام وكانت أغلب مطالبه - كما يقول الكليني (فروع الكافي، ج ٧، ص ٩٤) - مختلفة عما بأيدي المسلمين من السنة والفقه الإسلامي، لكان أهم واجب على الأئمة أن يعرّفوا المسلمين بهذا الكتاب المذكور وأن يخالفوا البدع التي بينهم! فلماذا لم يعرّف الإمام عليّ عليه السلام في أيام خلافته المسلمين بهذا الكتاب ويحثهم على الرجوع إليه والاستفادة منه؟ لماذا لم يأت حضرة سيد الشهداء عليه السلام في خطبه بذكر لهذا الكتاب؟ لماذا لم يعرّف الأئمة هذا الكتاب الفريد للمسلمين بل تركوا مسؤولية ذلك على عاتق رواة الكليني المعروفة أحوالهم؟!

← **الحديثان ٧ و ٨** - لو كان مضمون هذين الحديثين صحيحاً، لما حدثت حادثة الوصية لإسماعيل بن جعفر. وذلك لأن الإمام الصادق عليه السلام عرّف بإسماعيل بوصفه الإمام من بعده، لكن إسماعيل توفّي قبل وفاة أبيه ولذلك وقع البداء وقيل: «بدا لله». كما أن هذين الحديثين ونظائرهما لا يتفقان مع أحاديث الباب ١٨٤ أيضاً لأنه قيل في الباب المذكور إن الأئمة قالوا: إذا قلنا كلاماً عن شخص فلم يقع ما قلناه عنه ولكن وقع على ابنه أو حفيده فاعتبروا أن ذلك هو الذي كنّا نقصده! ونسأل: ألم يكن الأئمة ينظرون في «الجفر» وفي «مصحف فاطمة» ونظائرهما اللذين يحويان «علم ما يكون»؟ إذن، لا معنى لقولهم عن شخص أمراً ما، ثم عدم وقوع ما قالوه عنه!

كما أن أحاديث هذا الباب لا تتفق مع الحديث الثالث وما بعده من أحاديث الباب ١٥٦ في الكافي التي تقول إن الأئمة كانوا يقولون: "إِذَا وَرَدَ عَلَيْنَا الشَّيْءُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَنَا تَلَقَّانَا بِهِ رُوحُ الْقُدُسِ!" (٣). إذ إننا نسأل: إذا كان لديكم «الجفر» و«الجامعة» و..... التي تحوي جميع مسائل الشرع، فلن تستعصي أي مسألة عليكم، بالطبع، وعليه فلن تحتاجوا إلى أن يقولوا لكم رُوحُ الْقُدُسِ! وإذا كان رُوحُ الْقُدُسِ جاهزاً دائماً للإجابة عن كل المسائل، فما هي الحاجة إذن للنظر في «الجفر» و«الجامعة» و.....؟

٩٩- بَابٌ فِي شَأْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَفْسِيرُهَا

في هذا الباب تسعة أحاديث لجميعها سندٌ واحدٌ. ورغم أن المجلسي اعترف بضعف هذا السند ولكن لما كانت أحاديث الباب خرافية ومنحرفة وفيها اغوجاج، فقد أعجبته! لذا

(١) أشير إلى هذه الصحيفة التي كانت في غلاف سيف علي (ع) في كتب حديثنا أيضاً. راجعوا «وسائل الشيعة»، ج ١٩، ص ٧ و ١١ و ١٢ و ١٦.

(٢) صحيح مسلم، ج ٢، كتاب العتق، الحديث ٢٠. وهذا الحديث رواه البخاري أيضاً. وراجعوا كذلك سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٨٠.

(٣) الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٩١، باب ١٥٦ (= بَابٌ فِي الْأُئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُدَ)، الحديث ٣، وانظر أيضاً الحديث ٤ و ٥ في ذلك الباب. (المترجم)

قال: إن هذه الأحاديث صحيحة في نظري! أما الأستاذ البهيوذي فلم يُصَحِّح أيًّا من أحاديث هذا الباب.

بصرف النظر عن أنَّ «محمَّد بن أبي عبد الله» مجهولٌ و«سهل بن زياد» راوٍ مفتضح الكذب قد أخرجوه من قم، فإن الراوي الأول لسند هذه الأحاديث: «الحسن بن العباس بن الحريش الرازي» ضعيفٌ أيضاً ونعرّف هنا بحاله:

قال عنه النجاشي في رجاله، والعلامة الحلي: «ضعيفٌ جداً. له كتابٌ» «إنا أنزلناه في ليلة القدر»، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ^(١).

وقال عنه ابن الغضائري: «الحسن بن العباس بن الحريش، الرازي، أبو محمَّد. ضعيفٌ. روى عن أبي جعفر الثاني «فضل إنا أنزلناه في ليلة القدر» كتاباً مُصَنَّفاً، فاسدٌ الألفاظ، تشهدُ مخايلُهُ على أنَّه مؤضوعٌ. وهذا الرجل لا يُلتَقَتُ إليه، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ»^(٢).

وقال العلامة الشوشتری في كتابه «قاموس الرجال» (ج ٣، ص ١٨٢): «الحسن بن العباس بن الحريش، وضع على الأئمة أحاديث عرض حوادث السنة على الإمام». وقال الشوشتری أيضاً في (ج ١، ص ٤٤٣): «روى الكافي في باب في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر، أحاديث عن ابن الحريش لا يفهم لها معنى صحيح، وعلامات الوضع فيها أوضح من نار على علم».

وقال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»: «وروى الكليني تسعة أحاديث بهذا السند، وكلها، بالإضافة إلى ضعف سندها، مضطربة الألفاظ يكتنفها الغموض والتشويش البعيدين عن منطق الأئمة (ع)»^(٣).

أول أحاديث هذا الباب مليء بالعيوب والإشكالات. يمكن لمن أراد الوقوف عليها أن يرجع إلى «الكافي» (ج ١، ص ٢٤٢ فما بعد). فعلى سبيل المثال يقول في حديثه: إن نبي الله إلياس (ع) قطع على الإمام طوافه!

فنسأل: لماذا فعل ذلك؟ ألم يكن من الأفضل أن ينتظر حتى يكمل الإمام طوافه ثم يتحدث معه؟ هذا طبعاً بصرف النظر عن أن القول بأن إلياس (ع) كان لا يزال حياً حتى زمن الإمام الباقر (ع) كذب محض وخرافة وكلام يتعارض مع القرآن^(٤) الذي

(١) رجال النجاشي، ص ٦١. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) رجال ابن الغضائري، ج ٢، ص ١١٨. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الأخبار والآثار، ص ٢٤٣.

(٤) أحد الأوهام التي روج لها الصوفية وأشاعوها بين المسلمين: حياة الخضر و حياة إلياس و..... وهو كلام يفتقد إلى السند والدليل، وادعاء يخالف القرآن. ويدعي الصوفية أنهم أخذوا خرقتهم من سلسلة من المشايخ يوصلونها أحياناً إلى الخضر وذلك لكي يصوروا أنفسهم بأنهم ينتسبون إلى الله وأنبياء الله. مثلاً، يقول الشيخ عبد الرحمن الجامي في كتابه «نفحات الأنس» (طبع طهران، ١٣٣٦ هـ.ش، ص ٥٤٧) إن محيي الدين بن العربي أخذ الخرقة عن شخصين: الأول عبد القادر الجيلاني، والثاني الخضر!!

إحدى الدلائل على كذب مثل هذا الادعاءات أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: اللهم إن تهلك هذه العصابة فليكن عُبد في الأرض. وبديهي أنه لو كان الخضر وإلياس حيَّين لكان الله سيُعبَد من دون أصحاب أهل بدر.

قال: «وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ» [الأنبياء/٣٤].

ثم إن إلياس الذي قال - حسبما جاء في الحديث - "أُحْبِبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ"، لو أراد بيان مقامات الإمام لكان عليه أن يبين ذلك في ملاء عام من الناس لا في خلوة بينه وبين الإمام. ثم لماذا كان إلياس (ع) مُتَّقِباً حتى أواسط هذا الحديث؟ ما فائدة مثل هذا العمل؟

كما افترى على الإمام في هذا الحديث أنه قال عن النبي 9: "وَأَنَّهُ كَانَ يَفْدُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ!!!".

فالعجيب أنه رغم استخدام القرآن الكريم فعل «الإنزال» و«التنزيل» مرات ومرات بشأن الوحي، أي اعتباره أن الوحي ينزل على النبي 9 وأن النبيَّ يَتَلَقَّى الوحي بعد نزوله، لا أن النبيَّ يَفْدُ إلى الله ويسمع الوحي! إلا أن الواضع الجاهل أتى بتلك العبارة كأنه لم يكن يفهم ما يُلَفِّهُ من كلمات!

وبالنسبة إلى الحديث الثاني ننقل هنا خلاصة ما ذكره بشأنه العلامة الشوشتري (التستري) بتصرف يسير، قال:

"من علامات الوضع في هذا الحديث أن ظاهره يوحي بأن مناظرة الإمام الباقر لابن عباس تمت في زمن إمامة الباقر. في حين أن إمامته (ع) كانت بعد سنة ٩٥ هـ و ابن عباس كان قد توفي في غائلة (ابن الزبير) عام ٦٨ هـ، ولم يلتق الإمام الباقر بابن عباس إلا في فترة طفولته.

وبناءً على ما رواه الكشي قال الإمام الصادق عليه السلام إن أبي كان يُحِبُّ ابن عباس كثيراً. إضافةً إلى ذلك، خلافاً لما تذكره الحديث، لم يكن ابن عباس مخالفاً لآل البيت، وليس هذا فحسب بل إن معرفته بحقهم متواترة عنه. ومناظراته ومباحثاته مع عمر ومعاوية وعائشة وابن الزبير حول الإمامة مشهورة ومعروفة.

وقال عبد الجليل القزويني مؤلف كتاب «النقض» (صفحة ٢٨٤) عن «ابن عباس»: "أولاً: عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- ابنُ عمِّ المصطفى وأبُ الخلفاء وتلميذُ علي المرتضى وشيعته، وكان من مريدي علي وآل علي وكان بينه وبين بني أمية ومعاوية ويزيد وعبد الله بن الزبير خصومات عظيمة وفصول غراء وكان منكراً لأقوالهم وأفعالهم ومناظراته ومحاوراته في هذا المعنى ظاهرة".

ثم إن هذا الحديث يدعي أن ابن عباس أنكر كلام حضرة علي عليه السلام حول ليلة القدر ولهذا السبب أصيبت عينه بضربة جناح الملائكة فعمى! في حين أن «المسعودي» قال: لقد كُفَّ بَصَرُ ابن عباس لكثرة بكانه على علي والحسين عليهم السلام. ثم لماذا لم يصب جبرئيل خصوم علي المغرضين بالعمى بل أصاب أول مدافع عن الإمام فأعماه؟!

إضافة إلى ذلك فإن جمل هذا الحديث وعباراته مختلفة ومضطربة ولا يمكن الحصول على معنى صحيح ومفيد منها، وهي ركيكة إلى درجة أن أدنى العوام درجة في العلم والمعرفة لا يمكنه أن يقول مثل هذا الكلام، فما بالك بالأئمة الكرام الذين كانوا أمراء الفصاحة والبيان؟

إن هذا الاختلال والاضطراب لا يقتصر على هذا الحديث بل ينطبق على أحاديث هذا

الباب جميعها التي لها سند واحد^(١).

وَأُدْعَى فِي بَقِيَّةِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ فَرْدٌ مَعْصُومٌ كَيْ تَنْزِلَ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ! وَهَذَا الْفَرْدُ الْمَعْصُومُ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ النَّبِيُّ الْأَكْرَمَ ٩، وَبَعْدَهُ كَانُوا هُمُ الْأَيْمَّةُ.

فنقول: لم تقل سورة الْقَدَرِ إن جميع الملائكة ينزلون على النبي ٩ ويحضرون عنده.

وطبعاً، نحن لا نريد أبداً أن ننكر -والعياذ بالله- نزول الملائكة -لأسيما حضرة جبريل (ع) - على النبي الأكرم ٩، لأن ملاك الوحي كان ينزل عليه خلال كل السنة، بل ما نريد قوله: أولاً: ليس لدينا دليل على أن جميع الملائكة كانوا ينزلون على النبي ٩. وثانياً: ليس لدينا دليل على أن الملائكة لا تنزل إلا على شخص معصوم، بل الذي يُستفاد من القرآن هو خلاف ذلك، كنزول الملائكة على الملكين هاروت وماروت وكالآيات الخمس الأولى من سورة النازعات و..... كثير من أمثال الملائكة التي كانت تدير أمور العالم بإذن الحق لم تكن تنزل على البشر أصلاً.

علاوة على ذلك فإننا نسأل: على من كانت تنزل الملائكة قبل مئة سنة أو قبل أربعين سنة من بعثة النبي ٩؟ أياً كان الجواب فسنقول: وبعد النبي ٩ سيكون الحال على المنوال ذاته!

ومن عيوب أحاديث هذا الباب الأخرى أنها تدّعي -كما تدّعي بعض أبواب «الكافي» الأخرى- أنه كان للأنبياء جميعهم أوصياء، في حين أن هذا الادعاء غير صحيح لأن الذي نستفيده من القرآن أن كثيراً من الأنبياء لم يكن لهم أوصياء بالمعنى الذي يقصده الكليني، ومن جملتهم الأنبياء الذين هلك أقرامهم أو الأنبياء الذين بُعِثَ نبيٌّ آخر بعدهم مباشرة. ولا يمكن لأحد أن يقول إن النبي التالي كان وصياً للأول، لأن النبوة إنما تكون بإعلان الله وتصريحه بنبوة عبد من عباده ولا تكون بالوصية من النبي السابق إلى اللاحق. وعلى كل حال فمن الواضح أن النبي غير الوصي ويختلف عنه، كما يعترف هذا الحديث أيضاً بذلك حين يقول: "كَمَا اسْتَخْلَفَ وَصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَبْعَثَ النَّبِيُّ الَّذِي يَلِيهِ".

وبالمناسبة فقد نقل واضع الحديث في الحديث السابع عن الإمام كلاماً بشأن الآية ٥٥ من سورة النور لا يتفق مع تفسير حضرة عليّ (عليه السلام) لهذه الآية!! راجعوا في هذا الشأن ما ذكرناه حول هذه الآية في الصفحات ٣١٥-٤٣٨ في هذا الكتاب.

١٠٠- بَابٌ فِي أَنَّ الْأَيْمَّةَ (ع) يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّحِ الْمَجْلِسِيُّ وَلَا الْبُيْهُقِيُّ أَيَّاماً مِنْهَا، وَصَرَّحَ الْمَجْلِسِيُّ بِضَعْفِهَا جَمِيعاً. أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ «مُوسَى بْنُ سَعْدَانَ»، وَرَاوِي الْحَدِيثِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ «الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» وَقَدْ عَرَّفْنَا بِهِمَا فِيمَا سَبَقَ^(٢). وَ «الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَنْقَرِيِّ» ضَعِيفٌ أَيْضاً بِتَصْرِيحِ عُلَمَاءِ الرِّجَالِ.

إن متون هذه الأحاديث تخالف العقل والشرع لأنها تثبت معراجاً للأئمة في كل ليلة

(١) يُرَاجَعُ كِتَابُ الْأَخْبَارِ الدَّخِيلَةِ، الْبَابُ الثَّانِي، ج ١، ص ٢٣٥ فما بعد.

(٢) عَرَّفْنَا بِ«مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ» فِي ص ٤٦٠ وَعَرَّفْنَا بِ«الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ» فِي ص ١٧١ فما بعد.

جمعة، في حين أنه لو قصد بالمعراج المعراج البدني فذا كان خاصاً برسول الله ٩، وإذا قُصِدَ به غير ذلك فلا أساس قرآني له.

أما المعراج الروحي فكل إنسان يستطيع أن يدعيه. ومثل هذه الأحاديث توفّر الأرضية لادعاءات الآخرين الجزافية -ومن جملتهم الصوفية- الذين يدعون أيضاً أن «بازيد البسطامي» كان يعرج إلى السماوات أيضاً!!

١٠١- بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَيْمَةَ (ع) يَزْدَاثُونَ لَنَفَدَ مَا عِنْدَهُمْ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث اعتبر المجلسيّ السند الأول للحديث الأول ضعيفاً، وسنده الثاني وكذلك سندي الحديثين الثاني والثالث صحيحةً. واعتبر الحديث الرابع مُرسلاً. ولم يُصحّح الأستاذ البهيوّديّ أيّاً من أحاديث هذا الباب. ومتون الأحاديث ليست سوى دعاوي لا تستند إلى أي دليل شرعي.

١٠٢- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ (ع) يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ

في هذا الباب أربعة أحاديث. اعتبر المجلسيّ السند الأول للحديث الأول ضعيفاً، وسنده الثاني صحيحاً، في حين أن في سنده الثاني «سهل بن زياد» الكذاب الذي أخرج من قم، و«العمركي» الذي عرّفنا به سابقاً^(١)! واعتبر المجلسيّ الحديث الثاني ضعيفاً والثالث مجهولاً والرابع صحيحاً. أما الأستاذ البهيوّديّ فاعتبر الحديثين الثالث والرابع صحيحين، مع أن في سند الحديث الثالث «صالح بن السندي» وهو غير ثقة لا يُعتمد على رواياته.

إن ما تدّعيه أحاديث هذا الباب يتعارض مع القرآن. لم يكن لدى النبي الأكرم ٩ علوم جميع الأنبياء، كما لم يكن يعلم جميع الألسنة ولا ألسنة الحيوانات، كما لم يكن له علم بالأنبياء الذين لم يُذكروا في القرآن. فكيف يعلم الأئمة علم جميع الأنبياء؟! لو كان ادّعاء رواة الكلينيّ صحيحاً لما طلب عليّ عليه السلام معرفة بعض الأحكام من النبي ٩ بواسطة «المقداد»^(٢).

١٠٣- بَابُ نَادِرٍ فِيهِ ذِكْرُ الْعَيْبِ

ذكر الكلينيّ في هذا الباب أربعة أحاديث لا يوافق بعضها الآخر بل يتناقض معه! اعتبر المجلسيّ الحديث الأول صحيحاً والحديثين ٢ و٣ مجهولين والحديث الرابع مُوثّقاً، مع أن الراوي الأول للحديث الرابع هو «عَمَّارُ بْنُ مُوسَى السَّابَّاطِيُّ المدائني»، الذي قال الشيخ الطوسي عنه: "عَمَّارُ السَّابَّاطِيُّ ضَعِيفٌ فَاسِدُ الْمَذْهَبِ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ مَا يَخْتَصُّ بِرَوَايَتِهِ"^(٣). وقال الأستاذ البهيوّديّ عنه إنه لا يروي الأحاديث بأمانة^(٤) (معرفة الحديث، ص ١٨٠).

(١) راجعوا الصفحة ص ٤٣٠ - ٤٢٨ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا الصفحة ٦٥ من هذا الكتاب.

(٣) الشيخ الطوسي، «الاستبصار»، ج ١، ص ٣٧٢. (المُترجم)

(٤) ونصّ عبارة الأستاذ البهيوّديّ: "أقول: قد سبّرت أحاديثه فوجدته يروي الحديث الصحيح على الوجه الذي كان يفهمه، لا على الوجه الذي سمعه أو وجده في أصول الأصحاب، ولذلك تجنّبته". (معرفة الحديث، ص ١٨٠). (المُترجم)

هذا ولم يُصَحِّح الأستاذ اليَهُودِيَّ أيّاً من أحاديث هذا الباب.

ولقد تكلمنا حول موضوع العلم بالغيب في هذا الكتاب مستدلين بآيات القرآن (انظر الصفحات ٩٥ فما بعد من الكتاب)، ويبدو أن رواة هذا الباب عندهم عداوة مع القرآن وتجاهلوا تماماً أن الله تعالى قال لنبيه ٩ بصراحة: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبُ﴾ [الأنعام/٥٠]. قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس/٢٠]. وقال: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل/٦٥].

وقد استُخدمت كلمة «الغيب» في القرآن الكريم بمعاني متنوعة منها استخدامها بمعنى «الوحي»، كما في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَيَمْنُ خَلْفَهُ رَصَدًا ۝ لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَفْلَحُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن/٢٦ - ٢٨]. وقوله سبحانه: ﴿مَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير/٢٤].

ومن الواضح تماماً أن الرسالات التي أمر الأنبياء بتبليغها والغيب الذي لم يبخلوا به وأوصلوه إلى جميع الناس لم يكن سوى الوحي الإلهي وتعاليم الشريعة. ثم إنه بناء على تلك الآيات فإن عدم إظهار أحد على الغيب لا استثناء فيه إلا للرسول، أما غير الرسل فلا نصيب لهم في علم الغيب. ويمكننا أن نفهم من تلك الآية أن الله تعالى يختار في بعض الحالات - بمقتضى حكمته - رسولا يطلعه على الأخبار الغيبية. كما قال تعالى بعد أن قصص علينا قصة حضرة نوح (ع): ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود/٤٩].

وقد أبلغ الرسول الذي اصطفاه الله تلك الأخبار الغيبية إلى أمته، وكما كان هو مؤمناً بتلك الأخبار كان أصحابه وأتباعه الصادقون مؤمنين بها أيضاً. يقول القرآن عن النبي والمؤمنين: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة/٢٨٥]. بناءً على ذلك لا يمكن لأحد أن يعلم بذلك الغيب ويوصله إلى الآخرين إلا رسول الله ٩. وبعبارة أخرى إن ادعاء العلم بالغيب مساوٍ لادعاء الرسالة والنبوة! كما أن الغيب الذي أطلع الله نبيه عليه، ثم لم يخبر النبي أحداً به إلا ابن عمه وأولاد ابن عمه، لا ذكر لمثله في القرآن وليس عليه أي دليل سوى ادعاء مجموعة من المجاهيل والرواة الكذابين فاسدي المذهب الذين يخدعون العوام!

الحديث الثالث في هذا الباب من الأحاديث المتعارضة الأجزاء، وقد تكلمنا سابقاً وباختصار عن هذا النمط من الأحاديث^(١). يقول الإمام بصراحة في صدر هذا الحديث، وهو غاضبٌ ومنزعجٌ: "يَا عَجَباً لَأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ فَهَرَبَتْ مِنِّي فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بَيْتٍ الدَّارُ هِيَ!". كما تلاحظون لا توافق بداية الحديث هذه أهواء رواة الكليني. لذا سنقرأ في بقية

(١) راجعوا الصفحة ٥٤٤ فما بعد في هذا الكتاب.

الحديث أموراً لا تتفق مع القرآن. في الجزء الثاني من هذا الحديث يقول الإمام ما معناه أن الذي أتى بعرش بلقيس إلى قصر سليمان كان عنده جزء من علم الكتاب ولكن والله عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ عِنْدَنَا! واستند الإمام إلى الآية ٤٣ من سورة الرعد.

يقول كاتب هذه السطور إن الإمام عالم بشكل كامل بالقرآن الكريم وصدور مثل هذا الكلام عن الإمام مُحال قطعاً. عن هذا الأمر من قبل^(١). وهنا نقول باختصار إن المقصود من ﴿مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/٤٣] هم أمثال الذين أشير إليهم في الآيات ٨٣ حتى ٨٥ من سورة المائدة وفي الآية ٤٣ من سورة الرعد، وهذا كما قلنا لا علاقة له بعلمهم بالغيب أو بامتلاكهم ولاية تكوينية. هل من الممكن أن يكون الإمام الصادق عليه السلام جاهلاً بآيات القرآن ويقول -كما يقول الغلاة الجاهلون - إن الله تعالى قال للكفار الذين كانوا ينكرون نبوة محمد: اسألوا الطفل الذي في منزله، أو يقول في الرد على الكفار أن الطفل الذي في بيت النبي لديه ولاية تكوينية.

في نظرنا إن الكليني ورواته سيُسألون يوم القيامة عن كل هذا التلاعب بمعاني آيات القرآن وعن كل هذه الافتراءات التي افترروها على الأئمة الكرام.

في زماننا قام عددٌ من مدّعي العلم بتأليف عدّة كتب تقليداً للكليني، واستندوا إلى هذه الأحاديث وأمثالها دون تأمل ليستنتجوا أنّ علياً (ع) وأولاده لديهم ولاية تكوينية!!^(٢) هذا في حين أنهم لو كانوا صادقين في ادّعائهم محبة الأئمة لكان عليهم على الأقل أن يكدّبوا أمثال تلك الأحاديث وأن يجتنبوا الافتراء على الأئمة اتباعاً لأمر حضرة الرضا (ع) الذي قال: "إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كدّبتها".

في رأينا لما رأى أعداء الإسلام أن كلام الإمام لا يتفق مع أهوائهم أضافوا إليه ذيل هذا الحديث حتى إذا ما نقل أفراد آخرون صادقون ممن كانوا في مجلس الإمام (ع) كلام الإمام - الذي نقرؤه في صدر الحديث - في مكان ما، استطاع أعداء الإسلام هؤلاء أن يوهموا الناس من خلال بقية الحديث التي قاموا بوضعها أنّ أولئك الرواة الصادقون بَثَرُوا الحديث ولم يرووه بشكل كامل، أما هم فنقلوا المتن الكامل للحديث! وكان هدفهم أن يُظهروا الإمام كشخص ذي وجهين من جهة، ومن الجهة الأخرى أن يُبطلوا تصريح الإمام في صدر الحديث بأنّه لا يعلم الغيب!

ولكن بغض النظر عن الانتقادات الواردة على الجزء الثاني من الحديث والتي أشرنا إليها باختصار فإن صدر الحديث ينفي ذيله تماماً، لأنه لو كان العمل الذي نقرؤه في صدر الحديث غير موافق لعقيدة الإمام فإنّه من المستحيل حتى على فرد قليل العقل أن يصدره منه مثل ذلك العمل فما بالك بإمام المتقين وعالم أهل البيت الإمام الصادق عليه السلام؟!

يقول الحديث إن الإمام جاء من خارج المنزل، يعني أن الإمام قدم إلى منزله ولم يكن موجوداً أمام الخليفة أو أمام مأموري الحكومة حتى نقول إنه كان مجبراً على قول شيء مخالف لعقيدته. إذن، كان الإمام قادراً على الصمت وأن لا يقول شيئاً أصلاً وأن يسلم على الحاضرين في المجلس ويقول كلاماً آخر، ولم يكن الإمام الذي يُقال إنه عالم بالغيب وبما كان وما يكون، بحاجة إلى قول شيء مخالف للواقع، أو أن يقول ابتداءً من عنده

(١) راجعوا الصفحة ١١٧ فما بعد، والصفحة ٥٣٨ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) وذلك مثل كتاب «أمراء هستي» [أمراء الكون]، تأليف سيد أبو الفضل النبوي القمي ونظائره.

ودون أن يُسأل، وبحالة من الغضب والتعجب ممن يعتبرونه عالماً بالغيب: "يَا عَجَباً لَأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ"، بل حتى أنه ذكر نموذجاً على عدم معرفته بالغيب!!

والحديث الرابع في هذا الباب أكثر تناسباً مع عنوان الباب الذي بعده، لذا سنتكلم عليه عند تعليقنا على أحاديث الباب ١٠٤ التالي.

١٠٤- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ (ع) إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلِمُوا

في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يعتبر كلا المجلِسَيَّ والبهُودِيَّ أيّاً منها صحيحاً، وقد ضَعُفَ المَجْلِسِيُّ الحديث الأول، واعتبر الحديثين الثاني والثالث مجهولين. تدّعي أحاديث هذا الباب والحديث الأخير من الباب السابق "إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عِلْمًا".

مثل هذه الأحاديث تخالف العقل وتعارض القرآن وسيرة النبي وحتى تتناقض مع أقوال الأئمة، وكل مسلم يعلم قطعاً أن إرادة الله تعالى ومشيتته لا يمكن أن تكون تابعة لإرادة مخلوقاته. سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا^(١).

إن الأنبياء كانوا أحياناً يدْعُونَ اللهَ ويسألونه أمراً فلا يُسْتَجَابُ لهم، إلا عندما يريد الله ذلك. فلَمَّا سأل نوحُ (ع) اللهَ نَجَاةَ ابنِهِ من الغرق لم يستجب الله تعالى له. وقال تعالى لخاتم أنبيائه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص/٥٦]، وقال كذلك: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان/٣٠]، وقال:

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير/٢٩]. ومعنى الآيتين الأخيرتين أن مشيئتك موقوفة على مشيئة الله، وعليكم أن تطلبوا منه التوفيق للهداية، ونحن الذين أردنا مشيئتك وحرية اختياركم، ولو لم نرد أن نعطيكم حرية الاختيار لَحُلْنَا بينكم وبين مشيئتك، ولما كان لمشيئتك أي تأثير.

وقال الإمام الرضا (عليه السلام) مخاطباً ربه تبارك وتعالى: "مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، مَا شَاءَ اللَّهُ لَا مَا شَاءَ النَّاسُ، مَا شَاءَ اللَّهُ وَإِنْ كَرِهَ النَّاسُ"^(٢). وقال الإمام الصادق (عليه السلام): "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ غَيْرُهُ"^(٣).

وأحاديث هذا الباب تخالف كلام الإمام علي (عليه السلام) أيضاً. فَالْكُلَيْبِيُّ نفسه روى أن علياً (ع) قال: "كَمْ أَطْرَدْتُ الْأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونٍ هَذَا الْأَمْرَ [أي ميعاد موتي وكيفيته] فَأَبَى اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ"^(٤).

لاحظوا أن الإمام أراد أن يَعْلَمَ شيئاً لكنه لم يُعْلَمْهُ (في تناقض صارخ مع روايات هذا الباب).

(١) الجملة نهاية الآية ٤٣ من سورة الإسراء. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) مفاتيح الجنان، في فضيلة بعض أدعية صلاة الصبح. أقول (المُتَرَجِّمُ): والدعاء جزء من

حديث رواه الكليني في أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٤٧ - ٥٤٨.

(٣) مفاتيح الجنان، في سجود الشكر وأدعية طلوع الشمس. أقول (المُتَرَجِّمُ): والدعاء جزء من

حديث رواه الكليني في أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٤) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٩٩، (الباب ١٢٣، الحديث ٦). ونهج البلاغة، الخطبة ١٤٩.

كما لا تتفق أمثال هذه الروايات مع سيرة النبي ٩. فقد قال كثير من المفسرين - ومن جملتهم الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان»- في شأن نزول سورة «الكهف» و«الضحى»: إن الوحي انقطع مدة عن رسول الله ٩، ورغم شدة اشتياق النبي ٩ إلى نزول الوحي ورغبته بذلك ورغم أن انقطاع الوحي عنه كان ثقیلاً عليه جداً، إلا أن الوحي لم ينزل إلا عندما أراد الله ذلك. إذًا، نزول الوحي لا يتعلق بأي وجه من الوجوه بإرادة النبي ٩.

كذلك في واقعة الإفك بحق «عائشة»، رغم أن النبي كان يرغب بشدة في معرفة حقيقة ما حدث، لم يأتِه الوحي مدة من الزمن ثم أتاه الوحي عندما أراد الله ذلك. حقاً لو كان حصول العلم يعتمد على إرادة الأنبياء فإن حضرة يعقوب عليه السلام كان يريد قطعاً معرفة مكان أعز أبنائه عليه. ولا شك أن النبي الأكرم ٩ كان يريد أن يعلم هل الذين جاؤوا يعتذرون عن المشاركة في الجهاد صادقون أم كاذبون؟ وكان يستطيع قطعاً أن يستفيد من علمه كي لا يُعاتبه الله على إذنه لهم بعدم الخروج معه (سورة التوبة/٤٣). وكان عليّ (ع) يريد قطعاً - لأجل منع وقوع مصر بيد معاوية - أن يعلم هل إرسال مالك الأشر إلى مصر مفيد أم لا؟ ولا شك أنه كان يريد أن يعلم هل العمال الذين يؤمّهم على الأمصار (من قبيل المنذر بن الجارود وغيره) خادمون مخلصون أم خائنون. ولو كان في إمكانه أن يعلم لاستفاد قطعاً من علمه هذا ولما قام بتعيين الولاة (الذين ظهرت خيانتهم فيما بعد) كي لا يُصاب بيت مال المسلمين بالضرر. وكان الإمام الصادق عليه السلام يريد أن يعلم هل يموت ابنه إسماعيل قبله أم بعده؟ ولو علم بموته قبله لما أوصى له بالإمامة في بداية الأمر، ولما نشأت فرقة الإسماعيلية أصلاً، ولمنع بهذا ضلال جماعة كبيرة من الناس. كذلك ما كان موسى بن جعفر (ع) ليعين جماعة من الخائنين قائمين على أمره ووكلاء له، وهكذا....

لدينا أمثلة كثيرة جداً في هذا الموضوع، وقد ذكر أخونا الفاضل المرحوم قلمداران أموراً مفيدة في كتابه الشريف «راه نجات از شر غلات» (بخش علم غيب) [أي: طريق النجاة من شر الغلاة، قسم العلم بالغيب]، ومن المفيد جداً مطالعتها.

١٠٥- بَابُ أَنَّ الْأَيِّمَةَ (ع) يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ
يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يعتبر الأستاذ البهبودي أياً منها صحيحاً. وضعّف المجلّسيّ الأحاديث ١ و ٣ و ٤ واعتبر الحديث ٧ ضعيفاً كالموثق، والحديث ٢ مجهولاً، والحديث ٥ مُرسلاً والحديثين ٦ و ٨ حَسَنَيْنِ.

لقد روى أحاديث هذا الباب مجموعة من الضعفاء والكذابين. ونحن لن نتكلّم على الأحاديث التي اعتبرها المجلّسيّ ضعيفةً أو مجهولةً، فقد كفانا هو مؤونتها، لكننا نذكر فقط بأن راوي الحديث ٦ الذي اعتبره المجلّسيّ حسناً، والحديث ٧ الذي اعتبره مؤثّقاً، هو «الوشاء» الذي عرّفنا بحاله في الصفحة ١١٠، ورواة الحديث ٨ الذي اعتبره المجلّسيّ حسناً هم: «علي بن الحكم» و«سيف بن عميرة» اللذين عرفنا بهما سابقاً^(١).

كما ذكرنا أعلاه، رُوَاةُ أحاديث هذا الباب مجموعة من الضعفاء والغلاة والكذابين الذين دوّن الكُلينيُّ أحاديثهم في كتابه «الكافي». إن الإنسان ليتعجب حقاً من هذا الكتاب

(١) تم التعريف بسيف بن عميرة في الصفحة ١٠٥ - ١٠٠، وبعلي بن الحكم في الصفحة ٢٧٨ فما بعد، من الكتاب الحالي.

الذي سعى مؤلفه فيه إلى جميع أحاديث وأخبار معظمها مضاداً للقرآن أو مليء بالغلو في حق الأئمة! وكأنه لم يقرأ قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء/ ١٧١ والمائدة/ ٧٧]. إضافة إلى ذلك فإن رواية الكليني يجهلون أو يتجاهلون أن حضرة علي (ع) لم يكن متيقناً من موته بعد أن ضربه ابن ملجم، لذلك قال بصورة مشروطة: "إِنْ أَتَى فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وَإِنْ أَفْنَى فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي" (نهج البلاغة، قسم الرسائل، رقم ٢٣). وقال بشكل مشروط في معركة صفين: "إِنْ أَظْهَرْتَهُمْ عَلَيْنَا فَارْزُقْنَا الشَّهَادَةَ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٧١). وكتب إلى عمرو بن العاص يقول له بعبارة شرطية: "فَإِنْ يُمْكِنِي اللَّهُ مِنْكَ وَمِنْ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَجْرُكُمْ بِمَا قَدَّمْتُمَا، وَإِنْ تُعْجِزَا وَتَبْقَيَا فَمَا أَمَامُكُمْ شَرٌّ لَكُمْ". (نهج البلاغة، الرسالة ٣٩).

وبالطبع لفق الطائفيون المسترزقون بالدين، كالمجلسي، أن الإمام لم يكن مأموراً بالعمل بعلمه!! وهذا الادعاء يخالف القرآن الذي ذكر لنا على لسان النبي ﷺ قوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْمَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف/ ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِّى الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ..﴾ [الأنعام/ ٥٨].

علاوة على ذلك نقول: إذا تقرر ألا يتم العمل بعلم ما، وألا يكون في العلم المذكور فائدة للعالم به، فإن إعطاء هذا العلم لغو وعبث، والله تعالى منزّه عن اللغو ومُبَرِّأ من العبث. وقد كان النبي ﷺ يستعيز بالله من علم لا نفع فيه ويقول في دعائه: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ".

← الحديث ١ - يقول: "أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ!!".

هذا في حين أن القرآن يقول للنبي ﷺ: ﴿قُلْ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/ ٩]. والله تعالى يقول أيضاً: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَادَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان/ ٣٤].

فهل يُغفل أن لا يعلم رسول الله ﷺ - الذي يوحى إليه - ماذا يكسب غداً أما الإمام الذي لا يوحى إليه فيعلم ذلك؟! أي مذهب هذا الذي أوجده الغلاة؟! راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحة ٣٢٠.

← الحديث ٢ - يروي «علي بن إبراهيم» الذي يعتقد بتحريف القرآن! عن قول شيخ من وعاظ السلاطين مجهول الحال أن الإمام الكاظم (ع) قال: "إِنِّي قَدْ سَقَيْتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ تَمَرَاتٍ وَأَنَا غَدًا أَخْضَرُّ وَبَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ!".

فنسأل: لماذا أكل الإمام الذي يعلم بما كان وما يكون، الطعام المسموم؟ لم يكن من الجائز أن يأكل الإمام - الذي يعلم أن طعامه مسموم - من ذلك الطعام، وبساعد قاتله على تحقيق جريمته! راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ١٢٧-١٧١ حول عدم التعاون على الإثم.

← الحديث ٣ - يدعي الراوي الجاهل في هذا الحديث أن الإمام السجاد (ع) قال: "يَا بُنَيَّ إِنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي أَقْبَضُ فِيهَا، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ".

يقول المجلسي إن هذا الحديث يخالف التاريخ المشهور، لأن حضرة السجاد توفي في

شهر محرّم، في حين أنّه طبقاً لمذهب الشيعة كان رحيل رسول الله 9 في شهر صفر، وطبقاً لمذهب أهل السنة كانت وفاته 9 في شهر ربيع الأول. وقد جاءت أخبار عديدة أنّ النبي الأكرم 9 تُوفي يوم الاثنين وأكثر [علمائنا] يعتبرون أنّ وفاة حضرة السّجّاد كانت يوم السبت.

فالعجيب كيف لم يهتم الكلينيّ بهذه المسألة ولم ينتبه إليها. هل هذا معنى الآثار الصحيحة عن الصادقين؟!

← الحديث ٤ - لقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً في الصفحة ١٢٥-١٧٠ من هذا الكتاب فلنُراجِعْ نَمّةً.

← الحديث ٥ - نسأل: لماذا يبتلي الله الإمام بالبلاء والمصائب بسبب خطيئة الشيعة الذين لم يطيعوا إمامهم. لقد تكلمنا على هذا الحديث في الصفحة ٨٧-١١٧ من هذا الكتاب فلنُراجِعْ نَمّةً.

← الحديث ٦ - معنى هذا الحديث غير واضح. راجعوا ما قلناه عن هذا الحديث في الصفحة ١١٣-١٥٠ من الكتاب الحالي.

← الحديث ٧ - فيه الإشكالات ذاتها التي ذكرناها في سائر أحاديث هذا الباب. إضافة إلى ذلك نسأل هل كان حضرة علي بن الحسين (ع) ملاكاً حتى يسمع الإمام كلامه؟ ألم يكن السّجّاد قد تُوفي؟ فكيف تكلم مع ابنه؟ لاحظوا كيف لم يكن رواية الكلينيّ يفهمون ما يلقّونه!!

← الحديث ٨ - تكلمنا على هذا الحديث فيما سبق في الصفحة ٧٧-١٠١ من الكتاب الحالي فلنُراجِعْ نَمّةً. وقد كرّر الكلينيّ هذا الحديث مرة ثانية في الحديث السابع من الباب ١٧٣. ومن رواته «سيف بن عميرة» الذي تعرّض إلى لعن الأئمة، ويقول في هذا الحديث: "أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ (ع) حَتَّى كَانَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ خَيْرَ النَّصْرِ أَوْ لِقَاءَ اللَّهِ فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى!!".

ونسأل: لو قضى حضرة سيّد الشهداء على يزيد وأقام دولة العدل هل كان سيؤجّر علي فعله أم لا؟ وهل كان سيلقى الله تعالى أم لا؟! إنّه يتبيّن أنّه في رأي هؤلاء الرواة الكذابين الوضّاعين لم ينهض الإمام الحسين - عليه آلاف التحية والثناء - لنشر العدل ورفع الظلم بل قام لكي يُقتل وينال الشهادة فقط!

ولكن كذب هذا الادعاء واضح لأن والد ذلك الإمام [أي عليّ عليه السلام] لم يجاهد ويكافح أبداً لمجرد أن يُقتل ويستشهد بل كان يقول عن معاوية: "وَسَأَجْهَدُ فِي أَنْ أَطَهِّرَ الْأَرْضَ مِنْ هَذَا الشَّخْصِ الْمَعْكُوسِ وَالْجِسْمِ الْمَرْكُوسِ حَتَّى تَخْرُجَ الْمَدْرَةُ مِنْ بَيْنِ حَبِّ الْحَصِيدِ".

سؤال: قبل القيام بنقد وتمحيص الباب التالي، يلزم أن نطرح سؤالاً حول العنوان الذي اختاره الكلينيّ للباب ١٠٥: هل الإمام الذي لا يموت إلا باختياره يمكنه أن يمنع الموت عن نفسه أم لا؟ وهل يمكنه أن يهرب من قاتليه قبل أن يقع بأيديهم ويبطل بذلك مؤامرتهم عليه أم لا؟ إذا كان كذلك فلا يلزم أن يغيب خوفاً من أن يقتلوه ويحرم شيعته ومحبيه من وجوده؟ فلماذا إذاً غاب الإمام الثاني عشر؟

أما لو قيل إن علة غيبته هي أن الناس لم يكونوا راغبين فعلاً بطاعة الإمام، فنقول لماذا لا يظهر الآن حيث إيران بيد المشايخ المحبين للإمام والمنتظرين له والمتبعين له والذين يقولون ليلَ نهار: «أرواحنا لتراب مقدمه الفداء» و«أرواح العالمين له الفداء»

و«عجل الله فرجه الشريف»، ويملؤون في يوم ولادته الشوارع والأزقة والدوائر الحكومية بالمصابيح وأنواع الزينات الكثيرة التي تؤخذ نفقتها من حساب بيت مال هذا الشعب الفقير، ويحتفلون وينفقون أموالاً باهظة على منطقة «جمكران» في قم؟! إن الشعب الإيراني اليوم يطيع من كل قلبه وروحه من يسمونه «نائب الإمام» ويضعون أكفهم على أرواحهم في سبيل تنفيذ أوامره. ولا شك أنهم لو ظهر الإمام نفسه فسيطيعونه أكثر من طاعتهم لنائبه، ولكن رغم ذلك نرى أن الإمام لا يظهر!! فإما أن نقول إن الروايات التي تقول إن الإمام غاب للحفاظ على نفسه من شر الأعداء المعاندين وبسبب عدم أهلية الناس وعدم قبولهم له، روايات كاذبة، أو أن نقول إن الإمام يعلم أن مُتَوَلِّي أمور بلادنا كذّابون، ويقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم، وأنه لو ظهر الإمام فلن يناصروه، خلافاً لكل ادعاءاتهم، وذلك كي لا يفقدوا ما هم فيه من رئاسة وسلطة!!

١٠٦- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

في هذا الباب ستة أحاديث لم يُصَحِّح البهيوذي أي واحد منها. أما المجلسي فاعتبر الأحاديث ١ و ٢ و ٣ ضعيفةً والحديثين ٥ و ٦ مجهولين والحديث ٤ صحيحاً.

وقد عرّفنا في الصفحات الماضية بعدد من رواة أحاديث هذا الباب من قبيل «إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي» و«محمد بن سنان» و«يونس بن يعقوب» و«سهل بن زياد» و«أحمد بن أبي نصر البرنطي» و«الحسن بن محبوب» و«هشام بن الحكم» و«محمد بن الفضيل» (راجعوا فهرس الكتاب).

لا يخفى أن جزءاً من عنوان هذا الباب أخذ من الآية القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ...﴾ [آل عمران/٥]، ولكن الرواة الغلاة مع الأسف جعلوا هذه الصفة الخاصة بالله للأئمة!!

والطريف أن الكليني يعلم أن الإمام لو كان متصفاً بصفة «لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ» فإن هذه الصفة لا تتسق مع الأحاديث التي رواها هو نفسه في الأبواب ٩٤ و ١٠٢ و ١٠٣ ولا يمكن الجمع بينهما، لأنه روى في تلك الأبواب إن الأئمة يجهلون حرفاً واحداً من حروف اسم الله الأعظم التي يعلمون ٧٢ حرفاً منها، وروى أن الله تعالى عنده علم اختص به نفسه ولم يظهره على أحد من خلقه، وروى في الحديث الأول من الباب ١٠٣ ما يفيد أن الإمام يقول إن الله يُعَلِّمُهُم أحياناً عن شيء من الغيب فيعلموه، ويستأثر بعلم أشياء فلا يُعَلِّمُ بها أحداً فلا يعلمونها. ومن البديهي أنه لا يمكننا أن نقول عن شخص لا يعلم الشيء أحياناً أنه لا يخفى عليه شيء ويعلم علم ما كان وما يكون وما هو كائن.

← الحديث ١ - رواه «سَيِّفُ التَّمَارِ» الذي رواياته مغالية ومعارضة للقرآن وقال علماء الرجال عنه إنه مشترك بين رجل ضعيف وآخر موثق. ورواه الثاني «عبد الله بن حماد» ضعيف أيضاً ولا يجوز الاعتماد على أحاديثه حسب قول علماء الرجال.

يقول «سَيِّفُ التَّمَارِ»: «كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) جَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ فِي الْحَجْرِ». [ولا ندري هل كان أولئك الجماعة من الأفراد من الغلاة أم الأعداء الذين يتظاهرون بمظهر الصديق أم لا؟ الله أعلم!]. «فَقَالَ الْإِمَامُ [أو بالأحرى سأل]: عَلَيْنَا عَيْنٌ؟ فَالْتَفَتْنَا يَمَنَةً وَيَسْرَةً فَلَمْ نَرِ أَحَدًا فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ. فَقَالَ: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَرَبِّ الْبَيْتَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَوْ

كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى وَالْخَضِرَ لَأَخْبِرْتُهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَلَأَنْبِئُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا لِأَنَّ مُوسَى وَالْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ وَلَمْ يُعْطِيَا عِلْمَ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَقَدْ وَرَّثَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِثَةً!!".

هنا علينا أن نسأل «سَيِّفَا التَّمَّارِ»:

أولاً: الإمام الذي لا علم له بأصحابه، ولا يعلم هل ثمة جاسوس في الجوار أم لا، كيف يكون عالماً بما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة؟!

ثانياً: ما الدليل على أن موسى والخضر أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ؟! إن موسى (ع) نفسه لم يدع مثل هذا الادعاء، ويمكننا أن نفهم مما جاء في القرآن أنه لم يكن لديه علم ما كان، لأنه لما كان في الطور لم يعلم بعبادة قومه للعجل، إلى أن قال الله تعالى له: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه/٨٥]. وبعد عودته من جبل الطور لم يكن يعلم أيضاً أن أخاه لم يكن له أي ذنب فيما حدث، بل أخذ برأس أخيه وَلِحْيَتِهِ يَجْرُهُ إِلَيْهِ، إلى أن قال له أخوه: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَفْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف/١٥٠].

حتى نبي الإسلام ﷺ لم يكن لديه علم ما كان - إلا ما أوحى إليه - فلم يكن يعلم عدداً من الأنبياء السابقين (غافر/٧٨).

ثالثاً: قال تعالى مراراً لرسوله في القرآن: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي﴾ [الجن/٢٥]، ﴿وَمَا أَدْرِي﴾ [الأحقاف/٩]، ﴿لَا تَذَرْنِي﴾ [الطلاق/١]..... الخ، فكيف يمكن لأحد أن يدعي خلافاً للقرآن إن رسول الله ﷺ كان يعلم علم ما كان وعلم ما يكون؟!

رابعاً: لما كانوا يسألون رسول الله ﷺ كان ينتظر نزول الوحي عليه ليجيبهم، فكيف يكون الإمام الذي لم يكن يوحى إليه عالماً بما كان وما يكون؟!

خامساً: العلم لا يورث وراثته إلا لدى الرواة الخرافيين!

قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"لقد نصت هذه الرواية على أن النبيّ عنده بالإضافة إلى علم ما كان، علم ما هو كائن وما سيكون، وقد ورثه للأئمة الأطهار، ومعنى ذلك أن الله سبحانه لم يستأثر بشيء وعلمه بكامله قد انتقل للنبيّ والأئمة، وهو مخالف لنصوص القرآن.

وجاء في بعض المرويات عن النبيّ أنه كان يقول لأصحابه: ما لي ولكم! تسألوني عمّا لا أعلم، وإنّما أنا عبد الله لا علم لي إلا ما علّمني ربّي.

وقال لهم مرّة: أنا أعلم بأمور دينكم، وأنتم أعلم بأمور دنياكم، إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تنصّ على أنه لم يدع لنفسه علم ما كان وما سيكون كما تنصّ هذه الرواية" (١).

← **الحديث ٢ -** يقول عدّد من الضعفاء والمجاهيل أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إِنِّي لِأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ. قَالَ ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبُرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ فَقَالَ: عَلِمْتُ ذَلِكَ

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الأخبار والآثار، ص ٢٤٥.

مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ»!!".
فنقول: أولاً: لم يدَّع رسولُ الله ﷺ مثل هذا الادِّعاء، وكما ذكرنا أعلاه خاطب الله تعالى نبيَّهُ مراراً بقوله: (وَمَا أَدْرِى) (وَقُلْ إِنْ أَدْرِى) وخاطب الله تعالى كافَّة عباده - ومن جملتهم النبي ﷺ - قائلاً: (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء/٨٥]. وقال رسول الله ﷺ نفسه في دعاء يستشير: "أنت العالم وأنا الجاهل".

ثانياً: نسي واضع الحديث الجاهل الذي ادَّعى أن الإمام قال: "عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" أن الإمام نفسه قال في الحديث السابق عن هذا العلم: "وَرَثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِثَانَةً". والأهم من ذلك أن الآية التي تُسبب إلى الإمام الاستشهاد بها نُقِلَتْ بشكل خاطئ، فالذي جاء في القرآن: (نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) [النحل/٨٩]، أما إمامُ رواة الكُتُب فقد قرأ الآية كالتالي: «فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ»!! ولذلك اضطر المجلِّس إلى القول: إما أن الإمام نقل الآية بالمعنى أو أن تلك القراءة كانت قراءة الإمام!!
والأهم من ذلك أنه لم يأت في القرآن «عَلِمَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَعَلِمَ مَا فِي الْغَيْبِ وَمَا فِي النَّارِ، وَعَلِمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ». ويُعَلِّم من قرينة الحال أن المراد من «كُلِّ شَيْءٍ» في قوله تعالى (نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) [النحل/٨٩]، كلُّ شيء متعلقٌ بالشرعية والهداية لا كلُّ شيء بالمعنى الحرفي للكلمة، أي أن القرآن (تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) من أمور الدين، لا غير.

فمثلاً كل عاقل يعلم، ولا يحتاج إلى من يُوضِّح له ذلك، أنه لو أشار شخص إلى صيدلية وقال لمُخاطبه: هنا كل شيء تريده. أو قال له: هناك يوجد كل شيء. يفهم السامع من هذا الكلام أن قصد المتكلِّم هو: كل ما له علاقة بالأدوية ووسائل العلاج، ولن يتوقَّع أن يُباع في المحل المشار إليه: اللحاف وكرسي التدفئة والفحم ووجبات الكباب المشوي ومنتشار النجار و.....الخ.

كيف يمكن للإمام الصادق (ع) أن يكون جاهلاً بالقرآن إلى درجة قراءته لآية بصورة خاطئة، أو تصوُّره أنه لما قال تعالى عن القرآن أنه (تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) فيمكن إذن أن نجد فيه علم ما كان وما يكون!! لا ريب أن هذا الحديث كَذِبٌ صُرَّاحٌ وأن رواة الكُتُب وضعوه على لسان الإمام.

ثالثاً: من الواضح تماماً أنه ليس في القرآن الكريم علم الجراثيم ولا علم الإلكترونيات أو علم الوراثة الجينية أو علم الجبر والهندسة والكيمياء و....الخ، وإلا لو كانت تلك العلوم في القرآن ولم يبينها رسول الله ﷺ للمسلمين حتى جاء غير المسلمين فاكشفوها، لكان رسول الله ﷺ قد بخل بنشر هذه العلوم - نعوذ بالله - مع أن الله تعالى يقول: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) [التكوير/٢٤].

وبالمناسبة لم يقبل الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني أيضاً هذا الحديث^(١).

← الحديث ٣ - كان «جَمَاعَةٌ بَنُ سَعْدٍ» فرداً ضعيف الرواية وخبيثاً خرج مع «أبي الخطاب» الذي لُعنَ على لسان الإمام الصادق (ع)، فَقُتِلَ. مثل هذا الشخص يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "اللَّهُ أَكْرَمُ وَأَرْحَمُ وَأَرْأَفُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ ثُمَّ يَحْجُبَ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً".

ونقول لرفيق أبي الخطاب الملعون هذا: إن الله أوجب طاعة رسوله على العباد مع أنه لم يكن للرسول أي علم بأخبار السماء - سوى ما أوحاه الله إليه - كما قال تعالى: ﴿مَا

كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلِكِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص/٦٩].

لم يكن لرسول الله 9 علم بمسائل الأرض إلى أن يتنزل عليه الوحي بذلك، فما بالك بمسائل السماء! (راجعوا فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن»، ص ٩٥ فما بعد من هذا الكتاب).

ثم إن الله تعالى أوجب طاعة «أولي الأمر»، أي الحكّام والولاة وأمراء الجُند والقادة العسكريين - بشرط عدم تخطيهم لأحكام الكتاب والسنة - مع أنه لا علم لهم اتفاقاً بأخبار السماء والأرض.

← الحديث ٤ - يقول صدر هذا الحديث - كالحديث الثالث - علي لسان الإمام الباقر (ع): "اتَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلَى عِبَادِهِ ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ الْعِلْمِ فِيمَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قِوَامُ دِينِهِمْ؟ فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَمَا أَصِيبُوا مِنْ قَتْلِ الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظُّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قَتَلُوا وَغَلِبُوا؟؟؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا حُمْرَانُ! إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَضَاهُ وَأَمْضَاهُ وَحَتَمَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ ثُمَّ أَجْرَاهُ [أي ترك لهم الخيار أن يقبلوا ذلك أو لا يقبلوه، فاختاروا أن تحل بهم تلك المصائب بدلاً من اختيارهم النصر على الطواغيت!! فحقق الله لهم ما اختاروه!] ... وَلَوْ أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ عَلَيْهِمْ سَأَلُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ وَلَاحُوا عَلَيْهِ فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ إِذَا لَأَجَابَهُمْ وَدَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سَيْلِكِ مَنْظُومِ انْقِطَاعِ قَتَبَدَدٍ.....". (كلام مشابه لما جاء في الحديث الثامن في الباب ١٠٥).

أولاً: إن ربنا كما وصف نفسه: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء/١١١]. ولذلك نسأل: متى أوكل الله مقدرات العالم إلى اختيار مخلوقاته وانتقائهم، ولم يعلم بذلك إلا رواة الكليني الكذابون؟!

ثانياً: لو كانت الهزيمة وظهور الطواغيت سبباً لرفع الدرجات في الآخرة فلماذا لم يطلبها النبي من الله تعالى بدلاً من طلبه النصر على الأعداء؟

ثالثاً: كما ذكرنا في الباب ١٠٥ نقلاً عن نهج البلاغة (الرسالتان ٣٩ و ٤٥) قلنا: إن هذه الأكاذيب مخالفة لأقوال علي (ع) الذي كان يسعى حقيقة إلى الانتصار على أعدائه

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الأخبار والآثار، ص ٢٤٦.

من قبيل معاوية وعمر بن العاص.

← الحديثان ٥ و ٦ - فيهما عيوب الأحاديث التي جاءت قبلهما ذاتها. أحد رواة الحديث السادس هو «عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ» الذي قال عنه النجاشي والكشي إنه مُخَلِّطٌ [أو مختلط] وكذَّابٌ يروي المناكير. وكذب هذا الراوي في الحديث الخامس أوضح من الشمس إذ يقول: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَنْ عَنِ خَمْسِمِائَةِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلَامِ فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ: يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَيَقُولُ: قُلْ كَذَا وَكَذَا. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا الْحَلَالُ وَهَذَا الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ وَأَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِهِ وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ؟ فَقَالَ لِي: وَبِكَ يَا هِشَامُ! لَا يَحْتَاجُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ".

من المناسب هنا أن ننقل لكم تلخيص لما ذكره العالم المجاهد المرحوم قلمداران في كتابه الشريف: «راه نجات از شر غلاة» (بخش علم غيب) [طريق النجاة من شر الغلاة، قسم العلم بالغيب]، إذ قال:

"لقد عقد الكليني في كتاب «الكافي» الذي يُعْتَبَر من أفضل كتب الحديث لدينا معشر الشيعة وأهمها بعد القرآن، أبواباً بخصوص علم الأئمة -تصلح مستنداً للمستترزين بالدين على دعواهم علم الأئمة بالغيب- فذكر في الباب ١٠٤ (١) ثلاثة أحاديث، اعتبر العلامة المجلسي في كتابه «مرآة العقول» الحديث الأول منها ضعيفاً والحديثين الثاني والثالث مجهولين فالنتيجة صفر!!

ثم عقد الباب ١٠٥ (٢) وذكر فيه ثمانية أحاديث، ليس فيها - حسب تشخيص العلامة المجلسي في «مرآة العقول» - حديثاً صحيحاً واحداً، هذا بمعزل عن مخالفة الأحاديث لنص القرآن.

وذكر في الباب ١٠٦ (٣) ستة أحاديث اعتبر العلامة المجلسي الحديث الرابع منها فقط صحيحاً، وليس في هذا الحديث كلامٌ عن علم الأئمة بما كان وما يكون وكل ما فيه أن الإمام الباقر (ع) عاتب تلاميذه لأنهم كانوا يساؤون بين علم أنمتهم وعلم أئمة مخالفهم..... ومن الواضح تماماً أن المراد من أخبار السموات والأرض الأخبار التي فيها قوام الدين وليس علم ما كان وما يكون بالمعنى الذي يذهب إليه الغلاة، بل هو العلم المتعلق بأحكام الدين والذي لا شك أن الأئمة الأطهار كانوا كاملي المعرفة به.

أجل، تلك هي الأحاديث التي جاءت في كتاب «الكافي» في هذا الموضوع ورأينا أنه لا يوجد منها حديث صحيح واحد، رغم أنه حتى لو فرضنا أن بعضها صحيح السند وحتى لو بلغ عدد هذه الأحاديث الصحيحة المئات لما غير ذلك من الأمر شيئاً، لأنه طبقاً لأمر الأئمة أنفسهم -سلام الله عليهم أجمعين- لا بُدَّ أن نضرب بها عرض الحائط لأن متونها تخالف مخالفة صريحة آيات القرآن الكريم، كما رأينا في استعراضنا للآيات التي تؤكد بكل وضوح وصراحة اختصاص علم الغيب بالله وحده وتنفيه عن أي أحد من البشر.

(١) الذي عنون له ب: «بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عِلْمُوا!» (الْمُنْتَزِعُ)

(٢) الذي عنون له ب: «بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ!» (الْمُنْتَزِعُ)

(٣) الذي عنون له ب: «بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ!» (الْمُنْتَزِعُ)

وأما ما جاء في كتاب «بصائر الدرجات» المنسوب لـ«محمد بن الحسن الصفار» فقد ذكرنا فيما سبق عدم وثاقة هذا الكتاب حسب ما قاله الشيخ الجليل «محمد بن الحسن بن الوليد» أستاذ الشيخ الصدوق الذي كان يُعرض عن ذلك الكتاب وربما لم يكن يعتبره من تأليف الصفار أساساً، وقد ذهب بعض علماء الرجال مثل «ابن داود» و«الشيخ البهائي» إلى وجود شخصين باسم الصفار أحدهما ثقة والآخر غير ثقة وهو مؤلف «بصائر الدرجات». فإذا كان الأمر كذلك فهل يمكننا أن نحارب القرآن كتاب ربنا وندع عقلاً ووجداننا لأجل أحاديث مذكورة في كتاب مثل كتاب «بصائر الدرجات» هذا؟! انتهى (١).

١٠٧- بَابُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهِ عِلْماً إِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحَّح كلا المَجْلِسِيِّ والبُهْيُودِيِّ أي واحد منها. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ١ مجهولاً والحديث ٢ حسناً، والحديث ٣ مُوثَّقاً. وقد روى الحديث الثالث «منصور بن يونس» الذي كان شخصاً محتالاً. طبقاً لما نقله عنه الكُثَيْبِيُّ ادعى هذا الشخص أنه واقفيٌ لكي يتمكن من أكل أموال الإمام التي كان قد أودعها لديه أمانةً، وبلغها! ولكن الأهم الذي يجب أن نلاحظه في هذه الأحاديث هو متونها. إن أحاديث هذا الباب مخالفة للعقل والقرآن لأنها تقول: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرُؤْمَانَتَيْنِ فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَاهُمَا وَكَسَرَ الْآخَرَى بِنَصْفَيْنِ فَأَكَلَ نَصْفاً وَأَطْعَمَ عَلِيّاً نَصْفاً ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَخِي! هَلْ تَنْدُرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَانَتَانِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَأَلْبَنُوهُ لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا الْآخَرَى فَالْعِلْمُ أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ.....".

هل هذه القصص التي بطلانها أوضح من الشمس سوى أكاذيب من وضع الرواة الكذبة؟

والعجيب أن الكُثَيْبِيَّ الذي اعتبر في الأبواب السابقة أن الأئمة ورثوا علمهم وراثته، سحب كلامه عن وراثته العلم هنا وقال بأن علم الإمام كان على سبيل المشاركة، وهذا أيضاً بواسطة أكل الرمانة. اللهم اهد قومنا ونجهم من الخرافات!

١٠٨- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الثاني مجهولاً والحديث الثالث ضعيفاً، ولكن العجيب أنه اعتبر الحديث الأول صحيحاً رغم أن أحد رواته «حمزة بن بزيع» الذي تعرّفنا على حاله فيما سبق. (في الصفحة ٢٢١- ٣٠٤ من الكتاب الحالي). ولم يعتبر الأستاذ البُهْيُودِيُّ أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

ولا تتضمن متون هذه الأحاديث أي موضوع مفيد بل تنقل عن الإمام أنه قال: "عَلَّمْنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ مَاضٍ وَغَابِرٍ وَحَادِثٍ فَأَمَّا الْمَاضِي فَمُفَسَّرٌ وَأَمَّا الْغَابِرُ فَمَزْبُورٌ وَأَمَّا الْحَادِثُ فَقَدْ ذُفِّتْ فِي الْقُلُوبِ". ونقول: إن علم جميع الناس هو كذلك وادّعاء هذه الأحاديث أن الأئمة يسمعون كلام الملائكة ادّعاء لا دليل عليه وقد فندناه في الصفحات السابقة (راجعوا الصفحات ٢٦٦ و ٢٧٣.....).

(١) حيدر علي قلمداران، «طريق النجاة من شر الغلاة - قسم علم الغيب». باختصار وتلخيص.

١٠٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَوْ سُئِرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ أَمْرٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ
في هذا الباب حديثان لم يُصَحِّحَ المَجْلِسِيُّ والِبْهَوْدِيُّ أيّاً منهما، واعتبر المَجْلِسِيُّ
الحديث الأول مجهولاً والثاني ضعيفاً.

يَدَّعي متن الحديثين المذكورين أَنَّ الْأَئِمَّةَ يعلمون الغيب، وهي دعوى تخالف عشرات
الآيات القرآنية. من ذلك أنها تخالف قوله تعالى - الذي أشرنا إليه مراراً وتكراراً في هذا
الكتاب :- ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ.....
مَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/٩].

١١٠- بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ (ع) فِي أَمْرِ الدِّينِ
لقد درسنا جميع أحاديث هذا الباب من قبل بعد دراستنا ونقدها لأحاديث الباب ٢٢ من
الكافي لذلك لا نكرر نقد هذه الأحاديث هنا. (راجعوا الصفحة ١٧٧ فما بعد من الكتاب
الحالي التي عنوانها بعنوان: الأحاديث المتعلقة بهذا الباب). ونذكر هنا فقط بأنه لو كانت
أمور الشريعة قد فُوضت إلى النبي لما وقعت حادثة زواج النبي من طليقة مولاه «زيد بن
حارثة» (الأحزاب/٣٧) لأن الرسول الأكرم ﷺ لم يكن راغباً بهذا الزواج.

١١١- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ بِمَنْ يُشْبِهُون مِمَّنْ مَضَى وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنَّبَوَّةِ
يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث. لم يُصَحِّحَ البْهَوْدِيُّ منها إلا الحديث الثالث فقط
واعتبر جميع الأحاديث الباقية غير صحيحة. أما المَجْلِسِيُّ فاعتبر الأحاديث ١ و ٢ و ٥
و ٦ حسنة والحديث ٤ مُؤْتَقاً والحديث ٧ ضعيفاً والحديث ٣ صحيحاً.
يعتبر الكليني - بشهادة عنوان هذا الباب - أَنَّ ادَّعاء نبوة الأئمة مكروه، ومنه يَنْبَئُنَّ
أَنَّ القول بنبوة الأئمة ليس حراماً في نظره بل مكروه فقط!!!

هذا في حين أنه بصرف النظر عن الأحاديث الكثيرة المروية في كتب الحديث حول
هذا الموضوع، يقول الإمام الصادق (عليه السلام) في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته - وهو
الحديث الذي صحَّحه كل من المَجْلِسِيُّ والِبْهَوْدِيُّ - بصراحة قاطعة: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ
خَتَمَ بِنَبِيِّكُمْ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَدًا". وقال في الحديث السادس أيضاً رداً على من قال
له: "عِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُلٌ؟" فأجاب الإمام غاضباً: "يَا سَدِيزُ! سَمِعِي وَبَصْرِي
وَشَعْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي مِنْ هَؤُلَاءِ بَرَاءً، وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَرَسُولُهُ. مَا هَؤُلَاءِ
عَلَى دِينِي وَلَا عَلَى دِينِ آبَائِي" (أي هم خارجون عن الإسلام).

ولا نقول لماذا لم يهتم الكليني بالقرآن وبقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ
رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب/٤٠]، لأننا نعلم أنه لم يكن له علم
بالقرآن، ولكنه يبدو أنه لم يكن يدرك حتى دلالات الأحاديث التي يرويها بنفسه، فرغم
هذين الحديثين اللذين رواهما هو نفسه نجده يقول إن القول بنبوة الأئمة مكروه!!

في نهاية الحديث السادس ذُكرت ادَّعاءات يُحْتَمَلُ احتمالاً قوياً أن يكون وضاعوا
الحديث قد أضافوها إلى أصل الحديث، حيث تُسبب إلى الإمام قوله: "نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللَّهِ،
نَحْنُ تَرَاجِمَةُ أَمْرِ اللَّهِ، نَحْنُ قَوْمٌ مَعْصُومُونَ أَمَرَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِطَاعَتِنَا وَنَهْيٍ عَنْ
مَعْصِيَتِنَا، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَفَوْقَ الْأَرْضِ!!" وقد تكلمنا على هذه

الأمر وفندناها في الصفحات السابقة. (من جملة ذلك الصفحات ٦٤ و ٢٤٦-٣٤٠ و ٢٦٣-٣٦٤). كما ادّعى الحديث العصمة للأئمة فنسب إلى الإمام قوله: "نَحْنُ قَوْمٌ مَّعْصُومُونَ أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِطَاعَتِنَا وَنَهَى عَنِ مَعْصِيَتِنَا". هذا مع أن عصمة غير الأنبياء لا أساس قرآني لها ودعوى بلا دليل وحتى عصمة الأنبياء ليست مطلقة بل كما بيّنها القرآن.

وافترى الرواة في الحديث السابع على الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "الْأئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَّا مَا خَلَا ذَلِكَ فَهُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

هذا مع أن الإمام الصادق عليه السلام يعلم أفضل من الآخرين أن الفرق والاختلاف بين النبي والأئمة أكثر من هذه الأمور بكثير. من جملة ذلك: المعراج، وجوب قيام الليل على النبي وعدم وجوبه على الآخرين، حرمة الزواج من نسائه بعد وفاته، حرمة رفع الصوت في حضوره، أنه يجوز للنبي أن يتزوج بلفظ الهبة ولا يجوز لغيره.... الخ.

والحديثان الأول والرابع في هذا الباب يشابهان الحديث الخامس في الباب ١١٢ الذي نقدناه سابقاً في معرض نقدنا لأحاديث الباب ٦١ (راجعوا الصفحة ٢٧٩ فما بعد). والحديث الثالث في هذا الباب - كما قلنا - يكذب الحديث الثاني في الباب ٩٨ .

١١٢- بَابُ أَنَّ الْأئِمَّةَ ع مُحَدِّثُونَ مُفَهِّمُونَ

لقد درسنا أحاديث هذا الباب ونقدناها خلال دراستنا لأحاديث الباب ٦١ في الكتاب الحالي (راجعوا الصفحة ٢٧٩ فما بعد).

١١٣- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّحَ البُهِودِيُّ أيّاً منها. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين الثاني والثالث ضعيفين، ولكنه اعتبر الحديث الأول صحيحاً! مع أن في سند الحديث الأول «جابر الجعفي» الذي عرّفنا به فيما سبق^(١)، و «إبراهيم بن عمر اليماني» الذي اعتبره ابن الغضائري ضعيفاً جداً، و «حماد بن عيسى» الذي لم يكن يثق إلا بعشرين حديثاً من رواياته التي رواها بنفسه، و «الحسين بن سعيد» الذي يُعَدُّ من الغلاة ولا يُعَوَّل على حديثه.

وينبغي أن نعلم أن الدين الصحيح هو الذي تكون عقائده وتعاليمه مطابقة للعقل والفطرة، ومن المُتَّفَق عليه أن "كلما حكم به العقل حكم به الشرع". والمذاهب الخرافية كثيرة، ومن جملة العقائد الخرافية المخالفة للعقل والقرآن ما جاء في هذا الباب من أحاديث.

تدّعي متون أحاديث هذا الباب "أنَّ رُسُلَ اللَّهِ (ع)، وَخَاصَّةً اللَّهُ مِنْ خُلُقِهِ [يقصد الأوصياء] جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ!"

هذا في حين أن القرآن بيّن لنا أن الأنبياء بشر مثلنا كسائر أفراد البشر. ولو كان للأنبياء روحٌ غير روح سائر الأفراد لقال عنهم القرآن "بشر غيركم".

ثم إنه يقول في الحديث الأول إنهم (أي الأنبياء) "أَيَّدَهُمُ اللَّهُ بِرُوحِ الشَّهَوَةِ فِيهِ اسْتَهْوَا

(١) راجعوا الصفحات ٢٩٥ و ٢٩٢ من الكتاب الحالي.

طَاعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَرَهُوا مَعْصِيَتَهُ". أما في الحديث الثالث فيقول: "وَرُوحَ الشَّهْوَةِ فِيهِ أَكَلٌ وَشَرِبٌ وَأَتَى النِّسَاءَ مِنَ الْحَلَالِ؟!"

علاوة على ذلك، من المعلوم إن الإنسان الذي يؤمن بصفات الجلال والجمال لله تعالى يطيع الله الذي يؤمن به ويخاف من عذابه ويرجو رحمته، ولا يلزم لأجل ذلك أن يكون له روحان، كما لا يلزم أن تلفق الكلام ونقول إنه بروح القوة يقدر على طاعة الله وبروح الإيمان يؤمن بالله! لأن الإيمان ذاته يستتبع الطاعة أيضاً. إن الأئمة لا يقولون مثل هذا الكلام.

وفي الحديثين الثاني والثالث ادَّعِيَ أن الأئمة يعلمون الغيب. وقد تكلمنا بما يكفي في إبطال هذه الدعوى في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» (الصفحة ٩٥ وما بعد) وفي سائر فصول هذا الكتاب. ونذكر هنا بضعة نماذج:

تَخَلَّفَتْ أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ٩ عن القافلة ولم يعلم رسول الله ٩ بذلك. قُتِلَ أصحاب النبي ٩ في بئر معونة ولم يعلم النبي بذلك حتى جاءه شخص فأخبره بالخبر. فكيف تقولون إن الإمام يعلم بكل شيء؟ ويستفاد من «نهج البلاغة» أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام لو لم يقم مأموره وجواسيسه في أطراف البلاد وأكنافها بإطلاعه على ما يحدث في الأمصار لما علم بذلك.

يريد الوضّاعون الجهلة أن يثبتوا بهذه الأحاديث علم الأئمة بالغيب، مع أن مثل هذا العلم ليس فضيلة لأولئك الكرام الأجلاء، فمثلاً لو كان إبراهيم (ع) يعلم أنه لن يذبح ابنه إسماعيل (ع) في نهاية المطاف، ولو كان أمير المؤمنين علي عليه السلام يعلم أنه لن يصيبه مكروه عندما بات في فراش النبي ليلة الهجرة، فإن عملهما لن يكون فيه أي فضيلة، لأن أهمية عملهما تكمن في عدم علمهما بعاقبة ما قاما به من عمل طلباً لرضا الله وعملًا بواجبهما في طاعة الله.

والطريف أن «المُفَضَّلَ بْنَ عَمَرَ» الكذاب يزعم أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "وَرُوحَ الْقُدُسِ فِيهِ حَمَلُ النَّبُوَّةِ فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيُّ ٥ انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ فَصَارَ إِلَى الْإِمَامِ".

مع أن انتقال الروح من بدن إلى بدن آخر هو التناسخ بعينه الذي قال عنه حضرة الرضا (ع): "من قال بالتناسخ فهو كافر". ثم إن روح القدس لم يكن في النبي أبداً بل كان ينزل عليه بأمر الحق لكن واضع الحديث الجاهل لم يكن بفهم ما يلفق من كلام! علاوة على ذلك ماذا كان يفعل روح القدس مع الأئمة الذين لا يوحى إليهم؟! ولماذا لم يشير القرآن إي إشارة إلى هذا الموضوع؟

١١٤ - بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللَّهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ (ع)

ذُكِرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ سِتَّةُ أَحَادِيثَ اعْتَبَرَ الْمَجْلِسِيُّ الْحَدِيثَيْنِ ٢ وَ ٥ مَجْهُولَيْنِ وَالْحَدِيثَ ٤ حَسَنًا وَالْحَدِيثَ ٦ مُرْسَلًا وَالْحَدِيثَيْنِ ١ وَ ٣ صَحِيحَيْنِ. وَلَمْ يُصَحِّحِ الْيَهُودِيُّ أَيَّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ.

استدل الإمام - في الأحاديث الأولى والثاني والخامس - بآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ ۝﴾ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ

وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا» [الشورى/٥١-٥٢].

إن الروح الذي يُوحى به ليس سوى القرآن. وجاء في نهاية الآيات: "جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ" وهذه الهداية ليست سوى القرآن ذاته الذي كان يوحى إلى النبي ولا علاقة للملائكة بذلك. وقال أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) أيضاً: "قَفَى بِهِ الرُّسُلَ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣).

من هذا يتبين ما يلي:

أولاً: ليس الروح في هذه الآية بمعنى الملائكة، بل معناه القرآن الكريم، والإمام يعلم هذا الأمر بالطبع أفضل من الآخرين كما جاء في الحديث السادس من هذا الباب ذاته أن الإمام علياً (ع) استدل بالآية الثانية من سورة النحل^(١) وقال: «وَالرُّوحُ [في الآية] غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ». وبمقارنة آية سورة النحل مع الآية ٥٢ من سورة الشورى يتبين أن الروح التي وصفها الله بقوله: «رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا» والتي وصفها أيضاً بأن الملائكة -الذين يعملون تحت أمر جبريل- تنزل بها على مَنْ يَشَاءُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ، أي الروح التي تنزل على النبي ويوحى بها إليه، ليست ملكاً من الملائكة بل هي القرآن.

ثانياً: إن الكذبة الأخرى في هذه الأحاديث أنها تقول إن الملك المذكور أكبر من جبرئيل وميكائيل -عليهما السلام-! في حين أن القرآن لم يعرف لنا أي ملاك أكبر من جبرئيل نزل على النبي، فينبغي ألا يكون هذا الموجود الذي يذكره الحديث من الملائكة!! ثم في الحديث الخامس أنه لما سُئِلَ الإمام (عليه السلام) عَنْ الْعِلْمِ أَهْوَى عِلْمٌ يَتَعَلَّمُهُ الْعَالَمُ مِنْ أَقْوَامِ الرِّجَالِ أَمْ فِي الْكِتَابِ عِنْدَكُمْ تَقْرَؤُونَهُ فَتَعْلَمُونَ مِنْهُ؟ لم يُشِرْ الإمام إلى أي من الكتب التي جاءت في أحاديث أخرى كأحاديث الباب ٩٨ التي ذكرت أن الإمام كان يرجع إلى الجفر والجامعة ومصحف فاطمة و.....، ولم يجب عن سؤال السائل.

وفي الحديثين الثالث والرابع استدل الإمام بآية: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء/٨٥]. قال المَجْلِسِيُّ في «مرآة العقول» أن الشيخ الطَّبْرَسِيّ ذكر في تفسيره «مجمع البيان» أقوالاً متعددة حول المقصود من «الروح» في تلك الآية، وأقوى الأقوال الذي رجّحه الطبرسي على غيره من الأقوال هو: أن المقصود من «الروح» هو الروح الذي به قوام بدن الإنسان وهو المُشار إليه في الآية ١٤ من سورة المؤمنون^(٢).

في هذه الحالة يتبين إذاً بطلان أحاديث الكُفَيّنيّ.

والقول الثاني أن المقصود من «الروح» جبرئيل أو ملك من الملائكة. وفي هذه الحالة فليس الملك لا في الرسول ولا في الإمام بل كما ذكرنا آنفاً هو ملك ينزل على النبي ولا يكون في داخله أو في داخل أوصيائه. فكل حديث يقول إن الروح فينا باطلٌ بكل وضوح، لأنه يلزم عنه أن يكون للنبي والإمام روحاً أكثر مما لدى سائر الناس وهذا

(١) أي قوله تعالى: (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ....) [النحل/٢].

(٢) أي قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون/١٤]. (المترجم)

يخالف الآيات التي نصت على أن الأنبياء بشرٌ كسائر البشر وأن الأنبياء من جنس الناس تماماً. ثم إن الملائكة المذكورة لا يمكن أن تنزل على الأئمة الذين لا يوحى إليهم. إضافة إلى ذلك فإن القرآن الكريم لم يشر أدنى إشارة إلى ملائكة أكبر من جبرئيل، وليس عندنا أي دليل على أن مثل هذا الكائن كان ينزل على النبي.

والقول الثالث هو أن المقصود من «الروح» الوحي والقرآن، وفي هذه الحالة يكون بطلان أحاديث الكليني في هذا الباب واضحاً تماماً. لأن الوحي القرآني لا علاقة له بالأئمة. ومن هنا يتبين أن الرواة لم يفهموا أنفسهم الكلام الذي لفقوه بل كان كل قصدهم تخريب الدين والتلاعب بمعاني القرآن وجاء الكليني وجمع رواياتهم في كتابه دون التفكير بمضامينها.

١١٥- بَابُ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ (ع)

أورد الكليني في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يعتبر كلا المجلسي واليهودي أيّاً منها صحيحاً. اعتبر المجلسي الحديث الأول مجهولاً و الثاني مجهولاً كالحسن والثالث مُرسلاً.

الحديثان الأولان في هذا الباب مرويان عن «الحكم بن مسكين» الذي لم يوثقه النجاشي ولا نعلم حاله. وبعض علماء الرجال ضعفوه. وقال الممقاني في كتابه «تنقيح المقال» -الذي ألفه لتطهير المجاهيل والضعفاء والدفاع عنهم- عنه: لما كان كثير الرواية وكان الثقات يروون عنه فهو حسن الحال!!

هذا في حين أن العارفين بعلم الحديث يعلمون جيداً أن الثقات رووا كثيراً عن أفراد فاسدي العقيدة والعمل، فمجرد رواية الثقات عنهم لا تُعتبر دليلاً على حسن حالهم!! واقع الأمر أنه لا بد من التمعّن في الأحاديث المنقولة عن شخص ما، فإن وجدناها مخالفة للقرآن والعقل رددناها حتى لو كان الثقات قد رووا عنه. ومن جملة هؤلاء راوينا «الحكم بن مسكين» الذي يروي كلاماً مخالفاً للقرآن والعقل حين يقول إن علوم الإمام تنتقل في آخر لحظة من حياته إلى الإمام الذي بعده!!

إن حصول العلم إما أن يتم بالوحي الإلهي وهو خاص بالأنبياء، أو بواسطة تحصيل العلم والكسب التدريجي له من خلال التعلم. ولما أجمع العلماء على أن الإمام لا يوحى إليه فلا يبقى إلا أن يقوم الإمام بتعلم العلم وتحصيله. وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام مراراً وتكراراً: "علمني وحدثني رسول الله". وقال: "وليس كل أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من كان يسأله ويستفهمه وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألتُه عنه وحفظتُه" (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٠).

فلم يكن الأمر أن علوم النبي في آخر لحظة من حياته انتقلت إلى الإمام. إضافة إلى ذلك فقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام في وصيته: "بادرْتُ بوصيتي إليك وأوردتُ خصالاً منها قبل أن يعجل بي أجلي دون أن أفضي إليك بما في نفسي أو أن أنقص في رأيي كما نُقصت في جسمي..." (نهج البلاغة، الرسالة ٣١).

من الواضح أن العلم من فضائل روح الإنسان العالم وصفاته، وعندما تنتقل روح الإنسان إلى العالم الآخر ينتقل علمه معه أيضاً، وليست القضية أن العلم يزول عن روح الشخص المتوفى وينفصل عنها ثم ينتقل إلى روح الشخص الفاقد لهذا العلم! وقد روى الكليني ذاته -الذي دون هذه الأحاديث الخرافية- في الباب الثامن من «الكافي» رواية تقول: "يموت

العالم فيذهب بما يعلم".

إن انتقال العلم بالوراثة كذب قطعاً وهذه الخرافة ذاتها هي التي يتمسك بها الصوفية والفلندرية ويدعون توريث الإرشاد والقطبية. يموت المرشد فيستلم الابن مقام أبيه ويصبح مرشداً!!

إضافةً إلى ذلك، فإن أحاديث هذا الباب تعارض أحاديث البابين ٦١ و ١١٢ ونظائرها، التي ادّعت أن الأئمة «مُحدّثين»، وأن الملك يكلمهم، فيسمعون صوته ولا يرونه، وتعارض أحاديث الباب ١١٤ التي تدّعي أن في الإمام روحاً أكبر من جبريل!! فمن الطبيعي أنه بوجود مثل هذه الروح لا حاجة إلى انتقال العلم من صدر إلى صدر. كما تعارض أحاديث الباب ٩٨ التي تقول إن الإمام يتعلم العلم من «الجفر» و«الصحيفة الجامعة» و«مصحف فاطمة» ومن الإلهامات القلبية. وكما لاحظنا في الأبواب ذات العلاقة، ينظر الإمام التالي قبل مدة طويلة من اللحظات الأخيرة لحياة الإمام قبله، في الكتب ويحصل العلم، وعندئذٍ ما الحاجة إلى انتقال العلم إليه عند وفاة الإمام الذي قبله؟

كما تخالف أحاديث هذا الباب أيضاً الحديث الأول من الباب ١٨٣ الذي يذكر أن الإمام الحسن (ع) أجاب أثناء فترة إمامة أبيه عليّ (ع)، وقبل شهادة أبيه بمدة، عن الأسئلة التي سأله إياها الخضر ليميز الإمام من غير الإمام! ومنه يتبين أن علم الإمامة انتقل إليه!

ومن أكاذيب «الحكم بن مسكين» الأخرى الحديث الثاني في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي والذي رواه عن «إسحاق بن عمار» فطحي المذهب^(١) عن فرد مجهول لم يذكر حتى اسمه، وجاء فيه أن الإمام قال بشأن قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۝﴾

لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب/٧٢-٧٣]، إن المقصود من الأمانة: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها. هذا في حين أن الكلينيّ أورد أحاديث في الباب ٧٢ وسائر الأبواب، مناقضة لهذا الحديث، إذ ذكر فيه أن الإمام له ولاية على السماوات والأرض وأن كل الأرض ملك للإمام. خلافاً لهذا الحديث الذي يدّعي أن السماوات والأرض رفضن قبول ولاية أمير المؤمنين.

والواقع أن كل هذه الادعاءات المتناقضة كذب في كذب، ولا علاقة للآية الكريمة بولاية أي شخص وإمامته، وكما ذكر أغلب المفسرين ومنهم الشيخ الطبرسيّ في تفسيره «مجمع البيان»، إن المقصود من الأمانة التكليف والشريعة الإلهية، وذلك بدليل الآية التي جاءت بعدها والتي تقول «لِيُعَذِّبَ» و«يَتُوبَ» لكن الرواة الجهلة لجهلهم بالقرآن لم ينتبهوا إلى الآية التي بعدها ولفقوا كلاماً لا يتناسب مع القرآن.

في الظاهر إن مسؤولية أحاديث هذا الباب تقع على عاتق «عليّ بن أسباط» الذي كان في ابتداء أمره فطحيّ المذهب، ولكنه بعد مدّة من الزمن أظهر التشيع، وربما استطاع عن هذا الطريق أن يكسب ثقة الشيعة به، وينشر خرافاته وأباطيله بينهم. كما أنه

(١) عرّفنا به في الصفحات ١٦٨ - ١٦٦ من الكتاب الحالي.

يروى عن «محمد بن الفضل» الكذاب.

كما يجب الانتباه إلى أن «الْحَكَمَ بَيْنَ مَسْكِينٍ» كان على صلة خاصة بالفتحية، إذ إنَّ «عليَّ بنَ أسباط» فطحى المذهب يروي عنه، وهو - أي «ابن مسكين» - يروي عن «إسحاق بن عمار» فطحى المذهب أيضاً!

١١٦ - بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءٌ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ كُلِّ الْمَجْلِسِيِّ وَالْيَهُودِيِّ اعْتَبَرَاهَا جَمِيعاً غَيْرَ صَحِيحَةٍ، فَقَدْ ضَعَّفَ الْمَجْلِسِيُّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ، وَاعْتَبَرَ الْحَدِيثَ الثَّانِيَ مَجْهُولاً وَالْحَدِيثَ الثَّلَاثَ حَسَناً.

← الحديث ١ - يقول الحديث الأول الذي سنده في غاية الضعف إن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور/٢١]: "الَّذِينَ آمَنُوا: النَّبِيُّ وَآمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. وَذُرِّيَّتُهُ: الْأَئِمَّةُ وَالْأَوْصِيَاءُ...".

هذا في حين أن الآية المذكورة عامة تشمل جميع أهل الإيمان ولحوق أبنائهم المؤمنين بهم. علاوة على ذلك فإن سورة الطور مكية وفي ذلك الزمن لم يكن النبي قد بيّن شيئاً بشأن عليّ (ع) بل كان يجاهد المشركين بشأن مسألة «التوحيد» فحسب. ولو صح ما جاء في هذا الحديث من أن المقصود من «الَّذِينَ آمَنُوا» في الآية: النبي وعليّ لوجب أن تقول الآية: (وَالَّذَانِ آمَنَّا..)، والعجيب أن واضعي الحديث لم يكونوا يُفَرِّقُونَ بين الجمع والمثنى!

← الحديث ٢ - ادَّعَى فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي أَنَّ الْإِمَامَ قَالَ: "نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ وَفِي الْعَطَايَا عَلَى قَدَرِ مَا نُؤْمَرُ"، فِي حِينَ أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ أَنَّ عَلِيّاً (ع) لَهُ فَضْلٌ عَلَى سَائِرِ الْأَئِمَّةِ!

١١٧ - بَابٌ أَنَّ الْإِمَامَ (ع) يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا فِيهِمْ (ع) نَزَلَتْ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث. ضَعَّفَ الْمَجْلِسِيُّ الْأَحَادِيثَ ١ و ٢ و ٤ و ٦ مِنْهَا وَاعْتَبَرَ الْحَدِيثَ ٣ مَجْهُولاً، وَفِي رَأْيِنَا الْحَدِيثَ ٣ ضَعِيفٌ أَيْضاً لَوْجُودِ «مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ» الْكَذَّابِ وَ«الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ» الْغَالِي فِي سَنَدِهِ. وَاعْتَبَرَ كِلَا الْمَجْلِسِيِّ وَالْيَهُودِيِّ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ ٥ و ٧ صَحِيحَيْنِ. وَلَكِنْ فِي نَظَرِنَا لَا يُمْكِنُ الْوُثُوقُ بِالْحَدِيثِ ٧ لَوْجُودِ «الْبَرْقِيِّ» فِي سَنَدِهِ.

لَقَدْ خَدَعَتْ أَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ - وَنَظَائِرُهَا الْكَثِيرَةُ فِي كُتُبِنَا - عَدداً كَبِيراً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْقَعَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَالْخُصُومَةَ وَالْجِدَلَ. وَقَدْ أَلْفَ أَخُونَا الْفَاضِلُ الْمَرْحُومُ الْأَسْتَاذُ حَيْدَرُ عَلِيٍّ قَلَمْدَارَانِ كِتَاباً مَفِيداً بِعَنْوَانِ «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ الْإِتِّحَادِ] بِهَدَفٍ مُحَارِبَةِ التَّفَرُّقَةِ الطَّائِفِيَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبِهَدَفٍ دِرَاسَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِمَامَةِ الْمَنْصُوصَةِ وَنَقْدِهَا، وَقَدْ كَتَبْتُ عِدداً مِنَ الْحَوَاشِي عَلَيْهِ ذَكَرْتُ فِيهَا بَعْضَ الْمَوْضُوعَاتِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ مَسْئُولُو الْبِلَادِ الْحَالِيِينَ لَا يَرْغَبُونَ بِقِطْعَةِ النَّاسِ وَوَعِيهِمْ، لَمْ يَسْمَحُوا حَتَّى الْآنَ بِنَشْرِ ذَلِكَ الْكِتَابِ كَيْ لَا يَدْرِكَ الْمُسْلِمُونَ، لَا سِيَّامَا الشَّعْبَ

الإيراني، كَذِبَ أحاديث النصّ على الأئمة وكَذِبَ الصحف المختلفة التي ادَّعى أنَّ النبيَّ تركها في هذا المجال. لذلك فإنني مضطّر، رغم ضعف حالي الشديد وشيخوختي والأمراض التي أعاني منها وآثار السَّجُن، أن أبين بعض الأمور، وأدعو الله تعالى أن يُيسِّر أسباب نشر كتاب «شَاهِرِ اتِّحَاد» لأن ذلك سيكون له قطعاً أثرٌ كبيرٌ جداً في تنوير أفكار الشيعة. إنه ولي التوفيق.

← الحديث ١ - راويه الأول يُدعى «بُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيَّ». وهو رجل يعتقد بتحريف القرآن (كما ذكرنا ذلك من قبل، راجع ص ٣٢٥)، وحديثه هنا يدل أيضاً على وقوع التحريف في القرآن! وللأسف روى الكليني حديثه باسم الآثار الصحيحة عن الصادقين!

في هذا الحديث ينقل «بُرَيْدُ الْعَجَلِيَّ» الأحقق عن الإمام (ع) أنه قرأ الآية ٥٩ من سور النساء على النحو التالي: (فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازُعًا فِي أَمْرِ فِرْدَوْهَ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)! وادَّعى الراوي أن الإمام قال بعدها: (كَذَا نَزَلَتْ)! وقال المجلسي في شرح هذا الحديث: "فالظاهر أنه كان في قرآنهم -عليهم السلام- هكذا فأسقطه عثمان!!" (١).

لما رأى واضعوا هذا الحديث أن الآية المذكورة من سورة النساء لا تفي بغرضهم؛ سعوا من خلال تحريف الآية إلى القول بأنه لا بد من الرجوع في موارد النزاع وحالات الاختلاف إلى «أولي الأمر» إضافة إلى الرجوع إلى الله ورسوله. وبما أنه من الواجب طاعة «أولي الأمر» فيمكن إذا الرجوع إليهم في حالات بروز الاختلاف، وبما أن طاعة «أولي الأمر» لا بد أن تكون طاعة مطلقة لا نقاش فيها فهم إذا معصومون، وبما أنهم معصومون فهم ليسوا سوى الأئمة الاثني عشر!!

وأقول: في هذا الاستدلال عدة ادِّعاءات كلها باطلة:

أولاً: ادعاء وقوع التحريف في القرآن الذي لا يحتاج إبطاله إلى توضيح، وقد قرأ عليّ (ع) -في نهج البلاغة (الخطبة ١٢٥ والرسالة ٥٣)- الآية ٥٩ من سورة النساء على نحو متطابق مع القرآن ولم يضيف جملة «إلى أولي الأمر منكم» إلى آخر الآية كما فعل راوي هذا الحديث، ورغم أن علياً (ع) نفسه كان المصدق الأتم والأكمل لـ«أولي الأمر» ولكنه لأجل رفع الخلاف الذي نشب بينه وأصحابه من جهة ومعاوية وجنده في الجهة المقابلة، لم يقل ارجعوا إلي أنا المعصوم في أمر التنازع بل قبل بحكم القرآن والسنة ورضي أن يرجع طرفا النزاع، الذي كان هو أحدهما، إلى كتاب الله وسنة رسوله (٢).

(١) المجلسي، مرآة العقول، ج ٣، ص ١٨١. (المترجم)

(٢) إن قبول الإمام علي (ع) لتحكيم الحكيم كان عملاً صحيحاً تماماً ومشروعاً، أما تصرف الحكيم بشكل خاطئ فلا علاقة له أبداً بالإمام، لأنه أراد في البداية أن يعين «ابن عباس» حكماً من طرفه لكونه فرداً عالمياً بالقرآن وواعياً، ولكن أصحابه مع الأسف لم يقبلوا بذلك كما لم يقبلوا بمالك الأشتر المرشح الثاني الذي رشحه الإمام ليكون حكماً من طرفه، وأصرّوا على أن يكون أبو موسى الأشعري هو الحكم من قبل الإمام. ولم يكن أبو موسى فرداً ذكياً وبصيراً، أو على الأقل لم يكن بمستوى الحكم الذي عينه جيش معاوية والذي كان سياسياً محكماً وداهية ذي تجربة. إضافة إلى ذلك فإن الإمام (ع) قال: "فَإِنَّمَا حُكِمَ الْحَكَمَانِ لِيُحْيَا مَا أَحْيَا الْقُرْآنُ وَيُمِيتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنُ وَإِحْيَاؤُهُ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَإِمَاتَتُهُ الْافْتِرَاقُ عَنْهُ فَإِنْ جَرَّ الْقُرْآنُ إِلَيْهِمْ اتَّبَعَاهُمْ وَإِنْ جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا" (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٧). وبناءً عليه كان لابد على الحكيم أن يستندوا إلى آيات القرآن

فمن يحب علياً بصدق ويقبل كلامه عليه أن يرد حديث الكَلْبِيِّ ويعتبره كذباً. من هذا يَتَبَيَّنُ أن رواة الكَلْبِيِّ الكذابين لم يكونوا يهتمون بكلمات عليٍّ (ع)!

ثانياً: لقد ذكرنا سابقاً تفسير عليٍّ (ع) للآية ٥٩ من سورة النساء (راجعوا الصفحات ٢٦٥-٣٦٨ و ٢٩٦-٤١٢ من هذا الكتاب)، ولا نُكْرِرُ ذلك هنا، بل نذكر أن كلمة «أولي الأمر» استُخدمت في القرآن مرّتين كلاهما في سورة النساء. مرّةً استخدمت مع ضمير «مَنْكُمْ» ومرّةً مع ضمير «مَنْهُمْ» والمقصود بالضميرين كما هو واضح المؤمنون المعاصرون للنبي ولا علاقة للضميرين بالإمام المعصوم، إضافة إلى ذلك لم يكن عشرة من الأئمة الاثني عشر ولاة أمور كي يأمر الله بالرجوع إلى «أولي الأمر» بوصفهم أولئك الأئمة. ثم كما قلنا من قبل عين عليٍّ (ع) مالكاً للأشتر والياً على مصر وقال مخاطباً المصريين: "فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقَّ" (نهج البلاغة، الرسالة ٣٨).

ثالثاً: يدّعي «يُريد» أن الإمام قال: "وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَةِ وُلاةِ الْأَمْرِ وَيُرَخِّصُ فِي مَنَازِعِهِمْ؟"

ونحن نقول إن الإمام لم يقل ذلك قطعاً لأنه كما ذكرنا في تفسير الآية (في الصفحة ٢٩٦-٤١٢) تختلف طاعة «أولي الأمر» عن طاعة الله ورسوله بأن طاعة أولي الأمر ليست طاعة مطلقة بل مشروطة ومنوطة بعدم مخالفتهم للكتاب والسنة. وعليه فالأمر بطاعة «أولي الأمر» متعلّق بحالة عدم مخالفة أوامرهم للشريعة، والترخيص في منازعتهم متعلّق بحالة مخالفة أوامرهم للكتاب والسنة. ولا شك أن الإمام يعلم هذه المسألة أفضل من الآخرين.

رابعاً: لا يخفى أن المَجْلِسِيّ ذكر بشأن الآية ٥٩ من سورة النساء، التي وردت في هذا الحديث بصورة مغايرة لما نقرؤه في القرآن الكريم، احتمالاً آخر وهو أن يكون قصد الإمام تفسير الآية!!

ولما تكلمنا في مقدمة الباب ١٦٥ عن هذه المسألة بالتفصيل، نحيل القراء إلى ذلك الموضوع من الكتاب تجنباً للتكرار، ونذكر هنا فقط أنه لو كان المقصود من عبارة «كَذّاً نَزَلَتْ» بيان معنى الآية وتفسيرها ففي هذه الحالة نكون قد اعترفنا بشكل غير مباشر بأن الآية بصورتها الحالية في القرآن الكريم لا تعطي المعنى الذي يهدف الإمام إليه، وأنه إذا لم يفهم المسلمون هذا المعنى من الآية فلا ذنب لهم في ذلك، وهذا في الواقع توهين كبير للقرآن الكريم واتهام له بالعجز عن بيان مقصوده بنحو واضح كما ينبغي!

ومن الواضح تماماً بالطبع أن توجيه المَجْلِسِيّ ومقلديه ضعيفٌ تماماً وخاطيٌّ لأنه لو كان قصد الإمام بيان معنى الآية لما كان هناك من حاجة لقوله «كَذّاً نَزَلَتْ» ونظائر هذا التعبير.

← **الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ - بصرف النظر عن ضعف السند، فإن الإشكال الأساسي**

ويستدلوا بها وبسنة النبي القطعية وعلى هذا الأساس يتناظرون ويتحاجون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى/١٠]. ويفهم من الآية ٣٥ من سورة النساء أيضاً أن الإسلام يوافق على التحاكم إلى حكمين عند بروز الاختلافات بشرط أن لا يخالفا الكتاب والسنة. ولكن للأسف لم يحكم الحكماء طبقاً للقرآن والسنة بل عملاً برأيهما الشخصي! وإلا فإن قبول التحكيم لم يكن أمراً خاطئاً، وقد حكّم رسول الله أيضاً سعداً في مصير أسرى غزوة «بني قريظة».

في هذه الأحاديث هو ما أشار إليه أخونا الفاضل الأستاذ قلمداران، بقوله: "إنهم يقومون بتجميد آيات القرآن الكريمة التي نزلت لهداية عامة أهل الدنيا وتربيتهم، بقصرها على مورد محدّد بعينه! فمثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء/٥٨] هو إحدى الآيات التشريعية والتربوية في القرآن المجيد التي يجب على الناس جميعهم العمل بها، وهو أمرٌ بأداء الأمانات إلى أهلها الذي يُعدُّ من أهم الفرائض في شريعة الإسلام، وتستند عظمة الإسلام إلى مثل هذه الآيات. لكن أمثال هذه الأحاديث تقول إن المراد من الآية: "أَنْ يُؤَدِّيَ الْإِمَامُ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ وَلَا يَخْصُ بِهَا غَيْرَهُ!!" وكأنه لا توجد أمانة في الدنيا إلا الإمامة التي يجب أن يعهد بها الإمام إلى الإمام من بعده!!

لنفرض أن الأمر كذلك فما علاقة الناس (غير الإمام) بهذا الأمر حتى يتلوا تلك الآية؟! فالإمام فقط عليه أن يعلم أن عليه أن يؤدي الأمانة إلى الإمام التالي^(١)، ولا شك أن الإمام لا يخون الأمانة، وبالنتيجة فلم تكن هناك ضرورة لنزول هذه الآية.

حقاً، إنّه مما يدعو للتساؤل: لماذا ذكر الله في كتاب هداية البشر كلمة «الأمانة»، ثم أرسل إماماً ليقول للناس إن المقصود من الأمانة هو «الإمامة» وأن يسلم كل إمام «الإمامة» إلى من بعده! ألم يكن من الأفضل أن يذكر الله كلمة «الإمامة» صراحةً إتماماً للحجة ورفعاً للإبهام والشك؟ أليس هذا أكثر تلاؤماً مع لطف الله ورحمته بعباده؟

← الأحاديث ٥ و ٦ و ٧ - ادّعي في هذه الأحاديث أنّه: "لَا يَمُوتُ الْإِمَامُ حَتَّى يَعْلَمَ مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ فَيُوصِي إِلَيْهِ!!".

فنقول: أولاً: إن مثل هذه الأحاديث تُكذّب أحاديث أخرى كحديث لوح جابر الذي يقول إن أسماء جميع الأئمة كانت مذكورة في لوح سماوي كان عند الأئمة، في هذه الحالة لم تكن هناك حاجة أن يخبر الله تعالى كل إمام من هو الإمام من بعده لأن المفروض أن الأئمة كانوا يعلمون من قبل أسامي جميع الأئمة الاثني عشر إذ رأوها في لوح جابر!

ثانياً: هذه الأحاديث تخالف القرآن الكريم ونهج البلاغة وإجماع المسلمين لأن القرآن يقول إنه ليس للناس بعد الرسل حجة (النساء/١٦٥)، وعليّ (ع) أيضاً يقول عن النبي ٩: "فَقَفَى بِهِ الرُّسُلُ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيُ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣)، فلن يوحى الله إلى أحد بعد النبي ٩، أو يُعلّمه بشكل مباشر.

ثالثاً: إن قيل إن هذا الأمر يتحقّق عن طريق الإلهام، قلنا ينبغي أن نعلم أن نصب شخص بمنصب الإمامة الإلهية أهم من أن يتحقّق بمجرد الإلهام، لأن كل شخص يمكنه أن يدّعي الإلهام!

١١٨- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبرها كلا المجلّسيّ والبهبوديّ غير صحيحة كلّها. فقد ضعّف المجلّسيّ الحديثين ١ و ٣، واعتبر السند الأول للحديث ٢ مجهولاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الحديث الرابع مجهولاً.

والإشكالات التي ذكرناها في متون أحاديث الباب السابق تنطبق ذاتها على أحاديث

(١) حيدر علي قلمداران، ارمغان آسمان [هدية السماء]، ص ١٩٤ - ١٩٥.

هذا الباب لذا لا نكرر ما قلناه، ونذكر فقط أن رواية الكليني ادَّعَوْا في الباب ١١٠ من «الكافي» أن أمر الدين فُوض إلى النبي ٩ والإمام (ع) ولكن هنا يقولون إن الإمام ليس إليه أن يختار وصيه ويعين خليفته، بل الله هو الذي يقوم بذلك والإمام لا يقوم إلا بالتعريف بمن اختاره الله لهذا المنصب!

١١٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرٍ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث لم يُصحَّح الأستاذ البهبودي أيّاً منها، وضعف المجلسي الأحاديث ١ و ٣ و ٥، واعتبر الحديث ٢ مجهولاً والحديث ٣ صحيحاً، والحديث ٣ هو في الواقع جزء من الحديث الرابع في الباب ١٠٦، قد كرّره الكليني هنا.

وليس لرواية أحاديث هذا الباب وضع حسن، فمن جملتهم «أبو جميلة» (الحديث الأول) و«أحمد بن محمد العاصمي» و«جعفر بن نجیح» (الحديث الثاني)، و«الحارث بن جعفر» و«علي بن إسماعيل بن يقطين» (الحديث الرابع) وهُم مجاهيلُ كُلُّهُم! و«محمد بن أحمد بن عبيد الله العمري» (الحديث الثاني) مجهول أيضاً. فإن كان هو «محمد بن أحمد العمري» فإنه الشخص الذي ادَّعى البابية وقال أنا سفير الإمام، فلُعن على لسان الإمام. و«عيسى بن المستنقذ أبي موسى الضريير» (الحديث الرابع) أيضاً رجلٌ ضعيفٌ عند علماء الرجال، وروايته مضطربة.

يروى الكليني عن أمثال أولئك الرواة الضعفاء الذين لا اعتبار لروايتهم أموراً تخالف كتاب الله والعقل؛ إذ يدَّعي: "إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ كِتَاباً لَمْ يُنَزَّلْ عَلَى مُحَمَّدٍ ٥ كِتَابٌ مَخْتُومٌ إِلَّا الْوَصِيَّةُ. فَقَالَ جَبْرِئِيلُ ﷺ: يَا مُحَمَّدُ! هَذِهِ وَصِيَّتُكَ فِي أَمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ. [وذكر أنه تم في هذا الكتاب بيان الأعمال التي يجب أن يعمل بها كل وصي!]

ويذكر الحديث أنه عندما قام جبريل بتسليم الكتاب إلى النبي ٩ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٥ لَهُ: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرِئِيلُ؟ قَالَ: نَجِيبُ اللَّهِ مِنْهُمْ وَذُرِّيَّتُهُ، لِيَرْتِكَ عِلْمَ النُّبُوَّةِ كَمَا وَرَّثَهُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ وَمِيرَاثُهُ لِعَلِيِّ ﷺ وَذُرِّيَّتِكَ مِنْ صُلْبِهِ.....

وقال: (في الحديث الثاني): وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ ٩ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَفْكَ خَاتَمًا مِنْهُ وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ!

وفي الحديث أن الحادثة وقعت عندما نزل الأمر بالنبي ٩ بالرحيل عن الدنيا (أي قبيل وفاته) وَأَنَّ جَبْرِئِيلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ: "يَا مُحَمَّدُ مَرُّ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّتَكَ لِيَقْبِضَهَا مِنَّا وَتَشْهَدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ ضَامِنًا لَهَا يَعْني عَلِيًّا ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ٥ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ [من الأغيار] مَا خَلَا عَلِيًّا ﷺ وَفَاطِمَةَ فِيمَا بَيْنَ السِّرِّ وَالْبَابِ.....

[ولما اختلى النبي بعلي وفاطمة أعطى الكتاب لعلي وقال له]: "..... يَا عَلِيُّ! أَخَذْتُ وَصِيَّتِي وَعَرَفْتُهَا وَضَمَنْتُ لِلَّهِ وَلِيَّ الْوَفَاءِ بِمَا فِيهَا فَقَالَ عَلِيُّ ﷺ: نَعَمْ يَا بَابِي أَنْتَ وَأَمِّي عَلِيُّ ضَمَانُهَا وَعَلَى اللَّهِ عَوْنِي وَتَوْفِيقِي عَلَى أَدَائِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٥ ... يَا عَلِيُّ! تَقِي بِمَا فِيهَا مِنْ مَوَالَاةٍ مِنَ وَالِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْبَرَاءَةِ وَالْعَدَاوَةِ لِمَنْ عَادَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ وَعَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ وَعَلَى ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَضَبِ خُمُسِكَ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ. فَقَالَ عَلِيُّ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: فَصَعَقْتُ حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرِئِيلَ حَتَّى سَقَطْتُ عَلَى وَجْهِهِ وَقُلْتُ: نَعَمْ قَبِلْتُ وَرَضِيْتُ وَإِنْ انْتَهَكْتَ الْحُرْمَةَ وَعَظَلْتَ السُّنَنُ وَمَزَّقَ الْكِتَابُ وَهَدَمَتِ الْكُعْبَةُ وَخُضِبَتْ لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَبِيطٍ صَابِراً مُحْتَسِباً

أَبْدَأُ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ!!...."

ومن جملة ما جاء من أمر خاص في ذلك الكتاب للإمامين الباقر والصادق -عليهما السلام - أن قال (في الحديث الثاني): "ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام فَقَالَ خَاتِمًا فَوَجَدَ فِيهِ حَدِيثَ النَّاسِ وَأَقْبَتَهُمْ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ فَفَعَلَ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ فَقَالَ خَاتِمًا فَوَجَدَ فِيهِ حَدِيثَ النَّاسِ وَأَقْبَتَهُمْ وَأَنْشَرَهُمْ عَنْ أَهْلِ بَيْتِكَ وَصَدَّقَ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْتَ فِي جُرْزٍ وَأَمَانٍ فَفَعَلَ".

أو يقول الراوي (كما في الحديث الرابع) أنه سأل الإمام موسى الكاظم (ع) قائلاً: "فَقُلْتُ أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوْبَتُهُمْ وَخِلَافُهُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَاللَّهِ شَيْئًا شَيْئًا وَحَرْفًا حَرْفًا!!".

وجاء في هذه الأحاديث أنه كان على ذلك الكتاب أو الصحيفة خَوَاتِيمٌ، وأنه كان على كل إمام أن يفتح الخاتم الخاص به، ويعمل بما هو مكتوب في الصحيفة! ولكن الروايات اختلفت في ذكر هذا الموضوع، فجاء مثلاً في الحديث الخامس: "إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مَدَّتِهِ". في حين جاء في سائر الأحاديث - ومنها الحديثان الأول والثاني - أن الصحيفة كان عليها عدة خواتيم (مثلاً ثلاثة عشر خاتماً أو أربعة عشر) ونص عبارتهما: (وَكَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمٌ - وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمٌ)!!

وعلى كل حال فهذه الأحاديث مضادة للقرآن ومخالفة للعقل والتاريخ، لما يلي: أولاً: لماذا سأل النبي 9: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرِئِيلُ؟ فَقَالَ: نَجِيبُ اللَّهِ مِنْهُمْ وَذُرِّيَّتُهُ؟ أولستم تقولون إن رسول الله 9 نصب علياً (ع) قبل حوالي شهرين من وفاته وصياً وخليفة له على المسلمين؟! إن كان حديث غدير خم على المعنى الذي يقوله علمائنا، لَمَا سَأَلَ النَّبِيَّ 9 أَبْدَأُ: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرِئِيلُ؟ (فتأمل).

من هذا يتبين أنه في الزمن الذي تم وضع هذا الحديث فيه لم يكن أحد يعتبر حادثة الغدير دالة على نصب علي عليه السلام بالخلافة مباشرة بعد النبي 9.

ثانياً: إذا كان عليٌّ وأولاده يرثون النبي 9 ففي هذه الحالة سيرث النبي أيضاً «أبو بكر بن علي» و «عثمان بن علي» اللذين استشهدا في واقعة كربلاء مع حضرة سيد الشهداء عليه السلام، و«محمد بن الحنفية» وسائر أولاد علي عليه السلام كذلك، مع أنكم لا تقولون بوراثته هؤلاء الأشخاص للنبي 9.

ثالثاً: إن نزول صحيفة وكتاب سماوي غير القرآن، إضافة إلى مخالفته للعقيدة الإسلامية، يتعارض مع الحديث الرابع في الباب ٦١، ومع الحديث الثالث في الباب ١١١ من أصول الكافي ^(١). وقال الإمام الصادق عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَدًا" ^(٢).

رابعاً: تقول مثل هذه الأحاديث المفارقة بين المسلمين التي تُفَرِّحُ قلوب الأعداء، وتُعْجِبُ

(١) يُشار إلى أن كلاً من المَجْلِسِيِّ والبَهْهَوْدِيِّ صَحَّحَا الحديث ٣ من الباب ١١١ في الكافي.

(٢) أصول الكافي، بَابُ فِي أَنَّ الْأَيْمَةَ بِمَنْ يُشَبِّهُونَ مِمَّنْ مَضَى، ج ١، ص ٢٦٩، الحديث ٣. وانظر أيضاً بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ، ج ١، ص ١٧٧، حديث ٤، حيث جاء فيه عن الإمام الصادق عليه السلام: "..... لَقَدْ خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ". (المترجم)

الشيطان، إن المهاجرين والأنصار غصبوا حقَّ عليٍّ (ع) الإلهي. وهذا الكلام مخالفٌ للقرآن قطعاً. فقد أنزل الله تعالى في القرآن الكريم آيات عديدة في مدح المهاجرين والأنصار والثناء عليهم وتمجيدهم واعتبرهم مؤمنين صادقين ووعدهم بالجنات وصرَّح بأنه رضي عنهم، فكيف يمكن أن ينقصوا دين الله ويتكبروا لأمر الحق تعالى ويزيحوا جانباً حضرة علي عليه السلام المنصوب في مقام الخلافة من قِبَلِ الله؟!!! وقد ذكر أخونا الفاضل المرحوم قلمداران عدداً من آيات القرآن التي نزلت في مدح المهاجرين والأنصار في كتابه الشريف «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٤٧ فما بعد).

ونحن سنذكر هنا أيضاً باختصار بعض الآيات التي وردت في ذلك:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال/٧٢ و ٧٤]

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح/٢٩]

وقال سبحانه أيضاً: ﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ٨٨ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة/٨٨ - ٨٩]

وقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد/١٠]

وقال أيضاً: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٩٩ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة/٩٩ - ١٠٠]

وقال كذلك: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة/١١٧].

في هذه الآية وضع الله تعالى اسم نبيه الكريم إلى جانب المهاجرين والأنصار وعطفهم على رسوله الكريم وكيفي هذا فخراً لهم، وصرَّح تعالى بأنه غفر لهم.

وقال تعالى أيضاً: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي

قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا [الفتح/١٨]

وعشرات الآيات الأخرى المشابهة.

هل كان الذين أنزل الله - الحكيم علّام الغيوب والعالم بالسرائر والمطلع على عاقبة عباد- فيهم مثل هذه الآيات في كتابه أحداً سوى الخلفاء الراشدين وأنصارهم؟ هل القرآن صادق في قوله إِنَّ هَؤُلَاءِ الصَّاحِبَةَ ذَوِي عَاقِبَةٍ حَمِيدَةٍ وَلَنْ يَرْتَدُّوا، أم رواية الكلينيّ الغلاة معلومو الحال الذين يعارضون ما يقوله القرآن ويقولون بدلاً من ذلك إن جميع أولئك الصحابة باستثناء ثلاثة أشخاص أو سبعة ارتدوا وخانوا أمر الله وغضبوا حق عليّ (عليه السلام)!!

ماذا كان على المهاجرين والأنصار الذين لم يكن لهم أي علم بصحيفة رواية الكلينيّ السريّة أن يفعلوا؟! ألم يكن من الضروري أن يحفظوا كيان الدولة الإسلامية حديثة النشأة ويحاربوا الأعداء؟ هل كان عليهم، لأجل حفظ دعوة الإسلام ونشرها، أن ينتظروا إذن الغلاة ووضاعي الحديث كي يأتوا بعد عدة قرون ويصنعوا لهم خليفة منصوباً عليه من الله!!

هل يرضى عليّ وأولاده الكرام (ع) بكلام الكذابين والغلاة والأفراد مضطربي الحديث هؤلاء؟! قطعاً وبقيناً لا يرضون به! وقد ذكرنا سابقاً (ص ١٢٠-١٦٢) أن حضرة السجّاد (ع) أثنى على أصحاب النبي ﷺ ومدحهم، وحضرة عليّ (ع) أيضاً ذكر الخلفاء بالخير^(١).

وقد تكلمنا من قبل أيضاً عن دعوى ارتداد أصحاب النبي بعد رحيله ﷺ (الصفحة ١٦٢-٢٢١). وبناء على ذلك يتبيّن أن المهاجرين والأنصار كانوا مؤمنين انتخبوا بسرعة رجلاً منهم كي يتولّى زمام أمورهم، حرصاً منهم على حفظ الإسلام وعلى تدبير أمور الأمة ومنعاً للكفار والمشركين من أن يسيطروا على المسلمين، وبهذا حالوا دون وقوع الفرقة بين المسلمين، وحفظوا كيان الإسلام. ولولا ذلك لقام المرتدّون ومدّعو النبوة الكذّابون والآلاف من جنودهم بؤاد الإسلام في مهده.

فالمهاجرون والأنصار أدّوا واجبهم إذاً، وإن كان في عملهم بعض العيب أو النقص فإنه بعد مبايعة عليّ (ع) للخليفة المنتخب لم يعد لأحد الحق في أن يكون أكثر ملكية من الملك ويتدخل في أمر الصحابة ويقول لماذا فعلوا كذا وكان عليهم أن يفعلوا كذا، خاصة الذين يدعون اتباع عليّ (ع) وحبّه! (فتأمل).

لاحظوا أن الله تعالى يقول إِنَّ الْمَاهِجِرِينَ إِذَا مَكَنَهُمُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ: ﴿أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [الحج/٤١]، لكن رواية الكلينيّ يقولون: بمجرد أن مكّن الله المهاجرين في الأرض قاموا بغصب حق عليّ (ع) المنسوب من قبل الله!!

خامساً: لا تتفق أقوال عليّ (ع) وأفعاله مع ما جاء في هذه الصحيفة الموضوعية. إذ

(١) أثنى حضرة عليّ (ع) على أصحاب النبي ﷺ في عدة مناسبات ومن جملة ذلك تأسفّه عليّ فراقهم وقوله: "أَوْهَ عَلِيٍّ إِخْوَانِي الَّذِينَ تَلَّوْا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ وَتَدَبَّرُوا الْفُرْصَ فَأَقَامُوهُ أَحْيَا السُّنَّةَ وَأَمَاتُوا الْبِدْعَةَ دُعَا لِلْجِهَادِ فَأَجَابُوا وَوَثَّقُوا بِالْقَائِدِ فَاتَّبَعُوهُ." (نهج البلاغة، الخطبة ١٨٢)

جاء في هذه الصحيفة: "تَقِي بِمَا فِيهَا مِنْ مُوَالَاةٍ مَنْ وَالَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْبِرَاءَةَ وَالْعِدَاوَةَ لِمَنْ عَادَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْبِرَاءَةَ مِنْهُمْ". ففي هذه الحالة، فإن الذين تعدوا أمر الله وخالفوه وغضبوا بالخلافة المباشرة لعلي بعد النبي يجب أن يُعْتَبَرُوا أعدى أعداء الله. فكيف بايعهم علي وصلى خلفهم وزوج ابنته من أحدهم وقبله صهراً له وأرسل حضرات الحسين - عليهما السلام - إلى بيت عثمان ليحرساه ويدافعا عنه وسمى أولاده باسم الخلفاء و.....؟ هل هكذا تكون المعادة والبراءة!!؟

سادساً: جاء في هذه الصحيفة أن الله أخذ العهد على علي "عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ وَعَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ وَعَلَى ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَضَبِ خُمُسِكَ وَإِنْتِهَافِ حُرْمَتِكَ"، فقبل علي ذلك وقال: "نَعَمْ قَبِلْتُ وَرَضِيْتُ وَإِنْ أَنْتَهَكْتَ الْحُرْمَةَ وَغَطَلْتَ السُّنْنَ وَمَزَّقَ الْكِتَابَ وَهَدَمْتَ الْكُعْبَةَ وَخَضَبْتَ لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ غَبِيظٍ صَابِراً مُحْتَسِباً أَبَداً حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ!!!!".

ونسأل: يا ثرى لو غَطَلْتَ السنن ومَزَّقَ القرآن وهَدَمْتَ الكعبة ومع ذلك صبر الإمام ولم يحرك ساكناً فما هي فائدة الإمام إذا، ولماذا نصب الله مثل هذا الإمام؟

سابعاً: هذه الوصية الموضوعية تتعارض مع كلمات الإمام علي (ع)، الذي قال: "أَلَا وَإِنِّي أَقَاتِلُ رَجُلَيْنِ رَجُلًا ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ وَآخَرَ مَنَعَ الَّذِي عَلَيْهِ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٧٣). إذا، عدم محاربة علي للخلفاء الثلاثة قبله وتعاونه معهم ونصحه المخلص لهم دليل على أنه لم يكن يعتبرهم غاصبين، بعكس محاربته لمعاوية بسبب ادعائه أمراً باطلاً ورفضه قبول الحق ولذلك لم يصبر علي معه.

ثامناً: جاء في هذه الصحيفة خطاباً لحضرات الصديقين -عليهما السلام-: "حَدَّثَ النَّاسَ وَأَفْتَاهُمْ وَأَنْشَرُ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ.. وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ) وَأَنْتَ فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ!!" فلماذا تقولون في كتبكم عن كل حديث مروي عن الإمامين الباقر أو الصادق لم يعجبكم مضمونه إنه صدر منهما على سبيل التقيّة، وبهذا الحجة ترفضون كثيراً من الروايات المروية عنهما!!؟

تاسعاً: جاء في الحديث الأخير (الخامس) في هذا الباب: "إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنَّا صَحِيفَةً فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ فَإِذَا انْقَضَى مَا فِيهَا مِمَّا أَمَرَ بِهِ عَرَفَ أَنَّ أَجَلَهُ قَدْ حَضَرَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَنْعَى إِلَيْهِ نَفْسَهُ وَأَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ!!" فنسأل: كيف يرجع رسول الله ﷺ إلى الدنيا بعد أن رحل عنها، ليأتي إلى الأئمة عند وفاتهم!! حقاً، هل كان الراوي يفهم ما يُقْفَعُ.

إضافة إلى ذلك جاء في آخر الحديث: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ سَأَلَتِ اللَّهَ فِي نُصْرَتِهِ [أي نُصْرَةِ الْحُسَيْنِ ﷺ] فَأَذِنَ لَهَا، وَمَكَثَتْ تَسْتَعِدُّ لِلْقِتَالِ وَتَتَأَهَّبُ لِذَلِكَ، حَتَّى قُتِلَ، فَتَرَلَّتْ وَقَدْ انْقَطَعَتْ مُدَّتُهُ، وَقُتِلَ ﷺ. فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ! أَذِنْتَ لَنَا فِي الْإِنْجَادِ وَأَذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ فَأَنْحَدَرْنَا وَقَدْ قَبِضَتْهُ!! فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ أَنْ الزَّمُوا قَبْرَهُ حَتَّى تَرَوْهُ وَقَدْ خَرَجَ، فَأَنْصُرُوهُ وَابْكُوا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ فَإِنَّكُمْ قَدْ خَصِمْتُمْ بِنُصْرَتِهِ وَبِالْبُكَاءِ عَلَيْهِ.....!!!!".

وأقول: هل كان الله - نعوذ بالله - يلهو مع الملائكة ويمازحهم حتى يفعل ذلك؟! أليست هذه الأباطيل التي تضحك منها التكلي سخرية بعالم الملكوت؟! هل يظن أي مؤمن مثل هذا الظن بالله العليم الحكيم؟ إن أولئك القوم لا عمل لهم إلا حث الناس على البكاء والعيول على أئمة الدين لأنهم يستترزقون من هذا الباب! ولا يخفى أن هذا الحديث يدل على عقيدة «الرَّجْعَةِ» التي ألف المرحوم «عبد الوهاب

فريد التنكابي» (رحمه الله) كتاباً في إبطال تلك الخرافة وتفنيدها سمّاه: «إسلام و رجعت» [الإسلام والرّجعة] من المفيد قراءته. وللأسف لما كان المشايخ لدينا لا يرغبون بيقظة الناس ووعيتهم، فقد منعوا إعادة طباعة ذلك الكتاب ونشره.

عاشراً: ألم يكن من الواجب على الأئمة جميعهم اتّباع القرآن وأحكامه وتطبيقها؟ إذن فما معنى الادّعاء بأن لكلّ إمام من الأئمة كتاب خاصّ به؟ ألا يستتبع هذا الادّعاء أن يختلف واجب كل إمام عن واجب الإمام الآخر؟! ونعم ما قاله الأستاذ حيدر علي قلمداران في رسالته بعنوان «جواب يك دهاتي به آقاي محلاتي» [أي: ردّ فُرُويّ على السيد المَحَلّاتي]:

"العيب الآخر للقول بالأئمة المنصوص عليهم هو أن هذا الإمام سيكون مأموراً بأمور غير التي يؤمر بها الإمام الآخر، كما يقول الشيعة بشأن أحوال عليّ والحسن والحسين عليهم السلام وأفعالهم. فالمسلمون في زمن كل إمام، إضافة إلى وضعهم وأمر كتاب الله جانباً، سيضطرون إلى صرف النظر عن طريقة حكم الإمام السابق ونظامه واتباع حكم أو نظام مخالف له، وهذا أمرٌ عجيبٌ ومشكّلةٌ لا تتسجم مع أي عقل أو منطق. إضافة إلى ذلك فحسب قول الشيعة فإن الأئمة الاثني عشر المنصوص عليهم رحلوا جميعاً عن الدنيا بعد ٢٦٠ عاماً من الهجرة النبوية، وبقي واحد منهم فقط كي يأتي في آخر الزمن ويحكم سبع سنوات، فيكون مجموع مدة حكم الأئمة هو ٢٦٧ سنة فقط! فهل الإسلام الذي ينبغي أن يبقى حلاله وحرامه وحكومته إلى يوم القيامة، عليه أن يبقى كل تلك السنوات الباقية والمدد الطويلة دون حكومة، وعلى الأمة أن تبقى تائهة حائرة دون حاكم ينفذ فيها القوانين، بل تبقى الشرائع معطلة كما حصل فعلاً؟!".

ومن المناسب هنا أن ننقل بعض ما ذكره المرحوم «مرتضى مطهري» الذي يُمدّح كثيراً هذه الأيام في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ويُنثى على أفواه ومؤلفاته. يقول تحت عنوان: «هل كان للإمام الحسين تعليمات خاصة به؟»:

"يقولون: كان هناك تعليمات خاصة بالإمام فقط. قيل له اذهب وقدم نفسك للقتل! إذاً، هذا لن يكون ذا صلة بي وبكم، أي غير قابل للاتباع والتأسي به! عمله لا علاقة له بتعاليم الإسلام وبأوامره الكلية والعامّة. ما أكبر الفرق بين كلام الإمام وكلامنا؟ لقد نادى الإمام الحسين عليه السلام بأعلى صوته: إن علل نهضتي ودوافعها مسائل تنطبق على أصول الإسلام الكلية العامّة. لم يكن هناك حاجة إذاً إلى تعاليم خاصة. في النهاية الحاجة إلى تعاليم خاصة تبرز عندما تكون التعاليم العامة غير وافية. إن الإمام الحسين عليه السلام قال بصراحة تامة: إن الإسلام دين لا يُجيز لأي مؤمن - حتى لم يقل لأي إمام - أن يجلس مكتوف الأيدي وغير مبالي بالظلم والجور والمفاسد والآثام. لقد أوجد الإمام الحسين مدرسة هي مدرسة الإسلام العملي، مدرسته هي مدرسة الإسلام ذاتها. الإسلام بينّ والحسين عمل. ولكننا أخرجنا هذه الحادثة عن مدرسة الإسلام، وعندما أخرجناها عن مدرسة الإسلام لم تعد قابلة للتأسي والاتباع، وإذا لم تعد قابلة للتأسي والاتباع لم يعد من الممكن الاستفادة من الحسين، يعني أننا لا نستطيع أن نستفيد من حادثة كربلاء. من هنا نحن جعلنا هذه الواقعة العظيمة عقيمة من حيث تأثيرها وفائدتها. هل هناك في الدنيا خيانة أكبر من هذا؟" (١)

(١) مرتضى مطهري، حماسه حسيني، أي الملحمة الحسينية، انتشارات صدرا، ج ١، ص ٧٧ - ٧٨.

"يقولون: إن حركة سيد الشهداء عليه السلام معلولة لتعليمات خاصة به على نحو القضية الشخصية، وقد تلقى الإمام أمراً خاصاً في منامه أو يقظته بهذا الخصوص! وذلك لأنه إذا اعتُبر أن الإمام تحرّك بناءً على أمر خاص به شخصياً فلا يمكن للآخرين أن يجعلوه مقتداً لهم وإمامهم ويقلّدوه في هذا العمل، ولا يمكننا عندئذ أن نقول إن الحسين كانت لديه مدرسة، وهذا خلافاً لقولنا إن حركة الإمام الحسين عليه السلام استنبطت واستخرجت من تعاليم الإسلام العامة، والإمام الحسين طبق تلك التعاليم برأيه النير والصائب إذ كان على معرفة تامة بأحكام الإسلام وتعاليمه وعلم تامّ بوضع زمانه والطبقة الحاكمة في عصره، فطبق تلك الأحكام على زمانه واعتبر أن واجبه الشرعي هو أن ينهض ويتحرّك، لهذا استند الإمام - في خطبته المعروفة - إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله المعروف: "مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحُرْمِ اللَّهِ نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ يَعْْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِنِّمِ وَالْعُدْوَانِ ثُمَّ لَمْ يُغَيِّرْ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ كَانَ حَقِيقًا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ مَدْخَلُهُ". وقال أيضاً: "أَلَا تَرَوْنَ الْحَقَّ لَا يُعْمَلُ بِهِ وَالْبَاطِلَ لَا يُنْتَهَى عَنْهُ لِيَرْغَبَ الْمُؤْمِنُ فِي لِقَاءِ اللَّهِ".

أي أن ما قام به الإمام كان واجب كل مؤمن ولم يكن واجب الإمام الحسين من ناحية كونه إماماً. ولكن الخطباء - رغبة منهم في رفع مقام الإمام الحسين حسب ظنهم- يقولون عادةً إن الإمام تلقى أمراً إلهياً خاصاً بشخصه لمجاهدة شخص يزيد وابن زياد ويروون في هذا الصدد مئات المنامات والأشياء التي ظهرت له في اليقظة. وبالنتيجة يُخرجون قيام الإمام الحسين من دائرة العمل البشري الذي يمكن الاقتداء به واقتفاء أثره طبقاً لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب/ ٢١]، ويوجدون فرقاً كالفرق بين السماء والأرض بينه وبيننا، ويقولون لا تقس عمل المعصومين الأبرار على نفسك، وأمثال هذه العبارات. بقدر ما توضع التخيلات في هذا المجال من الجنّ والملك والأحلام واليقظة والتعليمات الخاصة، بقدر ما تصبح هذه النهضة بلا فائدة لنا ولا تأثير ^(١).

١٢٠- باب الأمور التي تُوجب حجة الإمام (ع)

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث صحّح المجلّسي الأحاديث ١ و ٤ و ٥ منها، واعتبر الحديثين ٢ و ٣ حسنين، والحديث ٦ مجهولاً والحديث ٧ ضعيفاً. أما الأستاذ البهبودي فلم يُصحّح إلا الحديثين الأول والثاني منها فقط، واعتبر بقية أحاديث الباب غير صحيحة.

يريد الكليني في هذا الباب أن يُبين أموراً يثبت من خلالها أن الإمام «حجة الله». ونقول: إذا كان الله تعالى قد نصب الإمام وجعله حجة على قولكم، فأتونا بنص كلام الله تعالى الذي نصب فيه الإمام وجعله حجته. ولا حاجة إلى الأحاديث التي هي، حسب قولكم «ظنية الصدور»!

← الحديثان ١ و ٦ - راويهما «أحمد بن محمد البرقي» الذي عرفنا حاله سابقاً (ص ٧٩-١٠٢). ونسي الراوي في هذين الحديثين أن الإمام الحسين والإمام الكاظم - عليهما السلام - لم يكونا الولدَيْن البكر لأبويهما. هذا رغم أنهم رَووا في حديث مجهول (الحديث السادس في هذا الباب) عن «هشام بن سالم الجواليقي»: «إِنَّ الْأَمْرَ [أي أمر الإمامة]

(١) مرتضى مطهري، حماسه حسيني، أي الملحمة الحسينية، انتشارات صدرا، ج ٣، ص ٨٤ - ٨٥.

فِي الْكَبِيرِ [يعني الابن البكر] مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَاهَةً^(١).

«هشام بن سالم» هذا هو راوي الحديث ٨٤ في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي، وهو الأحمق الذي روى أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية!! وكان يعتقد - بناء على ما رواه الكليني - أن لله تعالى وجه (صورة) (الكافي، الباب ٣٤، الحديث ٥)، وأن الله أَوْفَى إِلَى السُّرَّةِ وَالْبَقِيَّةِ صَمَدًا!! (الكافي، الباب ٣٣، الحديث ٣)، وله حديث عن سلاح النبي ﷺ تكلمنا عليه في الباب ٩٦ فَلْيُرَاجَعْ نَمَّةً.

← الحديثان ٢ و ٥ - راوي الحديث الثاني «يَزِيدُ شَعْرٌ» الواقفي القائل بعدم وفاة حضرة الإمام الكاظم والذي أصبح يعد ذلك من مخترعي الأدلة على أن الإمام «حُجَّةُ اللَّهِ». لم يُوثِّقْ النجاشي. يقول الراوي في الحديث الثاني أن من علامات الحُجَّة أنه يُسألُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فيجيب، ولكن في الحديث الخامس يعتبر أن الإجابة عن المسائل الشرعية ليس دليلاً على أن المجيب «حُجَّة»!! وقد اضطر المَجْلِسِيُّ إلى تليق توجيه لهذا التعارض من عند نفسه وقال: إن قصد الإمام أن إجابة المسائل ليست دليلاً على أن المجيب حُجَّة عند العوام، ولكنها دليل على كونه حُجَّة عند الخواص! ونقول له: لقد لفتت هذا التوجيه من عند نفسك، وليس هناك ما يدعم ذلك في متني الحديثين.

← الحديث ٣ - يقول الحديث: "إِنَّ الْإِمَامَ يُعْرِفُ بِالْفَضْلِ [أي بمعرفة الحلال الحرام] وبأنه لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَطْعُنَ عَلَيْهِ فِي فِيمَ وَلَا بَطْنٍ وَلَا فَرْجٍ فَيَقَالَ كَذَّابٌ وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ وَمَا أَشَبَهَ هَذَا".

أقول: حسناً هذا كلام جيد وصحيح.

← الحديث ٤ - يَذْكُرُ أَنَّ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِمَامِ "أَنَّهُ لَا يَلْهُو وَلَا يَلْعَبُ!". أقول: ولكن الإمامين الحسن والحسين - عليهما السلام - كانا يلعبان في طفولتهما، إضافة إلى أن الطفل الذي لا يلعب، إنسان غير سالم، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُمْكِنُ اعتِبار عدم اللعب دليلاً على حُسْنِ الطفل.

← الحديث ٧ - يقول إن من علامات الإمام أنه "يُخْبِرُ بِمَا فِي غَدٍ!!" وأقول: هذا مخالف للقرآن الذي يقول: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤]، والذي يوصي رسول الله ﷺ أن يقول: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/٩]، وغيرهما من الآيات. وجاء في هذا الحديث أيضاً أن من علامات الإمام أنه "لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا طَيْرٍ وَلَا بَهِيمَةٍ وَلَا شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ!!"

وأقول: هذا الحديث مخالف للقرآن ولحقائق التاريخ. فلم يكن رسول الله ﷺ يعلم لغة اليهود (البقرة/١٠٤، والنساء/٤٦) فما بالك بلغات الطيور وسائر الحيوانات^(٢). (قارنوا هذه الأحاديث بالحديث الثامن في الباب ٦٦ من الكافي).

ولا يخفى أن الشيخ المفيد أورد هذا الحديث الضعيف في كتابه «الإرشاد» (ج ٢، ص

(١) إن مثل هذه الأمور التي تتعلق بمعرفة الإمام المعين مِنْ قِبَلِ اللَّهِ وبهداية الأمة وبمنع حيرة الناس وضلالهم، لا بد أن يعلنها الشارع المقدس لعامة المسلمين كيف لا تنشأ كل هذه الفرق المختلفة الواقفية والفتحية والبتيرية و..... لا أن يترك إعلان ذلك على عاتق أحمق مثل «هشام بن سالم» أو «أبو يحيى الواسطي» الذي يروي الأحاديث المنكرة كما يقول الغضائري.

(٢) حول هذا الموضوع راجعوا ما ذكرناه في ص ١٢٦-١٢١ و ص ٤٢٠ من هذا الكتاب.

٢٢٤-٢٢٥) ولكنه حذف آخر جملة منه. وحفاً إننا لنتساءل: ما هي فائدة الاستناد إلى مثل هذه الأحاديث؟

١٢١- بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ وَأَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث اعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٣ و ٤ منها صحيحةً، والحديث ٢ ضعيفاً، والحديث ٥ مجهولاً، ولم يُصحح الأستاذ البهيودي سوى الحديثين ٣ و ٤ فقط.

في أحاديث هذا الباب ادّعي أن الإمامة لا تكون، بعد إمامة الحسن والحسين - عليهما السلام - إلا في الأعقاب، ولا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين. وينبغي أن نقول: إن الإمامة والإرشاد الديني ممكن في حق كل من توفرت فيه الشروط اللازمة والأهلية، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان/٧٤].

إن كان هناك أخوان مثل حضرة محمد بن علي بن الحسين وحضرة زيد بن علي بن الحسين -عليهما السلام- أو ابنا عمّ مثل السجاد والحسن المثنى، أو جعفر بن محمد ومحمد النفس الزكية^(١)..... كانا من العالمين بشريعة الإسلام ومسائل الدين فأى إشكال في أن يكون كليهما إماماً ومرشداً للناس؟ أساساً، لماذا وبأي دليل نجعل الإمامة منحصرة في عدد محدد من الأشخاص؟

أما إذا كان مقصود الكليني من «الإمام والإمامة» معنى آخر وكان للإمام في رأيه ارتباط خاص بالله يشبه النبوة، فإن مثل هذا الأمر لا يمكن حصوله للآخرين بأي وجه من الوجوه، وعندئذ فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تُذكر هذه الأحكام المتعلقة بأصل الإمامة في القرآن كي تطلع عليها الأمة كلها على الأقل وتعرف أحكام الإمامة العامة - ومن جملتها هذه المسألة-، بل تُرك بيان ذلك إلى رواة الكليني من أمثال علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى وسهل بن زياد ويونس بن يعقوب -الذي كان فطحياً- ومحمد بن إسماعيل بن بزيع^(٢) و....؟! ولماذا أهمل القرآن الكريم موضوع الإمامة المهم إلى هذا الحد في نظر الكليني حتى خصص له القسم الأكبر من المجلد الأول من كتابه الكافي ولم يذكر شيئاً بشأن الإمامة والمسائل المتعلقة بها؟!

١٢٢- بَابُ مَا نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ عَلَى الْأَيِّمَةِ (ع) وَاجِدًا فَوَاجِدًا

بدءاً من هذا الباب وحتى الباب ١٣٣ عَقَدَ الْكُلَيْنِيُّ اثْنَيْ عَشَرَ بَاباً لإثبات النص على الاثني عشر إماماً. إن علماءنا لا يملكون نصوصاً موثوقة ومعتمدة تثبت الإمامة الإلهية (أي المنصوص عليها من قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى)، لذلك نجدهم يتشبثون بأحاديث غير صحيحة وغير موثوقة، مثل أحاديث هذا الباب والأبواب اللاحقة، والتي هي -كما سنرى- أحاديث واهية لا يمكن التعويل عليها. وبالطبع، هم يتمسكون في الغالب بحديث الغدير، لكن حديث الغدير لا يكفي لإثبات مدّعاهم. إذا كان حديث الغدير وجملة: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ

(١) راجعوا كتاب «منتهى الآمال» للشيخ عباس القمي، ج ١، ص ٢٤٢ و ٢٧٣.

(٢) عرفنا بهؤلاء الأشخاص في هذا الكتاب. راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

فَعَلِيٍّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ "تتعلق فعلاً -كما يدعى- بالإمامة المنصوص عليها من قبل الله، لبيان رسول الله 9 - على الأقل- عدد الأئمة أو أسماءهم أو قواعد الإمامة الكلية بشكل واضح. كأن يبين أن أمر الإمامة منحصرٌ باثني عشر نفرًا وأنها لا تكون إلا في ابن الإمام السابق ما عدا الإمام الثالث، وأن لكل واحد من الأئمة صحيفة ومهمة خاصة به وإلخ.... كي تتم الحجة على الأمة ولا ينشأ كل هذا العدد من الفرق المختلفة التي يخالف بعضها الآخر، ولا يتمكن الآخرون من ادعاء الإمامة ولا تتفرق الأمة كل هذا التفرق. إن مثل هذا العمل مناسب تماماً للمقام وهو من أقل لوازم هداية الأمة إلى أصل من أصول الدين.

نعم، يوجد في الباب الحالي ١٦ حديثاً اعتبر المجلسي الحديث ١ صحيحاً، والأحاديث ٢ و ٥ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٤ حسنة، والأحاديث ٣ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١٥ و ١٦ ضعيفةً والحديث ٤ حسناً، والحديث ١٢ حسناً كالموثق والحديث ١٣ مؤثقاً. أما الأستاذ البهيوذي فلم يصحح أيّاً من أحاديث هذا الباب ما عدا الحديثين الأول والثاني فقط.

← **الحديث ١-** إذا صحّ المجلسي هذا الحديث فلا غرابة في ذلك، لكن الغريب هو تصحيح البهيوذي لهذا الحديث وقبوله له رغم أن في سنده رواية من أمثال: «علي بن إبراهيم» المعتقد بتحريف القرآن، و«سهل بن زياد» الكذاب و«الحسين بن سعيد» الغالي ونظائرهم!

وأستدل في هذا الحديث بالآية ٥٩ من سورة النساء^(١) وادّعي أن الآية نزلت بشأن عليّ والحسين -عليهم السلام-. وقد تكلمنا حول الآية المذكورة في الباب ٦٦ (في الصفحات ٢٩٦-٤١٢ من هذا الكتاب)، ونضيف هنا فقط أن الآية ٨٣ من سورة النساء بينت المراد من «أولي الأمر»، ولا حاجة إلى الروايات.

إضافةً إلى ذلك لو كانت الآية المذكورة قد نزلت بشأن الإمام الحسن، لدعا الإمام عليّ الناس قطعاً إلى مبايعة ابنه الحسن، في حين أنه طبقاً لما روته الكتب المعتمدة ومن جملتها كتاب «مروج الذهب»: أنه لما ضرب ابن ملجم عليّاً دخل الناس على الإمام يسألونه فقالوا: "يا أمير المؤمنين! رأيت إن فقدناك، ولا نفقدك، أنبايع الحسن؟ فأجاب: لا أمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر" (٢).

وجاء في التواريخ المعتمدة (٣) "إن عليّاً عليه السلام لما توفي خرج ابن عباس فقال:

(١) أي قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء/٥٩]. (المترجم)

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٤٢٥، والطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٥، ص ١٤٦-١٤٧، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٢٧. (المترجم)

(٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٨، [أو ج ١٦، ص ٢٢ من طبعة قم، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ، في ٢٠ جزءاً في عشر مجلدات]. وفي البداية والنهاية لابن كثير، ج ٨، ص ١٣.

[ملاحظة من المترجم: لم أجد النص المذكور في البداية والنهاية، وهو موجود في كتاب: أنساب الأشراف، البلاذري، تحقيق د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج ٣، ص ٢٧٩. وفي كتاب: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي التستري، ج ٣، ص ٢١٨.] (المترجم)

إنَّ أمير المؤمنين ﷺ توفّي وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد. فبكى الناس، وقالوا: بل يخرج إلينا." (١).

أي أن كلَّ إنسان حرٌّ في انتخاب الحاكم الذي يريده.

ثم إن إجابة الإمام عن سبب عدم ذكر أسماء الأئمة في القرآن ضعيفة إلى درجة أنه لا يمكن أن نصدّق أن يجيب الإمام بمثل هذا الجواب الضعيف الواهي! لأنه من الواضح أنه:

أولاً: ليس هناك بين الناس خلاف في عدد ركعات الصلاة أو في عدد أشواط الطواف الواجب حول الكعبة أو في ميزان الزكاة و..... في حين أن بينهم اختلافاً عميقاً وخطيراً حول خلفاء النبي 9.

ثانياً: الإمامة من أصول الدين والحالات التي تُسبب إلى الإمام ذكرها في الحديث كلها من فروع الدين! مع أن السؤال كان لماذا لا يوجد في القرآن أي كلام صريح حول هذا الأصل من أصول الدين. كما يقول جناب الأستاذ «قلمداران» (رحمه الله):

"هل أهمية أصل الإمامة أقل من أهمية حادثة زيد الذي ذكر اسمه صريحاً في القرآن؟! هل يمكن للشرع أي يفرق كل هذا الفرق بين أصول الدين فيبين أحدها بوضوح تام ويترك الأصل الآخر مبهماً غير واضح؟!.... هل أهمية مسألة الإمامة أقل من أهمية قصة أصحاب الكهف التي لم يوفر القرآن حتى ذكر كلبهم؟! (٢).

حقاً، كيف يذكر القرآن كلب أصحاب الكهف ولا يذكر أسماء الأئمة الذين هم في نظر الشيعة معلمي الأمة المنصوبين من قبل الله؟! لا يخفى على أحد أنه إذا لم يكن من المتوقع أن يذكر القرآن -الذي هو آخر الكتب السماوية- تفاصيل فروع الدين فإنه من المُتَوَقَّع والمُنْتَظَر منه قطعاً أن يبيّن بشكل واف وواضح المسائل المتعلقة بأصول الدين. (فتأمل)

وقد تمَّ الاستناد في هذا الحديث إلى قول رسول الله 9: "أوصيكم بالثقلين كتاب الله..... وعترتي أهل بيتي، وإني سألتُ الله - عزَّ وجلَّ - أن لا يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ".

ونقول: نحن مؤمنون بهذا القول قطعاً، ونقبل به تماماً، ولهذا نسأل: لماذا ملأ الكليني كتابه بالأحاديث المضادة للقرآن والعقل، حتى جعل مشرب أهل البيت -عليهم السَّلام- ومنهجهم ومرامهم يبدو وكأنه مفترقٌ تماماً عن القرآن وبعيدٌ عن كتاب الله؟! وإلا فلماذا ينسب رواية الكليني هذه الأحاديث إلى الأئمة -عليهم السَّلام-؟!

لذلك لا نجد إلا أن نقول: إن الكليني ورواته لم يكونوا يؤمنون فعلاً بقول النبي 9 هذا، أو أنهم كانوا يتعمدون إظهار الأئمة بعيدين عن القرآن!

علاوة على ذلك فإن عبارة «أهل البيت» تعني عائلة النبي، وهي لا تنحصر بحضرات علي والحسين -عليهم السَّلام-، بل زوجات النبي 9 هنَّ أيضاً جزء من أهل بيت النبي 9

(١) نقلاً عن كتاب «حكومت در اسلام» أي الحكومة في الإسلام، تأليف المرحوم حيدر علي

قلمداران، ج ١، ص ١٣٠. وأوصي إخوتي المؤمنين بشدة أن يقرؤوا هذا الكتاب، ومن المفيد للاطلاع عن الموضوع المذكور أعلاه قراءة الصفحات من ١٢٥ حتى آخر الصفحة ١٣٢ منه.

(٢) شاهراه اتحاد، صفحة ٩٥.

وعائلته.

وقد تمّ الاستدلال في هذا الحديث بأية التطهير لإثبات إمامة عليّ والحسين -عليهم السلام-. لذا سنوضح هنا هذا الموضوع ونشرح الآية كي تتضح حقيقتها للقراء.

بحث حول آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

جاءت آية التطهير هذه في سورة الأحزاب وسط مجموعة من الآيات تتعلق جميعها بنساء رسول الله ٩، فبدأت هذه الآيات من الآية ٢٨ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ....﴾ [الأحزاب/٢٨]، واستمر الكلام حتى قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ....﴾ [الأحزاب/٣٠].. ثم وصل إلى الآية ٣١ وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ لِحَاقٌ...﴾ [الأحزاب/٣١]. إلى أن يصل إلى الآية موضع الاستشهاد ضمن قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۖ﴾ [٣٢] وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۖ﴾ [٣٣] وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ.....﴾ [الأحزاب/٣٢ - ٣٤].

قبل أن نتأمل في آية التطهير ونتمعن معناها، ننبيه القارئ إلى أن آية التطهير ليست آية مستقلة بل جزءاً من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. والآن نقول:

أولاً: بدأت الآية ٣٢ -كما تلاحظون- بمخاطبة نساء النبي فقال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب/٣٢]. وبدأت الآية ٣٣ أيضاً بحرف العطف، فالآية ٣٣ معطوفة على الآية التي قبلها. و«إرادة إذهاب الرجس» ليست آية مستقلة أيضاً بل جزء من الآية ٣٣، فلا يمكننا التحجج بعذر أننا لسنا متأكدين من نزول الآية ضمن سياق الآيات التي قبلها وبعدها، وأنه ربّما تكون الآية ٣٣ قد نزلت في وقت آخر ثم لما قام الصحابة بجمع القرآن وضعوها بين تلك الآيات!!! فبمعزل عن أن آيات القرآن الكريم تمّ جمعها تحت إشراف النبي ٩ وكان النبي هو الذي يحدد مواضع الآيات في كل سورة، فإن ذلك الادعاء باطل تماماً.

ثانياً: بدأ من الآية ٢٨ في سورة الأحزاب، تعلّق الكلام بنساء رسول الله ٩، وللاية ٢٨ فما بعدها سياق واحد والذين خوطبوا بهذه الآيات هم نساء النبي ٩.

فإن قيل: لماذا جاء إذاً، في آخر الآية ٣٣، ضمير «كُم» المذكّر؟ قلنا: إن كلمة «أهل» مذكّرة، لذا جاء ضمير الخطاب مذكّراً أيضاً.

فإن قيل: إن المقصود هنا مصاديق كلمة «أهل» لا الكلمة ذاتها، ومصاديق كلمة

«أهل» في هذه الآيات هنّ نساء النبي 9، فلماذا لم يأتِ الضمير مؤنثاً؟ قلنا: لأن النبي نفسه كان أحد أفراد أهل ذلك البيت، وبما أن الله تعالى أراد أن يخاطب رسوله أيضاً ويكلفه بدفع الرجس وتطهير النفس^(١) أضافه إلى جملة المخاطبين في نهاية الآية، لذا فالنبي 9 أيضاً داخل في مصاديق «أهل البيت»، ولما كانت قواعد النحو تقضي بأنّه إذا وُجد مُذَكَّرٌ واحدٌ ضمن جماعة من النساء فإن ذلك الجمع سيكون في حكم المُذَكَّر؛ جاء ضمير «كُمْ» المذكّر في آخر الآية. والآيات القرآنية التالية تؤيد ما نقله: ﴿وَأَمْرًا تُهَاجِرُ قَوْمَهُ فَذَاهِبْ عَنْهُمْ وَلْيَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [هود/٧١-٧٣]. ففي هذه الآيات، لما كان

إبراهيم - صلوات الله عليه - من مصاديق أهل البيت، استُخدم ضمير المذكّر «كُمْ» في الآية، رغم أن المخاطب في أول الآية كان مؤنثاً (امراة إبراهيم). وفي سورة طه أيضاً، قال موسى عليه السلام لأهله - وكانت زوجته من أهله بلا ريب -: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه/١٠]، فرغم أن المقصود من هذا الخطاب بالدرجة الأولى هو زوجة موسى عليه السلام، جاء فعل ﴿امْكُثُوا﴾ مذكراً إما بسبب تذكير كلمة «أهل» أو باعتبار مصاديق الكلمة التي يدخل فيها زوجها موسى (ع) نفسه^(٢). بناء على ذلك، فمراعاة لوجود رسول الله بين أهل بيته ونسائه جاء الخطاب في سورة الأحزاب بصيغة التذكير.

ثالثاً: لا يُقال للصهر في اللغة العربية «أهل البيت»^(٣). إضافة إلى ذلك، كان لعليّ عليه السلام بيت مستقل وكان له أهلٌ بيّنت خاصين به ولا يمكن اعتباره من أهل بيت النبي 9.

رابعاً: إن إرادة الله إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم، إرادة تشريعية وقانونية. وكمبدأ، منشأ أوامر الله للبشر التي جاءت في القرآن -وهو كتاب قانون وتشريع- إرادة الله التشريعية. إضافة إلى ذلك فإن الكلام في آيات سورة الأحزاب (بدءاً

(١) لا ريب أنه إن صحَّ شمول الآية للنبي 9 فيكون معناها في حقه: مواصلة اجتتاب كل رجس والثبات على طهارة النفس، لا أنه كان هناك رجس وغير طهارة وعليه أن يزيلها. والعياذ بالله. وهذا كقوله تعالى لنبيه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأحزاب/ ١] والتي معناها - كما قال المفسرون - «دُم على التقوى وواظب عليها»، كالرجل يقول لغيره وهو قائم: قم ها هنا، أي: اثبت قائماً. (المُنْتَزِعُ)

(٢) لا يخفى ما في هذا الاحتمال من بُعد لأن موسى (ع) يكون عندئذٍ مخاطباً لنفسه بقوله: ﴿امْكُثُوا!!﴾ مع أنه من الواضح أنه خاطب بهذا الأمر زوجته وأبناءه فقط. (المُنْتَزِعُ)

(٣) هذا غير مُسَلَّم، بل إذا كان الصهر يعيش مع حموه في بيت واحد يكون من أهل البيت، وعليّ (ع) كان ساكناً في غرفة ملاصقة لغرفة النبي 9، وكان بينه وبين النبي 9 صلة دائمة، فهو من أهل بيت النبي، وقد روت أم سلمة - رضي الله عنها - أنه لما نزلت آية التطهير دعا النبي فاطمة وعليّاً والحسن والحسين فجعلهم بكساء وقال: **اللهم هؤلاء أهل بيتي**.... الحديث أخرجه الترمذي وغيره، وقال ابن حجر العسقلاني في **فتح الباري** (ج ٧، ص ١٣٨): "ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة، لأن الحسنين من فاطمة وفاطمة بنتها، وعلي نشأ في بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها". انتهى. فعليّ من أهل البيت قطعاً، ولا أعلم في ذلك خلافاً. (المُنْتَزِعُ)

من الآية ٢٨ فما بعد) هو عن التكليف المحض: كأمرهم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والقرار في البيوت وعدم التبرُّج و.....الخ، وهي أوامر ناشئة عن إرادة الله التشريعية لا إرادته التكوينية^(١). إن إرادة الله إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم التي ذكرها في قوله: ﴿وَيُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب/٣٣] تماثل إرادته تعالى التي ذكرها في الآية ٦ من سورة المائدة عندما خاطب جميع المؤمنين -ومن جملتهم النبي وعلي وفاطمة- بقوله: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ....﴾ [المائدة/٦]. فالآية الأخيرة جاءت كالتالي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ.....مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ.....﴾ [المائدة/٦]. أي أن الله تعالى يريد أن يطهركم بإرادتكم واختياركم.

إن إرادة المكلف واختياره شرطان من شروط تحقق المُرَاد في الإرادة التشريعية، والأمر ذاته ينطبق على الآية ١٨٥ من سورة البقرة والآيات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من سورة النساء التي جاء الكلام فيها عن التكليف وأوامر الله ونواهيها. فإرادة الله في هذه الآيات أيضاً ليست إرادة تكوينية تكون إرادة الحق فيها العلة الوحيدة والتامة لتحقيق المُرَاد، ويتحقق مراد الله فيها حتماً، أي ليست كإرادته تعالى التكوينية التي أشار إليها بقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس/٨٢].

خامساً: لو كانت طهارة أهل البيت معلولة لإرادة الله التكوينية التي لا تتخلف، فإنه لن يكون في مثل هذه الطهارة أي فضيلة، لأن كل شجر وحجر لا يملك تكوينياً القدرة على تخطي أمر الله والتخلف عنه يكون معصوماً ومطهراً أيضاً! وأساساً، لا يمكن للأشخاص المطهرين والمبرئين من كل رجس وإثم بإرادة الله التكوينية أن يكونوا أسوة للمؤمنين وقُدوةً لهم.

إذ عرفنا ذلك نقول: إن الله تعالى أراد أن يطهر جميع الناس وأراد منهم جميعاً أن يجتنبوا الرجس ولكنه أراد في سورة الأحزاب تطهير أهل بيت رسول الله وإذهاب الرجس عنهم بشكل خاص وذلك لأن لأهل بيت كل إنسان ارتباط خاص به -كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم/٦]- وأهل بيت النبي مرتبطون به بالطبع، واعتبارهم وحيثيتهم وماء وجههم من اعتبار وحيثية رسول الله ﷺ، وعبود الناس متجهة إليهم بشكل خاص ويتأثرون بسلوكهم أكثر من تأثرهم بسلوك الآخرين، ولذلك فإن ما يطلبه الله منهم، والتكاليف التي يريد منهم القيام بها أكثر تأكيداً، وذكرها أوجب وأهم، لذا نجد أنه تعالى خاطب أهل بيت النبي في الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الأحزاب بقوله: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا

(١) تُعْتَبَرُ إرادة الله التشريعية في الحالات التي يكون المكلف أيضاً مختاراً في تحقيق المُرَاد ويحقق ما يريده الله بإرادته هو أيضاً خلافاً للإرادة التكوينية التي هي إرادة غير مشروطة ولعلة تامة لتحقيق المُرَاد ولا يمكن لشيء أن يمنع تحققها.

أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٦٣﴾.

من الواضح أن الإرادة الإلهية في هذه الحالة ليست إرادة تكوينية وأن عصمة أهل البيت ليست عصمة تكوينية، بل أراد الله من نساء النبي أن يَقْمَنَ هُنَّ أَنْفُسَهُنَّ بتطهير أنفسهن من خلال اجتناب الأعمال غير الطاهرة واكتساب الطهارة الجسمية والروحية والأخلاقية، ليَكُنَّ أسوة لسائر الناس ويحافظن على حيثية النبي ﷺ واعتباره بين الناس. وهذا لا يمنع أن الله أراد -بلا ريب- الطهارة الجسمية والروحية لكل مكلف وأراد من كل مكلف أن يجتنب الرجس والآثام، مع فارق أن إرادة الله طهارة من كانت تتلى آيات الوحي في بيوتهم أولاً، أي أهل بيت الرسول ﷺ، وأكد وأشد.

سادساً: يقول علمائنا خداعاً للعوام: بما أن حرف «إنما» استُخدم قبل ذكر «إرادة إذهاب الرجس»، و«إنما» أداة حصر، والحصر يعني الإثبات والإيجاب للمحصور والنفي عن غيره، لذا فإن الله أراد إذهاب الرجس وتطهير المخاطبين بهذه الآية بشكل حصري، أما غير المخاطبين بها فهم خارجون عن دائرة الحصر في هذه الآية!! وطبقاً لما جاء في الروايات فإن المخاطبين بهذه الآية هم فاطمة وعليّ والحسنان، فهم معصومون من كل ذنب وخطأ بإرادة الله التكوينية التي لا تقبل التخلف!! ونقول: إن هذا الادعاء يُذَكِّرُنَا بالمثل المعروف: «الحسن والخسين ثلاثتهم بنات مغاوية!»^(١) ونقول:

(أ) رغم أن «إنما» من أدوات الحصر لكن المحصور بها ليسوا الأفراد، بل المقصود من «إنما» انحصار الهدف من الأمر والنهي، في هدف واحد ونفي الأهداف والمقاصد الأخرى. في الحقيقة إن الآية تريد القول إنه ليس الهدف من هذه الأوامر والنواهي الإلهية إلا إذهاب الرجس عنكم وتطهيركم. وبعبارة أخرى فإن الله تعالى يقول لا أريد من أمركم ونهيكم إلا تطهيركم، لا أنه يريد أن يقول إنني أريد أن أطهركم أنتم فقط دون الآخرين، لأن الله تعالى صرح في آية أخرى (المائدة/٦) أنه يريد طهارة جميع المكلفين! (فتأمل)

(ب) لو كانت طهارة شخص معلولة لإرادة الله التكوينية فإن مثل هذه الطهارة -كما ذكرنا- ليس فيها أي فضل لصاحبها، ولا يمكن لمثل هذا الشخص أن يكون أسوة للذين لم يُطَهَّرْهم الله تكوينياً.

(ج) إذا كان الحصر في الآية موجهاً إلى المخاطبين وكان غير المخاطبين جميعهم خارجين عن دائرة هذا الحصر، فعليكم ألا تعتقدوا بعصمة الأئمة التسعة الباقين أيضاً! (فتأمل).

(١) ذكر هذا المثل: إذا تكلم الرجل بكلام لا يطابق أي جزء منه مع الآخر. قال أحد: الحسن والخسين ثلاثتهم بنات مغاوية واللاتي أكلهن الذئب.

قالوا: ما كانا الحسن والخسين ولكن الحسن والحسين. وما كن ثلاثة، بل اثنتين وما كن بنات، بل كانا ابناً، وليس مغاوية بل معاوية. وما كانا لمعاوية بل كانا لعلي - عليه السلام -. وما أكلهن الذئب في المدينة بل استشهد الإمام الحسن بسم زوجته و الإمام الحسين قتله الشمر الملعون في صحراء كربلاء. والذي أكله الذئب هو يوسف النبي وما كان في المدينة بل في طريق كنعان وما كانت الواقعة حقيقية، بل هي كلام إخوانه التي من أصله كذب.

(د) إن معنى «أهل البيت» واضح، ولكنكم إذا كنتم تصرّون على إن الصهر وأولاد الصهر وأحفاده داخلون في «أهل بيت» الشخص، فلماذا لا تعتبرون أبا الفضل العباس بن علي، وأبا بكر بن علي، وعثمان بن علي، وزينب وأم كلثوم معصومين؟ ولماذا لا تعتبرون عثمان وأبناءه من أهل البيت أيضاً؟^(١)

(هـ) إن النبي الأكرم ﷺ -ينص القرآن الكريم- لم يكن منزهاً من الوقوع في الخطأ وتصحيح الوحي له (التوبة/٤٣ والتحريم/١ و....) فكيف يمكن لأهل بيته الذين لا يوحى إليهم أن يسبقوه ويتقدّموا عليه ولا يقعوا أبداً في أي خطأ أو اشتباه؟

سابعاً: لقد تكلمت الآية عن إزالة الرجس والذهاب به، والرجس هو الإثم والمعصية، أما الخطأ والاشتباه فلا يوجب الرجس، وبناء على ذلك يمكن لشخص طاهر بعيد عن الإثم أن يقع في خطأ أو اشتباه. لكنكم تنفون حتى احتمال السهو والخطأ عن الأئمة!

ثامناً: في الحقيقة إن خطاب الله لأهل بيت رسوله بجملة (لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) [الأحزاب/٣٣] دليل على عدم عصمة أهل البيت، لأنه يبين أنه كان هناك رجس وأن الله يريد إزالته^(٢). فالله يريد في هذه الآية التي تخاطب نساء النبي، أن يقيم باختيارهن وبطاعتهن لله ورسوله بالتطهر والابتعاد عن رجس الآثام. هذا في حين أنكم تعتبرون الأئمة منذ ولادتهم وفترة طفولتهم معصومين ومطهرين من الإثم والخطأ، ولهذا فالأفضل لكم ألا تصرّوا على أن المخاطب بهذه الآية هم عليّ والحسين -عليهما السلام-!

تاسعاً: إن ادعاء كون الأئمة مصونين من كل ذنب ومحفوظين من كل سهو وخطأ، ادعاء مخالف لكلام الأئمة أنفسهم فمثلاً يقول عليّ في أدعيته: "وَاعْفُرْ بِسَعَةِ رَحْمَتِكَ كَبَائِرَ ذُنُوبِي". (الصحيفة العلوية، دُعَاؤُهُ فِي نَعْتِ اللَّهِ وَتَعْظِيمِهِ).

"وَلَا تَفْضَحْنِي بِمَا جَنَيْتُهُ عَلَى نَفْسِي". (دُعَاؤُهُ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ مِمَّا عَلَّمَهُ أَوْيساً).
"وَأَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ ارْتَكَبْتُهَا وَمِنْ كُلِّ ذَنْبٍ عَمِلْتُهُ وَلِكُلِّ فَاحِشَةٍ سَبَقَتْ مِنِّي". (دُعَاؤُهُ الْمَعْرُوفُ بِدَعَاءِ الْمَذْخُورِ).

"وَأَعْظِنِي فِي مَجْلِسِي هَذَا مَغْفِرَةً مَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِي". (من دعائه في التضرّع إلى الله تعالى).

"اللَّهُمَّ إِنَّ عَفْوَكَ عَنْ ذَنْبِي وَتَجَاوُزَكَ عَنْ خَطِيئَتِي وَصَفْحَكَ عَنْ ظُلْمِي وَسِتْرَكَ عَلَيَّ قَبِيحَ عَمَلِي وَحِلْمَكَ عَنْ كَثِيرِ جُرْمِي عِنْدَ مَا كَانَ مِنْ خَطَايَايَ وَعَمْدِي أَطْمَعُنِي فِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَا أَسْتَوْجِبُهُ مِنْكَ". (دُعَاؤُهُ فِي الْإِسْتِكَانَةِ وَطَلَبِ الْمَغْفِرَةِ).

"اللَّهُمَّ إِنْ ذُنُوبِي وَإِنْ كَانَتْ فَظِيعةً فَإِنِّي مَا أَرَدْتُ بِهَا قَطِيعَةً وَلَا أَقُولُ لَكَ الْعُتْبَى لَا أَعُودُ لِمَا أَعْلَمُهُ مِنْ خَلْقِي وَلَا أَعِدُّكَ اسْتِمْرَارَ التَّوْبَةِ لِمَا أَعْلَمُهُ مِنْ ضَعْفِي". (دُعَاؤُهُ فِي الْإِسْتِغْفَارِ فِي سَحَرِ كُلِّ لَيْلَةٍ عَقِيبَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ).

(١) مع أن عثمان صاهر النبي ﷺ في ابنتيه رقية ثم أم كلثوم. والواقع أن كل هؤلاء الذين ذكرهم:

أي بنات النبي، وآل علي وآل عقيل و... هم من أهل بيته ﷺ. (المترجم)

(٢) هذا غير مُسَلَّم، بل قد يكون الأمر من باب التوصية بالثبات على الطهارة من الرجس والمواظبة على ترك الآثام. راجع الحاشية قبل أربع صفحات. (المترجم)

"اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا تَبْتُ إِلَيْكَ مِنْهُ ثُمَّ عُدْتُ فِيهِ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا أَرَدْتُ بِهِ وَجْهَكَ فَخَالَطَنِي فِيهِ مَا لَيْسَ لَكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِلنِّعَمِ الَّتِي مَنَنْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَوِّتْ عَلَيَّ مَعَاصِيكَ". (دَعَاؤُهُ فِي الِاسْتِغْفَارِ أَيْضاً).

"إِنْ تُعَذِّبَنِي فَبِظُلْمِي وَجُورِي وَجُرْأِي وَإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي فَلَا عُذْرَ لِي إِنْ اعْتَذَرْتُ". (دَعَاؤُهُ فِي لَيْلَةِ الْهَرِيرِ وَهُوَ دَعَاءُ الْكَرْبِ)

"وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ تَحُولَ خَطَايَايَ وَظُلْمِي أَوْ إِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي وَاتَّبَاعِ هَوَايَ وَاسْتِعْمَالَ شَهْوَتِي ذُنُوبَ رَحْمَتِكَ وَبِرِّكَ". (دَعَاؤُهُ قَبْلَ رَفْعِ الْمَصَاحِفِ)

"اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَبْتُ إِلَيْكَ مِنْهُ ثُمَّ عُدْتُ فِيهِ". (دَعَاؤُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ مِنَ الشَّهْرِ).

وهناك الكثير من مثل هذه الجمل في كتاب الصحيفة العلوية [الذي يتضمن أدعية علي عليه السلام]

وكذلك يقول حضرة السجاد عليه السلام في أدعيته:

"وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ". (الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة

(١٠)

"اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنِي فَتَرَكْتُ، وَنَهَيْتَنِي فَرَكَبْتُ، وَسَوَّلَ لِي الْخَطَا خَاطِرُ السُّوءِ فَفَرَطْتُ". (الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة ١٦)

"مَعَ كَثِيرٍ مَا أَغْفَلْتُ مِنْ وَظَائِفِ فُرُوضِكَ، وَتَعَدَّيْتُ عَنْ مَقَامَاتِ حُدُودِكَ إِلَى حُرْمَاتِ انْتِهَاجِهَا، وَكَبَائِرِ ذُنُوبِ اجْتِرَاحِهَا". (الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة ١٨).

"لَيْسَ لِحَاجَتِي مَطْلَبُ سِوَاكَ، وَلَا لِدُنْيِي غَافِرٌ غَيْرُكَ، حَاشَاكَ". (الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ١٢، الفقرة ١٥).

"وَاعْفِرْ لَنَا مَا خَفِيَ مِنْ ذُنُوبِنَا وَمَا عَلَنَ" (الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٤٥، الفقرة (٤٨).

عاشراً: إنكم لم تستندوا إلى آية قرآنية لإثبات عقيدتكم، بل ضمتم الأحاديث والروايات إلى الآية!! والحال أنه لدينا في هذا الموضوع روايات مختلفة ومتضاربة. فمنها روايات تقول إن نساء النبي وآل النبي هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس و..... وأنهم كلهم مخاطبون بالآية. ولدينا روايات تقول إن المخاطبين بالآية هم نساء النبي فقط. ولكنكم تقولون إن راوي رواية أن الآية خطابٌ لنساء النبي فقط دون غيرهم هو «عكرمة». وهو غلام «ابن عباس» وكان من الخوارج ومن الضعفاء. ولم يكن «مالك بن أنس» يقبل أحاديثه ولا يعول عليها، وكان يوصي الآخرين أيضاً ألا يقبلوا حديثه. واعتبره «أحمد بن حنبل» مضطرب الحديث. كما اعتبره «سعيد بن المسيب» و«يحيى بن سعيد الأنصاري» كاذباً. وكان مشهوراً بالكذب وكان يكذب على ابن عباس بعد وفاته إلى حدٍّ أنه أصبح مضرب المثل في الخيانة والكذب. وكان سيء السمعة إلى درجة أنه عندما مات لم يشارك أحدٌ من أهل المدينة في تشييع جنازته. أما موقف علماء الشيعة منه فالكليني اعتبر «عكرمة» من الخوارج واعتبره العلامة الحلي والسيد ابن طاووس من الضعفاء واعتبره الممقاني منحرفاً.

في رأينا إن الدلالة واضحة جداً إلى درجة عدم وجود أي حاجة على الإطلاق

للحديث، والله يشهد أنه ليس لدينا أي إصرار على قبول هذا الحديث^(١) لكننا نقول لماذا لا تقولون هذا الكلام بشأن الخطبة الشقشقية - الخطبة الثالثة في نهج البلاغة -، وتستندون إليها دائماً في الكتب أو على المنابر أو في الصحف والإذاعة لتخدعوا بها العوام، وتتجاهلون أن راويها هو «عكرمة» هذا ذاته، وأن طرق رواية الخطبة المذكورة تنتهي كلها إليه؟! (٢) هل باؤك تجرّ وبائي لا تجرّ؟!!

استند مبتدعو المذاهب وواضعو هذا الحديث إلى آية: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال/٧٥، والأحزاب/٦]. لقد ذكر جميع الفقهاء والمحدثون بالاتفاق، هذين الآيتين في أبواب الإرث وقالوا ذيل تفسيرهما للآيتين - ومنهم الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» - أن المراد من الآيتين أن الأقرباء مقدّمون على الآخرين في الإرث، لكن قبل نزول هذه الآية كان الإرث يتم على أساس الأخوة الإيمانية وذلك لأن عدد المؤمنين كان قليلاً في بداية الإسلام فعقد رسول الله ﷺ بين المؤمنين عقد الأخوة لكن لما زاد عدد المسلمين فيما بعد، نسخ القانون السابق وقُدرَ الإرث بتلك الآيات المذكورة للأقرباء فقط.

كما تلاحظون لا علاقة للآيتين بمسألة الإمامة الإلهية أصلاً، ولكن عدداً من الرواة من أمثال «سهل بن زياد» الكذاب و«يونس» فطحي المذهب و«علي بن إبراهيم» المعتقد بتحريف القرآن و«الحسين بن سعيد» الغالي و..... ادّعوا أن تأويل آية الإرث وتحقق تطبيقه بدأ منذ زمن حضرة سيد الشهداء!! أي أنه منذ زمن غزوة بدر - التي نزلت بشأنها سورة الأنفال - إلى زمن استشهاد الإمام الحسين بقيت الآية معطلة!! ألم يفهم هؤلاء الكذّابون ما لفقوه من كلام؟! لقد قصر أولئك الأفراد فاسدو العقيدة تلك الآية على وراثته الإمامة وذلك ليتوصلوا إلى أهدافهم ويوقعوا الفارقة بين المسلمين!! وأقول لو كانت الإمامة تورث وراثته لوجب أن يصل هذا الميراث إلى جميع أولاد الإمام المتوفى لا إلى أحد أبنائه فقط! ولو كانت الإمامة بالتعيين وبإعلام الله فلماذا تقولون إنها تورث وراثته؟

← الحديث ٢ - يتضمن إشكالات الحديث السابق ذاتها.

← الحديث ٣ - تم الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٥٥ من سورة المائدة، وقد تكلمنا سابقاً عن هذه الآية (راجعوا الصفحة ٢٩٣-٤٠٨)^(٣). جاء في هذا الحديث: أن أمير المؤمنين علياً (ع) كانت على كتفه حلة قيمتها ألف دينار!!

"وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَقَدْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ رَاكِعٌ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ قِيمَتُهَا أَلْفُ دِينَارٍ.... فَجَاءَ سَائِلٌ [هُوَ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ كَمَا جَاءَ فِي نَهَايَةِ الْحَدِيثِ] فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ اللَّهِ وَأُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ تَصَدَّقْ عَلَىٰ مَسْكِينٍ [وَلَا نَدْرِي لِمَاذَا لَمْ يَشَارِكْ هَذَا السَّائِلُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بَلْ قَدَّمَ الشَّحَاذَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَشَوَّشَ عَلَى الْمَصْلُوحِينَ؟] فَطَرَحَ [عَلِيٌّ (ع)] الْحُلَّةَ إِلَيْهِ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَيْهِ أَنْ أَحْمِلَهَا؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةَ!!!".

أولاً: لماذا لم يبيع عليّ الحلة التي ثمنها ألف دينار ويفرق ثمنها على عدد من

(١) يقصد حديث عكرمة بأن المخاطبين بأية التطهير هن نساء النبي ﷺ خاصة. (المترجم)

(٢) راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ١٠٢.

(٣) راجعوا أيضاً كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ١٤٥.

المحتاجين والمساكين في المدينة بدلاً من إعطائها كلها لفرد واحد؟!

ثانياً: إذا كانت الإمامة تثبت بالتصدق بخاتم أو بخلة ثمنها ألف دينار فكان على أولاد علي (ع)، أي الأحد عشر إماماً تالياً أن يتصدق كل منهم في حال الركوع على ملك من الملائكة كي تثبت إمامته ويُصَف بصفة علي عليه السلام! فلماذا لم يُرَو عن أيٍّ أحدٍ منهم إعطاء الزكاة في حال الركوع أثناء الصلاة؟ ويجب أن نسأل هؤلاء الوضاعين هل كان الملك ينزل على الأئمة؟ هل الملائكة تحتاج إلى الزكاة؟! هل كان علي (ع) يضع على عاتقه خلة ثمنها ألف دينار؟!

ثالثاً: هل نصديق هذه الرواية أم نصديق رواية التصديق بالخاتم؟

رابعاً: ادُعي في هذا الحديث - كما ذكرنا - أنّ الإمام ألقى أثناء ركوعه في الصلاة بالحلة نحو السائل وأشار له أن يأتي ويأخذ الحلة؟ فنسأل: إذا قام الإمام أثناء الركوع في الصلاة بالبقاء الحلة من على ظهره وبالإشارة إلى السائل، فإن صلاته ستبطل بالطبع، وإن فعل ذلك بعد الركوع وأشار إليه فعندئذٍ لن يكون عمله قد تم أثناء الركوع!

خامساً: لماذا لم يعلن النبي 9 في خطبة الغدير أنّ إمامكم هو من يعطي زكاته أثناء الركوع في الصلاة؟

وقد افترى عددٌ من الأعداء العالمين أو الأصدقاء الحمقى المتعصبين وهم أسوأ من الأعداء، قصصاً أوقعوا بها العداوة والبغضاء بين المسلمين وبنوا بينهم الفرقة والاختلاف وأغرقوهم بالخرافات، ونتيجة لذلك أصبح المسلمون ضعفاء وأذلاء. وقد كتب تلك الأساطير عددٌ من الأفراد قليلي العقل الذين لا علم لهم بالقرآن وقرؤوها على الآخرين فصدّقها أناسٌ منهم؟

حقاً إنني لأتعجب من تعصب مشايخنا ومدى بعدهم عن الإنصاف عندما يثنون كل هذا الثناء على شخص كالكلبي جمع في كتابه مثل هذه القصص الخرافية، ويبجلونه كل هذا التبجيل!

← **الحديث ٤ و ٦** - راوي الحديثين «أبو الجارود» الذي كان شخصاً منحرفاً تماماً ويروي المنكرات، وقد عرّفنا به سابقاً (ص ٧٨). والراوي الآخر للحديث السادس هو «مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ» الذي كان شخصاً محتالاً مُخادعاً.

بحث حول آية التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾

تم في هذا الحديث الاستناد إلى الآية ٦٧ من سورة المائدة، وسنذكر هنا الآية وترجمتها، كي يحكم القراء بأنفسهم ولا تخدعهم أكاذيب رواة الكلبي:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ٦٦ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ٦٧ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ٦٨ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا

أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿المائدة/ ٦٥ - ٦٨﴾.

يقول الرواة من صنَّاع المذاهب والمفرِّقين بين المسلمين إن الآية ٦٧ من سورة المائدة نزلت قرب غدير خم، وإن معناها: أيها الرسول بَلِّغْ ما أنزلناه عليك بشأن ولاية عليٍّ وخلافته، وإن لم تفعل فما بلغت رسالة الله، والله يحفظك من شر الكافرين والمنافقين، والله لن يهدي القوم الكافرين الذين لا يقبلون ولاية عليٍّ.

فنسأل: من هم «الكافرون» المذكورون في هذه الآية ومن هم «الناس» الذين قال تعالى عنهم: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾؟

هل اعتبر الله أصحاب النبي ﷺ الذين رجعوا لتوهم من أداء مناسك الحج بعد أن قاموا بغزوات وسرايا متعدّدة وتضحيات متوالية طاعةً لأمر الله واتباعاً لرسول الله ﷺ، كافرين؟! هل اعتبر الله أصحاب النبي ﷺ كافرين بعد أن ترك كثير منهم ديارهم وأرضهم وأموالهم وهاجروا ابتغاء رضوان الله وقال الله عنهم: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [الحج/ ٤١]، وقال عنهم أنهم: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال/ ٧٤]، وأنزل في مدحهم والثناء عليهم عشرات الآيات الأخرى؟! (١) هل اعتبر الله تعالى أصحاب النبي ﷺ كافرين إلا ثلاثة أو سبعة منهم فقط؟! وكما قلنا في تفسير «تابشي از قرآن» [شُعاع من القرآن]:

"لا أظنُّ أن مسلماً عاقلاً يُمكنه أن يقول مثل هذا القول، ويُفقد الإسلام والقرآن قيمتهما، لأن رواية الإسلام هم الصحابة أنفسهم الذين مدحهم القرآن مراراً، فإذا كان هؤلاء كافرين فلن يبقى للإسلام رِوَاةٌ إلا أخبار آحاد، وهي لا تُفيد العلم. إضافةً إلى أن هذا القول يستلزم - والعياذ بالله - كذب ثناء القرآن على أولئك الصحابة ومدحه المُكرَّر لهم، وستُصبح الآيات التي أنزلها الله في فضائل المهاجرين والأنصار بلا مصاديق خارجية وسيظهر أن الله أخطأ - نعوذ بالله -، وسيُصبح القرآن كله ساقطاً من الاعتبار!"

ثانياً: لو أنَّ الآية ٦٧ من سورة المائدة نزلت بُعيد حادثة غدير خم فإن نزول تلك الآية كان في زمنٍ قد ذهب فيه أصحاب النبي - أعم من المهاجرين والأنصار - برفقة رسول الله ﷺ من مكة، بعد أن أدَّوا مناسك حجِّ التمتع بإشراف النبي وإرشاده، وصاروا في طريق العودة من مكة إلى المدينة. فهل يمكننا أن نصدِّق أن الله، بدلاً من أن يقول للمهاجرين والأنصار - الذين عرَّفنا كيف وَصَفَهُمُ اللهُ في آيات متعدّدة من كتابه - «عسى الله أن يتقبل أعمالكم» ونحو ذلك، اعتبرهم كافرين غير مستحقِّين للهداية؟!

ثالثاً: إن معنى كون المهاجرين والأنصار كافرين هو أنَّ أصحاب النبي ﷺ الذين تربَّوا على يديه مباشرةً والذين كانوا على صلة مباشرة بشخصية الرسول الرفيعة ومزجيَّ النفوس في الإسلام، والذين كانوا تحت تأثير تربيته وإرشاده المباشر، لم يؤمنوا

(١) راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ٢٧ فما بعد.

إيماناً واقعياً بل لم يكونوا مؤمنين أصلاً! أي أن تربية النبي 9 لم تؤثر في أتباعه أي تأثير يُذكر، بحيث أنه تكن نتيجة أتعاب النبي 9 خلال ٢٣ سنة سوى إيمان ٣ أشخاص أو ٧ من أصحابه!!

رابعاً: نزلت سورة المائدة في أواخر عُمر النبي 9 بعد أن دخل معظم أهالي الحجاز في الإسلام، فالنبي الذي لم يخش لومة لائم في الصدع بالحق وإبلاغ قومه رسالة ربّه في الأيام الأولى من بعثته عندما كان وحيداً لا ناصر له من الناس ولا معين، كيف يمكن له أن يتأخر في أواخر عمره، وبعد أن أصبح له آلاف الأنصار والأتباع والفدائيين، عن تبليغ ما أنزل الله إليه؟!

خامساً: إذا كنتم لا تعتبرون أن المراد من «ما» الموصولة في الآية ٦٧ من سورة المائدة هو ما أفادته الآية التي جاءت بعدها، ففي هذه الحالة يجب أن تقولوا أين هي الآية التي نزلت في خلافة علي المباشرة للنبي وكان النبي قلقاً من تبليغها، حتى جاءت الآية ٦٧ في سورة المائدة لتوصيه بإبلاغها وتؤكد عليه ذلك أشد التأكيد؟! ينبغي عليكم أن تقولوا أي آية في القرآن هي آية النص على خلافة علي التي نزلت على النبي ولكن النبي 9 لم يُبلِّغها إلى ما قبل نزول الآية ٦٧ من سورة المائدة؟!

لماذا لم يُشير النبي إلى الآية ٦ من سورة الأحزاب^(١) في خطبته التي خطب بها الناس في غدير خم بل قال جملة: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ" واستخدم كلمة «المولى» التي لها - حسب قولكم - ٢٧ معنى^(٢)، ولم يأت على الآية التي تتكلم عن أصل الإمامة وخلافة علي المباشرة وأولاده من بعده بأي ذكر؟! إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ.

إما أن يرينا الكُليْنِي وأمثالُه ما نزل في القرآن بشأن الخلافة أو يرموا بعيداً روايات أمثال أبي الجارود الملعون وسهل بن زياد.

سادساً: لم يستدل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بهذه الآية أبداً في جميع احتجاجاته التي احتج بها على بقية الصحابة، وهذا يبين أنه لم يكن يعتبر الآية ذات علاقة بإمامته، وإلا لما توانى عن الاستدلال بها، على الأقل لإتمام الحجة.

ونقول: إن الآية ٦٧ من سورة المائدة تتعلق - بقرينة الآيات التي جاءت قبلها وبعدها - بكفر اليهود والنصارى، خاصة أنّ عبارة «القوم الكافرين» تكرّرت في الآية ٦٨ وهي تشير إلى أهل الكتاب، وتوضّح المراد من الكافرين في الآية ٦٧.

في أواخر عمر النبي الأكرم 9 وبعد أن دخل أكثر أهل الحجاز في الإسلام واجه النبي 9 الدول القوية الكافرة ومؤامرات اليهود والنصارى، ولم يكن مطمئناً إلى تلك الدول والأعداء وما يحيكونه للإسلام من شرّ، ولذلك كان يحتاط في مواجهتهم، لأنهم كانوا يتمتعون بقوة عسكرية هائلة، كما كان لهم أيادٍ وعملاء داخل الحجاز وكانوا يستطيعون أن يحدثوا فتنةً ومؤامرة بواسطتهم داخل الحجاز، لذا لم يكن النبي 9 يرغب باستئثارهم. كانت تلك الدول الكبيرة المحيطة بالحجاز، إضافةً إلى تركها الدين الحقيقي وانحرافها

(١) أي قوله تعالى: «الَّذِي أَوَّلَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...» [الأحزاب/٦]. (المترجم)

(٢) راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ٨١.

عن التوحيد الخالص، لا تعمل بالتوراة والإنجيل التي تدّعي أنها تؤمن بهما، لذا قال الله في الآية ٦٦: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ....﴾، ثم قال لنبيه في الآية ٦٧: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، ثم أمر نبيه أن يقول في الآية ٦٨: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

في الواقع، لا يوجد أي فاصل بين أمر الله لنبيه بإبلاغ ما أنزل إليه وبين مضمون هذا الذي أنزله الله إليه والذي يجب عليه تبليغه. وإلا فليس من المعقول أن ننكر ارتباط الآية بما قبلها وما بعدها ونصوّر آيات القرآن وكأنها غير مرتّبة ولا يرتبط بعضها ببعض ونقول إن الآية أمرت بتأكيد بالغ وحتى بالتهديد بإبلاغ ما أنزل الله إلى النبي، أما الرسالة التي يجب إبلاغها فلم تُذكر بعد هذه الآية!! هل يبين القرآن - الذي هو المظهر الأكمل للفصاحة والبلاغة - مقاصده بهذه الصورة؟!

إضافة إلى ذلك - كما قلنا - إن على هؤلاء الرواة أن يبينوا لنا الآيات التي تشير إليها جملة «مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» في القرآن؟

والطريف أن علماء الشيعة [الإمامية] يعتبرون صيام يوم عاشوراء مكروهاً وبعضهم يراه مُحَرَّمًا، في حين جاء في هذا الحديث (السادس): "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ بَعَثَ إِلَى مَا حَوْلَهُ مِنَ الْقُرَى فَصَامُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ!" والأمر الآخر أن الحديث ذكر أن عدد أبناء عليّ (ع) اثنا عشر ابنًا في حين أن الشيخ المفيد قال في «الإرشاد» أنه كان لعلّي أحد عشر ابنًا. (الإرشاد، ج ١، ص ٣٥٤).

عود إلى نقد أحاديث الباب ١٢٢ من أصول الكافي

← الحديث ٥ - راويه شخص مجهول، وقد عرّفنا فيما سبق بأحد رواة هذا الحديث وهو «صالح بن السندي» (ص ٥٣٤). يقول في هذا الحديث: "إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ وَلَايَةَ عَلِيٍّ (ع) كَمَا افْتَرَضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّوْمَ وَالْحَجَّ".

وقد قلنا مراراً لو أن الله تعالى قد افترض ولاية عليّ (ع) الإلهية لكان كل من أنكر ولايته الإلهية هذه كافراً، فلماذا بايع عليّ الكفار وقبل صهراً له في ابنته؟

← الحديث ٧ - تم الاستناد في هذا الحديث - الذي يرويه «سهل بن زياد» الكذاب - إلى الآية ٧٥ من سورة الأنفال، والآية ٦ من سورة الأحزاب، وقد بينّا بطلان هذا الادّعاء في نقدنا للحديث الأول في هذا الباب.

← الحديث ٨^(١) - راويه «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الرَّازِيُّ» الذي اعتبره الشيخ الطوسي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ولكنه لم يوثقه. فهو شخص مجهول. وقد روي

(١) ملاحظة: هذا الحديث هو الحديث ١ من أحاديث (بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) الذي أغفل المؤلف حسابه ضمن أبواب الكافي وضم أحاديثه للباب ١٢٢. (المنترجم)

عنه حديث غير معقول في وسائل الشيعة^(١). هذا الرجل يروي عن «مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ» المحتال الكذاب (رجال الكشي، ص ٣٩٨)، عن «زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ الْهَلَالِيِّ» المجهول. يعني الحديث برويه مجهول عن كذاب عن مجهول وفيه تلاعب بمعاني آيات القرآن، ومع ذلك يورد الكليني مثل هذا الحديث في كتابه!

نعم، ادعى أولئك المجاهيل أن رسول الله ﷺ بعد أن نزلت عليه آية الولاية أمر أبا بكر وعمر أن يسلموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين. فسألا النبي: أَمِنَ اللَّهُ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ اللَّهِ وَمِنْ رَسُولِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ الْآيَاتِ ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من سورة النحل!!^(٢)، ولكن الراوي نقل الآية ٩٢ من سورة النحل بكل وقاحة بالصورة التالية: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْكَى مِنْ أَيْمَانِكُمْ»^(٣) [النحل/٩٢].

فقال الراوي: "قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ «أُمَّةٌ»؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ «أُمَّةٌ». قُلْتُ: فَإِنَّا نَقْرَأُ «أَرْبَى»؟ فَقَالَ: مَا «أَرْبَى» وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا!!"

لقد وقع رواية الكليني الجَهْلَةُ في خطأ فاحش هنا لأن كلمة «الأُمَّة» جمع تكسير لكلمة «إمام»، وَمِنْ ثُمَّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهَا ضَمِيرُ «هِيَ» بَلْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُقَالَ «أُمَّةٌ هُمْ أَرْكَى..» فهل من الممكن أن يجهل الإمام هذه المسألة؟!

كما لا يمكننا أن نقول إن الإمام أشار إلى اختلاف القراءات لأنه لحسن الحظ لم يكن أئمة الشيعة الكرام يؤمنون باختلاف القراءات في آيات القرآن.

إضافة إلى ذلك لا يمكننا أن نقول إن ما يقصده الإمام في حديثه هو تأويل الآية وتفسيرها، وذلك لأنه لما سأل الراوي قائلًا: هل جاء في الآية «أُمَّةٌ»، أجاب الإمام مُقْسِمًا بِاللَّهِ أَنَّهُ نَعَمْ جَاءَتْ كَلِمَةُ «أُمَّةٌ»! والتفسير لا حاجة فيه إلى القسم خاصة أن الكلام كان مع أتباع الإمام وشيعته، ثم إن السائل سأل عن كلمة في الآية لا عن الآية كلها فلا يمكن أن نقول إن الإمام كان يفسر الآية. أضف إلى ذلك أن الراوي قال أيضاً: نحن نقراء «أَرْبَى»، فقال له الإمام: ما «أَرْبَى»؟ ثم أشار بيده: أي اطرحتها وارم بها!! إذاً، فليس المقصود تفسير الآية بل المراد بيان لفظها الحقيقي، لأنه لا حاجة في التفسير إلى طرد الألفاظ ورميها.

وقد اعترف المجليسي نفسه ضمن شرحه لهذا الحديث بأنه يدل على أن الآية كانت مدونة هكذا في قرآن الأئمة! ونص عبارته: "والظاهر أن في قرآنهم - عليهم السلام -

(١) وسائل الشيعة، (باب أنه لا يجوز أن يخاطب أحد بإمرة المؤمنين)، الحديث الأول.

(٢) أي قوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ»^(٩١) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبُلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ»^(٩٢) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [النحل/٩١ - ٩٣].

(٣) الآية القرآنية الصحيحة كما جاءت في القرآن هي: (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ).

كانت الآية هكذا!!!". وليت شعري! إذا لم يكن هذا الحديث دالاً على تحريف القرآن، فأى كلام آخر يدل على تحريفه؟!

والحماسة الأخرى التي ارتكبتها رواية الكُليْنِيّ الجهلة هي أنه لو كان للآية أدنى علاقة بأبي بكر وعمر لوجب أن تشير إليهما الآية بصيغة المثنى، كما أشار النبي 9 إليهما في الحديث- بصيغة المثنى، مع أن الذي جاء في الآية هو صيغة الجمع! والأهم من كل ذلك أن سورة النحل مكية وفي تلك الفترة لم تكن مسألة الإمامة مطروحة كي يمكن لأحد أن ينقض ميثاق الإمامة فتنزل الآيات لتنتهي عن ذلك. ألا لعنة الله على الكذابين.

← الحديث ٩ - بصرف النظر عن أنه حديث مجهول - حسب قول المَجْلِسِيِّ - فإن أحد رواته «محمد بن الفضل» من الضعفاء.

← الحديث ١٠ - يرويه «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» و«سهل بن زياد» وكلاهما من الكذابين المعروفين بالكذب، عَنْ «عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ» المجهول! هذا الحديث يظهر مدى جهل الكُليْنِيّ بالقرآن، لأنه ارتكب أخطاءً فاضحةً ومخجلةً في نقل آيات القرآن! وقد نقل الكُليْنِيّ مثل هذا الحديث الفاضح في كتابه دون أن يبدي أي اعتراض عليه، وفي رأيي كشف بنقله لهذا الحديث ميزان فهمه للقرآن وعلمه به، وذهب بماء وجه نفسه.

وللأسف فإن المشايخ المتعصبين البعيدين عن لك إنصاف يمتدحون ليل نهار مثل هذا الشخص ويُجلّونه ويثنون عليه!

ادّعي في هذا الحديث أن "صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ (هي) الإِسْمُ الْأَكْبَرُ، وَصُحُفَ مُوسَى (هي) الإِسْمُ الْأَكْبَرُ!!!". هذا مع أن الله تعالى سَمَّى كُتُبَهُ السماوية بالذِّكْر وبالنُّور ولم يسمّها بـ «الاسم»، ولكن هؤلاء الرواة الجهلة ادّعوا -خلافًا للغة العربية وبدون أي دليل - أن «الاسم الأكبر» هو تلك الكتب السماوية ذاتها التي كان على النبي 9 أن يسلّمها لعليّ (ع). وأورد الكليني في كتابه، ودون أدنى استخدام لعقله، مثل هذا الادّعاء الذي لا يسند له أي دليل.

إن هؤلاء لم يفهموا أن الاسم لا يُحْفَظ بل يُعْلَم أو لا يُعْلَم، أما الكتاب فهو الذي يُحْفَظ أو لا يُحْفَظ. وهناك آيات عديدة في القرآن لا تدعم قولهم هذا منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً﴾ [المائدة/٤٤]. فهذه الآية بناء على ادّعاء رواية الكليني، تقول إن الربانيين والأحبار استُحْفِظُوا «الاسم الأكبر»!! مع أن «الاسم» لا يُسْتَحْفَظ بل يُعْرَف، إذ لا حاجة لاستحفاظ «الاسم».

ويدّعون أن النبي سلّم علياً «الاسم الأكبر» وأن الكتب السماوية كانت «اسماً». هذا مع أنه لو اعتبرنا الكتاب «اسماً»، وعلمنا أن الله أنزل الكتب السماوية ليقوم الناس بالقسط ويعملوا بتعاليمها (الحديد/٢٥)، فإن الاسم عندئذ لا يُعطى لفرد خاص حصرياً، بما في ذلك الإمام علي، بل لابد من إعطائه للأمة جميعها. علاوة على ذلك فإن الحديث نقل الآية ٢٥ من سورة الحديد بالصورة التالية: (ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وأنزلنا معهم الكتاب والميزان)^(١) ثم ركب الراوي جزءاً من الآية ٨٨ من سورة الحجر والآية ١٢٧

(١) الآية الكريمة هي في القرآن الكريم كالتالي: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ

من سورة النحل التي قالت بشأن الكفار والمشركين: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر/٨٨] مع جزء من الآية ٨٩ من سورة الزخرف التي قال الله فيها عن المشركين: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف/٨٩] وأنتج من هذا التركيب جملةً قدمها للقراء بوصفها آية من القرآن بالصورة التالية -مع تغير صيغة الفعل-: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾!

في الواقع، إن هؤلاء الكذابين المفترين يريدون أن يقولوا أنه عندما قال تعالى لنبيه بشأن الكفار والمشركين: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر/٨٨] فإن هذا الكلام لم يكن يتعلق بالكفار بل بأصحاب النبي، أي أن الله تعالى يقول لنبيه لا تحزن على أصحابك ولا تتأسف لأجلهم بل قل فضائل وصيكت!

وعندما قال تعالى لرسوله في سورة الزخرف: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف/٨٩]: والتي تفيد أن هؤلاء الكفار لن يؤمنوا فاصفح عنهم وقل لهم سلام، وسوف يعلمون الحقيقة قريباً جداً، لم يكن هذا هو المراد بل المراد - حسب ادعاء رواة الكليني - مخاطبة أصحاب النبي وأن الله يقول لهم: سوف تعلمون قريباً الحقيقة! ولا ينقصني عجبني من الكليني الذي لم يفهم أن آية سورة الزخرف لم تأت بصيغة جمع المخاطب (تعلمون) بل جاءت بصيغة جمع المذكر الغائب: ﴿يَعْلَمُونَ﴾!

ثم إن واضع الحديث الجاهل تجاهل تماماً أن سور الأنعام والحجر والنحل والزخرف كلها مكية ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالوصية لعلّي (ع). وفي هذا الحديث الفاضح ركب الراوي أيضاً الآية ٩٧ من سورة الحجر التي قال تعالى فيها: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر/٩٧]، مع جزء من الآية ٣٣ من سورة الأنعام، التي قال تعالى فيها: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(١) [الأنعام/٣٣]، وصنع من الجزأين جملةً قدمها لنا بوصفها آية من القرآن كي يدعي أن صدر النبي 9 كان ضائقاً بشأن خلافة عليّ (ع) لا بشأن كفار مكة!! والفضيحة الأخرى في هذا الحديث هي تحريف الآية ٧ من سورة الانشراح (الشرح) المكية التي جعلها الراوي متعلقة بخلافة عليّ (ع) وغير فيها من حركات الفعل كي يثبت بواسطتها -حسب تخيله- خلافة علي المباشرة للنبي.

فمن المعلوم أن فعل الأمر في الآية ٧ من سورة الشرح مشتق من مادة «نَصَبَ» يَنْصِبُ بمعنى سعى وتعب وبذل الجهد وتحمل المشقة، لكن الراوي الكذاب جعل فعل الأمر مشتقاً من مادة «نَصَبَ» يَنْصِبُ بمعنى عيّن في منصب معين، وسكت الكليني عن ذلك! ولم يكن للراوي الكذاب أي اطلاع على التاريخ ولذلك فهو يقول إن النبي نَصَبَ

وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ... } [الحديد/٢٥].

(١) جاءت هذه الآية من سورة الأنعام في القرآن الكريم كالتالي: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا.....﴾ [الأنعام/٣٣].

عليّاً بالخلافة مع نزول الآية ٧ من سورة الشرح، وقال سأرسل رجلاً إلى معركة خيبر يحبه الله ورسوله، ليس بفرار! مع أن معركة خيبر وقعت في السنة السابعة للهجرة وحادثة غدير خم وقعت في السنة العاشرة للهجرة!

والفضيحة الأخرى أيضاً في الحديث تحريف الآية ٨ من سورة التكويد حيث أنه ذكر فيها كلمة «مَوَدَّة» بدلاً من كلمة «الموودة» التي جاءت في الآية. واعترف الملا «محسن فيض الكاشاني» في المجلد الأول من كتابه «الوافي» بأنه يستفاد من هذه الرواية أن قراءة الأئمة كانت بكلمة «مَوَدَّة» بدلاً من كلمة «الموودة»!!! ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً سورة التكويد مكية، وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أي كلام أو نقاش حول الوصية والإمامة والخلافة كي يأتي القرآن ويقول سوف تسألون يوم القيامة عن مودة أهل البيت.

والفضيحة الأخرى أيضاً أن الحديث أورد الآية ٨٣ من سورة النساء بشكل محرف بالصورة التالية: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ»^(١)!!

وتم الاستناد في هذا الحديث الفاضح إلى الآية ٢٣ من سورة الشورى، ولما كان المشايخ يتمسكون كثيراً بهذه الآية لخداع العوام لذا سنذكر هنا بشكل مختصر بعض الأمور حول هذه الآية.

بحث حول آية المودة: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» يقول الله تعالى في هذه الآية: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» [الشورى/٢٣]. ومعنى الآية أن الله يدعو رسوله ٩ أن يقول لمشركي مكة: لا أريد منكم أي أجر على إبلاغ رسالة الحق ولكنني أريد أن تعاملوني بالمودة ولا تعاونوني، لأجل القرابة التي بيني وبينكم.

أما مشايخنا فيقولون -خداعاً للعوام- إن معنى الآية أن الله تعالى أمر رسوله ٩ أن يقول لمشركي مكة: لا أريد منكم أجراً على النبوة سوى مودتكم ومحبتكم لأقربائي- أي أهل بيتي، وضم هؤلاء المشايخ بعض الأحاديث (ومن جملتها الحديث ٦٦ في روضة الكافي)^(٢) إلى الآية ليقولوا إن المراد من «القربى» أقرباء النبي الذين كانوا عليّاً

(١) الآية جاءت في القرآن الكريم هكذا: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ.....» [النساء/٨٣].

(٢) روى الحديث ٦٦ من روضة الكافي «علي بن الحكم»، أي ذلك الأحق ذاتة الذي قال أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية! وهذا الحديث يتضمن الإشكالات ذاتها التي اشرنا إليها في المتن.. أولاً لم ينتبه راويه أن سورة الشورى مكية ولم يكن علي قد أصبح صهر النبي بعد ولك يكن حضرات الحسين قد ولادا بعد حتى يعرفهم أهل مكة ويحبونهم! ثانياً جعل كلمة «قربى» بمعنى «ذوي القربى» دون أن يكون عنده أي دليل على ذلك! ثالثاً حصر الراوي أقرباء النبي الذين ليسوا بالقلة بأهل البيت وحصر أهل البيت بالزهراء وعلي والحسين وبالنتيجة أخرج منها الأئمة اللاحقين! ولا يخفى أن «علي بن الحكم» هذا هو راوي حديث «من بلغه الثواب» أيضاً الذي هو مستند قاعدة «التسامح في أدلة السنن»، والتي كانت الأساس الذي اعتمد عليه علمنا كما يقول المجلسي-

ونقول: أولاً: إن سورة الشورى - كما ذكرنا- مكية وليس من المعقول أن يقول رسول الله ﷺ لمشركي مكة، في الوقت الذي كان النزاع بينه وبين الكفار قائماً حول أساس الدين وهو كلمة التوحيد وإثبات نبوته ﷺ، وكانوا لا يزالون ينكرون رسالته، لا أريد منكم أجراً على رسالتي التي لا تؤمنون بها سوى أن تحبوا أقربائي، الذين لم يولد منهم شخصين بعد- يعني حضرات الحسين!!

ثانياً: أمر الله تعالى رسوله نوحاً (ع) أن يقول لقومه: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء/١٠٩، ونحوه في يونس/٧٢ وهود/٢٩]، وأمر هوداً (ع) أن يقول لقومه: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [هود/٥١، والشعراء/١٢٧] وأمر حضرات صالح ولوط وشعيب -صلوات الله وسلامه عليهم- أن يقولوا لأقوامهم: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء/١٤٥ و ١٦٤ و ١٨٠]، وقال تعالى عن رسله الذين أرسلهم إلى أهل أنطاكيا: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [يس/٢١].

وأمر الله تعالى نبيه أن يقول: ﴿مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف/٩]، وقال: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدَاهُمْ فِئْتَدُهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام/٩٠].

على ضوء الآيات المذكورة أعلاه لا يمكن لرسول الله ﷺ أن يقول في الآية ٢٣ من سورة الشورى: أريد منكم أجراً على رسالتي وهو أن تحبوا أقربائي وتودوهم!!! وقد ردّ الشيخ المفيد أيضاً مثل هذا الادّعاء وقال:

"لا يصحّ القول بأن الله تعالى جعل أجر نبيه مودّة أهل بيته - عليهم السلام - ولا أنه جعل ذلك من أجره - عليه السلام - لأن أجر النبي ﷺ في التقرب إلى الله تعالى هو الثواب الدائم، وهو مستحق على الله تعالى في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق على الأعمال يتعلّق بالعباد، لأن العمل يجب أن يكون لله تعالى خالصاً، وما كان لله فالأجر فيه على الله تعالى دون غيره.

هذا مع أن الله تعالى يقول: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ اللَّهِ﴾ [هود/٢٩] وفي موضع آخر: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [هود/٥١]؛ فلو كان الأجر على ما ظنه أبو جعفر ^(١) في معنى الآية لتناقض

للعمل بالأحاديث الضعيفة والمجهولة لإثبات كراهية الأعمال واستحبابها!!
(١) يقصد الشيخ الصدوق في كتابه اعتقادات الإمامية الذي يعلق عليه الشيخ المفيد في كتابه، «تصحيح اعتقادات الإمامية». (المنزّج)

القرآن، وذلك أنه كان تقدير الآية: قل لا أسألكم عليه أجراً، بل أسألكم عليه أجراً، ويكون أيضاً: إن أجري إلا على الله، بل أجري على الله وعلى غيره. وهذا محال لا يصح حمل القرآن عليه." (١).

ثالثاً: إذا كان مراد الآية من مصدر «القربى» معنى «أولي القربى» أو «ذوي القربى»، فلماذا لم يقل ذلك صراحةً في هذه الآية، أي لماذا لم يقل: لا أسألكم عليه أجراً إلى المودة في «ذوي قرباي» أو في «أولي قرباي»؟! مع أنه استخدم كلمة أولي القربى وذوي القربى في عشرات الآيات.

ليت شعري! لماذا كلما يصل الدور إلى موضوع الأئمة والإمامة، نجد القرآن -نعوذ بالله- يبتعد عن الفصاحة والصراحة، ولا يستخدم الكلمات في معناها اللغوي بشكل دقيق، ونجد أننا بحاجة إلى الأحاديث لتسعفنا في بيان المراد من الآية، وأنا نضطر إلى العدول عن المعنى اللفظي للكلمات!!

من هنا نعلم السبب في اهتمام علماء الشيعة بالحديث ومحبتهم له أكثر من اهتمامهم بالقرآن، لأنهم أدركوا جيداً أن مقاصدهم لا تتحقق إلا بالأحاديث! (٢)

رابعاً: لنفترض أن المراد من كلمة «القربى»: ذوي القربى، فبأي دليل حصرتم ذوي القربى بأهل البيت؟ وإذا كان هذا هو المقصود فلماذا لم تقل الآية «إلا المودة في أهل بيتي»؟! ولماذا أخرجتم نساء النبي من شمول الآية لهم وقصرتم مصداقها على علي وفاطمة وحضرات الحسنين عليهم السلام فقط؟

إن ذوي قربي رسول الله ﷺ هم أقربائه، وأقرباؤه ٩ - حتى لو لم نشمل أقرباءه السببيين واقتصرنا على أقربائه النسبيين فقط - كثيرون، ومنهم بقية بنات النبي وأعمامه وأولاد عمه ومنهم إخوة علي والزبير و.....

وأيضاً تم الاستناد في هذا الحديث -كما في سائر أحاديث الكافي- إلى آيات القرآن بصورة خاطئة ولما كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة إلى الآيات المذكورة وتكلمنا عنها فلا نكرر ذلك هنا، بل نشير إليه باختصار:

أ) الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٤٤ من سورة الزخرف. (راجعوا ص ٣٣٢)

ب) الآية ٣٤ من سورة النحل. (راجعوا ص ٢٩٦)

ج) الآية ٥٩ من سورة النساء. (راجعوا ص ٥٢٦، وص ٧٥٥ فما بعد)

د) الآية ٦٧ من سورة المائدة. (راجعوا ص ٥٩٢ حتى ٦٣١)

هـ) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. (راجعوا ص ٥٨٥ حتى ٦٢٥)

← **الحديثان ١١ و ١٢** - في سندهما «صالح بن السدي» الذي عرفنا حاله فيما سبق (ص ٥٣٤) و«بشير الدهان» الذي اعتبره الممقاني مجهولاً. ومن اللازم التنكير بأن الممقاني رغم أنه كتب كتابه الرجالي لتطهير الرجال المذمومين ورغم أنه اعتبر كل من يغلو في مدح الأئمة إمامياً وسعى إلى الدفاع عنه، رغم كل ذلك اعتبر هذا الشخص مجهولاً. وفي سند الحديثين أيضاً «محمد بن إسماعيل الرازي» و«منصور بن يونس»

(١) الشيخ المفيد، «تصحيح اعتقادات الإمامية»، ص ١٤٠ - ١٤١. (المترجم)

(٢) يقول كاتب هذه السطور لقد أدركت، بعد أن أمضيت سنين طويلة من عمري في الحوزات العلمية وخارجها- أن اهتمام أغلب علمائنا بالحديث ورغبتهم فيه تفوق **عملياً** اهتمامهم بالقرآن الكريم ورغبتهم فيه وإن كانوا لا يصرحون بذلك بالسنتهم.

الَّذِينَ عَرَّفْنَا بِهِمَا فِي نَقْدِنَا لِلْحَدِيثِ الثَّامِنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَرَغْمَ هَذَا كُلِّهِ، أُورِدَ الْكُلَيْبِيُّ أَحَادِيثَ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الرِّوَاةِ فِي كِتَابِهِ!

← **الحديثان ١٣ و ١٦** - رَوَى «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» الْأَحْمَقُ عَنْ «عَلِيِّ بْنِ أَبِي حمزة» الماكر الذي تعرّفنا عليه فيما سبق (ص ١٤١ فما بعد) حديثاً من المفيد مقارنته مع الأمور التي ذكرناها في ص ٥٤٦ من هذا الكتاب، كي تعلموا كيف يروي الكذابون الأحاديث. والحديث ١٦ مروى أيضاً عن «سهل بن زياد» الكذاب و«محمد بن الوليد» الذي عرّفنا به فيما سبق (ص ٢١٠).

← **الحديثان ١٤ و ١٥** - لو كان للكلينيّ علماً بالقرآن الكريم لعرف أن العودة إلى الدنيا بعد الموت وقبل القيامة مستحيلة. وعندئذ لما روى أحاديث مجهولة وضعيفة تقول إن النبي 9 قال لعلي (ع): "يَا عَلِيُّ إِذَا مِتُّ فَغَسِّلْنِي وَكَفِّنِي ثُمَّ أَقْعِدْنِي وَسَلِّنِي وَاكْتُبْ!!". وليت شعري! أكان هناك إشكال في أن يقوم عليٌّ بهذا العمل قبل وفاة النبي 9؟!9

إن ما نستنتجه من دراسة أبواب الكافي المختلفة، أن هناك مجموعة من الأفراد الكارهين للإسلام الذين يريدون أن يُفقدوا القرآن تأثيره ويُبعدوا الناس عن كتاب الله، لذلك قاموا بابتداع إمام تخيّلِيٍّ، أعلى مقاماً من القرآن والنبي 9 (!) ثم نسبوا إلى هذا الإمام كل ما مالت إليه أهواؤهم. ولهذا فهم يقولون بشكل غير مباشر إن القرآن والإسلام لا شيء، والإمام كل شيء! ويقصدون بالإمام الإمام الذي في خيالهم والذي لا مستند قرآني ولا تاريخي لوجوده!

يقول الوُعاظ ورجال الدين - متأثرين بأمثال «سلطان محمد گنابادي» و«سيد أبو الفضل النبوي القمي»^(١) و..... - على المنابر: يا أيها الناس لا فائدة من القرآن من دون الإمام، ويقولون - استناداً إلى بعض الأحاديث كتلك التي رواها الكليني في الباب ٨٤ من الكافي - إن القرآن يهدي إلى الإمام! إنهم يقولون ذلك للناس لأن مثل هذا الكلام يوافق مقاصدهم. ولكنهم لا يقولون للناس إنّ علياً عليه السلام كان له ابنان اسم أحدهما عمر واسم الآخر عثمان، وكان له ابن اسمه محمد ويكنى بأبي بكر (الإرشاد، ج ١، ص ٣٥٤)، وقد استشهد الأخيران في كربلاء تحت راية الحسين (ع). رضي الله عنهم.

١٢٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

رغم أن المجلّسيّ يسعى إلى توجيه أحاديث الكافي بأي شكل من الأشكال وإصلاح مضامينها لتصبح مقبولة، لكنه اضطر هنا إلى اعتبار الحديث ١ حسناً كالصحيح والحديث ٤ حسناً والحديثين ٢ و ٥ ضعيفين والحديث ٣ مجهولاً والحديث ٦ مُرسلاً والحديث ٧ مرفوعاً، أما الأستاذ اليهوديّ فلم يُصحّح أيّاً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديثان ١ و ٥** - الحديث الأول منقول عن كتاب «سُلَيْمِ بْنِ قيس» وقد تعرّفنا على قيمة هذا الكتاب سابقاً (ص ١٦٠ فما بعد)، وعرفنا أنّه يحتوي على كثير من الأكاذيب والأمور الباطلة والمخالفة للعقل والتاريخ. لكنّ المجلّسيّ المُغرَم بالخرافات يقول: بما أنّ الكلينيّ والصدوق اعتمدا على كتاب «سُلَيْمِ» ونقلّا عنه فلا بد أن يكون هذا

(١) راجعوا مقدّمة تفسير «بيان السعادة» للگنابادي، وكتاب «أمراء هستي» [أمراء الكون] لأبي الفضل النبوي، وأمّثالهما من الكتب.

الكتاب كتاباً قابلاً للاطمئنان!! وينبغي أن نقول للمجسّي: أين عقلك؟ وماذا نفعل إذاً بأكاذيب الكتاب الفاضحة؟! نعم، اعتبر المجسّي الحديث ١ - كما قلنا - حسناً في حين أنه ضعيف قطعاً لأن في سنده «أبان بن أبي عيَّاش» الذي اعتبره علماء الرجال من الضعفاء^(١).

والحديث ٥ رواه «عمر بن شمر» الذي قال عنه النجاشي إنه ضعيف جداً وأنه أضاف أحاديث إلى كتاب «جابر الجعفي»! والمثير للاهتمام أن يعلم القارئ المحترم أن كلا الحديثن مرويَّان عن «حمّاد بن عيسى» الذي عدّوه من أصحاب الإجماع! (فتأمل).

← الحديث ٢ - راويه «أبو الجارود» الذي عرفنا حاله سابقاً، (ص ٧٨).

← الحديثان ٣ و ٤ - روى «عليُّ بنُ الحَكَم» الأحمق و«سيفُ بنُ عميرة»^(٢) الكذّاب حديثاً لا يتفق مع الحديثن الأول والخامس في هذا الباب. لأن الحديثن المذكورين يقولان: إن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام دفع بنفسه الكتاب والسلاح لابنه الحسن عليه السلام، أما الحديثن ٣ و ٤ فيقولان إن حضرة الأمير جين سار إلى الكوفة استودع أم سلمة كُتُبُهُ وَالْوَصِيَّةَ فَلَمَّا رَجَعَ الْحَسَنُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ!! والحديث الرابع يوجد في النسخة الصفوانية فقط، ولا يوجد في نسخ الكافي الأخرى.

← الحديث ٦ - يروي هذا الحديث وصية أمير المؤمنين علي عليه السلام حين اشرف على الموت. ويوجد ما يشبهها في نهج البلاغة (الخطبة ١٤٩) - والملاحظ أننا لا نجد أي إشارة في هذه الوصية إلى موضوع النص على إمامة علي، كما لم يُعرّف الإمام عليّ ابنه الحسن عليه السلام بوصفه الإمام المعصوم الثاني المنسوب من قبل الله، ولم يقل أي كلام بشأن الخليفة المُعَيَّن من الله بعده! أضف إلى ذلك أن مفاد هذه الوصية يعارض كثيراً مما ذكره الكليني في أبواب الكافي المختلفة، إذ جاء في وصية أمير المؤمنين قوله: "كَمْ أَطَرَدْتُ الْأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكُونِ هَذَا الْأَمْرِ [أي عن كيفية شهادتي وزمانها ومكانها] فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ. هِيَ هَاتِ عِلْمٌ مَخْرُوجٌ [عند الله]". أما الكليني فيدّعي في الأبواب ١٠٥ و ١٠٦ و.... من الكافي - خلافاً لهذا القول - أن الأئمة يعلمون وقت موتهم ويعلمون ما كان (أي كل ما جرى في الماضي) وما يكون (أي كل ما يحدث في المستقبل) وأنه لا يخفى عليهم شيء!!

وفي هذا الحديث يقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في وصيته: "أَنَا بِالْأَمْسِ صَاحِبُكُمْ ... وَغَدًا مُفَارِقُكُمْ" بل قال بصراحة: "... إِنَّ أَبْقَى قَائِلًا وَلِيَّ دَمِي وَإِنْ أَفْنَى فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي..." لكن أتباع الكليني يقولون إن الإمام لم يفارقنا ولم يفن، بل هو حاضر ناظر في كل مكان، ومطلع على أحوال الناس.

← الحديث ٧ - مرفوع ساقط من الاعتبار.

١٢٤ - بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحَّح المجسّي ولا البهيوذي أي حديث منها. وصرَّح المجسّي بضعف الأحاديث الثلاثة جميعاً!

← الحديثان ١ و ٣ - يقول عدد من الرواة فاسدو العقيدة، وفي الواقع أعداء للإسلام:

(١) راجعوا بشأنه ما جاء في كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، ص ١٣٥.

(٢) سبق أن عرفنا بكلا الراويين، راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

إن الإمام الحسين عليه السلام قال لعائشة: "قَدِيمًا هَتَكْتَ أَنْتِ وَأَبُوكَ حِجَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!..." هذا مع أنه طبقاً لما نقلته لنا كتب التاريخ، رغم أن عائشة قَاتَلَتْ عَلِيًّا بغير وجه حق، إلا أن حضرة الأمير (ع)، احتراماً لكونها من أمهات المؤمنين، غَضَّ الطَّرْفَ عنها بعد انتهاء معركة الجمل، رغم ما قامت به من عمل خاطئ غير مُبَرَّرٍ، وعاملها باحترام كامل واستغفر لها^(١)، ورغم أن إحدى صديقات عائشة واسمها «صفية بنت الحارث» وَجَّهَتْ كلمات ظالمة غير مقبولة إلى الإمام، تجاهل الإمام كلماتها بكرم أخلاقه، ولم يردَّ عليها، وعفا عنها^(٢). (تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٣٩ - ٥٤٠). ولا شك أن ابن ذلك الإمام الهمام، الحسين (ع)، لا يقوم بعمل مخالف لسيرة أبيه. وبالنسبة إلى موقف الأئمة من الخلفاء وأصحاب النبي ﷺ راجعوا ما ذكرناه في الصفحات ١١١، ١٢٠ - ١٦٣ من الكتاب الحالي. إن هذين الحديثين من المظاهر البارزة لجهل الكليني الذي جمع في كتابه روايات أفراد كذابين وتنفخ في نار الفرقة والاختلاف بين المسلمين.

← الحديث ٢ - لَقَّ الرواة في هذا الحديث قضايا عجيبة وغريبة مضادة للعقل والشرع، وادَّعَوْا أن الإمام الحسن (ع) قال لأخيه «محمد بن الحنفية»: "اجْلِسْ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْكَ يَغِيبُ عَنْ سَمَاعِ كَلَامٍ يَحْيَا بِهِ الْأَمْوَاتُ وَيَمُوتُ بِهِ الْأَحْيَاءُ". ولا أعتقد أن الإمام الحسن (ع) الذي كان على علم كامل بالقرآن والسنة والأخلاق الإسلامية، يُثْنِي على نفسه وعلى كلامه ويعظمهما بهذا النحو. ثم قال لأخيه في جملة ما قاله: "لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَكَ وَأَنْتَ نُطْفَةٌ فِي ظَهْرِ أَبِيكَ لَأُخْبِرْتُكَ!!". وأقول: إن مثل هذا الكلام لا يصدر عن الإمام، بل يدَّعيه فردٌ يحمله غروره الشديد على التكلم بكلام معارضٍ للقرآن، وذلك لأن القرآن يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤]. وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام معلقاً على هذه الآية: "فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٨). أما الجاهل المغالي فيقول: إن الإمام الحسن كان يقول: إني لأعلم!

ثم ينسب واضع هذا الحديث إلى الإمام الحسن قوله لابن الحنفية: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام بَعْدَ وَفَاةِ نَفْسِي وَمُفَارَقَةِ رُوحِي جِسْمِي إِمَامٌ مِنْ بَعْدِي وَعِنْدَ اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ فِي الْكِتَابِ، وَرِاثَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَضَافَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ فِي وَرَاثَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ [أي فاطمة]". وأقول: أَلَسْتُمْ تَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِمَامَةَ تَكُونُ بِالتَّعْيِينِ وَالنَّصْبِ الْإِلَهِيِّ، فَلِمَاذَا أَصْبَحَتْ هُنَا وَرَاثَةً؟ ثم ما معنى أن الإمامة وراثَةٌ من فاطمة؟ هل تعتقدون أن حضرة فاطمة - عليها السلام - كانت إماماً أيضاً؟!

ثم ينسب الراوي إلى الإمام الحسن قوله: "وَاخْتَرْتُ أَنَا الْحُسَيْنَ [أي للإمامة]". فنسأل: إذا كانت الإمامة تورثُ وراثَةً فلا محلّ إذاً للانتخاب والاختيار، وإذا كانت تتّم بالاختيار، فلماذا تقولون إنها وراثية؟! وأساساً، لا معنى للإمامة الوراثية، وهذا من بدع الصوفية الذين يقولون بانتقال خرقة الإرشاد من الأب لابن! أيها القراء المحترمون! بالله

(١) انظر تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وقائع سنة ٣٦ هجرية، ج ٤، ص ٥٣٤.

٥٤٤. وكان الأئمة عليهم السلام - أساساً - يحفظون حرمة عائشة، وقد سمي الإمام الهادي إحدى بناته باسم عائشة (الشيخ المفيد، الإرشاد، نشر دار المفيد، ج ٢، ص ٢٤٤ و ٣١٢).

(٢) وهذا خلافاً لنهج مشايخنا في هذا العصر الذين يحكمون على كلّ شخصٍ بالحبس والتعذيب لأدنى سبب، ويضع الناس ذلك - مع الأسف - على حساب الإسلام.

عليكم، انظروا كيف لَقَّ عِدَّةً من العوام الغلاة ما شاؤوا أن يَلْفَقُوا من كلامٍ مفترئٍ وأنشؤوا لنا مذهباً بذلك!! ووضعوا على لسان «محمد بن الحنفية» أنه قال: إن الإمام الحسن كان فقيهاً قبل الخلقة!

١٢٥- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يُصَحِّحَ البُهْؤُودِيُّ أي حديث منها. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٢ ضعيفين، والحديث ٣ حسناً، والحديث ٤ مجهولاً. لاحظوا كيف أنهم لا يملكون دليلاً ولا مستنداً صحيحاً يثبت النص على الأئمة.

← **الحديثان ١ و ٢** - أول أحاديث هذا الباب هو -حسب قول المَجْلِسِيِّ- الجزء الأخير من الحديث السادس في الباب ١٢٢ الذي قَطَّعه الكُلَيْنِيُّ وأورده هنا من جديد. الحديثان الأول والثاني في هذا الباب مرويان عن «أبي الجارود» الذي عَرَفْنَا بحاله فيما سبق (الصفحة ٧٨). وهذان الحديثان يتعارضان مع الحديث الثالث في هذا الباب لأن هذين الحديثين يقولان إن الإمام الحسين (ع) أعطى وصيَّته لابنته فاطمة، أما الحديث الثالث فيقول إنه سلم وصيَّته لأم سلمة! راجعوا بشأن هذين الحديثين ما ذكرناه حول أحاديث الباب ٩٨.

← **الحديث ٣** - من المثير للغرابة أن المَجْلِسِيُّ اعتبر حديث «سيف بن عميرة» الذي لعنه الأئمة حديثاً حسناً! والراوي الآخر لهذا الحديث هو «علي بن الحكم» الذي عَرَفْنَا به سابقاً (ص ١٩٩ فما بعد).

← **الحديث ٤** - لم يُذَكَّرْ إلا في النسخة الصفوانية للكافي، ولا يوجد في نسخ الكافي الأخرى. ولو جاء هذا الحديث في الباب التالي لكان أنسب.

١٢٦- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع)

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٢ منها مجهولين، والحديث ٣ ضعيفاً، واعتبر السند الأول للحديث ٤ ضعيفاً وسنده الثاني مُوثَقاً، أما الأستاذ البُهْؤُودِيُّ فلم يعتبر أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحةً.

يقول المَجْلِسِيُّ عن سند الحديث الأول: "رَوَايَةُ الْخَلْفِ الثَّالِثِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) عن أبي جعفر (ع) بعيدٌ"^(١). أي من المستبعد أن يروي ابن حفيد الإمام السجاد (ع) عن الإمام الباقر (ع) مباشرةً.

جاء في الحديثين الأولين أنه: "لَمَّا حَضَرَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (ع) الْوَفَاةَ قَالَ لابنه محمد بن علي (الباقر): يَا مُحَمَّدُ هَذَا الصُّنْدُوقُ أَذْهَبُ بِهِ إِلَيَّ بَيْتِكَ".

فأقول: من الطبيعي أن يعهد كلُّ من أدركته الوفاة وحن رحيله عن الدنيا، لابنه الذي يراه أميناً، بكتبه وصندوقه والأشياء الخاصة به، ولكن هذا لا يُسْتَنْجَجُ منه الإمامة المنصوص عليها من الله التي يريد الكُلَيْنِيُّ إثباتها.

وجاء في نهاية الحديث الأول: "وَكَانَ فِي الصُّنْدُوقِ سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُتُبُهُ". فلنا أن نسأل: إن النبي ﷺ كان أميناً ولم يكن لديه كتب يقرأها، فماذا كانت كُتُبُ رسول الله ﷺ؟

(١) المَجْلِسِيُّ، مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٢٢.

هذه^(١) التي لم يعلم بها أحد في التاريخ، سوى بضعة من الرواة المجهولين الضعفاء. وراجعوا أيضاً في هذا الصدد ما ذكرناه في الباب ٩٨.

يقول «الوشاء» الذي تعرّفنا على حاله فيما سبق (ص ١١٠) في الحديثين الأخيرين في هذا الباب إن أحد أبناء الإمام الحسن - هو زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ - قال لأحد عمّال «عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ»: إِنَّ الْوَالِيَّ عَلَى الْأَوْقَافِ وَالصَّدَقَاتِ كَانَ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَبَعْدَ الْحَسَنِ: الْحُسَيْنُ، وَبَعْدَ الْحُسَيْنِ: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَبَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ - عليهم السلام - .

وأقول: إن هذا الادّعاء لا يُثَبِّتُ الإمامة المنصوص عليها مِنْ قِبَلِ اللَّهِ.

١٢٧- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا

في هذا الباب ثمانية أحاديث. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٦ ضعيفين، والحديثين ٢ و ٧ صحيحين، والحديث ٣ حسناً والأحاديث ٤ و ٥ و ٨ مجهولة. أما الأستاذ البهْبُودِيُّ فاعتبر الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ فقط صحيحة. ولا يخفى أن راوي الحديث الثالث: «هشام بن المنثلي» شخص مجهول.

← **الحديث ١** - تم الاستناد في هذا الحديث - الذي سندُه في غاية الضعف - إلى الآية ٥ من سورة القصص المباركة، المعطوفة على الآية التي قبلها بواو العطف، والآيات المذكورة تتكلم عن فرعون ولا تدل من قريب ولا بعيد على الإمامة المنصوص عليها من الله لأئمة الشيعة! خاصة أن سورة القصص مكية، ولم تكن مسألة الإمامة مطروحة في مكة في ذلك الحين.

تقول الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ إن الإمام الباقر (ع) أثنى على ابنه الإمام الصادق (ع) قائلاً "إِنَّ ابْنِي هَذَا شِبْهُ خَلْقِي وَخُلُقِي وَشَمَائِلِي" وأن الإمام الباقر (ع) أوصى ابنه الصادق (ع) "أَنْ يُكْفَنَهُ فِي بُرْدِهِ وَيُدْفَنَهُ.." فأقول: من الواضح تماماً أن هذه الأحاديث لا تثبت بأي وجه من الوجوه النص من الله على الأئمة.

← **الحديث ٧** - يقول هذا الحديث: "كُلُّ إِمَامٍ هُوَ الْقَائِمُ بَعْدَ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ".

والمثير للاستغراب أن المَجْلِسِيُّ صَحَّحَ هذا الحديث رغم أن أحد رواة هو «هشام بن سالم» الذي قال إن القرآن كان في الأصل سبعة عشر ألف آية!!، وراويها الآخر «جابر الجعفي» (انظر بيان حاله في ص ٢١١ فما بعد، و ص ٢٣٢).

١٢٨- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع)

جاء في هذا الباب ١٦ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و ٤ و ٥ و ٨ و ١١ و ١٣ و ١٥ ضعيفةً، والحديثين ٣ و ٧ مجهولين، والحديث ١٠ مجهولاً أو حسناً، والحديث ١٤ مُرْسَلاً أو مجهولاً، والحديث ١٦ مُرْسَلاً، والحديثين ٢ و ٦ حسنين، والحديث ٩ مُوْتَقَّعاً والحديث ١٢ صحيحاً. أما الأستاذ البهْبُودِيُّ فلم يُصَحِّحْ سوى الحديثين ٢ و ١٢ فقط

(١) في الواقع كلام المؤلف غير دقيق، لأن الرسائل والعهود تُسمَّى باللغة العربية «كُتُباً» أيضاً، كما أنه ليس من الضروري أن يكون النبي 9 كتبها بنفسه أو أنه كان يقرؤها، بل يكفي أن يأمر كَتَبَتَهُ بكتابتها ويحتفظ بها مرجعاً لديه، ولذلك فلا محل للاعتراض بأن يكون لدى رسول الله كُتُبٌ على هذا المعنى، طبعاً هذا بغض النظر عن صحة هذا الحديث وسقمه. (المُنَزَّجُم)

واعتبر سائر أحاديث هذا الباب غير صحيحة.

← الأحاديث ١ و ٩ و ١٦ - راويها «فَيْضُ بْنُ مُخْتَارٍ». قلنا إن المَجْلِسِيَّ واليَهُودِيَّ كلاهما لم يُصَحِّحَا الحديث ١، وصرَّحَ المَجْلِسِيَّ بضعفه. والحديث ١٦ مُرْسَلٌ. والحديث ٩ الذي وثَّقه المَجْلِسِيَّ يتضمن منتهً علةً قاذحةً، وقد أورد الكُلَيْنِيُّ هنا نهاية الحديث فقط أما أصل الحديث الكامل فقد رواه الكِشِّيُّ في رجاله (ص ٣١٢ و ٣٠٣) ولكن ليس فيه جملة: «فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام خُذْهُ إِلَيْكَ يَا فَيْضُ!». والحديث الأصلي (عند الكِشِّيِّ) مروى عن «أبي نجیح» وهو شخص مجهول، ولعلَّ الكُلَيْنِيَّ حذف «أبي نجیح» من السند كي يقلل من عيوب السند. وفي سند الحديث أيضاً: «أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِثْمِيُّ» وهو رجلٌ واقفيٌّ!

يُفْهَم من الحديث الأول أن «فَيْضاً» كان يعتقد أنه لو لم يعرف من الإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام فسيكون من أهل النار. أما في الحديث التاسع - الذي رواه الكِشِّيَّ بالطبع - فيقول «فَيْضُ» ما يفيد بأنه لو مات قبل الإمام الصادق ولم يعرف الإمام بعد الإمام الصادق، فلا يبالي، يعني أنه لا يرى خطراً أخروبياً على نفسه، ولكنه يخشى أن يموت بعد الإمام الصادق وقبل أن يعرف من هو الإمام بعده لأنه يرى أن مصيره سيكون النار عندئذ! (١)

فنقول له: ألم تقرأ الأمور التي نصَّ القرآن الكريم على وجوب الإيمان بها؟ (البقرة/ ١٧٧ و ٢٨٥، والنساء/ ١٣٦، والحديد/ ١٩ و.....)، أَوَلَا تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/ ٦٢]. فالذي يمنح الإنسان الأمان من النار إذاً، هو الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح. ثم ما معنى إدعائك هذا بأنك لو متَّ قبل الإمام الصادق عليه السلام ولم تعرف الإمام الذي بعده فأنت من أهل الثواب، أما لو متَّ بعد الإمام الصادق عليه السلام ولم تعرف الإمام الذي بعده فأنت من أهل العقاب؟! فهل أصول الدين قبل الإمام تختلف عنها بعد الإمام؟! ماذا كانت أركان الإيمان وأصوله لدى الإمام الصادق عليه السلام نفسه؟ هل كان منها الإيمان بنفسه وبإبائه حتى يكون المأموم مأموراً بالإيمان به وبإبائه؟ هل أصول الدين يجب أن يبيّنها الله تعالى في كتابه أم يُترك بيانها لعباد الله؟ لماذا لم يطلب الله تعالى منّا في كتابه الإيمان بالإمام؟!

يمكننا أن نستنتج من رواية «فَيْضُ بْنُ مُخْتَارٍ» المذكورة في رجال الكِشِّيِّ أن فيضاً لم يكن شخصاً صادقاً لأنه ادّعى أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: إن الله لم يأذن بعد أن يبيّن له من الإمام من بعده! وادّعى «فيض» أنه بعد أن أصرَّ على الإمام إصراراً شديداً وبعد أن قبل ركبته واسترحمه، بين له الصادق إمامة موسى بن جعفر. كما ذكر «فيض» أنَّ الإمام الصادق عرّفه بالإمام من بعده في بداية الأمر بشكل غير مباشر ولكن بعد أن طلب فيض أربع مرات من الإمام أن يوضّح له الأمر بشكل أكبر، أشار الإمام إلى ابنه الذي كان له من العمر خمس سنوات وقال «هو صاحبك الذي سألت عنه»!

يبدو أنه لا عِلْمَ لهؤلاء الرواة أبداً بمنهج الإسلام في تبليغ الأحكام، وبالخصوص الإسلامية، وإلا لعلموا أن القرآن يبيّن المسائل المتعلقة بأصول الدين بأوضح بيان

(١) رجال الكِشِّيِّ، طبعة جامعة مشهد، ص ٣٥٤ - ٣٥٥. (المترجم)

وببلاغة تامّة، كما أن النبي 9 - الذي كان حريصاً جداً على هداية الناس وسعادتهم - كان يبين أصول الدين بأفضل صورة وأوضح بيان كي يفهمه جميع الناس وتتمّ الحجة عليهم، ولا شك أن الإمام أيضاً كان يتّبع سنّة رسول الله 9 في إرشاد الناس وتعليمهم خاصة في إظهار أصول الدين وبيانها. وأساساً ما هي فائدة الإيهام في بيان الإمام؟ ثم إنّه لا يجوز التعريف بالإمام المنصوص عليه من الله لِعَدَدٍ محدودٍ من الأفراد بل لا بد من أن يُعرّف ذلك الإمام بشكل علني للأمة جمعاء. ولعل هذا العيب هو الذي جعل الكلينيّ يحذف بداية حديث «فَيْض».

يقول الكلينيّ في هذا الحديث نقلاً عن «فَيْض» إن الإمام قال له: إن الله لم يأذن له في بداية الأمر بالتعريف بالإمام الذي من بعده، مع أنه جاء في الحديث الثالث من الباب ١٨٣ أنه منذ زمن حضرة الزهراء - عليها السلام - كانت أسماء الأئمّة جميعاً معلومة، وكان لدى فاطمة لوحٌ كُتِبَتْ فيه أسماء جميع الأئمّة، وقد أرثته لجابر. من هذا يتّبين أن الكلينيّ لم يكن ينتبه إلى تناقض الأحاديث التي يدوّلها في كتابه، أو توافقها!

وروي عن رسول الله 9 أنه قال: «يُعرّف المرء بجليسه»^(١). في هذا الباب نجد أن أفراداً غير موثوقين من أمثال «عَبْدُ اللَّهِ الْقَلَاء» و«أَبِي نَجِيج» وأمثالهما يروون عن «فَيْضِ بْنِ مُخْتَار»، ومن البين أن الأخير وأصدقائه لم يكونوا أفراداً ذوي وجاهة اجتماعية. ولذلك - بناءً على نقل الكلينيّ - لم يكن الإمام الصادق عليه السلام يعتبر نفسه إماماً لِفَيْضٍ وأمثاله (رجال الكشي، ص ٣٠١ - ٣٠٢). ومن أصدقاء «فَيْضِ بْنِ مُخْتَار» الآخرين وجلسائه: «المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» الذي يُعدّ من الضعفاء^(٢).

صدق من قال: «المرء على دين خليله»^(٣). ومن جملة أصدقاء «فَيْضِ بْنِ مُخْتَار»: «يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ» الذي كان من الغلاة والكذابين المعروفين.

[بيان حال «يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ» وذكر نماذج لروايته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

يقول ابن الغضائري عن يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ: «كوفيٌّ غالٍ كذابٌ وضاعٌ للحديث روى عن أبي عبد الله (ع) لا يُلتَقَتُ إلى حديثه»^(٤). وقال عنه النجاشي في رجاله (ص ٤٤٨): «يونس بن ظبيان مولى، ضعيفٌ جداً، لا يُلتَقَتُ إلى ما رواه، كلُّ كُتُبِهِ تخليطٌ». (أي اختلطت الأحاديث فيها بالكاذيب والأباطيل).

أقول: كنموذج على روايات هذا الكذاب: الحديث ٢٠٩ في روضة الكافي الدال على تحريف القرآن! كما أنه روى أن «مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ عَرَفَةَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ وَأَلْفَ عُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَةٍ، وَقَضَيْتَ لَهُ أَلْفَ حَاجَةٍ مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ!!»^(٥).

(١) لم أجده بهذا اللفظ. واللفظ المعروف هو: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»،

أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة. (المُتْرَجَم)

(٢) للتعرف على حاله راجعوا الصفحة ١٧١ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٣) حديث شريف. انظر الحاشية قبل السابقة. (المُتْرَجَم)

(٤) رجال ابن الغضائري، ج ٦، ص ٢٨٤. (المُتْرَجَم)

(٥) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، باب تأكّد استِحْبَابِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ

وروى أن: "مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) يَوْمَ عَرَفَةَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَجَّةٍ مَعَ الْقَائِمِ (ع) وَأَلْفَ أَلْفِ عُمْرَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَتَقَ أَلْفَ نَسَمَةٍ وَحُمَلَانَ أَلْفَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَسَمَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدِي الصِّدِّيقِ آمَنَ بِوَعْدِي. وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: فَلَا تُصِيقُ رِكَاهُ اللَّهُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ وَسُمِّيَ فِي الْأَرْضِ كَرُوبِيئًا!!" (١).

لكن حبل الكذب قصير كما يُقال، لذلك يجب أن نقول ليونس: هل ثواب زيارة مرقد الإمام الحسين (ع) يُعادل ثواب أَلْفِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ أم ثواب أَلْفِ أَلْفِ (= مليون) حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ؟!

لاحظوا أن حديثه جعل لزيارة بسيطة من الثوابات والأجر ما ليس لأيٍّ أحدٍ من الأنبياء! لم يحجَّ رسول الله ﷺ سوى حَجَّةٍ واحدةٍ واعتمر ثلاثِ عمرات، أمَّا الذي يزور قبر حفيده فإنه ينال ثواباً أكثر من ثواب النبي ﷺ والأئمة!! طبعاً هذا بناء على قول كذابين من أمثال «يونس بن ظبيان»!

و «يونس بن ظبيان» هذا يقول في الحديث ٤ من الباب ١٧٦ إن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "عندنا خزائن الأرض ومفاتيحها!! ولكنه ادعى في الحديث الثاني من الباب ١٨٦ أن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهِ مِنْ إِخْرَاجِ الدَّرَاهِمِ إِلَى الْإِمَامِ"!

وروى الكشي في رجاله -ضمن ترجمته ليونس بن ظبيان- أن رجلاً حَدَّثَ الإمام أبا الحسن الرضا (ع) عن «يونس بن ظبيان» أنه قال: "كنتُ في بعض الليالي وأنا في الطواف فإذا نداء من فوق رأسي: يا يونس! إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري، فرفعت رأسي فإذا ج (كناية عن جبرئيل عليه السلام). فغضب أبو الحسن عليه السلام غضباً لم يملك نفسه، ثم قال للرجل: أخرج عني لعنك الله، ولعن من حدثك، ولعن يونس بن ظبيان أَلْفَ لعنة يتبعها أَلْفَ لعنة، كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم، أشهد ما ناداه إلا شيطان، أما إن يونس مع أبي الخطاب في أشد العذاب مقرونان.. " (٢).

لاحظوا أنه توجد في الأبواب المختلفة لكتب الحديث الشيعية المعتمدة أحاديث كثيرة مروية عن هذا الخبيث، ومن جملة ذلك الحديث ٥ من الباب ١٦٢ الذي يقول: إن الأرض وأنهارها جميعاً للإمام وهو قد أحلها لشيعته، وكل من شرب منها، غير الإمام وشيعته، فهو غاصب! (٣).

وبممكنكم الاطلاع على نماذج أخرى من روايات يونس بن ظبيان في كتاب «زيارات و زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ١٣٠.

الأضْحَى، ج ١٠، ص ٣٧١، حديث ٢.

(١) وسائل الشيعة، باب تَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ الْأَضْحَى، ج ١٠، ص ٣٥٩، حديث ٢.

(٢) رجال الكشي، ص ٣٠٩. (المترجم)

(٣) نص موضع الشاهد من الحديث هو: " قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) مَا لَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَتَبَسَّمَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ جِبْرِئِيلَ (ع) وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْرِقَ بِإِبْهَامِهِ ثَمَانِيَةَ أَنْهَارٍ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا سَبْحَانُ وَجَبْحَانُ وَهُوَ نَهْرُ بَلْخَ وَالْخُسُوعُ وَهُوَ نَهْرُ الشَّاشِ وَمِهْرَانُ وَهُوَ نَهْرُ الْهِنْدِ وَنِيلُ مِصْرَ وَدِجْلَةُ وَالْفُرَاتُ فَمَا سَقَتْ أَوْ اسْتَقَتْ فَهُوَ لَنَا وَمَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِشِيعَتِنَا وَلَيْسَ لِعَدُوِّنَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَضِبَ عَلَيْهِ! ". (المترجم)

تذكير: لقد روى الشيخ المفيد هذا الحديث رقم ١ في هذا الباب، الذي عرفنا أنه حديث ضعيف، في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢١٧.

← **الحديث ٢** - روى هذا الحديث «علي بن الحَكَم» الذي أصبحنا نعرفه جيداً^(١).
← **الحديث ٣** - حديثٌ مجهولٌ، وَمِنْ ثَمَّ فهو ساقط من الاعتبار، وهو في الاحتمال الغالب من وضع الواقفة الذين كانوا يعتبرن الإمام الكاظم الإمام القائم وتوقفوا عنده، وأنكروا الأئمة بعده. روى الكليني في الحديث الأول من الباب ٩٦ عن «علي بن الحَكَم» هذا ذاته أن الإمام الصادق عليه السلام قال: وَلَقَدْ لَيْسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَيَّ الْأَرْضُ خَطِيطاً وَلَيْسَتْهُمَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ، وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَيْسَتْهَا مَلَأَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. (الكافي، ج ١، ص ٢٣٣) وفي هذا الحديث يقول: إِنَّ مُوسَى (بن جعفر) قَدْ لَيْسَ الدِّرْعَ وَسَاوَى عَلَيْهِ! (الكافي، ج ١، ص ٣٠٨). وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل الشيخ الطوسي -الذي هذب رجال الكشي- يحذف الجملة الأخيرة في الحديث الأول في الباب ٩٦ من رواية رجال الكشي^(٢). (فتأمل)

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢١٧. وليت شعري! هل يمكن أن تثبت أي دعوى بحديث مجهول لا اعتبار به؟

← **الحديثان ٤ و ٥** - كلاهما ضعيف. وقد روى الشيخ المفيد الحديث الرابع في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢١٦. وروى الحديث الخامس في الجزء نفسه، ص ٢١٩-٢٢٠ وأضاف عليه هنالك جملة: "وهو صبي وعليه ثوبان أصفران"!

← **الحديثان ٦ و ١٢** - راوي كلا الحديثين «صفوان» أما الحديث الثامن فقد رواه للكليني «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن. والراوي الأول للحديث الثاني عشر هو «سليمان بن خالد» الذي نسبوا إليه أكاذيب يمكن أن نقرأ نماذج عنها في رجال الكشي (طبع كربلاء، ص ٣٠٤ فما بعد). وطبقاً لما رواه الكشي لم يكن الإمام الصادق عليه السلام يعتبر نفسه إماماً لسليمان بن خالد ونظائره. وبمعزل عما ذكرناه، فإن الحديث المذكور خبر آحاد. وحتى على رأي الذين يحتجون بخبر الآحاد في الفروع فإن أخبار الآحاد ليست حجة في أصول العقائد^(٣).

إضافةً إلى ذلك لم تأت كلمة «مولى»، أو «ولي» أو «إمام» في متني الحديثين، ولم يقل المتن أن الإمام يتمتع بولاية وإمامة عليكم، بل أكثر ما يفيد المتن أن «صاحبكم»^(٤) أي الشخص الذي يُفَضَّلُ لكم أن تلتزموه وتصاحبوه هو «موسى بن جعفر». ولو كان الإمام الصادق عليه السلام يريد أن يعرف الناس بإمام إلهي لاستخدم قطعاً كلمات معبرة وأكثر وضوحاً ولأعلن ذلك لعدد أكبر من الناس كي تتم الحجة على الأمة. والإسماعيلية أيضاً يروون أحاديث كثيرة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه أوصى بالإمامة من

(١) للتعرف على حاله راجعوا ص ٢٧٨ فما بعد.

(٢) راجعوا الصفحة ٥٤٥ - ٥٣٨ من هذا الكتاب.

(٣) لأن العقائد مبناهما على اليقين ولا تثبت بالأدلة الظنية. (المترجم)

(٤) للاطلاع على معنى هذه الكلمة راجعوا القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات ٣٩ و ٤١. وجاء

في كتاب «معجم ألفاظ القرآن الكريم» (طبع طهران، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ١٣٦٣ هـ.ش، ج ٢، ص ٤٩): «الصاحب»: "المعاشر، ولا يقال في الغرْب إلا لمن كثرت ملازمته فالصاحب: الملازم لشخص أو لشيء". انتهى.

بعده إلى ابنه إسماعيل! والحاصل، لا يمكن إثبات أصول العقائد ببضعة أحاديث ظنية غير متواترة.

← الحديثان ٧ و ٨ - الحديث السابع هو المتن الكامل للحديث الخامس في الباب ١٢١ وكما قلنا هناك هو حديث مجهول. أما الحديث الثامن فهو ضعيف. وكلا الحديثين لا يتفقان مع وقائع التاريخ، لأن الإمام الصادق عليه السلام أوصى في البداية بالإمامة إلى ابنه إسماعيل وعرف به بوصفه الإمام من بعده، فلما مات إسماعيل قبل وفاة أبيه الإمام الصادق، قال الصادق: **بَدَأَ لِلَّهِ فِي إِسْمَاعِيلَ**، والإمام من بعدي هو «موسى». هذا في حين أن هذه الأحاديث تقول: إن الإمام عين منذ البداية حضرة «موسى» بوصفه الإمام من بعده!! وهذا العيب يوجد في أكثر أحاديث هذا الباب.

تذكير: ذكر الشيخ المفيد الحديث السابع المجهول في هذا الباب (= الحديث ٥ في الباب ١٢١) في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٧١.

← الحديث ١٠ - مجهول وساقط من الاعتبار.

← الحديث ١١ - سنده في غاية الضعف. يدعي عدد من الكذابين نقلاً عن «يَعْقُوبُ السَّرَّاج» -الذي قال ابن الغضائري عنه إنه من الضعفاء- أنه قال: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ وَقَفْتُ عَلَى رَأْسِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى [أي الإمام موسى الكاظم] وَهُوَ فِي الْمَهْدِ، فَجَعَلَ يُسَارُهُ طَوِيلًا فَجَلَسْتُ حَتَّى فَرَغَ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لِي: ادْنُ مِنْ مَوْلَاكَ فَسَلِّمْ، فَدَنَوْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ! ثُمَّ قَالَ لِي: اذْهَبْ فَغَيِّرْ اسْمَ ابْنَتِكَ الَّتِي سَمَّيْتَهَا أُمِّسَ فَإِنَّهُ اسْمٌ يُغَضُّهُ اللَّهُ وَكَانَ وَلَدْتُ لِي ابْنَةً سَمَّيْتُهَا بِالْحُمَيْرَاءِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّهُ إِلَى أَمْرِهِ تُرْشَدُ فَغَيَّرْتُ اسْمَهَا!".

لاحظوا أنهم يعتبرون «موسى بن جعفر» الطفل الرضيع أعلى شأنًا من النبي ٩، فالنبي حتى في سن الأربعين والسنوات التي بعدها لم يكن يعلم أسماء الأشخاص الذين كانوا يحضرون لديه وكان يسأل عن أسماءهم، أما هذا الطفل الرضيع كان يعلم اسم البنت التي لم يرها!

ولكننا نتساءل: لماذا وضعوا هذه القصة حقيقة؟ الجواب واضح، لأن رسول الله ٩ كان يخاطب عائشة بالحميراء نظراً إلى أنها كانت جميلة وحمراء الوجه والشعر. لذا افترضوا هذا الحديث بهدف إيجاد التفرقة بين المسلمين ليثبتوا أن هذا الاسم مبغوض من قبل الله؟ ونسأل: ألم يكن النبي ٩ يعلم أن هذا الاسم مبغوض من قبل الله حتى كان يخاطب زوجته به؟!

إضافةً إلى ذلك، وكما قلنا سابقاً، فإن معجزات كل نبي تختص به وحده ولا يمكننا أن نثبتها لبقية الأنبياء دون دليل. ومن ذلك مثلاً تكلم حضرة عيسى (ع) في المهد للدفاع عن طهارة أمه حضرة مريم -عليها السلام- وعصمتها وإثبات نبوة حضرة المسيح. أما في حالتنا هنا: فأولاً: لم يكن حضرة الكاظم (ع) نبياً. وثانياً: لم يكن بحاجة إلى الدفاع عن طهارة أمه وبالطبع لم تكن هناك حاجة لمثل هذه المعجزة. ثم لماذا لم يَرِ هذه المعجزة الكبرى وينقلها سوى عدّة من الكذابين؟ راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحات ١١٤-١٥٢ من هذا الكتاب.

تذكير: أورد الشيخ المفيد الحديث العاشر المجهول والحديث الحادي عشر الضعيف في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩.

← الحديثان ١٣ و ١٤ - الحديث ١٣ رواه «سهل بن زياد» الكذاب عن «محمّد بن الوليد» الذي كان فطحي المذهب ولم يكن يعتبر حضرة الكاظم إماماً! أما الحديث ١٤ فكما قلنا هو حديث مُرْسَلٌ ومجهولٌ.

روى الكليني هذين الحديثين كي يقول إن الإمام الصادق عليه السلام عرّف بخمسة من الأشخاص بوصفهم أوصيائه كي لا تتكشف هوية الإمام من بعده لحكومة العباسيين الجائرة. ويبدو أن الكليني نسي أنه روى في الأحاديث ١ و ٢ و ٥ من الباب ١٢٠ إن الإمام يكون معروفاً إلى درجة أنه "يكون صاحب الوصية الظاهرة التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان إلى من أوصى فلان فيقولون إلى فلان بن فلان".

بناء على ذلك، فإن معرفة الوصي الحقيقي للإمام الصادق لم تكن أمراً عسيراً على الحكومة العباسية حتى يوصي الإمام إلى خمسة أشخاص على وجه التقية.

ثم ادّعى الرواة أن «عبد الله بن جعفر» المعروف بـ«عبد الله الأفتح» الذي كان أكبر أولاد الإمام الصادق عليه السلام بعد إسماعيل المرحوم، لم يكن أهلاً للإمامة لأن أنفه أو راحة قدمه كانت واسعة وكبيرة جداً. ونقول إذا لم تمنع لكثرة اللسان -التي تُعتبر شيئاً مهماً خاصة بالنسبة إلى من تقع عليه مهمة الدعوة والتبليغ- حضرة موسى -سلام الله عليه- من منصب النبوة، فكيف تمنع سعة راحة قدم الشخص أو أنفه من إمامته؟

← الحديث ١٥ - ادّعى فيه عددٌ من الضعفاء والكذابين أن الإمام لا يلعب في طفولته! فنقول أولاً: الطفل الذي لا يلعب لا يُعتبر شخصاً سالماً، كما لا يُعتبر عدم اللعب ميزةً للطفل. ثانياً: كان حضرات الحسنيين -عليهما السلام- يلعبان، بل كانا يمتطيان ظهر النبي ﷺ وكتفيه وهو يصلي.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث الضعيف في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢١٩.

١٢٩- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا (ع)

جاء في هذا الباب ١٦ حديثاً اعتبر المجلسي السند الأول للحديث الأول صحيحاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الحديثين ٢ و ٩ موثقين والحديث ٥ مجهولاً، وبقيّة أحاديث هذا الباب ضعيفة، أما الأستاذ الیهودی فلم يُصحّح من أحاديث هذا الباب إلا الحديث الأول فقط.

يتبيّن من الأبواب السابقة ومن عدد من الأبواب القادمة بشكل قاطع أنه لم يكن أحدٌ من أصحاب الأئمة، سواءً منهم أصحاب الأئمة الخاصين مثل زرارة وأبي بصير ومحمد بن مسلم وغيرهم أو الذين كانوا ملازمين للأئمة، يعلم إلى من ستصير الإمامة أي من سيكون الإمام بعد وفاة الإمام المعاصر له، ولذلك نجدهم -في الأحاديث- يسألون بشكل متكرّر: من هو الإمام التالي؟ أنفقونا من نار جهنّم وعرفونا بالإمام التالي!

إذن، بناءً على الروايات التي جمعها الكليني وأمثاله لم يكن أصحاب الأئمة يعرفون الإمام التالي لإمام زمانهم، الذي يعتبر الشيعة اليوم معرفته والإيمان به أصلاً من أصول دينهم! من هذا يتبيّن أن معرفة الاثنى عشر إماماً والإيمان بهم لم يكن جزءاً من دين أصحاب الأئمة وعقيدتهم، ولكن المشايخ أضافوا، فيما بعد، هذه المعرفة إلى أصول الدين وعقائده. بل حتى الأئمة أنفسهم لم يكونوا يعلمون من هو الإمام التالي لكل واحد منهم، كما نجد أن الإمام الصادق (ع) عرّف بابنه إسماعيل في البداية على أنه الإمام من بعده، ونجد الإمام الهادي أيضاً عرّف بابنه محمد في البداية على أنه الإمام من بعده، ولكن لما

تُؤَقِّي إسماعيل ومحمّد قبل وفاة أبيهما قال الأبوان أنه بدا لِّلَّه فيهما!!^(١)

إنَّ ثُواب حضرة موسى بن جعفر (ع) الخاصين كذبوا بإمامة ابنه حضرة الرضا (ع) وأوجدوا بذلك مذهب «الواقفة»! وتدلّ الحوادث المشابهة لهذه الحادثة على أنّه لم يتمّ تعريف الأئمة بأسماء الأئمة من قبل. ولا يمكننا أن نجد، حتى في هذه القصص والأحاديث الواهية وغير المعتمدة التي أوردها الكليني، رواية واحدة تبين أنّه قد تمّ تعريف الأئمة بالإمام المنسوب من الله بصورة صحيحة ومعقولة، في حين أنّه لو كان الشارع قد عيّن سابقاً الاثنا عشر إماماً، لوصل ذلك إلى مسامع الجميع مثلما وصلت سائر مسائل الشريعة وأصولها إليهم، ولعرف جميع الناس أو على الأقل أصحاب الأئمة: أسماء الاثني عشر إماماً.

وفيما يلي سنذكر أسماء الرواة الذين ذكرهم الكليني في الكافي والذين سألو الإمام مباشرة أو عبر واسطة: من سيكون الإمام بعدك؟ وإلى من نرجع بعدك؟ منذ زمن الإمام الحسين (ع) وحتى زمن الإمام الرضا (ع)، ويمكنكم أن تستخرجوا الرواة الذين سألو مثل هذا السؤال بعد الإمام الرضا من كتاب «الكافي» أيضاً:

أسماء الرواة الذين سألو إمام عصرهم: عن الإمام الذي سيليه؟

١- سهّل بن زياد	٢- محمّد بن عيسى
٣- يونس بن يعقوب	٤- ابن مسكان
٥- أبو بصير	٦- محمّد بن خالد
٧- الحسين بن سعيد	٨- النضر بن سويد
٩- يحيى بن عمران الحلبي	١٠- أيوب بن الحرّ
١١- عمران بن عليّ الحلبي	١٢- عبدالله بن المغيرة
١٣- عبد الرّحيم بن روح القصير	١٤- المعلّى بن محمّد
١٥- أحمد بن محمّد	١٦- الحسن بن محمّد الهاشمي
١٧- أحمد بن عيسى	١٨- ابن أبي عمير
١٩- عمر بن أديّنة	٢٠- زرارة بن أعين
٢١- الفضيل بن يسار	٢٢- بكير بن أعين
٢٣- محمّد بن مسلم	٢٤- برّيد بن معاوية العجليّ
٢٥- أبو الجارود زياد بن المنذر	٢٦- محمّد بن الحسين
٢٧- محمّد بن إسماعيل بن بزيع	٢٨- منصور بن يونس
٢٩- محمّد بن جُمهور	٣٠- صفوان بن يحيى
٣١- صباح الأزرق	٣٢- زيد بن الجهم الهلاليّ
٣٣- محمّد بن سنان	٣٤- إسماعيل بن جابر
٣٥- عبد الكريم بن عمر	٣٦- عبد الحميد بن أبي الدّيلم
٣٧- حماد بن عيسى	٣٨- إبراهيم بن عمر اليماني
٣٩- أبان بن عثمان	٤٠- عبد الصّمد بن بشير
٤١- عليّ بن الحكم	٤٢- سيف بن عميرة

(١) من المفيد قراءة ما جاء حول هذا الموضوع في كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، (ص ٢٤٨ فما بعد).

- ٤٣- أبو بكر الحضرمي
٤٥- بكر بن صالح
٤٧- هارون بن الجهم
٤٩- حنان بن سدير
٥١- مُحَمَّدُ بْنُ الْجَبَّارِ
٥٣- مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ
٥٥- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
أبي عليّ بن الحسين
٥٧- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
٥٩- فَضَالَةُ بْنُ أَيُّوبَ
٦١- الوشاء
٦٣- هشام بن سالم
٦٥- طاهر
٦٧- يونس بن عبد الرحمن
٦٩- عَبْدُ اللَّهِ الْقَلَاءُ
٧١- أبو أيوب الخزاز
٧٣- معاذ بن كثير
٧٥- عبد الرحمن بن الحجاج
٧٧- إسحاق بن جعفر
٧٩- ابن أبي نجران
٨١- منصور بن حازم
٨٣- جعفر بن بشير
٨٥- سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ
٨٧- داود بن كثير الرقي
٨٩- الحسن بن محبوب
٩١- هشام بن الحكم
٩٣- معاوية بن حكيم
٩٥- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادٍ الْقَصْرِيُّ
٩٧- زياد بن مروان القندي
٩٩- الْمَخْزُومِيُّ
١٠١- النَّصْرُ بْنُ قَابُوسَ
١٠٣- يَزِيدُ بْنُ سَلَيْطٍ
- ٤٤- عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ
٤٦- مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدِّلَمِيُّ
٤٨- الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ
٥٠- قُلَيْحُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ
٥٢- أبو القاسم الكوفي
٥٤- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْبَلَدِ
٥٦- عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى
٥٨- عيسى بن عبد الله
٦٠- الحسين بن أبي العلاء
٦٢- أبي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِي
٦٤- فَضِيلُ بْنُ عُثْمَانَ
٦٦- جابر بن يزيد الجعفي
٦٨- عبد الأعلى
٧٠- قَيْصُ بْنُ الْمُخْتَارِ
٧٢- ثُبَيْتُ
٧٤- أبو علي الأرجاني الفارسي
٧٦- موسى الصَّيْقَلُ
٧٨- عليّ بن عمر بن علي
٨٠- صفوان الجمال
٨٢- أحمد بن الحسن الميثمي
٨٤- يعقوب السَّرَّاجُ
٨٦- داود بن الرزبي
٨٨- أبو أيوب النحوي
٩٠- الحسين بن نعيم الصخاف
٩٢- عليّ بن يقطين
٩٤- نعيم القابوسي
٩٦- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ
٩٨- مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ
١٠٠- الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ
١٠٢- داود بن سليمان

كان هؤلاء المذكورون عدداً من أصحاب الأئمة الذين لم يكن لهم علم بالأئمة الاثني عشر. ويمكن أن نستنتج من الأخبار والأحاديث الأخرى التي يوجد بعضها في كتاب الكافي ذاته، أنّ الأئمة أنفسهم وأولادهم لم يكن لهم علم أيضاً بأئمة الشيعة الحاليين الاثني عشر، فما بالك بأن يعتبروا أن الإيمان بهم جميعاً واجب أو أن يعتبروا ذلك من أصول الإيمان والعقيدة! فلماذا يعتبر المشايخ الذين يدعون حبّ أهل البيت أنّ معرفة الاثني عشر إماماً واجبة وأنها من أصول الدين والإيمان؟ أي أصل للدين هذا الذي لا نجد له أثراً في كتاب الله؟! وستأتي تنمة هذا الموضوع في الباب ١٨٣، إن شاء الله تعالى.

← الحديث ١ - بغض النظر عن عدم توثيق «علي بن يقطين»، نسأل: هل يُعرَف بالإمام المعين من الله بهذا القدر من الإبهام والغموض الذي يجعل المخاطب لا يفهم حتى يقوم أصدقاؤه بإفهامه؟ وعلى كل حال فهذا الحديث لا يدلُّ على النصِّ على الأئمة.

← الحديث ٢ - يقول في هذا الحديث: "إِنَّ ابْنِي عَلِيًّا أَكْبَرُ وَلَدِي وَأَبْرَهُمْ عِنْدِي وَأَحَبُّهُمْ إِلَيَّ"، ولكن جاء في الحديث ١٤ أن الإمام قال: "وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيَّ لَجَعَلْتُهُ فِي الْقَاسِمِ ابْنِي لِحَبِي إِيَّاهُ وَرَأْفَتِي عَلَيْهِ".

← الحديثان ٣ و ٥ - سندهما في غاية الضعف، وراويهما «داؤد الرقي». وبالنسبة إلى الحديث ٣ راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ٥٤٥-٥٤٩ من الكتاب الحالي.

تذكير: أورد الشيخ المفيد الحديث الثالث هذا في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٤٨!

← الحديث ٤ - ادَّعى فيه «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الكَذَاب، كما في الحديث الأول من الباب ٧٠، رواية عن شخص مجهول يُدعى «أحمد بن محمد بن عبد الله»، أن حضرة الكاظم (ع) قال: "إِنَّ أَبِي أَخَذَ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي إِلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة/٣٠] وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَفَى بِهِ".

وقد تكلمنا في فصل «هل آدم خليفة الله؟» عن هذه الآية المذكورة فليُراجَع ما قلناه هناك (لاسيما الصفحتان ٣١٣-٤٣٥ ، فقرة: ثالثاً).

ونقول هنا: نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَفَى بِهِ، لكن الآية المذكورة لا علاقة لها بتعيين الخلفاء المنصوص عليهم من الله بعد النبي. والذي يُفهم من كتاب الله هو أن «الخليفة» المذكور في القرآن قد يكون كافراً كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [فاطر/٣٩]. ومن الممكن أن يكون مفسداً يسفك الدماء، بدليل أنه عندما قالت الملائكة: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ؟ لم ينفِ الله تعالى قولهم هذا. وعلى كل حال لو كان المقصود من «الخليفة» النبي والإمام والصالحون مثلهم، -الذين لا يفسدون في الأرض ولا يسفكون الدماء- لردَّ الله قطعاً قول الملائكة حول إمكانية أن يكون الخليفة الذي سيجعله الله في الأرض مفسداً أو سفاكاً للدماء.

إذن فالإمام الكاظم الذي يعلم القرآن أفضل من الآخرين يعلم أن الآية المذكورة لا علاقة لها بمسألة الخلافة وبالخلفاء المنصوص عليهم من الله بعد النبي الأكرم ﷺ ولا يستند قطعاً -في مقام التعريف بالإمام الذي سيخلفه ويكون من بعده- إلى الآية المذكورة.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٤٩ واستند إليه!

← الحديث ٦- رُوِيَ هذا الحديث عن «زياد بن مروان القندي» الذي كان من الواقفة بتصريح الكليني، وكان من وكلاء الإمام الكاظم (ع) ونوابه. وكان لديه سبعون ألف دينار من أموال الإمام، وكما قلنا سابقاً (ص ١٦٦-١٦٧ و ٣٩٢ فارسي) قام باختلاس هذه الأموال كلها بالتعاون مع «علي البطائني» و«عثمان بن عيسى» وأسسوا مع بعضهم مذهب «الواقفة» وتنازعوا مع الإمام الرضا (ع).

وبقية أحاديث هذا الباب كلها ضعيفة وساقطة من الاعتبار ولا تقوم بها حجة. فراوي الحديث التاسع «الحسين بن المختار» الذي كان واقفياً وضعيفاً، وقد عرفنا به سابقاً (ص ١٦٨). والراوي الآخر للحديث المذكور «علي بن الحكم» المعتقد بتحريف القرآن.

في نظرنا لو استخدم الكليني عقله لما ذكر هذه الأحاديث في كتابه، إذ جاء في عدد من الأحاديث المذكورة ما يفيد أن الإمام يخبر عن أمور ستقع بعد وفاته وعن أمور ستقع في المستقبل، أي أن واضعي هذه الأحاديث هدفوا إلى تصوير الإمام بأنه يعلم الغيب، في حين أنه لو كان الإمام يعلم الغيب فعلاً لما اختار لوكالته والنيابة عنه أشخاصاً مثل «زياد بن مروان القندي» و«علي بن أبي حمزة البطائني» و«عثمان بن عيسى»!

إشارة إلى حديث الغدير: رغم أن الحديث السابع في هذا الباب ضعيف وساقط من الاعتبار ولكنه يتضمن نقطة تستدعي التأمل أمل أن ينتبه إليها القراء المحترمون، يقول هذا الحديث:

"بَعَثَ إِلَيْنَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى [الكاظم] عَلَيْهِ السَّلَامُ فَجَمَعَنَا ثُمَّ قَالَ لَنَا: أَتَدْرُونَ لِمَ دَعَوْتُكُمْ؟ فَقُلْنَا: لَا. فَقَالَ: أَشْهَدُوا أَنَّ ابْنِي هَذَا وَصِيَّيَ وَالْفَقِيمَ بِأَمْرِي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي..."

وهنا نذكر بأنه لو أراد النبي الأكرم (ص) أن يعرف أئمة بعلي (ع) بوصفه خليفة مباشراً له، لذكر جَمَلاً مثل تلك الجمل بدلاً من حديث الغدير المعروف. ولا شك أن فصاحة النبي (ص) ورغبته في وحدة الأمة وعدم اختلافها لم تكن - قطعاً و يقيناً - أقل ممّا لدى حفيده.

ويلاحظ في الحديث ١٤ أن الإمام الكاظم (ع) علم بأمر إمامة ابنه علي في الرؤيا. ويبدو أن الكليني نسب أنه روى في الباب ٦١ أحاديث تقول إن الأئمة «مُحَدَّثُونَ» وأن "المحدث هو الذي يُحَدَّثُ فَيَسْمَعُ وَلَا يُعَايِنُ وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ" أي لا يتلقى أمور الشريعة في منامه!

تذكير: أورد الشيخ المفيد الأحاديث ٦ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٦ و جزءاً من الحديث ١٤ في هذا الباب، التي صرح المجلسي بضعفها جميعاً، في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٥٠ فما بعد! وليت شعري! هل تثبت الأحاديث الضعيفة شيئاً إلا الاستفادة منها في خداع العوام؟

١٣٠- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي

مُقَدِّمَةٌ: اعلم أن إحدى مشاكل الخرافيين ومُصَنِّعي الأئمة أنه كان لدى الإمام الرضا (ع) ابن واحد فقط كان له من العمر عند وفاة أبيه ثمان سنوات! لذا تفرق محبوب ذلك الإمام الكريم بعد وفاته إلى عدة فرق: فذهب بعضهم إلى القول بإمامة أخي الإمام الرضا أي «أحمد بن موسى» -المعروف في إيران باسم «شاهچراخ»-، وتوقف فريق آخر على الإمام الرضا نفسه^(١)، كانت مشكلتهم أنهم كانوا يقولون لابد أن يكون الإمام بالغاً،

(١) للاطلاع على آراء الشيعة بعد الإمام الرضا (ع) راجعوا كتاب «فرق الشيعة» للحسن بن

في حين كان ابن الإمام الرضا لا يزال صغيراً لم يبلغ سن البلوغ. وكانوا يقولون: لا بد أن يكون الإمام عالماً، في حين أن ذلك الطفل لم يجد الفرصة للتعلم بعد. والمشاكل ذاتها تنطبق أيضاً على الإمام علي بن محمد الهادي.

والمشكلة الأخرى لمثيري الفرقة بين المسلمين أن حضرة الجواد (ع) تزوج في ما بعد من «أم الفضل» ابنة المأمون العباسي وصار صهراً له. فكان عسيراً على الذين يريدون أن يصوروا أن المأمون العباسي والإمام الجواد كانا عدوين أحدهم للآخر، أن يهضموا عمل حضرة الجواد (ع) هذا. والمعضلة الأخرى أن ذلك الإمام -أي الإمام الجواد- توفي في سن الشباب وله من العمر خمس وعشرين سنة فقط في حين أن أكبر أبنائه كان لا يزال في التاسعة من عمره!

لذلك قام مُصَنِّعُ الأئمة المفرقون بين المسلمين بوضع أحاديث لحل المشكلة الأولى واخترعوا للإمام علماً لَدُنِّيًّا وأثبتوا له العلم بالغيب وكرامات عجيبة^(١) وشبهوا الإمام الجواد بحضرة عيسى عليه السلام! ولحل المشكلة الثانية ادَّعوا أن ابنة المأمون العباسي كانت جاسوسة له في منزل الإمام وقالوا -دون دليل- إن «المعتصم» دس السم للإمام بواسطة زوجته «أم الفضل»!

إن بطلان توجيه المشكلة الأولى واضح. فالأحاديث التي تقول إن الإمام الرضا (ع) كان يخبر عن أمور من الغيب، كقوله: "وَاللَّهِ لَا تَمُضِي الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يَرْزُقَنِي اللَّهُ وَلَدًا ذَكَرًا!" أو التي تنسب إلى الإمام الجواد أنه كان يعرف ما في قلوب الآخرين ونياتهم، أحاديث باطلة قطعاً، كما بينا ذلك في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن»، وذلك لأنها تخالف القرآن الكريم الذي قال: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل/٦٥]. وقال أيضاً: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان/٣٤]، فهذا العلم خاصٌ بذات الباري تعالى.

ثم إنكم لا تعتبرون القياس حجة في أصول العقائد، فلماذا تقيسون في الحديثين ١٠ و ١٣ من هذا الباب، الإمام الجواد على حضرة المسيح -عليه آلاف التحية والسلام-؟ في حين أن عيسى (ع) كان نبياً وقد أنطقه الله تعالى في المهد -كما جاء في القرآن- تصديقاً لكونه نبياً مرسلًا من عند الله، ودفاعاً عن الصديقة الطاهرة حضرة مريم عليها السلام، ورفعاً للتهمة التي اتَّهَمَتْ بها، أما حضرة الجواد فلم يكن نبياً ولم تُنْهَمْ أمه، إضافةً إلى ذلك فإن عيسى (ع) بعد أن تكلم في المهد لم يتكلم بعد ذلك حتى صار كهلاً و بدأ بالكلام كنبي عن دين الله وعن المسائل المتعلقة بالنبوة وأخذ على عاتقه مهمة إرشاد الناس (آل عمران/٤٦ والمائدة/١١٠). أما أنتم فتقولون إن إمامة حضرة الجواد تواصلت منذ أن كان عمره ثمان سنوات وحتى وفاته!

إن رسول الله ﷺ لم يَنْلِ النبوة حتى بلغ سنَّ الأربعين، ولم يكن يعلم شيئاً حتى يوحى إليه. فبأي دليل تقولون إن من لم يكن يوحى إليه -إذ لا يوحى إلى طفل ذي ثلاث سنوات أو ثمان سنوات- ومن كان لا يزال غير مكلف بالأحكام الشرعية ولم يُخَصَّلْ العلم، كان

موسى النوبختي، وكتاب «المقالات والفرق» لسعد بن عبد الله الأشعري القمي.
(١) من قبيل ما جاء في الحديث ٧ من الباب ١٧٩ الذي نقدناه في الصفحتين ١٢٠-١١٥ من الكتاب الحالي.

يعلم معارف الشريعة كلّها وكان يجب على الأمة جميعها اتّباعه؟! هل ادّعى حضرة عيسى (ع) أنه كان يعلم في طفولته علوم الشريعة ومسائلها جميعاً وأن على عباد الله أن يتبعوه وهو طفل!

ولا يمكن قياس حضرة الجواد والهادي على حضرة يحيى -سلام الله عليه- لأن الله عرّف بذلك النبي الذي كان استثناءً وكان يتعلق بالأمم السابقة، تعريفاً واضحاً وصريحاً في القرآن، ففي هذه الحالة كيف لم يُشر أدنى إشارة في كتابه إلى حضرة الجواد والهادي اللذين تتوقّف عليهما هداية الأمة في المستقبل؟! (١) وكيف يمكن بيان المسائل الاعتقادية بمثل هذه القياسات الواهية؟

علاوةً على ذلك لو وقعت مثل تلك الواقعة والمعجزة الكبيرة (كالتّي يذكرها الحديث ٧ في الباب ١٧٩ من الكافي ونظائره) في مدن ذلك الزمن التي لم يكن عدد سكانها كبيراً، لاشتهرت قطعاً بين الناس وتداولتها الألسن، لكننا نرى أنه لم ينقلها سوى رواية الكلينيّ معلومي الحال ونظائره! فهل يبين الله في كتابه القضايا الإيمانية والدينية التي عليها مدار النجاة والهلاك وتوجب دخول الجنة أم يترك بيان ذلك لأمثال رواية الكلينيّ؟! ومن الطريف أن نعلم أن الإمام الجواد الذي نصبه رواية الكلينيّ في منصب الإمامة

وله من العمر ثمان سنوات لم يكن هو ذاته -طبقاً لما يرويه الكلينيّ في الحديث ٣ من الباب ١٣١ من الكافي- يقبل بمثل هذه المسألة بشأن ابنه «علي الهادي» الذي كان له تسع سنوات من العمر، بل "جَعَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ الْمُسَاوِرِ قَائِماً عَلَى تَرْكِتِهِ مِنَ الصِّيَاغِ وَالْأَمْوَالِ وَالنَّفَقَاتِ وَالرَّقِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ [ابنه] عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ [الهادي سن التكليف]! فهل يمكن أن يعتبر الإمام أن ابنه الذي لم يبلغ سن التكليف بعد غير صالح لإدارة أمواله والإشراف على تَرْكِتِهِ، ولكنّه يعتبره صالحاً لإرشاد الأمة وهدايتها؟! (فتدبّر جدّاً).

وبطلان توجيه المشكلة الثانية واضح جدّاً، فليس لديكم أي دليل سوى الادعاء المحض على أن حضرة الجواد لم يخطب «أم الفضل» برغبته ولم يتزوجها رغبةً بها. ثانياً: إن صحّ ما تقولون، فلماذا لم يطلقها الإمام الجواد بعد وفاة المأمون؟ أمّا عن قتل ذلك الإمام الكريم بواسطة زوجته فليس على ذلك أي دليل صحيح سوى ادعاء أفراد كذابين، لذلك قال الشيخ المفيد: "قبل إنه مضى مسموماً ولم يثبت بذلك عندي خبرٌ فاشهد به" (٢)، كما لم يُشرُ الشيخ المفيد أي إشارة إلى قتل الإمام الهادي وشهادته بل قال: "وأقام أبو الحسن (ع) مدّة مقامه بـ«سُرٍّ مَنْ رَأَى» مُكْرَماً في ظاهرة حاله" (٣). كما قال الشيخ المفيد أيضاً في كتابه «تصحیح الاعتقاد»:

"فأمّا ما ذكره أبو جعفر - رحمه الله - من مضى نبينا والأئمّة - عليهم السلام - بالسم والقتل، فمنه ما ثبت، ومنه ما لم يثبت، والمقطوع به أن أمير المؤمنين والحسن والحسين - عليهم السلام - خرجوا من الدنيا بالقتل ولم يمت أحدٌ منهم حتف أنفه، وممّن مضى بعدهم مسموماً موسى بن جعفر - عليه السلام - ويَفُوقُ في النفس أمر الرضا - عليه السلام - وإن كان فيه شك، فلا طريق إلى الحكم فيمن عداهم بأنهم سُمُّوا أو اغتيلوا أو قُتِلوا صبراً،

(١) نَذَكِّرُ أَنْ نِزَاعَنَا مع الكلينيّ هنا ليس حول «إمكانية» هذا الموضوع [أي النطق وامتلاك العلم والحكمة في الطفولة]، بل حول «وقوعه وتحققه» في حالة ابن الإمام الرضا وحفيده الطفيلين.

(٢) الإرشاد، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣) الإرشاد، ج ٢، ص ٣١١.

فالخبر بذلك يجري مجرى الإرجاف، وليس إلى تيقنه سبيل" (١).
ولم يشر الشيخ الطوسي أيضاً في كتابه «تهذيب الأحكام» إلى قتل حضرات الجواد والهادي والعسكري -عليهما السلام- (٢).

بعد هذه المقدمة نقول: جاء في بابنا هذا - الباب ١٣٠ من الكافي - ١٤ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ منها ضعيفةً والأحاديث ٤ و ١٢ و ١٣ و ١٤ مجهولةً والأحاديث ٢ و ٣ و ١٠ صحيحةً. أما الأستاذ البهْبُودِيُّ فلم يُصَحِّحْ من أحاديث هذا الباب سوى الأحاديث ٢ و ٣ و ١٠ فقط.

← الحديث ١ - كما قلنا ضعيف وساقط من الاعتبار.

← الحديث ٢ - خبر آحاد وليس فيه دلالة على النص.

← الحديث ٣ - يرويه «مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى» -الذي عدّه الشيخ الطوسي من الضعفاء- ويقول إن حضرة الجواد قال له: "يَا أَبَا عَلِيٍّ! ارْتَفَعَ الشُّكُّ، مَا لِأَبِي غَيْرِي". ونقول ما من مُنْكَرٍ لهذا الادّعاء بالطبع، ولكن هذا لا يدل على النصّ الإلهي على الإمام.

← الحديثان ٤ و ٧ - سند الحديثين في غاية الضعف وراويهما «الحسين بن قِيَامًا» الذي صرّح الكليني أنه كان «واقفياً».

وبقية أحاديث هذا الباب -باستثناء الحديث العاشر- لم يُصَحِّحْهَا المَجْلِسِيُّ ولا البهْبُودِيُّ. ورواتها أشخاص من أمثال «محمد بن علي» (الأحاديث ٦ و ٧ و ٨ و ٩) و«محمد بن جمهور» (الحديث ١١)، و«علي بن محمد القاساني» (الحديث ١٤) وجميعهم ضعفاء وكذّابون، أو من أمثال «جعفر بن يحيى» (الحديث ٤) و«محمد بن أحمد النهدي» و«محمد بن خلاد الصيقل» (الحديث ١٢) و«الْخَيْرَانِيُّ» (الحديث ١٣) وجميعهم مجهولون!!

← الحديث ١٠ - اثنان من رواه هما «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» و«البرقي» اللذين بيّنا أحوالهما في هذا الكتاب (٣). والراوي الأول للحديث هو «صفوان بن يحيى» (٤). وهو رجل ليس لأحاديثه وضعٌ جيّدٌ والأحاديث التي أثنت عليه أثنت أيضاً على الكذاب المشهور «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ»!! (رجال الكشي، ص ٤٢٣-٤٢٤)، ومن الطبيعي أن لا يؤثّق بمثل هذا الثناء إطلاقاً، لأنه من المقطوع به أنه لا يمكن للإمام أن يعرب عن رضاه عن شخص مثل «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» الكذاب وأمثاله.

ومن المثير أن نعلم أن الكليني كرّر هذا الحديث الذي يقول إن حضرة المسيح (ع) بُعث في سن الثالثة من عمره مرّةً ثانيةً في الحديث ٢ من الباب ٤٢ ولكنه قال هناك إن عيسى (ع) بُعث وكان له أقل من ثلاث سنوات! والأعجب من ذلك أنه اعتبر في الحديث الأول من الباب ١٤٨ أن بعثة حضرة عيسى (ع) وقعت في سن السابعة من عمره!

تذكير: أورد الشيخ المفيد في الجزء الثاني من كتابه «الإرشاد» الأحاديث ١ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣، إضافةً إلى الحديثين ٢ و ١٠ في الصفحة ٢٧٧ فما بعد. وقد بيّنا أن

(١) الشيخ المفيد، تصحيح الاعتقاد، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢) ولكن المشايخ في زماننا لا يملون القول في الإذاعات والصحف إن جميع الأئمة إما مقتول أو شهيد ليثيروا بذلك عواطف العامة.

(٣) للتعرف على أحوال هذين الراويين راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٤) للتعرف على أحواله راجعوا الصفحات ٢٣٧ و ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

الأحاديث الأخيرة كلها ضعيفة أو مجهولة.

١٣١- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البَهِئُودِيُّ أيًا منها. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ١ منها حسناً والحديثين ٢ و٣ مجهولين. ولا تدل أحاديث هذا الباب على النص الإلهي على الأئمة.

الحديث ١ - الراوي الأول لهذا الحديث هو «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِهْرَانَ» وهو طبقاً لما رواه الكُثَيْبِيُّ - شخصٌ مُنْهَمٌ بِالْغُلُوِّ. وقال عنه ابن الغضائري: "ليس حديثه بالنقي، يَضْطَرُّ بِ تَارَةً وَيَصْلُحُ أُخْرَى. وَيُرْوَى عَنْ الضُّعَفَاءِ كَثِيراً.." (١).

فمن نماذج روايات «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِهْرَانَ» هذا: الحديث الذي يقول فيه: "مَنْ مَضَى بِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ فَصَلَّى فِيهِ بِخُمْسِ صَلَوَاتٍ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، قِيلَ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَسْتَ مِنَ الْمُصَلِّينَ!!" (٢) ومن رواياته أيضاً: "مَنْ قَرَأَ الْمُسَبِّحَاتِ (السور رقم ١٧، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٧٨) كُلَّهَا قَبْلَ أَنْ يَنَامَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُدْرِكَ الْقَائِمُ وَإِنْ مَاتَ كَانَ فِي جَوَارِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ!" (٣).

← **الحديث ٢** - حديثٌ مجهول - كما قلنا - وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ غير جدير بالثقة والاعتماد. وبالنسبة إلى الحديث ٣ في هذا الباب راجعوا مقدِّمة الباب ١٣٠ (ص ٦٠٢-٦٤٢).

تذكير: ذكر الشيخ المفيد في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٩٨، الحديث الثاني في هذا الباب الذي قلنا إنه مجهولٌ، بشيء يسير من الاختلاف في اللفظ.

١٣٢- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ

جاء في هذا الباب ١٣ حديثاً ليس منها حتى حديثٌ واحدٌ صحيحٌ!! واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ٥ ضعيفاً واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولةً، والحديث ٨ مجهولاً كالموثق. وصَحَّح البَهِئُودِيُّ الحديث الثامن وأورده في كتابه «صحيح الكافي» تحت رقم الحديث ١١٣.

يَتَبَيَّنُ من متون أحاديث هذا الباب أن المشكلة التي برزت زمنَ الإمام الصادق (ع) عادت لتبرز من جديد زمن الإمام الهادي (ع) مما اضطرَّ مُصَنِّعُو الأئمة مرَّةً ثانيةً إلى حلِّ هذه المشكلة بواسطة البداء! ذلك أن الابن الأكبر للإمام الهادي «أبا جعفر محمد» الذي أُعْتُقِدَ في البداية أنه هو الإمام بعد الإمام الهادي تُوفِّيَ في حياة أبيه، لذا قالوا: بدا لِلَّهِ والإمام هو «أبو محمد الحسن»!

يقول الشيخ عباس القمي: "وأما السيد محمد المَكْنَى بأبي جعفر فكان معروفاً بجلالة القَدَرِ و نبالة الشأن، ويكفي في علوِّ مقامه أنه كان أهلاً لمنصب الإمامة وكان الابن الأكبر لحضرة الإمام علي النقي ﷺ وكان الشيعة يظنون أنه الإمام بعد أبيه لكنه فارق الدنيا قبل وفاة أبيه" (٤).

(١) رجال ابن الغضائري، ج ١، ص ٢٣٦. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١٠. وارجعوا كذلك إلى ص ٩٥ من الكتاب الحالي.

(٣) أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢١، الحديث ٣.

(٤) الشيخ عباس القمي، منتهى الآمال، ج ٢، ص ٣٨٧.

إن أحاديث هذا الباب متناقضة لا ينسجم بعضها مع بعض. فبعضها يشير إلى وقوع البدء لأجل حضرة العسكري (الأحاديث ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠) وبعضها لا يشير إلى البدء ويدّعي أن الإمام الهادي نص على إمامة حضرة العسكري منذ البداية (الحديثان ٢ و ٧). الإشكال الآخر أن الحديث السابع جعل «أبا محمّد الحسن» أكبر سنّاً من «أبي جعفر محمّد»، وهذا يدلّ على أن الكليني لم يكن مطلعاً بشكل جيد على أحوال الأئمة! وإلا لعرف أن هذا الحديث غير صحيح.

وبالنسبة إلى الأحاديث ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٢٥٥ فما بعد).

← **الحديث ١١** - إن هذا الحديث يُبطل أحاديث الباب التالي كلّها لأنه ينسب إلى حضرة الهادي قوله عن ابنه: "وَالِيهِ يَنْتَهِي عَرَى الْإِمَامَةِ وَأَحْكَامُهَا". أي أن سلسلة الإمامة تنتهي^(١) بحضرة العسكري^(٢).

← **الحديث ١٣** - بناء على هذا الحديث ادّعى «أبو هاشم داؤد بن القاسم الجعفري» - الذي سنعرّف به في الباب القادم^(٣) - أن الإمام الهادي أخبر عن الغيب، وقال عن الإمام بعد حضرة العسكري: "إِنَّكُمْ لَا تَرَوْنَ شَخْصَهُ وَلَا يَجُلُ لَكُمْ ذِكْرُهُ بِاسْمِهِ!!!" وينبغي أن نسأل: هل هكذا تكون حجة الله على خلقه فلا يراه أتباعه ولا يذكرون اسمه؟! هل قال الله عن مثل هذا الشخص إنه إمام الأمة الإسلامية ومرشدها! أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟ وقد كرّر الكليني هذا الحديث الساطع (!) مرة ثانية في الحديث الأول من الباب ١٣٥.

تذكير: أورد الشيخ المفيد أحاديث هذا الباب الضعيفة والمجهولة كلّها في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣١٤ فما بعد.

١٣٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ (ع)

طبقاً لما أورده أخونا الأستاذ الفاضل المرحوم قلمداران في كتابه (شاهراه اتحاد، ص ٢٨٧)، نقلاً عن كتاب «المقالات والفرق» تأليف سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي (ت ٣٠١ هـ)، وكتاب «فرق الشيعة» تأليف الحسن بن موسى النوبختي (ت ما بين ٣٠٠ و ٣١٠ هـ). افترق الشيعة بعد وفاة حضرة العسكري (ع) إلى خمسة عشر فرقة كلها يدّعي أنه من أتباع الإمام الحسن العسكري، ومنهم الفرقة التي يؤيدها الكليني ويدافع عنها. لقد ذكر الكليني أحاديث هذا الباب لإثبات وجود «مهدي» هو الابن الصلبي للحسن العسكري وفي نظرنا جميع ما أورده من أحاديث ضعيف لا يعتمد عليه. ولكن قبل أن أبدي رأيي في أحاديث هذا الباب لا بد أن أذكر أن كاتب هذه السطور لا يعتقد بالمهدي ابن حضرة العسكري، وينكر ولادة مثل هذا الشخص، ولكنني لا أقصد هنا أبداً إبداء وجهة نظري بشأن مصلح قد يظهر في المستقبل ويكون من ذرية بني هاشم

(١) هذه الترجمة من المؤلف لجملة «إِلَيْهِ يَنْتَهِي...» غير دقيق، إذ لا تفيد الجملة معنى توقف الإمامة عنده وانتهائها به، بل تفيد معنى وصول الإمامة إليه وصيرورتها إليه، نعم لو جاءت الجملة:

"وَبِهِ تَنْتَهِي عَرَى الْإِمَامَةِ" لكان تفسير المؤلف للجملة صحيحاً. (المترجم)

(٢) ولكن في بلدنا إذا أنكر شخص إمام الزمان كفّروه وربما حكموا عليه بالإعدام!

(٣) لقد عرّف المؤلف بهذا الراوي وذكر عدداً من أحاديثه التي تدل على عدم وثاقته في ص ١٢٥ فما بعد من الكتاب الحالي، فليُراجَع نَمّة. (المترجم)

وذرية النبي الأكرم 9 ويؤدي خدمات جليلة للإسلام، إلا أنني أذكر أنه لم تأت في القرآن الكريم أي إشارة إلى مثل هذا الشخص، والأحاديث التي تُشاهد في كتب أهل السنة عن هذا الشخص إن لم تكن موضوعاً فإنها تُشير إلى شخص آخر غير الابن الصليبي لحضرة العسكري ولا يمكن أن نطبقها عليه إلا إذا أردنا أن نخدع العوام ونتكسب بالدين! (١)

إحدى مشاكل أحاديث هذا الباب هي تلك المشكلة ذاتها التي واجهها مصبِّعو الأئمة بعد وفاة الإمام الرضا (ع). كان حضرة الجواد وحضرة الهادي طفلين غير بالغين عندما تُوفي أبواهما، ولو افترضنا وجود ابن لحضرة العسكري أيضاً فإن هذا الابن المُفترض كان له من العمر خمس سنوات على أقصى حد عند وفاة أبيه الكريم! وهنا لا بد أن ننتبه إلى النقاط التالية:

أولاً: إن أمر زعامة الأمة الإسلامية وقيادة شؤونها لا يجوز أن يُقال فيه إن زعيم المسلمين وأسوتهم وصل إلى هذا المنصب، منصب الإمامة، في سن الخامسة أو السابعة من عمره أو أنه غاب عن الأنظار، ونحو ذلك من الكلام.

ثانياً: قال تعالى: ﴿وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء/٦]. فإذا لم يعتبر الله تعالى الطفل غير البالغ صالحاً للتصرف في أمواله وإدارتها، فكيف يعتبره صالحاً لإرشاد الأمة وإدارة دفة أمورها؟!

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء/٧]. بناءً على ذلك، فإن الطفل الصغير وغير المُكَلَّف ليس رجلاً حتى يصح أن يكون قائد الأمة وزعيمها. تشبَّث بعض الغلاة - هروباً من هذا الإشكال وبهدف أن يثبتوا أنَّ الأئمة كانوا يعلمون كل شيء في طفولتهم - بقصة حضرة يحيى الذي قال تعالى عنه: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم/١٢]، فقاوسوا حضرات الجواد والهادي عليه!

وبطلان هذا القول واضح لأنه: أولاً: أنتم لا تقبلون بالقياس وتذمّون الذين يعملون به! ثانياً: قياسكم هذا قياس مع الفارق لأنكم قسمتم النبي على غير النبي. ثالثاً: لو رأيتم في كتب اللغة ومعاجمها أنَّ من معاني «الصبي»: «الطفل»، فلا تتجاهلوا أن أهل اللغة قالوا أيضاً: إن «الصبي» هو الطفل الذي دون الفتى عُمرًا، وهو «الغلام» أيضاً. بل ذكروا أيضاً أن «الصبي» يُقال للتلميذ الذي يتعلّم لدى أستاذه حرفة. لذا نسأل: بأي دليل تقولون إن حضرة يحيى (ع) لما آتاه الله الحكمة لم يكن صبيّاً يافعاً في آخر سنوات الصبا وبداية الشباب، بل كان عمره ٣ أو ٥ أو ٧ سنوات فقط؟! لأن الإنسان ذي الثلاث سنوات من العمر أو الخمسة طفلٌ. صحيح أنه يمكن أن يُقال لكل طفلٍ صبيٌّ، ولكن لا يمكن أن يُقال لكل صبيٍّ طفلٌ (كل جوزه كروية وليس كل شيء كروي جوزه).

رابعاً: لو انتبهنا إلى الآية ١٢ من سورة مريم المباركة لأدركنا بوضوح أن القرآن استثنى حالة يحيى عليه السلام، ولهذا السبب صرّح "أننا آتيناه الحكم صبيّاً"، ولم يقل آتيناه الحكم طفلاً (فتأمل)، وسبب تصريحه بذلك الأمر أن يحيى كان شخصاً استثنائياً فذكره القرآن بوصفه معجزةً من جانب الله تعالى وإلا لما كان هناك من ضرورة أو أهمية لبيان السن الذي أُوتي فيه الحكمة، كما نرى أن الله لم يذكر هذا الأمر في حق الأنبياء

(١) راجعوا كتابي «بررسی علمی در احادیث مهدی» [تحقیق علمی في احادیث المهدي].

الآخرين. إن رب العالمين فاعل مختار وكما يمكنه أن يعطي النبوة لبعض عباده في سنّ الكهولة يمكنه أيضاً أن يعطيها لبعض عباده في سن الصبّاء. لكن الأصل يبقى ما جاء في الآية ٦ من سورة النساء. ولو كان هناك استثناء آخر من هذا الأصل غير حضرة يحيى (ع) لأشار إليه القرآن قطعاً، لأن الله تعالى لم يمتنع عن ذكر هذا الاستثناء المتعلق بالأمم السابقة، فلو كان هناك شخص بين زعماء الأمة المنصوبين من الله سيظهر ويكون فيه هذا الاستثناء لأشار إليه القرآن، لأن ذكره أهم وأكثر فائدة للمسلمين من ذكر حضرة يحيى عليه السلام وأكثر ضرورة لهداية المسلمين وعدم وقوع الاختلاف بينهم.

خامساً: كان نيل الحكمة والنبوة في أيام الصبا معجزةً لحضرة يحيى عليه السلام، وكما قلنا سابقاً، لا يمكننا أن ننسب معجزة كل نبي إلى الأنبياء الآخرين دون دليل يثبت ذلك، فمثلاً لا يمكننا أن نقول إن حضرة موسى كَلَّمَ الناس في المهدي دليل أن حضرة عيسى فعل ذلك، كما أنه لا يمكننا أن نقول إن عصا عيسى تحوّلت إلى ثعبان لأن عصا موسى تحوّلت ثعباناً، أو نقول إن النبي الأكرم 9 أصبح نبياً في طفولته لأن حضرة يحيى بُعث وهو صبي!! إضافةً إلى ذلك، فإن ما تفعلونه ليس إثبات معجزة نبي لنبي آخر بل إثبات معجزة نبي لشخص ليس بنبي!

سادساً: كما قلنا سابقاً ليس نقاشنا هنا حول «إمكان» هذه القضية، بل حول «وقوعها وتحققها فعلاً» في غير مورد حضرة يحيى (ع).

نعم، بعد هذه المقدمة نقول: يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث، لم يُبَيِّن المجلِّس رأيه حول الحديث الأول واعتبر الحديث ٢ صحيحاً والأحاديث ٣ و ٤ و ٥ ضعيفةً والحديث ٦ مجهولاً. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهيوذي أيّاً من أحاديث هذا الباب سوى الحديث الثاني فقط. وكما قلنا، إن الحديث الحادي عشر في الباب السابق يبطل جميع أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - راويه «محمد بن علي بن بلال» الذي عدّه علماء الرجال ملعوناً هو والشلمغاني، وذلك لأنه كان يجمع من الناس أموالاً شرعية ثم ادّعى الباطنية وأكل الأموال كلها، أي كما فعل «زياد بن مروان القندي»^(١) ونظائره.

← **الحديث ٢** - مروى عن «أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري»، الذي لم يعتبره النجاشي صاحب كتاب ورواية وقال عنه إن رواياته تدل على ارتفاع في القول. وقال الأستاذ البهيوذي أيضاً موضحاً كلام النجاشي:

"ومعنى كلامه هذا - وهو الحق الصريح - أن الروايات التي تدل على موقعه وجلالته عند هؤلاء الأئمة، إنما هي روايات رواها أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري نفسه لا يشهد على ذلك روايات غيره! فرواياته إن كانت مكذوبة عليه، فهو. وإلا فرواياته تدل على أنه كان مرتفع القول في الأئمة، وهذا قدح فيه وفي رواياته. ولكن الظاهر من تاريخ حياته أن الرجل لم يكن صاحب حديث ولا رواية وكتاب، بل كان من الرجال السائسين المعاشرين لأبناء الدولة يتأمر تارة مع السلطان في أمور بني هاشم والعلويين، وتارة مع المخالفين في القيام والثورة عليهم، ولذلك أخرجوه إلى سامراء سنة ٢٥٢ وبقي فيها حتى مات سنة ٢٦١.....

وعندي أن كتابه ملصوق به، ولذلك لم يروه الثقات الأثبات وإنما يرويه الرجال الضعفاء كإسحاق بن محمد النخعي وسهل بن زياد الأدمي ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي

(١) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحات ١٩٧، ٤٢٣، و ٦٥٦ من الكتاب الحالي.

وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، وجادة^(١). ولو قلنا بأن كتابه صحيح لدلت رواياته على القدح العظيم في نفسه وسقط الاحتجاج بحديثه مطلقاً كما صرح بذلك أبو عمرو الكشي في كلامه المتقدم^(٢).

ومتن الحديث معلول أيضاً، إذ جاء فيه أن «أبا هاشم» سأل حضرة العسكري (ع): "هَلْ لَكَ وَلَدٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ فَأَنْتَ أَسْأَلُ عَنْهُ؟ قَالَ: بِالْمَدِينَةِ!!"، في حين أن الإمام الثاني عشر غاب في سامراء، ولم يسكن المدينة أبداً!

← الحديثان ٣ و ٤ - حديثان ضعيفان كررهما الكليني في الحديثين ١٢ و ١٤ من الباب التالي (الباب ١٣٤).

← الحديث ٥ - راجعوا بشأن هذا الحديث ما ذكرناه من أمور في الباب ١٣٥. وقد كرر الكليني هذا الحديث الضعيف في الحديث الأول من الباب ١٨٢.

← الحديث ٦ - يقول هذا الحديث: ... عَنْ الْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدِ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [شخصان مجهولان] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَبْدِيِّ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ [شخص مهمل] عَنْ ضَوْءِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَجَلِيِّ [شخص مهمل أيضاً] عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ سَمَّاهُ [ولم يذكر الرواة اسمه!].

فالحاصل أن هذا الحديث رواية مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول أنه رأى الابن الرضيع لحضرة العسكري (ع)!!

بالله عليكم هل يُسمَّى هذا حديثاً؟! صدق من قال: الغريق يَنْشَبُثُ بكل حشيش! وقد كرر الكليني متن هذا الحديث الساطع مرة ثانية في الباب ١٨٢ الحديث الثاني. **تذكير:** أورد الشيخ المفيد الحديثين ٣ و ٤ في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥١ و ٣٥٣.

١٣٤- بَابٌ فِي تَسْمِيَةِ مَنْ رَأَاهُ (ع)

جاء في كتب التاريخ أن أم حضرة العسكري (ع) وأخوه ذهباً إلى القاضي وشهدا أن حضرته لم يَخْلَفْ ولداً، وقيل بالطبع إن إحدى إماء حضرة العسكري وتُدعى «صقيل» كانت حاملاً، لذا أخذها المعتمد العباسي يوماً إلى منزله وجعلها تحت إشراف زوجاته وبناته الموثوقات وزوجات القاضي فلما تأكد من عدم حملها تم تقسيم ميراث حضرة العسكري -طبقاً لحكم القاضي- بين والدته وأخيه. أما الكليني فيدعي أن ذلك الشخص الجليل (أي حضرة العسكري) كان له ولدٌ بدليل أن أفراداً مجهولين وضعفاء قالوا ذلك!

وللأسف فإن العوام يقبلون كثيراً من الأقوال ويصدقونها دون تحقيق وتَفَحُّص وتَأَمُّل، وأحد الأمثلة على عدم تحقيق الناس في الأخبار التي يسمعونها الحادثة التي جرت لكاتب هذه السطور في مدينة «آباد» (مدينة بين أصفهان وشيراز) عندما كان لي ٣٥ سنة من العمر وظن الناس هناك أنني الإمام الغائب!^(٣)

(١) راجعوا حاشية الصفحة ٢٢٥ من الكتاب الحالي.

(٢) الشيخ محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي و فرهنگي، ص ٢٥١.

(٣) حكيت تلك الحادثة في كتابي «سوانح أيام» ص ٣٤، كما أنه من المفيد في هذا الصدد مطالعة كتاب «زيارات و زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ٣٥٧ فما بعد.

هذا في حين أننا مأمورون حسب تعاليم الإسلام أن لا نقبل خبراً أو عقيدة إلا بعد التحقق منها وأن لا نعتمد على الأخبار غير الموثوقة ولو كان عددها كبيراً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء/٣٦].

نعم، أورد الكليني في هذا الباب ١٥ حديثاً، اعتبر المجلسي الحديث ١ صحيحاً، والحديث ٧ صحيحاً أو مجهولاً، والأحاديث ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ مجهولة، والحديثين ٤ و ١٢ ضعيفين^(١). ولم يصحح الأستاذ البهبودي سوى الحديث الأول في هذا الباب واعتبر سائر أحاديث الباب غير صحيحة.

← الحديث ١ - طبقاً لهذا الحديث زعم أول مدّع لنياية الإمام والوكالة عنه يعني: «أَبُو عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الْعَمْرِيِّ» أنه رأى ابن حَضْرَةَ الحسن العسكري (ع) ولكن، هل قول شخص يدعي النياية ويأخذ الأموال من الناس تحت هذا العنوان حجة وقابل للاعتماد عليه؟! ألا تعلمون أن شهادة المدعي على أمر له فيه مصلحة لا تُسمع ولا تُقبل؟!!

في هذا الحديث قال وكيل الإمام: يَحْرُمُ ذكر اسم الإمام كي لا يقع الإمام بيد الظلّة! فنقول:

أولاً: إن اسم الإمام لم يكن اسماً خاصاً به فقط بل كان اسمه حسب قولكم- «محمداً» وهو اسمٌ يتسمّى به آلاف الناس. فلماذا لا يجوز التلفظ بهذا الاسم، إذا كان المقصود منه الإمام الثاني عشر؟!!

ثانياً: ماذا يستفيد الناس من إمام لا تعرفه الأمة ولا تراه وحتى لا تستطيع أن تتلفظ باسمه؟ وهل يُعتبر مثل هكذا شخص حجةً لله؟!!

ثالثاً: أنتم تقولون إن الإمام غاب ليُخْلَصَ نفسه من يد الظلّة! فنسأل لماذا لا يظهر اليوم بعد أن أصبحت إيران بيد نائبه وأصبح الناس مطيعين له ويقولون ليل نهار «عجل الله تعالى فرجه الشريف» ويخاطب المشايخ الإمام الغائب بعبارة «أرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء» أو «روحي له الفداء»؟!!

رابعاً: إذا تحجّجتم بأن الناس لا يزالون غير مؤهلين وغير لائقين لظهور الإمام فنسأل لماذا كان الناس في زمن حضرة العسكري وحضرة الهادي و..... مؤهلين ولائقين بأن يكون الإمام ظاهراً بينهم، أما الناس في زماننا فليسوا مؤهلين لذلك؟ أخبرونا بشكل دقيق أي خصوصية كانت في الناس زَمَنَ هَارُونَ الرَّشِيدِ أو المتوكل العباسيين لم تكن لدى الناس في زمن المجلسي أو ليست لدى الناس في زماننا؟

إن أحاديث هذا الباب جميعها معلولة لا تتمتع بوضع جيد، ومن جملتها أنه جاء في الحديث السابع أن «أبا عبد الله بن صالح» رأى الإمام (الثاني عشر) عند الحجر الأسود! فنسأل: كيف عرف الإمام وهل سبق أن رآه من قبل؟ فإن قلتم: إنه كان من وكلاء الإمام أو كان على صلة بوكلائه قلنا: في الحالة الأولى لا يكون كلامه سوى شهادة مدعي في أمر يعود نفعه عليه، وفي الحالة الثانية نسأل: وهل كان الوكلاء يُروون الإمام للناس حتى

(١) إن الحديث الرابع في هذا الباب هو ذاته الحديث الرابع في الباب ١٣٣ الذي صرّح المجلسي هناك بضعفه.

يكونوا قد أظهروه للناس من قبل كي يمكن لهذا الراوي أن يتعرّف عليه أثناء الحج!

ويقول الحديث التاسع إن «جعفر بن علي» الذي يسميه الشيعة «جعفر الكذاب» رأى الإمام الثاني عشر مرتين! وفي الحديث الحادي عشر يقول الراوي أن أحد جنود الظلمة رآه. والحديث الثاني عشر هو الحديث الثالث في الباب ١٣٣ ذاته الذي حُذفت من آخره كلمة «بعدي». والحديث الرابع عشر هو خلاصة للحديث الثاني في الباب ١٨٢ الذي جاء جزء منه في الحديث السادس من الباب السابق ١٣٣.

ليت شعري! هل يثبت شيء بادعاء أفراد مجهولين؟ وهل يتم إعلان أصول الدين للأمة بهذه الطريقة الواهية والضعيفة؟

١٣٥- بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَسْمِ

كما لاحظنا في الحديث الخامس من الباب ١٣٣ ذكر اسم ابن حضرة العسكري (ع) بصورة «م ح م د». وسبب ذلك أحاديث نقلها الكليني في هذا الباب تنص على عدم جواز ذكر اسم الإمام الثاني عشر.

ادّعي في الباب ٦٥ من الكافي أن مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ كَانَ دِينُهُ وَإِيمَانُهُ نَاقِصِينَ وَلَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ كَمَا يَجِبُ، فَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ وَلَمْ يَنْلِ مِنْ ثَوَابِ أَعْمَالِهِ شَيْئاً. ولكن في هذا الباب يسعى الرواة أن لا يُعَرَّفُوا الإمام للناس، ويقولون لهم لا تتلفظوا باسمه. فكيف سيرفه الناس إذن ويستفيدوا منه؟!

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث، اعتبر المجلسي الحديث ١ مجهولاً والحديث ٣ مؤثقاً والحديث ٤ صحيحاً ولم يُبَدِّ رأيَه حيال الحديث الثاني. أما الأستاذ الیهبُودي فاعتبر جميع أحاديث هذا الباب غير صحيحة.

أول أحاديث هذا الباب هو الحديث الثالث عشر في الباب ١٣٢ الذي أعاده الكليني هنا. حول الحديث الثاني راجعوا الأمور التي ذكرناها في الباب ١٣٤. الحديث الثالث في غاية الضعف فعلاوة على أن في سنده «ابن فضال» الواقفي المُعادي للإمام الرضا (ع)، فإن في سنده أيضاً: «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِي» الذي كان -كما عرفنا سابقاً^(١)- معتقداً بالجبر والتشبيه خلافاً لعقيدة الشيعة، فلا يوثق بروايته. كان هذا الرجل يروي أحاديثه عن ضعفاء من أمثال: محمد بن إسماعيل البرمكي وسهل بن زياد وقاسم ابن الربيع وموسى بن عمران النخعي..... وهذا بحد ذاته سبب للطعن بالراوي. فإن قيل إن المراد من الراوي الثالث هو «جعفر بن محمد مالك» قلنا وهذا الراوي أيضاً من الضعفاء حسب قول النجاشي والغضائري^(٢).

(١) راجعوا الصفحة ٩٥ و ص ٣٦٢ من الكتاب الحالي.

هذا ما قاله المؤلف وأقول: الواقع إن المؤلف هنا خلط بين «محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبي الحسين الكوفي» الذي وصفه النجاشي بأنه كان يقول بالجبر والتشبيه وأنه يروي عن الضعفاء، وبين أبيه جعفر بن محمد بن عون الأسدي الذي وصفه النجاشي وغيره بأنه كان وجهاً، ولم يجرحوه. (المُنَزَّجُم)

(٢) قال النجاشي في رجاله (ص ٢٢٥): "جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى.. كوفي.. كان ضعيفاً في الحديث. (قال) أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية". وقال ابن الغضائري عنه كما جاء في «مجمع الرجال» للقهطاني (ج ٢، ص ٤٢): (غض): جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن شابور، كذاب، متروك

في الحديث الرابع قيل: إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "صَاحِبُ هَذَا الْأَمْرِ لَا يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ إِلَّا كَافِرٌ!". (وهذا يشبه الأحاديث الأول والخامس والتاسع التي جاءت في فصل «نظرة على أحاديث النص وتقييم درجتها من الصحة» في كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]).

إضافةً إلى ذلك، نقول لقد ذكر الله تعالى في كتابه مناط الكفر والإيمان وقال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء/١٣٦].

فهل الإمام أو ذكر اسمه أصل من أصول الدين حتى يكون ذكر أو عدم ذكر اسمه سبباً لكفر الإنسان؟! أليس من الواجب أن يبين الله تعالى الكفر والإيمان وأن لا يُثْرَكَ بيان ذلك إلى رواة الكليني؟

١٣٦- بَابُ نَادِرٍ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث، الحديثان ١ و ٢ منها -حسب قول المجلسي- ضعيفان، والحديث ٣ مجهول. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي أياً من أحاديث هذا الباب! ينظر العوام إلى كلِّ كلام جاءت في صدره عبارة «قال الإمام» بعين الإعجاب ويتخيلون أن الكلام الذي سيذكر بعدها مليءٌ بالعلم والأسرار. ويحاول علماء مثل المجلسي أيضاً أن يُوجِّهوا كلَّ ما يُنسب إلى الأئمة من أحاديث ويدافعوا عنها ويزينوها في أعين الناس ونجد أن القيمة والأهمية التي يعطونها لمثل هذه الأحاديث -التي ثمة شكٌ كبيرٌ وحقيقي في صدق انتسابها إلى أئمة الدين- تفوق كثيراً القيمة والأهمية التي يؤلونها لكلام الله، ونجد أنهم لا يتمعنون في كلام رب العالمين ولا يتأملونه ويتفكرون به ذلك التمعن والتفكير الذي يفعلونه مع الأحاديث.

ينبغي أن نقول إن الإسلام دينٌ لأهل العالم جميعهم ويريد الهداية لجميع الخلق، ولا ريب أن كلام الإسلام سهل يسير، وأن الله تعالى أعلم من كل ناطق وأقوى بياناً وأقدر على توضيح كلامه بشكل مُيسِّر من كل أحدٍ آخر، وهو قادر على بيان حتى الأمور العميقة والدقيقة بشكل مباشر وغير مبهم بنحو يمكن للجميع أن يفهموه ويستفيدوا منه وما ذلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ. ولذلك قال تعالى بشكل متكرر في القرآن: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر/١٧، ٢٢، ٣٢ و ٤٠]. بناء على ذلك فإن جميع هذه الأحاديث المعقدة والملغزة والمبهمة التي يروونها عن الإمام ويذكرونها في الكتب، مخالفة لمنهج القرآن وطريقته.

يسعى الكليني في هذا الباب والباب الذي بعده إلى بيان تكليف الناس وواجبهم في زمن الغيبة، ولكن رواة الكليني ذكروا أموراً ليس بينها أيُّ ترابط.

← الحديث ١ - جاء في الحديث الأول: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعِبَادُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ وَأَرْضَى مَا يَكُونُ عَنْهُمْ إِذَا افْتَقَدُوا حُجَّةَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ وَلَمْ يَعْلَمُوا مَكَانَهُ!!".

الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع وبروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه!". وأورده ابن داود في رجاله (ص ٤٣٤) في عداد المجهولين والمجروحين وكرر عبارة ابن الغضائري والنجاشي بحقه. (المترجم)

أي أن الذي لا يصل إلى الحجة هو أفضل العباد؟! فنقول: أليس الذي يعتبر القرآن حُجَّةً ولم يضيِّعه أفضل العباد؟! بالله عليكم هل هذا حديث؟! إذا كانت الحجة حجة إلهية فهي واضحة بينة ومحددة قطعاً أما الحجة الضائعة مجهولة المكان فليست حُجَّةً أصلاً ولا فائدة منها للأمة.

طبعاً يقول الخرافيون من أمثال المجلسي: إن مجرد الاعتقاد بوجود الحجة ولو كان مجهولاً ومختفياً وراء ستار الغيب فضيلة في حد ذاته ويُعتَبَر من أركان الدين وذلك مثل الأشخاص الذين كانوا في زمن رسول الله ﷺ ولكنهم لم يروه ﷺ ومع ذلك كانوا يؤمنون بصدقه وحقيقة نبوته ورسالته.

ونقول رداً على ذلك: أولاً: إن كتاب الله هو الذي يبيِّن لنا أصول الإيمان وأركان الدين لا رواية الكلينيِّ معلومو الحال، وقد نصَّ القرآن الكريم على وجوب الإيمان بنبوة النبي ﷺ ولكنه لم يذكر شيئاً حول الإمام مجهول المكان. فقياسكم قياسٌ مع الفارق.

ثانياً: إن الأشخاص الذين لم يروا رسول الله ﷺ ولكنهم كانوا يعلمون صدقه ويؤمنون بحقيقة رسالته كان لديهم إمكانية الاطلاع على تعاليمه وأقواله وأفعاله، وهذا الموضوع بحد ذاته كان مفيداً لهم وسبباً لهدايتهم، وذلك لأن الاعتقاد بالرسول الأكرم ﷺ إنما يكون مفيداً إذا كان باعثاً للمؤمن إلى السعي إلى كسب العلم والمعرفة بتعاليمه بهدف الاقتداء به، أي أن مجرد التصديق بوجود النبي دون الجهاد والمجاهدة للاستفادة من تعاليمه ليس فضيلة.

أما بالنسبة إلى الإمام الثاني عشر فليس بأيديكم أيُّ قولٍ أو فعلٍ مُستَنَدٍ إليه على نحو موثوق ويمكن الاعتماد عليه، ولو أراد الناس الذين يؤمنون بوجود الإمام القائم أن يقتدوا به فليس لديهم أي وسيلة للوصول إلى أقواله وآرائه ليقتدوا بها.

ثالثاً: لنفترض أن مجرد الإيمان بوجود نبيٍّ وصدق رسالته وحقيقتها مفيد لعدد قليل من عباد الله المعذورين الذين لم يكن مُتاحاً لهم أن يستفيدوا من تعاليم الرسول الأكرم ﷺ، لكن هذا الأمر لا ينطبق على الأكثرية الساحقة من الأمة، أما بالنسبة إلى إمامكم القائم فإن الأمة كلها لا تملك القدرة على الاستفادة من تعاليمه وهو إمامٌ لم يترك أثراً أو كتباً كي يعمل الناس بها.

في آخر هذا الحديث يقول: "وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ لَا يَرْتَابُونَ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَرْتَابُونَ مَا غَيَّبَ حُجَّتَهُ عَنْهُمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ!"

يعني مثلاً لو قيل بعد ألف سنة أخرى إن الحجة غائبة فعلى الشيعة - إن أرادوا أن يكونوا من أولياء الله المقربين - أن لا يرتابوا في الأمر! وينبغي أن نقول: من المقطوع به أن الله لا يمكن أن يقول مثل هذا الكلام، لأنه من الطبيعي أن يشك الإنسان في حُجَّةٍ لم تأتِ بشأنه أيُّ إشارة في القرآن، ولم يأتِ في الأحاديث الصحيحة والمعتبرة أي ذكرٍ لاسم ابن حضرة العسكري، بل دلائل التاريخ - كما ذكرنا في الباب ١٣٤ - تثبت عدم ولادته، ولم يره أحدٌ من آبائه ولا أجداده ولا أجداد أجداده و.....، فلو لم يشك الإنسان بوجود مثل هذه الشخصية لوجب أن نشكَّ في صحَّة عقله! اللهم إلا أن نقول إن العقلاء يرتابون فعلاً، إلا أنهم في نظر رواية الكلينيِّ، لا يرتابون! لأنهم كشأن رواية الكليني، لا عقل لهم ويعتبرون النظام الإلهي قائماً على التخفي وإثارة الشك!

← **الحديث ٢** - الحديث الثاني أيضاً يتضمَّن تناقضاً في متنه، ففي بداية الحديث جاء

عن الإمام: "عِبَادَتُكُمْ فِي السِّرِّ مَعَ إِمَامِكُمُ الْمُسْتَتِرِ فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ وَتَخَوُّفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ وَحَالِ الْهَذْنَةِ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُهُ فِي ظُهُورِ الْحَقِّ مَعَ إِمَامِ الْحَقِّ الظَّاهِرِ فِي دَوْلَةِ الْحَقِّ!".

عندئذ يسأل الراوي فيقول: "قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! فَمَا تَرَى إِذَا أَنْ نَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ الْقَائِمِ وَيُظْهَرُ الْحَقُّ وَنَحْنُ الْيَوْمَ فِي إِمَامَتِكَ وَطَاعَتِكَ أَفْضَلُ أَعْمَالًا مِنْ أَصْحَابِ دَوْلَةِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ؟!".

ورغم أن كلام السائل هذا لا يُخَالِفُ ما قرَّره الإمام في أول الحديث إلا أن الإمام تعجَّب من كلامه فقال له على سبيل الاستنكار: "سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يُظْهَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْحَقُّ وَالْعَدْلُ فِي الْبِلَادِ؟!".

ثم يعود الإمام من جديد إلى مخاطبة الراوي قائلاً: "أَمَا وَاللَّهِ يَا عَمَّارُ لَا يَمُوتُ مِنْكُمْ مَيِّتٌ عَلَى الْحَالِ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا إِلَّا كَانَ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ وَأَحَدٍ فَأَبَشِّرُوا!".

في رأينا، لا يمكن قطعاً لذلك الإمام الهمام أن يقول مثل هذا الكلام، لأن شهداء بدر وأحد الذين كانوا من المهاجرين والسابقين في الإيمان وأعزوا الإسلام ونصروه في زمن غربته، أثني عليهم في القرآن الكريم وفي الأحاديث الصحيحة المُعْتَبَرَةِ ثناءً عظيماً، في حين لم يُذكر رُوَاةُ الْكُلَيْنِيِّ إِلَّا فِي أَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ.

بالطبع لا يمكننا أن نتوقع من راوي هذا الحديث «عَمَّارُ السَّابِاطِيِّ» شيئاً أفضل من هذا الكلام (راجعوا بيان حال هذا الراوي في الصفحة ٥٥١) فقد كان فطحياً، وكان إمامه «عبد الله الأقطح» نفسه لا يتمتع بنصيب وافر من العلم، فما بالك بمأمومه «عَمَّارُ السَّابِاطِيِّ»!

← **الحديث ٣** - ينسب «سهل بن زياد» الكذاب نقلاً عن أحد أصحاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) الذي لم يذكر لنا اسمه ولا نعلم عن حاله شيئاً، إلى حضرة علي (ع) كلاماً مُبْهَمًا ذكر فيه أوصافاً لأشخاص لم يبين لنا مصداقها ولم يذكر لنا اسماً، وكل إنسان يستطيع أن يعتبر أن تلك الأوصاف تنطبق عليه فيدعي الإمامة ويفتتح دُكَّاناً للاسترزاق من هذا الطريق! ولا يمكننا أن نتوقع بالطبع حديثاً أفضل من هذا من «سهل بن زياد». وقد أعاد الْكُلَيْنِيُّ ذكر أقسام من هذا الحديث ضمن الحديث ١٣ من الباب التالي.

١٣٧ - بَابٌ فِي الْغَيْبَةِ

جاء في هذا الباب ٣١ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و ٩ و ١١ و ١٢ و ٢٢ و ٢٦ مجهولةً أو ضعيفةً، والأحاديث ٢ و ٣ و ٥ و ٧ و ١٣ و ٢١ و ٢٣ مجهولةً، والأحاديث ٦ و ١٤ و ٢٠ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ضعيفةً، والحديث ١٦ ضعيفاً أو مُوْتَقَّاً والحديثين ٤ و ١٠ حسنين، والحديث ٨ مُوْتَقَّاً والحديث ١٨ مُوْتَقَّاً كالصحيح، والحديث ١٩ مُوْتَقَّاً والحديثين ٢٤ و ٢٨ مُرْسَلَيْنِ، والحديث ٢٥ مُرْسَلٌ كالصحيح، والأحاديث ١٥ و ١٧ و ٢٧ صحيحة. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهبُودِيَّ إِلَّا الْأَحَادِيثَ ٨ و ١٠ و ١٩ فقط واعتبر بقية أحاديث الباب كلها غير صحيحة.

← **الحديث ١** - «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ» من الضعفاء، يروي عن «الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّنِيفِيِّ» الذي كان من مؤيدي وأنصار «الواقفة» بشدة، وقد تجرأ على حضرة الهادي (ع) ووصمه بأنه ساحر. يروي مثل هذا الشخص عن «صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ» المجهول

عن «يَمَانِ النَّمَارِ» المَهْمَل. يعني لدينا رواية مجهول عن واقفي عدوّ للإمام الرضا وأبنائه، يروي عن مجهول آخر عن فرد مهمل حديثاً!! بالله عليكم هل هذا يُعْتَبَرُ مُسْتَنَدًا ودليلاً؟!

← الحديث ٢ - يدّعي أن الإمام الكاظم (ع) قال لأخيه: " إِنَّهُ لَا بُدَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْبَةٍ..... يَا بُنَيَّ عَقُولُكُمْ تَصْغُرُ عَنْ هَذَا وَأَحْلَامُكُمْ تَضِيقُ عَنْ حَمْلِهِ وَلَكِنْ إِنْ تَعِيشُوا فَسَوْفَ تَذَرِكُونَهُ!".

إن لم يدرك سيد جليل القدر كعلي بن جعفر (رحمه الله) ذلك الأمر، فماذا ننتظر من الآخرين؟ إن الله لم يرد من الناس الإيمان بأمر أكبر مما تستطيع عقولهم حمله وتضيق عن إدراكه.

إضافة إلى ذلك لو كان الإمام «موسى بن جعفر» (ع) يعلم الغيب لعلم أن أخاه لن يدرك الحفيد الخامس من أحفاده، ولن يبقى حياً حتى ذلك الوقت، وَمِنْ ثَمَّ لما قال: "وَلَكِنْ إِنْ تَعِيشُوا فَسَوْفَ تَذَرِكُونَهُ". وهذا الإشكال نجده في الأحاديث ٥ و ٢٢ و ٢٣ أيضاً إذ يبدو أن حضرات الصادقين - عليهما السلام - لم يكونا يعلمان هل سيبقى مخاطبوها أحياء حتى زمن الإمام القائم أم لا، لذا كانا يقولان لمن يخاطبونه: "إِذَا أَدْرَكْتَ هَذَا الزَّمَانَ" ونحو ذلك من العبارات.

← الحديثان ٣ و ١١ - سند الحديثين في غاية الضعف. ولم يصحّحهما المَجْلِسِيُّ ولا البُيُوتِيُّ. يدّعي «المُفَضَّلُ» وهو من الضعفاء، أن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "إِيَّاكُمْ وَالتَّنْوِيهَ [أي إعلان هذه المسائل] أَمَا وَاللَّهِ لَيَغِيْبَنَّ إِمَامُكُمْ سِنِينَ مِنْ دَهْرِكُمْ، وَلْتَمَحَّصَنَّ حَتَّى يُقَالَ: مَاتَ قَتْلَ هَلَكٍ بِأَيِّ وَادٍ سَلَكَ، وَلْتُرْفَعَنَّ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَايَةً مُشْتَبِهَةٌ لَا يَدْرِي أَيُّ مِنْ أَيْ!!". ثم يبدأ «المُفَضَّلُ بْنُ عَمَرَ» بالبكاء ... ويسأل: "فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟".

فينبغي أن نقول: إن إمام «المُفَضَّلَ» لم يغيب ولم تُرْفَعْ اثنتا عشرة رايةً في عهده. والإمام كان يعلم أن هذه الواقعة لن تحدث في زمن «المُفَضَّلَ» ولا حتى في زمن أبنائه أو أحفاده، ولذلك فمن المؤكد أن الإمام في هذه الحالة كان سيذكر «المُفَضَّلَ» قائلاً ما معناه: لا تقلق فهذه الوقائع لا تتعلق بزمانك.

في رأينا، هذا الحديث كذب وموضوع وبكاء «المُفَضَّلَ» لا مبرر له. والمشكلة الأخرى في هذا الحديث أنه يقول -من جهة- إن اثنتا عشرة رايةً مُشْتَبِهَةٌ سُرِّقَ وَلَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُمْكِنِ تَمْيِيزُ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ مِنْهَا، ومن الجهة الأخرى يقول إن أمرنا أوضح من الشمس! حقيقةً إننا لنتساءل هل كان واضع الحديث يفهم ما يُلْقِيهِ من كلام؟ هذا رغم أننا نعلم أن أمثال المَجْلِسِيِّ قد يُوجِّهون أمثال هذه الأحاديث ويتمحلون لها التأويلات والتبريرات!

← الحديث ٤ - في هذا الحديث يُنسَبُ إلى الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "إِنَّ فِي صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ شَبِيهاً مِنْ يُوسُفَ (عليه السلام). قَالَ قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّكَ تَذْكُرُهُ حَيَاتَهُ أَوْ غَيْبَتَهُ. قَالَ فَقَالَ لِي: وَمَا يُنْكَرُ مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَشْبَاهُ الْخَنَازِيرِ؟! إِنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ (عليه السلام) كَانُوا أَسْبَاطاً أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ تَاجَرُوا يُوسُفَ وَبَايَعُوهُ وَخَاطَبُوهُ وَهُمْ إِخْوَتُهُ وَهُوَ أَخُوهُمْ فَلَمْ يَعْرِفُوهُ حَتَّى قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَجِي فَمَا تُنْكَرُ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْمَلْعُونَةُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِحُجَّتِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ كَمَا فَعَلَ بِيُوسُفَ؟...".

فنقول: إن حضرة يوسف (ع) غاب مدةً عن فلسطين وأرض كنعان ولكنه كان حياً

حاضراً في مصر، ولم يغيب عن جميع العالم والدنيا على نحو تنقطع فيه صلته مع جميع الناس.

ثم لماذا يلعن الإمام أهل القبلة في حين أن جدّه رسول الله ﷺ لما ضرب وهُشِمَتْ رُباعيته ودخل المغفر في وجنتيه المباركتين "قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ! قَالَ: إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لِعَانًا، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" (١). ثم دعا الله أن يهدي قومه.

← الحديثان ٥ و ٢٩ - يروي أفراد مجهولون أو أحد أعداء الأئمة الموسوم بـ «أحمد بن هلال» هذين الحديثين اللذين يتضمنان أموراً مُبْهَمَةً. فمثلاً، لم يبين الإمام أي حفيد من أحفاده سيغيب. كما يبدو أن الإمام الذي - حسب قولكم - يعلم بما كان وما يكون، لم يكن يعلم أن زرارة لن يرى الإمام الغائب وإلا لما قال له: "يَا زُرَّارَةُ إِذَا أَدْرَكْتَ هَذَا الزَّمَانَ". وثالثاً: إذا كان الإمام يريد الإخبار عن الأمور المستقبلية فلماذا قال: "يَا زُرَّارَةُ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِ غُلَامٍ بِالْمَدِينَةِ. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَلَيْسَ يَقْتُلُهُ جَيْشُ السُّفْيَانِيِّ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ جَيْشُ آلِ بَنِي فَلَانٍ". فاقصر الإمام على قوله "آلِ بَنِي فَلَانٍ" ولم يذكر اسمهم بالتحديد ولا ذكر اسم الغلام الذي سيقتل بالمدينة قبل قيام القائم؟ ألا يدل ذلك على أن واضع الحديث لم يكن يعلم ما يقوله، فجاء بهذه العبارات: «غلام» و«فلان» ونحوهما ليخلص نفسه؟

واحتمل بعضهم أن يكون المقصود من الغلام الذي سيقتل بالمدينة «محمّد النَّفْسِ الزَّكِيَّة» - رحمه الله - لكن الحديث يقول: "يَجِيءُ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ فَيَأْخُذَ الْغُلَامَ فَيَقْتُلُهُ فَإِذَا قَتَلَهُ بَغِيًّا وَعُدْوَانًا وَظُلْمًا لَا يُمْهِلُونَ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَوَفَّعَ الْفَرَجُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ".

ونحن نرى أن ذلك الإمام الكريم - رحمة الله عليه - استشهد ومضت أكثر من ألف سنة ولم يقع الفرج ولم يظهر الإمام القائم!! هل قال الإمام هذه الكلمات المشوشة المضطربة؟ نحن نقطع بأن الإمام لم يقل شيئاً من ذلك بل الرواة الجهلة أو الأعداء الذين يتظاهرون بمظهر الصديق هم الذين كانوا يفترضون مثل هذه الأحاديث. فلماذا قام الكليني بملء كتابه بأمثال هذه الأخبار الجاهلة؟ إن هذه الشوائب الخرافية التي أضافوها إلى الدين هي السبب في تنفّر العقلاء من أصل الدين. يجب أن ندعو الله أن ينقذ الإسلام من شر الخرافات والخرافيين.

← الحديثان ٦ و ١٢ - جاء في هذين الحديثين أن الإمام الغائب: "يَشْهَدُ الْمَوْسِمَ فَيَرَاهُمْ وَلَا يَرَوْنَهُ"، أي يحجّ مع الناس ولكنهم لا يرونه.

فأقول: لعل قصد الراوي الجاهل أن الناس يرون شخص الإمام ولكنهم لا يعرفون أنه هو الإمام. وإلا فنسأل هل للإمام جسم أم لا؟ هل هو بشر مثل مأموميه أم لا؟ فإن كل له جسم فكيف لا يراه الناس؟!

← الحديث ٧ - جاء في هذا الحديث منسوباً إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام قوله: "تَكُونُ الْحَيَرَةُ وَالْغَيْبَةُ قَالِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةَ سِنِينَ!!".

فنقول: أولاً: مضت الآن أكثر من ١٢٠٠ سنة على زمان غيبة الإمام الغائب ولا خبر عن ظهوره وهذا يكفي لبيان كذب هذا الحديث.

ثانياً: لا يُقال عُرفاً لمن لم يشاهده الناس ٦ أيام إنه غاب! ولا تستحق هذه المدة أن

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة (٤٥)، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها (٢٤)، حديث (٢٥٩٩)، ج ٤، ص ٢٠٠٦، دون كلمة «العالمين» في آخره. (المترجم)

تُذكر في النصوص الدينية بوصفها أمراً مهماً. فأغلب المؤمنين لا يعترهم الشك والريبة أو يضلّون ويقع بينهم الهرج والمرج وتبعات فقدان الحاكم والزعيم إذا غاب عن أنظارهم ستة أيام فقط، خاصّة الأشخاص الذين كانوا على مدار ٢٥٠ سنة تحت إشراف النبي ﷺ والأنمة وإرشادهم، فغياب الإمام والزعيم خلال ستة أيام لا يخلق أي مشكلة مهمة ولا حاجة لصدور حديث بهذا الخصوص وتحذير الناس بأنه: انتبهوا! قد لا يكون إمامكم بينكم أو لا تستطيعون الوصول إليه خلال ستة أيام!

من الواضح أنّ واضع هذا الحديث لم يكن يعلم ما يلقفه من كلام، لكنه لم يكن قلقاً بهذا الشأن لأنه أضاف إلى آخر الحديث - من باب الاحتياط - الجملة التالية: «ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ فَإِنَّ لَهُ بَدَاعَاتٍ وَإِرَادَاتٍ وَغَايَاتٍ وَنِهَايَاتٍ»، حتى إذا ما تبين كذب كلامه يقول «بدا لله» في هذا الأمر!! وفي الواقع إن نظرية «البداء» ما طرحت إلا لإيجاد حلّ في مثل هذه الحالات!

← الحديث ٨ - ينسب إلى الإمام تمجيد نفسه وأنه يقول: «إِنَّمَا نَحْنُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ كُلَّمَا غَابَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ حَتَّى إِذَا أَشْرَرْتُمْ بِأَصَابِعِكُمْ وَمَلَأْتُمْ بِأَعْنَاقِكُمْ غَيْبَ اللَّهِ عَنْكُمْ نَجْمَكُمْ فَاسْتَوَتْ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَمْ يَعْرِفْ أَيُّ مِنْ أَيِّ فِئَادَا طَلَعَ نَجْمُكُمْ فَأَحْمَدُوا رَبَّكُمْ»

ونقول: سمعاً وطاعة، متى ما ظهر الإمام فسنحمد ربنا حتماً، وسنحمده دائماً حتى لو لم يظهر الإمام لأنه ترك بيننا إماماً هو القرآن الكريم (=إمام لا يغيب أبداً)^(١) والآن وقد مرّ ألف ومئتا عاماً ولم يطلع ذلك النجم فنحن نحمد ربنا أيضاً!

← الحديثان ٩ و ١٨ - في هذين الحديثين وكذلك في الحديث الخامس والحديث التاسع والعشرين اعتبر الإمام الصادق عليه السلام أن علة الغيبة خشية تعرض الإمام للقتل! ونقول: إن هذا الدليل باطل. لأنه لو كان الخوف من القتل هو سبب الغيبة لوجب أن لا يظهر الإمام أبداً، لأن العداوة والبغضاء موجودان لدى الناس دائماً ولا يخلو زمن من وجود أفراد مجرمين معادين للحق، كما قال الله تعالى في سورة المائدة: «فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [المائدة/١٤]. فمتى ظهر الإمام كان العدو له بالمرصاد. وأساساً كل من كان ذا مقام خُشي عليه من القتل. إذن فيجب أن لا يظهر الإمام أبداً. إضافة إلى ذلك لو جاز أن يغيب إمام الأمة وزعيمها ومرشدها خوفاً من القتل فلماذا لم يغيب الأنبياء وسائر الأئمة؟ لماذا لم يغيب حضرة سيد الشهداء -عليه آلاف التحية والثناء-؟! هل هذا إمام [أي الذي يخاف من القتل فيغيب]؟ وهل هذا مذهب؟ وهل هذه أحاديث؟

← الحديثان ١٠ و ١٥ - قال «ابن أبي عمير» الذي بيّننا حاله سابقاً (ص ٢٣٢)، و«علي بن الحکم» الأحق: لا تنكروا غيبة الإمام! وفي الواقع هذا الكلام صحيح ولا حاجة إلى إنكار غيبة الإمام، لأنه لم يثبت أن حضرة العسكري (ع) أنجب ابناً أصلاً بل هناك شك كبير في ذلك، ولذلك فلا حاجة لإنكار غيبة الإمام الثاني عشر^(٢)، لأنه لم

(١) راجعوا بشأن كون القرآن إماماً ما ذكرناه في الصفحات ٣٢٤ و ٣٦٩ - ٣٦٧ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا كتابي «تحقيق علمي در احاديث مهدي» [تحقيق علمي في أحاديث المهدي].

يثبت وجوده حتى يغيب، بل على المدّعي أن يثبت وجوده أولاً^(١).

← الحديث ١٣ - يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكَذَّاب عَنْ رُوَاةٍ عَنْ «هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ» الأحقق الذي ادّعى أن القرآن كان سبعة عشر ألف آية، عن شخص مجهول، عن حضرة عليّ (ع) كلاماً عاماً ومبهماً لم يذكر فيه الإمام اسم شخص محدّد ويمكن لكل إنسان أن يطبق ذلك الكلام على نفسه ويدّعي الإمامة. وينبغي القول: لا يمكن أن نجعل مثل هذا الكلام المبهم والعام مستنداً لأصول الدين وفروع الإسلام. وقد أورد الكليني - كما قلنا - قسماً من هذا الحديث في الحديث الثالث من الباب ١٣٦.

وقد تلاعب رواة الكليني بمعاني آيات القرآن في أربعة أحاديث من أحاديث هذا الباب وهي الأحاديث: ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٠.

← الحديث ١٤ - في هذا الحديث تلاعب «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» بمعنى الآية ٣٠ من سورة «المُلْك» المكية وقال إن المراد من «مَاءٍ مَعِينٍ» في آخرها هو «الإمام الجديد»!! لو رجعنا إلى سورة «المُلْك» للاحظنا أن الله -بعد أن بين أن هذا العالم قائم على نظام دقيق محسوب لا نظير له- شرع في بيان نعمه على العباد وإظهار قدرة الله اللامتناهية، فوجّه خطابه للكفار والمشرّكين وقال: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ.....﴾ [الملك/٢٣]، ثم قال في الآية التي بعدها: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ.....﴾ [الملك/٢٤]، إلى أن وصل في الآية ثلاثين إلى مخاطبة الكفار والمشرّكين بقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك/٣٠]

كما ذكرنا فإن سورة «المُلْك» مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أي كلام عن الإمام وغيبته ولم يجادل أحد النبي 9 بهذا الخصوص كي تقول الآية: من يأتيكم بإمام جديد؟!

← الحديثان ٢٢ و ٢٣ - يزعم الراوي فيهما أن الآيتين ١٥ و ١٦ من سورة التكوير تتعلقان بالإمام الغائب ويقول: "فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُسِ الْجَوَارِ الْكُنُسِ قَالَ الْخُنُسُ إِمَامٌ يَخْنُسُ فِي زَمَانِهِ عِنْدَ انْقِطَاعِ مَنْ عِلْمِهِ عِنْدَ النَّاسِ سَنَةً سِتِينَ وَمِائَتَيْنِ ثُمَّ يَبْدُو كَالشَّهَابِ الْوَاقِدِ فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ!"

وأقول: الآيات المشار إليها هي التالية: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُسِ ۝ الْجَوَارِ الْكُنُسِ﴾ [التكوير/١٥-١٦]. وكما نعلم:

أولاً: سورة التكوير تتحدث عن القيامة وأن النبي الأكرم 9 صادق في ما يخبر به عن القيامة وأنه تلقى هذه الأخبار من ملاك الوحي، وأنه ليس تحت تأثير الشيطان. وبعبارة أخرى فسورة التكوير تتعلق بأصل «المعاد» ولا علاقة لها إطلاقاً بالإمام والإمامة.

ثانياً: جاءت كلمتا «الْخُنُسِ» و«الْكُنُسِ» بصيغة الجمع، في حين أن الإمام الغائب مفرد، وهذا يؤكّد أن ليس المقصود من الآيات الإشارة إلى فردٍ مُعَيّن.

(١) أي على قاعدة: "البَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ". (المُتَرَجِّم)

ثالثاً: نزلت هذه الآيات في مكة، ولا علاقة لها بالإمام أبداً، سواء كان حاضراً أم غائباً!

← **الحديث ٣٠ -** سنده في غاية الضعف. ينسب عددٌ من الرواة الكذابين -الذين عرفنا بهم في هذا الكتاب- إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "في قول الله عز وجل فإذا نُفِرَ في النَّافُورِ قَالَ: إِنَّ مِنَّا إِمَامًا مُّظَفَّرًا مُّسْتَتِرًا فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ إِظْهَارَ أَمْرِهِ نَكْتٌ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ فَظَهَرَ فَقَامَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى!".

أقول: هاكم نص الآية الكريمة: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّافُورِ ۝ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر/٨-١٠].

نقول -كما قلنا دائماً - أولاً: هذه السورة مكية. وثانياً: السورة تتكلم عن يوم القيامة ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالإمام والإمامة. وثالثاً: لو كان معنى الآيات هو ما يذكره هؤلاء الرواة الكذابون لانقطعت الصلة بين هذه الآيات والآيات التي قبلها وبعدها. كانت الأحاديث الأربعة الأخيرة أحاديث تم التلاعب فيها بمعاني آيات القرآن. ونعود الآن إلى نقد بقية أحاديث هذا الباب رقم ١٣٧:

← **الحديثان ١٦ و ١٧ -** يقول «الوشاء» الذي عرفنا حاله (ص ١١٠ فما بعد) في الحديث ١٦: "لَا بَدْءَ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْبَةٍ وَلَا بَدْءَ لَهُ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ عَزْلَةٍ وَنِعْمَ الْمَنْزِلُ طَيِّبٌ وَمَا بِثَلَاثِينَ مِنْ وَحْشَةٍ!". وأقول: هذا الحديث ليس في صالح متكلمي الشيعة لأنه سيضطرهم إلى الإتيان بأدلة لإثبات العمر الطويل المتماذي لثلاثين نفراً، تسعة وعشرون فرداً منهم على الأقل ليس إماماً بل من الأفراد العاديين!!

ويقول «الوشاء» في الحديث ١٧ أنه قبل قيام الإمام الغائب "تَفْعُ الْبُطْشَةُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ" أي يحدث اشتباك بين مسجدين، ولكن الإمام لم يُسمَّ المسجدين! فنقول: لماذا بين الإمام في الحديثين ٢٢ و ٢٣ سنة الغيبة بشكل مُحدَّد ودقيق، ولكن هنا في هذا الحديث يتكلم بشكل رمزي ومُبهم؟!

← **الحديث ١٩ -** يقول «إسحاق بن عمار» الذي تعرفنا على حاله من قبل (ص ١٢٢-٢٠٧): "لِلْقَائِمِ غَيْبَتَانِ أَحَدَاهُمَا قَصِيرَةٌ وَالْأُخْرَى طَوِيلَةٌ الْغَيْبَةُ الْأُولَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةٌ شِيعَتِهِ وَالْأُخْرَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةٌ مَوَالِيهِ!!". ليت شعري! ما الفرق بين خَاصَّةٍ شِيعَتِهِ وَخَاصَّةٍ مَوَالِيهِ؟!

← **الحديث ٢٠ -** عددٌ من الكذابين يروون أن الإمام سئل كيف نصنع لنعرف صدق مدَّعي المهديّة؟ فأجاب: "إِذَا ادَّعَاهَا مُدَّعٍ فَاسْأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءٍ يُجِيبُ فِيهَا مِثْلَهُ!!". أقول: سبحان الله! أهكذا يكون إرشاد السائل؟! من أين يعلم الناس أن إجاباته عن أسئلتهم صحيحة وصادقة أم لا؟ إذ إنهم لو سألوه أسئلة عادية فإن بقية العلماء يمكنهم أن يجيبوا جواباً صحيحاً ولا يكون ذلك دليلاً على إمامتهم ومهديتهم، وإن كان المقصود أن يسألوه أسئلة عجيبة وغريبة فيجيبهم عنها فمن أين يعلم الناس أنه أجابهم إجابات صحيحة ولم يتكلم من عند نفسه؟! و إن كان مقصود الحديث أن يجيب عن أسئلة تتعلق بالغيب فإن هذا الموضوع يخالف القرآن أيضاً، ولا يمكن لمن لا يوحى إليه أن يخبر عن الغيب؟!

← **الحديث ٢١ -** يقول ما معناه أنه كما بُعث النبي الأكرم 9 على فترةٍ من الرُّسل [المائدة/١٩] أي بعد مدة من الزمن لم يبعث فيها أحد من الرسل، كذلك يظهر الإمام

الغائب على فَنَرَةٍ مِنَ الْأَيْمَةِ! ونقول: لا أشكال في ذلك، نحن نقبل بهذا الحديث، لكنكم تدعون أن الأرض لا تخلوا من حجة (نبي أو إمام) في حين يُثَبِّت هذا الحديث وجود عهد من فترة الأئمة، أي مدة لم يكن فيها أي إمام! ولا يمكنكم بالطبع أن تقولوا إن المقصود وجود الإمام وعدم ظهوره لأن هذا التوجيه ادعاء من عند أنفسكم ومخالف لظاهر الكلام، لأن الإمام في هذا الحديث أثبت فترة للأئمة مماثلة لفترة الأنبياء، ومن المعلوم قطعاً أن فترة الأنبياء ليس معناها وجود الأنبياء وعدم ظهورهم. ولهذا نقول إن مقولة أن الأرض لا تخلو من حجة لا تعدو ادعاءً لا دليل عليه. (فتأمل)

← **الحديث ٢٤** - حديث مُرْسَلٌ ولا اعتبار به ولا معنى واضحاً لمتنته، وقد سعى شراح الكافي ومنهم المجلسي، كعادتهم، إلى تحمل التأويلات والتوجيهات له ولا دليل على ترجيح توجيهٍ على آخر. والواقع أن الشارحين محتارون في شأن هذا الحديث. ولو قارن شخص أحاديث رسول الله ﷺ المعتبرة بمثل هذه الأحاديث لأدرك بوضوح أن أسلوب كلام النبي وسبكه لا يشبه أبداً الكلام الركيك لهؤلاء الكذابين.

← **الحديثان ٢٥ و ٢٦** - عدة من المجهولين ينقلون عن الإمام الرضا والإمام الباقر أنهما قالوا إن الإمام الغائب خفيُّ الوِلَادَةِ وَالْمَنْشَأِ!

فنقول كيف يكون من خفيت ولادته ومن لم يعلم الناس بوجوده حجة عليهم؟!

← **الحديث ٢٧** - حديث يرويه «هشام بن سالم» الأحمق ولا يتضمن أي أمر مهم.

← **الحديث ٢٨** - حديث مرسل ولا يتضمن أي فكرة مهمة.

← **الحديث ٣١** - حديث ضعيف ينسب إلى الإمام الباقر (ع) قوله: "إِذَا غَضِبَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ نَحَانَا عَنْ جَوَارِهِمْ!". ونقول: إذا لماذا لم يغضب الله زمن حضرة سيد الشهداء (ع) على الخلق!

١٣٨- بَابُ مَا يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ دَعْوَى الْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطِلِ فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ

إن أحاديث هذا الباب فاضحة إلى درجة تغني عن دراسة أسانيدها فالكذب يطفح من كل جوانبها. واحسرتاه! على الوقت الذي ينفقه الإنسان في قراءة مثل هذه القصص! ولا شك أن أعداء الإسلام والمنحرفين لفقوا هذه القصص ليخدعوا بها العوام ثم جاء الكليني فجمعها في كتابه مع الأسف وأشعل بذلك نار العداوة والاختلاف والفرقة بين المسلمين! ولذلك واجتنباً لتضييع وقت القراء لن ندرس أحاديث هذا الباب واحداً واحداً بل سنكتفي بالإشارة المجملية إليها.

جاء في هذا الباب ١٩ حديثاً اعتبر المجلسي السند الأول للحديث الأول مجهولاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الأحاديث ٢ و ٤ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ ضعيفةً والأحاديث ٣ و ٨ و ١٠ و ١٥ و ١٦ مجهولةً والحديثين ٧ و ٩ مجهولين أو ضعيفين، والحديث ٥ صحيحاً والحديث ١٣ مؤثقاً. أما الأستاذ اليهودي فلم يُصَحِّحْ إلا الحديثين ١٠ و ٣ فقط واعتبر سائر أحاديث هذا الباب غير صحيحة.

في الحديث الأول وَجَّهَ اتِّهَامٌ إِلَى طَلْحَةَ وَالزُبَيْرِ وَنَفَخَ فِي نَارِ الْاِخْتِلَافِ. رغم أن طلحة والزبير خالفاً علياً (ع)، لكن كيف يمكن لعلي الذي لم يلعن جيش معاوية أن يلعن هذين الشخصين -مع أنهما خلافاً لمعاوية، قدما للإسلام قبل فتح مكة خدمات جليلة- في حين أن الزبير أدرك خطأه قبل وقوع الاشتباك بين الجيشين في معركة الجمل وتنحى جانباً وكذلك لم يقاتل طلحةً علياً (ع) وخرج من ميدان المعركة فُقِّلَ. (راجعوا كتب

التاريخ المعتمدة) لكن رواية الكليني الماكرين لم يذكروا إلا معارضة طلحة والزبير لعلي عليه السلام وامتنعوا عن ذكر بقية الأحداث!

في الحديث الثاني تم الافتراء على أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال مرتين لمن لم يسلم عليه بإمرة المؤمنين "تَكَلِّتُكَ أُمُّكَ لَمْ تُسَلِّمْ عَلَيَّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ!!".

في الأحاديث الثالث والرابع والخامس عشر التي لها راوٍ مشترك هو «علي بن محمد بن إبراهيم» تم افتراء قصة مضحكة جاء فيها أن امرأة تُدعى «حَبَابَةُ الْوَالِيبَةِ» سألت أمير المؤمنين علي عليه السلام: "مَا دَلَالَةُ الْإِمَامَةِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟".

وبدلاً من أن يستند الإمام إلى حديث الغدير أجابها قائلاً:

"أَتُنِينِي بِتِلْكَ الْحَصَاةِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَصَاةٍ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَطَبَعَ لِي فِيهَا بِخَاتَمِهِ ثُمَّ قَالَ لِي يَا حَبَابَةُ إِذَا ادَّعَى مُدَّعِ الْإِمَامَةِ فَقَدَرْتُ أَنْ يَطْبَعَ كَمَا رَأَيْتَ فاعلمي أنه إمامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ وَالْإِمَامُ لَا يَغْرُبُ عَنْهُ شَيْءٌ يُرِيدُهُ. قَالَتْ: ثُمَّ انصرفت حتى قبض أمير المؤمنين عليه السلام فجننت إلى الحسن عليه السلام وهو في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام والناس يسألونه، فقال: يَا حَبَابَةُ الْوَالِيبَةِ! فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا مَوْلَايَ. فَقَالَ: هَاتِي مَا مَعَكَ. قَالَتْ فَأَعْطَيْتُهُ فَطَبَعَ فِيهَا كَمَا طَبَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام".

وهكذا تذكر المرأة في قصتها أنها أتت بعد مدة الإمام الحسين (ع) فطبع لها في الحصة ثم أتت بعده حضرة السجاد وقد بلغ بي الكبر إلى أن أرعشت وأنا أعد يومئذ مائة وثلاث عشرة سنة فرأيتُهُ رَاكِعاً وَسَاجِداً وَمَشْغُولاً بِالْعِبَادَةِ فَيَسُئْتُ مِنَ الدَّلَالَةِ فَأَوْمَأَ إِلَيَّ بِالسَّبَابَةِ فَعَادَ إِلَيَّ شَبَابِي قَالَتْ ... ثُمَّ قَالَ لِي: هَاتِي مَا مَعَكَ فَأَعْطَيْتُهُ الْحَصَاةَ فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ موسى عليه السلام فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ الرضا عليه السلام فَطَبَعَ لِي فِيهَا، وَعَاشْتُ حَبَابَةَ بَعْدَ ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ...".

الآن لكم أن تحسبوا كم عمّرت هذه المرأة؟

ومن التناقضات في هذه القصة أنه جاء في الحديثين الأولين أن كل واحد من الأئمة طبع في موضع ما من الحصة ذاتها التي طبع فيها حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام، أما في الحديث الخامس عشر فجاء أن النبي ضرب بيده إلى حصة من الأرض ففرّكها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق ثم عجنها ثم طبعها بخاتميه ثم قال من فعل فعلي هذا فهو وصيي في حياتي وبعد مماتي... "ثم فعل كل واحد من الأئمة الأمر ذاته أي أخذ حصة جديدة من الأرض وفعل كما فعل النبي 9!

وفي الحديثين ٣ و ٤ بدأت عملية الطبع في الحصة من أمير المؤمنين (ع) أما في الحديث ١٥ فبدأت من النبي 9! وفي الحديث ٣ كان اسم المرأة السائلة: «حَبَابَةُ الْوَالِيبَةِ»، أما في الحديث ٤ فجاء أن اسمها: «أُمُّ غَانِمٍ»، وفي الحديث ١٥ ذكر أن اسمها: «أُمُّ أَسْلَمٍ»!!

وجاء في الحديث ٣ أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام "قال لِبَنِيَّاعِي الْجَرِّيِّ وَالْمَارْمَاهِي وَالزَّمَارِ [وهي أسماك لا فلس لها]: يَا بَنِيَّاعِي مُسُوخٌ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَجُنْدُ بَنِي مَرْوَانَ! فَقَامَ إِلَيْهِ فُرَاتُ بْنُ أَحْنَفَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا جُنْدُ بَنِي مَرْوَانَ؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَقْوَامٌ حَلَفُوا بِالْحَيِّ وَقَتَلُوا الشَّوَارِبَ فَمُسُوخُوا!".

أقول: إن هذا الكلام النير الساطع (!!) ينبغي تدريسه في كليات علم الأحياء في

أوروبا وأمريكا بوصفه اكتشافاً علمياً كبيراً توصل إليه الكليني ومشايقه. وقد جاء مثل هذا الكلام في الحديث ٦ أيضاً^(١).

← **الحديث ٥** - يقول إن الله أنطق الحجر الأسود بلسان عربي مبين فقال اللهم أن الوصيَّة والإمامة بعد الحسين عليه السلام إلى علي بن الحسين (حضره السجاد) وأنه إمام مفترض الطاعة!

ونقول: لماذا لم يُظهر الإمام السجاد هذه المعجزة في ملا عام من الناس، ولم يعلم بها سوى رواة الكليني المجروحون؟ ألم يظلم الإمام السجاد جميع الذين لم يكونوا يعتبرونه إماماً مفترض الطاعة عندما لم يعلن هذه المعجزة أمامهم؟ وبالمناسبة فقد كتب جناب الأستاذ «قلمداران» أمراً مفيدة في كتابه «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٢٣٨، الفقرة الثالثة فما بعد) تجدر مطالعتها.

ونذكر هنا فقط أن الذي يُستنبط من الآثار المعتبرة أن حضرة سيد الشهداء - سلام الله عليه - لم يُشر أية إشارة إلى كونه إماماً منصوباً عليه من الله، ولم يكن يعتبر نفسه ولا ابنه حضرة السجاد إمامين منصوبين من الله ومفترضين الطاعة، بل قال الإمام الحسين (ع) مخاطباً أهل الكوفة الذين دعوه إلى قيادة المسلمين وإمامتهم: "فَلْعَمْرِي مَا الْإِمَامُ إِلَّا الْعَامِلُ بِالْكِتَابِ وَالْقَائِمُ بِالْقِسْطِ الدَّائِنُ بِدِينِ الْحَقِّ وَالسَّلَامِ".^(٢)

كما لم يدع حضرة السجاد أبداً الإمامة ولم يعتبر نفسه إماماً منصوباً من قبل الله، ولذلك اضطرَّ دُعاة التفرقة الطائفية بين المسلمين إلى خداع العوام بوضع قصص كالتالي جاءت في الحديث الخامس من هذا الباب ونظائره.

← **الحديث ٧** - ذكر أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٢٥٠) أن هذا الحديث رواه - إضافة إلى الكليني في «الكافي» - القطب الراوندي في «الخرائج» والكشي في رجاله والصقار في «بصائر الدرجات» والمسعودي في «إثبات الوصيَّة»، ويدل على أن خواص أصحاب الأئمة لم يكونوا يعرفون الإمام بعد حضرة الصادق عليه السلام، ولم يصل أي نص دال على إمامة إمام بعد الصادق، لا إلى عامة الناس فحسب بل حتى لم يصل إلى خواص أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

في هذا الحديث جاء أن هشام بن سالم (برفقة صاحب الطاق) سأل الإمام الكاظم (ع): جُعِلْتُ فِدَاكَ فَأَنْتَ هُوَ؟ فَقَالَ الْإِمَامُ: لَا مَا أَقُولُ ذَلِكَ! ومن الواضح أنه لا يمكن التحجج بعدر التقية لأن السائلين كانا من خواص أصحاب أبيه الصادق وهما هشام بن سالم ومحمد بن النعمان المعروف بمؤمن الطاق، وكان حضرة الكاظم يعرفهما جيداً ورأهما مراراً مع أبيه.

← **الحديثان ٨ و ٩** - أما في الحديثين الثامن والتاسع فجاء أن حضرة الكاظم وحضرة الرضا - عليهما السلام - أجابا من سألهما ذلك السؤال: "أَنَا هُوَ". بل صنعا معجزة له إثباتاً لصحة قولهما! فيذكر الحديث الثامن أن الإمام الكاظم قال لمن سألته عن إمامته: "أَذْهَبَ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَمِّ غِيلَانَ فَقُلْ لَهَا يَقُولُ لَكَ مُوسَى بْنُ

(١) ليس في نسبة مثل هذا الأقاويل إلى حضرة علي (ع) الذي كان مفخرة عالم الإسلام، عداوة

لذلك الإمام الجليل؟ هل كان الكليني الذي نسب هذه الترهات والأباطيل إلى ذلك الإمام محباً له فعلاً؟

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص ١٨٣ (ط القديمة)، أو ج ٢، ص ٣٩، من ط الجديدة. (المنزج)

جَعْفَرٍ: أَقْبَلِي قَالَ فَاتَّبَعْتُهَا فَرَأَيْتُهَا وَاللَّهِ تَخَذُ الْأَرْضَ خَدًّا حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهَا فَرَجَعَتْ!!".

وكانت هذه المعجزة باهرة ومفحمة إلى درجة أن السائل - كما جاء في آخر الحديث - "أَقَرَّ بِهِ ثُمَّ لَزِمَ الصَّمْتَ وَالْعِبَادَةَ فَكَانَ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ!". أي بدلاً من أن يصبح السائل - بعد رؤيته تلك المعجزة - من الدعاة إلى إمامة الكاظم، صمت ولم يُخْبِرْ أَحَدًا عن تلك الواقعة! في حين أنه ذاته - حسب الحديث - قال للإمام: "فَسَيِّءٌ أَسْتَدِلُّ بِهِ؟ [على إمامتك]". وصدق من قال: حَبْلُ الْكَذِبِ قَصِيرٌ.

وفي الحديث التاسع أن الإمام الرضا (ع) كَانَ فِي يَدِهِ عَصًا فَطَقَّتْ وَقَالَتْ إِنَّ مَوْلَايَ إِمَامٌ هَذَا الزَّمَانُ وَهُوَ الْحُجَّةُ!!

ونسأل: لماذا لم تتطرق عصا رسول الله ﷺ؟! ولماذا لم يظهر الإمام تلك المعجزة أمام سائر الناس.

دلالة جهل بعض خواص أصحاب الأئمة المقربين بالإمام التالي لإمام وقتهم

تذكير حول الحديث السابع:

لقد قارئاً الحديث السابع بالحديثين الثامن والتاسع في هذا الباب، ولكن قبل دراسة الأحاديث التالية من الضروري أن نُذَكِّرَ بنقطة هامة حول الحديث السابع والأحاديث المشابهة له:

اعلم أن الحديث السابع وأمثاله أوجد مشكلة كبيرة للخرافيين وأدى إلى طرح سؤال مهم يقول: إن كانت الإمامة المنصوص عليها من الله معروفة لاتباع الأئمة على الأقل وإن كان قد تم تعريف الأمة بالأئمة بواسطة أحاديث النص، فكيف تُفسَّر عدم معرفة عدد من كبار أصحاب الأئمة وخواصهم -ومن جملتهم مؤمن الطاق أو هشام بن سالم أو زرارة بن أعين أو- للإمام التالي لإمامهم؟! أولم يكونوا قد قرؤوا حديث لوح جابر أو غيره من نصوص إمامة الأئمة الاثني عشر أو سمعوا بها؟! (١)

ولقد لَفَّقَ المرحوم «الصدوق» في كتابه «كمال الدين» كلاماً واهياً لحل هذه المعضلة نوره فيما يلي:

قال بشأن «زرارة» فقط - في تَجَاهُلٍ تَامٍ للعديد من أصحاب الأئمة الآخرين الذين لم يكونوا يعلمون الإمام بعد الإمام الصادق -:

"وذلك أننا لم ندع أن جميع الشيعة عرف في ذلك العصر الأئمة الاثني عشر (ع) بأسمائهم، وإنما قلنا إن رسول الله ﷺ أخبر أن الأئمة بعده الاثنا عشر الذين هم أمناؤه، وأن علماء الشيعة قد رَوَوْا هذا الحديث بأسمائهم، ولا يُنْكِرُ أن يكون فيهم واحد أو اثنان أو أكثر لم يسمعو بالحديث!!". (٢)

ونسأل الصدوق: أليست الإمامة ومعرفة الإمام من أصول الدين؟ فكيف لم يكن الشيعة قد سمعوا بأحد أصول الدين ومصاديقه؟ أضف إلى ذلك أن «زرارة» لم يكن ممن

(١) ذكر أخونا المحقق الأستاذ «قلمداران» رحمه الله في كتابه «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٢٤٨ فما بعد)، أموراً هامة حول حيرة أصحاب الأئمة بشأن الإمامة.

(٢) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق على أكبر غفاري، مكتبة الصدوق، ج ١، ص ٧٤ فما بعد.

ينطبق عليه عبارة "قد يكون فيهم واحد أو اثنان لم يسمعوا بالحديث". لأنه كان من خواص الأئمة وأصحابهم المقربين، ويختلف كثيراً عن سائر الناس، فلا يصح أبداً في حقه ما قاله الصدوق من أنه إذا كان هناك واحد أو اثنان لم يسمعوا حديث النص على أسماء الأئمة فإن «زرارة» واحدٌ منهم يقيناً! (١)

ثم قال الشيخ الصدوق:

"فأمّا زرارة بن أعين فإنه مات قبل انصراف من كان وفده ليعرف الخبر، ولم يكن سمع بالنص على موسى بن جعفر (ع) من حيث قطع الخبر عذره، فوضع المصحف الذي هو القرآن على صدره وقال: «اللهم اني أنتم بمن يُنْبِئُ هذا المصحف إمامته». وهل يفعل الفقيه المتدين عند اختلاف الأمر عليه إلا ما فعله زرارة؟".

من الواضح أن لا أحد ينتقد عمل زرارة ولا أحد يقول إن على الفرد المؤمن أن يعمل غير ما عمله، لكن قيام فرد من أكبر أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بهذا العمل يثبت بشكل واضح أنه كان جاهلاً، مثل بقية الأصحاب الكبار كأبي بصير ومؤمن الطاق وهشام و.....، بأحاديث النص على الأئمة الاثني عشر.

وأضاف الشيخ الصدوق قائلاً:

"على أنه قد قيل: إن زرارة قد كان علم بأمر موسى بن جعفر (ع) وبإمامته وإنما بعث ابنه عبيداً ليتعرف من موسى بن جعفر (ع) هل يجوز له إظهار ما يعلم من إمامته أو يستعمل التقية في كتمانها؟ وهذا أشبه بفضل زرارة بن أعين وأليق بمعرفته".

إن هذا الاحتمال لا ينسجم أبداً مع رواية الصدوق السابقة ولا يمكن الجمع بينهما بأي وجه من الوجوه، ومن الواضح أن الصدوق لم يكن مطمئناً إلى كلامه نفسه، بل كان غاية همه إيجاد تفسير وتبرير لهذه المشكلة، وإلا فإما أن نقول إن زرارة لم يكن قد سمع خبر النص على إمامة حضرة موسى بن جعفر (ع) أو نقول إنه كان يعلم النص على الإمام التالي ولكنه كان يريد معرفة تكليفه الشرعي بشأن ترك العمل بالتقية في بيان من هو الإمام بعد الإمام الصادق أو مواصلة العمل بالتقية في هذا الصدد.

والأهم من ذلك أنه طبقاً لهذه الروايات فإن زرارة كان يريد اسم الإمام ليظهر الشهادة بذلك على فراش الموت لا ليُعلم الآخرين بذلك، وهذا أمر لا علاقة له بالتقية أم عدم التقية، ولهذا السبب نرى أنه يخاطب ربه تبارك وتعالى، وهذا العمل يتطابق مع الأحاديث التي أوردها الكليني في الباب ١٤٤ عن رسول الله والتي تقول: "مَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً" (٢).

ثم ينقل الصدوق عن الإمام الرضا (ع) كلاماً ضعيفاً لا يمكن للإمام أن يقول مثله، تقول رواية الصدوق:

"عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه قال قلت للرضا (ع): يا ابن رسول الله! أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حق أبيك (ع)؟ فقال: نعم. فقلت له: فَلِمَ بَعَثَ ابْنَهُ عبيداً

(١) جاء في رجال الكشي (ص ١٣٨): "عن جميل بن دراج، قال ما رأيت رجلاً مثل زرارة بن أعين، إنا كنا نختلف إليه فما نكون حوله إلا بمنزلة الصبيان في الكتاب حول المعلم". ولمعرفة المزيد عن منزلة «زرارة» ومقامه لدى الأئمة راجعوا ص ٢٥١-٢٥٢ من كتاب «شاهراه اتحاد».

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧. وقد نقلنا هذا الكلام من الحديث ٣ في الباب ١٤٤ الذي صححه كلا المجلسي والبهبودي.

ليُتعرَّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد (ع)؟! فقال: إن زرارة كان يعرف أمر أبي (ع) ونص أبيه عليه وإنما بعث ابنه ليتعرف من أبي (ع) هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه؟ وأنه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي (ع) فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره فرفع المصحف وقال: اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد (ع)!!^(١).

أولاً: كما قلنا لا تلبي هذه الرواية الإجابة التي ترفع حيرة مؤمن الطاق وهشام والآخرين، ولا تحل المعضلة. هذا في حين أنه لو كان الإمام الرضا (ع) يريد حل المشكلة لأجاب قطعاً إجابةً وافيةً وكافيةً.

ثانياً: من الذين كانوا يريدون من «زرارة» أن يفصح لهم عن إمامة حضرة الكاظم (ع)؟! إن كانوا يعرفون الإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام فلا معنى للتقية معهم إذًا، وإن لم يكونوا يعرفونه فلماذا سألوا عن حضرة «موسى بن جعفر» ولم يسألوا عن «عبد الله بن جعفر»؟!.

ثالثاً: روى الكشي في رجاله روايات تردُّ كلام الصدوق. منها الرواية التالية:

"قال لما كانت وفاة أبي عبد الله (ع) قال الناس بعبد الله بن جعفر، واختلفوا: فقائلٌ قال به، وقائلٌ قال بأبي الحسن (عليه السلام)، فدعا زرارة ابنه عبيداً، فقال: يا بُني! الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قال بعبد الله [أي الأفطح] فإنما ذهب إلى الخبر الذي جاء أن الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشُد راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحة الأمر. فشُد راحلته ومضى إلى المدينة، واعتل زرارة فلما حضرته الوفاة سأل عن عبيد، فقيل إنه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم إني مُصَدِّق بما جاء نبيك محمدٌ فيما أنزلته عليه وبيَّنته لنا على لسانه، وإني مُصَدِّق بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وإن عقدي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بينته في كتابك، فإن أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقرارِي بما يأتي به عبيد ابني وأنت الشهيد عليّ بذلك. فمات زرارة"^(٢).

في الواقع لقد طُبِّق «زرارة» بعمله هذا ما جاء في الحديث السابع من «الكافي» حين أجاب الإمام الصادق عليه السلام من سألته: "فَإِنْ لَمْ أَعْرِفْهُ [أي لم أعرف الإمام بعدك] وَلَا أَعْرِفُ مَوْضِعَهُ؟ قَالَ: تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَلَّى مَنْ بَقِيَ مِنْ حُجَجِكَ مِنْ وَلَدِ الْإِمَامِ الْمَاضِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٣).

وجاء في رواية أخرى رواها الكشي بشأن «زرارة» ما يلي:

"عن عمّة زرارة، قالت: لما وقع زرارة واشتدّ به، قال: ناوليني المصحف فناولتهُ وفتحتهُ، فوضَعهُ على صدره، وأخذهُ مني ثم قال: يا عمّة! اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب"^(٤).

كما روى الكشي: أن «زرارة» وجّه ابنه عبيداً إلى المدينة ليستخبر له خبر أبي الحسن موسى (ع) وعبد الله بن أبي عبد الله، لكن «زرارة» مات قبل أن يرجع إليه عبيد.

(١) لو كانت إمامة الأئمة تُفهم من القرآن لما كانت محلاً للتقية، لأن القرآن كان في متناول عمّة الناس.

(٢) رجال الكشي، ط كربلاء، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ٣٠٩.

(٤) رجال الكشي، ص ١٣٩.

قال محمد بن أبي عمير، حدثني محمد بن حكيم، قال: قلت لأبي الحسن الأول (حضره الكاظم عليه السلام) وذكرت له «زرارة» وتوجيهه ابنه عبيداً إلى المدينة، فقال أبو الحسن: إني لأرجو أن يكون «زرارة» ممن قال الله تعالى [فيه]: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء/١٠٠] (١).

وروى الكشي أيضاً:

"عن هشام بن سالم، قال: قال لي زرارة بن أعين: لا ترى على أحوالها [أي منصب الإمامة أو خلافة النبي بحق] غير جعفر [بن محمد]، قال: فلما توفي أبو عبد الله (ع) أتيتك فقلت له: أتذكر الحديث الذي حدثتني به؟ وذكرت له، وكنت أخاف أن يجحدني، فقال: إني والله ما كنت قلت ذلك إلا برأيي" (٢).

كما يلاحظ لم يكن «زرارة» يعرف الإمام التالي وإلا لما قال مثل ذلك الكلام. وقد قلنا في السطور السابقة إنه لا يمكن أن يكون الحديث الذي رواه «الصدوق» عن الإمام الرضا (ع)، كلام الإمام الرضا (ع) فعلاً، لأنه كما لاحظتم لم يكن لعمل «زرارة» أي علاقة بالتقية. أضف إلى ذلك أن رواية «الصدوق» لا تتفق مع الحديثين اللذين رواهما الكليني في الباب ١٢٠ من «الكافي» عن الإمام الرضا (ع) نفسه وعن جده حضرة الإمام الصادق (ع) (٣). مضمون الأحاديث المذكورة هو أن لكل إمام وصية معروفة ومشهورة وأن "من علامات الإمام أن يكون صاحب الوصية الظاهرة التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون إلى فلان بن فلان" (٤).

أيها القارئ العزيز! كيف يمكن لإمام يقول هو نفسه وجدّه أن الإمام مشهور إلى درجة أن أهل كل مدينة جميعهم حتى الصبيان منهم يعرفونه، ثم يقول هو نفسه إن «زرارة» كان يعمل بالتقية بشأن إظهار اسم الإمام حتى وهو على فراش الموت؟! خاصة أن الذين يحضرون عند المحتضر على فراش موته يكونون عادة من أهل بيته وأقربائه المقربين لا الخليفة ولا مأمورو الحكومة كي يحتاج إلى التقية معهم! (فتأمل) الآن بعد أن عرفنا ذلك نعود إلى دراسة بقية أحاديث الباب ١٣٨.

عوداً إلى نقد أحاديث الباب ١٣٨ من الكافي

← الحديث ١٠ - في سنده «أحمد بن محمد» وليس من الواضح هل المراد منه «أحمد بن محمد البرقي» أم غيره؟ فإن كان راويه هو البرقي فهذه علة تقدر في صحة الحديث، وإن كان غيره فإن الحديث سيكون مجهولاً. و على كل حال سواء كان البرقي أم

(١) رجال الكشي، ص ١٣٩.

(٢) رجال الكشي، ص ١٤٠. تلاحظون أن «هشام» أيضاً لم يكن يعرف الإمام التالي وإلا لما صبر حتى زمن وفاة الإمام الصادق (ع) كي يذكر «زرارة» بخطأ رأيه، بل كان يستطيع أن يبين له خطأه على الفور ومباشرة.

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٨٤.

(٤) من هذه الأحاديث الثلاثة في الباب ١٢٠ التي استشهدنا بها هنا، وهي الأحاديث ١ و ٢ و ٥، صحح المجلسي الحديثين ١ و ٥، واعتبر الحديث ٢ حسناً، وصحح الأستاذ البهبودي الحديثين ١ و ٢.

غيره فقد روى الحديث عن «عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ» الأحمق أنه قال إن رجلاً من الواقعة قال: إن أباه سأل الإمام الكاظم (ع) عَنْ سَبْعِ مَسَائِلَ فَأَجَابَهُ فِي سِتٍّ وَأَمْسَكَ عَنْ السَّابِعَةِ، قَالَ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَسْأَلَنَّ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) عَمَّا سَأَلَ أَبِي أَبَاهُ، فَإِنْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ كَانَتْ دَلَالَةً. قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَأَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ أَبِي فِي الْمَسَائِلِ السِّتِّ فَلَمْ يَزِدْ فِي الْجَوَابِ وَآوَأَ وَلَا يَأْ وَأَمْسَكَ عَنْ السَّابِعَةِ".

فأقول: يَبَيِّنُ من هذا أن الكَلْبِيَّ نسي ما رواه في أبواب «الكافي» السابقة (كأحاديث الأبواب ٩٢ و ٩٨ و ١٠٤ و ١٠٦ وأمثالها) بل نسي حتى ما رواه في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته من أنه لَا يَخْفَى عَلَى الْإِمَامِ شَيْءٌ! فمثلاً جاء في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته: "وَالْإِمَامُ لَا يَغْرُبُ عَنْهُ شَيْءٌ يُرِيدُهُ"، أو الحديث الأول من الباب ٩٢: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي!".

← الحديث ١١ - هو الحديث السابع في الباب ١٣٠ ذاته الذي كرره الكَلْبِيَّ مرّة ثانية هنا. ولم يقض ابن حضرة الرضا على الباطل وأهله بل صار صهراً للمؤمن!

← الحديث ١٢ - هو أحد الأكاذيب التي نُقِلَتْ بصور مختلفة. ومن جملة ذلك ما رواه الصدوق في كتابه «عيون أخبار الرضا» من ادّعاء «صالح بن حماد» -الذي وصفه الغضائري بأنه من الضعفاء- أن «الحسن بن عليّ الوشاء» قال:

"كُنْتُ كَتَبْتُ مَعِيَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً قَبْلَ أَنْ أَقْطَعَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَجَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مِمَّا رَوَيْ عَنْ آبَائِهِ (ع) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَبَيَّنَ فِي أَمْرِهِ وَأَخْتَبِرَهُ فَحَمَلْتُ الْكِتَابَ فِي كُمِّي وَصِرْتُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَأَرَدْتُ أَنْ أَخُذَ مِنْهُ خُلُوةً فَأَنَازِلُهُ الْكِتَابَ، ... فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ ... إِذَا أَنَا بَعْلَامٌ قَدْ خَرَجَ مِنَ الدَّارِ فِي يَدِهِ كِتَابٌ فَنَادَى: أَيُّكُمْ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَاءُ؟ فَقُمْتُ إِلَيْهِ وَقُلْتُ أَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَاءُ فَمَا حَاجَتُكَ؟ قَالَ: هَذَا الْكِتَابُ أَمَرْتُ بِتَفْعِهِ إِلَيْكَ فَهَآكَ خُذْهُ. فَأَخَذْتُهُ وَتَنَحَّيْتُ نَاحِيَةً فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا وَاللَّهِ فِيهِ جَوَابُ مَسْأَلَةٍ مَسْأَلَةٍ! فَعِنْدَ ذَلِكَ قَطَعْتُ عَلَيْهِ وَتَرَكْتُ الْوُفْقَ!!".

أقول: لست أدري لماذا لا يُظْهِرُ الإمام معجزاته إلا لأفراد ضعفاء ومجهولين! ولقد تحدثنا فيما سبق عن علم الغيب والمعجزات (صفحة ٩٥ فما بعد) فلا نعيد الكلام هنا.

← الحديث ١٣ - روى الكَلْبِيَّ هذا الحديث عن «الحسن بن عليّ الفضال» الذي كان فرداً من أفراد أشهر أسرة من أسر «الواقفة»، ولم يكن معاصراً للكَلْبِيَّ، فلا ندري من الوساطة بينه وبين الكَلْبِيَّ. (روى آخرون أيضاً هذا الحديث بأسانيد واهية لا اعتبار بها). وهذا الحديث - كالأحاديث السابقة - يدل على علم الإمام بالغيب!

← الحديث ١٤ - يقول راويه إن "الإمام مَالٌ نَحْوِي حَتَّى إِذَا حَادَانِي أَقْبَلَ نَحْوِي بِشَيْءٍ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَ عَلَى صَدْرِي فَأَخَذْتُهُ فَإِذَا هُوَ رَقٌّ فِيهِ مَكْتُوبٌ مَا كَانَ [عبد الله الأفطح] هُنَالِكَ وَلَا كَذَلِكَ!". يعني أن «عبد الله الأفطح» لم يكن إماماً! ونحن أيضاً نقول إنه لم يكن إماماً.

← الحديث ١٦ - اعتبر المسلمين كفّاراً و خاطب زيدا - رحمه الله - قائلاً: "أَتُرِيدُ يَا أَخِي أَنْ تُخَيِّ مِلَّةَ قَوْمٍ قَدْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَعَصَوْا رِسُولَهُ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ وَادَّعَوْا الْخُلَافَةَ بِلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ وَلَا عَهْدٍ مِنْ رِسُولِهِ؟".

← الحديث ١٧ - من مرويات «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الْأَرْمَنِيِّ» الذي اعتبره الغضائري و النجاشي ضعيفاً. وكان ضعيفاً بنفسه، وينقل عن الضعفاء!

← الحديث ١٩ - يقول إن الإمام الكاظم عليه السلام كتب إلى يحيى بن عبد الله بن حسن كتاباً قال له فيه: "أَتَانِي كِتَابُكَ تَذَكُّرُ فِيهِ أَنِّي مُدَّعٍ وَأَبِي [أي مُدَّعٍ لِلإمامة والولاية] مِنْ قَبْلُ وَمَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنِّي وَسَكَتُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ!! ويدعو الإمام في هذا الحديث للخليفة العباسي ويقول «أبقاه الله!!».

وعلى كل حال لم يُذكر في كل هذه الأحاديث الفرق بين الإمام المحق والإمام المبتل. إن الفرق بين الإمام الحق وغيره هو العمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله القطعية، كما بين أمير المؤمنين علي عليه السلام وظيفه إمام المسلمين فقال: "إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ الْإِبْلَاجُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالْاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ وَالْإِحْيَاءُ لِلْسُّنَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا وَإِصْدَارُ السُّهُمَانِ عَلَى أَهْلِهَا". (نهج البلاغة، الخطبة ١٠٥).

وقال ابنه: الإمام الحسين (ع) - كما ذكرنا - مخاطباً أهل الكوفة الذين دعوه إلى قيادة المسلمين وإمامتهم: "فَلَعَمْرِي مَا الْإِمَامُ إِلَّا الْعَامِلُ بِالْكِتَابِ وَالْقَائِمُ بِالْقِسْطِ الدَّائِنُ بِدِينِ الْحَقِّ وَالسَّلَامِ".^(١)

كما يلاحظ فإن حضرة عليّ وسيد الشهداء -عليهما السلام- لم يُعرفا الإمام بأنه ذلك الشخص الذي يطبع في الحصة أو الذي يشهد الحجر الأسود بإمامته أو الذي تنطق العصا بيده ونظائر ذلك. (فتأمل).

تذكير: أورد الشيخ المفيد الحدين ٧ و ٨ من هذا الباب -وقد تبين أنهما مجهولان - في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٢١ و ٢٢٣.

١٣٩ - بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّوَقُّيْتِ

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث، صحَّحَ المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٣ منها واعتبر الأحاديث ٢ و ٥ و ٦ و ٧ ضعيفةً والحديث ٦ مُرْسَلًا. أما الأستاذ البهبُودِيّ فلم يعتبر أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحةً.

أحاديث هذا الباب متناقضة وفاضحة حقيقةً.

← الحديث ١ - يروي في الحديث الأول عن الإمام الباقر (ع): "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ كَانَ وَقَّتَ هَذَا الْأَمْرَ [أي ظهور قائم آل محمد] فِي السَّبْعِينَ، فَلَمَّا أَنْ قُتِلَ الْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَخْرَجَهُ إِلَى أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ. فَحَدَّثْنَاكُمْ فَأَذْغَمَ الْحَدِيثَ فَكَشَفْتُمْ قِنَاعَ السِّرِّ وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقْتًا!!".

أيها القارئ العزيز! انظر أي ترهات وأباطيل يضعها رواة الكلينيّ على لسان الإمام ويُثَقِّفُونَنَا بها:

أولاً: لاحظ كيف يُفاجأ ربُّ الكلينيّ بأعمال عباده فيُعْزِرُ إرادته!! نعوذ بالله الغالب التقدير من هذه الخرافات.

ثانياً: ألم يكن الله قادراً على حفظ إمامه من شرِّ الأشرار -كما حفظ موسى من فرعون وآله- ولا يضطر إلى تأجيل ظهور الإمام؟

ثالثاً: لماذا لم يُعَيِّبَ الله تعالى -عندما اشْتَدَّ غَضَبُهُ لِقَتْلِ الإمام الحسين (ع)- الإمام السَّجَّادَ (ع)، بل غَيَّبَ ابن حفيد حفيد حفيده!! فأَي نوع من الغضب هذا!!

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص ١٨٣ (ط القديمة)، أو ج ٢، ص ٣٩، من ط الجديدة. (المترجم)

رابعاً: أنتم تقولون -من جهة- إن الله تعالى عَيَّنَ لرسوله الأئمة واحداً واحداً، كما في أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر، وأنه أعطى كل واحد من الأئمة صحيفة خاصة به، وأنه طبقاً لهذه الصحائف كان معلوماً أن الإمام الثاني عشر سيغيب وأن غيبته ستستمر حتى يمتلأ العالم ظلماً وجوراً. ولكنكم تقولون في هذا الحديث إنه كان المقرر أن يظهر الإمام الغائب سنة ٧٠هـ -أي عندما تمت إمامة أربعة من الأئمة فقط!- ثم أَجَلَ ظُهوره حتى سنة ١٤٠هـ -أي عندما كانت لا تزال ثمان سنوات باقية من فترة إمامة حضرة الصادق ولم تتم إمامة الكاظم ولا الرضا ولا الجواد ولا الهادي ولا العسكري بعد!!

ثم كيف يقول الكليني: **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اشْتَدَّ غَضَبُهُ لَاسْتِشْهَادِ الْحُسَيْنِ (ع)؟** أنسي أنه ادَّعى في الباب ١١٩ أن الإمام الحسين عمل بما في الصحيفة السماوية الخاصة به! (١) وقد أمره الله تعالى في تلك الصحيفة أن يذهب فيُقتل!! فكيف يقول في هذا الحديث إنه لما قتل الحسين (ع) **اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَخَّرَ ظُهُورَ الْإِمَامِ الْغَائِبِ حَتَّى سَنَةِ ١٤٠هـ!!**

والتناقض الآخر أنه جاء في هذا الحديث أن زَمَنَ ظهور الإمام حُدِّدَ مرتين، لكن في الأحاديث التالية جاء: **"كَذَبَ الْوَقَاتُونَ، إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا نُوقَتُ!!"** (٢)

← **الحديث ٥-** يدَّعي الحديث الخامس أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: **"إِذَا حَدَّثْنَاكُمْ الْحَدِيثَ فَجَاءَ عَلَى مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِهِ فَقُولُوا صَدَقَ اللَّهُ وَإِذَا حَدَّثْنَاكُمْ الْحَدِيثَ فَجَاءَ عَلَى خِلَافِ مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِهِ فَقُولُوا صَدَقَ اللَّهُ تُوجَرُوا مَرَّتَيْنِ!!"**

رغم أن رواة الكليني سهلوا الأمر على أنفسهم، وكلما لم يتحقق ما قالوه وحصل خلافه قالوا «بدا لله»، إلا أنه ينبغي أن نرد عليهم ونقول إنه في الحالة الثانية يتبين أن كلام الإمام لم يكن كلام الله وأنه إذا كان من الممكن حصول البداء في جميع حالات وعود الأئمة فعندئذ لا يمكن الاطمئنان إلى كلامهم ثم إنكم تقولون -طبقاً لأحاديث الباب ٩٨ من الكافي- إن الإمام كان ينظر في الجفر والجامعة و... وكل ما يقولونه مستند إلى تلك المصادر فكيف يمكن أن لا يتحقق كلامهم ويقع خلافه!!

يقول في هذا الحديث أيضاً: **"إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَرَجَ وَإِفْدًا إِلَى رَبِّهِ وَاعَدَهُمْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَلَمَّا رَأَاهُ اللَّهُ عَلَى الثَّلَاثِينَ عَشْرًا قَالَ قَوْمُهُ قَدْ أَخْلَفْنَا مُوسَى فَصَنَعُوا مَا صَنَعُوا"**. [أي عبدوا العجل].

أولاً: رغم أن مدة غياب حضرة موسى (ع) لم تزيد عن ٤٠ يوماً، عشرة أيام منها فقط غياب لم يتم الإخبار عنه مسبقاً، إلا أنه خلف في قومه أخاه هارون (ع)، كما قال تعالى: **(قَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ)** [الأعراف/١٤٢].

ثانياً: عاش موسى وهارون -عليهما السلام- سنوات طويلة بين قومهما وكان بنو إسرائيل يعرفونهما جيداً، ولم يحصل أن والدته موسى وأخاه قالا إن عمران لم ينجب ابناً

(١) من المؤلفات أن نعلم أن الحديثين ٢ و ٣ من الباب ١١٩ رواهما «أحمد بن محمد» و«الحسن بن محبوب». والرواية الأولى في هذا الباب مروية عنهما أيضاً.

(٢) من المؤلفات أن نعلم أن المجلسي ألف كتاباً باسم «الرجعة»، وحدد في مقدمته -بعد أن كال المدائح والثناء للملوك الصفويين السفاكين للدماء- زَمَنَ ظهور الإمام الغائب!

ثم جاء شخص فقال أنا وكيل ذلك الابن وهو موجود ولكنه غائب وصار هذا الوكيل يأخذ الأموال باسم ذلك الابن ويقول: إنه لا يلتقي بكم مباشرة بل جعلني الوساطة بينكم وبينه، ثم أخذ يُظهر رسائل للناس ويدّعي أن الإمام الغائب هو الذي يقوم بكتابتها ويجب فيها عن أسئلتكم، ثم لم يستخدم العوام الذين كالأنعام عقولهم التي منحهم الله إيّاها^(١) ولم يقولوا: نحن لم نشاهد من قبل خط الإمام فكيف نعلم أنه هو الذي يكتب لنا هذه الرسائل حقيقة؟! وعندما أدركت هذا المدعي للنيابة عن الإمام الوفاة قال: إن الإمام سيغيب الآن إلى أجل غير مسمى!!

ثالثاً: رجع حضرة موسى (ع) إلى قومه الذين كان قد أخبرهم عن غيابه ثلاثين يوماً وكان قد أخبرهم لماذا سيغيب تلك المدة. ولم يكن مكان غيبته غير معروف أبداً، ولو لم يُخلف فيهم هارون (ع) وغاب ولم يرجع حتى نهاية حياة معاصريه فقال قومه إن موسى أخلف وعده معنا لما كان عليهم في ذلك لوم.

رابعاً: لقد ذكر الله تعالى غياب موسى أربعين يوماً في القرآن، فلماذا لم يُشر أي إشارة إلى هذا الإمام الثاني عشر وإلى غيبته، مع أن ذلك يتعلّق بمستقبل المؤمنين بآخر الأديان، ومع ذلك لم ينبه الله المسلمين إلى هذا الأمر الخطير!

خامساً: لم يقل حضرة موسى (ع) أبداً إنه غاب خوفاً من الأشرار وخشية من القتل، أو أنكم لما لم تكونوا أهلاً لإرشاده وزعامته غاب عنكم ومتى ما أصبحتم أهلاً لظهوره، وامتلا العالم ظلماً وجوراً ظهر عندئذ!

← **الحديث ٦-** يرويه «علي بن يقطين»، الذي لم يُوثّق النجاشي وقال إنه توفي سنة ١٨٢هـ^(٢). قال ابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ» في بيان وقائع سنة ١٦٩ هجرية: "فيها اشتد طلب المهدي [العباسي] للزنادقة، فقتل منهم جماعة علي بن يقطين". ادّعى «علي بن يقطين» هذا أن الإمام الكاظم (ع) قال: "الشيعه تُربى بالأمان منذ مائتي سنة". ثم قال «علي بن يقطين» نفسه: "فلو قيل لنا إن هذا الأمر لا يكون إلا إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة لقست القلوب ولرجع عامة الناس عن الإسلام ولكن قالوا ما أسرع وما أقرب تآلفاً لقلوب الناس وتفرّيباً للفرج!!".

ونسأل: هل يجوز للشرع أن يخدع الناس بوعود غير صادقة ويشغلهم بها؟! قال بعض الشيوخ إن هذا يشبه قول القرآن: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء/١]، وقوله: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر/١] وأمثالها. لكن هذا غير صحيح لأن المقصود من الآيتين المذكورتين وأمثالهما -كما صرح بذلك المفسرون- بيان حتمية وقوع ما أخبرت عنه وأنها أمور قطعية، كما أنه من الشائع جداً في المحاورات العرفية أن يقال مثلاً لمن يراد إيقاظه إلى صلاة الفجر قبل طلوع الشمس: استيقظ فقد أشرقت الشمس، والكل يفهم أن المراد أن شروق الشمس أصبح وشيكاً، فليس هناك وعد بأمل كاذب، بعكس ما جاء في الحديث من تصريح بقرب موعد ظهور الإمام القائم لأجل إشغال الناس بذلك وتأليف قلوبهم! فلا وجه لتشبيه هذه الوعود الكاذبة بما جاء في الآيات.

(١) قال تعالى واصفاً الذين لا يستخدمون عقولهم التي منحهم الله إيّاها: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ

الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال/٢٢].

(٢) ذكر الكشي أن وفاته كانت سنة ١٨٠هـ.

← الحديث ٧ - ضعيف ولا يتضمن أي موضوع مهم.

١٤٠ - بَابُ التَّمَحِيصِ وَالْإِمْتِحَانِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث ١ حسناً، والأحاديث ٢ و٣ و٦ ضعيفة، والحديث ٤ صحيحاً، والحديث ٥ مرفوعاً. ولم يصحح الأستاذ البهبودي سوى الحديث ٤ فقط.

مضمون هذه الأحاديث هو أن الله يمتحن البشر، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه وقد قال القرآن الكريم: ﴿وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة/١٥٥]، وآيات أخرى كثيرة مماثلة. والحديث الرابع في هذا الباب يتطابق تماماً مع تعاليم القرآن الكريم. ولكن لا يخفى أن ما يرمى إليه الكليني من ذكر هذه الأحاديث هو أن الله يمتحن العباد بالغيبة! فنقول: علينا أولاً أن نثبت وجود ابن إحصرة العسكري ثم غيبته، وعندئذ فقط يمكننا أن نعتبر أن غيبة الإمام من موارد امتحان الله لعباده.

١٤١ - بَابُ أَنَّهُ مَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ لَمْ يَضُرَّهُ تَقَدُّمُ هَذَا الْأَمْرِ أَوْ تَأَخُّرُ

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث ١ صحيحاً، والأحاديث ٢ و٣ و٧ ضعيفة، والأحاديث ٤ و٥ و٦ مجهولة. ولم يصحح الأستاذ البهبودي منها إلا الحديثين ١ و٥ فقط.

← **الحديث ١** - بحث متنه على معرفة الإمام ولكنه لا يبين فائدة هذه المعرفة؟ هل الإمام من أصول الدين أم من فروعه؟ أم أن الإمام نفسه تابع للدين؟ ثم لنفترض أن معرفة الإمام كانت مفيدة ولازمة زمن الأئمة، ولكن اليوم كيف يمكننا أن نستفيد من هذا الحديث حيث لا يوجد إمام بيننا؟

← **الحديثان ٢ و ٧** - سندهما ضعيف جداً. وتم الاستناد فيهما إلى الآية ٧١ من سورة الإسراء. وقد سبق أن بينا المعنى الصحيح لهذه الآية (ص ٤٠٩ - ٤١٠ من هذا الكتاب)، فلا نعيد ذلك هنا. وإنما نذكر فقط بأن لكلمة «الإمام» معاني متعددة، وكما نرى في تفسير «مجمع البيان» ذيل تفسير الآية ٧١ من سورة الإسراء، تُطلق كلمة «الإمام» على الكتاب، وعلى صحيفة الأعمال. كما يُسمى النبي «إماماً» لاقتداء الناس به واتباعهم له. وتُطلق كلمة «الإمام» أيضاً على الكتب السماوية، وعلى الحاكم الذي بيده زمام أمور الناس، وعلى الشخص الذي يهدي الآخرين أو يضلهم، وتُطلق كلمة «الإمام» حتى على الأم، لذلك لا بد من ملاحظة القرائن الموجودة في الآيات التي قبل هذه الآية وبعدها والاستفادة منها لتحديد معنى كلمة «الإمام» المقصود في هذه الآية.

روى الشيخ الطبرسي في تفسيره «مجمع البيان» عن الإمام الرضا (ع) حديثاً يقول: "أن النبي ﷺ قال: فيه يُدعى كل أناس بإمام زمانهم وكتاب ربهم وسنة نبيهم". وكما نلاحظ سمى حضرة الرضا (ع) الحاكم في كل عصر «إماماً»، خلافاً للمعنى الذي يُعجب الكليني.

لا شك أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم معنى الآية أفضل من الآخرين وكان يدرك أن سورة الإسراء مكية وأن موضوع الإمامة - بالمعنى الذي يهواه رواة الكليني - لم يكن بأي وجه من الوجوه مطروحاً في مكة حينذاك، لكن الرواة الجهلة والغلاة وأشخاصاً من

قبيل «فُضَيْل بن يسار» - الذي كان شخصاً متعصباً جداً^(١) - أرادوا من خلال رواية مثل هذه الأحاديث أن يُحْمَلَ الآية المعنى الذي يهواه متغافلاً عن أن سورة الإسراء مكية! في رأينا إن المراد من كلمة «الإمام» في أحاديث "مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ فَمِيتَتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ"^(٢)، أو "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"^(٣)، وأمثالها: هو القرآن الكريم، إذ أُطْلِقَت كلمة «الإمام»، مراراً وتكراراً، في بيانات رسول الله ﷺ والأئمة، لاسيما حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام، على القرآن، كما ذكرنا شواهد ذلك سابقاً (ص ٢٦٤-٣٦٦). فكما كان الإنجيل سابقاً إماماً لأتباعه وكانت التوراة قبله إماماً لأهلها كذلك في زماننا أصبح القرآن إماماً للمسلمين. خاصةً أنه جاء في الأحاديث تعبير «لَمْ يَعْرِفْ» ومن الواضح أن معرفة الشيء هي حصول العلم والمعرفة به، وأن يفهم هذا الشيء ويُدرك بشكل جيد، وهذا يمكن أن يحصل بالنسبة إلى آيات القرآن الكريم أما بشأن الإمام الغائب الذي لا نملك أي وسيلة للاتصال به والوصول إليه فكيف يمكن معرفته؟ ولذلك ورغم أن المقصود من الإمام في أمثال هذه الأحاديث غير واضح بشكل كامل، إلا أننا نستطيع القول استناداً إلى القرائن العقلية: إن كتاب الله هو إمام العباد، والإمام في عصرنا هو القرآن، فكل من لم يعرفه ولم يكن له علم بمحتواه ومات على ذلك كان مثل مشركي عهد الجاهلية أو أسوأ. فمثلاً الذين يتوجهون في دعائهم إلى غير الله ويدعون أئمة الدين وعباد الله الصالحين بدلاً من دعاء الله ويتوسلون بأرواحهم، مثل هؤلاء لا يعرفون كتاب الله، ولكن بعد نزول القرآن الذي قال لنا عشرات المرات لا تدعوا مع الله أحداً ولا أحد سوى الله حاضراً وناظراً في كل مكان و.....، لو لم يُصْنَع الإنسانُ إلى هذا الأمر وبقي جاهلاً به كان أسوأ من كفار ومشركي الجاهلية، ولو مات على ذلك مات ميتة أهل الجاهلية.

ومع ذلك لو أصر أحدٌ على أن المقصود من كلمة «الإمام» في أمثال تلك الأحاديث هو الإمام البشري فنقول: إن قصدتم بالإمام شخصاً ملتزماً بكتاب الله ومُتَّبِعاً له ولسنة النبي ﷺ في هذه الحالة تكون معرفة هذا الإمام فرعاً لمعرفة القرآن، لأنه إن لم يعرف الإنسان القرآن لن يستطيع أن يعرف من يتبع القرآن ممن لا يتبعه. فالإمام الأصلي هو القرآن والإمام الفرعي هو الإنسان. أما لو قصدتم من الإمام شخصاً معرفته أصل من أصول الدين أو فرع من فروعه، شخصٌ تنطق عصاه، ويطيع في الحصى ويتصل بالملائكة ويعلم بذات الصدور ويعلم الغيب و.....، فإن مثل هذا الاعتقاد عين الشرك ولا علاقة له بالإسلام ولا بالقرآن.

(١) هذا الراوي هو ذاته الذي نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "رَضَاعُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ خَيْرٌ مِنْ رَضَاعِ النَّاصِبِيَّةِ"! (الحديث ٢ من الباب ١٤٢ في الكافي، والحديث ٦ من "باب في صنوف أهل الخلاف وذكر القدرية والخوارج والمرجئة وأهل البلدان". (الكافي، ج ٢، ص ٤١٠). ملاحظة: أقول (المحقق والمترجم): لا يوجد هذا الحديث في الكافي أصلاً، وهذه المواضع التي أشار المؤلف إليها في الكافي تتحدث عن النواصب بشكل عام، أما حديث "رَضَاعُ الْيَهُودِيَّةِ.. الخ" فهو في كتاب دعائم الإسلام لأبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي، ورواه عنه الحر العاملي في وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٤٦٦ من طقم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت. (المُتَرَجِّمُ)

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ٣٧١، الحديث ٥. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) الشيخ الصدوق، كمال الدين، ج ٢، ص ٤٠٩. (المُتَرَجِّمُ)

١٤٢- بَابُ مَنْ ادَّعَى الْإِمَامَةَ وَلَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ وَمَنْ جَحَدَ الْأُئِمَّةَ أَوْ بَعْضَهُمْ وَمَنْ أَثَبَّتَ الْإِمَامَةَ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ

جاء في هذا الباب اثنا عشر حديثاً، اعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٣ و ٥ و ٨ و ١٢ ضعيفةً، والأحاديث ٢ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١١ مجهولةً، والحديث ٧ مؤثقاً، ولم يُبَيِّدْ رأيه بشأن الحديث ٦. واعتبر الأستاذ الیهودی الحديثين ٤ و ٧ فقط صحيحين. لقد تم التلاعب بمعاني آيات القرآن في خمسة من أحاديث هذا الباب.

← الحديث ١ - تمَّ التلاعب في هذا الحديث الأول بمعنى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر/٦٠].

يجب أن ننتبه إلى أن سورة الزمر مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك بين النبي وبين أهل مكة أي نقاش حول الإمامة، وكما يظهر من الآية التي قبلها، كان الكلام حول المتكبرين الذين ينكرون معجزات الله وينسبون دينهم الباطل إلى الله، فالآية المذكورة لا علاقة لها بالإمام أو الإمامة.

في رأينا لقد قام أعداء الإسلام وأشخاص منحرفون من أمثال «محمد بن سنان» و«الحسين بن مختار» «الحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ الْوَاقِفِي» و«عبد الله الأصم» الذي كان - كما يقول الغضائري - من كذابة البصرة، بوضع هذه الأحاديث كي يفللوا من شأن الأشراف الحسينيين وأئمة الزيدية - رحمهم الله - الذين نهضوا وقاموا خدمةً للمسلمين، ولكي يبعثوا الناس من حولهم. **لعنة الله على الكاذبين.**

← الحديث ٩ - في الحديث ٩ تم التلاعب بمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف/٢٧-٢٨].

والحال أن هذه السورة كالتى قبلها سورة مكية وتتكلم عن كل شخص يزعم أن ما يفعله من فواحش إنما أجبر عليه، أو أن الله أمره بذلك، ولا يختص الكلام بمדعي الإمامة.

← الحديث ١٠ - في الحديث ١٠ تمَّ التلاعب بمعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف/٣٣].

هذه الآية تتعلق بالآية التي ذكرناها قبلها والتي قال تعالى فيها: "قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ" ثم قال تعالى للنبي ﷺ في الآية ٢٩: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ...﴾ [يعني أخلصوا له الدعاء بأن تدعوه وحده ولا تدعو غيره]، ثم قال تعالى الآية مورد البحث (رقم ٣٣) لِيُفْهَمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَوَاحِشِ فَحَسْبُ، بل الله مبغضٌ لها، لذلك أمر نبيّه ﷺ أن يقول: قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

فكما تلاحظون، هذه الآية جزء من سورة الأعراف المكية وتحدث عن الذين ينسبون خطاياهم وفواحشهم إلى الله ولا علاقة لها بأئمة الجور أو أئمة الحق.

وجاء في آخر هذا الحديث: "إِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ فَجَمِيعُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ هُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ مِنْ ذَلِكَ أَيْمَةُ الْجَوْرِ، وَجَمِيعُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ هُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ مِنْ ذَلِكَ أَيْمَةُ الْحَقِّ!!".

ونسأل: هل معنى الآية الأولى من سورة التحريم التي حرّم رسول الله ﷺ فيها على نفسه ما أحله الله له، هو أن رسول الله ﷺ حرّم على نفسه أئمة الحق؟ وهل المعنى الباطن للآية ٥٠ من سورة الأحزاب هو أن الله أحلّ للنبي أئمة الحق؟ أم هل المراد في الباطن من قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة/١٨٧]، هو تحليل أئمة الحق لنا؟ أم أن واضع الحديث لم يدر معنى الكلام الذي لفقه؟

← الحديث ١١ - في هذا الحديث تمّ التلاعب بمعنى الآيات الكريمة التالية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ٣٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ٣٦ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة/١٦٥ - ١٦٧].

المقصود من الآية ١٦٥ أن بعض الناس كانوا يحبّون معبوداتهم إلى درجة تجعلهم يطيعونهم طاعة مطلقة ولا يخالفونهم في شيء، أي يطيعونهم كطاعة الله (١)، فالآية عامّة ولا تختص بمحبة الإمام الحق أو الإمام الباطل. لكنّ واضع الحديث ادّعى أن الإمام الباقر (ع) قال: "في قول الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ قَالَ: هُمْ وَاللَّهُ أَوْلِيَاءُ فَلَا يَتَّخِذُونَ أَيْمَةً دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا!".

وينبغي أن نعلم:

أولاً: الذين بايعوا الخلفيّين الأول والثاني لم يكونوا يعتقدون أنهما مؤثّران في أمور حياتهم وأنهما شفيعان لهم يوم القيامة، ولم يكونوا يمتنعون عن الاعتراض على بعض أعمالهم، وبناء على ذلك فلا تنطبق الآية عليهم.

ثانياً: أدت بيعة علي (ع) للخلفيّين إلى إزالة النقص في مشروعية خلافتها. فلو كانا من مصاديق الآية المذكورة لما بايعهما علي (ع) أبداً، ولما قيل أحدهما صهراً له.

(١) مصداقاً لقول الشاعر: لو كان حبك صادقاً لأطعته إن المحب لمن يحب مطيع

لقد فرّق رواة الكليني بين المسلمين بقدر ما استطاعوا، وجعلوا آيات القرآن وسيلةً للتفرقة وأشاعوا الأوهام بين المسلمين باسم الإمام.

← الحديثان ٤ و ١٢ - هذان الحديثان مما يُعجبُ الاستعمار كثيراً، لأن «الوشاء» و «معلّى بن محمد» ينسبان إلى الإمام فيهما قوله: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: مَنْ ادَّعَى إِمَامَةً مِنَ اللَّهِ لَيْسَتْ لَهُ، وَمَنْ جَحَدَ إِمَاماً مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيباً».

وهذا الكلام ينطبق على كل الشيعة الزيدية وكل أهل السنة الذين لا يعتقدون بالإمامة المنصوص عليها من الله لحضرة علي (ع) ولسائر الأئمة، والذين يعتبرون زيدا «رحمه الله» وأبا بكر وعمر مسلمين! هل يريد الاستعمار حديثاً أفضل من هذا؟!

← الحديثان ٥ و ٦ - هما من أكاذيب «محمد بن سنان» ولا يصلحان للاعتماد عليهما. وسند الحديث الثامن أيضاً في غاية الضعف ولا اعتبار به.

← الحديث ٧ - جاء فيه: «لَا يُعْرِفُ الْإِمَامُ الْآخِرُ إِلَّا بِالْأَوَّلِ». ونقول: نعم هذا الكلام صحيح. وكما نعلم (راجعوا ص ٧٨٠-٧٨١)، لم يُشِرْ حضرة عليّ أبداً إلى الخلافة الإلهية (أي المنصوص عليها من الله) لابنه الإمام الحسن (ع) ولم يُعَيِّنْ خليفة له على الأمة الإسلامية. كما أن حضرة الإمام الحسن (ع) لم يعيّن حضرة سيد الشهداء (ع) خليفة له، وكذلك الإمام الحسين (ع) لم يعيّن حضرة السجاد (ع) خليفة له، وهكذا... وبهذا يتضح أن الإمامة المنصوص عليها من الله لا دليل عليها.

١٤٣ - بَابُ فَيَمَنْ دَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث صحّح المجلسي منها الأحاديث ١ و ٢ و ٤، واعتبر الحديثين ٣ و ٥ ضعيفين، وصحّح الأستاذ البهوتي الحديثين ١ و ٢ منها فقط. والحديث الثاني في هذا الباب هو الحديث الثامن في الباب ٦٥ ذاته، كرّره الكليني هنا.

قبل في أحد أحاديث هذا الباب (الحديث الأول) أن مَنْ اتَّخَذَ دِينَهُ رَأْيَهُ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنْ أَمَّةٍ الْهُدَى فَقَدْ ضَلَّ وَأَعْمَالُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ. وجاء في الحديث الثاني أن «مَنْ دَانَ اللَّهُ بِعِبَادَةٍ يُجْهَدُ فِيهَا نَفْسُهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَتَسْعِيهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللَّهُ شَانِيٌّ لِأَعْمَالِهِ.....» وَأَنَّ مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ظَاهِراً غَدِلاً أَصْبَحَ ضَالّاً تَائِهاً». وجاء في الحديث الثالث: «.... لَا دِينَ لِمَنْ دَانَ اللَّهُ بِوَلَايَةِ إِمَامٍ جَائِرٍ لَيْسَ مِنَ اللَّهِ.....».

فأقول: إن المقصود من هذه الأحاديث من يترك الإمام العادل العالم بحقائق الدين وأحكام الشريعة ويذهب وراء إمام جاهل ظالم. وهذا الكلام صحيح ولا مُنْكَرَ له. ولكن ينطبق عليه مع الأسف: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ»! لأنه ذُكِرَ في هذه الأحاديث ذاتها عن راوٍ أحقق مثل «هشام بن سالم» -الذي ادّعى أن القرآن كان ١٧ ألف آية- وعن مجموعة من الكذابين أنّ الظالمين والمسيئين إذا كان لهم إمام من الله نالوا النجاة، وأن الأبرار المتّقين إن لم يكن لهم إمام من الله هلكوا! فليت شعري! هل هناك كلام يجعل الشيعة غير مباشرين بالذنوب والآثام أكثر من هذا الكلام؟! أضف إلى ذلك أنه لو كانت الإمامة المُعَيَّنة مِنْ قِبَلِ اللَّهِ مؤثرة إلى هذا الحد في نجاة الإنسان وسعادته الأبدية، فلماذا لم يُشِرْ إليها القرآن الكريم، بل قال بدلاً من ذلك: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا

← الحديث ٢ - جاء في متنه: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ظَاهِرًا عَادِلًا أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهًا وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ مِيتَةً كُفْرٍ وَنِفَاقٍ".
فأقول: فماذا يفعل الناس إذا بعد الإمام الحسن العسكري عندما غاب إمامهم ولم يعد ظاهراً؟!

لكننا نقول: إن الإمام الذي جعله الله حُجَّةً علينا، وهو ظاهر على الدوام ولا يغيب أبداً، والذي أَيْدَ أئمة أهل البيت إمامته وصدَّقه هو القرآن المجيد الكريم - و لِلَّهِ الْحَمْد -؛ فإن كنتم تقبلون هذا الإمام الإلهي فاجعلوه حكماً في عقائدكم ودَعُوا التعصُّب والطائفة والأحاديث غير الموثوقة التي لا يصلح الاعتماد عليها، وأزيلوا هذا الاختلاف.

١٤٤ - بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ
يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث، اعتبر المجلِّس الأحاديث ١ و ٢ و ٤ منها ضعيفةً، و الحديث ٣ صحيحاً، و لم يُصَحِّح الأستاذ البهيوذي سوى الحديث الثالث منها فقط.

تشابه أحاديث هذا الباب أحاديث الباب ١٤٣. ويجب أن نقول بشأن هذه الأحاديث: لو كان المقصود من الإمام فيها الإمام الذي جعله الله هادياً وإماماً فإنها أحاديث يتفق عليها المسلمون قاطبةً. إن كتاب الله لم يصرح عن إمام هادٍ سوى القرآن والقرآن فقط، فهو هادي المسلمين ومرشدهم واعتبره الله تعالى: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/٨٩]، وجعله إماماً بعد «التوراة» وقال: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا﴾ [الأحقاف/١٢]، وهو/١٧].

وكان حضرة علي (ع) وأولاده الأعزاء يعتبرون كتاب الله إمامهم -كما بينا ذلك سابقاً (ص ٤٦٨) - فإن كان الذي يدعي اتباع علي وأولاده - عليهم السلام- صادقاً في دعواه، فعليه أن يعتبر مثلهم كتاب الله إماماً له.

أما إذا ترك الرواة الضالون الغلاة القرآن جانباً، وأرادوا أن يُعَرِّفُوا لنا إماماً إلهياً غيره، وأرادوا أن يعتبروا أن من مات دون قبول ذلك الإمام، الذي لا دليل ولا مستند عليه، مات ميتة جاهلية، فقد ابتعدوا عن الصواب والإنصاف كثيراً.

جمع الكليني في هذا الباب أحاديث تقول إن كل من لم يكن له إمام من الله فهو كافر ومنافق. فلماذا روى الكليني عن حضرات الصادقين -عليهما السلام- قولهما: إن كثيراً من المسلمين الذين ليس لهم إمام من الله ولا يعرفونه ليسوا كافرين ولا منافقين (أصول الكافي، ج ٢، باب الضلال، ص ٤٠١ إلى ٤٠٣) ^(١).

أضف إلى ذلك فإن الحديث الثاني من الباب ١٤٣ يقول إن موت الشخص بلا إمام موت كفر ونفاق أما الحديث الثاني من الباب ١٤٤ فيقول إن موته موت ضلال!

معنى الأحاديث التي تجعل الولاية الركن الخامس في الإسلام
تذكير: إن مقصود رسول الله ﷺ من الأخبار التي تقول: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ:

(١) وراجعوا كذلك الصفحات ١٦٦ من الكتاب الحالي.

عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةِ، وَلَمْ يَنَادِ بِشَيْءٍ مَّا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ" (١)، هو أن على المسلم الذي ينتخب رئيس المسلمين وإمامهم أن يعرف الشخص الذي ينتخبه ولا ينتخب لهذا المقام شخصاً جاهلاً وغير صالح وظالم لأن رئاسة المسلمين وزمام أمورهم أمر مهم ومؤثر للغاية، وتحقق أركان الإسلام الأربعة الأخرى واستقرارها في المجتمع رهين بوجود ولي أمر صالح وإمام لائق وأهل لهذا المقام يقوم بتطبيق أحكام الإسلام بشكل صحيح. وبعبارة أخرى لقد تم التأكيد بشكل مؤكد أكثر على انتخاب رئيس المسلمين وزعيمهم لأن تنفيذ وتطبيق أحكام الإسلام جميعها يتوقف على وجود رئيس سلطة تنفيذية صالح وخبير. ولقد أوضح الإمام الباقر (ع) هذا المعنى للحديث المذكور بقوله: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ. قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهَا وَالْوَلِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا" (٢).

١٤٥- بَابٌ فِيْمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ أَنْكَرَ

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث صحَّحَ المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٤ منها، واعتبر الحديثين ٢ و ٣ ضعيفين. وصحَّحَ الأستاذ البهبُودِيُّ الحديثين ١ و ٤ فقط. تقول أحاديث هذا الباب إن المنتسبين إلى النبي وأهل بيته إن كانوا من أهل الحق كان ثوابهم مضاعفاً وإن كانوا مخالفين للحق كان عقابهم ضعف عقاب الآخرين. وهذا الكلام صحيح وأصلاً كل من كان موضعاً لاتِّجَاهِ الأنظار إليه ومراقبة الناس لتصرُّفاته وتأثرهم بأعماله أكثر من غيره، كانت مسؤوليته أكبر أمام الله، كما قال تعالى بشأن زوجات رسول الله ٩: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٣٠/الأحزاب)، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وِتْعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (٣١/الأحزاب) يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقَيْنَّ (٣٢/الأحزاب).

١٤٦- بَابٌ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ مُضِيِّ الْإِمَامِ

في هذا الباب ثلاثة أحاديث صحَّحَ المَجْلِسِيُّ منها الحديثين ١ و ٣ واعتبر الحديث ٢ حسناً، وصحَّحَ الأستاذ البهبُودِيُّ أيضاً الحديثين ١ و ٣ فيه. لا تحتوي أحاديث هذا الباب على مطالب مفيدة، ومنذ قرون وبسبب عدم وجود إمام ظاهر فإن ما ذكر في هذه الحديث غير قابل للعمل به. ولم يقل الإمام شيئاً في هذه الأحاديث عن زمان عدم إمكانية الوصول إلى الإمام.

في رأينا إن ما قاله حضرة علي عليه السلام حول انتخاب إمام المسلمين وأميرهم أوضح التكليف الشرعي للناس بشكل كامل وكلامه موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى/٣٨]. قال الإمام علي عليه السلام: "وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَإِنْ اجْتَمَعُوا

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٨، بَابٌ وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ (من طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت). (المترجم)
(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ١٨. (المترجم)

عَلَى رَجُلٍ وَسَمَوُهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ لِلَّهِ رِضًا". (نهج البلاغة، الرسالة السادسة).
من البديهي أنه عندما لا يكون المهاجرون والأنصار موجودين فعلى سائر المؤمنين أن يقوموا بهذه المهمة.

١٤٧- بَابٌ فِي أَنَّ الْإِمَامَ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ صَارَ إِلَيْهِ
جاءت في هذا باب ستة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث ١ حسناً كالصحيح والحديثين
٢ و ٣ ضعيفين والحديث ٤ ضعيفاً والحديث ٥ مجهولاً والحديث ٦ حسناً وصحح الأستاذ
البهيو في الحديثين ١ و ٤ فقط.

لا تتناسب الأحاديث الثلاثة الأولى في هذا الباب مع عنوانه (١)، ومن الواضح أنها
تفيد في مواجهة الواقعة. وقد تكلمنا سابقاً حول الحديث الثالث في هذا الباب (راجع
الصفحة ١١٤ من هذا الكتاب) فلا نعيد الكلام هنا.

وتقول الأحاديث الثلاثة التالية إن الإمام يعلم بأن الإمامة صارت إليه حين يمضي
الإمام السابق بإلهام الله له! أو بأنه "تُدَاخِلُهُ ذِلَّةٌ لِلَّهِ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا!".

ونقول: إن هذه الأمور لا علاقة للناس بها، وليس للناس طريق لتحصيل العلم بها. فهل
علينا أن نعتبر كل من ادعى أنه شعر في قلبه بذلة لله لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا مِنْ قَبْلِ إِمَامٍ منصوباً
من عند الله؟!!

١٤٨- بَابُ حَالَاتِ الْأُئِمَّةِ (ع) فِي السِّنِّ
جمع الكلبي في هذا الباب ثمانية أحاديث بعضها مكرر. اعتبر المجلسي الحديث ١
كالصحيح، والحديث ٢ صحيحاً، والحديث ٣ مُرْسَلاً، والأحاديث ٤ و ٥ و ٧ ضعيفةً والحديث
٦ مجهولاً والحديث ٨ حسناً، ولم يصحح الأستاذ البهيو سوى الحديثين ٢ و ٨ من هذا
الباب فقط.

كما قلنا سابقاً كانت إحدى مشاكل الشيعة بعد حضرة الرضا (ع) أن حضرة الجواد
وحضرة الهادي كانا طفلين غير بالغين عند وفاة أبيهما. لذا تم ترتيب أحاديث هذا الباب
لتقديم للعوام تبريراً وتوجيهاً لمشكلة عدم بلوغ الإمام (٢).

ذُكِرَتْ في الحديثين الأول والثالث من هذا الباب أمور عن حضرة عيسى وحضرة
يحيى وحضرة سليمان -صلوات الله عليهم- بهدف أن يُقاس حضرة الجواد عليهم! ولقد
تكلمنا في الأبواب السابقة عن هذا الموضوع (صفحة ٦١٧)، فلا نكرر الكلام فيه هنا.

← الحديث ١ - جاء في الحديث الأول أن "عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ حُجَّةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ طَاعَةُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجِبَةً عَلَى النَّاسِ فِي
حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنَّهُ صَمَتَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ...".

ونسأل: كيف يطيع الناس حجة ساكتاً وصامتاً؟!!

أضف إلى ذلك -كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- اعتبر هذا الحديث الأول أن رسالة

(١) نُذَكِّرُ بأن علماءنا يقولون، لأجل مدح الكليني وتمجيده وخداع العوام، إن البخاري يذكر في كتابه
أحاديث لا تتناسب مع عنوان الباب، خلافاً للكليني الذي لم يفعل ذلك في كتابه الكافي!
(٢) إن الأحاديث التي اخترعت معجزات لهذه الشخصين الكريمين أيضاً إنما وضعت لهذا
الهدف.

حضرة عيسى (ع) بدأت في سن السابعة أما الحديث الثاني فاعتبر أنها بدأت قبل أن يكمل ثلاث سنوات من عمره! وإني لأتعجب كيف وضع الكليني هذين الحديثين المتناقضين إلى جانب بعضهما على أنهما من قول المعصوم، دون أن يبدي أي توضيح أو تعليق بشأن هذا التناقض بين متنيهما؟

← الحديث ٧ - جاء فيه: "إِنَّ اللَّهَ احْتَجَّ فِي الْإِمَامَةِ بِمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ فِي النُّبُوَّةِ فَقَالَ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا....."

ونسأل: أين نجد في كتاب الله أنه أتى بحجة حول الإمامة! من فضلكم عرفونا على الآية المذكورة، لأن ما يقوله القرآن يتعلق كله بشأن النبوة ولا علاقة له بالإمامة. أضف إلى ذلك -كما قلنا سابقاً- إن كلامنا ليس بشأن إمكانية نبوة غير البالغ بل بشأن وقوع إمامة إمام منصوب عليه من الله لشخص غير بالغ وتحققها وهو ما لم نر حتى الآن أي دليل عليه سوى الادعاء وبضعة أحاديث ضعيفة.

← الحديث ٨ - في الحديث الثامن يدعي «علي بن حسان»^(١) أن الإمام الجواد (ع) قال: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ فَوَاللَّهِ مَا تَبِعَهُ إِلَّا عَلِيُّ ﷺ وَلَهُ تَسْعَ سِنِينَ وَأَنَا ابْنُ تَسْعَ سِنِينَ!".

ونقول إن هذا القياس خطأ تماماً لأن حضرة علي (ع) لم يستلم منصب إمامة الأمة في سن التاسعة، في حين أنه لا يجادل أحد في إسلام حضرة الجواد وإيمانه في تلك السن، بل النقاش حول إمامته فقط. وفي رأينا إن على الإمام أن يدرس ويحصل العلم كالمأموم ولا يمكن أن نقيس الإمام الذي لا يوحى إليه على النبي الذي يوحى إليه، كما لا يمكننا أن نعمم حالة حضرة يحيى (ع) الذي كان استثناءً [ومعجزة] من الله، دون دليل شرعي يثبت ذلك. ولو أراد الله أن يعطي الحكمة وزعامة المسلمين لشخص آخر غير يحيى في سن الطفولة لبين لنا ذلك في القرآن.

١٤٩ - بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَغْسِلُهُ إِلَّا إِمَامٌ مِنَ الْأَيِّمَةِ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّحَ المَجْلِسِيُّ ولا البَهْهَوِيُّ أيَّ واحدٍ منها. وصرَّحَ المَجْلِسِيُّ بضعفها جميعاً! وراوي الثلاثة هو «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الذي عرفنا حاله فيما سبق. (راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب). كما أن سائر رواة هذه الأحاديث مثل «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ» و«مُحَمَّدَ بْنَ جُمُهَوْرٍ» مجروحون ومطعون بهم.

وليس لأحاديث هذا الباب معنى واضح وصحيح بل معناها مخالف لحقائق التاريخ. ومن هذا يمكننا أن ندرك أن الكليني لم يكن مطلعاً بنحو جيّد على تاريخ الأئمة وسيرهم وإلا لما قدّم للقراء هذه الأكاذيب بوصفها: "الآثار الصحيحة عن الصادقين!"

لم يقم أبناء حضرات سيد الشهداء (ع) والكاظم والرضا والجواد بغسل آبائهم، لأن حضرة السَّجَّاد كان مريضاً وأسيراً عندما استشهد أبوه، وعندما تُوفِّيَ الإمام الرضا كان ابنه حضرة الجواد طفلاً صغيراً، وكذلك لما تُوفِّيَ الجواد نفسه كان ابنه حضرة الهادي صغيراً غير بالغ أيضاً.

قد يقول بعض قُرَّاء المراثي إن حضرة السَّجَّاد أو حضرة الرضا قاما بطي الأرض (من المدينة إلى بغداد) وحضرا جنازة والديهما! ولكننا نذكر أنه لما عزم أهل مكة على

(١) عرفنا به في الصفحة ص ٣٩١ فما بعد، من الكتاب الحالي.

قَتَلَ رسول الله ٩ - ومقامه أعلى وأرفع من مقام الأئمة جميعهم - خرج ٩ من مكة ماشياً على قدميه أو راكباً على الجمل وقطع باقي الطريق إلى المدينة بمشقة بالغة، ولم يطو الأرض خلافاً لما يفعله مشايخ الصوفية، في حين أنه حتى لو طوى الأرض لكان ذلك منه معجزةً بهدف إثبات نبوته وبيان صدق رسالته، أما معجزة حضرة الرضا فما الهدف منها؟ هل تعتبرونه نبياً أيضاً؟!

وقال الشيخ المفيد إنه لما حضرت الإمام الكاظم (ع) الوفاة، لم يأتِ على اسم ابنه بذكر بل قال: "أريد أن يتولى غُسلي وَجْهَازي مولاي [يعني غلامه] فلان، فتولى ذلك منه" (١).

وفي الحديث الرابع من الباب ١٤٧ من الكافي أن الإمام الرضا (ع) لما سُئِلَ: "أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِمَامِ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّهُ إِمَامٌ: جِبْنَ يَبْلُغُهُ أَنْ صَاحِبَهُ قَدْ مَضَى؟ أَوْ جِبْنَ يَمْضِي، مِثْلُ أَبِي الْحَسَنِ [الإمام الكاظم] فَبُيُضَ بَعْدَازٍ وَأَنْتَ هَاهُنَا؟". فلم يُجِبْ الإمام الرضا بأنني أنا الذي أقوم بغسله بل قال: إن الله ألهمني وفاته. كما لم يُشِرْ في الحديثين الأول والثالث من الباب ١٤٧ إلى حضوره عند جثمان أبيه. ورغم كل ذلك يقول رواية الكليني في هذا الباب إن الإمام الرضا (ع) قال: "إِنِّي غُسِلْتُ أَبِي!". أضف إلى ذلك أن غسل الإمام لا يختلف عن غسل سائر المسلمين، فيجب على المسلمين الحاضرين فرض كفاية أن يتولوا غسل الميت، ولا يجب ذلك على الغائبين.

١٥٠ - بَابُ مَوَالِيدِ الْأَئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب وفي الباب الذي يليه تمّ حشد مجموعة من الروايات تصف الأئمة بصفات، يقول عنها الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»: "صفات لا ترفع من شأن الإمام ولا يضره عدمها.

وجميع المرويات حول هذا الموضوع لا تكاد تجد روايةً منه يخلو سندها عن كذاب أو منحرف عن التشيع الصحيح، كما يبدو ذلك للمتتبع في أحوال الرواة، ومن المعلوم أن مجرد ذلك لا يثبت كون الرواية من الموضوعات لجواز أن يصدق غير العادل ومن لا يتورع عن الكذب، ولكن التدوين والأخذ بمضمونها لا تفره أصول علم الدراية ما لم تقترن بشاهد يرجح صدورها عن الإمام عليه السلام، وليس في المرويات الصحيحة والنصوص القرآنية وأصول الإسلام والتشيع ما يصلح أداء هذه المهمة" (٢).

نعم، ذُكِرَتْ في هذا الباب ثمانية أحاديث اعتبر المجلسيّ سندي الحديث الأول منها ضعيفين، وكذلك أسانيد الأحاديث ٢ و ٣ و ٥ و ٦، واعتبر الحديث ٤ مجهولاً والحديث ٧ صحيحاً والحديث ٨ مُرْسَلاً. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهبوديّ أيّاً من أحاديث هذا الباب.

← الحديثان ١ و ٣ - يقول مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ - الذي ضَعَفَهُ علماء الرجال هو وأبوه، ومن جملتهم: النجاشي والشيخ الطوسي والعلامة الحلي وابن داود (٣). ويقول «يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ» - الذي كان من وضّاعي الحديث المعروفين وكان كذاباً لُعنَ على

(١) الشيخ المفيد، «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٢) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) لمعرفة حاله راجعوا الصفحات ١١٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

لسان حضرة الإمام الرضا (ع) ^(١) - يقولان إن نطفة الإمام تنعقد على النحو التالي: "لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي عَلِقَ فِيهَا بِجَدِّي أَتَى أَبِي جَدَّ أَبِي بِكَاسٍ فِيهِ شَرْبَةُ أَرَقٍ مِنَ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ مِنَ الرُّبْدِ وَأَخْلَى مِنَ الشَّهْدِ وَأَبْرَدَ مِنَ الثَّلْجِ وَأَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ، فَسَفَّاهُ إِيَّاهُ وَأَمَرَهُ بِالْجَمَاعِ، فَقَامَ فَجَامَعَ فَعَلِقَ بِجَدِّي!!".

لم ينتبه الكليني إلى أنه ادعى في الحديث الثامن من هذا الباب أن الإمام لا يجنب! ونسأل إذا كان الإمام لا يجنب فكيف يُجنب أولاداً، ثم ما الفائدة من شرب الشراب المذكور إذا كان لا يجنب؟

ثم تابع الرواة حديثهم فقالوا: "وَإِذَا سَكَنَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَأَنْشِئَ فِيهَا الرُّوحَ بَعَثَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَكًا يُقَالُ لَهُ حَيَّوَانٌ فَكَتَبَ عَلَى عِضْدِهِ الْأَيْمَنِ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ!!".

إن الكليني نفسه حائر متخبط في هذه القصة، ولم نعلم في النهاية أين يكتب الملك الآية المذكورة، لأنه جاء في الحديثين الأول والثالث أن الملك يكتب الآية على عضد الإمام الأيمن، ولكنه جاء في الحديثين الثاني والسادس أن الملك يكتب الآية بين عيني الإمام، وقال في الحديث الرابع إن الملك يكتب الآية بين كتفيه!! وحيرة الكليني الأخرى أنه قال في الحديث الأول إن الروح تنشأ بعد أربعة أشهر من انعقاد نطفة الإمام، ولكنه قال في الحديث الثاني والثالث: إن نطفة الإمام تسمع بعد أربعين يوماً من انعقادها!! وكذلك قال في الحديث الأول إن الآية المذكورة تكتب على عضد الإمام الأيمن وهو في بطن أمه، في حين قال في الحديث الثالث إن الآية تكتب على عضد الإمام بعد ولاته!

لقد ادعى الكليني في أحاديث الأبواب السالفة ومنها الباب ٦١ أن الإمام لا يرى الملك بل يسمع صوته فقط، ولكنه يقول في هذا الباب إن الملك يأتي الإمام بشراب معين! فنسأل: هل الصوت يأتي بشراب؟!

أمثال هذه الأكاذيب كثيرة في هذا الباب. ولذلك نسأل: لماذا لم يدع نبي الإسلام مثل هذه الادعاءات؟ لماذا لم تذكر مثل هذه الخصائص والامتيازات للرسول الأكرم ولسائر الأنبياء في القرآن، بل جاء في القرآن ما يناقضها، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم/ ١١]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف/ ١١٠]. إذن، الاختلاف والاستثناء الوحيد للأنبياء هو الوحي.

وقال الله تعالى أيضاً: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان/ ٢]. فكيف تقولون إن الأئمة لا يجنبون؟ إن هذا الادعاء يخالف حتى الروايات التي رواها الشيعة في أبواب الفقه حول غسل النبي و بعد معاشرته لنسائه ^(٢)، ومخالف للأحاديث المروية عن

(١) لمعرفة حاله راجعوا كتاب «زيارات و زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ١٢٨ و ١٢٩.

(٢) راجعوا صحيح الكافي، ج ١، ص ١٨١، الحديث ٦٣٠. والحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٦٩، (باب طهارة سور الجنب)، حديث ٦. و(باب جواز مرور الجنب والحائض في المساجد)، ص ٤٨٨، حديث ١٦. ومستدرک الوسائل، ج ١، (باب جواز قراءة الجنب والحائض

علي (ع) التي قال فيها عن نفسه إنه كَانَ رَجُلًا مَذَّاءً وَاسْتَحْيَا أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَأَمَرَ الْمُقَدَّادُ أَنْ يَسْأَلَهُ [عن حكم المذي] (١).

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل/٧٨]، كيف يتكلم الأئمة بمجرد ولادتهم مع أنه لا يوحى إليهم، وكيف يتلون آية من القرآن ويعلمون جميع العلوم و..... إلخ؟! لا سيما أن الآية لم تستثن الأئمة. وأدعي في أحاديث هذا الباب أن الأئمة يشرفون على أعمال العباد. وقد بينا بطلان هذا القول سابقاً فراجعوا ما ذكرناه حوله في الباب ٨٧. وقد نقدنا الحديث الثامن من هذا الباب فيما سبق (راجعوا الصفحة ٥١٩).

١٥١- بَابُ خَلْقِ أَبْدَانِ الْأَئِمَّةِ وَأَرْوَاحِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ (ع)

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهيوذي أيًا منها. واعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٢ و ٤ مجهولةً والحديث ٣ مرفوعاً واعتبر ذيله مجهولاً. وقد كرر الكليني الحديث الرابع في هذا الباب مرةً ثانيةً في الجزء الثاني من أصول الكافي، صفحة ٤ (باب طينة المؤمن والكافر)، الحديث الرابع.

تضمنت متون أحاديث هذا الباب غلواً في حق الأئمة، وأدعت أنهم خُلِقُوا مِنْ نُورِ عَظْمَةِ اللَّهِ وَمِنْ أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وأن سائر الناس خُلِقُوا مِنْ سَجِينٍ وَمِنْ طِينَةِ الْخَرَابِ. ونقول: إذاً في هذه الحالة ما كان ينبغي للنبي ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف/١١٠] بل كان عليه أن يقول: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ غَيْرُكُمْ!!﴾.

والفضيحة الأكبر في هذه الأحاديث أنه تم الاستناد فيها إلى الآيات التالية:

﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ❶ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ❷ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ ❸ كِتَابٌ مَرْقُومٌ..... [المطففين/٦-٩]، إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ❹ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ❺ كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين/١٨ - ٢٠].

من الواضح أن واضع هذا الحديث كان جاهلاً بالقرآن ولم يكن يعلم أن «سِجِّين»: صحيفة مكتوبة، وظن أن «عِلِّيِّينَ» مقام عظيم وأن «سِجِّينَ» مثلاً تراب حقير خلق منه الفجار!

وقد ذكر في أحاديث هذا الباب أن بين الشيعة وسائر الناس تفاوت في الخلقة وأدعي أن أرواح الشيعة من «عِلِّيِّينَ»، وأرواح سائر الناس من «سِجِّينَ»! أما القرآن الكريم فلم يفرق في الخلقة بين الناس إطلاقاً واعتبر أن جميع الناس خُلِقُوا عَلَى الْفِطْرَةِ فَقَالَ: ﴿فَأَقِمْ

والنفساء القرآن)، ص ٦٨، الحديثان ٢ و ٣، و(باب كيفية غسل الجنابة)، ص ٦٩، الحديث ٤، و(باب استحباب الصب على الرأس) ص ٧٠، الحديث ١، و(باب عدم وجوب إعلام الغير بخلل في الغسل)، الحديث ١، ونظائرها.

(١) راجعوا الصفحة ٦٥ من الكتاب الحالي.

وَجَهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ» [الروم/٣٠].

ومن المؤلفات أن نعلم أن الكليني ذكر خمسة أحاديث في باب «فطرة الخلق على التوحيد»^(١)، كلها تدل على أن جميع الناس خلقوا على فطرة التوحيد والإسلام أي أن الناس أجمعين ذوي خلقة واحدة وفطرة واحدة، أما هنا فجعل بين الشيعة وغيرهم فرقاً في الخلقة!

١٥٢- بَابُ التَّسْلِيمِ وَفَضْلِ الْمُسْلِمِينَ

جاءت في هذا الباب ثمانية أحاديث، اعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٤ و ٨ ضعيفةً والحديثين ٢ و ٧ حسنين، والحديث ٣ مؤثقاً، والحديث ٥ مجهولاً، والحديث ٦ مرسلاً ومجهولاً. واعتبر الأستاذ البهبودي الحديثين ٢ و ٣ فقط من هذا الباب صحيحين.

يدعو الحديث الثاني في هذا الباب المسلمين إلى التسليم لقول الله وقول رسول الله ﷺ، وهذا الموضوع لحسن الحظ لا يخالف له في عالم الإسلام -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- لكن مع الأسف ينبغي أن ننبه القارئ أن الكليني أتى بهذا الحديث في وسط أحاديث أخرى مضامينها محل تأمل، لأن بقية أحاديث هذا الباب تدعي أننا يجب أن نقبل قبولاً أعمى ومطلق ودون سؤال كل ما وصل إلينا عن الأئمة! في الواقع لقد أراد الرواة أن يجعلوا الأئمة في رتبة الله ورسوله ﷺ! وهذا الادعاء بالطبع يحتاج إلى إثبات، للأسباب التالية:

أولاً: إن طاعة غير الله ورسوله ﷺ طاعة مطلقة بلا قيد ولا شرط تحتاج إلى دليل وبينة شرعية، والبينة على المدعي.

ثانياً: إن الله تعالى الذي أمرنا بطاعته وطاعة رسوله طاعة مطلقة ومحضة قال في كتابه لنبيه يجب عليك وعلى أتباعك أن تكونوا ذوي بصيرة ودقة وأن تتفكروا وأن لا تطيعوا أحداً طاعةً عمياء لأن الطاعة المحضة لغير الله ورسوله بمنزلة عبادته وبمثابة اتخاذ رب وشريك لله^(٢).

طبقاً لتعاليم الإسلام العزيز، لا بد أن تستند طاعة غير الله ورسوله والاستسلام لإرادته إلى دليل شرعي، وبعبارة أخرى لا بد من دليل وبرهان على وجوب طاعة غير الله ورسوله. يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء/٣٦]، وقال

للمخالفين: إن كنتم صادقين في أن كلامكم حق فأتوا ببرهانكم على ذلك: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة/١١١، الأنبياء/٢٤، النمل/٦٤] أي أنه ليس لديكم برهان على قولكم، ولكن إن أثبتتم ببرهان ولم تغالطوا فيه فإن النبي نفسه سيقبل قولكم. بل حتى الكليني ذاته ادّعى في الباب ٢١ من الكافي (الحديث ٥) أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: "إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ". يعني لا ينبغي لكم أن تقبلوا كلامي لمجرد أنني أنا قلته، بل لا تقبلوه إلا إذا عرفتكم أنني أستند فيما أقوله إلى القرآن الكريم. وادّعى في الباب ٢٣ من الكافي (الحديث ٢) أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إِذَا وَرَدَ

(١) أصول الكافي، ج ٢، ص ١٢. وقد اعتبر الأستاذ البهبودي الأحاديث: ١ و ٣ و ٤ من الباب المذكور، صحيحة.

(٢) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الباب ١٩ من الكتاب الحالي (ص ٢٠٨ - ٢٠٤).

عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ».

← الحديث ٧ - في هذا الحديث تم التلاعب بمعاني آيات من القرآن وأدعي أن المخاطب في الآيتين ٦٤ و ٦٥ من سورة النساء هو حضرة علي (ع)! ولكي نوضح كذب ادعاء رواة هذا الحديث ننقل ما ذكره الشيخ الطبرسي في تفسير الآيتين في تفسيره «مجمع البيان»، إذ قال إن أكثر المفسرين يقولون أن رجلاً يهودياً تنازع وتشاجر مع أحد المنافقين حول موضوع ما. وكان اليهودي يعلم أن رسول الله ﷺ لا يقبل الرشوة في القضاء ويحكم بالعدل فقال لنذهب إلى محمد ونتحاكم إليه، ولكن المدعي المسلم لم يقبل ذلك وأراد التحاكم إلى شخص آخر غير النبي ﷺ! فنزلت الآيات ٦٠ فما بعدها من سورة النساء تُعلق على هذه الواقعة.

ثم قال الطبرسي عن الآية ٦٣:

«وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ» ... ظلموا أنفسهم بالكفر والنفاق «جَاءُوكَ»: تائبين مقبلين عليك مؤمنين بك. «فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ»: لذنوبهم ونزعوا عما هم عليه «وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ»: رجع من لفظ الخطاب في قوله «جَاءُوكَ» إلى لفظ الغيبة، جزيئاً على عادة العرب المألوفة. واستغفرت لهم يا محمد ذنوبهم أي سألت الله أن يغفر لهم ذنوبهم «لَوْجَدُوا اللَّهَ» لوجدوا مغفرة الله لذنوبهم ورحمته إياهم».

كما تلاحظون يُصرّح الطبرسي أن الآية رجعت من لفظ الخطاب «جاءوك» إلى لفظ الغائب «اسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ» كما هي عادة العرب. إذن فالطبرسي أرجع الضمير «ك» في فعل «جاءوك» إلى النبي ﷺ وليس إلى علي كما يدعي الحديث. ورغم أن الشيخ الطبرسي يذكر غالباً في تفسيره «مجمع البيان» مرويات الكليني [إلى جانب مرويات مفسري الصحابة والتابعين]، إلا أنه لم يعتن هنا مطلقاً بحديث الكليني هذا.

لقد افترى رواة الكليني على الإمام الباقر (ع) وَحَرَفُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ وَادَّعَوْا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبٌ عَلِيًّا (ع) فقال: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا. فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ فِيمَا تَعَاقدُوا عَلَيْهِ لَئِنْ آمَنَ اللَّهُ مُحَمَّدًا أَلَّا يَزِدُّوا هَذَا الْأَمْرَ فِي بَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا!!». ولا نستغرب بالطبع أن يروي أحقق مثل «علي بن إبراهيم» الذي كان يعتقد بتحريف القرآن، مثل هذا الحديث!!

← الحديث ٨ - في هذا الحديث تم التلاعب أيضاً بمعنى الآية ١٨ من سورة الزمر، وقد روى الكليني ما يشبه ذلك في الحديث الأول من الباب ١٨ وعلقنا عليه هناك فليُراجَع ثَمَّةً.

١٥٣- بَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ مَا يَفْضُونَ مَنَاسِكَهُمْ أَنْ يَأْتُوا الْإِمَامَ فَيَسْأَلُونَهُ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيُعَلِّمُونَهُمْ وَلَا يَتَّخِذُوا مَوَدَّةً لَهُمْ
في هذا الباب ثلاثة أحاديث. اعتبر المجلسي الحديث الأول منها حسناً والحديثين ٢ و٣ ضعيفين، واعتبر الأستاذ البهوتي الحديث الأول فقط صحيحاً.

تقول أحاديث هذا الباب إن حضرة باقر العلوم (ع) نَظَرَ إِلَى النَّاسِ يَطُوفُونَ حَوْلَ الْكُغْبَةِ (نَظَرَةً اسْتِخْفَافًا وَتَحْقِيرًا) فَقَالَ: "هَكَذَا كَانُوا يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِنَّمَا أَمَرُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهَا ثُمَّ يَنْفَرُوا إِلَيْنَا فَيُعَلِّمُونَا وَلَا يَتَّخِذُوا مَوَدَّةً لَهُمْ وَيَعْرِضُوا عَلَيْنَا نَصْرَتَهُمْ!".

ونسأل: أولاً: أرونا من فضلكم أين أمر الله بمثل هذا الأمر في كتابه؟!

ثانياً: لو كان ذلك العمل مهماً إلى هذه الدرجة بحيث أنه يشكّل الفارق بين الحج الإسلامي وحج الجاهلية، فلماذا لم يبيّنه لنا الله الذي هو أرحم الراحمين في كتابه؟ ولم يعرفنا بالذين يجب أن ننفر إليهم ونرجع إليهم كي تقوم الحُجَّةُ على الحُجَّاج؟ ولماذا ترك مهمة بيان ذلك على عاتق رواية الكليني؟!!

ثالثاً: الحجُّ عبادةٌ عامّةٌ تجب على كل فرد مستطيع بما في ذلك النبي ﷺ، وقد أدّى النبي ﷺ الحجَّ. فلو كان الحجُّ الذي أَرَادَهُ اللهُ من عبادته المستطيعين مطلوباً على النحو الذي ادّعيتموه، فبئسوا لنا من فضلكم إلى من يَنْفَرُ الْأُئِمَّةُ أَنْفُسُهُمْ بعد مناسك الحج؟! هل حجُّ الإمام يختلف عن حجِّ المأموم؟!

رابعاً: لنفرض أن ما قلتموه صحيح، وأنه عندما كان الإمام ظاهراً وربما كان يسعى للثورة على خلفاء الجور ويحتاج إلى نصرته سائر المسلمين، فكان يتوقّع حتماً أن يتعاون الناس معه وألا يتركوه وحده، ولكننا نجد الآن أن ألف سنة قد مضت ولم يظهر إمام بين الناس، فما فائدة مثل هذه الأحاديث؟!

هذا، وفي الحديث الأول تمّ نقل الآية ٣٧ من سورة إبراهيم المباركة على نحو خاطئ وبدلاً من كلمة «فاجعل» قال «واجعل»!

← الحديث ٣ - الحديث الثالث بئس للفرقة بين المسلمين ونفخ في نارها. افترى رواته علي حضرة باقر العلوم (ع) أنه وصف أبا حنيفة وسفيان الثوري بعبارة «هؤلاء الأخاب»!

وأقول: إن علماءنا يدّعون أن أبا حنيفة تتلمذ على الإمام الصادق عليه السلام سنتين. والتاريخ - كما ذكرنا سابقاً (ص ١٥٤-٢٠٩) - يشهد أن أبا حنيفة كان من محبي الأئمة وأنصارهم^(١)؛ فكيف من الممكن للإمام الجليل أن يعتبره هو وسفيان خبيثين؟! وليت شعري! هل يفيد مثل هذا الحديث سوى تصوير الأئمة بأنهم أشخاص غير مؤدبين وغير منصفين، وإثارة الحزازات وتعميق الفرقة بين المسلمين؟! هل الإمام الجليل يفتاب المسلمين خلف ظهورهم ويعتبرهم خيئاء؟ أضف إلى ذلك أن أبا حنيفة كان يستند إلى آيات القرآن وإلى عدد قليل من أحاديث النبي ﷺ، فكيف يقول هذا الحديث عنه: "هؤلاء الصادقون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين"! ألا يعتبر واضح هذا الحديث القرآن الكريم كتاباً مبيناً؟

(١) راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ١٦٤).

١٥٤- بَابُ أَنَّ الْأئِمَّةَ تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بُيُوتَهُمْ وَتَطَأُ بُسُطَهُمْ وَتَأْتِيهِمْ بِالْأَخْبَارِ (ع)
وردت في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهيوذي أيّاً منها. واعتبر
المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٤ ضعيفين والحديث ٢ حسناً والحديث ٣ صحيحاً.
← الحديث ١ - في الحديث الأول يسأل الراوي الإمام: "هل تظهر لكم الملائكة؟"،
فلا ينكر الإمام ذلك، بل يَمْسَحُ يَدَهُ عَلَى بَعْضِ صِبْيَانِهِ ويقول: "هُمُ الْأَطْفَالُ بِصِبْيَانِنَا مِنَّا
بِهِمْ!!"

إن لم يكن هذا تصريح بظهور الملائكة لهم فهو على الأقل إشارة ضمنية إلى ذلك،
وهذا يخالف ادّعاء الكليني في الباب ٦١!

← الحديث ٢ - الحديث الثاني أيضاً يخالف ادّعاء الكليني في الباب ٦١ لأنه يقول إن
الملائكة تتكئ على مساور [أي وسائدهم] الأئمة! ونسأل: كيف يتكئ الصوت على
الوسائد؟!

← الحديثان ٣ و ٤- لقد نقدنا الحديث الثالث سابقاً (ص ١٩٩ - ٢٧٣) فلا نكرر
الكلام بشأنه هنا. والحديث الرابع أيضاً من أكاذيب «عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ الْبُطَانِيِّ» الذي
تعرّفنا عليه سابقاً (راجعوا ص ١٤١ فما بعد).

١٥٥- بَابُ أَنَّ الْجَنَّ يَأْتِيهِمْ فَيَسْأَلُونَهُمْ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيَتَوَجَّهُونَ فِي أُمُورِهِمْ
يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث لم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البهيوذي أي واحد منها.
اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ١ مجهولاً والأحاديث ٢ و ٥ و ٦ ضعيفةً والحديث ٣ مُرْسَلاً
والحديث ٤ حسناً وذيله مُرْسَلاً، والحديث ٧ ضعيفاً أو مجهولاً.

راوي الحديثين الأول والثالث شخص كذاب ناووسي المذهب يُدعى «سَعْدُ الْإِسْكَافِ»
الذي عرّفنا به فيما سبق (ص ٣٥٧). أما راوي الحديث السادس فهو «عَمْرُو بْنُ شَمْرِ بْنِ
يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ» الذي اعتبره علماء الرجال ضعيفاً جداً، وكما قال الأستاذ «هاشم معروف
الحسني» والأستاذ «محمد باقر البهبودي» كان ينسب أكاذيبه إلى «جابر الجعفي» وقد رد
الأستاذ «معروف الحسني» الأحاديث ١ و ٥ و ٦ من هذا الباب (١).

في الحديثين الرابع والسابع سمع «سدير» و«جابر» صوت الجنّ ولم يُصابا بالحمى،
أما في الحديث الخامس فسمعت «حكيمة» صوت الجنّ فأصيبت بالحمى لمدة سنة!
ونقول: إنّ الله تعالى سَخَّرَ الْجَنَّ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وليس لدينا دليل على أنّه سَخَّرَ الْجَنَّ لغيره
من الأنبياء فما بالك بالأئمة؟! بل يمكننا أن نستنبط من القرآن أنّ النبي الأكرم 9 لم يكن
على ارتباط وصلة مباشرة من الجنّ بل كان يعلم أخبارهم من طريق الوحي فقط
(الأحقاف/٢٩، الجن/١). وفي رأينا إن أفضل دليل على كذب هذه الأحاديث وبطلانها هو
متونها.

١٥٦- بَابُ فِي الْأئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُدَ وَلَا
يَسْأَلُونَ النَّبِيَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ وَالرَّحْمَةَ وَالرِّضْوَانُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، لم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البهيوذي أيّاً منها. اعتبر
المَجْلِسِيُّ الحديث ١ حسناً أو مُوْتَقَّأً والحديث ٣ مُوْتَقَّأً والحديثين ٢ و ٥ ضعيفين والحديث

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

تدعي أحاديث هذا الباب أن الإمام الثاني عشر إذا ظهر حكم بحكم داود وسليمان - عليهما السلام - ولا يطلب دليلاً ولا بيّنة ولا شاهداً!!

فنسأل: أليس قائم آل محمد مسلماً تابعاً للقرآن؟ أم أنه يتبع ديناً آخر غير الإسلام؟! ألسنم تعتقدون أن "حلالٌ مُحَمَّدٌ حلالٌ أبداً إلى يوم القيامة وحرامٌ أبداً إلى يوم القيامة"؟!^(١)، إذا فعندما لا يجيز الشرع للقاضي أن يحكم دون بيّنة ودليل فإن هذا الحكم باقٍ إلى يوم القيامة؛ فكيف يحكم الإمام دون أن يُطالب المدّعي بالبيّنة؟ والقرآن ذاته يوجب حضور الشاهد وإقامة الشهادة والبيّنة. وكان النبي الأكرم 9 - على علو مقامه - يطلب الشهادة والبيّنة، وكان عليّ عليه السلام أيضاً يطلب في عهد خلافته الشهادة في القضاء والمحاكمات.

كما أن النبي الأكرم 9 لم يكن عليمًا بذات الصدور (البقرة/ ٢٠٣ - ٢٠٤) فكيف يعلم الإمام ما في صدور العباد؟ أضف إلى ذلك أن الله اعتبر القرآن الكريم حاكماً ومهيماً على الكتب السماوية والشرائع السابقة، فلماذا يحكم الإمام بحكم داود عليه السلام وبشريعة التوراة المنسوخة بدلاً من حكمه بالقرآن؟! هل الإمام القائم - والعياذ بالله - يهودي؟! ما النقص في القرآن والإسلام حتى يترك الإمام القائم الحكم بهما ويحكم بحكم داود؟!!

١٥٧- بَابُ أَنَّ مُسْتَقَى الْعِلْمِ مِنْ بَيِّنَاتِ آلِ مُحَمَّدٍ (ع)

في هذا الباب حديثان مجهولان وضعيفان لم يُصحَّحهما لا المجلّسي ولا الیهبودی. مفهوم الحديثين أن «أهل البيت أدري بما فيه» أو «أهل مكة أدري بشعابها». ونحن أيضاً لا ننكر هذا الأمر ولكننا نقول إننا لا نستطيع أن نحصل على شيء مهم من معارف أولئك الأئمة الكرام من كُتُب نظير «الكافي» أو «بصائر الدرجات» وأمثالهما، لأننا لا نشك في أن علوم أولئك الأئمة الكرام مستقاة من القرآن وسنة النبي ولم تكن أبداً مخالفة للقرآن. ولكن قسماً كبيراً مما في «الكافي» ونظائره لا يوافق القرآن وسنة النبي 9.

١٥٨- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ فِي يَدِ النَّاسِ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ الْأَئِمَّةِ (ع) وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِنْدِهِمْ فَهُوَ بَاطِلٌ

جاءت في هذا الباب سنة أحاديث، اعتبر المجلّسي الأحاديث ١ و ٣ و ٤ منها صحيحةً والحديث ٢ حسناً والحديثين ٥ و ٦ مجهولين، واعتبر الأستاذ الیهبودی الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ صحيحةً.

مضمون هذه الأحاديث أن ما لدى الناس من حقٍّ وصوابٍ فهو ممّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وكل ما هو باطل وخاطئ فهو من عند غيرهم. فنقول: إن كتب حديثنا، نسبت كل ما جاء فيها - حقاً كان أم باطلاً - إلى الأئمة! فإن كان المقصود من الذي خرج من عند أهل البيت: هذه الأحاديث التي يرويها وينقلها لنا أمثال الكليني، فيجب أن نقول عندئذ إن أكثر ما فيها لا يوافق القرآن والعقل. في رأينا، إن مقصود الإمام هو الأحاديث التي صدرت عنه فعلاً ولم يتدخل فيها الرواة فاسدوا العقيدة.

(١) مضمون حديث عن الإمام الصادق عليه السلام في أصول الكافي، ج ١، ص ٥٨، (٢٠) - بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَائِيسِ، الحديث ١٩. (الْمُنْتَزِعُ)

بناءً على ذلك وبالنظر إلى الوضع الحالي لكتب الحديث مثل «الكافي» وغيره، ينبغي أن نقول: إن كل ما نسب إلى أولئك الأئمة الكرام إن كان موافقاً لكتاب الله ومطابقاً لتعاليمه وجب قبوله وأما ما لم يوافق كتاب الله فهو مردود وهو ليس كلام الأئمة ولم يصدر عنهم في الواقع، بل لقَّه الوضّاعون ونسبوه إليهم. وينبغي أن نعلم أن كل حكم مأخوذ من القرآن والسنة يجب قبوله سواء قاله الأئمة أم لا.

← الحديث ٦ - سعى الراوي في هذا الحديث - طبقاً للعادة - إلى تشويه صورة اثنين من الفقهاء هما «عباد بن كثير» و «ابن شريح» كي ينفر الناس منهما ويسئوا الظن بهما. لقد أراد الراوي أن يظهر ذنوبك الفقيهين شخصين ساذجين وأن يقول بشكل ضمنى إن غلام أب الإمام الصادق عليه السلام «عبد الله بن ميمون القدّاح» أذكى منهما، وكان يفهم المسائل على نحو أسرع منهما! لكن ينبغي أن نعلم أن ابن داود ذكر «عبد الله بن ميمون القدّاح» في عداد الضعفاء وفي زمرة من لعنوا على لسان الأئمة، وروى الكليني أيضاً أن القدّاح كان يزيد في أحاديث الأئمة أشياء من عنده! علاوة على ذلك فإنه لم يلتق أبداً بالإمام الباقر (ع)، وأحاديثه عن ذلك الإمام كلها كذب متناً وسنداً^(١). ورغم ذلك أثنى رواة الكليني على مثل هذا الشخص!

١٥٩ - بَابٌ فِيْمَا جَاءَ أَنَّ حَدِيثَهُمْ صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ

في هذا الباب خمسة أحاديث لم يُصحِّح المجلِّس ولا الأستاذ البهيودي أيّاً منها. قال المجلِّس إن الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٥ ضعيفة، والحديث ٤ مُرْسَلٌ! حقاً لقد أبدع الكليني في جمع الأحاديث!

واعلم أن كلمة مُسْتَصْعَبٌ مبالغة من «صعب». بناءً على روايات هذا الباب فإن أحاديث الأئمة صعبةٌ عسيرة على الفهم بل شديدة الصعوبة جداً! ولن نناقش مضمون هذه الأحاديث ولكننا نذكر بأن علماءنا يقولون إن القرآن صعبٌ وظنّي الدلالة، ولا بد من عرضه على أحاديث الأئمة وأن نقبل كل ما روي عنهم في تفسيرهم لمعاني آيات القرآن. وَمِنْ ثَمَّ فنقول: إن أحاديث الأئمة - طبقاً لرواياتكم - صعبة عسيرة على الفهم، بعكس كتاب الله تعالى الذي وصفه سبحانه بقوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر/١٧]. وقال:

﴿هَدَى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة/١٨٥]. وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران/١٣٨]. وقال: ﴿هَذَا

بَصَائِرُ لِلنَّاسِ﴾ [الجاثية/٢٠]. فهذه الآيات وأمثالها تبين بوضوح أن الناس يمكنهم أن يفهموا القرآن إذا تدبّروه وتمعنوا بآياته، أما أحاديث الأئمة فهي صعبةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ على حدّ قولكم ولا يفهمها "إلا ملكٌ مُقَرَّبٌ أو نبيٌّ مُرْسَلٌ أو عَبْدٌ أَمْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلإِيمَانِ!". فالرجوع إليها لفهم القرآن بواسطتها مثلهُ مثَلٌ من يرجع إلى الأمر الخفيّ الصعب غير المفهوم ليفهم به الأمر السهل الواضح! فهو كمن يريد أن يرى الشمس بواسطة نور الشمعة!! ولنعم ما قال الشاعر (بالفارسية):

زهى نادان كه او خورشيد تابان به نور شمع جوید در بیابان

ومعناه: ما أجهل من يبحث عن نور الشمس في البداء بواسطة نور الشمعة!

والإشكال الآخر هو أنه إذا كانت أحاديث الأئمة على هذا القدر من الصعوبة بحيث لا

(١) راجعوا كتاب معرفة الحديث للأستاذ البهيودي، ص ١٦٧ - ١٦٨.

يَتَحَمَّلُهَا أَحَدٌ سِوَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَقَلِيلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَطْ، فَمَوْضُوعَاتُهَا إِذَا لَيْسَتْ فَطَرِيَّةً وَسَائِرَ النَّاسِ مَعْذُورُونَ فِي عَدَمِ الرَّجُوعِ إِلَيْهَا لِأَنَّ اللَّهَ الرَّحِيمَ لَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا فِي وَسْعِهِمْ وَاسْتَطَاعَتِهِمْ. فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ صَعِبٌ جَدًّا وَيَعْسِرُ فَهَمَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرُدْ فَهَمَّهُ مِنْ عَامَةِ النَّاسِ! وَنَتِيجَةُ ذَلِكَ فَإِنَّ مِثْلَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لَا فَائِدَةَ فِيهَا لِلنَّاسِ.

← **الحديث ٢** - يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي: "وَاللَّهُ لَوْ عَلِمَ أَبُو ذَرٍّ مَا فِي قَلْبِ سَلْمَانَ لَقَتَلَهُ!". وَهَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ وَمِنْ تَلَفِيقَاتِ الرِّوَاةِ الْمَغْرُضِينَ، لِأَنَّ دِينَ أَبِي ذَرٍّ وَسَلْمَانَ دِينَ وَاحِدٌ، فَمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِ سَلْمَانَ مِنْ اعْتِقَادٍ يَجْعَلُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ؟ إِنْ كَانَ مَا فِي قَلْبِهِ مُوَافِقًا لِكِتَابِ اللَّهِ فَلَا يَسْتَوْجِبُ ذَلِكَ كُفْرَهُ وَاسْتِحْقَاقَهُ الْقَتْلَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوَافِقٍ لِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهَذَا خَارِجٌ عَنْ مَوْضُوعِنَا لِأَنَّ سَلْمَانَ كَانَ قَطْعًا مُسْلِمًا وَمُوَافِقًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَمُطِيعًا لِمَا فِيهِ. إِنْ الْقَوْلُ بِأَنَّ اسْتِنْبَاطَ هَذَيْنِ الْفَرْدَيْنِ لِعُلُومِ الشَّرْعِ بَعِيدٌ الْوَاحِدَ عَنِ الْآخَرِ كُلُّ هَذَا الْبَعْدَ إِلَى دَرَجَةِ اعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ كَافِرًا زَعَمَ بَاطِلٌ لَيْسَ أَكْثَرَ، لِأَنَّ اسْتِنْبَاطَ الشَّخْصِ وَفَهْمَهُ لِمَوْضُوعٍ مِنْ مَوْضُوعَاتِ الشَّرِيعَةِ إِذَا تَمَّ حَسَبَ الْقَوَاعِدِ وَالْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ، مَهْمَا كَانَ عَمِيقًا وَذَكِيًّا وَبَارِعًا، لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ وَيَتَقَاوَمَ عَنْ اسْتِنْبَاطِ شَخْصٍ آخَرَ مَهْمَا كَانَ سَطْحِيًّا بَنَحْوِ يَكُونُ فِيهِ الْاسْتِنْبَاطَانِ مُتَضَادَّيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ.

← **الحديث ٣** - جَاءَ فِي مَتْنِهِ: "إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِنْ شَيْعَتِنَا الْمِيثَاقَ كَمَا أَخَذَ عَلَى بَنِي آدَمَ!".

ونَسألُ: هَلِ الشَّيْعَةُ غَيْرُ بَنِي آدَمَ؟ ثَانِيًا: إِنْ اللَّهَ - طَبَقًا لِلآيَةِ ١٧٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ - أَخَذَ الْعَهْدَ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِرُبُوبِيَّتِهِ، فَأَرُونَا مِنْ فَضْلِكُمْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَقُولُ إِنْ اللَّهَ أَخَذَ الْعَهْدَ مِنَ الشَّيْعَةِ؟!

← **الحديث ٤** - سُئِلَ فِيهِ الْإِمَامُ الْهَادِي (ع) سَوْألاً خَاطِئاً فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فَعَلًا هُوَ الَّذِي أَجَابَ عَنْ هَذَا السَّوْأَلِ لَكَانَ بَيِّنٌ خَطَأُ السَّوْأَلِ ذَاتَهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ. لَكِنْ الْحَدِيثُ يَذْكَرُ أَنَّ الْإِمَامَ أَجَابَ إِبْجَابَةً مَبْهَمَةً.

يَقُولُ الْحَدِيثُ إِنْ سَأَلْنَا سَأَلَ الْإِمَامَ (ع): "جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ (ع) حَدِيثُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا مُؤْمِنٌ أَمْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ؟!".

هَذَا فِي حِينِ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْسُوبَ إِلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ وَالَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ السَّائِلُ يَتَضَمَّنُ حَرْفَ «إِلَّا» وَنَصُّهُ: حَدِيثُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَ... الخ. فَالْرَاوِي الْجَاهِلُ حَذَفَ حَرْفَ «إِلَّا»! ثُمَّ إِنْ الْجَوَابُ أَيْضًا مُعَيَّبٌ إِذْ قَالَ: "فَجَاءَ الْجَوَابُ إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ (ع) أَيُّ: لَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ وَلَا نَبِيٌّ وَلَا مُؤْمِنٌ؛ إِنَّ الْمَلَكَ لَا يَحْتَمِلُهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ إِلَى مَلَكٍ غَيْرِهِ، وَالنَّبِيَّ لَا يَحْتَمِلُهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ إِلَى نَبِيٍّ غَيْرِهِ...!!".

ونَسألُ إِلَى أَيِّ نَبِيٍّ آخَرَ يَخْرِجُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟!

← **الحديث ٥** - أَرَادَ الرَّاوِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الشَّيْعَةَ طَبِئَةً مُخْتَلَفَةً عَنْ سَائِرِ الْخَلْقِ، كَيْ يَخْدَعَهُمْ بِهَذَا الْمَدِيحِ وَهَذَا التَّمْجِيدِ لَهُمْ، وَيَجْعَلَهُمْ مَبْتَهَجِينَ لِقَبُولِهِمُ النَّشِيعَ. (كُلُّ جَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرْحُونَ) [المؤمنون/٥٣]. فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَفَعَ الرَّاوِي مَقَامَ الْأَيْمَةِ فَوْقَ مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ نَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ قَوْلَهُ: "إِنَّ عِنْدَنَا وَاللَّهِ سِرًّا مِنْ سِرِّ اللَّهِ وَعِلْمًا مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.... وَاللَّهُ مَا كَلَّفَ اللَّهُ ذَلِكَ أَحَدًا غَيْرَنَا!!".

ونقول: هل كان رسول الله 9 سوى نبيٍّ مُرسلٍ؟! ألم يقل الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء/٩٣].

١٦٠- باب ما أَمَرَ النَّبِيُّ 9 بِالنَّصِيحَةِ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاللُّرُومِ لِجَمَاعَتِهِمْ وَمَنْ هُمْ
جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيُّ سندي الحديث الأول مُوثَّقَيْن،
والحديث ٢ مُرْسَلًا، والحديث ٣ صحيحًا، والحديثين ٤ و٥ ضعيفين. وصَحَّح الأستاذ
البُهْيُودِيُّ الحديثين ١ و٣ فقط من هذا الباب.

تدعو أحاديثُ هذا الباب المسلمين إلى الوحدة والاتحاد واجتناب الفرقة، ونحن نقبل
بذلك تماماً ونضع هذه الأحاديث على عيننا ورأسنا، باستثناء الحديث الثاني الذي وُضِعَ
بقصد التفرقة وبالطبع لا نتوقع غير ذلك من شخص مثل «علي بن الحَكَم». في هذا
الحديث اتَّهم أحدُ أئمَّةِ الفقه بأنه مَرْق حديث الإمام!

هل علينا أن نقبل كل تهمة توجَّه إلى مسلم دون أن نعترض عليها أو نبدي شكاً بها
ونُسارع إلى نقلها في كتبنا؟ في رأينا لقد ابتعد علماء الشيعة بعملهم بأحاديث كتب مثل
«الكافي» وأمثاله عن سائر المسلمين وأشاعوا بدعاً وخرافات باسم الإمام واعتبروا
أنفسهم متدينين والمسلمين الآخرين منحرفين!

١٦١- باب ما يَجِبُ مِنْ حَقِّ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقِّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ
في هذا الباب تسعة أحاديث لم يُصَحِّحِ المَجْلِسِيُّ ولا الأستاذ البُهْيُودِيُّ أيّاً منها! اعتبر
المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و٣ و٦ و٩ ضعيفة، والحديث ٢ مُوثَّقًا والحديث ٤ مجهولاً بمنزلة
المُوثَّق، والحديثين ٧ و٨ مجهولين، والحديث ٥ مُرْسَلًا.

ولما كان سائر المؤرخين والمحدثين قد نقلوا في كتبهم مثل هذه الأحاديث أو ما
يشبهها وكان مضمونها موضع اتفاق لدى الفرق الإسلامية المختلفة جميعها ويتفق تماماً
مع تعاليم الإسلام فإننا نقبل هذه الأحاديث تماماً، ولربما نقل رواة الكُليْنِيَّ هذه الأحاديث
عن الآخرين أو سمعوها من الأئمَّة الكرام ورووها بهدف أن يجعلوها -طبقاً لأهوائهم-
خاصة بأفراد محددين ومنحصرة بهم، بل إننا لنحتمل أن يكون بعضهم قد روى
الأحاديث المذكورة بشيء من التصرف والتغيير والتحريف في ألفاظها. كالحديث
السادس الذي لم يوثق النجاشي راويه الأول: «سفيان بن عيينة» وكان -كما يفهم من
رجال الكُثَيْبِيِّ (ص ٣٣٤)- من الغلاة. وراوييه الثاني «أبو أيوب سليمان بن داود
المنقري» الذي كان من الشيعة وقال ابن الغضائري والعلامة الحلي إنه ضعيف جداً
وكان يضع الحديث في المسائل المهمة على لسان الثقات! وقد ضعفه علماء رجال أهل
السنة أيضاً تضعيفاً شديداً وقالوا إنه لم يكن يتورع عن اللواط والشرب الخمر ووضع
الأحاديث ووضع الأسانيد لها. وطبقاً لما ذكره الأستاذ البُهْيُودِيُّ لم يكن يذكر أحاديثه
سوى شخص من الضعفاء يُدعى «القاسم بن محمد الأصبهاني».

تقول متون هذه الأحاديث إن لإمام المسلمين حقاً على الرعية وللرعية أيضاً حقٌّ على
الإمام. ثُمَّ عددت الأحاديث حقوق كل طرف على الآخر، ومن ذلك أن من حق الرعية
على الإمام أن يؤدي لها حقها من بيت المال وأن لا يختلس هو وأعوانه وأنصاره الأموال
من بيت المال كما يفعل الولاة في زماننا! وأن لا يغلق بابَه أمام الرعية كي يستطيع الناس
أن يوصلوا إليه مطالباتهم، وأن يأخذ للضعيف حقه من القوي وإن كان بعض رعيته

مدينوناً ولا يستطيع أداء الدين فعلى الإمام أن يؤدي عنه دينه وعليه أن يتعامل مع الرعية كمعاملة الأب الرحيم لأبنائه و.....

وفي الحديث الرابع عدّد النبي 9 في آخر خطبة له حقوق الرعية على الوالي بعده ولم يشر إلى فرد خاص بوصفه والي المسلمين من بعده بل لم يذكره حتى بصفة الإمام. وإذا كان الأمر كذلك فإننا نسأل هل المقصود من هذا الإمام سوى رئيس السلطة ومن بيده زمام أمور مجتمع المسلمين؟ هل المقصود إمام حي حاضر أم إمام رحل عن الدنيا منذ سنوات طويلة أو غاب ولم يعد الناس قادرون على الوصول إليه؟

في الحديث الثامن بين النبي الأكرم 9 صفات إمام المسلمين العامة وخصائصه لكنه لم يقل إن الإمام هو من ينصبه الله ويعينه في هذا المقام وأنه من يمهر في الحصة ويطلع على أحوال الناس وهو في بطن أمه وأن رائحة برازه كالمسك.... و..... إلخ.

١٦٢- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ (ع)

في هذا الباب تسعة أحاديث حكم المجلّسيّ على الحديث ١ أنه حسن، والحديث ٨ أنه حسن كالصحيح، واعتبر الأحاديث ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ضعيفة. أما الأستاذ البهبوديّ فلم ير صحة أيّ حديث من أحاديث هذا الباب!

تقول أحاديث هذا الباب إنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ. فما هو المراد من هذا الكلام؟ إن كان المقصود منه أنّه باستثناء الشيعة الاثني عشرية الذين حلل الأئمة لهم الكسب من الأرض، فإنّ كل ما ينتجه أهل الزراعة والفلاحة وكل ما يكسبه جميع أهل الدنيا من الأرض حَرَامٌ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا فَيَأْخُذَ الْأَرْضَ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيُخْرِجَهُمْ صَغَرَةً (كما جاء في نص الحديث الثالث وعدد من الأحاديث الأخرى!) فإننا نقول إنه بصرف النظر عن أن مثل هذا الادّعاء كلام طائفيّ مجوّج وغير معقول ومثير للفرقة بين المسلمين وسبب لسوء ظنّ بعضهم ببعض، فإنه مخالف لسنة الرسول الأكرم 9 لأنه لم يفعل مثل هذا الأمر عندما تولى زمام الأمور في المدينة وأصبح صاحب الأمر والقدرة فيها.

وإذا كان المقصود من كون الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ ما جاء في الحديث الرابع من قول الإمام: "أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ لِلْإِمَامِ يَضَعُهَا حَيْثُ يَشَاءُ وَيَذْفَعُهَا إِلَى مَنْ يَشَاءُ!". فنقول: إن هذا الادّعاء مخالف مخالف صريحة وواضحة للقرآن الكريم الذي يقول: ﴿أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى ﴿١٥﴾ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴿١٦﴾﴾. ويقول كذلك: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴿١٧﴾ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان/٢-٣]. فهذه الآيات تعلن بصراحة تامّة أن الله وحده مالك الدنيا والآخرة، وأنه ليس لله تعالى شريك في ملك السموات والأرض والحكم فيها وأن العباد لا يملكون ضرراً لأنفسهم ولا نفعاً.

في رأينا إن المقصود من «الإمام» في مثل هذه الأحاديث -كما جاء مبسوطاً في كتب الفقه- هو: إمام المسلمين وحاكمهم وولي الأمر المتنقذ الذي بيده زمام أمور بلاد الإسلام، وأنه يجب أخذ جميع الأراضي المفتوحة عنوةً من أيدي الكفار وإعطائها لدولة

الإسلام وجعلها تحت تصرف إمام المسلمين ورئيسهم كي يؤجرها ويستفيد من خراجها فيما يخدم مصالح عموم المسلمين، أي أن منافع هذه الأراضي تشكل جزءاً من موارد بيت مال المسلمين العامة (الخزانة العامة) التي يجب أن تكون تحت إشراف الإمام ويديرها حسب ما يراه من المصالح كي لا يقع الهرج والمرج ولا يتصرف فيها كل شخص من عند نفسه دون محاسبة ولا رقيب، فتضيع مصالح المسلمين بل عليه أن يستثمر هذه المنافع بأحسن وجه.

إن ظاهر كثير من الأخبار أيضاً يفيد أن مثل هذه الأموال ليست ملكاً لأحد بعينه بل هي فيء وأنفال يجب أن تكون ملكاً للأمة تحت إشراف الحكومة الإسلامية وإمام المسلمين. وأحاديث هذا الباب ليست استثناء من هذه القاعدة بدليل أنها جعلت الأنهار أيضاً تحت تصرف الإمام وكما نعلم الأنهار العامة هي من الأنفال التي يجب أن توضع تحت تصرف إمام المسلمين وحاكمهم.

لكن رواية الكلينيّ روى هذه الأحاديث على نحو يحقق أهواءهم وأهدافهم وأرادوا أن يظهرها أن الأرض كلها وكل ما فيها مُلكٌ خاصٌ وشخصيٌّ للإمام وأنه ليس المقصود من الإمام رئيس المجتمع الإسلامي وحاكمه ومن بيده زمام أموره بل المقصود الأئمة الاثني عشر فقط أما بقية الحكام فكلهم غاصبون وتصرفاتهم حرام!!

والنقطة الأخرى أنه لما كان علم الجغرافيا لم يتوسع بعد في زمن وضع تلك الأحاديث أو تحريفها فإن رواية الكلينيّ كانوا في الغالب من العوام وكانوا يظنون أن أنهار الدنيا خمسة أنهار أو سبعة أنهار فقط إذ لم يكونوا يعرفون غيرها في الدنيا! ومن ثمّ ذكروا في الحديث الخامس أن الأنهار ثمانية لكنهم لم يذكروا إلا اسم سبعة أنهار منها فقط، وفي الحديث الثامن ذكروا أن الأنهار خمسة فقط! وفي الحديث الخامس جاء أن جَبْرِئِيلَ (ع) أَمَرَ أَنْ يَحْرَقَ بِإِنْهَامِهِ الْأَنْهَارَ فِي الْأَرْضِ، أما في الحديث الثامن (١) فجاء أن جَبْرِئِيلَ (ع) كَرَى بِرِجْلِهِ الْأَنْهَارَ! وقد سعى المَجْلِسِيُّ - كعادته - إلى تمحّل التأويلات والتبريرات لتوجيه أخطاء هذه الأحاديث!

فإن قلت: إن هذه الأحاديث ليست من كلام الإمام. قلنا: فلماذا أتى بها الكلينيّ في كتابه؟ وإن قلت: يُحتمل أنها من كلام الإمام، قلنا: إذا علم الأئمة متأثراً بمعارف عصرهم ولم يكونوا عالمين بما كان وما يكون!

والحديث التاسع ملفت للنظر، لأنه من جهة يؤيد ما نقوله، ومن جهة أخرى يُبين أن الغلاة والخرافيين كان يرفضون قبول ما لا يوافق أهواءهم! فلم يكونوا إذن طلاب حق أو باحثين عنه أصلاً.

١٦٣ - بَابُ سِيرَةِ الْإِمَامِ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ إِذَا وَلِيَ الْأَمْرَ

في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الأول منها مجهولاً والحديث الثاني مختلفاً فيه، والحديث الثالث مُرسلاً والحديث الرابع صحيحاً. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي سوى الحديث الرابع فقط من أحاديث هذا الباب.

وفي رأينا إن الحديث الثاني ضعيفٌ لوجود «المُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ» في سنده. وجاء في نهج البلاغة ما يشبه متن الحديث الثالث. ولما كانت متون هذه الأحاديث موافقة للعقل

(١) من المثير للانتباه أن نذكر بأن المَجْلِسِيُّ اعتبر الحديث الثامن حديثاً صحيحاً!

١٦٤- بَابُ نَادِرٍ

أورد الكُتَيْبِيُّ في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البُهِيُودِيُّ أيًّا منها! وقال المَجْلِسِيُّ عن الحديثين ١ و ٣ إنهما ضعيفان، وعن الحديثين ٢ و ٤ إنهما مجهولان. وقد تكلمنا سابقاً عن الحديث الثالث (ص ١١٥-١٥٤) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً.

في الحديث الثاني يروي «إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّيَنُورِيُّ» - وهو مهملٌ ومجهولٌ - عن مجهول ومهمل آخر يُدعى «عُمَرُ بْنُ زَاهِرٍ» أن شخصاً مجهولاً سأل الإمام الصادق عليه السلام "عَنِ الْقَائِمِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: لَا ذَاكَ اسْمٌ سَمَى اللَّهُ بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) لَمْ يُسَمَّ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَلَا يَتَسَمَّى بِهِ بَعْدَهُ إِلَّا كَافِرًا! قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ! كَيْفَ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ؟! قَالَ: يَقُولُونَ السَّلَامَ عَلَيْكَ يَا بَقِيَّةَ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأَ ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [هود/٨٦]!!

لاحظوا كيف ينسب مجموعة من الرواة مجهولي الهوية إلى الإمام كلاماً ينضح بالجهل من جميع جوانبه ويخالف العقل والتاريخ.

أولاً: أين سمى الله تعالى حضرة علي عليه السلام بأمر المؤمنين؟

ثانياً: هذا الادعاء مخالفٌ للعقل، لأن كلَّ من انتخبه المسلمون وجعلوه أميراً عليهم، يصبح تلقائياً أميراً للمؤمنين. كما خاطب علي عليه السلام نفسه الناس قائلاً: "أيها الناس عن ملا وأذنٍ أمركم هذا، ليس لأحد حقٌ إلا من أمرتم ^(١) ". ^(٢)

طبقاً للغة العربية كلُّ من أمره المؤمنون على أنفسهم وجعلوه أميراً يقال له «أمير المؤمنين» مثل «أمير المؤمنين» المدفون في «مزار شريف» في بلخ (أفغانستان) ومن ذرية الإمام الحسن المجتبي (ع). إذا كان الأمر كذلك فإذا قام المؤمنون برسول الله 9 بتأشير شخص عليهم وتلقبهم بأمير المؤمنين فلماذا يُعدُّ من لقَّبه بذلك كافراً؟ ولماذا يكون من خوطب بهذا اللقب كافراً أيضاً؟ لماذا لم يبين الله لنا هذا الكفر في القرآن الكريم؟

من الواضح بالطبع أن الغرض الأصلي للأفراد المجهولين الذين لفقوا هذا الحديث إيجاد الفرقة بين المسلمين، وأرادوا أن يقولوا إن الخلفاء الذين خوطبوا بلقب أمير المؤمنين - ما عدا علي بن أبي طالب - كانوا كُفَّاراً! أضف إلى ذلك أن واضع هذا الحديث الجاهل لم يكن يعلم أن «أمير المؤمنين» ليس اسماً بل لقبٌ. كان اسمُ الإمام: «عليّاً» ولم يكن اسمه «أمير المؤمنين»!

ثالثاً: سأل واضع الحديث الجاهل الإمام كيف نسلم على الإمام القائم؟ فليت شعري! هل كان هناك في زمن الإمام الصادق عليه السلام إمام قائم حتى يقول الإمام: سلموا عليه بقولكم: «السلام عليك يا بقية الله»؟! هل يمكن التسليم على إمام لم يولد هو ولا أباه ولم يأتوا إلى الدنيا بعد؟ هذا في حين أن أصحاب الأئمة لم يكونوا يعرفون من هو الإمام بعد إمامهم الحالي. من هذا يتبين أن هذا الحديث وُضِعَ زمن الغيبة ثم دونه الكُتَيْبِيُّ في كتابه

(١) راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] للأستاذ قلمداران، (ص ٢٩).

(٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٤، ص ٤٣٥، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ١٢٧، والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٨، ص ٣٦٧. (المترجم)

دون أن يستخدم عقله، على أنه «الأثار الصحيحة عن الصادقين»!!

رابعاً: والأكثر فضيحةً من كل ما سبق ما جاء في آخر الحديث إذ ادّعى واضعه أن الإمام الصادق عليه السلام استدل على كلامه بالآية ٨٦ من سورة هود مع أنه لا علاقة لها بأي وجه من الوجوه بالإمام! وسنذكر هنا سياق الآية بشكل كامل كي يفتضح أمر أهل الباطل:

تتكلم الآيات التالية عن قصة حضرة شعيب عليه السلام فتقول:

﴿وَالْيَٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٦﴾ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٧﴾ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيضٍ ﴿٨٨﴾ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود/٨٤ - ٨٧].

فكما تلاحظون، يقول حضرة شعيب (ع) لقومه إن ما يبقى لكم من الرزق الحلال الذي تكسبونه دون تطفيف وخيانة في الكيل والوزن، أفضل لكم من الكسب الحرام. إذًا، لا علاقة للموضوع بالإمام القائم أبداً. وحتى الشيخ الطبرسي الذي ينقل غالباً روايات الكليني حول تفسير الأئمة للآيات في تفسيره «مجمع البيان»، لم يعتن مطلقاً بهذا الحديث في تفسير الآية المذكورة. كما أن المجلي اعترف أن المفسرين فسروا عبارة «بَقِيَّتُ اللَّهِ» بما أبقاء الله لكم من رزق بعد إتمامكم الوزن والكيل (أي الرزق الحلال).

أضف إلى ذلك، هل من المعقول أن يقول الله لأمة شعيب (ع) ومخاطبيه الذين لم يكونوا رأوا نبي الإسلام حتى أجيال عديدة بعدهم وفي وسط الكلام عن موضوع العدل في المعاملات: إن كنتم مؤمنين فإن الإمام القائم أفضل لكم!! هل فهم واضع الحديث ما لفته من كلام؟ ألم تكن هناك طريقة أفضل لتعريف الأمة بالإمام القائم؟

هل من المعقول أن يخاطب الله في سورة هود المكيّة التي نزلت في وقت لم تكن فيه مسألة الإمامة مطروحة على الإطلاق، ولم تكن له سابقة بأي وجه من الوجوه: إن كنتم مؤمنين فإن الإمام القائم أفضل لكم؟

هل لله تعالى أصلٌ وبقيّة حتى نقول إن الإمام القائم هو بقية الله؟! لماذا لا يحارب علماء الإسلام هذه الخرافات بل يلزمون الصمت أمامها؟!

الحديث الرابع موهّم لوقوع التحريف في القرآن إذ ينقل إحدى آيات القرآن بشكل مختلف عما في القرآن الكريم إذ فيه إضافة عدة كلمات على ما في القرآن! يقول المجلي في ذلك: "الظاهر أن كلمة «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ» كانت في القرآن ولكنهم حذفوها!!!". وقد ادّعى واضع هذا الحديث الجاهل أن الإمام قال: "هَكَذَا أُنْزِلَ فِي كِتَابِهِ: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وَإِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولِي وَإِنِّي عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)".

وستحدث بالتفصيل في الباب التالي عن مسألة التحريف في القرآن في كتاب «الكافي»، ونذكر هنا فقط بأن راوي هذا الحديث هو «أَبُو الرَّبِيعِ الْقَرَّازُ» وهو رجل مجهول لا نجد لاسمه ذكراً في كتب الرجال.

حقاً إنه لسؤال مُحَيَّر: ما الذي كان يحمل الكُلَيْبِيَّ على أن يدوّن في كتابه أقوال أفراد مجهولين؟

١٦٥- بَابٌ فِيهِ نُكْتُ وَنُتِفَتْ مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ

مسألة تحريف القرآن^(١):

اعلم أن هذا الباب أكثر أبواب «الكافي» تفصيلاً وافتضاحاً! وإنه لمن دواعي الخجل والعار أن يكون أكثر أبواب الكافي تفصيلاً أكثرها افتضاحاً! لقد جمع الكُلَيْبِيَّ في هذا الباب ٩٢ حديثاً أغلبها كالحديث الرابع من الباب ١٦٤ توهم وقوع التحريف في القرآن!! وللأسف لا يقتصر وجود الأحاديث الموهمة لوقوع التحريف في القرآن على هذا الباب فقط، بل توجد مثل هذه الأحاديث في أبواب أخرى في كتاب «الكافي» أيضاً، كما توجد في «روضة الكافي» [أي الجزء الثامن من الكافي] عديد من الأحاديث التي تتضمن هذه العيب والعلة الخطيرة!

قال تعالى بشأن القرآن: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة/١٧]. أي أن الله تعالى لم يوكل جمع القرآن وحفظه إلى العباد فقط، بل تكفل هو بهذا الأمر وتم تحت إشرافه تعالى. وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٥﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت/٤١-٤٢]. وقال بمزيد من أساليب التأكيد ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/٩].

لقد ضمن الله تعالى في الآية الأخيرة، بتأكيدات مكررة، حفظ القرآن من كل تغيير وتحريف:

أولاً: أتى بجملة اسمية تدل على الدوام والاستمرار.

ثانياً: ابتدأ الجملة الاسمية بحرف «إِنَّ» الذي يدل على التأكيد.

ثالثاً: رجّح ضمير الجمع «نا» على ضمير المفرد.

رابعاً: تمّ تشديد التأكيد في الجملة الاسمية المؤكدة من خلال ذكر ضمير الفصل «نحن».

خامساً: نسب نزول القرآن إلى نفسه مما يبين عناية الله الخاصة بهذا الكتاب. كما استخدم صيغة التفعيل (= التَّنْزِيل) بدلاً من صيغة الإفعال (= الإنزال) مما يُعطي مزيداً من التأكيد المعنوي.

سادساً: أتى في الجملة التالية أيضاً بجملة اسمية.

سابعاً وثماناً: استخدم مرّة ثانية أداة التأكيد «إِنَّ» وضمير الجمع.

تاسعاً: استخدم أيضاً لام التأكيد.

عاشراً: استخدم صيغة الجمع «حافظون» أي نحن الله المتصفون بصفات الكمال من

(١) نوصي القراء الكرام قبل مطالعة هذا الباب أن يقرؤوا مرّة ثانية المقدمة التي ذكرناها في بداية الباب ٩٣ لأنها ترتبط بموضوعات هذا الباب ارتباطاً كبيراً.

علم وقدرة وعزّة نحفظ هذا الكتاب^(١).

للأسف إن إحدى فضائح الكليني ومشايعه مثل «علي بن إبراهيم القمي» و«محمد بن يحيى» و«الحسين بن محمد الأشعري» و..... تلوث ذهنهم بأكذوبة تحريف القرآن التي يُسرُّ بها أعداء الإسلام. وقد انطلت هذه الأكذوبة الواضحة على عقول عدد من علماء الشيعة المعروفين مثل «الحاج حسين النوري الطبرسي» الذي بلغت به الحماسة أن ألف كتاباً بعنوان «فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب»!! وقال فيه إن ثقة الإسلام الكليني كان أيضاً من القائلين بوقوع التحريف في القرآن لأنه أورد في كتاب «الحجة» من كتابه «الكافي» لاسيما في الباب ١٦٥ منه، وكذلك في «الروضة من الكافي» أحاديث كثيرة صريحة في وقوع التحريف، دون أن يعترض عليها أو يحاول تأويلها وتوجيهها! كما صرح المجلسي في مواضع عديدة من مؤلفاته وكتبه بمسألة تحريف القرآن! فعلى سبيل المثال - كغيض من فيض فقط - قال في شرح حديث أن القرآن كان سبعة عشر ألف آية^(٢):

"فالخبر صحيح!!! ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندني أن الأخبار في هذا الباب متواترة معني، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يُثبتونها بالخبر؟

فإن قيل: إنه يوجب رفع الاعتماد على القرآن لأنه إذا ثبت تحريفه ففي كل آية يُحتمل ذلك وتجوزهم عليهم السلام على قراءة هذا القرآن والعمل به متواتر معلوم إذ لم ينقل من أحد من الأصحاب أن أحداً من أئمتنا أعطاه قرآناً أو علّمه قراءةً، وهذا ظاهر لمن تتبع الأخبار، ولعمري كيف يجترئون على التكالفات الركيكة في تلك الأخبار مثل ما قيل في هذا الخبر إن الآيات الزائدة عبارة عن الأخبار القدسية أو كانت التجزية بالآيات أكثر وفي خبر لم يكن أن الأسماء كانت مكتوبة على الهامش على سبيل التفسير والله تعالى يعلم"^(٣).

وممن ارتكب أيضاً القول الشنيع بوقوع التحريف في القرآن السيد عبد الله شبر في «مصابيح الأنوار»، والشيخ أحمد النراقي في كتاب «مناهج الأحكام»، مبحث حُجّة زواهر الكتاب، والشيخ أحمد الطبرسي مؤلف كتاب «الاحتجاج على أهل اللجاج»، والشيخ محمد صالح المازندراني مؤلف «شرح الكافي»، والشيخ الحرّ العاملي مؤلف «وسائل الشيعة» في كتابه الموسوم بـ «مرآة الأنوار»، والشيخ نعمة الله الجزائري في

(١) حول موضوع صيانة القرآن الكريم من التحريف راجعوا مقدمة تفسير «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن] تأليف كاتب هذه السطور (الفصل الأول حتى الفصل الحادي عشر) خاصة الفصل الثامن عشر (أي فصل القائلون بالتحريف تلاعبوا بكتاب الله) الذي يتعلق بالأحاديث الموهمة لتحريف القرآن. وراجعوا أيضاً كتاب «راهی به سوی وحدت اسلامي» [طريق نحو الوحدة الإسلامية] تأليف «مصطفى الحسيني الطباطبائي»، ط ١، ص ٩٥ فما بعد.

(٢) انظروا هذا الحديث في الصفحة ٦٢٤ من الجزء الثاني من أصول الكافي.

(٣) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ١٢، ص ٥٢٥-٥٢٦. وكما تلاحظون فإن مروج الخرافات وحارس البدع المجلسي قلّق على فقدان الثقة بالأحاديث والأخبار أكثر من قلّقه على فقدان الثقة بالقرآن الكريم!

«الأنوار النعمانية»، والشيخ المفيد في كتاب «أوائل المقالات»!!^(١)

ويدعي الشيخ المفيد - وهو مفيد في الواقع للمفترقين بين المسلمين فقط لكنه مُضِرٌّ بالإسلام والمسلمين- كما قلنا، أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ قَدْ قُرِئَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ لَأَقْبَيْنَا فِيهِ مُسَمِّينَ كَمَا سَمِيَ مَنْ كَانَ قَبْلُنَا!!!"^(٢)

وقال الفيض الكاشاني - متأثراً بالكليني وأمثاله - في المقدمة السادسة من تفسيره «الصافي في تفسير القرآن»:

"أقول: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت (عليهم السلام) إن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد ص، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مُغَيَّرٌ ومُحَرَّفٌ. وإنه قد حُذِفَ عنه أشياء كثيرة منها اسم علي (عليه السلام) في كثير من المواضع ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله ص"^(٣).

ثم نقل الفيض الكاشاني عن تفسير علي بن إبراهيم القمي المعروف بـ «تفسير القمي» قوله:

"إن صَحَّتْ هذه الأخبار فلعلَّ التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال [ولا يزال من الممكن فهم مقاصد القرآن] كحذف اسم علي وآل محمد (صلى الله عليهم)، وحذف أسماء المنافقين عليهم لعائن الله فإن الانتفاع بعموم اللفظ باقٍ، وكحذف بعض الآيات وكتمانها، فإنَّ الانتفاع بالباقي باقٍ..... ولا يبعد أيضاً أن يُقَالَ إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى، أي حَرْفُوهُ وَغَيَّرُوهُ في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ما هو به"^(٤).

وروى السيد هاشم البحراني أيضاً في الباب العاشر من مقدمة تفسيره «البرهان في

(١) نظراً لما أمر به في هذه الأيام من حالة صحية مزرية وظروف صعبة وبسبب عدم تمكني من الوصول إلى المكتبة، لم يتيسر لي القيام بتحقيق دقيق ومبسط أكثر في هذه المسألة، وقد نقلت معظم مطالب هذا الموضوع من ذاكرتي ومن دفتر تدوين الملاحظات لدي ومن بعض الكتب التي بقيت عندي. فأرجو من الطلاب الشباب الطالبين للحق أن يبذلوا مزيداً من التحقيق والبحث في هذه المسألة وأن يُعرِّفُوا الناس بالعلماء المُعتقدين بتحريف القرآن كي يأمن الناس من التأثير بهم وبكتبهم. ولا يخفى بالطبع أننا لا نقصد -والله شاهد على ما نقول- أن نقول: إن علماء الشيعة جميعهم يعتقدون بتحريف القرآن ولا أن نضع كل العلماء في سلة واحدة، كل ما في الأمر أننا نريد أن نُبيِّن مخالفتنا للأكذوبة التي يقولها بعضهم من أن لا أحد من علماء الشيعة يعتقد بتحريف القرآن ثم يأتي القائل بأقوال بعض علماء الشيعة المخالفين للقول بتحريف القرآن دليلاً على كلامه، ولا يأتي بأي ذكر على فضائح الكُليبي والمجليسي والنوري و.....، ويبقى العوام جاهلين بحقيقة أولئك العلماء. أما ما عدا ذلك فنحن نُقرّ ونعترف بأن المرحوم السيد المرتضى والشيخ عبد الجليل القزويني أو آية الله نعمة الله صالح نجف آبادي أو المرحوم السيد محمود طالقاني وكثيرون آخرون لم يكونوا يعتقدون بتحريف القرآن أبداً، لكن المشكلة هنا هي: لماذا لا يقوم العلماء النافون للتحريف بدم الكُليبي ولومه وتقبيح عمله وإعلان البراءة منه ومن يحملون مثل عقيدته، بل يُنتنوا على الكُليبي بدلاً من ذلك ويمدحونه إلى درجة تجعل العامة يظنون أنه من مفاخر الشيعة؟!

(٢) راجعوا ص ٥٣٣ من الكتاب الحالي.

(٣) الفيض الكاشاني، تفسير الصافي، ص ٤٩ - ٥٠. (المترجم)

(٤) الفيض الكاشاني، تفسير الصافي، ص ٥١ - ٥٢. (المترجم)

تفسير القرآن» تحت عنوان «باب فيما عني به الأئمة (ع) في القرآن» عدة روايات نقلها عن تفسير العياشي منها حديث رواه داود بن فرقد وسعيد بن الحسين الكندي عن حضرات الصادقين أنهما قالوا: "لو قرئ القرآن كما أنزل لأفئتنا فيه مسمين كما سمي من قبلنا!!". وروى عن ميسر عن حضرة الباقر (ع): "لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجب ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن!!!"^(١).

نعم، إن هذا القول الفاضح ناشئ من أحاديث الكليني ونظائره، وقد تكلمت سابقاً عن مسؤولية الكليني عن نقل الأحاديث المخالفة للقرآن (الباب ٩٣ الصفحة ٥٢٦ فما بعد). ولكنني أكرر هنا التأكيد بأن كتاب «الكافي» ليس من كتب الأحاديث التي تجمع أنواع الأحاديث المختلفة بصرف النظر عن صحتها وسقمها وتترك للمحققين اختيار ما يرونه صحيحاً، بل هو كتاب ألف ليعتقد قارئه بما فيه ويعمل به، ولذلك فإن الكليني مسؤول عن العناوين التي اختارها لكل باب من أبواب كتابه، كما هو مسؤول عن كل الأحاديث التي دونها في كتابه، حديثاً حديثاً. (فتأمل).

ولست أدري في الواقع هل كان الكليني يعلم شيئاً من علم الرجال والدراية أم لا؟ وإن لم يكن يعلم فلماذا أقدم على تأليف كتاب من نوع كتابه «الكافي»، ولماذا يئتي علماؤنا عليه ويمتدحونه؟ وإن كان يعلم فلماذا دون في كتابه «الكافي» هذه الأحاديث الفاضحة والساقطة من الاعتبار دون أي توضيح أو قدح بها أو اعتراض عليها؟

ولا يمكننا أن نعذر الكليني ونقول - حفظاً لماء وجهه واعتباره - إن أحاديث هذا الباب ونظائرها في الأبواب الأخرى ضعيفة وغير معتبرة أصلاً ولا يمكن الاستناد إليها، لأنه إن كانت ضعيفة وغير معتبرة فلماذا أوردتها الكليني إلى جانب سائر الأحاديث في كتابه «الكافي»؟ فإن اعتقد صديق الكليني الذي كان قد طلب منه تأليف كتاب في الحديث أو اعتقد سائر قراء «الكافي» بمضمون هذه الأحاديث - كما حصل فعلاً - فمن المسؤول عن ذلك؟ (فتأمل).

كتب الشيخ البهائي^(٢) - الذي يُعد من مشاهير علماء الشيعة- يقول:
" الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن التحريف، زيادةً كان أو نقصاناً، وبدل عليه قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر/٩]. وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله تعالى: (يا أيها الرسول بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ - فِي غُلِيِّ -) [المائدة/٦٧] وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء"^(٣).

(١) تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣. والمجسبي، بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٥٥. (المترجم)

(٢) هو الشيخ محمد بن الحسين الحارثي العاملي الشهير ببهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ)، كان من علماء الإمامية المشهورين في عصره، ومن الأدباء والشعراء، وُلد ببعلبك، وانتقل به أبوه إلى إيران التي كانت تحت حكم الصفويين، فنزل بأصفهان فولاه سلطانها «الشاه عباس الصفوي» رئاسة العلماء، فأقام مدة ثم تحول إلى مصر، وزار القدس ودمشق وحلب وعاد إلى أصفهان، فتوفي فيها، ودفن بطوس. أشهر كتبه «الكشكول» و«المخلقة» وهما من كتب الأدب المرسلّة، بلا أبواب ولا فصول. (المترجم)

(٣) راجعوا: محمد جواد البلاغي، آلاء الرحمن في تفسير القرآن، ج ١، ص ٢٦. كما يلاحظ من

هذا، ولما كانت هذه العقيدة الباطلة والمُخجلة سبباً للحوق العار بالشبهة وبالكلامي بشكل خاص، قام عدد من العلماء إما بإنكار القول بها من الأساس، أو بتمحُل التّأويلات الباردة لأحاديث التحريف خداعاً للعوام. وقد أغفلت في الإصدار الأول لهذا الكتاب ذكر التّأويلات الخادعة للمتعبّين المذهبيين وإفشاء بطلانها، ولذلك سبّبت في الصفحات التالية تبريراتهم وأبين عدم صحتها تعويضاً عن ذلك القصور في الإصدار الأول من الكتاب ومعدرةً إلى ربي:

يقول الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"وبعد التتبُّع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والهاقدّين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقة سمومهم ودسائسهم لأنه الكلام الوحيد الذي يتحمل مالا يتحمّله غيره ففسروا مئات الآيات بما يريدون وألصقوها بالأئمة الهداة زوراً وتضليلاً.

وَأَلَّفَ «عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ» وَعُمُّهُ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَثِيرٍ» وَ«عَلِيُّ بْنُ أَبِي حمزة البطائني»^(١) كتباً في التفسير كلها تخريف وتحريف وتضليل لا تنسجم مع أسلوب القرآن وبلاغته وأهدافه.

وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخزفين والمهوشين، إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح، فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أن عيوبها متناً وسنداً ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقلّ منه علماً وخبرة بأحوال الرواة. وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يخطئ المرويات الصحيحة، وبنظر الفريق الأكثر جميع كمية كبيرة من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسؤولان عن موقفهما هذا منه"^(٢).

بالطبع فإن المُستزقين بالدين والمذهب تشبّثوا، حفظاً لماء وجههم ودفاعاً عن باب رزقهم وخداعاً للعوام، بأنواع المغالطات والاستدلالات الباطلة وقالوا: إن الكَلْبِيَّ نفسه ذكر في الباب ٢٣ من الكافي قاعدة تقول إن كل الأحاديث المخالفة للقرآن ولسنة النبي ﷺ ليست مقبولة ولا مسموعة. وأحاديث التحريف، في حال ثبوت دلالتها على وقوع التحريف فعلاً، تخالف القرآن وَمِنْ ثَمَّ فهي مردودة، ولاشك أن الكَلْبِيَّ لم يكن يعتقد بصحة تلك الأحاديث ولا يقبلها بناءً على القاعدة التي ذكرها هو نفسه!!

جلّ الخالق! حقاً إنها لدعوى لا أساس لها من الصحة، إذ ما من ريب أن الأحاديث المذكورة باطلة ومردودة، وليت الكَلْبِيَّ كان مخالفاً لها، لكن كلامنا هو أن الكَلْبِيَّ نفسه لم يكن يعمل بقاعدة الباب ٢٣ من الكافي وإلا لما أورد أحاديث هذا الباب ١٦٥ في الكافي، وليس هذا فحسب بل لغسل بالماء كثيراً من أحاديث كتابه أو لم يذكرها في الكافي

عبارة الشيخ البهائي فإن العلماء يعترفون بأن مثل هذه الخرافة المدبرة قد شاعت بين الناس، وسبب ذلك أحاديث الكَلْبِيَّ وأمثاله.

(١) لقد تم التعريف بأحوال هؤلاء الأشخاص في كتابنا الحالي، راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٢) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٣ .

على أقل تقدير. نعم، لو لم يكن الكلينيّ يقبل أحاديث التحريف ولو كان يعتبرها مخالفةً للقرآن لما أوردها في كتابه بالطبع، أو على الأقل لأبدى شكه بها في حين أنه لم يفعل ذلك! وإلا لما كان هناك أيُّ مبرّرٍ لأن يقوم الكلينيّ بتدوين أحاديث يعتبرها مخالفةً للقرآن ويُقدّمها لصديقه - ونظائره-!! إن ادعاءكم هذا ليس في صالح الكلينيّ بل مُضرٌّ به لأنه يُثبت أنه لم يكن يُدرك معارضة هذه الأحاديث للقرآن ولإجماع المسلمين!!

لقد قمتُ بتقسيم أحاديث الباب ١٦٥ من الكافي وما يُشبهها من أحاديث في الأبواب الأخرى إلى نوعين، تسهياً لعمل القراء وفضحاً لخداع المتعصبين:

(أ) الأحاديث التي اعتُبرت من أحاديث التفسير.

(ب) أحاديث التحريف.

ورغم أن كلا النوعين من الأحاديث باطل ولم يصدر عن الإمام ولا هو من كلامه، إلا أن المقصود هنا من أحاديث التفسير تلك الأحاديث التي لا تدل دلالة قاطعة على وقوع التحريف في آيات القرآن ويُمكن صرف النظر عنها. لكن المشايخ يُحاولون -خداعاً للعوام - أن يُوهموا أن أحاديث النوع الثاني كأحاديث النوع الأول لا تدل بالضرورة على وقوع التحريف! ولذلك سنأتي هنا بنماذج من كلا النوعين من الأحاديث كي نُنبّه القراء ونُحذّرهم ونفضح الغشاشين والمخادعين^(١).

ابتداءً دعنا نُوضّح خصائص الأحاديث التي اصطلح على أنها من أحاديث التفسير:

في هذا النوع من الأحاديث يسأل الراوي عن آية وأحياناً يُصرح بسؤاله عن تفسير الآية (كالحديث ٣٨ من الباب ١٦٥). ويتم في هذا النوع من الأحاديث نقل الآية بشكلها الصحيح كما جاءت في القرآن الكريم، ويُجيب الإمام بعبارات من قبيل: «عنى بها»، أو «عنى بذلك» أو «يعني» ونظائرها، أو يشير إلى تأويل الآية. (مثل الحديث ٥٣٥ من روضة الكافي). ومثل الأحاديث ١٥، ١٩، ٣٣، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٩٠، و ٩٢ من الباب ١٦٥ أو الأحاديث ٢٠٢، ٢٤٣، ٣٩٧، ٥٢٥ و ٥٢٦ من روضة الكافي وما يُشبهها.

لكن ما نؤكد عليه هو بشأن الأحاديث التي تختلف عباراتها تماماً عن أحاديث التفسير. وهي أحاديث النمط (ب) أي أحاديث التحريف:

فمن جملتها الحديث الذي ذكرناه سابقاً في هذا الكتاب (راجعوا ص ٦٨ - ٨٧)، إذ يقرأ الراوي في ذلك الحديث الآية السادسة من سورة المائدة. ثم يقول الإمام ما معناه أنه هكذا كان «تنزيل» الآية! ويقرأ الآية على النحو التالي: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْ الْمَرِافِقِ» [المائدة/٦]. ثم يمسح الإمام يده من المرفق إلى الأصابع. فلم يقل الإمام إنَّ تأويل الآية هكذا بل قال تنزيلها هكذا!!

وفي الحديث الحادي عشر من «روضة الكافي» الذي أوردناه سابقاً (راجعوا ص ٨١) يقول الراوي للإمام: "جُعِلَتْ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرُؤُهَا هَكَذَا! فَقَالَ الإمام: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ

(١) لقد قمنا بهذا التقسيم بالطبع مجازةً لمن ادّعى وجود مثل هذا التقسيم. وإلا فإذا قارنَّا الحديث ٢٨ و ٦٠ من الباب ١٦٥ أمكننا أن ندرك أن المراد من بعض أحاديث القسم الأول أيضاً وقوع التحريف في القرآن.

بِهِ جَبْرِئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ٥ وَلَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ!!!".

وفي الحديث ٤٧ من الباب ١٦٥ من «الكافي» والحديث ١٨ من «روضة الكافي» الذي نقلناه أيضاً فيما سبق (راجعوا ص ٨١-١٠٦) قرأ الإمام الأيتين الأولى والثانية من سورة «المعارج» كما يلي: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ① لِلْكَافِرِينَ بُولَايَةٌ عَلَى لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ!!». في هذا الحديث ١٨ من «روضة الكافي» يقول الراوي للإمام: "جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرُؤُهَا هَكَذَا!" فيجيب الإمام قائلاً: "هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرِئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ٥ وَهَكَذَا هُوَ وَاللَّهُ مُثَبِّتٌ فِي مُصْحَفٍ قَاطِمَةٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ!!!".

ويعترف المجلّسي أن هذا الحديث يدل في ظاهره على وقوع التحريف في القرآن وأن دلالاته على التأويل احتمال بعيد.

إضافةً إلى ما سبق، نضرب مثلاً آخر هو الحديث الثامن من الباب ١٢٢ من «الكافي»، والذي سبق أن تكلمنا عليه ونقدناه. في الحديث المذكور يقرأ الإمام الآية ٩٢ من سورة النحل المباركة بصورة مختلفة عما في القرآن، إذ بدلاً من كلمة «أمة» في الآية يقرأ الإمام كلمة «أنمة»، وبدلاً من كلمة «أربي» يقول الإمام «أزكي»، وبدلاً من عبارة «من أمة» يقرأ «من أئمتكم»!! فيسأل الراوي قائلاً: "جُعِلْتُ فِدَاكَ! أئمة؟! فيقول (الإمام): إي وَاللَّهِ أئمة! قُلْتُ: فَإِنَّا نَقْرَأُ أَرْبَى؟! فَقَالَ: مَا أَرْبَى؟ وَأَوَمَّا بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا!". يعني قال الإمام له دع عنك تلك القراءة ولا تقرأ على ذلك النحو!! في حين أنه استخدم في سائر الآيات كلمة «يعني»! وهذا جعل المجلّسي يضطر للاعتراف بأن ظاهر الحديث يفيد أن الآية كانت في قرآن الأئمة عليهم السلام على هذه الصورة!

ونموذج آخر: الحديث الذي جاء في الجزء الثاني من أصول الكافي والذي سبق أن ذكرنا متنه (راجعوا ص ٧٢-٩٣) إذ يُصَرِّحُ الراوي هناك قائلاً: "وَأَنَا أَسْمَعُ حُرُوفاً مِنْ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ؟! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - : كَفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع) فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَذِهِ! (١)".

أو الحديث العاشر (باب الذنوب) من «كتاب الإيمان والكفر» حيث تم نقل الآية ١٢ من سورة يس بشكل مختلف عما في القرآن (٢).

ونموذج آخر أيضاً: الحديث ٢٤٧ من «روضة الكافي» حيث تلا الراوي الآية ٩٥ من سورة المائدة كما يلي: «ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ» فقال (الإمام): "ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ" وقال: هَذَا مِمَّا أَخْطَأْتُ فِيهِ الْكِتَابُ!! " (٣).

وفي الحديث ٢٤٩ من «روضة الكافي» يدّعي الراوي أن الإمام الصادق عليه السلام تلا الآية ١١٥ من سورة الأنعام المباركة على النحو التالي: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى صِدْقاً وَعَدْلًا). فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّمَا نَقَرُوهَا (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلًا) فَقَالَ: إِنَّ

(١) راجعوا الصفحات ٩٧-٩٢ من الكتاب الحالي.

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٣) راجعوا الصفحة ١١٣ من الكتاب الحالي.

فِيهَا الْحُسْنَى!!".

وقال المَجْلِسِيُّ أيضاً إن هذا الحديث يدلُّ على أن كلمة «الحُسْنَى» كانت موجودة في الآية وتُرِكَت!

أو الحديث ٥٧١ من «روضة الكافي» الذي يذكر أن الإمام الرضا (ع) قرأ الآية ٤٠ من سورة التوبة على نحو مغاير لما في القرآن، أي بدلاً من «فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ» قرأ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ!» فقال الراوي متسائلاً: "قُلْتُ هَكَذَا؟! قَالَ: هَكَذَا نَقَرُوهَا وَهَكَذَا تَنْزِيلُهَا".

ونموذج آخر على ذلك الأحاديث التي كان الإمام يتلو فيها آية من القرآن على نحو مخالف لما في القرآن الحالي، كالحديث الأول من الباب ٦١ والحديث الأول من الباب ١١٧^(١)، والحديث العاشر من الباب ١٢٢، والحديث الرابع من الباب ٦٤ حيث استخدم الإمام فيها عبارة: «هَكَذَا أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ»، والحديث الثالث من الباب ١٦٧ حيث قرأ الإمام في الآية ١٣٨ من سورة ص كلمة «أَعْطَى» بدلاً من كلمة «أَمْسَكَ» التي في القرآن ثم قال: "هَكَذَا هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ!!"^(٢).

والأحاديث ٨، ٩، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٧، ٥١، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، من الباب ١٦٥ في الكافي، والأحاديث ٢٠٨، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩^(٣)، ٤٤٠، ٥٦٩^(٤)، ٥٧٠ من «روضة الكافي» كلها من هذا النوع.

في رأينا إن كل من يُقَارَن بتجرد وإنصاف، وبعيداً عن التعصب والأحكام المسبقة، بين هذين النوعين من الأحاديث - أي أحاديث التفسير (النوع أ) وأحاديث التحريف (النوع ب) - يعترف بأن ليس لها حكمٌ واحدٌ، ويُدرك أن بين مفهومَي «التنزيل» و«التأويل» في الأحاديث المذكورة تفاوت واضح ومشهود. ولذلك لا نستطيع أن ندعي بشأن الأحاديث من النوع الثاني (النوع ب) أن المراد منها هو عين المراد من النوع الأول (النوع أ)، أي تفسير الآيات وتأويلها.

الخدعة الأخرى للمستترزقين من المذهب قولهم: إن الإمام في الحديث الأول من الباب ١٢٢ لم يعترض على كون اسم الأئمة لم يأت في القرآن، وقبل ضمناً بعدم ذكر أسماء الأئمة في القرآن. فإذا جاء في أحد الأحاديث أن اسم علي (ع) ورد في آية من

(١) راجعوا الصفحة ٥٩٣-٥٨٥ من الكتاب الحالي. وقد كرر الكليني هذا الحديث المفيد (!!) بشكل مختصر في الحديث ٢١٢ من روضة الكافي!

(٢) أَلْفَيْتُ نَظَرَ الْقُرَّاءِ الْكِرَامَ بِشَكْلِ مُؤَكَّدٍ إِلَى نَقْطَةِ مَهْمَةٍ وَهِيَ أَنَّهُ فِي عِدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي (وَمِنْ جَمَلَتِهَا الْحَدِيثُ ٣ مِنْ الْبَابِ ١٦٧) تَخَالَفَ الصُّورَةَ الْمَنْقُولَةَ لِلآيَةِ مَفْهُومِ الْآيَةِ الْقُرْآنِيَةِ بِشَكْلِ كَامِلٍ، فَلَا يُمَكِّنُ الْادِّعَاءُ أَنَّ مَا يَقْصِدُهُ الْحَدِيثُ هُوَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ أَوْ تَأْوِيلُهَا، لِأَنَّ أَقْصَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لِلظَّاهِرِ الْمَتَبَادِرِ مِنْ لَفْظِهَا، لَا أَنْ يَكُونَ ضِدًّا لِظَّاهِرِ أَلْفَاظِهَا وَعَكْسَهُ، فِي حِينٍ أَنْ كَلِمَةَ «أَعْطَى» الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثِ ضِدَّ كَلِمَةِ «أَمْسَكَ» الْقُرْآنِيَةِ، وَعَكْسَ مَعْنَاهَا تَمَامًا. وَهَذَا لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى وَقُوعِ التَّحْرِيفِ. (فَتَأَمَّلْ!)

(٣) راجعوا ما ذكرناه حول الحديث ٤٣٩ من روضة الكافي ورأي المَجْلِسِيِّ بشأنه في الصفحات ٩٧ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٤) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحات ٩٧ فما بعد من الكتاب الحالي.

الآيات فالمقصود هو تفسير الآية، إذ لا يمكن أن يعتقد الكليني بأن أسماء الأئمة لم تُذكر في القرآن ويعتقد في الوقت ذاته أن اسم علي (ع) جاء في القرآن! ويقولون: إن الآيات التي ذُكرت أحياناً في بعض الأحاديث بشكل مخالف لما في القرآن جاءت في أحاديث أخرى بصورتها الصحيحة. فالمراد من ذكر الآية بصورتها المُبدلة تفسير الآية لا أكثر! ويجب علينا هنا أن ننتبه إلى ما يلي:

أولاً: إن هذا الادّعاء لا يشمل الآيات التي لم تأت بصورتها الصحيحة في أي موضع من الكافي.

ثانياً: هناك أحاديث متعدّدة لا علاقة لها بذكر أسماء الأئمة، ولا يمكن أن نعتبر أن المراد منها تفسير الآية ذات العلاقة، كالحديث ٤٢ في الباب ١٦٥ حيث قُرئت الآية ١٣٧ من سورة النساء بصورة مختلفة عما في القرآن، وجاءت هذه القراءة المختلفة ذاتها في الجزء الثاني من أصول الكافي، «كتاب فضل القرآن» (باب أن القرآن يُرفع كما أنزل) الحديث ٢، و(باب النوادر) الحديث ١٦ (١) و٢٨.

ثالثاً: من الأمور القطعية التي يعترف بها علماء الشيعة وغيرهم أن بعض الفرق الضالة كالحشوية والأخباريين كانوا يسعون إلى نشر توهم وقوع التحريف في القرآن بين المسلمين وأنهم اختلفوا أحاديث في هذا الشأن. فإذا وضعنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار وجب أن ننتبه إلى أن رواة الأحاديث التي ذكرت الصورة الصحيحة للآية هم في الغالب غير الأشخاص الذين ذكروا الآية بصورة أخرى مُبدلة في الحديث. ومتون أغلب هذه الأحاديث لا تتضمن أي إشارة أو علامة تُثبت ادعاءكم. إضافةً إلى ذلك، فإن بعض رواة الأحاديث المذكورة مثل «علي بن إبراهيم» و«بريد بن معاوية» و«السياري» و«مُعلّى بن مُحمّد» و«علي بن حسان» و«البطائني» و..... ما كانوا مخالفين لتحريف القرآن، فكيف علمتم أن قصدهم من نقل تلك الأحاديث لم يكن تقوية عقيدتهم بوقوع التحريف في القرآن وترسيخها بين الناس؟ (٢) بل كما نعلم فهم عددٌ من علماء الشيعة معني التحريف من الأحاديث المذكورة، وقبل بعضهم بمضمونها وقالوا بوقوع التحريف، في حين ردّ البعض الآخر تلك الأحاديث واعتبرها من أكاذيب الفرق الضالة وموضوعاتها.

بناءً على ذلك أمّا حديثان كلاهما رواه الكليني، في أحدهما نسبَ عددٌ من الرواة تلاوة مُحرّفة لآية إلى الإمام وفي الواقع وجّهوا له تهمة للإمام في هذا المجال. فعليكم أن

(١) رُوي هذا الحديث عن البرزني وجاء بصورة أكثر تفصيلاً في رجال الكشي، ط كربلاء، ص ٤٩٢.

(٢) هذا والحال أنه توجد قرائن عديدة على سوء نيتهم. منها أن رواة هذه الأحاديث هم من المجاهيل والضعفاء والمنحرفين. ومن القرائن الأخرى أن متون هذه الأحاديث غير منطقية وفاسدة إلى درجة لا يحتمل معها أي منصف صدورها عن فرد عادي فما بالك بصدورها عن أشخاص أجلاء كحضرة باقر العلوم وحضرة الصادق و..... إضافةً إلى ذلك - وكما سبق أن قلنا - ما يدّعي أنه تفسيرٌ للآية وتأويلٌ لها يُخالف أحياناً مفهوم الآية تماماً (ولا نقول لا يتناسب معها بل نقول يُناقض معناها) وذلك كالحديث ٣ من الباب ١٦٧، وهذا بعد ذاته يُثبت بطلان ذلك الادعاء. وعلى سبيل المثال فإن «مُعلّى بن محمد» الذي روى ٣٣ حديثاً في الباب ١٦٥، ادّعى في الحديث الثاني من الباب ٨٥ - دون أن يذكر اسم أي إمام - أن آية من سورة الرحمن تم حذفها! دون أن يأبه إلى ما يوهمه ذلك من وقوع التحريف في القرآن في ذهن قارئ الحديث! كما أن الكليني روى حديثه هذا دون أن يُبدي أي ريب بمضمونه!! فكيف يُمكننا أن ندعي أن المقصود من أحاديث الباب ١٦٥ تفسير الآيات وتأويلها وليس تنزيهاها؟!

تثبتوا أن مقصود أولئك الرواة كان تفسير الآية، وأنه لم يكن لديهم نية أخرى! أي عليكم أن تعدلوا عن ظاهر الحديث! ونسب فريق آخر من الرواة حديثاً إلى الإمام ثلثت فيه الآية بصورة صحيحة دون أي تبديل أو إضافات. ولكنكم لا تستطيعون أن تعتبروا - دون دليل - أن حكم الحديثين اللذين رواهما رواية مختلفون، واحد.

رابعاً: كما رأينا مراراً في الكتاب الحالي لم يكن الكليني يُعبر اهتماماً لتعارض أحاديثه مع القرآن الكريم أو مع العقل السليم أو مخالفتها لحقائق التاريخ أو تناقضها ومعارضة بعضها للآخر، بل لم يكن ينتبه إلى تكرار الرواية في الباب الواحد^(١). فعليكم أن تثبتوا أن الكليني كان منتبهاً إلى التعارض بين أحاديثه. ولم نر أنكم قدّمتم لنا حتى الآن سوى مجرد الادعاء! ثم لو كان الكليني لا يقبل هذه الأحاديث الضعيفة والمعيبة فلماذا أوردها في كتاب كالكافي دون أن يُبدي أي اعتراض عليها أو توضيح لها أو قدح فيها؟^(٢)

إنني لا أصدق أن يؤمن شخص صادقاً بالآية ٩ من سورة الجحر ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وفي الوقت ذاته يتحمل أحاديث الباب ١٦٥ ويستطيع أن يرويها في كتابه دون أي توضيح أو إبداء للشك في مضامينها بل يذكرها في كتابه كسائر الأحاديث ويستكت سكوتاً كاملاً عما فيها.

في روايته للحديث ٦ من الباب ١٢٩ والحديث ٧ من الباب ١٣٠ ولكي يُقنع قارئه بأن هذه الأحاديث نماذج للمثل المعروف «الفضل ما شهدت به الأعداء» ذكر الكليني قارئه بأن «زياد بن مروان القندي» و «ابن قياما» كانا من الواقفة أي المنكرين لإمامة حضرة الرضا وحضرة الجواد والمعارضين لهما. وبعد روايته للحديث الثالث من الباب ١١٨ شرح الكليني معنى الحديث للقراء. وفي فروع الكافي وبهدف بيان وجود اختلاف بين الأصحاب حول هوية ذبيح حضرة إبراهيم عليه السلام - هل هو إسحاق أم إسماعيل؟ - قال الكليني: "وَذَكَرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَزْعُمَانِ أَنَّهُ إِسْحَاقُ، فَأَمَّا زُرَّارَةُ فَرَعَمَ أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ"^(٣).

لكنه سكت تماماً عند روايته للأحاديث الموهمة لتحريف القرآن! بل اختار عناوين لأبواب كتابه لا يظهر منها على الإطلاق وجود أي شك أو تردد من قبله أو عدم موافقته على ما رواه من أحاديث تحت تلك العناوين!

والدليل الآخر على دلالة هذه الأحاديث على تحريف القرآن، هو أن رواية هذه الأحاديث كانوا أشخاصاً خرافيين وحمقى أو فاسدي العقيدة ومنحرفين وكذابين لا يتورعون عن ذكر أي كذب بشأن القرآن من أمثال من ذكرهم الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أي «علي بن حسان» وعمه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي» اللذين روى أحد عشر حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥. والنموذج الآخر الأحاديث التي يرويها

(١) راجعوا الباب ٩٠ الحديثين ٣ و ٧ والباب ١٦٥ الحديثين ٢١ و ٦١ والحديثين ٢٨ و ٦٠ والحديثين ٣٤ و ٥٢.

(٢) راجعوا ما قلناه عن أنواع كتب الحديث المختلفة في الباب ٩٣ من الكتاب الحالي.

(٣) الكليني، فروع الكافي، ج ٤، كتاب الحج، (باب حج إبراهيم وإسماعيل وبنائهما البيت ومن ولي البيت بعدهما)، الحديث ٤.

«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ» الذي كان - كما ذكرنا من قبل - شخصاً غير موثوق وكان مع الأسف من مُرَوِّجِي أسطورة تحريف القرآن! وقد روى الشيخ الصدوق في كتابه «ثواب الأعمال» حديثاً عن «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ» نَسَبَ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَوْلَهُ: «سُورَةُ الْأَحْزَابِ فِيهَا فَضَائِحُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ. يَا ابْنَ سِنَانٍ! إِنَّ سُورَةَ الْأَحْزَابِ فَضَحَتْ نِسَاءً قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَلَكِنْ نَقَصُوهَا وَحَرَّفُوهَا» (١).

مثل هذا الشخص ادَّعى في الحديث ٢٣ من الباب ١٦٥ أن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قرأ الآية ١١٥ من سورة طه المباركة على النحو التالي: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ كَلِمَاتٍ فِي مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْأَئِمَّةِ (ع) مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ فَنَسِيَ. هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ (٩!!)).

فيأتي دليل تقولون لم يكن قصد «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ» الذي كان يعتقد بتحريف القرآن ولا قصد أشخاص من قبيل «هشام بن سالم» أو «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» أو «عبد الرحمن بن كثير» أو «البطائني» وسائر الكذابين إيهام الناس بوقوع التحريف في القرآن؟! خاصة أن مسألة تحريف القرآن وصلت في أوساط [بعض] الشيعة إلى درجة اختراع سورة باسم سورة «الولاية» والادعاء أنه تم حذفها من القرآن!!! (٢)

ألفت انتباه القراء الكرام إلى نقطة مهمة وهي أن أغلب الذين رواوا أحاديث الباب ١٦٥ والأحاديث المشابهة لها أفراد خرافيون قليلو العقل أو ضعفاء وأشخاص منحرفون وكذابون وقد عرّفنا بأحوالهم جميعاً في كتابنا الحالي (٣). ونذكر فيما يلي أسماء عدد منهم وإلى جانب كل شخص عدد الأحاديث التي رواها في هذا الباب:

١- مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ	٣٣ حديثاً.
٢- عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ وعمه عبد الرحمن بن كثير	١١ حديثاً (٤).
٣- مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ	١٠ أحاديث.
٤- أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ	١٠ أحاديث.

(١) المجلسي، مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٤٥. ويجب أن نقول بشأن هذا الحديث لقد كان عمل أصحاب النبي (ص) اللذين تربوا سنوات طويلة على أيدي رسول الله وتحت إشرافه وإرشاده وعلى حد قولكم ارتدوا جميعاً إلى ثلاثة أفراد - أو سبعة أفراد على أكثر حد - أسوأ وأقبح من عمل نساء قريش لأن الله بدلاً من فضح أولئك الأصحاب قام بفضح قريش لاسيما نساءها؟! لماذا لم يفضح نساء سائر أعداء الإسلام واهتم فقط بفضائح قريش؟ ثانياً: من اللذين حذفوا وحرفوا آيات القرآن المتعلقة بنساء قريش؟ واستطاع أن يُذهب من حافظلة المؤمنين من غير قريش تذكر تلك الآيات ويمحوها من ذاكرتهم تماماً ويُزيلها من جميع نُسخ القرآن الموجودة في ذلك الوقت دون أن ينتبه أحد إلى هذا الأمر سوى «عبد الله بن سنان»؟!

(٢) ذكر الحاج ميرزا حسين نوري الطبرسي نص سورة الولاية الموضوعه هذه في كتابه «فصل الخطاب.....»!

(٣) راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٤) كما نعلم كان «علي بن حسان الهاشمي» يقوم بنشر أكاذيب عمه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي». والحديث ٣٤ أحد أحاديثه. وإذا لاحظنا الحديث ٥٢ يُمكننا القول إن اسم عبد الله ذكر خطأ في الحديث ٣٤ بدلاً من «عبد الرحمن» ولذلك اعتبرنا أن عدد أحاديث «عبد الرحمن» ١١ حديثاً.

- ٥- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (المعتقد بتحريف القرآن) ٩ أحاديث.
 ٦- مُحَمَّدُ بْنُ أُورَمَةَ ٨ أحاديث.
 ٧- الوشاء ٨ أحاديث.
 ٨- مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ ٦ أحاديث، وهو راوي الحديث ٤٣٧ من روضة الكافي أيضاً.
 ٩- مُحَمَّدُ بْنُ جُمْهُورٍ ٦ أحاديث.
 ١٠- عَلِيُّ بْنُ أَبِي حمزة البطائني ٦ أحاديث.
 ١١- سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ ٥ أحاديث، وإضافة إليها روى الأحاديث ١١، ١٨، ٩٥، ٢٤٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٥٧٠ من «الروضة من الكافي».
 ١٢- سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ البراوستاني ٤ أحاديث.
 ١٣- الْمُنْخَلُ ٤ أحاديث.

على ضوء ما ذكر أعلاه نسأل: لو أراد واضعوا مثل هذه الأحاديث أن يفترخوا على الإمام وينسبوا إليه أنه قال إنّه قد وقع تحريف في آية من القرآن أو تم إسقاط كلمات منها، كيف عليهم أن يقولوا ذلك كي تُقَرَّوا وتقبلوا بأن أحاديثهم تدل على التحريف؟! ولما كان الحديث ٩١ من الباب ١٦٥ يمتلك خصائص أحاديث النوع (أ) وخصائص أحاديث النوع (ب) في الوقت ذاته، وكان متنه مشوشاً ويستخدم في الغالب لخداع العوام، لذلك نقوم هنا بتحليله ونقده:

← الحديث ٩١ - لم يُصَحِّحْهُ الْمَجْلِسِيُّ وَلَا الْبُهْرِيُّ كِلَاهُمَا، وَصَرَّحَ الْمَجْلِسِيُّ بِضَعْفِهِ. كما اعتبره الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حديثاً باطلاً^(١). هذا الحديث من ناحية سنده مجهول وساقط من الاعتبار أيضاً لوجود «مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ»^(٢) في سنده. وبعبارة أخرى سنده في غاية الضعف^(٣).

في بداية هذا الحديث تم نقل الآية ٨ من سورة التغابن بشكل خاطئ واعتبر ما نقله كلام الله واستند إليه واستدل به!! ثم قرأ الآية ٨ من سورة الصف على النحو التالي: (وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَايَةِ الْقَائِمِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ). فسأله الراوي الإمام: "قُلْتُ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَمَّا هَذَا الْحَرْفُ فَتَنْزِيلٌ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَتَأْوِيلٌ!!".

وفي وسط الحديث عندما قرأ الراوي جزءاً من الآية ١٣ من سورة الجن قام الإمام بتوضيح صورتها الحقيقية فقال الراوي: "قُلْتُ: تَنْزِيلٌ؟ قَالَ لَا تَأْوِيلٌ".

ثم قرأ الإمام الآيات من ٢١ حتى ٢٣ من سورة الجن على النحو التالي: (قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا. قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ إِنَّ عَصِيئَتَهُ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ فِي عَلِيٍّ).

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٠ و ٢٣١.

(٢) عرفناه في الصفحة ٣٠١ - ٢٩٨ من الكتاب الحالي.

(٣) ذكر الكليني جزءاً من هذا الحديث في الحديث الخامس من الباب ١٦٥! وكأنه كان يريد أن يُكَيِّرَ من عدد أحاديث هذا الباب!!

فقال الراوي: "قُلْتُ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ".

وتأكيداً لكلامه واصل الإمام قراءة الآية على النحو التالي: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي وَلايَةِ عَلِيٍّ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)!!

ولكن عندما قرأ الراوي الآية ٢٤ من سورة الجن استخدم الإمام تعبير «يعني» واعتبر توضيحه هذا «تنزيلاً».

ثم قرأ الراوي بداية الآية ١٠ من سورة المزمل بشكل خاطئ^(١) على النحو التالي: (وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا. وَذَرْنِي يَا مُحَمَّدُ وَالْمُكَذِّبِينَ بَوَصِيكَ أُولَى الثَّغَمَةِ وَمَهْلُهُمْ قَلِيلًا). "قُلْتُ: إِنَّ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ!"

وفي جزء آخر من الحديث قرأ الإمام الآية ١١٨ من سورة النحل كما جاءت في القرآن، فسأله الراوي: "قُلْتُ: هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ".

وفي نهاية الحديث قرأ الراوي الآية ١٧ من سورة المطففين وسأل: "قُلْتُ تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ". مع أن الإمام استخدم تعبير «يعني».

كما يُلاحظ في جميع أحاديث الباب ١٩٥ وأحاديث «الروضة من الكافي» وحتى أجزاء من الحديث الحالي كلمة «التنزيل» في لسان الحديث غير كلمة «التأويل». ولكن في قسم من هذا الحديث عندما يقرأ الراوي الآية ٢٣ من سورة «الإنسان»: "قُلْتُ: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا. قَالَ: بِوَلايَةِ عَلِيٍّ (ع) تَنْزِيلًا. قُلْتُ: هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ ذَا تَأْوِيلٍ!".

يقول المجلسي:

"ليس [هناك] "نعم" في بعض النسخ وهو أظهر^(٢). ورواه صاحب «تأويل الآيات الظاهرة»^(٣) نقلاً عن الكافي قال: "لا، تأويل". ولا ندري كان في نسخته كذلك أو صححه ليستقيم المعنى؟ وعلى ما في أكثر النسخ من وجود "نعم" فيمكن أن يكون مبنياً على أن سؤال السائل كان على وجه الإنكار والاستبعاد فاستعمل عليه السلام نعم مكان بلى، وهو شائع في العرف، أو يكون نعم فقط جواباً عن السؤال وذا إشارة إلى ما قال عليه السلام في الآية السابقة، أي هذا تنزيل وذا تأويل. وقرأ بعض الأفاضل: «يَعْمُ» بالياء المثناة التحتانية وتشديد الميم بصيغة الفعل، ف«ذا» مفعوله و«تأويل» فاعله، أي هذا داخل في تأويل الخبر، والقول بزيادة "نعم" من النسخ أولى من هذا التصحيح"^(٤).

(١) جاءت في الآية كلمة «وَاصْبِرْ»، لكن الراوي قال: «فَاصْبِرْ». وقد نسبوا هذا الخطأ إلى النسخ. وليس لدينا إصرار على إنكار هذا الادعاء. رغم أن هذا الغلط موجود في نسخ الكافي المختلفة ولم يُشر مصحح الكافي ومحققه إلى اختلاف النسخ في هذه الكلمة، مما يجعل احتمال أن يكون الخطأ من الراوي احتمالاً وريداً وغير منتفٍ. لا سيما أن المصحح أوضح في الحاشية بشأن الحديث الأول والسابع عشر من الباب ١٦٥ مثلاً، بأنه في بعض نسخ الكافي نُسب الحديثان إلى الإمام الصادق (ع). ويمكننا أن نجد نماذج عديدة أخرى لذلك.

(٢) أي أن الراوي سأل: هل هذا «تنزيل»؟ فقال الإمام: "هذا تأويل".

(٣) يبدو أنه يقصد أحد علماء القرن العاشر الهجري الذي يدعى «السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي» مؤلف كتاب «تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة».

(٤) المجلسي، مرآة العقول، ج ٥، ص ١٥١.

استناداً إلى أحاديث الباب ١٦٥ الأخرى وأحاديث «الروضة من الكافي» يمكننا القول: إن قول المَجْلِسِيِّ إن «نعم» زائدة صحيح. يعني أن الراوي سأل في الواقع: هل هذا تنزيل؟ فأجاب الإمام: هذا تأويل (وليس تنزيلاً)، ولو قلنا غير ذلك لما كان ذلك منسجماً مع سائر الأحاديث أو سائر أجزاء هذا الحديث.

ينبغي أن ننتبه إلى أنه لو أراد شخص أن يستند إلى هذه الفقرة بصورتها الحالية، فعليه ابتداءً أن يُثبت صحة هذا الوجه ثم يستند إليها.

إن إشكالات هذا الحديث بالطبع، أكثر من هذا بكثير، ولا تخفى على من له علم بالقرآن الكريم، ونقد فقرات الحديث واحدة واحدة يؤدي إلى إطالة الكلام وتضييع وقت القراء الكرام.

والخدعة الأخرى التي يستخدمونها بشأن نوعي الأحاديث (أ و ب) قولهم: إن الأسماء أو المعاني المذكورة في هذه الأحاديث ليس معناها أن هذه الكلمات الزائدة نزلت من عند الله بوصفها جزءاً من ألفاظ القرآن، بل نزلت بوصفها تفسيراً وبياناً للمقصود من الآيات. وبعبارة أخرى إن المقصود من كلمة «التنزيل» أنه كما أنزل جبريل الآيات الإلهية - كما هي مثبتة الآن في القرآن - أنزل على رسول الله ﷺ أيضاً المقصود منها ومعناها، أي أن جبريل أنزل الآية وأنزل معها معناها والمراد الحقيقي منها!!!

فنقول: أولاً: لقد فرقت الأحاديث - كما مر معنا في الصفحات السابقة - بين «التنزيل» و «التأويل»، واعتبرت «التنزيل» غير «التأويل». فكلماكم مجرد ادعاء لا دليل عليه بل مخالف للواقع. فادعواكم على أكثر حد - بصرف النظر عن صحته وسقمه - يتعلق بأحاديث التأويل، أما بحثنا فهو حول الأحاديث التي تتحدث عن تنزيل القرآن. (فتأمل)

ثانياً: لنفترض أننا قبلنا ادعاءكم - مجاراةً ودون مطالبتكم بالدليل - بأن قصد الأحاديث المذكورة توضيح الآيات وتفسيرها فقط، ولم يكن الرواة يقصدون أن لفظ آيات القرآن كان على ذلك النحو، وبناءً على ذلك لم يكن من الواجب على كُتّاب القرآن كتابة الآيات على ذلك النحو الذي نراه في هذه الأحاديث، كما لم يكن من الواجب على قراء القرآن أيضاً أن يقرؤوا الآيات ويتلوها بتلك الصورة المذكورة في الأحاديث، لأنه حسب قولكم لدينا تنزيلاً:

تنزيل الآية بوصفها القرآن الذي نطق به النبي ﷺ وكتبه كتبة الوحي وحفظه الحفاظ وقرؤوه وتلووه.

والتنزيل الثاني هو معنى الآية والمقصود منها الذي نزل على النبي ﷺ أيضاً وكان من الواجب أن تطلع الأمة عليه إما من النبي ﷺ مباشرة أو من طريق الأئمة (ع). وهذا التنزيل تفسير وتوضيح ولا يُعتبر قرآناً بل شيئاً مذكوراً إلى جانب القرآن!

لكن الأحاديث تُكذِّب ادعاءكم هذا لأنها نسبت في بعض متونها الخطأ إلى الكتابة الحالية للوحي، كالحديث ٣٢ من الباب ١٦٥ الذي يقول: «هَكَذَا فِي الْكِتَابِ مَخْطُوطَةٌ»^(١). أو نسبت الخطأ إلى كُتّبة الوحي أنفسهم كالحديث ٢٤٧ من «الروضة

(١) لاحظوا أن كلمة «مخطوطة» مؤنثة، وتُعتبر صفةً لكلمة «آية» لا لكلمة «مراد» و «معنى». ويقول المَجْلِسِيُّ حول هذا الحديث: «مخطوطة أي مكتوبة، وهو صريح في «التنزيل»، وحمله على التأويل بأن يكون المراد أنها مخطوطة شرحاً وتفسيراً للآية، أو كون المراد أنها مكتوبة في الكتاب

في كثير من الأحاديث تمّ استخدام كلمتي «التنزيل» و«القراءة» مع بعضهما وذلك كالحديث ٢٤٩ من الروضة إذ جاء في الحديث أن الإمام «تلا» الآية، لا أنه بيّن المراد من الآية أو بيّن تفسيرها. أو الحديث من الباب ١٢٢ الذي قال الإمام فيه: **أَرَبِي؟ وَأَوْمًا بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا**. أي أمر برفض قراءة كلمة «أَرَبِي» وطرحها، مع أنه من الواضح تماماً أنه إذا كان الأمر يتعلق ببيان المراد من الآية والمقصود منها فلا حاجة إلى طرح الكلمة وتركها. أو الحديث ٥٧١ من «الروضة من الكافي» الذي قال الإمام فيه لما سأله الراوي: **قُلْتُ هَكَذَا؟؟** فَقَالَ الإمام: **"هَكَذَا نَقَرُوهَا وَهَكَذَا تَنْزِيلُهَا"** (١). أو الحديث ٤ من الباب ١٦٤ الذي يقول: **"وَهَكَذَا أُنْزِلَ فِي كِتَابِهِ"**. مع أنه طبقاً لادعاءكم لم ينزل الله تعالى معنى الآية والمقصود منها **فِي كِتَابِهِ** بَلْ أَطْلَعَ نَبِيَّهَ عَلَيْهَا بِوَسْطَةِ جِبْرِيلَ، أما ما أنزله بوصفه «**كِتَاباً**» وبعنوان القرآن فهو ما بين الدفتين الذي هو في أيدي جميع المسلمين ويُقرأ ويُتلى مِنْ قِبَلِهِمْ. أو الحديث ٣ من الباب ١٦٧ الذي يقول: **"وَهَكَذَا هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ (ع)"**!

فمن الواضح أن المقصود «قراءة» الآية لا بيان المراد منها، لأن بيان المراد والمعنى المقصود لا يُعْبَرُ عنه بـ «قراءة» الآية بل القراءة تتعلق بألفاظ الآية لا معناها. أو حديث «سالم بن سلمة» الذي قال: **"قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَأَنَا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَفْرَأُهَا النَّاسُ! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): كُفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، اقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع)، فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَدِّهِ!!"** (٢). ومن البديهي أن الناس لم يكونوا يقرؤون التفسير الذي كان لدى النبي والأئمة، بل كانوا يقرؤون ظاهر الآيات.

أو الحديث ٥٦٩ من «الروضة من الكافي» الذي بيّن الإمام فيه صراحةً «قراءة» الآية ولم يكن المقصود تفسيرها. أو الحديث ٦٢ من الباب ١٦٥ الذي قرأ فيه رجل الآية ١٠٥ من سورة التوبة **(قُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)** فقال له الإمام: **"لَيْسَ هَكَذَا هِيَ إِنَّمَا هِيَ (٣) وَالْمُؤْمِنُونَ؛ فَخُذْ الْمَأْمُونُونَ!"** ومن البديهي أن ذلك الرجل لم يقرأ تفسير الآية كي يقول له الإمام ليس ذلك تفسيرها، بل «قرأ» الرجل الآية فكان التصحيح «للقراءة» وليس للتفسير (٤). أو الحديثين ١١ و ١٨ من «الروضة من الكافي» أو الأحاديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٥٨ و ٥٩ من الباب ١٦٥ التي جاءت فيها عبارة: **"نَزَلَ جِبْرِيلُ (ع) عَلَى مُحَمَّدٍ بِهِذِهِ الْآيَةُ هَكَذَا"**، وليس فيها أي إشارة إلى تفسير الآية أو بيان المراد منها بل ظاهر الجملة إرادة ألفاظ الآية ذاتها.

من الكتب التي عندهم لا القرآن، بعيد". (مرآة العقول، ج ٥، ص ٣٢).

(١) لقد ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ١٩٣ من الكتاب الحالي.

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٣٣، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، حديث ٢٣. وقد سبق أن ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ١١٧ من الكتاب الحالي. وبالمناسبة فإن النجاشي قال عن الراوي الأول في سند هذا الحديث: «سالم بن سلمة»: «حديثه ليس بالنقي».

(٣) مرجع الضمير «هي» هو الآية.

(٤) راوي هذا الحديث هو «الحسين بن مياح». كان هو وأبوه ضالّين. اعتبره ابن الغضائري والعلامة الحلي وابن داود غالباً ومن الضعفاء.

وكذلك الأحاديث التي تقول بشكل عام إنهم حرّفوا القرآن وبدّلوه، كحديث أن القرآن كان ١٧ ألف آية^(١)، أو الحديث ٩٥ من «الروضة من الكافي» أو حديث «عبد الله بن سنان» الذي رواه الصدوق (راجعوا الصفحة ٦٧٩ من الكتاب الحالي). أو حديث «يزيد العجلي» (راجعوا الصفحة ٥٧٠ من الكتاب الحالي) الذي يقول: "أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةَ بِأَسْمَائِهِمْ فَمَحَتْ فُرُشٌ سِتَّةً وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!"^(٢). ومن البديهي أن اسم أبي لهب لم يأت تفسيراً للقرآن بل ذُكر في نص الآية. ونظائر هذه الأحاديث - وعددها ليس بالقليل - تثبت كلها أن مسألة تحريف القرآن كان لها سابقة وأرضية في أوساط [بعض] الشيعة.

ثالثاً: إن قبول ادّعاءكم الذي لا دليل عليه، سببٌ لتوجيه أكبر إهانة وعداء لساحة القرآن المجيد المقدّسة، لأن أكثر الأحاديث التي تدل على بيان المقصود من الآية والمعنى المراد من ألفاظها - حسب ادّعاءكم - تذكر معاني مُدعاةً للآيات لا يمكن استنباطها بأي وجه من الوجوه من ظاهر الآية!!

فنتيجة مثل هذه الأحاديث ستكون دليلاً على أن القرآن - نعوذ بالله - كان ضعيفاً جداً في بيان مقاصده وإيصال معاني آياته لأفهام قارئيه، وليس هذا سوى عداء للقرآن وأفضل طريق لوصول الفرق والطوائف المنحرفة إلى مقاصدهم ومآربهم، لأنهم سيستطيعون عند ذلك أن ينسبوا ما يشاؤون من أمور إلى القرآن من خلال وضع أحاديث تحت عنوان بيان المراد الصحيح من الآيات!

رابعاً: عليكم أن تسحبوا ادّعاءكم بشأن فصاحة القرآن وبلاغته المعجزة وجماله الإعجازي!! لأن ما يلزم عن ادّعاءكم هو أن كثيراً من آيات القرآن، علاوةً على كونها غير بليغة في أداء المعنى الذي تريده، لا ترتبط بالآيات التي قبلها وبعدها وسياق الكلام الذي جاءت فيه ولا ترتبط بمقتضى أحوال وأوضاع الخطاب والمخاطبين، وعندئذ سيصبح القرآن كتاباً متفككاً الأجزاء ومشوشاً ومشتتاً، فيطرح السؤال التلقائي: ألم يكن الله القدير العليم والحكيم الخبير في رأيكم قادراً على أن يبيّن مراده في كتابه على نحو أفضل من هذا وأوضح؟

في هذه الحالة أنتم تتكرون بشكل غير مباشر معجزة النبي الأكرم ﷺ الباقية وسند نبوته القاطع. **فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ!**

خامساً: لو تقرّر أن تُستنبط من الآيات الإلهية معاني أخرى غير المعاني التي يدل عليها ظاهر الكلام أو تدلّ عليها القرائن الموجودة في الآيات، ولم يكن أحد يعرف تلك المعاني الأخرى سوى الأئمة، لأنها معاني خفية ليس بينها وبين سياق الآيات أي ارتباط ولا تتعلق بظروف نزول الآيات ولا أسبابها، لو كان الأمر كذلك، فلماذا لم يعلن القرآن أو النبي ﷺ - على الأقل لإتمام الحجة - للأمة بصورة واضحة وصريحة أن عليكم أن ترجعوا في فهم تلك الآيات إلى أشخاص معينين هم فلان وفلان؟ لماذا لم يعرف أولئك الأشخاص للأمة بصورة واضحة وقاطعة؟ ولماذا لم يوضح الأئمة تلك المعاني إلا إلى عدد من الرواة الكذابين والضعفاء؟!

(١) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الكتاب الحالي، ص ٢٧٨ - ٢٧٥.

(٢) رجال الكشي، ص ٢٤٧. أو ص ٢٩٠ من طبعة مشهد. والرواية نقلها المجلسي أيضاً عن رجال الكشي في بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٥٤. (المنترجم)

سادساً: بالنظر إلى أن الهدف الأصلي والأساسي من إنزال الكتاب هو في الواقع إبلاغ مقاصده ومعانيه للناس، وأن الله الرؤوف الرحيم لم يُرد أن يبين لعباده كتاباً سلساً وفصيلاً وميسراً للذكر فقط (حسب زعمكم)، ففي هذه الحالة كان أهم واجب على النبي والأنمة إبلاغ الأمة تلك المعاني والمفاهيم التي لا يمكن استفادتها من ظواهر الآيات مهما أعمل الإنسان الدقة والتدبر فيها، إذ لا يعلمها إلا النبي والإمام فقط. ومن ثم فإن ادعاءكم هذا أفضل دليل على أن النبي الأكرم 9 قصّر - نعوذ بالله - في إبلاغ معاني آيات كتاب الله، لأنه كما قلنا لو كانت المقاصد الإلهية من الآيات بعيدة إلى هذا الحد من ظاهر ألفاظها لكان من الضروري حتماً على النبي - والأنمة أيضاً - أن يبذلوا غاية جهدهم في إبلاغ عامة الناس المقاصد الحقيقية لآيات الله - هذا في حين أن هذه المعاني والمقاصد لم تصلنا سوى عن طريق أخبار آحاد ناقلوها عدة من الضعفاء والكذابين والمجهولين!!

هل كان الله تعالى - والعياذ بالله - مثل الملا نصر الدين الذي كان يكتب الرسائل ويأخذها بنفسه إلى مخاطبه ليوصلها إليه ويقرأها عليه؟! أنتم تقولون إن الله القدير والعليم والحكيم والخبير كان يُنزل آية ويُنزل معها معناها كي يتبين قصده ومراده من الآية. ثم كان يُنزل تلك المقاصد على النبي الذي لم يبلغ الأمة سوى ألفاظ آيات القرآن ولم يُفهم بتبليغ تلك المعاني التي نزلت عليه إلى الأمة على النحو المطلوب، بل ترك إبلاغها على عاتق عدة من الضعفاء والمجاهيل!! ألم يكن الله العليم القدير قادراً على أن يبين آياته بصورة واضحة توصل من تلقائها ما يُراد منها من معاني ولا يحتاج إلى إنزال معانيها معها؟! **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.**

سابعاً: أمر الله تعالى عباده فقال: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾** [الأحزاب/٧٠]، بل أمرهم أن يقولوا قولاً سديداً بشأن أمور تتعلق بالأسرة كإظهار وصية الميت لورثته، فقال: **﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾** [النساء/٩].

وحذر المسلمين من التكلم أثناء أداء الشهادة بكلام مُبهم يمكن أن يدل على معنيين مُختلفين، فقال: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ... وَإِنْ تُلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾** [النساء/١٣٥].

من البديهي أن التكلم بالقول السديد البين أشدّ وجوباً وألزم في شأن إمام الهداية لأنه مقتدى الأمة جميعها لا بد، بالطبع، أن يكون بيانه بشأن الأمور المرتبطة بالشرعية وهداية خلق الله بياناً واضحاً سديداً يتضح منه المقصود والمُراد بشكل بَيّن تاماً وبعيداً عن كل إبهام وإيهام، كي تتم الحجة على الناس من جهة وكي لا يقع الناس في شك وتردد وخطأ من الجهة الأخرى ولا يُحرَموا من الهداية، لا أن يتكلم بكلام يُستنبط منه وقوع التحريف في القرآن!

إن كنتم تعتبرون هذه الأحاديث من كلام الأنمة فعلاً، وكنتم تعتبرون الأنمة مفسرين لمقاصد الآيات ومبينين لمجملات كتاب الله، وأنه يجب علينا أن نرجع إلى كلامهم لنفهم بواسطته تفسير القرآن، فإننا نسألكم: لماذا تكلم الأنمة في هذه الأحاديث - خاصة الأحاديث من النوع ب - على نحو يفهم كل إنسان منه تحريف القرآن؟ إن هذا العمل لم يكن مفيداً إطلاقاً وليس هذا فحسب بل مخالفاً للتقية، لأن مسألة تحريف القرآن لم تكن في

صالح أي شخص في المجتمعات الإسلامية ولم تكن مفيدة لدفع الأخطار، ولذلك لو كان المقصود من هذه الأحاديث أمراً غير تفهيم مسألة التحريف وكانت الأحاديث صادرة عن الأئمة فعلاً، لتكلم الأئمة قطعاً على نحو لا يمكن لأحد أن يحتمل منه تحريف القرآن من كلامهم.

ثامناً: لا يخفى أننا لا نعتبر أحاديث الباب ١٦٥ ونظائرها صادرة بأي وجه من الوجوه عن الأئمة - عليهم السلام - بل نعتقد جازمين أن الوضّاعين الكذبة افترروا أمثال هذه الأحاديث على الأئمة ونسبوا إليهم زوراً وبهتاناً، وأن الأئمة كانوا مدافعين عن القرآن الكريم. كما جاء في تفسير العياشي وتفسير البرهان ورجال الكشي: أنه قيل للإمام الصادق عليه السلام: **رُويَ أَنَّ الْخَمَرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلامَ رَجَالٌ؟؟ فَقَالَ: مَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيُخَاطِبَ خَلْقَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ**" (١).

فهذا الحديث يردُّ تماماً أحاديث الباب ١٦٥ جميعها، ويتفق تماماً مع القرآن الذي يقول: **﴿مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾** [إبراهيم/٤]، ويقول: **﴿هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾** [النحل/١٠٣]، ويقول: **﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾** [القمر/١٧]، ولو كان للقرآن معان غير ما تدل عليه ألفاظ آياته وجمله والقرائن الموجودة في الآيات، لكان من الواجب على الله أو النبي أن يعلن للأمة بوضوح تام تلك المعاني والمقاصد التي لا تفهم من ظاهر الألفاظ، كأن يقول إذا قلت لكم «الخمرة» فإنني أقصد منها معنى غير ما يفهمه العرب من الكلمة!

والحال أن القرآن لم يعرف نفسه على هذا النحو أبداً ولا أخبر النبي أمته بمثل هذا الأمر أبداً. والعارفون بعلم أصول الفقه يعلمون أنه لا يمكن الجمع بين إرادة الحقيقة وإرادة المجاز من كلمة واحدة فمثلاً لا يمكننا أن نفسر كلمة «أسد» في جملة ما بأن المقصود منها الحيوان المعروف والمقصود منها أيضاً وفي الوقت ذاته: الرجل الشجاع.

تاسعاً: إن ادعاءكم تنزيل معاني الآيات والمقصود من ألفاظها مع ألفاظ الآيات مجرد ادعاء لا أساس له من الصحة على الإطلاق - كما قلنا سابقاً - ولا ينسجم هذا الادعاء مع كتاب الله، لأن القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين بلسان عربي مبين (النحل/١٠٣)، والشعر/١٩٣ و ١٩٥) واضح المعاني بين المقاصد في حد ذاته ولا يحتاج إلى إنزال معان خاصة له. إن الحق تعالى أقدر المتكلمين على الكلام بنحو يؤدي المقصود ويوصل المعنى المطلوب للسامعين بأوضح نحو من الأنحاء، على نحو يمكن لكل الناس أن يفهموا المراد من كلامه تعالى.

عاشراً: لقد استنبط بعض مشاهير علماء الشيعة من هذه الأحاديث - كما قلنا - معنى وقوع التحريف في القرآن، ومن ثم اعتبروا هذه الأحاديث من موضوعات الفرق المنحرفة وأكاذيبهم التي تسربت إلى كتب الشيعة، وذلك مثل السيد المرتضى (رحمه الله)، والشيخ الطبرسي مؤلف تفسير «مجمع البيان» والشيخ عبد الجليل القزويني في كتابه «النقض» (ص ٢٨٢)، الذين اعتبروا مثل هذه الأحاديث من وضع الغلاة

(١) تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤١، ورجال الكشي، (ط. جامعة مشهد)، ص ٢٩١. ووسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٦٧، (باب تحريم كسب القمار) (طبعة قم الجديدة، تحقيق مؤسسة آل البيت)، وبحار الأنوار، ج ٢٤، ص ٣٠٠. (المترجم)

والأخبارية (الحشوية) والديصانية^(١). لكن الكلينيّ أورد في كتابه مثل هذه الأحاديث دون انتباه إلى هذا الموضوع فساعد بذلك الفرق الضالة على ظلمهم للقرآن الكريم وللأئمة - عليهم السلام - !

وننقل لكم هنا رأي الشيخ «عبد الجليل القزويني» بشأن الأحاديث المشابهة لأحاديث الباب ١٦٥ ، إذ قال رداً على أحد الكتّاب من أهل السنة:

"أما قوله: ويجعلون بأهوائهم كلّ آية نازلة لسبب آخر، متعلّقة بعليّ (ع)، كما يقولون مثلاً بشأن قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف/٤٥] فيدّعون أن تفسيرها: "سَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا عَلَى مَا بُعِثُوا؟ فَقُلْتُ: عَلَى مَا بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا: عَلَى نُبُوتِكَ وَوَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْأَئِمَّةِ!" (٢) ، وأن رسول الله ﷺ كان يتهاون في إبلاغ أمر ولاية عليّ (ع) ويخفي إمامته إلى أن نزلت يوم «غدِير خُم» الآية التي فيها تهديد له وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فِي عَلِيٍّ﴾ [المائدة/٦٧]، فرفعها فوق السروج.

ونقول في الإجابة عن هذه الكلمات: إنّ جعل كل آية نازلة بحق عليّ (ع) بدعة وتهمة وضلالة وقول لا أصل له ولا أساس له من الصحة وذلك كسائر الأقوال التي تُنسب إلى الآيات نزولها في حق أشخاص، وكل عاقل عالم إذا نظر في آخر الآية المذكورة علم كذب هذا المصنّف المجبر وقلة أمانته، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف/٤٥]، ولم يترك الله تعالى موضوع السؤال مبهماً كي يمكن لأحد أن يُؤوله بأن المقصود منه السؤال عن عليّ (ع)، بل صرح الله بموضوع السؤال فقال: ﴿أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ؟﴾ [الزخرف/٤٥]. فما علاقة إمامة عليّ أو غير عليّ بالآية وأي شبهة في معنى الآية حتى تعنّ الحاجة إلى تأويلها؟! وكيف يسمح شخص لا يملك من معرفة اللغة والتفسير إلا النذر اليسير لنفسه أن يفسّر الآية على ذلك النحو؟! إن الآية في صدد إثبات وحدانية الله ونفي الأصنام، ولو كان هذا المصنّف صادقاً لوجب عليه أن يبين لنا مستندَهُ فيما ادّعه من وجود مثل هذا التفسير لدى أصحاب الشيعة، أو يحيلنا إلى عالم معتمد من علماء الشيعة قال بذلك أو إلى راوٍ أمين. ما علاقة تلك الآية بالإمامة؟ إن كل من قرأ آخر الآية لم تبقَ له أي شبهة في حقيقة معناها"^(٣).

ثم قال في موضع آخر:

"وأما قوله: إنهم يقولون إن معنى ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم/١]: أقسم بمحمد وعلي. فجوابه أن مذهب الشيعة في تفسير هذا القسم هو أن الباري تعالى أقسم باللوح والقلم بدليل تنمة الآية: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم/١]، وهذه السورة نزلت بمكة، وأول السور نزولاً على

(١) راجعوا الصفحات ٩٨ - ٩٤ من الكتاب الحالي، وما ذكره المرحوم قلمداران في كتابه «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ١١٨).

(٢) بحار الأنوار، ج ١٥، ص ٢٤٧.

(٣) النقض، ص ١٧٩ و ١٨٠.

المصطفى^٩، حسب قول بعض المفسرين، هي سورة «إقرأ» ثم نزلت بعدها سورة «القلم» في بداية البعثة، فكيف يمكن أن يقسم الله بعليٍّ (ع) فيها؟ وقد بيّنا أن القسم كان باللوح والقلم بقرينة قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾... الخ^(١).

وقال أيضاً:

"وأما قوله اعلم أنه جاء في بعض قراءات القرآن عند الروافض، طبقاً لما قاله علي بن إبراهيم بن هاشم الذي كان من قدماء الروافض أن تأويل آية: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت/٢٩] أن الشخصين الجهنميَّين من أمة محمد اللذين تشير لهما الآية أبو بكر وعمر اللذان أسسا أساس الظلم في أمر الخلافة"^(٢).

فنقول إجابة عن هذه الكلمات: إنه لا يخفى على أي عالم أن هذه الإحالة والتفسير بهتان وزور وكذب لعدّة وجوه:

أولها أنه قال إن هذا الكلام عن الإضلال يقوله أهل جهنم من أمة محمد، ويتّبعين من أول الآية أن البارئ تعالى يتكلم في سورة «فصلت السجدة» عن الكافرين فيقول: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ...﴾ [فصلت/٢٩]، أي قال الذين كفروا في الدنيا وصاروا في جهنم: ربنا أرينا الشخصين اللذين أضلانا من الجن والإنس، فالآية تتكلم إذاً عن شخصين ليسا من أمة محمد بل من الكافرين، ولو كان المقصود من الآية أبا بكر وعمر - كما زعم المصنّف - فإنهما أضلّا في أمر الخلافة أمة محمد ولم يضلّا الكافرين، في حين أن الآية تتكلم عن قول الكافرين.

ثم إن المفهوم من الآية أن أحد الشخصين من الجن والآخر من الإنس في حين أن أبا بكر وعمر كلاهما إنسيان. فتأويل الآية وتفسيرها بهما جهل وخطأ، ولو قدرنا أن للشيعة خصومة مع أحد فلا يجوز لهم أن يُفسّروا الآية من القرآن على وجه خاطئ لا يتناسب مع ألفاظ الآية"^(٣).

ثم قال أيضاً:

"وأما قوله: وقال زرارة بن أعين الرافضي أن الصادق سئل عن تأويل الآية: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۖ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر/٢٥-٢٦] فيمن نزلت؟ فقال: في شأن أبي بكر وأن الله تعالى يقول أنه سيعذب يوم القيامة عذاباً لا يعذب به أحداً آخر من الخلق، لأنه جلس على المنبر بغير وجه حق بدليل أن الثعبان لدغ رجله في الغار. فدعا له السيد - عليه السلام - فتحسّن حاله وقال له: إذا وضعت رجلك على موضع ليس لك فستؤلمك! فلما

(١) النقض، ص ٢٧٩.

(٢) الأحاديث ٣، ١٤، ١٧، ٤٢، ٤٣، ٧١، و٨٣ من الباب ١٦٥ من الكافي تشابه هذا الحديث.

راجعوا كتاب «مرآة العقول» (ج ٥، ص ٤٨ فما بعد).

(٣) النقض، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

وضع رجله على المنبر آلمته فصاح من ألمه قائلاً: أقيلوني، أقيلوني! وأمثال هذه الخرافات وأنواع البهتان كثيرة لديهم.

فنقول في الإجابة عما ذكره: إن هذه القصة لا توجد في أي كتاب من كتب الشيعة الأصوليين، والإمام الصادق عليه السلام أجلُّ شأنًا وأرفع من أن يخطئ في تفسير القرآن وهو أعلم بسبب نزول كل آية وهو يعلم أن هذه الآية من سورة الفجر، وأنه جاء قبلها قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر/١٧]، ولم تكن هذه صفة أبي بكر الذي كان

يخدم خادم جميع الأيتام^(١). ثم قال تعالى: ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الفجر/١٨]، ولم تكن تلك صفة أبي بكر الذي كان يبذل الأموال. ثم قال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر/١٩]، وهذه أيضاً لم تكن صفة أبي بكر الذي كان مقتصدًا وقانعاً في الإنفاق. ثم

قال: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر/٢٠]، وليست تلك صفة أبي بكر الذي كان على مذهب النبي ﷺ الذي لم يكن لديه سوى الحصير مما ورثه واكتسبه. فهذه الآية وعيدٌ بمعاقبة جماعة يتصفون بتلك الصفات ولذلك فإن ذلك الراوي الذي روى تلك القصة كذباً يستحق عقاب الله.

إن الذي يظهر أن كلام مصدِّف ذلك الكتاب الذي ادَّعى أنه أمضى ٢٥ عاماً من عمره على ذلك المذهب^(٢)، كله ظنون وأكاذيب، وأنه كان شخصاً من الغلاة والأخباريين الحشوية ولذلك أتى بشبهات الغلاة والأخبارية والديصانية لا بمذهب الأصوليين من الشيعة، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٣).

وأما حول الأحاديث التي أضيفت فيها كلمات من قبيل «في علي» أو «ولاية علي» أو «آل محمد» و..... على آية من آيات القرآن، فافرقوا ما قاله الشيخ عبد الجليل القرويني إذ قال:

"وأما قوله إنهم يضيفون على الآيات كلمات من عندهم فيقولون: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ فِي عَلِيٍّ﴾ [النحل/٢٤]، أو يقولون: ﴿فَقَرِيبًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كَذَّبْتُمْ وَقَرِيبًا تَقْتُلُونَ فِي كَرْبَلَاءَ﴾ [البقرة/٨٧].

فنقول في الجواب: إن هذه الإحالات غير صحيحة وهي إشارات باطلة ونقل لا أصل له. وكل عاقل عالم يعلم أن مثل هذا التفسير لا يتفق مع نظم القرآن وأسلوبه، وأن ركافة الكلمات ظاهرة فيه، وأن الباري تعالى حافظ للقرآن وأن فصحاء العالم وبلغائه لا يقدر أن يزدوا في القرآن شيئاً أو ينقصوا منه، وأنه لو جاز ذلك في آية واحدة لجاز في جميع الآيات والسور، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كثرة أعداء القرآن وخصومه، لكن من الواجب أن لا يبقى القرآن على أصله الأول لكثرة التصرفات فيه، وكل عاقل منصف يسمع هذا لا يمكنه أن يصدق، و..... والقول إن هناك زيادة ونقصان في أصل القرآن بدعة وضلالة

(١) أي رسول الله ﷺ.

(٢) يقصد مذهب التشيع.

(٣) النقص، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

وليس هو مذهب الأصوليين، وإن روى الغلاة والحشوية أحاديث في ذلك.... فأحاديثهم ليست حجة على الشيعة، والذي يوضح ذلك أن الباري تعالى قال مستخدماً صيغة الفعل الماضي ﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل/٢٤]، وهذا إحالة إلى اليهود والنصارى ومشركي العرب لا إلى أمة محمد.

وأما تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَقَرِيعًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيعًا نَقُتُلُونَ﴾ [البقرة/٨٧]، فإن الشيعة براء مما ذكره وأصحاب رسول الله أيضاً منزّهون عن ذلك وكل آية مثلاً أتوا بها وقالوا إنه قد زيد فيها فجوابه ما قلناه والأولى ترك التكرار الذي ليس فيه فائدة. ^(١).

على ضوء تلك المقدمة التي مضت، نبدأ الآن بنقد وتمحيص أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي:

اعلم أن الأستاذ البهيوذي لم يُصَحِّحْ من أحاديث هذا الباب كُلِّها [البالغ عددها ٩٢ حديثاً] إلى حديثين فقط هما الحديث ١٧ و الحديث ٦٦! ونذكر بأن المجلسي اعتبر الحديث ٦٦ هذا [الذي صحَّحه البهيوذي] مجهولاً.

أما رأي المجلسي بأحاديث هذا الباب فنذكرها في الجدول التالي:

- ١- مرفوع: الحديث رقم ٣٦.
- ٢- مُرسَل: الحديثان ١ و ٢.
- ٣- مجهول: ٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٥، ٤٨، ٥١، ٦٦، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٦، ٩١.
- ٤- الحديثان ٦ و ٦٥ مجهولان كالصحيح!
- ٥- الأحاديث الضعيفة: الحديث ٣، والأحاديث ٧ إلى ١٦، والحديث ١٨ والأحاديث ٢٠ إلى ٢٣، و ٢٥ إلى ٢٧، و ٢٩ إلى ٣٤، و ٣٧ إلى ٤٧، والحديثان ٤٩ و ٥٠. والأحاديث ٥٢ إلى ٦٤، و ٦٨ إلى ٧١ والأحاديث ٧٣، ٧٧، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، و ٩٢.
- ٦- الحديث ٦٣ ضعيف اعتبره المجلسي كالصحيح!!
- ٧- مُؤَثَّق: الحديث ٦٧.
- ٨- حسن: الحديث ٤.
- ٩- حسن أو مُؤَثَّق: الحديث ٨٩.
- ١٠- الأحاديث الصحيحة: ١٧، ٧٢، ٧٤، ٨٠ و ٨٣. وبالمناسبة اعتبر المجلسي السند الأول للحديث ٧٥ ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً.

ولكن، بالطبع، لا يخلو متن أي حديث من أحاديث هذا الباب من إشكالٍ وعلّة، ولكننا سنبدأ أولاً بتمحيص الأحاديث التي اعتبرها البهيوذي أو المجلسي صحيحةً أو مُؤَثَّقَةً أو حسنةً:

(١) النقض، ص ٢٧١ - ٢٧١.

← الحديث ١٧ - يتعلّق بالآية ١٩ من سورة «الانشقاق» المكيّة، ولا يتضمن متنه أي مطلب مهمّ ومفيد. وقد أبهم أسماء الأشخاص فقال أما فلان وفلان وفلان كي يشير إلى الخلفاء الراشدين وينفخ في نار الفرقة والاختلاف، ويُفَرِّح قلب أعداء الإسلام.

← الحديث ٧٢ - لا يتضمّن أي مطلب مهم.

← الحديثان ٤ و ٧٤ - ذكر الرواة أن الإمام سُئِلَ عن آية من سورة التغابن: ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ فقال: "عَرَفَ اللَّهُ إِيْمَانَهُمْ بِوَلَايَتِنَا وَكُفْرَهُمْ بِهَا يَوْمَ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ فِي صُلْبِ آدَمَ (ع) وَهُمْ ذَرٌّ!!".

أيها القارئ المحترم! تأمل قليلاً، هل من المعقول أن يطلب الله الرحيم من أتباع حضرة نوح أو حضرة يوسف - عليهما السلام - أو أن يؤمنوا بابن عم النبي الذي لم يولد أجداده بعد وأن يؤمنوا بأولاده؟! هل تحتل مجرد احتمال أن يقول الإمام الجليل مثل هذا الكلام؟! هل كان راوي هذا الحديث من أنصار الإمام فعلاً؟!

وبالطبع لقد ادّعى الحديث أكثر من هذا أيضاً، وقال إن الله أخذ الميثاق على ولايتنا في «عالم الذرّ» من جميع عباده الذين كانوا في صلب آدم! هذا في حين أن الحقيقة أن قصة «عالم الذرّ» من الخرافات والأوهام ولا دليل عليها أبداً في الكتاب والسنة، والله لا يأخذ العهد والميثاق من ذرّاتٍ فاقدةٍ للشعور. ولا يجوز أن ننسب إلى الدين شيئاً لا دليل شرعي عليه. (فتأمل)

ومن الطريف أن نعلم أن الكلينيّ كرّر صدر الحديث ٧٤ في الحديث الرابع من الباب ٦٤ ونقل الآية القرآنيّة على نحو خاطئ هناك، ووضع المتعصبون هذا الخطأ على رقبة النساخ! ولسنا نصرّ على إنكار هذا الادّعاء ولكننا نسأل لماذا أخطأ جميع النساخ هناك ولم يخطئ أي واحد منهم في الحديث ٧٤ من هذا الباب؟! لماذا لا نقول إن الكلينيّ أخطأ في نقل الآية فتبعه النساخ في خطئه؟! ثم ماهي خصوصية هذا الحديث وميزته حتى يكرر الكلينيّ صدره مرةً ثانية في هذا الباب؟! وقد اعتبر المجلسيّ سند هذا الحديث حسناً مرةً وصحيحاً مرةً أخرى؟!

← الحديث ٧٥ - اعتبر المجلسيّ السند الأول له ضعيفاً، واعتبر سنده الثاني صحيحاً. راوي السند الثاني هو «العمركيّ» الذي عرّفنا به سابقاً (ص ٣٠٧-٤٢٨)، وقد نقدنا حديثه هذا خلال ذكرنا لنماذج من أحاديثه، في الصفحات الماضية (ص ٣٠٨).

← الحديث ٨٠ - يدّعي بشأن الآية ٢٤ من سورة إبراهيم التي تقول: (كَسَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ) أَنْ: "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْلُهَا، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَرْعُهَا، وَالْأَنَمَةُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا أَغْصَانُهَا...!!". ولكن الراوي لم ينتبه إلى أن الآية مكية، وفي العهد المكي لم يكن موضوع الإمامة مطروحاً أصلاً، وقد فسّر المفسّرون الكلمة الطيّبة التي شبّهها الله بالشجرة بكلمة التوحيد.

← الحديث ٨٣ - رغم أن راويه «البرنطيّ»، إلا أن المجلسي لما وجد فيه إشارة إلى فلان وفلان وفلان، أعجبه الحديث، ونسي أن القرآن الكريم قال إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ (النساء/٥١) ولم يؤمنوا بالخلفاء الثلاثة الأوائل! فكيف نعتبر الخلفاء مصداقاً للجبت والطاغوت مع أن علياً (ع) بايعهم بالخلافة جميعاً؟! لقد أضفى عليّ (ع) بمبايعته لهم الشرعية على خلافتهم فهل يمكن لعليّ أن يعطي الشرعية لحكومة الجبت والطاغوت؟! نعوذ بالله تعالى من العصيّة. وارجعوا أيضاً إلى ما ذكره الشيخ الطبرسيّ

في تفسيره «مجمع البيان» ذيل تفسيره للآية ٥١ من سورة النساء.

في هذا الحديث يقول إن المقصود من آية: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾ [هود/١١٩]: شيعة الأئمة! ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً: السورة المذكورة مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك وجود للشيعة وغير الشيعة كي تتحدث عنهم آيات القرآن.

ويقول الحديث إن المقصود من الآية ٦٤ من سورة يونس إن الإمام بشر الشيعة بظهور الإمام القائم وقتل أعدائه! هذا في حين أن سورة يونس مكية ولم تكن قضية الإمامة مطروحة أصلاً في الفترة المكية فما بالك بالإمام القائم؟!!

← الحديث ٦٧- يرويه «حنان بن سدير» راوي الخرافات الذي ادّعى أن الإمام الباقر سئل بشأن الآيتين ٣٥ و ٣٦ من سورة الذاريات المكية أي "عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾؟ فَقَالَ: آلَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُهُمْ؟!!".

ليت شعري! هل فهم واضع الحديث ما لفظه من كلام؟!!

إن «حنان بن سدير» هو ذاته الذي روى أن شخصاً قال بحضرة باقر العلوم (ع): "يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ مِنْ شِيعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَمِنْ مَوَالِيكُم مَّنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَأْكُلُ الرِّبَا وَيَزْنِي وَيَلُوطُ وَيَتَهَاوَنُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ حَتَّى إِنَّ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ يَأْتِيهِ فِي حَاجَةٍ يَسِيرَةٍ فَلَا يَفْضِيهَا لَهُ فَكَيْفَ هَذَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ فَنَبَسَ الْإِمَامُ (ع) وَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَإِنِّي أَجِدُ النَّاصِبَ الَّذِي لَا أَشْكُ فِي كُفْرِهِ يَتَوَرَّعُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَسْتَجِلُّ الْخَمْرَ وَلَا يَسْتَجِلُّ دِرْهَمًا لِمُسْلِمٍ وَلَا يَتَهَاوَنُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَيَقُومُ بِحَوَائِجِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ لِلَّهِ وَفِي اللَّهِ تَعَالَى فَكَيْفَ هَذَا وَلَمْ هَذَا؟ فَقَالَ (ع): يَا إِبْرَاهِيمُ! لِهَذَا أَمْرٌ بَاطِنٌ وَهُوَ سِرٌّ مَكْنُونٌ وَبَابٌ مُغْلَقٌ مَخْزُونٌ وَقَدْ خَفِيَ عَلَيْكَ وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِكَ وَأَصْحَابِكَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُؤْذِنْ أَنْ يَخْرُجَ سِرُّهُ وَغَيْبُهُ إِلَّا إِلَى مَنْ يَحْتَمِلُهُ وَهُوَ أَهْلُهُ!

ثم قال (ع): اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ أَرْضاً طَيِّبَةً طَاهِرَةً وَفَجَّرَ فِيهَا مَاءً عَذْباً زَلالاً فُرَاتاً سَابِغاً فَعَرَضَ عَلَيْهَا وَلَابِتْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَقَبِلْنَاهَا فَأَجْرَى عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمَاءُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَضَبَ عَنْهَا ذَلِكَ الْمَاءُ بَعْدَ السَّابِغِ فَأَخَذَ مِنْ صَفْوَةِ ذَلِكَ الطَّيْنِ طِيناً فَجَعَلَهُ طِينَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ أَخَذَ جَلَّ جَلَالُهُ ثَقُلَ ذَلِكَ الطَّيْنُ فَخَلَقَ مِنْهُ شِيعَتَنَا وَ[مُحِبِّينَا] مُجْبُونًا مِنْ فَضْلِ طِينَتِنَا...

ثم قال (ع): خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيْضاً أَرْضاً سَبِيحَةً خَبِيثَةً مُنْتَنَةً وَفَجَّرَ فِيهَا مَاءً أَجَاجاً مَالِحاً أَسِناً ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهَا جَلَّتْ عَظَمَتُهُ وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَلَمْ يَقْبَلْهَا وَأَجْرَى ذَلِكَ الْمَاءُ عَلَيْهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَضَبَ ذَلِكَ الْمَاءُ عَنْهَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ كُدُورَةِ ذَلِكَ الطَّيْنِ الْمُتَنِّينِ الْخَبِيثِ وَخَلَقَ مِنْهُ أَيْمَةَ الْكُفْرِ وَالطُّغَاةِ وَالْفَجَرَةِ. ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بَقِيَّةِ ذَلِكَ الطَّيْنِ فَمَزَجَ بِطِينَتِكُمْ وَلَوْ تَرَكَ طِينَتَهُمْ عَلَى حَالِهِ وَلَمْ يَمَزُجْ بِطِينَتِكُمْ مَا عَمِلُوا أَبَدًا عَمَلًا صَالِحاً وَلَا آدَوْا أَمَانَةً إِلَى أَحَدٍ وَلَا شَهِدُوا الشَّهَادَتَيْنِ وَلَا صَامُوا وَلَا صَلَّوْا وَلَا زَكَّوْا وَلَا حَجَّوْا وَلَا أَشْبَهُوكُمْ فِي الصُّورِ

..... ثُمَّ مَزَجَ الطَّيْنَتَانِ بِالْمَاءِ الْأَوَّلِ وَالْمَاءِ الثَّانِي فَمَا تَرَاهُ مِنْ شِيعَتِنَا مِنْ رَبٍّ وَرَبَّنَا

وَلَوَاطَةِ وَخِيَانَةِ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَتَرْكِ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَحَجٍّ وَجِهَادٍ فَهِيَ كُلُّهَا مِنْ عَدُوِّنَا النَّاصِبِ وَسِنْخِهِ وَمِزَاجِهِ الَّذِي مُزِجَ بِطَبِئَتِهِ! وَمَا رَأَيْتُهُ فِي هَذَا الْعَدُوِّ النَّاصِبِ مِنَ الرَّهْدِ وَالْعِبَادَةِ وَالْمُوَاطَةِ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَأَعْمَالِ الْبِرِّ وَالْخَيْرِ فَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ طِبْنِ الْمُؤْمِنِ وَسِنْخِهِ وَمِزَاجِهِ! فَإِذَا غُرِضَ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِ وَأَعْمَالُ النَّاصِبِ عَلَى اللَّهِ يَقُولُ جَلَّ وَعَزَّ: أَنَا عَدَلٌ لَا أَجُورُ وَمُنْصِفٌ لَا أَظْلِمُ، وَعَزَّتِي وَجَلَالِي وَإِرْتِفَاعُ مَكَانِي مَا أَظْلِمُ مُؤْمِنًا بِذَنْبٍ مُرْتَكَبٍ مِنْ سِنْخِ النَّاصِبِ وَطِبْنِهِ وَمِزَاجِهِ. هَذِهِ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ كُلُّهَا مِنْ طِبْنِ الْمُؤْمِنِ وَمِزَاجِهِ، وَالْأَعْمَالُ الرَّدِيئَةُ الَّتِي كَانَتْ مِنَ الْمُؤْمِنِ مِنْ طِبْنِ الْعَدُوِّ النَّاصِبِ. وَيَلْزَمُ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا هُوَ مِنْ أَصْلِهِ وَجَوْهَرِهِ وَطَبِئَتِهِ.....!!!".

بعد أن ذكر «هاشم معروف الحسني» هذا الحديث قال:

"وهذه الرواية تخالف نصوص القرآن الكريم الذي حمل كل إنسان سيئات أعماله، وفي الوقت ذاته تدل على أن جميع ما يأتيه الإنسان من خير أو شر إنما هو من لوازم الطينة التي خلق منها، وليس له اختيار في شيء من أموره، هذا بالإضافة إلى أن الرواية بين مجهول الحال، وبين متهمة في عقيدته والكذب على الأئمة عليهم السلام." (١).

← الحديث ٨٩- من رواته «ابن أبي عمير» الذي ذهب آثاره وكان يروي من حفظه وذاكرته، روى عن «سماعة» الواقفي "أن الإمام قال في قول الله جَلَّ وَعَزَّ: (وَأَوْفُوا بِعَهْدِي) قَالَ: بِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) (أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ) أَوْفِ لَكُمْ بِالْجَنَّةِ!"

وسنذكر هنا الآية ونترك الحكم للقراء. قال تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة/٤٠].

← الحديث ٦- من رواته «ربيعي بن عبد الله» الذي نقدنا حديثه فيما سبق (ص ٣٧٨). وهو من رواية الخرافات. وننقل لكم هنا خرافة أخرى من خرافاته لكي تتعرفوا عليه أكثر. إنه يدعي أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ حَوْلَ قَبْرِهِ [أي قبر سيد الشهداء (ع)] أَرْبَعَةُ آلَافٍ مَلَكٍ شَعَتْ غُبْرَ يَبْكُونَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ!!" (٢).

حقاً إننا لنسأل: ما الفائدة من هذا العمل؟! هل هذه معارف التشيع؟!

← الحديث ٦٥- اعتبر المجلسي هذا الحديث كالصحيح!! يقول كذاب يدعى «محمّد بن الفضيل» إن الإمام قال: إن المقصود من «المساجد» في الآية ١٨ من سورة الجن: "الأوصياء"، وغفل عن أن سورة الجن مكية ولم يكن موضوع الوصية مطروحاً أصلاً في ذلك الزمن. ومن المناسب هنا أن ننقل لكم رأي الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حول هذا الحديث، قال:

"وبلا شك فإن هذه الرواية من موضوعات الغلاة، ومما يؤيد ذلك أن «محمّد بن الفضيل» الراوي لها قد ألصق به المؤلفون في أحوال الرواة هذه التهمة، وأما الراوي

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٥ - ٢٣٨. ولاحظوا نماذج أخرى لخرافات «حنّان بن سدير» في الصفحة ٥٠١ - ٤٩٨ من الكتاب الحالي. وهو أيضاً راوي الحديث الأول من الباب ١٦٥ من الكافي، والحديثين ٣٤٠ و ٣٤١ من روضة الكافي.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، كتاب الحج، أبواب المزار وما يناسبه، باب تأكد استحباب زيارة الحسين....، ج ١٠، ص ٣٢٨، الحديث ٣٠.

الأول لها وهو محمد بن إسماعيل فهو مشترك بين الضعيف والثقة.

ولو افترضنا أن الرواة لهذه الرواية كلهم من الموثوقين، فهل يجوز على الإمام الصادق الصدوق أن يتصرف في القرآن الكريم بمثل هذه النوع من التأويل الذي لا يتناسب مع أسلوب القرآن وإعجازه؟ وهو القائل: إذا اشتبهت عليكم الأحاديث المروية عننا فاعرضوها على كتاب الله، فما خالف كتاب الله فليس من أحاديثنا" (١).

← الحديثان ٢٤ و ٦٣ - الحديث ٦٣ ضعيف لوجود «أحمد بن مهران» في سنده، وهو مجهول وضعيف حسب قول المرحوم الغضائري. الراوي الأول للحديث أي «هشام بن الحكم» لم يكن ذا عقيدة صحيحة. ورغم ذلك اعتبر المجلسي مثل هذا الحديث صحيحاً!! في هذا الحديث ادّعى أن الإمام قال بشأن قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر/٤١] (صراط: مرفوعٌ مُنَوَّنٌ وَعَلِيٌّ: غير مُنَوَّنٌ ومفتوح الآخر): هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ (صراط: مرفوعٌ غير مُنَوَّنٌ وَعَلِيٌّ: مجرورٌ مُنَوَّنٌ!!).

أما الحديث ٢٤ فيدّعي أيضاً أن الإمام قال بشأن الآية ٤٣ من سورة الزخرف التي تقول: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف/٤٣]: "قَالَ إِنَّكَ عَلَى وَلايَةِ عَلِيٍّ وَعَلِيٌّ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ"!

ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً: سورة الحجر وسورة الزخرف من السور المكية وفي العهد المكي لم يكن موضوع الولاية والإمامة مطروحاً بأي شكل من الأشكال. إضافة إلى ذلك فإننا نسأل الكليني والمجلسي: هل كان النبي على صراط عليٍّ أم كان عليٌّ على صراط النبي؟! صراط النبي؟!

ثم إن واضع الحديث الجاهل نسي أن علياً (ع) كان يُصلي في اليوم خمس مرّات على الأقل ويقرأ في صلاته سورة الحمد ويقول: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة/٦]،

فهل كان يقصد: اهْدني إلى نفسي؟! أو أن النبي الأكرم O كان في أوائل بعثته يقرأ هذه الآية في صلواته فهل كان يقصد: اهْدني إلى عليٍّ (الذي كان حينها طفلاً لم يبلغ بعد)؟! هل فهم واضع الحديث الكلمات التي لَفَّقها؟ هذا بمعزل عن أنه لو كان علياً هو معنى عبارة «الصراط المستقيم» فإن معنى جملة: ﴿إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف/٤٣] سيُصبح مضحكاً لأنه سيُصبح: إنك أيها النبي على عليٍّ! نعوذ بالله من العصبية والحماسة.

← الحديث ٦٦ - يتضمّن أموراً غير صحيحة. ولا دليل لدينا بالطبع على قصر الآية على الأئمة، إذ يجب على جميع أتباع الرسول الأكرم O أن يتبعوه في دعوة الناس إلى الله على بصيرة.

← الحديث ٧٨ - يقول إن الإمام الباقر (ع) قال عن آية: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان/٦٣] "قَالَ: هُمُ الْأَوْصِيَاءُ [يمشون هكذا على الأرض] مِنْ مَخَافَةِ عَدُوِّهِمْ!".

أولاً: سورة الفرقان مكية وفي ذلك الزمن لم يكن موضوع الوصية والأوصياء

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

مطروحاً.

ثانياً: لماذا لم يُصرِّح الله تعالى بكلمة «الأوصياء» بل أتى بعنوان عام هو: (عِبَادُ

الرَّحْمَنِ)؟!

ثالثاً: هل كان النبي يمشي في الفترة المدنية أو كان علي يمشي في فترة خلافته هوناً من مخافة عدوه؟!

رابعاً: من الواضح أن واضع الحديث كان من العوام، ولم يكن يعلم أن «المشي هوناً» المذكور في الآية ليس ناشئاً عن خوف الأعداء بل هو مشية الوقار والطمأنينة - كما يقول الطُّبْرُسِيُّ في مجمع البيان (ذيل الآية ٦٣ من سورة الفرقان) - أي المشية البعيدة عن التكبر والعجب بالنفس والخالية من التكلف والتبخر، ومثل هذا النحو من «المشي» لا علاقة له بالخوف من العدو بل إن عباد الرحمن المُطِيعِينَ لِحُكْمِهِ يمشون كذلك حتى في ظروف الأمن والطمأنينة.

خامساً: لو لاحظنا الآيات التي جاءت بعد هذه الآية لتبين لنا أن مصداق الآيات أفراد غير معصومين، فأنتم الذين تُصَرِّون على أن الأئمة كانوا معصومين لماذا تُطَيِّقون هذه الآيات على الأئمة؟!

سادساً: ألم يكن أحد من المسلمين غير الأئمة -واقعاً- على ذلك النحو الذي وصفته الآيات بأنهم إذا خاطبهم جاهل لم يردوا عليه إلا بكلام يُرضي الله؟! تلك كانت أحاديث هذا الباب التي اعتبرها المَجْلِسِيُّ أو الأُسْتَاذُ البِهْوِيُّ صحيحةً أو مُوثَّقةً أو حسنة! (١).

الآن لنبدأ بتمحيص الأحاديث التي لم يُصَحِّحْها المَجْلِسِيُّ ولا البِهْوِيُّ:

← الحديث ١ - يدَّعي جماعة لم يتم التعريف بهوياتهم عَنْ «حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ» راوي الخرافات أن الآيات التالية نزلت بشأن ولاية أمير المؤمنين علي عليه السلام: (وَلَئِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٨﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿٣٩﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿٤٠﴾ [الشعراء/ ١٩٢ - ١٩٥].

كما تلاحظون سورة الشعراء مكية وهذه الآيات نزلت في وصف القرآن ولا علاقة لها بالولاية لا من قريب ولا من بعيد!

← الحديث ٢ - سبق أن مَحَصْنَا هذا الحديث ونقدناه. (ص ٥٦٩).

← الحديث ٣ - يتكلم عن الآية ٨٢ من سورة الأنعام التي تقول: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [الأنعام/ ٨٢]. فيدَّعي راويه «عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَثِيرٍ» الكذاب أن الإمام قال: "فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

(١) اعتبر المجلسي الحديث ٢٤ - كما لاحظنا في الجدول - مجهولاً، ولكن بسبب مشابهة موضوعه لموضوع الحديث ٦٣ ذكرناه في هذا القسم. وقد اعتبر المجلسي الحديث ٧٨ مجهولاً حسب السند الذي أورده الكليني له، لكنه قال إن علي بن إبراهيم ذكر لهذا الحديث سنداً صحيحاً. ولذلك فإننا نقدنا الحديث ٧٨ أيضاً في هذا القسم.

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ قَالَ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ O مِنَ الْوَلَايَةِ وَلَمْ يَخْلُطُوهَا بِوَلَايَةِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ فَهُوَ الْمَلْبَسُ بِالظُّلْمِ؟!

وأقول: سورة الأنعام مكية، والآيات المذكورة جاءت في وسط آيات تتعلق بحضرة إبراهيم - صلوات الله عليه - الذي قال تعالى في الآية ٨١ مخاطباً قومه المشركين: أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ وَالْمُشْرِكِينَ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ؟ ثم وَضَحَ في الآية ٨٢ المقصود من الْمُؤَحِّدِينَ مُبَيَّنًا أَنَّهُم الَّذِينَ لَمْ يَخْلُطُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمِ الشَّرِكِ. وَعَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَ الْكَذَّابِينَ هَلْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ قَدْ وَصَلَا إِلَى الْخِلَافَةِ عِنْدَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ O فِي مَكَّةَ حَتَّى يُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمَا هَذَا الْآيَةُ؟!

← الحديث ٤ - تكلمنا عليه في القسم السابق.

← الحديث ٥ - هو جزء من الحديث ٩١ في هذا الباب، والذي ادَّعى أن معنى الآية ٧ من سورة الإنسان أَي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يُؤْفُونَ بِالَّذِينَ) هو: "أَي الَّذِي أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِنْ وَلَايَتِنَا!".

ولم يكن واضح هذا الحديث يعلم أن النذر لا يُؤخذ من أحد بل هو أمر مباح ومتروك لاختيار الإنسان إن شاء نذر وإن شاء لم ينذر. **ثانياً:** متى اطلَّع واضع الحديث على ما نذرهُ النَّاسُ؟ **ثالثاً:** يعتبر كثير من مفسري الشيعة أن الآية المذكورة تتعلق بعليٍّ وفاطمة والحسنين - عليهم السلام - الذين وفوا بنذرهم. فعليهم أن يُجيبوا الآن هل نعتبر الآية متعلقة بجميع الشيعة أم بحضرة عليٍّ (ع) وأسرته؟!

← الحديث ٦ - فحصناه وعلقنا عليه في القسم السابق من هذا البحث.

← الحديث ٧ - تم التلاعب في هذا الحديث بمعنى الآية ٢٣ من سورة الشورى فقال الرواة إن المقصود من جملة: (الْمُؤَدَّةُ فِي الْقُرْبَى): الأَيْمَةُ! ونقول:

أولاً: جعل واضع الحديث الجاهل - دون دليل - معنى «فِي الْقُرْبَى»: «ذِي الْقُرْبَى»!

ثانياً: كما قلنا مراراً، هذه السورة مكية ولم يكن لدى حضرة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في مكة عيال ولا أولاد، وَمِنْ تَمَّ فِدْوُ الْقُرْبَى الَّذِينَ تَعْنُونَهُمْ مَا كَانُوا قَدْ وُلِدُوا بَعْدَ!

ثالثاً: إن المحبة أمرٌ قلبي ولا يُمكن تحصيلها بالتوصية بها.

رابعاً: لو كانت هذه المحبة قابلة للحصول فلماذا لم يطلب النبيُّ محبته هو نفسه؟

خامساً: إن الاستثناء في هذه الآية استثناء منقطع كالاستثناء في آية: (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ

عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا) [الفرقان/٥٧]. وقد تكلمنا على هذه الآية بالتفصيل فيما سبق فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً (ص ٥٩٩ فما بعد).

← الحديث ٨ - إذا أخذنا بعين الاعتبار أن «البطائني» كان لا يتورع عن الخداع والاحتيال وأنه قال في آخر الحديث: "هكذا نزلت"، ففي رأينا - كما ذكرنا في مقدمة هذا الباب - هذا الحديث من أحاديث التحريف (أي النوع ب).

← الحديث ٩ - ضعيف ومرفوع. تم في هذا الحديث تركيب الجزء الأخير من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب مع الجزء الأخير من الآية ٦٩ من السورة ذاتها وأضاف الراوي بين الجزأين عبارة «فِي عَلِيٍّ وَالْأَيْمَةِ».

نذكر هنا كلا الآيتين ثم نُبيّن كيف جاءتا في الكافي كي يحكم القراء بأنفسهم على هذا الحديث:

١- ﴿..... وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب/٥٣].

٢- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب/٦٩].

أما رواية الكليني فقد جاؤوا بالآيتين على الشكل التالي: "وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ فِي عَلِيٍّ وَالْأئِمَّةِ كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا!!".

وقد أورد الكليني مثل هذا الحديث دون أن يُبدي أي توضيح بشأنه وذكره كسائر الأحاديث في كتابه!! وإذا أخذنا مقدمة «الكافي» بعين الاعتبار فإننا نتساءل حقاً ولا ندري لماذا أورد الكليني مثل هذا الحديث ونظائره في كتابه؟ وما فائدة ذكره مثل هذه الأحاديث واضحة البطلان لصديقه؟!

← الحديث ١٠- يقول: إن رجلاً سأل الإمام "عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه/١٢٣]، قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: بِالْأئِمَّةِ وَاتَّبَعَ أَمْرُهُمْ وَلَمْ يَجْزُ طَاعَتُهُمْ".

أيها القارئ المحترم! هل من المعقول أن يقول الله تعالى لآدم وزوجته حواء: كل من اتبع الأئمة لا يضل ولا يشقى؟! ثم إن السورة مكية ولم يكن الأئمة معروفون لأحد في ذلك العهد.

← الحديث ١١- ضعيف ومرفوع. وينسب إلى الإمام أنه قال: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا وَلَدٌ مِنَ الْأئِمَّةِ (ع)!!".

وأسأل: ألم يكن واضح الحديث الجاهل يعلم أن «وَلَدٌ» فعلٌ ماضٍ وأن السورة مكية وأن علياً (ع) لم يكن قد أصبح والدًا في الفترة المكية!

← الحديث ١٢- جماعة من الكذابين ادّعوا أن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال/٤١]: قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأئِمَّةُ (ع)!!".

هذا في حين أن الآية نزلت في غزوة بدر وفي ذلك الوقت لم يكن الأئمة قد ولدوا بعد، وإن كان المقصود أقرباء الرسول، فإنهم لا ينحسرون باثني عشر نفرًا لاسيما أن أحد عشر نفرًا منهم لم يكن قد ولد بعد!

← الحديث ١٣- يقول «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ» الذي عَرَفْنَا حاله فيما سبق^(١) وكان

(١) للتعرف على حاله وعلى رواياته راجعوا الصفحات ٣٣٢ و ٧٤٨ - ٧٤٠ من الكتاب الحالي.

أمين الخزانة لدى خلفاء بني العباس، إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ): قَالَ: هُمْ الْأُئِمَّةُ!".

ونسأل: ألا تشمل الآية الأنبياء وسائر الدعاة الإسلاميين الذي يسعون في هداية عباد الله؟!

← الحديث ١٤ - مَحَصَّنَا هذا الحديث فيما سبق. (ص ١٢١ - ١٦٣).

← الحديث ١٥ - من مرويات عدة من الرواة الكذابين ولا يحتوي أي موضوع مهم.

← الحديثان ١٦ و ٢٩ - يدعي عدة من الضعفاء في الحديث ٢٩ أن الإمام قال: "فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) [الفقرة/ ٢٠٨] قَالَ: فِي وَلَا يَتَّبِعُوا!".

وفي الحديث ١٦ ادَّعَوْا أن الإمام الصادق عليه السلام سئل: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) [الأنفال/ ٦١] مَا السَّلْمُ؟ فَقَالَ: الدُّخُولُ فِي أَمْرِنَا".

ونسأل: لقد عقد النبي الأكرم O معاهدات صلح مع كثير من الأقوام لم يكونوا يعرفون الأئمة فضلاً عن أن يكونوا قد آمنوا بولايتهم؟ أفلم يعمل النبي - نعوذ بالله - بهذه الآية؟! ألا لعنة الله على الذين أدخلوا أكاذيبهم في الكتب الدينية.

← الحديث ١٧ - نقدناه في القسم السابق.

← الحديث ١٨ - ادَّعَى عِدَّةٌ مِنَ الْكَذَّابِينَ أن الإمام سئل "عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [القصص/ ٥١]؟ قَالَ: إِمَامٌ إِلَى إِمَامٍ!".

هذا في حين أن سورة القصص مكية، و «وَصَّلْنَا» فعل ماضي، والأئمة لم يكونوا موجودين في ذلك الوقت، ولو أراد الله الإشارة إلى الأئمة لاستخدم على الأقل فعلاً مضارعاً فقال: «نوصل». ومن الواضح أن واضع الحديث الجاهل لم يكن يُميز بين الفعل الماضي والمضارع. أضف إلى ذلك أن كلمة «القول» معناها الكلام والحديث وليس معناها الإمام!

← الحديث ١٩ - تم التلاعب فيه بمعنى الآيتين التاليتين، وفي الواقع لقد أراق الرواة ماء وجه الكليني بهذا الحديث وفضحوه أيما فضيحة:

قال تعالى: (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٣﴾ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ) [البقرة/ ١٣٦-١٣٧].

نسب الراوي الأحقق إلى الإمام قوله: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا) قَالَ: إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ عَلِيًّا (ع) وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَجَرَتْ بَعْدَهُمْ فِي الْأُئِمَّةِ (ع)، ثُمَّ

يَرْجِعُ الْقَوْلُ مِنَ اللَّهِ فِي النَّاسِ فَقَالَ ﴿فَإِنْ آمَنُوا﴾ يَعْنِي النَّاسَ ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ يَعْنِي عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَالْأَيْمَةَ (ع) ﴿فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾".

فنقول: إن سورة البقرة نزلت في أوائل الفترة المدنية - وحتى قبل سورة الأنفال - ولم يكن حضرات الحسين - عليهما السلام - قد وُلدا في ذلك الوقت، فكيف خاطبهما الله وترك سائر المسلمين البالغين ومن جملتهم حضرة حمزة سيد الشهداء وعمار بن ياسر و....؟! هل ثمة بين الله وبين أحد قرابة والعياذ بالله؟!

← الحديث ٢٠ - يُشير إلى الآية: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران/٦٨]، فيقول الراوي: إن المراد: "الْأَيْمَةُ وَاتَّبَاعُهُمْ". هذا في حين أن «آمَنُوا» فعل ماضٍ وفي زمن نزول الآية لم يكن حضرة عليّ قد نال الإمامة بعد، كما أن الْأَيْمَةَ الآخرين واتباعهم لم يكن لهم وجود بعد. ثانياً: بأي دليل تحصرُون معنى الآية بعدد خاص من الأفراد وتقصرونها عليهم؟!

← الحديثان ٢١ و ٢١ - هما حديث واحد كرره الكليني مرتين في باب واحد. لعله أراد أن يوهم أن عدد أحاديث هذا الباب أكثر مما هي عليه حقيقة! وعلى كل حال ينسب الراوي إلى الإمام قوله: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام/١٩] قَالَ: مَنْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ فَهُوَ يُنْذَرُ بِالْقُرْآنِ كَمَا أُنْذِرُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ".

هذه السورة مكية ولم يكن موضوع الإمامة مطروحاً في ذلك الحين، ولم يكن هناك إمام معروف لدى الناس في ذلك الوقت، ولم يكن أحد من المخاطبين بالآية قادراً على فهم مثل ذلك المعنى - الذي جاء في الحديث - منها.

أليست هذه التأويلات الباردة تلاعب بالقرآن؟!

← الحديثان ٢٢ و ٢٣ - تلاعب «علي بن الحَكَم» فاسد العقيدة وراوي الحديث ٥٦٩ من روضة الكافي^(١)، و«عبد الله بن سنان» الذي لا يُعتمد على أحاديثه والذي روى حديثاً في تحريف القرآن^(٢)، بالآية التالية: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتْنَىٰ وَكَمْ نَجِدُ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه/١١٥]. فنسبنا إلى الإمام قوله فيها: "قَالَ عَهِدْنَا إِلَيْهِ فِي مُحَمَّدٍ وَالْأَيْمَةِ مِنْ بَعْدِهِ فَتَرَكَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْمٌ أَنَّهُمْ هَكَذَا!!!".

إن العارفين بالقرآن الكريم يعلمون أن القرآن ذاته أوضح مضمون «نسيان آدم (ع) وفقدانه العزم»، ولم يُبق مجالاً لتوضيحات أشخاص من أمثال «ابن الحَكَم» و«ابن سنان».

قال تعالى بشأن آدم وزوجته: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة/٣٥، الأعراف/١٩]، وذكر في الآية ١١٦ من سورة طه أن إبليس عدو للإنسان،

(١) نقدنا هذا الحديث في الصفحة ٩٧ من الكتاب الحالي.

(٢) اقرؤوا متن هذا الحديث في الصفحة ٧٤٨ من الكتاب الحالي.

وقال في الآية ١١٧: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾، لكن آدم نسي هذا العهد والأمر الإلهي وخدعه الشيطان، من هنا نعلم لماذا قال تعالى عنه في الآية ١١٥: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَنَى وَلَمْ يُحْدِلْهُ عَزْماً﴾. فإذن، لا علاقة للآية المذكورة بمحمد وآل محمد وبالمهدي، خاصة أن سورة طه مكية. وقد قال الأستاذ «معروف الحسني» معلقاً على هذين الحديثين:

"وقد جاء في سند هذه الرواية «المفضل بن صالح» واتفق المؤلفون في أحوال الرواة أنه كان كذاباً يضع الأحاديث، ولم يرد عن أحد منهم ما يشعر بجواز الاعتماد على مروياته، كما ورد في سندها «محمد بن سلمان»، وسواء كان ابن عبد الله الديلمي أو ابن زكريا الديلمي فهما من المتهمين بالكذب، لا يعول على مروياتهما، على حدّ تعبير المؤلفين في الرجال".^(١)

← الحديث ٢٤ - تكلمنا عليه في القسم السابق لمشابهته للحديث ٦٣.

← الحديثان ٢٥ و ٢٦ - تكلمنا عليهما فيما سبق. (ص ٥٣١).

← الحديث ٢٧ - قام «مُثَلَّل» بتركيب بداية الآية ٤٧ من سورة النساء مع الجزء الأخير من الآية ٧٤ من السورة ذاتها وأضاف بين الجملتين عبارة «في علي»! وسنذكر هنا الآيتين ونترك الحكم على الحديث للقراء:

١ - (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا) [النساء/٤٧].

٢ - (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا) [النساء/١٧٤].

روى «مُثَلَّل» الكذاب آيةً بالصورة التالية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا

فِي عَلِيٍّ نُورًا مُبِينًا)!!

وأما بالنسبة إلى الأحاديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ونظائرها فراجعوا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني» الذي أوردناه في هذا القسم. (ص ٦٨٨ - ٧٦٨).

← الحديثان ٢٨ و ٦٠ - راويهما «أبو طالب» وهو شخص مشترك بين الضعيف والثقة، و «يونس بن بكار» مهمل. ذكر الكليني هذا الحديث مرّةً برقم ٢٨ ثم كرّره مرّةً أخرى برقم ٦٠. وكما قلنا يبدو أن الكليني كان يريد أن يكثر من عدد أحاديث هذا الباب.

← الحديث ٢٩ - تكلمنا عليه في هذا القسم مع الحديث ١٦.

← الحديث ٣٠ - ادّعى عددٌ من الكذابين أن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن الآيات

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٠. (المترجم)

الأربعة الأخيرة من سورة «الأعلى» المكية ما يلي:

"قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾، قَالَ: وَلَا يَتَّبِعُهُمْ ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾، قَالَ: وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى. صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾."

ونسأل ما الذي كان يعنيه - حقيقةً - أن يُذكر لأتباع حضرة إبراهيم وحضرة موسى - عليهما السلام - أن الناس سيؤثرون ولاية غير عليٍّ على ولاية عليٍّ بعد رحيل خاتم النبيين؟! النبيين؟!

← الحديث ٣١ - يشبه الحديث الذي رواه الشيخ عبد الجليل القزويني. راجعوا الاقتباس الذي أورده من كلامه بشأن أمثال هذه الأحاديث (ص ٦٨٨ - ٧٦٨).

← الحديث ٣٢ - في سنده «عبد الله بن إدريس» الذي لم يوثقه الشيخ الطوسي وهو مجهول الحال. راجعوا بشأن هذا الحديث ما ذكرناه في الصفحة ٦٨٣.

← الحديث ٣٣ - يقول واضعه الجاهل بشأن الآية ٤٣ من سورة الأعراف: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دُعِيَ النَّبِيُّ ٩ وَبِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَبِالْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِهِ (ع) فَيُنْصَبُونَ لِلنَّاسِ فَإِذَا رَأَتْهُمْ شَبَعَتْهُمْ قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ يَعْنِي هَدَانَا اللَّهُ فِي وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِهِ (ع)!"

ونقول: أولاً: سورة الأعراف مكية ولم يكن الأئمة موجودين في ذلك الوقت. ثانياً: تقول الآية «لهذا» في حين أنه لو كانت الولاية هي المقصودة لوجب أن تقول الآية «لهذه»، ولو أريد الأئمة أنفسهم لقالت الآية «لهؤلاء»! إن هذا يبين أن واضع الحديث كذاب جاهل شبه أمي.

← الحديثان ٣٤ و ٥٢ - كرّر الكليني الحديث رقم ٣٤، مرّة أخرى برقم ٥٢! وكالعادة ادّعى أن المقصود من كلمة «الولاية» في الآية ٤٤ من سورة الكهف: ولاية أمير المؤمنين (ع)! هذا في حين أن سورة الكهف كانت مكية ولم يكن عليٌّ في ذلك الوقت إماماً. ثانياً: الآية تقول: ﴿الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف/٤٤]، لكن الكذابين يقولون: الولاية لأمر المؤمنين (ع)!

← الحديث ٣٥ - في سنده «صالح بن السيدي» راوي الحديث رقم ٥٦٨ من روضة الكافي. وقد تلاعب الراوي هنا بمعنى الآية ٣٠ من سورة الروم! وادّعاؤه بشأنها يطابق في الواقع كلام المسيحيين الذين يقولون: إن الدين معناه حب عيسى المسيح فحسب!

← الحديث ٣٦ - يدّعي أن المراد من عبارة ﴿الْمَوَازِينَ الْقِسْطُ﴾ في الآية ٤٧ من سورة الأنبياء: الأنبياء والأوصياء، وهذا القول مخالف للقرآن لأن القرآن أكّد أن الجميع بمن فيهم الأنبياء سوف يُسألون ويُحاسَبون (الأعراف/٦)، فالأنبياء - صلوات الله عليهم - ليسوا أنفسهم موازين القسط بل ستوزن أعمالهم هم أنفسهم بالموازين القسط.

← الحديث ٣٧ - ادّعى عدّة من الكذابين أن آية: ﴿اثْبِتْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس/١٥] معناها: «بدّل عليّاً».

وسنذكر هنا الآية كي يتضح كذب المدّعين:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ.....﴾ [يونس/١٥].

فكما تلاحظون يعود ضمير «الهاء» في كلمة «بدّلّه» على القرآن، ولا يعود على شخص معيّن؛ وَمِنْ ثَمَّ فلا علاقة له بحضرة عليّ (ع). أضف إلى ذلك، أن الجملة المذكورة من قول الكفار الذين لم يكونوا يؤمنون بالمعاد وليست قولاً لمخالفين ولاية عليّ، لأن سورة يونس مكية ولم يكن موضوع نصب عليّ (ع) أو عدم نصبه مطروحاً أصلاً في ذلك الوقت.

← الحديث ٣٨ - إني لأتعجب من الشيوخ - ومن جملتهم المجلسي - الذين يدّعون العلم والفقه ورغم ذلك لا يردّون هذا الحديث ولا يلومون الكلينيّ على تدوين مثل هذا الحديث واضح البطلان في كتابه الكافي، بل اعتبر المجلسيّ هذا القول المضحك تفسيراً وجيهاً وقوياً!!

إن كل طالب علوم شرعية يعلم أن الألفاظ مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج التي لها معانٍ شرعية ومروية بمعناها الثانوي، لا بد أن تُحمّل على المعنى الشرعي إلا إذا وُجِدَتْ قرنية أو دليل يمنع من ذلك. فكيف يمكننا أن لا نحمل الآية ٣٤ من سورة المدثر المكية على المعنى الشرعي؟! يُضاف إلى ذلك أن المعنى الذي ذكره الرواة لكلمة «مُصَلِّي»، لا يوافق حتى المعنى اللغوي للكلمة بل هو مصطلح خاص بحلبة سباق الخيل فإذا استُخدم في مسائل لا علاقة لها بسباق الخيل لا يمكننا أن نحمل معناها على هذا الأمر. ولكن وأسفاه! يبدو أن الكلينيّ لا يفهم هذه الأمور الواضحة! وبالمناسبة: أحد رواة هذا الحديث «الحسن القمي» اعتبره الفضل بن شاذان كذاباً واعتبره الشيخ الطوسي غالباً.

← الحديثان ٣٩ و ٤٠ - هما تكرار لأحاديث الباب ٨٨ التي نقدناها ومحصناها هنالك.

← الحديث ٤١ - يدّعي أن المراد من كلمة «واحدة» في الآية ٤٦ من سورة سبأ: ولاية عليّ (ع). في حين أن سورة سبأ مكية، وفي ذلك العهد لم يكن موضوع الولاية مطروحاً أصلاً. ولو كان مُراد الآية ولاية عليّ (ع) فعلاً، لكانت الآية تأتي قطعاً بألفاظ أكثر وضوحاً وأصرح بياناً.

← الحديث ٤٢ - عددٌ من الكذابين رَوَوْا أن كذاباً سأل الإمام سؤالاً قرأ ضمنه آية من القرآن على نحو خاطئ، فأجاب الإمام عن سؤاله دون أن يعلّق على خطئه في قراءة الآية! في حين أنه لو تُلّيت أمام الإمام آية بشكل مغلوط لقام الإمام قطعاً بتنبيه السائل إلى خطئه ولصحّحه له.

وعلى كل حال سنذكر فيما يلي الآيتين اللتين خلط الراوي إحداهما بالأخرى:

١ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء/١٣٧].

٢ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ

الإسلامي بسلوكهم وسيرتهم وتعاليمهم التي كانت تعكس وجه الإسلام الصحيح، وفي الوقت ذاته تقضح مخططات الطغاة من حكام تلك العصور الذين تسوّروا بالإسلام والدين وحملوا قلوب الأبالسة والشياطين، أما التشقي بالسب والشتم الذي يلجأ إليه الحمقى من الناس أحياناً فليس من شأنهم ولا من أخلاقهم، ولم يرضَ عليّ (ع) لشيئته ومحبيه أن يستعملوه مع معاوية الذي أسرَّ الشرك وأظهر الإسلام، فكيف يرضاه الإمام الصادق لمن هم أظهر من معاوية وأمثاله بعشرات المرات؟! (١)

← الحديث ٤٥ - ربط رواته - كالعادة - سورة مكية بولاية عليّ (ع)، وبطلانه واضح تماماً! وقد تلاعب هذا الحديث بالآية ٢٧ من سورة فصلت.

← الحديث ٤٦ - ربط سورة غافر المكية بمسألة «الولاية» ونقل الآية القرآنية بصورة خاطئة.

← الحديث ٤٧ - حول هذا الحديث راجعوا الصفحة ٦٧٦ من الكتاب الحالي.

← الأحاديث ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٨٨ - عدة من الكذابين اعتبروا الآيتين ٨ و ٩ من سورة الذاريات، والآية ٢ من سورة يونس، والآية ١١ إلى ١٣ من سورة البلد، وهي جميعها سورٌ مكية، متعلقة بمسألة «الولاية»!! وقالوا في الحديثين ٤٩ و ٨٨ إن عبور العقبة معناه قبول ولايتنا، وأن معنى ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ [البلد/١٣] أن "النَّاسَ كُلَّهُمْ عِبْدُ النَّارِ غَيْرَ الشَّيْعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ فَكَ رَقَابَهُمْ مِنَ النَّارِ بَوَلَايَتِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ!!"

أولاً: سورة البلد مكية وفي تلك الفترة لم تكن قضية الولاية والإمامة مطروحة أصلاً.

ثانياً: بعد أن سألت الآية القرآنية عن ماهية العقبة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ﴾ [البلد/١٢]

أجاب القرآن نفسه فوراً عن ذلك فبيّن مقداراً من مصاديق عبور العقبة. فالآية ١٣ من سورة البلد هي في الواقع الجواب عن الآية التي قبلها. ولو كان قبول ولاية الأئمة من المصاديق المهمة للنجاة من النار وعبور العقبة لقدم القرآن ذكرها، قطعاً، على جميع الأمور الأخرى، في حين أنه لم يأت على ولاية الأئمة في القرآن بذكر أصلاً. (فتأمل).

← الحديث ٥١ - اعتبر الآية ١٩ من سورة الحج مرتبطة بولاية عليّ (ع) دون أي ملاحظة لسياق الكلام وللآيات التي جاءت قبل تلك الآية وبعدها!

← الحديث ٥٢ - هو تكرار للحديث ٣٤ الذي تكلمنا عليه ونقدناه في هذا القسم.

← الحديث ٥٣ - عدة من الكذابين ينسبون إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "في قوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ قَالَ: صَبَغَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْوَلَايَةِ فِي الْمِيثَاقِ!".

هذا في حين أنه: أولاً: هذه الآية في سورة البقرة التي نزلت قبل سورة الأنفال وقبل غزوة بدر ولم تكن مسألة الولاية والإمامة مطروحة في ذلك الوقت بأي شكل من الأشكال.

ثانياً: جاءت الآية ١٣٨ من سورة البقرة في وسط آيات تُخاطب أصحاب النبي: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٩٤-١٩٥. (المترجم)

وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا.....﴾ [البقرة/١٣٦-١٣٧].

كما تلاحظون ليس في الآية أي إشارة إلى مسألة الولاية، وليس هذا فحسب بل اعتبرت الآية إيمان أصحاب النبي قبل غزوة بدر سبباً في هداية الآخرين وأُسوةً لهم في الهداية. ثم أوصى تعالى في الآية ١٣٨ - التي تم الاستشهاد بها وربطها بالولاية في الحديث - باتتباع هذا الإيمان الذي هو صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون.

ولم يكن أصحاب النبي في ذلك الزمن يعلمون شيئاً عن الولاية والإمامة والوصاية. والقرآن كذلك ذَكَرَ الأمور التي يجب الإيمان بها ولم يأتِ على الولاية بأي ذكر.

← **الحديث ٥٤** - استند إلى آية التطهير. وقد تحدثنا سابقاً عن الآية المذكورة (ص ٥٨٥ من الكتاب الحالي) فلا نعيد الكلام هنا.

← **الحديث ٥٥** - أحد رواته «عمر بن عبد العزيز» الذي عَرَفْنَا به سابقاً (ص ٥٦٢)، وليس لأحاديثه وضع جيد كما لاحظنا ذلك في الحديث السادس من الباب ١٠٦ من الكافي.

← **الحديث ٥٦** - نقل «زَيْدُ الشَّحَامِ» الذي عَرَفْنَا به سابقاً (ص ٢٧٨ فما بعد) الآية ٤٠ من سورة الدخان المكية بصورة خاطئة فقال: (إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ. يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ...^(١))، ثُمَّ ادَّعى أن الإمام قال: "تَحْنُ وَاللَّهِ الَّذِي رَحِمَ اللَّهُ وَنَحْنُ وَاللَّهِ الَّذِي اسْتَنْتَى اللَّهُ، لَكِنَّا نَغْنِي عَنْهُمْ!!!" وهذا القول مخالف للقرآن الذي بيّن لنا أنه لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً يوم القيامة وأنه ما من وَلِيٍّ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ يُطَاعُ فِي ذلِّ اليوم وَلَا يُغْنِي عَنْ وَلِيهِ شَيْئاً. وَلَا شك أن الإمام لَا يقول شيئاً مخالفاً للقرآن.

← **الحديث ٥٧** - رغم أن الآية تدل الانحصار إلا أن الحديث ذكر أحد مصاديقها البارزة. وفي الواقع ليس في متن الحديث ما يُعْتَرَضُ عليه بل ما قاله صحيح إلا أن سند الحديث ضعيف.

← **الحديث ٥٨** - عددٌ من الضعفاء نقلوا الآية ٥٩ من سورة البقرة التي ابتدأت بحرف الفاء، أي أنها معطوفة على الآية التي قبلها واستمراراً لها، وأضافوا لها بعض الكلمات! ولكي يتضح كذبهم راجعوا الآية ٥٨ من سورة البقرة. وإني لأتَعْجَبُ حقاً من شخص عاقل يروي مثل هذا الحديث! عندما أقرأ أحاديث هذا الباب ينتابني الشك في سلامة عقل الكليني!

← **الحديث ٥٩** - نقل الآيات من ١٦٨ حتى ١٧٠ من سورة النساء بصورة خاطئة^(٢). وحذف كلمات «كفروا و» من بداية الآية ١٦٨ وأضاف كلمات «ما في» إلى

(١) نص الآية الصحيح هو: (إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴿٦٠﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ... (المُتَرَجِّمُ)

(٢) من المفيد بيان كيف جاء نقل الآية في هذا الحديث: قال (إِنَّ الَّذِينَ... ظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ لَمْ

آخر الآية ١٧٠! ولو كان للكُفَيَّي معرفة بالقرآن وَصِلَةً جَيِّدَةً بِهِ، لما ذكر هذا الحديث في «الكافي».

← الحديثان ٦٠ و ٦١ - الحديث ٦٠ نقدناه مع الحديث ٢٨ في هذا القسم، والحديث ٦١ نقدناه مع الحديث ٢١ في هذا القسم.

← الحديث ٦٢ - حديث ضعيف ومرسل وراوي «الحسين بن مِيَّاح». راجعوا ما ذكرناه بشأنه في حاشية الصفحة ٩٦٩ من الكتاب الحالي.

← الحديث ٦٣ - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٦٤ - اعتبر الآية ٢٩ من سورة الكهف والآية ٥٠ من سورة الفرقان - وهما سورتان مكيّتان - مرتبطتان بولاية عَلِيٍّ. راجعوا ما ذكره الشيخ «عبد الجليل القزويني» بشأن أمثال هذه الآيات، [والذي اقتبسناه من كتابه «النقض»] في هذا الباب. (ص ٩٧٥ - ٩٧٨).

← الأحاديث ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ - درسناها في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٦٨ - يتكلّم عن الآية ٢٧ من سورة الملك - المكية - ومعلوم أنه لم يكن هناك في مكة أي خبر عن أمر الولاية وإمامة عَلِيٍّ بعد، ولم يكن أَحَدٌ قد غصب ولاية عَلِيٍّ بعد وسمّى نفسه أمير المؤمنين كي تنزل آية حول هذا الموضوع.

← الحديثان ٦٩ و ٧٠ - قول عدة من الكذابين لا أكثر.

← الحديث ٧١ - عدة من الكذابين يقولون: إن المقصود من الكفر والفسوق والعصيان في الآية ٧ من سورة الحجرات هم الأول والثاني والثالث! فنسأل: لماذا إذن بايعهم عَلِيٌّ (ع) وقيل أن يصبح أحدُهم صهرًا له؟

← الحديث ٧٢ - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٧٣ - ضعيف ومرسل. ونقول لهؤلاء الكذابين إن كنتم صادقين في زعمكم إن النبي والأئمة كانوا يعلمون من قبل بأن الخلافة سَتُغْتَصَبُ، فلماذا أقسم عَلِيٌّ قائلًا: "فوالله ما كَانَ يُلْقَى في رَوْعِي ولا يَخْطُرُ بِبَالِي أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ (صلى الله عليه وآله) عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ". (نهج البلاغة، الرسالة ٦٢). هل نقبل كلام عَلِيٍّ (ع) أم ادّعاء أفراد كذابين مثلكم.

← الحديثان ٧٤ و ٧٥ - درسناهما في القسم السابق في هذا الباب.

← الحديث ٧٦ - سنده في غاية الضعف. يروي علي بن إبراهيم المعتقد بتحريف

يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا. إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا. يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فِي وَلايَةِ عَلِيٍّ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا بِوَلايَةِ عَلِيٍّ فَإِنَّ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ!!!

أما الآية الصحيحة كما في القرآن فهي كالتالي: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿٣٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا ﴿٣٩﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤٠﴾) [النساء/ ١٦٨ - ١٧٠]. (المترجم)

القرآن عن أبيه عن «الحكم بن بهلول» المهمل عن شخص مجهول كلاماً فيه تلاعب بمعنى آية من سورة الزمر. وفيما يلي تأتي بعدة آيات من سورة الزمر ومن جملتها الآية المذكورة: «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٦﴾ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٧﴾ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٨﴾ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٩﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر/ ٦٢ - ٦٦].

أولاً: سورة الزمر مكية، وكما قلنا مراراً وتكراراً لم تكن مسألة الولاية والإمامة مطروحة أصلاً في العهد المكي.

ثانياً: كما تلاحظون، يتعلق الكلام الذي جاء في الآيات بالتوحيد فقط لاسيما توحيد العبادة، وفي الآية ٦٦ تم تقديم لفظ الجلالة «الله» التي هي في موقع المفعول به، على فعل «أَعْبُدُ» لإفادة معنى الحصر، كي يفهم المخاطب أنه لا يجوز عبادة أحد إلا الله وحده لا غير. وليس في الآية أي كلام عن أمر سوى الله.

ثالثاً: في الآية ٦٥ قال تعالى: لقد أوحينا إلى الذين من قبلك. فنسأل: هل نَصَّبَ الأنبياء السابقون أيضاً أولاداً عنهم في منصب الخلافة، حتى يقول الله تعالى لهم: لا تُشركوا أحداً مع أولادِ عمِّكم في الولاية؟! هل كان هؤلاء الرواة معتقدين حقيقةً بالقرآن؟!

← **الحديث ٧٧ -** تم الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٥٥ من سورة المائدة. راجعوا بشأن هذه الآية ما جاء في كتاب «شاهراه اتحاد»، صفحة ١٤٥ فما بعد. كما تم الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٨٣ من سورة النحل. ونعيد ونكرر أنه لم يكن هناك في العهد المكي أحدٌ مُنكراً لولاية عليٍّ (ع) حتى تنزل آية في هذا الشأن!! والعجيب أن واضع الحديث الجاهل لم يفهم أن سورة المائدة مدنية ونزلت بعد مدة من نزول سورة النحل المكية، في حين أن هذا الحديث يقول: إن الآية ٨٣ من سورة النحل نزلت بعد الآية ٥٥ من سورة المائدة!

← **الحديث ٧٨ -** درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٧٩ -** يتضمن تأويلات باردة، لذلك قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» عن هذا الحديث:

"ولعل هذا التأويل من أسوأ أنواع التصرف بالكلام والتلاعب بالألفاظ، والراوي له عن الأصبغ هو «سعد الإسكاف»^(١)، وبينه وبين الأصبغ [بن نباتة، من أصحاب حضرة الأمير]، أكثر من تسعين عاماً^(٢)، هذا بالإضافة إلى أنه [أي سعد] من المتهمين بالكذب والانحراف، وبقية الرواة لهذا الحديث كلهم من المجهولين ولم أعثر على أحد

(١) للتعرف على حاله راجعوا ما ذكرناه عنه في الصفحة ص ٤٩٧ - ٤٩٥ من الكتاب الحالي.

(٢) طبقاً لما رواه «محمد بن إبراهيم النعماني» في كتاب «الغيبة» (ص ٣١٨) فقد نسبوا إلى ابن نباتة حديثاً آخر هو التالي: "عن ابن نباتة قال سمعت علياً (ع) يقول: كائني بالعجم فسأطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل. قلت: يا أمير المؤمنين! أوليس هو كما أنزل؟! فقال: لا مجي منه سبعون من فريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول الله (ص) لأنه عمه!!!" (بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٥٩ - ٦٠).

منهم في كتب الرجال" (١).

وقال المجلّسي أيضاً بشأن مفاد هذا الحديث: "والتأويل الوارد في الخبر من أغرب التأويلات، وعلى تقدير صدوره عنهم، فهو من البطون العميقة البعيدة عن ظاهر اللفظ، وعلمه عند من صدر عنه" (٢).

← الحديث ٨٠ - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٨١ - درسناه ونقدناه فيما سبق (ص ٢٠٦ - ٢٨٣).

← الحديث ٨٢ - يقول إن الآية ٨١ من سورة البقرة نزلت بشأن الأشخاص الذين أنكروا إمامة أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام)! هذا في حين أن سورة البقرة كانت أول السور المدنية نزولاً ونزلت قبل غزوة بدر ولم يكن هناك في تلك الفترة أي خبر أو حديث عن عليّ (ع) حتى يُنكره أحد. أضف إلى ذلك أنه لو كان المقصود من الآية إمامة عليّ (ع) فلماذا لم يذكرها الله صراحةً في القرآن؟ هل أخذ الله - نعوذ بالله - بالتقية؟!!!!

← الحديث ٨٣ - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٨٤ - هو كلام لعدد من الكذابين ولا يحتوي أي أمر مهم.

← الحديث ٨٥ - عدة من الكذابين والخادعين للعوام يقولون: إن الإمام قال بشأن الآية ١٠ من سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾: وَلَا يَتَنَا أَهْلُ النَّبِيتِ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ؛ فَمَنْ لَمْ يَتَوَلَّنَا لَمْ يَرْفَعْ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا!!!!

ولم ينتبه واضع هذا الحديث إلى أن سورة فاطر مكية وأن مسألة الولاية لم تكن مطروحة أصلاً في ذلك العهد. ثم إن كانت ولاية الأئمة شرطاً لقبول الأعمال الصالحة فلماذا أعرض الله - الذي ذكر كُلب أصحاب الكهف - عن ذكرها في كتابه ولم يُعرّف لنا الأئمة في القرآن بشكل واضح وصريح ولم يُعلن لنا هذا الموضوع المهم بأن الإيمان بهم وبولايتهم شرط لقبول أعمال العباد؟ بل ترك بيان ذلك على عاتق عدة من الكذابين!!

← الحديث ٨٦ - عدة من الكذابين الغلاة قالوا: إن المقصود من قوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد/٢٨]: حضرات الحسنين والمقصود من: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد/٢٨]: يجعل لكم إماماً تتبعونه!

أولاً: قال المفسرون إن المقصود من «النور» نور الهداية الذي يؤدي إلى سعادة الدنيا والعقبى.

ثانياً: إن أفعال «يُؤْتِكُمْ»، «وَيَجْعَلْ» و «يَغْفِرُ» كلها جواب طلب ومجزومة، أي أن الآية تقول في الواقع: اتقوا الله وآمنوا برسوله فإن فعلتم ذلك غفر الله ذنوبكم وهداكم وأتاكم من رحمته وفضله. وهذا المعنى قابل للتحقق في جميع الأزمنة ولجميع المخاطبين بالقرآن، أما لو كان المقصود من «النور» هو «الإمام» كما يقول الغلاة، فعندئذ لم تتحقق هذه الآية في زمن الغيبة إذ إننا نعيش منذ ألف سنة بلا إمام نتبعه! فلذلك سوف تُحصر الآية بزمن حضور الأئمة فقط!!

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٩٤.

(٢) المجلّسي، مرآة العقول، ج ٥، ص ٩٨.

← الحديث ٨٧ - يقول «علي بن إبراهيم» الأحقق عن «القاسم بن محمد الجوهري» الذي عرّفنا به سابقاً (ص ٢٩٣) إن عدة من المجاهيل قالوا: إن آية: «وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ» [يونس/٥٣]: معناها أنهم يسألون النبي: أحق ما تقوله عن علي؟ هذا والحال أن سورة يونس مكية وفي تلك الفترة كان علي (ع) لا يزال صبيّاً لم يبلغ بعد أو شاباً يافعاً، ولم يكن النبي 9 قد قال شيئاً لأهل مكة بشأن علي، ولم يُناقش مسألة الولاية والإمامة معهم، كي يسأله مشركو مكة أحق ما ذكرته عن علي أم لا؟ بل كانت مخالفتهم للنبي وجدالهم معه حول مسألة التوحيد والمعاد. ثم إن الراوي الواضع للحديث والجاهل لم يفهم أن ضمير «هو» موجود في الآية، ولم يُذكر اسم علي في الآيات السابقة حتى نعتبره مرجعاً لهذا الضمير، بل مرجع الضمير كما هو واضح في الآيات السابقة هو «العذاب الإلهي»! نعوذ بالله من الجهالة.

← الحديثان ٨٨ و ٨٩ - درسنا الحديث ٨٨ مع الحديث ٤٨ في هذا القسم، ودرسنا الحديث ٨٩ في القسم السابق من هذا الباب.

← الحديث ٩٠ - لم يُصحّح المجلّسي ولا البيهودي هذا الحديث وصرّح المجلّسي بضعفه. ولم يقبل به أيضاً الأستاذ الشيخ «معروف الحسني» وقال عن رواية هذا الحديث: "والرواية الأربعة لهذه الرواية لا يجوز الاعتماد على مروياتهم ما لم تقترن ببعض الشواهد والقرائن، وقد تحدثنا أكثر من مرة عن سلمة بن الخطاب ونقلنا آراء المؤلفين في الرجال فيه [أي بينا أنه كذاب وضعيف باتفاق علماء الرجال]."

وأما الحسن بن عبد الرحمن فقد ورد هذا الاسم في منهج المقال مرتين، الأولى الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، والثانية الحسن بن عبد الرحمن الكوفي، ولم يتعرض لهما بقدر أو مدح. [فهو لم يُوثق]

وأما علي بن أبي حمزة [البطائني] فقد كان القائد لأبي بصير بن القاسم الراوي للحديث عن الإمام (ع) وجاء عنه أنه كان واقفياً كذاباً متهماً ملعوناً على حدّ تعبيرهم، ولقد قال علي بن الحسن بن فضال: لقد كتبت عنه تفسير القرآن من أوله إلى آخره ولكني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً.

ويدّعي المؤلفون في الرجال أنه هو وجماعة، منهم زياد بن مروان القندي وعثمان بن عيسى الرُّاسي كانوا من وكلاء الإمام موسى بن جعفر (ع) وكان له أموال كثيرة عندهم فوقفوا على إمامته وامتنعوا عن تسليم الأموال لخليفته الإمام الرضا (ع) والظاهر أن أبا بصير الذي روى عنه علي ابن أبي حمزة هو يحيى بن القاسم لأنه كان قائده على حدّ تعبير الشيخ محمد طه في الإتقان وكان متهماً في حديثه ومخلطاً كما نص على ذلك المؤلفون في الرجال^(١).

← الحديث ٩١ - درسناه في القسم السابق من هذا الباب ودرسنا جزءاً منه في الحديث ٥ من هذا القسم أيضاً.

← الحديث ٩٢ - سنده هو سند الحديث ٩٠ ذاته. مع فارق أن الراوي الثالث هنا هو

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥١ - ٢٥٢. (ملاحظة: اختصر المؤلف كلام الشيخ معروف الحسني ولخصه تلخيصاً وزاد عليه ما بين المعقوفتين [] للتوضيح، وقد أتيت بكلام الشيخ معروف الحسني كاملاً مع توضيحات المؤلف الشيخ البرقي، للفائدة. (المترجم)).

«الحسين» بدلاً من «الحسن»، ولو اعتبرنا «الحسين» تصحيفاً للحسن فلن يكون سند هذا الحديث مختلفاً عن سند الحديث ٩٠. ولو اعتبرناه «الحسين» فعلاً فهو شخص مهملاً. وقد ردّ الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» هذا الحديث أيضاً ولم يقبله^(١). وقد تحدثنا من قبل في الباب ٨٦ عن هذا الحديث.

أيها القارئ المحترم بعد قراءتك لأحاديث الباب ١٦٥ من الكافي هل يمكنك أن تقول: إن الكليني كان يؤمن حقيقةً وواقعاً بأية: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [الحجر/٩]؟

بيانٌ لذكرى شخصية:

عندما كنت في السجن فتح أحد الشيوخ كتاباً من كتب أهل السنة أمامي وأراني حديثاً فيه يدل على التحريف، -ولا أتذكر الآن هل كان ذلك الكتاب صحيح مسلم أم صحيح البخاري أم تفسير الدر المنثور-، وقال: إن لم تكن أجيراً لأهل السنة فلماذا لا تعترض على هذا الحديث ولا تكتب رداً عليه؟ فهذا أيضاً من الأحاديث التي تدل على التحريف؟ فلماذا صببت حقدك على الكليني فقط؟

فقلت: أولاً: يعلم الله أن ليس في قلبي أي حقد على الكليني، وأنت شاب لا تعرفني جيداً، ولكن كثيراً من الشيوخ المعروفين مثل «منتظري» و «مهدي كني» و «أنواري» و «كليبايگاني» وغيرهم يعرفونني جيداً ويعلمون أنني كنت في شبابي متعصباً جداً للكافي وللكليني.

ثانياً: لقد قرأت كثيراً من كتب أهل السنة ولا أعتبرها خالية من العيوب والخرافات، لكن شعبنا لا يهتم بالصحيحين وكتب السيوطي أو سنن الترمذي وغيرها، فليس هناك خطر من جانب هذه الكتب عليه.

ثالثاً: ينبغي أن لا تغضب مني بل أن ينصب غضبك على الكليني الذي أتى بمثل هذه الفضائح ولم يترك لك مجالاً أو لساناً لانتقاد كتب أهل السنة. ولو لم يجمع تلك الأحاديث الفاضحة في الكافي لكانت تستطيع اليوم بسهولة أن تنتقد أهل السنة بشأن ما في كتبهم من أحاديث موهمة للتحريف.

رابعاً: إن كنت منزعاً من عملي فأطلق سراحني من السجن وأرسلني إلى الأردن أو إلى المغرب أو إلى مصر أو باكستان. فأقسم لك أنني لن أذكر شيئاً عن الكليني والصدوق هناك لأن الناس لا تعرف كتاب «الكافي» ولا كتاب «من لا يحضره الفقيه» ولا تهتم بهما هناك، فليس في الكتابين أي خطر على عقائد الناس ثمّة، وهناك سيكون من الواجب عليّ أن أبين عيوب الصحاح والسنن - وليست الأحاديث الدالة على التحريف سوى أحد عيوبها فقط-. إنني خادمٌ للقرآن ولست خادماً للكليني ولا للبخاري.

١٦٦- بابٌ فيه تُنْفَ وَجَوَامِعُ مِنَ الرِّوَايَةِ فِي الْوَلَايَةِ

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصحِّح المجلسي ولا الأستاذ البهيوذي أيّاً منها. اعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨ ضعيفةً والأحاديث ٤ و ٥ و ٦ مجهولةً والحديث ٩ حسناً. متون أحاديث هذا الباب -كالباب الذي قبله- عبارة عن أمور

(١) انظر الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٢-٢٣٣.

← الحديثان ١ و ٩ - ينسب إلى الإمام قوله: "إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ شَيْعَتِنَا بِالْوَلَايَةِ وَهُمْ ذُرِّيَّةُ يَوْمٍ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الذَّرِّ وَالْإِفْرَارِ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَلِمُحَمَّدٍ ٩ بِالنُّبُوَّةِ!".

ونقول: إن عالم الذَّرِّ الذي يتحدث عن ذرّات لا شعور لها هي النطف التي كانت في ظهر آدم فكرة وهمية وخرافة لا دليل عليها. ولو أراد الله أن يأخذ الميثاق لأخذه من كائنات ذات شعور وإحساس، لا من ذرّات لا إدراك لها. وقد اعتبر علماء الإسلام أيضاً أن الآية ١٧٢ من سورة الأعراف تشير إلى ميثاق الفطرة الذي يتعلّق بكيفية خلق الإنسان ولا حاجة فيه إلى الذرة وغير الذرة. ثم الادّعاء بأن أرواح الشيعة خُلقت قبل ألفي عام من خلق أبدانهم ادّعاء لا يتفق مع القرآن الكريم الذي قال وهو يتحدث عن جميع الخلق: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَرْسَلْنَاهُمْ أَخْرَ فِتْنَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون/٤١].

إذاً، يتبيّن أن إنشاء الروح - التي نسبها الله إلى نفسه لكونه هو الذي خلقها - إنما يتم بعد اكتمال خلق الجسم لا قبله!

ثم إن الله تعالى قال لنبيه: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران/٤٤].

فالنبي الذي لم يكن زمن أمّ حنيفة عيسى (ع) كيف يمكنه أن يُخلق قبل خلق أبدان أمته بألفي عام؟! والحديث الأول من الباب ١٦٧ يُكرّر الكذب ذاتها بحق حنيفة عليّ (ع)!

← الحديث ٢ - درسناه سابقاً (ص ٢٢٤ - ٣٠٨)، فلا نكرر الكلام بشأنه.

← الأحاديث ٣ و ٤ و ٦ - ينسب عددٌ من الكذّابين و المنحرفين إلى الإمام قوله أنه لم يبعث الله نبياً قط إلا بولايته وتفضيلنا على من سوانا!!

فنسأل: ألم يقرأ هؤلاء القرآن الذي قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد/٢٥]، أو قال: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام/٤٨]، أي لم يبعث الله الأنبياء إلا ليبشّروا الموحّدين الصالحين برحمة الله وجنّاته، وينذروا المسيئين ويخوّفهم من عذاب الله؟

فلماذا لم يقل الله إننا أرسلنا الأنبياء للتعريف بولاية ابن عم آخرهم وبأولاده؟ ولماذا لم يطّلع أحدٌ على هذا الأمر المهمّ سوى عدة أفراد كذابين وضعفاء؟ ثم ما الفائدة في أن يعلم أتباع الأديان السابقة كأتباع نوح وإبراهيم وموسى أن علياً ولي الله؟!

إن كان الكلّيني يريد بهذه الأكاذيب أن يثبت محبة الأئمة وتوليهم، فعليه أن يعلم أن لا منكر لهذا الأمر بين المسلمين ولا حاجة إلى كل هذه الأحاديث الموضوعة لإثبات ذلك.

← الحديث ٥ - يقول إن دين الملائكة هو ولايتنا! فنقول: إذا كان الأمر كذلك فيا تُرى لماذا لم يبيّن الله تعالى هذه الولاية التي هي دين الأنبياء والملائكة أجمعين في القرآن الكريم بصورة واضحة؟ وقد تكلمنا عن هذا الحديث سابقاً (ص ٢١٦).

← الحديثان ٧ و ٨ - تحدثنا فيما سبق عن الحديث ٧ (ص ١٢٠) فلا نكرر الكلام هنا. ونذكر فقط بأنه لو كانت معرفة علي (ع) مناط الكفر والإيمان فلماذا لم يبيتها الله تعالى في القرآن؟! أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟

١٦٧ - بَابٌ فِي مَعْرِفَتِهِمْ أَوْلِيَاءَهُمْ وَالنَّفَوِضِ إِلَيْهِمْ
جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث اعتبر المجلسي الحديث الأول ضعيفاً والحديث الثالث مجهولاً كالحسن واعتبر الحديث الثاني موضع خلاف، أما الأستاذ البهبودي فلم يُصَحِّحَ أيّاً من أحاديث هذا الباب.

← الحديثان ١ و ٢ - في الحديث الأول يُلَقِّقُ «صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ» المشرك الذي يضع الأحاديث (راجعوا ص ٢٥٧) تلك الكذبة التي رأيناها في الحديث التاسع من الباب ١١٦٦! في الحديث الثاني يقول «الحسين بن سعيد» الذي كان من الغلاة و«عمار بن مروان» المهمل، إن الإمام قال: "إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ!".
في كلا الحديثين العيوب ذاتها التي في الحديث الأول من الباب ٩١، والأمور التي قيلت في الباب المذكور تُثَبِّتُ بطلان هذه الأحاديث. ولكننا نذكر هنا مرّةً بعد مرّةً بأن الأنبياء لا علم لهم بما في صدور الناس، لذا نجد النبي الأكرم 9 يأذن للذين جاؤوا يعتذرون منه عن الخروج للجهاد لأنه لم يكن يعلم أن أعداءهم كاذبة، فيعاتبه الله في هذا الشأن ويقول له: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة/٤٣].

ويقرّر القرآن الكريم أن عالم السرّ والخفّيات هو الله وحده فقط، ويقول: ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران/٢٩]، فلا يعلم ذلك أحدٌ سوى الله. وعندما قال الكفار لحضرة نوح (ع): ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ؟﴾ [الشعراء/١١١] ردّ عليهم قائلاً ﴿وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء/١١٢]، أي أنني لست مطلعاً على ما في صدورهم أو سرائرهم ولا على أعمالهم الخفية. وقد عاتب الله رسوله على تولى عن الأعمى الذي جاءه يطلب الهداية فقال تعالى للنبي 9: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّي﴾ [عبس/٣].

وهناك عشرات الآيات تثبت هذا الأمر [عدم معرفة الأنبياء بما في صدور العباد] كما في: (البقرة/٢٠٤، النساء/١٠٥، والتوبة/١٠١)، وراجعوا أيضاً ما ذكرناه في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» (ص ٩٥ فما بعد من الكتاب الحالي).

← الحديث ٣ - روى الكليني جزءاً من هذا الحديث في الحديث الرابع من الباب ٨٦ والحديث الحالي يُشابه الحديث الثالث من الباب ٧٨ والحديث الثاني من الباب ١١٠، وهو يقول إن الإمام الصادق عليه السلام استشهد بالآيتين ٧٥ و ٧٦ من سورة الحجر المكية. راجعوا في هذا الشأن ما قلناه في الباب ١٨٦. وكذلك نسب الحديث إلى الإمام استدلاله بالآية ٣٩ من سورة ص. وهنا سنصرف النظر عن نقله للآية بصورة محرّفة (راجعوا الصفحة ٦٧٧).

وقد ذكرنا بعض التوضيحات بشأن الآية المذكورة فلا نكرر الكلام فيها هنا (راجعوا

ولكننا نذكر هنا أنه طبقاً لهذا الحديث فقد أجاب الإمام عن مسألة واحدة سأله إياها ثلاثة أشخاص بثلاثة أجوبة مختلفة ثم استند لتبرير صنيعه إلى الآية ٣٩ من سورة ص وقاس نفسه على حضرة سليمان (ع) فقال: "هذا عطاؤنا فأمئن أو أعْطِ بِغَيْرِ حِسَابٍ"، أي أننا نجيب كيفما شئنا كما كان سليمان يُطلق سراح من شاء من الجن ويمسك من شاء منهم، وكان يعطي من يشاء منهم ويمسك من يشاء!!

ونسأل هل أنتم تؤمنون بصحة القياس؟ خاصة إذا كان قياساً مع الفارق؟! هل نستطيع أن نقول بما أن سليمان كان يعطي من يشاء ويمنع من يشاء ويطلق سراح من يشاء أو يمسكه فنحن أيضاً نملك الحق في أن نبين حكم الله كما نشاء؟

هذا في حين أن الإمام - خلافاً للرواة الكذابين - كان مطلقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ.....﴾ [المائدة/٤٤] ﴿هُمُ الظَّالِمُونَ.....﴾ [المائدة/٤٥]. ﴿.....هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة/٤٧]، ولم يكن يفعل مثل ذلك الأمر، وليس هذا فحسب بل كان يجاهد -بقدر استطاعته- لكي يُثبِّت الحجة على المسلمين ويبلغهم حكم الله كما هو.

حقاً إننا لنتساءل لماذا جمع الكليني أحاديث مخالفة للقرآن في كتابه؟! ربما يقول شخص إن الكليني كان شبه أمي وكان رجلاً من العوام ولم يكن لديه قوة جيدة للتمييز، فنقول: إذاً لماذا يثني العلماء الذين جاؤوا من بعده كل هذا الثناء على كتابه ويمتدحونه ويمجدونه؟ هل كان هناك مأرب وهدف سيئ وراء ذلك؟!

١٦٨ - أَبْوَابُ التَّارِيخِ

بَابُ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ

اعلم أن الكليني بين في هذا الباب ابتداءً تاريخ ولادة رسول الله ﷺ ورحيله، دون ذكر سند ودون بيان الراوي لذلك، ولكن مطابقاً على كل حال لما ذكره كثير من المؤرخين. واعتبر ولادة رسول الله ﷺ في ١٢ ربيع الأول مخالفاً عقيدة الشيعة الذين يرون أن النبي ﷺ وُلِدَ في ١٧ ربيع الأول. وقال إن وفاة رسول الله ﷺ كانت أيضاً في ١٢ ربيع الأول وهذا يخالف قول الشيعة الذين يعتبرون أن رحيل النبي ﷺ كان في ٢٨ صفر، ويوافق قول أهل السنة. ورغم أن علماءنا يثنون كثيراً على الكليني ويجلّونه أيما إجلال ويعتبرونه من أكبر علماء الحديث، إلا أنهم في هذا المورد الخاص - رغم أنه كان أقدم من بقية العلماء - لم يقبلوا رأيه في هذا الأمر لأنهم رأوا أن رأيه موافق لقول أهل السنة، بل أخذوا بالرأي المخالف الذي ذكره! ولا يخفى أن الأستاذ اليهودي ذكر مقدمة الباب ١٦٨ في كتابه «صحيح الكافي».

روى الكليني في هذا الباب أربعين حديثاً اعتبر المجلسي الأحاديث ١ و ٤ و ٩ و ٢٥ و ٣٤ مجهولةً واعتبر السند الأول للحديث ٢١ مجهولاً وسنده الثاني مُرسلاً، والحديث ١٦ مُرسلاً أيضاً، والحديث ٢٢ مرفوعاً والحديث ١٢ حسناً والأحاديث ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٧ حسنة كالصحيح، والأحاديث ١٧ و ٢٢ و ٤٠ صحيحة، والحديث ٢٩ صحيحاً وآخره مرسلاً، واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفةً. أما الأستاذ اليهودي فلم يُصَحِّح من

أحاديث هذا الباب سوى الحديث ٤ فقط.

← الحديثان ١ و ٢ - الحديث الأول مَجْهُولٌ حسب قول المَجْلِسِيِّ، والحديث الثاني صحيح.

← الحديثان ٣ و ٤ - يقول فيهما «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى» الغالي: "قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَا مُحَمَّدُ إِنِّي خَلَقْتُكَ وَعَلِيًّا نُورًا يَعْنِي رُوحاً بِلَا بَدَنٍ قَبْلَ أَنْ أَخْلُقَ سَمَاوَاتِي وَأَرْضِي وَعَرْشِي وَبَحْرِي!".

هذا في حين أن كل موجود يحتاج إلى إناء ولا بُدَّ أن يُخْلَقَ في ظرف أو إناء، خاصة الإنسان الذي لا يتواجد في عالم البرزخ دون إناء بل يوجد ضمن قالب لطيف. ففي هذه الحالة لم يُخْلَقِ النَّبِيُّ قبل خلق العالم الذي هو مكان وجوده، بل خُلِقَ بعد خلق العالم (راجعوا ما ذكرناه حول الحديثين ١ و ٩ من الباب ١٦٦).

ثم يقول الحديث: "ثُمَّ جَمَعْتُ رُوحَيْكُمَا [أي محمد وعلي] فَجَعَلْتُهُمَا وَاحِدَةً" وهذا أيضاً مُخَالَفٌ للعقل لأن الاثنين لا يُمكن أن يُصبحا واحداً. ثم يقول الحديث: "ثُمَّ قَسَمْتُهَا ثِنْتَيْنِ وَقَسَمْتُ الثَّنَتَيْنِ ثِنْتَيْنِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةً!". وهذه التقسيمات إنما تصح للجواهر الكثيفة لكن لا معنى لها بشأن الروح التي هي وجود مجرد وليست جسماً كثيفاً مادياً، لكن لما كان واضع الحديث أمياً جاهلاً فقد لَفَّقَ كل ما عَنَّ على باله من كلام!

← الحديث ٥ - يروي «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الكذاب عن «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَيْسَ» راوي الحديث ٨ من الباب ١٧٣ وهو ليس من الشيعة، ولم يُوثِّقْهُ الشيخ الطوسي ولا ندري عن حاله شيئاً، عن «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» الكذاب: أن الله تعالى - نعوذ بالله - "خَلَقَ مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا وَقَاطِمَةً ثُمَّ خَلَقَ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ فَأَشْهَدَهُمْ خَلْقَهَا وَأَجْرَى طَاعَتَهُمْ عَلَيْهَا [أي جعل جميع الكون وما فيه من أشياء مطبوعة لهم] وَفَوَّضَ أُمُورَهَا إِلَيْهِمْ [أي فوض أمور الكون لهم] فَهُمْ يُحِلُّونَ مَا يَشَاءُونَ وَيَحْرَمُونَ مَا يَشَاءُونَ!".

لاحظوا كيف يُحَقِّرُ هؤلاء الكذّابون عظمة الله وكبريائه الذي هو: (كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي

شَأْنٍ) [الرحمن/٢٩]؟! سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا!

هل كان أولئك الرواة مسلمين؟ إن الله تعالى يقول: «وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبْرَتُهُ تَكْبِيرًا» [الإسراء/١١١]. ويقول عزَّ شأنه عَمَّا سِوَى اللَّهِ: «لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ» [سبأ/٢٢].

وأمر مراراً نبيّه الكريم أن يقول: «إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ» [الأنعام/٥٠، الأعراف/٢٠٣، يونس/١٥، الأحقاف/٩].

لقد اعتبر الله تعالى عقيدة التفويض من عقائد المشركين وقال مُوبِخاً المشركين بأسلوب الاستفهام الاستنكاري: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ» [الشورى/٢١]، أي أن كل شيء في الشريعة لا بُدَّ أن يكون بإذن الله وإعلانه ولا أحد يُشارك الله في هذا الأمر، كما قال تعالى: «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ» [الأعراف/٥٤]، أي أنه

ليس لِّلَّهِ شريك في الأمر، ومن جملة الأمر: التشريع والشرية.

فلماذا يُقدِّم الكُتَيْبِيُّ حديثاً مروياً عن مجموعة من الكذابين للمسلمين، يُثبت فيه أن لِّلَّهِ تعالى شركاء في التشريع وأن الله فَوَّضَ التشريع إليهم؟! مع أن القائل بالتفويض كافر. وقد تكلمنا فيما سبق عن هذا الأمر (ص ١٨٤) فَلْيَرَأِجَعْ ثَمَّةً.

← **الأحاديث ٦ و ٧ و ٩** - عدة من الكذابين يروون حديثاً يتحدث عن عالم الذرّ وعن خلق الأنمة قبل خلق الدنيا! وقد تكلمنا عن هذين الموضوعين سابقاً في الباب ١٦٦ وفي هذا الباب، فلا تُكرّر الكلام في ذلك هنا.

← **الحديث ٨** - عدّة كذّابين من أمثال «سهل بن زياد» و «محمد بن الوليد الصيرفي» و «يونس بن يعقوب» الغالي ينسبون إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "إِنَّا أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِ نُوَّةَ اللَّهِ بِأَسْمَانِنَا. إِنَّهُ لَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَمَرَ مُنَادِيًا فَقَادَى أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثًا أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ثَلَاثًا أَشْهَدُ أَنْ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا ثَلَاثًا!".

ومن المثير للانتباه أن الشهادة بالتوحيد والنُّبُوَّة في هذا الحديث لم تُعَقَّب بكلمة «حقاً» واختُصَّت الشهادة الثالثة وحدها بهذه الكلمة!!

ليس عبثاً أن يلعن الشيخ الصدوقُ المَفَوِّضَةَ الذين أضافوا الشهادة الثالثة إلى الأذان والإقامة ويقول عنهم: إنهم ليسوا من الشيعة بل هم من المدلسين أنفسهم في جملتنا ^(١). وفي رأينا هذا الحديث من وضع أولئك الغلاة.

← **الحديث ١٠** - لا أدري هل كان الكُتَيْبِيُّ في وعيه لما دَوَّنَ هذا الحديث في كتابه أم لا؟ ولكنني أعلم أن واضع الحديث لم يفهم ما لَفَّقَهُ من كلام! يقول «جابر بن يزيد الجعفي» - الذي عرفنا حاله فيما سبق ^(٢) - "إِنَّ اللَّهَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ خَلَقَ مُحَمَّدًا وَوَعَثَرْتُهُ الْهُدَاةَ الْمُهْتَدِينَ فَكَانُوا أَشْبَاحَ نُورٍ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، قُلْتُ: وَمَا الْأَشْبَاحُ؟ قَالَ: ظِلُّ النُّورِ!!". ما معنى ظِلُّ النُّورِ؟! وهل للنور ظلٌّ؟! إن هذا يدل على أن نور الأشخاص الكذابين نورٌ خاصٌّ له ظلٌّ!

ويتابع الراوي حديثه قائلاً: "أَبْدَانُ نُورَانِيَّةٌ بِلَا أَرْوَاحٍ، وَكَانَ مُؤَيِّدًا بِرُوحٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ رُوحُ الْقُدُسِ!!! يَعْبُدُونَ اللَّهَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالسَّجُودِ وَالنَّسِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَيُصَلُّونَ الصَّلَوَاتِ وَيَحْجُونَ وَيَصُومُونَ!!".

وليت شعري! كيف يُؤَيِّدون بروح القدس الذي خُلِقَ بعدهم؟! ثم كيف كانوا يصومون في زمن لم يُخلَق فيه الليل والنهار بعد، وكيف يحجّون والكعبة لم تُبن بعد؟ ولا ندري كيف عَرَفَتْ تلك الأبدان التي لا روح فيها، الله تعالى فسبّحته وهلّلتها؟!

← **الحديثان ١١ و ٢٠** - يرويه كذابان مشهوران أعني «سهل بن زياد» و «محمد بن سنان» فيقولان: "كَانَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي أَحَدٍ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيَّ وَكَانَ لَا يَمُرُّ فِي طَرِيقٍ فَيَمُرُّ فِيهِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ فِيهِ لِطِيبِ عَرَفِهِ وَكَانَ لَا يَمُرُّ بِحَجَرٍ وَلَا بِشَجَرٍ إِلَّا سَجَدَ لَهُ". وكان "إِذَا رُبِّي فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ رُبِّيَ لَهُ نُورٌ كَأَنَّهُ شِقَّةُ قَمَرٍ!".

(١) راجعوا الصفحة ٧٠ من الكتاب الحالي. وانظروا كتاب «من لا يحضره الفقيه»، ج ١، ص

٢٩٠ - ٢٩١. (المترجم)

(٢) للاطلاع على حاله راجعوا الصفحات ٢٩٥ فما بعد و ص ٣٢٤ من الكتاب الحالي.

أما القرآن الكريم فيقول: إن الناس كانوا يرون الأنبياء - ومن جملتهم الرسول الأكرم - أشخاصاً عاديين يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق (المؤمنون/ ٢٣ و ٢٤، الفرقان/ ٧)، والأنبياء أنفسهم أيضاً كانوا يُعرّفون لأنفسهم للناس بوصفهم بشراً مثلهم لا يختلفون عنهم في شيء سوى تلقّيهم الوحي من الله (إبراهيم/ ١١، الكهف/ ١١٠)، والحال أنه لو كان النبي لا ظل له لما اعتبره الناس شخصاً عادياً. ولم يؤثر عن أي شخص من معاصري النبي أنه أشار إلى أن النبي لم يكن له ظل، ولم يذكر كتاب السيرة المعروفون من أمثال «ابن إسحاق» و«ابن هشام» مثل هذه الصفة للنبي ﷺ، مع أن القرآن الكريم اهتم كثيراً بموضوع الظل (الفرقان/ ٤٥، فاطر/ ٢١، الواقعة/ ٣٠ وآيات أخرى) ولكنه لم يُشر أدنى إشارة إلى هذه المسألة العجيبة وهي عدم وجود ظل للنبي، أو سجود الأحجار والأشجار له. وأساساً لو كان لرسول الله ﷺ مثل هذه الصفات الخارقة لما أنكر نبوته أحد ولما استطاع المعاندون أن يكذبوه، ولما احتاج تبليغ الإسلام إلى كل ذلك الجهاد والمشقات والعذاب والمرارات.

← الحديث ١٢ - راويه «البرنطي» الذي لا يعتمد على حديثه.

← الحديث ١٣ - تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (ص ١٤٥ - ١٩٥) فلا نكرر الكلام هنا.

← الحديثان ١٤ و ١٧ - يذكran أموراً حول رسول الله ﷺ ليس فيها ما يخالف القرآن والعقل، وذكر في كتب السيرة فلا إشكال فيها.

← الحديثان ١٥ و ١٦ - تحدثنا فيما سبق عن الحديث ١٥ (ص ٩١). يدعي الحديث المذكور والحديث ١٦ أيضاً أن رسول الله ﷺ كان يعلم أسماء جميع أفراد أمته وأحوالهم، ويعلم الصالح والطالح منهم، ويعلم من هو من أهل النار ومن هو من أهل الجنة وأن جميع أسمائهم كانت في كفه!!

ولكن هذا الادعاء مخالف للقرآن الذي بين لنا أن النبي ﷺ لم يكن على علم ببواطن أتباعه حتى أنه قال: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/ ٩] (راجعوا ما ذكرناه حول الحديثين ١ و ٢ من الباب ١٦٧). ومن المناسب هنا أن نعرف بأحد رواة الحديث ١٥ وهو «أبو جميلة مفضل بن صالح الأسدي»:

قال ابن الغضائري عنه: "ضعيف، كذاب، يَصْنَعُ الحديث. حدثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ، قَالَ: (سمعتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَكِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَمِيلَةَ يَقُولُ: أَنَا وَضَعْتُ «رِسَالَةَ مُعَاوِيَةَ إِلَى مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ»!)."

وقال النجاشي عنه أيضاً: "إنه ضعيف باتفاق جميع الأصحاب". واعتبره آية الله الخوئي غير مؤثق.

وأحد رواة الحديث ١٦ هو «الحسن بن سيف بن عميرة» الذي يروي روايات خرافية. ومن نماذج أحاديثه أنه يقول: "عن أبي عبد الله (ع) قال: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْعُ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ

خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!!" (١).

ووالد «الحسن بن سيف» أي «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» رجل مطعون به أيضاً (٢).

← الحديث ١٨ - عَدَّةٌ مِنَ الْمَجَاهِيلِ رَوَوْا عَنْ عَدَّةٍ مِنَ الضَّعَفَاءِ (!!) مِنْ أَمْثَالِ «أَحْمَدَ بْنِ هِلَالِ الْعَبْرَتَانِيِّ» عَنْ «أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَيْسِيِّ» الَّذِي اتَّفَقَ عِلْمَاءُ الرِّجَالِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَذَاباً مِنَ الْغَلَاةِ، عَنْ شَخْصٍ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ بِاسْمِ «دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ» كَانَ وَاقِفِيًّا (٣)، وَهُوَ الَّذِي رَوَى فِي الْحَدِيثِ ٢٧ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ أَرْضَعَ النَّبِيَّ مِنْ ثَدْيِهِ عِدَّةَ أَيَّامٍ!!

ليت شعري! ألم يكن لدى الكليني رواية أفضل من هؤلاء يروي عنهم أحاديثه؟! إن ادعاء هذا الحديث يخالف القرآن الذي قال: إنه أرسل النبي إلى قوم ما أنذر أبائهم وما كانوا يعرفون الدين الحق. ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس/٦، والسجدة/٣]، ولذلك لا نستطيع القول: إن أبا طالب الذي كان يعيش في عهد الفترة من الرسل (المائدة/١٩) كانت لديه وصايا أنبياء السلف.

← الحديث ١٩ - ادَّعى فِيهِ فَرْدٌ مَجْهُولٌ أَنَّهُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَاءَ شَخْصٌ لَا يَرُونَهُ وَكَيْتَهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ، فَسَلَّمَ عَلَى بَيْتِ آلِ مُحَمَّدٍ وَمَدَحَهُمْ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ وَأَخَذَ يُعْزِيهِمْ وَيُسَلِّطُهُمْ عَنْ مُصَابِهِمْ! وَيَجِبُ أَنْ نَسْأَلَ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ الْمَجْهُولِينَ: هَلْ كَانَ هُنَاكَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشْخَاصٌ يَأْتُونَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَامِلِينَ رِسَالٍ مِنْهُ لِلنَّاسِ؟!

← الحديث ٢١ - له سندان وطبقاً لقول المجلسي سنده الأول مَجْهُولٌ وسنده الثاني مُرْسَلٌ.

← الحديث ٢٢ - نقول في نقده: لماذا لم يُشر القرآن أي إشارة إلى عبد المطلب؟! هذا، وأحد رواة هذا الحديث هو «ابن أبي عمير» الذي روى الحديث ٢٥ من هذا الباب.

← الحديثان ٢٣ و٢٤ - يقول: إن «عبد المطلب» كان من أول المؤمنين بـ «البداء»! ونسأل: هل كان الأنبياء السابقون يعتقدون أيضاً بالبداء؟ ثم إن النبي لم يكن يعلم شيئاً عن نبوته قبل أن يُبعث فكيف علم جده بهذا الأمر؟ وأصبح يعتبر حفيده من «آل الله»؟!!

← الحديث ٢٥ - حديث طريف ومثير للغاية ويُمكن من خلاله أن نُدرك ميزان عقل الكليني وفهمه. في هذا الحديث لم يكن عبد المطلب يجيد سوى اللغة العربية وكان يتكلم مع أمير الحبشة بواسطة مترجم، وكان يسأل عن معاني كلام الأمير من مترجمه، لكنه كان يعلم لغة الفيلة ولم يكن بحاجة إلى مترجم! وفي رأينا كان من الأفضل لعبد المطلب بدلاً من تعلم لغة الفيلة أن يتعلم لغة أهل الحبشة كي لا يحتاج إلى مترجم! أو يُمكننا أن نقول: من أين تعلم الفيلة الذين قدموا من الحبشة اللغة العربية وكانت لهم أسماء عربية

(١) الكليني، أصول الكافي، كتاب فضل القرآن، باب فضل القرآن، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١١.

(٢) عرّف المؤلف به وذكر أنه لعن على لسان الأئمة عليهم السلام، راجع ص ١٠٥-١٠٠ من الكتاب الحالي. (المترجم)

(٣) عرّفنا بحاله في الصفحة ٣٦١ من الكتاب الحالي.

مثل «محمود»؟! مثل

حقاً إن وجود مثل هذا الحديث ونظائره في كتاب ديني أمر مُخجل. ولو سأل شخص: من أين عرف عبد المطلب اسم الفيل؟ أو سأل: لماذا سأل عبد المطلب الفيل؟ وهل كان الفيل مكلفاً؟ فإنهم سيقولون له: كانت تلك معجزة لعبد المطلب؟! فإن قلت لهم: وهل لغير الأنبياء من عامة الناس معجزات أيضاً؟ (إذا كان لسائر الناس معجزات فإن ذلك سيعني أن المعجزة لا تثبت نبوة صاحبها)، قالوا لك: ليس هذا شأنك! أنت وهابي وعميل، إن عقلك لا يمكن أن يستوعب هذه الأمور!! وهكذا يُكَمِّمون أفواه الناس بتهمة الوهابية.

← الحديث ٢٦ - يقول: "كَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يُفَرِّشُ لَهُ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ لَا يُفَرِّشُ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ وَكَانَ لَهُ وَلَدٌ يَقُومُونَ عَلَى رَأْسِهِ فَيَمْنَعُونَ مَنْ دَنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ طِفْلٌ يَدْرَجُ حَتَّى جَلَسَ عَلَى فَخْذَيْهِ فَأَهْوَى بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ لِيَنْجِيَهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ دَعْ ابْنِي فَإِنَّ الْمَلِكَ قَدْ أَتَاهُ"

أولاً: قبل أن يبلغ النبي الأربعين من عمره وَيُبْعَثَ بالرسالة لم تكن الملائكة تنزل عليه. ثانياً: لنفرض أن الملائكة نزلت عليه فكيف كان عبد المطلب يفهم أن الملائكة تأتي إلى النبي أو لا تأتي إليه؟ هل كان يسمع صوت الملائكة أيضاً؟! هل نسي الكليني أنه قال في الباب ٦١ إن الأئمة «مُحَدَّثُونَ»!!؟

← الحديث ٢٧ - تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (صفحة ١١٨) فلا نكرر ذلك.

← الحديث ٢٨ - افترى فيه «هشام بن سالم» - راوي أن القرآن كان ١٧ ألف آية!! - على أصحاب الكهف بأنهم كانوا يكتمون إيمانهم ويظهرون الشرك. ولم يفهم هذا الراوي الجاهل أنهم رغم كتمانهم إيمانهم إلا أنهم لم يظهروا الشرك لأنهم لو أظهروا الشرك لما احتاجوا إلى اللجوء إلى الكهف والاختباء فيه، بل علة لجوئهم إلى الكهف لم تكن سوى عدم رغبتهم في إظهار الشرك.

← الحديث ٢٩ - يتكلم عن الخلاف بين الشيعة والسنة بشأن إيمان أبي طالب. وجاء في هذا الحديث أن أبا طالب كان مؤمناً.

← الحديثان ٣٠ و ٣١ - يتكلم عن حماية أبي طالب للنبي، والحديث ٣١ يتحدث عن هجرة النبي ﷺ.

← الحديثان ٣٢ و ٣٣ - الأول مرفوع والثاني ضعيف. كلا الحديثين يقولان إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَسْلَمَ أَبُو طَالِبٍ بِحَسَابِ الْجَمَلِ وَعَقَدَ بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ!!" من الواضح أن واضع هذا الحديث لم يفهم ما لَفَقَه من كلام بل أراد فقط أن يرهب مخاطبيه بكلمات عجيبة وغريبة، كي لا يجرأ أحدٌ على الاعتراض على كلامه. وقال المَجْلِسِيُّ عن هذا الحديث إنه من معضلات الأخبار التي احتار العلماء في حلها!! ثم أخذ بتلفيق وجوه لا فائدة منها سوى إضاعة الوقت. إن الشريعة لا تقوم على الألغاز بل على هداية الناس. ولو أن طلاب الشريعة لدينا اهتموا بتعلم القرآن أكثر ولم يضيعوا أوقاتهم بمثل هذه الأحاديث والروايات لكان وضع المسلمين اليوم أفضل بكثير مما هو عليه.

← الحديث ٣٧ - يقول «ابن أبي عمير»: "أَتَى الْعَبَّاسُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقَالَ: يَا عَلِيُّ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اجْتَمَعُوا أَنْ يَذْفِنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَقِيعِ الْمُصَلَّى وَأَنْ يُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ الخ".

لم يعلم هذا الراوي الكذاب أن الشيعة والسنة متفقون على أن حضرة علي (ع) شارك

في غسل الرسول الأكرم 9 وكفنه، وفي ذلك الزمن كان بيت النبي 9 مغلقاً أمام الناس ولم يتدخل أحد في أمر تعيين مدفن النبي 9، بل عمل الذين كانوا حاضرين في بيت النبي 9 حينئذ بحديث «ما قبض نبي إلا دُفن حيث يُقبض».

← الحديث ٤٠ - لا عجب أن يقبل شخص مروج للخرافات وحارس للبدع كالمجلسي مثل هذا الحديث، لكن العجيب قبول الأستاذ اليهودي لهذا الحديث رغم أن الرواة بين الكليني و«ابن محبوب» غير المذكورين في سنده!

ومتن الحديث معلول أيضاً لأنه يقول إن الرسول الأكرم 9 «مُدبّر الأمر». هذا في حين أن الله تعالى قال: ﴿بَلْ لِيَهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد/٣١]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف/٥٤]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس/٣]، الرعد/١٣، السجدة/٥، أي أن الله هو الذي يدبّر الأمور، وبين أنه حتى المشركين كانوا يقرّون بأن الله هو مدبّر الأمور: ﴿قُلْ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ....﴾ [يونس/٣١].

ويجب أن ننتبه، بالطبع، إلى أنه لو اعتبرت الملائكة مدبرة للأمر (النازعات/٥) فإن هذا سببه أن الملائكة لا ينتزلون إلا بأمر الله وإذنه ولا يقومون بأي عمل من عند أنفسهم (مريم/٦٤، والتحريم/٦)، فهم مطيعون تماماً وبشكل كامل لأمر الله في تدبير الأمور مثل قبض أرواح العباد وغير ذلك.

ثانياً: القرآن ذاته وصف بعض الملائكة بأنهم «الْمُدَبِّرَات أُمُراً» [النازعات/٥]، ولكنه لم يقل مثل هذا الأمر عن النبي 9 إطلاقاً فلا يمكننا أن نعتبر النبي «مدبّر الأمور» دون دليل شرعي قويم!

فكما أن قيام بعض الملائكة بقبض أرواح العباد لا يتيح لنا القول بأن النبي أيضاً كان يقبض أرواح العباد! كذلك تدبير الملائكة لبعض الأمور بأمر الله وإذنه لا يتيح القول بأن النبي أيضاً كان يدبّر الأمور.

١٦٩- باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله

جاء في هذا الباب حديث واحد فقط. راويه «أحمد البرقي» و «جعفر بن المثنى الخطيب». وقد اعتبر علماء الرجال - طبقاً لما ذكره الممقاني - هذا الفرد الأخير واقفياً وغير موثوق. كلا المجلسي واليهودي لم يصححا هذا الحديث، واعتبره المجلسي مجهولاً وقال: يبدو أنه تم إسقاط اسم أو أسماء بعض الراوة من سنده، لأن «جعفر بن المثنى» كان من أصحاب الإمام الرضا (ع)، ولم يدرك زمن الإمام الصادق (ع).

يقول «جعفر بن المثنى»: «كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ وَسَقَفُ الْمَسْجِدِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَى الْقَبْرِ [أي قبر رسول الله 9] قَدْ سَقَطَ وَالْفَعْلَةُ يَصْعَدُونَ وَيَنْزِلُونَ وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ. فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: مَنْ مِنْكُمْ لَهُ مَوْعِدٌ يَدْخُلُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ مِهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ: أَنَا، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمَّارٍ الصَّيْرَفِيُّ: أَنَا. فَقُلْنَا لَهُمَا: سَلَاهُ لَنَا عَنِ الصُّعُودِ لِشُرْفِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ 9. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ لَقِينَاهُمَا فَاجْتَمَعْنَا جَمِيعاً فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ سَأَلْنَاهُ لَكُمْ عَمَّا ذَكَرْتُمْ، فَقَالَ: مَا أَحْبَبُّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَغْلُوَ فَوْقَهُ وَلَا أَمْنُهُ أَنْ يَرَى شَيْئاً يَذْهَبُ مِنْهُ بَصَرُهُ أَوْ يَرَاهُ قَانِماً يُصَلِّي أَوْ يَرَاهُ مَعَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ 9!!».

ونسأل: هل هذه هي معارف التشيع؟! هل هذا نموذج لـ "الأثار الصحيحة عن الصادقين" التي وعد الكليني في مقدمة كتابه بتقديمها لنا؟! أن نقول إن رسول الله ﷺ بعد مرور أكثر من مئة عام على وفاته لا يزال داخل قبره ولم يرحل عن دار الفناء؟! وأن نعتبر الآيات التي قالت: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام/١٢٧]، أو التي تشير إلى انتقال النفوس بعد الموت إلى عالم البرزخ وعدم اطلاعها على ما في الدنيا (البقرة/٢٥٩، والمائدة/١٠٩ و ١١٧)، كلها - نعوذ بالله - كذب - وأنه من الممكن بعد أكثر من قرن من رحيل رسول الله ﷺ وزوجاته عن الدنيا أن يختلي ﷺ بزوجاته داخل القبر!

نعم! هذا هو مقدار فهم الرواة الذين اعتبر علماؤنا أحاديثهم حجة علينا وهذا هو مبلغهم من العلم!! لقد أصبحت أحاديث الأميين الجهلاء أو المنحرفين الذين لا دين لهم دليلنا في فهم الدين!! يقول شيوخنا إن القرآن «ظني الدلالة» وعلينا أن نستعين على فهمه بالروايات والأحاديث، وأفضل كتب الحديث هو كتاب «الكافي» للكليني! والواقع أننا لو عملنا بتوصيتهم لزددنا انغماساً في الجهل والانحطاط يوماً بعد يوم!

أولاً: لو كان الإشراف على قبر النبي ﷺ سبباً للعمى فلماذا لم ينة النبي أمته عن هذا العمل، ولماذا لم تعم أبصار الذين وسدوا جثمانه الطاهر في التراب وأشرفوا على قبره حينذاك؟!!

جاء في «موطأ مالك» أن النبي ﷺ قال في آخر أيام عمره المبارك: "قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ"، وقال: «لَا تَتَّخِذُوا قُبُورِي وَثَنًا يُعْبَدُ». فلماذا لم يقل النبي شيئاً حول موضوع الإشراف على قبره؟!!

ثانياً: كيف يمكن للناس أن يروا النبي ﷺ أو زوجاته من وراء الحجارة والأتربة؟!!

ثالثاً: ما المقصود من الرؤية؟ إن كان المقصود رؤية روح النبي ﷺ، أفلا يعلمون أن الروح غير قابلة لرؤيتها؟!

رابعاً: لم يفرّق الراوي الجاهل بين الصلاة وبين اختلاء النبي ببعض أزواجه ولم يفهم أن رؤية النبي في حال الصلاة لا إشكال فيها بل يمكن عدها من معجزاته ﷺ وسبباً لتقوية الإيمان وتشجيعاً للناس على إقام الصلاة.

خامساً: لنفرض أنه كان للنبي الأكرم ﷺ بعد وفاته -طبقاً لقول الغلاة- أحوال عجيبة وغريبة، فكيف يمكن لزوجات النبي اللواتي كن نساء كسائر البشر ذفن في مناطق مختلفة أن يأتين بعد مئة سنة من رحيلهن إلى مرقد النبي كي يختلي الرسول الأكرم ﷺ بهن؟! أيها القارئ المحترم إن نقل الكليني لأمثال هذه الروايات يبين مقدار عقله وفهمه! وهذا الكليني هو ذاته الذي نجد كل هذا الثناء والمدح له في الكتب المختلفة وفي المجالس الدينية!!

١٧٠- بَابُ مَوْلِدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ

أورد الكليني في هذا الباب ١١ حديثاً لم يصحح الأستاذ البهبودي إلا الحديث الخامس منها فقط واعتبر العشرة الباقية غير صحيحة. وصحح المجلسي الحديثين ٥ و ٨ منها واعتبر الحديث ١١ مرسلاً بمنزلة المؤثّق أو كالصحيح، واعتبر بقية أحاديث الباب إما ضعيفة أو مجهولة أو مرفوعة. ولا يخفى أن الحديث العاشر في هذا الباب الذي اعتبره المجلسي حسناً يتعلق بالباب التالي.

يقول الكليني في هذا الباب: وَلِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) بَعْدَ عَامِ الْفِيلِ ثَلَاثِينَ سَنَةً
وَأُمُّهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ.

فأقول: إن هذا القول يرد جميع الأحاديث التي تقول إن علياً أو نوره كان موجوداً قبل خلق العالم وقبل آدم!

قال الله تعالى في سورة الإنسان -التي ادَّعوا أنها نزلت في عليّ (ع)-: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان/ ١- ٢]، أي أن البشر -ومن جملتهم رسول الله ﷺ وعليّ (ع)- خلقوا من النطفة التي اختلطت فيها نطفة الرجل والمرأة ولم يخلقوا من نور ولا من شيء آخر ولا قبل أن يخلق آباؤهم وأمهاتهم.

← الحديثان ١ و ٣ - عدد من المجهولين قالوا إن أبا طالب يعلم الغيب وأنه كان يتنبأ بالمغيبات قبل بعثة النبي، إلى درجة أنه كان يعرف وصي النبي ووزيره بحيث أنه لما جاءت فاطمة بنت أسد لتبشّره بولادة النبي قال لها: "اصْبِرِي سَبْتًا أَبْشِرْكِ بِمِثْلِهِ إِلَّا النَّبُوءَةَ وَقَالَ السَّبْتُ ثَلَاثُونَ سَنَةً!"

← الحديث ٢ - ادعى فيه عدد من الكذابين من أمثال «السياري» و«محمد بن جمهور» -وقد تعرفنا عليهما سابقاً^(١)- أن النبي ﷺ قال مخاطباً فاطمة بن أسد أم عليّ: "..... إِنَّ النَّاسَ يُحْسِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرَاءَ كَمَا وَلِدُوا وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَبْعَثَكَ كَاسِيَةً، وَسَمِعْتُهُ يَذْكُرُ ضَغْطَةَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ وَاضْعَاةً فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَكْفِيكَ ذَلِكَ!.....".

إن السؤال الذي يطرح نفسه: أولاً: هل كانت إمامة عليّ في زمن حياة رسول الله ﷺ وقبل واقعة غدير خم جزءاً من أصول الدين أيضاً حتى سُئِلَتْ أمه عن ذلك!

ثانياً: إن كانت من أصول الدين فلماذا لم تُذكر لأمه بوضوح كي لا تقع في مشكلة أثناء السؤال ولا تحتاج إلى أن يوصل النبي لها الجواب الصحيح!

ثالثاً: هل نسي الكليني عندما دَوَّنَ هذا الحديث أنه روى قبله حديثاً آخر قال فيه إن أبا طالب قال لزوجته "اصْبِرِي سَبْتًا أَبْشِرْكِ بِمِثْلِهِ إِلَّا النَّبُوءَةَ وَقَالَ السَّبْتُ ثَلَاثُونَ سَنَةً"؟!

رابعاً: لماذا لم يبين القرآن الكريم إمامة عليّ الإلهية بشكل واضح كي يعلم بها جميع الناس! وعلى كل حال لا يمكن لحديث يرويه عدد من الكذابين أن يكون أفضل من هذا.

← الحديث ٤ - يروي فيه «محمد البرقي» مروج الخرافات كابنه، عَنْ «أَحْمَدَ بْنِ زَيْدٍ النَّيْسَابُورِيِّ» المهمّل قَالَ حَدَّثَنِي «عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ» المهمّل أيضاً، عَنْ «عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَرَ» المهمّل كذلك عَنْ «أَسِيدِ بْنِ صَفْوَانَ» المهمّل أيضاً، أي أن الحديث في الواقع رواه شخص خرافي قليل العقل عن مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول أنه بعد شهادة حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام جَاءَ رَجُلٌ بَاكِياً وبعد أن أتى على عليّ ومدحه وبين مناقبه بحثوا عنه فلم يجدوه أي غاب!!

ونسأل الكليني هل يمكن لهذا السند أن يكون سنداً لحديث؟ وهل هذا الحديث حديث؟!

← الأحاديث ٥ و ٦ و ١١ - تفيد أن قبر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لم يكن معلوماً حتى زمن الإمام الصادق عليه السلام، ولم يكن عليه أي بناء أو علامة. إذاً فالأحاديث التي تقول إذا

(١) عرّفنا السياري في الصفحة ١٤٩، وبابن جمهور في الصفحة ٣١٦-٣١٣ من الكتاب الحالي.

ذهبت إلى مرقد عليٍّ ورأيت فُتَّته فقل كذا وكذا فإذا وصلت إلى الصحن (فناء المسجد) فقل كذا وكذا وإذا وصلت إلى الضريح فأقرأ الدعاء الفلاني، كلها أحاديث موضوعة وأكاذيب فاقعة وضعها وضاعوا الحديث. إن القباب والأضرحة التي شيدت على قبور الأئمة إنما شيدها السلاطين الجائرون الفسقة بعد زمن طويل من رحيل الأئمة أما في زمن الأئمة فلم يكن هناك على مرقد أي إمام قباب ولا أضرحة بما في ذلك قبر الإمام عليٍّ (ع). راجعوا في هذا الموضوع كتاب «زيارات وزيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] للمرحوم الأستاذ قلمداران، لاسيما الصفحة ١٠٤ فما بعد.

← **الحديث ٧-** درسنا هذا الحديث من قبل (ص ٣٢٠ - ٤٤٥) فلا داعي لتكرار الكلام عليه هنا.

← **الحديث ٨-** من مرويات كذاب يُدعى «سهل بن زياد».

← **الحديث ٩-** متنه أفضل دليل على كذبه. ولكن وأسفاه على الكليني الذي يعجز عن إدراك هذه الأمور الواضحة ويقبل كل قصة ويدونها في كتابه!

١٧١- بَابُ مَوْلِدِ الزَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ (ع)

جاءت في هذا الباب عشرة أحاديث، اعتبر المجلسيّ الحديثين ١ و ٢ صحيحين والحديثين ٣ و ٦ مجهولين وبقية الأحاديث ضعيفة. أما الأستاذ البهيوّديّ فلم يُصَحِّح أيّاً من أحاديث هذا الباب ولم يقبل أيّاً منها. وكما قلنا سابقاً فإن الحديث العاشر في الباب السابق يتعلق في الواقع في الباب الحالي.

← **الحديث ١٠ من الباب ١٧٠ -** يتعلق بولادة حضرة الزهراء - عليها السلام - ووفاتها، وينقل في ذلك أقوالاً مختلفة، منها هذا الحديث.

← **الحديث ١-** هو جزء من الحديث ٥ من الباب ٩٨ الذي كرّره الكلينيّ هنا، فيمكن مراجعة التعليق عليه في الباب المذكور.

← **الحديثان ٢ و ٦ -** الحديث ٢ درسناه سابقاً في (الصفحة ٣٠٨)، ونضيف هنا أيضاً: إن عدم الحيض دلالة على مرضٍ جسديٍّ وعدم سلامة الأعضاء، ولا يمكن اعتباره فضيلةً لصاحبه. يُضاف إلى ذلك أننا نسأل: من أين عرفتم أن سائر بنات النبيّ لم يكنّ يحضن؟ ثم إن هذا الحديث يتعارض مع الحديث الثاني من الباب ١٧٣ الذي يقول: إن حمل حضرة الزهراء للإمام الحسين تمّ بعد طهر واحد من وضعها للإمام الحسن، فمن هذا يتبيّن أن حضرة الزهراء كانت تمرّ بحالة طهر وغير طهر.

أما بالنسبة إلى شهادة الزهراء التي تستند إلى أحاديث موضوعة فنذكر بأن عليّاً (ع) قبل بتزويج ابنته من عُمر ولا يمكن لحيدة الكرّار (ع) قطعاً أن يقبل بأن يُصاهره قاتل أم أولاده.

← **الحديث ٣-** يُشير إلى موضوع فذك. وقد تحدثنا في هذا الكتاب بشكل مختصر عن مسألة فذك وذكرنا بعض التوضيحات بشأنها (راجعوا ص ١٣١ - ١٨٠). وكما ذكر المجلسيّ: يقول السيد المرتضى علم الهدى في كتابه «الشافعي في الإمامة»: «دُفِنَتْ [فاطمة] لَيْلاً وَلَمْ يَحْضَرْهَا إِلَّا الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمَقْدَادُ وَالزُّبَيْرُ»^(١). ويدل

(١) السيد المرتضى علم الهدى، الشافعي في الإمامة، حققه وعلق عليه السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ج ٤، ص ١١٤. (المترجم)

حضور العباس والزبير في مراسم دفنها أن القصد من دفنها ليلاً لم يكن ما يقوله الشيعة لأن العباس والزبير ما كانا يعتقدان أن علياً وفاطمة معصومان، وبالطبع فإن حضورهما سيمنع من أن يتحقق الأمر الذي يُعجب الشيعة لأنهما كانا يستطيعان أن يُخبراً أبا بكر وعمر بمكان دفنها.

← الحديث ٤ - ضعيف ولا يتضمن أي أمر ذي بال.

← الحديث ٥ - يدّعي أن حضرة الزهراء - عليها السلام - "... أَخَذَتْ بِتَلَابِيْبِ عُمَرَ فَجَذَبَتْهُ إِلَيْهَا ثُمَّ قَالَتْ: أَمَّا وَاللَّهِ يَا ابْنَ الْخُطَّابِ لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُصِيبَ الْبَلَاءُ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ لَعَلَّمْتُ أَنِّي سَأَقْسِمُ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ أَجِدُهُ سَرِيعَ الْإِجَابَةِ".

ونسأل: هل يُمكن لحضرة الزهراء التي كانت تقول: من الأفضل للمرأة أن لا ترى أي رجل (غير محرم) وأن لا يراها أي رجل، أن تقوم بمثل هذا العمل؟! ثم إنه رغم أن حضرة فاطمة (ع) كانت تعلم، ولكن واضع الحديث لم يكن يعلم قطعاً، بما قاله القرآن مراراً بأنه إذا حلّ البلاء والعذاب بقوم فإن الله يُنقذ الذين لا ذنب لهم ويُنجيهم (هود/٥٨، ٦٦، ٩٤، وفُصِّلَتْ/١٨، والأنبياء/٧٦، والشعراء/١٧، والصافات/٧٦ و١٣٤ وآيات عديدة أخرى). فوجود أفراد لا ذنب لهم لا يمنع من نزول العذاب على قوم. وإنني لأتساءل: هل كان واضع هذا الحديث محبباً فعلاً لحضرة الزهراء (ع)؟! بالطبع إن «عبد الله بن محمد الجعفي» ضعيف حسب قول النجاشي. كما أن «صالح بن عُقْبَةَ»^(١) له يد طولى في إشعال نار الفرقة المذهبية بين المسلمين. وكان أحد أعماله نشر وترويج أكاذيب «عُمَرُو بن شِمْر»^(٢). كما سنلاحظ ذلك في الحديث السابع من هذا الباب.

← الحديث ٧ - نسأل: ألم تكن فاطمة - التي تقولون إن المَلَك كان ينزل عليها وأنها كانت معصومة - تعلم أنه لا يجوز أن تُعطي من طعام تلك الصحفة لشخص غير معصوم؟!

← الحديث ٨ - نسأل واضع هذا الحديث: لأجل من كُتبت تلك الجملتان على جناح الملائكة قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ آدَمَ بِاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ أَلْفَ عَامٍ، ومن الذي سيقروهما في ذلك الوقت؟!

← الحديث ٩ - راويه «البنزطي» من الضعفاء. وراويه الثاني الكذاب المشهور «سهل بن زياد».

إن معظم روايات هذا الباب -كما لاحظتم- أكاذيب وأخبار حمقاء خارجة عن المنطق. ولذلك قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» بعد ذكره نماذج من الروايات المتعلقة بحضرة فاطمة (ع):

"إن من الجائز الغريب أن تكون هذه الرواية من صنع الغلاة وقد نسبت إلى سدير الصيرفي زوراً وبهتاناً، لأن النبي والأئمة الهداة ما كانوا في يوم من الأيام ليحدثوا الناس بما لا تدركه عقولهم ولا تحيط به حتى أوهامهم، وبعد أن أحسوا بذلك السيل الجارف من المرويات المكذوبة عليهم أمروا شيعتهم وأتباعهم بأن لا يأخذوا بالرواية إلا بعد عرضها على كتاب الله وعدم مخالفتها لنصوصه وظواهره، ومن غير الجائز عليهم أن يحدثوا بمثل هذه الغيبيات حتى ولو كانت صحيحة في الواقع، ثم يعلنوا على الملأ أن كل رواية تخالف

(١) للتعرف على حاله راجعوا الصفحة ٣١٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٢) للتعرف على حاله راجعوا الصفحة ٦٣٨ و ٧٢٢ من الكتاب الحالي. (المُترجم)

١٧٢- بَابُ مَوْلِدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا

أورد الكليني في كتابه أبواب مواليد الأئمة بهدف بيان تاريخ ولادتهم ووفاتهم، ولكنه خلال ذلك نقل أقوال بعض الرواة الغلاة في مدح الأئمة. ورغم حب الناس لدينا للمديح والثناء والتمجيد وتعودهم عليها إلا أن هذه المدائح أدت إلى انشغال الناس بها، وبرواية الكرامات والمعجزات المنسوبة إلى أئمة الدين وغفلوا عن أصل الدين والقرآن وتعاليم الإسلام! لو كانت تلك المدائح وذلك الإجلال والإطراء ضمن الحدود المعقولة والجائزة شرعاً ومطابقة لروح تعاليم الإسلام والقرآن لما كان في ذلك أي إشكال، ولكن معظم تلك المدائح لا يتفق مع قواعد الدين، وسبب لابتلاء المسلمين بالغلو. لقد قام الرواة الكذابون بعمل جعل شعبنا يتصور للأئمة أوصافاً فوق بشرية في حين أن أنبياء الله ومن جملتهم الرسول الأكرم ﷺ كان يقول مراراً: **(إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)** [الكهف/١١٠] ويقول: **(هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا)** [الإسراء/٩٣].

لقد نسب الرواة الكذابون معجزات كثيرة للأئمة لم يروها لرسول الله ﷺ ولم يطلع على تلك المعجزات أحد سوى مجموعة من الأفراد الكذابين والغلاة والضعفاء في الرواية. (فتأمل).

يوجد بين شعبنا اليوم آلاف المداحين وقراء المراثي ممن لا يُثَقَّن أحدهم عشر آيات من القرآن، ولكنه يحفظ مئات القصائد الخيالية في مدح الأئمة ومئات الأحاديث والروايات المناقضة لروح القرآن في تمجيد الأئمة والارتفاع بشأنهم، وأصبح الدين بالنسبة إليهم وسيلة كسب وارتزاق! وللأسف ازداد بعد الثورة ازدهار أولئك المداحين والوعاظ يوماً بعد يوم والحكومة تؤيد وتُشجع مثل هذه الأعمال والمجالس ولكنها تمنعني من إقامة جلسة تفسير القرآن في منزلي!

نعم، يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي سوى الحديث الثالث منها فقط. أم المجلسي فاعتبر الحديث ١ مَجْهُولاً والحديث ٢ مختلفاً فيه إلا أنه اعتبره في نظره صحيحاً، واعتبر الحديث ٣ حسناً والحديثين ٤ و ٥ صحيحين، والحديث ٦ ضعيفاً.

في مقدمة هذا الباب ذكر الكليني زمن ولادة حضرة الحسن المجتبي (ع) وتاريخ وفاته ونحن نضيف هنا الإشارة إلى أن الإمام الحسن سمى اثنين من أولاده أبا بكر وعمر. وسمى أحد أولاده أيضاً باسم «طلحة» (٢).

← **الحديثان ١ و ٢** - لا إشكال في متنتهما. وقد اختلفت الأقوال بالطبع بشأن سن الإمام الحسن (ع).

← **الحديث ٣** - رغم أن أحد رواته «سيف بن عميرة» (٣) إلا أن الأستاذ البهبودي

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢١٦-٢١٧.

(٢) انظروا الشيخ عباس القمي، **منتهى الآمال**، ج ٢، ص ٢٤٠ و ٢٤٣. ومحمد الحسين الأديب، **المختصر من تاريخ المعصومين الأربعة عشر**، مكتبة نينوى الحديثة، ص ١١.

(٣) لقد عرفنا به في الصفحة ١٠٥ - ١٠٠ من الكتاب الحالي.

← الحديث ٤ - من رواته «إسماعيل بن مهران» الذي قال عنه الكشي: إنه منهم بالغلو ونسبوا إليه أكاذيب. وقال عنه الغضائري: "ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارة ويصلح أخرى ويروى عن الضعفاء كثيرًا" (١).

يدعي هذا الحديث أن الإمام الحسن (ع) "جلس تحت نخل يابس قد يبس من العطش، فدعا الله فأخضرت النخلة ثم صارت إلى حالها فأورقت وحملت رطباً!! فقال الجمال الذي أكثروا منه سحر والله، قال فقال الحسن (ع): ويلك! ليس بسحر ولكن دعوة ابن نبي مستجابة".

أيها القارئ المحترم! لاحظ أنه بناءً على الحديث السابق سموا الإمام الحسن المجتبي (ع) وأمه، فقأت الأمة السم فتحسن حالها وشفيت في حين لم يستطع الإمام الحسن أن يخرج السم من بطنه فتوفي على إثر ذلك. أما في هذا الحديث فبدعاء الإمام تحولت النخلة الجافة فوراً إلى نخلة مخضرة مثمرة أثمرت رطباً جنياً! فنسأل: لماذا لم يدع الإمام كي يخرج السم من بطنه ويشفي؟! هل سلامة الإمام أقل أهمية من تحقيق رغبة أحد أبناء الزبير بأكل التمر؟ ثم لماذا لم يفعل الإمام الحسن معجزة تحويل النخلة الجافة إلى نخلة مثمرة أمام جند معاوية كي يؤمنوا به ويتخلوا عن معاوية ويلتحقوا بجيش الإمام؟!!

← الحديث ٥ - ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ٢١١ من الكتاب الحالي فليراجع ثمة.

← الحديث ٦ - يدل على علم الإمام بالغيب، وقد أوضحنا سابقاً هذا الموضوع في الكتاب الحالي (راجعوا الصفحة ٩٥ فما بعد). وجاء في هذا الحديث أن الإمام ورمت قدماه الشريقتان وأصيبتا بجروح من المشي ورغم أن المركب كان حاضراً، إلا أن الإمام أبى أن يركبه حفاظاً على سلامته! في حين أن حفظ السلامة واجب على كل شخص سواء كان إماماً أو مأموماً، ولا شك أن الإمام لا يرتكب عملاً غير معقول. ونحن لا نصدق هذا الخبر لأن عمل الإمام المذكور فيه مخالف لطريقة جده الكريم O. إن الإمام الحسن كان يعلم أن جده الكريم O كان يحمل المشاة على بدنة. وكان يعلم أن الرسول الأكرم O "رأى في سفر الحج رجلاً يتهدى بين ابني وبين رجلين، قال: ما هذا؟ قالوا: نذر أن يحج ماشياً، قال: إن الله عز وجل غني عن تعذيب نفسه فليركب وليهد" (٢). وقال رسول الله O لأخ امرأه نذرت أن تمشي إلى مكة حافية: "انطلق إلى أختك فمرها فلتركب فإن الله غني عن مشيها وحفاها، قال: فركبت" (٣). وقد ذكرت هذه الأحاديث في كتابي «جامع المنقول في سنن الرسول» (كتاب الحج والعمرة، الباب العاشر، باب الحج راكباً أفضل أو ماشياً؟).

١٧٣ - باب مَوْلِدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

بعد أن ذكر الكليني تاريخ ولادة حضرة سيد الشهداء - عليه آلاف التحية والثناء - وتاريخ شهادته، أتى بتسعة أحاديث. اعتبر المجلسي الحديثين ١ و ٣ مختلفاً فيهما، وذهب

(١) رجال ابن الغضائري، ج ١، ص ٢٣٦. (المترجم)

(٢) وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦١.

(٣) وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦٠.

إلى تصحيح الحديث الأول واعتبر الحديث الثاني أيضاً صحيحاً والحديث ٤ مُرسلاً والحديث ٥ مرفوعاً والحديث ٦ مُؤثّقاً كالصحيح والحديث ٧ حسناً والحديث ٨ مَجْهُولاً والحديث ٩ ضعيفاً. ولم يُصَحِّح الأستاذ البهْؤُودي سوى الحديث الثاني فقط.

أغلب أحاديث هذا الباب غير معقولة وخارجة عن المنطق إلى درجة أن ذكر متونها يكفي في إثبات بطلانها ولا يحتاج إلى مزيد من التعليق والتوضيح.

← **الحديث ١** - يتفق مع التاريخ. ولكن المثير للاهتمام أنه ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: إن الإمام الحسين توفي يوم عاشوراء ولا يقول استشهد!!

← **الحديث ٢** - هذا الحديث يردّ الحديثين ٢ و ٦ من الباب ١٧١ كما قلنا سابقاً.

← **الحديثان ٣ و ٤** - الحديث الثالث نقل الآية ١٥ من سورة الأحقاف بشكل خاطئ - كالعادة - وبدلاً من كلمة «إحساناً» قال «حسناً»!

ثانياً: ادّعى أن الآية المذكورة نزلت في الإمام الحسين (ع) ويبدو أن الراوي الجاهل لم يكن يعلم أن سورة الأحقاف مكية ولم يكن عليّ (ع) قد تزوّج بعد في الفترة المكية ومن ثم لم يكن الإمام الحسين قد وُلد في هذه الدنيا بعد كي تنزل آية بشأنه! إضافةً إلى ذلك لا يجوز قصر آيات القرآن العامّة على فرد خاص وحصر معناها به. والحمل ووضع الحمل شاقان وعسيران على كل أمّ ولا يختص ذلك بأمّ الإمام.

ثالثاً: يقول في الحديث الرابع: إن جبريل عرّج ثمّ هبط ثلاث مرات وفي المرة الثالثة قال للنبي: "يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَبَّكَ يُفَرِّقُكَ السَّلَامَ وَيُبَشِّرُكَ بِأَنَّهُ جَاعِلٌ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْإِمَامَةَ وَالْوَلَايَةَ وَالْوَصِيَّةَ" ونسأل: لماذا لم يقرّب جبريل بهذا الأمر منذ المرة الأولى؟ ولماذا عرج وهبط مرتين قبله؟! هل عالم الملكوت أيضاً - نعوذ بالله - مثل الدوائر الحكومية في عصرنا ليس فيها نظم ولا ترتيب صحيح؟

والأكثر إثارة أن النبي O أيضاً لم يستفد من التجربة وأخبر مرّة رسالة جبريل هذه لفاطمة (ع) بصورة ناقصة فلم تقبلها فاطمة، ثم أخبر ابنته مرّة ثانية برسالة جبريل بصورتها الكاملة فقبلتها. ولا ندري لماذا لم يوصل النبي O من المرة الأولى الرسالة بصورة كاملة إلى حضرة الزهراء؟!

رابعاً: يقول: إن الإمام قرأ الآية ١٥ من سورة الأحقاف التي جاء فيها: **(أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)** [الأحقاف/١٥] وأنه لهذا السبب لم يُصبح جميع أبنائه أئمّة ولو لم يقل هذا الجملة لأصبح جميع أبنائه أئمّة!! فنسأل: هل عالم الملكوت مضطرب وفاقد للحكمة بحيث أن مجرد قراءة جملة أو عدم قراءتها يؤدي - كما يُصوره هؤلاء الغلاة الكذابون- إلى زيادة أو إنقاص عدد أئمّة الأئمّة؟!

خامساً: أنتم تقولون: إن الإمام لا يخفى عليه ما كان وما يكون وما هو كائن، فكيف تقولون: إن الإمام لم يعلم هنا أن قول هذه الجملة سيحرم عدداً من أبنائه من الإمامة؟!

سادساً: تقولون: إن الإمام الحسين لم يرضع من حضرة فاطمة ولا من أي امرأة أخرى بل كانوا يأتون به إلى رسول الله O فكان يضع إصبعه أو لسانه في فم حفيده فكان الحسين يمص ما يكفيه ليومين أو ثلاثة أيام من الحليب!! إن هذا الكذب فاضح إلى درجة تُعني عن التعليق عليه. إن مثل هذا الحدث لم يُرو في أي كتاب موثوق.

← الحديث ٥ - حديث مرفوع سنكتفي بذكر منته ونترك الحكم عليه للقراء: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَفَبِكَا إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٧﴾ فَتَنَظَّرَ نَظْرَةً فِي السُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الصفافات/٨٥ - ٩١]، قَالَ: حَسَبَ، فَرَأَى مَا يَحُلُّ بِالْحُسَيْنِ (ع) فَقَالَ: إِنِّي سَقِيمٌ لِمَا يَحُلُّ بِالْحُسَيْنِ (ع)!!"

← الحديثان ٦ و ٧ - تكلمنا على هذين الحديثين في الصفحة ٧٧-١٠٠ من الكتاب الحالي. فَلْتَرَجَّعْ ثَمَّةً. ونضيف هنا فقط بشأن الحديث ٦ السؤال التالي: لماذا تضحج الملائكة بالبكاء والعيول على وصول الإمام الحسين (ع) إلى أرقى مرتبة روحية، مرتبة الشهادة في سبيل الله ونيل لقائه؟ إنهم يعلمون حقيقة الشهادة التي تؤدي إلى الوصول إلى أعلى مقامات القرب من الله، وَمِنْ ثَمَّ فَلَا يَضْجُونَ إِلَى اللَّهِ بِالْبُكَاءِ وَالْعُيُولِ عَلَى مَنْ بَلَغَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ! إن العويل والضجيج في البكاء يتناسب مع أهل الدنيا غير المطلعين على بواطن الأمور الذين يتأثرون من ظواهرها المؤلمة ويحزنون لها. ثم لقد قيل إن الله "لَمَّا شَاهَدَ ضَجِيجَ الْمَلَائِكَةِ إِلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَقَوْلِهِمْ: يُفْعَلُ هَذَا بِالْحُسَيْنِ صَفِيكَ وَابْنِ نَبِيِّكَ؟ قَالَ: فَأَقَامَ اللَّهُ لَهُمْ ظِلَّ الْقَائِمِ (ع) وَقَالَ بِهِذَا أَنْتَقِمَ لِهَذَا".

قلنا سابقاً إنه ينبغي أن نسأل: هل سيكون قاتلو الإمام الحسين (ع) موجودين زمن ظهور القائم كي ينتقم الله به منهم؟ إن كنت من القائلين بـ «الرجعة» واعتبرت هذا الحديث متعلقاً بمسألة «الرجعة» فاعلم أن الرجعة خرافة مخالفة لكثير من آيات القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون/١٥-١٦]، ويقول تعالى كذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٢٠﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون/٩٩-١٠٠]، ويقول أيضاً: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان/٥٦]، وهناك آيات أخرى أيضاً تردُّ فكرة «الرجعة».

← الحديث ٨ - يشابه الجزء الأخير من الحديث ٩ من الباب ٩٦ والحديث ٢٧ من الباب ١٦٨ والأحاديث ٥٥ و ٢٦٨ و ٥٠٧ من «روضة الكافي» وحديث الباب ١٦٩. وكلها من الأحاديث التي يمكن لكل من نظر إليها أن يقف على مقدار عقل الكليني وفهمه! يقول في هذا الحديث: "لَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنُ (ع) أَرَادَ الْقَوْمُ أَنْ يُوطِئُوهُ الْخَيْلَ فَقَالَتْ فِصَّةٌ لِرَئِيسٍ: يَا سَيِّدَتِي! إِنَّ سَفِينَةَ كُسِرَ بِهِ فِي الْبَحْرِ فَخَرَجَ إِلَى جَزِيرَةٍ فَإِذَا هُوَ بِأَسَدٍ فَقَالَ يَا أَبَا الْحَارِثِ أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَمَّ بِبَيْنِ يَدَيْهِ حَتَّى وَقَفَهُ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَسَدُ رَابِضٌ فِي نَاحِيَةٍ فَدَعَانِي أَمْضِي إِلَيْهِ وَأَعْلِمُهُ مَا هُمْ صَانِعُونَ غَدًا، قَالَ فَمَضَيْتُ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا أَبَا الْحَارِثِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا يُرِيدُونَ أَنْ يَعْمَلُوا غَدًا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)؟ يُرِيدُونَ أَنْ يُوطِئُوا الْخَيْلَ ظَهْرَهُ. قَالَ: فَمَشَى حَتَّى وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى جَسَدِ الْحُسَيْنِ (ع) فَأَقْبَلَتِ الْخَيْلُ فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالَ لَهُمْ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ لَعْنَةُ اللَّهِ: فَنَنَّةٌ لَا تُثِيرُوهَا؛ أَنْصَرَفُوا. فَأَنْصَرَفُوا".

أولاً: لم يثبت حضور فِصَّةٍ في كربلاء بل هو موضع شك.

ثانياً: من أين عَرَفَتْ فضة أن جيش كربلاء ينوي القيام بذلك الأمر؟ هل كانت تعلم الغيب هي أيضاً؟

ثالثاً: أين كانت توجد جزيرة في كربلاء أو قرب منها حتى تذهب فضة إليها؟ والعجيب من الكليني الذي عاش في العراق سنين عديدة ولا يدري أنه لا يوجد في كربلاء ولا حولها أي بحر أو جزيرة.

رابعاً: ألم يكن في مقدور الجيش الذي كان عدد أفرادهِ - حسب قولكم - عشرات الآلاف أن يصوّبوا سهامهم أو حراهم إلى ذلك الأسد فيقتلوه على الفور؟!

خامساً: كيف تكلمت فضة مع الأسد؟! هل كانت تعلم لغة الحيوانات مثل حضرة سليمان (ع)؟ إن الكذابين والغلاة ينسبون المعجزات لكل من شأؤوا من الناس!

سادساً: لم تُستخدَم جملة «يُوطِنُوا الْخَيْلَ» - التي ذُكرت مرّتين في الحديث - بصورة صحيحة بل صورتها الصحيحة أن يُقال «توطِنُوهُ الخيل». من هذا يتَبَيَّنُ أن بضاعة الكليني من العربية كانت مُزجاة.

سابعاً: لم ينتبه الكليني إلى أن «إدريس بن عبد الله» روى الحديث عن «فضة» مباشرةً ولا ندري شيئاً عن الوساطة بينه وبين فضة!

ثامناً: إن «عبد الله بن إدريس» و «أبو سعيد الأشج» و «أبو كُرَيْب» من رواة أهل السنة. والكليني وأمثاله لا يروون روايات «البخاري» و «مسلم» - مع أن كثيراً منها أفضل حالاً من هذا الحديث وأمثاله - ولا يعتنون برواياتهما ولا يتقنون بها بل لا يروون حتى أحاديث «عبد الرزاق الصنعاني» مؤلف كتاب «المُصنّف» الذي لم يكن من أهل السنة^(١)، فكيف قبلوا هنا رواية أهل السنة؟!!

تاسعاً: يقول هذا الحديث إن جنود كربلاء انصرفوا عن توطئة خيولهم جثامين الشهداء الطاهرة، أما الشيخ المفيد فيقول: "داسوا الحسين (ع) بخيولهم حتى رضوا ظهروه"^(٢). وهذا الأمر رواه أيضاً الطبري وابن الأثير والمسعودي في «مروج الذهب»، فأَيُّ القولين نُصَدِّق!

عاشراً: لماذا روى الكليني هذا الحديث مع أن سنده لا يصل إلى الإمام؟! في رأينا إن الكليني بنقله لأمثال هذه القصص يجعل كل ذي عقل وفكر ينظر بعين الريبة إلى الدين!

← **الحديث ٩ -** عددٌ من الكذابين والمجهولين رَوَوْا حديثاً، قال عنه حتى شخصٌ متعصّبٌ وخرافيٌّ كالمجلّسي: "وبالجملة الخبر لا يخلو من تشويش واضطراب لفظاً ومعنى"^(٣). وأقول: لا فائدة من هذا الحديث سوى تشجيع الناس وحثهم على البكاء والعيول وإقامة المآثم المخالفة لسنة الإسلام.

تذكير:

أيها القارئ المحترم! كما لاحظت فإن أغلب أحاديث هذا الباب بعيدة عن العقل السليم والمنطق القويم إلى درجة أن إثبات بطلانها لا يحتاج إلى كثير من التوضيح. فاحكم

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (ج ٩، ص ٥٦٣ - ٥٦٤): عبد الرزاق بن همام بن نافع،

الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر الحميري، مولاهم الصنعاني، الثقة الشيعي. (المترجم)

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، دار المفيد، ج ٢، ص ١١٣.

(٣) المجلّسي، مرآة العقول، ج ٥، ص ٣٧٣. (المترجم)

بنفسك! هل من الإنصاف أن يُمتدَّح مَنْ دَوَّنَ في كتابه أمثال هذه الأخبار دون أن يُبدي أيَّ ملاحظة عليها أو شكٍّ بشأنها، وينال من علمائنا كل هذا القدر من الإجلال والإكبار والثقة الكبيرة؟!

١٧٤- بَابُ مَوْلِدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع)

قبل ذكر أحاديث هذا الباب ذكر الكليني تاريخ ولادة حضرة زين العابدين (ع) ووفاته. ورغم أن الكليني ذكر في «أبواب التاريخ» الإمام الباقر (ع) بكنيته «أبي جعفر»، وذكر الإمام الصادق (ع) بكنيته «أبي عبد الله»، لكنه في هذا الباب لم يشر أدنى إشارة إلى أن كنية حضرة السجاد (ع) التي كانت «أبا بكر»^(١). وليته ذكر -تقريباً- لقلوب المسلمين بعضها إلى بعض وتقويةً للوحدة الإسلامية- أن اسم أحد أبناءه كان «عمر الأشرف»^(٢). (راجعوا كتاب منتهى الآمال، للشيخ عباس القمي، ج ٢، ص ٤٥).

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المجلسي الحديثين ١ و ٦ منها ضعيفين، لكنه قبل الحديث السادس كحديث صحيح! واعتبر الحديث ٢ مؤثقاً كالصحيح، والحديث ٣ مُرسلاً والحديث ٤ مجهولاً والحديث ٥ حسناً. ولم يُصحح الأستاذ اليهودي من أحاديث هذا الباب سوى الحديث ٢ فقط.

← الحديث ١ - يقول الدكتور السيد جعفر شهيدي باختصار وتصرف يسير:

((لو ترك الباحث المحقق..... السذاجة والثقة المطلقة جانباً ولم يقبل ما ذكره المحدثون والمؤرخون في حوادث القرن الهجري الثالث، بل قام بالتحقيق في أسانيد تلك الأخبار طبقاً للمنهج العلمي ثم وزن مضمون تلك الأخبار بميزان القرائن الخارجية، اتضح له أن قصة «شهربانو» ينطبق عليها تماماً المثل القائل «رُبُّ مَشْهُورٍ لَا أَصْلَ لَهُ». نعم في البداية قامت الخيالات والأساطير باختراع قصة «شهربانو»، ثم بقيت الوقائع الخارجية الحقيقية محجوبة عن أنظار الناس بحجب الخيال! ثم جاء الكتاب والمؤرخون التالون فقبلوا أقوال الماضين دون أي بحث أو تحقيق في صحتها..... إنني لا أصدق قصة «شهربانو» لأن الأسانيد التي ذكرت لها ليست صحيحة..... ولو قمنا بتمحيص وفحص أسس مثل هذه الشهرة التي دامت كل هذه المدة الطويلة لوجدنا أنه لا وزن علمي لها. وقد أقيم مزارٌ باسم «بي بي شهربانو» قرب مدينة ري في قلب الجبل لها وباسمها! يقول الذين أقاموا هذا المزار وزوّارُه [العوام الجهلة] إن «شهربانو» بعد حادثة كربلاء وشهادة الإمام الحسين (ع) جلست على فرسه «ذي الجناح» وطارت مباشرة إلى إيران! ووصلت إلى الجبل الواقع جانب مدينة ري. وكان العدو يبحث عنها. فأرادت «شهربانو» أن تقول «يا هو» خذني فقالت خطأ: «يا كوه»^(٣) خذني» فانشقَّ الجبل وبلعها إلى داخله!

وكان أبوها «يزدجرد» آخر ملوك آل ساسان..... وقيل إنه كان «شيرويه» بن «پرويز»، والمشهور أكثر أن اسمه كان «يزدجرد». ولكن كيف كان عبور «شهربانو»

(١) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٤، ص ١٧٥. بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي، «كشف الغمّة بمعرفة الأئمّة»، ج ٢، ص ١٠٥ نقلاً عن كتاب الدكتور سيد جعفر شهيدي «زندگانی علی بن الحسین»، [حياة علي بن الحسين]، ص ٨.

(٢) وكان جدّ السيدين: الشريف الرضي والسيد المرتضى علم الهدى، لأمه.

(٣) كوه: بالفارسية تعني الجبل. (المترجم)

-التي يقولون إنها كانت حاضرة في كربلاء- إلى إيران؟ وإذا كانت قد ذهبت من العراق للحجاز فلماذا هاجرت من هناك إلى إيران وقطعت كل تلك المسافات الطويلة [صعبة العبور وهي وحدها] كي تصل إلى أرض يبحث فيها العدو عنها؟ ثم كيف أرادت أن تطلب العون من «هو»، لكن لسانها أخطأ فتلفظ بكلمة «كوه» بدلاً من «هو» فانفتح الجبل وأخفاها في داخله؟! (١)

..... ويروي الكليني "عَنْ «عَمْرُو بْنِ شَيْمِرٍ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: لَمَّا أُقِيمَتْ بِنْتُ يَزْدَجَرَدَ عَلَى عُمَرَ أُشْرِفَ لَهَا عِدَارَى الْمَدِينَةِ وَأَشْرَقَ الْمَسْجِدُ بِضَوئِهَا لَمَّا دَخَلَتْهُ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا عُمَرُ غَطَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ: «أَفْ بِيْرُوجُ بَادَا هُرْمُزُ»، فَقَالَ عُمَرُ: أَسْتَتْمِنِي هَذِهِ؟ وَهَمَّ بِهَا. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ، خَيْرُهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَحْسَنُهَا بَقِيَّةً، فَخَيْرَهَا فَجَاءَتْ حَتَّى وَضَعَتْ يَدَهَا عَلَى رَأْسِ الْحُسَيْنِ (ع). فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَتْ: جَهَانُشَاهُ. فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): بَلْ شَهْرَبَانُوِيَه! ثُمَّ قَالَ لِلْحُسَيْنِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَنَلِدَنَّ لَكَ مِنْهَا خَيْرَ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَوَلَدَتْ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (ع). وَكَانَ يُقَالُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) ابْنُ الْخَيْرَتَيْنِ، فَخَيْرَةُ اللَّهِ مِنَ الْعَرَبِ هَاشِمٌ وَمِنَ الْعَجَمِ فَارَسٌ".

فأقول: ولكن هذا الحديث لا يمكن قبوله بمثل هذا السند والمتن..... كما لا تؤيده القرائن الخارجية..... وذلك لما يلي:

أولاً: راوي الحديث «عَمْرُو بْنُ شَيْمِرٍ» عدّة النجاشي وابن الغضائري ضعيفاً جداً، وصرح صاحب «مرآة العقول» والوجيزة بضعفه. والحديث يحتاج إلى تمحيص وفحص من ناحية متنه. فلاحظوا ثانية عبارة: «وَأَشْرَقَ الْمَسْجِدُ بِضَوئِهَا لَمَّا دَخَلَتْهُ». ألا ينبغي أن نسأل لماذا أضاء المسجد؟ هل أضأوا فيه شعلة؟ أم أنها كانت شمساً أم قمرأ؟ ليس المقام هنا مقام التحدث بأسلوب المجاز والاستعارة حتى نقول إن المقصود أنها نَوَّرَتْ المجلس بنور جمالها. فمثل هذه التعبيرات خاصة بالنصوص الأدبية والأساليب الفنية لا برواية خبرية. ولم يكن الإمام الصادق (عليه السلام) يقصد خلال روايته للحديث أن يستخدم أساليب المجاز والاستعارة وغيرها من فنون اللغة وأساليب المدح. ولهذا لما واجه المجلسي مثل هذه الغرابة في لفظ الحديث فسرّ الجملة بما يلي: "إشراق المسجد بضوئها كناية عن ابتهاج أهل المسجد برؤيتها وتعجبهم من صورتها وصباحتها" (مرآة العقول، ج ٦، ص ٣) (٢).

ولكن هذا التفسير مخالف لظاهر الكلام. وإضافةً لرواية الكافي وبصائر الدرجات، جاءت هذه الجملة في رواية الخرائج عن جابر على النحو التالي: «أشرق المجلس بضوء وجهها!». كما نرى أيضاً، في آخر هذه الرواية المنقولة عن جابر، أن عمر أراد أن يبيعه بالمزاد العلني، فقال له عليّ عليه السلام: لا يمكن بيع بنات الملوك مهما كنّا كافرات!! بل اجعلها تحت تصرفك كي يختارها أحد. ففعل عمر ذلك، فذهبت البنت إلى الحسين بن علي (ع) ووضعت يدها على كتفه ودار بينهما هذا الحديث -باللغة الفارسية الدرية طبعاً!:-

چه نام داری ای کنیزك؟ (ما اسمك أيتها الأمة)

(١) راجعوا مجلة «بررسی های تاریخی» [أي دراسات تاريخية]، السنة الثانية العددین ٣ و ٤.

(٢) وقد نقل الأستاذ سيد شهیدی كلام المجلسي من بحار الأنوار ج ٤٦، ص ٩.

جهانشاه. (جهانشاه)
 نه، شهربانو است. (لا، اسمك شهربانو)
 أن خواهر من بود. (تلك كانت أختي)
 راست گفتی. (صدقت)

والجملة الأخرى التي تدل على أن القصة موضوعة ملفقة هي ما نسب إلى شهربانو من قولها: "أفّ پیروز بادا هُرمز" فلماذا دعت على هرمز؟! لأنه أساء الأدب بحق رسالة النبي؟ إن كانت القصة كما رويت في كتب السيرة فإن أساء الأدب هو «خسرو پرويز» [وهو الذي يسميه العرب كسرى]. ولو دخلت فتاة إلى مسجد المدينة فلو كانت تلك الفتاة شهربانو ابنة يزدرج فإنه من المسلم به أنها كانت تعرف أباهما وجدّها وكانت مطلعة على فعلهما.

ونقرأ في آخر الحديث أنه قيل لعلي بن الحسين (ع) «ابنُ الْخَيْرَتَيْنِ» فَخَيْرَةُ اللَّهِ مِنَ الْعَرَبِ هَاشِمٌ وَمِنْ الْعَجَمِ فَارَسٌ!

وقد ذكر السيد أحمد بن علي الداودي مؤلف كتاب «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب» رأياً مثيراً للاهتمام بشأن هذا الموضوع فقال:

لقد أغنى الله عليّ بن الحسين بنسبه إلى النبي ﷺ عن أن ينتسب إلي ملك المجوس، لاسيما أن يكون ذلك من خلال فتاة لم تولد على سنة الإسلام. لو كان المُلْكُ والسلطنة هي التي تمنح الشرف لكان العجم أفضل من العرب ولكان بنو قحطان [الذين كان لهم المُلْكُ والسلطان] أفضل من بني عدنان [الذين كانوا من ساكني الصحراء]!

والإشكال الآخر الذي نواجهه إذا قبلنا هذا الحديث هو السؤال: في أي سنة أُسِرَتْ شهربانو وأين تم أسرها؟ إن كانت من أسرى خراسان فإن خراسان فُتحت في زمن عثمان لا في خلافة عمر. فالنتيجة أن الإتيان بشهربانو إلى مسجد المدينة وحوارها مع عمر لا يصح تاريخياً. ولو أُسرت في خلافة عمر فمعنى ذلك أن أسرها كان في إحدى معارك القادسية أو المدائن أو نهاوند، وعندئذ فإن القصة ستكون غير مقبولة من جهتين: الجهة الأولى: أن المؤرخين شرحوا في تاريخهم للحروب بين العرب والفرس قصة حركة وتراجع يزدرج من نقطة إلى نقطة أخرى بالتفصيل. طبقاً لهذه التقارير التاريخية لم يحضر يزدرج وأهل بيته في ميادين المعركة أبداً. ولما وقعت معركة القادسية كان يزدرج في المدائن وقبل أن يصل المسلمون إلى المدائن تركها يزدرج وانسحب إلى حلوان. ثم انتقل من حلوان إلى قُم وكاشان، ومن هناك رحل إلى أصفهان وكرمان ومرو. في هذه الانسحابات لم يكن يزدرج وحده فقط بل كان معه نساؤه وأهل بيته وأقرباؤه وخزانة أمواله بل حتى طباخوه ومطربوه. فكيف وقعت ابنته في أسر المسلمين ومتى وأين؟

ثم إن الإمام عليّ بن الحسين (ع) - حسب المشهور - وُلد سنة ٣٧ للهجرة وحسب القول الذي اختاره، كانت ولادته سنة ٤٦ أو ٤٧ للهجرة، وقد قُتِلَ عُمَرُ - كما نعلم - سنة ٢٣ هجرية. فلو فرضنا أن شهربانو أُسرت وأحضرت أمام عمر في المدينة في آخر أيام حياته، فبين سنة ٢٣ وسنة ٣٧ التي وُلد فيها الإمام عليّ بن الحسين لا يوجد سوى ١٤ سنة فكيف بقيت شهربانو عقيماً عن الحمل كل هذه المدة؟ هذه الحادثة رغم أنها ليست مستحيلة إلا أنها مُستبعدة جداً. وقد أدرك المَجْلِسِيُّ استبعاد هذين الأمرين وأشار إليهما)).
 هنا نسأل: لماذا لا يوقف الشيوخ الناس ولا يَنْهَوْنَهُمْ عن زيارة بي شهربانو وعن

ثم قال السيد شهيد بشأن نهاية الحديث وبيت الشعر فيه الذي نسبوه إلى أبي الأسود الدؤلي^(١):

قال: ((من كان أبو الأسود؟ هل كان شخصية حقيقية أم لا؟ هذا لا يهمنا، أما الاستشهاد بهذا البيت وأن المقصود من الغلام بين كسرى وهاشم الإمام علي بن الحسين، فليس كافياً بحد ذاته. فما بالك بأننا لا نجد مثل هذا البيت في الديوان، وكما ذكر المحقق الفاضل والمصحح المحترم للجزء ٤٦ من بحار الأنوار في حاشية الصفحة ٤: إن هذا البيت من الشعر نُسب وحده في بعض الكتب فقط إلى أبي الأسود ويبدو أن أقدم كتاب أُسند فيه هذا البيت له هو كتاب «أصول الكافي» لا غيره.

إن أسلوب البيت ومضمونه أيضاً لا يتناسبان مع وليد أسرة الإمامة، لأن التعبير عن استخدام التماثل لهذا المولود يتناسب مع الأسر العربية التي كانت ملتزمة بالأعراف والتقاليد الموروثة ولا يتناسب مع ابن الإمام الثالث. والله العالم))^(٢).

الأحاديث التالية في هذا الباب - باستثناء الحديثين الخامس والسادس - تتعلق بناقة حضرة السجاد وتقول: رغم أن تلك الناقة لم تر أبدأ قبر ذلك الإمام الكريم بعد وفاته، إلا أنها أتت قبر علي بن الحسين فبركت عليه! (من أين علمت بموضع القبر؟ وهل كانت تلك الناقة أيضاً تعلم الغيب؟)، ثم أخذت تدلك بجرائنها القبر وهي ترغو! وفي الحديث الرابع أضاف: "وَهَمَلْتُ عَيْنَاهَا" أي امتلأت عيناها بالدموع!! فقال الإمام الباقر (ع): "أَدْرِكُهَا أَدْرِكُهَا وَجِئُونِي بِهَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا بِهَا أَوْ يَرَوْهَا".

لو سألنا: ما هي فائدة هذه المعجزة المخفية؟ ولماذا وجدت؟ فلا بُد أن يكون رواة هذا الحديث فقط يعلمون الجواب! ونحن نترك الحكم على مثل هذه الأحاديث للقراء الكرام.

أذكر أنني عندما سكنت فترة في مشهد خراسان ترك عدة من المحتالين الذين يريدون خداع العوام ناقة في حرم الإمام الرضا (ع) ثم ادّعى أن هذه الناقة إنما دخلت الحرم لزيارة الإمام!! وحدثت جلبة وضوضاء وجاء العوام إلى تلك الناقة وأخذوا ينتفون من وبرها للتبرك به والحيوان المسكين أودى كثيراً بهذا الأمر! وفي ذلك الزمن جاء أحد مجتهدي خراسان - كما ذكرت ذلك في كتاب «زيارات وزياراتهم» ص ٣٦٠ - إلى منزل كاتب هذه السطور وسألني عن رأيي بمعجزة زيارة الناقة لقبر الإمام؟ فقلت له: لماذا لم يأت لزيارة الإمام إلا هذا الجمل فقط؟ ولماذا لم يأت بقية الجمال لزيارة الإمام؟ فقال المجتهد: إن هذا الجمل شيعي ومؤمن بالولاية، أما بقية الجمال فليسوا كذلك! في ذلك الحين لم أتذكر روايات الكليني وإلا لقلت له: أبشرك بأنه إضافة إلى هذا الجمل فإن هناك جمل شيعي آخر أعرفه، وبالطبع يعود الفخر في اكتشافه إلى الكليني فقد عرّف لعالم الإسلام قبلكم جملاً شيعياً!!

← الحديث ٥ - متنه لا إشكال فيه ويبيّن إلى أي حد كان حضرة السجاد (ع) مأنوساً ومتصلاً بالقرآن الكريم وأنه حتى آخر لحظات عمره كان منشغلاً بتلاوة آيات القرآن.

← الحديث ٦ - هو أحد الأقوال حول سن الإمام وسنة وفاته.

(١) يقول البيت: وَإِنَّ غُلَاماً بَيْنَ كِسْرَى وَهَاشِمٍ لَأَكْرَمُ مَنْ نِيِطْتُ عَلَيْهِ النَّمَائِمُ (المترجم)

(٢) من أراد التفصيل أكثر فعليه الرجوع إلى كتاب الدكتور سيد جعفر شهيد: «زندگانی علی بن الحسین»، [حياة علي بن الحسين]، دفتر نشر فرهنگ إسلامي، الفصل الأول، ص ٧ إلى ٢٦.

١٧٥- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

بعد ذكر تاريخ ولادة الإمام الباقر (ع) وتاريخ وفاته أورد الكليني في هذا الباب ستة أحاديث، اعتبر المجلسي سني الحديث ١ والحديثين ٥ و ٦ ضعيفاً، والحديث ٣ حسناً والحديث ٤ مجهولاً، ورغم أنه اعتبر الحديث الثاني ضعيفاً لكنه قبل به كالصحيح!! أما الأستاذ اليهودي فلم يصحح أيّاً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - يقول: إن أم الإمام الباقر (ع) كانت قاعدة عند جدار فتصدع الجدار وسمعنا هذه شديدة فقالت بيدها: لا وحق المصطفى ما أذن الله لك في السقوط، فبقي معلقاً في الجو حتى جازته...!!

وأقول: يا ترى هل يسمع الجدار أو يفهم شيئاً؟ ثم هل تثبت المعجزات لغير الأنبياء؟ لما وصل نبي الله حضرة موسى كليم الله (ع) والعبد الصالح إلى جدار يريد أن ينقض لم يُقسما عليه أن لا ينقض ولم يقولوا له: إن الله لم يأذن لك بالسقوط بعد، بل شمرّا عن ساعديهما وقاما بإصلاحه وإعادة إعمارهما، كما قال الله عز وجل: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف/٧٧].

← **الحديث ٢** - جاء ما يشبه هذا الحديث أيضاً في «رجال الكشي» (ص ٤٣ - ٤٤). بناءً على هذا الحديث "كان جابر يتردد ذات يوم في بعض طرق المدينة إذ مر بطريق فيه كتاب فيه محمد بن علي، فلما نظر إليه قال: يا غلام! أقبل. فأقبل. ثم قال: له أدبر. فأدبر. ثم قال: سمائل رسول الله 9، والذي نفسي بيده، يا غلام! ما اسمك؟ قال: اسمي محمد بن علي بن الحسين، فأقبل عليه يقبل رأسه ويقول: بابي أنت وأمي! أبوك رسول الله 9 يُقرئك السلام...". بل جاء في خبر آخر رواه الكشي في رجاله (ص ٤٤) أن حضرة السجاد قال لجابر: إني أرسلت ابني إلى الكتاب فهل أبعث إليه كي يأتي؟ فقال جابر: لا، أنا سألتني به بنفسي.

وأقول: تدل هذه الأخبار علن أن الأئمة - ومن جملتهم حضرة الباقر - كانوا يذهبون إلى الكتاب لتعلم العلم، وهذا يؤكد ما ذكرته في الباب ٩٠ من أن علم الإمام تحصيلي وليس لدنياً.

وقال المجلسي معلقاً على هذا الحديث: طبقاً لهذا الحديث فإن حضرة السجاد تُوفي قبل جابر، لكن هذا يخالف ما ذكرته التواريخ من تاريخ وفاته، إذ أن جابراً تُوفي باتفاق الفريقين قبل سنة ٨٠ هجرية أما وفاة السجاد (ع) فكانت سنة ٩٤ أو ٩٥ هجرية. إضافة إلى ذلك، لما أراد جابر أن يأتي مرقد حضرة سيد الشهداء كان كيف البصر، فكيف رأى حضرة الباقر وأدرك مشابته للنبي؟!

← **الحديث ٣** - يروي فيه «علي بن الحکم» الأحمق الذي روى أن القرآن كان ١٧ ألف آية، عن «أبي بصير» قال: "دخلت على أبي جعفر (ع) فقلت له: أنتم ورثة رسول الله 9؟ قال: نعم. قلت: رسول الله 9 وارث الأنبياء علم كل ما علموا؟ قال لي: نعم. قلت: فأنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى وتبرئوا الأكفمة والأبرص؟ قال: نعم بإذن الله!!".

راوي هذا الحديث كما رأينا هو «أبو بصير» وقد قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"والذين يُكَنُّونَ أبي بصير أربعة لا غير، أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي، وأبو بصير علياء بن دارع، وأبو بصير ليث بن البخترى، وأبو بصير يحيى بن أبي القاسم، وكلهم من المُتَّهَمِينَ، وأفضلهم كما يبدو من كتب الرجال أبو بصير ليث بن البخترى، حيث وَثَّقَهُ جماعةٌ، وطعن فيه آخرون ونسبوا إليه ما يُشعر بفساد عقيدته" (١).

ومتن الحديث أيضاً واضح البطلان. ونسأل:

أولاً: هل يُوحى للإمام حتى يأذن الله له أحياناً من خلال الوحي؟

ثانياً: إن معجزة إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص معجزة لإثبات النبوة وكانت خاصة بحضرة عيسى (ع)، فبأي دليل تنسبون مثلها إلى حضرة الباقر؟ هل تعتبرونه نبياً؟ وحتى ولو اعتبرتموه نبياً فلا يُمكن لكم أن تثبتوا له معجزة نبي آخر إلا بدليل، إذ كما قلنا مراراً (ص ١٥٥ و ٤٣٤ و ٨٥٣) لا يُمكن أن ننسب معجزات أحد الأنبياء إلى غيره من الأنبياء إلا بدليل شرعي.

ثالثاً: بيّن القرآن أن إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص كان عمل الله أظهره استجابة لدعاء عيسى - صلوات الله عليه - ولم تكن تلك الخوارق من فعل عيسى (ع) نفسه.

نقرأ في دعاء الجوشن الكبير (الفقرة ٩٠) أن رسول الله ﷺ يقول: "لا يُحيي الموتى إلا هو". كما يُبين القرآن الكريم لنا أن خزائن قدرة الله ليست عند رسوله ولا عند الإمام، فيقول الله تعالى لنبيه: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ...﴾ [الأنعام/٥٠].

وفي نهاية الحديث يقول أبو بصير الذي كان أعمى: "مَسَحَ عَلَى وَجْهِهِ وَعَلَى عَيْنَيْهِ فَأَبْصَرْتُ الشَّمْسَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْبُيُوتَ وَكُلَّ شَيْءٍ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى عَيْنَيْهِ فَعُدْتُ كَمَا كُنْتُ!".

يقوم بعض الناس في زماننا ممَّن يسمعون مثل هذه الأحاديث ويرغبون في خداع العوام بالتظاهر بالعمى ويذهبون إلى أحد قبور الأئمة أو ذراريهم وبعد مدة يصيحون ويضجون ويصيح معهم الناس: شفي أعمى، شفي أعمى! ويقول هو: لقد شفاني الإمام! كما حدث في زماننا أنه لما قام الناس بالصياح في حرم الإمام الرضا (ع) بحُجة أن أعمى قد نال الشفاء وأبصر، قام شخص يُدعى «فرهاد ميرزا» بفضح أولئك المخادعين (راجعوا كتاب زيارت وزيارتنامه ص ٣٥٨).

في هذا الحديث يقول الإمام لأبي بصير: "أَتُحِبُّ أَنْ تَكُونَ هَكَذَا وَلَكَ مَا لِلنَّاسِ وَعَلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَوْ تَعُودَ كَمَا كُنْتَ، وَلَكَ الْجَنَّةُ خَالِصاً؟ قُلْتُ: أَعُودُ كَمَا كُنْتُ!".

ولست أدري ما هو التعارض بين أن يكون الإنسان بصيراً ويدخل الجنة؟ ولماذا جعل الإمام دخول أبي بصير الجنة مرهوناً ببقائه أعمى؟

في هذا الحديث نرى الإمام يضمن لأبي بصير الجنة بشرط أن يرضى بكف بصره،

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٣.

وفي الحديث الخامس من الباب ١٧٦ يضمن الإمام دخول جار أبي بصير الجنة بشرط أن يترك ما كان عليه من الأعمال السيئة.

هذا في حين أنه باستثناء الأشخاص الذين نص الله تعالى في القرآن على وعدهم بالجنة أو النار، لا يملك أحد من العباد أن يضمن دخول الجنة أو النار لأحد دون سند شرعي قطعي.

نعم، لو تاب إنسان فإن الله يقبل توبته، ولكن على أي حال يبقى قبول التوبة أو ردها أمراً خاصاً بالله تعالى فلا يملك أحد أن يضمن قبولها أو عدم قبولها لأحد آخر! وقد قال الله تعالى لرسوله O: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران/١٢٨].

وأساساً فإن الإسلام جعل المؤمنين - باستثناء عدد قليل جداً - يعيشون في حالة بين الخوف والرجاء، ولا شك أن الإمام يعلم هذا الموضوع جيداً ولا يقول أمراً يخالفه.

← الحديث ٤ - يقول الراوي: "عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ يَوْماً إِذْ وَقَعَ رَوْحُ وَرُشَانَ (١) عَلَى الْحَائِطِ وَهَذَا هَدِيلُهُمَا. فَرَدَّ أَبُو جَعْفَرٍ (ع) عَلَيْهِمَا كَلَامَهُمَا سَاعَةً ثُمَّ نَهَضَا، فَلَمَّا طَارَا عَلَى الْحَائِطِ هَذَا الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى سَاعَةً ثُمَّ نَهَضَا. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا هَذَا الطَّيْرُ؟ قَالَ: يَا ابْنَ مُسْلِمٍ! كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ طَيْرٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ شَيْءٍ فِيهِ رَوْحٌ فَهُوَ أَسْمَعُ لَنَا وَأَطْوَعُ مِنْ ابْنِ آدَمَ. إِنَّ هَذَا الْوَرُشَانَ ظَنَّ بِأَمْرَاتِهِ، فَخَلَفَتْ لَهُ مَا فَعَلْتُ، فَقَالَتْ: تَرْضَى بِمُحَمَّدٍ بِنِ عَلِيٍّ؟ فَارَضِيَا بِي، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُ لَهَا ظَالِمٌ، فَصَدَّقَهَا!!".

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أولاً: هل تعقد الحيوانات عقد الزواج بينها وبين قرنائها وهل تتعاهد الحيوانات بالوفاء بعهد الزواج حتى تكتفي الحماسة الأنثى بحمام ذكر واحد فقط؟!

ثانياً: إن جدَّ الإمام الأكرم أي الرسول الأكرم O لم يكن يعلم لغة اليهود (العبرية) [البقرة/ ١٠٤] فكيف عرف أحد أحفاده لغة الحيوانات؟!

ثالثاً: لقد لدغت العقرب يد النبي O (راجعوا حاشية الصفحة ١٧٣ من الكتاب الحالي) فكيف أصبحت جميع الحيوانات مطيعة للإمام؟! لو كانت جميع الحيوانات مطيعة للإمام لوجب على جميع الجراثيم أن تُطيعه أيضاً ومن ثم لوجب أن لا يمرض الإمام مع أن الإمام كان يمرض، كما يُصَرِّحُ بذلك الشيخ الصدوق (راجعوا ص ٩٧ من الكتاب الحالي).

رابعاً: لما نسبوا إلى زوجة الرسول الأكرم O ذلك الإفك لم يكن النبي في البداية مُطلعاً على براءة زوجته وطهارتها، ولما شاور النبي 9 علياً (ع) في الأمر اقترح حضرة الأمير أيضاً على النبي ترك عائشة لأنه لم يكن مُطلعاً على براءتها، إلى أن نزلت الآيات من ١١ إلى ١٨ من سورة النور وبرأت عائشة. فكيف اطلع الإمام الباقر حتى على عَقَّة الطيور أو خيانتهم؟

إن هذا الحديث وضعه الغلاة والوضّاعون الجاهلون بالقرآن. وليت شعري هل يُمكننا أن نحصل على مستند ديني بأقوال أمثال هؤلاء الأفراد؟! هل كان الكليني يستخدم عقله

(١) وَرُشَانٍ بكسر الواو: طائرٌ وهو نوع من الحمام. (المُتَرَجِّمُ)

فعلاً عندما كان يُدَوّن مثل هذه الأحاديث.

← الحديث ٥ - يقول إن الإمام الباقر (ع) اعتبر نفسه «بَقِيَّةَ اللَّهِ»! وقد تكلمنا فيما سبق حول هذه الآية (ص ٦٦٩ فما بعد)، وقد اتضح خطأ هذا الادّعاء للقارئ وأصبح يعلم أن مثل هذا القول اتّهام لحضرة باقر العلوم الذي كان على علم كامل بالقرآن ولا يمكن قطعاً أن يقول مثل هذا الكلام.

← الحديث ٦ - يقول المَجْلِسِيُّ عن الجملة الأخيرة في هذا الحديث: "هذا لا يوافق شيئاً من التواريخ المتقدّمة التي عيّنت فيها الشهور و الأيام إلا ما نقله في «روضة الواعظين»...." (١).

١٧٦- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع)

بعد أن ذكر الكليني تاريخ ولادة الإمام الصادق (عليه السلام) ووفاته ومكان مرقد ذلك الإمام الجليل، قال إن كنية أمه: «أم فروة»، وأنها كانت ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمه، يعني جدة الإمام الصادق لأمه، أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر (٢).

يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و ٦ مجهولين والحديث ٨ مؤثقاً وعدّ بقية أحاديث الباب ضعيفة. أما الأستاذ البهبودي فلم يصحّح من أحاديث هذا الباب سوى الحديث السادس فقط.

← الحديث ١ - قال المَجْلِسِيُّ تعليقاً على هذا الحديث:

"إن هذا الخبر يدل على مدح «سعيد [بن المسيّب]» ورؤي أنه من حوارى علي بن الحسين، وقد وردت أخبار كثيرة في «اختيار الكشي» وفي كتاب «الغارات» للثقفى تدلّ على ذمّه، ولعلّ ذمّه أرجح!" (٣).

← الحديث ٢ - تكلمنا على هذا الحديث فيما سبق (ص ١٢٤ من الكتاب الحالي) فلا داعي لتكرار الكلام عليه هنا.

← الحديث ٣ - يروي عدد من الضعفاء والمجاهيل هذا الحديث عن «رُفَيْدٍ». ولدنا في كتب الرجال شخصان باسم «رُفَيْدٍ» كلاهما مجهول الحال! ورغم أن الممقاني -في الغالب- يقول عن كل من يروي حديثاً عن الأئمة: إنه إمامي ظاهر، هذا مع أنه لم يكن هناك مذهب إمامي أو غير إمامي في زمن الأئمة، بل وُجد هذا المذهب فيما بعد.

روى لنا هذا الراوي مجهول الحال معجزة عن رجل أعرابي بدوي. وكما قلنا إن كتاب «الكافي» يطفح بالمعجزات المنسوبة لكل من هبّ ودبّ!! ولا شك أن المعجزة التي يمكن حتى لبدي من أهل الصحراء إظهارها لا أهمية لها ويمكن أن نؤلف مئات الكتب مثل كتاب «عيون المعجزات» عن مثل هذه المعجزات! أمّا رسول الله 9 فلما كان المشركون يطلبون منه معجزة كان يقول ليس الأمر بيدي وأنا لست سوى بشر مثلكم، كما قال تعالى: «وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ» [يونس/٢٠]، فلم يكن الأمر أنه كان يُظهر المعجزة في كل

(١) المَجْلِسِيُّ، مرآة العقول، ج ٦، ص ٢٥. (المُتْرَجَمُ)

(٢) لهذا السبب - كما قلنا في الصفحة ١٥٣ قال الإمام الصادق (ع) : ولدي أبو بكر مرتين.

(٣) المَجْلِسِيُّ، مرآة العقول، ج ٦، ص ٢٧. (المُتْرَجَمُ)

وقت (راجعوا فصل علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن في الصفحة ٩٥ من الكتاب الحالي).

← الحديث ٤ - سنده في غاية الضعف. عدّة من الكذّابين يقولون إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "عِنْدَنَا خَزَائِنُ الْأَرْضِ وَمَفَاتِيحُهَا.....". مع أن الله تعالى أمر نبيّه أن يقول: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ [الأنعام/٥٠]، وقال أيضاً: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر/٢١]. وراجعوا الصفحة ص ٣٠٦ - ٤٢٦ من الكتاب الحالي.

يقول الأستاذ هاشم معروف الحسني عن هذا الحديث:

"وقد اشترك في هذه الرواية أربعة من المتهمين بالكذب والغلو: الخبيري بن علي الطحّان..... وعمر بن عبد العزيز، فلقد وصفه الشيخ محمد طه في رجاله بأنه كان مُخَلِّطاً، وجاء عن الفضل بن شاذان أنه يروي الغرائب والمناكير، وأما المُفَضَّل بن عُمر ويونس بن ظبيان فحالهما [في الكذب] معروف. ويكفيهما ما جاء عن الإمام الصادق في ذمهما والتحذير منهما ولعنهما" (١).

هنا نعرّف بـ «أبي سعيد خبيري بن علي الطحّان»:

نقل مؤلف كتاب «مجمع الرجال» عن الغضائري قوله: "خبيري بن علي بن الطحّان ضعيف الحديث، غال المذهب، كان يصحب يونس بن الظّبيان ويكثر الروايات عنه. وله كتاب عن أبي عبد الله - عليه السلام - لا يُلتَفَتُ إلى حديثه" (٢).

كما ذمّه النجاشي والعلامة الحلي أيضاً بهذه الصفات وقالوا: "في مذهبه غلو وارتفاع" (٣).

إحدى أكاذيبه أن روى عن «الحسين بن ثوير بن أبي فاختة» عن «الأصبغ بن نباتة» حديثاً مع أنّ «الأصبغ» - كما يقول الأستاذ البهبودي - مات شيخاً مُسِنَّاً في زمن أمير المؤمنين علي عليه السلام، فكيف أخذ «الحسين بن ثوير» الذي كان من أصحاب حضرات الصادقين الحديث عنه؟!

ولخبيري أحاديث في الزيارات من نماذجها حديثٌ نجده في كتاب «كامل الزيارات» وكتاب «وسائل الشيعة» وغيرهما من الكتب عن الإمام الرضا (ع) أنه قال: "مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِشَطِّ الْفَرَاتِ كَانَ كَمَنْ زَارَ اللَّهَ فَوْقَ كُرْسِيِّهِ!!!" (٤).

تلاحظون أن واضع هذا الحديث جعل قبر الحسين مساوياً في المنزلة للعرش الإلهي وجعل الإمام الحسين - نعوذ بالله - بمنزلة الله المتعال، وليس الله الحاضر في كل مكان بل الله الذي فوق عرشه!!! وكأنه تعالى جالس ليزوره الناس!!

ومن المثير أن نعلم أن الشيخ الطوسي أورد هذا الحديث في كتابه «تهذيب الأحكام»!

(١) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) انظر: الشيخ الملا عناية الله القهبائي، مجمع الرجال، ج ٢، ص ٢٧٥. (المترجم)

(٣) انظر رجال النجاشي، ص ١٥٤ - ١٥٥، والخلاصة للعلامة الحلي، ص ٣٤٤ - ٣٤٥. (المترجم)

(٤) وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٩، (أبواب المزار وما يناسبه، الباب ٣٧).

ونجد أيضاً في كتاب «وسائل الشيعة» وفي غيره من الكتب حديثاً آخر عجباً مروياً عن «الخبيري» هذا يروي فيه عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: "أَذْنِي مَا يَثَابُ بِهِ زَانِرُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) بِشَطِّ الْفَرَاتِ إِذَا عَرَفَ حَقَّهُ وَحُرْمَتَهُ وَوَلَايَتَهُ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ!!" (١).

نعم، إن مثل هذه الأحاديث تشجع الناس على ارتكاب الذنوب وعلى معصية الله.

← الحديثان ٥ و ٦ - الحديث الخامس مجهول وضعيف ومن مرويات «مُعَلَّى بن محمد». ومن الطريف والمثير أن «أبا بصير» كان ضريباً في الحديث ٣ من الباب ١٧٥، ولكنه في هذا الحديث أصبح مبصراً إذ يقول له جاره: "وأنا كما ترى!!" وراجعوا بشأن الحديث الخامس ما ذكرناه بشأن الحديث الثالث من الباب ١٧٥.

رغم أن القرآن الكريم يقول بوضوح أنه لا يعلم الغيب أحد إلا الله إلا أن أبا بصير يدعي أن الإمام الصادق (ع) "قَالَ لِي ابْتِدَاءً مِنْ دَاخِلِ الْبَيْتِ وَإِخْدَى رِجْلِي فِي الصَّحْنِ وَالْأُخْرَى فِي دِهْلِيزِ دَارِهِ يَا أَبَا بَصِيرٍ قَدْ وَفَّيْنَا لِصَاحِبِكَ".

ويقصد أن الإمام الصادق الذي كان مطلعاً على الغيب علم بوفاة صديقه وأنه أصبح من أهل الجنة!

وفي الحديث السادس - ولا أدري لماذا قيل به الأستاذ البهيوذي - يقول «جعفر بن محمد بن الأشعث» الذي كان ابن أخ قاتل الإمام الحسن المجتبي (ع) ومن خواص أبي جعفر المنصور الدوانيقي الخليفة العباسي (٢)، إن الإمام الصادق لكونه يعلم الغيب قال لأحد مأموري الخليفة الذي أحضر معه مالا إلى المدينة، كي يعطيه للإمام على أنه حقوق شرعية: "يَا هَذَا اتَّقِ اللَّهَ! وَلَا تَغُرَّ أَهْلَ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ... فَقُلْتُ وَمَا ذَاكَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ؟! قَالَ: فَأَذْنِي رَأْسَهُ مِنِّي وَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ مَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَتَّى كَأَنَّهُ كَانَ ثَالِثَنَا... الخ".

ليت شعري! هل كان راوي هذا الحديث يؤمن فعلاً بالآية القرآنية التي أمر الله فيها رسوله أن يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل/٦٥]، وأن يقول: ﴿قُلْ لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام/٥٠]؟

يبدو أن هؤلاء الأفراد كانوا يقللون الحديث إذا رأوا فيه مدحاً للإمام ولو كان مضاداً للقرآن! ولم يكونوا يتورعون أن ينسبوا لغير الله إحدى الصفات الإلهية!!! فمثلاً في هذا الحديث قال الراوي: "وَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ مَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَتَّى كَأَنَّهُ كَانَ ثَالِثَنَا"، وهذه هي صفة الله تعالى ذاتها التي بينها لنا في القرآن بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة/٧].

ليت الأستاذ البهيوذي تأمل في متن هذا الحديث السادس جيداً قبل أن يقبل به.

(١) وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٩، (أبواب المزار وما يناسبه، الباب ٣٧).

(٢) لعل واضعي الحديث وضعوا الحديث عن عمه باسمه.

١٧٧- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع)

بعد أن ذكر الكليني في مقدمة هذا الباب تاريخ ولادة الإمام الكاظم (ع) ووفاته، أورد تسعة أحاديث اعتبر المجلسي الحديثين ٦ و ٨ منها صحيحين، والحديث ٣ مجهولاً واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفة. أما الأستاذ اليهودي فلم يصحح أي حديث من أحاديث هذا الباب ورفضها كلها.

تدل أحاديث هذا الباب على علم الإمام بالغيب، وقد تكلمنا عن بطلان هذه العقيدة والقول مراراً. وحول ادعاء معرفة الإمام الكاظم بالذات بالغيب، نحيل القارئ الكريم إلى ما ذكرناه في الصفحات ١٤٢-١٩١.

← الحديثان ١ و ٢ - متن الحديث الأول المروي عن مجهول يدعى «عيسى بن عبد الرحمن» متن فاضح و مخجل، وينسب أمراً إلى والد الإمام الكاظم (ع) الكريمة، لا يمكن إلا لعدو أن ينسب إليها مثله. يدعي الحديث أن والد الإمام الكاظم (ع) كانت أمة مريضة وأن مالكها -حسب قولها - "كَانَ يَجْبِئُنِي فَيَقْعُدُ مِنِّي مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ فَيَسْلُطُ اللَّهُ عَلَيْهِ رَجُلًا أَبْيَضَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةَ فَلَا يَزَالُ يَلْطِمُهُ حَتَّى يَقُومَ عَنِّي"، أي يقوم عنها قبل أن يدخل بها بعد أن جلس منها بوضعية جلوس الرجل الراغب بالدخول في المرأة!!

ونسأل: ألم تكن هناك بين العرب والعجم امرأة أفضل من هذه حتى يختارها حضرة الباقر لتكون زوجة لابنه وأماً لإمام المستقبل؟ ألم يجد الإمام الباقر (ع) بين أقربائه ومعارفه امرأة مناسبة أكثر من هذه ليختارها لتكون كخته!!

ثانياً: نسأل هل كان هدف واضع هذا الحديث إلا أن يوحي بشكل غير مباشر بأن أم حضرة الكاظم (ع) كانت ألعوبة بيد فلان وفلان؟ ولربما وضعوا الحديث الثاني بهدف إصلاح فضيحة الحديث الأول.

ثالثاً: لماذا كان الرجل أبيض الرأس واللحية ينتظر حتى يقعد بائع الإماء من تلك الأمة مقعد الرجل من المرأة، فيلطمه، ولماذا كانت غيرته تنبعث متأخرة إلى هذا الحد، ولماذا لم يكن يلطمه قبل أن يصل إلى هذا الوضع؟!

ليت شعري! هل كان الكليني يستخدم عقله فعلاً عندما دون هذا الحديث؟

← الحديث ٣ - حديث مجهول ولا اعتبار به. ومثته أيضاً يدل على علم الإمام بالغيب، الأمر الذي يتعارض مع القرآن.

← الحديث ٤ - هذا الحديث في نظرنا من موضوعات الباطنية. وقد أشرنا إلى قسم من هذا الحديث خلال دراستنا ونقدنا للحديث ١١ من الباب ٣٩ (فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً). إن جهل واضع هذا الحديث وعلامات الوضع فيه تطفح من كل جوانبه. ولكن وأسفاه على الكليني الذي كان عاجزاً عن إدراك مثل هذه الأمور الواضحة!

إن الحكاية^(١) التي يرويها هذا الخبر طويلة. لذلك سنكتفي بالإشارة إلى بعض ما فيها من أخطاء ونصرف النظر عن الانتقادات الكثيرة الأخرى التي تتجه إليها^(٢)، يقول

(١) من الخسارة والظلم أن يسمى الإنسان مثل هذه الأكاذيب حديثاً.

(٢) من الطريف أن نعلم أن المجلسي قال في شرح كلام الرجل النصراني: "ظاهر القرآن: أي إنما علمت ظاهر القرآن ولم أعلم أسرارته وبواطنه، فالمراد بالقراءة ما كان مع تفهم. وقيل: المراد بظاهر القرآن ما كان ظاهراً منه دون ما سقط منه!!".

الحديث: أن " أتاه رجل نصراني أتى الإمام الكاظم (ع) فَقَالَ لَهُ: أَتَيْتُكَ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ وَسَفَرٍ شاقٍّ وَسَأَلْتُ رَبِّي مِنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَنْ يُرْشِدَنِي إِلَى خَيْرِ الْأَدْيَانِ وَإِلَى خَيْرِ الْعِبَادِ وَأَعْلَمِهِمْ وَأَتَانِي آتٍ فِي النَّوْمِ فَوَصَفَ لِي رَجُلًا بَعْلِيًا دِمَشْقِيًّا....". ونسأل:

أولاً: لماذا لم يتم تعريف ذلك النصراني في الرؤيا بحضرة الكاظم ذاته مباشرة؟!

ثانياً: لماذا لم يُسلم ذلك الفرد الذي تعرف في منامه على ذلك الرجل الدمشقي؟!

ثم جاء في قسم آخر من الحديث أن الإمام قال للرجل النصراني بعض الأمور حول حضرة مريم وعيسى -عليهما السلام- التي لم يكن يعرفها.

ونسأل: من أين إذاً عرف ذلك الرجل النصراني أن ما قاله له الإمام صحيح أم لا؟

ومن جملة ذلك جاء في الحديث أن الإمام ذكر أن اسم والدته مريم كان «مرثا». لكن في الحديث الأول من الباب ١٨٤ جاء أن اسم والدته مريم كان «حنّة»؟! وجاء في هذا الحديث أن مريم ولدت عيسى على شط الفرات؟ مع أنه من الواضح أن مريم كانت في بيت المقدس ولم تكن في العراق؟ فلا يمكن أن تكون قد ولدت حضرة المسيح على شط الفرات!

← **الحديث ٥** - الحديث عبارة عن حكاية تشبه القصة السابقة الهدف منها إرعاب المخاطبين من قول الإمام بالإتيان بكلام عجيب وغريب. جاء في هذا الحديث أن: "الْبَيْتَ الْمُقَدَّسَ هُوَ بَيْتُ آلِ مُحَمَّدٍ ٩". وأن "بَيْتَ الْمُقَدَّسِ" [الذي هو ببلاد الشام]..... إِنَّمَا كَانَ يُقَالُ لَهُ «حَظِيرَةُ الْمُحَارِيبِ» حَتَّى جَاءَتِ الْفَتْرَةُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَعِيسَى فَحَوَّلُوا وَبَدَّلُوا وَنَقَلُوا تِلْكَ الْأَسْمَاءَ..". أي وغيروا اسمه إلى "بَيْتَ الْمُقَدَّسِ"!

هذا في حين أنه جاء في «قاموس الكتاب المقدس» تأليف مستر هاكس الأمريكي أن أول مرة ذكر فيها اسم «أورشليم» في الكتاب المقدس جاء في سفر «يوشع»، وقبل ذلك كانت المدينة تعرف بالأسماء التالية: مدينة يهوذا، مدينة الملك العظيم، المدينة المقدسة، أري إيل.

فكما نلاحظ سُمي بيت المقدس قبل قرون من حضرة عيسى (ع) باسم «أورشليم» وقبل ذلك كانت تعرف باسم «المدينة المقدسة»، ولم يذكر أي أحد أنها عرفت باسم «حظيرة المحاريب»!!

← **الحديث ٦** - الحديث قصّة رواها «علي بن الحَكَم» الأحمق، ادّعى فيها أن الإمام الكاظم (ع) أحى بقرة ميتة لامرأة، فأقسمت المرأة عندما شاهدت هذه المعجزة الكبيرة أن الإمام هو عيسى بن مريم (ع)!!! ما أشدّ افتقاد هذه المعجزة لأي فائدة!! ثم جاء في قسم آخر من الحديث أن الإمام سأل الأرملة التي كانت تبكي لموت بقرتها: هَلْ لَكَ أَنْ أُحْيِيَهَا لَكَ فَأَلْهَمْتُ أَنْ قَالَتْ نَعَمْ يَا عَبْدَ اللَّهِ!

ونسأل: لو لم تُلهم المرأة أن تقول نعم، هل كانت ستقول لا؟

هل كان واضح هذا الحديث يفهم ما يلقّقه هذا الكلام.

← **الحديث ٧** - لقد درسنا سابقاً هذا الحديث (صفحة ١٢٢-١٦٤) فلا نعيد الكلام بشأنه هنا.

← **الحديث ٨** - يتضمن شتائم قالها ابن إسماعيل بن جعفر الصادق.

← الحديث ٩ - هو أحد الأقوال التي رويت حول وفاة الإمام الكاظم (ع).

١٧٨- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)

بعد أن ذكر الكليني تاريخ ولادة حضرة الرضا (ع) ووفاته، أورد أحد عشر حديثاً، اعتبر المجلسي الحديثين ١ و ٧ منها صحيحين والحديث ٨ حسناً والحديثين ٢ و ٥ مرسلين والحديث ٦ مجهولاً، واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفة. أما الأستاذ البهيوذي فلم يصحح أيّاً من أحاديث هذا الباب.

← الحديث ١ - رواه «هشام بن أحمر» مجهول الحال، يقول إن امرأة من أهل الكتاب كانت تعيش في أقصى المغرب رأيت الأمة التي صارت فيما بعد أم الإمام الرضا (ع) فقالت لبائع العبيد التي كانت في حوزته: مَا هَذِهِ الْوَصِيفَةُ مَعَكَ؟ قَالَ: اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَهُ: "مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ عِنْدَ مِثْلِكَ! إِنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عِنْدَ خَيْرِ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَلَا تَلْبَثْ عِنْدَهُ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى تَلِدَ مِنْهُ غُلَامًا مَا يُولَدُ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَلَا غَرْبِهَا مِثْلَهُ!!..".

أقول: الملفت والمثير أنه في كتاب «الكافي» حتى نساء أهل الكتاب يعلمن الغيب!! والغريب كيف لم تسلم هذه المرأة من أهل الكتاب رغم كل هذه المعلومات والمعارف التي كانت لديها؟

ولكن لحسن الحظ فإن القرآن الكريم ينفي مثل هذه الخرافات عندما يقول إن الله وحده يعلم ما في الأرحام (لقمان/٣٤).

تذكير: لقد أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد» (ج ٢، ص ٢٥٤)!

← الحديث ٢ - حديث مرسل يدل على علم الإمام بالغيب. وقد أورد الشيخ المفيد هذا الحديث أيضاً في كتابه «الإرشاد» (ج ٢، ص ٢٥٥)!

← الحديث ٣ - رجل مجهول يدعى «الحسن بن منصور» يروي "عَنْ أَخِيهِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الرِّضَا (ع) فِي بَيْتٍ دَاخِلٍ فِي جَوْفِ بَيْتٍ لَيْلًا، فَرَفَعَ يَدَهُ فَكَانَتْ كَأَنَّ فِي الْبَيْتِ عَشْرَةَ مَصَابِيحَ، وَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَخَلَّى يَدَهُ ثُمَّ أَذِنَ لَهُ".

ونسأل: ماذا كانت فائدة هذه المعجزة؟ لماذا لم يُظهر الإمام هذه المعجزة أمام الواقعة كي يقبلوا بإمامته ويهتدوا؟!

← الحديث ٤ - رواه «عبد الله بن إبراهيم الغفاري» الذي كان يدعي كذباً أنه من ذرية الصحابي «أبي ذر الغفاري»! كان هذا الراوي كذاباً ووضاعاً للحديث. يقول الأستاذ البهيوذي إن الحديث الذي رواه عن الإمام الرضا (ع) وأثبتته الشيخ الصدوق في كتابه «عيون أخبار الرضا» (ج ٢، ص ٢١٨) كذب واضح تماماً. وهذا الحديث أيضاً يدل على علم الإمام بالغيب.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٥٥، وذكر كلمة «فلان» بدلاً من اسم «طيس».

← الحديث ٥ - حديث مرسل يدل على علم الإمام بالغيب!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٥٧.

← الحديث ٦ - يدعي رواه «حمزة بن القاسم» مجهول الحال أن الإمام الرضا (ع) صنع معجزة لأحد أصحابه وقال له اكتبها!!
ونسأل: هل المعجزة في رأي الكليني قليلة القدر والأهمية إلى هذا الحد بحيث لا

يرويها سوى فرد مجهول الحال ولا يكون للأفراد الثقافات والمنصفون أي خبر عنها أو علم بها؟ ثم ما فائدة المعجزة المخفية؟ ألم يكن من الأفضل أن يعلن الإمام المعجزة كي يهتدي الآخرون -لاسيما الواقعة- إلى إمامته ولا يخدعهم ثواب حضرة الكاظم (ع) الخونة؟! إضافة إلى ذلك، لماذا لم يكن الإمام، الذي جاء في الحديثين ٤ و ١٠ من هذا الباب نفسه أنه كان يقضي ديون الآخرين وكان قادراً على استخراج الذهب من الأرض أو كان الذهب يتساقط من بين أصابعه، يُعَجَّل في قضاء دين نفسه حتى رحل عن الدنيا قبل أن يقضي ما عليه؟! ولو كان الإمام قادراً على إخراج الذهب من الأرض أو كان الذهب يتساقط من بين أصابعه لما احتاج إلى الاقتراض من الناس أصلاً، فلماذا كان يقترض من الناس؟!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨!

← **الحديثان ٧ و ٨** - يدعي فيه «ياسر الخادم»، الذي قال علماء الرجال عنه إنه كان من مأموري المأمون العباسي وجواسيسه وأن المأمون هو الذي أمره أن يصبح خادماً لحضرة الرضا، أن الإمام الرضا (ع) قال: "لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ إِلَّا إِلَى قُبُورِنَا. أَلَا وَ إِنِّي مَقْتُولٌ بِالسَّيِّئِ ظُلْمًا وَمَذْفُونٌ فِي مَوْضِعٍ غَرَبِيٍّ، فَمَنْ شَدَّ رَحْلَهُ إِلَى زِيَارَتِي اسْتَجِيبَ دَعَاؤُهُ وَغُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ" (١).

ونقول: إن المؤمنين الذين كانوا يزورون النبي والأئمة أثناء حياتهم لم تكن تُغْفَر ذنوبهم، فكيف تُغْفَر ذنوب من يزور قبورهم بعد وفاتهم؟! أي هَرَجَ وَمَرَجَ هذا الذي أحدثوه في دين الله؟! خادم الإمام الرضا «ياسر» هذا ذاته يروي أنه سأل الإمام الرضا (ع): هَلْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا؟ فَقَالَ الإمام: إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَبَدًا! (٢).

عن مثل هذا الشخص يروون أن الإمام الرضا ذهب إلى المُصَلَّى لصلاة العيد حافي القدمين! (ليت شعري! لماذا لم ينتعل حذاء؟ هل الذهاب إلى صلاة العيد بقدمين حافيتين مُستحبٌ أم واجبٌ؟ هل النبي الأكرم كان يذهب إلى صلاة العيد حافي القدمين؟). ويواصلون الحديث قائلين: "فَنَزَعَتْ مَرْؤُ بِالْبُكَاءِ وَالضَّجِيجِ وَالصَّيْحَانِ لَمَّا نَظَرُوا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَسَقَطَ الْقَوَادُ عَنْ دَوَابِّهِمْ وَرَمَوْا بِخِفَافِهِمْ لَمَّا رَأَوْا أَبَا الْحَسَنِ (ع) حَافِيًا وَكَانَ يَمْشِي وَيَقِفُ فِي كُلِّ عَشْرِ خُطَوَاتٍ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالِ يَاسِرُ فَتُحِيلُ إِلَيْنَا أَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْجِبَالَ تُجَاوِبُهُ وَصَارَتْ مَرْؤُ ضَجَّةً وَاحِدَةً مِنَ الْبُكَاءِ!!". (وليت شعري! لماذا كل هذا البكاء؟ هل التكبير يستدعي البكاء؟ هل الناس تبكي عادةً في صلاة العيد؟).

ويواصلون القصة قائلين إن المأمون خشي على حكمه من هذه الأوضاع. فنسأل: لماذا خشي؟ لقد كان المأمون رجلاً ذكياً ومُدَبِّرًا فلماذا لم يصبر حتى يُقيم الإمام الصلاة ويعود ويبقى اعتباره وحيثيته محفوظة أمام الناس؟ لماذا لم يُقيم الإمام الصلاة بل انصاع لأمر المأمون المخالف للشرع وعاد أدراجه دون أن يُصَلِّي؟! مع أن الإمام - طبقاً للحديث التالي- ردَّ أمر المأمون مرتين ولم يقبل به؟!

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، أبواب المزار، الباب ٨٤، ج ١٠، ص ٤٤١.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، الحديث ٣٦.

ثم إذا كان الناس مؤمنين إلى هذا الحد بحيث إنهم بمجرد أن يُكثّر الإمام ينهمرون بالبكاء فلماذا لم يُبين لهم الإمام حقائق الولاية والإمامة؟ ولماذا لم ينهض بمساعدتهم، خاصة أنهم - كما يدل على ذلك الحديث التالي - بمجرد أن أشار الإمام إليهم تفرقوا وعادوا أدراجهم حتى كاد بعضهم يقع فوق الآخر، فلماذا لم ينهض الإمام بهؤلاء الجماهير إلى خلع المأمون وأخذ زمام الخلافة بيديه كي لا يحرم الناس من إمامته الإلهية؟!

وفي الحديث الثامن يدّعي «ياسر» أن الجُندَ والأفْوَادَ وَمَنْ كَانَ مِنْ رِجَالِ الْفَضْلِ ذِي الرِّبَاسَتَيْنِ قَصَدُوا اغْتِيَالِ المَأمُونِ - الذي كان غاصباً للخلافة على حدّ قولكم -، فَقَالَ المَأمُونُ [الذي لم يكن قادراً على فعل شيء] لِأَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) يَا سَيِّدِي تَرَى أَنَّ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ وَتُفَرِّقَهُمْ. قَالَ فَقَالَ يَاسِرٌ: فَرَكِبْتُ أَبُو الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَقَالَ لِي ارْكَبْ فَرَكِبْتُ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ بَابِ الدَّارِ نَظَرْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَدْ تَرَاخَمُوا فَقَالَ لَهُمْ بِيَدِهِ تَفَرَّقُوا تَفَرَّقُوا قَالَ يَاسِرٌ فَأَقْبَلَ النَّاسُ وَاللَّهِ يَقَعُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَشَارَ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا رَكَضَ وَمَرَّ".

وهكذا نجا المأمون من الخطر!!

وأكرّر وأقول: يا ليت الإمام الذي كان يستطيع أن يُفرق الجنود والقادة بإشارة منه، فرّق أنصار المأمون وأخذ زمام أمور الخلافة بيديه ولم يحرم الناس من خلافته الإلهية؟! وأساساً لماذا ساعد الإمام غاصب الخلافة مع أنه كان يستطيع على الأقل أن لا يقوم بأي عمل؟

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث السابع في الجزء الثاني من كتابه «الإرشاد»، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، والحديث الثامن في الصفحة ٢٦٦-٢٦٧!

← **الحديث ٩** - نقول: حاشا للإمام الرضا (ع) أن يأمر شخصاً أن يقول كذباً أنه رأى في منامه أمراً ما، وذلك لأنه لو صدّق المسافر في كلامه لما كان هناك خطرٌ على حياته، وحتى لو قال صادقاً إنه سمع الخبر من الإمام فلربّما تأمل «هارون بن المسيّب» أكثر وأخذ الموضوع على نحو جدي أكثر.

والجزء الأخير من الحديث يدل على علم الإمام بالغيب وهو أمر واضح البطلان على ضوء ما قلناه في الصفحات السابقة.

تذكير: أورد الشيخ المفيد بداية هذا الحديث في الجزء الثاني من كتابه «الإرشاد»، ص ٢٦٧ - ٢٦٨، وأورد نهاية هذا الحديث في الصفحة ٢٥٨ من ذلك الجزء.

← **الحديث ١٠** - درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٦٥ - ٨٣ من الكتاب الحالي.

← **الحديث ١١** - هو أحد الأقوال المروية حول زمن وفاة حضرة الرضا، ومخالف للقول الذي ذكره الكليني في مقدمة هذا الباب.

١٧٩- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الثَّانِي (ع)

بعد أن ذكر الكليني في هذا الباب تاريخ ولادة وفاة حضرة جواد الأئمة (ع) الذي كان صهراً للمأمون العباسي، أورد اثني عشر حديثاً لم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البِهْزُودِيُّ أي حديث منها. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث السابع من هذا الباب فقط حسناً كالصحيح، واعتبر الحديثين ٢ و ١١ مجهولين والحديث ٤ مُرسلاً وَعَدَّ بَقِيَّةَ أَحَادِيثِ الْبَابِ ضَعِيفَةً!

يقول الشيخ المفيد في كتابه «الإرشاد»: (ج ٢، ص ٢٩٥) لم يثبت لدي أن الإمام قُتل بالسم.

← الحديث ١ - يقول شخص مجهول الهوية: "بَيْنَا أَنَا فِي عِبَادَتِي إِذْ أَتَانِي شَخْصٌ فَقَالَ لِي قُمْ بِنَا، فَقُمْتُ مَعَهُ فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَقَالَ لِي: تَعْرِفُ هَذَا الْمَسْجِدَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ هَذَا مَسْجِدُ الْكُوفَةِ. قَالَ: فَصَلَّى وَصَلَّيْتُ مَعَهُ، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ٩ بِالْمَدِينَةِ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ٩ وَسَلَّمْتُ وَصَلَّى وَصَلَّيْتُ مَعَهُ وَصَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ٩، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا بِمَكَّةَ فَلَمْ أَرَلْ مَعَهُ حَتَّى قَضَى مَنَاسِكَهُ وَقَضَيْتُ مَنَاسِكَي مَعَهُ، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ فِيهِ بِالشَّامِ!!".

ينبغي أن نقول: إن رسول الله ﷺ الذي كانت حياته في خطر كبير، هاجر من مكة إلى المدينة بمشقة بالغة ولم يوصل نفسه إليها بمعجزة طي الأرض، فكيف كان أحد أحفاده قادراً على طي الأرض بتلك الصورة، ثم لم يعلم بتلك المعجزة أحد سوى «محمد بن حسان» الكذاب؟ ولماذا لم يُصبح «علي بن خالد» مجهول الحال -وحسب قولكم زيدي المذهب- شيعياً اثنا عشرياً برويته لهذه المعجزة الباهرة؟

ومن أين نعلم أن «ابن حسان» الكذاب الذي يُحبه الضعفاء كثيراً ويروون عنه لم يُلقَ هذا الكذب على لسان الإمام؟

ثم إن الحديث يدعي أن الإمام أنقذ الفرد المذكور من السجن! فنسأل: فكيف إذن بقي جد الإمام حضرة الكاظم (ع) في السجن ولم يُنقذ نفسه منه؟!

← الحديث ٢ - أحد الغلاة الخرافيين ويدعى «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَزِينٍ» يدعي أنه أراد أن يأخذ مِنَ التُّرَابِ الَّذِي يَطَأُ عَلَيْهِ الإمام الجواد وحاول ذلك عدة مرات لكنه لم ينجح.

لا بد أن الراوي يريد أن يوحي بأن حضرة الجواد الذي كان يعلم الغيب، علم بنيتة تلك فحال بينه وبين القيام بذلك العمل!!

ولكننا نقول: لو اطلع الإمام الجواد (ع) على نيتة لوجب أن ينهاه عن ذلك وأن يُعلِّمه أصول التوحيد وأن يُرشده، ولم يكن هناك من حاجة إلى تلك الأعمال العجيبة كالصلاة بالنعلين أو الدخول إلى الحمام مع البغل و.....! (فتأمل).

وبالمناسبة فإن إخلاء الحمام من الأغيار كان من عادة الملوك والجبابة وليس من عادة أئمة الدين الأجلاء الكرام.

← الحديث ٣ - هو جزء من الحديث السابع في الباب ١٤٨ الذي كرره الكليني هنا. فَلْيُرَاجَعْ نَمَّةً.

← الحديث ٤ - مُرْسَلٌ وساقط من الاعتبار.

← الحديثان ٥ و ٦ - سند الحديث الخامس في غاية الضعف. وبالنسبة إلى سند الحديث السادس، فإضافةً إلى ضعف «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ»، لدينا في السند شخصان مجهولان هما «علي بن محمد» و«محمد بن علي الهاشمي»! وكلا الحديثين يدلان على علم الإمام بالغيب الذي بينا بطلانه في الصفحات السابقة ولا حاجة للتكرار.

تذكير: أورد الشيخ المفيد في الجزء الثاني من كتابه «الإرشاد»، الحديث الخامس، في الصفحة ٢٩٣، والحديث السادس في الصفحة ٢٩١. وليت شعري! هل يفيد الاستشهاد بمثل هذه الأحاديث الضعيفة الساقطة من الاعتبار شيئاً سوى خداع العوام؟!

← الحديث ٧ - تمت دراسته ونقده في الصفحة ٨٨ من الكتاب الحالي فليُراجَع ثَمَّةً. ونُذَكِّرُ أَنَّ الْمَجْلِسِيَّ اعتُبرَ هذا الحديث حسناً كالصحيح!!

← الحديث ٨ - سنده ضعيف وساقط من الاعتبار.

← الحديث ٩ - سنده في غاية الضعف ولا اعتبار له. يقول: إن الإمام دعا على شخص أساء له القول فاستجاب الله دعاءه. لكن النبي الأكرم ﷺ لم يدعُ على المشركين الذين جاؤوا إلى حربه وجرحوا جبهته الشريفة وكسروا ربايته.

← الحديث ١٠ - تمت دراسته ونقده في الكتاب الحالي (ص ٩٤).

← الحديث ١١ - حديث مجهول وساقط من الاعتبار. راجعوا بشأن هذا الحديث ما قلناه حول الحديث السادس من الباب ١٧٨.

تذكير: أورد الشيخ المفيد مثل هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٢٩٢!

← الحديث ١٢ - هو أحد الروايات حول تاريخ وفاة حضرة الجواد (ع).

١٨٠- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالرِّضْوَانُ

ذكر الكليني في مقدمة هذا الباب تاريخ ولادة الإمام الهادي (ع) وتاريخ وفاته واسم أمه، وليته ذكر أنه سمى ابنته «عائشة»! (الإرشاد، ج ٢، ص ٣١٢). علاوةً على ذلك نُذَكِّرُ أَنَّ الشيخ المفيد لم يُشِيرْ إلى استشهاد الإمام الهادي بل قال: إنه تُوُفِّيَ في شهر رجب سنة ٢٥٤. (الإرشاد، ج ٢، ص ٣١١).

جاءت في هذا الباب تسعة أحاديث لم يُصَحِّحِ الْمَجْلِسِيَّ وَلَا الْبُهْرُودِيَّ أي حديث منها. اعتبر الْمَجْلِسِيَّ الحديث ٧ مُرْسَلًا، والأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٥ ضعيفة واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولة.

← الحديث ١ - في سنده، إضافةً إلى «الوشاء» و«المُعَلَّى» الضعيفين، يوجد شخص مهمل هو «خيران الأسباطي». بالتأمل في متن الحديث يُمكننا أن نقول: إن واضعه كان من عمال وموظفي الخليفة العباسي «الواتق بالله». وقد اعتمدوا على قول مثل هذا الشخص لإثبات علم الغيب والمعجزات للإمام وشغلوا العوام بهذه الأمور! تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٠١!

← الأحاديث ٢ و ٣ و ٥ - من مرويات «أحمد بن محمد بن عبد الله» الذي تعرفنا سابقاً على أكاذيبه. (ص ٣٢٦ فما بعد).

تذكير: أورد الشيخ المفيد الحديث الخامس من هذا الباب في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٠٤ - ٣٠٥!

← الحديث ٤ - ادَّعى فيه فردٌ مجهولٌ يُدَّعى «إبراهيم بن محمد الطاهري» أن الْمُتَوَكَّلَ مَرَضَ مِنْ خَرَجٍ خَرَجَ بِهِ وَأَشْرَفَ مِنْهُ عَلَى الْهَلَاكِ، وأنهم سألوا الإمام الهادي (ع) عن طريقة علاجه فبين لهم ذلك.

ونسأل: هل يُمكننا أن نقول إن معالجة خُراج معجزة؟ الظاهر أن الكليني اعتبرها معجزة! كما نسأل: هل شرط إمامة المسلمين وزعامتهم معالجة الخراج؟ يعني إذا لم يعلم شخص طريقة معالجته لا يُمكنه أن يكون زعيماً للمسلمين؟!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٠٢ - ٣٠٣!

← الحديث ٦ - مجهولٌ وساقطٌ من الاعتبار.

← الحديث ٧ - مُرْسَلٌ ولا اعتبار به.

← الحديث ٨ - وضعوا هذا الحديث للإساءة إلى «موسى الميرقع» الذي لم يكن مستعداً لجعل الدين باب رزقٍ له، وأن يجمع العوام حول نفسه. ولو كان كما تدعيه هذه الرواية لما أكرموا في قم^(١). ثم إن راوي هذا الحديث أي «الحسين بن الحسن الحسني» مُهْمَلٌ. فهل يُمكننا أن نتهم مسلماً استناداً إلى قول فرد مجهول الحال؟

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث باختلاف يسير في اللفظ في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٠٧-٣٠٨!

← الحديث ٩ - يدلُّ على علم الإمام بالغيب طبقاً لرواية فرد مجهول باسم «زيد بن علي بن الحسين بن زيد». وليت شعري! ما فائدة هذه المعجزات التي لم يطلع عليها إلا أفرادٌ مجهولون؟

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث المجهول في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٠٨!

١٨١- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

ذكر الكليني في مقدمة هذا الباب اسم والدته حضرة العسكري (ع) وتاريخ ولادته ووفاته. والشيخ المفيد أيضاً، كالكليني، لم يُشر إلى استشهاد الإمام الحسن العسكري وقال: إنه تُوُفِّيَ في ليلة الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٢٦٠. (٢)

ذُكر في هذا الباب ٢٧ حديثاً لم يُصَحِّح الأستاذ البهيوذي أي حديث منها. أما المجلسي فاعتبر الحديث ٢٧ صحيحاً والحديثين ٢٥ و ٢٦ مرسلين والأحاديث من ٢ إلى ٨ ، و ٢٣ و ٢٤ أيضاً مجهولة، وحكم بضعف بقية أحاديث الباب كلها!

← الحديث ١ - يدلُّ على أنه لم يكن لدى حضرة العسكري (ع) ولد، ويدلُّ على أن عدداً من الأفراد الثقات وعدداً من الأطباء كانوا حاضرين عند فراش موته وأن الإمام لم يُقْتَل بل مات ميتةً طبيعية.

← الحديث ٢ - مخالفٌ للقرآن ويدعي أن حضرة العسكري أخبر سابقاً بزمان موت المُعْتَزِ وعبد الله بن محمد بن داود.

← الحديثان ٣ و ٥ - يروي «محمد بن إبراهيم» المعروف بـ «ابن الكردي»، والمُهمَل، عن «محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر» الضعيف، قصة تُفيد أن حضرة العسكري (ع) صنع معجزةً لشخص من الواقعة لكنه الرجل رغم ذلك بقي على مذهبه! ما أفقرها إلى الفائدة من معجزة!

القصة الخامسة يرويها «أبو أحمد بن راشد» المُهمَل والمجهول، عن شخص ضعيف الرواية يُدعى «أبو هاشم الجعفري»!

والملفت للنظر أن الحديث السادس يذكر أن الإمام عرف حاجة السائلين قبل أن

(١) راجعوا بشأن «موسى الميرقع» كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، الصفحة ٢٨٧.

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ٣٣٦.

يطلبوها منه وأعطاهم المال الذي كانوا يريدونه، أما في الحديث الخامس فلم يكن الإمام مطلعاً على حاجة راوي الخبر إلى أن اشتكى إليه من فقره!
تذكير: أورد الشيخ المفيد هذين الحديثين في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٢٦ و ٣٢٨! وليت شعري! هل يمكننا أن نثبت شيئاً بمثل هذه الأحاديث الواهية؟!
← الحديث ٤ - يقول: إن الإمام استطاع أن يُروِّض بغلاً عجز عن ترويضه الآخرون!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٢٧!
← الحديث ٦ - راويه فرد مجهول يُدعى «أبو عبد الله بن صالح».
تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث المجهول في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٢٩!

← الحديثان ٧ و ٨ - راويهما شخصان مجهولان يُدعى الأول «عليُّ بنُ الحسنِ بنِ الفضلِ اليمانيِّ» والثاني «مُحمَّد بنُ إسماعيلَ العلويِّ».
تذكير: أورد الشيخ المفيد هذين الحديثين في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٢٩ و ٣٣٠!

← الأحاديث من ٩ إلى ٢٢ - راوي هذه الأحاديث جميعها «إسحاقُ بنُ مُحمَّد النَّخعيِّ البصري» وهو رجل ضعيف وكذاب ووضاع للحديث باتفاق علماء الرجال! (١). اعتبره ابن النجاشي فاسد المذهب وأنه "معدن التخليط، له كتب في التخليط". واعتبره الشيخ الطوسي ممَّن يُزَمَّى بالغلو. وقال العلامة الحلي: "لا أقبل روايته" (٢). وروى الكشي عن أستاذه العياشي خبراً يفيد أنه كان يضع الحديث. وقد اعتبروه زعيم فرقة من الغلاة تُدعى «الإسحاقية». وكان إسحاق هذا يروي إما عن مجاهيل من أمثال «أحمد بن مُحمَّد بن الأفرع» (الحديثان ١١ و ١٢) و«عمر بن أبي مُسلم» (الحديث ١٨) و«يحيى بن القُشيري» (الحديث ١٩) و«مُحمَّد بن الربيع الشَّامي» (الحديث ٢٠). أو يروي عن كذابين من أمثال «مُحمَّد بن الحسن بن شُمون» (الحديثان ١٦ و ١٧) و«أبي هاشم الجعفري» (الحديثان ١٠ و ٢١)!!

تدلُّ أحاديث «إسحاق بن مُحمَّد» هذا على علم الإمام بالغيب واطلاعه على ما في صدور الناس! في حين أن المطَّلِع على ضمائر الناس وذوات صدورهم هو الله وحده فقط، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل/٧٤] ويقول: ﴿يَعْلَمُ الْسِرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان/٦] ويقول: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [المائدة/٧] وآيات عديدة أخرى.

ولكن الكُليْنِي مع الأسف لم يكن يعير اهتماماً في نقله للأحاديث بموافقتها للقرآن أو عدم موافقتها له!

(١) قال عنه ابن الغضائري: "إسحاق بن مُحمَّد بن أحمد...، يُكنى أبا يَعْقُوب، الأَحمَر: فاسدُ المذهب، كذابٌ في الرواية، وَضَاعٌ للحديث، لَا يُنْتَقَدُ إلى ما رَوَاهُ، وَلَا يُزْتَفَعُ بِحَدِيثِهِ. وَلِلْعِيَّاشِيِّ مَعَهُ خَيْرٌ - فِي وَضْعِهِ للحديث - مَشْهُورٌ". (رجال ابن الغضائري، ج ١، ص ٢١٨). (المُتَرَجِّمُ)
(٢) رجال العلامة الحلي، ص ٢٠١. (المُتَرَجِّمُ)

تذكير: أورد الشيخ المفيد الأحاديث ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من هذا الباب - وهي كلها من مرويات «إسحاق بن محمد» - في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٣٠ فما بعد!!

ومن الجدير بالانتباه أن الحديث ١٥ يدّعي أن الإمام رغم علمه أن فرس أحد أتباعه يموت الليلة طلب منه أن يُبدّلَه بسرعة ولكن لحسن الحظ لم يفعل صاحب الفرس ذلك وإلا لتضرر من قِبَل بهذا التبادل وأُصيب بالغُثُن! حاشا الإمام أن يُعلّم أتباعه ما فيه غش للآخرين ويوصيهم بمثل ذلك! بالله عليكم هل هذا حديث؟! أليس من الواضح أن واضع هذا الحديث أراد أن يوحي بشكل غير مباشر أن الإمام كان يسيئ الاستفادة من علمه؟!

← الحديث ٢٣ - مجهول ولا اعتبار له.

← الحديث ٢٤ - يروي فيه «محمد بن الحسن المكفوف» المُهمل عن أحد أصدقائه المجهولين عن قول رجل مسيحي - لم يُسلم ولم يقبل بإمامة حضرة العسكري - معجزةً للإمام العسكري!! وليس من المعلوم لماذا كان الإمام يصنع المعجزات لكل من هبّ ودبّ؟!

← الحديثان ٢٥ و ٢٦ - مُرسلان ولا اعتبار بهما.

← الحديث ٢٧ - تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (ص ٢٠٢).

تأمل في أحاديث الأبواب السابقة

كما لاحظنا في الأبواب السابقة (من الباب ١٧٠ فما بعد) جمع الكُليْنِي أخباراً ضعيفةً أغلبها عبارة عن رواية لعلم أحد الأئمة بالغيب أو لمعجزات خارقة صدرت عن أحد أولئك الأئمة الكرام طبقاً لادعاء الغلاة، وقد رُويت أضعاف تلك المعجزات والأعمال الخارقة لقوانين الطبيعة عن أقطاب التصوف وسائر صنّاع المذاهب. لكن المسلم المؤمن بالقرآن لا يستطيع أن يجعل من هذه الأخبار سنداً وأساساً لدينه. وكقاعدة نقول: إن الإخبار عن المُغَيَّبَات والقيام بأعمال خارقة للعادة وعجيبة - التي رُوي مثلها عن أصحاب الرياضات الروحية وممارسي اليوغا الهندوس - ليس من شروط ولاية المسلمين وإمامتهم، بل شرط الزعامة وقيادة زمام أمور المسلمين: الإيمان والعلم والعدالة والخبرة وحسن التدبير. في نظرنا لو كان الإمام عالماً بما كان وما يكون ومُطلعاً على ما في صدور الناس وضمائرهم لقام بدلاً من تلك المعجزات التي تُعجب الغلاة والخرافيين ببيان طرق معالجة الأمراض المُستعصية أو بيان الأمور المُفيدة في تقدم المسلمين وارتقاء مستواهم العلمي والعملية مما يُفيد أكثر الناس ويُحسن أحوالهم، حتى لا يحتاج المسلمون في هذه الأمور إلى اليهود والنصارى.

لما كان صنّاع المذاهب لا يملكون نصّاً شرعياً على الإمامة الإلهية للأفراد الذين في ذهנם؛ سعوا، من خلال وضع أخبار المعجزات ونسبة العلم بالغيب إلى تلك الشخصيات، إلى إثبات مشروعية إمامة أولئك الأئمة وإقناع عوام الناس بإمامتهم الإلهية (أي بأن الله هو الذي نصبهم في مقام الإمامة واختارهم له).

في نظرنا من الأفضل للناس أن يتعرّفوا ابتداءً على حقائق القرآن والإسلام كي يستطيعوا بعد ذلك أن يُميّزوا ويُدركوا من هم الذين يدعون الناس إلى حقائق الإسلام وعقائده الحقّة والصحيحة ومن هم الذين يريدون أن يركبوا على ظهور العوام! وكما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب وفي فصوله المختلفة ومن جملتها فصل «تذكير

بمظلومية الأئمة عليهم السلام» (ص ٢٦٩) أو عند بياننا لعلّة الغلو في حق الأئمة (ص ٥٢٢-٥٢٨) أو خلال بياننا لحال عليّ البطائني وأعوّانه (ص ١٤١-١٩١)؛ فإنّه من الضروري أن نعلم أن أهل البيت الذين كانوا موضع تقديرٍ ومحبةٍ وإكرامٍ وإجلالٍ من قِبَل جميع الناس، وخاصةً منذ زمن حضرة الكاظم (أواسط القرن الثاني الهجري) فما بعد، أصبحوا موضوعاً لاستغلال أفرادٍ من طُلّاب الجاه والباحثين عن المنفعة، الذي سعوا إلى سوء الاستفادة من أولئك الأئمة الكرام، وقاموا بخداع العوام، وفتحوا دكاكين متعددة للاسترزاق باسمهم^(١).

إن صنّاع المذاهب كانوا في البداية - لأجل الوصول إلى مآربهم ونيل الجاه والمال - يختارون أحد كبار أئمة أهل البيت فيطرحونه على أن الله تعالى هو الذي نصّبه في منصب الإمامة هذا، ويخترعون له مقامات عجيبة وغريبة وينسبون إليه علم الغيب والاطلاع على ضمائر الخلق وما في صدورهم، ويضعون قصصاً وأخباراً تأييداً لدّعاءاتهم هذه!^(٢) وبعدئذ كانوا يُثبِتون لأولئك الأئمة الأجلاء حقوقاً ماليةً شرعيةً خاصةً من قبيل خمس أرباح المكاسب وسهم الإمام^(٣). ثم يُعرّفون بأنفسهم تحت عناوين مختلفة مثل وكيل الإمام أو نائبه أو محرم أسرارهِ أو مُمثله و كي يصلوا من خلال انتسابهم إلى أولئك الأئمة إلى مآربهم الدنيوية الحفيرة، وفي الوقت ذاته لا يخطر على أذهان العوام أي فكر للاعتراض عليهم أو الشك في أعمالهم وأقوالهم!^(٤)

(١) للتعرف بشكل مجمل على عدد من تلك الفرق أو بالأحرى الدكاكين المذهبية راجعوا كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، الصفحة ٢٨٤ فما بعد.

(٢) وذلك كالقصص والحكايات التي يرويها «أحمد بن إسحاق القمي» الذي ادّعى أنه نائب عن الإمام الهادي (ع)، وقد عرّفنا به في الكتاب الحالي، الصفحة ٢٨٣.

(٣) ولهذا السبب نرى أن النبيّ الأكرم (ص) وحضرة عليّ والحسن -عليهما السلام- لم يكونوا يأخذون خمس أرباح المكاسب من الناس. ومنذ زمن حضرة الكاظم (ع) أصبح الخمس يوماً بعد يوم أكبر وأكثر أهميةً وتحول إلى حق مالي شرعي دائم كالزكاة واستمر أخذه من الناس حتى يومنا هذا!! وبدلاً من ذلك حصروا الزكاة التي جاء التأكيد عليها عشرات المرات في القرآن الكريم في تسعة أشياء فقط ووضعوا لها شروطاً معقّدة جعلت أداءها يُترك شيئاً فشيئاً ولم يعد الشيعة يعتنون تلك العناية المطلوبة بأمر دفع الزكاة!!!

تغمّد الله تعالى المرحوم «قلمداران» برحمته الواسعة، إذ ألّف كتاباً من جزأين باسم «حقائق عريان در اقتصاد قرآن» أي الحقائق الجليّة في اقتصاد القرآن، ليوّظ الناس إلى أهمية الزكاة وحقيقة الخمس.

(٤) لقد ادّعى عددٌ كبيرٌ يتجاوز الـ ٢٠ شخصاً الوكالة عن الأئمة! وكان منهم أشخاص من قبيل «عروة بن يحيى الدهقان» و «البلاي» (أي محمد بن علي بن بلال الذي عرّفنا به في الصفحة ٨٥٣)، و «الشلمغاني» و «أحمد بن هلال العبرتاني» (راجعوا الصفحات ٤٥٧ فما بعد، وكان من أعوان عثمان بن سعيد العمري) الذين ذمّهم الأئمة ولعنوهم.

في هذه الأيام وبسبب ضعف الشيخوخة والمرض أصبحت القراءة والكتابة عسيرةً عليّ، ولم يعد لديّ كثيرٌ من الكتب والمراجع كي أذكر نماذج متعددة لأولئك الأشخاص، ولكن أحد الأمثلة التي لا تزال عالقةً بذهني لأولئك الطفيليين الذي كانوا يعتاشون على أموال الناس، أذكر شخصاً من قبيل «أبي علي الصانع» و «أبي الحسن بن ثوابة» و «أبو عبد الله الجمال» و كانوا يأخذون الأموال من الناس تحت عنوان أنهم وكلاء لجعفر بن علي الهادي (أخ حضرة العسكري)!! أو مثل نواب ووكلاء حضرة موسى بن جعفر (ع) وهناك أمثلة كثيرة على أمثال هؤلاء في القرنين الثاني والثالث ويمكن لأهل البحث والتحقيق أن يجدوا الكثير من مثل هذا الخداع للعوام وغشهم باسم أئمة أهل البيت المظلومين.

وكانوا يسعون كذلك - لكي يباعدوا بين من غرروا بهم وبين سائر أفراد المجتمع - إلى تصوير أن أئمة أهل البيت ماتوا إما مقتولين أو مسمومين على أيدي الخلفاء حتى في الحالات التي لا يوجد فيها أي دليل على وقوع ذلك لهم.

رغم أن الأئمة الكرام كانوا ينتقدون مثل أولئك الأفراد ويعلمون البراءة منهم بل حتى يلعنونهم، إلا أنه بسبب عدم وجود وسائل إعلام في ذلك الزمن من مطبوعات أو إذاعة وتلفاز وغيرها، لم تكن كلمات أولئك الأئمة الكرام تصل إلى مسامع جميع الناس، فكان الماكرون المخادعون يستغلون الفرصة ويخدعون عدداً كثيراً من العوام، وبعد مدة من الزمن وشيئاً فشيئاً بدأت موضوعات أولئك الماكرين تنتسب إلى كتب الحديث كالكافي وكمال الدين و..... وانتشرت فيها حتى أصبحت مضامينها جزءاً من عقيدة الناس.

إن أهم عامل لانتشار أفكار أولئك المخادعين الماكرين عدم معرفة عامة الناس بالقرآن الكريم، وللأسف الشديد فإن هذه المصيبة العظمى لا تزال مستمرة حتى زماننا هذا والناس محرومون من معرفة تعاليم القرآن، ويسعى الشيوخ إلى أن يصوروا أن فهم القرآن أمر عسير وأن للقرآن بطون متعددة ويقولون لا يمكن فهم القرآن دون الروايات والأخبار! وبهذا تركوا العوام بلا سلاح يدافعون فيه عن أنفسهم أمام هجمات الخرافيين، وإذا نهض شخص ودعا الناس إلى التعرف على تعاليم القرآن والعودة إليه كالوا له أنواع التهم وأبعدوا العوام عنه!

وعلى كل حال، كما قلنا في الصفحات السابقة، سبيل نجاة الإسلام والمسلمين من مستنقع الخرافات الذي غرقوا فيه هو تعرّفهم على القرآن كي لا يتأثروا بسهولة بالأخبار الخرافية ويكتب من قبيل «الكافي» وأمثاله.

بعد أن تعرّفنا على علة وضع أحاديث المعجزات والحكايات والقصص العجيبة والغريبة المنسوبة إلى أئمة الدين الأجلاء؛ يجب أن نعلم أن أحاديث الباب ١٨٢ مثلها مثل أحاديث الأبواب السابقة مليئة بالخرافات! مع فارق أن أحاديث هذا الباب هي عن شخص لم يثبت حتى وجوده وهناك اختلاف في الآراء حول جميع المسائل المتعلقة به، لذلك لا بد من تذكرة حول هذا الموضوع:

إضافة إلى الأمور التي قلناها في مقدمة الباب ١٣٣ لا بد أن ننبه القراء الكرام إلى خدعة أخرى تشبّث بها الخرافيون غالباً، يقول الخرافيون، سعياً منهم إلى توجيه وتبرير الاختلافات الكثيرة حول ابن حضرة العسكري، إن مجرد وجود اختلافات في تاريخ ولادته أو حول اسم أمه لا يجوز أن يكون سبباً في الشك في أصل وجوده!

والحال أن هذا القول ليس صحيحاً على الإطلاق. نعم، لو أن هذا الكلام قيل بشأن شخص ليس هناك شك أو تردّد في أصل وجوده وكانت هناك شواهد كافية على وجوده ولكن وقع الاختلاف في قضية أو مسألة أو أكثر من القضايا المتعلقة به لكان كلاماً مقبولاً. أما بشأن شخص لا يوجد اتفاق في الرأي على أي أمر يتعلق به بما في ذلك أصل وجوده فلا يصح ذلك القول.

وبالنسبة إلى ابن حضرة العسكري لا يوجد اتفاق في الآراء حول أي مسألة متعلقة به. فبمعزل عن أن أم حضرة العسكري أنكرت وجود حفيد لها فإن تاريخ ولادته ذكّر بين سنة ٢٥٢هـ حتى ٢٥٨هـ، والشهر الذي وُلد فيه ذكّر بين ذي القعدة أو شعبان أو رمضان! كما ادّعي أن عُمره عندما تُوفي حضرة العسكري كان سنتان وقيل خمس سنوات وقيل ثمان سنوات وقال بعضهم إنه وُلد بعد ثمانية أشهر من وفاة والده! والأسماء

التي ذُكرت لأمه هي: مريم بنت زيد، نرجس، سوسن، ريحانة، مليكة، خمط وصقيل! وبالنسبة إلى طريقة ولادته قال بعضهم إنه وُلد من فخذ أمه!! وادّعى بعضهم أنه بقي في بطن أمه مدةً غير معروفة وبعد ذلك وُلد!! واسم عمّة حضرة العسكري التي قالوا إنها شهدت ولادة ابن أخيها كان «حكيمه» وقال بعضهم إن اسمها كان «خديجة»! وهكذا نجد أنه لا يوجد اتفاقٌ أو قول واحدٌ بشأن أيٍّ أمرٍ من الأمور المتعلقة بابن حضرة العسكري على الإطلاق!

أما النقطة المهمة الأخرى التي ألفتُ نظر القراء الكرام إليها فهي أن أغلب أحاديث الباب ١٨٢ يتحدث عن أخذ المال من الناس باسم الإمام. ذلك المال الذي كان يصل في الواقع إلى الأشخاص الذين يدعون النيابة والوكالة عن الإمام! عندما نقرأ أحاديث هذا الباب يبدو لنا وكأنّ الشغل الشاغل الأساسي للإمام كان مسألة سهم الإمام وكان الإمام يكتب رسالة تلو الرسالة يطالب فيها بسهم الإمام، والمثير أكثر أنه طبقاً للحديثين ٢٣ و ٢٨ عندما كانت تصل أموال أكثر من سهم الإمام، أي زائدة عن المطلوب، إلى الناحية المقدسة، لم تكن تُعاد إلى أصحابها!! (فتأمل).

١٨٢- بَابُ مَوْلِدِ الصَّاحِبِ (ع)

أورد الكليني في هذا الباب ٣١ حديثاً. لم يُصحح الأستاذ البهيوذي منها سوى الحديثين ٩ و ٢٤ فقط. أما المجلسي فاعتبر الحديث ١ ضعيفاً والحديث ٩ مجهولاً كالصحيح، والحديث ٥ حسناً كالصحيح، والأحاديث ٤ و ٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ صحيحةً واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولةً.

← **الحديث ١** - هو الحديث الخامس من الباب ١٣٣ ذاته، كرّره الكليني مرةً ثانيةً هنا. يقول المجلسي: يبدو أن «الزبير» كان من أولاد «الزبير بن العوام»، ولكننا لم نجد في التاريخ حادثة قتله ولا نعلم بأي سنة وقعت تلك الحادثة! وقد ذكر الكليني في مقدمة هذا الباب ذاته أن سنة ولادة الإمام الثاني عشر هي ٢٥٥هـ، ولكن هذا الحديث يقول إن ولادته كانت سنة ٢٥٦هـ.

← **الحديث ٢** - هذا الحديث هو النص الكامل للحديث ١٣٣، أورده الكليني هنا بتمامه. في هذا الحديث يقول رجل من أهل فارس (إيراني) إن الإمام كان عمره سنتين، أما «ضوء بن عليّ العجلي» فقال إن الإمام كان عمره ١٤ سنةً وأما أبو عبد الله وأبو علي فيقولان إن عمره كان إحدى وعشرين سنةً!

يقول المجلسي لو اعتبرنا أن سنة ولادة الإمام ٢٥٥هـ أو ٢٥٦هـ، فإن تلك الأقوال التي أظهرت سنة ٢٧٩هـ، لن تتوافق مع ولادة الإمام. لأنه في ذلك الزمن كان يجب أن يكون عمر الإمام ٢٤ أو ٢٣ سنةً.

← **الحديث ٣** - يدعي فيه رجل مهمل يدعى «محمد بن محمد العامري» أن رجلاً هندياً مجهولاً باسم «أبو سعيد غانم» ادّعى أنه قرأ التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وذهب إلى بلخ وسأل هناك عن رسول الله ﷺ فأجابوه قائلين إنه نبيٌّ قد رحل عن الدنيا، فسأل: مَنْ وَصِيُّهُ وَخَلِيفَتُهُ فقالوا أبو بكر، فقال لَيْسَ هَذَا صَاحِبِي الَّذِي طَلَبْتُ وَالَّذِي قَرَأْتُ أَوْصَافَهُ فِي الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ السَّابِقَةِ وَخَرَجْتُ فِي طَلْبِهِ مِنَ الْهِنْدِ، لَأَنْ "صَاحِبِي الَّذِي أَطْلَبُهُ خَلِيفَتُهُ أَخُوهُ فِي الدِّينِ وَابْنُ عَمِّهِ فِي النَّسَبِ وَرَوْحُ ابْنَتِهِ وَأَبُو وَلَدِهِ لَيْسَ لِهَذَا النَّبِيِّ ذَرِيَّةٌ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرُ وَلَدِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي هُوَ خَلِيفَتُهُ". (جلّ الخالق! عجبٌ جداً أنه لا

توجد أي من هذه العلامات الكثيرة لخليفة نبي الإسلام في القرآن ولكنها جاءت في الكتب السماوية السابقة!! علينا أن نسأل واضح هذا الحديث: ألم يكن من الأفضل بدلاً من أن يذكر الله تعالى كل هذه المعلومات عن خليفة نبيه في التوراة والزبور و.... - حسب قولك - أن يذكرها في القرآن حتى لا تضطر ويضطر أمثالك إلى وضع مثل هذه الأحاديث؟!).

ثم ذهب ذلك الرجل الهندي إلى بغداد والتقى بإمام الزمان وتحدث معه الإمام باللغة الهندية وسأله عن أربعين من رفقاءه واحداً واحداً!! هذا في حين أن النبي الأكرم ﷺ لم يكن يتحدث مع سلمان بالفارسية ولا مع صهيب الرومي بالرومية.

والمثير أن الكليني ذكر في مقدمة الباب ١٨٢ أن سنة ولادة الإمام ٢٥٥ هـ، وذكر في أول أحاديث الباب أن سنة ولادته ٢٥٦ هـ، ولكن في حديث الرجل الهندي هذا ذكر أن سنة ولادة الإمام كانت ٢٦٤ هـ، وقد التقى بالإمام دون أن يشير إلى أن الرجل الذي التقى به كان طفلاً!! هذا في حين أن الإمام لم يكن يلتقي مباشرة في زمن الغيبة الصغرى بأي أحد وكان نوابه هم الوسطة بينه وبين الناس.

← الحديث ٤ - روى «سعد بن عبد الله» - وهو راوي حديث إرضاع أبي طالب للنبي (الحديث ٢٧ من الباب ١٦٨) - عن مجهول يدعى «الحسن بن النضر» و«أبو صدام» وجماعة كانوا يدعون النيابة عن الأئمة وأنهم وكلاء لهم ويأخذون بهذا الاسم الأموال من الناس، أن «الحسن بن النضر» الذي كان في حيرة من أمر الإمامة بعد حضرة العسكري، ذهب إلى سامراء كي يستقضي الأخبار حول الإمام بعد حضرة العسكري، فأخذوه إلى منزل وقال له شخص من وراء ستر: "يا حسن بن النضر أحمد الله على ما من به عليك ولا تشك!!".

نقول: إن الحسن هذا لم ير أحداً وليس من المعلوم من الذي ناداه من وراء الستر وما حسبه ونسبه؟ ونسأل لماذا لم يلتق الإمام بوكيله بل تكلم معه من وراء الستر؟ لعل عدداً من المحتالين أرادوا خداع «الحسن بن النضر» بهذه الوسيلة! والملفت للنظر أن نذكر أن المجلسي اعتبر مثل هذا الحديث صحيحاً!

يقول الكاتب: هل هذا يسمى حديثاً؟ هل مثل هذا الكلام يمكن أن يكون حجة؟ هل يمكن للإنسان أن يجيب يوم القيامة أمام الله اعتماداً على مثل هذه الأخبار التي لا اعتبار بها؟ هل يريد الكليني أن يهدي الآخرين بأخبار أفراد متحيرين قليلي العقل مثل هؤلاء؟

← الحديث ٥ - مهمل باسم «محمد بن حموية» يدعي أن «محمد بن إبراهيم بن مهزيار» الذي كان أبوه يأخذ الأموال من الناس باسم الإمام، وصار هو أيضاً يمتهن هذه المهنة والعمل المريح الذي يدر أموالاً طائلة، وأدعى النيابة عن الأئمة! يقول: "فقدمت العراق واكثرت داراً على الشط وبقيت أياماً فإذا أنا برفعة مع رسول فيها يا محمد معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا حتى قص علي جميع ما معي مما لم أحط به علماً، فسلمته إلى الرسول وبقيت أياماً لا يرفع لي رأس واغتممت فخرج إلي قد أقمناك مكان أبيك [أي وكيلاً لنا] فأحمد الله!!".

كان أمثال أولئك الأفراد، الذين يأكلون أموال الناس البسطاء باسم النيابة عن الإمام، كثيرون! حقاً لو التزم المسلمون بالآية المباركة: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء/٣٦] لكان وضعهم اليوم أفضل من هذا بكثير.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٥.

← الحديث ٦ - أنقص من جميع الأحاديث الأخرى. يقول النسائي [ولا ندري من هو؟ وماذا كان شغله؟] قَالَ: "أَوْصَلْتُ أَشْيَاءَ لِلْمَرْزُبَانِيِّ الْحَارِثِيِّ [وهو أيضاً مجهول!] فِيهَا سِوَارٌ ذَهَبٌ فَقِيلَتْ وَرَدَّ عَلَيَّ السِّوَارُ، فَأَمَرْتُ بِكَسْرِهِ فَكَسَرْتُهُ فَإِذَا فِي وَسْطِهِ مَنَاقِيلُ حَدِيدٍ وَنَحَاسٍ أَوْ صُفْرِ، فَأَخْرَجْتُهُ وَأَنْفَذْتُ الذَّهَبَ فَقِيلَ!".

ينبغي أن نسال الكليني: من كان النسائي والمرزباني؟ ومن كانت المرأة المسكينة البسيطة صاحبة ذلك السوار؟ وكيف وتحت أي عنوان أرسلت به إلى أشخاص لا تعرفهم جيداً؟ ولماذا أتيت -أيها الكليني- بهذا الخبر الذي لا يعرف له رأس ولا ذيل؟! ندعو الله ألا يطلع أعداء الإسلام الحاقدون على أن في كتبنا الدينية والمذهبية مثل هذه الأوهام.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٦!

← الحديث ٧ - يقول فردٌ مُهْمَلٌ وَمَجْهُولٌ يُدْعَى «الْفَضْلُ الْخَزَّازُ الْمَدَائِنِيُّ»: "إِنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الطَّالِبِينَ كَانُوا يَقُولُونَ بِالْحَقِّ وَكَانَتْ الْوُظَائِفُ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ فِي وَفْتٍ مَعْلُومٍ، فَلَمَّا مَضَى أَبُو مُحَمَّدٍ (ع) رَجَعَ قَوْمٌ مِنْهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِالْوَلَدِ فَوَرَدَتْ الْوُظَائِفُ عَلَى مَنْ ثَبَتَ مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَلَدِ وَقُطِعَ عَنِ الْبَاقِينَ فَلَا يُذَكَّرُونَ فِي الذَّاكِرِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ!!".

أقول: إذاً من هذا نعرف السبب في قول بعض الناس إنه كان لحضرة العسكري ولداً!

← الحديث ٨ - مُهْمَلٌ أَكْثَرُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ «عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ» مَجْهُولُ الْحَالِ يَقُولُ: "أَوْصَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ مَا لَمْ أَفْرُدْ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ: أَخْرِجْ حَقَّ وَلَدِ عَمِّكَ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ فِي يَدِهِ ضَيْعَةً لَوْلَدٍ عَمِّهِ فِيهَا شِرْكَةٌ قَدْ حَبَسَهَا عَلَيْهِمْ، فَتَنَظَّرَ فَإِذَا الَّذِي لَوْلَدٍ عَمِّهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخْرَجَهَا وَأَنْفَذَ الْبَاقِيَّ فَقِيلَ".

أقول: ما أدرانا أن لا يكون هذا الرجل المجهول كاذباً؟ وإذا كان المقصود أن قائل مثل ذلك الكلام هو الإمام فنسأل: وهل كان يوحى للإمام؟

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٦!

← الحديث ٩ - يقول «القاسم بن علاء» -الذي يبدو أنه كان من وكلاء استلام الأموال والحقوق الشرعية من الناس:- "وُلِدَ لِي عِدَّةٌ بَيْنَ فِكْنَتْ أَكْتُبُ وَأَسْأَلُ الدُّعَاءَ فَلَا يُكْتُبُ إِلَيَّ لَهُمْ بَشْيَءٍ، فَمَاتُوا كُلُّهُمْ، فَلَمَّا وُلِدَ لِي الْحَسَنُ ابْنِي كَتَبْتُ أَسْأَلُ الدُّعَاءَ فَأَجِبْتُ: يَبْقَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ".

لم يبين لنا «القاسم بن علاء» هذا إلى من كان يكتب الرسائل؟ إن كان قصده أنه كان يكتب الرسائل إلى الإمام فنسأل: وهل كان الإمام يعلم الغيب ويعلم أن أبناءه الآخرين لن يبقوا ولذلك لم يجبه بشأنهم، ولكنه أجاب رسالته بشأن الحسن لأنه علم أنه سيبقى؟!

لا شك أن الإمام لم يكن مُنْجَمًا وَلَا عَرَّافًا يخبر عن المُعَيَّنَاتِ، ولكن صدق المثل القائل "احترام الإمام زاده^(١) بِيَدِ مُتَوَلِّي قَبْرِهِ!". نعم، لا بد للوكلاء أن ينسبوا للإمام الإخبار عن المغيبات وصنع المعجزات كي يعطيهم الناس الأموال برغبة أكبر وحماس أشد!

(١) "إمام زاده" كلمة فارسية تعني حرفياً المولود من الإمام، وصار مصطلحاً يُقصد به كل الصالحين من أولاد أحد الأئمة الاثني عشر وأحفادهم وذرياتهم، الذين لهم مزارات وأضرحة تُزار في كل ناحية من أنحاء إيران. (المترجم)

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٦.

← **الحديث ١٠** - يقول «أبو عبد الله بن صالح» مجهول الحال والذي لا نعلم شيئاً عن حاله ومذهبه: "كُنْتُ خَرَجْتُ سَنَةً مِنَ السِّنِينَ بَعْدَ فَاسْتَأْذَنْتُ فِي الْخُرُوجِ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَأَقَمْتُ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ يَوْماً وَقَدْ خَرَجْتُ الْقَافِلَةَ إِلَى النَّهْرَوَانِ، فَأَذِنَ فِي الْخُرُوجِ لِي يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَقَبِلَ لِي أَخْرَجَ فِيهِ، فَخَرَجْتُ وَأَنَا أَيْسَ مِنَ الْقَافِلَةِ أَنْ الْحَقَّهَا، فَوَافَيْتُ النَّهْرَوَانَ وَالْقَافِلَةَ مُقِيمَةً فَمَا كَانَ إِلَّا أَنْ أَعْلَفْتُ جِمَالِي شَيْئاً حَتَّى رَحَلَتِ الْقَافِلَةُ فَرَحَلْتُ، وَقَدْ دَعَا لِي بِالسَّلَامَةِ فَلَمْ أَلَقِ سُوءاً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ".

لا ندري ممن أخذ هذا الرجل المجهول الإذن بالخروج؟ كما أنه لم يذكر لنا أنه خلال مدة الاثنین وعشرين يوماً التي لم يكن خلالها مرافقاً للقافلة لماذا وبأي هدف وقعت حادثة سوء لأهل القافلة. حقاً ما الذي يريد الكليني إثباته بذكر مثل هذه الحكايات والقصص التي لا يُعرفُ رأسها من ذيلها.

← **الحديث ١١** - يروي «النضر بن صبح» المهمل والمجهول عن مهمل ومجهول آخر يُدعى «محمد بن يوسف الشاشي» أنه قال: "خَرَجَ بِي نَاصُورٌ عَلَى مَقْعَدَتِي فَأَرَيْتُهُ الْأَطِبَّاءَ وَأَنْفَقْتُ عَلَيْهِ مَالاً فَقَالُوا: لَا نَعْرِفُ لَهُ دَوَاءً، فَكَتَبْتُ رُفْعَةً أَسْأَلُ الدُّعَاءَ، فَوَقَعَ (ع) إِلَيَّ: أَلَيْسَكَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ وَجَعَلَكَ مَعَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. قَالَ: فَمَا أَتَتْ عَلَيَّ جُمُعَةٌ حَتَّى غُوفِيَتْ وَصَارَ مِثْلَ رَاحَتِي، فَدَعَوْتُ طَبِيباً مِنْ أَصْحَابِنَا وَأَرَيْتُهُ إِيَّاهُ فَقَالَ: مَا عَرَفْنَا لِهَذَا دَوَاءً!".

إن كان الراوي يريد القول إن الإمام شفاه من مرضه على نحو معجز فكان يجب أن يشفى من مرضه فوراً كي يظهر أثر الإعجاز لا أن يشفى بعد أسبوع، لأن الدُّمْلَ والناصر عندما يتم فتحه يتحسن حاله بالتدريج. فمثل هذه الأخبار الضعيفة لا تثبت حقاً ولا تُبطلُ باطلاً.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٧.

← **الحديث ١٢** - رجلٌ مهملٌ باسم «علي بن الحسين البهماني» يقول: "كُنْتُ بَعْدَ فَتْهَاتِ قَافِلَةٍ لِلْيَمَانِيِّينَ فَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ مَعَهَا فَكَتَبْتُ التَّمَسُّ الْإِذْنَ فِي ذَلِكَ فَخَرَجَ لَا تَخْرُجُ مَعَهُمْ فَلَيْسَ لَكَ فِي الْخُرُوجِ مَعَهُمْ خَيْرَةٌ وَأَقِمْ بِالْكُوفَةِ. قَالَ: وَأَقَمْتُ وَخَرَجَتِ الْقَافِلَةُ فَخَرَجْتُ عَلَيْهِمْ [قبيلة] حَنْظَلَةَ فَاجْتَا حَنْظَلَةَ [أي أغارت عليهم وسلبت أموالهم. وبتساءل: لماذا لم يُخبر الإمام أهل القافلة أيضاً بعدم الخروج كي لا يتعرضوا لقطاع الطرق؟! ألم يكن الإمام مريداً لخير عامة المسلمين وصالحهم؟].

ويواصل الراوي قصته فيقول: "وَكَتَبْتُ [مرة ثانية] أَسْتَأْذِنُ فِي رُكُوبِ الْمَاءِ فَلَمْ يَأْذَنْ لِي! فَسَأَلْتُ عَنْ الْمَرَاجِبِ الَّتِي خَرَجْتُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فِي الْبَحْرِ فَمَا سَلِمَ مِنْهَا مَرْكَبٌ خَرَجَ عَلَيْهَا قَوْمٌ [يعني قراصنة] مِنَ الْهِنْدِ يُقَالُ لَهُمُ الْبَوَارِجُ فَقَطَّعُوا عَلَيَّهَا. قَالَ: وَزُرْتُ الْعَسْكَرَ فَأَتَيْتُ الدَّرْبَ مَعَ الْمَغِيبِ وَلَمْ أَكَلِمَ أَحَدًا وَلَمْ أَعْرِفْ إِلَى أَحَدٍ وَأَنَا أَصِلِي فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ فَرَاجِي مِنَ الزِّيَارَةِ إِذَا بِخَادِمٍ قَدْ جَاءَنِي فَقَالَ لِي: قُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: إِذَنْ إِلَيَّ أَيْنَ؟ فَقَالَ لِي: إِلَى الْمَنْزِلِ! قُلْتُ: وَمَنْ أَنَا لَعَلَّكَ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ غَيْرِي؟ فَقَالَ لَا مَا أَرْسَلْتُ إِلَّا إِلَيْكَ أَنْتَ عَلَيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَسُولُ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فَمَرَّ بِي حَتَّى أَنْزَلَنِي فِي بَيْتِ «الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ» ثُمَّ سَارَهُ فَلَمْ أَدْرِ مَا قَالَ لَهُ حَتَّى آتَانِي جَمِيعَ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَجَلَسْتُ عَنْدهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الزِّيَارَةِ مِنْ دَاخِلٍ فَأَذِنَ لِي فَزُرْتُ لَيْلاً!".

ليس من المعلوم ممن طلب الراوي الإذن؟ إن كان قد طلب الإذن من الإمام فكيف

عرف أن الإذن أو عدم الإذن صدر عن الإمام فعلاً وأن مدّع الوكالة عن الإمام لم يكذبوا عليه؟

ثانياً: من كان «الحسين بن أحمد»؟ ولماذا أسرّ النجوى مع الخادم، وماذا دار بينهما من حديث؟

ثالثاً: هل يجب على كل من أراد الخروج من المدينة أن يطلب الإذن من الإمام؟ فلماذا لم يكن الناس في زمن حضرة علي (ع) أو زمن حضرة الباقر (ع)..... يطلبون الإذن منهما لمثل هذا الأمر؟

رابعاً: إن الادّعاء بأن الإمام كان مطلعاً على مستقبل الناس مخالف للقرآن الذي قال للرسول ٩: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/٩]، وقال أيضاً: ﴿مَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤]. وقد أرسل النبي الأكرم ٩ في السنة الرابعة للهجرة عدداً من أصحابه للدعوة إلى الإسلام وتعليم القرآن وذلك في حادثتي الرجيع وبئر معونة ولم يكن يدري أنهم سيقتلون جميعاً، وقد أحزنت تلك الواقعتين الرسول ٩ حزناً بالغاً.

يظن الناس متأثرين بكل تلك الهالة والدعاية التي يقوم بها الشيوخ لصالح كتاب الكافي أنه كتاب علمي ومعقول وموافق للقرآن ولا يحتملون أن تكون فيه مثل هذه المهملات والأباطيل.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٨!

← **الحديث ١٣ -** كَلَامٌ مُهْمَلٌ نَظِيرُ الْحَدِيثِ ١٢ يَرْوِيهِ شَخْصٌ مُهْمَلٌ وَمَجْهُولٌ بِاسْمِ «الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ زَيْدِ الْيَمَانِيِّ». يَقُولُ الْمَجْلِسِيُّ: "مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَذْكُورُ فِي الْخَبَرِ لَمْ يُعَدَّ مِنَ السُّفَرَاءِ الْمَعْرُوفِينَ!"^(١).

يا خسارة الأوقات والعمر الذي ينفقه الإنسان على مثل هذه الحكايات والقصص التي لا اعتبار لها.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٩ فما بعد. وحذف منه جملة «وردت طوس». ولعل النسخة التي كانت لديه من الكافي لم تُذكر فيها تلك العبارة.

← **الحديث ١٤ -** مَرْوِيٌّ عَنْ شَخْصٍ مُهْمَلٍ وَمَجْهُولٍ يُدْعَى «الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ» يَقُولُ: "شَكَّكْتُ فِي أَمْرِ حَاجِزِ بْنِ يَزِيدَ [وَهُوَ شَخْصٌ مُجْهُولٌ الْحَالُ كَانَ يَدْعَى الْوَكَّالَةَ وَالنَّبَاةَ عَنِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ]، فَجَمَعْتُ شَيْئاً ثُمَّ صِرْتُ إِلَى الْعَسْكَرِ. فَخَرَجْتُ إِلَيْ [رِسَالَةٍ]: لَيْسَ فِينَا شَيْءٌ وَلَا فِيمَنْ يَفُومُ مَقَامَنَا بِأَمْرِنَا، رُدَّ مَا مَعَكَ إِلَى حَاجِزِ بْنِ يَزِيدَ!".

لاحظوا أنه في هذا الذي يُسمّى حديثاً، قال شخص مجهول إنني شككت في أمر شخص مجهول آخر لذا ذهبت إلى سامراء فأرسل إليّ شخص لم أره رسالة مفادها: أعط الأموال التي أخذتها من الناس إلى ذلك الشخص الذي شككت به ولا تشكّ به! فقام هذا الشخص - طبقاً لادّعاءه - بتسليم الأموال لذلك الشخص الذي كان يشكّ به دون أن يطلب منه أي دليل وبيّنة على ادّعاءه!

(١) الْمَجْلِسِيُّ، مَرَاةُ الْعُقُولِ فِي شَرْحِ أَخْبَارِ آلِ الرَّسُولِ، ج ٦، ص ١٨٦. (الْمُتَرْجِمُ)

هل يُعدُّ هذا حديثاً ومُستنداً دينياً؟ هل علوم الأئمة التي تنتشرون بامتلاككم لها هي هذه الأمور؟! من الواضح أنه لما كان المدعو «الحسن بن عبد الحميد» يقوم بجمع الأموال من الناس، علم جماعة من المحتالين بذلك فلما وصل الحسن إلى سامراء قاموا بانتزاع الأموال منه من خلال إرسالهم تلك الرسالة إليه. هذا إن لم يكن الحسن بن عبد الحميد نفسه قد بلع الأموال التي جمعها ثم اخترع قصة إعطاء المال لوكلاء الإمام تلك!

أيها القارئ العزيز! تأمل قليلاً في هذه المسألة: هل يمكن أن تكون الحجة الإلهية التي وُجدت لأجل هداية الناس وإرشادهم على هذا القدر من الضعف والتهلوي وفقدان الأساس المحكم بحيث أنه يغيب ويطلب من الناس المال من خلال إرسال الرسائل ثم لا يظهر منه أي نوع من التعليم والإرشاد؟ هل هذا دين!!؟

هذا في حين أن القرآن الكريم لم يُشير إلى أي حجة غائبة، وليس هذا فحسب بل نفى أن يكون بعد الأنبياء حجة (النساء/١٦٥).

أمل ألا يضع الناس مثل هذه القصص التي لا يُعرَف رأسها من ذيلها في حساب القرآن الكريم والإسلام العزيز. آمين يا رب العالمين.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٦١!

← **الحديث ١٥** - يرويه «مُحمَّد بنُ صالح» الذي لا نعرف عن حاله شيئاً كثيراً، واختلف الرجاليون بشأنه، وكان من الذين يقوم - مثل أبيه - بجمع الأموال الشرعية من الناس، أما مصير تلك الأموال وأين كان يذهب بها فهذا ما لا نعلم عنه شيئاً، لأن الإمام الذي غاب لم يعد بحاجة إلى أموال الناس (ليس لدينا أي دليل على أن الإمام غير المرئي والغائب يُنفق تلك الأموال المأخوذة على بناء الجسور أو الطرق أو المدارس أو يستخدمها في محاربة الخرافات!). وعلى كل حال يقول «مُحمَّد بنُ صالح» هذا: "لَمَّا مَاتَ أَبِي وَصَارَ الْأَمْرُ لِي كَانَ لِأَبِي عَلَى النَّاسِ سَفَاتِيحٌ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ (١) فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَعْلَمُهُ، فَكَتَبَ طَالِبُهُمْ وَاسْتَقْضَى عَلَيْهِمْ. فَقَضَانِي النَّاسُ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا كَانَتْ عَلَيْهِ سَفْتَجَةٌ بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ فَجِئْتُ إِلَيْهِ أَطَالِبُهُ فَمَاطَلَنِي وَاسْتَخَفَّ بِي ابْنُهُ وَسَفِهَ عَلَيَّ [أي أهانني وشتمني]. فَشَكَوْتُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ: وَكَانَ مَاذَا؟ [أي أن أباه دافع عنه]، فَقَبَضْتُ عَلَى لِحْيَتِهِ وَأَخَذْتُ بِرَجْلِهِ وَسَحَبْتُهُ إِلَى وَسْطِ الدَّارِ وَرَكَلْتُهُ رَكَلًا كَثِيرًا (!)، فَخَرَجَ ابْنُهُ يَسْتَعِيثُ بِأَهْلِ بَغْدَادَ وَيَقُولُ: فَمَيِّ رَافِضِيٍّ قَدْ قَتَلَ وَالِدِي. فَاجْتَمَعَ عَلَيَّ مِنْهُمْ الْخَلْقُ فَرَكِبْتُ دَابَّتِي وَقُلْتُ: أَحْسَنْتُمْ يَا أَهْلَ بَغْدَادَ تَمِيلُونَ مَعَ الظَّالِمِ عَلَى الْغَرِيبِ الْمَظْلُومِ أَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَمْدَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَهَذَا يَنْسُبُنِي إِلَى أَهْلِ قُمْ وَالرَّفْضَ لِيَذْهَبَ بِحَقِّي وَمَالِي. قَالَ: فَمَالُوا عَلَيْهِ وَارَادُوا أَنْ يَدْخُلُوا عَلَى حَانُوتِهِ حَتَّى سَكَنَتْهُمْ وَطَلَبَ إِلَيَّ صَاحِبُ السَّفْتَجَةِ وَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُوفِّيَنِي مَالِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُمْ عَنْهُ".

أيها القارئ المحترم! انظر كيف كانوا يكذبون بكل بساطة باسم الوكيل ونائب الإمام ويأخذون الأموال من الناس بالقوة والإكراه!

لقد أورد الكليني هذه القصص والحكايات في كتابه «الكافي» الذي يعتبرونه من أفضل كتب الحديث، على أنها من علوم الأئمة ومعارفهم!!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٦٢.

(١) يقول الممقاني إن المقصود من «الغريم» سهم الإمام.

← الحديث ١٦ - يروي فيه «الْعَلَاءُ بْنُ رَزْقٍ اللَّهِ» المهمل ومجهول الهوية عن فرد مجهول الحال يُدعى «بدر» كان غلاماً لأحد موظفي حكومة بني العباس ويُدعى «أحمد بن الحسن»، يروي حصول معجزة تدل على أن الإمام كان مطلعاً على ما في ضمائر الناس. وقد قلنا مراراً إن هذا الادعاء مخالف للقرآن. وفي هذا الحديث أيضاً وطبقاً للعادة يطلب الإمام -الذي لا يراه أحد- المال!

← الحديث ١٧ - رُوِيَ عَنْ فَرْدٍ مَجْهُولٍ، وَأَرَادُوا أَنْ يَتَنَوَّاهُ بِشَكْلِ غَيْرٍ مُبَاشِرٍ عَلَى فَرْدٍ ضَعِيفٍ بِاسْمِ «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنِ الْأَسَدِيِّ»! (راجعوا بيان حاله في الصفحات ٢٥٨ فما بعد، و ص ٢٢٦ من الكتاب الحالي).

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٤!

← الحديث ١٨ - حديث مجهولٌ يقول إن الإمام طلب المال من شخص!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٦٤!

← الحديث ١٩ - حديث مَرْوِيٌّ عَنْ «الْحَسَنِ بْنِ عَيْسَى الْغُرَيْضِيِّ» المجهول الذي لا اعتبار به.

← الأحاديث ٢٠ و ٢٢ و ٢٦ - كالعادة: إمامٌ غير مرئيٍّ يُطالبُ بالمال!

← الحديث ٢١ - مَرْوِيٌّ عَنْ شَخْصٍ مَجْهُولٍ يُدعى «الْحَسَنُ بْنُ خَفِيفٍ»!

← الحديثان ٢٣ و ٢٨ - كما ذكرنا فيما سبق، طبقاً لأحاديث هذا الباب كان جُلُّ اهتمام الإمام الغائب إرسال الرسائل والمطالبة بسهم الإمام، وكان يأخذ هذه الأموال من الناس بكلِّ حزمٍ و جدٍّ، فإذا أرسلت إليه أموالٌ إضافية لم يَرُدِّهَا إلى أصحابها!! طبقاً للحديث ٢٣ تم جمع مبلغ أربع مئة وثمانون درهماً من سهم الإمام لدى شخصٍ فأضاف إليها الرجل عشرين درهماً من عنده، فأصبح المجموع خَمْسِمِئَةً دِرْهَمًا وأرسل المبلغ إلى الناحية. ورُغم أنه قيل له: "وَصَلَّتْ خَمْسِمِئَةً دِرْهَمًا لَكَ مِنْهَا عِشْرُونَ دِرْهَمًا"، إلا أنه لم يتم إرجاع العشرين درهماً الزائدة له! وكذلك يقول الحديث ٢٨ إن الناحية طالبت بخَمْسِمِئَةٍ دينار، لذا تمَّ أَخْذُ حَوَانِيَتِ قِيمَتِهَا خَمْسِمِئَةً وَثَلَاثِينَ دِينَاراً دون أن تَتِمَّ إعادة الثلاثين ديناراً الزائدة!!

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٥٦ و ٣٦٦ و ٣٦٧!

← الحديث ٢٤ - يقول «الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ» الذي نعرف حاله^(١): "كَانَ يَرُدُّ كِتَابَ أَبِي مُحَمَّدٍ (ع) [أي حضرة الحسن العسكري] فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى الْجُنَيْدِ قَاتِلِ فَارِسٍ وَأَبِي الْحَسَنِ وَآخَرَ، فَلَمَّا مَضَى أَبُو مُحَمَّدٍ (ع) وَرَدَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الصَّاحِبِ لِإِجْرَاءِ أَبِي الْحَسَنِ وَصَاحِبِهِ وَلَمْ يَرُدِّ فِي أَمْرِ الْجُنَيْدِ بِشَيْءٍ، قَالَ: فَأَعْتَمَمْتُ لِذَلِكَ، فَوَرَدَ نَعْيُ الْجُنَيْدِ بَعْدَ ذَلِكَ!"

← الحديثان ٢٥ و ٢٩ - من النماذج البارزة لمقولة: «المعنى في بطن الشاعر»! راوي الحديث ٢٥ هو «محمَّد بن صالح» ذاته الذي روى الحديث ١٥ في هذا الباب. والحديث ٢٩ ليس بأحسن حالٍ منه.

← الحديث ٢٧ - يقول شخصٌ مُهْمَلٌ باسم «أَبِي عَقِيلٍ عَيْسَى بْنِ نَصْرِ» أن شخصاً

(١) للتعرف على حاله راجعوا الصفحات ١٦٤ فما بعد و الصفحة ٢٨٧ من الكتاب الحالي.

(مُهْمَلًا) يُدْعَى «عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الصَّيْمَرِيُّ» كَتَبَ إِلَى الْإِمَامِ الْغَائِبِ يَسْأَلُهُ كَفَنًا. فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ فَمَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِالْكَفَنِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَيَّامٍ!

هذا في حين أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان/٣٤].

وراجعوا ما قلناه بشأن الحديث ١٢ من هذا الباب.

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «الإرشاد»، ج ٢، ص ٣٦٦.

← **الحديثان ٣٠ و ٣١** - في الاحتمال الغالب أنه كان ل مدَّع الوكالة والنيابة عن الإمام جواسيس لدى الحكم العباسي كانوا يُطْلَعُونَهُمْ قَبْلَ أَيِّ أَحَدٍ آخَرَ عَلَى الْقَرَارَاتِ الَّتِي يَتِمُّ اتِّخَاذُهَا فِي قِصْرِ الْحَاكِمِ. لِذَا يَقُولُ هَذَانِ الْحَدِيثَانِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ مِنَ النَّاحِيَةِ بِعَدَمِ اخْذِ الْأَمْوَالِ مِنَ النَّاسِ وَالِامْتِنَاعِ عَنْ زِيَارَةِ قُبُورِ قُرَيْشٍ وَالْحَائِزِ كَيْ لَا يَتِمَّ التَّعَرُّفُ عَلَيْهِمْ وَاعْتِقَالُهُمْ.

كما لوحظ، لقد تم تدوين القصص التي رأيناها أعلاه في أهم كتاب من كتب الحديث، بوصفها أدلة على وجود الإمام الغائب وإمامته! هذا في حين أنه لا علاقة لتلك القصص بالإمامة والزعامة. لم يكن الإمام - أو في الواقع مدَّعو الوكالة والنيابة عنه - يقومون بعمل سوى أخذ الأموال من الناس، ولم يكن يصدر مِنْ قِبَلِهِمْ إِلَّا نَادِرًا كَلَامٌ يَتَعَلَّقُ بِمَعَارِفِ الدِّينِ أَوْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مِمَّا فِيهِ إِرْشَادٌ لِلْعِبَادِ. وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي مَرَّتْ مَعْنَا فِي هَذَا الْبَابِ كُلِّهَا مَرْوِيَّةٌ - كَمَا رَأَيْنَا - عَنْ أَفْرَادٍ مَجْهُولِي الْحَالِ فَاقِدِي الْإِعْتِبَارِ. إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، وَرَغْمَ أَنَّ الشَّيْعَةَ تَدَّعِي أَنَّ نَوَّابِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ كَانُوا أَرْبَعَةً، لَكِنَّا وَجَدْنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَفْرَادًا كَثِيرِينَ يَدَّعُونَ الْوَكَالَתَ وَالنِّيَابَةَ عَنْهُ!! هَذَا رَغْمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَدَيْنَا أَيُّ دَلِيلٍ قَوِيٍّ حَتَّى عَلَى ثِقَةٍ وَصَدَقَ أُولَئِكَ النَّوَّابِ الْأَرْبَعَةُ سِوَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي نَقَلْنَا أَشْخَاصَ مَجْرُوحِينَ وَغَيْرِ مُوْتَوِقِينَ! (فَتَأَمَّلْ جَدًّا).

ولا يفوتنا القول إن الأحاديث التي مَرَّتْ مَعْنَا هِيَ كُلُّ مَا يَمْلِكُهُ الْكُلَيْنِيُّ - الَّذِي يُعَدُّ أَقْدَمَ مُحَدِّثِي الشَّيْعَةِ - مِنْ رَأْسِ مَالٍ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَقَدْ دَوَّنَ كُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى يَدَيْهِ فِي الْبَابِ ١٣٣ وَ ١٨٢! وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْقِصَصَ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي كِتَابِهِ «كَمَالِ الدِّينِ» - عِلْمًا أَنَّ الصَّدُوقَ تَوَفَّى بَعْدَ وَفَاةِ الْكُلَيْنِيِّ بِاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ عَامًا تَقْرِيبًا -، وَلَا الْقِصَصَ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ الطُّوسِي فِي كِتَابِهِ «الْغَيْبَةُ»، عِلْمًا أَنَّ الشَّيْخَ الطُّوسِيَّ عَاشَ فِي الْقَرْنِ الْهَجْرِيِّ الْخَامِسِ. مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْقِصَصَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْكِتَابَيْنِ الْآخِرَيْنِ إِنَّمَا وُضِعَتْ عَهْدَ بَعْدِ الْكُلَيْنِيِّ!

١٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ (ع)

جاء في هذا الباب عشرون حديثاً لم يُصَحِّحْ الْأُسْتَاذُ الْبَهْيُودِيُّ أَيَّ حَدِيثٍ مِنْهَا. أَمَّا الْمَجْلِسِيُّ فَاعْتَبَرَ الْحَدِيثَيْنِ ١ وَ ٢ صَحِيحَيْنِ (!)، وَالْحَدِيثَ ٤ مُخْتَلَفًا فِيهِ وَالْحَدِيثَ ١٥ حَسَنًا كَالصَّحِيحِ وَالسَّنَدَ الْأَوَّلَ لِلْحَدِيثِ ٨ مُرْسَلًا وَسَنَدَهُ الثَّانِي مَجْهُولًا، وَالْحَدِيثَ ١٨ مَرْفُوعًا وَالْأَحَادِيثَ ٦ وَ ٧ وَ ١٠ وَ ١٤ وَ ٢٠ مَجْهُولَةً، وَاعْتَبَرَ بَقِيَّةَ أَحَادِيثِ الْبَابِ ضَعِيفَةً.

اعلم أن الكُلَيْنِيَّ أَرَادَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّ إِمَامَةَ الْإِثْنِي عَشَرَ إِمَامًا كَانَتْ مَعْلُومَةً وَمَعِينَةً مِنْذُ صَدَرِ الْإِسْلَامِ. هَذَا بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ أَنَّ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ يَفِيدُ وَجُودَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ إِمَامًا!!

قبل دراسة أحاديث هذا الباب من الضروري أن نذكر أنه لما لم يكن هناك نصٌّ

شرعيّ موثوقٌ ومُعْتَبَرٌ على إمامة الأئمة الاثني عشر، وأنه بعد وفاة كل واحد من الأئمة كانت تقع اختلافات كثيرة بين شيعتهم تؤدي إلى انشقاقات وانشعابات عديدة بينهم، لذا فقد واجه الشيعة معضلة كبيرة وسؤالاً محيراً مفاده: لماذا لم يشر القرآن الكريم أدنى إشارة إلى موضوع أساسي على هذا القدر من الأهمية، يُعدُّ - كما يقول أصحابه - أصلاً أساسياً من أصول الدين تعتمد عليه هداية الأمة؟! ولماذا لم يعرف القرآن أولئك الاثني عشر شخصاً كما عرّفنا بسائر أصول الدين على نحو واضح صريح قاطع تقوم به الحجة على الناس؟!

لقد لَفَّق متكلّمو الشيعة - لخداع الناس - حججاً وأعداراً واهيةً من جملتها أنهم قالوا: كما لم يُذكر عدد ركعات صلاة الصبح في كتاب الله كذلك لم تُذكر أسماء الأئمة وعلاماتهم في القرآن!

لكن ما تشبّثوا به قياسٌ مع الفارق واضح البطلان. فعدد ركعات الصلاة بل الصلاة ذاتها من فروع الدين، أما مسألة الإمامة فهي - حسب قولكم - من أصول الدين، فإن كان لا يُتَوَقَّع من القرآن الكريم بيان الفروع فالمتوقَّع منه قطعاً بيان أصول الدين بشكل واضح^(١).

وقام فريق آخر لحل هذا الإشكال الكبير وللتعويض عن النقص في النص على هذا الموضوع بوضع الأحاديث التي جمعها الكليني في كتابه ومن جملة ذلك الأحاديث التي جمعها في الباب ١٨٣ هذا. ومن جملة الموضوعات أحاديث اللوح الذي لا بد أن ننتبه إليه ونفحصه بدقة:

أولاً: لو كانت لأحاديث هذا الباب (أي أحاديث اللوح) حقيقة لما كان هناك من حاجة لطرح مسألة «البداء»، وذلك لأنه إذا تم التعريف بالأئمة والإعلان عن أسمائهم منذ صدر الإسلام - كما تدّعي أحاديث اللوح - لما حصل بأي حال من الأحوال الإعلان عن إمامة إسماعيل (ابن حضرة الصادق) قبل موسى ولا الإعلان عن إمامة محمد (ابن حضرة الهادي) قبل الحسن.

ثانياً: هذه الأخبار لا تتفق مع أحاديث الأبواب السابقة ومن جملتها الحديث الأول من الباب ١١٨ الذي لم يكن أبو بصير مطلعاً فيه على حديث لوح جابر ونظائره والذي قال الإمام فيه أيضاً إن إمامة كل إمام تنزل بعد الإمام الذي قبله ولم يقل إن الأئمة قد تم تعيينهم ونصبهم سابقاً في الشرع - بواسطة لوح جابر وأمثاله - . أو الحديث الخامس من الباب ١٢٨ الذي ذكر أن حفيد حضرة السجاد (ع) لم يكن يعرف الإمام بعد حضرة الصادق (ع)، كما لم يشر الإمام فيه إلى حديث لوح جابر! أو الحديث السابع من الباب ١٢٨ الذي عرّف فيه الإمام الصادق حفيد حفيد حضرة عليّ (ع) بابنه موسى فقط ولم يشر أي إشارة إلى حديث اللوح وقال: إن لم تعرف إمام زمانك فقل: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَلَّى مَنْ بَقِيَ مِنْ حُجَجِكَ مِنْ وَلَدِ الْإِمَامِ الْمَاضِي فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، ولم يقل له: هناك بعدي خمسة أئمة أسماؤهم فلان وفلان وفلان..... والإمام السادس سوف يغيب.

في الحديثين الثامن والتاسع من الباب المذكور أعلاه نلاحظ أن «منصور بن حازم» و «فيض بن مختار» وأصحابه ليس لديهم أي علم عن حديث اللوح. كما أنه من الضروري مراجعة ما ذكرناه في دراستنا ونقدنا للحديث السابع من الباب ١٣٨ تحت

(١) من المفيد في هذا الموضوع مراجعة كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٩٣ حتى ٩٥).

عنوان: "تذكير حول الحديث السابع" (ص ٦٣٨ حتى ٦٩٨).
 ويدل الحديث الرابع عشر من الباب ١٢٩ أيضاً - كما قلنا في حاشية كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ١٦٩) - على أن حضرة الكاظم (ع) لم يكن يعلم الأئمة الذين سيكونون بعده وإلا لما قال: لقد أخبرت بإمامة حضرة الرضا (ع) في الرؤيا، ولما قال: "وكذلك لا يوصى إلى أحدٍ منّا حتّى يأتِي بِخَبَرِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَدِّي عَلِيٌّ صَلَّواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ!".

ويدل الحديث السابع من باب الكفر^(١) أن «زرارة» لم يكن يعرف حضرة الباقر (ع) جيداً وكان يظن أن الإمام الباقر لا يتمتع بعلم البحث والمناظرة ثم أدرك فيما بعد خطأه. ولو كانت لهذه المسألة حقيقة وكان الأئمة الاثنى عشر وأباؤهم قد تم التعريف بهم للمسلمين من قبل، كان لا بُدَّ أن يصل خبر ذلك لأمثال «زرارة» على الأقل، ولعلَّ أن حضرة أبي جعفر محمد بن علي (ع) إمام الأمة ومنصوص عليه من قبل الشارع وأعلم أهل زمانه. وهناك أمثلة أخرى لهذه الأحاديث.

وبعد أن يصرِّح الأستاذ البهيوذي بأن أصحاب الأئمة لم يكونوا يعرفون الإمام التالي لإمامهم الحالي وأنه لهذا السبب كانوا يلتبسون من كلِّ إمام أن يُعرَّفهم الإمام القائم من بعده^(٢)، يقول:

"ولذلك.... كلُّما مضى إمام من أئمة العترة الطاهرة، اختلفت الشيعة في الإمام القائم من بعده: لا يدرون بمن يأتئون وإلى ماذا يرجعون؟ مع أن فيهم كبار الفقهاء والمتكلمين وحفَّاظ الحديث وأمناء الدين، ولو كانت عندهم وفي متناولهم هذه النصوص الكثيرة التي نرواها من عهد الغيبة الصغرى وقبله بقليل، لما آل بهم الأمر إلى هذه التفرقة الفاضحة والقول بالأهواء الباطلة"^(٣).

ثم قال الأستاذ البهيوذي في موضع آخر:
 "الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة [الاثنى عشر] جملة، من خبر اللوح وغيره، -كلُّها - مصنوعة في عهد الغيبة والخيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى عن أن يتسرَّعوا في تأليف الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأمة، بهذه الكثرة"^(٤).

لا يخفى أن الأخ المجاهد جناب الأستاذ «قلمداران» رحمه الله أورد أحاديث هذا الباب في كتابه القيم «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، (فصل: نظرة إلى أحاديث النص ومدى صحتها. وفصل: لم يكن الأئمة مُطلعون على هذه النصوص) وقام بتمحيصها

(١) الكليني، أصول الكافي، ج ٢، ص ٣٨٥، كتاب «الإيمان والكفر» (باب الكفر)، صحيح الكافي، ج ١، ص ١٢٠، الحديث ٤٠٢. وكذلك الحديث الثالث من باب أصناف الناس، ص ٣٨٢-٣٨٣، تدل أيضاً على أنه كان يُجادل الإمام ويتباحث معه ولم يكن يقبل قوله بسهولة. وهذه المسألة جعلت أصحاب الدكاكين المذهبية يُلَقِّقون تبريرات مختلفة لحل هذا الموضوع وتبريراتهم مجرد ادعاءات لا تستند إلى أي دليل.

(٢) راجعوا في هذا الشأن الكتاب القيم «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد] (ص ٢٤٨ فما بعد).

(٣) الشيخ محمد باقر البهيوذي، معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي وفرهنگي، ص ٩٤.

(٤) الشيخ محمد باقر البهيوذي، معرفة الحديث، ص ١٠٩.

ونقدنا نفداً علمياً. إن مطالعة الفصلين المذكورين ضرورية لمعرفة ميزان صحة أحاديث هذا الباب، ونحن هنا سنواصل منهجه وسنذكر بعض الأمور المتعلقة بأحاديث هذا الباب باختصار:

← الحديثان ١ و ٢ - رواهما «أبو هاشم داؤد بن القاسم الجعفري» الذي تعرفنا عليه سابقاً (ص ٩٢ فما بعد، و ٦٢٣-٦٧٣) ورأينا أن أحاديثه متعارضة يناقض بعضها الآخر. وذكرنا في حواشي كتاب «شاهراه اتحاد» [طريق الاتحاد]، في الحديث العاشر من الباب ١٣٢، أن الحديث يدل على أن «أبي هاشم الجعفري» لم يكن يعرف الإمام بعد حضرة الهادي (ع)، ولكن في الحديثين الأول والثاني من هذا الباب ١٨٣ جاء عنه أنه سمع من طريق الإمام الجواد (ع) قول الخضر حول الأئمة الاثني عشر!!

والراوي الثاني للحديثين هو «أحمد بن محمد البرقي» الذي عرفنا به سابقاً (ص ١٣٠-١٣١) ويقول علماء الرجال: إن أكثر رواياته وأحاديثه مُرسلة أو منقولة عن الضعفاء. وقال الأستاذ الیهودی بشأنه:

"ولكن الخطب في أخذه بالوجادة والإجازة من دون تمييز بين صحيح النسخ ومدسوسها. فبعد ما نراه يروي ويحدث عن الغلة والزنادقة جهاراً دون تحرج، كيف ننق به فيما كان يروي عن الثقات الأثبات بأنه لم يأخذ عن كتبهم إلا بعد التحرز التام عن مكائد الغلاة ودسائسهم.

وإني بعد ما تتبعت رواياته، وجدته يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيراً، ومنها ما كان يرويها عن «داؤد بن القاسم الجعفري أبي هاشم» عن أبي جعفر الجواد في النص على الأئمة الاثني عشر و وقوع الغيبة بالإمام الثاني عشر من لسان «الخضر» عليه السلام. أخرجه الصدوق في كتابه «علل الشرايع» ج ١ ص ٩٠، وفي «عيون أخبار الرضا» ج ١ ص ٦٥، وأخرجه الكليني في «الكافي» ج ١ ص ٥٢٥، وألفاظ الحديث يُشبهه بترهات القصاصين^(١)، وخصوصاً في أجوبة المسائل الثلاثة: إذا نام الرجل أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ مع أن الحديث بعينه مروي في تفسير [علي بن إبراهيم] القمي ص ٤٠٥ و ٥٠٧، عن «داؤد بن القاسم الجعفري» عن أبي جعفر الجواد، وأجوبة المسائل تختلف مع ما ذكره الصدوق والكليني اختلافاً فاحشاً وهو دليل الفساد [أي فساد الرواية وأنها غير قابلة للاعتماد عليها]

ومما يشهد لذلك مقالة جرت بين يحيى بن محمد العطار، وشيخه محمد بن الحسن الصقار، على ما ذكره الكليني بعد تمام الحديث قال:

وهذه المقالة: وإن كانت بمعزل عن إثبات الحديث وصحته، ولكنها تُفيدنا إن الأصحاب كانوا متسالمين على ضعف الرجل وعدم الاحتجاج بحديثه، حتى أن شيخنا أبا جعفر الصقار مع كونه متساهلاً في أمر الحديث بنفسه، لا يدعي أن البرقي ثقة صالح

(١) من جملة أحاديث «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» حديث الباب ١٦٩ من الكافي، والحديث الرابع من (باب في صنوف أهل الخلاف) من الجزء الثاني من الكافي (ص ٤١٠). وقد ادعى في الحديث المذكور أن الإمام الباقر أو الصادق -عليهما السلام- قال: "إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة وإن أهل المدينة أحب من أهل مكة أحب منهم سبعين ضعف!!".

لأن نحتج بحديثه" (١).

ومتن الحديث أيضاً يتعارض مع الحديث الأول من الباب ٦٣ من «الكافي» الذي يقول: إن كان هناك إمامان كان أحدهما صامتاً، كما يتعارض مع أحاديث الباب ١١٥ التي تقول: إن الإمام التالي ينال علوم الإمامة وشؤونها في آخر لحظات حياة الإمام السابق. وذلك لأننا نقرأ هنا في هذا الحديث الذي نحن فيه أن الإمام الحسن (ع) لم يكن صامتاً زمن إمامة أبيه بل في زمن حياة سلمان - الذي توفي سنة ٣٥ هجرية- أي على الأقل قبل خمس سنوات من شهادة علي (ع) انتقلت إليه علوم الإمامة! ثم إنه طبقاً لما ورد في هذا الحديث كان ينبغي أن يحدث هذا الأمر في أوائل خلافة حضرة علي مع أنه ليس لدينا أي دليل تاريخي على أن علياً (ع) ذهب في أوائل خلافته برفقة ابنه الحسن المجتبي (ع) إلى مكة.

وللأسف لم يكن الكليني يهتم أو ينتبه إلى اختلاف الأحاديث التي يرويها وتعارضها.

← **الحديث ٣** - مشهور بحديث لوح جابر وقد ذكره كثير من العلماء من جملتهم الصدوق في «كمال الدين» و «عيون أخبار الرضا»، والشيخ الحر العاملي في «إثبات الهداة» وفي سائر كتبه. وقبل أن ندرس متن الحديث نعرف بأحد رواته:

إذا صرفنا النظر عن «محمد بن عبد الله» المجهول فإن أحد رواة هذا الحديث هو «أبو الخير صالح بن أبي حماد الرازي» وهو رجل ضعيف الرواية ومجروح. عدّه المرحوم الغضائري ضعيفاً واعتبر النجاشي أمره مجهولاً لأنه يروي أخباراً منكراً وأخباراً حسنة. وتدل رواياته على ضعفه ومن جملتها حديث لوح جابر هذا أو الحديث ٣٠٣ من «روضة الكافي» الذي روى فيه عن رجل خطابي (٢) ضعيف و فاسد العقيدة باسم «المفضل بن عمر» قوله:

"كُنْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ شَرِيكِي وَنَجْمُ بَنِي حَاطِمٍ وَصَالِحُ بَنِي سَهْلٍ بِالْمَدِينَةِ فَتَنَّاظَرْنَا فِي الرُّبُوبِيَّةِ [أي بأن الأئمة أرباب!!!] قَالَ فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: مَا تَصْنَعُونَ بِهَذَا نَحْنُ بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنَّا فِي تَقِيَّةٍ، فَوُفُوا بِنَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُمْنَا فَوَاللَّهِ مَا بَلَّغْنَا الْبَابَ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ عَلَيْنَا بِلَا حِذَاءٍ وَلَا رِدَاءٍ قَدْ قَامَ كُلُّ شَعْرَةٍ مِنْ رَأْسِهِ مِنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا لَا يَا مُفَضَّلُ! وَيَا قَاسِمُ! وَيَا نَجْمُ! لَا لَا، (بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ) [الأنبياء/٢٦-٢٧]."

أولاً: أراد الراوي أن يثبت علم الإمام بالغيب وأنه اطلع على الحديث الذي كان يدور بينهم. وهذا ادعاء مخالف للقرآن.

ثانياً: لا علاقة للآية المذكورة بالأئمة بل الآية - كما جاء عن حضرة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في الخطبة ٩١ من نهج البلاغة - تتعلق بأوصاف الملائكة، ومن اليقين والمقطوع به أن حضرة الإمام الصادق (عليه السلام) كان يعرف ذلك تمام المعرفة. ونموذج آخر لأحاديث «صالح بن أبي حماد الرازي» الحديث ٣٠٥ من «روضة

(١) الشيخ محمد باقر البهيو، معرفة الحديث، ص ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠. (المترجم)

(٢) الخطابي أتباع أبي الخطاب [محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع] الذين كانوا يعتقدون بالهية حضرة الصادق وأن أبا الخطاب رسوله!!

«الكافي» الذي نقلناه سابقاً^(١). مثل هذا الشخص روى حديث اللوح عن «بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ» الذي عَرَّفْنَا به أيضاً سابقاً. (ص ٢٠٣ - ٢٨١ فما بعد). ولكي نُذَكِّرَ القراء الكرام بحالِهِ الوخيمة سنأتي هنا بنموذج من أحاديثه:

روى «بَكْرِ بْنُ صَالِحٍ» عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) قَالَ: "الطَّائِفُ مَسْخُورٌ. كَانَ رَجُلًا جَمِيلًا فَكَابِرَ امْرَأَةً رَجُلٌ مُؤْمِنٌ تُحِبُّهُ فَوَقَعَ بِهَا ثُمَّ رَاسَلَتْهُ بَعْدُ فَمَسَخَهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ طَائِفَيْنِ أَنْتَى وَذَكَرَا وَلَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَلَا يَبْيَضُّهُ!!" (٢).

ونسأل: ألم يكن هناك حيوان أسوأ من هذا حتى يمسخهم الله إليه؟ لماذا لم يمسخهم الله إلى فرس النهر أو إلى الضبع أو إلى الخفاش وأمثالها من الحيوانات القبيحة؟! ولماذا لم يُبَشِّرَ حضرة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في الخطبة ١٦٥ من نهج البلاغة التي ذكر فيها أموراً عديدة عن عجائب خلقه الطائوس أي إشارة إلى هذا الموضوع؟!

وقد روى «بَكْرِ بْنُ صَالِحٍ» حديث اللوح عن «عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ» الذي اعتبره علماء الرجال، ومن جملتهم العلامة الحلي والممقاني مجهولاً وضعيفاً. فإذا كان الأمر كذلك فكيف يُمكن أن نجعل مثل هذا الحديث أساساً للدين ومستنداً له؟!

ولما كان المُحَقِّقُ المُجَاهِدُ المرحوم «قلمداران» قد أورد متن حديث لوح جابر وترجمته في كتابه «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ الاتِّحَادِ]، (ص ١٧٣ فما بعد) وبيّن جميع إشكالاته لذا لن نكرر هنا ما ذكره هناك، ونوصي القراء بالرجوع إلى الكتاب المذكور، ونكتفي هنا بذكر بعض عيوب هذا الحديث:

١- اعلم أن الشيخ الصدوق روى حديث اللوح في كتابيه: «كمال الدين» و«عيون أخبار الرضا»، على النحو التالي:

"لَمَّا اخْتُصِرَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ (ع) عِنْدَ الْوَفَاةِ دَعَا بِإِبْنِهِ الصَّادِقِ (ع) لِيُعْهَدَ إِلَيْهِ عَهْدًا [يعني عهد الإمامة]. فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (رحمه الله) لَوْ امْتَنَلْتُ فِيَّ بِمِثَالِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لَرَجَوْتُ أَنْ لَا تَكُونَ أَنْتَ مُنْكَرًا".

أي كما أن الإمام الحسن أوصى بالإمامة إلى أخيه الإمام الحسين فأوصي أنت أيضاً بالإمامة إليّ. (من هذا يتبين أن جناب زيد بن علي لم يكن يعلم من هو الإمام بعد حضرة الباقر! ولو كان لحديث اللوح حقيقة لما كتم الإمام السجاد عن ابنه زيد هذا الخبر. فكيف علم «عبد الرحمن بن سالم» الشخص غير الموثوق والذي لا اعتبار لحديثه بمفاد اللوح بعد مئة وخمسين عاماً من الهجرة أما ابن حضرة السجاد جناب زيد رحمه الله الذي كان من كبار المجاهدين والشهداء لم يكن له أي علم به؟! فتأمل).

ثم بهدف إقناع جناب زيد بن علي بأن أمر الإمامة تمّ تعيينه من قبل بأمر الله فهو غير قابل للتغيير، قال حضرة الباقر (ع):

"يَا أَبَا الْحُسَيْنِ! إِنَّ الْأَمَانَاتِ لَيْسَتْ بِالْمِثَالِ وَلَا الْعُهُودُ بِالرُّسُومِ وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ سَابِقَةٌ عَنْ حُجَجِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

ثُمَّ دَعَا الْإِمَامُ الْبَاقِرُ (ع) بِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - بهدف تأكيد كلامه وإقناع أخيه زيد- فَقَالَ

(١) راجعوا الصفحة ١٥٤ من الكتاب الحالي، الحديث رقم ٦ (حول الوزغ).

(٢) الكليني، فروع الكافي، باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها، ج ٦، ص ٢٤٧، الحديث ١٦.

لَهُ: "يَا جَابِرُ حَدِّثْنَا بِمَا عَايَنْتَ مِنَ الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: نَعَمْ يَا أَبَا جَعْفَرٍ دَخَلْتُ إِلَى مَوْلَاتِي فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْنَيْتُهَا بِمَوْلِدِ الْحَسَنِ (ع) فَإِذَا بِيَدِهَا صَحِيفَةٌ بَبْضَاءُ مِنْ دُرَّةٍ فَقُلْتُ يَا سَيِّدَةَ النَّسَوَانِ مَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ الَّتِي أَرَاهَا مَعَكَ قَالَتْ فِيهَا أَسْمَاءُ الْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِي..... الخ الحديث"

١- قبل كل شيء يجب أن نذكر أن جابر - كما يقول مؤلف «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طريق الاتِّحاد]- كان قد توفي قبل أربعين سنة من وفاة حضرة الباقر الذي توفي ما بين ١١٤ إلى ١١٨ هجرية!!

٢- لقد افترى الراوي في هذا الحديث على الله بقوله: "فَمَنْ رَجَا غَيْرَ فَضْلِي أَوْ خَافَ غَيْرَ عَذْلِي عَذْبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ!!".

بصرف النظر عن الانتقادات التي تُوجَّه إلى هذه الجملة^(١)، وأنه يستحيل صدورها عن الحق تعالى، لنفرض جدلاً أن الله تعالى قال هذه الجملة فعلاً، في هذه الحالة وبما أن قبح العقاب بلا بيان أمر لا يخفى على أحد - إلا على واضعي هذا الحديث - كان لا بدّ من إعلان هذا الموضوع على الملأ ولعامة الناس كي يستحق من يتخلف عنه ذلك العذاب والعقاب الشديد لا أن يُجعل ذلك الأمر في رسالة خاصة ويُقال: ينبغي أن لا يطّلع عليها أحد سوى عدد من الكذابين!!

٣- وجاء في هذا الحديث: "إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ نَبِيًّا فَأَكْمَلْتُ أَيَّامُهُ وَانْقَضَتْ مُدَّتُهُ إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ وَصِيًّا!!".

وهذه الجملة غير صحيحة لأن كثيراً من رسل الله لم يكن لهم أوصياء وذلك مثل حضرة هود ولوط ويونس ويحيى و..... صلوات الله عليهم أجمعين.

٤- وجاء في الحديث جملة: "وَفَضَّلْتُ وَصِيَّكَ عَلَى الْأَوْصِيَاءِ". وهذه الجملة لا تتفق مع اعتقاد متأخري الشيعة بأن الأئمة أعلى شأنًا من جميع الأنبياء ما عدا النبي الأكرم ﷺ، حتى أنهم يعتقدون أن حضرة عيسى (ع) سيُصلي خلف الإمام الثاني عشر.

٥- وفي الحديث جملة: "وَأَكْرَمْتُكَ بِشَيْبَتِكَ وَسِبْطِيكَ حَسَنَ وَحُسَيْنَ!!" وهذه الجملة لا تصحُّ لأن رسول الله ﷺ كان قد أكرم بفضل الله وكرمه بالنبوة قبل أن يكون له بنت أو أحفاد وقد نال أبنائه وأقرباؤه بواسطته نعمة الهداية العظيمة وأصبحوا عباد الله المُكْرَمِينَ بواسطته، ولم يصل أحد بسبب ابنه إلى كرامة النبوة لأنه عندئذ يكون الولد أولى بالنبوة من أبيه.

٦- ومن علامات الكذب في هذا الحديث أنه يقول: "وَجَعَلْتُ حُسَيْنًا خَازِنَ وَحْيِي!!" ويقول عن الإمام الرضا (ع): "وَمَنْ أَضْعَ عَلَيْهِ أَعْبَاءَ النَّبُوَّةِ!!" ويقول عن الإمام الهادي (ع): "وَأَمِينِي عَلَى وَحْيِي!!".

نرجو من القارئ أن يُراجع ما ذكرناه في نقدنا لأحاديث الباب ٦٩، ونذكر هنا فقط بأنه أولاً: كلُّ من وُضعت عليه أعباء النبوة صار نبياً لا غير، وبعد النبي الأكرم ﷺ لم تُوضع أعباء النبوة على أي إنسان ولا يوحى لأي شخص والنبي وحده فقط كان أمين الوحي الإلهي بين الناس وكل من ادّعى أنه يوحى إليه وأنه خازن وحي الله وأن الله وضع على عاتقه حمل النبوة هو خارج عن الإسلام كما قلنا (راجعوا الصفحة ٢٧٣).

(١) لاحظوا هذه الإشكالات في «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طريق الاتِّحاد]، (ص ١٨٢ فما بعد).

ثانياً: قال الله تعالى لرسوله: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبُ﴾ [الأنعام/٥٠] وقال أيضاً: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر/٢١]. فكما نلاحظ لقد صرّح القرآن الكريم أن النبي ليس عنده خزائن الله (إذن فالنبي ليس خازناً) بل تلك الخزائن عند الله. (فتأمل). فإذا لم يكن النبي خازناً فكيف يُمكن أن يكون خليفته خازناً؟! أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟

وقد اعتبر حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام - الذي يدعى الكَلْبَنِي وأمثاله محبتهم له! - أن الخزائن بيد الله وقال في وصيته للإمام الحسن (ع): "وَأَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الدُّعَاءِ وَتَكَفَّلَ لَكَ بِالْإِجَابَةِ". (نهج البلاغة، الرسالة (٣١)).

أما واضع الحديث الجاهل بالإسلام والقرآن فقد اعتبر الإمام خازن وحي الله وخازن علمه!!

٧- وجاء في هذا الحديث: "جَعَلْتُ كَلِمَتِي التَّامَّةَ مَعَهُ وَحُجَّتِي الْبَالِغَةَ عِنْدَهُ!!".

في حين أنه لو كان المقصود من الكلمة التامة والحجة البالغة القرآن فإن القرآن موجودٌ لدى جميع المسلمين ولا ينحصر وجوده لدى أفراد مُعَيَّنِينَ، وإن كان مقصوده حُجَّةً أخرى ففي هذه الحالة كان يجب على الله الرحيم بعباده أن يُبَيِّنَهَا للناس، فكيف تتم حُجَّتُهُ على الناس عن شيء لم يُبَيِّنْهُ لهم؟ هذا رغم أن واضع هذا الحديث لم يكن يعلم أو كان يتجاهل أن الله نفى في القرآن أي حُجَّةَ بعد الأنبياء (سورة النساء/ ١٦٥).

٨- ويقول الحديث: "بِعِزَّتِهِ أَثِيْبُ وَأُعَاقِبُ!!" وهذا الكلام باطل ومعارض لكتاب الله لأن القرآن قال: إن الثواب والعقاب يكونان بالإيمان والعمل الصالح. قال تعالى: ﴿لِلْجَزَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية/٢٢]. ولم يقل الله إن الثواب والعقاب بالعترة بل لم تأت كلمة «العترة» في القرآن أصلاً. ولو كان الثواب والعقاب مرتبطان بالعترة للزم أن يُبَيِّنَ القرآن ذلك. ثم إذا كان الأمر كما جاء في تلك الجملة، فما هو ثواب العترة أنفسهم وعقابهم؟

٩- وجاء في الحديث في وصف الإمام الباقر (ع): "وَأَبْنُهُ شِبْهُ جَدِّهِ الْمَحْمُودِ" في حين أنه لما كانت الرسالة خطاباً للنبي نفسه كان من الواجب أن يقول: «ابنك شبيهك»، وكلمة «جده» مخالفة للعرف والبلاغة^(١).

١٠- وجاء في الحديث حول مدفن الإمام الرضا: "يُذْفَنُ فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي بَنَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ" ويقصد بالعبد الصالح ذي القرنين! والمشهور أن ذا القرنين بنى مدينة هرات. والكل يعلم أن الإمام الرضا (ع) لم يُدْفَن في هرات بل دُفِنَ في منزل «حميد بن قحطبة» الذي يقع على بعد أربعة فراسخ من مدينة طوس وهذه المدينة تبعد بمسافة كبيرة عن مدينة هرات!

١١- والدليل الآخر على كذب هذا الحديث أنه يُفِيدُ أَنَّ اللَّهَ اتَّقَى [أي عمل بالتَّقِيَّة!] من أمين الوحي ورسوله وبيّن اسم الإمام الثاني عشر بصورة الرمز: «م ح م د»؟! فهل

(١) قارنوا ذلك مع ما ذكرناه في كتاب «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ اتِّحَادٍ]، (ص ١٧٨) الحاشية الثالثة.

يُمْكِنُ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْقِي حَتَّى فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ يُرْسِلُهَا إِلَى رَسُولِهِ؟! ١٢- وفي هذا الحديث يُقَسَمُ جَابِرٌ بِشَكْلِ مُتَكَرِّرٍ أَمَامَ حَضَرَاتِ الصَّادِقِينَ -عَلَيْهِمَا السَّلَام- وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى صِحَّةِ كَلَامِهِ. فَلَيْتَ شِعْرِي! هَلْ كَانَ الْإِمَامُ يَشْكُ فِي كَلَامِهِ حَتَّى كَانَ يُكَرِّرُ الْقَسْمَ؟ وَلِلَّهِ دَرْ مِنْ قَالَ: مِنْ عِلَامَاتِ الْكَذْبِ الْحَلْفُ بِلَا سَبَبٍ! ١٣- وجاء في الحديث حول الإمام الصادق (ع): "الرَّادُّ عَلَيْهِ كَالرَّادِّ عَلَيَّ!" وجاء بشأن الإمام الجواد: "لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ بِهِ إِلَّا جَعَلَتْ الْجَنَّةُ مَثْوَاهُ!" (إِذَنْ مِنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ فَمَصِيرُهُ النَّارُ!).

ونقول: إذا كان الأمر كذلك فينبغي أن نسأل: هل الإيمان بالإمام أصل من أصول الدين لا بُدَّ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ؟ فإذا كان الإمام والإمامة من أصول الدين فلماذا لم يأت لها أيُّ ذِكْرٍ فِي الْقُرْآنِ؟! في حين أن القرآن تكفل ببيان أصول الدين وأصول الإيمان جميعها. فلو كان الإيمان بالإمام ضرورياً للسعادة الأخروية لذكره الله يقيناً على الأقل مرةً واحدةً في القرآن ولقال مثلاً: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاتَّمَمَتِ) وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا) ولكنه لم يقل ذلك.

إضافةً إلى ذلك فإنه من الواضح أن العلاقة بين «الراد على الرسول» و «الراد على الله» ليست علاقة مساواة بل علاقة عموم وخصوص مطلق فكم من رادٍ على الرسول ليس راداً على الله مثل أهل الكتاب. (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ) [الأنعام/١٤٤] (فتأمل دون العصبية).

ولهذا السبب نقول: إن واضع الحديث الموضوع في كتاب «غاية المرام» (١) كان أكثر دقة من واضع هذا الحديث الذي نناقشه هنا وأبرع في وضع الحديث، لأنه روى عن النبي هنا أنه قال بدلاً من ذكر اسم الله: "الرَّادُّ عَلَيْهِ كَالرَّادِّ عَلَيَّ". ١٤- وجاء في الحديث حول الإمام الجواد: "وَشَفَعْنَاهُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كُلُّهُمْ قَدْ اسْتَوْجَبُوا النَّارَ!!!"

وبصرف النظر عن أن هذه الجملة لا تتفق مع حديث آخر (٢) ذكر أن الإمام يشفع لجميع الشيعة، فإنها لا تتفق أيضاً مع القرآن الكريم. ونسأل: هل لأحد الحق في أن يشفع لأشخاص استحقوا عذاب النار؟ إذن لماذا قال تعالى لرسوله: (أَقْمِنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ) [الزمر/١٩]. ولماذا قال تعالى بشأن زوجة نوح (ع) وزوجة لوط (ع): (صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتُ نُوحَ وَامْرَأَتُ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ) [التحريم/١٠]، ولماذا لم يقبل الله تعالى شفاعَةَ حُضْرَةِ نُوْحٍ (ع) لابنه بل قال تعالى عن ابن نوح: (فَكَانَ مِنَ الْمَغْرُقِينَ) [هود/٤٣]؟

(١) للاطلاع على مفاد هذا الحديث راجعوا «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ الْإِتِّحَادِ]، (ص ٢٢٧).

(٢) راجعوا «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ الْإِتِّحَادِ]، (ص ٢٠٠)، الحديث السابع.

١٥- وفي خاتمة الحديث قال أبو بصير لعبد الرحمن بن سالم: "لَوْ لَمْ تَسْمَعْ فِي دَهْرِكَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ لَكَفَّاكَ، فَصْنُهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ!"

ونسأل: فلماذا وصل إذن هذا الخبر المفيد (!!) لأشخاص ضعفاء في الرواية من أمثال «بكر بن صالح» و«صالح بن أبي حماد»؟! أليس المسلمون الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر وبالنبِيِّ ﷺ ولا يغفلون في حقِّ أئمة الدين اتِّباعاً لأمر الشرع ويقرؤون القرآن ويطعمون الصلاة ولا يقبلون كلاماً دون دليل عليه أهلاً لسماع هذا الخبر؟ أم أن أشخاصاً منحرفين مثل «ابن سالم» و «ابن صالح» و «ابن أبي حماد» وأمثالهم هم فقط أهلٌ لذلك؟!

إذا كان هذا الحديث من حقائق الشريعة وكان يُثبِتُ أصلاً من أصول الدين، فلماذا ينبغي أن يُصان عن الناس وتُحرَمَ الأمة من معرفته ولا يعلمه إلا الرواة الضعفاء؟!

ثم إن الله تعالى بيّن لنا أن كل مؤمن يمكنه أن يدعو ربّه قائلاً: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان/٧٤].

١٦ - كان «أبو بصير» - الذي رُوِيَ عنه هذا الحديث في النص على الاثني عشر إمام - هو نفسه من المتحيرين، ولم يكن يعرف الإمام بعد الإمام الباقر (ع)، ولذلك ولكي يعلم هل «جعفر بن محمد» إمام أم لا، امتحنه كي يتأكد أنه إمام فعلاً! كما روي: "عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ يُعْطِيَنِي مِنْ دَلَالَةِ الْإِمَامَةِ مِثْلَ مَا أُعْطَانِي أَبُو جَعْفَرٍ (ع)، فَلَمَّا دَخَلْتُ وَكُنْتُ جُنْبًا قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! مَا كَانَ لَكَ فِيمَا كُنْتُ فِيهِ شُغْلٌ تَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنْتَ جُنْبٌ! فَقُلْتُ: مَا عَمَلُهُ إِلَّا عَمْدًا. قَالَ: وَلَمْ تُؤْمِنْ؟ قُلْتُ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي. فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فَمَ فَاغْتَسِلْ، فَقُمْتُ وَاغْتَسَلْتُ وَصِرْتُ إِلَى مَجْلِسِي وَقُلْتُ عِنْدَ ذَلِكَ إِنَّهُ إِمَامٌ" (١).

← الحديث ٤ - أحد رواته «أبان بن أبي عيَّاش» الذي ضعفه الشيعة والسنة وقالوا إنه متروك الحديث، كما ذكر الأستاذ البهبودي (معرفة الحديث، ص ٩٩).

يدّعي الحديث أن حضرات الحسنين عليهما السلام كانا مع عبد الله بن جعفر الطيّار عند معاوية وكان معهم عبد الله بن عباس وعمر بن ابن أم سلمة وأسامة بن زيد فجرى بينهم وبين معاوية كلامٌ.

ونسأل واضع الحديث أين ومتى اجتمع معاوية الذي كانت بيده ولاية الشام منذ زمن عمر مع الحسنين و.....؟! لعله كان اجتماع توقيع معاهدة الصلح بين الإمام الحسن (ع) ومعاوية! والمثير للغاية أن «ابن عباس» الذي لم يكن يعتبر علياً (ع) وأبناءه منصوبين من عند الله أيّد قول عبد الله بن جعفر!

← الحديثان ٥ و ٨ - يقول المجلّسي عن الحديث الخامس إن «حنان بن سراج» تصحيفٌ لـ «حيان السراج». وكان حيان و«أبو الطفيل عامر بن واثلة» كلاهما كيسانيين المذهب!!

ونسأل: إن كان هذا صحيحاً فلماذا اختارا مذهب الكيسانية؟! لاحظوا عن أي

(١) وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤٩٠، الحديث ٣. وتنقيح المقال للمقاني، باب اللام، ج ٢، ص ٤٥.

أشخاص أتوا بالنص على إمامة الأئمة الاثني عشر! والراوي الآخر في سند الحديث «داود بن سليمان الكيساني» وهو مهمل ومجهول أيضاً.

ومن المثير للانتباه أن واضح الحديث قال عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام): «يَا هَارُونِي! يَعْشِشُ [الوصي] بَعْدَهُ [أي بعد النبي] ثَلَاثِينَ سَنَةً لَا يَزِيدُ يَوْمًا وَلَا يَنْقُصُ يَوْمًا ثُمَّ يَضْرِبُ ضَرْبَةً هَاهُنَا يَعْني عَلَى قَرْنِهِ فَتُخَضَّبُ هَذِهِ مِنْ هَذَا».

في حين أن الإمام علياً (ع) -حسب قول المجلسي- استشهد بعد ٢٩ سنة و ٧ أشهر من رحيل النبي ﷺ!

كما أن بيان الحديث غير متين وغير مفيد للمقصود لأنه يقول: «يَا هَارُونِي! إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا عَدْلٌ لَا يَضُرُّهُمْ خِذْلَانُ مَنْ خَذَلَهُمْ»!

هذا في حين أنه لم يكن للرسول الأكرم ﷺ إمام بل هو إمام الأئمة وكان الواجب أن يقول: «إِنْ بَعْدَ مُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا عَدْلٌ.....».

والحديث الثامن بصرف النظر عن أنه مُرْسَلٌ، فإن اثنين من رواته يعني «أبو هارون العبدى» و «محمد بن الحسين» مهملان ومجهولان. ثم نسال: من أين فهم اليهودي أن أجوبة علي (ع) عن الأسئلة ٤ و ٥ و ٦ كان صحيحة أم لا؟ هل كان يعلم بنفسه الأجوبة الصحيحة سابقاً؟ إن كان يعلم فمن أين علم؟ والمثير للغاية أن اليهودي لم يسأل السؤال السابع. والرواية ساكنة عن إسلام اليهودي! ليت شعري! هل يُسمَّى هذا حديثاً؟!

← **الحديث ٦** - رواه الثاني «عَمَرُو بْنُ ثَابِتٍ» قال عنه علماء الرجال - ومنهم القهپائي - إنه ضعيف ولا يُعتمد على حديثه، ورواه الثالث «أبو سعيد العصفوري» ورواه الرابع «محمد بن الحسين» كلاهما مجهول الحال! أي أن الحديث رواية مجهول عن مجهول عن ضعيف!! متن الحديث أيضاً مخالف للقرآن والعقل لأنه يقول: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا وَاحِدًا عَشَرَ مِنْ وَلَدِهِ مِنْ نُورٍ عَظَمَتِهِ»! في حين أن القرآن يقول إن جميع البشر ومنهم الأنبياء بمن فيهم الرسول الأكرم ﷺ خُلِقُوا كَمَا خُلِقَ سَائِرُ الْبَشَرِ مِنْ نَظْفَةِ أَمْشَاجٍ أَيْ خَلِيطَ بَيْنَ نَظْفَةِ الْأُمِّ وَالْأَبِ، مَا عَدَا آدَمَ (ع) وَزَوْجَهُ وَحَضْرَةَ عِيسَى (ع) بِالطَّبْعِ. علاوة على ذلك فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ: «وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ

الْكِتَابُ.....)» [القصص/٨٦]، في حين أنه لو كانت روح النبي وشبحة خُلِقَا قَبْلَ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ وَكَانَ النَّبِيُّ مَشْغُولًا بِتَسْبِيحِ اللَّهِ وَتَقْدِيسِهِ فَلِمَاذَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ فِي زَمَنِ حَيَاتِهِ الْجَسْمِيَّةِ مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ (الشورى/٥٢، والقصص/٨٦) ولماذا لم يكن يرجو أن يُلقى إليه الكتاب؟ إن القرآن الكريم قال إن النبي الأكرم ﷺ لم يكن بدعاً من الرسل فكما أن بقية الرسل لم يُخْلَقُوا قَبْلَ خَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ فَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ اسْتِثْنَاءً مِنْ ذَلِكَ.

← **الحديث ٧** - هو كما علمنا حديث مجهول ولا اعتبار له. أضف إلى ذلك أنه ذكر أن اسم الأخ غير الشقيق لحضرة السجاد (ع) هو «علي بن راشد» في حين أنه حسب ما ذكره العلامة الشوشتري (التستري) في كتابه «الأخبار الدخيلة»: «أولاً: «علي بن راشد» ليس صحيحاً والكُلَيْنِي نفسه ذكر في الحديث الثاني من الباب ١١٢ أن اسم الأخ غير الشقيق للإمام السجاد (ع) كان «عبد الله بن زيد».

ثانياً: «عبد الله بن زيد» ليس صحيحاً بل الصحيح «عبد الله بن زبيد».

ثالثاً: لم يكن المذكور أخ الإمام السجاد لأمه بل كان أخاه من الرضاعة! وهذا الحديث

ينطبق عليه المثل القائل: «الخنس والخسين ثلاثهم بنات معاوية»!!

← الحديث ٩ - مروي عن أبي الجارود الذي تبرأ منه الإمام الباقر (ع) والإمام الصادق (ع)، حسب ما ذكره الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني، كما أنه تنسب إليه فرقة «السرحدية»! (١). لاحظوا عن أي أشخاص يروي لنا الكليني النص على الاتي عشر إماماً!!

والمثير أن هذا الحديث يروي "عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة (ع) وبيّن يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم (ع) ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي!!"

هذا في حين أن «علي» اسم أربعة من الأئمة. وكالعادة عزا الشراح هذا الخطأ إلى النسخ، مستدلين بمجيء الحديث نفسه في كتب الشيخ الصدوق وفي كتاب «الغيبة» للشيخ الطوسي بلفظ "وأربعة منهم علي (ع)".

يقول كاتب السطور: ليس من المستبعد أن يكون الشيخ الصدوق قد انتبه إلى ذلك الخطأ فقام بتصحيحه بنفسه.

← الحديث ١٠ - سنده في غاية الضعف. وقد تعرّفنا على «محمد بن الفضيل» (راجعوا الصفحة ص ٢١٥ - ٢٩٧)، وعلى «محمد بن عيسى بن عبيد» (راجعوا ص ١٥٤).

← الأحاديث ١١ و ١٢ و ١٣ - تكلمنا سابقاً عن الحديث ١١ (ص ٦٥) فليراجع نمة. وهذه الأحاديث الثلاثة من مرويات «الحسن بن العباس بن الحريش» الذي عرّفنا به سابقاً (راجعوا ص ٥٤٨). يقول الحديث ١٣ "إن أمير المؤمنين (ع) قال لأبي بكر يوماً (لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) [آل عمران/١٦٩]، وأشهد أن محمداً رسول الله مات شهيداً والله ليأتيتك فأيقن إذا جاءك فإن الشيطان غير متخيل به فأخذ عليّ بيد أبي بكر فأراه النبي ٩، فقال له [النبي]: يا أبا بكر! أمّن بعليّ وبأحد عشر من ولده إنهم مثلي إلا النبوة وثب إلى الله مما في يدك فإنه لا حق لك فيه قال ثم ذهب فلم ير!!".

ونقول: من المقطوع به أن عليّاً (ع) كان يعلم معنى الآية المذكورة أفضل من الآخرين ولا شك أنه لا يمكن أن يقول مثل ذلك الكلام، لكن واضع الحديث الجاهل لم يفهم الآية وافترى على الإمام. إن الآية الكريمة لم تقل عن الشهداء إنهم أحياء في الأرض يرزقون! بل قالت: أحياء عند ربهم يرزقون. وفي لسان القرآن لا يقال لمن هم في الدنيا «عند ربهم»، كما أن معنى أنهم يرزقون عند ربهم أن هذا الرزق في غير الدنيا. بناءً عليه فإن عودة النبي إلى الدنيا أو إلى الأرض كذب قطعاً.

ثانياً: لماذا لم يظهر عليّ رسول الله ﷺ لسائر أفراد الأمة كي لا يضل الذين كانوا يطمعون في الخلافة وكي لا تقع الفرقة في الأمة وتتم الحجة على الجميع ولا تبقى أي شبهة لأحد. ثم هل عليّ محبي الأموات!!؟

ثالثاً: لماذا بايع عليّ (ع) شخصاً لم يكن لديه أي حق في الخلافة - حسب ما جاء في هذا الحديث - ولم يلق بالآل لأمر النبي بترك الخلافة، وأثنى على غاصبي الخلافة؟!

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٥٤.

(راجعوا ما ذكرناه في هذا الكتاب في الصفحات ١١١ و ٣٠٦ و ٣١٦).

← **الحديث ١٤** - من رواته «علي بن سماعة» المُهْمَل. و«الحسن» أو «الحسين بن عبيد الله» الغالي. وقد اعتبر الأستاذ هاشم معروف الحسني أيضاً هذا الحديث باطلاً.

← **الحديث ١٥** - راويه «أبو بصير» الذي روى الحديث الثالث من هذا الباب ذاته وهو - كما يقول الأستاذ هاشم معروف الحسني - شخص لا يُعتمد على حديثه.

← **الحديث ١٦** - سنده في غاية الضعف لوجود «أبان» و «الوشاء» و «معلّى بن محمد» فيه^(١).

← **الحديثان ١٧ و ١٨** - سند الحديثين مشابه لسند الحديث الثامن في هذا الباب. يروي «محمد بن الحسين» المجهول حديثاً عن مجهول آخر يُدعى «أبو سعيد العصفوري» وهو يروي عن ضعيف اسمه «عمرو بن ثابت» وهو عن «أبي الجارود» المطعون به والملعون على لسان الأئمة!!

هل مثل هذا يُسمّى حديثاً؟ وهل هذا يصلح أن يكون سنداً لمذهب؟! وقد ردّ الأستاذ هاشم معروف الحسني هذين الحديثين أيضاً وعدّهما فاقلين للاعتبار.

← **الحديث ١٩** - سنده في غاية الضعف. وقد تعرّفنا سابقاً على «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم» و «محمد بن الحسن بن شمون» و «سهل بن زياد»^(٢). وقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً (الصفحة ٦٦-٨٤) ولكننا هنا نلفت نظر القراء إلى أن واضعي هذا الحديث أفسدوا تعبهم في وضع الحديث واختاروا شخصاً غير مناسب لينسبوا حديثهم إليه. وذلك لأن «كُراماً» كان حسب قول الشيخ الطوسي واقفياً خبيثاً! أي أنه لم يكن يعتقد بإمامة الأئمة بعد حضرة الكاظم بل يعتبرهم مُدّعين كاذبين! ولذلك تعجّب الممقاني في كتابه «تنقيح المقال» كيف يروي شخص واقف حديث [النص على] الأئمة الاثني عشر! ولم ينتبه إلى أنه من الممكن جداً أن تكون مثل هذه الأحاديث قد نُسبت إليه زوراً وكذباً.

ونص الحديث أيضاً معيب ومضطرب لأنه يقول:

"إِنَّهُ لَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنَ (ع) عَجَّتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهِنَّ وَأَمَلَانِكُهُ فَقَالُوا يَا رَبَّنَا أُنْذِرْنَا فِي هَلاَكِ الْخَلْقِ..... فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي اسْكُنُوا، ثُمَّ كَشَفَ حِجَاباً مِّنَ الْحُجُبِ فَإِذَا خَلْفُهُ مُحَمَّدٌ ٩ وَأَنَا عَشْرٌ وَصِيّاً لَهُ (ع)، وَأَخَذَ بِيَدِ فَلَانٍ الْقَائِمِ مِنْ بَيْنِهِمْ فَقَالَ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي! بِهِذَا أَنْتَصِرُ لِهَذَا!".

ونسأل: هل بين الله وملائكته أستاراً وحجباً؟ هل الله يستتر وراء الأستار والحجب؟! وهل لله يدٌ - نعوذ بالله - حتى يأخذ بها بيد الإمام القائم؟! وهذا الحديث يُشابه الحديث ٦ من الباب ١٧٣.

← **الحديث ٢٠** - تكلمنا على هذا الحديث سابقاً (راجعوا ص ١٤٥-١٩٦ من الكتاب الحالي) والمثير للانتباه أن حديث النص على الاثني عشر إمام يروي عن «عثمان بن عيسى» الذي كان واقفياً ولا يعتقد بالأئمة بعد حضرة الكاظم!!

علاوة على ذلك نذكر أن «المُحدّث» ليس له أي سند قرآني أو شرعي وهي خرافة راجت بين الشيعة. (راجعوا الباب ٦١ من الكتاب الحالي).

(١) تمّ التعريف بجميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

(٢) تمّ التعريف بجميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

لا يخفى أن أحد فضائح الكافي أنه بغض النظر عن ضعف الأسانيد وسائر الإشكالات الأخرى التي تُشاهد في متون أحاديث الباب ١٨٣، فإن عدداً من أحاديث هذا الباب (الأحاديث ٧ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٧ و ١٨) تدلُّ على أمر مخالف لإجماع الشيعة وهو أن الأئمة بعد رسول الله ﷺ ثلاثة عشر!! وإنها لفضيحة كبيرة جداً أن ينقل أوثق المُحدثين وأقدمهم عند الشيعة مثل هذه الأحاديث!

يقول الحديثان السابع والرابع عشر عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "إِلَّا اثْنَا عَشَرَ الْإِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوُلْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ عَلِيٌّ (ع) هُمَا الْوَالِدَانِ!".

وينسب الحديث الثامن إلى الإمام عليّ قوله: "إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَاماً هُدًى مِنْ ذُرِّيَةِ نَبِيِّهَا وَهُمْ مِنِّي!".

وجاء في الحديث التاسع: "دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ (ع) وَبَيَّنَ يَدَيْهَا لَوْحٍ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِهَا فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ (ع) ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ".

وفي الحديث السابع عشر: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي وَاثْنَيْ عَشَرَ مِنْ وَلَدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زُرُّ الْأَرْضَ، يَغْنِي أَوْتَادُهَا وَجِبَالُهَا، بِنَا أَوْتَدَ اللَّهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا فَإِذَا ذَهَبَ الْإِثْنَا عَشَرَ مِنْ وَلَدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَلَمْ يُنْظَرُوا".

وفي الحديث الثامن عشر: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَلَدِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيّاً نُجَبَاءُ مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ...".

بناءً على هذه الأحاديث فإنَّ عدد الأئمة: سيكون ثلاثة عشر إماماً: أي اثنا عشر شخصاً من أحفاد رسول الله ﷺ إضافةً إلى حضرة عليّ (ع) الذي ليس من أحفاد النبي!!

واعلم أن المُستأكلين بالمذهب المسترزقين به توسلوا بأنواع الحيل لإخفاء هذه الفضيحة التي وقع بها الكليني. وسنبين فيما يلي بعض ما قالوه كي تُنبّه القراء إليه:

تشبَّه بعض العلماء بخطأ النَّسَاح وأرادوا أن يُلقوا باللائمة في هذه الفضيحة على عاتق النَّسَاح، فادَّعوا أن النَّسَاح كتبوا سهواً عبارة «اثني عشر» بدلاً من عبارة «أحد عشر»! كما تشبَّهوا أيضاً بادِّعاء أن هذا الحديث جاء في أصل «أبي سعيد العصفري» بلفظ «أحد عشر». وكذلك روى الشيخ الصدوق الحديث في «كمال الدين» و«عيون أخبار الرضا» و«من لا يحضره الفقيه» ورواه الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» بلفظ «أحد عشر»^(١).

ونقول:

١- ينبغي أن ننسب إليه أن نسخة «الكافي» التي بين أيدينا والمؤلفة من ثمانية مجلدات، قبلت - كما جاء في الصفحة واحد- على سبع نُسخ موثوقة وقورنت

(١) روى الشيخ الصدوق في كتابيه: «كمال الدين» و«عيون أخبار الرضا» بسنده عن أبي السَّفَّاح عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدَامَهَا لَوْحٌ بِكَادُ ضَوْؤُهُ يَغْشَى الْأَبْصَارَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ اسْماً فَعَدَدْتُهَا فَإِذَا هِيَ اثْنَا عَشَرَ فَقُلْتُ: أَسْمَاءُ مَنْ هَؤُلَاءِ قَالَتْ هَذِهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ أَوْلَهُمْ ابْنُ عَمِّي وَأَحَدُ عَشَرَ مِنْ وَلَدِي آخِرُهُمُ الْقَائِمُ".

بها وتمت الإشارة في حواشي كثير من صفحات هذه النسخة إلى اختلاف ألفاظ النسخ، ولكن في هذا المورد بالخصوص لا نجد أي اختلاف أو تفاوت بين النسخ السبع المشار إليها.

٢- كان لدى المجلسي نسخ متعددة من الكافي، وقد ذكر في كتابه «مرآة العقول» ضمن شرح كثير من الأحاديث، اختلاف النسخ، ولكنه في هذا المورد لم يذكر أي اختلاف في النسخ.

بناءً على ذلك حتى لو كان ادعاءكم عن أصل «العصري» صحيحاً فإن مسؤولية هذا الخطأ الفاضح تقع على عاتق الكليني لا على عاتق النسخ. ثم يجب أن ننتبه إلى أنه لا يوجد أي تشابه بين كلمة «أحد» وهي كلمة غير معجمة (لا نقاط لها) وكلمة «اثني» المعجمة، حتى يُخطئ النسخ بينهما. وليت شعري! ما هذا الاشتباه والخطأ الذي لم يقع فيه إلا نسخ الكافي ولم يحصل إلا في ألفاظ هذا الأحاديث في هذا الباب، ولم يحصل هذا الخطأ أبداً من قبل النسخ المتعديين لكتب الصدوق والطوسي؟! ولو كان الخطأ من نسخ «الكافي» لشوهدت في النسخ المختلفة له اختلافات في هذا الأمر على الأقل.

٣- ينبغي أن ننتبه إلى أنه كان هناك فرقة تؤمن بثلاثة عشر إماماً وقد أسس أحد أصحاب الحوانيت المذهبية (المستزقين بالمذهب) ويدعى «أحمد بن هبة الله» (حفيد عثمان بن سعيد العمري) فرقة إمامية ثلاثة عشرية!! كما نجد أحاديث الأئمة الثلاثة عشر في كتاب «سليم بن قيس» الموضوع من أساسه. إن ما نقصده هو أن مسألة الأئمة الثلاثة عشر لم تكن مسألة بلا خلفية، ويبدو أنه كان هناك جماعة يسعون إلى ترويح مثل هذه العقيدة.

وقال فريق آخر: لم يُخطئ النسخ بل الأحاديث المذكورة ليست في مقام بيان الاثني عشر إماماً بل تريد أن تُبين أهمية المعصومين الأربعة عشر ومقامهم الرفيع!! فمثلاً عندما يقول الحديث ١٧: "إِنِّي وَاثْنِي عَشَرَ مِنْ وَلَدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زُرُّ الْأَرْضَ يَغْنِي أَوْتَادَهَا!" فإن قصده أن أحد عشر إماماً وابنتي حضرة الزهراء وأنا وأنت (أي في المجموع أربعة عشر نفراً) زُرُّ الْأَرْضَ ولا يريد أن يُبين عدد الأئمة بل يريد أن يُبين أهمية المعصومين!

ونقول:

١- من الواضح أن هذا التبرير إنما قيل اضطراراً. ولو أن الحديث كان حسب زعمكم بشأن مقام المعصومين فلماذا جاء في كتب الشيخ الصدوق وكتاب «الغيبة» للشيخ الطوسي عدد «أحد عشر»؟! وإذا كان المقصود منه عدد الأئمة فلماذا ذكر عدد «اثني عشر» في الكافي؟!

٢- في الحديث ١٨ - وسنده نفس سند الحديث ١٧ - قيل: اثني عشر شخصاً من أولادي تُقْبَاءُ، والنقيب يعني الزعيم والرئيس وكبير القوم ولكن حضرة الزهراء لم تكن زعيمة القوم وكبيرتهم، خاصة أن النبي ﷺ لم يُشير في هذا الحديث إلى نفسه حتى نقول: إن قصده بيان مقام المعصومين! وقد استبعد المجلسي أيضاً هذا الاحتمال.

٣- أورد الكليني نفسه هذه الأحاديث في باب لا يتسق مع التوجيه والتبرير الذي

ذكرتموه، لأنه يريد أن يُعرّف لنا عدد الأئمة وأسماءهم وأوصافهم واحداً واحداً بالاستشهاد بسائر الأحاديث.

٤- لقد فهم علماء من أمثال آية الله الخوئي والعلامة الششتري (التستري) والأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني وكثيرون آخرون من أحاديث الباب ١٨٣ هذه ذكرها لثلاثة عشر إماماً.

تذكير: اعلم أن العشرين حديثاً التي لا اعتبار لها والتي جمعها الكليني المتوفى سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ هجرية في كتابه هنا كانت أفضل الأحاديث التي وجدها ولو وجد أحاديث أوضح منها وأفضل وأقل عيوباً لما توانى عن ذكرها قطعاً. ولكن بعد الكليني تواصل الكذب ووضع الحديث في هذا الموضوع إلى درجة أنه في أواسط القرن الرابع الهجري أورد الشيخ الصدوق (ت) في كتابه «كمال الدين» حوالي ٢٥ حديثاً، وفي أواخر القرن الهجري الرابع أورد صاحب كتاب «كفاية الأثر»^(١) حوالي مئتي حديثاً في التصريح بالنص الإلهي على الأئمة الاثني عشر!! (فتأمل جداً).

إضافةً إلى ذلك، وكما أثبت أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه القيم «شأهرآه اتحاد» [طريق الاتحاد]، (ص من ٢٣٣ إلى ٢٦٦)، فإن الأئمة وذريتهم وأصحابهم من أمثال «أبي حمزة الثمالي» و«أبي جعفر الأحول» و«هشام بن سالم» و«زرارة بن أعين» و«أبي بصير» و«المفضل بن عمر» و«محمد بن عبد الله الطيار» و«أحمد البرقي» و«فيض بن مختار» (الباب ١٢٨، الحديث ١) و«داود الرقي» (الباب ١٢٩، الحديث ٣) وآخرون عديدون لم يكن لهم أي خبر عن هذه النصوص^(٢). وإذا كان الأمر كذلك فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه: لو كان لتلك النصوص وجود فكيف لم يسمعها أصحاب الأئمة ولم يكونوا يعلمون عنها شيئاً؟ رغم ذلك أصبح في زماننا الاعتقاد بالإمامة المنصوص عليها من الله من ضروريات المذهب، وذلك اتباعاً وتقليداً لعدة من الكذابين الوضّاعين، وأصبح كل من يناقش في هذا الموضوع يُعدّ ناقص الإيمان والدين!!

لو كان لهذه النصوص أصالة لعلّم بها أبناء الأئمة وأقرباؤهم الذين كان لكلٍ منهم مقام رفيع وكانوا معروفين بالعلم والتقوى، ولما نهض بعضهم وقام لأخذ زمام الخلافة بيديه ولما بايعهم الناس. ونذكر هنا ببعض هؤلاء:

١- جناب «مُحمَّد بن الحنفية» رحمه الله الذي اعتبره جمعٌ غفيرٌ من المسلمين عُرفوا باسم الكيسانية إمام المسلمين وقائدهم.

٢- جناب «زَيْد بن عَلِيّ بن الحسين» -رضوان الله عليه- الذي بايعه الناس. ولو كانت تلك النصوص موجودة من قبل لما بايعه أهل الكوفة الذين جلسوا سنوات عديدة تحت منبر عليّ بن أبي طالب (ع).

٣- جناب «مُحمَّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن المجتبي» عليهم السلام المعروف بالنفس الزكية والذي كان من أكابر أهل البيت وبايعه أهل المدينة، لاسيما بنو

(١) يقصد الشيخ والفقير: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي القمي من الرواة عن الصدوق، ومن شيوخ الإمامية في القرن الرابع الهجري. ألف كتاب: «كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر». (المنزّج)

(٢) اكتفينا هنا بذكر بعض الأسماء كنموذج فقط وللمزيد من التفاصيل يُرجع الباب ١٢٩ من الكتاب الحالي.

٤- الشهيد الجليل جناب «الحُسَيْن بن عَلِيّ بن الْحَسَن بن الْحَسَن بن الْحُسَيْن» - عليهم السلام - المشهور بشهيد فَحْ (٢) الذي اعتبره جميع المُحَدِّثِينَ - بما في ذلك الحاج الشيخ عباس القمي في كتابه «منتهى الآمال» - ذا قدر جليل ومكانة عالية وذكروا له فضائل كثيرة. رُوي عن حضرة الجواد (ع) أنه قال: "لَمْ يَكُنْ لَنَا بَعْدَ الطُّفِّ [أي كربلاء] مَصْرَعٌ أَعْظَمُ مِنْ فَحْ" (٣). لقد قام الحسين بن عَلِيّ بن الحسن لإحراز منصب الإمامة وزعامة المسلمين وقاتل بني العباس واستشهد معه عددٌ كبيرٌ من الأشراف العلويين (من ذرية النبي وأولاد عَلِيّ وفاطمة) في فَحْ. فكيف يُمكن لمثل هؤلاء الأجلاء الذين كانوا مُضَحِّين بأنفسهم، أن يثوروا لأجل أخذ زعامة المسلمين بأيديهم إذا كان هناك نصوص سابقة من الله ورسوله على الأئمة الاثنى عشر؟!

٦- جناب «سليمان بن عبد الله المحض» الذي استشهد أيضاً في فخ.

٨- جناب «إبراهيم بن عبد الله المحض» الذي كان رجلاً عالماً وفاضلاً وثار في البصرة واسْتَشْهَدَ في منطقة «با خمرى».

قِيلَ إِنَّ أَحَدَ الشَّعْرَاءِ قَالَ فِي ذَلِكَ بَيْتاً يَذَمُّ فِيهِ هَارُونَ:

غَدْرُ الرَّشِيدِ بِيَحْيَى كَيْفَ يُكْتَتَمُ؟

ويحيى هذا ذاته كَتَبَ - كما جاء في الحديث ١٩ من الباب ١٣٨ من الكافي - رسالةً إلى حضرة الكاظم (ع) قال فيها:

«شَاهَرَاهِ اِتِّحَادِ» [طَرِيقِ الْاِتِّحَادِ]، (ص ۲۳۷ فما بعد).

(٢) «فَخَّ» منطقة تقع على بعد فرسخ من مكة المكرمة.

(٣) المَجْلِسِيُّ، بحار الأنوار، ج ٤٨، ص ١٦٥. (المُتَرَجِّمُ)

"أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُوصِي نَفْسِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِهَا أُوصِيكَ، فَإِنَّهَا وَصِيَّةُ اللَّهِ فِي الْأَوَّلِينَ وَوَصِيَّتُهُ فِي الْآخِرِينَ. خَبَّرَنِي مَنْ وَرَدَ عَلَيَّ مِنْ أَغْوَانِ اللَّهِ عَلَى دِينِهِ وَنَشْرِ طَاعَتِهِ بِمَا كَانَ مِنْ تَحَنُّنِكَ مَعَ خِذْلَانِكَ، وَقَدْ شَاوَرْتُ فِي الدَّعْوَةِ لِلرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ (ع) [يعني إلى إمامة شخص من آل محمد يرضى به أكثرية المسلمين]، وَقَدْ اخْتَجَبَتْهَا وَاخْتَجَبَهَا أَبُوكَ مِنْ قَبْلِكَ، وَقَدِيمًا ادَّعَيْتُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ [أي ليس مقصوراً عليكم ومنحصرًا بكم] وَبَسَطْتُمْ أَمَالَكُمْ إِلَى مَا لَمْ يُعْطِكُمُ اللَّهُ فَاسْتَهْوَيْتُمْ وَأَضَلَلْتُمْ! وَأَنَا مُحَذِّرُكَ مَا حَذَّرَكَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ."

فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ الْكَاظمِ (ع):

".... أَنَا نِي كِتَابُكَ تَذَكُّرُ فِيهِ أَنِّي مُدَّعٍ [أي للإمامة] وَأَبِي [أي حضرة الصادق] مِنْ قَبْلُ، وَمَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنِّي! وَسَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ...."

وينبغي أن نتذكر أنه كما أمر النبي الأكرم (ع) بالأمر القرآني القائل: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ

الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء/٢١٤]. والذي أوجب عليه أن يدعو أقرباءه وعشيرته إلى أصول الشريعة قبل الآخرين، فذلك الأئمة أيضاً كان عليهم أن يدعو أقرباءهم وعشيرتهم إلى حقائق الشريعة وأصولها أو على الأقل أن يُخبروهم عنها. فكيف من الممكن للإمام منصوب من عند الله أن لا يُخبر حتى أقرب المُقَرَّبِينَ إليه عن إمامته التي نصَّ عليها الله؟ لو كان هناك نصُّ ديني سابق في هذا المجال لَمَا أخفاه الإمام وَلَمَا سكت عن إبلاغه. وثانياً: لما بقي جناب يحيى عديم الإطلاع عليه ولما أنكر مثل ذلك النص مع كل ذلك الفضل والتقوى والعلم الذي عُرف به.

١٠- «عبد الله الأفتح» ابن الإمام الصادق (ع)، وابنا حضرة الكاظم (ع): «أحمد بن موسى» و «زيد بن موسى» اللذين قاما لأخذ منصب الإمامة واستلام زعامة الأمة.

١١- جناب «محمد بن جعفر الصادق» الذي قام في مكة وبإيعاه الناس بوصفه خليفة رسول الله (ص)، وسمَّوه أمير المؤمنين. وقد أرسل هارون الرشيد إليه حضرة «علي بن موسى الرضا» ناطقاً باسمه لتهدئته ومنعه من الثورة ولكنه لم يقبل اقتراح حضرة الرضا (ع) واستعد للقتال.

١٢- جناب «أحمد بن عبد بن الله بن إبراهيم بن إسماعيل الديباج بن إبراهيم بن الحسن المجتبي (ع)» الذي ثار في مصر عام ٢٧٠ هجرية لنيل منصب إمامة الناس، فاستشهد.

١٣- «مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدِّيْبَاغِ» الذي خرج أيام خلافة المأمون، بمعونة أبي السرايا وعلا أمره.

١٤- «إدريس بن عبد الله المحض» الذي كان من أنصار وأعوان «الحسين بن علي» شهيد فخ وَ قَرَّ بعد شهادته إلى أفريقيا ودعا أهل «فاس» و«طنجة» إلى إمامته، وقبل الناس إمامته وبإيعاه وشكّل حكومة في تلك البقاع.

من هذا يَتَبَيَّنُ أن ادِّعَاءَ أصحاب الدكاكين المذهبية الذين قالوا إن المقصود من ثورات الأشراف العلويين - رحمهم الله - دعوة الناس إلى الرضا من آل محمد، أي إلى أحد الأئمة الاثني عشر المعروفين حالياً، ادِّعَاءُ كاذب، إذ من الواضح تماماً أنهم إنما ثاروا ليستلموا زمام الإمامة بأنفسهم وينشروا دين الله ويحاربوا الظلم لا أنهم كانوا يعتبرون الإمامة حقاً إلهياً منحصرأً بأفراد مُعَيَّنِينَ.

والأهم من كل ذلك أن الأئمة أنفسهم لم يكن لهم أي علم بتلك النصوص، فكما نعلم عَرَفَ الإمام الصادق عليه السلام في بادئ الأمر بابنه إسماعيل على أنه الإمام من بعده، لكن إسماعيل توفي قبل وفاة أبيه! فقال الصادق: بدا لِيَّ. وقد أشار الحديث العاشر في الباب ١٣٢ من «الكافي» إلى هذا الموضوع.

وأعلن حضرة الهادي (ع) في بادئ الأمر أن ابنه «أبا جعفر السيد محمد» هو الإمام من بعده، لكن لما توفي السيد محمد قبل وفاة أبيه قام الإمام الهادي بالتعريف بابنه الحسن على أنه الإمام من بعده. ولم يكن حضرة الكاظم (ع) - كما رأينا في الحديث ١٤ في الباب ١٢٩ - يعلم حتى أواخر عمره مَنْ سيكون الإمام من بعده. في حين أنه لو كان لأولئك الأئمة الأجلاء أي علم بحديث اللوح والأحاديث التي فيها النص على أسماء الاثني عشر إماماً لما قام الصادق ولا الهادي أبداً بالتعريف بإسماعيل أو السيد محمد على أنهما صاحبا منصب الإمامة من بعدهما.

إضافةً إلى ذلك فقد جاء في الحديث ٩ من الباب ١٢٨ أن الإمام الصادق (ع) قال: «فيض بن مختار»: "أما إِنَّهُ لَمْ يُؤَدِّنْ لَنَا فِي أَوَّلِ مِنْكَ". يعني أَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّنْ لَنَا فِي الْبَدَايَةِ أَنْ تُعَرِّفَ الْإِمَامَ التَّالِيَّ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

هذا في حين أنه جاء في حديث اللوح أن حضرة الزهراء - عليها السلام - أرَت جابر بن عبد الله لوحاً يحتوي على أسماء اثني عشر إماماً وأن الإمام الباقر (ع) - في مسعى منه لإقناع أخيه جناب «زيد بن علي» (رح) - طلب من جابر أن يُخبر زيدا عما رآه في ذلك اللوح^(١). وفي الحديث الأول من الباب ١٨٣ أيضاً في زمن أمير المؤمنين علي عليه السلام ذكر الخُصِر أسماء الاثني عشر إماماً.

فإن قال قائل لماذا تَمَّ وضع هذه الأحاديث؟ فالجواب أنه كانت هناك عدَّة أسباب وعلل لوضع مثل هذه الأحاديث:

(أ) لَمَّا تعرَّض أولاد عليّ (ع) -الذين كانوا أشخاصاً مُتقين وعلماء فضلاء وسادة أجلاء- إلى الظلم والاضطهاد والقتل، انجذبت إليهم قلوب الناس الذين كانوا يكرهون ظلم ملوك بني أمية وبني العباس. وكان أولئك الناس يتمنون زوال حكومة الظلم تلك، وأن تنتقل الخلافة والحكم إلى أيدي أولاد عليّ الأطهار أولئك، لعلَّ ذلك يُحسِّن من أوضاع الناس والمجتمع. لذا أخذوا بوضع الأحاديث في حق أولاد عليّ (ع) فقبل الناس تلك الأحاديث دون تحقيق وتأمل بسبب الحبِّ والاحترام الذي كان في قلوبهم لتلك الشخصيات الجليلة.

(ب) ومن ناحية أخرى، لَمَّا كان أعداء الإسلام الحقودين والمعاندين يرون قوة الإسلام وشوكته المُتصاعدة وتحترق قلوبهم لذلك، ولما كانوا عاجزين عن محاربة المسلمين بشكل علني وعملي، رأوا أن أفضل عمل يُمكنُهُم القيام به لإيجاد الفرقة والتصارع بين المسلمين ولإبعاد المسلمين عن حكوماتهم أن يضعوا أحاديث تُفيد أن تلك الحكومات حكومات غير شرعية وأن الحكومة الحقَّة منحصرةٌ بأفراد آخرين وأن الخلفاء بدلوا دين الله وأنه لا بُدَّ من مُعاداة الحُكَّام. مُعظم هذه الأحاديث الموضوعية وُضعت في القرن الهجري الثالث الذي وصلت فيه الدولة الإسلامية إلى أوج قُوَّتها، في حين أن جميع هذه

(١) لقد درسنا هذا الحديث ونقدناه بالتفصيل في الصفحات ٨٦٣- ٨٥٨ من الكتاب الحالي. وانظروا أيضاً دراسة هذا الحديث في كتاب «شَاهِرَاهُ اتِّحَاد» [طَرِيقُ الْإِتِّحَاد]، (ص ١٦٧).

الأحاديث تقريباً لا تتفق مع تعاليم القرآن.

وجاءت الأجيال اللاحقة فقلبت هذه الأحاديث وسعت في تأويلها بأنواع التأويلات الباردة والتوجيهات الباطلة لتصحيح ما فيها من عيوب ودافعت عن المذهب الذي تبنته وقبلت به (نعوذ بالله من العصية).

إن التعصّب المذهبي مع الأسف جعل العلماء يُصوّرون المذاهب التي ليس في كتاب الله أيّ اسم عنها أو خبر، أنها هي دين الله عينه، وجعلوا أموراً لم يعتبرها الله ورسوله من أركان الإيمان جعلوها من أصول الدين وبدؤوا باختراع مئات المعجزات لإثبات إمامة الأئمة المنصوص عليهم واعتبروا تلك الأكاذيب والأحاديث الموضوعة حجة وأن إنكارها ضلال. وهذا ما جعل بعض الناس من أولي الألباب وذوي الخبرة والتفكير يُسيئون الظن في أصل الإسلام. في حين أن الله تعالى نفى أن يكون هناك بعد الرسل أيّ حجة من الله (النساء/ ١٦٥).

(ج) في مثل هذه الأوضاع والأحوال قام جماعة من المحتالين الزنادقة عبّاد الدنيا الانتهازيين - ولم يكن عددهم قليلاً مع الأسف - فوجدوا أن الفرصة مناسبة والمناخ جاهر لوضع أحاديث ونشرها وترويجها وإثبات مقامات عجيبة وغريبة لأئمة الدين وإدعاء ارتباطهم بهم، ليخدعوا بها العوام الذين لا علم لهم بالقرآن، وليتوصلوا من خلالها إلى الجاه والمال. وقد رأينا نماذج لمثل هؤلاء الأفراد بعد وفاة حضرة الكاظم (ع) وحضرة العسكري. راجعوا الباب ١٨١، فصل «تأمل في أحاديث الأبواب السابقة» (ص ٧٤٩)، والباب ١٨٢.

تذكير بمسائل تتعلق بالخلافة

اعلم أنه بعد رحيل النبي ﷺ لم تكن الإمامة ورئاسة المسلمين في الإسلام منحصرة بيد شخص مُعيّن، كما أنه لا يوجد في القرآن الكريم أيّ أثر ولا ذكرٍ لانحصار الإمامة بأفراد مُعيّنين. وخلافاً للنُّبوة، فإن الله تعالى أعطى الحق لكل فرد من المؤمنين أن يطلب من الله أن يجعله إماماً للمتقين من خلال التقوى والعلم وتربية النفس، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا... وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان/ ٧٤].

ويتضح من كلمات عليّ (ع) وأولاده الكرام أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أئمة منصوبين من قبل الله أو أن الله هو الذي نصّ على إمامتهم، بل كانوا يعتبرون أنفسهم أقدر من الآخرين على التصدي لمقام الإمامة وأكثر أهلية لذلك، وكما جاء في كتاب «شَاهِرَاهُ اتِّحَاد» [طريق الاتحاد]، لم يدّع عليّ (ع) لنفسه ولا لابنه حضرة الحسن المجتبي (ع) النصّ من الله على إمامتهما، في حين أنه لو كان هناك نصّ شرعيّ بشأن إمامته أو بشأن إمامة أولاده، لما أظهر الإمام كراهته ونفوره من الخلافة - كما نرى في الخطب ٩١ و ١٣٧ و ١٩٦ و ٢٢٩ من نهج البلاغة - ولما قال: "إِنِّي لَمْ أُرِدِ النَّاسَ حَتَّى أَرَادُونِي وَلَمْ أَبَايِعْهُمْ حَتَّى بَايَعُونِي" (نهج البلاغة، الخطبة ٥٤)، وأمثال هذه التصريحات في نهج البلاغة كثيرة.

وقد بلغت كراهية الإمام للخلافة وإظهاره النفور منها أنه قال: "هَذَا مَاءٌ آجِنٌ وَلِقْمَةٌ يَعْصُ بِهَا أَكْلُهَا" (نهج البلاغة، الخطبة ٥). وروى في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد عن الإمام أنه قال: "إن الله عالم من فوق سمانه وعرشه أني كنت كارهاً للولاية

على أمة مُحَمَّدٍ حتى اجتمع رأيكم على ذلك" (١).

بناءً على ذلك لو كان الله قد نصب عليّاً في مقام الخلافة والإمامة لما صرّح عليّ قطعاً بمثل تلك التصريحات. إضافةً إلى ذلك وكما قلنا مراراً لم يدّع عليّ (ع) أنني وأولادي أنمة منصوبون من قِبَلِ الله وأن الله نصّ على إمامتنا، بل ادّعى هذا الادّعاء مخترعو النصوص الذين ينطبق عليهم المثل: «أكثرُ ملكيّة من الملك!» وقالوا: إن عليّاً كان مُعيّناً في منصب الإمامة من قِبَلِ الله.

هذا في حين أن الإمام عرّف بنفسه قائلاً: "إِنِّي وَاللّهِ لَوْ لَقِيتُهُمْ [معاوية وجنده] وَاحِداً وَهُمْ طِلَاعُ الْأَرْضِ كُلِّهَا [أي من الكثرة] مَا بِالْيَتِّ وَلَا اسْتَوْحِشْتُ" (نهج البلاغة، الرسالة ٦٢).

وكما قلنا (ص ٥٧٨-٦٠٨) صرّح الإمام عليّ (ع) "أَلَا وَإِنِّي أَقَاتِلُ رَجُلَيْنِ رَجُلًا ادّعى مَا لَيْسَ لَهُ وَآخَرَ مَنَعَ الَّذِي عَلَيْهِ" (نهج البلاغة، الخطبة ١٧٣).

فلو كان الخلفاء الذين سبقوه قد أخذوا زمام الخلافة بغير وجه حق وعلى نحو مخالف لأمر الله وشرعه وكانوا مُنكرين لخلافته الشرعية التي أمر الله بها، لنهض حيدرة الكرار (ع) قطعاً إلى مُعارضتهم أو على الأقل لما بايعهم ولا وافقهم.

فإن قيل: لم تكن لدى الإمام إمكانية مُعارضتهم والقدرة على مخالفتهم. قلنا: كان الإمام يستطيع على الأقل أن لا يبايعهم وأن لا يُخلِصَ لهم النصّح وأن لا يُسمّي أولاده بأسمائهم ولا يزورهم ويختلط بهم ويتصل بهم بصلة المُصاهرة (٢)، ولكننا نرى أنه على العكس من ذلك، لم يقتصر فعله على مبايعتهم والنصح لهم وعدم مقاطعتهم فحسب بل قال: "وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَوْهُ إِمَامًا كَانَ ذَلِكَ لِلَّهِ رِضًا" (نهج البلاغة، الرسالة ٦)، ومن الواضح أنه لو كان الله ورسوله قد نصبوا خليفةً وعيّنا إماماً لما كان هناك مجالٌ ولا موردٌ لموضوع الشورى للمهاجرين والأنصار، ولكانت تلك الشورى أمراً زائداً ليس له محل، ولما قال عليّ مثل ذلك الكلام قطعاً، إضافةً إلى ذلك فإن عليّاً اعتبر الذين كان لهم دورٌ ومشاركةٌ في اختيار الخلفاء الذين سبقوه ومبايعتهم، مؤمنين وقال في حقهم: "..... فَإِنْ أَبِي قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ" (فتاؤل).

علاوةً على ذلك وكما لاحظنا في كتاب «شَاهِرَاهُ اتِّحَاد» [طريق الاتِّحاد]، (حاشية الصفحة ٢٧ و ٢٨) أخذ النَّبِيُّ الْأَكْرَمُ ﷺ الميثاق والعهد من عليّ (ع) على أن لا يُخالف من يختاره المهاجرون والأنصار. وهذا القول يتفق مع الأحاديث التي تقول: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَوْمَ الرَّجُلُ قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ" (٣). في حين لو كان عليّ (ع) منصوباً من قِبَلِ الله لما قال النَّبِيُّ ﷺ قطعاً مثل ذلك الكلام، ولما أخذ من عليّ (ع) ذلك العهد والميثاق. إضافةً إلى ذلك، فقد جاء في تفسير «مجمع البيان» نقلاً عن الزجاج والعيّاشي، وجاء

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٦. (المُتَرْجِمُ)

(٢) صرّح الشيخ الطوسي في كتابه «الأمالي» (المجلس الرابع) أن أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر كانت ممرضة حضرة الزهراء (ع) في أيام احتضارها. وهذا إن دلّ على شيء فيدل على أن أسرة عليّ كانت على ارتباط وثيق بأسرة أبي بكر.

(٣) الشيخ الصدوق، «من لا يحضره الفقيه»، ج ٤، ص ١٥. (المُتَرْجِمُ)

أيضاً في تفسير الفمّي وتفسير الصافي أن النبيّ الأكرم O أخبر زوجته عن خلافة أبي بكر وعمر. فمثلاً تقرأ في تفسير الصافي ذيل تفسير الآية ٣ من سورة التحريم: "فقال: إن أبا بكر يلي الخلافة بعدي ثم بعده أبوك. فقالت: من أنباك هذا؟ قال: نبأني العليم الخبير. فأخبرت حفصة به عائشة من يومها".

يلاحظ أن النبيّ O أخبر زوجته هذا الخبر كي يُفرحها ولم يُخبرها به بوصفه خبراً حزيناً مؤلماً! إذ من الواضح أنه لا معنى لتبشير النبيّ زوجته ببشارة مفادها: إن أباك سيخون أمر الله ورسوله ويغتصب الخلافة ويكون سبباً في ضلال الناس!! ولو كان الأمر كذلك لوجب أن ينهي النبيّ فيما تبقى له من أيام حياته بكل قوة وبصراحة تامة الناس عن قبول خلافة شخص غير عليّ المُنصّب من قبل الله، وأن يُرسل مُمثلين عنه إلى المناطق المُختلفة كي لا يبقى سائر المسلمين جاهلين بهذا الموضوع وأن يأخذ في المسجد وأمام الناس العهد والميثاق من أبي بكر وعمر أن لا يسعوا إلى أخذ الخلافة. (فتأمل جداً)

أما سبب عدم رغبة النبيّ بإعلان ذلك الخبر الذي أسرّ به لحفصة فهو أنه O لم يُرد أن يُصيب موضوع الشورى والتشاور بين المسلمين والاهتمام برأي كل فرد من أفراد أهل الحل والعقد، أيّ خدش أو ضرر. لأن النبيّ O كان يريد أن يعمل المسلمون بأية: (أمرهم شورى بينهم) [الشورى/٣٨] فيهتموا بمسألة الشورى المُهمّة ويُطيقوها فيما بينهم وأن تُصبح هذه المسألة سنّة ومنهجاً في اختيار رئيس المسلمين ومالك زمام أمورهم. أما لو انتشر ذلك الخبر لما تشاور المسلمون فيما بينهم بحجّة أن الله أخبر نبيّه O عن تولي أبي بكر الخلافة وبهذه الحجّة لم يعملوا بجديّة واهتمام كافيين بمسألة الشورى والتشاور، في حين أنه بالنسبة إلى رسول الله O كانت تقوية مبدأ الشورى وتحكيمه بين المسلمين - لاسيّما في موضوع اختيار الحاكم والرئيس- مُهمّة جداً أكثر من أهمية الشخص الذي سيُصبح خليفة. (فتأمل)

لهذا السبب نرى أن عليّاً (ع)، الذي كان أفقه المسلمين وكان يعرف أكثر من الجميع رغبة النبيّ الأكرم O ومشربه، كان مُصرّاً قبل الآخرين على الرعاية التامة والكاملة لمبدأ الشورى والاهتمام بآراء الآخرين، ولذلك سعى بجديّة، قبل أن يستلم زمام الخلافة، إلى إعطاء الناس الفرصة الكافية والوقت اللازم للتفكير والتشاور كي لا يتسرّعوا في اختيار الخليفة. ولهذا السبب لما أراد الناس أن يُبايعوه بعد مقتل عثمان، قال لهم، بدلاً من أن يُشير إلى نصّ إلهيّ على خلافته: "... فَإِنْ بَيْعْتِي لَا تَكُونُ خَفِيّاً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ رِضَا الْمُسْلِمِينَ" (١).

(١) انظر تاريخ الطبري، طبعة دار التراث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٤، ص ٤٢٧، أو طبعة ليدن، ج ٣، ص ٤٥٠، وتاريخ ابن أعمش الكوفي، ص ١٦١. ولو أتى المؤلف بالنص الكامل للرواية لكان أوضح في إثبات الفكرة، لذا سأذكرها هنا كما جاءت في تاريخ الطبري: "عن محمد الحنفية، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان، فقام فدخل منزله، فأثاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: إن هذا الرجل قد قُتل، ولا بدّ للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك؛ لا أقدم سابقه، ولا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً، فقالوا: لا، والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك؛ قال: ففي المسجد، فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين." (المنزج)

وقال أيضاً قبل أن يُبَايَع: "فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون" ^(١). وبدلاً من أن يُشير إلى أن الإمامة مقامٌ إلهي يتم الحصول عليه بتنصيب الله تعالى لشخص في هذا المقام، قال، قبل البيعة: "إنما الخيار للناس قبل أن يُبَايَعُوا" ^(٢). وقال أيضاً: "أيها الناس -عن ملاٍ وإذني-، إن هذا أمرٌكم، ليس لأحد فيه حقٌ إلا من أمرتم" ^(٣) ^(٤). (فتأمل)

والعجيب أن المتكسبين بالمذهب والمُدَّعين لحب عليّ (ع) يقولون: إن الإمام صرف النظر عن خلافته الإلهية حفظاً لمصالح الإسلام والمسلمين ومنعاً لوقوع الاختلاف والتفرُّق بينهم، ولكنهم أنفسهم بدلاً من أن يتبعوا الإمام في ذلك ويصرفوا النظر عن ادِّعاء الخلافة الإلهية له ويمتنعوا عن إثارة الفرقة، تجددهم يسعون دائماً وراء الأحاديث المثيرة للخلافة والمُفرِّقة بين المسلمين ويتبعون القاعدة التي تُعجب الشيطان والتي تقول: «خذ ما خالف العامة!!» ويسعون إلى تصوير الأشخاص الذين أثنى عليهم عليّ وتعاون معهم كأشخاص ضالين ومُنافقين.

إن شيعة عليّ الحقيقيين ومُحبيه الصادقين هم نحن الذين نسعى، كما فعل مُقتدانا وأُسوتنا، إلى اجتنب الفرقة وأن لا ننسب الأحاديث الخرافية إليه وإلى أولاده الكرام، وأن لا نغلو في حقهم ولا ننسب إليهم الأمور التي لم يدعوها لأنفسهم بزور الأحاديث الضعيفة. ولله الحمد، إنَّه وليُّ التوفيق.

١٨٤- بَابٌ فِي أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ شَيْءٌ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث، اعتبر المجلِّس الحديث الأول صحيحاً، والثاني مَجْهُولاً كالصحيح، والثالث ضعيفاً. وصَحَّح الأستاذ البهيوذي أيضاً الحديثين الأول والثاني!

في رأينا لما رأى واضعو الأحاديث التي أرادوا من خلالها أن يُعرِّفوا بالأئمة بوصفهم أشخاصاً يعلمون الغيب والتي وضعوا فيها أحاديث تتضمن قصصاً عن إخبارهم بالمُغَيَّبَات، لَمَّا رَأَوْا أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ لَمْ تَتَحَقَّقْ، قَامُوا بِوَضْعِ أَحَادِيثَ هَذَا الْبَابِ لِتَبْرِيرِ عَدَمِ تَحَقُّقِ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَضَعُوهَا. فَقَالُوا فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ إِنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ عليه السلام قَالَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أُخْبِرَ الْإِمَامُ أَمْرًا عَنْ رَجُلٍ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَلَا تَكْذِبُوا الْخَبَرَ وَلَا تُنْكِرُوهُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَظْهَرَ هَذَا الْخَبَرُ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ!!

وفي رأينا الحديث الأول لا اعتبار له لوجود «أبي بصير» ^(٥) في سنده الأول

(١) انظر الطبري، تاريخ الأمم والملوك، طبع ليدن، ج ٣، ص ٤٥٥، ونص روايته: "عن الشعبي، قال: لما قتل عثمان أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة، وقالوا له: ابسط يدك نُبَايَعُكَ، قال: لا تعجلوا فإنَّ عمر كان رجلاً مباركاً، وقد أوصى بها شوري، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون". (المُتَرَجِّمُ)

(٢) انظر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٣٣، والشيخ المفيد، الإرشاد، ص ١١٥، وكتاب مستدرک نهج البلاغة، ص ٨٨. (المُتَرَجِّمُ)

(٣) تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٣٥، (أو ج ٣، ص ٤٥٦ من طبعة ليدن)، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ١٢٧، والمجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٧. (المُتَرَجِّمُ)

(٤) نقلاً عن «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طريق الاتحاد]، (حاشية الصفحة ٢٩).

(٥) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحة ٨٢٦ من الكتاب الحالي.

وجود «علي بن إبراهيم» أيضاً الخرافي القائل بتحريف القرآن ووجود أبيه مجهول الحال أيضاً. وكما قلنا في الحديث الأول من هذا الباب، ذكر أن اسم أم حاضرة مريم (ع) «حنة» أما في الحديث ٤ من الباب ١٧٧ فجاء أن اسم أم مريم كان «مرثى»!

في الحديث الأول يقول: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى عِمْرَانَ أَنِّي وَاهِبٌ لَكَ ذَكَرًا سَوِيًّا مُبَارَكًا يُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأُبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَجَاعِلُهُ رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَحَدَّثَ عِمْرَانُ امْرَأَتَهُ حَنَّةَ بِذَلِكَ وَهِيَ أُمُّ مَرْيَمَ فَلَمَّا حَمَلَتْ كَانَ حَمْلُهَا بِهَا عِنْدَ نَفْسِهَا غَلَامٌ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى... وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى أَيْ لَا يَكُونُ الْبِنْتُ رَسُولًا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ فَلَمَّا وَهَبَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَرْيَمَ عِيسَى كَانَ هُوَ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عِمْرَانُ وَوَعَدَهُ إِيَّاهُ فَإِذَا قُلْنَا فِي الرَّجُلِ مِمَّا شِئْنَا وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ فَلَا تُذَكِّرُوا ذَلِكَ"

ونقول: إن الإمام لم يقل قطعا مثل هذا الكلام لأن الله تعالى - حسب قولكم - قال لعمران: "إِنِّي وَاهِبٌ لَكَ ذَكَرًا" ^(١)، ولكنه لم يهبه ابناً بل وهبه مريم (ع)، فهل مريم - نعوذ بالله - عمران؟ وهل الهبة لمريم هي الهبة لعمران؟!

ليس لدينا دليل على أن الله الذي هو عالم الغيب، لا يُخبر بخبر دقيق وكامل مطابق للواقع. إن الإخبار بتلك الصورة [المذكورة في الحديث] لم يتحقق بصورة دقيقة تامة، مع أن الله تعالى أصدق القائلين [سورة النساء/ ٧٨ و ١٢٢]. والله مُنْزِعٌ عن أن يكون خبره فاقداً للصدق الكامل والدقيق. إن الله أفصح القائلين وإذا كان يقصد في كلامه حفيد «عمران» لبيّن ذلك بلا أي شبهة أو إبهام على نحو يفهم منه هذا المقصود ذاته لا شيء آخر. (فتأمل)

وقد حاول المَجْلِسِيُّ توجيه هذين الحديثين فلَقَّ كلاماً فيما يلي نصّه، قال: "وحاصل الحديث أنه قد يحمل المصالح العظيمة الأنبياء والأوصياء صلوات الله عليهم على أن يتكلموا على وجه التوراة والمجاز، وبالأمر البدائية [أي الأمور التي سيقع فيها «البداء»] على ما سطر في كتاب المحو والإثبات، ثم يظهر للناس خلاف ما فهموه من الكلام الأول فيجب أن لا يحملوه على الكذب، ويعلموا أن المراد منه كان غير ما فهموه كمعنى مجازي أو كان وقوعه مشروطاً بشرط لم يذكره.

ومن جملة تلك الأمور زمان قيام القائم وتعيينه من بين الأئمة عليهم السلام [أي فيمكن أن يُخبر الإمام بخبر ولكنه لا يقع بشكل مطابق تماماً وبدقة لما أخبر، وهذا لكي] لنلا بيأس الشيعة وينتظروا الفرج ويصبروا ويُسَلِّوا أَنْفُسَهُمْ فيما يرد عليهم من خلفاء المخالفين وسلطينهم، فربما قالوا فلان القائم أي القائم بأمر الإمامة، وفهمت الشيعة أنه القائم بالسيف، أو أرادوا أنه إن أذن الله له في ذلك يقوم به، أو إن عملت الشيعة بما يجب عليهم من الصبر وكنمان السر وطاعة الإمام يقوم به، أو قال الصادق عليه السلام مثلاً ولدي القائم والمراد به السابع من ولده لا الولد بلا واسطة، ومثّل عليه السلام ذلك بأن الله أوحى إلى عمران إني واهب لك ذكراً، وكان المراد ولد الولد، وفهمت حنة أنه الولد بلا واسطة" ^(٢).

(١) أي أنه خاطب مخاطبه بصيغة المفرد ولم يقل: أعطيك ابناً، كي نقول: إن قصده آل عمران، ولم يُخبر «عمران» بالرؤيا حتى نقول: إنه لم يُفسر حلمه تفسيراً صحيحاً.

(٢) المَجْلِسِيُّ، مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية (طهران)، ج ٦، ص ٢٣٧.

في هذا الكلام التوجيهي الذي لَفَّقَهُ الْمَجْلِسِيُّ عيوبٌ ونقاطٌ كثيرةٌ تستحق النقد، ولكننا سنكتفي بذكر بعض النقاط تجنباً للإطالة:

أولاً: لم يكن الشيعة زمن الأئمة يعيشون أبداً في ضيق وشدة مشابهة للضيق والشدة التي عاشها المسلمون في صدر الإسلام في العهد المكي لاسيما في شعب أبي طالب، ورغم ذلك لم يتكلم النَّبِيُّ الْأَكْرَمُ ﷺ مع أتباعه بتلك الصورة الملتوية بل كان يحول دون تسرب السَّام والإحباط واليأس إلى قلوبهم من خلال قراءة القرآن عليهم وتوصيتهم بالدعاء والتحمل والصبر الجميل.

وثانياً: بيان الشريعة بياناً عُرْفِيًّا، أمَّا تلك الطريقة المزعومة من التكلم فهي مخالفة للعرف.

وثالثاً: يقول عنوان الباب: إن ما لم يتحقق في الشخص يتحقق في ولده أو حفيده، ولم يقل إنه سيتحقق في ابن ابن ابن ابنه!! فبأي مجَوِّز يقول الْمَجْلِسِيُّ: إذا قال الإمام ابني هو القائم فيُحتمل أن يكون مراده حفيد حفيد حفيده!! هل يُمكن لأي إنسان منصف أن يقول مثل هذا الكلام! ألا يتلاعب هؤلاء بالدين! حسب قولهم لو قال الإمام شيئاً بحق شخص ولم يتحقق ما قاله فمن الممكن أن يتحقق في ابن ذلك الشخص أو حفيده. وعليكم أن تعتبروا أن قصد الإمام من البداية كان ابن ذلك الشخص أو حفيده! مثلاً لو قال الإمام: إن زيداً خائن أو خادم فيُحتمل أن لا يكون زيدٌ ذاته خائناً أو خادماً بل يكون ابنه أو حفيده هو الخائن أو الخادم!!

فنقول: لو كان للإمام الحق في أن يقول عن شخص شيئاً مخالفاً للواقع فيجب أن يكون للمأمومين أيضاً مثل هذا الحق، لأن الإمام أسوة للمأمومين! وفي الحديث الثالث رُوِيَ عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "قَدْ يَقُومُ الرَّجُلُ بِعَدْلِ أَوْ بِجَوْرِ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ قَامَ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ ابْنَهُ أَوْ ابْنَ ابْنِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَهُوَ هُوَ!!".

فليت شعري! هل نستطيع القول: بما أن ابن حضرة نوح -عليه آلاف التحية والثناء- كان شخصاً غير صالح، فيجوز أن نقول إن نوحاً غير صالح، ويكون مرادنا أن ابنه غير صالح!! أو أن نقول: إن «أزر» صالح ثم نقول: إن مرادنا أن ابنه حضرة إبراهيم (ع) هو الصالح!! إن مثل هذا الأمر مخالف للحق والعدل! كيف يجوز أن نُحْمِلَ شخصاً صفةً أو لقباً ليس أهلاً لها ولا مستحقاً لها؟! ألا يخالف مثل هذا العمل القرآن الكريم الذي يقول: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام/ ١٦٤]، ^(١) ويقول: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ﴾ [المدثر/ ٣٨]، ويقول أيضاً: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة / ١٠٥]؟ لا يجوز أن يُحْمَلَ شخصٌ نتائج أعمال شخص آخر، ومن ذلك أن يحمل صفته أو لقبه. قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات/ ١١]. في حين أنه حسب قاعدة هذا الباب يُمكن أن نُلْقِبَ أباً بلقب هو في الأصل لابنه أو لحفيده!!

١٨٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) كُلَّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى هَادُونَ إِلَيْهِ
أورد الكليني في هذا الباب ثلاثة أحاديث، ولم يُصَحِّح الْمَجْلِسِيُّ ولا البهبوديُّ أيّاً منها. اعتبر الْمَجْلِسِيُّ الحديث الأول مجهولاً والحديثين التاليين ضعيفين. وفي الواقع أن سند

(١) جاءت الآية المذكورة في سور الإسراء وفاطر والزمر والنجم أيضاً.

الحديثين الأخيرين في غاية الضعف.

في الحديث الأول أخر الإمام - الذي يقول الكليني إنه عالم بالغيب وعليم بما في صدور الناس! - سائله شهراً كاملاً، وفي نهاية المطاف قال له: لست المهدي الموعود! ونحن لا نظن بشخصية الإمام الرفيعة أبداً مثل هذا الظن بأنه يمكن أن يتصرف مع محبيه بمثل هذا التصرف.

في الحديث الثالث ادعى عدد من الكذابين عن «عبد الله بن سنان»^(١) أن الإمام الصادق عليه السلام قال: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ». [الإسراء / ٧١] قَالَ: إِمَامِهِمُ الَّذِي بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ وَهُوَ قَائِمُ أَهْلِ زَمَانِهِ!!".

ونقول: أولاً: سورة الإسراء مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أي نقاش حول الإمام والإمامة.

ثانياً: الآيتان ٧١ و ٧٢ من سورة الإسراء تتحدثان عن يوم القيامة ولا علاقة لهما بالإمام سواء كان قائماً أم غير قائم، وكلمة «إمام» في هذه الآية - كما قلنا من قبل - معناها «صحيفة الأعمال» وليست بمعنى الإمام الذي هو مرشد الناس وقائدهم، ومن المقطوع به أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم أفضل من جميع الآخرين أن الآية - بدلالة القرائن التي فيها - لا علاقة لها بالإمام والإمامة (راجعوا ما ذكرناه حول هذه الآية في الصفحة ٢٣٢ من هذا الكتاب).

ثالثاً: لو كان ما ذكره الحديث من تفسير للآية صحيحاً فأني معنى سيكون للآية في زماننا هذا حيث لا إمام بين أظهرنا؟

١٨٦- بَابُ صَلََةِ الْإِمَامِ (ع)

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث، اعتبر المجلسي الحديث ١ مرفوعاً والأحاديث ٢ و ٣ و ٥ ضعيفةً والحديث ٦ مرسلاً والحديث ٤ مؤثقاً والحديث ٧ مؤثقاً كالصحيح. أما الأستاذ البهبودي فلم يُصَحِّحْ أيّاً من أحاديث هذا الباب.

أحاديث هذا الباب مروية عن أشخاص منحرفين وضعفاء من قبيل «المفضل بن عمر» و «خَيْرِي بن علي الطحان» و «يونس بن ظبيان» و «محمد بن سنان» و «علي بن الحكم» و «إسحاق بن عمار»^(٢). وفي رأينا أن الذي وضع هذه الأحاديث هم الأشخاص الذين كانوا يأخذون المال من الناس بحجة أنهم وكلاء للإمام أو نوابه، كي يصلوا من خلال هذه الأحاديث إلى الجاه والمال.

يقول الحديث الأول: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَاجُ إِلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ فَهُوَ كَافِرٌ!!". ونسأل: لماذا هو كافر؟ هل إذا ظن شخص أن حاكم المسلمين ومن بيده زمام أمورهم يحتاج إلى مال الناس وعليه أن يأخذ راتباً من بيت مال المسلمين يكون قد أنكر أصلاً من أصول الإسلام أو فرعاً من فروعها؟! هل يمكن تكفير مثل هذا الشخص؟ هذا، وقد تم الاستشهاد في الجزء الأخير من الحديث بالآية ١٠٣ من سورة التوبة مع أن معناها الظاهر

(١) للتعرف على حاله راجعوا الصفحات ٣٣٢ و ٧٤٨ - ٧٤٢ من الكتاب الحالي.

(٢) لقد تم التعريف بأحوال جميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

كما قال مؤلف «مجمع البيان» وأكثر المُفسِّرين، يتعلّق بفريضة الزكاة. وفي الواقع لا علاقة للآية بالخُمس وبسهم الإمام وسائر الوجوه الشرعية، ولا بُدَّ من دفع الزكاة إلى الحاكم مبسوط اليد كي يُنفقها في المصارف التي حددها القرآن. وللأسف، لقد وضع الرواة الكذّابون أحاديث تحصر وجوب الزكاة في تسعة أشياء فقط، ووضعوا لتلك الأشياء التسعة أيضاً شروطاً جعلت الشيعة عملياً لا يهتمون بدفع الزكاة! (١)

تمّ الاستشهاد، في الأحاديث التي بعده، بالآية الحادية عشرة من سورة الحديد (٢) التي تتعلّق بالإنفاق، وادّعي أنه لا بُدَّ من أن تُدفع النفقات للإمام وأن دفع درهم واحد للإمام يُعادل جبل «أحد» في الأجر والثواب. بل جاء في أحد الأحاديث (الحديث ٦): «دِرْهَمٌ يُوصَلُ بِهِ الْإِمَامُ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِي أَلْفٍ [أي مليوني] دِرْهَمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنْ وَجُوهِ النَّبِيِّ!!».

فليت شعري! هل لو بنى مسلم مشفىً أو مدرسةً أو مسجداً أو طريقاً بمليون درهم يكون ثوابه أقل من ثواب إعطاء درهم واحد لإمام ليس مبسوط اليد؟! إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يُبين القرآن هذه المسألة كي يعلمها الناس ويُعطوا صدقاتهم وما يُنفقونه من أموال إلى الإمام؟ وماذا يفعل الناس في زماننا حيث لا يوجد إمام يُمكن الوصول إليه؟ لعلمهم سيقولون: يجب إعطاء الأموال والنفقات لوكلائه في قم والنجف!!

١٨٧- بَابُ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ وَتَفْسِيرِ الْخُمْسِ وَخُدُودِهِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ

أورد الكليني في هذا الباب ٢٨ حديثاً. اعتبر المجلسي الحديث ١ مختلفاً فيه، والأحاديث ٢ و٦ و١٠ و١٤ و١٥ و١٨ و٢٠ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ ضعيفةً، والحديث ٤ مُرسلاً، والأحاديث ٥ و١٢ و٢١ مجهولةً، والأحاديث ٣ و٨ و٩ و١٦ و١٧ و١٩ و٢٧ و٢٨ حسنةً، والحديث ١١ حسناً أو مُوثقاً، والحديثين ٧ و١٣ صحيحين. أما الأستاذ البهبودي فقد صحّح الأحاديث ٣، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٧، ١٨، ٢١، و٢٧ فقط.

أحاديث هذا الباب كما هو ظاهر من عنوانه تتعلّق بفروع الدين لكن الكليني أوردها في هذا الجزء من الكافي المُخصّص لأصول الدين! رواية أحاديث الباب الحالي هم ذات الأشخاص الذين تعرّفنا عليهم ضمن رواية الأحاديث التي مرّت معنا في الصفحات الماضية.

أورد الكليني في هذا الباب، قبل ذكر الأحاديث، مقدمةً وأبدى فيها رأيه بأنه لما صار آدم (ع) خليفة الله أعطى الله الدنيا كلها إلى خليفته! وهذا القول خطأ لأن آدم لم يكن خليفة الله، بل الله تعالى جعل آدم خليفةً للموجودات السابقة التي كانت على الأرض وكانت تُفسد فيها وتسفك الدماء. ولم تكن تلك المخلوقات المفسدة السفاكة للدماء مالكةً لكل ما في الدنيا.

وقد فهم الملائكة هذا الأمر أيضاً من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

[البقرة/٣٠]، أي فهموا أن الله سيخلق خليفة يخلف من سبقه من المُفسدين السفاكين للدماء، وذلك لأن الله تعالى لم يقل: «إني جاعل في الأرض خليفتي»، ولم يقل: «خليفة

(١) ألف أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» كتاباً مفيداً جداً حول الزكاة سمّاه «حقائق عريان در اقتصاد قرآن» أي (حقائق واضحة حول اقتصاد القرآن)، أوصي إخواني المؤمنين بشكل مؤكد بقراءته.

(٢) أي قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد/١١]. (المُتَرَجِّمُ)

الله». وقد أوضحنا سابقاً هذا الموضوع. (راجعوا الصفحات ٥٥٤ فما بعد من هذا الكتاب).

من هذا يتبين أن الكليني شأنه في ذلك شأن كُتَّاب زماننا الذين يكتبون ويؤلفون دون تحقيق بل تقليداً من بعضهم لبعض وتحت تأثير الأفكار المشهورة، يتكلم عن آية قرآنية دون تأمل في حقيقة معناها. وهو يقول: "فَكَانَتِ الدُّنْيَا بِأَسْرَهَا لِأَدَمَ وَصَارَتْ بَعْدَهُ لِأَبْرَارِ وَلَدِهِ وَخُلَفَائِهِ [أي للأنبياء والأوصياء ومال الإمام] (١)، فَمَا غَلَبَ عَلَيْهِ أَعْدَاؤُهُمْ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِمْ بِحَرْبٍ أَوْ غَلَبَتْ سُمِّيَ فَيُنَادَى". (أي وكان خاصاً بالإمام) (٢).

هذا في حين أن «الفيء» هو مال بيت المال الذي يجب أن يُنفقَ تحت إشراف الإمام الحاكم الذي بيده زمام أمور البلاد والذي انتخبه المؤمنون واختاروه، في المنافع والمصالح العامة للإسلام والمسلمين، لا الإمام الجالس في بيته وغير مبسوط اليد ولا يستطيع أن يُنفق أموال بيت المال في مصالح المسلمين العامة! (راجعوا ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الباب ١٦٢ من الكتاب الحالي).

← الحديث ١ - في الحديث الأول الذي هو من مرويات «أَبَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ» سيء السمعة ذكر الراوي الآية ٧ من سورة الحشر واقتضى على أمير المؤمنين علي عليه السلام أن يقول: "تَحْنُ وَاللَّهِ الَّذِينَ عَنَى اللَّهُ بِذِي الْقُرْبَى الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ". فقال: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ مِنْهَا خَاصَّةٌ!!».

يعلم كل من له علم بالقرآن وسيرة النبي ﷺ أن الآية المذكورة نزلت بشأن يهود بني النضير. وكانت الحادثة باتفاق الفريقين أنه لما استعد «بنو النضير» لحرب المسلمين قام المسلمون بمحاصرة حصنهم. وفي النتيجة قبل يهود بني النضير أن يخرجوا من المدينة وأن يحملوا ما أمكن لدوابهم أن تحمله من أثاث ومتاع ويتركوا للمسلمين بيوتهم وأراضيهم وما بقي لهم من أموال. بعد هذه الواقعة قام رسول الله ﷺ بتقسيم أموال بني النضير بين المهاجرين الذين كانوا فقراء ولم يكن لديهم بيوت ومتاع، ولم يُعطِ الأنصار الذي كان وضعهم المالي أفضل من المهاجرين شيئاً باستثناء «أبو دجانة» و «سهل بن حنيف» و «الحارث بن الصمة» الذين كانوا فقراء.

كان عليّ (ع) يعرف أفضل من الآخرين هذا الموضوع ومن المحال أن يقول: إن جميع تلك الأموال كانت خاصة بي وبأولادي، وأن رسول الله ﷺ - نعوذ بالله - خالف الشرع ولم يُعطِ منها شيئاً لعليّ والحسين عليهما السلام، أو أعطى ثلاثة أشخاص من الأنصار من أموالنا مع أنه لم يكن لهم حق فيها!!!

يتبين من هذا أن الكليني إضافة إلى جهله بالقرآن كان قليل العلم أيضاً بسيرة النبي ﷺ وتاريخ الإسلام!

نص الآية المذكورة هو التالي: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي

(١) ولنا أن نسأل: أنه في عهد «الفترة من الرسل» لمن كانت أموال الدنيا؟

(٢) قال الشيخ الطوسي في تفسيره «التبيان»: -خلافاً لما ذكره الكليني-: إن الفيء هو المال الذي يؤخذ من العدو دون حرب أو قتال.

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» [الحشر/٧].

← الحديث ٢ - يدعي الحديث الثاني أن الإمام الباقر قال بشأن الآية: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى» [الأنفال/٤١]: إِنَّ «ذِي الْقُرْبَى» "هُم قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخُمُسُ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلَنَا!".

أقول: ولكنكم لو قرأتم بقية الآية للاحظتم أن الآية المذكورة والآيتين قبلها والآيات التي بعدها تتكلم كلها عن الحرب وجهاد المشركين ونزلت في غزوة بدر. حتى أنه جاء في متابعة الآية قوله تعالى: (يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الأنفال/٤١]، ثم قال تعالى في الآية التي بعدها: (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكُوبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال/٤٢].

ثَبِّينَ الآية - كما يُلاحظ بوضوح تام- وضع المسلمين والمشركين في غزوة بدر. لما انتصر المسلمون في تلك الغزوة وغنموا الغنائم، قال تعالى في الآية المذكورة أعلاه: اعلموا أن ما وقع في أيديكم من غنائم الحرب خُمُسُهُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ. أما الكليني فروی في هذا الحديث وفي الحديث الرابع أن المقصود من اليتامى والمساكين وابن السبيل نحن آل محمد!! أي المقصود هم اليتامى من آل محمد والمساكين من آل محمد وأبناء السبيل من آل محمد! ولم يفهم أو تجاهل أنه لو كان اليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد هم المقصودون لكان ذكر كل واحد منهم أمراً زائداً لأنهم جميعاً يدخلون في مفهوم ذوي قربي النبي ولا حاجة لذكرهم مع وجود كلمة «ذِي الْقُرْبَى» في الآية. ولذلك فإن ذكرهم في الآية يدل على أن المقصود هو أيتام جميع المسلمين ومساكينهم، والآية ليست مقصورة على آل محمد، أما طبقاً لرواية الكليني فإن الله قال لرسوله: أعط غنائم بدر إلى أيتام آل محمد!! هذا مع أن رسول الله ﷺ الذي كان حينها على قيد الحياة لم يكن له من آل يتامى ولا مساكين. ولذلك نرى أن النبي ﷺ لم يعط آل أي أبناءه - الذين لم يكن لديهم أيتام- شيئاً من الغنائم، وخلافاً لحديث الكليني الفاسد للاعتبار، لم يُقسَمَ المال بين أهل بيته بل أعطاه لأيتام المسلمين ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

والنقطة الأخرى في الآية التي نبحث فيها، هي كلمة «غَنِمْتُمْ» التي اعترف حتى المجلسي أن مضمون الآية يدل على وجوب الخمس في غنائم دار الحرب سواء كانت من الأموال المنقولة أم غير المنقولة، وأن هذا هو المعنى المتبادر إلى الذهن من الغنيمة في هذه الآية، وتفسير المفسرين أيضاً يؤيد هذا القول لاسيما أن ما قبل الآية وما بعدها يتعلق بالحرب^(١).

إن كلمتي «غَنِمْتُمْ» و«مَغَانِمٌ» -كما يقول أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران»- جاءتا في كافة آيات القرآن في سياق آيات الجهاد ومحاربة الكفار. ومن جملة ذلك سورة الأنفال هذه، بدءاً من الآية ٥٥ وحتى آخر السورة التي والتي تتعلق جميعها بموضوع الحرب

(١) المجلسي، مرآة العقول، ج ٦، ص ٢٤٨.

والجهاد. في وسط هذه الآيات جاء قوله تعالى في الآية ٦٩: **(فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا)**.

وجاءت كلمة «مَغَانِمُ» في الآية ٩٤ من سورة النساء في سياق آيات الحرب حيث أن الآيات قبلها وبعدها تتعلق كلها بالحرب والجهاد [القتالي]. وفي سورة الفتح أيضاً نجد أن كلمة «مَغَانِمُ» التي وردت في الآية ١٥ جاءت في سياق الآيات المتعلقة بالحرب والجهاد.

وجاء في كتاب «وسائل الشيعة» أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "لَيْسَ الْخُمْسُ إِلَّا فِي الْغَنَائِمِ خَاصَّةً". وقال الشيخ الحر العاملي بعد ذكره هذا الحديث: "أقول: المراد ليس الخمس الواجب بظاهر القرآن إلا في الغنائم" ^(١).

بالطبع يسعى أصحاب الدكاكين المذهبية (المُتَكَسِّبِينَ بالدين) من خلال تشبُّههم بالقاعدة الأصولية «المورد لا يُخصَّص الوارد» إلى القول بأن الآية لا تنحصر بغنائم الحرب! ولكن هذا القول خطأ بلا أي شبهة وهو نموذج لـ «كلمة حق يُراد بها باطل»، لأننا لم نُخصَّص الآية بغزوة بدر ولم نُخالف القاعدة الأصولية المذكورة بل نُؤمن أن الآية عامة تشمل بعمومها كل حرب شرعية خاضها المسلمون مع الكفار. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن هذه القاعدة لا تصلح مستمسكاً لتعميم الآية إلى غير الحرب وإلى غير غنائم الحرب، وأن تسريتها وتعميمها إلى غير غنائم الحرب يحتاج إلى دليل، لأن الآية ٤١ من سورة الأنفال كما قلنا لا تشمل إلا غنائم القتال فقط لا غير. ولهذا السبب نرى أن رسول الله ﷺ وعلياً لم يأخذوا أبداً خمس أرباح المكاسب من الناس. (فَتَأْمَلْ)

النقطة الأخرى التي ينبغي أن ننتبه إليها أنه جاء في بعض أحاديث هذا الباب (الأحاديث ٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٨) أن الأئمة سئلوا: عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالصُّفْرِ، وَعَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللُّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ وَالزَّبَرْجَدِ..... ما هو الحق الشرعي فيها؟ فأجاب الإمام: **عَلَيْهَا الْخُمْسُ**. أي أن مقدار الزكاة الواجبة في تلك الأشياء هو: «خُمْسُهَا»، فكلمة «خمس» هنا عدد كسري وليس إشارة إلى فرع مستقل من فروع الدين. وبعبارة أخرى: فإن الزكاة في بعض الأموال هي العُشر وفي بعضها الآخر «نصف العُشر» وفي بعضها «ربع العُشر» وفي بعض الأموال هي «الخمس» ^(٢). راجعوا كتاب «جامع المنقول في سنن الرسول» (كتاب الزكاة، باب ١٣، باب زكاة الركاز والمعدن). ولكن الكليني ومُقلدوه - مع الأسف - يسعون إلى أن يوحوا بأن «الخمس» فرع مستقل بذاته يُضاف إلى سائر فروع الدين.

الأمر الآخر الذي جاء في بعض روايات الباب الحالي - كالأحاديث ٣ و ٧ و ٩ - هو أن «الأنفال» يجب أن تكون بيد رسول الله ﷺ ثم تكون بعده ملكاً للإمام وتحت تصرفه. و«الأنفال» عبارة عن الغابات والأحراش الجبلية والمعادن والأنهار والأراضي الموات، والأراضي التي صالح المسلمون الكفار على أن يعطوها للمسلمين، أو التي

(١) وسائل الشيعة، كتاب الخمس (أبواب ما يجب فيه الخمس، الباب الثاني الحديثان الأول والخامس عشر)، ج ٦، ص ٣٣٨ و ٣٤٢.

(٢) الأحاديث ٢ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من الباب الثاني وأحاديث الباب الثالث والرابع (أبواب ما يجب فيه الخمس)، من المجلد ٦ من وسائل الشيعة أيضاً تؤيد قولنا هذا.

أعرض عنها أصحابها وتركوها [سواء كانوا كفاراً أو مسلمين]، والأشياء الثمينة الخاصة بالسلطين والحكام. من البديهي أن المقصود هنا من «الإمام» - كما قلنا سابقاً - هو الحاكم المالك لزمَام أمور المسلمين الذي اختاره المؤمنون برضاهم والذي يجب أن يكون مبسوط اليد كي يُنفق الأموال في مصالح الإسلام والمسلمين العامة، وليس المقصود الإمام الجالس في بيته الذي لا يملك ذلك الأمر. لكن الكليني ومقلدوه يدعون أن المقصود من «الإمام» هو الإمام المنصوص عليه الذي يتحدث عنه الغلاة!

← الحديث ٥ - يقول الكليني في التعريف برواة الحديث الخامس: "عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَظُنُّهُ السَّيَّارِيَّ".

يعني أنه لم يكن يعلم على وجه الدقة من هو راوي الحديث! وإذا كان هو «السياري» فهو من أضعف الضعفاء^(١).

في هذا الحديث نُسِبَ كذباً إلى الإمام الكاظم (ع) أنه قال: "لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ٥ فَدَكَّا وَمَا وَالَاهَا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ٥ (وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ) [الإسراء/٢٦]. فَلَمْ يَدْرِ رَسُولُ اللَّهِ ٥ مَنْ هُمْ؟ فَرَجَعَ فِي ذَلِكَ جَبْرِئِيلُ وَرَجَعَ جَبْرِئِيلُ (ع) رَبَّهُ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ ادْفَعْ فَدَكَّا إِلَى فَاطِمَةَ (ع)؛ فَدَعَاَهَا رَسُولُ اللَّهِ ٥ فَقَالَ لَهَا: يَا فَاطِمَةُ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ ادْفَعَ إِلَيْكَ فَدَكَّا. فَقَالَتْ: قَدْ قَبِلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ وَمِنْكَ. فَلَمْ يَزَلْ وَكَلَاؤُهَا فِيهَا حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ٥ فَلَمَّا وَلِيَ أَبُو بَكْرٍ أَخْرَجَ عَنْهَا وَكَلَاءَهَا، فَأَتَتْهُ فَسَأَلَتْهُ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: انْتَبِئِي بِأَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ يَشْهَدُ لَكَ بِذَلِكَ، فَجَاءَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَأَمَّ أَيْمَنَ فَشَهِدَا لَهَا، فَكَتَبَ لَهَا بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ [أي أصدر أبو بكر مرسوماً يقضي بعدم التعرض إلى فدك الخاصة بفاطمة]، فَخَرَجَتْ وَالْكِتَابُ مَعَهَا، فَلَقِيَهَا عُمَرُ فَقَالَ: مَا هَذَا مَعَكَ يَا بِنْتُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَتْ: كِتَابٌ كَتَبَهُ لِي ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، قَالَ: أَرَيْنِيهِ! فَأَبَتْ، فَأَنْتَرَعَهُ مِنْ يَدِهَا وَنَظَرَ فِيهِ ثُمَّ نَقَلَ فِيهِ وَمَحَاهُ وَخَرَقَهُ!!".

حقاً إن هذا الحديث من إبداعات الكليني وروايعه! ومنه يُمكننا أن نُدرك مقدار عقله وفهمه وميزان علمه ومعرفته!

أولاً: يدعي الحديث أن النبي ٥ لم يكن يدري من هم: (ذِي الْقُرْبَى)!! ونسأل: هل كان كلام الله - نعوذ بالله - غير بَيِّن ولا بليغ أم أن النبي لم يكن يفهم العربية جيداً حتى لم يُدرك من هم (ذِي الْقُرْبَى)؟

إضافةً إلى ذلك إن كان المقصود من (ذِي الْقُرْبَى) ابنة المُخَاطَب أفلم تكن سائر بنات النبي أيضاً من (ذِي الْقُرْبَى)؟

ثم إن «ذا القربي» معطوف عليه إذ غُطفت عليه كلمات «المسكين» و «ابن السبيل» مما يدل على أن المراد هو المعنى العام لـ (ذِي الْقُرْبَى) وليس المقصود فرداً خاصاً

(١) لقد بيَّنا حاله في الصفحة ١٤٩ من الكتاب الحالي. كما عَرَفْنَا بالراوي الأول لهذا الحديث، أعني «علي بن أسباط» في الصفحة ٥٩١ من الكتاب الحالي.

وبصرف النظر عن كل ذلك، لماذا لم تُقْلُ الآيةُ صراحةً «وَأَتِ بِنَّتِكَ حَقَّهَا» أو «أَتِ فاطمة حَقَّهَا»؟!

ثانياً: إن سورتي الإسراء الروم مكيتان، ولو قبلنا قول الكليني في الباب ١٧١ حول ولادة حضرة الزهراء، يكون عمرها في هذه المرحلة ثمانية سنوات وَمِنْ ثَمَّ فقد كانت صغيرة غير قادرة على الملكية الشخصية.

ثالثاً: في الفترة المكية لم تكن «فدك» قد فُتحت بعد حتى يقول الله لنبيه: ادْفَعْ فَدَكاً إِلَى فَاطِمَةَ(ع)!!

رابعاً: إن واضع الحديث نسي أن حضرة الزهراء كانت قد اصطحب معها علياً إلى أبي بكر ليشهد لها، فلو أراد عُمر كما يدّعي الحديث أن ينتزع كتاب أبي بكر منها بالقوة ويُمرّقه لمنعه علياً من ذلك قطعاً.

خامساً: كان بإمكان حضرة الزهراء (ع) أن تعود ثانية إلى أبي بكر وتأخذ منه نسخة أخرى من الكتاب كي تُفشل ما قصد إليه عمر.

سادساً: لم يكن عمر - كما ذُكر في «شَاهِرَاهُ اتِّحَادٍ» [طَرِيقُ الْإِتِّحَادِ]، (ص ١٢٩) - يستطيع زمن خلافة أبي بكر أن ينقض أحكامه.

سابعاً: لو قبلنا - طبقاً لمفاد هذا الحديث - أن «فدك» كانت ملكاً لفاطمة وأنها تملكتها زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فالأحاديث التي تقول: إن حق فاطمة (ع) أكل وأنهم لم يُعطوها ميراثها - ومن جملتها الحديث ٣ من الباب ١٧١ - كلها كذب، وكذلك الأحاديث التي تقول: إن حضرة الزهراء جاءت إلى المسجد وقالت: كانت فدك ملكاً لرسول الله ﷺ وأنا أرثها بصفتي ابنته، كلها كذب، لأن ما وهبه رسول الله ﷺ زمن حياته وصار ملكاً لفاطمة لا معنى للمطالبة بوراثته.

ثامناً: يدّعي الحديث أن حضرة الكاظم (ع) قال للخليفة العباسي: "خَدَّ مِنْهَا [أي من فدك] جَبَلٌ أُحِدٌ وَخَدَّ مِنْهَا عَرِيشٌ مِصْرٌ وَخَدَّ مِنْهَا سَيْفُ الْبَحْرِ وَخَدَّ مِنْهَا دُومَةُ الْجَنْدَلِ!!" وقال المَجْلِسِيُّ في «مَرَاةَ الْعُقُولِ» - نقلاً عن «القاموس» - "فدك قرية بخيبر". فإذا كان الأمر كذلك فإننا نسأل: هل يُعقل أن يقول حضرة الكاظم (ع) مثل ذلك الكلام المخالف للواقع؟!

تاسعاً: يفيد الحديث أن الخليفة العباسي لم يعترض على كلام حضرة الكاظم! أفلم يكن الخليفة العباسي يعلم حدود فدك حتى لزم الصمت أمام ذلك الادّعاء المخالف للواقع؟ وراجعوا بشأن قضية فدك ما ذكرناه على نحو الاختصار في الكتاب الحالي (ص ١٣١ فما بعد).

عاشراً: ألم يكن الكليني يستخدم عقله عندما دَوَّنَ هذا الحديث حتى يُدرك أن حدود «فدك» ليست أبداً على النحو الذي ذُكر فيه، وأن مثل ذلك الكلام لم يصدر عن الإمام قطعاً وأن هذا الحديث غير قابل للتدوين في كتاب من نوع «الكافي»؟!

في الأحاديث ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ - خلافاً للقرآن الكريم الذي ذكر خمس غنائم الحرب والقتال فقط - تمّ الافتراء على الإمام بأنه قال في تفسير آية (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ

مِنْ شَيْءٍ...»: "هِيَ وَاللَّهُ الْإِفَادَةُ يَوْمًا بِيَوْمٍ!"، أي أن الخمس يُدفع من كل ما يكسبه الإنسان ويستفيده يوماً بيوماً!

إن مثل هذه الأحاديث تُخالف القرآن وتُخالف سنة الرسول الأكرم ﷺ وتُخالف عمل حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي لم يأخذ هو ولا النبي ﷺ من الخمس من كسب الناس وثمره عملهم.

والآية المذكورة لا تتعلّق بأي وجه من الوجوه بالكسب والعمل، والله تعالى لم يقل في الآية: «آتُوا خُمْسَهُ»، في حين أنه لو كان المقصود كل ما يغنمه الإنسان في حياته بما في ذلك ما يناله من كسبه وعمله لقال: «آتُوا»، ولكن لما كان المقصود هو الغنائم الحربية فقط، ولم يكن للغنائم صاحبٌ معيّن، بل أمرها متروكٌ لتصرف إمام المسلمين ومالك زمام أمورهم، إذ هو المسؤول عن فصل الحصة العامة أو حصة بيت المال يعني «الخُمس» عن بقية الغنائم، ثم إعطاء المجاهدين حصّتهم، قالت الآية: «اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ...». فمن هذا يتبيّن أن تعميم الآية لتشمل كل ما يكسبه الإنسان يوماً بيوماً وما يناله من عمله، ليس إلا من تلفيقات الرواة الجاهلين بالكتاب والسنة.

إن أكثر ما يؤلم أصحاب الدكاكين المذهبية المتكسّبين بالدين، وهو الأمر الذي يرفضونه رفضاً تامّاً ويتحايلون بأنواع المعاذير للتفصّي منه وعدم قبوله هو ما جاء في الأحاديث ١٠ و ١٦ و ٢٠ من هذا الباب وأمثالها من أن الإمام وهب للشيعة الخمس وجعلهم في حلٍّ من دفعه. مثلاً في الحديث العاشر يقول الإمام الصادق عليه السلام: "إِنَّ أَبِي [أي حضرة الباقر (ع)] جَعَلَ شِيعَتَهُ فِي حِلٍّ لِيَزْكُوا". وفي الحديث ١٦ قال: "فَإِنَّهُ مُحَلَّلٌ لَهُمْ". أي حُلِّل للشيعة عدم دفع الخمس. وفي الحديث ٢٠ قال: "قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا".

وبناءً على ذلك فلا يجوز للفقهاء أن يأخذوا الخمس من الناس، لكنهم يفعلون ذلك مع الأسف (فتأمّل جداً). وذكّرت في كتاب «وسائل الشيعة» أيضاً أحاديث عديدة حول تحليل الخمس للشيعة وإعفائهم من دفعه وكلها تدل على أنه لا يجب عليهم دفع الخمس^(١).

← الحديث ١٥ - يقول «محمد بن سنان» الكذاب و «يونس بن يعقوب»: "عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: طَلَبْنَا الْأَذْنَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) [لِنَسْأَلَهُ عَنْ خُمْسِ أَمْوَالِنَا] وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا ادْخُلُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فَدَخَلْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مَعِيَ فَقَالَ [الإمام الصادق] لَهُ [أي للرجل الأول]: أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا كَانَ مِنْ ذَلِكَ وَكُلُّ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِكَ مِنْ وَرَائِي فَهُوَ فِي حِلٍّ مِنْ ذَلِكَ".

ولكنه قال للأشخاص الذين دخلوا بعدهما رغم أن حالهم كان مشابهاً لحال الرجلين الأولين: "وَذَاكَ إِلَيْنَا؟ مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، مَا لَنَا أَنْ نُحِلَّ وَلَا أَنْ نُحَرِّمَ!".

والسؤال الذي يطرح نفسه: لو لم يكن للإمام الحق في أن يُحِلَّ شيئاً أو يُحَرِّمَه فلماذا أُلْحِل للرجلين الأولين الخمس؟ وإن كان يستطيع أن يُحِلَّه فلماذا لم يفعل ذلك لبقية الأفراد بل غضب من طلبهم؟! هل يمكن أن يُفتي الإمام في مسألة واحدة بفتويين متناقضتين؟!

(١) وسائل الشيعة، كتاب الخمس (أبواب الأنفال وما يختص بالإمام، الباب الرابع)، ج ٦، ص ٣٧٨ فما بعد.

لقد اضطرَّ المَجْلِسِيُّ طبق عاداته إلى القول بأن الإمام عمل هنا بالتقية! لكن خطأ المَجْلِسِيُّ واضح وذلك لأن هبة الخمس وتحليله أكثر تناسباً مع التقية من عدم تحليله، لأن سائر المذاهب الإسلامية لا يعتبرون الخمس فرعاً مستقلاً من فروع الشريعة. (فَتَأَمَّل)

← الحديث ٢٧ - يروي «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن عن أبيه مجهول الحال: "قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي [الإمام الجواد] (ع) إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَهْلٍ وَكَانَ يَتَوَلَّى لَهُ الْوَقْفَ فَقَالَ: يَا سَيِّدِي! اجْعَلْنِي مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ فِي جِلِّ قَائِي أَنْفُسُهَا. فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ فِي جِلِّ. فَلَمَّا خَرَجَ صَالِحٌ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع): أَحَدُهُمْ يَثْبُ عَلَى أَمْوَالِ حَقِّ آلِ مُحَمَّدٍ وَأَيْتَامِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ وَفَقَرَائِهِمْ وَأَيْتَاءِ سَبِيلِهِمْ فَيَأْخُذُهُ ثُمَّ يَجِيءُ فَيَقُولُ اجْعَلْنِي فِي جِلِّ، أَتَرَاهُ ظَنُّ أَنِّي أَفْعَلُ؟ وَاللَّهِ لَيْسَ أَلْتَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ ذَلِكَ سُؤَالًا حَثِيثًا!!".

فنسأل: لماذا أضلَّ الإمام السائل فقال له: أنت في جِلِّ؟! ربما لو قال له الحقيقة لقام بتعويض ما أنفق. أضف إلى ذلك أنه إذا لم يقل الإمام الحقيقة حتى لو كيله فلمن سيقول الحقيقة إذن؟!!

والعجيب أن «الخمسة» لم يأت في القرآن إلا مرة واحدة فقط ومع ذلك يهتم به علماءنا كل هذا اهتمام البالغ الذي يفوق كثيراً جداً اهتمامهم بـ «الزكاة» التي ذُكرت في القرآن أكثر من مئة مرة!!^(١) هذا في حين أن في القرآن الكريم آيات تدل على أن الزكاة واجبة في كل شيء وفي كل كسب وتجارة وأنها لا تنحصر بالأشياء التسعة التي قالها الفقهاء. لقد قرن الله تعالى في آيات عديدة الزكاة بالصلاة. وكلما كانت أهمية الشيء عند الله أكثر زادت الآيات التي تتحدث عنه، وذلك كالزكاة التي قال تعالى عنها مراراً وتكراراً في كتابه: ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة/٨٣]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ..... وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون/١ - ٤]، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة/٥]، وقال: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور/٣٧].

ومن البديهي أن البيع والتجارة لا يُطلقان على بيع وشراء تسعة أشياء فقط بل يطلقان على كل معاملة مالية. (فَتَأَمَّل)

وليت شعري! هل توجد في القرآن آية حول الخمس - الذي يتحدثون عنه في زماننا - مثل هذه الآية الصريحة التي تتعلق بزكاة التجارة والبيع؟ أين نجد في القرآن ذكر وجوب زكاة الجمال بشكل صريح، أما زكاة التجارة والبيع فلا يوجبها الفقهاء رغم هذا الأمر الصريح بها؟! ماذا سيُجيب الذين لا يوجبون الزكاة في البيع والتجارة ربهم يوم القيامة؟ إذا عرفنا أن القرآن لم يحصر الزكاة في تسعة أشياء فعلينا أن نترك الأحاديث

(١) إن كان مقصود المؤلف كلمة «الزكاة» بعينها فكلامه غير دقيق لأنها لم تأت في القرآن سوى ٢٨ مرة، أما إن كان المقصود كل ما جاء في القرآن من حضٍ على الإنفاق مما رزقنا الله، وعلى إيتاء المال للفقراء والمحرومين و....، وإعطاء حق معلوم من المال للسائل والمحروم، وإقراض الله قرضاً حسناً، وإيتاء الزكاة والصدقات... الخ، فهذا يتجاوز المئة مرة بالتأكيد كما قال. (المتزجُم)

المخالفة للقرآن التي وضعها الوضّاعون الكذّابون، خاصة أن تلك الأحاديث تتعارض مع أحاديث عديدة أخرى موافقة للقرآن لم تحصر الزكاة في تسعة أشياء، كالحديث الذي رواه الشيخ الطوسي في «تهذيب الأحكام» عن الإمام الصادق عليه السلام أنه سئل: «هل في الأرز شيء؟» فقال: نعم. ثم قال: إن المدينة لم تكن يومئذ أرض أرز فيقال فيه، ولكنه قد جعل فيه، وكيف لا يكون فيه وعامة خراج العراق منه»^(١).

هذا الحديث يبين صراحة أنه إن لم يأخذ رسول الله ﷺ الزكاة من الأرز فالسبب في ذلك أن زراعة الأرز لم تكن شائعة في المدينة، وليس سبب ذلك انحصار الزكاة بتسعة أشياء فقط. وقد روي عن رسول الله ﷺ قوله: «فيما سقت الأنهار والعيون والغيوث أو كان بعل العشر، وفيما سقي بالسواني والناضح نصف العشر»^(٢). وقال أيضاً: «فيما سقت السماء أو سقي سيحاً العشر، وفيما سقي بالغرب نصف العشر»^(٣).

وروي عن «محمد بن مسلم» أنه قال: «سألت أبا عبد الله [الإمام الصادق] (ع) عن الذهب كم فيه من الزكاة؟ فقال: إذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة»^(٤). فكما نلاحظ جعل الإمام ملاك زكاة الذهب قيمته ولم يطرح أصلاً قضية كونه مسكوكاً أو غير مسكوك. ويقول القرآن الكريم: «فإن تائبوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم.... فإن تائبوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ونفصل الآيات لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» [التوبة ١١].

ويقول رسول الله ﷺ أيضاً: «جاءني جبرئيل فقال لي: يا أحمد الإسلام عشرة أسهم وقد خاب من لا سهم له فيها أولها شهادة أن لا إله إلا الله وهي الكلمة والثانية الصلاة وهي الطهر والثالثة الزكاة وهي الفطرة.....»^(٥).

وقال أيضاً: «أيها الناس إنّه لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم ألا فاعبدوا ربكم وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيت ربكم وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها نفوسكم.....»^(٦).

- (١) أورد أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» أحاديث عدم انحصار الزكاة في الأشياء التسعة في الجزء الأول من كتابه القيم «حقائق عريان در اقتصاد قرآن» (الزكاة)، فصل «الزكاة في جميع الحبوب والغلات في قول أئمة أهل البيت» (ص ١٢٨ فما بعد). فليراجع ثمة.
- (٢) الميرزا حسين النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل، ج ٧، ص ٨٨. (المترجم)
- (٣) الميرزا حسين النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل، ج ٧، ص ٨٨. (المترجم)
- (٤) الكليني، فروع الكافي، ج ٣، ص ٥١٦. وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٩٢، الحديث ٢.
- (٥) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٤.
- (٦) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٥. وألفت عنايتكم إلى نقطة هامة وهي أنه في الأحاديث التي عُدّت فيها أصول الإسلام وأركانه، أي فروع المهمة، ذُكرت الصلاة والزكاة والجهاد والحج والولاية و.....، ولكن لم يُذكر الخمس أصلاً، وهذا يؤكد ما قلناه من أن «الخمس» ليس سوى نوعاً من الزكاة أي أن مقدار زكاة بعض الأشياء هو الخمس، وليس الخمس فرعاً مستقلاً من فروع الشريعة. (فتأمل)

وكتب رسول الله ﷺ رسالةً إلى عُثْمَانَ قال فيها: "من محمد رسول الله إلى أهل عُثْمَانَ، سلام، أما بعد، فأقرُّوا بشهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وأدُّوا الزكاة....." (١).

وقال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ" (٢). (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ١٤٦). وقال أيضاً: "لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ" (٣). (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ١٣٦).

وفي الدعاء ٤٤ من **الصحيفة السجادية** يسأل حضرة السجاد (ع) ربَّه التوفيق إلى: "أَنْ تُخْلِصَ أَمْوَالَنَا مِنَ التَّبِعَاتِ، وَأَنْ نُطَهِّرَهَا بِإِخْرَاجِ الزَّكَوَاتِ...".

في هذا الموضوع أخبار كثيرة ويجب مراجعة كتاب «الزكاة» للمرحوم «قلمداران»، وكتاب «جامع المنقول في سنن الرسول» الباب الثالث من كتاب الزكاة أي «باب الزكاة في كل شيء».

فإذا كان الأمر كذلك فكيف يُمكننا أن نصرف النظر عن كل هذه الدلائل ونحصر الزكاة في تسعة أشياء فقط؟! إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ! وفي الواقع لقد ضَيَّقَ فقهاؤنا بقدر ما استطاعوا دائرة شمول «الزكاة» بحُجج واهية مختلفة، وفي مقابل ذلك وسَّعُوا ما استطاعوا من شمول «الخمس».

قبل أن نختم هذا الباب أرى من المفيد أن أنقل لكم - بتصرف يسير - رأي أحد علماء الشيعة ومجتهديه الكبار المعروفين وهو آية الله محمد تقي جعفري التبريزي، كما جاء في كتاب «منايع فقه» [أي مصادر الفقه].

في مقال بعنوان «بحث حول عدم انحصار أداء الزكاة في المواد التسعة»، ابتدأ بطرح سؤال يقول: "هل يجب إخراج زكاة المواد التسعة المعروفة فقط أم أن إخراج الزكاة بهذه المواد التسعة كان أمراً مرتبطاً بحكم الدولة وقوانينها في ذلك الحين ويُمكن استناداً إلى التشريعات الفقهية المُستنبطة من المصادر الموثوقة تجاوز هذه المواد التسعة والقول بشمول الزكاة للمواد ذات المنفعة العامة في هذا العصر؟"

ثم كتب يقول في الكتاب المذكور (ص ٧٨ فما بعد):

"هناك أحاديث عديدة أضافت مواد أخرى [غير المواد التسعة] لاسيما الحبوب على ما ذكر وأمرت بإخراج الزكاة من هذه المواد ضمن شروط مُعيَّنة وأن تُصرف مقادير مُحددة منها في مصارف الزكاة.

بناءً على ذلك، لا تنحصر الزكاة بالمواد التسعة بل إن حكمها أعم وأشمل من تلك

(١) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج ٧، ص ٦٠، حديث رقم (٦٨٤٩)، من حديث أبي شدَّاد (رجل من أهل الذِّمَار)، وإسناده ضعيف. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في **معرفة الصحابة**. وانظر **مجمع الزوائد للهيتمي**، ج ١، ص ١٧٨، وقال: "رواه الطبراني في الأوسط وإسناده لم أر أحداً ذكرهم إلا أن الطبراني قال: تفرد به موسى بن إسماعيل". (المُتَرْجِمُ)

(٢) وقد رُوي هذا الكلام عنه عن الإمامين الكاظم والصادق عليهما السلام أيضاً. راجعوا وسائل **الشيعة**، ج ٦، ص ٤، الحديث ٥ و ص ١٥ الحديث ٢١.

(٣) ورُويت هذه العبارة ذاتها عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً. راجعوا وسائل **الشيعة**، ج ٧، ص ٣، الحديث ٢.

المواد بكثير ومجالها أوسع. وهناك أدلة عديدة على عدم انحصار الزكاة بالمواد التسعة نذكرها فيما يلي:

الدليل الأول: لقد أمر الله في حوالي عشرين آية من القرآن المجيد بإخراج المال بصفة الزكاة ببيانات مختلفة، ولم يتم تحديد الكمية أو الكيفية في أيٍّ من تلك الآيات، كما أنه في المواضع الثمانية تقريباً التي أمر فيها بالصدقة - التي فسّرت بأن المقصود منها هو الزكاة - لم يُذكر أي تحديد لمقدار مُحدّدٍ أو خصوصية وشروط مُعيّنة. ومن الجهة الأخرى فإن مفهوم الإنفاق الذي ذكر في آيات عديدة لا يتضمن أي مقدار وكيفية محدّدة.

فالذي يُستفاد من هذه الآيات العامة هو أن أداء المال بعنوان الإنفاق والزكاة ليس مثل أداء ركعتي صلاة الفجر التي هي تعيّنٌ وتعينيّة مولوية، بل الهدف منه اجتثاث الفقر والقضاء على الحرمان والحاجة، والمال الذي يُصرف في هذا السبيل يجعل بقية المال مشروعا وطاهراً.

ورغم أن القاعدة في أصول الفقه تقول: «ما من عامٍ إلا وقد خُصَّ» إلا أنه إذا لاحظنا أن الأحاديث التي تحصر مال الزكاة في المواد التسعة، تُعارضها أحاديث أخرى كثيرة، فإن الآيات التي تدل على عموم وجوب إخراج الزكاة تبقى قابلة للتمسك بها. وطبقاً لعلّة تشريع الزكاة التي ذكرت في الأحاديث الموثوقة (رفع الحاجة بل الحيلولة دون وقوعها) لا بُدَّ أن تُفرض الزكاة على نحو تتحقق به تلك العلة المذكورة.

إن الحكم الشرعي الذي نُصَّ على علّته - أي قيل إن هذا الحكم إنما شرع لتحقيق هذه الغاية - تتسع دائرته وتضيق طبقاً لتحقيق الهدف والعلّة من تشريعه أو عدم تحقيقها. وبالنسبة إلى الزكاة، فلدينا أحاديث تجعل هذه الفريضة في عداد الأحكام منصوصة العلة، يعني أنه قد وردت أحاديث حول الزكاة بيّنت علّة وجوبها. والنقطة التي نحصل عليها من هذه المقدمة أنه رغم أن أداء الزكاة عمل عباديٍّ أو يُقصد منه العبادة إلا أن أصل حكم الزكاة حكم مولويٍّ (أي أمر واجب الطاعة) وليس حكماً مجهول العلة. أي ليست الزكاة حكماً ينطبق عليه ما يقوله الفقهاء: "لا بُدَّ من أدائه عبادة" ثم لا تُذكر له علّة، بل لهذه الفريضة علّة واضحة قابلة للفهم من قبل عامة الناس وحكمها من وجهة نظر الفقيه حكمٌ منصوص العلة. ونذكر هنا نماذج للأحاديث التي بيّنت علّة وجوب الزكاة:

(أ) "عَنْ زُرَّارَةَ وَمَحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْغُهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْغُهُمْ لَزَادَهُمْ. إِنَّهُمْ لَمْ يُؤْتُوا مِنْ قَبْلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْ أُوتُوا مِنْ مَنَعَ مَنْ مَنَعَهُمْ حَقَّهُمْ لَا مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا حُقُوقَهُمْ لَكَانُوا عَائِشِينَ بِخَيْرٍ" ^(١).

(ب) عَنْ مُبَارَكِ الْعَقْرِقُوفِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: "إِنَّمَا وُضِعَتِ الزَّكَاةُ قُوتاً لِلْفُقَرَاءِ وَتَوْفِيراً لَأَمْوَالِهِمْ" ^(٢).

(ج) عَنْ مُعْتَبِ مَوْلَى الصَّادِقِ (ع) قَالَ قَالَ الصَّادِقُ (ع): "إِنَّمَا وُضِعَتِ الزَّكَاةُ اخْتِياراً لِلْأَغْنِيَاءِ وَمَعُونَةً لِلْفُقَرَاءِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ مَا بَقِيَ مُسْلِمٌ فَقِيرٌ مُحْتَاجٌ وَلَا اسْتَعْنَى بِمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ. وَإِنَّ النَّاسَ مَا اقْتَفَرُوا وَلَا اخْتَأَجُوا وَلَا جَاعُوا وَلَا عَرُّوا إِلَّا

(١) وسائل الشيعة، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٣، الحديث ٢.

(٢) وسائل الشيعة، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٤، الحديث ٤.

(د) عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْفِيهِمْ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَزَادَهُمْ وَإِنَّمَا يُؤْتُونَ مِنْ مَنَعٍ مَنْ مَنَعَهُمْ" (٢).

وقد يُقال: إن مضمون هذه الأحاديث يقول: إن مقداراً محدداً من الضرائب يكفي لإزالة الفقر، في حين أننا نريد اليوم أن نُغيّر ونُبدّل هذا المقدار المحدد الذي لم يعد كافياً اليوم لتحقيق ذلك الغرض.

لكن هذا التوهم ليس صحيحاً لأن العلة الصريحة التي تُشاهدتها في هذه الأدلة هي إزالة الفقر والقضاء على الحاجة والحرمان في المجتمع، وهذا المقدار المحدد إنما وُضع لكفاية ذلك في ذلك العصر. وكما سنرى في المباحث التالية مع ازدياد عدد السكان وكثرة ارتباط الإنسان بالطبيعة زادت حاجات الإنسان على نحو لا يُمكن معه مقارنة حاجات اليوم بحاجات الأمس. إذا كانت الأحاديث صريحة في أن إيجاب دفع الزكاة في الإسلام هو لأجل اجتثاث جذور الفقر وإزالة الحاجة، فيمكننا أن نقول بشكل قاطع: إن المقدار المُقرّر في ذلك الزمّن حُدّد أخذاً بعين الاعتبار مقدار الفقر والحاجة في ذلك الزمّن.

الدليل الثاني: نُشاهد في ١٣ حديثاً ذكرت في كتاب «الزكاة» من كتاب «وسائل الشيعة» بعد بيان المواد التسعة التي تجب فيها الزكاة، عبارة «وعفا رسول الله ﷺ عما سوى ذلك» (٣). فهذه الأحاديث كلها إذاً تدلّ على أن تحديد المواد التسعة في زمن النبي الأكرم ﷺ إنما كان على أساس ما تقتضيه المصلحة وما تراه حكومة الوقت، وأنه حُسيب طبقاً للظروف المكانية والزمانية. لا أن ذلك هو حكم الله الأبدي.

وقد جاء موضوع «العفو» هذا الذي أشرنا إليه، في كتاب «الخراج» (ص ٧٧) تأليف [القاضي] أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.

إن النتيجة المهمة للغاية التي نستنبطها من هذين الموضوعين هو أن العلة التي ذكرت في إيجاب الزكاة (تأمين حياة الفقراء والبؤساء، بل اجتثاث جذور الفقر من المجتمع) تُصرّح أن الزكاة ليست مُجرّد قانون مولوي صرف، وليست مُجرّد اختبار روحاني خالص لموقف العبد أمام الله، بل هو تنظيم وتأمين لأمر معيشة تلك الشريحة من أفراد المجتمع التي لا تستطيع العمل، أو التي مردود عملها لا يكفي لتدبير شؤون حياتها وكذلك المصارف الاجتماعية الأخرى مثل قوّات حفظ النظام وغيرها التي يجب أن تُؤمّن من هذه الضريبة.

في هذا العصر نرى أن المواد التسعة المذكورة والمقادير التي تُخرج منها باسم الزكاة لا تكفي لتأمين معيشة الفقراء والمساكين وتنظيم بقية الأمور الاجتماعية. إن علة هذا الحكم - التي تمّ التصريح فيها بأن الزكاة هي لتحقيق ذلك الأمر الذي ذكرناه - تقول: لا يُمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي وننتظر حصول معجزة كي تتأمّن أمور معيشة تلك الطبقة من المجتمع.

(١) وسائل الشيعة، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٤، الحديث ٦.

(٢) وسائل الشيعة، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٥، الحديث ٩.

(٣) جاءت الأحاديث التي ذكرت فيها تلك الجملة في «وسائل الشيعة» (كتاب الزكاة)، ج ٦، من الصفحة ٣٣ حتى ٣٨، بالإضافة إلى حديث جاء في الصفحة ٥٣ (الحديث ٦).

ولكي تُوضح بشكل كامل أن دفع المال يجب أن يكون بمقدار يُحقق اجتثاث جذور الفقر ويضمن أن لا يبقى أثر لمحتاج محروم وبائس مسكين في المجتمع، نذكر واقعة ذلك الخلاف والمشاجرة التي وقعت بين أبي ذرٍّ وعثمان. من الواضح أن أبا ذرٍّ كان من أكبر علماء الأمة وفقهائها وصالحيتها وأهمهم شأنًا، وقوله حُجَّةٌ وسندٌ^(١) من الناحية الإسلامية والفقهية في بيان مقاصد الدين. جاء في كتاب «الغدير» (ج ٨، ص ٣٥١) ما يلي: "وذكر المسعودي أمر أبي ذر بلفظ هذا نصُّه: إنه حضر مجلس عثمان ذات يوم، فقال عثمان: أرايتم من زكى ماله هل فيه حق لغيره؟ فقال كعب [الأحبار]: لا يا أمير المؤمنين. فدفع أبو ذرٍّ في صدر كعب وقال له: كذبت يا ابن اليهودي! ثم تلا: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ) [البقرة/١٧٧]".

الدليل الثالث: الدليل الواضح جداً على هذا الأمر الذي نحن في صددده هو العمل الذي قام به أمير المؤمنين علي عليه السلام في فترة خلافته. يروي «محمد بن مسلم» و «زرارة» عن الإمام الباقر والإمام الصادق - عليهما السلام - أن "أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَضَعَ عَلَى الْخَيْلِ الْعِتَاقَ الرَّاعِيَةَ فِي كُلِّ فَرَسٍ فِي كُلِّ عَامٍ دِينَارَيْنِ وَجَعَلَ عَلَى الْبَرَانِينَ دِينَاراً"^(٢). وقد وردت في هذا الأمر عدة أحاديث.

يتضح بأدنى تأمل في الفقه الإسلامي وتشريعاته أنه لو كان المقدار المحدد في الزكاة ثابتاً وأمرأ حتمياً وأبدياً وغير قابل للتغيير مثل عدد ركعات الصلاة، لكانت إضافة أمير المؤمنين علي عليه السلام مادة أخرى إلى المواد الزكوية مخالفة صريحة لتشريعات الإسلام.

الدليل الرابع: اعتبر «يونس بن عبد الرحمن» - بناءً على ما رواه الكليني صاحب كتاب «الكافي» - انحصار المواد الزكوية في الأشياء التسعة أمراً خاصاً بصدر الإسلام وحمل المواد الأخرى التي أضيفت في الأحاديث إلى تلك المواد المقررة، على أن ذلك مما اقتضته المراحل التالية لصدر الإسلام. يقول يونس: وذلك مثل الصلاة التي كانت في أول البعثة ركعتين ثم أضاف إليهما النبي ﷺ ركعتين أخريين.

الدليل الخامس: حديث أبي بصير الذي يقول: سألت الإمام الصادق عليه السلام "هَلْ فِي الْأَرْضِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةَ لَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَرْضَ أُرْرٍ فَيَقَالَ فِيهِ وَلَكِنَّهُ قَدْ جُعِلَ فِيهِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِيهِ وَعَامَّةُ خَرَّاجِ الْعِرَاقِ مِنْهُ؟".

سند هذا الحديث صحيح وموثوق تماماً لأن رواته: إبراهيم بن هاشم، وحماد، وحريز، وأبو بصير الحلبي. (وسائل الشيعة، كتاب الزكاة، ج ٦، ص ٤١، الحديث ١١)^(٣).

إن النتيجة النهائية والعامة التي نخرج بها بعد دراسة هذا الموضوع هي أنه لو كانت

(١) لمزيد من التفصيل حول موقف أبي ذرٍّ وقوله في الموضوع يُراجع كتاب «الغدير» للعلامة الأميني، ج ٨، ص ٣٣٥ حتى ٣٥٦.

(٢) وسائل الشيعة، (كتاب الزكاة)، ص ٥١، الحديثان ١ و ٢.

(٣) والحديث العاشر أيضاً اعتبر أن الزكاة تشمل أشياء أخرى غير المواد التسعة المعروفة.

زكاة المواد التسعة المعروفة لا تقي بإزالة الحاجة والعوز من المجتمع فإن الحاكم الذي يُمَثَّل نائب إمام المسلمين يُمكنه أن يُعَمِّم ضريبة الزكاة ليجعلها تشمل مواداً أخرى ويكون تحديد تلك المواد وشروطها متروكاً لرأيه وما يراه من مصلحة الأمة". (انتهى كلام آية الله محمد تقى جعفرى التبريزي).

إلى هنا انتهت دراستنا لأحاديث المُجَلَّد الأول من أصول الكافي الخاصة بأصول العقائد وتمحيصنا لها. ولله الحمد.

وينبغي أن نعلم أن أكثر أجزاء «الكافي» افتضاحاً هو هذا المُجَلَّد الأول بالإضافة إلى المُجَلَّد الثامن (أي روضة الكافي) ^(١).

ومرة ثانية نذكر بأن الرواة المنحرفين والكذابين الذين رَوَوْا لنا أحاديث هذين المجلدين - وقد عرّفنا بحال بعضهم في كتابنا الحالي - هم أنفسهم الذين رَوَوْا سائر أحاديث الكافي أيضاً، والواقع أن الأحاديث التي جميعُ روايتها صحيحو العقيدة وعدولٌ، وخاصة التي يتفق متنها مع القرآن والسنة والعقل ولا إشكال فيها، ليست كثيرة في المجلد الثاني من أصول الكافي وفي الأجزاء الخمسة من فروع الكافي (أي المجلدات من الثالث وحتى السابع)، ولو أردت أن أبين الأحاديث غير الصحيحة التي جاءت في الفروع لاحتجت إلى مجلد ضخم، ولكنني غير قادر على فعل ذلك اليوم في ظروفى الحالية، إذ أنني بغض النظر عن ضعف الشيخوخة والمرض، لا أسكن حالياً في منزلي بسبب عدم الأمن على حياتي والخوف من إيذاء مأموري الحكومة وملاحقتهم لي. ولكنني سأذكر هنا كنموذج فقط بعض الأحاديث الخرافية التي لا تتفق مع كتاب الله أو العقل من بقية مجلدات الكافي، كي يتبين أن فروع الكافي أيضاً لا تخلو من الأحاديث الباطلة. أسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله في الباقيات الصالحات لنا:

١ - أحاديث باب «طينة المؤمن والكافر» في الصفحة ٢ فما بعد من المجلد الثاني من «أصول الكافي» تدل على الجبر وسلب حرية الإرادة والاختيار عن السعيد والشقي، لاسيما الحديث ١ من «باب آخر منه» (ص ٦). كما أن القول بعالم الذرّ وأن الله أخذ العهد والميثاق من ذرات النطف ^(٢) قول مخالف للعقل والقرآن ومخالف للتكليف والاختيار. وبالمناسبة لم يُصحّ الأستاذ البهؤودي أيضاً أيّاً من الأحاديث الخمسة للباب الأول من المجلد الثاني من «أصول الكافي».

وليس لرواة الأبواب المذكورة أيضاً وضع جيّد، فبصرف النظر عن المجاهيل نجد بين رواة تلك الأحاديث أشخاصاً من أمثال «ربيعي بن عبد الله» و«صالح بن سهل» و«سهل بن زياد» و«محمد بن أرومة» و«علي بن الحَكَم» و«صالح بن عقبة» و«صالح بن أبي حماد» وقد عرّفنا بهم جميعاً في الكتاب الحالي ^(٣).

٢ - من الروايات واضحة البطلان في المجلد الثاني من «أصول الكافي» تلك المجموعة من الأحاديث التي تقول إنه بمجرد قراءة دعاء مختصر فإن جميع ذنوب

(١) إن جزء «روضة الكافي» فاضح إلى درجة أن بعضهم قال: إنه ليس للكُفَيّ.

(٢) نحن نعتبر هذا العهد بياناً للفطرة التي فطر الله الإنسان عليها.

(٣) راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

الإنسان وأثامه تُغْفَرُ له! أحد نماذج هذه الأحاديث الحديث الأول من باب (الدعاء عند النوم والانتباه) من كتاب الدعاء في المجلد الثاني من «أصول الكافي» الذي رواه «أحمد بن إسحاق»^(١). طبقاً لهذا الحديث: "مَنْ قَالَ حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّا فَقْهَرَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَطَّنَ فَخْبَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَلَكَ فَقَدَّرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُخَيِّي الْمَوْتَى وَيُمِيتُ الْأَحْيَاءَ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ"^(٢).

إن هذه الأحاديث تتصوّر أن حساب القيامة هزل ومزاح.

٣ - ونموذج آخر لهذا النمط من الأحاديث الحديث الذي ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْعُ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَاتَهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!!!"^(٣).

ومن المفيد أن ننقل هنا ما قاله الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حول هذا النمط من الأحاديث:

"وقد أوتي هؤلاء [القصاصون والوعاظ] مقدرة وبراعة في العرض، وخيالاً واسعاً في التصوير والإغراء. قل أن تجد أسطورة من أساطيرهم بدون سند يربطها بصحابي يسندها إلى النبي ٩، أو برجل من أتباع الأئمة يسندها إلى الإمام عليه السلام، وأحياناً يختلقون أشخاصاً وأسماءً ويجعلون منها سنداً يربط حديثهم بالنبي أو غيره من الأئمة والأولياء، فإذا اعترضهم سائل قالوا: إنا نحفظ هذا، فكلما استحسننا أمرنا أجريناه حديثاً وألحقنا به هذا السند!!!"^(٤).

ثم تكلم الشيخ معروف الحسني عن قاعدة «التسامح في أدلة السنن» ونتائجها الوخيمة التي أدت إلى التساهل وعدم بذل الدقة الكافية في قبول الأحاديث المتعلقة بالأمور غير الواجبة، وقد نقلنا كلامه حول القاعدة المذكورة في مقدمة كتابنا الحالي (راجعوا الصفحات ٥٨ حتى ٧٥).

٤ - أحد خرافات فروع الكافي الفاضحة الحديث التالي الذي لم يشمّ راويه رائحة التوحيد ومعرفة الله! يقول راويه "مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْيَمَانِيِّ عَنْ مَنِيعِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي وَهْبٍ الْقَصْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَتَيْتُكَ وَلَمْ أَرُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع)؟؟ قَالَ: بِنَسْ مَا صَنَعْتَ! لَوْلَا أَنَّكَ مِنْ شِيعَتِنَا مَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ. أَلَا تَرَوُرُ مَنْ يَزُورُهُ اللَّهُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ وَيَزُورُهُ الْأَنْبِيَاءُ وَيَزُورُهُ الْمُؤْمِنُونَ؟؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ"^(٥).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. هل يمكن لأي إنسان يؤمن بالله ويعرف عظيمته أن يقول إن الله تعالى يزور أحد عباده؟! كيف رضي الكليني أن يذكر في كتابه مثل هذه الرواية.

(١) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحة ٢٨٣ من هذا الكتاب.

(٢) أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٣٥.

(٣) أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١١.

(٤) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، صفحة ١٦٩.

(٥) فروع الكافي (باب فضل الزيارات وثوابها)، ج ٤، ص ٥٧٩ - ٥٨٠، الحديث ٣.

٥ - وفي حديث آخر أنهم رسول الله 9 بأنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: "يَا عَلِيُّ مَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ زَارَكَ فِي حَيَاتِكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِكَ أَوْ زَارَ ابْنَيْكَ فِي حَيَاتِهِمَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمَا ضَمِنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ أَخْلَصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا وَشِدَائِهَا حَتَّى أَصِيرَهُ مَعِيَ فِي دَرَجَتِي!!" (١).

ونسأل: هل تعتبرون هذا الحديث صادقاً في حق عثمان الذي كان صهر النبي 9 وعديل علي عليه السلام وبالطبع كان قد يزورهما مراراً في حياتهما؟!!

٦ - أحد رواة الكليني الذي رُوِيَتْ عنه روايات في (الفروع) و (الروضة)، فرد مجهول الحال يدعى «أبو الربيع الشامي» اعتبره آية الله الخوئي في كتابه «معجم الرجال» مجهولاً، وقال بعض علماء الرجال عنه إن الحديث السادس من باب طلب الرئاسة يدل على القدح فيه (أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٩٨). إن الأحاديث التي رواها حول الأكراد تدل على أنه كان على عداوة مع أولئك القوم، وقد نسب أكاذيبه ظلماً وزوراً إلى حضرة الإمام الصادق عليه السلام! مدّعياً أنه قال: "وَلَا تَنْكِحُوا مِنَ الْأَكْرَادِ أَحَدًا فَإِنَّهُمْ جَنْسٌ مِنَ الْجِنِّ كُشِفَ عَنْهُمْ الْغُطَاءُ" (٢).

ولا يخفى أن بعض العلماء لَفَّقَ توجيهات باردة لتبرير هذا الحديث وقال إن المقصود من «الجن» فيه أقوام من سكان الجبال، في حين أن كلمة «أكراد» عامة وكثير من الأكراد لم يكونوا من سكان الجبال، كما أن كثيراً من سكان الجبال ليسوا أكراداً.

٧ - قَبْلَ أَنْ يروي الشيخ الصدوق أحاديث غريبة حول الحيوانات، مما ذكرنا نمودجين عنه في كتابنا الحالي (ص ٢٤٣ و ٢٥٩)، ارتكب الكليني هذه الحماسة الشنعاء وقدم لأمة الإسلام الحديث التالي:

"مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) قَالَ: الْفِيلُ مَسْخٌ؛ كَانَ مَلِكاً رَجُلًا. وَالذِّئْبُ مَسْخٌ؛ كَانَ أَعْرَابِيًّا دَبُّوْتًا. وَالْأَرْنَبُ مَسْخٌ؛ كَانَتْ امْرَأَةً تَخُونُ زَوْجَهَا وَلَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا. وَالْوَطَاطُ مَسْخٌ؛ كَانَ يَسْرِقُ ثُمُورَ النَّاسِ. وَالْقَرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ. وَالْجَرَبُثُّ وَالضَّبُّ فِرْقَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُؤْمِنُوا حِينَ نَزَلَتْ الْمَائِدَةُ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ (ع) فَتَاهُوا فَوَقَعَتْ فِرْقَةٌ فِي الْبَحْرِ وَفِرْقَةٌ فِي الْبَرِّ. وَالْفَأْرَةُ فَهِيَ الْفُؤَيْسِقَةُ. وَالْعَقْرَبُ كَانَ نَمَامًا. وَالذِّبُّ وَالزُّبُورُ كَانَتْ لَحَامًا يَسْرِقُ فِي الْمِيزَانِ" (٣).

ويجب أن نعلم أن هذه الخرافة وأمثالها لا علاقة لها بما نقرأه في الآية ٦٥ من سورة البقرة والآية ٦٠ من سورة المائدة، والآية ١٦٦ من سورة الأعراف، بل الآيات تعارض تلك الخرافة، لأن الآيات المذكورة لا تقول أبداً إن القردة والخنازير كانت في أصلها أشخاصاً من البشر ثم مُسِخَتْ، بل تقول - خلافاً لما جاء في تلك الأحاديث الخرافية - إن

(١) فروع الكافي (باب فضل الزيارات وثوابها)، ج ٤، ص ٥٧٩، الحديث ٢.

(٢) فروع الكافي (كتاب النكاح)، ج ٥، ص ٣٥٢، الحديث ٢، و «وسائل الشيعة»، ج ١٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، الحديثان ١ و ٢، و ج ١٤، باب ٣٢، ص ٥٦.

(٣) فروع الكافي، (باب جامع في الدواب التي لا تؤكل لحماً)، ج ٦، ص ٢٤٩، الحديث ١٤، وجاء أيضاً في الحديثين ٣ و ٦ من الباب ١٣٨ من أصول الكافي: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَسَخَ طَائِفَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَحْرًا فَهُوَ الْجَرَبُثُّ وَالْمَارْمَاهِي وَالزَّمَارُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ. وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَرًّا فَالْقَرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ وَالْوَبَرُ [حيوان أصغر من القطاة] وَالْوَرَكُ [حيوان من فصيلة التماسيح ذي رأس صغير وذيل طويل]!!".

الله عاقب جماعة خاصة من الناس تعدوا حدود الله فمسخهم قرده وخنازير، وليست أبداً في صدد بيان منشأ الحيوانات وأصلها. (فتأمل)

إن الآيات القرآنية وصفت أولئك الممسوخين بأنهم «خاسئين» أي مطرودين، في حين أن صفة الخاسئ والمطرود والذليل لا تتناسب مع القرده والخنازير العادية، لأنها لم تُذنب حتى يُذلها الله لاسيما أن الآية ٦٠ من سورة المائدة عطف الممسوخين على «عبد الطاغوت» مما يدل على أنه ليس المراد الكلام عن القرده والخنازير العادية لاسيما أن الآية ٦٦ من سورة البقرة قالت: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٦٦/٦٦] أي أن الله جعلهم قرده وخنازير عقاباً لهم ومجازاةً لهم على أعمالهم. في حين أن القرده والخنازير العادية ليس لها أي تصور عن الإنسانية وليست منزعة أو حزينة لكونها قرده أو خنازير. لهذا السبب وبناءً على ما نقله الطبري في تفسيره - الذي يُعد من أقدم تفاسير القرآن - وما نقله أيضاً السيوطي في «الدر المنثور» قال مجاهد وجماعة من مفسري السلف: ليس المراد من تلك الآيات أن الله حوّلهم إلى قرده وخنازير حقيقية بل المراد أنهم أصبحوا أذلاء مُحَقَّرِينَ. وقال العلامة الطباطبائي في تفسيره «الميزان»: إن الإنسان الممسوخ هو من حصل خلل في إنسانيته وليس معنى مسخه أنه أصبح كالحوانات الحقيقية فاقداً للإنسانية بشكل كامل ونص عبارته: "فالممسوخ من الإنسان إنسان ممسوخ لا أنه ممسوخ فاقداً للإنسانية" (١).

وروي في حديث معتبر عن «عبد الله بن مسعود» (رض): أن رجلاً قال: "يَا رَسُولَ اللَّهِ الْقَرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ هِيَ مِمَّا مُسِخٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ: O «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً وَإِنَّ الْقَرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ" (٢).

وما أحسن ما قاله أخونا الفاضل الأستاذ «مصطفى الحسيني الطباطبائي» -أيده الله تعالى - : "إن القول بأن الممسوخين تحولوا إلى قرده وخنازير حقيقية يتعارض مع الآية التي جاءت بعدها (أي بعد الآية ٦٦ من سورة البقرة) لأن الآية ٦٦ قالت: ﴿فَجَعَلْنَاهَا

نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٦٦/٦٦]. في حين أنه عندما تُشاهد القرده أو الخنازير الحقيقية العادية في مكان ما فإن الناس لا يُمكنهم أن يدركوا أنها كانت قبل ذلك بشراً وَمِنْ ثَمَّ فَلَئِنْ تَكُونُ تِلْكَ الْحَيَوَانَاتُ مَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ. لهذا السبب إذا دققنا النظر في هذه الآيات وفي القرائن الموجودة فيها يُمكننا أن ندرك أن الأفراد الممسوخين قد أصيبوا بنوع من الصدمة أو السكتة في وجوههم فتحولت وجوههم إلى وجوه قبيحة كوجوه القرده والخنازير. وقد أصبح معروفاً لدى الأطباء اليوم أن هناك نوعاً من الفيروسات إذا ابتلي به الإنسان انقلب شكل وجهه وظهرت الاعوجاجات والانحرافات فيه. وهذا العرض لا علاج له في الغالب وعادةً ما يُصبح تتاول الطعام أو الشراب عسيراً جداً ومؤلماً لدى الشخص المُبتلى بهذه الحالة".

كما لاحظنا، لا علاقة لآيات القرآن أبداً بخرافات الكَلْبَيْنِي والصدوق. (وراجعوا كذلك النموذج رقم ٩ في هذا الفصل).

(١) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، ص ٢٠٩.

(٢) صحيح مسلم، حديث رقم (٢٦٦٣). (الْمُتَرَجِّمُ)

٨- اعلم أن جزء «روضة الكافي» يشتمل على ٥٩٧ حديثاً لم يُصَحَّح الأستاذ البهيوذي منها سوى ٧٤ حديثاً فقط، في حين اعتبر المجلسي ٦١ منها فقط صحيحاً. ولو أضفنا إليها الأحاديث التي قبلها المجلسي على أنها صحيحة بناءً على رأيه الشخصي لأصبح عدد الأحاديث الصحيحة لديه ٧٦ حديثاً. وبنبغي أن نعلم أن من جملة أحاديث جزء «روضة الكافي» التي اعتبرها المجلسي صحيحة الحديث ٥٥! (راجعوا الصفحة ٤٠٧ من الكتاب الحالي)، والحديث ٢٧٢ الذي يقول: "عَنْ الْحَجَّالِ قَالَ: قُلْتُ لِحَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٩: إِذَا أَتَاكُمْ شَرِيفٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لَهُ: وَمَا الشَّرِيفُ؟ قَالَ قَدْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: الشَّرِيفُ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ!!".

هل يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الكلام؟!

واعتبر المجلسي الحديث ٥٢٥ أيضاً صحيحاً. والحديث المذكور - شأنه في ذلك شأن الحديث ٢٠٢ الذي لم يُصَحَّحه المجلسي ولا البهيوذي - يدَّعي أن الآية ١٠٨ من سورة النساء نزلت في أبي بكر وعمر وأبي عبيدة الجراح! ولكنكم لو رجعت في تفسير هذه الآية إلى تفاسير مثل «مجمع البيان» و «الميزان» و «تفسير نمونه» أي «تفسير الأمثل»^(١) للاحظتم أن الآية المذكورة تتحدث عن الأشخاص الذين اتَّهموا يهودياً بريئاً تهمةً باطلَةً ولا علاقة لها بالمهاجرين من أصحاب النبي ﷺ أصلاً.

ورغم أن مؤلفي تلك التفاسير الثلاثة يهتمون اهتماماً شديداً بروايات الكليني لكن أيّاً منهم لم يرو في تفسيره لتلك الآية هذا الحديث الذي ذكره الكليني في «روضة الكافي».

٩- الحديث الآخر المُشابه للحديث ٣٠٥ (راجعوا ص ١١٢ من الكتاب الحالي) هو الحديث رقم ٣٢٣ من «روضة الكافي» الذي ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ٩ مِنْ حُجْرَتِهِ وَمَرَّوَانُ وَأَبُوهُ يَسْتَمِعَانِ إِلَى حَدِيثِهِ فَقَالَ لَهُ: الْوَرَعُ ابْنُ الْوَرَعِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع): فَمَنْ يَوْمِئِذٍ يَرَوْنَ أَنَّ الْوَرَعَ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ!!". (راجعوا النموذج ٧ من هذا الفصل)

١٠- واتهم الحديث ٢٦٨ أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه لما سُئِلَ "عَنِ السَّحَابِ أَيْنَ يَكُونُ؟ قَالَ (ع): "يَكُونُ عَلَى شَجَرٍ عَلَى كَثِيبٍ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ يَأْوِي إِلَيْهِ!!.....".

لقد ذكرنا هذه النماذج وبعض النماذج الأخرى من روايات الشيخ الصدوق في هذا الكتاب وهي تكفي لمعرفة وضع كتاب «الكافي» وللاطلاع على ميزان فهم الكليني والصدوق ومبلغ علمهما ومقدار معرفتهما بالقرآن. (راجعوا أيضاً مقدمة الكتاب الحاضر، الصفحة ٥٤ فما بعد).

وقال بعض العلماء في سعي منه للحفاظ على اعتبار الكليني وحيثيته: إنه لم يكن يعتبر أن جميع ما دونه من أحاديث في كتابه صحيح ومقبول^(٢)، لأنه قال في نهاية

(١) «تفسير نمونه» دورة تفسير كاملة للقرآن الكريم بالفارسية يقع في عشرين جزءاً وهو من تأليف آية الله ناصر مكارم الشيرازي أحد مراجع الشيعة الإمامية المعاصرين في قم، وقد تُرجمَ بتمامه إلى العربية تحت عنوان «الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل» في عشرين جزءاً أيضاً. (المترجم)

(٢) لا يمكنهم أن يستخدموا هذا العذر للدفاع عن الشيخ الصدوق لأنه صرح في مقدمة كتابه «من لا يحضره الفقيه» (ص ٣) قائلاً: "..... بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي".

مقدمة «الكافي»: "..... وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ [أي من معرفة الأحاديث وتشخيص الصحيح منها من السقيم] إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَحَوْظُ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ [أي الإمام] - عليه السلام - وَقَبُولِ مَا وَسَّعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: بَأَيِّمَا أَخَذْتُمْ [أي في الأحاديث المتعارضة] مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكُمْ" (١).

هذا في حين أن أقصى ما يدلُّ عليه هذا الكلام أن الكليني لم يميِّز بين الصحيح وغير الصحيح بالنسبة إلى الأخبار المتعارضة في كتابه. ولكن بأي دليل تدَّعون أنه لم يكن يقبل كثيراً من الأخبار غير المتعارضة التي تُشكِّل القسم الأعظم من كتابه «الكافي»؟ ولو كان هناك بعض الأخبار التي لم يكن الكليني يعتبرها صحيحة ولا مقبولة فلماذا أوردها في كتاب موصوف بتلك الأوصاف التي أرادها صديقه؟ (راجعوا ما ذكرناه في مقدمة الباب ٩٣ من الكتاب الحالي).

أيها القارئ المحترم! لاحظ أنه إذا كان هذا وضع «الكافي» الذي هو أشهر كتب حديثنا وأكثرها وثاقة (٢)، فما بالك إذن بحال سائر كتب الحديث التي تأتي في الرتبة بعد كتاب «الكافي»؟ مثلاً قال آية الله الخوئي في مقدمة الجزء الأول من موسوعته «معجم رجال الحديث» عن كتاب «تهذيب الأحكام» للشيخ الطوسي:

"وأكثر هذه الكتب اختلافاً كتاب «التهذيب» حتى أنه قال في «الحدائق [الناصرة]: «قَلَمَا يَخْلُو حَدِيثٌ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ [أي التحريف، والتصحيح، والزيادة، والنقصان] فِي مَتْنِهِ أَوْ سَنَدِهِ». وما ذكره - قَدَسَ سِرُّهُ - وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ نَوْعٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، إِلَّا أَنَّهُ صَحِيحٌ فِي الْجُمْلَةِ. والخلل في روايات «التهذيب» كثير" (٣). انتهى.

أجل إن الخلل في روايات التهذيب كثير جداً.

أيها القارئ العزيز! اعلم أيضاً أن كثيراً من الفقهاء يعتبرون أن مجرد رواية الكليني (أو الصدوق أو الطوسي) عن راي، دليل على ثقته! ويعتقدون أن مشايخ الثقات ثقات! هذا في حين أنكم لاحظتم بأنفسكم أنه قد ثبت لدينا بعد التحقيق خلاف ذلك. والآن يُمكنكم بعد قراءتكم لهذا الكتاب أن تحكموا بأنفسكم إلى أي حد تلك القاعدة قاعدة بعيدة عن الصحة وغير مقبولة ولا أساس لها، فهل يصحُّ أن نعهد بعقيدتنا وإيماننا إلى مجموعة من الكتب من أمثال «الكافي» ونظائره اعتماداً على مثل تلك القاعدة الواهية المتهافئة؟

أيها القارئ الكريم! إن كنت حقاً من محبي أهل بيت النبي ﷺ فاعلم أنك بقبولك لأحاديث أمثال تلك الكتاب تكون قد عاديته أولئك الرجال الكرام وعملت ضد رغبتهم وأملهم الذي لم يكن سوى إعلاء كلمة الله واتحاد المسلمين الحقيقي والألفة الصادقة بين قلوب المؤمنين. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يمن علينا جميعاً بحسن التوفيق حتى نعرف كتابه أكثر وبشكل أفضل ولا نُخدَع بالعدوِّ المكار أو الصديق المتعصب الأحمق. آمين يا رب

(١) أصول الكافي، ج ١، ص ٧٦ (طبعة طهران). (أو ج ١، ص ٤٩ من طبعة بيروت، دار

التعارف للمطبوعات، بتحقيق وتصحيح محمد جعفر شمس الدين، ١٤١١هـ/١٩٩٠م). (المترجم)

(٢) قال المجلسي عن كتاب الكافي: "كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية

وأعظمها". (مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية، طهران، ج ١، ص ٣). وقال الفيض الكاشاني أيضاً

في كتابه الوافي: "كان [أي الكافي] أشرفها [أي أشرف الكتب الأربعة] وأوثقها وأتمها وأجمعها".

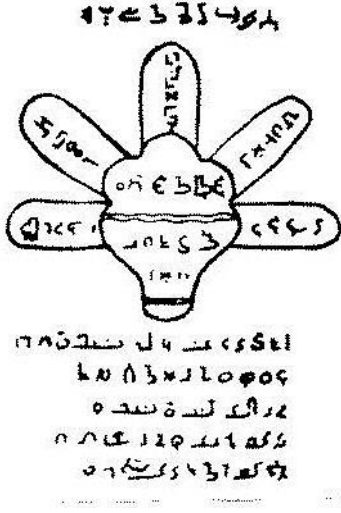
(٣) آية الله السيد أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، المقدمة، ج ١، ص ٣٤ و ٩٩.

(المترجم)

وكما قلنا في مقدمة الكتاب ونكرر الكلام مرة أخرى ونؤكد عليه هنا أنه لا بُدَّ من الانتباه بشدة إلى أحاديث **فروع الكافي** والتدقيق بها وتمحيصها جيداً قبل الأخذ بها لأن رواتها هم أنفسهم رواة هذا الجزء الأول من **أصول الكافي** الذين تعرّفنا على كثير منهم في كتابنا الحالي ورأينا أنه لا يُمكن الاعتماد على أحاديثهم وأنه لا بُدَّ من بذل الحيلة والحذر الكاملين في قبول مروياتهم.

مشكلة وضع الحديث بين المسلمين

اعلم أن وضع الحديث انتشر بين المسلمين منذ قديم الأيام فكانت كل واحدة من الفرق الإسلامية تضع الحديث تأييداً لمذهبها! وكان العوام البسطاء الذين لا علم لهم بالقرآن يصدقون تلك الأخبار والأحاديث وينشرونها بدورهم بين سائر المسلمين. وقد لاحظتم في الكتاب الحالي نماذج عديدة للأحاديث الموضوعة، وللأسف لم تقتصر هذه المصيبة الكبرى على القرون الماضية فحسب بل لا زال بعض الناس في زماننا يواصلون هذا العمل!



ومن نماذج وضع الحديث في زماننا مقالة طُبعت في مجلة «مكتب اسلام»^(١) [أي دين الإسلام]. يبدو أن صاحب تلك المقالة شخصٌ يُدعى «مهدي ايماني» من أصفهان كتبها وأرسلها إلى المجلة. وبعد مدة من الزمن كتب فرد يُدعى الدكتور «رحيم هويدا» الذي يبدو أنه كان أستاذاً في جامعة تبريز مقالةً في المجلة ذاتها تؤيد التقرير السابق^(٢) إذ يبدو أنه صدق ذلك الخبر وظنه حقيقة!

وكتب أحد كُتّاب مجلة «رنكين كمان نو» [أي قوس قزح الجديد] مقالةً في نقد ذلك التقرير الذي نشرته مجلة مكتب اسلام^(٣). كما قام بطباعة بيان (منشور) في صفحة واحدة ووزعه بين الناس كي لا

يُخدع الناس بمثل تلك الأخبار الموضوعة. وسنذكر فيما يلي لفائدة القراء ذلك التقرير الخبري ثم المقالة التي ذُكرت تعليقاً عليه وتأبيداً له بشيء من التصرف اليسير ثم نذكر نص البيان الذي أصدره الدكتور رحيم هويدا كي يكون في ذلك عبرة وموعظة للناس إن شاء الله تعالى. فاعتبروا يا أولي الأبصار.

«تقرير خبري مثير للغاية ذكرته مصلحة علم الآثار السوفيتية بشأن سفينة حضرة نوح (ع): نشرت مجلة «اتفادنيروب» السوفيتية الرسمية، ذات الانتشار الواسع والتي تصدر شهرياً، التقرير العجيب التالي وهو تقرير ذو قيمة كبيرة من ناحية علم الآثار من جهة ومثير وملفت للنظر من الناحية الدينية بوصفه من أقوى الأدلة على عظمة القرآن وعقائنا الدينية وعلى إثر نشر ذلك المقال قام عدد من الكُتّاب: إنجليزي ومصري وباكستاني و..... بترجمة ذلك المقال والتقرير الخبري عن الروسية إلى الإنجليزية والعربية والأردية و.... ونشروه في المجلات والصحف المحلية. وفيما يلي نذكر خلاصة عن ذلك التقرير الخبري مع توضيحات بشأن قيمته العلمية والدينية. كتبت المجلة المذكورة في عددها الصادر في تشرين الثاني من عام ١٩٥٣ تقول:

- (١) مكتب اسلام، السنة الثانية عشرة، عدد شهر آبان ١٣٥٠، الصفحة ٢٦ إلى ٢٩.
 (٢) مكتب اسلام، السنة الثالثة عشرة، عدد شهر بهمن ١٣٥٠، (ذي الحجة ١٣٩١ هـ)، الصفحة ١٧ فما بعد.
 (٣) «رنكين كمان نو»، السنة الخامسة، العدد ٢٦، الصفحة ٧ فما بعد.

((اكتشاف الحكومة السوفيتية لآثار سفينة نوح وتوسّله إلى الله بمحمد وأهل بيته: وقد شاء الله بقدرته وحكمته أن يظهر هذه البشائر ويحققها لعباده باكتشاف جديد في قرننا هذا، اكتشفته الحكومة السوفيتية، وأعلنته بعض مجلاتهم ومجلات وصحف بعض الدول الأخرى، من توسل نوح شيخ المرسلين - أثناء غرق قومه المكذبين ونجاة سفينته - بأهل البيت وأن يساعده لأجلهم ولأجل أسمائهم المباركة فيوجهه تعالى نحو الطريق المستقيم.

"في تموز عام ١٩٥١ حينما كان جماعة من العلماء السوفييت المختصين بالآثار القديمة ينقبون في منطقة بوادي قاف [طبقاً لما جاء في القرآن الكريم بشكل صريح فإن المكان الذي رست فيه سفينة نوح بعد الطوفان هو «الجودي»]، وهو - حسب ما ذكره صاحب «مراصد الأطلال» و «منجد العلوم»- جبل يقع على بعد ٤٠ كيلومتراً في الجهة الشمالية الشرقية من جزيرة «ابن عمر» وهي مدينة صغيرة في سوريا تقع على نهر دجلة بناها الحسن بن عمر الخطاب الثعلبي عام ٩٦١ هـ.. وحسب ما رواه آخرون ومنهم المؤلف الجليل لـ«تفسير الميزان» فإن «الجودي» هو جبل «أرارات» من جبال أرمينية بين إيران وتركستان روسيا، ويقع في ديار بكر من نواحي الموصل. وبالطبع فإن جميع هذه الآراء يمكن أن تنطبق على وادي قاف في موسكو محل اكتشاف الألواح الخشبية، إذ إنها لو لم تكن قريبة منه الآن، فمن الممكن أن تكون تلك اللوح الخشبية قد استقرت في أعماق الأرض في تلك المنطقة بمرور الزمان، وعلى إثر أمواج البحر والتحويلات التي وقعت على مدى عدة آلاف من السنين، عثروا على قطع متناثرة من أخشاب قديمة مُتَسَوِّسَة وبالية مما دعاهم إلى التنقيب والحفر أكثر وأعمق، فوقفوا على أخشاب أخرى مُتَحَجَّرَة وكثيرة كانت بعيدة في أعماق الأرض. [وقد تبين لاحقاً أن هذه الألواح قطع انفصلت عن سفينة نوح^(١) وعلى إثر التحويلات البحرية والبرية طيلة ٥٠٠٠ سنة بقيت في باطن الأرض].

ومن بين تلك الأخشاب التي توصلوا إليها نتيجة التنقيب خشبة على شكل مستطيل طولها (١٤) عقداً وعرضها (١٠) عقود سببت دهشتهم واستغرابهم، حيث لم تتغير ولم تتسوس، ولم تتناثر كغيرها من الأخشاب الأخرى.

وفي أواخر سنة ١٩٥٢ أكمل التحقيق حول هذه الآثار، فظهر أن اللوحة المشار إليها كانت ضمن سفينة نوح(عليه السلام) وأن الأخشاب الأخرى هي أخشاب جسم سفينة نوح(عليه السلام).

ومما يذكره المؤرخون أن سفينة نوح(عليه السلام) استوت على قمة جبل قاف.

وشهد أن هذه اللوحة قد نقش عليها بعض الحروف التي تعود إلى أقدم لغة. وهنا ألقت الحكومة السوفيتية لجنة بعد الانتهاء من الحفر عام ١٩٥٣ قوامها سبعة من علماء اللغات القديمة ومن أهم علماء الآثار، وهم:

(١) البروفسور سولي نوف: أستاذ الألسن القديمة في جامعة موسكو.

(٢) أيفاهان خنيو: عالم الألسن القديمة في كلية لولوهان بالصين.

(٣) ميشانن لوفارنك: مدير الآثار القديمة.

(٤) تانمول كورف: أستاذ اللغات في كلية كيفزو.

(٥) البروفسور دي راكن: أستاذ الآثار القديمة في معهد لينين.

(١) كيف عرفوا أن تلك الألواح متعلقة بسفينة نوح؟

٦) ايم أحمد مولاد: مدير التنقيب والاكتشافات العام في الاتحاد السوفيتي.
٧) ميچر كولتوف: رئيس كلية ستالين.

وبعد ثمانية أشهر من دراسة تلك اللوحة والحروف المنقوشة عليها، اتفقوا على:

١- أن هذه اللوحة كانت مصنوعة من نفس الخشب الذي صنعت منه سفينة نوح (عليه السلام) إلا أنها لم تكن قد بليت وسوّست كما حصل لسائر قطع الألواح الخشبية بل بقيت سالمة على نحو يمكن معه قراءة الخطوط التي كتبت عليها). وأن النبي نوحاً (عليه السلام) كان قد وضع هذه اللوحة في السفينة للحفظ والتبرك.

٢- وكانت حروف هذه اللوحة باللغة السامانية أو السامية، وهي أم اللغات على ما حقق ذلك صاحب كتاب (إيليا) عن كثير من المحققين وهي لغة نوح وأبنائه، ونسبت إلى ابنه (سام).

٣- وقد ترجمها العلماء الروس المختصون باللغات القديمة إلى اللغة الروسية، وهذا نصها مع تعريبها: (يا إلهي ويا معيني - برحمتك وكرمك ساعدني - ولأجل هذه النفوس المقدسة (عليه السلام) - محمد إيليا alia (علي) - شبر (الحسن) - شبير (الحسين) - فاطمة - الذين جمعهم عظماء ومكرمون - العالم قائم لأجلهم - ساعدني لأجل أسمائهم - أنت فقط تستطيع أن توجهني نحو الطريق المستقيم).

ثم ترجمها إلى الإنكليزية العالم البريطاني (اين ايف ماكس) أستاذ الألسن القديمة في جامعة (مانچستر). وانتشرت بعينها في هذه المجلات والصحف التالية:

(١) مجلة (ويكلي ميرر) الأسبوعية Weekly Mirror اللندنية بعددها الصادر في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٣.

(٢) مجلة (أستار) اللندنية Britania Star في عددها/ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٣) جريدة (سن لايت) Sunlight الصادرة في مانچستر ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٤) جريدة (ويكلي ميرر) اللندنية Weekly Mirror في ١/ شباط/ ١٩٥٤.

(٥) جريدة (الهدى) القاهرية في ٣ مارس ١٩٥٤.^(١)

ثم العالم والمحدث الباكستاني القدير «حكيم سيد محمود گيلاني» الذي كان فيما سبق مديراً لتحرير صحيفة «أهل الحديث» في باكستان، والذي كان في البداية من أهل السنة ثم تشيّع عن علم وبصيرة، بترجمة ذلك التقرير إلى اللغة الأردية ونشره في كتاب باسم (كتاب «إيليا مركز نجا أديان العالم»)، في ٤٥ صفحة بعنوان الكتاب صغير الحجم الثاني والخمسين من نشرات دار المعارف الإسلامية في لاهور، باكستان، سنة ١٣٨١ هـ.

ثم قامت مجلة (البذرة) النجفية، في العديدين: الثاني والثالث، لشهري شوال وذو العقدة سنة ١٣٨٥، السنة الأولى ص ٧٨-٨١ تحت عنوان: (أسماء مباركة توصل بها

(١) لماذا نشرت جريدة (ويكلي ميرر) الخبر بعد شهر من نشر مجلة (ويكلي ميرر) له؟ لماذا امتنعت عن نشر الخبر مدة شهر كامل؟ ألم يكن من الأفضل أن يتم نشر الخبر بشكل منتظم أكثر وهو أن تقوم أولاً جريدة (ويكلي ميرر) بنشر الخبر، وبعد أسبوع تقوم مجلة (ويكلي ميرر) بطباعة الخبر في عددها الجديد ونشره؟

ثم إن الجريدة المصرية (الهدى) نشرت الخبر قبل تسعة أشهر من الصحف البريطانية، في حين نشرت المجلة العربية «البذرة» الصادرة في النجف الخبر بعد أربعة سنوات من ترجمة تلك المقالة في باكستان من العربية إلى الأردية!

نوح) بترجمة ذلك المقال من الأوردية إلى العربية

وأرى الآن من الضروري أن ألفت نظر القراء المحترمين - بشكل مختصر - إلى بعض النقاط كي يدركوا بشكل أفضل القيمة العلمية والتاريخية لهذا الاكتشاف الأثري:

١- اكتشاف تلك الألواح الخشبية وهذا اللوح المنقوش عليه، أحد الدلائل على أصالة وحقيقة قصص القرآن المجيد والأحاديث الدينية التي ذكرت بالتفصيل قصة سفينة نوح وغرقها كما كتب عنها المؤرخون الإسلاميون وغير الإسلاميين.

٢- أن معتقدات الشيعة في أهل البيت ليست مبنية على أهواء زعماء الشيعة ومؤلفيهم ومبالغاتهم، بل مبنية على جملة من الحقائق العلمية والوقائع التاريخية التي وجدت الشيعة نفسها مضطرة إلى التسليم بها، ونتيجة لذلك اختارت اتباع أهل البيت.

من البديهي أن استمداد نوح النبي (ع) من أهل بيت الرسالة ونقش أسمائهم على سفينة قبل نزول القرآن بعدة آلاف من السنين ثم ظهور الإسلام وافتراق المسلمين إلى فرقتين مختلفتين ومتضادتين: الشيعة والسنة، لا يمكن تفسيره إلا بالإلهام الصادر من مبدأ أعلى وبالإشارة الغيبية. صحيح أن حضرة نوح (ع) نُقِشَ على اللوح الأسماء المقدسة لمحمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة بعنوان الدعاء والتبرك ولكن في الحقيقة كان ذلك الأمر تنبؤاً عجيباً عن عهود بعيدة جداً سيظهر فيها أهل بيت الوحي والرسالة، الذين ظهرت بعد حوالي ٥٠٠٠ سنة من وقوع الطوفان.

والملتفت للنظر اكتشاف مثل هذه الآثار التاريخية القديمة جداً في بلد غير ديني وعلى يد أفراد غير مسلمين، وفي النهاية وقوع ذلك في بيئة كان قد تخلت عن الدين والإيمان بالمبدأ والمعاد والوحي والرسالة منذ نصف قرن ولا تنظر إلى العالم وما فيه إلا بمنظار المادية المحدود.

ولا يخفى أن حادثة هذا اللوح بمقدار أهميتها وقيمتها من ناحية علم الآثار في دنيا اليوم، هي مهمة أيضاً دينياً ومذهبياً للمسلمين بشكل عام وللشيعة بشكل خاص.

تذكير: مطالب هذه المقالة مأخوذة من ترجمة مجلة "بذرة" الصادرة في النجف ومن كتاب "قبس من القرآن في صفات الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)" تأليف الشيخ عبد اللطيف البغدادي، طبع عام ١٣٨٩ هـ.ق في النجف)). انتهى كلام مجلة "مكتب اسلام".

كما قلنا كتبت مجلة «رنكين كمان نو» بشأن ذلك التقرير الخبري ما يلي:

((إن قراءة ذلك المقال في مجلة «مكتب اسلام» القيمة يُثير العجب لأنه طبقاً لكتابات السيد «مهدي ايماني» من أصفهان فإن اكتشاف ألواح سفينة نوح الذي نُشر في مجلة «اتفانيزوب» المطبوعة، يتعلق بسنة ١٩٥٣ أي قبل تسعة عشر عاماً والذي يُثير العجب لدينا هو تساؤلنا عن السبب في عدم اطلاع الشعب الإيراني الشيعي على قصة بهذه الأهمية لفتت إليها أنظار الإنجليز فكتبت أربع صحف إنجليزية عنها في تلك السنة، كما نشرتها صحيفة مصرية، ورغم أن جارتنا باكستان ترجمت ذلك المقال في ذلك التاريخ ذاته من الإنجليزية إلى الأردية، لم يطلع شعبنا في إيران حتى السنة الماضية على هذه القصة؟! هذا مع أنه منذ أن اخترعت وسائل الاتصالات السريعة خاصة في فترة الحرب العالمية الأولى انتشرت الأخبار في كل زاوية من زوايا الدنيا، وإن لم تصل الأخبار بشكل فوري، فعلى

الأقل كانت تصل إلى أقصى نقاط الدنيا خلال أقل من ٢٤ ساعة.

نفترض أن وسائل الاتصال كالراديو والتلفاز والتلغراف وكل وسائل نشر الأخبار لم تكن موجودة في ذلك الحين، وقد تحدثنا في الأعداد السابقة من هذه المجلة عن نشر الأخبار وإذاعتها ونشر الشائعات وأن ذلك أصبح رائجاً إلى درجة أنه عندما يُخبر شخص شخصاً آخر خبراً في مدة ربع ساعة ثم يقوم كل واحد من الشخصين إضافةً إلى صاحب الخبر الأصلي الذين يُشكّلون مع بعضهم ثلاثة أشخاص، كل واحد منهم يقوم بنشر الخبر لدى شخصين آخرين في ربع ساعة فيكون المجموع سماع تسعة أشخاص لذلك الخبر، فلو واصل الناس نشر الأخبار خلال ربع الساعة الثالثة على هذا النحو وقام كل واحد من الأشخاص التسعة بنقل ذلك الخبر إلى شخصين آخرين كان عدد المُطلعين على ذلك الخبر ٢٧ شخصاً فلو تواصل نشر الأخبار على هذا النحو فإنه خلال مدة خمس ساعات على أقصى تقدير سيطلع جميع أهل الكرة الأرضية الذين يبلغ عددهم ثلاثة مليارات على ذلك الخبر. إن ما نذكره ليس ادّعاءً بل خُذْ قلماً واحسب أنه في الساعة التي تتكون من أربعة أرباع، إذا ضربت العدد ٢٧ بالعدد ٣ يكون عدد الأشخاص ٨١ شخصاً، اضرب هذا العدد برقم ٣ إلى آخره كي ترى أنه مع انتهاء الربع العشرين أي الخمس ساعات سيكون الخبر قد انتشر بين أكثر من ثلاثة مليارات شخص.

إن تعجبنا هو من جهة أن مسألة بأهمية اكتشاف سفينة نوح -التي تكلمت عنها كل المذاهب اليهودية والمسيحية والمسلمة- لاسيما أنها مسألة تتعلق بكتابة فوق لوح خشبي خاص بالسفينة قرأها عالم الآثار الروسي، وهي مهمة جداً بالنسبة إلى الشيعة. استغرقت ١٩ سنة حتى وصل خبرها إلينا!

يُمكن أن يقول الناس: إن الروس ماديين لا دين لهم ويُنكرون وجود الله كما يُنكرون الأنبياء والدين والمذهب ولذلك لما اكتشفوا هذا الاكتشاف لم يرفعوا صوتهم ولم يُحدثوا أي ضجيج كي لا يتخلّى الشعب الروسي البلشفي (الشيوعي) عن إلهاده. ولكن بالنظر إلى أن السيد «مهدي إيماني» كتب في مقاله أن ذلك الخبر نُشر قبل تسعة عشر عاماً في مجلة «اتفادنيروب» الرسمية الواسعة الانتشار، فإننا نصرف عن هذا التفكير لاسيما بالنظر إلى أنه في تلك الأيام نفسها تسرّب هذا الخبر من ثنايا الستار الحديدي الذي أحيطت به روسيا السوفيتية وأُدرج في عدد من المجلات والصحف البريطانية ثم انتقل إلى باكستان وانتشر باللغة الأردنية، ونصل إلى هذه النتيجة ونسأل أنفسنا: كيف بقينا نحن الشعب الإيراني الشيعي جاهلين بهذا الخبر تماماً رغم كل ما لدينا من مراكز دينية ومذهبية؟ وما الذي حدث حتى لفت هذا الموضوع المهم نظر السيد «مهدي إيماني» للمرة الأولى فقام بترجمة المقال المذكور وإرساله إلى قم ليتم نشره في مجلة «مكتب اسلام»؟

وعلى كل حال، لما كان الموضوع مهماً قررت أن أقوم بالتحقيق فيه. انطلاقاً من ارتباط هذا الاكتشاف بموضوع علم الآثار، رجعت إلى مديرية الآثار والمتاحف لدينا لأبحث هل لديهم معرفة بهذا الاكتشاف المهم؟ هل كُتب عنه أي شيء في الكتب التي انتشرت خلال مدة التسعة عشر عاماً الماضية؟ بعد الدراسة الدقيقة للموضوع تبين أنه لم يُكتب أي شيء عن هذا الموضوع أصلاً. في النهاية قررت أن أرجع إلى المصدر الأصلي لهذه القصة لأحصل على المعلومات منه، لهذا السبب رجعت إلى الملحق الإعلامي التابع لسفارة «اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية» في إيران وطلبت منه أن يبحث لي عن هذا الموضوع ويُعطيني الجواب. لم تطل المدة إلا واستلمت منه جواباً

أنقله لكم هنا بعين ألفاظه: قال لي:

إجابةً عن رسالة جنابكم أود إعلامكم بما يلي:

- ١- لا وجود للوح خشبي متعلق بسفينة نوح في متحف موسكو.
- ٢- لم تهتم مصلحة علم الآثار السوفيتية أبداً ولا بأي شكل من الأشكال في مجال البحث عن بقايا «سفينة نوح».
- ٣- لم تُطبع في الاتحاد السوفيتي أصلاً أي مجلة باسم «اتفانيزوب».

مع التقدير والاحترام

أسيرا يجكين، الملحق الإعلامي في سفارة «اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية» في إيران.

تلك كانت المعلومات حول اكتشاف الألواح الخشبية لسفينة نوح التي كتبوا لنا عنها. إنني أطلب من مجلة «مكتب اسلام» التي نشرت مقال السيد «مهدي ايماني» أن تتصل بذلك السيد الذي قام بترجمة تلك المطالب وإرسالها إلى المجلة الكريمة - إن كان بإمكانها الوصول إليه - وتطلب منه أن يُرسل إليها الوثائق والمستندات التي أشار إليها في مقاله وأن يبحثوا ضمن ذلك ويلاحظوا أنه: أليس هل الهدف من نشر مثل هذه الأخبار أن تسود الفقرة بين فرق المسلمين المختلفة وأن تبقى بينهم العداوة والاختلافات كما كانت من قبل؟ في الختام يرى الكاتب أنه من الضروري التذكير بنقطة مهمة وهي - كما يعلم الكتاب المحترمون في مجلة «مكتب اسلام»:- أن أعداء الدين قاموا بوضع أخبار وأحاديث وروايات اشتهرت باسم «الإسرائيليات». وكان هدفهم إبعاد المسلمين بواسطة هذه الأخبار والأحاديث والروايات عن القرآن الذي هو وحي الله الذي نزل على محمد المصطفى ﷺ. أليس وضع مثل تلك الأخبار الذي يترافق في تاريخه مع تأسيس دولة اليهود في فلسطين هو أيضاً من جملة الإسرائيليات؟

ولا يفوتني أن أقول: إنه قبل أن يصل إليّ جواب الملحق الإعلامي السوفيتي كنت قد أدركت من خلال قراءة ذلك المقال الخبيري والتوضيحات التي أعطيت فيه ورغم المهارة التي بذلت في تنظيم ذلك المقال، أن هناك أخطاءً جغرافية في أصل المقال. ومن جملتها أنه تمّ التوفيق والتطبيق بين مدينة «الموصل» التي تقع في أرض العراق وجبال أرارات التي تقع بين تركستان الروسية وإيران ووادي قاف الذي يقع [حسب ادعاء كاتب المقالة] في موسكو في حين أن تلك المناطق والمدن تبعد عن بعضها بمسافات شاسعة، هذا بالإضافة إلى تآكل واهتراء وتسوس الخشب خلال خمسين قرن من الزمن وعدم وجود الخط والكتابة في زمن نوح وكثير من التفاصيل الأخرى..... ورغم ذلك رجعت إلى منشأ الخبر الذي هو روسيا السوفيتية.

نحن لا نُنكر قصة نوح لأنها حقيقة واقعة واستناداً إلى هذا الأصل أعلننا عن مسابقة حول هذه القصة في الأعداد السابقة من هذه المجلة ذاتها «رنگین کمان» وأدرجنا فيها أفضل الأجوبة التي وصلت إلينا. لكن الكلام هو في أن مثل تلك الأمور والمطالب كانت مثار استغراب وتعجب لدينا وفي الوقت ذاته الذي قرأنا فيه تلك المقالة في مجلة «مكتب اسلام» المحترمة ورغم أنه لم يصلنا أي خبر رسمي، أشرنا إليها قبل عدة أعداد وبيّنا الغرض من وضع واقتراء وتلفيق مثل تلك الأخبار.

صدّقوني أننا عندما ننتبه ونحسب بالأعداد والأرقام بأنه يوجد في العالم اليوم ١٠٠ مليون مسلم عربي وحوالي ٤٠٠ مليون مسلم غير عربي كلهم يؤمنون بالله ويعتبرون محمداً رسول الله ويؤمنون بالقرآن وحياً إلهياً، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا لو اتحد هذا الجمع الغفير جميعاً في سبيل الله تحت لواء لا إله إلا الله واتّفقوا على العمل لله هل كان من الممكن لجماعة صغيرة من الناس متشرّدة وتائهة لا يزيد عددها بعد سنوات من المتابعة والعمل عن ثلاثة ملايين شخص أن يهزموا المسلمين ويخضعوهم؟ لو لم تكن هناك تفرقة وعداوة بين المسلمين، ولو لم يُخدع المسلمون الحقيقيون ولم يقاتلوا بعضهم بعضاً على أمور فرعية وأخبار وأحاديث موضوعة متأثرين بإثارة أعداء الإسلام في تركستان الروس وإيران ووادي قاف هل كان من الممكن أن تبقى الشعوب الإسلامية قرونًا طويلة أسيرة في قبضة استعمار الدول المسيحية، والآن عندما رأينا أوضاع العالم تتغير وأن المسلمين نهضوا لاستعادة أراضيهم نجدهم يتوسّلون إلى الدول الشيوعية المنكرة لوجود الله والمعادية للمؤمنين بالأديان بما في ذلك المسلمين؟

إخوتي في الإسلام! أيها المواطنون الإيرانيون الأعزاء! هل يصحّ أن نتقاتل على مسائل فرعية ونُفرح بذلك بقلوب أعداء الإسلام المعادين لبلادنا؟ هل يصحّ أن نهدر قدراتنا الإبداعية وقوانا الفعّالة على استنباطات غير صحيحة واستنتاجات في غير محلّها، ونحقد بعضنا على بعض ويعادي بعضنا الآخر بسبب كلمات وجمل وأخبار موضوعة؟ (...الخ.). (انتهى)

يقول كاتب هذه السطور إن أفضل وسيلة للنجاة من الوقوع في أسر الخرافات وعدم الاغترار والانخداع بالأخبار الموضوعة هي معرفة القرآن الكريم.

فمثلاً جاء في ذلك التقرير الخبري أن «العالم قائم لأجلهم [أي لأجل أولئك الأشخاص الخمسة: محمد وعلي والحسين وفاطمة عليهم السلام]» مع أنّ كل إنسان عالم بالقرآن يعلم أنه من المحال أن يعتقد حضرة نوح عليه السلام مثل ذلك الاعتقاد، لأن الله تعالى قال لرسوله الأكرم - صلوات الله ورضوانه عليه -: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف/٩]. كما قال القرآن عن حضرة عيسى عليه السلام - ولا أحد يدّعي أن العالم قد قام لأجله وببركته - : ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ...﴾ [المائدة/٧٥]، وقال عن حضرة خاتم النبيين أيضاً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران/١٤٤]، وقال للنبي ٩: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِ﴾ [الأنعام/٩٠].

فالنبي الذي عليه أن يهتدي بهدى الأنبياء السابقين ويسير على طريقهم الربّاني ويتّبع هداهم -ومن جملتهم حضرة نوح عليه السلام - كيف يمكن أن يكون العالم قد أقيم لأجله؟ النبي الذي لم يكن يعرف بعض الأنبياء (النساء/١٦٤ و غافر/٧٨) كيف يمكن أن يكون العالم قد أقيم لأجله؟

إن القرآن الذي يخاطب جميع البشر قائلاً: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة/٢٩]، فكيف لم يُشِر إلى ذلك الأمر أدنى إشارة؟ لماذا لم يُشِر القرآن الذي أثنى على النبي الأكرم ٩ أعظم الثناء إلى ذلك الموضوع المهم أدنى إشارة؟ إن النبي الذي -

حسب رواية الكافي التي تتفق مع القرآن أيضاً (الحديث ٥ من الباب ١١٤) - لم يكن يعلم قبل بعثته ما الكتاب ولا الإيمان؟ (الشورى/٥٢) كيف يمكن أن يكون العالم قد أقيم لأجله؟

ثم إن القرآن يقول إن حضرة نوح عليه السلام قال لأتباعه: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [هود/٤١]؛ فكان نوح عليه السلام يعلم قطعاً أن الله كافٍ لعباده (الزمر/٣٦) ولم يكن يرى أي لزوم قطعاً لذكر اسم غير الله وحفره على السفينة، كما أنه لما طلب النجاة لابنه طلب ذلك من الله وحده فقط ولم يذكر اسم غير الله في دعائه ولم يقسم على الله باسم أي شخص.

ثم إن ذلك التقرير الخبري ذكر لحضرات علي والحسين عليهم السلام ثلاثة ألفاظ ترجمها الكاتب إلى علي والحسن والحسين، ولكن لماذا لم يذكر لمحمد وفاطمة اللفظين في تلك اللغة التي كُتِبَ فيها التقرير الأصلي؟ إضافة إلى ذلك أنه من المثير للانتباه أنه ذُكر في الإنجيل لرسول الله ص اسم «أحمد» الذي يمكن أن نعتبره اسم النبي الثاني، أما في سفينة نوح فقد تم التعريف بنبينا باسمه «محمد»!

وفي النهاية لماذا لم يذكر الله في القرآن إلا اسم النبي ولم يذكر أسماء الأشخاص الآخرين؟ ألم يكن من الأفضل بدلاً من أن يُكْتَبَ أسماء تلك الشخصيات الكريمة على لوح سفينة نوح أن يُدْكَرُوا في القرآن كي تسهل أكثر معرفتهم على الناس؟

كلمة لُقراء الكتاب

لقد واجهت مرات عديدة - سواء خارج السجن أم داخل السجن - هذه المشكلة الأساسية وهي أنني بمجرد أن أنتقد حديثاً من الأحاديث فإنهم يسألونني: أليس في كتب أهل السنة أيضاً كذا وكذا؟ لماذا لا تتكلم عنها أيضاً؟ هذا في حين أنهم يعلمون جيداً - على الأقل العلماء منهم - أنني من أهل قم (مسقط رأسي قم) ونشأت وتربيت وترعرعت في الحوزة العلمية في قم والنجف. ومع ذلك يسعون دائماً أن يصوّروني أمام العوام بأنني سُنيّ أدافع عن أهل السنة وأنافح عن مذهبهم!! ولهذا السبب، وفي هذه الأيام التي لم يبق بيني وبين لقاء الحق وتلبية ندائه زمنٌ طويلٌ، فإنني أقول - إتماماً للحجة لأهل الإنصاف على الأقل - وأصرّح مؤكداً - بل أصرُّ وأشهد الله على ما أقول - إنني لست متعصباً لفرق أهل السنة بل إنني مثل منصفٍ أهل السنة لا أعتبر بأي وجه من الوجوه أن جميع أحاديث الصحيحين صحيحة وأنفق تماماً مع أخي الأستاذ ذي القدر الجليل جناب «مصطفى الحسيني الطباطبائي» - أيده الله تعالى - الذي أورد في كتابه القيم «خيانت در گذارش تاريخ» [خيانة في رواية التاريخ] (الطبعة الأولى، ج ١، ص ٥٨ - ٥٩) آراء بعض العلماء حول عدم صحة عدد من أحاديث الصحيحين ولا ألزَم بأي مذهب من مذاهب أهل السنة.

والنقطة الأخرى هي أن عدداً من علماء الشيعة ومن جملتهم آية الله «محمد حسن المظفر» والأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» والشيخ «محمد صادق النجمي»^(١) وغيرهم انتقدوا الجوامع الحديثية لأهل السنة، هذا في حين أن الصحاح الستة ليس لها أي رواج بين شعبنا وما من أحدٍ متأثرٍ بالكتب المذكورة عندنا، بل الناس لدينا مغرمون بأمثال الكليني والصدوق ومفتونون بهما! فإذا تكلمت في بيئتنا عن إشكالات الصحيحين وما فيهما مما يستحق النقد كنت كالذي يتكلم عن إشكالات «الكافي» و«التهذيب» في ليبيا أو بلاد الحرمين أو مصر..... مع أنه ليس في تلك البلاد من يعلم شيئاً عن «الكافي» و«التهذيب» أو يهتم بها.

إن التكليف الشرعي لهذا العبد الفقير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع مراعاة قاعدة الأهم ثم المهم، يملّي عليّ أن لا أقوم بتبرير وتأويل الخرافات المنتشرة في مذهب التشيع وإخفائها، وأن أقوم بتوعية الناس إلى الحقائق فأبين لهم الانتقادات التي تتّجه إلى كتب الكليني وأمثاله، وأن أدافع عن أهل بيت النبي ﷺ في مواجهة الخرافيين الذين يُعرفون بأنفسهم بوصفهم محبي أهل البيت، كي لا تشملني - إن شاء الله وبإذنه وتوفيقه - الآية الكريمة التي تقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة/١٥٩].

والنقطة الأخرى التي يقضي الإنصاف ذكرها أنهم يقولون في الغالب - بهدف الدفاع عن «الكافي» - إن اشتمال كتاب ما على بعض الأحاديث الموضوعة أو المجهولة والضعيفة والمرسلة لا يستوجب سقوط الكتاب كله من الاعتبار، فالصحيحان أيضاً رغم كل ما قبل في حقهما من مدح وتمجيد بالغين، لا يخلوان من الأحاديث غير الصحيحة، ولكن لا أحد يعتبر أن الكتابين كلهما غير معتبرين.

(١) من علماء الشيعة الإمامية المعاصرين، ومؤلف كتاب «أضواء على الصحيحين». (المنترجم)

فأقول: ينبغي أن ننتبه إلى أنه هناك فرقاً كبيراً بين كتاب يشتمل على أربعة آلاف أو ثلاثة آلاف حديث مئة وعشرة أحاديث فيه ضعيفة^(١) (أي حوالي ثلاثة بالمئة منه فقط)، وكتاب يضم حوالي ستة عشر أو خمسة عشر ألف حديث، ٩٠٠٠ حديث منها (أي حوالي ٥٦ أو ٦٠ بالمئة منها) غير صحيح^(٢).

والأمر الآخر الذي ينبغي أن نُذَكِّرَ به أنه إذا انتُقِدَ الكليني أو الصدوق أو..... فإنهم في الغالب يقولون -لترهيب المخاطبين- إن الكليني عالم كبير وتلميذ لشخصيات كبيرة من أمثال «علي بن إبراهيم» و«محمد بن الحسن الصفار» مؤلف «بصائر الدرجات» و«محمد بن يحيى العطار» و..... و.... ثم يذكرون أقوال العلماء المشهورين -الذين عاشوا في القرون التالية- حوله كي يصوروا لنا الكليني عالماً جليلاً وبصيراً!!

أولاً: لقد عرّفنا في هذا الكتاب^(٣) بأولئك العظماء (!!!) الذين يذكرونهم بوصفهم مشايخ الكليني وأساتذته، ويمكن للقارئ المحترم أن يحكم بنفسه عليهم.

ثانياً: بعد قراءة هذا الكتاب، يمكن للقارئ أن يحكم على ميزان فهم الكليني والصدوق وعلمهما ومدى معرفتهما بالقرآن الكريم، ثم يراجع بعد ذلك مقدمة المجلد الأول من الكافي (ص ٢٦ فما بعد) ويقرأ المدائح المغرقة التي جمعها السيد «حسين علي محفوظ» من أقوال العلماء حول «الكافي» و«الكليني» كي يدرك أن تلك المدائح وذلك التمجيد ينطبق عليه تماماً مقولة: «رب مشهور لا أصل له»! وأنها مدائح قيلت بدافع التعصب المذهبي ولا تستند إلى أي أساس واقعي، وأصولاً فإن علماء كل فرقة يثنون على أسلافهم ويمجدونهم تمجيداً عظيماً ويبالغون في مدحهم، ولذلك فذكر ما قاله «المجلسي» الخرافي أو تلميذه «عبد الله الأفندي» أو بحر العلوم أو المحقق الكرّكي أو الخوانساري المتعصب مؤلف «روضات الجنات»^(٤) ونظائرهم، عن الكليني والكافي من مدح وتمجيد بالغين لا يدل على شيء سوى التعصب المذهبي، وهو يشبه الثناء والتمجيد البالغين اللذين يقوم بهما كتّاب سائر المذاهب الإسلامية في حق علمائهم. (فتأمل)

أحمد الله الرحمن الرؤوف الرحيم حمداً لا حدَّ له وأشكره شكراً لا نهاية له، على ما منَّ به على هذا العبد الفقير من التوفيق، رغم ما بي من حال ومرض وعلل، ومنحني الفرصة لتهديب هذا الكتاب وإكماله.

أمل أن يقبل الله بفضله ورحمته من هذا العبد الحقيق تآلفي هذا الكتاب وأن يجعله سبباً لوعي الناس ويقظتهم واهتمامهم وانتباههم أكثر إلى القرآن الكريم، وسبباً لتقريب قلوب المسلمين بعضها من بعض. آمين يا رب العالمين، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

خادم الشريعة المطهرة سيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي

(١) كما قال «ابن حجر العسقلاني» بشأن صحيح البخاري.

(٢) كما يُستفاد مما جاء في كتاب «مرآة العقول» للمجلسي.

(٣) راجعوا الصفحة ١٩٨-١٩٩ من الكتاب الحالي وراجعوا أيضاً فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٤) لقد ذكرنا نماذج لأقواله في الكتاب الحالي، راجعوا ص ١٨٠.

خبر اكتشاف لوح خشبي لسفينة نوح في موسكو كان مُختلَقاً مُزوّراً

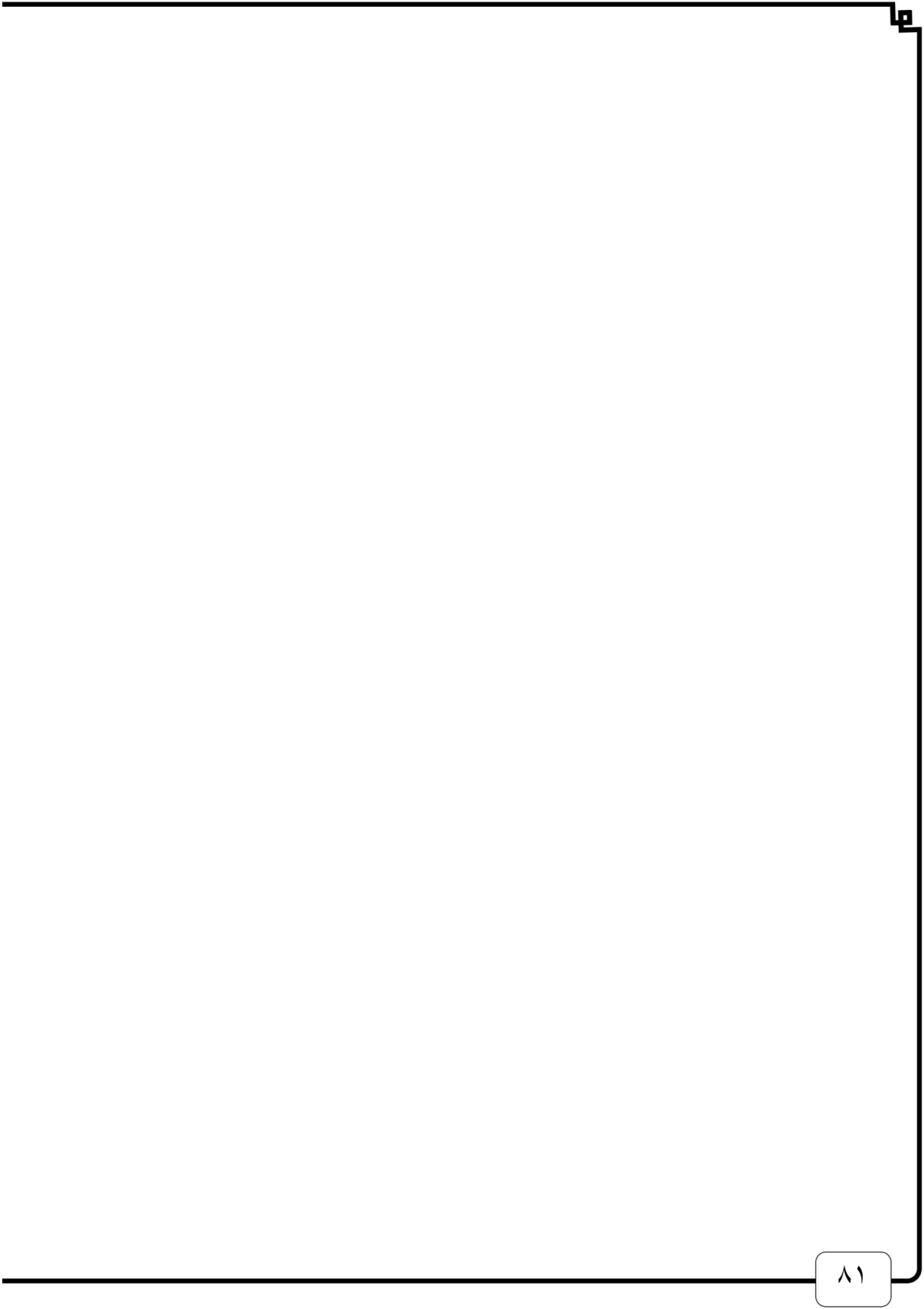
لقد اختلق الأجانب هذا الخبر ببراءة تكشف كيف كان أعداء الإسلام يضعون منذ القديم الروايات والأحاديث المخالفة للقرآن و يدسّوها في كتب الفرق الإسلامية المختلفة كي يستفيدوا من بساطة السذج من المسلمين وسرعة تصديقهم لكل خبر فيحَقّقوا مآربهم في الإضرار بالإسلام وخدمة الاستعمار

حول الخبر المتعلّق باكتشاف لوح خشبي من ألواح سفينة نوح كُتِبَتْ عليه أسماء الأفراد الخمسة [محمد وعلي فاطمة والحسين عليهم السلام] ونشرته منذ مدة قريبة مجلة «مكتب اسلام» دون التحقيق بمدى صحة الخبر، نقلاً عن ثلاث نشرات إنجليزية قيل إنها نقلت خبر ذلك الاكتشاف عن مجلة «اتفادنيروب» السوفييتية:

لما كانت موضوعات ذلك الخبر تتضمن أموراً مخالفة للقرآن المجيد وكان من الواضح أن الخبر أُخْتَلِقَ بهدف تشديد العدواة بين فرق المسلمين، حتى أنه جعل مكان رسوّ سفينة نوح أبعد بكثير من المكان الذي ذكره القرآن المجيد (جبل الجوديّ الذي يقع في الجزء الشمالي الشرقي لسورية)؛ قام الكاتب في قسم ترجمة القرآن المجيد وتفسيره في مجلة «رنكين كمان» الأسبوعية، بالبحث والتحقيق حول صحة ذلك الخبر، وراجع في هذا الأمر قسم الملحقية الإعلامية في سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ممثلاً عن مجلة «رنكين كمان»، فقامت الملحقية الإعلامية - بعد سؤالها المسؤولين في موسكو عن حقيقة هذا الموضوع - بإجابة المجلة كتابياً بما يلي:

- ١- لا وجود في متحف موسكو للوح خشبي متعلّق بسفينة نوح.
 - ٢- لم تعمل مصلحة علم الآثار في الاتحاد السوفييتي أبداً في مجال البحث والتنقيب عن بقايا سفينة نوح.
 - ٣- لم يسبق أن طُبِعَتْ في الاتحاد السوفييتي مجلة باسم «اتفادنيروب» ولا تُطْبَع مجلة بهذا الاسم حالياً.
- (الشرح المفصّل لهذا الموضوع موجود في العدد ٢٦ من مجلة «رنكين كمان» الصادر في تاريخ ٧ اربيهشت، سنة ١٣٥١ هجرية شمسية)
- طهران - صندوق بريد ١٣/١٤٧٥
الدكتور صادق نقوي

[تلك كانت صورة عن المنشور من صفحة واحدة الذي تمت الإشارة إليه في الصفحة ٨٠٥ من هذا الكتاب]



الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الثاني

فهرس محتويات الجزء الثاني..... أ

تابع نقد وتمحيص أحاديث «كتاب الحجة» في الجزء الأول من أصول الكافي ٥١٩

٩٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ ٥١٩

التعريف بحريز

[نماذج لروايات «أبي عليّ الأشعري» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

[عوداً إلى نقد أحاديث الباب ٩٠ من أصول الكافي]

٩١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ... ٥٢١

لماذا غلا الرواة في حق الأئمة وأصروا على نسبة مقامات عجيبة إليهم؟

الإرث في القرآن

التعريف بابن مسكان

٩٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) عَنْدهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُمْ

يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا ٥٢٥

٩٣- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنُ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ (ع) وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ ٥٢٦

تذكير مهم حول عناوين الأبواب في كتب الحديث وما تحمله من دلالة

[نماذج لروايات «المنخل بن جميل» و«عمار بن مروان» التي تكشف ضعفهما وعدم

وثاقتهما]

توضيح الآية ٤٠ من سورة النمل: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ)

٩٤- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ (ع) مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ٥٣٤

نموذج لروايات هارون بن الجهم

٩٥- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (ع) ٥٣٥

٩٦- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَتَاعِهِ ٥٣٦

[تذكير حول الأحاديث التي يتعارض صدرها مع ذيلها]

حديث سلسلة الحمار

٩٧- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثَلُ النَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ٥٤٢

٩٨- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجُفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ (ع) ٥٤٢

٩٩- بَابُ فِي شَأْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَفْسِيرِهَا ٥٤٧

التعريف بـ «الحسن بن العباس بن الحريش»

قول العلامة الششتري والأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني حول هذا الباب

١٠٠- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزِدَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ ٥٥٠

١٠١- بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزِدَادُونَ لَنَفَدَ مَا عَنْدهُمْ ٥٥١

١٠٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ

وَالرُّسُلِ ٥٥١

١٠٣- بَابُ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ ٥٥١

التعريف بعمار بن موسى الساباطي

توضيح آيات من سورة الجن

١٠٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلَمُوا..... ٥٥٤

١٠٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ ٥٥٥

لماذا لا يظهر الإمام الثاني عشر

١٠٦- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ ٥٥٨

صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.....

التعريف بسيف التمار

التعريف بعبد الله بن حماد

التعريف بجماعة بن سعد

التعريف بعمر بن عبد العزيز

قول المرحوم «قلمداران» حول الأبواب ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ من الكافي

١٠٧- بَابُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَعْلَمْ نَبِيَّهٖ عِلْمًا إِلَّا أَمْرَهُ أَنْ يُعْلِمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ ٥٦٣

كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ.....

١٠٨- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ..... ٥٦٣

١٠٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَوْ سُئِرَ عَلَيْهِمْ لِأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ..... ٥٦٤

١١٠- بَابُ التَّفْوِضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ (ع) فِي أَمْرِ الدِّينِ..... ٥٦٤

١١١- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ بِمَنْ يُسَبِّهُونَ مِمَّنْ مَضَى وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنَّبُوءَةِ..... ٥٦٤

١١٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ع مُحَدِّثُونَ مَفْهَمُونَ..... ٥٦٥

١١٣- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأَئِمَّةِ (ع)..... ٥٦٥

١١٤- بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللَّهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ (ع)..... ٥٦٦

١١٥- بَابُ وَقْتُ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ (ع)..... ٥٦٨

التعريف بـ «الحسن بن مسكين»

التعريف بـ «علي بن أسباط»

١١٦- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءً... ٥٧٠

١١٧- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ (ع) يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ ٥٧٠

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا فِيهِمْ (ع) نَزَلَتْ.....

١١٨- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ..... ٥٧٣

١١٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرٍ ٥٧٤

مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ.....

التعريف بـ «محمد بن أحمد العمري»

التعريف بـ «عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير»

القرآن وأصحاب النبي

من الذين حاربهم علي (ع)

قول مرتضى المظهري حول الصحيفة الخاصة بكل إمام من الأئمة

١٢٠- بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تَوْجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ (ع)..... ٥٨٠

التعريف بـ «هشام بن سالم»

التعريف بـ «يزيد شعير»

١٢١- بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ وَأَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنْ ٥٨٢

الْقَرَابَاتِ.....

١٢٢- بَابُ مَا نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ عَلَى الْأَئِمَّةِ (ع) وَاحِدًا فَوَاحِدًا..... ٥٨٢

هل نصَّب عليٌّ (ع) حضرة حسن المُجتبى خليفة له؟
 بحث حول آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ النَّبِيِّتِ وَيُطَهِّرَكُمْ
 تَطْهِيراً﴾ ٥٨٥

- الفرق بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية
 طلب الأئمة غفران ذنوبهم من الله تعالى
 التعريف بـ «عكرمة» راوي الخطبة الشقشقية
 بحث حول آية التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا
 بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة/٦٧]
 التعريف بمحمد بن إسماعيل الرازي
 توضيح حول آية المودة: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾
 [الشورى/٢٣]
- ١٢٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ٦٠٢
 التعريف بـ «أبان بن أبي عبيد»
 ١٢٤- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ٦٠٣
 ١٢٥- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ٦٠٥
 ١٢٦- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع) ٦٠٥
 ١٢٧- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
 عَلَيْهِمَا ٦٠٦
 ١٢٨- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع) ٦٠٦
 التعريف بـ «فيض بن مختار»
 [بيان حال «يونس بن ظبيان» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]
 التعريف بـ «سليمان بن خالد»
 معنى كلمة «صاحب»
 التعريف بـ «يعقوب السراج»
 الإمامة والعيب الجسمي
- ١٢٩- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) ٦١٢
 أسماء الرواة الذين سألوا إمام عصرهم: عَنْ الْإِمَامِ الَّذِي سِيلِيهِ؟
 إشارة إلى حديث الغدير
- ١٣٠- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ٦١٦
 مشاكل مروجي النص على الأئمة بعد الإمام الرضا (ع)
 ١٣١- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ (ع) ٦٢٠
 التعريف بـ «إسماعيل بن مهران»
 ١٣٢- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ٦٢٠
 ١٣٣- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ (ع) ٦٢١
 الفرق بين مهديين
 مقارنة الإمام بحضرة يحيى (ع)
 معنى الصبي
 التعريف بـ «محمد بن علي بن بلال»
 ١٣٤- بَابُ فِي تَسْمِيَةِ مَنْ رَأَاهُ (ع) ٦٢٤
 هل كان لحضرة العسكري (ع) ابن؟
 ١٣٥- بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَسْمِ ٦٢٦

- ١٣٦- بَابٌ نَادِرٌ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ ٦٢٧
بيان الدين حول أصول الديانة سهل مُبَسَّر
خطاً قول المَجْلِسِيِّ الإيمان الحُجَّة الذي لا يُمكن رؤيته
- ١٣٧- بَابٌ فِي الْغَيْبَةِ ٦٢٩
التعريف بـ «الحسن بن محمد الصيرفي»
- ١٣٨- بَابٌ مَا يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ دَعْوَى الْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطِلِ فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ ٦٣٥
دلالة جهل بعض خواص أصحاب الأئمة المقرَّبين بالإمام التالي لإمام وقتهم
رأي الشيخ الصدوق حول حيرة أصحاب الأئمة
التعريف بـ «صالح بن حماد»
التعريف بـ «عبد الله بن الحكم الأرمني»
قول عليّ (ع) حول وظيفة الإمام
- ١٣٩- بَابٌ كَرَاهِيَةِ التَّوَقُّفِ ٦٤٣
غيبة حضرة موسى (ع) وغيبة الإمام الثاني عشر
التعريف بـ «علي بن يقطين»
- ١٤٠- بَابُ التَّمْجِيسِ وَالْإِمْتِحَانِ ٦٤٦
١٤١- بَابٌ أَنَّهُ مَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ لَمْ يَضُرَّهُ تَقَدُّمُ هَذَا الْأَمْرِ أَوْ تَأَخُّرُ ٦٤٦
التعريف بـ «الفَضِيل بن يسار»
معنى الإمام في حديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه»
- ١٤٢- بَابٌ مَنْ ادَّعَى الْإِمَامَةَ وَلَيْسَ لَهَا بِأَهْلٌ وَمَنْ جَحَدَ الْأَئِمَّةَ أَوْ بَعْضَهُمْ وَمَنْ أَثْبَتَ ٦٤٨
الْإِمَامَةَ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٌ ٦٤٨
١٤٣- بَابٌ فِيمَنْ دَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ ٦٥٠
١٤٤- بَابٌ مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ ٦٥١
معنى الأحاديث التي تجعل الولاية الركن الخامس في الإسلام
- ١٤٥- بَابٌ فِيمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ أَنْكَرَ ٦٥٢
١٤٦- بَابٌ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ مُضِيِّ الْإِمَامِ ٦٥٢
١٤٧- بَابٌ فِي أَنَّ الْإِمَامَ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ صَارَ إِلَيْهِ ٦٥٣
١٤٨- بَابٌ خَالَاتِ الْأَئِمَّةِ (ع) فِي السِّنِّ ٦٥٣
١٤٩- بَابٌ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَغْسِلُهُ إِلَّا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ (ع) ٦٥٤
١٥٠- بَابٌ مَوْلِيدِ الْأَئِمَّةِ (ع) ٦٥٥
١٥١- بَابٌ خَلَقَ أَبْدَانِ الْأَئِمَّةِ وَأَرْوَاحَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ (ع) ٦٥٧
١٥٢- بَابُ التَّسْلِيمِ وَفَضْلِ الْمُسْلِمِينَ ٦٥٨
١٥٣- بَابٌ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ مَا يَقْضُونَ مَنَاسِكَهُمْ أَنْ يَأْتُوا الْإِمَامَ فَيَسْأَلُوهُ ٦٥٨
عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيُعَلِّمُونَهُمْ وَلَا يَتَّبِعُوهُ وَمَوَدَّتَهُمْ لَهُ ٦٦٠
١٥٤- بَابٌ أَنَّ الْأَئِمَّةَ تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بُيُوتَهُمْ وَتَطُأُ بِسُطُطِهِمْ وَتَأْتِيهِمْ بِالْأَخْبَارِ (ع) ... ٦٦١
١٥٥- بَابٌ أَنَّ الْجَنَّ يَأْتِيهِمْ فَيَسْأَلُونَهُمْ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيَتَوَجَّهُونَ فِي أُمُورِهِمْ ٦٦١
١٥٦- بَابٌ فِي الْأَئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُدَ وَلَا ٦٦١
يَسْأَلُونَ النَّبِيَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالرَّحْمَةَ وَالرِّضْوَانُ ٦٦١
١٥٧- بَابٌ أَنَّ مُسْتَقَى الْعِلْمِ مِنْ بَيْتِ آلِ مُحَمَّدٍ (ع) ٦٦٢
١٥٨- بَابٌ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ فِي يَدِ النَّاسِ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ الْأَئِمَّةِ (ع) وَأَنَّ ٦٦٢
كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِنْدِهِمْ فَهُوَ بَاطِلٌ ٦٦٢
التعريف بـ «عبد الله بن ميمون القداح»

- ١٥٩- بَابُ فِيمَا جَاءَ أَنَّ حَدِيثَهُمْ صَعِبٌ مُسْتَصْعَبٌ..... ٦٦٣
- ١٦٠- بَابُ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّصِيحَةِ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاللُّزُومِ لِحِمَاةِهِمْ وَمَنْ هُمْ ٦٦٥
- ١٦١- بَابُ مَا يَجِبُ مِنْ حَقِّ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقِّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ..... ٦٦٥
- التعريف بـ«سفيان بن عيينة»
- التعريف بـ«أبي أيوب سليمان بن داود المنقري»
- ١٦٢- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ (ع)..... ٦٦٦
- ١٦٣- بَابُ سِيرَةِ الْإِمَامِ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ إِذَا وَلِيَ الْأَمْرَ..... ٦٦٧
- ١٦٤- بَابُ نَادِرٌ..... ٦٦٨
- توضيح الآيات ٨٤ إلى ٨٧ من سورة هود
- ١٦٥- بَابُ فِيهِ نُكْتُ وَنُتِفَتْ مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ..... ٦٧٠
- مسألة تحريف القرآن:
- توضيح حول الآية ٩ من سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
- التعريف بـ«سالم بن سلمة»
- التعريف بـ«الحسين بن ميثاق»
- التعريف بـ«حنان بن سدير»
- التعريف بـ«المفضل بن صالح الأسدي»
- بيان لذكرى شخصية:
- ١٦٦- بَابُ فِيهِ نُتِفَتْ وَجَوَامِعُ مِنَ الرَّوَايَةِ فِي الْوَلَايَةِ..... ٧١٢
- ١٦٧- بَابُ فِي مَعْرِفَتِهِمْ أَوْلِيَاءَهُمْ وَالنَّفْوِيضَ إِلَيْهِمْ..... ٧١٣
- ١٦٨- أَبْوَابُ التَّارِيخِ..... ٧١٤
- بَابُ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ
- التعريف بـ«الحسن بن سيف بن عميرة»
- التعريف بـ«أمية بن علي القيسي»
- ١٦٩- بَابُ التَّنْهِي عَنْ الْإِشْرَافِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ..... ٧٢٠
- ١٧٠- بَابُ مَوْلِدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٧٢٢
- ١٧١- بَابُ مَوْلِدِ الرَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ (ع)..... ٧٢٣
- التعريف بـ«عبد الله بن محمد الجعفي»
- قول هاشم معروف الحسني حول الأحاديث الكاذبة
- ١٧٢- بَابُ مَوْلِدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا..... ٧٢٥
- ١٧٣- بَابُ مَوْلِدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)..... ٧٢٧
- ١٧٤- بَابُ مَوْلِدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع)..... ٧٣٠
- تحقيق الدكتور شهيدتي حول قصة «شهربانو»
- بيان ذكرى حول الجمل الذي جاء لزيارة الإمام!
- ١٧٥- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)..... ٧٣٤
- ١٧٦- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع)..... ٧٣٧
- التعريف بـ«خبيري بن علي الطحان»
- التعريف بجعفر بن محمد الأشعث
- ١٧٧- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع)..... ٧٤٠
- ١٧٨- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا (ع)..... ٧٤٢
- التعريف بـ«عبد الله بن إبراهيم الغفاري»
- التعريف بـ«ياسر» الخادم

- ١٧٩- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الثَّانِي (ع) ٧٤٥
- ١٨٠- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالرِّضْوَانُ ٧٤٦
- ١٨١- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ٧٤٧
- التعريف بـ «إسحاق بن محمد النخعي»
تأمل في أحاديث الأبواب السابقة
الاختلافات حول المهدي
- ١٨٢- بَابُ مَوْلِدِ الصَّاحِبِ (ع) ٧٥٢
- ١٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِتْنِي عَشَرَ وَالنِّصِّ عَلَيْهِمْ (ع) ٧٦٠
- قصد الكليني من تنظيم هذا الباب ومقارنة أحاديث الباب المذكور بالأبواب السابقة
.....
- قول البهبودي حول أحاديث هذا الباب
فرقة الخطابية
التعريف بـ «أبي الخير صالح بن أبي حماد الرازي»
التعريف بـ «عبد الرحمن بن سالم»
بعض إشكالات حديث لوح جابر
التعريف بـ «عمرو بن ثابت»
التعريف بـ «كرام»
عدد الأئمة في بعض روايات الكليني
ذكر عدد من كبار أئمة أهل البيت الذين ثاروا لنيل الإمامة
سبب وضع أحاديث النص واختلافها
تذكير بمسائل تتعلق بالخلافة
- ١٨٤- بَابُ فِي أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ شَيْءٌ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ ٧٨٢
- ١٨٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) كُلُّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى هَادُونَ إِلَيْهِ ٧٨٤
- ١٨٦- بَابُ صَلَوةِ الْإِمَامِ (ع) ٧٨٤
- ١٨٧- بَابُ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ وَتَفْسِيرِ الْخُمْسِ وَخُدُودِهِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ ٧٨٥
- هبة الخمس وتحليله للشيعة من قبل الأئمة
قول آية الله العلامة محمد تقي جعفري التبريزي حول الزكاة
نماذج من أحاديث بقية مجلدات الكافي
التعريف بأبي الربيع الشامي
مسألة المسخ في القرآن
قول آية الله الخوني حول كتاب «التهذيب» للشيخ الطوسي
- مشكلة وضع الحديث بين المسلمين ٨٠٥
- كلمة لقراء الكتاب ٨١٣
- خبر اكتشاف لوح خشبي لسفينة نوح في موسكو كان مختلفاً مزوراً ٨١٥
- الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الثاني ٨١٧
- جدول أسماء الرواة الذين تمّ التعريف بهم وبيان حالهم في هذا الكتاب (مرتبة حسب حروف الهجاء) ٨٢٤

جدول أسماء الرواة الذين تمّ التعريف بهم وبيان حالهم في هذا الكتاب (مرتبة حسب حروف الهجاء)

أَبَا عَلِيٍّ الْحَسَنَ بْنِ مَحْبُوبٍ بْنِ وَهَبِ الْجَلِي	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ٤٥٦
..... ٣١٩	أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ ٢٩٣، ١٦١
أَبَا عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ١٩٠	إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ ١٦٨
أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ ٨٧٤، ٦٣٧	إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّخَعِيِّ البصري ٨٤٥
أَبْنُ أَبِي عَمِيرٍ ١٨٧	إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَهْرَانَ ٦٦٢
أَبْنُ مُسْكَانٍ ٥٢٦	الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ ١٧٣
أَبُو أَسَامَةَ زَيْدُ الشَّحَامِ ٣٨٩	الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ، الرازي، أَبُو مُحَمَّدٍ ٥٦١
أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِي	الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ ٤٦١
النَّهَاوندي ١٠٩	الْحَسَنُ بْنُ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ٨٠١
أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ كَثِيرٍ الهاشمي	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادٍ الْوَشَاءِ الكوفي ١٥١
..... ٣٩٢، ٣٩١	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُثْمَانَ ٢٩٠
أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَوْن	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ ١٩٣
الأسدي الكوفي ٦٧٢، ٣٦٢	الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيِّ ٦٧٦
أَبُو الْخَيْرِ صَالِحُ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ الرَّازِي .. ٨٦٧	الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ ٤٠٠
أَبُو الرَّبِيعِ الشَّامِي ٩١٩	الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ ٢٣٦
أَبُو الْفَضْلِ سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ البراوستاني	الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ٢٩٨
..... ٥٠١	الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ ٤٣٥، ١٦٤
أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِي ٧٢٨	الْحُسَيْنُ بْنُ مِيَّاحٍ ٧٥٦، ٢١٧
أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ الْعَبْرَتَائِي ٤٥٧	الْحَكَمُ بْنُ مَسْكِينٍ ٥٩٢، ٥٨٩
أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ كَثِيرٍ	الْعَمْرِكِيُّ بْنُ عَلِيٍّ ٤٣٠
[الْأَزْدِي] الصيرفي الأَسَدِي ٣٠١	الْفَتْحُ بْنُ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ ٣٤٠
أَبُو سَعِيدٍ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الْأَدَمِيُّ الرَّازِي ... ٨٦	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ ٤١١
أَبُو سُلَيْمَانَ دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّي ٣٩٩	المفضل بن صالح ٨٠١، ٧٧٨
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَيَّارَ المعروف	المفضل بن عمر الجعفي أبو عبد الله ... ١٧١
بِالسَّيَّارِيِّ ١٤٩	الْمُنْخَلُ بْنُ جَمِيلٍ ٥٣٥
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ ٢١٩	أُمَيَّةُ بْنُ عَلِيٍّ الْقَيْسِيِّ ٨٠١
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ ٣٢٤، ٢٩٥	بُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ ٥٩٣، ٤٥٤
أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ ٥٢٠	بُكْرُ بْنُ صَالِحٍ ٨٦٨، ٢٨٤
أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ ٤٤٨	جعفر بن محمد بن الأشعث ٨٣٢
أَبِي الْجَارُودِ ٤٤٤، ١٠٧	جَمَاعَةُ بْنُ سَعْدٍ ٥٧٩
أَبِي سَعِيدٍ خَبِيرِي بْنِ عَلِيٍّ الطَّحَانِ ٨٣١	حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى ٥٨٥، ٢٢٤
أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ ٦٦٧، ١٢٥	حَمَزَةُ بْنُ بَرِيعٍ ٣١٥، ٣٠٩
أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَمِّي ٢٨٣	حَنَّانُ بْنُ سَدِيرٍ ٧٦٧
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ بَرْزَنْطِي ... ٢٥٧	دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ ٣٦٢، ١٢٥
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ ٨٦٥، ١٠٧	رَبِيعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ٣٠٠

٥٨٠.....عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 ٨٧٥.....عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ
 ٣٣٠، ٢٩٥.....عمرو بن شمر بن يزيد الجعفي
 ٧٢٢، ٨٢١
 ٥٩٨.....عيسى بن المُستَقَادِ أَبِي مُوسَى الصَّرِيرِ
 ١٢٢، ١٢٤، ١٩٢.....فَضَّالٌ
 ٢٣١.....فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ
 ٧٠١.....فَيْضُ بْنُ مُحْتَارٍ
 ٦٤٦، ٦٤٣.....كَرَّامٌ
 ٨٧٨.....مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعُمَرِيِّ
 ٥٩٨.....محمد بن أسلم
 ٥٠٢.....مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الرَّازِيِّ
 ٦٢٨.....مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ
 ٣١٤.....مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونٍ
 ٤٤٩.....مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ
 ٣٠١.....مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَلَقَبُهُ شَبَابُ الصَّيْرِفِيِّ
 ٢٩٤.....مُحَمَّدُ بْنُ أَوْرَمَةَ الْقَمِيِّ
 ٤٠٧.....مُحَمَّدُ بْنُ بَزِيعٍ
 ٣١٤.....مُحَمَّدُ بْنُ جُمُهورِ الْعَمِيِّ الْبَصْرِيِّ
 ٣١٦.....مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ
 ٤٢٨.....مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ الْبَصْرِيِّ ١١٠،
 ٣٤٠، ٧١٤
 ٣٠٨، ٣٠٤.....مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ
 ٨٤٨، ٦٦٧.....محمد بن علي بن بلال
 ٢١٤.....مُحَمَّدُ بْنُ عيسى بن عُبَيْدِ الْيَقْطِينِي
 ١٦٢، ٩٧.....مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى
 ٢١٦.....مُسْعِدَةُ بْنُ صَدَقَةَ
 ١٧٩.....مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ
 ٤٥٤، ٤٣٥، ٤٠٤، ١٥٠.....مُعلَى بْنُ مُحَمَّدٍ
 ٣٤٢.....مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ
 ٤٩٥، ٤٧٨، ٤٠٧، ٣١٥.....منصور بن يونس
 ٦٢٨، ٦٢٣، ٥٨٢
 ٢٥٠.....مُوسَى بْنُ أَشْتَمٍ
 ٤٩٦.....مُوسَى بْنُ أَكْبَلِ الثَّمِيرِيِّ
 ٤٦٠.....موسى بن سعدان
 ٣٧٣.....مؤمن الطاق
 ٥٤٠.....هارون بن الجهم
 ٢١٦.....هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ
 ٢٨٧، ٢٧٠، ١٢١.....هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ
 ٦٠٧.....هَشَامُ بْنُ سَالِمِ الْجَوَالِيقِيِّ
 ٨٣٧.....ياسر الخادم
 ٥١٩.....يَحْيَى الْخَلْبِيُّ

٦٥٦، ٤٢٣، ١٩٧.....زياد بن مروان القندي
 ٧٥٥.....سَالِمُ بْنُ سَلَمَةَ
 ٧٢٢، ٤٩٧.....سَعْدُ بْنُ إِسْكَافٍ
 ٨٥.....سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ
 ٤٥٠.....سَعِيدُ الْأَعْرَجِ
 ٧٢٨.....سفيان بن عيينة
 ٢٢٣.....سُلَيْمُ بْنُ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ
 ٦٤٨.....سليمان بن خالد
 ٥٧٦.....سَيْفُ الثَّمَارِ
 ١٠٥.....سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ
 ٣٥٤.....شُعَيْبُ الْعَقَرَقُوفِيِّ
 ٦٣٦، ٦٢٧، ٥٦٥، ٤٢٠.....صَالِحُ بْنُ السَّيْدِيِّ
 ٦٩٤.....صالح بن حماد
 ٤٤٦، ٣٦٠.....صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ
 ٣١٢، ٣١٠.....صالح بن عَقْبَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي
 دَبِيحَةَ
 ٦٦٢، ٣٠٠، ٢٣٧.....صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى
 ٨٦٨.....عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ
 ٤٢٦.....عبد الرحمن بن كثير الهاشمي
 ٨٣٧.....عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَفَارِيِّ
 ٦٩٥.....عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ الْأَزْمَنِيِّ
 ٦٩٥.....عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ الْبَطْلُ الْحَارِثِيُّ الْبَصْرِيُّ
 ٤٤٦.....
 ٥٧٦.....عبد الله بن حماد
 ٣٣٨، ٣٣٢.....عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ
 ٤٦١.....عبد الله بن قاسم الحضرمي الكوفي
 ٨١٠.....عبد الله بن محمد الجعفي
 ٧٢٤.....عبد الله بن ميمون القداح
 ٢٠٣.....عُثْمَانُ بْنُ عيسى
 ٦٢٠.....عكرمة
 ١١٢، ٩٧، ٧٩.....علي بن إبراهيم [القَمِيِّ] ١٦٢
 ١٩٦، ١٦٣.....عَلِيِّ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ الْبَطَانِيِّ
 ٥٩١.....عَلِيِّ بْنُ أَشْبَاطٍ
 ٣٧٣، ٣٦٠، ٢٧٩، ٢٧٨.....عَلِيِّ بْنُ الْحَكَمِ
 ٨٣٥، ٤١٤، ٥٢٥، ٦٣٣، ٨٢٦.....
 ٢٩٧.....عَلِيِّ بْنُ عَبَّاسِ الْخَرَّازِيِّ (١)
 ١٦١.....عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَدِيجِيِّ
 ٣٦٠.....عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ
 ٦٩٩.....عَلِيُّ بْنُ يَقُطِينٍ
 ٥٣٦.....عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ
 ٥٦٦.....عَمَّارُ بْنُ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ الْمَدَانِيِّ

يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ ٦٤٦
يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٢١٤
يونس بن يعقوب ٣٧١، ٣٦٨

يَزِيدُ شَعْر ٦٠٧
يَعْقُوبُ السَّرَّاج ٦٥٠
يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ ٣٩٦، ٢٩٧

مصادر الكتاب ومراجع التحقيق والترجمة

القرآن الكريم.

١. إبراهيم بن سعد بن هلال الثقفي، أبو اسحق الكوفي (ت ٢٨٣هـ)، «الغارات» أو الاستنفار والغارات، ط. طهران أو ط. بيروت، دار الأضواء، تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٢. ابن أبي جمهور الإحسائي (ت ٨٨٠هـ)، عوالي اللآلي، تحقيق الحاج آقا مجتبی العراقي، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، قم، سيد الشهداء.
٣. ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله (ت ٢٣٥هـ)، الكتاب المصنّف، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤. ابن إدريس الحلّي، الفقيه محمد بن منصور بن أحمد العجلي الحلّي (٥٩٨هـ)، «السرائر» قم، المطبعة العلمية.
٥. ابن سعد، محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، لندن، هولندا.
٦. ابن الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال ابن الغضائري، قم، مؤسسه اسماعيليان، ١٣٦٤هـ. ق.
٧. ابن شهر آشوب المازندراني، (ت ٥٥٨هـ)، مناقب آل أبي طالب ويُعرف اختصاراً بكتاب «المناقب»، قم، مؤسسة العلامة للنشر، ١٣٧٩هـ.
٨. ابن قولويه، الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد القمي (ت ٣٦٧هـ)، كامل الزيارة (أو كامل الزيارات)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٩. ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، القاهرة، ١٣٥١هـ.
١٠. ابن منظور الأفريقي، لسان العرب.
١١. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب (ت ٣٨٠هـ)، «الفهرست»، طبع طهران.
١٢. ابن هشام، عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت ٢١٣هـ) السيرة النبوية، القاهرة، بتحقيق السقا والأبياري والشلبي.
١٣. أبو داود، الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود.
١٤. أحمد بن حنبل، المسند.

١٥. الأردبيلي، الفاضل محمد بن علي الغروي الحائري (ت ١١٠١ هـ)، «جامع الرواة»، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
١٦. الأسترآبادي، الميرزا محمد (ت ١٠٢١ هـ)، «التعليق على منهج المقال»، الطبعة الحجرية، مع كتاب «منهج المقال في علم الرجال» ويُسمّى أيضاً: «منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال» للمؤلف ذاته.
١٧. أسد الله ممقاني، الشيخ، دين وشؤون (بالفارسية).
١٨. آقا بزرگ الطهراني، (ت ١٣٨٨ هـ أو ١٣٨٩ هـ)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، إعداد السيد أحمد الحسيني، بيروت، دار الأضواء، ط ٢، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
١٩. الألباني، ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير، الرياض، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ.
٢٠. الأنصاري، الشيخ الفقيه الأصولي، مرتضى، «المكاسب»، (بخط طاهر خوشنويس).
٢١. _____، «فرائد الأصول»، الطبعة الحجرية.
٢٢. البخاري، محمد بن إسماعيل، «صحيح البخاري»، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
٢٣. البرقي، آية الله السيد أبو الفضل بن الرضا، «تابشی از قرآن» [شعاع من القرآن]
٢٤. _____، «تضاد مفاتيح الجنان با قرآن» [مخالفة كتاب مفاتيح الجنان للقرآن]،
٢٥. _____، «جامع المنقول في سنن الرسول».
٢٦. _____، «خرافات وفور در زيارت قبور» [الخرافات الوافرة في زيارة القبور].
٢٧. _____، «دعاهایی از قرآن» [أدعية من القرآن].
٢٨. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، السنن.
٢٩. التفرشي، السيد مير مصطفى بن الحسين الحسيني، نقد الرجال.
٣٠. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٢٧٥ هـ)، المستدرک على الصحيحين.
٣١. الحر العاملي، وسائل الشيعة، طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩ هـ.
٣٢. حسين النوري الطبرسي، الميرزا (ت ١٣٢٠ هـ)، «مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل»، ط حجرية في ٣ أجزاء.
٣٣. الحلي، العلامة الفقيه الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، منتهى المطلب.
٣٤. _____، «خلاصة الأقوال في معرفة الرجال»، الطبعة القديمة.
٣٥. _____، «رجال العلامة الحلي».
٣٦. حيدر علي قلمداران القميّ (ت ١٤١١ هـ)، «ارمغان آسمان» [هدية السماء]

٣٧. _____ ، حقایق عریان در اقتصاد قرآن (زکات).
٣٨. _____ ، راه نجات از شر غلاة - بحث شفاعت [طریق النجاة من شر الغلاة، بحث الشفاعة].
٣٩. _____ ، زیارت و زیارتنامه [زیارة المزارات وأدعية الزیارات].
٤٠. _____ ، شاهراه اتحاد [طریق الاتحاد]
٤١. الخوانساري، الميرزا محمد باقر، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات.
٤٢. الخوئي، آية الله سيد أبو القاسم، التنقيح في شرح العروة الوثقى.
٤٣. _____ ، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، طبع قم.
٤٤. الدارقطني، السنن.
٤٥. الدارمي، المسند، ضمن سلسلة الكتب التسعة، طبع اسطنبول.
٤٦. زيد بن علي، الإمام، مسند الإمام زيد، بيروت، دار الحياة.
٤٧. سبحاني، آية الله الأستاذ الشيخ جعفر، نيروى معنوى پیامبران [أي القوة المعنوية للأنبياء]، نشر قذر.
٤٨. الشرتوني، المُعلّم سعيد الخوري الشرتوني اللبناني (ت ١٩١٢م)، أقرب الموارد في فصّح العربية والشوارد، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣ هـ. ق.
٤٩. الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ هـ. ق.)، رسائل الشريف المرتضى، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، ط ١، ١٤٠٥ هـ. ق.
٥٠. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٦ هـ)، «الدراية في علم مصطلح الحديث»، قم، مكتبة المفيد، ط ٣، ١٤٠٩ هـ. ق.
٥١. _____ ، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، (الطبعة القديمة في مجلدين من القطع الكبير).
٥٢. _____ ، شرح اللمعة الدمشقية، انتشارات جهان ومكتبة الطباطبائي.
٥٣. _____ ، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام.
٥٤. الشُّوشْتَرِيّ (أو التُّسْتَرِيّ) محمد تقي بن الشيخ محمّد كاظم (ت ١٤١٥ هـ)، الأخبار الدخيلة.
٥٥. صالحی نجف آبادي، آية الله، پيرامون نظر دكتر شريعتي در باره‌ی كتاب شهيد جاويد، نشر نجف آباد، چاپ ١٣٥٩ هـ. ش.
٥٦. صدر الدين الشيرازي (المعروف بالملا صدرا)، شرح الأصول من الكافي.
٥٧. الصَّدُوق، الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، اعتقادات الإمامية، ط حجرية.
٥٨. _____ ، الأمالي، طهران، المكتبة الإسلامية، ط ٤، ١٤٠٤ هـ.
٥٩. _____ ، التوحيد، تصحيح هاشم الحسيني، مكتبة الصدوق.
٦٠. _____ ، ثواب الأعمال وعقاب الأعمال.

٦١. _____ ، **علل الشرائع**، قم، مكتبة الداوري.
٦٢. _____ ، **كمال الدين وتمام النعمة**، قم، دار الكتب الإسلامية، ط ٢، ١٣٩٥ هـ.
٦٣. _____ ، **معاني الأخبار**، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، ١٣٦١ هـ. ش.
٦٤. _____ ، **من لا يحضره الفقيه**، ط ٣، قم، ١٤٠٣ هـ.
٦٥. _____ ، **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، دار العالم للنشر (جهان)، ١٣٧٨ هـ.
٦٦. _____ ، **الصفار**، محمد بن الحسن بن فروخ (ت ٢٩٠ هـ)، «**بصائر الدرجات**»، قم، مكتبة آية الله النجفي المرعشي، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
٦٧. _____ ، **الطبرسي**، الشيخ أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٦٠ هـ)، **إعلام الوري بأعلام الهدى**، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٧ هـ.
٦٨. _____ ، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، بيروت، ١٣٧٩ هـ.
٦٩. _____ ، **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١١ هـ)، **تاريخ الأمم والملوك**، طبع القاهرة.
٧٠. _____ ، **طه نجف**، آية الله الشيخ محمد طه نجف، **إتقان المقال في أحوال الرجال**.
٧١. _____ ، **الطوسي**، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الملقب بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠ هـ)، **رجال الشيخ الطوسي (الأبواب)**، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٧٢. _____ ، «**تهذيب الأحكام**»، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط ٤، ١٣٦٥ هجرية شمسية.
٧٣. _____ ، **رجال الكشي**، واسمه الأصلي (اختيار معرفة الرجال)، طبع مشهد، ١٣٤٨ هجرية شمسية.
٧٤. _____ ، **مصباح المتجّد**، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٧٥. _____ ، **عبّاس القمي**، الحاج الشيخ المحدث (ت ١٣٥٩ هـ)، **سفينة البحار**، طبع النجف.
٧٦. _____ ، **مفاتيح الجنان**، قم.
٧٧. _____ ، **منتهى الآمال (بالفارسية)**، طبع كتابفروشي اسلاميه.
٧٨. _____ ، **عبد الأحد داود**، «**محمد در تورات و انجيل**» [أي محمد في التوراة والإنجيل]، ترجمة فضل الله نيك آيين.
٧٩. _____ ، **عبد الجليل القزويني الرازي**، (من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري)، **النقض، أو نقض الفضائح**، واسم الكتاب الأصلي الكامل «بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض»، طهران، انتشارات انجمن آثار ملي.
٨٠. _____ ، **عبد الرزاق الصنعاني**، الحافظ (ت ٢١١ هـ)، **المُصنّف**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.
٨١. _____ ، **علي بن إبراهيم**، **تفسير علي بن إبراهيم**، الطبعة الحجرية.
٨٢. _____ ، **علي بن أبي طالب** الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، «**الصحيفة العلوية**»، و«**نهج البلاغة**».

٨٣. عماد الدين الطبري (ت ٥٢٥هـ)، «بشارة المصطفى لشيعه المرتضى»، ط ٢، النجف ١٣٨٣هـ.
٨٤. العيَّاشي، محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي، تفسير العياشي، طهران، المكتبة العلمية الإسلامية.
٨٥. الغروي الأصفهاني، آية الله السيد محمد جواد الموسوي، خورشيد معرفت.
٨٦. _____، غروب (رسالة بالفارسية حول الوقت الشرعي لغروب الشمس).
٨٧. _____، نماز جمعه يا قيام توحيدي هفتة [صلاة الجمعة أو نهضة الأسبوع التوحيدية].
٨٨. _____، پيرامون ظن فقيه و کاربرد آن در فقه، [حول ظن الفقيه واستعماله في الفقه] ترجمه إلى الفارسية الدكتور سيد علي أصغر غروي، طبع طهران، ١٣٧٨ هجرية شمسية / ١٩٩٩ م.
٨٩. فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، طبع طهران افست عن الطبعة المصرية.
٩٠. فيض الإسلام، الحاج الشيخ، ترجمة نهج البلاغة.
٩١. الفيض الكاشاني، «الصابي في تفسير القرآن»، منشورات المكتبة الإسلامية.
٩٢. قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، «الخراج والخراج».
٩٣. الكشي، أبو عمرو محمد بن عمر (حوالي ٣٥٠ هـ)، رجال الكشي، ط كربلاء. وطبع جامعة مشهد. (وهو نفسه رجال الكشي الذي هذبه الشيخ الطوسي).
٩٤. الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، أصول الكافي، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣١١ هـ. ق. / ١٩٩٠ م.
٩٥. _____، الكافي (الأصول والفروع والروضة)، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ هـ. شمسية.
٩٦. مالك بن أنس، إمام المذهب المالكي، الموطأ.
٩٧. المامقاني، (أو الممقاني) آية الله عبد الله (ت ١٣٥٠هـ)، تنقيح المقال في أحوال الرجال، ط حجرية.
٩٨. المجلسي، الملا محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١١ هـ)، بحار الأنوار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٤ هـ، (١١٠ مجلدات).
٩٩. _____، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، دار الكتب الإسلامية.
١٠٠. محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي، بيروت.
١٠١. محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، طهران، مركز انتشارات علمي و فرهنگی.
١٠٢. محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان.
١٠٣. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته.
١٠٤. مرتضى المطهري، حماسه حسيني، [الملحمة الحسينية]، طهران، انتشارات صدرا.
١٠٥. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم.

١٠٦. مصطفى الحسيني الطباطبائي، العلامة الأستاذ السيد، «خيانة در گذارش تاريخ» [أي خيانة في رواية التاريخ] انتشارات چاپخش، چاپ اول.
١٠٧. _____، «راهی به سوی وحدت اسلامی» [طريق نحو الوحدة الإسلامية].
١٠٨. المظفر، الشيخ محمد رضا، أصول الفقه.
١٠٩. المفيد، الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ العُكْبَرِيِّ البَغْدَادِيِّ (ت ٤١٣ هـ)، «الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد»، ط ٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
١١٠. _____، «أوائل المقالات»، طبع تبريز.
١١١. _____، «تصحیح اعتقاد الإمامية» ويعرف اختصاراً بـ «تصحیح الاعتقاد».
١١٢. المنتظري، آية الله حسينعلي، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الطبعة الأولى.
١١٣. منصور علي ناصف، الشيخ، التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول.
١١٤. ناصر مكارم الشيرازي، التفسير الأمثل.
١١٥. النجاشي، الشيخ أبو العباس أحمد بن علي (ت ٤٠٥ هـ)، «الرجال»، طبع بمبئي. وط ٥، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٦ هـ.
١١٦. النَّسَائِي، السنن الكبرى. والسنن الصغرى.
١١٧. النقوي، السيد حامد (ت ١٣٠٦ هـ)، خلاصة عبقات الأنوار، قم، مؤسسة البعثة، ١٤٠٥ هـ.
١١٨. هاشم معروف الحسني، الأستاذ الشيخ القاضي الجعفري، (ت ١٤٠٣ هـ)، الموضوعات في الأخبار والآثار عرض ودراسة، بيروت، دار التعارف للمطبوعات.
١١٩. يوسف شعار، الأستاذ الحاج، تفسير آيات مشكله [تفسير الآيات المشكله]، تبريز.

تم الكتاب بحمد الله



١ - سوانح الأيام آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقيّ القميّ

سيرة ذاتية كتبها المرحوم أبو الفضل البرقي - أحد أعمدة وأعلام المحاربين لخرافات الشيعة وبدعهم في إيران المعاصرة - عن حياته. تتبع أهمية الكتاب الحالي من روايته لتاريخ التحولات السياسية - الدينية في إيران المعاصرة في عهد الحكم البهلوي (رضا شاه ومحمد رضا شاه) وإلى ما بعد الثورة الإيرانية وحتى سنة ١٣٧٠ هـ.ش.، ويحلل ويشرح دور ومواقف علماء الدين الشيعة في الحوادث المختلفة التي عرضت للمجتمع الإيراني ويميط اللثام عن حقائق مجهولة لكثير من القراء؛ بناء على ذلك فإن كتاب «سوانح الأيام» إضافة إلى كونه شرحاً شخصياً لحياة العلامة البرقي، يبين كثير من الوقائع التاريخية المكتومة ويكشف النقاب عن حقيقة الحكومة المتظاهرة بالإسلام في إيران. بعد أن يُعرّف المؤلف بنسبه وأسرته، يذكر نبذة عن مرحلة طفولته ودراسته الابتدائية ثم يشرح دراساته الحوزوية. ويواصل كلامه ببيان نشاطاته السياسية والاجتماعية في مرحلة الشباب ويعرفنا بأساتذته في الحوزة ويذكر نصوص إجازات رواية الحديث التي نالها منهم. ومن أقسام الكتاب المهمة بيان لقاءات البرقي وحواراته مع كثير من علماء الشيعة المرموقين في إيران ومكاتبته مع كثير منهم - بما في ذلك الخميني والخامني - التي غطت جزءاً كبيراً من الكتاب، في حين تغطي الفصول الأخيرة منه طريقة تعامل الحكومة الإيرانية مع المؤلف وبيان الأذى الذي تعرض له على أيدي رجال الحكم وحوادث السجن والاعتقال الفاشل التي تعرض لها.



٢- عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

بحث جامع حول أحاديث كتاب (أصول الكافي)، وبيان تعارضها مع القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم ومناقضتها لمعايير العقل والمنطق. اعتبر المؤلف أن متون كثير من أخبار أصول الكافي مخالفة للعقل وللقرآن. وبيّن في المقدمة المفصلة إلى حد ما للكتاب الدلائل على رجحان القرآن وحجّيته مقارنة بالسنة والروايات مستفيداً في ذلك من المصادر الشيعية الأساسية. في بداية الكتاب بيّن المؤلف باختصار طريقة تدوين أحاديث الشيعة وأسباب نفوذ الأحاديث الموضوعة في كتبهم وكيفية انتشارها في تلك الكتب وتأثيرها في بناء الفكر الشيعي، كما بيّن الدوافع والعوامل التي ساعدت على اتساع هذا الأمر. ثم بدأ المؤلف بدراسة أحاديث كل باب من أبواب أصول الكافي على حدة وعقد ١٨٢ فصلاً مخصّصاً في كل فصل الأحاديث الواردة فيه مبيّناً الأحاديث الموضوعة منها بذكر الدلائل على وضعها من القرآن والسنة النبوية وروايات أئمة الشيعة ومن حال رواة أسانيد تلك الأحاديث. إن هذا الكتاب إلى جانب كتابي (مرآة العقول) للمجلسي و (صحيح الكافي) لمحمد باقر الهمداني من أهم الكتب التي ألّفَت في تنقية كتاب أصول الكافي للكُليّني وتنقيحه وتصفيته من الأخبار الموضوعة وغير الصحيحة.



٣- التعارض بين مفاتيح الجنان والقرآن آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

الكتاب دراسة وتحليل لأدعية كتاب "مفاتيح الجنان" تأليف الشيخ عباس القمي ومقارنتها بقيم الإسلام وحقائقه. يبتدئ المؤلف كتابه بالتعريف بقاعدة (التسامح في أدلة السنن) وحديث (من بلغه) وينقد تلك القاعدة وذلك الحديث ويبطلهما. ثم يشرح حالة الشيخ عباس القمي ويبين دوافعه لتأليف كتاب مفاتيح الجنان ثم يبدأ بتحليل وتمحيص أدعية هذا الكتاب واحداً واحداً وينتقد الأدعية التي تتعارض مع الأفكار والعقائد الإسلامية الأصيلة. يعتبر المؤلف - استناداً إلى دلائل متعددة- أن دعاء كميل ودعاء العشرات ودعاء السمات تحتوي على عبارات صوفية وأنها تنشر العقائد الفكرية لمدرسة الصوفية. ثم يقوم المؤلف بنقد الأدعية الناقصة والمعيوبة ويذكر في هذا المجال: أدعية المشلول ويستشير والعدلية وجوشن الكبير وجوشن الصغير والقاموس. ثم يعقد المؤلف فصلاً آخر يستعرض فيه ثمان شبهات مهمة في توحيد العبادة ويرد عليها. ثم يُخصّص المؤلف دعاء التوسل وحرز الإمام زين العابدين ومناجاة أمير المؤمنين. ويتابع المؤلف بحثه بتمحيص فصول أخرى من كتاب مفاتيح الجنان التي تتعارض مع القرآن الكريم وتعاليم الإسلام الأصيلة.



٤- دراسة علمية لأحاديث المهدي آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقيّ القميّ

الكتاب بحث علمي في الأخبار والأحاديث المروية حول المهدي - إمام الشيعة الثاني عشر- وفحص وتمحيص صحتها وسقمها . يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى فحص عقيدة وجود إمام الزمان (المهدي المنتظر) وتمحيصها بالاستناد إلى آيات القرآن والروايات التاريخية والأحاديث المنسوبة إلى أئمة الشيعة. يورد المؤلف في بداية كتابه مقالةً مستقلة قصيرة كتبها أحد زملائه في الفكر والعقيدة (دون ذكر اسمه) كي يتمكن القارئ من خلال ذلك من إدراك مضامين الكتاب والاطلاع على هدفه الكلي. يختص الفصل الأول من الكتاب بدراسة الروايات الشيعية حول إمام الزمان وولادته وحياته. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف مسألة الرجعة كمأ وكيفاً وما سيقع خلالها من حوادث طبقاً لما يعتقد به الشيعة والتي ستقع بعد رجعة المهدي طبقاً لعقيدة الشيعة. وبعد أن ينقل المؤلف كل رواية حول المهدي المنتظر يبين مباشرةً معارضتها لمعايير العقل والمنطق ويثبت تعارضها مع القرآن ومع أحاديث النبي وأهل بيته. وفي الفصل التالي يشرح المؤلف آيات القرآن التي يستند إليها مدعو وجود المهدي ويفسرها. ثم ينقل الروايات التي تتنبأ بالحوادث المستقبلية التي ستقع بعد وفاة المهدي. ويتابع المؤلف بحثه بدراسة أحاديث أهل السنة حول المهدي. ولما كانت أهم الأخبار والأحاديث الواردة حول المهدي قد جاءت في كتاب بحار الأنوار للمجلسي؛ قام المؤلف بدراسة وتمحيص تلك الأحاديث الواردة في ٣٢ باباً مختلفاً من أبواب بحار الأنوار حديثاً حديثاً، وحل تلك الأحاديث وأثبت سقمها وضعفها جميعاً.



٥- الخرافات الوافرة في زيارات القبور آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي

يدرس المؤلف في هذا الكتاب نظرة الإسلام والقرآن إلى موضوع زيارة القبور ويزن زيارات القبور بميزان العقل ومعاييره. يتدنى الكتاب بطرح مجموعة من الأسئلة حول المكان الذي تذهب إليه أرواح الأنبياء والأولياء بعد وفاتهم، وهل يطلعون على زيارة زوار قبورهم. وضمن إجابته المدللة على هذه الأسئلة يبحث المؤلف مدى مشروعية بناء القباب والأضرحة على القبور وينقل الأحاديث والروايات الواردة عن أئمة الشيعة في هذا المجال. ثم يطرح في الفصول التالية من الكتاب الروايات التي يرويها الشيعة حول زيارة النبي الأكرم 9 وحضرة الزهراء وأئمة البقيع وحضرة علي ويفند تلك الروايات ويدحض الاحتجاج بها. ثم يمحس نصوص الزيارات التي نُقلت عن بعض كبار علماء الشيعة أمثال الشيخ المفيد وصفوان وابن طاووس وجابر الجعفي والكفعمي والسيد مرتضى ... ويبين تناقض متونها ومعارضتها للعقل والدين، وفي ختام الكتاب يعدد المؤلف الأضرار والمفاسد الدينية والاجتماعية التي نجمت عن انتشار خرافة زيارات القبور في مجتمع الشيعة وشيوخها.



٦- طريق الاتحاد في تمحيص نصوص الإمامة حيدر علي قلمداران القمي

بحث جامع في تمحيص النصوص والمتون الدينية المعتبرة (القرآن والأحاديث والروايات) المتعلقة بمسألة الإمامة ونقدها وتحليلها. يُعدُّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي كتبت باللغة الفارسية في مجال نقد مفهوم الإمامة الشيعي، ويشرح الكتاب تلك الآيات القرآنية التي يستدل بها الشيعة على حقبة سلسلة الإمامة المنصوصة حسب عقيدتهم، ويفسر تلك الآيات ويشرحها كما يفحص الأحاديث والأخبار التي وصلتنا عن الرسول الأكرم والصحابة الكرام وأئمة الشيعة حول هذا الموضوع متناً وسنداً بكل دقة وبعد أن يفصل ويميز الأخبار الشاذة والكاذبة (التي تشكل الجزء الأعظم من هذه الروايات) من الأخبار الصحيحة، يبين مفهوم تلك الأخبار ومصادقها الحقيقي واحداً واحداً. وبعد أن يبين المؤلف في بداية كتابه الأسباب والعلل الأساسية لاختلاف أمة الإسلام وجذور افتراق أبنائها بعضهم عن بعض يبحث بدقة في حادثة سقيفة بني ساعدة والمفاوضات والنقاشات التي دارت فيها مبيناً خلال ذلك كيفية مبايعة حضرة عليّ (ع) لأبي بكر الصديق (سلام الله عليهما)، وينقل لنا روايات الشيعة حول هذا الموضوع. وفي الفصل التالي يبحث واقعة الغدير والدافع الذي دعا نبي الله إلى إلقاء خطبة الغدير المشهورة ونقد ما يستنبطه الشيعة منها. وفي الفصل التالي ينقل المؤلف لنا حادثة بني ساعدة كما يرونها كتاب «الاحتجاج» للطبرسي ويبين لنا كيف أن الحب والبغض المذهبيين شوها الحقيقة وقلبها رأساً على عقب. ثم يذكر المؤلف عشرة أحاديث شيعية مهمة يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم في الإمامة ويحللها ويمحصها سنداً وامتناً بكل دقة. ثم يبين فيما يلي دوافع ثورات السادة العلويين زمن الأمويين وأقوال أئمة الشيعة الصريحة حول الخلافة ودلائلها التاريخية التي تدل جميعها على عدم وجود نص بشأن الإمامة. وهذا هو موضوع الفصل التالي من الكتاب. في الختام يعرفنا المؤلف بفرق الشيعة المتعددة التي ظهرت بعد وفاة كل واحد من الأئمة ويشرح لنا عقائد كل فرقة من هذه الفرق.



٧- طريق النجاة من شر الغلاة حيدر علي قلمداران القمي

كتاب مفصل مبسوط يُبين أكثر الخرافات وأقوال الغلاة الشائعة بين الشيعة وينقدها وَيُرَدُّ عليها. يبتدئ المؤلف كتابه ببحث علم الغيب ويثبت أن هذا العلم مختص بالله تعالى وحده، ويشير في هذا الصدد إلى الروايات الشيعية المتعددة التي تنفي علم الغيب عن الأئمة. ثم يتعرض إلى رسالة «سهو النبي» للشيخ محمد تقي الشوشتري ويستند إليها في هذا المجال. أما الفصل التالي فخصصه المؤلف لبحث الولاية وحقيقتها. في هذا الفصل ينقل المؤلف ادعاء الشيعة حول ولاية أمر علي وأبنائه ويستند إلى عدد من آيات القرآن وأقوال الأئمة أنفسهم للرد على هذه العقيدة وتقنيدها. ثم يتابع المؤلف كتابه بفصل يبحث فيه حقيقة الشفاعة؛ فيبين في بداية هذا الفصل مفهوم الشفاعة في القرآن الكريم بشكل واضح. ثم يحلل القراءة الشيعية للشفاعة وتأثيرها السلبي في عقائد الشيعة. وفي الفصل التالي يبين المؤلف كيفية انتشار هذه الخرافة في مذهب الشيعة ويبين المسيرة التاريخية لكتب الغلاة وعقائدهم. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف بشكل مفصل موضوع زيارات القبور والخرافات التي انتشرت حولها، فيبين في بداية هذا الفصل الدلائل العقلية والتاريخية على نفي زيارة القبور من قبل الرسول الأكرم وأئمة الشيعة. ثم يبين علة اهتمام الشيعة بزيارات القبور ويعدد الدلائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى شيوع هذا الطقس الخرافي في المجتمعات الشيعية. ومن مباحث هذا الكتاب الأخرى بيان تعارض أحاديث الزيارة مع القرآن الكريم وتمحيص أسانيد تلك الأحاديث وبيان حكم تعمير القبور في الإسلام. ويختص الفصل النهائي من الكتاب بنظرة عامة إلى ظاهرة الغلاة وآفات الغلو وخبائثه الاجتماعية والدينية.



٨- الخُمس حيدر علي قلمداران القمي

بحث جامع و مبسوط حلّ فيه المؤلف الأسس الشرعية والمنطقية للخُمس في الفكر الاقتصادي للإسلام ومخصّ هذه الأسس وفحص صحتها وبيّن الحكم الصحيح بشأنها. يُعدّ هذا الكتاب أشمل تأليف مستقل كُتِبَ في عالم الإسلام حتى اليوم في نقد موضوع الخُمس، وقد أُلِفَ بهدف دراسة أهمّ أحاديث الشيعة ومستنداتهم حول إيجاب أداء الخُمس وتمحيصها ونقدها. يهدف المؤلف في كتابه إلى تنقية الخمس من الزوائد والإضافات التي أضافها بعض علماء الشيعة إليه وعلى حد قوله: (جعلوا الخمس وسيلة مطمئنة للاسترزاق وملء جيوبهم). بعد تحليله العميق والدقيق للآية ٤١ من سورة الأنفال التي نزلت بشأن غنائم الحرب، يشرح المؤلف موقف سنّة نبي الإسلام الكريم والأئمة عليهم السلام من هذا الموضوع بشكل مفصّل. بدأ المؤلف كتابه بدراسة مستند الخُمس في القرآن الكريم، وبعد أن أوضح استخدامات الخُمس وموارده في المجتمع الإسلامي، قام بدراسة أحاديث الخُمس التي حصرته برسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام فقط. ثم واصل المؤلف بحثه ببيان الأمور التي يشملها الخُمس وقام بدراسة منطقية وعقلية للأحاديث التي نصت على وجوب الخمس، وبعد أن قارن تلك الأحاديث بالقرآن الكريم وسنة الرسول الأكرم ﷺ، قام بدراسة دقيقة لرواة أسانيد تلك الأحاديث واحداً واحداً. بعد ذلك أورد المؤلف الأخبار التي تبين أن الأئمة وهبوا الخُمس لشيعتهم، وقام بتحليل هذه الروايات، وفي الختام فحص المؤلف مصارف الخمس وسهم الإمام في زمن الغيبة. ثم نقل المؤلف فتاوى علماء الشيعة الكبار في موضوع دفع الخمس أمثال الشيخ الإسكافي، وابن الجنيد، والشهيد الثاني، والمحقق السبزواري، وابن عقيل، والشيخ الصدوق، والشيخ الطوسي، والمقدس الأردبيلي، والمحقق الثاني، والقطيفي، والملا محسن فيض الكاشاني،

والشيخ الحر العاملي، والشيخ يوسف البحراني، وشمس الدين العاملي، والشيخ باقر النجفي (صاحب الجواهر)، وآخرين أجمعوا كلهم على إسقاط خمس أرباح المكاسب عن الشيعة في زمن الغيبة، ولأجل هذا الغرض استعرض المؤلف أقوال أولئك العلماء وفتاواهم واحداً واحداً. ويتضمن الجزء الأخير من الكتاب مجموع إجابات المؤلف على الردود التي أُلِفَها كل من ناصر مكارم الشيرازي، ورضا استادي أصفهاني، و سيد حسن إمامي أصفهاني على كتابه الخمس، وقد أضيفت هذه الإجابات إلى النسخة الجديدة المنقّحة لكتاب الخمس.



٩- رَدُّ قُرُوبِي عَلَى السَّيِّدِ الْمُحَلَّاتِي حيدر علي قلمداران القمي

قام مؤلف هذا الكتاب بدراسة استدلالات وادعاءات ذبيح الله محلاتي التي ذكرها في كتابه «رَدُّ على المناقشات بشأن خطبة الغدير و وجوب خمس أرباح المكاسب ومسألة الشفاعة»، وتمحيصها، وتفنيدها والردّ عليها. وقد كان المحلاتي ألف كتابه الأخير للرد على مقالة بعنوان «رد خطبة الغدير» كان السيد أبو الفضل البرقي قد ألفها ونشرها في مجلة «رنگين كمان» [قوس قزح]. ولما كان السيد محلاتي قد ألف كتابه على شكل أسئلة افتراضية والإجابة عنها، اتخذ مؤلف هذه الرسالة نهجاً مشابهاً وبين إجاباته عن أسئلة السيد المحلاتي واعتراضاته. في بداية الرسالة بين المؤلف قصة الغدير وما وقع فيها وذكر دلائل تثبت أنه لا يمكن أن يكون قصد الرسول الأكرم 9 من تلك الواقعة هو النص على خلافة علي للنبي 9 في الحكم والرئاسة. وقسم المؤلف أدلته إلى أربعة أقسام هي: الأدلة العقلية والأدلة النقلية والأدلة الوجدانية والأدلة التاريخية. ثم قام المؤلف ببحث مفصل في سند حديث الغدير الطويل وعنوانه بـ (السند الفاضل لحديث الغدير) حيث محّص رجال السند أي رواة حديث الغدير بالاستناد إلى مصادر كتب الرجال الشيعية المهمة مبيّناً حال أولئك الرواة ومدى ثقتهم وإمكانية الاعتماد على روايتهم ليصل بالنتيجة إلى أن أكثر أقسام حديث الغدير الطويل موضوعة مختلفة وبالتالي فالنتائج والمفاهيم المستنبطة منها باطلة.



١٠- قبس من القرآن آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي

ترجمة وتفسير للقرآن الكريم باللغة الفارسية. هدف المؤلف من كتابه المذكور الذي يقع في أربعة مجلدات بيان مفاهيم آيات القرآن وشرح رسالته الهادية بعيداً عن العصبية المذهبية وأهواء الفرق. يقدم المؤلف في المجلد الأول من كتابه ضمن مقدمة مفصلة مبسطة شملت نصف حجم المجلد الأول معلومات وفوائد جامعة حول أهم مباحث علوم القرآن كي يتعرف القارئ غير المتخصص، إلى حد ما، على المفاهيم والمصطلحات القرآنية الخاصة ومن جملتها مباحث مثل: طريقة تدوين القرآن، القراءات المختلفة، دوافع وكيفية تدوين القرآن في زمن عثمان، تحريف القرآن، المحكم والمتشابه، إعجاز القرآن وأنواعه، خصائص نص القرآن الفريدة، وغير ذلك من الأبحاث. طريقة المؤلف في تفسيره هي الابتعاد عن استخدام المصطلحات الثقيلة والفنية في التفسير ونتيجة لذلك فإن القارئ يواجه نصاً سلساً وبسيطاً ومفهوماً بيسر. بعد أن يقدم المؤلف ترجمة سلسلة للآية يقوم ببيان معاني المفردات الواردة فيها - لاسيما المفردات ذات الوجوه المتعددة أو المفردات التي تحتاج إلى تعريف وتوضيح خاص - فيقوم بتفسيرها، مما يساعد القارئ على إدراك مفهوم كل آية ورسالتها.

يتضمن المجلد الأول من هذا التفسير تفسير سورة الفاتحة حتى النساء، ويتضمن المجلد الثاني تفسير سورة المائدة حتى يوسف والمجلد الثالث يواصل تفسير سورة يوسف حتى سورة فاطر، في حين يتضمن المجلد الرابع تفسير سورة يس حتى سورة الناس.



١١- نقد المراجعات

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

يتضمن الكتاب نقد ادعاءات السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه «المراجعات» وتمحيصها. لقد أُلّف كتاب «المراجعات» بهدف مناقشة عقيدة أهل السنة (في موضوع الإمامة) ونقدها، فقام البرقي في هذا الكتاب بالرد على بيانات شرف الدين مستنداً في ذلك إلى آيات القرآن والأحاديث النبوية والروايات المنقولة عن أئمة الشيعة. يبتدئ الكتاب بطرح مفهومي السنة والتشيع ثم يستعرض اتجاه الكليني المذهبي - بوصفه من أهم محدثي الشيعة- تجاه الحديث وتدوينه. ثم يشرح منهج الباطنية في تفسير القرآن وتأثير هذا النهج في استنباط المفاهيم الحديثية. ثم يبحث المؤلف موضوع دعوى علم الأئمة بالغيب ويثبت بطلان هذه العقيدة مستنداً في ذلك إلى الروايات الشيعية ذاتها. وفي ختام الكتاب يبين المؤلف أسباب نزول آية التطهير وآية المباهلة وآية المودة في فكر الأئمة ولدى مفسري الشيعة.



١٢- كيف اهتديت: ولادة جديدة واختيار جديد حجة الإسلام والمسلمين مرتضى رادمهر

الكتاب سيرة ذاتية كتبها «مرتضى راد مهر» - من علماء الدين الشيعة المعاصرين- شرح فيها علل ميله إلى مذهب أهل السنة وما لاقاه في هذا الطريق من مصائب ومشكلات. كان المؤلف من الطلاب البارزين في الحوزة العلمية في قم. يشرح في كتابه هذا الدوافع التي دفعته إلى الانشقاق عن الأفكار الشيعة الخرافية والاتجاه إلى مذهب أهل السنة، ويعرّف القراء خلال بيانه لهذا الأمر بالأسس الفكرية لأهل السنة ونقاط اختلافها مع عقائد الشيعة. كما يتضمن الكتاب بياناً للحوادث التي تعرض لها في حياته عندما كان طالباً للعلوم الدينية وشرحاً لمناظراته واحتجاجاته مع علماء أهل السنة وكيف كانوا يجيبون عن كثير من أسئلة الشيعة وشبهاتهم حول أهل السنة؛ ولذلك فالكتاب ليس مجرد سيرة حياة ذاتية بل هو درس عقائدي حول أفكار أهل السنة وعقائدهم. في بداية الكتاب يشرح المؤلف باختصار حال أسرته ومرحلة طفولته والأسباب التي دعت به إلى التحاق بالحوزة العلمية والجامعة. ثم في الفصل التالي يتكلم عن سفره إلى بلوشستان وتعرفه على مولانا (الزعيم الروحي والعقائدي لأهل السنة في تلك المنطقة). ويشرح كيف التقى فيه وتحادث معه. ثم يبين سفره إلى الحج وزيارته لمدينة السليمانية في العراق وزيارته سوريا وتأثير تلك الأسفار عليه. في الفصول الختامية للكتاب يبين المؤلف التحولات الروحية العميقة التي عرضت له واعتقاله المتكرر من قبل المخابرات الإيرانية وتعاملهم السيء معه وأنواع التعذيب الشديدة والرهبة التي تعرض لها في السجن. تتضمن الفصول النهائية في الكتاب شرحاً لآخر أيام حياة رادمهر بقلم شخص آخر غيره لأن المؤلف كان قد توفي بسبب العلل الجسيمة الناجمة عن التعذيب التي تعرض له على أيدي مسؤولي المخابرات في بلاده.



١٣ - مفتاح فهم القرآن شريعة سנגلجي

بياناً لطرق تدبر القرآن وكيفية فهمه وكيفية استخراج الفوائد والأحكام من آياته. يشير المؤلف في بداية كتابه إلى أن رسالة الإسلام رسالة عامة لجميع الخلق. وكذلك تعاليم الإسلام موجهة لعامة البشر. ويعتبر أن القرآن الكريم كتابٌ يخاطب عامة البشر ولا ينحصر فهم معانيه ورسائله بجماعة خاصة، ويسعى في بيان أصول فهم القرآن بلغة ميسرة بسيطة. ولأجل هذا الغرض، يبين في بداية الكتاب المفاهيم الأساسية الضرورية لفهم آيات القرآن ويقدم توضيحاً مختصراً حول كل واحد من تلك المفاهيم؛ ومنها: الظاهر والباطن، المحكم والمتشابه، التفسير بالرأي الممدوح والتفسير بالرأي الممنوع، الضروريات والناسخ والمنسوخ. ويواصل المؤلف فصول كتابه يبحث أنواع القسَم في القرآن ومفاهيمه ثم يبحث فواتح السور وأمثال القرآن. ثم يبحث طرق استدلال القرآن وماهية الوحي وكيفية. ثم يتعرض المؤلف إلى بيان مناهج الفرق والنحل الفكرية مثل السفسطائيين والحسينيين والتجريبيين والصوفية في فهم القرآن وتفسيره. وأخيراً يستعرض المؤلف موقف القرآن وتعاليمه حول النبوة والقيامة والمعاد.



١٤- الدعاء

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

تحليل لمفهوم الدعاء في الإسلام وبيان شروط الأدعية التوحيدية وكيفية التمييز بينها وبين الأدعية الشركية والباطلة. يُمَخِّص المؤلف في هذا الكتاب بعض أهم كتب الأدعية الشيعية ويبين علة انحراف مضامينها. ويسعى بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث الموثوقة إلى بيان الأضرار التي ألحقتها الأدعية المخترعة والمُضِلَّة في الفرد والمجتمع. ثم يطرح المؤلف بعض الشبهات والأسئلة الشائعة حول الدعاء والتوسل ويرد عليها رداً مدللاً مبرهنأ.



١٥ - منهاج السنة في رد أهل البدعة

مؤلف: شيخ الإسلام ابن تيمية

شرح: آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

الكتاب ترجمة إلى الفارسية لكتاب «المنتقى» تأليف محمد بن عثمان الذهبي. وكتاب المنتقى اختصار لكتاب «منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية» تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الدمشقي الذي ألفه في الرد على أفكار الشيعة وعقائدهم الباطلة. طريقة المؤلف في هذا الكتاب هي الابتداء بنقل عقائد الشيعة حول الإمامة والخلافة ثم تفنيد هذه العقائد بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم وكلام نبي الإسلام الكريم وإلى المنطق والعقل السليم. في هذا الصدد ذكر المؤلف الدلائل التي ساقها العلامة الحلي لإثبات لزوم زعامة عليٍّ للمسلمين بعد رحلة النبي وأنه أولى بخلافة النبي من سائر الصحابة، لإثبات إمامة علي في القرآن الكريم ثم قام بالإجابة عن هذه الأدلة واحداً واحداً بشكل مفصل مبيناً ضعفها وتهافتها.



١٦- تأمل في آية التطهير آية الله العظمى نعمت الله صالحى نجف آبادي

شرح وتفسير لآية التطهير ودراسة وتمحيص لما يقوله الشيعة بشأن من تنطبق عليهم هذه الآية والرد على قولهم هذا. من المعلوم أن الآية ٣٣ من سورة الأحزاب المشهورة بآية التطهير إحدى أهم الآيات القرآنية التي يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم بعصمة أهل البيت. يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى بيان الوقائع التي أدت إلى نزول هذه الآية. ولأجل إثبات كلامه في هذا المجال يفحص المؤلف بكل دقة الآيات التي جاءت قبل هذه الآية وبعدها ويبين ترابط الآيات ووحدتها في بيان رسالة واحدة للقارئ، وبهذه الاستدلالات المختصرة والمنطقية يبطل إدعاء الشيعة حول هذه الآية.



١٧- التناقضات في العقيدة

محمد باقر سجودي

الكتاب تحليلٌ ودراسةٌ تاريخيةٌ للوقائع التي حدثت بعد رحلة النبي وأدت إلى وصول الخلفاء الثلاثة إلى منصب الخلافة وزعامة المسلمين. ليس هدف المؤلف من هذه الرسالة إهانة عقائد الشيعة بل مساعدتهم في إدراك حقانية الصحابة ومعرفتهم معرفة صحيحة. في بداية الكتاب عدّد المؤلف الدلائل التي دعت الرسول الأكرم إلى تجنب تعيين وصي له. وتابع المؤلف بحثه بذكر الآيات القرآنية التي نزلت في الثناء على الصحابة وبيان عظيم منزلتهم وقام بتفسير هذه الآيات. وذكر المؤلف الخصائص والمزايا التي بينها الله تعالى في وصفه للصحابة الحقيقيين للنبي وجعل تلك الخصائص في ١٣ مجموعة شرحها واحدة واحدة. ثم عرّف في الفصل التالي بالمنافقين وبيّن صفاتهم استناداً إلى آيات القرآن الكريم. ومن موضوعات الكتاب الأخرى دراسة وتحليل أسباب الاختلاف بين الصحابة ومحبي أهل النبي وخصائصهم وتحليل واقعة الإفك وسلوك النبي مع بناته.



١٨- توحيد العبادة شريعة سنكلجي

يبين الكتاب قواعد ومعايير التوحيد في الإسلام ويشرح العقائد الخرافية الشركية ويعرفها للقراء. يبتدئ المؤلف كتابه بطرح أصل التوحيد ومعناه ومصاديقه. ثم يقوم ببيان مفهوم العبودية وشروط تحققها ويشرح العبودية العامة والخاصة ويتابع كتابه ببيان معنى الشرك والأعمال والأفكار الشركية التي وجدت طريقها لأدب المسلمين ومناسكهم ولاسيما الشيعة منهم. ويقسم الشرك إلى نوعين: الشرك الأكبر والشرك الأصغر؛ ويبين مصاديق كل منهما. ومن جملة مباحث هذا الفصل من الكتاب بحث التبرك، وذبح الأضاحي لغير الله والتوسل لغير الله والرياء والشفاعة. في الفصل التالي يبين المؤلف معنى قانون السببية وحقيقته وخطأ العوام في فهمه ثم يقوم بتحليل طقوس زيارة قبور عظماء الدين كالنبي والأئمة بوصفها نماذج شركية لهذا الفهم السيئ لقانون السببية. ويختص الفصل النهائي للكتاب ببيان الأسباب التاريخية والاجتماعية لظهور عبادة الأصنام وشيوع الشرك والخرافة في الإسلام.



١٩- الخلافة والإمامة حيدر علي قلمداران القمي

طرحُ لأسئلةٍ أساسيةٍ حول عقائد الشيعة بشأن إمامة الأئمة وخلافة صحابة نبي الإسلام الأجلاء. يطرح المؤلف في هذا الكتاب مسائل مهمة حول أمر الخلافة والإمامة مستعيناً بآيات القرآن الكريم النورانية وأحاديث نبي الإسلام الأكرم الشريفة وكلمات صحابة النبي وتابعيه الأجلاء، ويدعو الشيعة إلى التفكير فيها وتأملها بإنصاف. في بداية الكتاب يبحث المؤلف موقف حضرة عليّ (ع) من مسألة انتخاب الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه وينقل لنا خطب الإمام علي ورسائله التي تدل على رضاه عن ذلك. ثم يتعرض المؤلف إلى موضوع ذكر أسماء الأئمة الشيعة في القرآن ويذكر تفسير الآيات التي يستند إليها الشيعة في ادعائهم ويثبت خطأ استنباطهم لعقيدتهم من تلك الآيات. في هذا الفصل وبعد أن يذكر المؤلف أدلة عديدة من القرآن الكريم ينقل لنا روايات متعددة عن الأئمة انفسهم حول عدم عصمتهم من الخطأ والزلل.



٢٠ - العقيدة الإسلامية آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي

الكتاب بيان للعقائد الإسلامية الأصيلة استناداً إلى آيات القرآن الكريم النورانية وسنة نبي الرحمة والمغفرة - محمد المصطفى (ع) - الحسنة. يشير المترجم في مقدمته على الكتاب إلى العداء الأعمى والجاهل للشيعية - خاصة في إيران - تجاه الموحدين في شبه الجزيرة العربية الذين يعرفون في إيران باسم الوهابيين. الدافع الأصلي الذي دعا المؤلف إلى ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفارسية هو رغبته بالدفاع عن المنهج الفكري والعقائدي للموحدين في شبه الجزيرة العربية وشرح عقائد الشيخ محمد بن عبد الوهاب - مصلح الحجاز الديني في القرن الثاني عشر الهجري - وتعاليمه. هذا الكتاب دستور توحيد وإيمان المسلمين الأحرار الذين يعتبرون كتاب الله وسنة رسوله المطهرة كافيين ووافيين للهداية ونيل السعادة الأبدية وينحازون بعيداً عن كل تعصب إلى تعاليم الإسلام الأصيلة. يشتمل هذا الكتاب على ثلاثة رسائل لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: تم في الرسالة الأولى بيان أسس التوحيد ومعرفة الله، وكيفية معرفة النبي، والآثار الدينية لذلك التوحيد والمعرفة الصحيحة في المجتمع وواجبات المؤمنين تجاه الله تعالى ورسوله. في الرسالة الثانية يشرح المؤلف معايير تمييز الحق من الباطل في اتباع الدين الحنيف، وفي الرسالة الثالثة يطرح المؤلف الشبهات التي يوردها المغرضون والمشركون على الإسلام وأفكاره التوحيدية ويرد عليها رداً مُدلاً.